المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	
المحتويات	
قائمة الأطر	
قائمة الجداول	
قائمة الخرائط والرسوم البيانية	
الفصل الأول : الاقتصاد الوطني، خطة التنمية الثامنة	**١**
١/١ المقدمة	١
٢/١ الوضع الاقتصادي	١
١/٢/١ معدلات النمو الرئيسة	١
١/١/٢/١ قطاع النفط والغاز	٢
٢/١/٢/١ القطاعات غير النفطية	٣
٣/١/٢/١ القطاعات الإنتاجية	٤
٤/١/٢/١ القطاعات الخدمية	٥
٢/٢/١ التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت	٧
٣/١ القطاع الخاص	٨
٤/١ المالية العامة	٩
١/٤/١ الإنفاق على قطاعات التنمية	١١
٢/٤/١ الدين العام والأصول الأجنبية الحكومية	١٢
٥/١ التجارة الخارجية وميزان المدفوعات	١٣
٦/١ تنمية الموارد البشرية والتوظيف	١٥
٧/١ القطاع المالي	١٧
١/٧/١ المصارف	١٧
٢/٧/١ المصارف السعودية والأزمة المالية العالمية	١٨
٣/٧/١ مؤسسات الإقراض المتخصصة	١٩
٤/٧/١ السيولة المحلية	٢٠
٥/٧/١ السوق المالية السعودية	٢١
٨/١ أسعار السلع والخدمات	٢٢
الفصل الثاني: توجهات خطة التنمية التاسعة	**٢٧**
١/٢ المقدمة	٢٧
٢/٢ الأهداف العامة للخطة	٢٧
٣/٢ آليات تنفيذ الأهداف العامة	٢٩
٤/٢ الأطر العامة لتوجهات الخطة	٣١
١/٤/٢ تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة	٣١
٢/٤/٢ التنمية المتوازنة بين المناطق	٣٢
٣/٤/٢ تنويع القاعدة الاقتصادية	٣٣

الموضوع			الصفحة
٤/٤/٢	دعم التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة		٣٥
٥/٤/٢	تعزيز القدرات التنافسية		٣٦
٦/٤/٢	تنمية الموارد البشرية		٣٩
الفصل الثالث : الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني			**٤١**
١/٣	المقدمة		٤١
٢/٣	القضايا والتحديات الاستراتيجية		٤١
١/٢/٣	رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة		٤١
٢/٢/٣	تحقيق التنمية المستدامة		٤٢
٣/٢/٣	تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني		٤٤
٤/٢/٣	إرساء الدعائم لاقتصاد قائم على المعرفة		٤٤
٥/٢/٣	التكامل العربي والإقليمي		٤٥
٣/٣	العوامل المساعدة لمواجهة التحديات		٤٥
٤/٣	المسارات المستهدفة في الاستراتيجية		٤٨
١/٤/٣	التوقعات السكانية بعيدة المدى		٤٨
٢/٤/٣	الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي		٤٩
١/٢/٤/٣	الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد		٤٩
٢/٢/٤/٣	الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق		٥٠
٣/٢/٤/٣	الناتج المحلي الإجمالي حسب الإسهامات القطاعية		٥٣
٤/٢/٤/٣	القوى العاملة والتوظيف		٥٥
٣/٤/٣	المسار المستهدف لتحسين نوعية الحياة		٥٧
٤/٤/٣	المسار المستهدف لتطوير القدرات العلمية والتقنية والمعرفية		٥٧
٥/٣	الاستراتيجية بعيدة المدى وخطة التنمية التاسعة		٥٨
الفصل الرابع : الاقتصاد الوطني، خطة التنمية التاسعة			**٥٩**
١/٤	المقدمـــة		٥٩
٢/٤	بيئة إعداد الخطة		٥٩
٣/٤	الأهداف الرئيسة للخطة		٦١
٤/٤	العرض الكلي		٦١
١/٤/٤	معدلات النمو الرئيسة		٦٣
٢/٤/٤	النمو القطاعي والهيكل الاقتصادي		٦٤
٣/٤/٤	الواردات		٧١
٥/٤	الطلب الكلي		٧١
١/٥/٤	الاستهلاك		٧٢
٢/٥/٤	الاستثمار		٧٣
٣/٥/٤	التغير في المخزون		٧٤
٤/٥/٤	الصادرات		٧٥
٦/٤	ميزان المدفوعات		٧٥
٧/٤	المتطلبات المالية لقطاعات التنمية		٧٦

الصفحة

و

	الموضوع	الصفحة
٨/٤	التوظيف والبطالة	٧٨
٩/٤	الفئات ذات الدخل المنخفض وتنمية المناطق	٧٩
١٠/٤	الإنتاجية والتنافسية	٨٠
١١/٤	التطوير المؤسسي والإداري	٨٠
١٢/٤	الاقتصاد القائم على المعرفة	٨١
١٣/٤	السياسات الاقتصادية	٨١
١/١٣/٤	السياسة المالية	٨٢
٢/١٣/٤	السياسة النقدية	٨٢
٣/١٣/٤	السياسة الاستثمارية	٨٢
٤/١٣/٤	سياسة التجارة الخارجية	٨٣
الفصل الخامس : الاقتصاد القائم على المعرفة		**٨٥**
١/٥	المقدمة	٨٥
٢/٥	الوضع الراهن	٨٦
١/٢/٥	نشر المعرفة	٨٦
٢/٢/٥	نقل المعرفة وتوطينها	٨٧
٣/٢/٥	إنتاج المعرفة	٨٨
٤/٢/٥	استثمار المعرفة	٨٨
٥/٢/٥	البيئة المواتية	٨٨
٦/٢/٥	مشاريع معززة للاقتصاد القائم على المعرفة	٩٠
٣/٥	القضايا والتحديات	٩١
١/٣/٥	التعليم ونشر المعرفة	٩١
٢/٣/٥	نقل المحتوى المعرفي وتوطينه	٩٢
٣/٣/٥	قدرات إنتاج المعرفة	٩٤
٤/٣/٥	تحويل المعرفة إلى منتجات	٩٤
٥/٣/٥	إدارة المعرفة	٩٦
٦/٣/٥	المعرفة والمجتمع	٩٦
٤/٥	استراتيجية التنمية	٩٦
١/٤/٥	الرؤية المستقبلية	٩٦
٢/٤/٥	الأهداف العامة	٩٧
٣/٤/٥	السياسات	٩٧
٤/٤/٥	الأهداف المحددة	٩٩
الفصل السادس : تنافسية الاقتصاد الوطني		**١٠١**
١/٦	المقدمة	١٠١
٢/٦	الوضع الراهن	١٠١
١/٢/٦	مقومات التنافسية	١٠١
٢/٢/٦	الوضع التنافسي العام	١٠٢
٣/٢/٦	القطاع الخاص وتنافسية المنتجات الوطنية	١٠٤

الموضوع		الصفحة
٤/٢/٦	المركز الوطني للتنافسية	١٠٥
٥/٢/٦	برنامج الوصول	١٠٦
٣/٦	القضايا والتحديات	١٠٦
١/٣/٦	المحتوى التقني للصادرات الوطنية	١٠٦
٢/٣/٦	الابتكار	١٠٧
٣/٣/٦	البيئة المواتية للتصدير	١٠٨
٤/٣/٦	العمالة في القطاع الخاص	١٠٨
٥/٣/٦	تجمعات الأعمال العنقودية	١٠٩
٦/٣/٦	الشركات العائلية	١١٠
٤/٦	استراتيجية التنمية	١١٠
١/٤/٦	الرؤية المستقبلية	١١٠
٢/٤/٦	الأهداف العامة	١١٠
٣/٤/٦	السياسات	١١١
٤/٤/٦	الأهداف المحددة	١١٣
الفصل السابع : التطوير المؤسسي والإداري		**١١٥**
١/٧	المقدمة	١١٥
٢/٧	الوضع الراهن	١١٥
١/٢/٧	الأداء العام	١١٥
٢/٢/٧	التعاملات الإلكترونية الحكومية	١١٧
٣/٢/٧	حماية النزاهة ومكافحة الفساد	١١٨
٤/٢/٧	قياس الأداء في الأجهزة الحكومية	١١٨
٣/٧	القضايا والتحديات	١٢٠
١/٣/٧	استراتيجية شاملة للتطوير المؤسسي والإداري	١٢٠
٢/٣/٧	ملاءمة الهياكل التنظيمية	١٢٠
٣/٣/٧	تنفيذ المشروعات العامة	١٢١
٤/٣/٧	تنمية الموارد البشرية	١٢١
٥/٣/٧	مؤشرات قياس الأداء	١٢١
٤/٧	استراتيجية التنمية	١٢٢
١/٤/٧	الرؤية المستقبلية	١٢٢
٢/٤/٧	الأهداف العامة	١٢٢
٣/٤/٧	السياسات	١٢٣
٤/٤/٧	الأهداف المحددة	١٢٣
الفصل الثامن : القطاع الخاص		**١٢٥**
١/٨	المقدمة	١٢٥
٢/٨	الوضع الراهن	١٢٥
١/٢/٨	الأداء العام	١٢٥
٢/٢/٨	منشآت القطاع الخاص	١٢٨

الموضوع		الصفحة
٣/٢/٨	الائتمان المصرفي	١٣١
٤/٢/٨	بيئة الأعمال	١٣١
٥/٢/٨	الغرف التجارية الصناعية	١٣٢
٦/٢/٨	القطاع الخاص واستراتيجية التخصيص	١٣٣
٣/٨	القضايا والتحديات	١٣٤
١/٣/٨	الأزمة المالية العالمية	١٣٤
٢/٣/٨	منظمة التجارة العالمية	١٣٥
٣/٣/٨	العمالة الوطنية	١٣٦
٤/٣/٨	تمويل المشروعات الصغيرة	١٣٦
٥/٣/٨	الإطار المؤسسي لتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة	١٣٧
٤/٨	استراتيجية التنمية	١٣٧
١/٤/٨	الرؤية المستقبلية	١٣٧
٢/٤/٨	الأهداف العامة	١٣٨
٣/٤/٨	السياسات	١٣٨
٤/٤/٨	الأهداف المحددة	١٤٠
الفصل التاسع : الاستثمار		**١٤١**
١/٩	المقـــــدمة	١٤١
٢/٩	الوضع الراهن	١٤١
١/٢/٩	الأداء العام	١٤١
٢/٢/٩	الهيكل القطاعي للاستثمار	١٤٢
٣/٢/٩	ميزان الادخار والاستثمار	١٤٤
٤/٢/٩	الاستثمار الأجنبي المباشر	١٤٥
٣/٩	تهيئة المناخ الاستثماري	١٤٦
٤/٩	القضايا والتحديات	١٤٨
١/٤/٩	الشراكة بين القطاعين العام والخاص	١٤٨
٢/٤/٩	التمويل المتوسط والطويل الأجل	١٤٩
٣/٤/٩	المدن الاقتصادية	١٤٩
٤/٤/٩	حوافز الاستثمار	١٤٩
٥/٤/٩	المنظمون	١٥٠
٥/٩	استراتيجية التنمية	١٥٠
١/٥/٩	الرؤية المستقبلية	١٥٠
٢/٥/٩	الأهداف العامة	١٥١
٣/٥/٩	السياسات	١٥١
٤/٥/٩	الأهداف المحددة	١٥٣
٦/٩	المتطلبات المالية	١٥٤

الموضوع	الصفحة
الفصل العاشر: القوى العاملة وسوق العمل	**١٥٥**
١/١٠ المقـــــدمة	١٥٥
٢/١٠ الوضع الراهن	١٥٥
١/٢/١٠ العمالة الكلية (المشتغلون)	١٥٥
٢/٢/١٠ العمالة وتوطين الوظائف في القطاع العام	١٥٧
٣/٢/١٠ العمالة وتوطين الوظائف في القطاع الخاص	١٥٨
٤/٢/١٠ التطوير المؤسسي والتنظيمي لسوق العمل	١٥٩
٣/١٠ القضايا والتحديات	١٦٠
١/٣/١٠ تأهيل قوة العمل الوطنية	١٦٠
٢/٣/١٠ إنتاجية العمالة الوطنية	١٦١
٣/٣/١٠ البطالة	١٦١
٤/٣/١٠ المشاركة في قوة العمل الوطنية	١٦١
٥/٣/١٠ خدمات سوق العمل	١٦٢
٤/١٠ استراتيجية التنمية	١٦٣
١/٤/١٠ الرؤية المستقبلية	١٦٣
٢/٤/١٠ الأهداف العامة	١٦٣
٣/٤/١٠ السياسات	١٦٤
١/٣/٤/١٠ سياسات تأهيل القوى العاملة الوطنية وتحسين الإنتاجية	١٦٤
٢/٣/٤/١٠ سياسات تقليص البطالة وزيادة المشاركة في قوة العمل الوطنية	١٦٥
٣/٣/٤/١٠ سياسات دعم خدمات سوق العمل	١٦٦
٥/١٠ المؤشرات الرئيسة لسوق العمل	١٦٧
٦/١٠ العرض من قوة العمل الوطنية	١٦٨
٧/١٠ الاحتياجات من العمالة	١٧٠
١/٧/١٠ الاحتياجات حسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية	١٧٠
٢/٧/١٠ الاحتياجات حسب مجموعات المهن الرئيسة	١٧٢
٨/١٠ الموازنة المهنية للعمالة	١٧٣
الفصل الحادي عشر: السكان والمستوى المعيشي	**١٧٥**
١/١١ المقـــــدمة	١٧٥
٢/١١ الوضع الراهن	١٧٥
١/٢/١١ سمات الوضع السكاني	١٧٥
٢/٢/١١ المستوى المعيشي ونوعية الحياة	١٨٠
٣/١١ القضايا والتحديات	١٨٣
١/٣/١١ قضايا وتحديات سكانية	١٨٣
٢/٣/١١ قضايا وتحديات المستوى المعيشي ونوعية الحياة	١٨٤
٤/١١ المسارات المستهدفة	١٨٥
٥/١١ استراتيجية التنمية	١٨٩

الموضوع	الصفحة
١/٥/١١ الرؤية المستقبلية	١٨٩
٢/٥/١١ الأهداف العامة	١٩٠
٣/٥/١١ السياسات	١٩٠
٤/٥/١١ الأهداف المحددة	١٩١
الفصل الثاني عشر: تنمية المناطق	**١٩٣**
١/١٢ المقدمة	١٩٣
٢/١٢ الوضع الراهن	١٩٣
١/٢/١٢ مرتكزات تنمية المناطق	١٩٣
٢/٢/١٢ مناطق المملكة الإدارية	١٩٥
٣/٢/١٢ الاتجاهات السكانية	١٩٦
٤/٢/١٢ النشاط الاقتصادي	١٩٨
٥/٢/١٢ البطالة	٢٠١
٣/١٢ القضايا والتحديات	٢٠١
١/٣/١٢ القاعدة الإنتاجية	٢٠١
٢/٣/١٢ قاعدة البيانات	٢٠١
٣/٣/١٢ التركز السكاني	٢٠٢
٤/٣/١٢ الأبعاد البيئية	٢٠٣
٤/١٢ استراتيجية التنمية	٢٠٣
١/٤/١٢ الرؤية المستقبلية	٢٠٣
٢/٤/١٢ الأهداف العامة	٢٠٣
٣/٤/١٢ السياسات	٢٠٣
٤/٤/١٢ الأهداف المحددة	٢٠٤
الفصل الثالث عشر: البناء والتشييد	**٢٠٧**
١/١٣ المقدمة	٢٠٧
٢/١٣ الوضع الراهن	٢٠٧
١/٢/١٣ التطورات	٢٠٧
٢/٢/١٣ الأصول الرأسمالية بالقطاع	٢٠٧
٣/٢/١٣ تراخيص البناء	٢٠٩
٤/٢/١٣ العمالة الوطنية في القطاع	٢١٠
٥/٢/١٣ البيئة التنظيمية	٢١١
٦/٢/١٣ مؤشرات نشاط مواد البناء	٢١٣
٣/١٣ القضايا والتحديات	٢١٤
١/٣/١٣ الكفاءة الاقتصادية لأنشطة المقاولات	٢١٤
٢/٣/١٣ الإنتاجية وتوطين الوظائف	٢١٤
٣/٣/١٣ التطوير المؤسسي والتنظيمي	٢١٥
٤/٣/١٣ قواعد البيانات والمعلومات	٢١٥

الموضوع	الصفحة
٤/١٣ استراتيجية التنمية	٢١٦
١/٤/١٣ الرؤية المستقبلية	٢١٦
٢/٤/١٣ الأهداف العامة	٢١٦
٣/٤/١٣ السياسات	٢١٦
٤/٤/١٣ الأهداف المحددة	٢١٧
الفصل الرابع عشر: إدارة البيئة	**٢١٩**
١/١٤ المقـــدمة	٢١٩
٢/١٤ الوضع الراهن	٢٢٠
١/٢/١٤ حماية البيئة	٢٢٠
٢/٢/١٤ حماية الحياة الفطرية	٢٢١
٣/٢/١٤ مكافحة التصحر	٢٢٣
٤/٢/١٤ التلوث وصحة البيئة	٢٢٤
٥/٢/١٤ التطوير المؤسسي والتنظيمي	٢٢٦
٦/٢/١٤ الاستراتيجيات والخطط الوطنية لحماية البيئة	٢٢٦
٣/١٤ القضايا والتحديات	٢٢٧
١/٣/١٤ التنسيق في مجال العمل البيئي	٢٢٧
٢/٣/١٤ الموارد الطبيعية	٢٢٧
٣/٣/١٤ الضغوط البيئية	٢٢٨
٤/٣/١٤ البيئة البحرية	٢٢٨
٥/٣/١٤ استنزاف موارد الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية	٢٢٩
٤/١٤ استراتيجية التنمية	٢٢٩
١/٤/١٤ الرؤية المستقبلية	٢٢٩
٢/٤/١٤ الأهداف العامة	٢٢٩
٣/٤/١٤ السياسات	٢٣٠
٤/٤/١٤ الأهداف المحددة	٢٣١
٥/١٤ المتطلبات المالية	٢٣٢
الفصل الخامس عشر: السياحة والآثار	**٢٣٣**
١/١٥ المقـــــدمة	٢٣٣
٢/١٥ الوضع الراهن	٢٣٤
١/٢/١٥ مقومات الجذب السياحي	٢٣٤
٢/٢/١٥ الخدمات السياحية	٢٣٥
٣/٢/١٥ حجم السوق السياحي	٢٣٦
١/٣/٢/١٥ السياحة الوافدة	٢٣٦
٢/٣/٢/١٥ السياحة المحلية	٢٣٧
٣/٣/٢/١٥ السياحة المغادرة	٢٣٨
٤/٢/١٥ منجزات الهيئة العامة للسياحة والآثار	٢٣٩
٥/٢/١٥ التطوير المؤسسي والتنظيمي	٢٤١

الصفحة

ل

الموضوع	الصفحة
٣/١٥ القضايا والتحديات	٢٤٢
١/٣/١٥ السياحة الداخلية	٢٤٢
٢/٣/١٥ الوعي السياحي	٢٤٢
٣/٣/١٥ المنتجات السياحية	٢٤٢
٤/٣/١٥ التجهيزات الأساسية	٢٤٢
٥/٣/١٥ الحرف والصناعات التقليدية	٢٤٣
٤/١٥ استراتيجية التنمية	٢٤٣
١/٤/١٥ الرؤية المستقبلية	٢٤٣
٢/٤/١٥ الأهداف العامة	٢٤٤
٣/٤/١٥ السياسات	٢٤٤
٤/٤/١٥ الأهداف المحددة	٢٤٥
٥/١٥ المتطلبات المالية	٢٤٦
الفصل السادس عشر: التجارة	**٢٤٧**
١/١٦ التجارة الخارجية	٢٤٧
١/١/١٦ المقدمة	٢٤٧
٢/١/١٦ الوضع الراهن	٢٤٧
١/٢/١/١٦ التجارة السلعية	٢٤٧
٢/٢/١/١٦ التجارة في الخدمات	٢٥١
٣/٢/١/١٦ التجارة البينية	٢٥٢
٤/٢/١/١٦ ميزان المدفوعات	٢٥٤
٥/٢/١/١٦ التطوير المؤسسي والتنظيمي	٢٥٥
٣/١/١٦ القضايا والتحديات	٢٥٥
١/٣/١/١٦ الأزمة المالية العالمية	٢٥٥
٢/٣/١/١٦ الصادرات غير النفطية	٢٥٦
٣/٣/١/١٦ المناطق الحرة	٢٥٦
٤/٣/١/١٦ ميزان الخدمات والتحويلات	٢٥٧
٥/٣/١/١٦ القدرة التنافسية للصادرات الوطنية	٢٥٨
٤/١/١٦ استراتيجية التنمية	٢٥٨
١/٤/١/١٦ الرؤية المستقبلية	٢٥٨
٢/٤/١/١٦ الأهداف العامة	٢٦٠
٣/٤/١/١٦ السياسات	٢٦٠
٤/٤/١/١٦ الأهداف المحددة	٢٦١
٢/١٦ التجارة الداخلية	٢٦١
١/٢/١٦ المقـــــدمة	٢٦١
٢/٢/١٦ الوضع الراهن	٢٦٢
١/٢/٢/١٦ مؤشرات التجارة الداخلية	٢٦٢
٢/٢/٢/١٦ الشركات التجارية	٢٦٤
٣/٢/٢/١٦ المواصفات والمقاييس	٢٦٦

الموضوع	الصفحة
٤/٢/٢/١٦ التطوير المؤسسي والتنظيمي	٢٦٦
٥/٢/٢/١٦ العمالة	٢٦٧
٣/٢/١٦ القضايا والتحديات	٢٦٨
١/٣/٢/١٦ تصنيف الأنشطة التجارية	٢٦٨
٢/٣/٢/١٦ المنشآت الصغيرة والمتوسطة	٢٦٨
٣/٣/٢/١٦ الضغوط التضخمية	٢٦٩
٤/٣/٢/١٦ الغش التجاري والصناعي والسلع المقلدة	٢٧٠
٥/٣/٢/١٦ مساهمة العمالة الوطنية	٢٧١
٦/٣/٢/١٦ التستر التجاري وإصدار شيكات دون رصيد	٢٧٢
٧/٣/٢/١٦ المساهمات العقارية	٢٧٢
٤/٢/١٦ استراتيجية التنمية	٢٧٣
١/٤/٢/١٦ الرؤية المستقبلية	٢٧٣
٢/٤/٢/١٦ الأهداف العامة	٢٧٣
٣/٤/٢/١٦ السياسات	٢٧٤
٤/٤/٢/١٦ الأهداف المحددة	٢٧٥
٥/٢/١٦ المتطلبات المالية	٢٧٥

الفصل السابع عشر: الخدمات المالية	٢٧٧
١/١٧ المقـــــدمة	٢٧٧
٢/١٧ الوضع الراهن	٢٧٧
١/٢/١٧ أداء المصارف التجارية	٢٧٧
٢/٢/١٧ القطاع المصرفي والأزمة المالية العالمية	٢٧٩
٣/٢/١٧ تطور أداء سوق الأسهم	٢٨٠
٤/٢/١٧ صناديق الاستثمار	٢٨٢
٥/٢/١٧ تطور نشاط مؤسسات الإقراض المتخصصة	٢٨٣
٦/٢/١٧ سوق التأمين	٢٨٥
٧/٢/١٧ الصيرفة والصكوك الإسلامية	٢٨٦
٣/١٧ القضايا والتحديات	٢٨٧
١/٣/١٧ الأزمة المالية العالمية	٢٨٧
٢/٣/١٧ الدور التنموي لبنوك الاستثمار	٢٨٧
٣/٣/١٧ الدور التنموي للصكوك الإسلامية	٢٨٨
٤/٣/١٧ ندرة شركات رأس المال الجريء	٢٨٨
٥/٣/١٧ مؤسسات الإقراض المتخصصة	٢٨٩
٤/١٧ استراتيجية التنمية	٢٨٩
١/٤/١٧ الرؤية المستقبلية	٢٨٩
٢/٤/١٧ الأهداف العامة	٢٩٠
٣/٤/١٧ السياسات	٢٩٠
٤/٤/١٧ الأهداف المحددة	٢٩١

الموضوع	الصفحة
الفصل الثامن عشر: الشباب والتنمية	**٢٩٣**
١/١٨ المقـــــدمة	٢٩٣
٢/١٨ الوضع الراهن	٢٩٣
١/٢/١٨ الملامح الديموغرافية للشباب	٢٩٣
٢/٢/١٨ المؤسسات المعنية بالشباب	٢٩٦
٣/٢/١٨ الإنجازات	٢٩٩
٣/١٨ القضايا والتحديات	٣٠٠
١/٣/١٨ المحور الاجتماعي	٣٠٠
٢/٣/١٨ المحور التربوي	٣٠٢
٣/٣/١٨ المحور الاقتصادي	٣٠٢
٤/٣/١٨ المحور الصحي	٣٠٣
٥/٣/١٨ محور الشابات	٣٠٤
٤/١٨ توقعات الطلب	٣٠٥
١/٤/١٨ النشاطات الشبابية	٣٠٥
٢/٤/١٨ المرافق الرياضية	٣٠٥
٥/١٨ استراتيجية التنمية	٣٠٦
١/٥/١٨ الرؤية المستقبلية	٣٠٦
٢/٥/١٨ الأهداف العامة	٣٠٦
٣/٥/١٨ السياسات	٣٠٧
٤/٥/١٨ الأهداف المحددة	٣٠٨
٦/١٨ المتطلبات المالية	٣٠٩
الفصل التاسع عشر: المرأة والأسرة	**٣١١**
١/١٩ المقدمة	٣١١
٢/١٩ الوضع الراهن	٣١٢
١/٢/١٩ الملامح الرئيسة لأوضاع المرأة والأسرة	٣١٢
٢/٢/١٩ المؤسسات التي تعنى بالمرأة والأسرة	٣٢٠
٣/١٩ القضايا والتحديات	٣٢٠
١/٣/١٩ العنف الأسري	٣٢٠
٢/٣/١٩ الطلاق	٣٢١
٣/٣/١٩ البطالة	٣٢٢
٤/٣/١٩ الأمية	٣٢٣
٥/٣/١٩ الاحتياجات الخاصة	٣٢٣
٦/٣/١٩ خدمات الرعاية الاجتماعية	٣٢٤
٧/٣/١٩ شبكات الأمان الاجتماعي	٣٢٤
٤/١٩ توقعات الطلب	٣٢٥
٥/١٩ استراتيجية التنمية	٣٢٧
١/٥/١٩ الرؤية المستقبلية	٣٢٧

الموضوع		الصفحة
٢/٥/١٩	الأهداف العامة	٣٢٧
٣/٥/١٩	السياسات	٣٢٨
٤/٥/١٩	الأهداف المحددة	٣٢٩
الفصل العشرون : الإسكان		**٣٣١**
١/٢٠	المقدمة	٣٣١
٢/٢٠	الوضع الراهن	٣٣٢
١/٢/٢٠	الأداء العام	٣٣٢
٢/٢/٢٠	ملكية المساكن	٣٣٣
٣/٢/٢٠	أنواع المساكن	٣٣٣
٤/٢/٢٠	التطوير المؤسسي والتنظيمي	٣٣٤
٣/٢٠	القضايا والتحديات	٣٣٥
١/٣/٢٠	المساكن الميسرة	٣٣٥
٢/٣/٢٠	ملكية المساكن	٣٣٥
٣/٣/٢٠	تكاليف الوحدات السكنية	٣٣٦
٤/٣/٢٠	صندوق التنمية العقارية	٣٣٦
٥/٣/٢٠	التمويل العقاري	٣٣٧
٦/٣/٢٠	متطلبات الإسكان والتخطيط العمراني	٣٣٧
٧/٣/٢٠	قواعد بيانات الإسكان	٣٣٧
٤/٢٠	توقعات الطلب	٣٣٨
٥/٢٠	استراتيجية التنمية	٣٤٠
١/٥/٢٠	الرؤية المستقبلية	٣٤٠
٢/٥/٢٠	الأهداف العامة	٣٤٠
٣/٥/٢٠	السياسات	٣٤٠
٤/٥/٢٠	الأهداف المحددة	٣٤١
٦/٢٠	المتطلبات المالية	٣٤٢
الفصل الحادي والعشرون : العلوم والتقنية والابتكار		**٣٤٣**
١/٢١	المقـــــدمة	٣٤٣
٢/٢١	الوضع الراهن	٣٤٤
١/٢/٢١	البحث والتطوير والابتكار	٣٤٤
٢/٢/٢١	رعاية الموهبة والإبداع	٣٤٨
٣/٢/٢١	النشر العلمي وبراءات الاختراع	٣٥٠
٤/٢/٢١	تأهيل الكوادر العلمية والتقنية	٣٥١
٥/٢/٢١	برنامج التوازن الاقتصادي	٣٥١
٦/٢/٢١	التطوير المؤسسي والتنظيمي	٣٥٢
٣/٢١	القضايا والتحديات	٣٥٣
١/٣/٢١	الإنفاق على البحث والتطوير والابتكار	٣٥٣
٢/٣/٢١	استقطاب الباحثين والتقنيين	٣٥٤

الموضوع	الصفحة
٣/٣/٢١ البحث والتطوير في الجامعات	٣٥٤
٤/٣/٢١ مشاركة القطاع الخاص	٣٥٤
٤/٢١ توقعات الطلب	٣٥٥
٥/٢١ استراتيجية التنمية	٣٥٥
١/٥/٢١ الرؤية المستقبلية	٣٥٥
٢/٥/٢١ الأهداف العامة	٣٥٦
٣/٥/٢١ السياسات	٣٥٦
٤/٥/٢١ الأهداف المحددة	٣٥٨
٦/٢١ المتطلبات المالية	٣٥٩

الفصل الثاني والعشرون : تنمية الموارد البشرية	٣٦١
١/٢٢ التعليم العام	٣٦١
١/١/٢٢ المقدمـــة	٣٦١
٢/١/٢٢ الوضع الراهن	٣٦٢
١/٢/١/٢٢ رياض الأطفال	٣٦٢
٢/٢/١/٢٢ التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي	٣٦٣
٣/٢/١/٢٢ مخرجات التعليم الثانوي	٣٦٥
٤/٢/١/٢٢ مساهمة التعليم العام الأهلي	٣٦٥
٥/٢/١/٢٢ القضاء على الأمية	٣٦٦
٦/٢/١/٢٢ التطوير المؤسسي والتنظيمي	٣٦٧
٣/١/٢٢ القضايا والتحديات	٣٦٨
١/٣/١/٢٢ معدلات النجاح والرسوب والتسرب	٣٦٨
٢/٣/١/٢٢ البيئة المدرسية	٣٦٩
٣/٣/١/٢٢ تطوير نوعية التعليم	٣٦٩
٤/٣/١/٢٢ الرعاية التربوية للطفولة المبكرة	٣٧٠
٤/١/٢٢ توقعات الطلب	٣٧١
١/٤/١/٢٢ رياض الأطفال	٣٧١
٢/٤/١/٢٢ التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي	٣٧٢
٥/١/٢٢ استراتيجية التنمية	٣٧٤
١/٥/١/٢٢ الرؤية المستقبلية	٣٧٤
٢/٥/١/٢٢ الأهداف العامة	٣٧٤
٣/٥/١/٢٢ السياسات	٣٧٥
٤/٥/١/٢٢ الأهداف المحددة	٣٧٦
٦/١/٢٢ المتطلبات المالية	٣٧٧
٢/٢٢ التعليم العالي	٣٧٨
١/٢/٢٢ المقدمة	٣٧٨
٢/٢/٢٢ الوضع الراهن	٣٧٨
١/٢/٢/٢٢ الطلاب الملتحقون والمقبولون والخريجون	٣٧٨
٢/٢/٢/٢٢ طلاب الدراسات العليا	٣٨٠

الموضوع	الصفحة
٣/٢/٢/٢٢ أعضاء هيئة التدريس	٣٨٠
٤/٢/٢/٢٢ الطاقة الاستيعابية	٣٨١
٥/٢/٢/٢٢ نشاط البحث العلمي	٣٨١
٦/٢/٢/٢٢ التطوير المؤسسي والتنظيمي	٣٨١
٣/٢/٢٢ القضايا والتحديات	٣٨٢
١/٣/٢/٢٢ جودة التعليم	٣٨٢
٢/٣/٢/٢٢ الاستيعاب النوعي للطلاب بالتعليم العالي	٣٨٣
٣/٣/٢/٢٢ تحديد الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل	٣٨٤
٤/٢/٢٢ توقعات الطلب	٣٨٥
٥/٢/٢٢ استراتيجية التنمية	٣٨٦
١/٥/٢/٢٢ الرؤية المستقبلية	٣٨٦
٢/٥/٢/٢٢ الأهداف العامة	٣٨٦
٣/٥/٢/٢٢ السياسات	٣٨٦
٤/٥/٢/٢٢ الأهداف المحددة	٣٨٨
٦/٢/٢٢ المتطلبات المالية	٣٩٠
٣/٢٢ التدريب	٣٩١
١/٣/٢٢ المقدمة	٣٩١
٢/٣/٢٢ الوضع الراهن	٣٩١
١/٢/٣/٢٢ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني	٣٩١
٢/٢/٣/٢٢ معهد الإدارة العامة	٣٩٣
٣/٢/٣/٢٢ التدريب في الجهات الحكومية	٣٩٤
٤/٢/٣/٢٢ التدريب في القطاع الخاص	٣٩٤
٣/٣/٢٢ القضايا والتحديات	٣٩٥
١/٣/٣/٢٢ الطاقة الاستيعابية	٣٩٥
٢/٣/٣/٢٢ نظام الفحص المهني	٣٩٥
٣/٣/٣/٢٢ الاحتياجات الفعلية للتدريب	٣٩٦
٤/٣/٢٢ توقعات الطلب	٣٩٦
٥/٣/٢٢ استراتيجية التنمية	٣٩٩
١/٥/٣/٢٢ الرؤية المستقبلية	٣٩٩
٢/٥/٣/٢٢ الأهداف العامة	٣٩٩
٣/٥/٣/٢٢ السياسات	٤٠٠
٤/٥/٣/٢٢ الأهداف المحددة	٤٠١
٦/٣/٢٢ المتطلبات المالية	٤٠١

الفصل الثالث والعشرون : الصحة	٤٠٣
١/٢٣ المقدمة	٤٠٣
٢/٢٣ الوضع الراهن	٤٠٤
١/٢/٢٣ الأداء العام	٤٠٤
٢/٢/٢٣ الضمان الصحي	٤١١

الموضوع		الصفحة
٣/٢/٢٣	الخدمات الطبية الإسعافية الطارئة	٤١٢
٤/٢/٢٣	خدمات الرعاية العلاجية المتقدمة	٤١٢
٥/٢/٢٣	الرقابة على الغذاء والدواء	٤١٣
٦/٢/٢٣	التطوير المؤسسي والتنظيمي	٤١٣
٧/٢/٢٣	توطين الوظائف	٤١٥
٨/٢/٢٣	دور القطاع الخاص	٤١٦
٣/٢٣	القضايا والتحديات	٤١٧
١/٣/٢٣	زيادة الطلب على خدمات الرعاية الصحية	٤١٧
٢/٣/٢٣	العمالة الطبية والصحية	٤١٨
٣/٣/٢٣	تطوير جودة الخدمات الصحية	٤٢٠
٤/٣/٢٣	نظام المعلومات الصحية	٤٢٠
٥/٣/٢٣	إدارة الخدمات الصحية وتشغيلها	٤٢١
٤/٢٣	توقعات الطلب	٤٢٣
١/٤/٢٣	الرعاية العلاجية	٤٢٣
٢/٤/٢٣	الرعاية الصحية الأولية	٤٢٦
٥/٢٣	استراتيجية التنمية	٤٢٨
١/٥/٢٣	الرؤية المستقبلية	٤٢٨
٢/٥/٢٣	الأهداف العامة	٤٢٨
٣/٥/٢٣	السياسات	٤٢٩
٤/٥/٢٣	الأهداف المحددة	٤٣١
٦/٢٣	المتطلبات المالية	٤٣٤

الفصل الرابع والعشرون : الاتصالات وتقنية المعلومات		٤٣٥
١/٢٤	قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	٤٣٥
١/١/٢٤	المقدمة	٤٣٥
٢/١/٢٤	الوضع الراهن	٤٣٦
١/٢/١/٢٤	الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات	٤٣٦
٢/٢/١/٢٤	خدمات الاتصالات والمعلومات	٤٣٧
٣/٢/١/٢٤	تجسير الفجوة الرقمية	٤٤١
٤/٢/١/٢٤	رفع إنتاجية القطاعات العامة والخاصة	٤٤٢
٥/٢/١/٢٤	بناء صناعة معلوماتية وطنية	٤٤٣
٦/٢/١/٢٤	التطوير المؤسسي والتنظيمي	٤٤٤
٣/١/٢٤	القضايا والتحديات	٤٤٥
١/٣/١/٢٤	تطوير خدمات الإنترنت (تضييق الفجوة الرقمية)	٤٤٥
٢/٣/١/٢٤	التجهيزات الأساسية	٤٤٥
٣/٣/١/٢٤	بناء القدرات	٤٤٥
٤/٣/١/٢٤	تطبيقات تقنية المعلومات والاتصالات	٤٤٦
٤/١/٢٤	توقعات الطلب	٤٤٦
٥/١/٢٤	استراتيجية التنمية	٤٥٠

الموضوع	الصفحة
١/٥/١/٢٤ الرؤية المستقبلية	٤٥٠
٢/٥/١/٢٤ الأهداف العامة	٤٥٠
٣/٥/١/٢٤ السياسات	٤٥١
٦/١/٢٤ المتطلبات المالية	٤٥١
٢/٢٤ قطاع البريد	٤٥٢
١/٢/٢٤ المقدمة	٤٥٢
٢/٢/٢٤ الوضع الراهن	٤٥٢
١/٢/٢/٢٤ المرافق البريدية	٤٥٢
٢/٢/٢/٢٤ حجم الخدمة البريدية	٤٥٤
٣/٢/٢/٢٤ أداء الخدمة البريدية	٤٥٤
٤/٢/٢/٢٤ التطوير المؤسسي والتنظيمي	٤٥٥
٣/٢/٢٤ القضايا والتحديات	٤٥٦
١/٣/٢/٢٤ طول الإجراءات الإدارية	٤٥٦
٢/٣/٢/٢٤ المنافسة والتطورات التقنية	٤٥٦
٤/٢/٢٤ توقعات الطلب	٤٥٧
٥/٢/٢٤ استراتيجية التنمية	٤٥٩
١/٥/٢/٢٤ الرؤية المستقبلية	٤٥٩
٢/٥/٢/٢٤ الأهداف العامة	٤٥٩
٣/٥/٢/٢٤ السياسات	٤٥٩
٤/٥/٢/٢٤ الأهداف المحددة	٤٦١
٦/٢/٢٤ المتطلبات المالية	٤٦١
الفصل الخامس والعشرون : المياه والصرف الصحي	**٤٦٣**
١/٢٥ المقدمة	٤٦٣
٢/٢٥ الوضع الراهن	٤٦٤
١/٢/٢٥ المحافظة على موارد المياه وتنميتها وترشيد استخدامها	٤٦٤
٢/٢/٢٥ خدمات المياه والصرف الصحي	٤٦٦
٣/٢/٢٥ استخدامات المياه للأغراض الصناعية والزراعية	٤٦٧
٤/٢/٢٥ الإدارة المتكاملة للموارد المائية	٤٦٨
٥/٢/٢٥ التطوير المؤسسي والتنظيمي	٤٦٩
٣/٢٥ القضايا والتحديات	٤٧٠
١/٣/٢٥ استدامة موارد المياه	٤٧٠
٢/٣/٢٥ جودة مستوى خدمات المياه والصرف الصحي	٤٧١
٤/٢٥ توقعات الطلب	٤٧١
١/٤/٢٥ المياه	٤٧١
٢/٤/٢٥ خدمات مياه الشرب والصرف الصحي	٤٧٤
٥/٢٥ استراتيجية التنمية	٤٧٧
١/٥/٢٥ الرؤية المستقبلية	٤٧٧
٢/٥/٢٥ الأهداف العامة	٤٧٨

الموضوع		الصفحة
٣/٥/٢٥	السياسات	٤٧٨
٤/٥/٢٥	الأهداف المحددة	٤٧٩
٦/٢٥	المتطلبات المالية	٤٨٠

الفصل السادس والعشرون : النفط والغاز الطبيعي		٤٨١
١/٢٦	المقدمة	٤٨١
٢/٢٦	الوضع الراهن	٤٨٢
١/٢/٢٦	الاستكشاف والتنقيب عن النفط و الغاز	٤٨٢
٢/٢/٢٦	إنتاج المملكة من النفط والغاز	٤٨٣
٣/٢/٢٦	طاقة التكرير والتوزيع	٤٨٤
٤/٢/٢٦	الطلب المحلي	٤٨٦
٥/٢/٢٦	المحافظة على موارد الطاقة وترشيد استخدامها	٤٨٩
٦/٢/٢٦	حماية البيئة	٤٨٩
٣/٢٦	القضايا والتحديات	٤٨٩
١/٣/٢٦	طاقة التكرير المحلي	٤٨٩
٢/٣/٢٦	مرافق الطاقة في المناطق	٤٩٠
٣/٣/٢٦	توطين تقنيات صناعة الطاقة	٤٩٠
٤/٣/٢٦	التحدي البيئي والتقني	٤٩٠
٥/٣/٢٦	مصادر جديدة للطاقة	٤٩١
٤/٢٦	توقعات الطلب المحلي	٤٩١
٥/٢٦	توقعات الإنتاج المحلي	٤٩٤
٦/٢٦	استراتيجية التنمية	٤٩٥
١/٦/٢٦	الرؤية المستقبلية	٤٩٥
٢/٦/٢٦	الأهداف العامة	٤٩٥
٣/٦/٢٦	السياسات	٤٩٥
٤/٦/٢٦	الأهداف المحددة	٤٩٦
٧/٢٦	المتطلبات المالية	٤٩٦

الفصل السابع والعشرون : الثروة المعدنية		٤٩٧
١/٢٧	المقدمة	٤٩٧
٢/٢٧	الوضع الراهن	٤٩٧
١/٢/٢٧	تحسن مؤشرات إنتاج القطاع ونشاطاته	٤٩٧
٢/٢/٢٧	مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة التعدينية	٤٩٩
٣/٢/٢٧	التنوع في الأنشطة التعدينية	٥٠٠
٤/٢/٢٧	الصناعات التحويلية	٥٠١
٥/٢/٢٧	عائدات الاستثمار والنشاط التعديني	٥٠٢
٦/٢/٢٧	قطاع الثروة المعدنية والتنمية المتوازنة	٥٠٣
٧/٢/٢٧	التطوير المؤسسي والتنظيمي	٥٠٤
٣/٢٧	القضايا والتحديات	٥٠٥

الصفحات

الموضوع	الصفحة
١/٣/٢٧ تنويع قاعدة إنتاج الموارد التعدينية	٥٠٥
٢/٣/٢٧ النزاعات المتعلقة باستخدامات الأراضي	٥٠٥
٣/٣/٢٧ التجهيزات في مواقع التكوينات المعدنية	٥٠٥
٤/٣/٢٧ الجوانب البيئية والاجتماعية للاستثمار التعديني	٥٠٦
٥/٣/٢٧ التكامل بين القطاعات الإنتاجية وقطاع الثروة المعدنية	٥٠٦
٤/٢٧ توقعات الطلب	٥٠٧
٥/٢٧ استراتيجية التنمية	٥٠٩
١/٥/٢٧ الرؤية المستقبلية	٥٠٩
٢/٥/٢٧ الأهداف العامة	٥٠٩
٣/٥/٢٧ السياسات	٥٠٩
٤/٥/٢٧ الأهداف المحددة	٥١٠
٦/٢٧ المتطلبات المالية	٥١٠
الفصل الثامن والعشرون : الزراعة	**٥١١**
١/٢٨ المقدمة	٥١١
٢/٢٨ الوضع الراهن	٥١٢
١/٢/٢٨ زيادة إسهام قطاع الزراعة في تنويع القاعدة الاقتصادية	٥١٢
٢/٢/٢٨ تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية	٥١٥
٣/٢/٢٨ تحسين الأداء الاقتصادي للقطاع الزراعي	٥١٦
٤/٢/٢٨ تعزيز القدرات الاستثمارية للقطاع الزراعي	٥١٧
٥/٢/٢٨ التطوير المؤسسي والتنظيمي	٥١٩
٣/٢٨ القضايا والتحديات	٥٢٠
١/٣/٢٨ موارد المياه غير المتجددة	٥٢٠
٢/٣/٢٨ الكفاءة التسويقية للإنتاج الزراعي	٥٢٠
٣/٣/٢٨ تنافسية المنتجات الزراعية الوطنية	٥٢١
٤/٣/٢٨ تنمية الثروة السمكية	٥٢١
٥/٣/٢٨ البحث العلمي والتطوير	٥٢٢
٦/٣/٢٨ حماية البيئة والصحة العامة	٥٢٢
٤/٢٨ توقعات الطلب	٥٢٣
٥/٢٨ استراتيجية التنمية	٥٢٤
١/٥/٢٨ الرؤية المستقبلية	٥٢٤
٢/٥/٢٨ الأهداف العامة	٥٢٥
٣/٥/٢٨ السياسات	٥٢٥
٤/٥/٢٨ الأهداف المحددة	٥٢٥
٦/٢٨ المتطلبات المالية	٥٢٦
الفصل التاسع والعشرون : الصناعة	**٥٢٧**
١/٢٩ المقدمة	٥٢٧
٢/٢٩ الوضع الراهن	٥٢٧

الموضوع		الصفحة
١/٢/٢٩	الأداء العام	٥٢٧
٢/٢/٢٩	التمويل	٥٢٩
٣/٢/٢٩	العمالة	٥٣١
٤/٢/٢٩	التوزيع الجغرافي	٥٣٢
٥/٢/٢٩	القدرات التنافسية	٥٣٣
٦/٢/٢٩	البنية الأساسية	٥٣٥
٧/٢/٢٩	الخدمات المساندة	٥٣٥
٣/٢٩	القضايا والتحديات	٥٣٦
١/٣/٢٩	العمالة الوطنية	٥٣٦
٢/٣/٢٩	القدرات التقنية	٥٣٧
٣/٣/٢٩	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	٥٣٧
٤/٣/٢٩	التنويع الصناعي والانتشار الجغرافي	٥٣٨
٤/٢٩	الاستراتيجية الوطنية للصناعة	٥٣٩
٥/٢٩	استراتيجية التنمية	٥٤٠
١/٥/٢٩	الرؤية المستقبلية	٥٤٠
٢/٥/٢٩	الأهداف العامة	٥٤١
٣/٥/٢٩	السياسات	٥٤١
٤/٥/٢٩	الأهداف المحددة	٥٤٢
٦/٢٩	المتطلبات المالية	٥٤٤
الفصل الثلاثون : الكهرباء		**٥٤٥**
١/٣٠	المقدمة	٥٤٥
٢/٣٠	الوضع الراهن	٥٤٥
١/٢/٣٠	استهلاك الطاقة الكهربائية	٥٤٥
٢/٢/٣٠	تغطية الخدمة الكهربائية	٥٤٦
٣/٢/٣٠	الأحمال الكهربائية	٥٤٧
٤/٢/٣٠	قدرات التوليد الكهربائية	٥٤٧
٥/٢/٣٠	الطاقة الكهربائية المولدة	٥٤٩
٦/٢/٣٠	استهلاك الوقود في قطاع الكهرباء	٥٤٩
٧/٢/٣٠	الشبكات والربط الكهربائي	٥٥٠
٨/٢/٣٠	العمالة	٥٥٠
٩/٢/٣٠	التطوير المؤسسي والتنظيمي	٥٥١
٣/٣٠	القضايا والتحديات	٥٥١
١/٣/٣٠	العائد على الاستثمار	٥٥١
٢/٣/٣٠	ترشيد النمو في الأحمال الكهربائية	٥٥٢
٣/٣/٣٠	بناء قاعدة بيانات شاملة	٥٥٢
٤/٣٠	توقعات الطلب	٥٥٣
١/٤/٣٠	الاستهلاك الكلي للمشترك السكني	٥٥٣
٢/٤/٣٠	المشتركون	٥٥٤
٣/٤/٣٠	الطاقة الكهربائية المستهلكة	٥٥٦

الموضوع	الصفحة
٤/٤/٣٠ الحمل الكهربائي الذروي	٥٥٦
٥/٤/٣٠ التطور المستهدف في الإنتاجية	٥٥٧
٦/٤/٣٠ قدرة التوليد الفعلية	٥٥٧
٥/٣٠ استراتيجية التنمية	٥٥٧
١/٥/٣٠ الرؤية المستقبلية	٥٥٧
٢/٥/٣٠ الأهداف العامة	٥٥٨
٣/٥/٣٠ السياسات	٥٥٨
٤/٥/٣٠ الأهداف المحددة	٥٥٩

الفصل الحادي والثلاثون : النقل	٥٦١
١/٣١ المقدمة	٥٦١
٢/٣١ الوضع الراهن	٥٦٢
١/٢/٣١ الطرق	٥٦٢
٢/٢/٣١ الخطوط الحديدية	٥٦٥
٣/٢/٣١ النقل الجوي	٥٦٧
٤/٢/٣١ الموانئ والنقل البحري	٥٦٨
٥/٢/٣١ النقل العام داخل المدن	٥٦٩
٦/٢/٣١ كفاءة الأداء	٥٦٩
٧/٢/٣١ سلامة الحركة المرورية	٥٧١
٨/٢/٣١ حماية البيئة	٥٧١
٩/٢/٣١ التطوير المؤسسي والتنظيمي	٥٧٢
٣/٣١ القضايا والتحديات	٥٧٣
١/٣/٣١ تطوير البنية التحتية	٥٧٣
٢/٣/٣١ نقل البضائع وتسهيل التجارة	٥٧٤
٣/٣/٣١ نقل الركاب	٥٧٥
٤/٣/٣١ سلامة النقل	٥٧٥
٥/٣/٣١ حماية البيئة	٥٧٦
٤/٣١ توقعات الطلب	٥٧٦
١/٤/٣١ النقل البري	٥٧٧
٢/٤/٣١ الخطوط الحديدية	٥٧٧
٣/٤/٣١ النقل البحري	٥٧٩
٤/٤/٣١ النقل الجوي	٥٧٩
٥/٣١ استراتيجية التنمية	٥٨٠
١/٥/٣١ الرؤية المستقبلية	٥٨٠
٢/٥/٣١ الأهداف العامة	٥٨٠
٣/٥/٣١ السياسات	٥٨١
٤/٥/٣١ الأهداف المحددة	٥٨١
٦/٣١ المتطلبات المالية	٥٨٢

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني والثلاثون : الشؤون البلدية	**٥٨٣**
١/٣٢ المقدمة	٥٨٣
٢/٣٢ الوضع الراهن	٥٨٤
١/٢/٣٢ تحسين الظروف المعيشية والبيئية للسكان، وتحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق	٥٨٤
٢/٢/٣٢ الكفاءة التشغيلية للمرافق والخدمات البلدية	٥٨٥
٣/٢/٣٢ مهمة القطاع الخاص في توفير المرافق والخدمات البلدية	٥٨٦
٤/٢/٣٢ حماية البيئة وتعزيز مقومات التنمية الحضرية المستدامة	٥٨٦
٥/٢/٣٢ التطوير المؤسسي والتنظيمي	٥٨٦
٣/٣٢ القضايا والتحديات	٥٩٠
١/٣/٣٢ الطلب على الخدمات البلدية	٥٩٠
٢/٣/٣٢ مستوى الخدمات البلدية بين المناطق	٥٩٠
٣/٣/٣٢ التنسيق بين الجهات المعنية بالقطاع	٥٩٠
٤/٣/٣٢ صحة البيئة	٥٩١
٥/٣/٣٢ التوسع الأفقي للمدن	٥٩١
٦/٣/٣٢ الإيرادات البلدية ومصروفاتها	٥٩٢
٧/٣/٣٢ الاستفادة من مخططات المنح	٥٩٣
٨/٣/٣٢ مخاطر السيول	٥٩٣
٤/٣٢ توقعات الطلب	٥٩٣
٥/٣٢ استراتيجية التنمية	٥٩٤
١/٥/٣٢ الرؤية المستقبلية	٥٩٤
٢/٥/٣٢ الأهداف العامة	٥٩٥
٣/٥/٣٢ السياسات	٥٩٥
٤/٥/٣٢ الأهداف المحددة	٥٩٥
٦/٣٢ المتطلبات المالية	٥٩٦
الفصل الثالث والثلاثون : الثقافة والإعلام	**٥٩٧**
١/٣٣ المقدمة	٥٩٧
٢/٣٣ الوضع الراهن	٥٩٨
١/٢/٣٣ الثقافة	٥٩٨
٢/٢/٣٣ الإعلام	٦٠٠
٣/٢/٣٣ التعليم والبحث العلمي	٦٠١
٤/٢/٣٣ التراث	٦٠٢
٣/٣٣ القضايا والتحديات	٦٠٣
١/٣/٣٣ الحفاظ على الهوية الوطنية وترسيخها	٦٠٣
٢/٣/٣٣ العولمة والهوية الثقافية والإعلامية	٦٠٣
٣/٣/٣٣ تنمية اهتمام الفرد بالقراءة والشأن الثقافي	٦٠٣
٤/٣/٣٣ الثقافة العلمية والتوجه نحو مجتمع المعرفة	٦٠٤

الموضوع	الصفحة
٥/٣/٣٣ الترجمة والمحتوى الثقافي	٦٠٤
٤/٣٣ توقعات الطلب	٦٠٤
٥/٣٣ استراتيجية التنمية	٦٠٥
١/٥/٣٣ الرؤية المستقبلية	٦٠٥
٢/٥/٣٣ الأهداف العامة	٦٠٥
٣/٥/٣٣ السياسات	٦٠٦
٤/٥/٣٣ الأهداف المحددة	٦٠٧
٦/٣٣ المتطلبات المالية	٦٠٨

الفصل الرابع والثلاثون: الخدمات الدينية والقضائية والحج والعمرة	٦٠٩
١/٣٤ الخدمات الدينية	٦٠٩
١/١/٣٤ المقدمة	٦٠٩
٢/١/٣٤ الوضع الراهن	٦١٠
١/٢/١/٣٤ توسعة الحرمين الشريفين	٦١٠
٢/٢/١/٣٤ العناية بكتاب الله	٦١٠
٣/٢/١/٣٤ العناية ببيوت الله وعمارتها	٦١٠
٤/٢/١/٣٤ الأوقاف وتنمية مواردها	٦١١
٥/٢/١/٣٤ الحث على الالتزام بالخلق الإسلامي	٦١٢
٦/٢/١/٣٤ التطوير المؤسسي والتنظيمي	٦١٣
٣/١/٣٤ القضايا والتحديات	٦١٣
١/٣/١/٣٤ التطرف والغلو	٦١٣
٢/٣/١/٣٤ تنمية الأوقاف وتطويرها	٦١٤
٤/١/٣٤ توقعات الطلب	٦١٤
٥/١/٣٤ استراتيجية التنمية	٦١٥
١/٥/١/٣٤ الرؤية المستقبلية	٦١٥
٢/٥/١/٣٤ الأهداف العامة	٦١٦
٣/٥/١/٣٤ السياسات	٦١٦
٦/١/٣٤ المتطلبات المالية	٦١٦
٢/٣٤ الخدمات القضائية	٦١٧
١/٢/٣٤ المقدمة	٦١٧
٢/٢/٣٤ الوضع الراهن	٦١٧
١/٢/٢/٣٤ الخدمات القضائية	٦١٧
٢/٢/٢/٣٤ كتابة العدل	٦١٨
٣/٢/٢/٣٤ التحقيق والادعاء العام	٦١٨
٤/٢/٢/٣٤ الطاقات البشرية ورفع كفاءتها	٦١٩
٥/٢/٢/٣٤ التطوير المؤسسي والتنظيمي	٦٢٠
٣/٢/٣٤ القضايا والتحديات	٦٢٠
١/٣/٢/٣٤ السلّم القضائي	٦٢٠
٢/٣/٢/٣٤ المباني الملائمة للخدمات القضائية	٦٢١

الموضوع	الصفحة
٣/٣/٢/٣٤ الوظائف التخصصية والإشرافية	٦٢١
٤/٣/٢/٣٤ مرافق هيئة التحقيق والادعاء العام	٦٢١
٤/٢/٣٤ توقعات الطلب	٦٢٢
١/٤/٢/٣٤ الخدمات القضائية	٦٢٢
٢/٤/٢/٣٤ التحقيق والادعاء العام	٦٢٢
٥/٢/٣٤ استراتيجية التنمية	٦٢٣
١/٥/٢/٣٤ الرؤية المستقبلية	٦٢٣
٢/٥/٢/٣٤ الأهداف العامة	٦٢٤
٣/٥/٢/٣٤ السياسات	٦٢٤
٦/٢/٣٤ المتطلبات المالية	٦٢٤
٣/٣٤ الحج والعمرة	٦٢٥
١/٣/٣٤ المقدمة	٦٢٥
٢/٣/٣٤ الوضع الراهن	٦٢٥
١/٢/٣/٣٤ الأداء العام	٦٢٥
٢/٢/٣/٣٤ تطوير المشاعر المقدسة	٦٢٦
٣/٢/٣/٣٤ تطوير أداء الجهات المسؤولة عن توفير خدمات الحج والعمرة	٦٢٦
٤/٢/٣/٣٤ التطوير المؤسسي والتنظيمي	٦٢٧
٣/٣/٣٤ القضايا والتحديات	٦٢٧
١/٣/٣/٣٤ أداء المناسك والعبادات	٦٢٧
٢/٣/٣/٣٤ تطوير منظومة نقل الحجاج	٦٢٨
٤/٣/٣٤ توقعات الطلب	٦٢٨
٥/٣/٣٤ استراتيجية التنمية	٦٢٩
١/٥/٣/٣٤ الرؤية المستقبلية	٦٢٩
٢/٥/٣/٣٤ الأهداف العامة	٦٢٩
٣/٥/٣/٣٤ السياسات	٦٣٠
٦/٣/٣٤ المتطلبات المالية	٦٣٠

الفصل الخامس والثلاثون: البيانات والمعلومات الإحصائية	٦٣١
١/٣٥ المقدمة	٦٣١
٢/٣٥ الوضع الراهن	٦٣٢
١/٢/٣٥ المعلومات الإحصائية	٦٣٢
٢/٢/٣٥ توفير البيانات والمعلومات في الوقت الملائم	٦٣٥
٣/٢/٣٥ بناء القدرات الإحصائية	٦٣٥
٤/٢/٣٥ التطوير المؤسسي والتنظيمي	٦٣٦
٣/٣٥ القضايا والتحديات	٦٣٨
١/٣/٣٥ قواعد بيانات المناطق	٦٣٨
٢/٣/٣٥ مؤشر الأسعار	٦٣٨
٣/٣/٣٥ نشر البيانات الإحصائية	٦٣٨

الموضوع	الصفحة
٤/٣/٣٥ البيانات والمؤشرات الإدارية للقطاع الخاص	٦٣٩
٤/٣٥ استراتيجية التنمية	٦٣٩
١/٤/٣٥ الرؤية المستقبلية	٦٣٩
٢/٤/٣٥ الأهداف العامة	٦٣٩
٣/٤/٣٥ السياسات	٦٤٠
٤/٤/٣٥ الأهداف المحددة	٦٤٠
٥/٣٥ المتطلبات المالية	٦٤١
الفصل السادس والثلاثون: منهجية خطة التنمية التاسعة	**٦٤٣**
١/٣٦ المقدمة	٦٤٣
٢/٣٦ منهج التخطيط	٦٤٣
٣/٣٦ مكونات خطة التنمية	٦٤٤
٤/٣٦ أعمال إعداد خطة التنمية	٦٤٥
١/٤/٣٦ تقويم المنهجية	٦٤٥
٢/٤/٣٦ الدراسات المساندة	٦٤٦
٣/٤/٣٦ قواعد البيانات والمعلومات الإحصائية	٦٤٦
٤/٤/٣٦ دليل إعداد الخطة	٦٤٦
٥/٤/٣٦ الزيارات الميدانية	٦٤٧
٦/٤/٣٦ النماذج الاقتصادية	٦٤٧
٧/٤/٣٦ تعزيز مشاركة الجهات الحكومية والقطاع الخاص	٦٤٧
٥/٣٦ التطوير في إعداد خطة التنمية	٦٤٨
١/٥/٣٦ البعد الاستراتيجي للخطة	٦٤٨
٢/٥/٣٦ الخطة التشغيلية	٦٤٨
٣/٥/٣٦ خطط المناطق	٦٤٩
٤/٥/٣٦ متابعة تنفيذ الخطة	٦٤٩
٦/٣٦ الرؤية المستقبلية لمنهجية التخطيط	٦٥٠
١/٦/٣٦ البعد المكاني	٦٥٠
٢/٦/٣٦ الارتباط بين الخطة والاستراتيجية	٦٥٠
٣/٦/٣٦ آليات المتابعة	٦٥٠
الملحـــق	**٦٥٣**

الصفحة ظ

قائمة الأطر

رقم الإطار	الموضوع	الصفحة
١/٥	أهم المشروعات المعززة لبناء الاقتصاد القائم على المعرفة	٩١
٢/٥	أبرز قضايا منظومة التعليم في المملكة	٩٢
٣/٥	أبرز تحديات نقل المحتوى المعرفي وتوطينه	٩٣
٤/٥	أبرز تحديات بناء قدرات إنتاج المعرفة	٩٤
٥/٥	أبرز تحديات تحويل المعرفة إلى منتجات	٩٥
١/٦	تنافسية المملكة وفقاً للتقارير الدولية	١٠٣
٢/٦	أمثلة لتجمعات عنقودية	١٠٩
١/٧	المشاريع في مجال التعاملات الإلكترونية	١١٨
١/٩	القطاعات محل تركيز الهيئة العامة للاستثمار	١٤٧
١/١٠	استراتيجية التوظيف السعودية	١٦٣
١/١١	مهمات اللجنة الوطنية للسكان	١٨٠
٢/١١	أهم إجراءات تخفيف أعباء المعيشة	١٨٢
١/٢١	وسائل إجراء البحوث العلمية وآلياتها	٣٤٧
١/١/٢٤	الأهداف العامة للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات	٤٣٦
١/٢٦	مشاريع التكرير المحلية الجاري تنفيذها	٤٨٥
١/٢٨	مبادرة الملك عبد الله للاستثمار الزراعي في الخارج	٥٢٠
١/٣٢	أبرز القرارات التنظيمية ذات العلاقة بقطاع البلديات والتي صدرت خلال خطة التنمية الثامنة	٥٨٩
١/٣٣	مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني	٦٠٠

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
١/١	تطور أهم بنود الميزانية العامة، خطة التنمية الثامنة	١٠
٢/١	الإنفاق الحكومي في خطتي التنمية السابعة والثامنة، حسب قطاعات التنمية	١١
٣/١	مخصصات القطاعات التنموية من فائض الميزانية، للأعوام ١٤٢٥/٢٤-١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٦)	١٢
٤/١	إسهامات قطاعات الاقتصاد الوطني الرئيسة في توفير فرص التوظيف للعمالة الوطنية، خطة التنمية الثامنة	١٦
١/٣	تطور السكان خلال مدة الاستراتيجية	٤٨
٢/٣	الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد السعودي، بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)	٥٠
٣/٣	الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق، بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)	٥١
٤/٣	هيكل الصادرات في بداية الاستراتيجية ونهايتها، بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)	٥٢
٥/٣	تطور الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)	٥٤
٦/٣	مؤشرات القوى العاملة والتوظيف	٥٦
٧/٣	قوة العمل الوطنية حسب التحصيل العلمي	٥٦
١/٤	المؤشرات الاقتصادية الكلية، خطة التنمية التاسعة، موازنة بخطة التنمية الثامنة	٦٢
٢/٤	الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط، بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)	٦٦
٣/٤	مكونات الطلب الكلى، خطة التنمية التاسعة	٧١
٤/٤	المتطلبات المالية لقطاعات التنمية، خطة التنمية التاسعة	٧٧
١/٨	تطور مؤشرات أداء القطاع الخاص، خطة التنمية الثامنة	١٢٦
٢/٨	توزيع منشآت القطاع الخاص حسب الحجم ونوع النشاط الاقتصادي، عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	١٢٩
٣/٨	التوزيع النسبي لأهم متغيرات القطاع الخاص حسب قطاعات النشاط الاقتصادي، خطة التنمية الثامنة	١٣٠
٤/٨	تطور الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، خطة التنمية الثامنة	١٣١
١/٩	الاستثمارات الثابتة المنفذة حسب فئات السلع الرأسمالية، خطة التنمية الثامنة	١٤٤
٢/٩	ميزان الادخار والاستثمار، خطة التنمية الثامنة	١٤٥

الصفحة

باب

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
٣/٩	الاستثمار المستهدف، خطة التنمية التاسعة	١٥٤
١/١٠	أهم مؤشرات سوق العمل، خطة التنمية التاسعة	١٦٨
٢/١٠	العمالة الكلية حسب قطاعات النشاط الاقتصادي، خطة التنمية التاسعة	١٧١
٣/١٠	العمالة الكلية حسب مجموعات المهن الرئيسة، خطة التنمية التاسعة	١٧٢
٤/١٠	الموازنة المهنية للعمالة، خطة التنمية التاسعة	١٧٣
١/١١	السكان السعوديون وغير السعوديين حسب فئات العمر، ووسيط العمر، ١٤١٣-١٤٢٥هـ (١٩٩٢-٢٠٠٤)	١٧٩
٢/١١	أهم مؤشرات تحسين نوعية الحياة المستهدفة، خطة التنمية التاسعة	١٩٢
١/١٢	التسلسل الهرمي الإداري في المناطق الإدارية	١٩٦
٢/١٢	السكان حسب المناطق الإدارية، خطة التنمية الثامنة	١٩٧
٣/١٢	توزيع القروض التنموية بين المناطق، ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٢٠٠
٤/١٢	معدل التركز السكاني لأكبر محافظتين حسب المنطقة، ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	٢٠٢
١/١٣	الأصول الرأسمالية في قطاع البناء والتشييد، خطة التنمية الثامنة	٢٠٨
٢/١٣	تطور عدد تراخيص البناء حسب فئة المرفق، خطة التنمية الثامنة	٢٠٩
٣/١٣	تراخيص البناء الممنوحة على مستوى المناطق الإدارية، ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٢١٠
٤/١٣	تطور العمالة والقيمة المضافة في قطاع البناء والتشييد، خطة التنمية الثامنة	٢١١
٥/١٣	توزيع المقاولين المصنفين حسب الدرجات والمناطق الإدارية، خطة التنمية الثامنة	٢١٢
٦/١٣	الصادرات والواردات من مواد البناء الأساسية، خطة التنمية الثامنة	٢١٣
١/١٤	المناطق المحمية القائمة حتى عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	٢٢٢
٢/١٤	عدد الحيوانات والطيور المعاد توطينها، خطة التنمية الثامنة	٢٢٣
١/١٥	الخدمات السياحية حسب المناطق، ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٢٣٦
٢/١٥	الرحلات السياحية القادمة والإنفاق حسب الغرض من الزيارة، ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٢٣٧
٣/١٥	الرحلات السياحية المحلية حسب الوجهة والغرض، ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٢٣٨
٤/١٥	الرحلات السياحية المغادرة والإنفاق حسب الغرض من الزيارة، ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٢٣٩
٥/١٥	أعلى خمس وجهات قصدها السياح المغادرون حسب الغرض من الزيارة، ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٢٣٩
١/١/١٦	تطور صادرات المملكة السلعية، خطة التنمية الثامنة	٢٤٩

الصفحة

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
٢/١/١٦	صادرات المملكة السلعية حسب مجموعات الدول الرئيسة، خطة التنمية الثامنة	٢٥٠
٣/١/١٦	واردات المملكة السلعية، خطة التنمية الثامنة	٢٥١
٤/١/١٦	صادرات المملكة وارداتها من الخدمات	٢٥٢
٥/١/١٦	التبادل التجاري بين المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي، خطة التنمية الثامنة	٢٥٣
٦/١/١٦	تطور أهم بنود ميزان المدفوعات، خطة التنمية الثامنة	٢٥٤
٧/١/١٦	الصادرات غير النفطية ذات المقدرة التنافسية، ١٤٢٥/٢٤-١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٧)	٢٥٩
١/٢/١٦	نشاط التجارة الداخلية وخدماتها، خطة التنمية الثامنة	٢٦٤
١/١٧	المؤشرات النقدية والمصرفية، خطة التنمية الثامنة	٢٧٨
٢/١٧	مؤشرات سوق الأسهم السعودية، خطة التنمية الثامنة	٢٨١
٣/١٧	أهم مؤشرات صناديق الاستثمار، خطة التنمية الثامنة	٢٨٣
٤/١٧	مؤشرات أداء مؤسسات الإقراض المتخصصة، خطة التنمية الثامنة	٢٨٤
١/١٨	التوزيع النسبي للشباب حسب الحالة الاجتماعية، ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	٢٩٥
٢/١٨	هيكلية توزيع الشباب ضمن قوة العمل وخارجها، ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	٢٩٦
٣/١٨	خدمات رعاية الشباب حسب المناطق الإدارية، ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)	٢٩٧
٤/١٨	توقعات الطلب على النشاطات الشبابية، خطة التنمية التاسعة	٣٠٥
٥/١٨	توقعات الطلب على المرافق الرياضية، خطة التنمية التاسعة	٣٠٦
١/١٩	الممتلكات المنزلية للأسر السعودية لعام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	٣١٤
٢/١٩	التقدم المحرز في مؤشرات الألفية في مجالات الأمومة والطفولة	٣١٥
٣/١٩	المستفيدون من مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية الحكومية، لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٣١٩
٤/١٩	الطلب الإضافي من وحدات الرعاية والمراكز الاجتماعية، خطة التنمية التاسعة	٣٢٦
١/٢٠	الوحدات السكنية حسب النوع، التعداد العام للسكان والمساكن، ١٤١٣، ١٤٢٥هـ (١٩٩٢، ٢٠٠٤)	٣٣٤
٢/٢٠	الطلب على الوحدات السكنية، خطة التنمية التاسعة	٣٣٩
٣/٢٠	الطلب على الوحدات السكنية والأراضي حسب المناطق الإدارية، خطة التنمية التاسعة	٣٣٩
٤/٢٠	توزيع الأهداف المحددة للوحدات السكنية والأراضي حسب المناطق الإدارية، خطة التنمية التاسعة	٣٤٢
١/٢١	مجالات النشر العلمية في المملكة، ١٤١٧-١٤٢٧هـ (١٩٩٦ - ٢٠٠٦)	٣٥٠

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
١/١/٢٢	التطور في رياض الأطفال، خطة التنمية الثامنة	٣٦٢
٢/١/٢٢	التطور في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي خطة التنمية الثامنة	٣٦٣
٣/١/٢٢	التعلم العام (الابتدائي والمتوسط والثانوي) حسب المناطق الإدارية، ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٣٦٤
٤/١/٢٢	التطور في مخرجات التعليم الثانوي، خطة التنمية الثامنة	٣٦٥
٥/١/٢٢	إسهامات التعليم العام الأهلي، ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٣٦٦
٦/١/٢٢	التطور في تعليم الكبار، خطة التنمية الثامنة	٣٦٧
٧/١/٢٢	توقعات الطلب على رياض الأطفال (الأطفال المقيدون)، خطة التنمية التاسعة	٣٧١
٨/١/٢٢	توقعات أعداد المقيدين من الطلاب والطالبات في مراحل التعليم العام (ابتدائي ومتوسط وثانوي)، خطة التنمية التاسعة	٣٧٣
٩/١/٢٢	توقعات توزيع الخريجين في التعليم الثانوي حسب الفرع، خطة التنمية التاسعة	٣٧٣
١٠/١/٢٢	توقعات الطلب على المباني المدرسية، خطة التنمية التاسعة	٣٧٤
١/٢/٢٢	أعداد الطلبة المستجدين والخريجين والمقيدين، خطة التنمية الثامنة	٣٧٩
٢/٢/٢٢	أعداد الطلبة المستجدين والخريجين والمقيدين حسب المناطق، ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٣٨٠
٣/٢/٢٢	هيكل التخصصات في التعليم العالي	٣٨٤
١/٣/٢٢	النشاط التدريبي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، خطة التنمية الثامنة	٣٩٢
٢/٣/٢٢	نشاطات معهد الإدارة العامة، خطة التنمية الثامنة	٣٩٤
٣/٣/٢٢	توقعات الطلب على برامج التدريب الأساسية للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، خطة التنمية التاسعة	٣٩٧
٤/٣/٢٢	توقعات الزيادة في أعداد أعضاء هيئة التدريب، خطة التنمية التاسعة	٣٩٧
٥/٣/٢٢	توقعات إجمالي المتدربين والمتدربات في برامج التدريب المشتركة الحكومية والأهلية وخدمة المجتمع، خطة التنمية التاسعة	٣٩٨
٦/٣/٢٢	الأنشطة التدريبية الرئيسة المخطط تنفيذها في معهد الإدارة العامة، خطة التنمية التاسعة	٣٩٨
١/٢٣	تطور المرافق والعمالة الصحية، خطة التنمية الثامنة	٤٠٥
٢/٢٣	الإسهامات النسبية للقطاعات الصحية، خطة التنمية الثامنة	٤٠٦
٣/٢٣	الإسهامات النسبية للقطاعات الصحية في عدد زيارات المراجعين، وفي عدد المنومين عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	٤٠٧
٤/٢٣	مؤشرات الرعاية الصحية للأمومة والطفولة	٤١٠
٥/٢٣	معدل الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة بالتحصين	٤١١
٦/٢٣	تطور المرافق الصحية بالقطاع الخاص، خطة التنمية الثامنة	٤١٧
٧/٢٣	العدد المستهدف (حجم الطلب) لأسرّة المستشفيات بحلول عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	٤٢٤

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
٨/٢٣	العدد المستهدف (حجم الطلب) لأسرّة مستشفيات وزارة الصحة بحلول عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤) موزع على مناطق المملكة	٤٢٤
٩/٢٣	العدد المستهدف (حجم الطلب) لأطباء المستشفيات بحلول عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	٤٢٥
١٠/٢٣	العدد المستهدف (حجم الطلب) لهيئة التمريض في المستشفيات بحلول عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	٤٢٥
١١/٢٣	العدد المستهدف (حجم الطلب) للفئات الطبية المساعدة في المستشفيات بحلول عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	٤٢٦
١٢/٢٣	العدد المستهدف (حجم الطلب) لمراكز الرعاية الصحية في وزارة الصحة، بحلول عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	٤٢٧
١٣/٢٣	العدد المستهدف (حجم الطلب) للعمالة الصحية لمراكز الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة، بنهاية عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	٤٢٨
١/١/٢٤	خدمات الاتصالات والمعلومات، خطة التنمية الثامنة	٤٣٨
٢/١/٢٤	خدمات الاتصالات والمعلومات حسب المناطق الإدارية	٤٤١
٣/١/٢٤	توقعات الطلب على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، خطة التنمية التاسعة	٤٤٨
٤/١/٢٤	خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لكل مائة نسمة حسب المناطق الإدارية، خطة التنمية التاسعة	٤٤٩
٥/١/٢٤	معدل تغطية الأسر من خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات حسب المناطق الإدارية، خطة التنمية التاسعة	٤٥٠
١/٢/٢٤	مرافق الخدمة البريدية، خطة التنمية الثامنة	٤٥٣
٢/٢/٢٤	شبكة الخدمات البريدية حسب المناطق الإدارية، عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٤٥٣
٣/٢/٢٤	تطور الخدمة البريدية، خطة التنمية الثامنة	٤٥٤
١/٢٥	الموازنة المائية، خطة التنمية الثامنة	٤٦٤
٢/٢٥	عدد السدود وسعتها التخزينية، خطة التنمية الثامنة	٤٦٥
٣/٢٥	تحلية المياه المالحة، خطة التنمية الثامنة	٤٦٦
٤/٢٥	خدمات مياه الشرب، خطة التنمية الثامنة	٤٦٧
٥/٢٥	خدمات مياه الصرف الصحي، خطة التنمية الثامنة	٤٦٨
٦/٢٥	توقعات العرض والطلب على المياه، خطة التنمية التاسعة	٤٧٢
٧/٢٥	توقعات الطلب على المياه بحسب المناطق الإدارية، خطة التنمية التاسعة	٤٧٣
٨/٢٥	تحلية المياه المالحة، خطة التنمية التاسعة	٤٧٤
٩/٢٥	توقعات خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، خطة التنمية التاسعة	٤٧٥
١٠/٢٥	توقعات خدمات مياه الشرب موزعة بحسب المناطق الإدارية، خطة التنمية التاسعة	٤٧٦
١١/٢٥	توقعات خدمات مياه الصرف الصحي موزعة بحسب المناطق الإدارية، خطة التنمية التاسعة	٤٧٧

الصفحة

وو

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
١/٢٦	الإنتاج المحلي من المنتجات المكررة، خطة التنمية الثامنة	٤٨٥
٢/٢٦	الاستهلاك المحلي للطاقة، خطة التنمية الثامنة	٤٨٦
٣/٢٦	الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي وسوائله، خطة التنمية الثامنة	٤٨٧
٤/٢٦	الاستهلاك المحلي لمنتجات التكرير، خطة التنمية الثامنة	٤٨٨
٥/٢٦	الاستهلاك المحلي للطاقة، خطة التنمية التاسعة	٤٩٢
٦/٢٦	الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي وسوائله، خطة التنمية التاسعة	٤٩٣
٧/٢٦	الاستهلاك المحلي لمنتجات التكرير، خطة التنمية التاسعة	٤٩٣
١/٢٧	مؤشرات الأنشطة التعدينية، خطة التنمية الثامنة	٤٩٩
٢/٢٧	إنتاج قطاع الثروة المعدنية، خطة التنمية الثامنة	٥٠١
٣/٢٧	الطلب على المنتجات التعدينية، خطة التنمية التاسعة	٥٠٨
١/٢٨	تطور إنتاج المحاصيل الزراعية، خطة التنمية الثامنة	٥١٣
٢/٢٨	تطور منتجات اللحوم والألبان، خطة التنمية الثامنة	٥١٣
٣/٢٨	تطور أعداد الحيوانات والدواجن، خطة التنمية الثامنة	٥١٤
٤/٢٨	التوزيع النسبي للأراضي الزراعية والمحاصيل الرئيسة بين مناطق المملكة	٥١٥
٥/٢٨	تطور القروض المعتمدة والإعانات المقدمة من صندوق التنمية الزراعية، خطة التنمية الثامنة	٥١٨
٦/٢٨	القروض المعتمدة من صندوق التنمية الزراعية حسب المستفيد في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٥١٨
٧/٢٨	توقعات الطلب على المنتجات الزراعية الأساسية، خطة التنمية التاسعة	٥٢٣
١/٢٩	أبرز منجزات القطاع الصناعي، خطة التنمية الثامنة	٥٢٨
٢/٢٩	عدد المصانع وحجم التمويل والعمالة، خطة التنمية الثامنة	٥٣٠
٣/٢٩	قروض صندوق التنمية الصناعية السعودي حتى عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٥٣١
٤/٢٩	المصانع المنتجة وحجم العمالة والتمويل حسب المناطق الإدارية، ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٥٣٣
٥/٢٩	الصادرات الصناعية، خطة التنمية الثامنة	٥٣٤
٦/٢٩	خدمات التقييس وضبط الجودة، خطة التنمية الثامنة	٥٣٦
٧/٢٩	الأهداف المحددة للقطاع الصناعي، خطة التنمية التاسعة	٥٤٣
٨/٢٩	خدمات التقييس وضبط الجودة، خطة التنمية التاسعة	٥٤٤
١/٣٠	المؤشرات الرئيسة لقطاع الكهرباء، خطة التنمية الثامنة	٥٤٨
٢/٣٠	المؤشرات الرئيسة لقطاع الكهرباء، خطة التنمية التاسعة	٥٥٤
٣/٣٠	توقعات الأحمال الذروية وعدد المشتركين حسب المنطقة الإدارية، خطة التنمية التاسعة	٥٥٥

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
١/٣١	شبكة الطرق حسب المناطق الإدارية، ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٥٦٣
٢/٣١	نشاط شبكة الخطوط الحديدية، خطة التنمية الثامنة	٥٦٥
٣/٣١	توقعات نشاط النقل البري (عدد الرحلات)، خطة التنمية التاسعة	٥٧٧
٤/٣١	توقعات نشاط الخطوط الحديدية حسب المسارات الرئيسة، خطة التنمية التاسعة	٥٧٨
٥/٣١	توقعات حركة النقل الجوي، خطة التنمية التاسعة	٥٨٠
١/٣٢	المشروعات المستهدفة والمعتمدة للخدمات البلدية، خطة التنمية الثامنة	٥٨٤
٢/٣٢	المشروعات المعتمدة للخدمات البلدية في المناطق الإدارية، خطة التنمية الثامنة	٥٨٥
٣/٣٢	عدد الأمانات والبلديات والمجمعات القروية، في نهاية خطة التنمية السابعة والثامنة	٥٨٧
٤/٣٢	توزيع الأمانات والبلديات حسب المناطق الإدارية، ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	٥٨٨
٥/٣٢	المشروعات المخططة لتلبية الطلب على الخدمات البلدية حسب المناطق الإدارية، خطة التنمية التاسعة	٥٩٤
٦/٣٢	الأهداف المحددة للخدمات البلدية حسب المناطق الإدارية، خطة التنمية التاسعة	٥٩٦
١/٣٣	الأهداف المحددة للخدمات الثقافية والإعلامية حسب المناطق الإدارية، خطة التنمية التاسعة	٦٠٨
١/١/٣٤	خدمات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٦١١
٢/١/٣٤	توقعات الطلب على الخدمات الدينية حسب المناطق الإدارية، خطة التنمية التاسعة	٦١٥
١/٢/٣٤	تقديرات عدد المحاكم حسب الفئات والمناطق الإدارية، خطة التنمية التاسعة	٦٢٣
١/٣/٣٤	توقعات أعداد الحجاج والمعتمرين، خطة التنمية التاسعة	٦٢٩
١/٣٥	الأبحاث الإحصائية المنفذة، خطة التنمية الثامنة	٦٣٣
٢/٣٥	التقارير والدراسات الإحصائية المنفذة، خطة التنمية الثامنة	٦٣٤

قائمة الخرائط والرسوم البيانية

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
١/١	تطور الدين العام وصافي الأصول الأجنبية الحكومية، خطة التنمية الثامنة	١٣
٢/١	توزيع الائتمان المصرفي حسب الآجال، خطة التنمية الثامنة	١٨
١/٣	الإسهامات النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة لعام ١٩/ ١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	٥٥
٢/٣	تطور هيكل قوة العمل الوطنية حسب التحصيل العلمي	٥٧
١/٤	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته الرئيسة، خطة التنمية التاسعة	٦٤
٢/٤	أهم مكونات الطلب الكلي، خطة التنمية التاسعة	٧٢
٣/٤	الفائض في الميزان التجاري والجاري بالأسعار الجارية، خطة التنمية التاسعة	٧٦
٤/٤	معدل نمو التوظيف، ومعدل البطالة، خطة التنمية التاسعة	٧٩
١/٦	الترتيب العام للمملكة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال	١٠٤
١/٨	توزيع منشآت القطاع الخاص حسب نوع النشاط الاقتصادي، ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	١٢٨
١/٩	الاستثمار الثابت والمخزون الرأسمالي والناتج المحلي الإجمالي، خطة التنمية الثامنة	١٤٢
٢/٩	الهيكل القطاعي لبنود الإنفاق الاستثماري الرئيسة المنفذة، خطة التنمية الثامنة	١٤٣
٣/٩	التوزيع النسبي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية، ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	١٤٦
١/١٠	التوزيع النسبي للعمالة الإجمالية حسب مستوى التعليم والجنسية، ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	١٥٦
٢/١٠	توزيع العاملين بالقطاع العام حسب نوع الوظيفة، ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	١٥٧
٣/١٠	التوزيع النسبي للعمالة بالقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي، ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	١٥٩
٤/١٠	الداخلون الجدد لسوق العمل حسب المستوى التعليمي، خطة التنمية التاسعة	١٦٩

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
١/١١	الهرم السكاني للمواطنين والوافدين، حسب التعداد العام للسكان والمساكن، ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٧٨
٢/١١	مؤشر نوعية الحياة وأهم عناصره الفرعية، خطة التنمية الثامنة	١٨١
١/١٣	القيمة المضافة المحققة في قطاع البناء والتشييد، خطة التنمية الثامنة	٢٠٨
٢/١٣	إنتاج الإسمنت، خطة التنمية الثامنة	٢١٤
١/١٥	التوزيع النسبي للحرفيين بين مناطق المملكة، ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٢٣٥
١/١/١٦	التوزيع النسبي للصادرات غير النفطية حسب البنود الرئيسة، ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٢٤٩
٢/١/١٦	الصادرات غير النفطية والسلع المعاد تصديرها، خطة التنمية الثامنة	٢٥٧
١/٢/١٦	هيكل السجلات القائمة لأنشطة التجارة الداخلية، خطة التنمية الثامنة	٢٦٣
٢/٢/١٦	تطور أعداد الشركات، خطة التنمية الثامنة	٢٦٤
٣/٢/١٦	أعداد الشركات الخليجية والمختلطة والأجنبية، خطة التنمية الثامنة	٢٦٥
٤/٢/١٦	العمالة في قطاع التجارة الداخلية، خطة التنمية الثامنة	٢٦٧
٥/٢/١٦	العاملون في مجال تجارة الجملة والتجزئة، ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٢٧١
١/١٨	التوزيع النسبي للشباب (١٥-٢٤ سنة) حسب مكان السكن، ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	٢٩٥
١/١/٢٢	توقعات تطور أعداد المستجدين من الطلاب والطالبات حسب المراحل، خطة التنمية التاسعة	٣٧٢
١/٢٣	معدل عدد أسرّة وزارة الصحة لكل (١٠) آلاف من السكان على مستوى المناطق	٤٠٨
٢/٢٣	معدل عدد أطباء وزارة الصحة لكل (١٠) آلاف من السكان على مستوى المناطق	٤٠٨
٣/٢٣	معدل عدد هيئة التمريض لوزارة الصحة لكل (١٠) آلاف من السكان على مستوى المناطق	٤٠٩
١/١/٢٤	نوع توصيلات الإنترنت حسب النشاط، خطة التنمية الثامنة	٤٤٠
٢/١/٢٤	معدل تغطية الحاسبات الشخصية وخدمة الإنترنت، خطة التنمية الثامنة	٤٤٠
١/٢٦	إنتاج النفط والغاز الطبيعي، خطة التنمية الثامنة	٤٨٤
٢/٢٦	توقعات إنتاج الغاز الطبيعي وسوائله، خطة التنمية التاسعة	٤٩٤
١/٢٧	تطور إنتاج المواد الخام، خطة التنمية الثامنة	٤٩٨
٢/٢٧	تطور إيرادات الحكومة من أنشطة التعدين، خطة التنمية الثامنة	٥٠٣

الصفحة

ي ي

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
٣/٢٧	توزيعات مواقع الخامات المعدنية في المملكة	٥٠٤
١/٢٨	حصة المناطق من الطلب الإجمالي المتوقع علـى المنتجـات الزراعيـة الأساسية، خطة التنمية التاسعة	٥٢٤
١/٢٩	التوزيع النسبي للعمالة الصناعية، ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	٥٣٢
١/٣٠	التوزيع النسبي للاستهلاك الكهربائي حسب فئات المشتركين، ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٥٤٦
٢/٣٠	التوزيع النسبي للطاقة الكهربائية المولدة حسب نوع التوليد، ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٥٤٩
٣/٣٠	تطور أعداد المشتركين، خطة التنمية التاسعة	٥٥٥
٤/٣٠	توقعات الطاقة الكهربائية المستهلكة، خطة التنمية التاسعة	٥٥٦
١/٣١	شبكة الطرق المعبدة، خطة التنمية الثامنة	٥٦٢
٢/٣١	أسطول النقل البري، ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	٥٦٤
٣/٣١	شبكة الخطوط الحديدية المستهدفة، خطة التنمية التاسعة	٥٦٦
٤/٣١	حركة الركاب في المطارات، خطة التنمية الثامنة	٥٦٧
٥/٣١	البضائع المناولة عبر الموانئ التجارية والصناعية، خطة التنمية الثامنة	٥٦٨
٦/٣١	توقعات نشاط الموانئ (البضائع المناولة)، خطة التنمية التاسعة	٥٧٩

تقديم

يأتي تنفيذ خطة التنمية التاسعة في مرحلة مهمة وفارقة في تاريخ المملكة التنموي، فبعد المنجزات المرموقة والنقلة النوعية التي حققتها المملكة في جميع المجالات منذ بداية عهدها بالخطط الخمسية قبل نحو أربعة عقود، تأتي الخطة الخمسية التاسعة في مرحلة تحتم إسراع الخطى في مسيرة التطوير والتنمية، فما يشهده العالم في الوقت الراهن من حراك تنموي وتطويري متسارع يستدعي بالضرورة تعزيز جهود المملكة وتسريعها في مسيرتها التنموية والتطويرية. وقد انعكس تصميم الدولة على تحقيق ذلك في برنامج الإنفاق التنموي للخطة.

لقد تبنت المملكة أسلوب التخطيط الشامل منذ بداية عهدها بالخطط الخمسية، لكونه الإطار الأمثل لتوجيه مسارات التنمية نحو أهداف متسقة ومتكاملة. وقد راعى هذا التخطيط التنموي تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على القيم والموروثات العظيمة.

وتم التحرك خلال خطط التنمية المتعاقبة وفق نهجٍ علمي، أتاح الاستخدام الرشيد للموارد الوطنية، وهو ما مكّن المملكة من تحقيق تطورات كبيرة، جسدها الارتفاع الكبير الذي شهدته مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد أثمرت المنجزات التنموية، التي تراكمت عبر العقود الماضية عن تحقيق تحسن كبير في مستويات المعيشة ونوعية الحياة، وعن تبوئ الاقتصاد السعودي مكانة مرموقة، أهلته ليصبح أكبر اقتصادات العالم العربي حجماً، وأكثرها حيوية، يضم على سبيل المثال، أكبر قاعدة صناعية وأكبر قطاع تجاري، وأكبر سوق مالية على المستوى العربي.

ويصنف الاقتصاد السعودي على الصعيد العالمي ضمن أكبر تسعة عشر اقتصاداً من حيث الحجم والإمكانات، وهو ما مهد الطريق أمام المملكة للانضمام

إلى مجموعة العشرين الكبار، ومشاركتها في قمم تلك المجموعة، فضلاً عن اختيارها عضواً في المجلس الموسع للاستقرار المالي العالمي. وهذه جميعها مؤشرات بالغة الدلالة على رفعة مكانة المملكة إقليمياً وعالمياً، كما تؤكد على صحة المسار التنموي المتبع وفعاليته.

لقد واكب إعداد خطة التنمية التاسعة دخول الاقتصاد العالمي في أزمة مالية واقتصادية طاحنة. وعلى الرغم من الأعباء التي ولدتها الأزمة على جميع دول العالم، فإن البرنامج التنموي الذي تبنته الخطة عكس تصميم الدولة على مواصلة المسيرة التنموية وتسريعها، وتعزيز الزخم الذي ظلت عليه طيلة الحقبة الماضية، وخاصة خلال سنوات خطة التنمية الثامنة. وينطلق البرنامج التنموي للخطة من توجيهات القيادة الحكيمة الداعية إلى مواصلة الاستثمارات والمشاريع الاستراتيجية والبرامج التنموية والإسراع في تنفيذها خلال السنوات المقبلة، لتعزيز مكتسبات التنمية ومواكبة التطورات العالمية المتسارعة. كما يستند البرنامج التنموي للخطة على الأسس المتينة للاقتصاد الوطني، والتي ترسخت عبر تراكم المنجزات التنموية خلال العقود الماضية، فضلاً عن العديد من المعطيات الإيجابية المواتية التي شملت: ارتفاع مستوى الملاءة المالية والسيولة لدى القطاع المصرفي، والنزول بالدين العام إلى مستوى منخفض، بالإضافة إلى التصنيف العالمي الممتاز لبيئة الأعمال ومناخ الاستثمار بالمملكة والذي عكسته العديد من المؤشرات العالمية.

ورغبة في الحد من تأثير تبعات الأزمة العالمية على الاقتصاد الوطني خلال السنوات القادمة، تبنت الخطة إستراتيجية تنموية تولي اهتماماً أكبر بتكثيف دور مصادر النمو وقوى الدفع الداخلية، في تحقيق النمو الاقتصادي، وتطوير هيكل الاقتصاد الوطني. ولهذا، أولت الخطة اهتماماً خاصاً بتنمية الموارد الطبيعية غير النفطية، لتعزيز مساهمتها في سلاسل القيمة المحلية، وبتحقيق توسع مطرد في استخدام التقنيات الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة. كما استهدفت الخطة تحقيق معدلات مرتفعة من التراكم الرأسمالي الثابت، وتوسيع طاقة الاقتصاد الوطني

لاستيعاب مستويات مرتفعة من الاستثمار، وزيادة القدرات التصديرية، خاصة من المنتجات والصناعات غير النفطية، إضافة إلى الارتقاء بالمهارات والقدرات الإنتاجية للعمالة الوطنية، وزيادة حصتها من سوق العمل الوطني.

وتشكل خطة التنمية التاسعة الحلقة الثانية في منظومة المسار الاستراتيجي، الذي يمتد إلى خمسة عشر عاماً قادمة. وقد أعدت هذه الخطة بآفاق استراتيجية وتنموية غايتها تحقيق التنمية المستدامة. كما استهدت الخطة، في صياغة أهدافها وسياساتها وبرامجها واختيار مشاريعها، بمضمون كلمة خادم الحرمين الشريفين، التي ألقاها خلال افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الرابعة لمجلس الشورى، حيث أشار – حفظه الله – إلى أن سبيل المملكة إلى توفير الحياة الطيبة للمواطنين هو "التنمية الشاملة التي سنسعى – بإذن الله – إلى استكمالها متلمسين خير المواطن وسعادته، آملين أن نحقق له أسباب السكن والعمل والتعليم والعلاج وغيرها من الخدمات والمرافق، وسنحرص على مكافحة الفقر، والاهتمام بالمناطق التي لم تحصل على نصيبها من التطور، وفقاً لخطط تنموية مدروسة". كذلك استرشدت الخطة بما تضمنته قرارات مجلس الشورى بشأن خطط التنمية وتقارير متابعة تنفيذها.

وترتكز خطة التنمية التاسعة على خمسة محاور رئيسة، تشكل فيما بينها إطاراً متكاملاً لمواصلة التنمية الشاملة والمتوازنة وتسريعها خلال السنوات القادمة، فضلاً عن إرساء دعائم التنمية المستدامة على المدى البعيد. وتتمثل المحاور الخمسة في: مواصلة جهود تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمواطنين، وتنمية القوى البشرية الوطنية وزيادة توظيفها، والتطوير الهيكلي للاقتصاد السعودي، والتنمية المتوازنة بين المناطق، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني والمنتجات السعودية في السوق المحلي والأسواق الخارجية.

إضافة إلى المحاور الرئيسة المشار إليها أعلاه، اهتمت الخطة بالعديد من القضايا الأخرى مثل التوسيع المستمر في التجهيزات الأساسية وصيانتها،

وإسراع وتيرة الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي وبرنـــامج التخصـــيص، وتعزيـــز التطوير التقني والمعلوماتي، إضافة إلى رفع الكفاءة الاقتصادية والإنتاجيـــة فـــي القطاعين الحكومي والخاص، وتنمية الموارد الطبيعية، وخاصة الموارد المائيـــة، وحماية البيئة وتطوير أنظمتها.

وختاماً لا يفوتني أن أشيد بالتعاون المثمر، والمساهمة الفعالة مـــن قبـــل جميع الجهات الحكومية والخاصة، خلال مراحل إعداد الخطة. وما كان لهذا العمل أن ينجز لولا الدعم المتواصل، وتوجيهات القيادة الحكيمة لهذا البلد العزيز.

والله ولي التوفيق،،،

وزير الاقتصاد والتخطيط

خالد بن محمد القصيبي

الاقتصاد الوطني، خطة التنمية الثامنة

١/١ المقدمة

حقق الاقتصاد الوطني خلال خطة التنمية الثامنة معدلات نمو إيجابية، جسدها تطور العديد من المؤشرات الاقتصادية، وفي مقدمتها الناتج المحلي الإجمالي، والتراكم الرأسمالي، والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، وتنمية القوى البشرية وإسهام القطاع الخاص، والأداء المالي والنقدي. كما شهدت سنوات الخطة تحسناً ملموساً على صعيد البيئة الاقتصادية الدولية، وهو ما عزز من فرص تحقيق أهداف الخطة وتوجهاتها الرئيسة. فقد واصلت أسعار البترول ارتفاعها حتى منتصف العام الرابع من الخطة ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، إلى أن توقفت هذه الموجة مع دخول الاقتصاد العالمي في أزمة مالية. ترتب على تلك الأزمة حدوث ركود اقتصادي عالمي، صاحبه هبوطٌ حادٌ في أسعار النفط وتراجعٌ في أسعار العديد من السلع والمواد الأولية، والتي كانت قد شهدت ارتفاعات غير مسبوقة قبل وقوع الأزمة مباشرة.

وعلى صعيد البيئة الاقتصادية المحلية، تواصلت جهود الدولة نحو تطوير بيئة الأعمال، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص، فضلاً عن اهتمامها بتطوير منظومة التجهيزات الأساسية، والمدن الصناعية والتقنية، وهو ما أسهم في ارتفاع معدلات الاستثمار والتوظيف والإنتاجية في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، ومن ثم رفع مستوى الإنتاج وتحسين نوعية الحياة للمواطنين.

يعرض هذا الفصل بإيجاز أهم معالم تطور أداء الاقتصاد الوطني خلال خطة التنمية الثامنة، سواءً على المستوى الاقتصادي الكلي أو القطاعي، مع التركيز على إبراز مسارات السياسات الاقتصادية المختلفة، وأوضاع التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، وتطور أوضاع التنمية البشرية والتوظيف وسوق المال.

٢/١ الوضع الاقتصادي

١/٢/١ معدلات النمو الرئيسة

واصل الاقتصاد الوطني تحسنه خلال مدة الخطة الثامنة، إذ ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩) من نحو ٧٢٢,٢ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٨٥٥,٨ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ

(٢٠٠٩)، مسجلاً بذلك نمواً حقيقياً بلغ متوسطه السنوي نحو (٣,٥٪). وهو يقل عن المعدل الذي استهدفته الخطة والبالغ نحو (٤,٦٪)، ويقارب المعدل الذي تحقق خلال خطة التنمية السابعة والذي يبلغ نحو (٣,٧٪). يُعد هذا الأداء جيداً في ظل التأثيرات الواضحة للأزمة المالية العالمية وتداعياتها. لقد ترتب على هذا الأداء للاقتصاد الوطني تحسنٌ ملموس في متوسط نصيب المواطن من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إذ ارتفع من نحو ٤٣,٧ ألف ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٤٦,٢ ألف ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) بزيادة إجمالية بلغت نحو (٥,٧٪).

ويعزى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال خطة التنمية الثامنة إلى المستوى المرتفع من الاستثمارات المنفذة خلال هذه المدة، والتي عززت مستوى الإنتاجية في العديد من القطاعات. فقد بلغ معدل النمو السنوي المتوسط للاستثمار خلال الخطة نحو (١١,٢٪)، وهو ما أدى إلى ارتفاع متوسط نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نحو (٢٨,١٪) خلال الخطة، موازنة بنحو (٢١,١٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤).

معروض أدناه بإيجاز أداء قطاع النفط والغاز، والقطاعات غير النفطية، وذلك خلال خطة التنمية الثامنة:

١/١/٢/١ قطاع النفط والغاز

نظراً للعوامل الخارجية التي ألقت بظلالها على حجم الإنتاج النفطي للمملكة، خاصة خلال العامين الأخيرين من الخطة، فقد انخفض الناتج المحلي الحقيقي لقطاع النفط والغاز بمعدل بلغ نحو (-٠,٢٪) في المتوسط سنوياً خلال خطة التنمية الثامنة، وهو معدل يقل عن المستهدف في الخطة والبالغ نحو (٢,٧٪). وقد نما الناتج المحلي بالأسعار الجارية للقطاع بمعدل سنوي متوسط قدره (٢٤,١٪) خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية خلال تلك المدة، إلا أن انخفاض أسعار النفط خلال العامين الأخيرين من الخطة أدى إلى حدوث تباطؤ ملحوظ في معدلات النمو. وعليه، فقد نما الناتج المحلي بالأسعار الجارية لقطاع النفط والغاز بمعدل سنوي متوسط قدره (١٥,٥٪) خلال سنوات الخطة ككل.

وقد استحوذ قطاع النفط والغاز على نحو (٤,٣٪) من إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الخطة الثامنة، حيث بلغ المتوسط السنوي لقيمة تلك الاستثمارات نحو ١٠ بلايين ريال خلال هذه المدة، بزيادة بلغت نحو (١٢٩,٣٪) موازنة بقيمة الاستثمارات المنفذة في القطاع

خلال عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤). وتجدر الإشارة إلى أن قطاع النفط والغاز يعد من أعلى قطاعات الاقتصاد الوطني كثافة لاستخدام عنصر رأس المال، ومن أعلاها إنتاجية لعنصر العمل، فقد بلغ متوسط قيمة رأس المال المستثمر لكل عامل في القطاع (رأس المال/العمل) نحو ١,٨ مليون ريال خلال خطة التنمية الثامنة، أما متوسط إنتاجية العامل في القطاع فقد بلغ خلال الخطة الثامنة نحو ٢,٨ مليون ريال.

٢/١/٢/١ القطاعات غير النفطية

حققت القطاعات غير النفطية معدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو (٤,٧٪) خلال خطة التنمية الثامنة، وارتفعت القيمة المضافة لهذه القطاعات بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩) من نحو ٥٢٣,٨ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٦٥٩,٧ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، وتبعاً لذلك ارتفعت نسبة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي من نحو (٧٢,٥٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٧٧,١٪) في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، مما يعكس فعالية الجهود المبذولة لتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد وتطوير هيكله. وكانت خطة التنمية الثامنة قد استهدفت أن تحقق القطاعات غير النفطية معدل نمو سنوي متوسط قدره (٥,٢٪)، وأن يبلغ إسهامها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي نحو (٧٥,٧٪) بنهاية الخطة في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩).

وقد استحوذت القطاعات غير النفطية على نحو (٩٥,٧٪) من جملة الاستثمارات المنفذة خلال الخطة الثامنة، حيث بلغ المتوسط السنوي لقيمة تلك الاستثمارات نحو ٢١٨,٨ بليون ريال، بزيادة بلغت نحو (٤٧,٨٪) موازنة بقيمة الاستثمارات المنفذة في تلك القطاعات خلال عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤).

وعلى الرغم من تباين أوضاع القطاعات غير النفطية، وتفاوت معدلات أدائها خلال سنوات الخطة الثامنة، إلا أن السمة التي جمعت بين أغلب تلك القطاعات هي العلاقة الطردية القوية بين معدل نمو الاستثمار ومعدل نمو القيمة المضافة. فالقطاعات التي تسارعت فيها معدلات الاستثمار كانت الأعلى نمواً، بغض النظر عن كونها قطاعات إنتاجية أو خدمية، ومرد ذلك إلى أن تسريع معدلات الاستثمار في القطاع أفضى إلى توسيع طاقاته الإنتاجية وتعزيزها، فضلاً عن التوسع في استخدام التقنيات الحديثة، وتبني نظم الإدارة المتطورة التي ترتقي بالإنتاجية الجزئية والكلية لعناصر الإنتاج، فنجم عن تضافر هذه العوامل الإيجابية تحسن مستمر في القيمة المضافة، ومن ثم، تسارع معدلات نموها.

وفيما يلي عرض موجز لأداء بعض القطاعات غير النفطية:

٣/١/٢/١ القطاعات الإنتاجية

حققت القطاعات الإنتاجية معدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو (٤,٧٪). وشكل التكوين الرأسمالي الثابت قوة الدفع الرئيسة لذلك النمو، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للاستثمار في هذه القطاعات نحو (١١,٨٪)، كما بلغ متوسط نسبة الاستثمار إلى القيمة المضافة خلال الخطة نحو (٥٠,٩٪):

- سجّل قطاع "البتروكيماويات" نمواً حقيقياً خلال الخطة الثامنة، بلغ معدله السنوي المتوسط (٩,٧٪)، ويفوق ذلك معدل النمو الذي استهدفته الخطة الثامنة البالغ نحو (٧,٣٪). وتبعاً لذلك، ارتفعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من نحو (١,٢٪) عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (١,٧٪) بنهاية الخطة عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩). وقد كان النمو في هذا القطاع مدفوعاً بالدرجة الأولى بمعدلات النمو المرتفعة للاستثمارات المنفذة فيه، والتي بلغ متوسطها السنوي نحو (٦,٤٪) خلال هذه المدة.

- حقق قطاع "الصناعات التحويلية الأخرى" نمواً حقيقياً خلال سنوات الخطة بلغ متوسطه السنوي نحو (٦,٨٪)، ويزيد ذلك قليلاً عن المعدل الذي استهدفته الخطة الثامنة والبالغ (٦,٧٪). وتكمن أهمية الأداء الجيد لهذا القطاع في كونه أحد القطاعات المهمة التي يعوّل عليها في تنويع البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني والصادرات، فضلاً عن أثره في الارتقاء بإنتاجية عناصر الإنتاج، عبر التوسع في استخدام التقنيات المتقدمة والأساليب الحديثة في الإدارة والتسويق. وفيما يختص بالتكوين الرأسمالي الثابت في هذا القطاع خلال الخطة، فقد نما الاستثمار فيه بمعدل سنوي متوسط قدره نحو (٦,٣٪).
- حقق قطاع "الكهرباء والغاز والمياه" معدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو (٥,٧٪) موازنة بالمعدل المستهدف في الخطة البالغ (٤,٢٪)، وقد بلغ متوسط معدل نمو الاستثمار في القطاع نحو (٤,٢٪). وشهد القطاع خلال مدة الخطة عمليات إعادة تنظيم وتطوير هيكلي، شملت تخصيص جزء من أنشطته. ومن المتوقع عند اكتمال تلك العمليات أن يحقق القطاع تحولات نوعية في مسار أدائه المستقبلي.
- نمت القيمة المضافة لقطاع "البناء والتشييد" بمعدل سنوي متوسط قدره (٤,٧٪) خلال

مدة الخطة، موازنة بالمستهدف في الخطة والبالغ (٦,٧٪). كما حقق الاستثمار في القطاع نمواً متواصلاً خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة، إلا أنه انخفض خلال العام الأخير من الخطة. فكانت المحصلة النهائية انخفاض الاستثمار في القطاع بنحو (-١,١%) في المتوسط سنوياً خلال الخطة.

- وبالنسبة للقطاعات الإنتاجية الأخرى فقد كانت معدلات النمو الفعلي والمستهدف فيها على النحو التالي: تكرير النفط نحو (٢٪، ٤,٤٪)، التعدين غير النفطي والمحاجر نحو (٣٪، ٧,٩٪)، الزراعة والغابات وصيد الأسماك نحو (١,٤٪، ٣,٢٪).

٤/١/٢/١ القطاعات الخدمية

تتكون القطاعات الخدمية من مجموعة قطاعات الخدمات الخاصة وقطاع الخدمات الحكومية. وفيما يلي أهم معالم أداء تلك القطاعات:

أ. الخدمات الخاصة

نمت قطاعات الخدمات الخاصة بمعدل سنوي متوسط بلغ نحو (٦٪)، وهو ما يزيد قليلاً عن متوسط معدل النمو الذي استهدفته الخطة لهذه القطاعات (٥,٧٪). كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للاستثمارات المنفذة في هذه القطاعات نحو (٧,٧٪)، بحيث شكل الاستثمار نحو (٢٤,٥٪) من إجمالي الناتج المحلي لهذه القطاعات خلال سنوات الخطة. ويُستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها هذه القطاعات:

- حقق قطاع "النقل والاتصالات" أعلى معدلات النمو موازنة بالقطاعات الخدمية الخاصة، حيث بلغ متوسط معدل نموه السنوي نحو (٩,١٪)، وهو يفوق المعدل المستهدف بالخطة البالغ (٧,٥٪). وبذلك يكون قطاع النقل والاتصالات أسرع قطاعات الاقتصاد الوطني نمواً بعد قطاع البتروكيماويات. أما الاستثمارات المنفذة في القطاع خلال سنوات الخطة، فقد حققت بدورها معدلات نمو مرتفعة، بمتوسط سنوي بلغ نحو (٩,٣٪)، ويعد ذلك أحد العوامل الرئيسة وراء ارتفاع معدل نمو هذا القطاع خلال هذه المدة. وقد واكب القطاع التطورات العالمية المتلاحقة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، وشهد منافسة داخلية قوية حفزته إلى المزيد من التطوير، وخفض تكلفة الخدمات، مما أفضى إلى رفع الكفاءة الإنتاجية، وتعزيز نمو القيمة المضافة في القطاع. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أثر تحرير النقل الجوي المحلي في حفز نمو مكون "النقل" في قطاع النقل والاتصالات.

- حقق قطاع "الخدمات المالية والتأمين والأعمال والعقار" معدلات نمو جيدة خلال مدة الخطة سواء على صعيد القيمة المضافة أو الاستثمار في القطاع. فقد نما الناتج المحلي للقطاع خلال الخطة بمعدل سنوي متوسط قدره (٥,٢٪) موازنة بمعدل مستهدف قدره (٥,٩٪)، وحققت الاستثمارات في القطاع معدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو (٨,٧٪). وتعزى معدلات النمو المشار إليها إلى تنامي السيولة المحلية والتوسع في الائتمان المحلي. وشهد القطاع أيضاً إضافة وحدات إنتاجية جديدة من مصارف تجارية وبنوك استثمار وشركات وساطة مالية (وطنية وخليجية وأجنبية)، أسهمت جميعها في رفع معدلات الاستثمار في القطاع. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية بنهاية عام ١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥) قد ترتب عليه استقطاب قطاع الخدمات المالية الوطني لرؤوس الأموال الأجنبية. وعليه، فقد نما نشاط "خدمات المال والتأمين والأعمال" خلال الخطة الثامنة بمعدل سنوي متوسط بلغ نحو (٦,٩٪)
- نما قطاع "الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية" بنحو (٤,٥٪) في المتوسط سنوياً، وذلك موازنة بمعدل نمو مستهدف بنحو (٣,٥٪)، وقد صاحب ذلك نمو الاستثمارات الثابتة في القطاع بنحو (٢,٣٪). وتعكس هذه المؤشرات تطور دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة كالنظافة والنشاطات الترفيهية بالإضافة إلى الخدمات الصحية والتعليمية.

ب. الخدمات الحكومية

نما قطاع الخدمات الحكومية خلال مدة الخطة بمعدل سنوي متوسط قدره (٢,٧٪) وهو معدل يقل عن المستهدف في الخطة والبالغ (٣,٨٪). وقد أتاح نمو العائدات النفطية خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة، فضلاً عن السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الدولة خلال سنوات الخطة، موارد إضافية مكنت القطاع من زيادة حجم نفقاته التشغيلية والاستثمارية. وقد أولت الدولة أهمية خاصة لتعزيز إمكانات القطاع، فخصصت نسبة كبيرة من الإنفاق الحكومي للاستثمار في أنشطة القطاع المختلفة، كما عززت أصوله الرأسمالية. وترتب على هذا التوسع نمو الاستثمارات في قطاع الخدمات الحكومية بنحو (١٢,٨٪) سنوياً خلال الخطة الثامنة.

٢/٢/١ التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت

بلغ معدل النمو السنوي لإجمالي الاستثمار الثابت خلال خطة التنمية الثامنة نحو (١١,٢٪) في المتوسط، وارتفع نتيجة لذلك حجمه بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩) من نحو ١٥٢,٤ بليون ريال عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٢٥٩,٣ بليون ريال بنهاية الخطة عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) حيث شكل الاستثمار الثابت نحو (٣٠,٣٪) من الناتج المحلي الحقيقي مقابل (٢١,١٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، وقد توزعت الاستثمارات خلال الخطة الثامنة بين القطاعات غير النفطية والقطاع النفطي بنسب بلغ متوسطها نحو (٩٥,٧٪) و(٤,٣٪) على التوالي.

وبموازنة معدل النمو السنوي لإجمالي الاستثمار الثابت خلال الخطة الثامنة البالغ (١١,٢٪) بمعدل نموه المحقق خلال الخطة السابعة والذي بلغ نحو (٥,٢٪) يتضح حجم النقلة النوعية التي شهدتها الخطة الثامنة في مجال الاستثمار والتي كان لارتفاع أسعار النفط والتعزيز المستمر للمناخ الاستثماري في المملكة خلال تلك الحقبة دور أساسي في تحقيقها.

وبلغ معدل النمو السنوي للاستثمارات المنفذة في قطاع النفط خلال الخطة نحو (٢٤,٤٪)، وشكلت تلك الاستثمارات في المتوسط نحو (٤,٦٪) من القيمة المضافة في القطاع خلال سنوات الخطة.

وفيما يتعلق بالاستثمار الحكومي، فقد نما بمعدل سنوي متوسط قدره (١٢,٨٪) خلال الخطة، كما ارتفعت حصته من الناتج المحلي الحكومي، بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)، من نحو (٢٢,٩٪) عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٣٦,٧٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩). وبالنسبة لاستثمارات القطاع الخاص، فقد نمت بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو (١٠,٢٪)، وترتب على ذلك ارتفاع حصتها من الناتج المحلي للقطاع الخاص، بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)، إلى نحو (٣٨,٩٪) خلال الخطة الثامنة، موازنة بنحو (٣١,٣٪) عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤). ويعكس هذا النمو المرتفع لاستثمارات القطاع الخاص استجابة جيدة من جانبه للجهود التي بذلتها الدولة على صعيد الإصلاح المؤسسي والتطوير الإداري، وتحفيز الاستثمار (المحلي والأجنبي)، وإزالة ما قد يعترضه من معوقات، إضافة إلى طرح العديد من المشاريع الإنشائية والتنموية. كما عززت التطورات الإيجابية التي شهدتها سوق النفط العالمية، حتى منتصف عام ١٤٢٩/٢٨هـ

(٢٠٠٨)، من ثقة المستثمرين (السعوديين والأجانب) في بيئة الاستثمار المحلي وما توفره من موارد ميسرة للتمويل.

٣/١ القطاع الخاص

شهدت الخطة الثامنة نمواً ملحوظاً في دور القطاع الخاص في مختلف فعاليات الاقتصاد الوطني، الإنتاجية والخدمية، أثمر عن تعزيز مساهمة القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وفي تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، إضافة إلى توفير فرص التوظيف للعمالة الوطنية، وتنمية الصادرات غير النفطية.

فخلال سنوات الخطة ازدادت قيمة الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص من نحو ٣٧٦,٧ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٤٩١,٢ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، وترتب على ذلك ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة من نحو (٥٢,٢٪) إلى نحو (٥٧,٤٪)، وارتفاع القيمة الحقيقية للاستثمارات التي نفذها القطاع من نحو ١١٧,٧ بليون ريال إلى نحو ١٩٠,٩ بليون ريال خلال المدة نفسها، وبمعدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو (١٠,٢٪).

ويعد توسع النشاط الإنتاجي والاستثماري للقطاع الخاص وإسهاماته التنموية خلال سنوات الخطة الثامنة مؤشراً جيداً، يعكس تنامي القدرات الذاتية للقطاع في مجالات التمويل والإدارة والتنظيم وتقويم الفرص الاستثمارية واغتنامها، كما يشكل ثمرة لجهود الدولة الرامية إلى تعزيز إمكانات القطاع، وتهيئة بيئة جاذبة لاستثماراته وأنشطته المختلفة. فقد واصلت الدولة، من خلال صناديق الإقراض المتخصصة، تقديم القروض الميسرة للقطاع الخاص، وتوفير التجهيزات الأساسية والمناطق الصناعية المطورة التي تتطلبها أنشطة القطاع. واهتمت بتوفير الخدمات الأساسية بأسعار تشجيعية بهدف دعم وتنشيط عملية التنمية الصناعية، إلى جانب تبني البرامج والسياسات التي تهدف إلى الارتقاء بتنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق المحلية والخارجية، وفتح أسواق جديدة.

ومن الثابت أن تنامي دور القطاع الخاص في فعاليات الاقتصاد الوطني ينجم عنه نمو اقتصادي أكثر اعتماداً على قوى الدفع الداخلية (نمو السكان، نمو التوظيف والإنتاجية والدخول، ونمو الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري) وأقل تأثراً بالتقلبات ذات المصدر الخارجي ومنها تقلبات أسواق النفط العالمية، بما يتيح الفرصة لنمو اقتصادي مستدام وراسخ.

٤/١ المالية العامة

نمت الإيرادات العامة للدولة بنحو (١٢,٧٪) خلال الأعوام الأربعة الأولى من الخطة الثامنة، وترتب على الارتفاع الملحوظ في الإيرادات العامة بالمعدلات المشار إليها ارتفاع متوسطها السنوي إلى نحو ٧٤٥,٥ بليون ريال، بزيادة بلغت نحو (٩٠٪) موازنة بالإيرادات المحققة في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤).

وقد شكل نمو الإيرادات النفطية، قوة الدفع الرئيسة لنمو الإيرادات العامة خلال الأعوام الأربعة الأولى من الخطة الثامنة. فقد نمت الإيرادات النفطية خلال تلك المدة بنحو (٣١,٤٪) في المتوسط سنوياً، وبلغ متوسطها السنوي نحو ٦٦٣,٧ بليون ريال سنوياً، الجدول (١/١)، بزيادة بلغت نحو (١٠١,١٪) عن مستواها في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤). في ضوء تلك المعدلات، ارتفعت حصة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة للدولة إلى نحو (٨٩,٣٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، موازنة بنحو (٨٤,١٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤).

أما على صعيد النفقات العامة للدولة، فقد شهدت هي الأخرى نمواً متواصلاً خلال سنوات الخطة، بلغ متوسطها السنوي نحو ٤٣١,٥ بليون ريال، وذلك خلال الأعوام الأربعة الأولى من الخطة، بزيادة بلغت نحو (٥١,٣٪) موازنة بعام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤).

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن ميزانية العام الأخير من الخطة ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) تُعد أكبر ميزانية في تاريخ المملكة من حيث حجم الإنفاق المعتمد لها حيث بلغ ذلك الإنفاق ٤٧٥ بليون ريال. وخصصت الميزانية نحو (٤٧,٤٪) من نفقاتها للاستثمار، بزيادة (٣٦٪) عن العام السابق مسترشدة في ذلك بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين والتي جاءت انعكاساً لما أعلن في قمة دول العشرين في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (نوفمبر ٢٠٠٨) حول عزم المملكة على مواصلة تنفيذ برنامجها الاستثماري. وتعكس الميزانية حرص الدولة على استمرار عملية التنمية في جميع المجالات خاصة التعليم والصحة والبنية التحتية وتنمية الموارد الاقتصادية وسائر المجالات التي تسهم في تعجيل التنمية واستدامتها ونشر ثمارها بين المواطنين.

الجدول (١/١)

تطور أهم بنود الميزانية العامة

خطة التنمية الثامنة (*)

(بليون ريال)

البنود	١٤٢٤/٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٥/٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٦/٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٧/٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٨/٢٩هـ (٢٠٠٨)	متوسط الأربع سنوات الأولى من الخطة الثامنة
الإيرادات العامة	٣٩٢,٣	٥٦٤,٣	٦٧٣,٧	٦٤٢,٨	١١٠١,٠	٧٤٥,٥
الإيرادات النفطية	٣٣٠	٥٠٤,٥	٦٠٤,٥	٥٦٢,٢	٩٨٣,٤	٦٦٣,٧
النفقات العامة	٢٨٥,٢	٣٤٦,٥	٣٩٣,٣	٤٦٦,٢	٥٢٠,١	٤٣١,٥
النفقات الاستثمارية	٣٧,٦	٦٢,٣	٧٠,٩	١١٩,٠	١٣١,٢	٩٥,٩
النفقات الجارية	٢٤٧,٦	٢٨٤,٢	٣٢٢,٤	٣٤٧,٢	٣٨٨,٩	٣٣٥,٦

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة، والقيم فعلية.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

الصفحة ١٠

وقد تواصل الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال مدة الخطة الثامنة بمعدل نمو متوسط قدره (٣٦,٧٪) خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة، وارتفعت نسبته إلى إجمالي الإنفاق الحكومي من نحو (١٣,٢٪) في عام ١٤٢٤/٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٢٢,٢٪) في المتوسط خلال تلك المدة. كما ارتفعت كذلك نسبة الإنفاق الاستثماري الحكومي من مجموع الإيرادات العامة من نحو (٩,٦٪) عام ١٤٢٤/٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (١٢,٩٪) في المتوسط خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة. وكانت الخطة الثامنة قد أكدت في سياق استعراضها للسياسة الاستثمارية التي تتبناها أن الخطة "تتطلع إلى زيادة نسبة الإنفاق الاستثماري الحكومي من مجموع الإيرادات العامة لضمان مواكبة احتياجات البلاد المتزايدة لإقامة البنية الأساسية الاقتصادية (المادية) والاجتماعية والبيئية وتحسينها سواء لتلبية متطلبات الزيادة في عدد السكان وتحسين نوعية الخدمات العامة، أو لتحفيز النشاط الاقتصادي والاستثماري في المملكة".

وإذا أضيف لبيانات الإنفاق الاستثماري الواردة في الميزانيات العامة للدولة خلال مدة الخطة، مخصصات الإنفاق الاستثماري في إطار برامج فائض الميزانية للأعوام ١٤٢٤/٢٥-١٤٢٦/٢٧هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٦) (ثلاث مراحل) والتي بلغت قيمتها الإجمالية ١٠٨ بلايين ريال، فإن متوسط نسبة الإنفاق الاستثماري إلى متوسط قيمة الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية خلال الخطة الثامنة سوف يرتفع إلى نحو (٢٨,٥٪) و(١٦,٥٪) على التوالي.

١/٤/١ الإنفاق على قطاعات التنمية

يتضح من الجدول (٢/١) أن إجمالي اعتمادات الميزانية لقطاعات التنمية خلال سنوات الخطة الثامنة بلغت نحو ٨٦٣,٩ بليون ريال، بزيادة بلغت نحو (٧٨٪) موازنة بإجمالي الإنفاق على هذه القطاعات خلال خطة التنمية السابعة. كما أن التوزيع النسبي لاعتمادات الميزانية خلال الخطة الثامنة جاء متوافقاً مع توجهاتها التنموية الأساسية.

لقد حظي قطاع تنمية الموارد البشرية بالحصة الكبرى من إجمالي الإنفاق على القطاعات التنموية، حيث خصص له نحو (٥٥,٦٪). وجاء قطاع التنمية الاجتماعية والصحة في المرتبة الثانية حيث رصد له نحو (١٨٪) من جملة مخصصات الإنفاق على قطاعات التنمية، كما خُصِّص لقطاع التجهيزات الأساسية نحو (١٤,٢٪) من إجمالي الإنفاق على قطاعات التنمية، في حين بلغت حصة قطاع تنمية الموارد الاقتصادية نحو (١٢,٢٪).

الجدول (٢/١)
الإنفاق الحكومي في خطتي التنمية السابعة والثامنة
حسب قطاعات التنمية

(بليون ريال)

القطاعات التنموية	اعتمادات الميزانية لخطة التنمية السابعة		اعتمادات الميزانية لخطة التنمية الثامنة	
	القيم	(٪)	القيم	(٪)
تنمية الموارد البشرية	٢٧٦,٩	٥٧,١	٤٨٠,٠	٥٥,٦
التنمية الاجتماعية والصحة	٩٢,٦	١٩,١	١٥٥,٩	١٨,٠
تنمية الموارد الاقتصادية	٥٤,٤	١١,٢	١٠٥,٨	١٢,٢
التجهيزات الأساسية	٦١,٤	١٢,٦	١٢٢,٢	١٤,٢
الإجمالي	٤٨٥,٣	١٠٠,٠	٨٦٣,٩	١٠٠,٠

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

فيما يختص بالإنفاق في إطار برامج فائض الميزانية ومشاريعها، فقد توزع على قطاعات التنمية على النحو المبين في الجدول (٣/١).

الجدول (١/٣)

مخصصات القطاعات التنموية من فائض الميزانية

للأعوام ١٤٢٥/٢٤-١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٦)

القطاعات التنموية	بليون ريال	(٪)
تنمية الموارد البشرية	٢٦,٥	٢٤,٥
التنمية الاجتماعية والصحة	٢٨,٥	٢٦,٤
تنمية الموارد الاقتصادية	٢٦,٠	٢٤,١
التجهيزات الأساسية	٢٧,٠	٢٥,٠
الإجمالي	١٠٨,٠	١٠٠,٠

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٢/٤/١ الدين العام والأصول الأجنبية الحكومية

ترتب على نمو العائدات النفطية خلال الخطة الثامنة، وما وفرته من موارد مالية، تمكن الدولة من إنجاز مهمتين رئيستين:

- إطفاء جزء كبير من الدين العام.
- تعزيز الأصول الأجنبية الحكومية.

فقد خصصت الدولة جانباً كبيراً من الإيرادات المحققة خلال الخطة الثامنة لإطفاء الدين العام، الذي انخفض حجمه الإجمالي من نحو ٦١٠,٦ بليون ريال بنهاية عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٢٣٥ بليون ريال بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وانخفضت تبعاً لذلك حصته من الناتج المحلي الإجمالي من نحو (٦٥٪) عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (١٣,٤٪) عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). وكان من النتائج الإيجابية لخفض الدين العام انخفاض تكلفة خدمة ذلك الدين، ومن ثم تحرير جزء من موارد الدولة وإتاحتها للاستخدام في مجالات أكثر كفاءة وذات مردود تنموي مرتفع.

واستثمرت الدولة جزءاً من الفوائض المالية المحققة خلال الخطة في تعزيز صافي الأصول الأجنبية الحكومية، فارتفعت قيمتها من نحو ٣٢٤,١ بليون ريال بنهاية عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٦٤٢,٣ بليون ريال بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، الشكل (١/١).

الشكل (١/١)

تطور الدين العام وصافي الأصول الأجنبية الحكومية

خطة التنمية الثامنة (*)

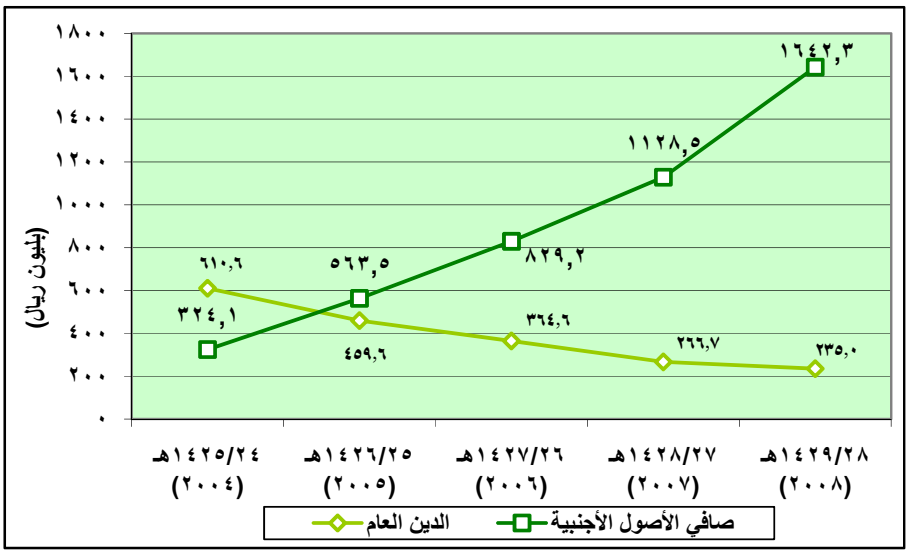

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

وتتوزع هذه الأصول الأجنبية ما بين نقد أجنبي وودائع في البنوك بالخارج واستثمارات في أوراق مالية في الخارج، معظمها في شكل سندات حكومية. وتدعم هذه الأصول سياسة تثبيت سعر صرف الريال مقابل الدولار، كما توفر دعماً لمالية الدولة في حال انخفاض الإيرادات النفطية، إضافة إلى ما تدره من عائدات مالية تدعم كلاً من الميزانية العامة وميزان المدفوعات.

٥/١ التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

شهدت تجارة المملكة الخارجية خلال خطة التنمية الثامنة تطوراً كمياً ونوعياً ملحوظاً عزز من دورها التنموي في الاقتصاد الوطني، من خلال نفاذها للأسواق الخارجية القادرة على استيعاب المنتجات الوطنية (النفطية وغير النفطية)، وتوفير تلك الأسواق للسلع الاستهلاكية والرأسمالية والوسيطة والتقنيات المتطورة التي تتطلبها عمليات الإنتاج والاستثمار وتنفيذ المشروعات التنموية. فقد ارتفعت القيمة الإجمالية لصادرات المملكة وارداتها من السلع والخدمات بنحو (٢٦,٢٪) في المتوسط سنوياً خلال السنوات الأربع

الأولى من الخطة. وترتب على ذلك ارتفاع حصة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من نحو (٧٨,٦٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (١٠٦,٥٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، ويمثل انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية في ديسمبر ٢٠٠٥م خطوة مهمة لزيادة درجة انفتاح الاقتصاد السعودي واندماجه في الاقتصاد العالمي.

على صعيد هيكل كل من الصادرات والواردات السلعية، شهدت سنوات الخطة العديد من التطورات الإيجابية. فقد نمت الصادرات غير النفطية بمتوسط سنوي بلغ نحو (٢٠,٣٪) خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة، لترتفع من نحو ٥٨,٢ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٢١,٨ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). وكان في مقدمة تلك الصادرات نمواً، صادرات المملكة من البتروكيماويات، والبلاستيك والسلع المعاد تصديرها.

أما فيما يختص بالصادرات النفطية (النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة)، فقد شهدت الخطة ارتفاع قيمتها من نحو ٤١٤,٢ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٠٥٣,٧ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بنسبة زيادة إجمالية بلغت نحو (١٥٤,٤٪).

وعلى صعيد الواردات، شهدت واردات المملكة تطوراً هيكلياً مهماً، تمثل في زيادة الأهمية النسبية للواردات من الآلات والأجهزة والمعدات والسلع الإنتاجية الوسيطة، وذلك استجابة لوتيرة النمو الاقتصادي المتسارعة وجهود تنويع القاعدة الاقتصادية. فقد ارتفعت نسبة الواردات من السلع الرأسمالية والإنتاجية الوسيطة إلى إجمالي الواردات من نحو (٦١,٧٪) عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٧٠,٤٪) عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨).

من جهة أخرى، انخفضت المساهمة النسبية للواردات من السلع الاستهلاكية من نحو (٣٨,٣٪) عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٢٩,٦٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) وهو ما يعد مؤشراً على تحسن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، وتنامي دورها في تلبية الطلب الاستهلاكي المحلي.

وقد أدت التطورات المواتية في جانبي الصادرات والواردات، وخاصة الاتجاه التصاعدي في قيمة الصادرات النفطية، إلى تحقيق زيادة ملحوظة في فائض الميزان التجاري خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الثامنة، حيث ارتفعت قيمته من نحو ٣٠٨,٣ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٧٩٥ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ

(٢٠٠٨)، أي بزيادة إجمالية بلغت نسبتها نحو (١٥٧,٩٪)، وهو ما أسهم في تعزيز وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات، الذي حقق فائضاً مستمراً ازدادت قيمته من نحو ١٨٤,٨ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٥٠٢,٧ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، أي بزيادة إجمالية بلغت نسبتها نحو (١٧٢٪) وذلك على الرغم من استمرار العجز في رصيد ميزان "الخدمات والتحويلات"، والذي يعزى إلى نمو مدفوعات خدمات القطاع الخاص (ومعظمها مقابل خدمات الشحن والتأمين)، والخدمات الحكومية، التي شكلت معاً نحو (٥١,٨٪) من إجمالي المدفوعات في هذا الميزان.

من جانب آخر، شكّلت التحويلات الخاصة، ومعظمها تحويلات العمالة الوافدة، نحو (٩٣,٤٪) في المتوسط من إجمالي التحويلات خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الثامنة.

٦/١ تنمية الموارد البشرية والتوظيف

حرصت خطة التنمية الثامنة على تنمية الموارد البشرية، لكونها ركيزة أساسية للتنمية الشاملة، من خلال رفع معدلات المشاركة الكلية للقوى العاملة الوطنية والارتقاء المستمر بمهاراتها وتنمية قدراتها وتوفير فرص العمل المجزي لها خصوصاً في أنشطة القطاع الخاص المختلفة. وقد تضمنت الخطة العديد من البرامج والسياسات التي استهدفت تحقيق التوسع الكمي والنوعي في برامج التعليم والتدريب والتأهيل المهني، إضافة إلى إعطاء الأولوية في التوظيف للقوى العاملة الوطنية، ومعالجة الاختلالات الكلية والهيكلية في سوق العمل، وخاصة ظاهرة البطالة بين الشباب والاعتماد على العمالة الوافدة.

وقد أثمرت الجهود التي بذلت خلال سنوات الخطة الثامنة عن زيادة العمالة الوطنية بنسبة إجمالية بلغت نحو (١٨,٧٪) خلال تلك المدة، حيث ارتفعت من نحو ٣,٣ مليون عامل في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٣,٩ مليون عامل في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩). وخلال المدة نفسها ارتفعت نسبة مساهمة العمالة الوطنية من إجمالي العمالة بحيث باتت تشكل نحو (٤٧,٩٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، موازنة بنحو (٤٥,٩٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤).

ويتضمن الجدول (٤/١) عرضاً تفصيلياً لمساهمات القطاعات الاقتصادية المختلفة في توفير فرص التوظيف للعمالة الوطنية خلال مدة الخطة الثامنة.

الجدول (٤/١)
إسهامات قطاعات الاقتصاد الوطني الرئيسة في توفير فرص التوظيف للعمالة الوطنية
خطة التنمية الثامنة

القطاع	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)		١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)		معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
	عدد العاملين (*)	المساهمة (٪)	عدد العاملين (*)	المساهمة (٪)	
(١) القطاعات غير النفطية					
١/أ القطاعات الإنتاجية	٢٧٨,٢٤	٨,٤	٤١٣,٧١	١٠,٦	٨,٣
١/ب القطاعات الخدمية الخاصة	٢٠٧٤,٤٨	٦٣,٠	٢٣٩٢,٤٩	٦١,١	٢,٩
١/ج القطاع الحكومي	٨٧٨,٨٥	٢٦,٦	١٠٤٨,٦٤	٢٦,٨	٣,٦
(٢) قطاع النفط والغاز	٦٦,٦١	٢,٠	٥٩,٧٤	١,٥	(٢,٢-)
إجمالي الاقتصاد الوطني	٣٢٩٨,١٨	١٠٠,٠	٣٩١٤,٥٨	١٠٠,٠	٣,٥

(*) عدد العاملين بالألف، وبيانات عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) أولية.
المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وقد أسهمت القطاعات الإنتاجية (غير النفطية) في توسيع فرص التوظيف للعمالة الوطنية حيث ازداد عدد العاملين السعوديين في هذه القطاعات بمعدل سنوي متوسط قدره (٨,٣٪). مما أفضى إلى زيادة مساهمتها النسبية في توظيف العمالة الوطنية من (٨,٤٪) في ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى (١٠,٦٪) في ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩). وازداد عدد العاملين السعوديين في القطاع الحكومي بمعدل سنوي متوسط قدره (٣,٦٪) وارتفعت مساهمته النسبية في توظيف العمالة الوطنية من (٢٦,٦٪) إلى (٢٦,٨٪) خلال المدة المذكورة. ومن ثم، ارتفعت حصة القطاعات الإنتاجية والقطاع الحكومي معاً من العمالة الوطنية إلى نحو (٣٧,٤٪) في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) موازنة بنحو (٣٥٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤). وفي المقابل انخفضت المساهمة النسبية لكل من القطاعات الخدمية الخاصة وقطاع النفط والغاز في توظيف العمالة الوطنية نتيجة لتحقيقهما معدلات نمو تقل عن المتوسط العام (٣,٥٪) في أعداد العاملين السعوديين بهما. فقد بلغ معدل نمو العمالة الوطنية في القطاعات الخدمية الخاصة نحو (٢,٩٪). ونتيجة لذلك انخفضت حصتها في توظيف العمالة الوطنية من (٦٣٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى (٦١,١٪) في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩). أما قطاع النفط والغاز، فقد شهد توظيف العمالة الوطنية انخفاضاً بلغ معدله نحو (٢,٢-٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة، وتبعاً لذلك انخفضت حصته من (٢٪) إلى (١,٥٪) خلال المدة المذكورة.

١/٧ القطاع المالي

١/٧/١ المصارف

حقق القطاع المصرفي أداءً جيداً خلال سنوات الخطة الثامنة ارتكز إلى ارتفاع مستوى نشاط الاقتصاد المحلي، وخاصة نشاط القطاع الخاص، فضلاً عن حسن إدارة المصارف لمواردها المالية. ويتضح الأداء الجيد للمصارف من خلال المؤشرات التي تعكس اتساع نشاطها العام وتعزيز مراكزها المالية.

فقد شهدت سنوات الخطة ارتفاع عدد المصارف التجارية العاملة في المملكة إلى تسعة عشر مصرفاً، وارتفع عدد فروعها إلى ١٤١٠ فروع، شاملة فروع المصارف الخليجية والأجنبية. كما شهدت المدة ١٤٢٧/٢٦-١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٦-٢٠٠٨) قيام عشرة مصارف عالمية، بإنشاء فروع لها في المملكة، وهو ما عزز من فرص المنافسة في هذا القطاع. كما شهدت المصارف الاستثمارية أيضاً نمواً ملحوظاً، وذلك عقب انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، إذ رُخِّص لنحو ٨٠ مصرفاً استثمارياً أغلبها ذات ملكية سعودية/ أجنبية مشتركة.

أما على صعيد المراكز المالية للمصارف التجارية، فقد تعززت بصورة ملحوظة خلال الخطة الثامنة، حيث نمت موجوداتها بمعدل إجمالي بلغ (٩٨,٧٪) خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة. كما وسعت الصناديق الاستثمارية، التي تديرها المصارف التجارية، من أنشطتها، حيث نما إجمالي أصولها بنحو (٢٤٪) خلال المدة نفسها.

وشهدت الخطة أيضاً تحسناً ملموساً في مؤشرات أداء القطاع المصرفي بما يتوافق مع المعايير الدولية. فقد حقق معدل كفاية رأس المال للمصارف (مقاساً بنسبة رؤوس أموال المصارف إلى إجمالي موجوداتها المرجحة بالمخاطر) استقراراً عند مستوىً متميز، بلغ نحو (١٩,١٪) كمتوسط للأعوام الأربعة الأولى من خطة التنمية الثامنة، وهو ما يتجاوز المعدل العالمي الذي حدده معيار بازل ٢ بـ (١٢٪). ويعكس هذا المؤشر متانة الوضع المالي للمصارف العاملة في المملكة. وواصلت المصارف أيضاً خلال مدة الخطة الثامنة توسعها في إدخال التقنية المصرفية الحديثة وتكثيف خدماتها، فأصبحت قادرة على تقديم منظومة متكاملة من الخدمات المصرفية وفق أحدث التقنيات العالمية.

وقد أدت المصارف التجارية خلال الخطة الثامنة دوراً حيوياً في تعزيز موارد القطاع الخاص وتوسيع أنشطته. فقد نما إجمالي مطلوبات المصارف من القطاع الخاص (قروض وسلف، وسندات محسومة واستثمارات في أوراق مالية) بمعدل إجمالي بلغ نحو (١٣٤٪) خلال السنوات الأربع الأولى من هذه الخطة، لتمثل نحو (٧٥,٢٪) من إجمالي مطلوبات المصارف في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). وقد شكّل الائتمان المصرفي للقطاع الخاص نحو (٩٦٪) من إجمالي الائتمان الممنوح لمختلف القطاعات في العام نفسه. من جانب آخر شكّل إجمالي الائتمان "متوسط الأجل" و"طويل الأجل" نحو (٣٦٪) في المتوسط من إجمالي الائتمان المصرفي المقدم خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الثامنة، (الشكل ٢/١).

الشكل (٢/١)
توزيع الائتمان المصرفي حسب الآجال
خطة التنمية الثامنة (*)

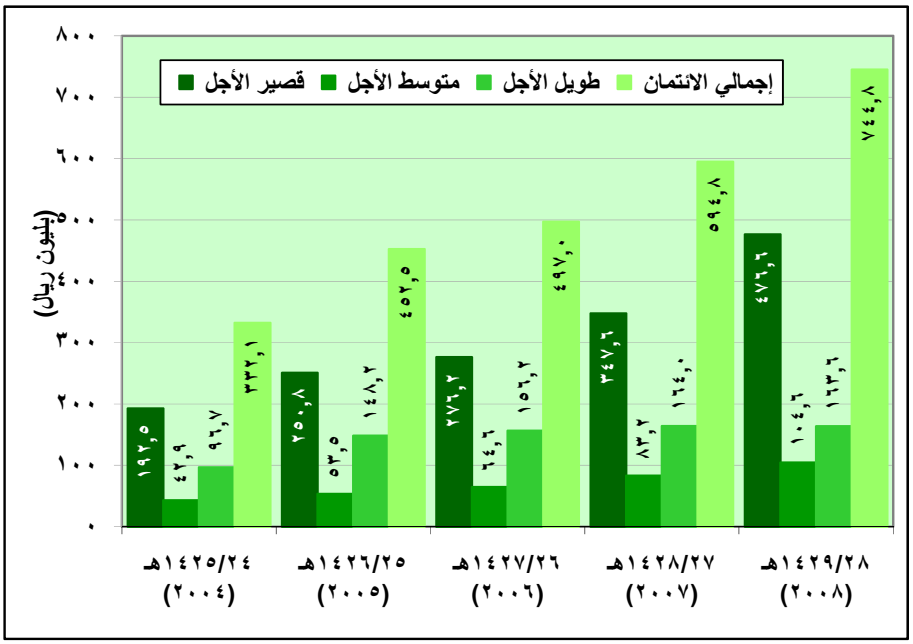

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

٢/٧/١ المصارف السعودية والأزمة المالية العالمية

على الرغم من تداعيات الأزمة المالية والتي ألقت بظلالها على عدد من المصارف العالمية، استطاع النظام المالي السعودي المحافظة على متانته، وواصلت المصارف التجارية الاحتفاظ بالمستويات المعتادة من السيولة، فضلاً عن الملاءة العالية، وتحقيق معدلات أداء

وربحية جيدة.

ودعماً لوضع القطاع المصرفي السعودي في مواجهة الأزمة المالية العالمية، أكد المجلس الاقتصادي الأعلى، منذ الأسابيع الأولى لظهورها، على استمرار ضمان الحكومة للودائع وسلامة الجهاز المصرفي، كما وجه المجلس مؤسسة النقد العربي السعودي بالاستمرار في مراقبة أداء البنوك السعودية وتوفير ما يلزمها من سيولة. واسترشاداً بذلك التوجيه، اتخذت المؤسسة مجموعة من الإجراءات التي استهدفت زيادة قدرات المصارف على الإقراض، فضلاً عن تعزيز مستوى السيولة لديها، والتحقق من التزامها بمعايير السلامة المصرفية.

هذا وقد اتبعت المؤسسة خلال العقود الماضية سياسات صارمة وهادفة تجاه البنوك، استهدفت إدخال أفضل الممارسات الدولية في النظام المالي السعودي، كما أقرت العديد من القواعد واللوائح والتعليمات، والتي شكلت في مجموعها إطاراً فعالاً لإدارة المخاطر في النظام المصرفي. وتستهدف تلك القواعد واللوائح ضمان الالتزام بالمعايير المتعلقة بكفاية رأس المال، وتركيز الائتمان، وإدارة السيولة، وتصنيف القروض ومخصصاتها، والمخاطر التشغيلية والسوقية، ومعايير المحاسبة الدولية، والتدقيق الداخلي والخارجي. كما حرصت المؤسسة على مراجعة عملية إدارة المخاطر الائتمانية لفروع المصارف الأجنبية العاملة بالمملكة وفق معيار بازل ٢. وكثفت المؤسسة أيضاً عمليات الإشراف والرقابة على المصارف عقب وقوع الأزمة، كما كثفت من تدابير دعم السيولة وتعزيز القدرة الإقراضية للمصارف.

٣/٧/١ مؤسسات الإقراض المتخصصة

واصلت مؤسسات الإقراض المتخصصة أداء دورها التنموي خلال الخطة الثامنة، وذلك من خلال توفير القروض الميسرة للمواطنين ومؤسسات القطاع الخاص والعام، وهو ما أسهم في دعم التنمية الصناعية والزراعية، وتنمية قطاع الخدمات بجميع فروعه، فضلاً عن تطوير القطاع العقاري خاصة قطاع الإسكان، والإسراع بالتطوير العمراني الذي يلبي متطلبات النمو الاقتصادي والسكاني.

وقد عززت الدولة القدرة التمويلية لمؤسسات الإقراض المتخصصة، وذلك بزيادة رؤوس أموالها بنحو ٨١ بليون ريال من فائض الميزانية لعامي ١٤٢٤/٢٥هـ (٢٠٠٤) و١٤٢٥/٢٦هـ (٢٠٠٥). وقد توزعت الزيادات على النحو التالي:

- صندوق الاستثمارات العامة ٢٠ بليون ريال
- صندوق التنمية العقارية ٤٣ بليون ريال
- صندوق التنمية الصناعية السعودي ١٣ بليون ريال
- البنك السعودي للتسليف والادخار ٥ بلايين ريال، بالإضافة إلى وديعة من الميزانية مقدارها ١٠ بلايين ريال

ترتب على زيادة رؤوس أموال صناديق الإقراض المتخصصة ارتفاع كبير في إجمالي القروض المقدمة للقطاع الخاص والمؤسسات العامة خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الثامنة، حيث بلغت القروض القائمة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) نحو ١٥٥,٢ بليون ريال، أي بنسبة زيادة إجمالية بلغت نحو (٣٠,٣٪) موازنة برصيد القروض المقدمة من هذه المؤسسات في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) والتي بلغت آنذاك نحو ١١٩,١ بليون ريال. ويشكل هذا النمو الملحوظ في التمويل المقدم من هذه المؤسسات ترجمة عملية لتوجهات خطة التنمية الثامنة، التي ركزت على تعجيل وتيرة النمو الاقتصادي والارتقاء بالأوضاع المعيشية للمواطنين.

٤/٧/١ السيولة المحلية

نما عرض النقود بمعناه الواسع (ن٣)، والذي يتكون من النقد المتداول خارج المصارف والودائع المصرفية بأنواعها وآجالها الزمنية المختلفة، بنحو (١٧٪) في المتوسط سنوياً خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الثامنة. كانت "الودائع الزمنية والادخارية" أسرع مكونات عرض النقود نمواً خلال هذه المدة، حيث نمت بنحو(٢٨,١٪) في المتوسط سنوياً، كما شكّلت نحو (٣٩,٦٪) من إجمالي عرض النقود (ن٣). كما نمت "الودائع تحت الطلب " بنحو (١٢,٩٪) في المتوسط سنوياً خلال هذه المدة، بحيث شكلت نحو (٣٦,٩٪) من إجمالي عرض النقود. أما "النقد المتداول خارج المصارف" و"الودائع الأخرى شبه النقدية" فقد نمت بنحو (٨,٤٪) و(١١,٥٪) في المتوسط سنوياً، على التوالي، خلال المدة نفسها، بحيث شكلا نحو (٢٣,٥٪) من المعروض النقدي (ن٣).

ويعزى نمو حجم المعروض النقدي خلال سنوات الخطة الثامنة في المقام الأول إلى النمو الملحوظ في كل من الإنفاق الحكومي والتسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف

التجارية للقطاعين العام والخاص.

٥/٧/١ السوق المالية السعودية

تحظى السوق المالية الوطنية باهتمام ورعاية كبيرة من الدولة نظراً لدورها المهم في تمويل التنمية وتعزيز دور القطاع الخاص، من خلال توفيرها قنوات استثمارية تسهم في استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وتعزز من فرص توسع الشركات الوطنية. وقد واصلت هيئة السوق المالية، خلال خطة التنمية الثامنة، إعداد منظومة اللوائح التنفيذية اللازمة لتنظيم السوق وإصدارها وتطويرها، حيث أصدرت خلال عام ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦) عدة لوائح استهدفت تنظيم عمل السوق. ومن بين تلك اللوائح لائحة صناديق الاستثمار العقاري، ولائحة حوكمة الشركات، ولائحة صناديق الاستثمار، إضافة إلى إصدارها للائحة الاندماج والاستحواذ في عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧).

وخلال المدة ١٤٢٦/٢٥-١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٨) دخل سوق الأسهم السعودية مستثمرون من ٢٠ دولة عربية وأجنبية (إما باستثمارات مباشرة أو بالمشاركة مع رؤوس أموال سعودية) لإنشاء شركات لممارسة أعمال الأوراق المالية من تقديم المشورة الفنية للمستثمرين وإدارة محافظهم المالية، إضافة إلى إنجاز عمليات بيع الأسهم وشرائها لصالحهم.

وقُدرت حصة رؤوس الأموال الأجنبية في شركات الأوراق المالية في سوق الأسهم السعودي في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) بنحو (٢٢,٤٪)، وبقيمة إجمالية بلغت نحو ٢,٥٥ بليون ريال سعودي، في حين قدرت حصة رؤوس أموال الشركات السعودية والأفراد السعوديين بنحو (٧٧,٦٪) وبقيمة إجمالية ٨,٨٥ بليون ريال.

وقد اتسم أداء سوق الأسهم السعودي - بصفة عامة - بالزخم خلال الخطة الثامنة، حيث تضاعف تقريباً عدد الشركات التي طُرِحَت للاكتتاب العام، وارتفع العدد الإجمالي للشركات المدرجة في السوق من ٧٣ شركة في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ١٢٧ شركة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بزيادة إجمالية بلغت نحو (٧٤٪). ارتفع أيضاً عدد الأسهم المتداولة من ١٠٢٩٨ مليون سهم بنهاية عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ٥٨٧٢٧ مليون سهم بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). كما ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة من ١٧٧٣,٩ بليون ريال إلى ١٩٦٢,٩ بليون ريال خلال المدة نفسها.

وعلى الرغم من النشاط الملحوظ الذي شهده سوق الأسهم السعودي، فإن ضغوط المضاربين، ومحاولات السوق لتصحيح نفسه، إضافة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية، أفضت مجتمعة إلى انخفاض المؤشر العام لأسعار الأسهم من نحو ٨٢٠٦,٢ نقطة بنهاية عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٤٨٠٣ نقاط بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، كما انخفضت رسملة السوق (القيمة السوقية للأسهم المصدرة) من نحو ١١٤٩ بليون ريال إلى نحو ٩٢٤ بليون ريال خلال المدة نفسها.

ويتضح كبر حجم السوق السعودي وعمقه وكفاءته عند موازنته مع أسواق الأسهم العربية المشتركة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي وعددها خمسة عشر سوقاً. ففي نهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (ديسمبر ٢٠٠٨):

- شكلت القيمة السوقية للأسهم المصدرة (رسملة السوق) في سوق الأسهم السعودية نحو ٦,٦ أضعاف متوسط القيمة السوقية للأسهم المصدرة في أسواق الأسهم العربية الأخرى.
- جاء السوق السعودي في المركز الأول بين الأسواق العربية حيث شكلت قيمة الأسهم المتداولة فيه نحو (١١٠,٣٪) من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في تلك الأسواق.
- بلغ معدل دوران الأسهم في السوق السعودية نحو (٢١٢,٣٪) موازنة بمتوسط بلغ نحو (٦١,٨٪) للأسواق العربية الأخرى ما يشير إلى كفاءة أعلى لسوق الأسهم السعودية.
- تبوأت سوق الأسهم السعودية موقعاً متقدماً بين أسواق الأسهم العربية المشاركة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي من حيث "مؤشر درجة عمق السوق" الذي بلغت قيمته نحو (٥٣٪) في حين بلغت قيمة المتوسط العام لهذا المؤشر في أسواق الأسهم العربية الأخرى نحو (٥١,٤٪).

٨/١ أسعار السلع والخدمات

يعد الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة لجميع السكان المؤشر الأكثر استخداماً في قياس التضخم بالمملكة، حيث يرصد أسعار ٤٠٦ سلع وخدمات، يتم تجميعها في ثمان

مجموعات رئيسة من السلع والخدمات، وهي: الأطعمة والمشروبات، الأقمشة والملابس والأحذية، الترميم والإيجار والوقود والمياه، التأثيث المنزلي، الرعاية الطبية، النقل والاتصالات، التعليم والترويح، وسلع وخدمات أخرى.

وقد شهد عام ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦) بداية موجة من الاتجاهات التضخمية في المملكة، حيث بلغ معدل التضخم آنذاك نحو (٢,٢٪)، وتركزت ارتفاعات الأسعار بشكل أساسٍ في ثلاث مجموعات سلع رئيسة هي: مجموعة الأطعمة والمشروبات، ومجموعة الترميم والإيجار والوقود والمياه، ومجموعة السلع والخدمات الأخرى. فقد ارتفعت مؤشرات أسعار تلك المجموعات بنسب بلغت نحو (٥,٤٪، ٣,١٪، ٧,٧٪) على التوالي، وذلك موازنة بمستوياتها بنهاية عام ١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥). ثم واصل معدل التضخم ارتفاعه خلال السنوات التالية، فبلغ نحو (٤,١٪) في عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)، ونحو (٩,٩٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). وشأن الوضع في عام ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)، تركزت ارتفاعات الأسعار أيضاً، خلال عامي ١٤٢٨/٢٧-١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، بشكل رئيس في مجموعة الأطعمة والمشروبات حيث بلغ المتوسط السنوي لمعدل الزيادة نحو (١٠,٥٪)، ومجموعة الترميم والإيجار والوقود والمياه (١٢,٧٪)، ومجموعة السلع والخدمات الأخرى (٨٪).

وقد برزت الاتجاهات التضخمية في المملكة خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الخطة الثامنة نتيجة لتظافر مجموعة عوامل، منها:

- نمو الطلب الإجمالي على السلع والخدمات بمعدلات مرتفعة، مدفوعاً بارتفاع حجم الإنفاق الحكومي، الذي عززته الإيرادات النفطية المتنامية، فضلاً عن ارتفاع حجم الإنفاق الخاص، والممول بنسبة كبيرة من الائتمان المصرفي.
- ظروف الجفاف التي شهدتها المملكة وتأثيرها السلبي على العرض الإجمالي من السلع الزراعية المنتجة محلياً.
- نقص المعروض من الوحدات السكنية، وهو ما هيأ الفرصة لارتفاع الإيجارات.
- نقص المعروض من العمالة الماهرة في وقت تصاعد الطلب عليها، وهو ما أدى إلى ارتفاع أجورها.
- ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية ووصولها إلى مستويات غير

مسبوقة.

- انخفاض سعر صرف الريال مقابل العملات الرئيسة (ماعدا الدولار الأمريكي)، وهو ما رفع من تكلفة الواردات من العديد من الدول الأوروبية واليابان، خاصة في ظل التحول التدريجي في هيكل الواردات نحو هذه الأسواق على حساب الواردات من الولايات المتحدة.
- ارتفاع تكاليف الشحن البحري والتأمين.

وفي إطار سعي الحكومة لمكافحة التضخم واحتواء آثاره السلبية، خاصة على ذوي الدخول المنخفضة والمحدودة، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١١) وتاريخ ١٤٢٩/١/١٩هـ (يناير ٢٠٠٨)، والذي انطوى على مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات العاجلة لمكافحة التضخم، شملت:

١. إضافة بدل غلاء معيشة إلى رواتب موظفي الدولة سنوياً بنسبة (٥٪) ولمدة ثلاث سنوات.
٢. زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي بنسبة (١٠٪).
٣. تحمل الدولة لمدة ثلاث سنوات (٥٠٪) من رسوم جوازات السفر ورخص السير ونقل الملكية وتجديد رخصة الإقامة للعمالة المنزلية.
٤. استمرار دعم السلع الأساسية للتخفيف من حدة ارتفاع أسعارها ومراجعة ذلك بعد ثلاث سنوات.
٥. تكثيف جهود مراقبة الأسعار ومكافحة الغش التجاري.
٦. الإسراع في إنهاء مشروع نظام السياسة التموينية.
٧. التعجيل بتفعيل الهيئة العامة للإسكان وتمكينها من مزاولة مهماتها.
٨. الإسراع في بناء الإسكان الشعبي، خاصة بعد اعتماد مبلغ عشرة بلايين ريال لتنفيذه.
٩. التعجيل بإصدار نظام الرهن العقاري والأنظمة المرتبطة به.
١٠. منع أي نوع من الممارسات الاحتكارية وإعادة النظر في نظام الوكالات التجارية لمنع الاحتكار وتعزيز المنافسة.

لقد أسهم ما تضمنه قرار مجلس الوزراء المشار إليه آنفاً في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية وتأثيرها على المواطنين، ثم تعزز بقرار مجلس الوزراء رقم (٨٩) وتاريخ ١٤٢٩/٣/٢٣هـ (٢٠٠٨)، والذي قضى بخفض التعرفة الجمركية على ١٨٠ سلعة، شملت العديد من المواد الغذائية والسلع الأساسية الأخرى. ومنذ منتصف عام ١٤٢٩/٢٨هـ (يوليو ٢٠٠٨) أخذت معدلات التضخم في التراجع وذلك لسببين رئيسين، أولهما: تراجع معدلات التضخم المستورد، وثانيهما: مرور وقت كاف على بعض إجراءات مكافحة التضخم التي سبق أن اتخذتها الدولة لتحدث تأثيرها بصورة كاملة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على إجراءات السياسة النقدية، كإجراءات الحد من نمو السيولة المحلية التي تبنتها مؤسسة النقد العربي السعودي. وعليه، فقد تراجع معدل التضخم إلى نحو (٤,١٪) خلال المدة من شهر شعبان عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) إلى شهر شعبان عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، كما تشير التوقعات إلى استمرار الانخفاض في معدلات التضخم خلال الحقبة المقبلة.

توجهات خطة التنمية التاسعة

١/٢ المقدمة

تنطلق خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤) في غاياتها، كما في خطط التنمية السابقة، من مرجعيات أساسية تضمنها النظام الأساسي للحكم ونصت عليها توجهات الدولة وثوابتها والمتمثلة في: الإسهام في بناء حضارة إنسانية في إطار القيم الإسلامية السمحة بمُثُلِهَا الأخلاقية الرفيعة، وترسيخ أسس الدولة وهويتها وإرثها العربي والإسلامي، والمحافظة على الأمن الوطني الشامل، وتعزيز الوحدة الوطنية ودعم مقوماتها، وضمان حقوق الإنسان، والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، وتعزيز رسالة الأسرة في المجتمع، وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة. وتستند هذه الخطة في صياغة توجهاتها على الرؤية المستقبلية بعيدة المدى للمملكة حسبما عبّر عنها في الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني حتى عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤) من جهة، وعلى ما حققته خطة التنمية الثامنة من تقدم في هذا المجال من جهة أخرى.

ويتناول هذا الفصل التوجهات الرئيسة لخطة التنمية التاسعة، مستعرضاً بالتفصيل الأهداف العامة التي تم رسمها، وموجزاً الآليات الرئيسة لتنفيذها، ومختتماً بعرض تفصيلي للأطر العامة لتلك التوجهات.

٢/٢ الأهداف العامة للخطة

تستند الخطة في توجهاتها إلى أهدافها العامة التي اشتملت على تسريع عملية التنمية وترسيخ استدامتها، وتحقيق تنمية متوازنة بين مناطق المملكة، والاستمرار في تحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بنوعية حياتهم، والعناية بالفئات المحتاجة من أفراد المجتمع، وتقليص معدلات البطالة والوصول بها إلى أدنى مستوى ممكن. وشملت هذه الأهداف كذلك تنمية القوى البشرية الوطنية ورفع كفاءتها، وتعزيز إسهامات القطاع الخاص في عملية التنمية، ودعم التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، ورفع معدلات نمو الاقتصاد السعودي وكفاءة أدائه، وتحسين قدراته التنافسية في ظل مستجدات الواقع العالمي الذي تسوده اتجاهات العولمة وتشتد فيه المنافسة القائمة على المنجزات في حقول العلوم والتقنية. وتتبنى الخطة ثلاثة عشر هدفاً عاماً على النحو التالي:

الهدف الأول :

المحافظة على التعاليم والقيم الإسلامية، وتعزيز الوحدة الوطنية، والأمن الوطني الشامل، وضمان حقوق الإنسان، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وترسيخ هوية المملكة العربية والإسلامية.

الهدف الثاني :

الاستمرار في تطوير المشاعر المقدسة، والخدمات المقدمة إلى الحجاج والمعتمرين والزوار بما يكفل أداء الشعائر بيسر وسهولة.

الهدف الثالث :

تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وذلك من خلال تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

الهدف الرابع :

تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الهدف الخامس :

تعزيز التنمية البشرية وتوسيع الخيارات المتاحة للمواطنين في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات، وتمكينهم من الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة، وتوفير مستوى لائق من الخدمات الصحية.

الهدف السادس :

رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين.

الهدف السابع :

تنويع القاعدة الاقتصادية أفقياً ورأسياً، وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتعزيز قدراته التنافسية، وتعظيم العائد من ميزاته النسبية.

الهدف الثامن :

التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات.

الهدف التاسع :

تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوسيع مجالات الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية)، ومجالات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.

الهدف العاشر :

تنمية الموارد الطبيعية – وبخاصة الموارد المائية – والمحافظة عليها، وترشيد استخدامها، وحماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة.

الهدف الحادي عشر :

مواصلة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي وتطوير الأنظمة ذات العلاقة برفع الكفاية وتحسين الأداء والعمل على ترسيخ مبدأ الشفافية والمساءلة، ودعم مؤسسات المجتمع المدني في تطوير أنشطتها الإنمائية.

الهدف الثاني عشر :

تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الأخرى، وتطوير علاقات المملكة بالدول الإسلامية والدول الصديقة.

الهدف الثالث عشر :

تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، واستحداث الأطر لرعايته وتنظيمه.

٣/٢ آليات تنفيذ الأهداف العامة

أولت وثيقة خطة التنمية التاسعة عناية خاصة لعملية تحديد الآليات التي سيتم من خلالها تحقيق أهدافها، وتنفيذ سياساتها، وبرامجها ومشروعاتها حيث أجملت تلك الآليات في ثلاث وعشرين آلية رئيسة، انبثقت منها مجموعة من الآليات الفرعية. وتتمثل الآليات الرئيسة في التالي:

١. تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره بين مناطق المملكة، والشرائح الاجتماعية المختلفة.
٢. تعزيز الفاعلية التنموية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٣. تقليص الفجوات التنموية بين المناطق الإدارية.
٤. تكثيف جهود تنويع القاعدة الاقتصادية.
٥. تهيئة البيئة المواتية لتحقيق التنمية المستدامة.
٦. تكثيف الجهود لرفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة والاستمرار في تقليص معدلات الفقر.
٧. تهيئة البيئة المواتية للتوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة والتحول التدريجي نحو مجتمع المعلومات.
٨. تعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتسريع عمليات التخصيص.
٩. تحقيق الاستقرار المالي والاستمرار في انتهاج سياسة مالية ونقدية تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليص الضغوط التضخمية.
١٠. زيادة إسهام القوى العاملة الوطنية في القطاعات التنموية.
١١. توفير فرص التعليم وتحسين معدلات الالتحاق بمراحله المختلفة، وتطوير النظام التعليمي لضمان الاستجابة النوعية والكمية للاحتياجات التنموية والمجتمعية، وللمعارف المستجدة.

الصفحة ٣٠

١٢. توسيع برامج التدريب والتأهيل المهني والتقني وتطويرها ونشرها في جميع المناطق الإدارية.
١٣. توفير الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة لجميع أفراد المجتمع.
١٤. اتباع سياسة سكانية تراعي المتغيرات الكمية والنوعية للسكان وتوزيعاتهم الجغرافية، وتعزيز العلاقة بين الخصائص السكانية وتوجهات التنمية المستدامة.
١٥. تطوير المشاركة الفاعلة للمرأة السعودية في النهضة التنموية للمملكة وتعزيز هذه المشاركة.
١٦. دعم مشاركة الشباب في النهضة التنموية للمملكة وتطويرها، وتمكينهم من الإسهامات الفاعلة في تنمية المجتمع.
١٧. توفير السكن المناسب على أوسع نطاق وبما يلبي احتياجات فئات المجتمع.
١٨. حماية النزاهة ومكافحة الفساد والحد من انعكاساته على المناخ الاستثماري والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لخطة التنمية.
١٩. تعزيز الثقافة الوطنية وتنميتها، وزيادة الإنتاج الثقافي والعلمي.
٢٠. تعميق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتفعيل علاقات المملكة العربية والإسلامية والدولية.

٢١. تحسين آليات تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية، وتقويم السياسات التنفيذية التي تتبناها الخطة.

٢٢. تقديم الدعم والمساندة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتذليل المعوقات التي تعترض تنميتها.

٢٣. الاهتمام بالبعد الاجتماعي لعملية التنمية بتعزيز المشاركة الأهلية في عمليات التنمية والرعاية الاجتماعية ودعم الفئات المحتاجة، وذوي الاحتياجات الخاصة، وإيلاء اهتمام خاص لفئات الشباب والمرأة والطفل.

٤/٢ الأطر العامة لتوجهات الخطة

يمكن إيجاز التوجهات الرئيسة لخطة التنمية التاسعة في ستة توجهات وذلك على النحو التالي:

١/٤/٢ تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة

ترسيخاً لمبدأ التعامل مع الإنسان السعودي كغاية التنمية ووسيلتها الأساسية، تضع خطة التنمية التاسعة تحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بنوعية حياتهم على رأس أولوياتها وتوجهاً رئيساً من توجهاتها التنموية، أفردت له الخطة الهدف العام السادس والآلية التنفيذية السادسة. واستيفاءً لمتطلبات هذا التوجه تركز الخطة على عدة مسارات أولها الاستمرار في رفع مستوى الدخول الحقيقية للمواطنين بمعدلات تفوق معدل النمو السكاني، وهو ما يتطلب تسريع وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي مع المحافظة على استقرار مستوى تكاليف المعيشة وسعر صرف الريال السعودي. ويتعلق المسار الثاني بمواصلة التحسين الكمي والنوعي للخدمات المقدمة للمواطنين لما لهذه الخدمات من تأثير مباشر على مستوى المعيشة ونوعية الحياة.

أما المسار الثالث فيتعلق بتنمية القدرات الإنتاجية والإبداعية للمواطنين وتوفير فرص العمل المجزي لهم، وتوسيع مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، واتخاذ جميع التدابير لتقليص معدلات البطالة خاصة بين الشباب من الذكور والإناث. ويشكل التوزيع المتوازن للجهد التنموي وثماره بين مناطق المملكة وداخلها، والذي يمثل أحد التوجهات الرئيسة للخطة، ضمانة من الضمانات الأساسية لأن ينعم المواطنون، حيثما كانوا ولأي شريحة اجتماعية ينتمون، بالتحسن الذي ستحققه الخطة – بإذن الله – في مستوى المعيشة ونوعية الحياة.

وضماناً لاستدامة التحسن في مستوى المعيشة ونوعية الحياة على المدى البعيد ينص الهدف العام العاشر للخطة على "تنمية الموارد الطبيعية – وبخاصة الموارد المائية – والمحافظة عليها، وترشيد استخدامها، وحماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة". وتنص الآلية التنفيذية الخامسة للخطة على "تهيئة البيئة المواتية لتحقيق التنمية المستدامة"، ويندرج تحت هذه الآلية مجموعة من موجهات السياسة العامة التي تتعلق بتحسين استغلال الموارد الاقتصادية وتعزيز الاستفادة منها، وحماية البيئة والحياة الفطرية وإنمائها، والاستمرار في بناء التجهيزات الأساسية بما يواكب الطلب عليها، وتطوير أدائها والاهتمام بصيانتها.

٢/٤/٢ التنمية المتوازنة بين المناطق

ينص الهدف العام الرابع للخطة على "تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، وتوضح الآلية التنفيذية الثالثة للخطة الخطوات الرئيسة التي سيتم اتخاذها خلال مدة الخطة لتقليص الفجوات التنموية بين المناطق الإدارية. ويؤكد هذا التوجه أهمية نشر ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة متوازنة بين مناطق المملكة وتقليص درجات التباين بين مستويات التنمية في تلك المناطق لأن هذا هو السبيل الأمثل لتحقيق الاستغلال الكفء والشامل للموارد والإمكانات التي تزخر بها المملكة بصفة عامة. إن تقليل درجات التفاوت التنموي بين المناطق من شأنه أن يسهم في الحد من وتيرة الهجرة الداخلية من المناطق القروية إلى المدن الكبرى، تلك الهجرة التي نجم عنها تضخم سكاني وتوسع جغرافي كبير في بعض المدن الرئيسة ترتبت عليه ضغوط متزايدة على مرافق الخدمات العامة والتجهيزات الأساسية في تلك المدن.

وتؤكد توجهات خطة التنمية التاسعة أن تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق لا يتطلب توفير مرافق التجهيزات والخدمات المهمة فحسب، بل يحتاج أيضاً، وبشكل متزامن، إلى بناء قاعدة إنتاجية تستند بشكل أساس إلى المعطيات الذاتية لكل منطقة ومقوماتها التنموية، وإلى استراتيجية وطنية تهدف إلى تقليل التباين بين المناطق من خلال تحفيز الاستثمارات الخاصة على التوطن بالمناطق الأقل نمواً.

وسوف تشهد الخطة استمرار توسعة الشبكة الوطنية للطاقة، من غاز طبيعي، ونفط، وكهرباء، لتوفير الوقود واللّقيم والطاقة الكهربائية لمحاور التنمية الجديدة. كذلك ستشهد مدة الخطة توسعة شبكة الخطوط الحديدية التي ستتيح في المدى المتوسط ربط المناطق التعدينية في شمال المملكة بالمنطقة الشرقية لنقل خامات المواد المستخرجة إلى مراكز المعالجة

والتصنيع، هذا إضافة إلى ربط وسط المملكة بغربها.

ويتوقع أن يعزز إنشاء المدن الاقتصادية توجهات الخطة نحو تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة المختلفة، إذ من المأمول أن تشكل هذه المدن منظومات إنتاجية متكاملة تستند إلى المقومات التنموية للمناطق وما تتمتع به من ميزات نسبية وتنافسية، ظاهرة وكامنة.

تنطوي تنمية المناطق خلال مدة الخطة على خمسة عناصر أساسية:

- إكمال وضع استراتيجيات للتنمية على مستوى المناطق الإدارية في إطار خطة التنمية التاسعة.
- توزيع المشاريع التنموية العامة بين المناطق الإدارية المختلفة، وتوفير احتياجاتها من المرافق والخدمات العامة بناء على معايير محددة.
- تفعيل الدور التنموي لمجالس المناطق، وتطوير قدرات الإدارة المحلية للتحول التدريجي نحو عدم المركزية (اللامركزية).
- الحد من الهجرة الداخلية ذات التأثيرات السلبية على المراكز الحضرية الكبرى.
- معالجة الآثار المترتبة على ارتفاع وتيرة التحضر خاصة في المدن الكبرى.

وتهدف استراتيجية تنمية المناطق في خطة التنمية التاسعة إلى تعزيز الروابط بين مناطق المملكة المختلفة وداخلها من خلال تنفيذ الممرات التنموية المقترحة في الاستراتيجية العمرانية الوطنية التي تم اعتمادها في عام ١٤٢١/٢٠هـ (٢٠٠٠) من قبل مجلس الوزراء الموقر، مما يسهم في تحقيق الهدف الأسمى لتنمية المناطق المتمثل في الارتقاء بالمستوى المعيشي لجميع سكان المملكة وتقليص الفوارق التنموية بين المناطق وداخلها.

وتحرص الخطة على أن تحظى المناطق ذات المستويات التنموية التي تحتاج رعاية خاصة بأولوية في توزيع البرامج والمشروعات، وعلى توفير حوافز لتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته في تلك المناطق.

٣/٤/٢ تنويع القاعدة الاقتصادية

ظل تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السعودي هدفاً رئيساً للتنمية الاقتصادية منذ بداية مسيرة التخطيط للتنمية بالمملكة حيث أدركت خطط التنمية المتعاقبة المخاطر الكامنة في الاعتماد الأحادي والكثيف على إنتاج النفط الخام وتصديره.

ويمثل تنويع القاعدة الاقتصادية توجهاً رئيساً من توجهات خطة التنمية التاسعة التي أفردت له الهدف العام السابع والآلية التنفيذية الرابعة. وتنبع أهمية تنويع القاعدة الاقتصادية من كونه شرطاً ضرورياً لبناء اقتصاد عصري مستقر يرتكز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية، ويتسم بدرجة عالية من التكامل الداخلي المتجسد في الترابط الوثيق بين قطاعاته وأنشطته المختلفة.

ويقتضي تنفيذ هذا التوجه تحقيق زيادات ملموسة ونقلات نوعية في إسهامات القطاعات غير النفطية – الإنتاجية والخدمية – في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات وفي توفير الفرص الوظيفية لقوة العمل الوطنية. وينبغي أن يستند تنويع القاعدة الاقتصادية إلى الميزات النسبية للمملكة وأن يدعم قدراتها التنافسية. ومن المهم أيضاً ألا يقتصر التنويع على مجرد زيادة إسهام القطاعات غير النفطية في عدد من المجالات بل لا بد أن يتجذر ويتعمق هذا التنويع ليطال الهياكل الإنتاجية للقطاعات غير النفطية نفسها فيتم تنويع الأنشطة الإنتاجية داخل هذه القطاعات ليتسنى لها أن تنتج طيفاً واسعاً من السلع والخدمات التي يتجه جزء منها للاستخدام الوسيط داخل قطاعات الاقتصاد الوطني فتقوى إثر ذلك الروابط بينها ويتعزز عن هذا الطريق التكامل الداخلي للاقتصاد ككل. أما الجزء الآخر من الإنتاج غير النفطي فيتجه إلى الأسواق الخارجية كصادرات، وإلى السوق المحلي للاستخدام في مجالات الاستهلاك النهائي (الحكومي والخاص).

ولتحقيق تقدم ملموس على صعيد تنويع القاعدة الاقتصادية تتوجه خطة التنمية التاسعة إلى تكثيف الجهود في المجالات التالية:

- الصناعات التي تعتمد على استغلال الميزات النسبية للاقتصاد الوطني وتحويلها إلى ميزات تنافسية مثل البتروكيماويات والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة.
- الصناعات عالية التقنية وكثيفة رأس المال، ومنها الصناعات التعدينية والدوائية، والتي تسهم بفاعلية في عملية التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة.
- صناعة السلع الرأسمالية مثل صناعة المنتجات المعدنية، والآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية.
- تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتطويرها لأهمية دورها وإسهاماتها في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتوفير فرص العمل.
- الصناعات التحويلية المتجهة للتصدير.
- نشاط السياحة.

- الزراعة العصرية التي تركز على المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية، والتي تستخدم تقنيات متقدمة لترشيد استخدام المياه، وتحسن من كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.
- مختلف أنشطة التعدين التي يمكن من خلالها بناء سلسلة من الصناعات المتكاملة.

٤/٤/٢ دعم التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة

ظلت المملكة ولسنوات عديدة تعمل على إرساء دعائم اقتصاد معرفي قادر على مواكبة التطورات المعرفية والتقنية المتسارعة في العالم واستقطابها وتوطينها، وتوليد المعرفة داخلياً ونشرها، والاستفادة من كل ذلك في تطوير هيكل الاقتصاد الوطني ورفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة، وإيجاد أنشطة وخدمات جديدة قائمة على المعرفة، وتعزيز تنافسية المنتجات الوطنية في السوق المحلي والأسواق الخارجية، وإيجاد ميزات تنافسية جديدة، وتنمية الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها لاستدامة التنمية وبناء قوة عمل معرفية عالية المهارة. وحرصاً على تعزيز هذا التوجه وترسيخه أفردت خطة التنمية التاسعة الهدف العام الثامن والآلية التنفيذية السابعة.

وقد أوضحت الخطة أن التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة يقتضي تكامل أنشطة: نشر المعرفة ونقلها وتوليدها وإنتاجها وتوظيفها واستثمارها في فعاليات الإنتاج المختلفة وتطويرها.

واستناداً إلى تحليل أهم القضايا التي تواجه المملكة على صعيد العديد من الأنشطة تبنت الخطة التاسعة حزمة من الأهداف العامة والمحددة لتوجيه مسار التقدم المنشود نحو بناء الاقتصاد القائم على المعرفة. ولتحقيق هذه الأهداف تتبنى الخطة مجموعة من السياسات، والبرامج الكفيلة بتنفيذ كل سياسة، وتمثلت الأهداف العامة فيما يلي:

- تعزيز التنمية البشرية، ونشر المعرفة، وتوسيع الخيارات المتاحة لأفراد المجتمع في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات.
- تعزيز جهود نقل المعرفة وتوطينها في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
- رفع مستوى قدرات المملكة في إنتاج المعرفة في الحقول الاقتصادية والاجتماعية.
- رفع مستوى المعرفة ومحتواها في الأنشطة الإنتاجية والخدمية في القطاعين العام والخاص.
- الاستمرار في توفير البيئة التقنية والإدارية والتنظيمية، فضلاً عن البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات.

- تقليص الفجوة المعرفية بين المناطق، وزيادة وعي المواطن بأهمية المعرفة، فضلاً عن زيادة المحتوى الرقمي العربي.

وقد اعتمدت الخطة السياسات التالية لتحقيق أهداف التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة:

- اعتماد آليات لزيادة نشر المعرفة.
- زيادة قدرات المملكة في مجال نقل التقنية وتوطينها.
- الاستمرار في زيادة أنشطة توليد المعرفة العامة والخاصة.
- تحسين المحتوى المعرفي للسلع والخدمات المنتجة في المملكة للارتقاء بالإنتاجية والمقدرة التنافسية.
- متابعة تطوير البيئة المناسبة لإدارة المعرفة تقنياً وهيكلياً وقانونياً وتمويلاً وإدارةً.
- الارتقاء بالمستوى المعرفي لأفراد المجتمع.

إن نجاح المملكة في بناء اقتصاد معرفي سيسهم بفعالية في تحقيق التنمية المتوازنة، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.

٥/٤/٢ تعزيز القدرات التنافسية

تمكنت المملكة من تبوء موقع اقتصادي مميز على الصعيد الدولي، من خلال ميزتها الاقتصادية في قطاعات الطاقة وصناعة البتروكيماويات. وفي ظل مستجدات الواقع الاقتصادي العالمي الذي تسوده اتجاهات العولمة، وتشتد فيه المنافسة بين الدول، وبانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية التي تستند أحكامها إلى حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء، أصبح التحدي أمام المملكة يتمثل في تعزيز تنافسية اقتصادها في اجتذاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة، وتحسين تنافسية منتجاتها في السوق المحلي والأسواق الخارجية، واكتساب ميزات تنافسية جديدة لتنمية صادراتها وتنويعها وفتح أسواق جديدة أمامها.

وقد استمرت الجهود خلال خطة التنمية الثامنة لتطوير الأنظمة والهياكل المؤسسية والاقتصادية والإدارية وتحسين أداء القطاعات الإنتاجية والخدمية ولا سيما التصديرية منها. وقد أثمرت هذه الجهود عن تحسن في تصنيف المملكة وفقاً للتقارير الدولية، ونتج عن ذلك أن تبوأت المملكة مركزاً متقدماً ضمن أفضل الدول جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أثمرت الجهود المبذولة عن زيادة حجم الصادرات غير النفطية وتنويعها.

وتعتزم خطة التنمية التاسعة مواصلة هذه الجهود وتعزيزها لما تنطوي عليه من تعزيز للقدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، وكونها أحد التوجهات الرئيسة للخطة. ويرتبط بذلك مدى التقدم المحرز في مجال تنويع القاعدة الاقتصادية، ومن ثم الانتقال من مرحلة الاعتماد الكثيف على الميزة النسبية القائمة على وفرة مورد النفط ومشتقاته إلى الاعتماد على الميزات التنافسية الظاهرة والكامنة في إنتاج السلع والخدمات غير النفطية.

وأبرزت الخطة مجموعة من القضايا والتحديات التي تواجه ارتقاء المملكة في مراتب التنافسية العالمية، منها:

- الحاجة إلى رفع المستوى التعليمي للقوى العاملة إذ تعد القوى العاملة المؤهلة تأهيلاً جيداً والقادرة على استيعاب التقنيات الحديثة أحد الركائز الرئيسة لتطوير القدرات التنافسية.
- ضعف مشاركة المرأة السعودية في قوة العمل وفق مؤشر مشاركة المرأة في سوق العمل الذي يشكل أحد المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.
- محدودية تجمعات الأعمال العنقودية التي تتكون من عدة صناعات وشركات ومؤسسات ذات روابط وعلاقات قوية بعضها ببعض تتيح التفاعل المكثف فيما بينها، مما يسهم في زيادة الإنتاجية وحفز الابتكار، وتهيئة الفرص لإقامة منشآت أعمال جديدة.
- الحاجة إلى تعزيز الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير والابتكار، فهناك نقص في أعداد المتخصصين في مجالات العلوم والهندسة مضافاً إلى ذلك ضعف العلاقات بين المجتمع الأكاديمي ومجتمع الأعمال.
- غلبة الطابع العائلي على المنشآت الخاصة الذي يشكّل قيداً على تطوير قدراتها التنافسية، وتطوير أساليبها الإدارية، ومحدودية تطبيق أنظمة الرقابة الفعالة وحوكمة الشركات، وضعف الاستفادة من التقنيات الحديثة، فضلاً عن عدم تطبيق أنظمة الجودة الشاملة.
- ضعف المحتوى التقني للصادرات الوطنية غير النفطية حيث إن معظم الصادرات الصناعية ذات تقنيات بسيطة مثل الملابس ومنتجات الصناعة الغذائية والورق ومنتجات الحديد والصلب والمجوهرات، في حين شكلت الصادرات ذات المحتوى التقني المتوسط والعالي (باستثناء الصادرات البتروكيماوية) نحو (١٠٪) من إجمالي الصادرات غير النفطية.

وتبنت الخطة مجموعة من الأهداف العامة والمحددة لتطوير القدرات التنافسية للمملكة واعتمدت سياسات وآليات تنفيذية محددة لتحقيق تلك الأهداف. وشملت الأهداف العامة في هذا المجال:

- الانتقال بالاقتصاد الوطني إلى مرحلة التنافسية المعتمدة على الابتكار.
- تحسين تنافسية المنتجات الوطنية في السوق المحلي والأسواق الخارجية.
- دعم القدرات التنافسية للصادرات غير النفطية وزيادة محتواها التقني.
- رفع مستوى التعليم والتدريب والتوسع في المسارات العلمية والتقنية.
- مواصلة تطوير بيئة الاستثمار وبيئة التصدير.
- تكثيف عمليات نقل التقنية وتوطينها واستنباتها في المملكة بما يعزز من القدرات التنافسية ويتماشى مع عولمة الإنتاج.
- التوسع في إنشاء تجمعات الأعمال العنقودية ذات الروابط القوية والمتعددة بين وحداتها (التشابكات الأمامية والخلفية)، وتشجيع اندماج الشركات الوطنية فيما بينها من جهة، وتوثيق تعاونها مع الشركات الأجنبية ذات التقنيات المتطورة، من جهة أخرى.

- زيادة الاستثمار في البنية التحتية الصناعية والمعلوماتية.
- تحسين مستوى الجودة والنوعية للسلع والخدمات.

وتحقيقاً لتلك الأهداف اعتمدت الخطة مجموعة من السياسات والآليات التنفيذية، من ضمنها ما يلي:

- الاستمرار في دفع الجهود نحو تحسين الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.
- تطوير التشريعات والنظم والبيئة القضائية من أجل تعزيز حماية ممارسة أنشطة الأعمال وتيسيرها، وزيادة الشفافية في القرارات والإجراءات الاقتصادية العامة.
- تسريع الخطى نحو التطبيق الشامل للحكومة الالكترونية.
- حفز الاستثمار في صناعة تقنية المعلومات والاتصالات وفي الأنشطة التي تتمتع فيها المملكة بميزات نسبية.
- تنمية مجمعات الأعمال العنقودية.
- تشجيع تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمة عامة.

- مواصلة جهود تطوير التعليم العالي، ومجالات البحث العلمي والابتكار، وربط هذه الأنشطة باحتياجات القطاع الصناعي، وبالنشاط الاقتصادي للقطاع الخاص.
- توطين التقنيات الحديثة واستنباتها محلياً.
- تعميق ثقافة الجودة والإتقان والتميز لدى أفراد المجتمع السعودي.

٦/٤/٢ تنمية الموارد البشرية

أولت خطط التنمية المتعاقبة أهمية كبرى لتنمية الموارد البشرية لكون الثروة الحقيقية للوطن تتمثل في موارده البشرية والمهارات الإنتاجية للقوى العاملة فيه. وقد تجسد هذا الاهتمام المستمر بتنمية الموارد البشرية في التوسع الملحوظ الذي ظل يشهده قطاعا التعليم والتدريب بالمملكة طيلة العقود المنصرمة. وتواصل خطة التنمية التاسعة الاهتمام بهذا المحور، وينعكس ذلك في الهدف العام الخامس للخطة الذي يضع الإطار العام الذي يحكم الرؤية والآفاق المستقبلية للقطاع. وضماناً لتحقيق متطلبات التوجه في هذا المجال، تؤكد الآلية التنفيذية الحادية عشرة للخطة على تحسين معدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، وتطوير النظام التعليمي بما يضمن الاستجابة النوعية والكمية للاحتياجات التنموية والمجتمعية، وللتحديات المستجدة. وتؤكد الآلية الثانية عشرة للخطة على أهمية توسيع برامج التدريب والتأهيل المهني والتقني وتطويرها ونشرها في جميع المناطق الإدارية. هذا ويكتسب الاهتمام بتنمية الموارد البشرية بُعداً آخر مهماً في خطة التنمية التاسعة لكونه أحد العناصر الرئيسة المتصلة ببناء اقتصاد قائم على المعرفة.

وتهدف الاستراتيجية التعليمية خلال مدة الخطة التاسعة إلى تحقيق تطور نوعي وكمي من خلال مجموعة متناسقة ومتكاملة من الأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة لكل مرحلة من مراحل التعليم. ففي مجال التعليم العام تبنّت الخطة مجموعة أهداف منها:

- بناء مناهج تعليمية متطورة تحقق تطويراً شاملاً للطالب تمكنه من الإسهام في بناء مجتمعه.
- تحسين الكفاءة النوعية للعناصر البشرية التعليمية والتربوية لتكون قادرة على استيعاب أهداف المناهج التعليمية الحديثة.
- تحسين الكفاية الداخلية والخارجية للنظام التعليمي.
- الرعاية التربوية للطفولة المبكرة وتهيئة الأطفال للدخول إلى التعليم العام.
- الارتقاء بنظم تعليم الموهوبين والفئات ذات الاحتياجات الخاصة والكبار.
- تطبيق نظم الجودة في التعليم ومعاييرها.

وفي مجال التعليم العالي شملت أهداف الخطة ما يلي:

- **زيادة الكفاءة الداخلية والخارجية لتحقيق متطلبات التنمية.**
- **التوظيف الأمثل لتقنية المعلومات والاتصالات.**
- **التوسع في برامج الدراسات العليا وتنويعها.**
- **دعم البحث العلمي وتعزيزه وزيادة الإسهام في إنتاج المعرفة.**
- **تحقيق مبدأ الشراكة مع المجتمعات المحلية.**
- **تطوير أوجه التعاون والتنسيق مع المؤسسات العلمية في الداخل والخارج لتحقيق أهداف التنمية.**

وفي مجال التدريب تبنّت الخطة مجموعة أهداف منها:

- **استيعاب أكبر عدد ممكن من الراغبين في التدريب التقني والمهني.**
- **تأهيل الطاقات البشرية الوطنية وتطويرها في المجالات التقنية والمهنية وفقاً لحاجة سوق العمل.**
- **تقديم البرامج التدريبية بالجودة والكفاية التي تؤهل المتدرب للحصول على الوظيفة المناسبة في سوق العمل أو التي تجعله قادراً على ممارسة العمل الحر.**
- **بناء شراكات استراتيجية مع قطاع الأعمال لتنفيذ برامج تدريبية تقنية ومهنية.**
- **التوسع في المجالات التدريبية المتقدمة الداعمة للخطط الوطنية، والمشاركة في برامج نقل التقنية وتطويرها.**
- **توفير احتياجات المناطق المختلفة من مراكز التدريب والتأهيل المهني في المجالات والتخصصات الملائمة لمشروعاتها التنموية، وبصفة خاصة في المدن الاقتصادية الجديدة ومناطق التقنية.**
- **ربط الحوافز المقدمة للاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) بمدى إسهامها في تدريب العمالة الوطنية وتأهيلها.**

الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني

١/٣ المقدمة

مثلت الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)، النهج التنموي الذي اختطته المملكة لمسارها الاقتصادي والاجتماعي على المدى البعيد، وأولوياتها الاستراتيجية على امتداد الحقبة. فقد جسدت تلك الرؤية المشهد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمملكة في عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤). واستُنِدَ إليها في صياغة الاستراتيجية طويلة المدى للاقتصاد السعودي.

ولم يقتصر النهج الاستراتيجي للمملكة على صياغة "الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد السعودي" فحسب، بل شهدت خطة التنمية الثامنة صياغة عدد من الاستراتيجيات على مستوى قطاعات الاقتصاد الوطني، مثل الاستراتيجية الوطنية للصناعة، والخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، والاستراتيجية الوطنية للنقل، واستراتيجية الرعاية الصحية، والاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي. وتشكل خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤)، المرحلة الثانية في تنفيذ منظومة الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني حتى عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)، والتي تُعد خطة التنمية الثامنة المرحلة الأولى من مراحل تنفيذها.

ويستعرض هذا الفصل القضايا والتحديات التي ستجابه الاستراتيجية طويلة المدى للاقتصاد الوطني خلال المرحلة المقبلة، والعوامل المساعدة لمواجهة تلك التحديات، والمسارات المستهدفة للاستراتيجية، إضافة إلى علاقتها بخطة التنمية التاسعة.

٢/٣ القضايا والتحديات الاستراتيجية

١/٢/٣ رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة

تستهدف الاستراتيجية بعيدة المدى الوصول بالمملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، وذلك انطلاقاً من تصنيفها الحالي ضمن الشريحة العليا للدول المتوسطة الدخل. وقد ترجمت الاستراتيجية هذا الهدف العام إلى هدف محدد، تمثل في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ٤٣,٧ ألف ريال في مطلع الاستراتيجية عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ٨٦,٥ ألف ريال بنهايتها في عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)، أي بمعدل زيادة إجمالية يقدر بنحو (٩٨٪) خلال سنوات الاستراتيجية.

وكانت الاستراتيجية قد استهدفت زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال خطة التنمية الثامنة (المرحلة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية)، من ٤٣,٧ ألف ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ٤٦,٢ ألف ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، وقد نجحت المملكة في تحقيق هذا الهدف.

٢/٢/٣ تحقيق التنمية المستدامة

يعكس تحدي التنمية المستدامة قضية متعددة الجوانب نظراً لتعدد روافد التنمية وتشابكاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفيما يلي أهم هذه الجوانب:

أ) تنويع القاعدة الاقتصادية:

شكل تنويع القاعدة الاقتصادية هدفاً رئيساً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ بداية التخطيط للتنمية في المملكة حيث ركزت خطط التنمية المتعاقبة على قضية تنويع القاعدة الاقتصادية، وتخفيض الاعتماد على النفط، لكونه مورداً ناضباً على المدى الطويل، فضلاً عن كونه عرضة للتأثيرات المختلفة لأسواق الطاقة العالمية. وبالفعل، بعد عقود من التخطيط، شهدت القطاعات غير النفطية نمواً سنوياً متوسطاً قدره (٦,٢٪)، وارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من نحو (٥١,١٪) مطلع خطة التنمية الأولى، إلى (٧٧,١٪) بنهاية خطة التنمية الثامنة. كما نمت الصادرات غير النفطية بمعدل سنوي متوسط قدره (٦,٧٪).

وعلى الرغم من تلك التطورات، فلا تزال تنمية القطاع غير النفطي وزيادة حصته من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، تشكل أحد أبرز التحديات التنموية، التي تحدد مكانة الاقتصاد الوطني، ومستوى تقدمه وتنافسيته على المدى الطويل.

ب) دور العائدات النفطية:

شكلت العائدات النفطية المحرك الرئيس لعجلة التنمية خلال العقود الماضية، لكونها المصدر الأساسي لإيرادات الميزانية العامة، والتي تم توجيهها لتلبية متطلبات الإنفاق العام الاستثماري والتشغيلي. إن استدامة عملية التنمية تتطلب تعزيز الاستثمار الأمثل للعائدات النفطية، ومن ثم تعزيز توجيه الإيرادات النفطية نحو الاستثمار في أصول إنتاجية مستدامة تسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية، فضلاً عن تعزيز الارتقاء بقدرات العنصر البشري الوطني.

ج) تطوير القوى البشرية وحسن توظيفها:

يعد توافر قوى بشرية وطنية عالية التأهيل والكفاءة شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة، كون الإنسان هو هدف التنمية وأداتها في الوقت نفسه، وهو العنصر الأساس الذي تقوم عليه تنافسية الاقتصادات الحديثة. وقد تطورت مؤشرات التنمية البشرية في المملكة خلال العقدين الماضيين، وذلك على أثر الاهتمام المكثف الذي حظي به هذا المورد الاستراتيجي سواءً على مستوى التعليم أو التدريب أو الرعاية الصحية. إلا أن متطلبات التنمية أدت إلى تنامي الفجوة بين العرض والطلب على القوى العاملة في العديد من المجالات، ولهذا تصاعدت الحاجة إلى استقدام العمالة الوافدة لتلبية هذا الطلب. وبمرور الوقت، بات توطين الوظائف التي تشغلها العمالة الوافدة من التحديات الرئيسة التي تجابه العملية التنموية.

وقد برز في السنوات الأخيرة تحدي المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب من جهة، وبين متطلبات سوق العمل من جهة أخرى. ولهذا، برزت ظاهرة البطالة الهيكلية بين المواطنين. وعليه، تعد قضية المواءمة – بجوانبها المتعددة – من القضايا التي يتعين معالجتها للوصول بالعنصر البشري الوطني إلى المستويات المهارية التي تلبي متطلبات سوق العمل، فضلاً عن معالجة الاختلالات التنظيمية التي تعيق إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة.

د) استدامة الموارد الطبيعية:

تزخر المملكة بالعديد من الثروات والموارد الطبيعية، إلا أن هذه الموارد تبقى محدودة نسبياً موازنة بالمساحة الشاسعة للمملكة ومعدلات النمو السكاني، إضافة إلى متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ففيما يختص بمورد المياه، فإن مقتضيات التنمية المستدامة تستدعي الاعتماد على مصادر المياه المتجددة التقليدية، مع أهمية الاحتفاظ بمخزون استراتيجي من المياه غير المتجددة. أما بالنسبة للأراضي الزراعية، فإن المحافظة عليها وحمايتها من التدهور أو التصحر، تُعد من التحديات الرئيسة للتنمية المستدامة، وكذلك الأمر بالنسبة للمحافظة على ثروة الغابات وتطويرها، والمحافظة على البيئة ونظافتها، إضافة إلى توفير الموارد والتقنيات لتحقيق الاستثمار الأمثل للثروة السمكية.

هـ) تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق:

على الرغم من جهود توفير التجهيزات الأساسية والخدمات العامة في جميع مناطق المملكة لتحقيق التنمية المتوازنة فيما بينها، لا يزال هناك قدر من التباين في النشاط الاقتصادي للمناطق مرتبطاً باستمرار التباين في إمكاناتها، ويدلل على ذلك استمرار ظاهرة الهجرة الداخلية – رغم انخفاضها تدريجياً – من المناطق القروية إلى المدن الكبرى، وهو ما فرض ضغوطاً كبيرة، اقتصادية واجتماعية وبيئية، داخل تلك المدن، اقتضت توجيه المزيد من الموارد العامة إليها. وعليه، فإن تحفيز النشاط الاقتصادي في المناطق الأقل نمواً، بما يتوافق مع خصوصية كل منطقة وميزاتها النسبية، يشكل أحد أبرز التحديات خلال السنوات القادمة.

٣/٢/٣ تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني

تمكنت المملكة خلال مدة وجيزة من تبوُّء موقع تنافسي متميز على الصعيد العالمي. وقد جسدت قطاعات الطاقة وصناعة البتروكيماويات، وبعض النشاطات الأخرى تلك الميزات، إلا أنها تبقى ميزات نابعة في المقام الأول من الميزة النسبية للمملكة، المتمثلة في وفرة موارد الطاقة فضلاً عن الموارد المالية. وبناءً عليه، فإن إكساب الاقتصاد الوطني وصادراته ميزات تنافسية يشكل أحد أبرز التحديات والقضايا الاستراتيجية التي تتطلب جهداً مكثفاً، نظراً لتعدد أبعادها الاقتصادية والاجتماعية. وكما تشير التجارب الدولية، فإن بناء ميزات تنافسية يتطلب توفير قاعدة متينة للعلوم والتقنية، وعناصر بشرية عالية التأهيل، فضلاً عن التجهيزات المادية والمؤسسية الحديثة، وتحديد مجالات التميز التي سيتم التركيز عليها والأهداف الموضوعة لها، فضلاً عن استراتيجية واضحة وخطة متكاملة للوصول إلى تلك الأهداف.

٤/٢/٣ إرساء الدعائم لاقتصاد قائم على المعرفة

يشكل بناء اقتصاد قائم على المعرفة يدعم استدامة مؤشرات النمو الاقتصادي وتطورها، تحدياً رئيساً أمام جهود تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وإمكاناته التصديرية، واستدامة التنمية. ولمواجهة هذا التحدي تشتمل الاستراتيجية على العديد من الأهداف والسياسات والبرامج، والتي تم تضمينها في خطتي التنمية الثامنة والتاسعة بأسلوب مرحلي ومتدرج. وسيتوالى إتّباع ذلك الأسلوب في الخطط اللاحقة وذلك لأن الاستجابة الاستراتيجية لهذا التحدي لا بد أن تكون شاملة ومتعددة الجوانب لكونها تتعلق ببناء القوى العاملة الوطنية (عمالة المعرفة)، وبناء التجهيزات الأساسية

والفنية، والمؤسسات ذات العلاقة، وتطوير منظومة العلوم والتقنية والابتكار، وتهيئة البيئة الإدارية والتنظيمية الملائمة. وسيتم الاستعانة في هذا الخصوص بعدد من المؤشرات الدولية التي تستخدم لقياس مدى التقدم الذي يتم إحرازه في إرساء دعائم الاقتصاد القائم على المعرفة.

٣/٢/٥ التكامل العربي والإقليمي

شهدت خطة التنمية الثامنة تطوراً في العمل المشترك خليجياً وعربياً، حيث شكلت المملكة دعامة رئيسة لتطوير مشروعات التعاون وتفعيلها للتعامل بجدية مع تحديات العولمة وما صاحبها من بناء تكتلات إقليمية قوية. وستتواصل جهود المملكة خلال المرحلة القادمة لدفع مسيرة العمل الخليجي المشترك نحو بلوغ أعلى المستويات الممكنة من التكامل الاقتصادي بين منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وعلى الصعيد العربي، ستكثف المملكة جهودها لتطوير قنوات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بينها وبين الدول العربية الأخرى وبما يحقق المصالح المشتركة لجميع الأطراف. كذلك ستعمل المملكة بالتعاون مع بقية الدول العربية على تسريع تنفيذ مشروعات العمل الاقتصادي العربي المشترك التي تم اعتمادها ومنها مشروع السوق العربية المشتركة.

٣/٣ العوامل المساعدة لمواجهة التحديات

يتطلب معالجة القضايا والتحديات الاستراتيجية التي سيواجهها الاقتصاد الوطني وتحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية التي تم تحديدها، توفر الإمكانات البشرية والمادية والتنظيمية والفنية، إضافة إلى التزام مختلف الأجهزة التنفيذية وجميع فعاليات المجتمع السعودي بغايات الاستراتيجية وأهدافها. وينطلق استعداد المملكة لمواجهة تلك القضايا والتحديات من دعائم قوية ومحفزة، في مقدمتها توفر قاعدة اقتصادية واجتماعية صلبة، وقدرات بشرية قابلة للتطوير، وميزات وموارد طبيعية، فضلاً عن محفزات أخرى، وذلك على النحو التالي:

- **تجربة تنموية ناجحة:**

على الرغم من حداثة مسيرة التخطيط التنموي، تمكنت المملكة من تحقيق تطورات كبيرة جسدتها مختلف المؤشرات التنموية، وذلك نتيجة للإعداد والتخطيط الجيد للأولويات على مدار الخطط التنموية الثمان المتعاقبة. فقد روعيت ظروف كل مرحلة ومتطلباتها لضمان تواصل العمل التنموي واستمراريته.

- **تجهيزات أساسية وخدمات متطورة :**

تنعم المملكة بتجهيزات أساسية متطورة وعصرية تضاهي تلك القائمة في العديد من البلدان المتقدمة، هذا بالإضافة إلى الخدمات الصحية، وخدمات التعليم والتدريب، والخدمات الاجتماعية، فضلاً عن خدمات حماية البيئة وغيرها.

- **تجربة رائدة إقليمياً في مجال تطوير محاور التنمية الشاملة :**

نجحت المملكة، وخلال مدة زمنية وجيزة، في إنشاء مدينتين صناعيتين في الجبيل وينبع، تمكنتا من تبوء مكانة مرموقـــة على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مجال الصناعات البتروكيماوية وغيرها من الصناعات المكملة. ونتيجة لنجاح التجربة، تم تطوير مشروعات الجبيل ٢، والجبيل ٣، وينبع ٢، كما تم الشروع في إنشاء ٤ مدن اقتصادية متكاملة هي: مدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ، ومدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية في حائل، ومدينة جازان الاقتصادية، ومدينة "المعرفة" الاقتصادية في المدينة المنورة، وتجري دراسة إنشاء مدينتين أخريين في منطقة تبوك والمنطقة الشرقية.

ويعد نمط المدن الاقتصادية المتكاملة ككيان اقتصادي متجانس الأنشطة، والذي يراعي إمكانات كل منطقة وميزاتها النسبية، نمطاً ملائماً وفعالاً، أثبت نجاحات كبيرة على الصعيدين المحلي والدولي.

- **قطاع خاص نشط ومبادر:**

يتسم القطاع الخاص الوطني بدرجة عالية من الديناميكية والتطور، ويدلل على ذلك ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نحو (٥٧,٤٪) في عام ١٤٣١/٣٠هـــ (٢٠٠٩)، كما توزعت أنشطته بين مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، فضلاً عن تحسن قدراته المالية والإدارية، حيث انتقل من مرحلة الاعتماد شبه الكلي على العقود الحكومية والإنفاق العام إلى مرحلة الدفع الذاتي، وأصبح شريكاً رئيساً في عملية التنمية. كمـــا شهدت القدرات التنافسية للقطاع تحسناً، يؤهله ليؤدي دوراً أكبر، خاصة في ظل تنامي فرص الاستثمار الواعدة مع تسارع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستكمال إنشاء المدن الاقتصادية الجديدة وتشغيلها، والتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية التخصيص.

- **وفرة الإمكانات المادية :**

ترتب على ارتفاع أسعار النفط، ومن ثم عائداته، خلال السنوات القليلة الماضية، تحقيق فوائض مالية يجري استثمارها في مواصلة مشروعات وبرامج التنمية. ومع استمرار النمو الاقتصادي واطراد التحسن في بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار بالمملكة، سيتوالى ارتفاع معدلات الاستثمار المحلي الذي يدعمه ويعززه تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما تجلبه تلـك الاستثمارات من تقنيات متطورة وأساليب حديثة في التنظيم والإدارة والتسويق.

- **البيئة المؤسسية والتنظيمية :**

تركزت الجهود خلال خطتي التنمية السابعة والثامنة على عملية التطوير المؤسسـي والإداري، حيث تم اتخاذ العديد من القرارات والإجراءات التي تستهدف رفع كفاءة المؤسسات العامة، فضلاً عن تطوير البيئة التنظيمية والإجرائية لتوفير بيئة محفزة للعمـل والاسـتثمار (الوطني والأجنبي). ويتوقع أن تتواصل هذه الجهود، وبوتيرة عالية، خلال السنوات القادمة، وهو ما سيوفر قاعدة متينة ومحفزة لتنفيذ الاستراتيجية بعيدة المدى.

- **السمات الجغرافية :**

تنعم المملكة بموقع استراتيجيٍّ مميّزٍ، وموانئ بحرية تربطها بجميع الموانئ العالمية. كما تنعم المملكة بمساحة جغرافية شاسعة تزخر بالعديد من الموارد الطبيعية القابلة للاستثمار المجزي. وتتيح هذه السمات الجغرافية المتميزة والموارد الطبيعية الهائلة إمكاناتٍ وفرصاً كبيرة لإنجاز الاستراتيجية بعيدة المدى وتحقيق غاياتها المنشودة.

- **السمات الديموغرافية :**

ينطوي الهيكل العمري لسكان المملكة، ومعدل النمو السكاني المرتفع نسبياً، على العديد من المضامين المهمة لمسيرة التنمية. وقد عرضت الاستراتيجية في الجزء الخاص بالتحديات لمسألة تعليم القوى البشرية الوطنية وتأهيلها وتعزيز مواءمتها مع احتياجات التنمية. وباستمرار نجاح المملكة في مواجهة هذا التحدي، يتحول الهيكل العمري للسكان إلى قوة دفع قوية لتحقيق غايات الاستراتيجية وأهدافها.

٤/٣ المسارات المستهدفة في الاستراتيجية

يتوقع إنجاز أهداف الاستراتيجية بعيدة المدى بانتهاء خطة التنمية الحادية عشرة ١٤٤٢/٤١-١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٠-٢٠٢٤). وبحسب ما تم إنجازه خلال خطة التنمية الثامنة، التي انطلق معها تنفيذ الاستراتيجية، فقد كان الأداء جيداً، حيث تم تحقيق غالبية أهداف الخطة، ولاسيما تلك التي حددتها الاستراتيجية كهدف نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الدخل الحقيقي للفرد السعودي. وتتضمن الجداول (٢/٣ – ٧/٣) المسارات المستهدفة لعدد من المتغيرات الاقتصادية الأساسية خلال الفترة ١٤٢٥/٢٤-١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٠٤-٢٠٢٤) وهي المدة التي ستغطيها خطط التنمية الأربع.

١/٤/٣ التوقعات السكانية بعيدة المدى

من المتوقع نمو سكان المملكة (سعودي وغير سعودي) بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١,٩٪) خلال الاستراتيجية، بحيث يصل عددهم إلى نحو ٣٣,١١ مليون نسمة عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)، منهم نحو ٧,٦٣ مليون نسمة من غير السعوديين، الجدول (١/٣).

الجدول (١/٣)

تطور السكان خلال مدة الاستراتيجية

	السكان بالمليون نسمة					معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	١٤٤١/٤٠هـ (٢٠١٩)	١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)	
إجمالي السكان	٢٢,٦٧	٢٥,٣٧	٢٨,١٩	٣٠,٥٣	٣٣,١١	١,٩
السعوديون	١٦,٥٣	١٨,٥٤	٢٠,٧٠	٢٢,٩٧	٢٥,٤٨	٢,٢
غير السعوديين	٦,١٤	٦,٨٣	٧,٤٩	* ٧,٥٦	* ٧,٦٣	١,١
معدل الإعالة الصافي للسعوديين (**)	٤,٦٧	٤,٧	٤,١	٣,٧	٣,٣	--

(*) تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط والتي تأخذ في الحسبان انخفاض نمو العمالة غير السعودية على ضوء برنامج السعودة.

(**) معدل الإعالة الصافي للسعوديين = عدد السكان السعوديين / عدد المشتغلين السعوديين.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وكما هو ملاحظ، تفترض هذه التوقعات انخفاضاً في معدل النمو السكاني للسعوديين من نحو (٢,٣٪) سنوياً خلال خطة التنمية الثامنة، إلى نحو (٢,١٪) سنوياً خلال خطة التنمية الحادية عشرة، بحيث يصل معدل النمو السنوي المتوسط للسكان السعوديين خلال الاستراتيجية إلى نحو (٢,٢٪). كما يتوقع أن تشهد التركيبة السكانية للسعوديين تغيراً ملحوظاً خلال تلك المدة، حيث سيزداد الوزن النسبي للفئة العمرية فوق سن الرابعة عشرة، خاصة الفئة العمرية في سن العمل (١٥-٦٤ عاماً). وعليه، يتوقع لمعدل الإعالة الصافي للسعوديين أن ينخفض من نحو (٤,٦٧) أفراد في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٣,٣) فرد في عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤).

٢/٤/٣ الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي

تنطلق الاستراتيجية طويلة المدى من رؤية مستقبلية طموحة، ويمكن إيجاز الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي فيما يلي:

"سيكون الاقتصاد السعودي - إن شاء الله - بحلول عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)، اقتصاداً متنوعاً ومزدهراً، قائماً على المعرفة وعلى قواعد مستدامة، موفراً فرص عمل مجزية لجميع المواطنين القادرين على العمل، متسماً بنظام تعليم وتدريب عالي الجودة والكفاءة، وعناية صحية متميزة متاحة للجميع، إضافة إلى جميع الخدمات الأخرى اللازمة لتوفير الرفاهية لجميع المواطنين، وحماية القيم الاجتماعية والدينية، والحفاظ على التراث، والحفاظ على البيئة".

١/٢/٤/٣ الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد

تستهدف الاستراتيجية الوصول بالاقتصاد الوطني إلى مصاف الاقتصادات المتقدمة، ومن ثم يتوقع أن يصل متوسط دخل الفرد السعودي إلى نحو ٨٦,٥ ألف ريال في نهاية عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤) بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩). وفي ضوء توقعات النمو السكاني، تبين أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي متوسط قدره (٥,٧٪) خلال مدة الاستراتيجية سيكون كافياً لبلوغ الهدف الخاص بمتوسط دخل الفرد السعودي. وكان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الخطة الثامنة قد بلغ (٣,٥٪)، وهو أقل من المعدل الذي استهدفته الخطة (٤,٦٪) نظراً لتداعيات الأزمة المالية العالمية. وبما أن خطة التنمية التاسعة قد أخذت في حسابها التطورات المحلية والعالمية المتوقعة وتبنّت السياسات الكفيلة برفع معدل النمو الاقتصادي بصورة مناسبة، فقد استهدفت تحقيق معدل نمو قدره (٥,٢٪).

أما معدلات النمو المستهدف تحقيقها خلال الخطتين العاشرة والحادية عشرة فتبلـــغ (٦,٥٪) و(٧,٩٪) على التوالي، الجدول (٢/٣).

الجدول (٢/٣)
الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد السعودي (*)
بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (بليون ريال)	متوسط دخل الفرد (ألف ريال)
١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	٧٢٢,٢	٤٣,٧
١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	٨٥٥,٨	٤٦,٢
١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	١١٠١,٢	٥٣,٢
١٤٤١/٤٠هـ (٢٠١٩)	١٥٠٧,١	٦٥,٦
١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)	٢٢٠٤,٦	٨٦,٥
	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)	
١٤٢٦/٢٥-١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩)	٣,٥	١,١
١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤)	٥,٢	٢,٩
١٤٣٧/٣٦-١٤٤١/٤٠هـ (٢٠١٥-٢٠١٩)	٦,٥	٢,٣
١٤٤٣/٤٢-١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٠-٢٠٢٤)	٧,٩	٥,٧
١٤٢٦/٢٥-١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٠٥-٢٠٢٤)	٥,٧	٣,٤

(*) سيتم مراجعة أهداف الاستراتيجية وتحديثها مع بداية كل خطة تنموية، والقيم والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.
المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٢/٢/٤/٣ الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

يتطلب تحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية تعزيز الاستثمارات العامـــة والخاصـــة، بحيث تصبح المصدر الرئيس للنمو الاقتصادي خلال سنوات الاستراتيجية. فمن المتوقع نمـــو الإنفاق الاستثماري بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩) بمعدل سنوي متوسط قدره (١٠,٣٪) خلال سنوات الاستراتيجية، موازنة بمعدل نمو سنوي متوسط يبلـــغ نحـــو (٦٪) للإنفـــاق الاستهلاكي، الجدول (٣/٣). وعليه، يتوقع ارتفاع مساهمة الإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي من نحو (٢١,١٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى (٤٩,٣٪) في عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)، وسيصاحب ذلك ارتفاع نسبي محدود في مساهمة الإنفـــاق الاستهلاكي من (٧٠,٧٪) إلى (٧٤,٣٪) خلال مدة الموازنة.

ويتوقع أن تشكل الاستثمارات الخاصة المحفز الرئيس للنمو في الإنفاق الاستثماري، حيث ستشهد معدل نمو سنوي متوسط قدره (١٠,٥٪) خلال الاستراتيجية، وذلـــك موازنـــة

بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٨,٧٪) للاستثمارات العامة. ومن ثم، سترتفع مساهمة الاستثمارات الخاصة في الناتج المحلي الإجمالي من (١٦,٣٪) إلى (٤٠,٢٪) خلال تلك المدة. وفي ضوء تكامل الاستثمارات العامة مع الخاصة ودورها في تهيئة التجهيزات المناسبة للمشروعات يتوقع أن ترتفع مساهمة الاستثمارات العامة من نحو (٤,٢٪) إلى (٧,٣٪) خلال مدة الاستراتيجية.

الجدول (٣/٣)
الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق (*)
بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)

البنود	بليون ريال					معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	١٤٤١/٤٠هـ (٢٠١٩)	١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)	
الاستهلاك:	٥١٠,٨	٧٦٠,٠	٩٩٠,٤	١٢٨٤,٠	١٦٣٧,١	٦,٠
* العام	٢٢١,٦	٣٣٢,٨	٤٤٥,٤	٥٦٣,٠	٧٢٥,٥	٦,١
* الخاص	٢٨٩,٢	٤٢٧,٢	٥٤٥,٠	٧٢٠,٩	٩١١,٦	٥,٩
الاستثمار:	١٥٢,٤	٢٥٩,٣	٤٢٤,٤	٦٦٣,٤	١٠٨٧,٩	١٠,٣
* العام	٣٠,٣	٥٥,٤	٧١,٤	١٠٦,٩	١٦٠,٠	٨,٧
* الخاص	١١٧,٧	١٩٠,٩	٣٣٤,٠	٥٢٥,٠	٨٨٧,٤	١٠,٥
زراعة	٤,٦	٣,٤	٤,٧	٦,٨	٦,٨	١,٩
صناعة	٣٧,٣	٨٤,١	١٢١,٨	٢١٢,٣	٣٧٩,٤	١٢,٣
خدمات	٥٠,١	٧٢,٥	١٥٨,٧	٢٢٥,١	٣٦٧,٢	١٠,٥
* قطاع النفط	٤,٤	١٣,٠	١٩,٠	٣١,٦	٤٠,٥	١١,٨
التغير في المخزون:	٢٣,٢	٣٣,٨	٣٧,٣	٤٢,٢	٤٧,٨	٣,٧
الصادرات:	٢٦٥,٠	٣١٥,٢	٣٩٣,٠	٥٦٥,٤	١٠٤٩,٢	٧,١
* النفط والغاز	١٧٤,٤	١٥٣,٤	١٣٢,٨	١٦٤,٧	٢٠٤,٣	٠,٨
* خدمات	١٩,٧	٤٣,٥	٧٦,٦	١٢٩,٢	٢١٧,٦	١٢,٨
* أخرى	٧٠,٩	١١٨,٣	١٨٣,٥	٢٧١,٥	٦٢٧,٣	١١,٥
الواردات (-)	٢٢٩,٢	٥١٢,٦	٧٤٣,٩	١٠٤٧,٩	١٦١٧,٢	١٠,٣
الناتج المحلي الإجمالي	٧٢٢,٢	٨٥٥,٨	١١٠١,٢	١٥٠٧,١	٢٢٠٤,٦	٥,٧

(*) القيم والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.
المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ومن المتوقع أن يترتب على التوسع في الإنفاق الاستثماري خلال سنوات الاستراتيجية نمو الصادرات بمعدل سنوي متوسط قدره (٧,١٪)، بحيث تشكل نحو (٤٧,٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)، موازنة بنحو

(٣٦,٧٪) بنهاية عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤). إلا أن التوسع في الإنفاق الاستثماري عادة ما يصاحبه ارتفاع في الواردات سواءً من السلع الرأسمالية، أو من السلع والخدمات الأخرى على أثر ارتفاع مستويات الدخول. وعليه، يتوقع نمو الواردات بمعدل سنوي متوسط قدره نحو (١٠,٣٪)، بحيث تشكل نحو (٧٣,٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية مدة الاستراتيجية، موازنة بنحو (٣١,٧٪) بنهاية عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤).

وفيما يختص بهيكل الصادرات، فمن المتوقع أن يشهد تحولاً ملحوظاً لصالح الصادرات الأخرى، والتي تتضمن صادرات الصناعات التحويلية الأخرى والبتروكيماويات والمواد الكيماوية والمعادن العادية ومصنوعاتها، وغيرها من الصادرات السلعية غير النفطية، حيث سترتفع حصة هذه المنتجات من إجمالي الصادرات من (٢٦,٨٪) في نهاية عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٥٩,٨٪) في نهاية عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)، وذلك على النحو الموضح بالجدول (٣/٤).

الجدول (٣/٤)
هيكل الصادرات في بداية الاستراتيجية ونهايتها (*)
بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)

	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)		١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)	
	القيم (بليون ريال)	(٪)	القيم (بليون ريال)	(٪)
صادرات النفط والغاز	١٧٤,٤	٦٥,٨	٢٠٤,٣	١٩,٥
صادرات أخرى (**)	٧٠,٩	٢٦,٨	٦٢٧,٣	٥٩,٨
صادرات الخدمات	١٩,٧	٧,٤	٢١٧,٦	٢٠,٧
إجمالي الصادرات	٢٦٥,٠	١٠٠,٠	١٠٤٩,٢	١٠٠,٠

(*) القيم والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.
(**) تتضمن صادرات البتروكيماويات والمواد الكيماوية، ومنتجات الصناعات التحويلية الأخرى، والمواد الغذائية... الخ.
المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

أما فيما يختص بإسهام صادرات النفط والغاز في هيكل الصادرات، فيتوقع انخفاضه من (٦٥,٨٪) إلى (١٩,٥٪)، خلال مدة الاستراتيجية، وذلك نتيجة لارتفاع مساهمة الصادرات غير النفطية من (٣٤,٢٪) إلى (٨٠,٥٪) خلال المدة المذكورة. فمن المتوقع أن تنمو صادرات النفط والغاز بمعدل سنوي متوسط يبلغ نحو (٠,٨٪) في مقابل نمو الصادرات غير النفطية بنحو (١١,٨٪). وفي هذا الإطار يتوقع أن تنمو الصادرات الخدمية بمعدل سنوي متوسط يبلغ نحو (١٢,٨٪) خلال سنوات الاستراتيجية، وسوف ترتفع حصتها من

إجمالي الصادرات من نحو (٧,٤٪) عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٢٠,٧٪) بنهاية الاستراتيجية. ومن شأن هذه التحولات المستهدفة في هيكل الصادرات أن تسهم في تعزيز التوجه نحو تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال زيادة الاعتماد على الإيرادات غير النفطية في تمويل عملية التنمية.

٣/٢/٤/٣ الناتج المحلي الإجمالي حسب الإسهامات القطاعية

يحظى تعزيز دور القطاعات غير النفطية في تحقيق أهداف الاستراتيجية المتعلقة بتنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة باهتمام كبير، وسيظل تحقيق تلك الأهداف مرهوناً بنوعية النمو وليس فقط بحجمه، أي عبر التطوير الهيكلي للاقتصاد، من خلال تعزيز دور القطاعات الإنتاجية والخدمية غير النفطية ذات الميزة التنافسية. وعليه، تستهدف الاستراتيجية تحقيق القطاعات الإنتاجية غير النفطية معدل نمو سنوي متوسط قدره (٧٪)، بحيث ترتفع حصتها في الناتج المحلي الإجمالي من (٢٥,١٪) في بداية الحقبة إلى (٣٢٪) في نهايتها، الجدول (٥/٣). وانسجاماً مع أهداف تنويع القاعدة الاقتصادية، والاستفادة من الميزة النسبية للاقتصاد الوطني في دعم الميزات التنافسية القائمة، واكتساب ميزات تنافسية جديدة، يتوقع أن يشهد القطاع الصناعي معدل نمو سنوي متوسط قدره (٨,١٪) خلال سنوات الاستراتيجية، بحيث ترتفع حصته في الناتج المحلي الإجمالي من (١١,٣٪) إلى (١٧,٦٪) خلال المدة نفسها.

أما قطاع الخدمات، فيتوقع أن يقود عملية التنويع الاقتصادي خلال مدة الاستراتيجية، حيث ستتم الاستفادة من التطورات العالمية في تقنيات المعلومات والاتصالات لتوسيع نطاق أنشطة ذلك القطاع وتعميقها، خاصة في ضوء تصاعد الاهتمام برفع مستوى المهارات الابتكارية لدى الطاقات العلمية الوطنية، فضلاً عن التوجهات نحو تعزيز دور القطاع السياحي، إضافة إلى استثمار موقع المملكة الجغرافي في تقديم العديد من الخدمات التي تعزز من حركة التجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية. ومن ثم، تستهدف الاستراتيجية أن يحقق قطاع الخدمات معدل نمو سنوي متوسط قدره نحو (٧,٤٪)، بحيث تشهد حصته من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً تدريجياً من (٢٧٪) في بداية الاستراتيجية إلى نحو (٣٦,٨٪) في نهايتها.

الجدول (٣/٥)

تطور الناتج المحلي الإجمالي (*)

بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)

(بليون ريال)

	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	١٤٤١/٤٠هـ (٢٠١٩)	١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
– القطاعات الإنتاجية غير النفطية	١٨١,٦	٢٢٨,١	٣١٠,٢	٤٤٠,٨	٧٠٤,٥	٧,٠
* الزراعة والغابات	٣٧,٩	٤٠,٦	٤٤,٢	٤٨,١	٥٥,٤	١,٩
* الصناعة (**)	٨١,٣	١٠٨,٥	١٥٣,٦	٢٣٤,٧	٣٨٨,٩	٨,١
* أخرى (***)	٦٢,٤	٧٩,٠	١١٢,٣	١٥٨,٠	٢٦٠,٢	٧,٤
– قطاع الخدمات (****)	١٩٥,١	٢٦٣,١	٣٦٧,٤	٥٣٨,٧	٨١١,٥	٧,٤
– القطاع الخاص (*****)	٣٧٦,٧	٤٩١,٢	٦٧٧,٦	٩٧٩,٥	١٥١٦,٠	٧,٢
– القطاع الحكومي	١٣٢,١	١٥١,٠	١٩٠,٩	٢٤١,٣	٣١٠,٩	٤,٤
– قطاع النفط	٢٠٥,١	٢٠٣,٢	٢١٥,٦	٢٦٢,١	٣٣٨,٨	٢,٥
– رسوم الواردات	٨,٣	١٠,٣	١٧,١	٢٤,٢	٣٨,٩	٨,٠
الناتج المحلي الإجمالي	٧٢٢,٢	٨٥٥,٨	١١٠١,٢	١٥٠٧,١	٢٢٠٤,٦	٥,٧

(*) القيم والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.

(**) يشمل صناعة البتروكيماويات وصناعة التكرير والصناعات التحويلية الأخرى.

(***) يشمل البناء والتشييد والكهرباء والتعدين.

(****) يشمل التجارة والنقل والاتصالات وخدمات المال والتأمين والعقارات والخدمات الجماعية محسوماً منه رسوم الخدمات البنكية.

(*****) محسوم منه رسوم الخدمات البنكية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

أما بالنسبة للقطاع النفطي، فيتوقع أن ينمو بمعدل سنوي متوسط قدره (٢,٥٪) خلال مدة الاستراتيجية، وهو معدل يقل عن معدلات النمو التي ستحققها القطاعات غير النفطية الإنتاجية (٧٪) والخدمية (٧,٤٪)، ولهذا يتوقع انخفاض حصة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من (٢٨,٤٪) إلى (١٥,٤٪)، وهذا يعني أن حصة القطاعات غير النفطية (محسوم منها رسوم الخدمات البنكية وغير شاملة لرسوم الواردات) ستبلغ نحو (٨٢,٩٪) من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية سنوات الاستراتيجية، موازنة بنحو (٧٠,٥٪) في بدايتها، الشكل (١/٣).

الشكل (١/٣)

الإسهامات النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

بالأسعار الثابتة لعام ١٩/ ١٤٢٠هـ (١٩٩٩)

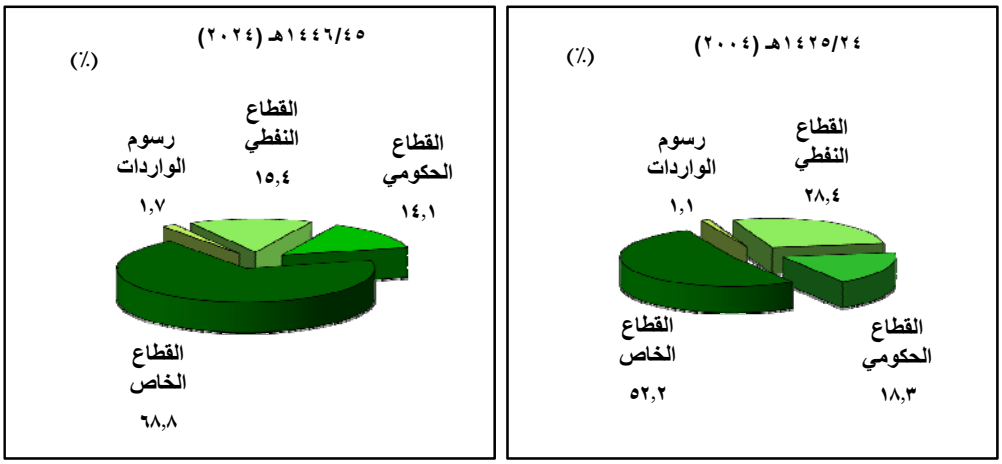

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٤/٢/٤/٣ القوى العاملة والتوظيف

يتوقع نمو إجمالي قوة العمل بمعدل سنوي متوسط قدره نحو (٣٪) خلال مدة الاستراتيجية، لترتفع من نحو ٧,٧٤ مليون عامل عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٣,٨١ مليون عامل عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)، كما ستنمو العمالة الوطنية من نحو ٣,٢٩ إلى ٧,٧٤ مليون عامل، أي بمعدل سنوي متوسط قدره (٤,٤٪) خلال المدة ذاتها، وسيصاحب ذلك ارتفاع العمالة الوافدة من نحو ٣,٨٨ إلى ٥,٩١ مليون عامل، وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢,١٪) خلال المدة نفسها، الجدول (٦/٣).

وقد تم بناء تقديرات التشغيل اعتماداً على الطلب المحتمل من القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولاسيما قطاع الخدمات الذي تقدر حصته بنحو (٥١,٢٪) من إجمالي العمالة بنهاية سنوات الاستراتيجية، والقطاعات الإنتاجية التي يتوقع أن تستوعب (٣٢,٣٪) من إجمالي العمالة الوطنية.

أما على صعيد توزيع قوة العمل الوطنية حسب مستوى التحصيل العلمي، فإن المرحلة المقبلة تتطلب مستويات عالية من المهارة والتخصص. وعليه، يتوقع نمو خريجي المرحلة الجامعية بمعدل سنوي متوسط قدره (٥,١٪)، بحيث ترتفع حصتهم في إجمالي قوة العمل الوطنية من (٢٤,٥٪) إلى (٣٢,٦٪) خلال المدة. وفي المقابل، يتوقع نمو خريجي

المرحلة الثانوية بمعدل سنوي متوسط قدره (٨,٢٪)، وهو أعلى معدل بين مختلف الفئات التعليمية، حيث سترتفع حصتهم في إجمالي قوة العمل الوطنية من (٢٢,١٪) إلى (٥١,٧٪) خلال المدة، الجدول (٣/٧). أما بالنسبة لقوة العمل من خريجي المرحلة المتوسطة فيتوقع انخفاضها، كما ستشهد فئة خريجي المرحلة الابتدائية وفئة من لا يحملون مؤهلات انخفاضاً بمعدلات كبيرة خلال تلك المدة. وبصفة عامة، ستنخفض حصص الفئات الثلاث الأخيرة خلال تلك المدة، الشكل (٢/٣).

الجدول (٦/٣)

مؤشرات القوى العاملة والتوظيف

المؤشرات	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	١٤٤١/٤٠هـ (٢٠١٩)	١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
إجمالي قوة العمل *	٧٧٤٣,٢	٨٥٨٧,٥	٩٦٨٧,٩	١١٤٤٥,٧	١٣٨١٠,٢	٣,٠
قوة العمل الوطنية *	٣٨٦٠,٨	٤٣٢٩,٠	٥٣٢٨,٦	٦٤٨٦,٢	٧٨٩٥,٢	٣,٦
العمالة الكلية *	٧١٨٠,٦	٨١٧٣,١	٩٣٩٦,٣	١١٢٢١,١	١٣٦٦٠,٧	٣,٣
العمالة الوافدة *	٣٨٨٢,٤	٤٢٥٨,٥	٤٣٥٩,٣	٤٩٥٩,٥	٥٩١٤,٩	٢,١
العمالة الوطنية *	٣٢٩٨,٢	٣٩١٤,٦	٥٠٣٧,٠	٦٢٦١,٦	٧٧٤٥,٨	٤,٤
حجم البطالة *	٥٦٢,٦	٤١٤,٤	٢٩١,٦	٢٢٤,٦	١٤٩,٥	-٦,٤
معدل البطالة (٪)	١٤,٦	٩,٦	٥,٥	٣,٥	١,٩	
مؤشر السعودة (٪)	٤٦,٣	٤٧,٩	٥٣,٦	٥٥,٨	٥٦,٧	

(*) بالألف عامل، والأرقام والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.

العمالة الكلية = إجمالي قوة العمل – حجم البطالة

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (٧/٣)

قوة العمل الوطنية حسب التحصيل العلمي (*)

البيان	القوى العاملة السعودية (ألف عامل)					معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	١٤٤١/٤٠هـ (٢٠١٩)	١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)	
قوة العمل الوطنية	٣٨٦٠,٨	٤٣٢٩,٠	٥٣٢٨,٦	٦٤٨٦,٢	٧٨٩٥,٢	٣,٦
- دون مؤهلات	٤٢٦,٣	٢٣٢,٤	١٣٠,٤	٦٨,٠	٣٣,٩	-١١,٩
- المرحلة الابتدائية	٦٢٦,١	٤٥٩,٥	٣٤٠,٠	٢٣٣,٦	١٥٣,٦	-٦,٨
- المرحلة المتوسطة	٦٩٩,٧	٦٨٤,٣	٦٥٨,٠	٥٨٧,٢	٥٠١,٨	-١,٦
- المرحلة الثانوية	٨٥١,٩	١٢٩٦,٩	٢٠٢٧,٠	٢٩٤٠,٦	٤٠٨٤,٩	٨,٢
- دبلوم دون الجامعة	٣١١,٨	٤٠٨,١	٤٧٩,٢	٥٢٢,٤	٥٤٥,٣	٢,٨
- التعليم الجامعي	٩٤٥,١	١٢٤٧,٨	١٦٩٤,٠	٢١٣٤,٥	٢٥٧٥,٧	٥,١

(*) الأرقام والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الشكل (٢/٣)

تطور هيكل قوة العمل الوطنية حسب التحصيل العلمي

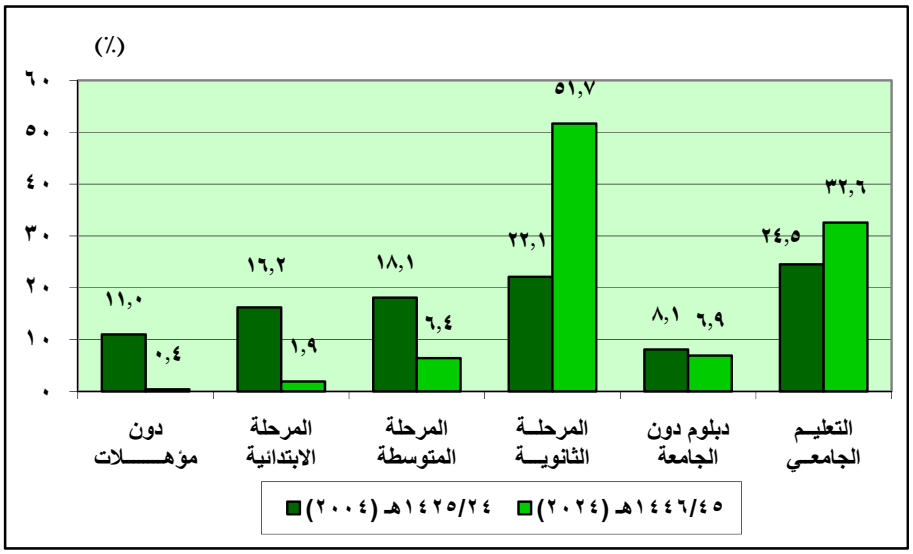

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٣/٤/٣ المسار المستهدف لتحسين نوعية الحياة

لا ينصب اهتمام الاستراتيجية على تغطية البعد الاقتصادي فحسب، وإنما يمتد لتغطية الأبعاد الاجتماعيـــة والثقافية لتحسين نوعية الحياة. وقد تم في هذا الإطار بناء مؤشر مركب لقياس نوعية الحياة يغطي مؤشرات التنمية البشرية والأهـداف الإنمائية للألفية التي تشـمل الصحة والتعليم وتوزيع الدخل والبيئة والتمكين وغيرها، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى تعكس خصوصية المملكة. ويتكون المؤشر المركب من أحد عشر (١١) مؤشـراً تغطـي الجوانـب المختارة، والتي تتفرع إلى مؤشرات فرعية وعددها نحو ٤٠ مؤشراً. وتغطـي المؤشـرات المركبة جوانب وأبعاداً مختلفة مثل الدخل والتوزيـع، والنقـل والاتصـالات، والصحـة، والتعليم، والإسكان، والبيئة، والحياة الأسرية، والسلامة العامة، والترفيه والراحة. وقد درجت الوزارة على مراجعة هذه المؤشرات وتحديثها من حين لآخر.

٤/٤/٣ المسار المستهدف لتطوير القدرات العلمية والتقنية والمعرفية

يشتمل هذا المسار على ثلاثـة محاور رئيسة تتعلق بتنمية القدرات البشرية العلميـة والتقنية، وتعزيز إمكانات المنظومة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، وتقوية الروابط بينهـا وبين الفعاليات الاقتصادية المختلفة. ويتضمن كل محور من المحاور الثلاثـة أهـدافاً بعيـدة

المدى وأخرى مرحلية، وتحديداً للمتطلبات والمدخلات المادية والمؤسسية والتنظيمية اللازمة لتحقيق الأهداف بالإضافة إلى اختيار البرامج والمشـــروعات الفاعلـــة للتنفيـــذ والمؤشـــرات المناسبة لمتابعة التقدم في تنفيذها.

٥/٣ الاستراتيجية بعيدة المدى وخطة التنمية التاسعة

تمثل خطة التنمية التاسعة ثاني مراحل تنفيذ الاستراتيجية. وعليه، فقد روعي عند إعدادها توافق جميع السياسات والآليات والبرامج والمشاريع مع توجهات الاستراتيجية ومساراتها. ومن ثم، ففي حالة حدوث أي تباين خلال تنفيذ الخطة بين مسار النمو الفعلي والمسار الذي استهدفته الاستراتيجية، فستتم المعالجة في إطار المراجعة الخمسية للاستراتيجية، والتي ستتزامن مع إعداد خطط التنمية القادمة.

الاقتصاد الوطني
خطة التنمية التاسعة

١/٤ المقدمة

تمثل خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤) مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنموي الممتدة عبر أربعة عقود خلت، وهي تعد الحلقة الثانية في منظومة مسار استراتيجي للاقتصاد الوطني يمتد إلى خمسة عشر عاماً قادمة وينتهي في عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤).

وقد وازنت الخطة التاسعة بين طموحات المملكة التنموية طويلة الأجل وحقائق الواقع الاقتصادي العالمي المعاش وتداعياته المتباينة، فاستهدفت تحقيق العديد من الأهداف الكلية والقطاعية متبنية في سبيل ذلك طيفاً واسعاً من السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة بإحداث نقلة ملموسة في مستوى معيشة المواطنين ونوعية حياتهم، وتحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، وتطوير هيكل الاقتصاد الوطني وتنويع قاعدته الإنتاجية، وتعزيز قدراته التنافسية، إضافة إلى الإسراع بالتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.

ويتضمن هذا الفصل عرضاً موجزاً للبيئة العامة لإعداد الخطة التاسعة وأهدافها الكلية والقطاعية، والعديد من القضايا المحورية كالتوظف والبطالة، والإنتاجية والتنافسية، والتطوير المؤسسي، وميزان المدفوعات، ورعاية الفئات ذات الدخل المنخفض، وتنمية المناطق، والاقتصاد القائم على المعرفة، كما يستعرض أيضاً أهم سياسات الخطة.

٢/٤ بيئة إعداد الخطة

تزامن إعداد خطة التنمية التاسعة مع مرور الاقتصاد العالمي بأزمة مالية واقتصادية، عصفت بالأسواق المالية، فانهارت عشرات البنوك وشركات التأمين. وبمرور الوقت انتقلت الأزمة من القطاع المالي إلى قطاعات الإنتاج الحقيقي، فأشهرت الكثير من الشركات العالمية الكبرى إفلاسها وتمت إعادة هيكلة الكثير منها. كما تراجعت مختلف المؤشرات الاقتصادية العالمية كمعدلات التجارة الدولية وأحجامها، والاستثمار الأجنبي المباشر، والناتج الصناعي العالمي.

وفي ضوء تلك المؤشرات، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته بشأن نمو الاقتصاد

العالمي إلى نحو (٠,٨٪) خلال عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، خاصة بعد تراجع الناتج المحلي الإجمالي في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان لرُبعين متتاليين، وامتداد الأزمة الاقتصادية إلى الاقتصادات الآسيوية وفي مقدمتها الصين، مما أدخل الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود الاقتصادي. ونتيجة لذلك تراجع الطلب على الطاقة، وانخفضت أسعار النفط من نحو ١٤٧ دولار للبرميل في أغسطس ٢٠٠٨م إلى ما دون ٤٠ دولاراً في ديسمبر من العام نفسه. وقد كان لانخفاض أسعار النفط، تأثير ملحوظ على موازين المدفوعات وإيرادات الموازنة العامة للدول المصدرة للنفط.

ولاحتواء هذه الأزمة بذلت الدول والمؤسسات المالية الدولية جهوداً مكثفة تجسدت في تبنّي سياسات مالية ونقدية توسعية وتدخلات مكثفة ونشطة من جانب الدول لتعزيز قدرات المؤسسات المالية مع إحكام الرقابة على أنشطتها، كما تبنت قمة مجموعة العشرين توفير حزم مالية، بلغت نحو ٥ تريليون دولار لدعم الأسواق التجارية وتنشيطها. ومن المتوقع أن تفضي هذه الجهود إلى انتعاش تدريجي ومتنامٍ في دورة النشاط الاقتصادي العالمي، سيكون له أثر إيجابي مباشر على فعاليات أسواق النفط العالمية يتمثل في ازدياد الطلب على النفط ومعاودة أسعاره للارتفاع، ولكن لا يتوقع بلوغها مستويات ما قبل الأزمة على الأقل على المدى القريب والمتوسط.

في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية، وفى إطار توجهات الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)، تم إعداد خطة التنمية التاسعة التي عكست أهدافها وسياساتها وبرامجها حرص المملكة على مواصلة مسيرتها التنموية، وتحقيق تطلعات مواطنيها نحو حياة ومستوى معيشي أفضل. وقد عزز من إرادة المملكة، الفوائض المالية التي حققتها، نتيجة ارتفاع أسعار النفط. وعليه، فقد وازنت الخطة بين طموحات المملكة التنموية وحقائق الواقع الاقتصادي العالمي وتوجهاته المستقبلية، وانعكاساتها المحتملة على الاقتصاد الوطني، حيث تم اختيار أهداف الخطة وحزم السياسات والبرامج الكفيلة بتحقيقها. فعلى صعيد الأهداف، تستهدف الخطة رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة، وتطوير هيكل الاقتصاد الوطني وتنويع قاعدته الإنتاجية وتعزيز تنافسيته، إضافة إلى تهيئة البيئة المواتية للتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، وتحقيق التنمية المتوازنة. وقد اشتملت الخطة على سياسات وبرامج من شأنها تعبئة الموارد الاقتصادية المطلوبة، مع تركيز خاص على آليات رفع كفاءة أداء الأنشطة وفاعليتها، ورفع كفاءة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية.

٤/٣ الأهداف الرئيسة للخطة

في ضوء الرؤية المستقبلية بعيدة المدى للمملكة وما تضمنته من توجهات نحو تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وتنمية الموارد البشرية، وتنويع القاعدة الاقتصادية، ورفع مستوى إنتاجية الاقتصاد السعودي، وفي ظل الظروف العالمية الراهنة والمتوقعة، تتبنى خطة التنمية التاسعة مجموعة من الأهداف الرئيسة على مستوى الاقتصاد الكلي، وتشمل:

- زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- مكافحة التضخم والعمل على استقرار الأسعار.
- المحافظة على استقرار سعر صرف الريال.
- تحقيق تنمية متوازنة بين جميع مناطق المملكة.
- تنويع هيكل الاقتصاد الوطني.
- زيادة إسهام القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.
- زيادة معدلات توظيف العمالة الوطنية.
- رفع كفاءة الأسواق وخاصة سوق الأسهم السعودي.
- تحسين أوضاع ميزان المدفوعات.
- رعاية الفئات الاجتماعية الأكثر حاجة.
- تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة خاصة، ومع باقي الدول العربية بصفة عامة، والدول الصديقة.

ويوضح الجدول (١/٤) المؤشرات الاقتصادية الكلية المستهدف تحقيقها خلال خطة التنمية التاسعة موازنة بمؤشرات خطة التنمية الثامنة. وقد راعت التقديرات الاقتصادية الكلية للخطة التاسعة المتغيرات الداخلية والخارجية، والتي من شأنها التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على توجهات الخطة.

٤/٤ العرض الكلي

يتكون العرض الكلي في الاقتصاد الوطني من الناتج المحلي الإجمالي لقطاعي النفط والغاز، والقطاعات الإنتاجية والخدمية، العامة والخاصة، بالإضافة إلى الواردات. وترمي خطة التنمية التاسعة إلى تحقيق العديد من الأهداف التنموية في هذا الجانب، وبما يؤسس لمرحلة تنموية جديدة ينعم بثمارها جميع مواطني المملكة.

الجدول (٤/١)

المؤشرات الاقتصادية الكلية

خطة التنمية التاسعة

موازنة بخطة التنمية الثامنة [١]

(٪)

المؤشـــــرات	خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦/٢٥-١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩)	خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤) (مستهدف)
أ. معدلات النمو		
* الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٣,٥	٥,٢
* القطاع النفطي [٢]	٠,٢ -	١,٢
* القطاع غير النفطي	٤,٧	٦,٣
- قطاع خاص	٥,٥	٦,٦
- قطاع حكومي	٢,٧	٤,٨
* تكوين رأس المال الإجمالي الثابت	١١,٢	١٠,٤
- القطاع النفطي	٢٤,٤	٧,٩
- القطاع الخاص	١٠,٢	١١,٨
- القطاع الحكومي	١٢,٨	٥,٢
* الصادرات السلعية والخدمية	٣,٥	٤,٥
* الواردات السلعية والخدمية	١٧,٥	٧,٧
ب. كنسب من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية[٣]		
* الادخار الإجمالي	٤٠,٢	٣٤,٩
* رصيد الموازنة العامة (فائض/عجز)	٤,٣-	٦,٦-
* ميزان الحساب الجاري	١٥,٤	١,٠٣
ج. معدلات البطالة والتضخم		
* معدل التضخم [٤]	٣,٩	٢,٤
* معدل البطالة [٥]	٩,٦	٥,٥

(١) بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)، النسب والمعدلات مقربة إلى أقرب رقم عشري.

(٢) النفط الخام، الغاز الطبيعي.

(٣) في نهاية الخطة.

(٤) النمو السنوي المتوسط لأسعار المستهلكين.

(٥) تقتصر على العمالة الوطنية كنسبة من قوة العمل الوطنية في نهاية الخطة الثامنة ونهاية الخطة التاسعة.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

١/٤/٤ معدلات النمو الرئيسة

تم تقدير معدل النمو الاقتصادي بعد مراعاة مختلف المتغيرات المحلية والعالمية، وخاصة التوقعات بزيادة الاستثمارات الحكومية والخاصة، وما سيترتب عليها من توسع في الطاقات الإنتاجية، إضافة إلى التأثيرات المتوقعة للإجراءات الحكومية التي تستهدف رفع الكفاءة وتحسين إنتاجية جميع القطاعات. كما راعت معدلات النمو المستهدفة تحقيق هدف تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل الوطني، من خلال تعميق البعد التقني والمعرفي في الاقتصاد. ولهذا، أعطيت الأولوية للقطاعات التي تسهم بقدر أكبر في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتتسم أنشطتها بالاستخدام الموسع للتقنيات الحديثة.

وبناءً عليه، تستهدف خطة التنمية التاسعة، خلال السنوات الخمس القادمة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤)، تحقيق زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من نحو ٨٥٥,٨ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ١١٠١,٢ بليون ريال في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، أي تحقيق معدل نمو سنوي متوسط يبلغ نحو (٥,٢٪) بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩). وسيترتب على تحقيق ذلك المعدل، زيادة نصيب المواطن من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ٤٦,٢ ألف ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٥٣,٢ ألف ريال في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).

وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية الرئيسة، تستهدف الخطة التاسعة نمو الناتج المحلى الإجمالي للقطاع الخاص بنحو (٦,٦٪) في المتوسط سنوياً، موازنة بنحو (٥,٥٪) خلال الخطة الثامنة، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع إسهامات هذا القطاع في الناتج المحلى الإجمالي من نحو (٥٧,٤٪) بنهاية الخطة الثامنة في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (٦١,٥٪) بنهاية الخطة التاسعة في ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).

وفيما يختص بقطاع النفط والغاز، تستهدف الخطة التاسعة تحقيق معدل نمو سنوي متوسط قدره (١,٢٪) موازنة بنحو (-٠,٢٪) خلال الخطة الثامنة، بحيث تبلغ إسهامات هذا القطاع في الناتج المحلى الإجمالي بنهاية الخطة التاسعة نحو (١٩,٦٪)، موازنة بنحو (٢٣,٧٪) بنهاية الخطة الثامنة، وهو ما يعنى تخفيض الاعتماد على النفط، ومن ثم إنجاز الهدف الاستراتيجي الخاص بتنويع القاعدة الاقتصادية.

أما القطاع الحكومي، فتستهدف الخطة التاسعة نموه بمعدل سنوي متوسط يبلغ نحو (٤,٨٪)، موازنة بنحو (٢,٧٪) خلال الخطة الثامنة، وينسجم هذا التوجه مع الدور الذي يتوقع أن يؤديه القطاع الحكومي خلال سنوات الخطة في مختلف المجالات، ومنها بناء المدن

التقنية الحديثة والتوسع في المجال التعليمي والصحي والسكني، ببناء العديد من المدارس والجامعات والمراكز الطبية والمستشفيات، فضلاً عن الإسكان الاجتماعي للفئات ذات الدخل المنخفض. ويتوافق نمو دور القطاع الحكومي أيضاً مع التوجه العالمي للتعامل مع الأزمة العالمية الراهنة، والذي يدعو إلى دور أكبر للدولة في النشاط الاقتصادي للتعجيل بالخروج من الأزمة.

الشكل (١/٤)
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته الرئيسة
خطة التنمية التاسعة

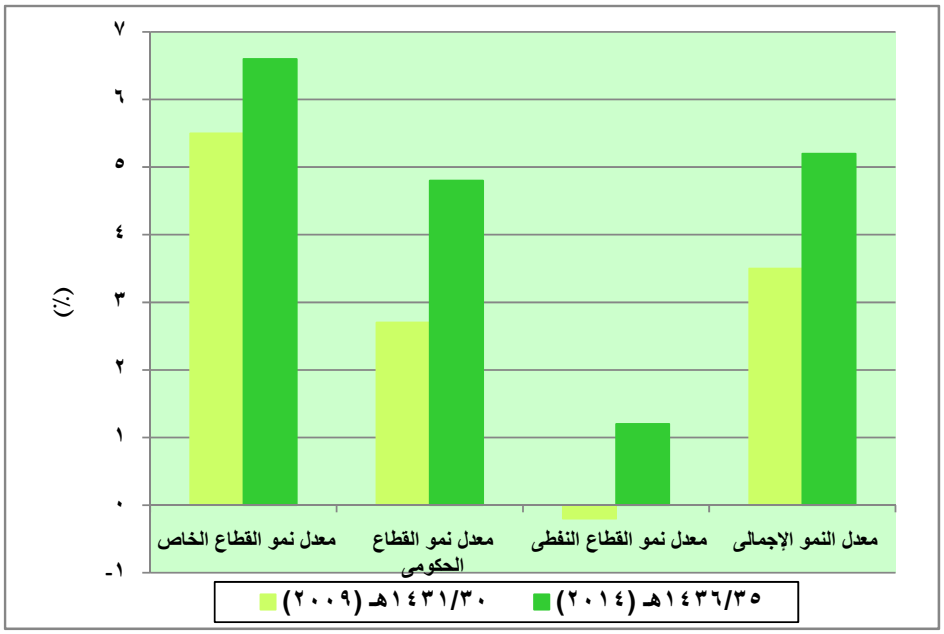

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٢/٤/٤ النمو القطاعي والهيكل الاقتصادي

حرصت استراتيجية خطة التنمية التاسعة على استهداف معدلات النمو القطاعية الملائمة لتحقيق أعلى معدل نمو ممكن للناتج المحلى الإجمالي، والتي تسهم بقدر ملحوظ في تنويع قاعدة الاقتصاد، فضلاً عن إكساب المسار التنموي سمتي التراكم والديمومة. وعليه، فقد استهدفت الخطة تحقيق كل قطاع لمعدل نمو يتناسب طردياً مع حجم روابطه مع باقي القطاعات، إضافة إلى دوره المتوقع في تنويع الهيكل الإنتاجي، وتنمية الصادرات غير النفطية، وتوفير الفرص الوظيفية، فضلاً عن الاستخدام الأمثل للموارد، إلى جانب إسهامه المتوقع في إرساء دعائم الاقتصاد القائم على المعرفة.

- **القطاعات النفطية والقطاعات غير النفطية :**

تمشياً مع هدف زيادة إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، تستهدف الخطة التاسعة نمو القطاع النفطي بنحو (١,٢٪) في المتوسط سنوياً، وهو ما سيؤدي إلى انخفاض إسهام هذا القطاع في الناتج المحلى الإجمالي إلى نحو (١٩,٦٪) بنهاية الخطة. وفي المقابل، تستهدف الخطة نمو القطاعات غير النفطية بمعدل سنوي متوسط يبلغ نحو (٦,٣٪)، موازنة بمعدل نمو سنوي فعلي قدره (٤,٧٪) خلال الخطة الثامنة. وفي ضوء هذه المؤشرات، سترتفع إسهامات هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي من نحو (٧٧,١٪) في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، إلى نحو (٨١,٣٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). وسيدعم تلك المعدلات النمو المستهدف في القطاعات الإنتاجية ككل، والذي سيبلغ نحو (٦,٣٪) في المتوسط سنوياً. ولهذا، سترتفع إسهامات هذه القطاعات في الناتج المحلى الإجمالي إلى (٢٨,٢٪) في نهاية الخطة التاسعة، الجدول (٢/٤).

تستهدف الخطة أيضاً ضمان مشاركة فعالة للقطاعات الخدمية، وذلك من خلال قيامها بدور محوري في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي وتقليص الاعتماد على النفط. وعليه، فقد استهدفت الخطة نمو قطاعات الخدمات الخاصة والخدمات الحكومية بنحو (٧,١٪ و٤,٨٪) في المتوسط سنوياً على التوالي، وهو ما سيؤدي إلى زيادة إسهامات هذه القطاعات ككل في الناتج المحلى الإجمالي إلى نحو (٥٣,١٪) بنهاية الخطة التاسعة.

- **الزراعة والغابات وصيد الأسماك :**

سيشهد قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك، خلال سنوات خطة التنمية التاسعة، نمواً حقيقياً بنحو (١,٧٪) في المتوسط سنوياً، وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)، موازنة بنحو (١,٤٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة الثامنة. ومن المتوقع أن تبلغ إسهامات القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نحو (٤٪) بنهاية الخطة التاسعة. ويتمشى معدل النمو المستهدف للقطاع الزراعي مع توجهات الخطة التاسعة الرامية إلى ترشيد استخدام الموارد المائية، وتبنّي استراتيجية متكاملة لإدارتها وتنميتها.

الجدول (٢/٤)

الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط

بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)

القطاعات	القيمة (مليون ريال)		معدل النمو السنوي المتوسط (٪) ***		النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪) ***	
	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	فعلي (الخطة الثامنة)	مستهدف (الخطة التاسعة)	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)
أ- القطاعات غير النفطية	٦٥٩٦٦٩,٥	٨٩٥٦٥١,٥	٤,٧	٦,٣	٧٧,١	*٨١,٣
١. القطاعات الإنتاجية	٢٢٨٠٩٩,٠	٣١٠١٥٥,٠	٤,٧	٦,٣	٢٦,٧	٢٨,٢
١/١ الزراعة والغابات وصيد الأسماك	٤٠٥٩٠,٤	٤٤١٩٧	١,٤	١,٧	٤,٧	٤,٠
٢/١ التعدين غير النفطي، والمحاجر	٣٠٦٩,٣	٤٧٦٢,٥	٣,٠	٩,٢	٠,٤	٠,٤
٣/١ الصناعات التحويلية	١٠٨٥١١,٧	١٥٣٦٣٤,٠	٥,٩	٧,٢	١٢,٧	١٤,٠
١/٣/١ تكرير النفط	٢٣٨٩٢,٦	٣٣٥١٠,٧	٢,٠	٧,٠	٢,٨	٣,٠
٢/٣/١ البتروكيماويات	١٤١٩٣,٧	١٨٧٣٧,٤	٩,٧	٥,٧	١,٧	١,٧
٣/٣/١ الصناعات التحويلية الأخرى	٧٠٤٢٥,٤	١٠١٣٨٦,٠	٦,٨	٧,٦	٨,٢	٩,٢
٤/١ الكهرباء والغاز والمياه	١٤٨٢٩,٠	٢١٢٥٧,٧	٥,٧	٧,٥	١,٧	١,٩
٥/١ البناء والتشييد	٦١٠٩٨,٦	٨٦٣٠٣,٧	٤,٧	٧,٢	٧,١	٧,٨
٢. قطاعات الخدمات الخاصة	٢٨٠٥٢٥,٤	٣٩٤٦١٧,٤	٦,٠	٧,١	٣٢,٨	٣٥,٨
١/٢ التجارة والمطاعم والفنادق	٧٤٧٠٢,٩	١٠٦٠٣٢,٧	٥,٦	٧,٣	٨,٧	٩,٦
٢/٢ النقل والاتصالات	٥٨٣٩٢,٨	٧٨٣١٨,٧	٩,١	٦,١	٦,٨	٧,١
٣/٢ خدمات المال والتأمين والأعمال والعقار	١١٤١٣٠,٦	١٦١٦٠٩,١	٥,٢	٧,٢	١٣,٣	١٤,٧
١/٣/٢ خدمات عقارية	٥٧٥٤٦,١	٧٩٩٢٣,٤	٣,٧	٦,٨	٦,٧	٧,٣
٢/٣/٢ خدمات المال والتأمين والأعمال	٥٦٥٨٤,٥	٨١٦٨٥,٧	٦,٩	٧,٦	٦,٦	٧,٤
٤/٢ الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	٣٣٢٩٩,١	٤٨٦٥٧,٠	٤,٥	٧,٩	٣,٩	٤,٤
٣. الخدمات الحكومية	١٥١٠٤٥,٢	١٩٠٨٧٩,١	٢,٧	٤,٨	١٧,٧	١٧,٣
ب- قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي	٢٠٣١٦٣,٤	٢١٥٦٤٨,٢	-٠,٢	١,٢	٢٣,٧	١٩,٦
بنود أخرى **	-٧٠٦٧,٩	-١٠١٠١,٨	٥,٨	٧,٤	-٠,٨	-٠,٩
الناتج المحلي الإجمالي	٨٥٥٧٦٥,١	١١٠١١٩٧,٩	٣,٥	٥,٢	١٠٠	١٠٠

(*) غير شاملة لصافي رسوم الواردات بعد خصم مصاريف الخدمات البنكية.

(**) رسوم الواردات ناقصاً مصاريف الخدمات البنكية.

(***) معدلات النمو والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

- **التعدين والمحاجر:**

تستهدف خطة التنمية التاسعة أن يشهد قطاع التعدين معدل نمو سنوي متوسط قدره (٩,٢٪)، وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)، موازنة بنحو(٣٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة الثامنة. وتتوقع الخطة أن يترتب على إنشاء خطوط السكك الحديدية تحقيق دفعة قوية تعزز نمو القطاع وتوسعته.

كما استهدفت الخطة نمواً حقيقياً في الاستثمار التعديني بنحو (٢٢,٤٪) في المتوسط سنوياً موازنة بنحو (-٢,١٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة الثامنة. ومن المتوقع أن يترتب على زيادة معدلات الاستثمار خلال الخطة التاسعة، توظيف أساليب إنتاجية ذات كثافة رأسمالية مرتفعة وتعتمد على تقنيات حديثة عالية الإنتاجية.

ومع صدور نظام التعدين الجديد، ستكثف الجهود لتشجيع الاستثمارات الخاصة (المحلية والأجنبية)، لاستغلال الموارد الوفيرة في هذا القطاع. وتتوقع الخطة أن تبلغ مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نحو (٠,٤٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).

- **الصناعات التحويلية :**

تستهدف خطة التنمية التاسعة نمو القيمة المضافة في الصناعات التحويلية بنحو (٧,٢٪) في المتوسط سنوياً، وذلك موازنة بنحو(٥,٩٪) في المتوسط سنوياً خلال خطة التنمية الثامنة، وبذلك ترتفع مساهمتها في الناتج المحلى الإجمالي من نحو (١٢,٧٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (١٤٪) عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). وفي ضوء تلك المعدلات، تستهدف الخطة نمو القيمة المضافة لصناعة تكرير النفط بنحو (٧٪) في المتوسط سنوياً، وذلك موازنة بنحو (٢٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة الثامنة.

أما بالنسبة لصناعة البتروكيماويات، والتي باتت تسهم إسهاماً ملحوظاً في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني وزيادة المحتوى الصناعي والتقني للصادرات، فمن المتوقع أن تستمر في أداء دورها خلال الخطة التاسعة، حيث من المستهدف نمو القيمة المضافة التي تولدها هذه الصناعة بنحو (٥,٧٪) في المتوسط سنوياً، موازنة بنحو (٩,٧٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة الثامنة، وتتوقع الخطة أن تبلغ إسهامات صناعة البتروكيماويات في الناتج المحلي الإجمالي نحو (١,٧٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).

أما على صعيد "الصناعات التحويلية الأخرى"، فمن المتوقع أن تنمو قيمتها المضافة بنحو (٧,٦٪) في المتوسط سنوياً، موازنة بنحو (٦,٨٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة

الثامنة. وعليه، تتوقع الخطة ارتفاع إسهامات "الصناعات التحويلية الأخرى" في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو (٩,٢٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). وتجدر الإشارة إلى توقع نمو كل من الاستثمار والعمالة في هذه الصناعات بمعدلات تبلغ نحو (١٥,٣٪ و٠,٣٪)، في المتوسط سنوياً خلال الخطة موازنة بنحو (٦,٣٪ و٠,٨٪) على التوالي، خلال خطة التنمية الثامنة.

- **الكهرباء والغاز والمياه :**

من المتوقع نمو قطاع الكهرباء والغاز والمياه خلال السنوات القادمة – نتيجة للزيادة في عدد السكان، إضافة إلى توسع الطاقات الإنتاجية – بنحو (٧,٥٪) في المتوسط سنوياً، موازنة بنحو (٥,٧٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة الثامنة. كما يتوقع نمو كل من الاستثمار والعمالة في هذا القطاع بنحو (٨٪ ، ٦,٨٪) في المتوسط سنوياً، موازنة بنحو (٤,٢٪، ٦,٥٪) في المتوسط سنوياً على التوالي خلال الخطة الثامنة. وعليه، من المتوقع أن تبلغ إسهامات القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نحو (١,٩٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). وفي مجال الكهرباء سيتم توسيع القدرات الإنتاجية لمحطات التوليد، إضافة إلى رفع كفاءة أداء شبكات النقل والتوزيع وذلك لتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب على هذه الخدمة.

- **البناء والتشييد:**

تتوقع خطة التنمية التاسعة نمو قطاع البناء والتشييد بنحو (٧,٢٪) في المتوسط سنوياً، وذلك موازنة بنحو (٤,٧٪) خلال الخطة الثامنة، كما تتوقع الخطة أن تبلغ إسهامات القطاع في الناتج المحلى الإجمالي نحو (٧,٨٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). ونظراً لارتباط أداء هذا القطاع الحيوي بحجم الاستثمارات الكلية المتوقعة، فتتوقع الخطة نمو كل من الاستثمار والعمالة بالقطاع بنحو (٢٣,٧٪، ١,٣٪) في المتوسط سنوياً، موازنة بنحو (-١,١٪، ١,٤٪) في المتوسط سنوياً على التوالي، خلال الخطة الثامنة.

- **التجارة والمطاعم والفنادق :**

في ضوء تصاعد الاهتمام بقطاع السياحة، وتحديداً السياحة الداخلية، تتوقع خطة التنمية التاسعة نمو القيمة المضافة في قطاع خدمات التجارة والمطاعم والفنادق بنحو (٧,٣٪) في المتوسط سنوياً، وذلك موازنة بنحو (٥,٦٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة

الثامنة. كما يتوقع نمو كل من الاستثمار والعمالة بالقطاع بنحو (٢٠,٤٪، ٣,٥٪) في المتوسط سنوياً وذلك موازنة بنحو (٢,٢٪ ، ٦,٤٪) في المتوسط سنوياً على التوالي، خلال الخطة الثامنة. ومن ثم يتوقع إسهام القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بنحو (٩,٦٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).

- **النقل والاتصالات :**

من المتوقع نمو قطاع النقل والاتصالات بنحو (٦,١٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة التاسعة، بحيث ترتفع إسهاماته في الناتج المحلى الإجمالي إلى نحو (٧,١٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). كما تتوقع الخطة نمو كل من الاستثمار والعمالة في هذا القطاع بنحو (١٤٪ ، ٠,٢٪) في المتوسط سنوياً وذلك موازنة بنحو (٩,٣٪ ، ٦,٢٪) في المتوسط سنوياً على التوالي، خلال الخطة الثامنة.

- **خدمات المال والتأمين والأعمال والعقار:**

تتوقع خطة التنمية التاسعة نمو هذا القطاع بنحو (٧,٢٪) في المتوسط سنوياً خلال مدة الخطة، وذلك موازنة بنحو (٥,٢٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة الثامنة، بحيث ترتفع إسهاماته في الناتج المحلى الإجمالي من نحو (١٣,٣٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (١٤,٧٪) عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). وستسهم جميع الأنشطة العاملة في هذا القطاع في بلوغ تلك المعدلات، حيث يتوقع نمو نشاط الخدمات العقارية في المملكة خلال السنوات الخمس القادمة بنحو (٦,٨٪) في المتوسط سنوياً، وذلك موازنة بنحو (٣,٧٪) خلال الخطة الثامنة. كما تتوقع الخطة التاسعة نمو القيمة المضافة لأنشطة خدمات المال والتأمين والأعمال بنحو (٧,٦٪) في المتوسط سنوياً، وذلك موازنة بنحو (٦,٩٪) خلال الخطة الثامنة، بحيث ترتفع نسبة إسهام هذه الأنشطة في الناتج المحلى الإجمالي من نحو (٦,٦٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (٧,٤٪) عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). وتتوقع الخطة أيضاً نمو الاستثمار واستيعاب العمالة في القطاع ككل بمعدلات تبلغ (١٦,١٪، ١,٧٪) في المتوسط سنوياً وذلك موازنة بنحو (٨,٧٪، ٦,٥٪) في المتوسط سنوياً على التوالي خلال الخطة الثامنة.

- **الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية:**

يغطي هذا القطاع العديد من الخدمات العامة مثل الخدمات البلدية والقروية،

والنشاطات الترفيهية والثقافية والرياضية، بالإضافة إلى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية التي يقدمها القطاع الخاص. ولهذا، يسهم هذا القطاع إسهامات كبرى في توفير فرص العمل. وعليه، من المتوقع نمو القيمة المضافة لقطاع الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بنحو (٧,٩٪) في المتوسط سنوياً خلال خطة التنمية التاسعة، وذلك موازنة بنحو (٤,٥٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة الثامنة. من جانب آخر تتوقع الخطة نمو الاستثمار والعمالة بالقطاع بنحو (٢٩,٢٪، ٣,٤٪) في المتوسط سنوياً وذلك موازنة بنحو (٢,٣٪، ٠,٩٪) على التوالي خلال الخطة الثامنة. في ضوء تلك المؤشرات، سترتفع إسهامات القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى (٤,٤٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).

- **الخدمات الحكومية:**

يعكس قطاع الخدمات الحكومية الدور المحوري الذي تضطلع به الدولة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين مستوى معيشة المواطنين ونوعية حياتهم، بتوفير الخدمات الإدارية، ومرافق وخدمات التجهيزات الأساسية والخدمات الاقتصادية والاجتماعية الحيوية، وفي مقدماتها الخدمات الصحية والتعليمية.

وتستهدف خطة التنمية التاسعة نمو هذا القطاع بمعدل سنوي متوسط قدره نحو (٤,٨٪) وذلك موازنة بنحو (٢,٧٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة الثامنة. كما تحرص الخطة على أن يتلازم مع التوسع الكمي في الخدمات الحكومية تحسن مطرد في نوعيتها وكفاءة تقديمها.

- **النفط الخام والغاز الطبيعي:**

بُنيت تقديرات خطة التنمية التاسعة، فيما يختص بمعدل نمو قطاع النفط والغاز، على فرضيات متحفظة بشأن تطور الطلب العالمي والمحلي على النفط الخام والغاز الطبيعي خلال السنوات الخمس القادمة. وبناء على تلك الفرضيات، تتوقع الخطة نمو قطاع النفط والغاز بنحو (١,٢٪) في المتوسط سنوياً. كما تتوقع الخطة نمو الاستثمار في القطاع بمعدل سنوي متوسط قدره (٧,٩٪) وذلك موازنة بنحو(٢٤,٤٪) خلال الخطة الثامنة. أما نسبة إسهام القطاع في الناتج المحلي الإجمالي فيتوقع لها أن تنخفض من (٢٣,٧٪) في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (١٩,٦٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، وهي مؤشرات تتماشى مع التوجهات الاستراتيجية للخطة الرامية إلى زيادة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، وتمكينه من قيادة ركب التنمية.

٣/٤/٤ الواردات

يتوقع خلال خطة التنمية التاسعة ارتفاع قيمة الواردات من السلع والخدمات – بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩) – من نحو ٥١٢,٦ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٧٤٣,٩ بليون ريال في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٧,٧٪) خلال هذه المدة. وسيصاحب ذلك ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو (٥٩,٩٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، إلى نحو (٦٧,٦٪) عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).

٥/٤ الطلب الكلي

تحرص خطة التنمية التاسعة على نمو مكونات الطلب الكلي بالمعدلات التي تحقق أفضل النتائج الممكنة على صعيد التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، الجدول (٣/٤). وفيما يلي عرض لأهم التطورات المستهدفة في مكونات الطلب الكلي.

الجدول (٣/٤)
مكونات الطلب الكلى
خطة التنمية التاسعة

البنود	القيم (مليون ريال)*		معدل النمو السنوي المتوسط (٪)(**)			(٪) من الناتج المحلي الإجمالي (**)	
			الخطة الثامنة		الخطة التاسعة		
	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	مستهدف	فعلي	مستهدف	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)
الاستهلاك النهائي الكلى:	٧٦٠٠٣٧,٧	٩٩٠٤١٧,٢	٣,٣	٨,٣	٥,٤	٨٨,٨	٩٠,٠
الاستهلاك الخاص	٤٢٧٢٢٣,٧	٥٤٥٠٣٧,٠	٣,٥	٨,١	٥,٠	٤٩,٩	٤٩,٥
الاستهلاك الحكومي	٣٣٢٨١٤,٠	٤٤٥٣٨٠,٢	٣,٠	٨,٥	٦,٠	٣٨,٩	٤٠,٥
إجمالي تكوين رأس المال الثابت:	٢٥٩٢٧٠,٦	٤٢٤٣٧٩,٣	١٠,٧	١١,٢	١٠,٤	٣٠,٣	٣٨,٥
القطاع الخاص	١٩٠٨٨١,٦	٣٣٤٠١٢,٤	١٠,٤	١٠,٢	١١,٨	٢٢,٣	٣٠,٣
القطاع الحكومي	٥٥٤٢١,٧	٧١٤١٠,٠	٣,٢	١٢,٨	٥,٢	٦,٥	٦,٥
القطاع النفطي	١٢٩٦٧,٢	١٨٩٥٦,٩	٢٠,١	٢٤,٤	٧,٩	١,٥	١,٧
التغير في المخزون:	٣٣٧٩٣,٢	٣٧٣١٠,٤	٤,٠	٧,٨	٢,٠	٤,٠	٣,٤
الصادرات:	٣١٥٢٣٢,٨	٣٩٢٩٥٢,١	٣,٠	٣,٥	٤,٥	٣٦,٨	٣٥,٧
الزيت الخام والغاز الطبيعي	١٥٣٤١٨,٦	١٣٢٨١٥,٥	١,٣	-٢,٥٢	-٢,٨٣	١٧,٩	١٢,١
تكرير الزيت	٢٨٠٦٠,٢	٤١٣٩٤,٣	٢,٧	٥,٥	٨,١	٣,٣	٣,٨
البتروكيماويات	٤٧٣٨٨,٢	٥٩٣٠٧,٧	٦,٥	١٢,٣	٤,٦	٥,٥	٥,٤
صادرات الخدمات	٤٣٤٩٢,٨	٧٦٦٤٩,٢	٧,٠	١٧,١	١٢,٠	٥,١	٧,٠
صادرات الأخرى	٤٢٨٧٣,١	٨٢٧٨٥,٤	١٣,٤	١٣,٤	١٤,١	٥,٠	٧,٥

(*) بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)
(**) معدلات النمو والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.
المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

١/٥/٤ الاستهلاك

تحرص خطة التنمية التاسعة على الحفاظ على مستوى ملائم من الإنفاق الاستهلاكي النهائي الكلى على السلع والخدمات، وذلك على الرغم من الظروف العالمية غير المواتية. وعليه، فقد استهدفت الخطة نمو الاستهلاك النهائي الكلى الحقيقي بنحو (٥,٤٪) في المتوسط سنوياً موازنة بنحو (٨,٣٪) سنوياً خلال الخطة الثامنة، ليرتفع الاستهلاك النهائي – بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩) – من نحو ٧٦٠ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، إلى نحو ٩٩٠,٤ بليون ريال في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، وليشكل نحو (٩٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الخطة التاسعة، موازنة بنحو (٨٨,٨٪) بنهاية الخطة الثامنة، الشكل (٢/٤).

الشكل (٢/٤)
أهم مكونات الطلب الكلي
خطة التنمية التاسعة

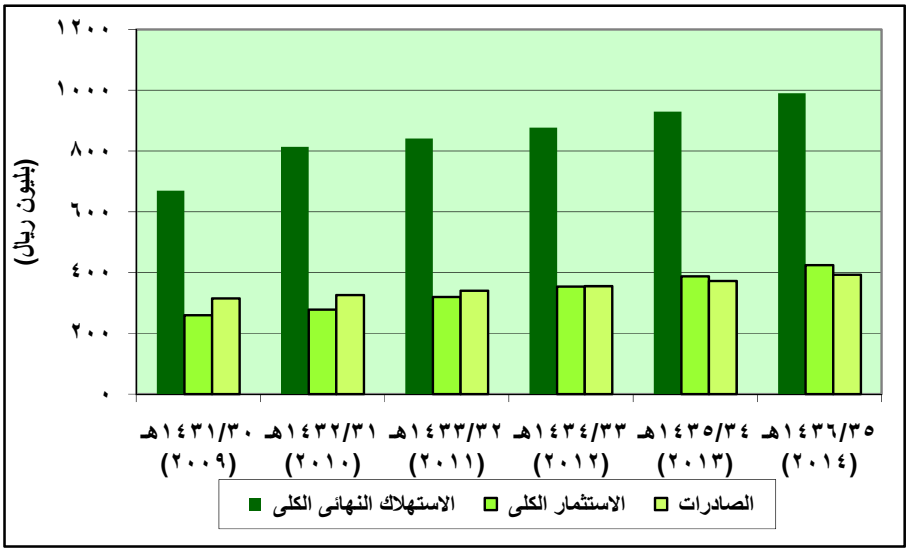

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

- **الاستهلاك الخاص:**

يتوقع نمو الاستهلاك الخاص بمعدل سنوي متوسط قدره (٥٪) خلال الخطة، حيث سيرتفع من نحو ٤٢٧,٢ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، إلى نحو ٥٤٥ بليون ريال في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩). وتتوقع الخطة انخفاضاً طفيفاً في حصة الاستهلاك الخاص من الناتج المحلي الإجمالي من

نحو (٤٩,٩٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (٤٩,٥٪) عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).

- **الاستهلاك الحكومي:**

يتوقع نمو الاستهلاك الحكومي بمعدل سنوي متوسط قدره (٦٪) خلال الخطة، حيث سيرتفع من نحو ٣٣٢,٨ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٤٤٥,٤ بليون ريال في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩). ويتوقع في ضوء النمو المتوقع للاستهلاك الحكومي، ارتفاع حصته في الناتج المحلي الإجمالي، من نحو (٣٨,٩٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (٤٠,٥ ٪) عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، وهو اتجاه يتمشى مع الدور المنوط بالإنفاق الحكومي، ولاسيما الاستثماري منه، في دفع عجلة النمو الاقتصادي وإرساء الدعائم لتنمية مستدامة خلال السنوات الخمس القادمة.

٢/٥/٤ الاستثمار

تستهدف الخطة نمو إجمالي الاستثمارات (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي) بمعدل سنوي متوسط قدره (١٠,٤٪) ليرتفع من نحو ٢٥٩,٣ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٤٢٤,٤ بليون ريال في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩). وفي ضوء تلك التوقعات، سترتفع حصة الاستثمارات في الناتج المحلي الإجمالي من نحو (٣٠,٣٪) في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (٣٨,٥٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).

- **الاستثمار الخاص:**

تتوقع الخطة نمو الاستثمار الخاص بمعدل سنوي متوسط قدره (١١,٨٪) مرتفعاً من نحو ١٩٠,٩ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٣٣٤ بليون ريال في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩). ومن ثم، يتوقع أن تبلغ حصة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي) نحو (٧٨,٧٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، كما يتوقع أن يشكل الاستثمار الخاص نحو (٣٠,٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ذلك العام.

- **الاستثمار الحكومي:**

تستهدف خطة التنمية التاسعة إقامة العديد من المشاريع الحيوية، إضافة إلى تأمين متطلبات الإحلال والصيانة للمشاريع القائمة، وذلك لتحقيق أهداف تنويع القاعدة الاقتصادية، وتعزيز القدرات في تقديم خدمات الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية. ومن المتوقع نمو الاستثمارات الحكومية في الأصول الثابتة بنحو (٥,٢٪) في المتوسط سنوياً خلال مدة الخطة، وسيترتب على ذلك ارتفاع قيمة الاستثمار الحكومي الحقيقي من نحو ٥٥,٤ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٧١,٤ بليون ريال في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). إلا أنه وعلى الرغم من النمو المتوقع في الاستثمار الحكومي، فإن حصته من إجمالي الاستثمارات المتوقعة خلال الخطة ستنخفض إلى نحو (١٦,٨٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤) موازنة بنحو (٢١,٤٪) بنهاية الخطة الثامنة، بحيث يشكل نحو (٦,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).

- **الاستثمار النفطي:**

من المتوقع نمو الاستثمارات في القطاع النفطي بنحو (٧,٩٪) في المتوسط سنوياً خلال سنوات الخطة، بحيث ترتفع قيمة الاستثمارات في هذا القطاع من نحو ١٢,٩ بليون ريال عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ١٨,٩ بليون ريال عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، لتشكل نحو (٤,٥٪) من إجمالي الاستثمارات المتوقعة في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). كما يتوقع ارتفاع حصة الاستثمارات في القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نحو (١,٧٪) بنهاية الخطة التاسعة، موازنة بنحو (١,٥٪) في نهاية الخطة الثامنة، وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩).

٣/٥/٤ التغير في المخزون

من المتوقع ارتفاع قيمة المخزون السلعي – بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩) – من نحو ٣٣,٨ بليون ريال عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٣٧,٣ بليون ريال عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤) بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢٪)، إلا أن حصته من الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي ستنخفض من نحو (٤٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (٣,٤٪) عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).

٤/٥/٤ الصادرات

تتوقع خطة التنمية التاسعة نمو الصادرات من السلع والخدمات بمعدل سنوي متوسط يقدر بنحو (٤,٥٪)، وهو ما يعني ارتفاع قيمتها من نحو ٣١٥,٢ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٣٩٣ بليون ريال في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩). وفي ضوء النمو المستهدف للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل سنوي متوسط قدره (٥,٢٪) سوف تبلغ حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو (٣٥,٧٪) عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤) الجدول (٣/٤). من جانب آخر، تتوقع الخطة انخفاض قيمة الصادرات من النفط الخام من نحو ١٥٣,٤ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، إلى نحو ١٣٣ بليون ريال في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، بمعدل انخفاض قدره (-٢,٨٣٪) في المتوسط سنوياً. وبناء على ذلك سوف تنخفض حصة الصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نحو (١٢,١٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، وذلك موازنة بنحو (١٧,٩٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، في حين يتوقع ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية من السلع والخدمات، من نحو ١٦١,٨ بليون ريال عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٢٦٠,١ بليون ريال عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بنحو (١٠٪)، ومن ثم ارتفاع حصتها في الناتج المحلي الإجمالي من نحو (١٨,٩٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (٢٣,٧٪) عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).

٦/٤ ميزان المدفوعات

من المتوقع أن يترتب على تطور قيم الصادرات والواردات (بالأسعار الجارية)، خلال سنوات الخطة، انخفاض فائض الميزان التجاري من نحو ٢٩٨,٢ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٧٧,٤ بليون ريال عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، الشكل (٣/٤). كما يتوقع انخفاض فائض الحساب الجاري، من نحو ٢٤٢,٤ بليون ريال عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٢١,٧ بليون ريال عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، بحيث يشكل نحو (١,٠٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، مقارنة بنحو (١٥,٤٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩).

الشكل (٤/٣)
الفائض في الميزان التجاري والجاري بالأسعار الجارية
خطة التنمية التاسعة

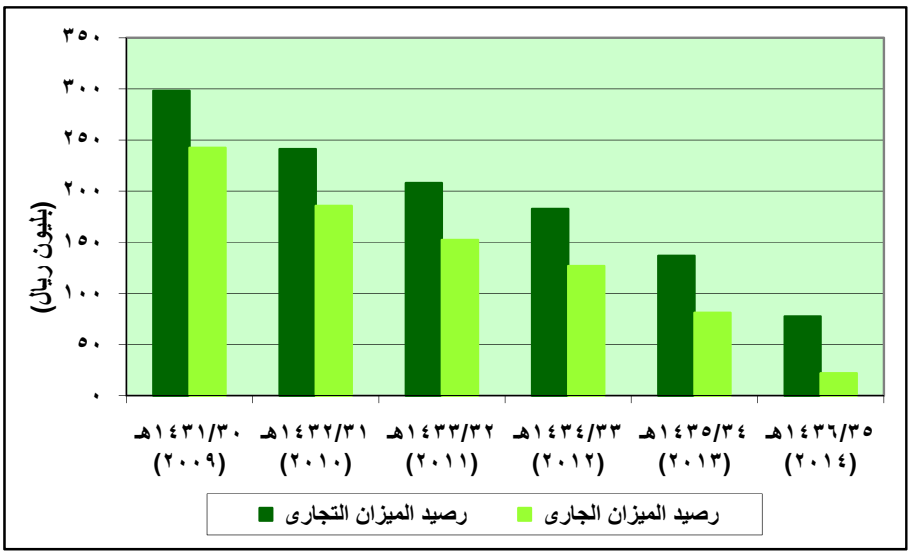

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الصفحة

٧/٤ المتطلبات المالية لقطاعات التنمية

يتطلب إنجاز الأهداف والمعدلات التنموية المشار إليها في هذا الفصل رصد مخصصات مالية مواتية لمختلف القطاعات المعنية. ويوضح الجدول (٤/٤) المتطلبات المالية لتلك القطاعات خلال خطة التنمية التاسعة، موازنة بالوضع خلال خطة التنمية الثامنة، حيث يقدر مجموع المبالغ اللازمة لتمويل المشاريع التنموية الرئيسة بنحو ١٤٤٤,٦ بليون ريال خلال السنوات الخمس القادمة، وذلك موازنة بنحو ٨٦٣,٩ بليون ريال خلال خطة التنمية الثامنة، وبنسبة زيادة قدرها (٦٧,٢٪). وتؤكد هذه المؤشرات حرص المملكة على مواصلة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء المستمر بمستوى معيشة المواطنين ونوعية حياتهم حتى في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية غير المواتية.

وتبرز بيانات الجدول (٤/٤) السمات الرئيسة لتوزيع الإنفاق على قطاعات التنمية الرئيسة خلال الخطة:

الجدول (٤/٤)

المتطلبات المالية لقطاعات التنمية

خطة التنمية التاسعة

قطاعات التنمية	بليون ريال		معدل الزيادة (٪)
	اعتمادات الميزانية (الخطة الثامنة)	المستهدف (الخطة التاسعة)	
تنمية الموارد البشرية	٤٨٠,٠	٧٣١,٥	٥٢,٤
التنمية الاجتماعية والصحة	١٥٥,٩	٢٧٣,٩	٧٥,٧
تنمية الموارد الاقتصادية	١٠٥,٨	٢٢٧,٦	١١٥,١
النقل والاتصالات	٥٦,٥	١١١,١	٩٦,٦
الخدمات البلدية والإسكان	٦٥,٧	١٠٠,٥	٥٣,٠
إجمالي النفقات	٨٦٣,٩	١٤٤٤,٦	٦٧,٢

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

- **تنمية الموارد البشرية:** تستهدف خطة التنمية التاسعة إنفاق نحو ٧٣١,٥ بليون ريال لتنمية الموارد البشرية، التي تشمل التعليم، والعلوم والتقنية، والتدريب. ومن ثم، تتعدى المبالغ المعتمدة لقطاع تنمية الموارد البشرية في خطة التنمية التاسعة ما تم اعتماده للقطاع خلال خطة التنمية الثامنة بنحو (٥٢,٤٪). وتشكل هذه المبالغ نحو (٥٠,٦٪) من إجمالي المخصصات المعتمدة في الخطة لقطاعات التنمية، وهو ما يعكس المكانة المتميزة التي تحتلها تنمية الموارد البشرية ضمن برامج الخطة وتوجهاتها الرئيسة.
- **التنمية الاجتماعية والصحة:** تقدر المتطلبات المالية لهذا القطاع في خطة التنمية التاسعة بنحو ٢٧٣,٩ بليون ريال، أي نحو (١٩٪) من إجمالي الإنفاق على جهات التنمية، وبزيادة نسبتها (٧٥,٧٪) عما كان معتمداً في الخطة الثامنة، وهي مؤشرات تتوافق مع زيادة الطلب على هذه الخدمات المرتبط بالزيادة السكانية والتحسن المستهدف لمستويات المعيشة ونوعية الحياة للمواطنين. ومن المتوقع زيادة مشاركة القطاع الخاص في تلبية احتياجات الرعاية الصحية للمواطنين.
- **تنمية الموارد الاقتصادية:** تستهدف الخطة إنفاق نحو ٢٢٧,٦ بليون ريال لتنمية الموارد الاقتصادية التي تشمل الزراعة، والمياه، والكهرباء، والبترول، والغاز، والمعادن، والصناعة، والخدمات الاقتصادية العامة. وتشكل هذه المبالغ نحو

(١٥,٧٪) من إجمالي المخصصات المعتمدة في الخطة لقطاعات التنمية، كما تتعدى ما تم اعتماده للقطاع خلال خطة التنمية الثامنة بنحو (١١٥,١٪)، وهو ما يعكس تصاعد جهود تنمية الموارد الاقتصادية وتحسين كفاءة استخدامها، فضلاً عن تعظيم المردود الاقتصادي والاجتماعي من ذلك الاستخدام.

- **قطاع النقل والاتصالات:** تقدر المتطلبات المالية لتنمية قطاع النقل والاتصالات خلال خطة التنمية التاسعة بنحو ١١١,١ بليون ريال، أي نحو (٧,٧٪) من إجمالي مخصصات الخطة لقطاعات التنمية. وتزيد هذه المبالغ بنحو (٩٦,٦٪) عن المبالغ المخصصة للقطاع خلال خطة التنمية الثامنة. وسيتم استثمار هذه الموارد في إنشاء مشاريع جديدة والمحافظة على المشاريع القائمة في القطاع وتطويرها بما يزيد من رقعة انتشارها في مختلف مناطق المملكة، فضلاً عن الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة لتواكب التطورات الاقتصادية والتقنية المتسارعة.

- **الخدمات البلدية والإسكان:** تستهدف خطة التنمية التاسعة إنفاق نحو ١٠٠,٥ بليون ريال لتطوير الخدمات البلدية والإسكان، تشكل نحو (٧٪) من مجموع المخصصات المعتمدة في الخطة لقطاعات التنمية، وتزيد بنحو (٥٣٪) عن المبالغ المعتمدة لهذا القطاع خلال خطة التنمية الثامنة، حيث تعكس هذه الزيادة الأهمية المحورية للخدمات البلدية والإسكان في تنمية مناطق المملكة المختلفة وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين.

٨/٤ التوظيف والبطالة

في ضوء معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة، وتنفيذ السياسات المتعلقة بزيادة النشاط الاستثماري للقطاع الخاص وتنويع فعالياته الاقتصادية، وتنفيذ سياسات التعليم والتدريب وتحسين المهارات كأساس في التنمية البشرية، وإعطاء الأولوية لتوظيف القوى العاملة الوطنية، ويستهدف توفير نحو ١,٢٢ مليون فرصة عمل خلال سنوات خطة التنمية التاسعة، بحيث تكون حصة العمالة الوطنية فيها نحو ١,١٢ مليون فرصة عمل، بنحو (٩١,٨٪) من إجمالي الفرص الوظيفية، في حين ستستحوذ العمالة الوافدة على نحو ١٠٠,٨ ألف فرصة عمل، أي نحو (٨,٢٪) من إجمالي الفرص الوظيفية، الشكل (٤/٤).

الشكل (٤/٤)
معدل نمو التوظيف، ومعدل البطالة
خطة التنمية التاسعة

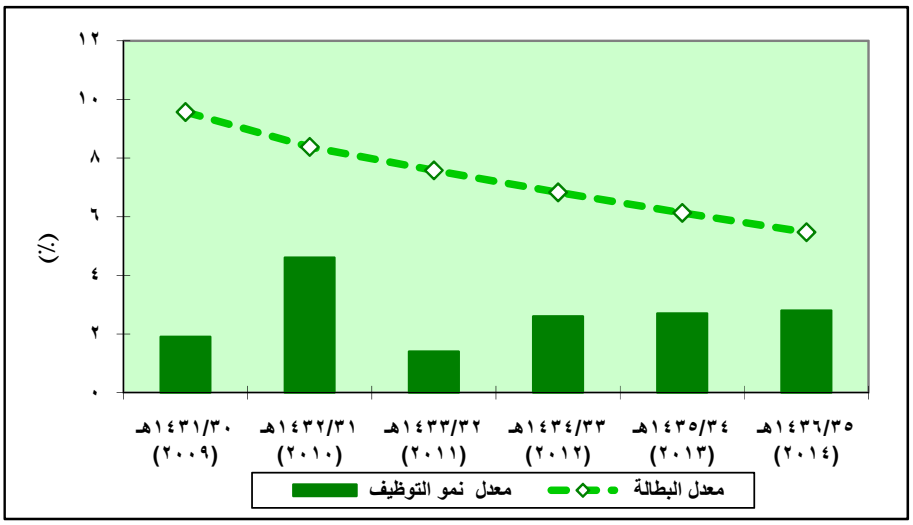

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ويُتوقع أن يترتب على توفير نحو ١,١٢ مليون فرصة وظيفية للعمالة الوطنية تحقيق تحول بارز في اتجاه معالجة مشكلة البطالة وما تفرضه من تحديات اقتصادية واجتماعية، حيث يتوقع أن ينخفض معدل البطالة بين السعوديين من نحو (٩,٦٪) في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (٥,٥٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). كما يُتوقع استمرار السياسات الرامية إلى تشجيع المرأة للمشاركة في النشاط الاقتصادي وتعزيز مواردها، ومن ثم توسيع فرص العمل أمامها وزيادتها.

٤/٩ الفئات ذات الدخل المنخفض وتنمية المناطق

تكريساً للنهج الذي سارت عليه خطط التنمية المتعاقبة، أولت خطة التنمية التاسعة اهتماماً خاصاً برعاية ومعالجة مشكلات الفئات ذات الدخل المنخفض، وخاصة الفقراء والأسر المحتاجة.

وقد استهدفت الخطة على الصعيد الاقتصادي تهيئة المناخ الملائم لزيادة الإنتاج والاستثمار والتوظيف، أما على الصعيد الاجتماعي فقد استهدفت الخطة زيادة مرافق الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية، والخدمات العامة الأخرى، خاصة في مناطق المملكة الأقل نمواً، فضلاً عن توسيع نطاق شبكة الحماية الاجتماعية وزيادة فاعليتها، وتوفير فرص

التدريب وتحسين المهارات للفئات الاجتماعية المحتاجة. كما تستهدف الخطة تشجيع الاستثمار الخاص، خاصة في المناطق الأقل نمواً، من خلال منح الحوافز، وتوفير الأراضي للمستثمرين، والتوسع في إقامة المدن الصناعية على غرار مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين.

ويتكامل اهتمام خطة التنمية التاسعة بالمناطق الأقل نمواً مع هدفها الخاص برعاية الفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض لاستهدافها بالبرامج والمشاريع الإنمائية التي تسهم في تنميتها، فضلاً عن تبني حزم السياسات والحوافز التي تشجع القطاع الخاص على إقامة مشاريعه في تلك المناطق.

١٠/٤ الإنتاجية والتنافسية

في ضوء المتغيرات والتحديات المحلية والعالمية، خاصة تحدي المنافسة ورفع الكفاءة والقدرات الإنتاجية، ستولي خطة التنمية التاسعة أهمية خاصة لتعزيز الجهود الحكومية الرامية إلى توسيع برامج التدريب والتأهيل وتطويرها وزيادة المهارات، إضافة إلى تحسين أساليب الإدارة والتنظيم، والتوسع في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في جميع القطاعات، وتشجيع الأبحاث والتطوير ورعاية الابتكار، والمشاركة الفعالة مع مؤسسات القطاع الخاص في تطوير قدراتها، في مجال الاختراعات والابتكارات التقنية وبرامج البحوث والتطوير عن طريق توفير البنية الأساسية وتقديم الدعم المناسب. كما ستولي الخطة اهتماماً بزيادة إنتاجية جميع عناصر الإنتاج والموارد المستخدمة، نظراً لأهمية زيادة الإنتاجية في تحسين تنافسية المنتجات الوطنية في السوقين المحلي والدولي.

١١/٤ التطوير المؤسسي والإداري

كفلت أنظمة المملكة وتشريعاتها وأطرها المؤسسية والتنظيمية خلال الخطط التنموية المتعاقبة بيئة عمل مواتية للنشاط الاقتصادي للقطاع الخاص الوطني والأجنبي في جميع مجالات التجارة والاستثمار والإنتاج حيث ظلت النظم والتشريعات والأطر المؤسسية تخضع للتطوير والتحديث المستمر الذي مكنها من الإسهام بفاعلية في رفع كفاءة الأداء الحكومي وزيادة معدلات الاستثمار الخاص المحلى والأجنبي، إلى جانب تحسين مستوى التنظيم وكفاءة استخدام الموارد في القطاعات الاقتصادية الحيوية. ومن أمثلة التطوير المؤسسي والإداري إعادة هيكلة الجهاز الحكومي والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة لرفع كفاءة أداء الأجهزة الحكومية وتحسين نوعية خدماتها (التعاملات الإلكترونية)، وتحديث الأنظمة الضابطة

لأنشطة السوق المالية والجهاز المصرفي والمنافسة وحوكمة الشركات.

وتستهدف خطة التنمية التاسعة الاستمرار في جهود التطوير المؤسسي والإداري مع الأخذ في الحسبان خصائص الاقتصاد السعودي ومستجدات البيئة العالمية ومتطلبات تحسين البيئة العامة لممارسة النشاط الاقتصادي بالمملكة.

١٢/٤ الاقتصاد القائم على المعرفة

حظيت عناصر الاقتصاد القائم على المعرفة ومقوماته باهتمام خطط التنمية المتعاقبة. وقد أسفر هذا الاهتمام عن تحقيق تحسن ملموس على صعيد أنشطة البحث والتطوير، والعلوم والتقنية والابتكار، والاتصالات وتقنية المعلومات، وتنمية رأس المال البشرى من خلال التعليم والتدريب. وعليه، تستهدف الخطة التاسعة مواصلة مسيرة التطوير، من خلال تنمية القدرات الوطنية في مجالات توليد المعرفة بالبحث والتطوير، ونقل التقنية وتوطينها ونشرها واستثمارها في جميع الأنشطة الاقتصادية، مع تعزيز منظومة العلوم والتقنية وترسيخ ترابطها مع القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتحفيز القطاع الخاص للتوجه نحو الأنشطة القائمة على المعرفة وذات القيمة المضافة العالية، إضافة إلى مواصلة العمل على تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من الطاقات البشرية الوطنية المؤهلة علمياً وتقنياً وتدريبياً.

١٣/٤ السياسات الاقتصادية

في ضوء الأزمة المالية العالمية وما فرضته من تحديات ومراجعات للكثير من المسلمات الاقتصادية، يتوقع ازدياد الاهتمام خلال سنوات الخطة بتفاصيل السياسات الاقتصادية والإجراءات الفرعية من قبل المؤسسات الحكومية، ودور القطاع الخاص، وذلك لتحسين البيئة الاقتصادية، فضلاً عن استمرار حفز المؤسسات والدوائر الحكومية على تنفيذ الإصلاحات المؤسسية، وتطوير طاقاتها الإدارية لدعم النشاط الاقتصادي ورفع كفاءته. فالتوجه نحو اقتصاد السوق لا يعني غياب دور فاعل للدولة، وهذا هو أهم درس من دروس الأزمة المالية العالمية. وعليه، تعد السياسات الاقتصادية الحكومية ضرورية لتوجيه النشاط الاقتصادي للعمل في إطار التوجهات الاستراتيجية. وقد تضمنت الخطة تحديداً واضحاً لمجالات عمل السياسات الاقتصادية والمهمات المنوطة بها وأدواتها وذلك لضمان الانسيابية والمرونة في تنفيذها وزيادة فعاليتها في تحقيق الأهداف المرسومة في الخطة، وذلك على النحو التالي:

١/١٣/٤ السياسة المالية

تعد السياسة المالية إحدى أهم أدوات إدارة النشاط الاقتصادي وتطويره، من خلال تعويض إخفاقات السوق، فضلاً عن تحقيق التوازن الاقتصادي لبلوغ المستويات المستهدفة من الدخل والتوظف. ونظراً لظروف الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، تتبنى خطة التنمية التاسعة سياسة مالية توسعية، تقوم على التوسع في الإنفاق العام خلال سنوات الخطة، بحيث يشكل الإنفاق العام أداة رئيسة لحفز النشاط الاقتصادي من خلال دور الإنفاق الاستثماري في توسيع الطاقات الإنتاجية وحفز العرض الكلي من السلع والخدمات، ودور الإنفاق العام ككل في حفز الطلب الكلي على السلع والخدمات. كما ستعمل السياسة المالية على ربط برامج الميزانية واعتماداتها بالأهداف والأولويات المعتمدة في خطة التنمية التاسعة، وستواصل تعزيز رؤوس أموال مؤسسات الإقراض المتخصصة بما يتناسب مع الطلب المتنامي على قروضها من قبل المواطنين والقطاع الخاص.

٢/١٣/٤ السياسة النقدية

الصفحة ٨٢

تتوقع خطة التنمية التاسعة أن تواصل مؤسسة النقد العربي السعودي الاضطلاع بدورها المحوري في إدارة السياسة النقدية، من خلال إدارة السيولة المحلية، بما يلبي متطلبات الأسواق، وبما يضمن تجنب الضغوط التضخمية. كما تتوقع الخطة استمرار الاستقرار في النظام المصرفي، من خلال تبني الإجراءات الكفيلة بالنهوض بمستوى فاعليته وقدراته التنافسية، والتي تشمل استمرار مؤسسة النقد في تعزيز ضوابط الرقابة المصرفية، في ضوء الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، فضلاً عن مواصلة تطوير الأسواق المالية وزيادة كفاءتها، بما يؤهلها لتعزيز عمليات التخصيص المستقبلية، إضافة إلى تعزيز الدور التنموي للقطاع الخاص.

وكما كان الحال خلال الخطة الثامنة، ستشهد خطة التنمية التاسعة استقراراً في المتغيرات النقدية الأساسية، وفي مقدمتها سعر صرف الريال السعودي، من خلال استمرار مؤسسة النقد في تبني السياسات والإجراءات النقدية الوقائية المناسبة، والتي تمنع المضاربة عليه.

٣/١٣/٤ السياسة الاستثمارية

يشكل التوسع الاستثماري (العام والخاص) أحد أهم آليات التعامل مع المستجدات العالمية الراهنة، فضلاً عن تحقيق الأهداف التنموية للمملكة. وعليه، تستهدف السياسة

الاستثمارية في الخطة تهيئة المناخ الاستثماري الملائم والجاذب للقطاع الخاص (السعودي والأجنبي)، إضافة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي لتلبية احتياجات البلاد المتزايدة لتوسيع البنى الأساسية الاقتصادية (المادية) والاجتماعية والبيئية وتطويرها، والناجمة عن الزيادة في عدد السكان ومتطلبات تحسين نوعية الخدمات العامة، بالإضافة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي والاستثماري في المملكة. وسوف تعمل الخطة على تعزيز التكامل بين الاستثمارات الحكومية واستثمارات القطاع الخاص.

٤/١٣/٤ سياسة التجارة الخارجية

تنطلق سياسة التجارة الخارجية بالمملكة من رؤية مستقبلية بعيدة المدى قائمة على عدد من الركائز الأساسية، في مقدمتها التنويع الاقتصادي ورفع مستويات التكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وزيادة القيم المضافة، وتحسين القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية (داخلياً وخارجياً)، ومن ثم تعزيز القدرات التصديرية للمملكة، وتعظيم استفادتها من العضوية في منظمة التجارة العالمية. وتشكل الأوضاع العالمية المترتبة على الأزمة المالية العالمية، وربما لسنوات قليله قادمة، حافزاً للتنسيق الوثيق مع القطاع الخاص بشأن سياسة التجارة الخارجية، وذلك من خلال تبني إجراءات وبرامج فعالة لتنمية الصادرات غير النفطية، كماً ونوعاً، مع الترويج المكثف لها في الأسواق التقليدية، إضافة إلى فتح أسواق جديدة، وإنشاء مناطق للتجارة الحرة، مع تعزيز الدور التنموي للواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية، فضلاً عن إحكام الرقابة على الواردات لتقليص فرص تدفق السلع المقلدة والمغشوشة. كما ستعمل سياسة التجارة الخارجية خلال سنوات الخطة على تحقيق الاستفادة القصوى من التكامل الاقتصادي الخليجي والعربي لزيادة الصادرات الوطنية ورفع الأهمية النسبية للتجارة البينية في إطار مستويات متقدمة من الانفتاح الاقتصادي على الصعيد الإقليمي. كما ستولى الخطة اهتماماً خاصاً برفع كفاءة أداء الأجهزة الحكومية المعنية بأنشطة التجارة الخارجية والرفع من مستواها.

الاقتصاد القائم على المعرفة

١/٥ المقدمة

يُعرَّف الاقتصاد القائم على المعرفة بأنه "الاقتصاد المتمكن من إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها وهو الذي تكون فيه المعرفة العامل الرئيس في النمو وتكوين الثروة والتوظيف في مختلف القطاعات التنموية، ويشكل رأس المال البشري ركيزته الأساسية للابتكار والإبداع وتوليد الأفكار الجديدة، وذلك بالاعتماد على تقنية المعلومات والاتصالات كأداة مساعدة". وهناك علاقة ارتباط إيجابية بين "مجتمع المعرفة" و"الاقتصاد القائم على المعرفة"، فكل منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به. وتمثل "المعرفة" مطلباً ملحّاً لتعزيز القدرات التنافسية للدول خلال القرن الحادي والعشرين.

تؤكد النظريات والتجارب والممارسات العالمية المعاصرة على اختلاف العوامل المحركة للنمو الاقتصادي اليوم عما كانت عليه في السابق، حيث بات الاقتصاد أكثر اعتماداً في نموه على عامل المعرفة أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية. وللتفاعل الإيجابي مع تلك التطورات لضمان الارتقاء بالقدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، يلزم اهتمام السياسات الاقتصادية بالمعرفة؛ أي بكل من: الابتكار واستثماره في جميع القطاعات، والدور الجديد للتقنية، وريادة الأعمال، والتعليم، والتعلم مدى الحياة، والارتقاء بمهارات القوى العاملة، وانتقال الإدارة من الهياكل الهرمية إلى الأفقية مع الاستفادة من شبكات التعاملات الإلكترونية والاتصال الأكثر كفاءة.

شهدت خطة التنمية الثامنة تطورات، تشكل ركائز أساسية للتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة ومنها البدء في تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للسياسة الوطنية للعلوم والتقنية، واعتماد "الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات"، وإقرار الاستراتيجية الوطنية للصناعة، فضلاً عن إقرار "استراتيجية الموهبة والإبداع ودعم الابتكار"، وإقامة مدينة المعرفة في المدينة المنورة، واعتماد المنطقة التقنية بالدمام التابعة للهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، والمضي في إعداد استراتيجية جديدة للتعليم العالي (آفاق)، إضافة إلى التقدم في عملية التخصيص.

تتبنى خطة التنمية التاسعة التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال التركيز على التعليم الذي ينشر المعرفة التي تؤسس قدرات تمكن من نقل المعرفة وتراكمها ثم توليدها واستثمارها في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في أنشطة الإنتاج

والخدمات. وتسعى الخطة من خلال التركيز على تلك المحاور إلى تعزيز الميـزات النسـبية لاقتصاد المملكة وإضافة ميزات تنافسية جديدة لـه، وتنويـع الاقتصـاد وزيـادة إنتاجيتـه وتنافسيته، فضلاً عن إحداث فرص عمل مناسبة للمواطنين.

يستعرض هذا الفصل تحليلاً للأوضاع الراهنة، وأهم القضايا والتحديات التي تواجـه جهود التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، إضافة إلى استراتيجية التنمية التي تتضـمن عرضاً للرؤية المستقبلية والأهداف العامة، والسياسات، والأهداف المحددة التي تتبناها خطـة التنمية التاسعة في هذا الخصوص.

٢/٥ الوضع الراهن

١/٢/٥ نشر المعرفة

يشكل التعليم المنظومة الرئيسة لنشر المعرفة في المجتمع، بدءاً من رياض الأطفـال وانتهاءً بالتعليم فوق الجامعي. ففي ظل التوجه نحو مجتمـع المعرفـة، تصـاعد الاهتمـام العالمي بتنشئة الأطفال، وخاصة خلال مرحلة التعليم ما قبل المدرسي. وقد تجلى هذا الاهتمام في إطلاق العديد من البرامج العالمية في هذا المجال، أما علـى المسـتوى الـوطني، فتـدل إحصاءات وزارة التربية والتعليم على حصول بعض التقدم في هذا المجال. فقـد ازداد عـدد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال من ٢٨ ألف طفل في عام ١٤٠١/٤٠٠هـ (١٩٨٠) إلـى ١٠٣,١ ألف طفل في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨).

أما التعليم العام فيشكل الأساس لبناء القدرات التي يتطلبها التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. ويوضح فصل تنمية الموارد البشرية في هذه الوثيقة، الوضع الراهن للتعلـيم العام في المملكة، فقد انطلق برنامج الملك عبدالله لتطوير التعليم "تطوير" الذي من شـأنه أن يعالج أوضاعاً راهنة تخص التعليم بكل مراحله وتتطلب المزيد من الاهتمـام مثـل: نوعيـة التعليم، وتأهيل المعلمين، وتطوير المناهج بالتركيز على المواد العلمية والتقنية والرياضـية، والتوسع في نشاطات تنمية المهارات وخاصة مهارات الفكر التحليلي والمهـارات اليدويـة، وروح المبادرة والابتكار وريادة الأعمال واللغات ، والعلوم المستقبلية أو البازغة.

من جهة أخرى تشكل مرحلة التعليم العالي إحدى أهم مراحل البنـاء للتوجـه نحـو الاقتصاد القائم على المعرفة. وبالاستناد إلى ما ورد في فصل تنمية الموارد البشرية في هذه الوثيقة بشأن الوضع الراهن للتعليم العالي، يتضح أن هناك أوضاعاً راهنة ذات تأثير مباشر في نشر المعرفة، تتطلب التطوير وهي:

- عدد طلاب الماجستير والدكتوراه وحجم أنشطة البحث والتطوير ، إذ ازداد عدد الطلاب المقيدين في الماجستير من ٥٣١٢ عام ١٤١٥/١٤هـ (١٩٩٤) إلى ٩٧٦٨ عام ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)، وفي الدكتوراه من ١٢٠٣ إلى ٢٤١٠ فقط في المدة نفسها. أما عدد الخريجين والخريجات في الماجستير فازداد من ٦١٥ إلى ١٢٩١، والدكتوراه من ١٦٣ إلى ٢٢٨ في المدة المذكورة. وتُعد هذه الأعداد قليلة قياساً على المعايير العالمية، مما ينعكس على وضع البحث والتطوير.
- المؤسسات الوسيطة التي تربط التعليم العالي بأنشطة الإنتاج والخدمات، مثل حاضنات الأعمال وحاضنات التقنية، وحدائق العلوم والتقنية، وشركات رأس المال الجريء وغيرها، فمثلاً لا يتجاوز عدد الحاضنات في المملكة خمس حاضنات فقط في حين يقدر متوسط عدد الحاضنات في الدول المتقدمة بست حاضنات لكل مليون نسمة.

٢/٢/٥ نقل المعرفة وتوطينها

تسعى المملكة إلى نقل المعرفة وتوطينها، ثم إنتاجها داخلياً، وذلك من خلال العديد من القنوات، منها نقل التقنية عبر شركات القطاع الخاص، وشراكاتها مع الشركات الأجنبية الرائدة، فضلاً عن التعاون مع المؤسسات العلمية العالمية المتميزة لإنشاء جامعات ومراكز بحثية في المملكة. وفي هذا الصدد، فقد افتُتحت مؤخراً جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية وعدد من الجامعات الخاصة.

كما اعتمدت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية نقل التقنية كأحد أهدافها، والذي يجري تحقيقه من خلال العديد من القنوات. ويُعد برنامج توطين التقنيات الاستراتيجية والمتقدمة من أهم البرامج في مجال نقل التقنية وتطويرها. وقد وضعت المدينة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) خارطة طريق لتنفيذ هذا البرنامج.

من جهة أخرى، تقوم شركات مثل شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو)، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، وشركات برنامج التوازن الاقتصادي خاصة في مجال الإلكترونيات المتقدمة بنشاط مهم في مجال نقل التقنية وتوطينها. فقد عكفت شركة أرامكو على نقل تقنيات صناعة النفط وتوطينها، وأنشأت لهذا الغرض مركزين للبحث والتطوير. ولشركة سابك أيضاً جهود مماثلة في مجال تقنيات الصناعة البتروكيميائية، حيث تم توسعة "مجمع سابك للبحث والتطوير" في الرياض.

٣/٢/٥ إنتاج المعرفة

يجرى إنتاج المعرفة من خلال أنشطة البحث والتطوير والابتكار. وقد استهدفت الخطة الخمسية الأولى للعلوم والتقنية تنفيذ برامج ومشاريع بقيمة ٧,٩ بليون ريال عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وهو ما يشكل تطوراً مهماً في اتجاه تمويل أنشطة إنتاج المعرفة في المملكة. ومن جهة أخرى، شهدت الجامعات السعودية نمواً في عدد المراكز البحثية خلال عامي ١٤٢٧/٢٦-١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، حيث تم إنشاء سبعة مراكز للتميز البحثي في مجالات (الدراسات البيئية، وعلوم الجينوم الطبي، وتكرير البترول والبتروكيماويات، والطاقة المتجددة، والمواد الهندسية، والتقنية الحيوية، وأبحاث التمور والنخيل)، إضافة إلى تنفيذ ٣٢ برنامجاً تدريبياً ضمن مشروع للإبداع والتميز. وتنبهت الكثير من شركات القطاع الخاص لأهمية وجود مراكز أو وحدات للبحث والتطوير لديها، وبدأت بإنشاء مثل هذه المراكز، التي ستؤدي إلى رفع المحتوى المعرفي لمنتجاتها وخدماتها.

٤/٢/٥ استثمار المعرفة

الصفحة ٨٨

يعتمد الاقتصاد القائم على المعرفة على استثمار مخرجات منظومة المعرفة من أجل إيجاد منتجات وخدمات جديدة عن طريق الابتكار. وعلى الرغم من أن أنشطة الابتكار في المملكة لا تزال تشكل تحدياً مهماً بحسب نتائج المؤشر العالمي للابتكار والقدرات التقنية، إلا أن قاعدة الانطلاق نحو تنمية الابتكار باتت قائمة. فقد شهدت الصناعات الوطنية مثلاً تطورات ملموسة على مدى العقود الثلاثة الماضية، وأصبحت تمتلك قواعد قوية من المعارف التي يمكن البناء عليها للتوجه نحو هذا الاقتصاد الجديد، خاصة بعد إقرار "الاستراتيجية الوطنية للصناعة"، وآلية تنفيذها التي تتبنى قيام اقتصاد قائم على المعرفة، إضافة إلى "استراتيجية الموهبة والإبداع ودعم الابتكار"، التي جرى اعتمادها.

٥/٢/٥ البيئة المواتية

يتطلب نشر المعرفة ونقلها وإنتاجها توافر بيئة محفزة، وذلك بتوفير خمسة عناصر رئيسة تتمثل فيما يلي:

- **البنية الأساسية لتقنية المعلومات والاتصالات :**

تؤدي تقنية المعلومات والاتصالات دورين أساسيين، الأول: كونها أداة لتوفير البنية

التحتية التي تساعد على خزن المعرفة وتراكمها ونقلها ونشرها، والثاني: اعتمادها قطاعاً معرفياً إنتاجياً وخدمياً. وقد قطعت المملكة خطوات ملموسة في هذين الاتجاهين، بما يؤهلها للتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. وقد عرض فصل تقنية المعلومات والاتصالات في هذه الوثيقة للوضع الراهن، حيث جرى الانتقال من التعامل مع المعلومات البحتة إلى التعامل مع المعرفة، مثل: استعمال "النظم الخبيرة"، وتوصيف المعلومات، ونظم استخلاص البيانات "التنقيب عن المعلومات"، ونظم المعرفة وإدارتها، فضلاً عن حيازة المملكة للحواسيب فائقة التطور مثل الحواسيب الموزعة والحواسيب المتوازية، والتي بدأ استخدامها في جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية. ومن جهة أخرى، شهدت المملكة تطوراً ملحوظاً في عدد المشتركين في الهاتف الثابت والجوال، وفي شبكة الإنترنت، والنطاق العريض، بالمستوى الذي يؤهلها للتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، خاصة إذا ما حافظت على وتيرة معدلات التطور المتحققة.

- **الملكية الفكرية:**

شهدت المملكة تطوراً ملموساً في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، والتي كانت تشكل أحد متطلبات العضوية في منظمة التجارة العالمية، وعامل جذب للشركات الأجنبية، فحق الملكية الفكرية يضمن ملكية مخرجات النشاط الفكري في المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية وغيرها. وتقسم الملكية الفكرية في المملكة إلى قسمين، الأول: الملكية الفكرية الصناعية، وتشتمل براءات الاختراع والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية، والثاني: الملكية الفكرية الأدبية أو حقوق المؤلف. فحقوق المخترعين، على سبيل المثال، تحظى بالحماية وفقاً لنظام براءات الاختراع الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٨) وتاريخ ١٤٠٩/٦/١٠هـ (١٩٨٩). وقد بلغ إجمالي عدد البراءات الممنوحة ١٩١٨ براءة اختراع، و٥١٥ للنماذج الصناعية، بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨).

- **الأنظمة والتشريعات:**

تؤكد دراسة الوضع الراهن للأنظمة والقوانين التي تؤثر في عمليات نشر المعرفة ونقلها وإنتاجها واستثمارها أن هناك حاجة لتطويرها على ضوء متطلبات التكيّف مع المتغيرات والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية.

- **الخدمات المساندة:**

تُعد الخدمات المعرفية المساندة من الأدوات المهمة لقيام مجتمع المعرفة والاقتصاد

القائم على المعرفة وتطوره، ويدل استعراض الوضع الراهن لهذه الخدمات وجود مستوى جيد يمكن تعزيزه لدعم التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة ومن أهم تلك الخدمات ما يلي:

(أ) خدمات تقديم المحتوى الرقمي العربي، مثل المكتبات وقواعد البيانات ومواقع الإنترنت وغيرها. وقد تطورت هذه الخدمات في المملكة في ظل وجود العديد من المكتبات الكبرى، وبدعم من مبادرة الملك عبدالله للمحتوى العربي التي انطلقت في ١٤٢٨/١١/٣هـ (٢٠٠٧)، وغيرها من المبادرات.

(ب) خدمات المواصفات والمقاييس التي تتولاها "الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة".

(ج) إدارات المختبرات في العديد من الجهات؛ مثل وزارة التجارة والصناعة، وشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو)، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وغيرها.

(د) الجمعيات العلمية، التي تؤدي عملاً مهماً في دعم الأنشطة والمبادرات المعرفية في المملكة وتنظيمها، وقد بلغ عددها في عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧) أكثر من (٧٥) جمعية، تتوزع بين مختلف جامعات المملكة.

الصفحة

٩٠

- **التوعية والتنوير والإعلام :**

تُعد وزارة الثقافة والإعلام الجهة الحكومية المسؤولة عن مختلف وسائل الإعلام (المرئيّة، والمقروءة، والمسموعة)، حيث تتولى تقديم خدماتها من خلال شبكات البث الإذاعي والتلفزيوني، فضلاً عن طباعة الكتب ونشرها وتوزيعها. وعلى الرغم من التطور الذي شهدته الخدمات الإذاعية والتليفزيونية ، إلا أنه لا تزال هناك حاجة ملحة لزيادة حصة البرامج والمواد المرئية والمسموعة المتخصصة في نقل المعرفة وإنتاجها واستثمارها، وذلك لتعزيز التوجه نحو مجتمع المعرفة، وهذا يتطلب تطوير السياسة الإعلامية والثقافية لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة.

٦/٢/٥ مشاريع معززة للاقتصاد القائم على المعرفة

شهدت خطة التنمية الثامنة البدء في تنفيذ العديد من المشاريع الكبرى (العامة والخاصة) في مختلف مناطق المملكة، التي تمهد للتوجه نحو بناء الاقتصاد القائم على المعرفة، ومنها المشروعات الاستثمارية التي تستهدف تنويع القاعدة الاقتصادية، وتحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة؛ مثل: مشاريع التعدين، والاتصالات وتقنية المعلومات، والمشاريع البتروكيماوية، التي يقدر أن تصل تكلفتها في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى

نحو ٥٤ بليون ريال. إضافة إلى مشاريع إيصال الخدمات للمدن الصناعية القائمة بنحو ٢ بليون ريال. وتسهم هذه المشاريع في تعزيز الميزات النسبية للمملكة وتحويلها إلى ميزات تنافسية، الإطار (١/٥).

الإطار (١/٥): أهم المشروعات المعززة لبناء الاقتصاد القائم على المعرفة:

١. المدن الاقتصادية الخاضعة لإشراف الهيئة العامة للاستثمار، وهي:
   - مدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ.
   - مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية في حائل.
   - مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة.
   - مدينة جازان الاقتصادية.
   - كما تجري دراسة إنشاء مدينتين اقتصاديتين في كل من تبوك والمنطقة الشرقية.
٢. منطقة التقنية بالدمام (الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية).
٣. حديقة تقنية المعلومات والاتصالات في الرياض (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض).
٤. مشاريع المناطق الصناعية الجديدة، وهذه ستنتشر في مختلف مناطق المملكة، تنفيذاً لبرامج الاستراتيجية الوطنية للصناعة.
٥. مشروع تطوير التعاملات الإلكترونية (يسّر).
٦. وادي الرياض للتقنية، و"واحة المعرفة" (كسب)، والذي يأتي ضمن برنامج "مركز المعرفة"، ومبادرة "رواق المعرفة" (جامعة الملك سعود).
٧. جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية.
٨. برنامج الملك عبدالله للابتعاث.
٩. برنامج الملك عبدالله لتطوير التعليم.
١٠. مبادرة الملك عبدالله للمحتوى الرقمي العربي.
١١. مركز الملك عبدالله المالي في مدينة الرياض.

٣/٥ القضايا والتحديات

١/٣/٥ التعليم ونشر المعرفة

تتطلب منظومة التعليم معالجة مجموعة من القضايا تتعلق بتطوير المناهج، والتعلم مدى الحياة، وربط التعليم بالتنمية، وتعريب المعرفة، وتخصيص التعليم، الإطار (٢/٥)، وذلك للإسهام في تنمية القدرات التحليلية وامتلاك المهارات العملية، فضلاً عن تعزيز روح المبادرة وريادة الأعمال. ينطوي هذا النمط التعليمي على أهمية بالغة للوصول إلى اقتصاد قائم على المعرفة ومجتمع معرفي، من خلال تطوير منظومة التعليم في مختلف مراحلها، بدءاً بالطفولة المبكرة التي تتطلب جهوداً كبيرة، وانتهاءً بالتعليم ما بعد الجامعي، الذي يتطلب

توسعاً واهتماماً أكبر. ويتطلب ذلك تنفيذ برنامج وطني يهتم بإعداد المعلمين، فضلاً عن توفير المعامل والمختبرات اللازمة لتكوين المهارات العلمية والعملية، إضافة إلى وجود بنية تحتيـــة للمعلومات والاتصالات في مجال التعليم.

الإطار (٢/٥): أبرز قضايا منظومة التعليم في المملكة:

- تعريب المعرفة: لكي تجدي الجهود والاستثمارات الموجهة نحو "مجتمع المعرفة" نفعاً، ينبغي أن تكون المعرفة والمعلومات العلمية والتقنية باللغة العربية، نظراً لأن اللغة تُعد بمثابة الوعاء الذي تصاغ فيه المعرفة. ولا يعني تعريب العلوم والتقنية عدم الاهتمام بتعلم اللغات الأجنبية، ولكن يجب فصل موضوع إتقان اللغات الأجنبية عن التعلم بواسطتها.
- تطوير المناهج: يُظهِر الوضع الراهن أن المناهج العلمية كالرياضيات والفيزياء المعتمدة حالياً لا ترقى إلى مستوى الطموح في جميع مراحل التعليم، وهي بحاجة إلى مواءمة لتأخذ في الحسبان الحاجات الحالية والمستقبلية للمجتمع السعودي.
- التعلّم مدى الحياة: هناك علاقة ارتباط قوية بين عدد سنوات التعلم وبين قدرة الفرد العامل على اقتناء المعارف والتقنيات واستيعابها. وبناءً عليه، فإن التعليم المستمر مدى الحياة بات يشكل أحد أهم المتطلبات للتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. ومن ثم، فإن سياسة وبرامج التعلم مدى الحياة في المملكة بحاجة إلى مراجعة لزيادة فاعليتها، بحيث تنعكس على قدرات العمالة الوطنية وإمكاناتها في مختلف القطاعات الإنتاجية.
- ربط التعليم بالتنمية : يحظى التعليم بالحصة الأكبر من مخصصات الميزانية العامة للدولة. وقد ترتب على هذا الاهتمام أن قطعت المملكة شوطاً كبيراً في العديد من المجالات، مثل خفض معدلات الأمية، وزيـــادة معـــدلات الالتحاق في جميع مستويات التعليم، وإنشاء الجامعات في مختلف مناطق المملكة وكذلك كليات التدريب التقني والمهني. إلا أن هناك حاجة لحلول فاعلة في المواءمة بين مخرجات التعليم (العرض) وحاجات سوق العمـــل (الطلب)، فقد أدى الخلل في هذا المجال إلى نشوء البطالة في صفوف الخريجين، وضعف مستوى الربط بـــين منظومة التعليم وسوق العمل، ومن ثم أصبح الطلب على مخرجات التعليم دون المستوى المأمول.
- تخصيص التعليم: يختلف مفهوم تخصيص التعليم من بلد إلى آخر، فهناك الكثير من صور التخصيص؛ فقد تكون في صورة الملكية أو التمويل أو الإدارة أو الخدمات، وقد تكون كلية. إلا أنه في ظل التخصيص، يظل التعليم ورسم سياساته وأهدافه من مهمات الدولة، لكونها مسؤولة عن المحافظة على قيم المجتمع وتراثه وخصوصيته. ومن ثم، ينبغي تبني برنامج لتخصيص التعليم في مراحل تعليمية محددة إضافة إلى دعم التعليم الخاص وتنظيمه ومراقبته وفق أسس دقيقة واستراتيجية واضحة وحازمة.

٢/٣/٥ نقل المحتوى المعرفي وتوطينه

تتجسد المعرفة فيما يسمى بالمحتوى المعرفي الذي يمثل أحد الأصول غير المادية في الاقتصاد. ويأخذ هذا المحتوى أشكالاً متعددة في الاقتصاد وفي المجتمع. ويُعدُّ توطين المحتوى المعرفي في الاقتصاد القائم على المعرفة بمثابة تكوين ثروة وطنية. وتواجه المملكة العديد من التحديات في مجال نقل المحتوى المعرفي وتوطينه، ومنها ما يتعلق بالمحتوى

المعرفي في كل من المنتجات والخدمات، والصادرات والواردات، وفي الشكل الرقمي على الإنترنت، كما يرتبط نقل المحتوى المعرفي وتوطينه بقضيتي استقطاب العقول والاستفادة من التعاون الدولي، الإطار (٣/٥). ويتطلب مواجهة تلك التحديات بذل مزيد من الجهود وتبني السياسات والإجراءات اللازمة لزيادة المحتوى المعرفي في مختلف الأنشطة والمجالات وبما يسرع من خطوات تحول اقتصاد المملكة إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

الإطار (٣/٥): أبرز تحديات نقل المحتوى المعرفي وتوطينه:

- المحتوى المعرفي في المنتجات والخدمات: تنطوي زيادة المحتوى المعرفي في المنتجات والخدمات وقياس تحقق هذه الزيادة على أهمية كبيرة. وتسعى العديد من الدول لتنفيذ برامج للقيام بهذا القياس في مختلف القطاعات التنموية. ومن ثم، تتطلب أنشطة الإنتاج والخدمات في المملكة رفع المحتوى المعرفي في سلعها وخدماتها، لأنه يفضي إلى زيادة القيمة المضافة للمنتجات، ويؤدي إلى زيادة الإنتاجية ويرتقي بالقدرات التنافسية عالمياً.
- المحتوى المعرفي في الصادرات والواردات: يعتمد تقرير الصناعة العالمي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، عدداً من المؤشرات يقاس من خلالها مدى التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة ومنها تحديد حصة الصادرات والواردات عالية التقنية ومتوسطة التقنية من إجمالي الصادرات والواردات، مما يتطلب مراجعة تلك المؤشرات والتعرف على معايير الارتقاء بالمحتوى المعرفي والتقني في الصادرات والواردات، من أجل رفع هذه النسب.
- المحتوى المعرفي الرقمي: يقصد بالمحتوى المعرفي الرقمي "نوعية المعرفة وكميتها المتراكمة والمتاحة للمواطن باللغة العربية على شبكة الانترنت". حيث لا يزال هذا المحتوى يشكل تحدياً، إذ يقدر بما نسبته (٠,٤٪) من إجمالي المحتوى على شبكة الإنترنت. ولهذا جاءت مبادرة الملك عبدالله للمحتوى العربي لعام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧) لتشكل خطوة أساسية نحو معالجة هذه القضية. وتعكف مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية على تنفيذ هذه المبادرة. إلا أن الوضع القائم يتطلب تواصل هذه الجهود، من خلال مضاعفة المحتوى المعرفي الرقمي العربي.
- استقطاب العقول: تتبنى معظم الدول المتقدمة أو الساعية للتقدم سياسات تحفيزية لاستقطاب العقول والكفاءات، خاصة في المجالات العلمية والتقنية. وعلى مستوى المملكة، ينبغي أن تولي سياسات الاستقدام والسعودة هذا البعد الاهتمام الكافي الذي يضمن جذب العناصر التي تضيف إلى الاقتصاد والمكون المعرفي والتقني. وتُعد جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية خطوة مهمة في هذا الاتجاه، حيث تسعى الجامعة لاستقطاب الكفاءات المعرفية من مختلف دول العالم. وبناءً عليه، فإن التعامل الكفء والمرن مع هذه القضية المحورية يتطلب تطوير سياسات الاستقدام والسعودة وفق رؤية مستقبلية، لتحقيق متطلبات التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.
- الاستفادة من اتفاقيات التعاون الدولي : يُعد نقل المعرفة أحد أهم الثمار التي تتطلع الدول إلى جنيها من وراء عقد اتفاقيات التعاون الثنائية أو متعددة الأطراف. وتتضمن وثائق تلك الاتفاقيات تحديداً للعديد من الأمور؛ منها ماهية المعارف والتقنيات المطلوب نقلها، والجهة الناقلة، والزمن المتفق عليه، وتمويل عملية النقل. ومن ثم ينبغي أن تعزز المملكة الاستفادة من الاتفاقيات التي تبرمها مع مختلف الدول أو التجمعات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي أو المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة وغيرها.

٣/٣/٥ قدرات إنتاج المعرفة

يتم إنتاج المعرفة من خلال ثلاثة أنشطة؛ وهي البحث العلمي، والتطوير التقني، والابتكار، وهي أنشطة يتوجب مضاعفتها في جميع القطاعات، على أن تتوافق مخرجاتها مع متطلبات الاقتصاد الوطني، ويتطلب ذلك مواجهة العديد من التحديات، أبرزها: تكثيف الجهود الخاصة ببناء القدرات الضرورية لاستيعاب المعرفة وتوطينها، وزيادة حجم (موارد) البحث والتطوير والابتكار المادية والبشرية، والتوسع في البحوث التطبيقية وفي الابتكار والاهتمام بالمعارف التي تتنافس الدول المتقدمة في امتلاكها ولا تنشر ولا يجري تبادلها، وتحفيز القطاع الخاص على إنتاجها، الإطار (٤/٥).

الإطار (٤/٥): أبرز تحديات بناء قدرات إنتاج المعرفة:

- بناء القدرات اللازمة لاستيعاب المعرفة وتوطينها، والتي تستند على تكوين الموارد البشرية المعرفية، وإيجاد المؤسسات المتخصصة، وتعزيز التطوير العلمي والتقني والابتكاري، وإيجاد البيئة التنظيمية والإدارية اللازمة، وتوفير التمويل بأنواعه المختلفة.
- زيادة حجم موارد البحث والتطوير والابتكار المادية والبشرية، سواءً من حيث عدد المؤسسات أو المعامل والمختبرات، أو عدد العاملين في مجالات البحث العلمي في الجامعات، إضافة إلى عدد ساعات المعلمين المخصصة لهذا الغرض نسبة إلى عدد الساعات المخصصة للتعليم.
- تركيز أنشطة البحث والتطوير والابتكار على مجالات مهمة للاقتصاد الوطني، وذلك لمعالجة الخلل النسبي بين كل من البحث الأساسي، والبحث التطبيقي، والتطوير والابتكار، والذي يمتد إلى تركيز حجم المؤسسات وعدد العاملين وإجمالي التمويل. كما ينبغي تبني برامج بحث وتطوير وابتكار بعقود مع أنشطة الإنتاج والخدمات، بحيث لا تكون هذه الأنشطة موجهة للنشر العلمي أو للترقي فقط.
- استناد إنتاج السلع والخدمات الوطنية الجديدة التي تدخل في غمار المنافسة عالمياً على نماذج خاصة من أنشطة البحث والتطوير والابتكار التي تدعى بالنماذج التنافسية والتي لا تأتي من الخارج عادة بل تبنى بقدرات محلية.
- تحفيز القطاع الخاص (الوطني والأجنبي) على زيادة دوره في إنتاج المعرفة، مع توسيع مجالات الشراكة بين القطاع الخاص ومنظومة البحث والتطوير، من أجل زيادة إنتاج المعرفة وطنياً.

٤/٣/٥ تحويل المعرفة إلى منتجات

يعد التعليم والتدريب والبحث والتطوير تحويلاً للثروة إلى معرفة، وحتى تكتمل الدورة المعرفية اقتصادياً ينبغي تحويل المعرفة إلى ثروة. وتواجه المملكة العديد من القضايا في

سبيل تحقيق ذلك، من أبرزها: دعم الاستثمار وزيادته للأنشطة المعرفية لدى القطاعين العام والخاص، وتنمية الموهبة والإبداع وزيادة برامجها، والتوسع، كمّاً ونوعاً، في المؤسسات الوسيطة بين التعليم والبحث والتطوير من جهة وفعاليات الإنتاج والخدمات من جهة أخرى، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في نقل المعرفة وتوطينها ونشرها واستثمارها، الإطار (٥/٥).

الإطار (٥/٥): أبرز تحديات تحويل المعرفة إلى منتجات:

- الاستثمار في الأنشطة المعرفية: يحتاج الاستثمار العام والخاص في مجالات تطبيق المعرفة واستخدامها إلى دعم كبير، خاصة في ضوء استمرار التحديات في مجالات التنويع الاقتصادي والإنتاجية والتنافسية. فعلى الرغم من التطور الذي تحقق في مجالات الاستثمار، إلا أن المردود الاقتصادي لهذه الاستثمارات لا يزال دون المستوى المأمول نظراً لضعف العنصر المعرفي فيها.
- الموهبة والإبداع والابتكار: على الرغم من تصاعد اهتمام المملكة بتنمية المواهب والإبداع والابتكار، والذي تجلى في اعتماد استراتيجية وطنية لرعاية الموهبة والإبداع ودعم الابتكار، فضلاً عن إنشاء مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع، وتأسيس جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، إلا أن تعزيز هذه الخطوات سيزيد من زخم هذا التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. ومن ثم، التميز في الجامعات والمعاهد العليا، فضلاً عن العلماء والتقنيين والمبتكرين.
- المؤسسات الوسيطة: تنطلق أهمية المؤسسات الوسيطة، بين التعليم والبحث والتطوير من جهة، وقطاعات الإنتاج والخدمات من جهة أخرى، من دورها في ربط البحث والتطوير والتعليم بالاقتصاد، فضلاً عن دعمها للابتكار، أي نقل نتاج البحث والتطوير إلى خطوط الإنتاج والخدمات وتحويل المعرفة إلى ثروة. وقد بدأت المملكة تتقدم في هذا المجال. وتأخذ هذه المؤسسات أشكالاً عديدة، فمنها ما يوجد في الجامعات مثل مكاتب الارتباط، ومنها ما يوجد لدى مواقع الإنتاج وقطاعاته، مثل مكاتب التوظيف والتدريب والتأهيل، ومنها ما هو مستقل، مثل "منظمات ترخيص التقنية"، ومنها ما يربط مكانياً أو جغرافياً بين البحث والتطوير والتعليم وفعاليات الإنتاج والخدمات، مثل حدائق التقنية ومدن المعرفة بأنواعها ومراكز التميز ومراكز نقل التقنية وحاضنات التقنية، ومنها أيضاً بنوك وصناديق وشركات رأس المال الجريء بأنواعه المختلفة، وهنا تتجلى قضية زيادة الاهتمام بهذه المؤسسات الوسيطة، بحيث تتولى تمويل الربط بين التطوير والابتكار وخطوط الإنتاج.
- مشاركة القطاع الخاص: تُعد زيادة مشاركة القطاع الخاص في نقل المعرفة وتوطينها ونشرها وتراكمها وخاصة استثمارها إحدي أبرز قضايا الاقتصاد القائم على المعرفة، خاصة في ظل توجه الدولة الساعي إلى تعزيز مهمة هذا القطاع في قيادة قاطرة التنمية. وحتى يمكن للقطاع الخاص القيام بهذا العمل، يلزمه إجراء تطوير جذري في قاعدته المعرفية والتقنية بدعم من الدولة ومساندتها.

٥/٣/٥ إدارة المعرفة

أصبحت "إدارة المعرفة" من الممارسات الشائعة عالمياً. وتدل دراسة الوضع الراهن لهذه الإدارة في المملكة على وجود قضايا وتحديات تتطلب المعالجة خلال الخطة التاسعة منها:

- رسم خارطة طريق للاقتصاد القائم على المعرفة بالتنسيق بين الجهات ذات العلاقة.
- التنسيق بين المبادرات الوطنية العديدة الخاصة بالاقتصاد القائم على المعرفة.
- تبني المملكة لنظم إدارة المعرفة.
- توفير حِزم متنوعة من الحوافز للاستثمار في الأنشطة ذات الصلة بالمعرفة.
- تطبيق معايير الجودة مثل (ISO ٩٠٠٠) و(ISO ١٤٠٠٠) في الأجهزة الحكومية بغية الارتقاء بجودة العمل.
- اعتماد مؤشرات رقمية لقياس التقدم المحرز في الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعرفة، وإجراء قياس دوري لها خلال الخطة التاسعة، بالتنسيق بين مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

٦/٣/٥ المعرفة والمجتمع

يتطلب التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة تعزيز اهتمام المواطن بالمعرفة ومصادرها، فضلاً عن زيادة الوعي بأهمية العمل الجماعي وسيادة روح الفريق إذ دون ذلك يصعب إنتاج المعرفة الحديثة، إضافة إلى تقوية الشعور برسالة المملكة ووزنها إقليمياً وعالمياً، نظراً لأن زيادة الوعي بهذه الأمور من شأنه أن يعجل بتحقيق التوجه المنشود.

٤/٥ استراتيجية التنمية

١/٤/٥ الرؤية المستقبلية

بحلول عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)، سيكون اقتصاد المملكة قد خطا خطوات كبيرة نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، معتمداً على مجتمع يعمق من المستوى المعرفي لأفراده علماً ومهارةً وخبرةً، وسيكون قد اقترب من المستويات التي تشهدها الدول المتقدمة في هذا المجال.

٢/٤/٥ الأهداف العامة

- تعزيز التنمية البشرية، ونشر المعرفة، وتوسيع الخيارات المتاحة لأفراد المجتمع في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات.
- تعزيز جهود نقل المعرفة وتوطينها في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
- رفع مستوى قدرات المملكة في إنتاج المعرفة في الحقول الاقتصادية والاجتماعية.
- رفع مستوى المعرفة ومحتواها في الأنشطة الإنتاجية والخدمية في القطاعين العام والخاص.
- توفير البيئة التقنية والإدارية والتنظيمية، فضلاً عن البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات.
- تقليص الفجوة المعرفية بين المناطق، وزيادة وعي المواطن بأهمية المعرفة، فضلاً عن زيادة المحتوى الرقمي العربي.

٣/٤/٥ السياسات

- اعتماد آليات تفضي إلى زيادة نشر قواعد المعرفة التي تمكن من حسن نقلها ومن ثم توطينها وإنتاجها واستثمارها للتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، وذلك من خلال الإجراءات التالية.
  - توفير فرص التعليم، وتحسين معدلات الالتحاق بمراحله المختلفة، والحد من معدلات التسرب، وتمكينه من الاستجابة لمتطلبات التنمية والمعارف المستجدة.
  - تطوير أنظمة الدراسات العليا ومقرراتها وزيادة أعداد المسجلين فيها، وربط عملها ومخرجاتها بالاقتصاد القائم على المعرفة.
  - الاهتمام بالموهبة والابتكار والريادة.
  - تطوير برامج تدريب القوى العاملة الوطنية وتأهيلها معرفياً وتقنياً، بما يواكب المعارف والتقنيات الحديثة.
  - تطوير مناهج التعليم لمواكبة متطلبات التطور المعرفي.
  - تعريب العلوم والتقنية وزيادة المحتوى الرقمي العربي.
  - تضمين المناهج مهارات تطوير المنتج، وتنمية روح المبادرة، وتعليم التقنيات.

- **العمل على زيادة قدرات المملكة في مجال نقل المعرفة وتوطينها، وذلك في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الإجراءات التالية:**
  - **تحفيز إبرام العقود التي تعمل على استيراد المعرفة ونقلها واستثمارها، فضلاً عن الاستفادة القصوى من اتفاقيات التعاون الدولي وبرامجه في نقل المعرفة وتوطينها، وتوجيه اللجان الثنائية الدولية للتركيز على نقل المعرفة.**
  - **تحفيز القطاع الخاص للدخول في شراكات، أو اتفاقات شراء لمخرجات الشركات المعرفية الكبرى.**
  - **حفز استيراد السلع والخدمات ذات المحتوى المعرفي المرتفع.**
  - **تفعيل تنفيذ النصوص المتعلقة بنقل التقنية في برنامج التوازن الاقتصادي ومتابعتها.**
- **العمل على تحقيق زيادة ملحوظة في أنشطة توليد المعرفة العامة والخاصة، من خلال الإجراءات التالية:**
  - **زيادة تمويل نشاط البحث العلمي والتطوير التقني في الجامعات ومعاهد البحوث في جميع القطاعات الحكومية.**
  - **تحفيز القطاع الخاص ودعمه لزيادة أنشطته البحثية والتطويرية والابتكارية.**
  - **تحفيز إقامة مجمعات بحثية لقطاعات تقوم فيها مؤسسات صغيرة ومتوسطة لتكون بمثابة حاضنات للأعمال.**
- **تحسين المحتوى المعرفي للسلع والخدمات المنتجة في المملكة، للارتقاء بالإنتاجية والقدرات التنافسية، من خلال الإجراءات التالية:**
  - **تعزيز منظومة العلوم والتقنية وترسيخ ترابطها مع القطاعات الإنتاجية والخدمية.**
  - **تحفيز القطاع الخاص للتوجه نحو الأنشطة القائمة على المعرفة، وذات القيمة المضافة العالية.**
  - **توجيه "المدن الاقتصادية" ومحاور أو ممرات التنمية نحو زيادة الأنشطة المعرفية.**
  - **إقامة المؤسسات الوسيطة، بين التعليم والبحث والتطوير من جهة، والقطاعات الإنتاجية والخدمية من جهة أخرى، مثل: الحاضنات وحدائق التقنية ومراكز التميز، ومراكز التضامن الصناعية (مراكز تعاونية لصناعة محددة في مجالات البحث والتطوير ونقل التقنية)، وغيرها.**
  - **تطوير سياسات التمويل وقنواته لدعم التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، ولزيادة الاستثمار في نقل المعرفة وتوليدها.**

- توفير المزيد من الحوافز للمشروعات المشتركة والاستثمارات الأجنبية المباشرة على نقل المعرفة وتوطينها.

- العمل على توفير البيئة المناسبة لإدارة المعرفة (تقنياً وهيكلياً ونظامياً وتمويلياً وإدارياً)، من خلال الإجراءات التالية:
  - التوظيف الأمثل لتقنية المعلومات والاتصالات.
  - إيجاد البيئة المؤسسية والنظامية الملائمة للمعلوماتية، بالاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال.
  - تطوير البنية التحتية لإدارة المعرفة.
  - اعتماد مؤشرات لقياس مدى التطور في التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.
  - تحسين البيئة النظامية والإدارية لتداول المعرفة.
- الرقي بالمستوى المعرفي لأفراد المجتمع، من خلال الإجراءات التالية:
  - تقليص الفجوة المعرفية والرقمية بين جميع مناطق المملكة وبين شرائح المجتمع المختلفة.
  - الاهتمام بالحفاظ على اللغة العربية، وتوظيفها لتطوير مجتمع المعرفة.
  - تنمية اهتمام المواطن وزيادة وعيه بأهمية المعرفة، وأثرها في رقيّه ورقيّ مجتمعه.

٤/٤/٥ الأهداف المحددة

- مواصلة زيادة تمويل البحث والتطوير والابتكار وفق ما أقرته "السياسة الوطنية للعلوم والتقنية" للوصول إلى مستوى (٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)، ومن ثم تحقيق مستوى (١٪) من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية الخطة التاسعة.
- مضاعفة معدلات الالتحاق في مرحلة رياض الأطفال.
- تحفيز القطاع الخاص للتوسع في الإنفاق على البحث والتطوير والابتكار، بحيث تصل حصته إلى (٢٣٪) من إجمالي إنفاق المملكة على البحث والتطوير بنهاية الخطة.
- زيادة عدد الطلاب والطالبات الذين يحظون برعاية مبادرات "الموهبة والإبداع"، ليبلغ عددهم نحو ١٤ ألف طالب وطالبة سنوياً مع نهاية الخطة التاسعة.
- الارتقاء بمستوى جودة تعليم العلوم والرياضيات في كامل المنظومة التعليمية، وزيادة عدد ساعات هذه المواد مع نهاية الخطة التاسعة.

- **توسيع مشاركة القطاع الخاص في التعليم بمستوياته المختلفة.**
- **زيادة القيمة المضافة الصناعية لتصل إلى نحو مرة ونصف موازنة بما كانت عليه في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) تنفيذاً للاستراتيجية الوطنية للصناعة، بنهاية الخطة التاسعة.**
- **زيادة نسبة المنتجات الصناعية ذات القاعدة التقنية من (٣٠٪) إلى (٤٥٪) من إجمالي الإنتاج الصناعي بنهاية الخطة التاسعة.**
- **زيادة نسب الصادرات الصناعية من (١٨٪) إلى (٢٦٪) من إجمالي الصادرات بنهاية الخطة التاسعة.**
- **تطوير أنظمة المواصفات والمعايير في جميع المجالات.**

تنافسية الاقتصاد الوطني

١/٦ المقدمة

فرضت التطورات الاقتصادية والتقنية التي شهدها العالم منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، وما صاحبها من انفتاح اقتصادي وتجاري في ظل العولمة، تحديات جديدة أمام الاقتصاد السعودي ونموه، منها نفاذ المنتجات الوطنية إلى الأسواق الخارجية، وتزايد المنافسة بين المنتجات الوطنية ومثيلاتها الأجنبية في السوق المحلي، وتزايد حدة المنافسة العالمية على مستوى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي خضم هذه البيئة التنافسية وما تفرضه من تحديات أمام مسيرة اندماج الاقتصاد السعودي في منظومة الاقتصاد العالمي، وأمام الجهود المبذولة لتطوير منشآت القطاع الخاص وتعزيز دوره التنموي، أصبح تحسين القدرات التنافسية بأبعادها الاقتصادية الكلية والجزئية عنصراً مهماً في استراتيجيات التنمية المستقبلية للمملكة. ومن هذا المنطلق وضعت خطة التنمية التاسعة تنمية القدرات التنافسية لقطاعات الاقتصاد الوطني وتطوير منتجاته ضمن أولوياتها التنموية.

يستعرض هذا الفصل أهم معالم الوضع الراهن لتنافسية الاقتصاد الوطني مبرزاً المنجزات ومسلطاً الضوء على أبرز القضايا والتحديات التي تواجه الارتقاء بالقدرات التنافسية على المستويين الاقتصادي الكلي والجزئي، وموضحاً مرتكزات استراتيجية التنمية المستقبلية وتوجهاتها الأساسية بما تتضمنه من أهداف وسياسات.

٢/٦ الوضع الراهن

١/٢/٦ مقومات التنافسية

تستند تنافسية اقتصاد المملكة على مقومات عديدة، من أهمها ما تزخر به المملكة من موارد وإمكانات تشكل أساساً راسخاً لبناء ميزات تنافسية في إنتاج العديد من السلع والخدمات التي يمكن توجيهها نحو السوق المحلي والأسواق الخارجية. ومن ضمن العوامل المواتية لبناء الميزات التنافسية ما يلي:

- تحتل المملكة المرتبة الأولى عالمياً في احتياطي البترول وإنتاجه وتصديره، و المرتبة الرابعة عالمياً من حيث احتياطي الغاز.
- تتمتع المملكة بمحفزات عديدة للمستثمرين، منها اقتصاد منفتح وقوة شرائية مرتفعة للسكان، ومعدلات متدنية للضرائب، وحرية للمستثمر الأجنبي لتملك المشروعات

والعقارات، وحرية كاملة لدخول رؤوس الأموال وخروجها وتحويلات الدخول والأرباح، وسعر صرف مستقر، ونظام سياسي مستقر وداعم للاستثمار والتنمية.

- تركيبة عمرية شابة للسكان توفر موارد بشرية يمكن تطوير قدراتها وصقل مهاراتها لتصبح رصيداً قيّماً لبناء الميزات التنافسية وتعزيزها.
- نظام مصرفي متطور.
- وجود بنية أساسية عصرية.
- موقع جغرافي متميز.
- (٤) مدن اقتصادية في طور الإنشاء، تهدف إلى إقامة صناعات ذات قدرات تنافسية عالية وتعتمد على أحدث التقنيات المعاصرة، بالإضافة إلى مدينتين أخريين قيد الدراسة.

٢/٢/٦ الوضع التنافسي العام

حرصت توجهات خطة التنمية الثامنة على رفع كفاءة مستوى الأجهزة والمؤسسات الحكومية وزيادة فاعليتها من أجل الإسهام في رفع تنافسية الاقتصاد الوطني، مع التركيز على تنمية القوى البشرية، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتحسين إنتاجية الاقتصاد الوطني، وزيادة إسهام القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في ظل بيئة تنافسية ملائمة، إضافة إلى الاستمرار في تطوير منظومة العلوم والتقنية والاهتمام بالمعلوماتية ودعم البحث العلمي والتطوير التقني وتشجيعه لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وقد تضافرت الجهود الوطنية لتحسين الوضع التنافسي للمملكة، فاتخذت العديد من الخطوات للتطوير المؤسسي والإداري، وتهيئة بيئة الأعمال، بما يسهم في تحسين بيئة الاستثمار، ورفع كفاءة أداء الأجهزة الحكومية، ودعم التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. وقد أسفرت تلك الجهود عن تحقيق تطور ملموس في بيئة الاستثمار بالمملكة أفضى إلى ارتقائها مراتب مرموقة في تقارير التنافسية الدولية، الإطار (١/٦)، والشكل (١/٦).

الإطار (١/٦): تنافسية المملكة وفقاً للتقارير الدولية:

م	التقارير الدولية	تطور الترتيب العالمي للمملكة	مجالات تميز المملكة بحسب المؤشرات الفرعية
١	تقرير التنافسية العالمي الذي يصدر عن "المنتدى الاقتصادي العالمي".	* تبوأت المملكة المرتبة (٣٥) في عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧). * تحسن ترتيب المملكة بالارتقاء إلى المرتبة (٢٧) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨).	* مؤشر "استقرار الاقتصاد الكلي" لعام (٢٠٠٨) الذي أسفر عن تصنيف المملكة في المرتبة (التاسعة) عالمياً. * مؤشر "الصحة والتعليم الأولي" الذي أسفر عن تصنيف المملكة في المرتبة (٥١) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) موازنة بالمرتبة (٧١) في العام السابق. * مؤشر "كفاءة سوق السلع" الذي أسفر عن تصنيف المملكة في المرتبة (٣٤) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) موازنة بالمرتبة (٥١) في العام السابق.
٢	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذي يصدر عن "مؤسسة التمويل الدولية" التابعة للبنك الدولي.	* صنفت المملكة في المرتبة (٦٧) عالمياً في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، ثم احتلت المراتب (٣٨) و(٢٣) في عامي ١٤٢٧/٢٦هـ و١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٦ و٢٠٠٧)، لتصل المرتبة (١٦) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، ثم المرتبة (١٣) في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩). * تم تصنيف المملكة ضمن أفضل (٧) دول عالمياً في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) من حيث إصلاح بيئة الأعمال.	* مؤشر "تسجيل الممتلكات" الذي أسفر عن تصنيف المملكة في المرتبة (الأولى) عالمياً في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) نظراً لقيامها بإلغاء رسوم تسجيل العقارات. * مؤشر "دفع الضرائب" الذي أسفر عن تصنيف المملكة في المرتبة (٧) عالمياً. * مؤشر "التجارة عبر الحدود" الذي أسفر عن تصنيف المملكة في المرتبة (٢٣) عالمياً. * مؤشر "حماية المستثمرين" الذي أسفر عن تصنيف المملكة في المرتبة (١٦) عالمياً. * مؤشر "إقامة المؤسسات" الذي أسفر عن تصنيف المملكة في المرتبة (١٣).
٣	تقرير جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الذي يصدر عن "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية".	* صنفت المملكة في المرتبة (١٢١) عالمياً في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) بحسب مؤشر الأداء في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لترتفع إلى المرتبة (٥١) في عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧).	* بلغت حصة المملكة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (١٩,٤) بليون دولار في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤). * ارتفعت حصة المملكة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (٢٤,٣) بليون دولار في عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧) ثم إلى (٣٨,٢) بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، مما يؤكد على مدى فاعلية سياسات تعزيز المناخ الاستثماري بالمملكة ونجاحها.

الشكل (١/٦)
الترتيب العام للمملكة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

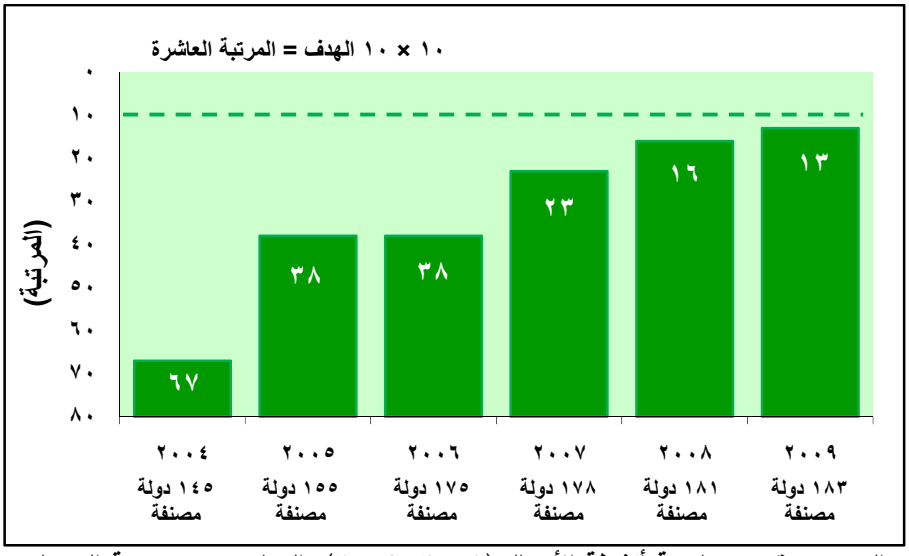

المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

الصفحة ١٠٤

٣/٢/٦ القطاع الخاص وتنافسية المنتجات الوطنية

شهدت خطة التنمية الثامنة تطوراً ملموساً في أداء القطاع الخاص الوطني على الصعيدين المحلي والدولي، حيث تزايدت أعداد الشركات والمصانع التي تنتج سلعاً وخدمات ذات محتوى تقني عالٍ ومتطور. كما استحوذت بعض الشركات الوطنية على حصص في شركات عالمية تتميز منتجاتها بميزات تنافسية عالية، الأمر الذي أتاح لها النفاذ بسهولة إلى الأسواق العالمية. وقد أسهمت هذه التطورات في تنمية أواصر التعاون والارتباط بين القطاع الخاص الوطني والعالمي.

ومن أجل حماية المنافسة وتشجيعها محلياً، ومن ثم تحسين البيئة التنافسية، أقرت المملكة "نظام المنافسة" عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، وأصدرت لائحته التنفيذية عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)، والقواعد المنظمة له عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨). ويعمل "مجلس حماية المنافسة" الذي شُكّل عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)، على وضع استراتيجية لتعزيز المنافسة ونشر ثقافتها في المجتمع.

من ناحية أخرى، يسهم "مركز تنمية الصادرات السعودية" التابع لمجلس الغرف السعودية في تعزيز تنافسية المنتجات الوطنية، وذلك من خلال إجراء البحوث اللازمة لتقدير إمكانات التصدير في المملكة، وتحليل الأسواق الخارجية وقدراتها الاستيعابية ومتابعة أوضاعها، والسلع المنافسة للمنتجات الوطنية، كما يسهم "برنامج الصادرات السعودية"

التابع للصندوق السعودي للتنمية في تقديم تسهيلات التمويل والضمان اللازمين لتنمية الصادرات الوطنية غير النفطية، وقد بلغت قيمة التسهيلات التي قدّمها نحو ٤,٧ بليون ريال خلال عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) مسجلة زيادة بنسبة (١٦,٧٪) عن قيمتها في العام السابق. كما تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه تم إنشاء "هيئة تنمية الصادرات السعودية" بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٥٩) وتاريخ ١٤٢٨/٢/١٥هـ (٢٠٠٧/٣/٥) من أجل تنمية الصادرات غير النفطية، وإعداد الخطط والبرامج، وتطوير السياسات الملائمة، لتحقيق هذا الهدف، إضافة إلى توفير المساعدات الفنية والحوافز للمصدرين بما يدعم تنافسية المنتجات الوطنية.

٤/٢/٦ المركز الوطني للتنافسية

تشكل التنافسية أساساً مهماً لتعزيز النمو الاقتصادي، حيث دلت التجارب العالمية على أن الدول ذات التصنيف التنافسي المرتفع، يرتفع فيها حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو، وتنخفض فيها معدلات البطالة، ويرتفع فيها معدلات العائد على الاستثمار، وكذلك حجم صادراتها من السلع والخدمات. وفي ضوء إدراك الدولة لأهمية تحسين الوضع التنافسي للمملكة، قامت الهيئة العامة للاستثمار بتأسيس "المركز الوطني للتنافسية" في عام ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)، وتمثلت رسالته في "العمل على إيجاد بيئة استثمارية محفزة للأعمال، ودعم إنشاء قطاعات الأعمال ذات القدرات التنافسية العالية، وتحسين أداء القائم منها والارتقاء بقدراته التنافسية، وذلك من خلال تقديم الاستشارات المهنية المعتمدة على البيانات الصحيحة عن فرص تحسين التنافسية، والعمل على إنشاء مجالس استشارية وفرق عمل بالتعاون مع الشركاء الأساسيين". وفي ظل تلك الرسالة، تحددت أنشطة المركز فيما يلي:

أ. إنشاء مجالس استشارية لقطاعات الأعمال: للجمع بين الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص من أجل تشجيع التعاون والحوار بين القطاعين العام والخاص حول الموضوعات المتعلقة بتحسين التنافسية.

ب. دعم مبادرات الهيئة العامة للاستثمار: يقوم المركز الوطني للتنافسية بتزويد الهيئة بالمعلومات والتحليلات دعماً لما تطرحه من مبادرات، وذلك لضمان أن تؤدي هذه المبادرات لرفع مستوى التنافسية في المملكة.

ج. إصدار تقرير دوري عن التنافسية: يعرض هذا التقرير السنوي الوضع التنافسي للمملكة على المستويين الاقتصادي الكلي والجزئي. وأحياناً قد ينصب اهتمام

هــذا التقرير على قطاع أو موضوع بعينه كالتعليم أو الاستثمارات الفردية أو نحــو ذلك.

د. قياس مدى التقدم المحرز في برنامج التنافسية : يستهدف المركز استخدام المعــايير العالمية المعتمدة لقياس التنافسية، ويُقدم ترتيب المملكة تبعاً لها، مستعيناً فــي ذلــك بالخبرات الدولية. كما يتعاون المركز مع جامعــة الملــك عبــدالعزيز فــي إجــراء المسوحات الميدانية المطلوبة.

٥/٢/٦ برنامج الوصول

يهدف هذا البرنامج إلى جعل المملكة من أفضل عشر دول في العالم من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بنهاية عام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠)، ويتطلب هذا البرنــامج إتبــاع نهج مزدوج يتمثل في تنفيذ المزيد من الإصلاحات المؤسسية من أجل تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية للأعمال من ناحية، وتوفير الخدمات والحوافز لتعزيز المناخ الاستثماري من ناحيــة أخرى.

٣/٦ القضايا والتحديات

١/٣/٦ المحتوى التقني للصادرات الوطنية

يعد الارتقاء بالمحتوى التقني للمنتجات التصديرية أحد العناصــر الرئيســة لتعزيــز القدرات التنافسية لتلك المنتجات وتمكينها من النفاذ إلى الأسواق العالمية. وقد نجحت العديد من الدول مثل تركيا وماليزيا وإندونيسيا والبرازيل وغيرها فــي زيــادة القــدرة التنافســية لصادراتها من خلال زيادة نسبة الصادرات ذات المحتوى التقني المتوسط والعالي، فبلغت تلك النوعية من الصادرات، على سبيل المثال، نحو (٧٠٪) من الصادرات الماليزية، و(٥٠٪) من الصادرات البرازيلية، ونحو (٣٠٪) من الصادرات التركية.

أما بالنسبة لصادرات المملكة، فقد شهدت تطورات متواصلة في قيمتهــا الإجماليــة خلال خطط التنمية المتعاقبة، كما تواصلت الجهود لتنويع تلك الصــادرات وزيــادة محتواهــا التقني. وتم تحقيق بعض التقدم في تلك المجالات، إلا أنه ظل دون المستوى المأمول، حيث لا يزال هيكل الصادرات تهيمن عليه صادرات النفط الخام والصادرات الصناعية المعتمدة علــى الموارد الطبيعية مثل منتجات تكرير النفط ومنتجات المعادن الأساسية والإســمنت والزجــاج إضافة إلى بعض الصادرات الصناعية ذات التقنية البسيطة مثل الملابس ومنتجــات الجلــود والورق ومنتجات الحديد والصلب والمجوهرات. أما الصادرات ذات المحتوى التقني المتوسط

والعالي (باستثناء الصادرات البتروكيماوية) فتشكل نحو (١٠٪) من إجمالي الصادرات غير النفطية، وتشمل صادرات البضائع المصنعة مثل الأسمدة والبلاستيك ومنتجات الحديد والصلب المتطورة والماكينات والأدوات والأجهزة الإلكترونية.

ويشكل استمرار هذا الوضع عقبة أمام تطوير تنافسية الصادرات الوطنية. وعليه أصبح من الضروري تكثيف الاهتمام بترقية المحتوى التقني للمنتجات المصدرة. ولعل من المفيد الإشارة في هذا السياق إلى الاستراتيجية الوطنية للصناعة التي تستهدف زيادة المحتوى التقني للمنتجات والصادرات الصناعية للمملكة.

٢/٣/٦ الابتكار

يعد حفز الابتكار من العوامل الرئيسة في تحسين القدرات التنافسية للدول، فضلاً عن كونه يشكل قاعدة الانطلاق لجهود التوليد الذاتي والمستدام للثروة. وتعمد الدول إلى توفير البيئة المواتية لحفز الابتكار من خلال الاستثمار في التعليم (خاصة في المسارات العلمية والهندسية) وتشجيع البحث العلمي، وإقامة مؤسسات الأبحاث ودعمها مادياً، وتشجيع الشركات على الاستثمار في مجالات الأبحاث والتطوير والابتكار، وإيجاد علاقات وطيدة بين المجتمع الأكاديمي ومجتمع الأعمال، وتطبيق أنظمة حماية حقوق الملكية الفكرية بشكل صارم، مع منح الجوائز للابتكارات وترويجها تجارياً، كما تقوم العديد من الدول المستضيفة لرؤوس الأموال الأجنبية بوضع الضوابط الضامنة لنقل التقنيات المتطورة وتوطينها عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كذلك تحرص الدول على ربط سلاسل القيمة لمنتجاتها الوطنية بسلاسل القيمة للمنتجات العالمية التي تقوم على أساس التقنية العالية والمهارات المعرفية المتطورة.

وقد بذلت المملكة جهوداً حثيثة في هذا المجال، حيث عززت ميزانيات الجامعات ومراكز الأبحاث ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية لتمكينها جميعاً من إجراء المزيد من البحث والتطوير والاضطلاع بدور أساس في تحسين بيئة الابتكار في المملكة. إلا أنه وعلى الرغم من تلك الجهود، ما تزال المملكة تعاني نقصاً في أعداد المتخصصين والماهرين في المجالات العلمية والتقنية مما يترتب عليه نقص حاد في الكفاءات الوطنية الابتكارية القادرة على استيعاب التقنيات الحديثة وتوطينها ثم توليدها محلياً، ومن ثم إيجاد السلع والخدمات الجديدة المبتكرة.

من جانب آخر، ما يزال استثمار القطاع الخاص في مجال الأبحاث والتطوير محدوداً لدرجة بعيدة، مما يشكل عقبة أمام الاستخدام التجاري لنتائج الأبحاث العلمية والتقنية والابتكارات. ونظراً لأهمية هذه القضية وتأثيرها على استدامة ارتقاء المملكة لمركز تنافسي

متميز بين دول العالم فإن تبني السياسات والآليات التنفيذية الملائمة لعلاجها يمثل أحد أولويات خطة التنمية التاسعة.

٣/٣/٦ البيئة المواتية للتصدير

على الرغم من قيام العديد من الجهات بالمشاركة في توفير البيئة المواتية للتصدير سواء من خلال إقامة المؤسسات الداعمة للتصدير أو من خلال نشاط الغرف التجارية الصناعية في هذا المجال، إلا أنه ما زال هناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام بالعديد من الجوانب المهمة والضرورية لزيادة القدرات التنافسية للسلع التصديرية، من أهمها رفع قدرات التسويق عالمياً للشركات الوطنية وتنظيم المعارض التسويقية في الخارج، وتحسين الجودة للسلع والخدمات بنشر معايير إدارة الجودة لدى الشركات الوطنية، وتطبيق المواصفات والمقاييس المعتمدة عالمياً على منتجات المملكة، وتخفيض تكلفة الخدمات المالية المساندة للتصدير كضمان الصادرات والخدمات المصرفية والائتمانية، وتحسين البنى التحتية المستخدمة للتصدير كبنى النقل والاتصالات والمعلومات، وتحفيز تحسين وسائل الإنتاج لدى الشركات الوطنية وتشجيعها على الاستثمار في تحسين الإنتاجية واعتماد الآليات الحديثة في الإنتاج القائمة على الكثافة المعرفية والرأسمالية بدلاً عن كثافة العمالة غير الماهرة، فضلاً عن تطوير إجراءات التقاضي، واستكمال إنشاء المحاكم التجارية، وتطوير الأنظمة واللوائح المنظمة لإجراءات التصدير والاستيراد.

٤/٣/٦ العمالة في القطاع الخاص

تعد القوى العاملة المؤهلة القادرة على استيعاب التقنيات الحديثة أحد الركائز الأساسية لتطوير القدرات التنافسية لأي دولة. لذا يحرص القطاع الخاص في جميع دول العالم على اختيار أفضل العناصر البشرية المؤهلة والقادرة على استيعاب التقنيات الحديثة واستقطابها للعمل لديه من أجل رفع كفاءة الأداء وتحسين مستوى الإنتاجية ومن ثم خفض تكلفة منتجاته وتعزيز تنافسيتها في الأسواق. إلا أنه يلاحظ بالنظر إلى الوضع الحالي في المملكة أن القطاع الخاص السعودي لا يزال يعتمد على عمالة أغلبها من المستويات التعليمية المتدنية وهو ما يشكل عائقاً أمام التوسع في استخدام التقنيات الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة. لذا ينبغي أن يضاعف القطاع الخاص من نسبة العمالة ذات المستويات العلمية والفنية المرتفعة لكونها مطلباً ملحاً لتحسين تنافسية منتجاته في السوق المحلي والأسواق الخارجية. وتتوجه جهود الدولة نحو توفير القوى العاملة الوطنية المؤهلة تأهيلاً علمياً وتقنياً

جيداً مما سيمكنها من الإسهام بفعالية في الارتقاء بالقدرات التنافسية الوطنية من ناحية، وتحقيق التحول المنشود نحو الاقتصاد القائم على المعرفة من ناحية أخرى.

٥/٣/٦ تجمعات الأعمال العنقودية

تتكون تجمعات الأعمال العنقودية من عدة صناعات، وشركات، ومؤسسات ذات روابط وعلاقات قوية فيما بينها، فضلاً عن قربها المكاني، الإطار (٢/٦). ومن شأن التفاعل المكثف بين العملاء، والمنتجين والموردين والمؤسسات على مستوى تجمعات الأعمال العنقودية أن يسهم في تعزيز التنافسية من خلال ما يلي:

١- زيادة الإنتاجية، ورفع مستوى الكفاءة عبر التَعَرُّف على أفضل الممارسات في الشركات المنضوية في تجمعات الأعمال العنقودية.
٢- حفز الابتكار من خلال التعريف بالفرص الجديدة، وتسريع عملية توليد الأفكار والمعارف.
٣- تسهيل عملية تحويل السلع والخدمات الجديدة إلى منتجات تجارية ناجحة.
٤- توفير الفرص لإقامة منشآت الأعمال الجديدة.
٥- تسهيل التسويق الخارجي وتنسيقه وزيادة حجم الصادرات.

وبالنظر إلى واقع قطاع الأعمال الوطني يتبين محدودية وجود تجمعات الأعمال العنقودية، كما يلاحظ ضعف الروابط بين المنشآت على اختلاف أحجامها، وهو ما يشكل قيداً على إمكانيات الاستفادة من مميزات التجمعات العنقودية في إيجاد ميزات تنافسية للمنتجات الوطنية وتطويرها. وكما هو معلوم، فقد هيأت الدولة وما زالت تهيئ البنية الأساسية المشجعة لقيام التجمعات العنقودية وذلك بإنشاء المناطق الصناعية ومناطق التقنية والمدن الاقتصادية. إلا أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الجهود لتشجيع التكامل بين المنشآت الاقتصادية، وبناء سلاسل القيمة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، يضاف إلى ذلك الحاجة لتشجيع عمليات اندماج الشركات والإقلال من تشتت السوق على مستوى المملكة ومستوى دول مجلس التعاون. ويعد

الإطار (٢/٦): أمثلة لتجمعات عنقودية:

تزخر التجارب الدولية بالعديد من أمثلة العناقيد التي تم تطبيقها بنجاح في دول العالم مثل :

١- عناقيد الآلات الأوتوماتيكية، والسيارات، وأجهزة الفاكس في اليابان.
٢- عناقيد السيراميك، والأحذية، والمعدات في ايطاليا.
٣- عناقيد صناعة الطائرات، ومعدات الإنشاء في الولايات المتحدة الأمريكية.
٤- عنقود الماس في جنوب أفريقيا.

الإسراع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة من أهم العوامل التي ستوفر البيئة المشجعة لنشر هذا النوع من التجمعات.

٦/٣/٦ الشركات العائلية

يتسم القطاع الخاص الوطني بظاهرة الطابع العائلي للشركات بمختلف أشكالها القانونية. وعلى الرغم من نجاح بعض الشركات العائلية، إلا أن الطابع العائلي غالباً ما يفرض بعض التحديات التي من أهمها عدم وضوح الخط الفاصل بين الملكية والإدارة وهو ما قد يؤدي إلى ضعف الاستعانة بالمهارات والكفاءات الفنية الإدارية والمالية والرقابية المناسبة من جانب، وتقادم الأساليب الإدارية المستخدمة من جانب آخر. ومن التحديات الأخرى محدودية تطبيق أنظمة الرقابة الفعالة وحوكمة الشركات، وضعف الاستفادة من التقنيات الحديثة، وعدم تطبيق أنظمة الجودة الشاملة.

وتشكل هذه التحديات قيداً على تطوير القدرات التنافسية للقطاع الخاص ، مما يتطلب مواصلة تشجيع تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمه لتيسير عملية زيادة رأس المال وتوسيع نطاق النشاط، وتبنّي أساليب إدارية متطورة وتقنيات إنتاجية حديثة، هذا بالإضافة إلى تشجيع عملية الاندماج بين المنشآت للاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، وكل ذلك من شأنه أن يرتقي بالقدرات التنافسية للمنشآت المعنية.

٤/٦ استراتيجية التنمية

١/٤/٦ الرؤية المستقبلية

الاستمرار في الارتقاء باقتصاد المملكة إلى مرتبة متقدمة عالمياً على صعيد التنافسية، بما في ذلك الموقع التنافسي لشركات المملكة وسلعها في السوق العالمية، وقدرة المنتجات والخدمات الوطنية على منافسة مثيلاتها المستوردة، وكذلك قدرة بيئة الاستثمار على جذب كل من رأس المال الوطني والأجنبي.

٢/٤/٦ الأهداف العامة

تتمثل الأهداف العامة لتطوير القدرات التنافسية للمملكة خلال خطة التنمية التاسعة فيما يلي:

- الانتقال بالاقتصاد الوطني إلى مرحلة التنافسية المعتمدة على الابتكار.

- تحسين تنافسية المنتجات الوطنية في السوق المحلي والأسواق الخارجية.
- دعم القدرات التنافسية للصادرات غير النفطية وزيادة محتواها التقني.
- رفع مستوى التعليم والتدريب والتوسع في المسارات العلمية والتقنية.
- مواصلة تطوير بيئتي الاستثمار والتصدير.
- تكثيف عمليات نقل التقنية وتوطينها واستنباتها في المملكة بما يعزز من القدرات التنافسية ويتماشى مع عولمة الإنتاج.
- التوسع في إنشاء تجمعات الأعمال العنقودية ذات الروابط القوية والمتعددة بين وحداتها (التشابكات الأمامية والخلفية)، وتشجيع اندماج الشركات الوطنية فيما بينها من جهة، وتوثيق تعاونها مع الشركات الأجنبية ذات التقنيات المتطورة، من جهة أخرى.
- زيادة الاستثمار في البنية التحتية الصناعية والمعلوماتية.
- تحسين مستوى الجودة والنوعية للسلع والخدمات.

٣/٤/٦ السياسات

تتصف سياسات خطة التنمية التاسعة الهادفة لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني بطبيعتها الشاملة والمتداخلة مع سياسات القطاعات الاقتصادية المختلفة، وفيما يلي أهم هذه السياسات:

- زيادة الإنفاق الاستثماري في البنية الأساسية والبنية المعلوماتية.
- المحافظة على استقرار الأسعار والحد من الضغوط التضخمية.
- الاستمرار في تطوير خدمات المؤسسات المصرفية والمالية.
- إسراع الخطى نحو التطبيق الشامل للتعاملات الالكترونية.
- التوسع في إنشاء مراكز خدمة المستثمرين.
- زيادة تخصص القضاة في المجالات التجارية، وزيادة المحاكم والدوائر المتخصصة.
- وضع إجراءات نظامية ميسرة وتنفيذها لبدء ممارسة الأعمال والاستثمارات في مناطق المملكة جميعها.
- التنفيذ الشامل للاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وإنشاء الجهاز اللازم لذلك.

- توفير معلومات شاملة وآنية عن القرارات والإجراءات الاقتصادية الحكومية ذات التأثير المباشر على القطاع الخاص وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة والبوابات الحكومية الإلكترونية.
- الإسراع بتطبيق نظام حوكمة الشركات.
- الاستمرار في دفع الجهود نحو تحسين الإنتاجية في الاقتصاد الوطني بصفة عامة وفى القطاعات ذات الميزة النسبية بصفة خاصة.
- التوسع في تطبيق معايير الجودة المتعارف عليها عالمياً في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي خاصة المرتبطة منها بالتصدير.
- تنفيذ برامـــج ثقافية لنشر ثقافات الجودة والإتقان والتميز وتعميقها لدى أفراد المجتمع.
- تعميق أساليب الممارسة الإدارية الرشيدة في الأجهزة الحكومية.
- استحداث جوائز لتميز الأداء للشركات العامة تمنح سنويا لأفضل الشركات أو الجهات العامة التي تحسن من مستوى الأداء وتزيد من مستوى إنتاجيتها.
- تفعيل مهمة هيئة تنمية الصادرات السعودية خاصة في مجال زيادة معرفة رجال الأعمال بالفرص التصديرية بالأسواق الخارجية وإقامة المعارض التجارية الخارجية لتسويق المنتجات الوطنية.
- منح جوائز التميز لشركات القطاع الخاص التي تتبنى النظم الحديثة في الإدارة والتخطيط والمتابعة والتسويق، وتلك التي تخصص نسباً مرتفعة من مواردها للبحث والتطوير والابتكار.
- تنفيذ البرامج التوعوية في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية حول التنافسية وأهميتها لشركات القطاع الخاص.
- طرح وترويج مشروعات مجمعات الأعمال العنقودية المدروسة للقطاع الخاص في جميع المجالات، مع إتاحة إمكانية مشاركة شركات القطاع العام والاستثمار الأجنبي المباشر فيها (المشاركة الثلاثية).
- تنفيذ الغرف التجارية الصناعية لبرامج تثقيفية توضح مزايا التكامل أو الاندماج بين مشروعات القطاع الخاص.
- الحد من الأعباء الإدارية المرتبطة بالحصول على تأشيرات العاملين ذوي الكفاءات العالية.

- تيسير الإجراءات الخاصة بتحويل الشركات العائلية أياً كان شكلها النظامي إلى شركات مساهمة.
- دعم نشر ثقافة التجارة الإلكترونية وأنظمتها وتشجيعها فيما بين منشآت الأعمال والمستهلكين.
- زيادة إعداد الطاقات الوطنية المؤهلة والقادرة على الابتكار واستيعاب التقنيات الحديثة.
- السير قدما في تطبيق سياسة السعودة، مع الحد من استقدام العمالة ذات المستوى التعليمي المنخفض.
- تطبيق نظام الكفاءة المهنية الذي بموجبه يوضع حد أدنى لمستوى التعليم والمهارة المهنية للأعمال الفنية والخدمية بما يضمن الارتقاء بالمستوى التعليمي والمهاري للعمالة الأجنبية والوطنية.
- وضع النظم الخاصة بالعمل عن بعد لفتح مزيد من الآفاق لعمل المرأة.
- تنفيذ برامج جامعيـــة ومهنية لزيادة عدد العاملين الوطنيين في مجال التقنيات الحديثة.
- تنفيذ برامج تثقيفية للشباب حول أهمية الالتحاق بالتخصصات العلمية والهندسية، وتقديم الحوافز المادية للملتحقين منهم في التخصصات التي يتطلبها السوق، مع تقديم حوافز تميز للمتفوقين منهم.

٤/٤/٦ الأهداف المحددة

- زيادة حجم الاستثمار في التجهيزات الأساسية بمعدل قدره نحو (٩,٥٪) في المتوسط سنوياً.
- زيادة الاستثمـــار فـــي التنميـــة البشريـــة بمعدل قدره نحـــو (٨,٤٪) في المتوســـط سنوياً.
- زيادة عدد الملتحقين في الكليات العلمية والهندسية بمعدل قدره نحو (٢٢,٤٪) خلال سنوات الخطة.
- زيادة عدد الملتحقين في المعاهد الفنية والصناعية بمعدل قدره نحـــو (١١٪) خـــلال سنوات الخطة.

- **زيادة مخصصات الإنفاق على البحث العلمي والتطوير والابتكار بمعدل قدره نحو (٠,٠٨٪) في المتوسط سنوياً ليمثل (١٪) من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية الخطة.**
- **زيادة الصادرات السلعية غير النفطية بمعدل قدره نحو (٩,٧٪) في المتوسط سنوياً.**
- **زيادة مشاركة المرأة السعودية في قوة العمل إلى نحو (١٣,٩٪) بنهاية الخطة.**
- **خفض معدل استقدام العمالة الوافدة من الأميين بمعدل قدره نحو (١,٥٪) في المتوسط سنوياً.**

التطوير المؤسسي والإداري

١/٧ المقدمة

يشكل تطوير الجهاز الإداري للدولة، ومؤسساته المختلفة، محدداً رئيساً من محددات الارتقاء بالقدرات التنافسية للاقتصاد الوطني. وقد شهدت المملكة خلال العقود الماضية تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، رافقها توسع في أنشطة القطاع الحكومي، وعملية تطوير مستمرة على الصعيد المؤسسي والإداري، حيث تم الانتقال من مرحلة بناء الهياكل التنظيمية للأجهزة الحكومية، وإعادة النظر في القائم منها وتحديد مهماتها، إلى مرحلة أكثر تطوراً، ركزت على توظيف التطورات التقنية والمعارف العلمية الحديثة في عملية التطوير، وذلك استجابة لتحديات التنمية الداخلية، ومتطلبات العولمة.

وتستهدف خطة التنمية التاسعة مواصلة جهود التحول النوعي في عملية التطوير المؤسسي والإداري، المستند على توظيف التقنيات الحديثة، وإرساء دعائم جهاز حكومي يتمتع بالكفاءة وقادر على التطوير المستمر، إضافة إلى وضع أسس الانتقال إلى مرحلة الاعتماد على التميز في الأداء كأساس لتقويم مستوى كفاءة الأجهزة الحكومية وجودة خدماتها. كما ستتواصل أيضاً جهود مراجعة هياكل الأجهزة الإدارية، وتيسير الإجراءات الحكومية وتحسين كفاءتها، وتعزيز التكامل بين أجهزة الإدارة العامة وأدواتها.

يستعرض هذا الفصل الوضع الراهن للتطوير المؤسسي والإداري والتطورات التي شهدها خلال خطة التنمية الثامنة، إضافة إلى بيان أبرز القضايا والتحديات، والرؤية المستقبلية، والأهداف والسياسات المستهدف تحقيقها خلال خطة التنمية التاسعة.

٢/٧ الوضع الراهن

١/٢/٧ الأداء العام

حظي تحسين الأداء العام للقطاع الحكومي، والارتقاء بجودة خدماته باهتمام كبير خلال خطة التنمية الثامنة. فبالإضافة إلى إنجاز العديد من الدراسات الهادفة إلى مراجعة الهياكل الإدارية للأجهزة والمؤسسات الحكومية لتحسين كفاءة الأداء، فقد تركز الاهتمام على توظيف التقنيات الحديثة لتنشيط الجهاز الحكومي ورفع كفاءة خدماته، وذلك بإقرار نظام التعاملات الإلكترونية الحكومية والتطبيقات الأخرى المتعلقة بها، وصاحب ذلك أيضاً الاهتمام بوضع الأسس لمنظومة قياس كفاءة أداء الإدارة الحكومية، إضافة إلى صدور القرارات

الرامية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري.

وقد واصلت اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري مهماتها، بمراجعة الهياكل الإدارية للأجهزة والمؤسسات الحكومية لتحسين كفاءة الأداء. وأُنجزت العديد من الدراسات القطاعية، وعلى مستوى كل جهاز حكومي على حدة، فضلاً عن دراسات أخرى لموضوعات عامة ذات طبيعة تنظيمية. واعتُمدت نتائج أغلب تلك الدراسات وبدأ العمل في تطبيقها.

وشهدت سنوات خطة التنمية الثامنة تنفيذ عدد من الأعمال التنظيمية والإدارية، وإنشاء أجهزة جديدة، من أجل تطوير الخدمات العامة وتحسين نوعيتها، منها – على سبيل المثال – إنشاء كل من الهيئة العامة للإسكان، واللجنة الوطنية للسكان، ومجلس البيئة، وهيئة الخطوط الحديدية، وهيئة تنمية الصادرات السعودية، إضافة إلى إنشاء مركز قياس الأداء للأجهزة الحكومية بمعهد الإدارة العامة. تم أيضاً إلغاء الشكل التنظيمي للمجمعات القروية وتحويلها إلى بلديات، كما تم إنشاء وكالة مساعدة للمساحة والأراضي بوزارة الشؤون البلدية والقروية، ووكالة مساعدة للتسجيل العيني للعقار في وزارة العدل، وصندوق الوقف الصحي، وجمعية حماية المستهلك ووكالة شؤون المستهلك بوزارة التجارة والصناعة، ومركز وطني للطب البديل والتكاملي بوزارة الصحة، وتأسيس شركة وطنية مساهمة مملوكة للدولة لغرض توفير الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية والجراحية. وفي الوقت نفسه، تم تعديل اسم المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني إلى المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ونقل تبعية الكليات والمعاهد الصحية إلى وزارة التعليم العالي، إضافة إلى نقل كليات المعلمين وكليات البنات من وزارة التربية والتعليم إلى وزارة التعليم العالي.

ودعماً لجهود رفع الكفاءة الإدارية في الأجهزة الحكومية، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٩) وتاريخ ١٤٢٨/٤/٦هـ (٢٠٠٧)، القاضي بإنشاء وحدة للمراجعة الداخلية في كل جهاز من الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة، تتولى تقويم أنظمة الرقابة الداخلية، والتأكد من مدى التزام الجهات الحكومية بالأنظمة واللوائح والتعليمات والإجراءات المالية.

وشهدت سنوات الخطة أيضاً إعادة هيكلة عدد من الأجهزة والمؤسسات الحكومية مثل البنك الزراعي العربي السعودي وتعديل اسمه إلى "صندوق التنمية الزراعية"، وإعادة هيكلة بعض الإدارات المتصلة بوزارة المياه والكهرباء وتحويلها إلى شركة مساهمة تحت اسم شركة المياه الوطنية.

كما تم إعادة تنظيم وزارة العمل، والمركز الوطني السعودي لزراعة الأعضاء، بالإضافة إلى إعادة تنظيم وزارة الحج، والهيئة العامة للسياحة والآثار، والهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس وتعديل اسمها إلى الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، وتعديل اسم جمعية الهلال الأحمر السعودي إلى هيئة الهلال الأحمر السعودي، وتم أيضاً إعادة تنظيم اللجنة الوطنية لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي. كما تم تحديد اختصاصات وزارة البترول والثروة المعدنية، واختصاصات الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة المتعلقة باتفاقية التغيير المناخي وبروتوكول كيوتو وفقاً للأنظمة والوضع التنظيمي لكل منهما.

٢/٢/٧ التعاملات الإلكترونية الحكومية

أولت الدولة اهتماماً خاصاً باستخدام تطبيقات التقنيات العلمية الحديثة في المؤسسات الحكومية، من أجل الارتقاء بمستوى الأداء وتعميق البعد المعرفي، ومن ثم حفز النشاط الاقتصادي من خلال ضمان سرعة التعاملات ودقتها، سواءً فيما بين الجهات الحكومية، أو فيما بينها وبين المواطنين وقطاع الأعمال. وفي هذا الصدد شهدت الخطة الثامنة صدور عدد من القرارات المهمة، شكلت منظومة تشريعية متكاملة لتنفيذ التعاملات الإلكترونية الحكومية، حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٤٠) وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٧هـ (٢٠٠٦)، والذي أقر ضوابط تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية، كما صدر المرسوم الملكي الكريم رقم (م/١٨) وتاريخ ١٤٢٨/٣/٨هـ (٢٠٠٧)، والذي أقر نظام التعاملات الإلكترونية مع ما ينطوي عليه من ضبط للتعاملات والتوقيعات الإلكترونية وتنظيمها وتوفير الإطار النظامي لها.

ودعماً لتلك التوجهات، تم إعداد برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يَسِّر)، حيث يتم العمل في هذا البرنامج عبر مسارين: الأول يتم فيه توفير المتطلبات الأساسية للبرنامج، والثاني يتم من خلاله تنفيذ عدد من المشاريع في هذا المجال، الإطار (١/٧). ويتيح هذا البرنامج قياس مدى التحول إلى التعاملات الإلكترونية من خلال مؤشرات محددة، وترفع نتائج هذا القياس للمقام السامي ضمن تقرير نصف سنوي.

وقد أسهمت القرارات والتوجهات المشار إليها أعلاه في تحقيق تقدم ملموس على صعيد تنفيذ الجهات الحكومية لبرنامج التعاملات الإلكترونية، وخاصة في مجال تيسير الأعمال، من خلال استخدام شبكة الانترنت لتنفيذ المعاملات ومتابعتها، واستكمال النماذج وغيرها عبر المواقع الإلكترونية للجهات الحكومية والمؤسسات العامة.

الإطار (١/٧): المشاريع في مجال التعاملات الإلكترونية:

- مشروع حصر الخدمات الحكومية:

يهدف إلى تحديد أبرز الخدمات الحكومية المقدمة للأفراد، وقطاع الأعمال، وخصائصها الأساسية، ووضع التطبيقات الإلكترونية المناسبة لها.

- مشروع البوابة الوطنية للخدمات الحكومية:

يهدف إلى إنشاء موقع إلكتروني موحد على شبكة الإنترنت من أجل تسهيل تعامل المواطنين والمقيمين والقطاع الخاص مع القطاعات الحكومية، وزيادة مستوى الشفافية.

- مشروع النماذج الإلكترونية:

يهدف هذا المشروع إلى تطبيق مفهوم النماذج الإلكترونية بين الأجهزة الحكومية، سواءً كان ذلك على شكل نماذج مطبوعة ومشفرة تُقرأ آلياً، أو ملفات إلكترونية ترسل بشكل آمن وتقرأ آلياً.

- مشروع دليل الجهات الحكومية:

يهدف إلى إعداد دليل إلكتروني للاتصال بالجهات الحكومية ومراكز المعلومات التابعة لها ونشر ذلك إلكترونياً على شبكة الإنترنت.

٣/٢/٧ حماية النزاهة ومكافحة الفساد

الصفحة ١١٨

تحظى قضية حماية النزاهة ومكافحة الفساد باهتمام عالمي واسع النطاق، وتشكل محدداً رئيساً لمستوى كفاءة الجهاز الحكومي. وتفاعلاً مع هذا الاهتمام العالمي، شهدت خطة التنمية الثامنة صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) وتاريخ ١٤٢٨/٢/١هـ (٢٠٠٧) بالموافقة على الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وأشار القرار إلى أهمية إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد تتولى متابعة الاستراتيجية ورصد نتائجها وتقويمها ومراجعتها، إضافة إلى وضع برامج عملها وآليات تطبيقها.

وقد تضمنت استراتيجية حماية النزاهة أهدافاً عامة، ووسائل تمكن من إنجاز تلك الأهداف بما يحقق حماية النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره، وهو ما سيؤدي إلى توفير بيئة العمل المواتية، وإقرار مبدأ الوضوح والشفافية، وتعزيزه داخل المؤسسات والأجهزة الحكومية.

٤/٢/٧ قياس الأداء في الأجهزة الحكومية

في ظل التحول نحو العولمة والتحرر الاقتصادي والتجاري، بدأ العالم التوسع في تطبيق المؤشرات التنموية، والتي تعنى بقياس مستوى أداء قطاعات بعينها، كمؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر بيئة ممارسة الأعمال، ومؤشر التنافسية، وغيرها من المؤشرات. وقد حظيت مسألة قياس مستوى كفاءة أداء الأجهزة الحكومية باهتمام بالغ، على اعتبار أن كفاءة

أداء هذه الأجهزة تشكل شرطاً ضرورياً لكفاءة الاقتصاد وجودته بصفة عامة. ويُعدّ قياس الأداء الحكومي جزءاً لا يتجزأ من عملية أشمل وأعمق لتطوير الأداء المؤسسي، فهو يتعلق بالدرجة الأولى بمدخلات المؤسسة الحكومية ومخرجاتها. ومن ثم تنضوي تحته مجموعة من المؤشرات الواضحة والقابلة للقياس والتقويم، وتعكس نتائجها مدى الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة في تحقيق الأهداف بما فيها تحسين جودة الخدمة، إضافة إلى مدى ملاءمة الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية لاحتياجات المستفيدين من المواطنين، ومدى إسهامها في تحسين نوعية حياتهم.

وإدراكاً من الدولة لأهمية قياس الأداء الحكومي لتقويم الأوضاع، وتحديد مواطن القصور ومسارات التطوير، صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (١٨٧) وتاريخ ١٤٢٩/٧/٤هـ (٢٠٠٨) القاضي بإنشاء مركز لقياس أداء الأجهزة الحكومية بمعهد الإدارة العامة، يرتبط في المرحلة الأولى بمدير عام المعهد مباشرة، ويخضع المركز للتقويم، ومن ثم يستقل بذاته عن معهد الإدارة العامة في مرحلته الثانية ليرتبط بمقام رئيس مجلس الوزراء مباشرة. ويتولى المركز قياس أداء الأجهزة الحكومية، واستخراج مؤشرات أداء سنوية تعكس مستوى إنتاجها وأدائها، وتتمثل المهمات الرئيسة للمركز فيما يلي:

- قياس معدلات الإنتاج الحالية للأجهزة الحكومية.
- قياس معدلات التغير في الإنتاج للأجهزة الحكومية من خلال موازنة إنتاج الجهاز خلال مدتين زمنيتين.
- قياس الكفاءة الإنتاجية للأجهزة الحكومية من خلال الكشف عن مدى الاستخدام الأمثل لمواردها.
- قياس فاعلية الأجهزة الحكومية، من خلال الكشف عن جودة الخدمة التي تقدمها.
- إجراء الموازنة بين أداء فروع الجهاز الحكومي الواحد من حيث الإنتاج والفاعلية.
- إجراء الموازنة المعيارية بين أداء الجهاز الحكومي وأجهزة مماثلة له في النشاط في دول أخرى.
- بناء قاعدة بيانات تسمح بتدفق مدخلات الأجهزة الحكومية ومخرجاتها إلى مركز القياس.
- إعداد تقارير عن أداء الأجهزة الحكومية المستفيدة من الخدمة.
- إعداد تقارير سنوية عن إنجازات المركز.
- رفع التوصيات للأجهزة الحكومية المستفيدة من قياس الأداء، بما يعزز جوانب القوة ومعالجة جوانب القصور في أدائها.

٣/٧ القضايا والتحديات

١/٣/٧ استراتيجية شاملة للتطوير المؤسسي والإداري

اتخذت المملكة خلال العقود الماضية العديد من الخطوات في مجال التطوير المؤسسي والإداري، تلبية لما فرضته الحاجة العملية لمواكبة التطورات المستهدفة للاقتصاد الوطني من جانب، وتفاعلاً مع التغيرات المتلاحقة في البيئة العالمية من جانب آخر. وقد تم انتقال الفكر التنموي للمملكة من مرحلة التخطيط على المدى المتوسط إلى مرحلة التخطيط الاستراتيجي طويل المدى. وعليه، فقد باتت منظومة التنمية الشاملة والمستدامة تعتمد على المنظور طويل الأمد، واستراتيجيات تنموية تتخطى حدود الأفق الزمني لخطط التنمية الخمسية، بحيث تشكل في مجموعها حلقات متكاملة تستهدف تحقيق آمال المجتمع وطموحاته.

لذا فإنه من الضروري، اتساقاً مع التوجهات الفكرية والعملية الحديثة في المملكة، أن يتم تبنّي استراتيجية محددة المعالم لجميع جوانب التطوير المؤسسي والإداري، يتم تنفيذها خلال مدة زمنية محددة، بحيث تعكس رؤية المملكة طويلة المدى، وفي الوقت نفسه تتبنّي أفضل المنهجيات العالمية المطبقة، ليكون هناك مسار واضح لعملية الإصلاح المؤسسي والإداري، تتحدد من خلاله الأهداف وآليات التنفيذ والمتابعة والتقويم، فضلاً عن دور المؤسسات والجهات المختصة. وتتطلب هذه الاستراتيجية أيضاً تعزيز قرارات اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري، وذلك بتوفير أداة فعالة لمتابعة قراراتها، ومدى التزام الجهات الحكومية بتنفيذها.

الصفحة ١٢٠

٢/٣/٧ ملاءمة الهياكل التنظيمية

يرتبط رفع كفاءة أداء الأجهزة الحكومية بمدى ملاءمة هياكلها التنظيمية للمهمات الموكلة إليها، فضلاً عن توافر الأدلة التنظيمية التي توضح مهمات كل جهة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتطوير الهياكل التنظيمية للأجهزة الحكومية، فلا يزال العديد منها بحاجة إلى مزيد من التطوير لمواكبة التطورات في المهمات الموكلة إليها وتنفيذها بدرجة أعلى من الكفاءة. كما أن العديد من الأجهزة بحاجة إلى أدلة تنظيمية، توضح الإجراءات والمهمات والاختصاصات الرئيسة لكل جهاز، ومهمات وحداته الإدارية واختصاصاتها، الأمر الذي قد يؤدي غيابه إلى عدم وضوح الأهداف والمهمات الرئيسة للكثير من الأجهزة، مما يتسبب في إعاقة العمل الإداري، ومن ثم التأثير على مجريات العملية التنموية.

٣/٣/٧ تنفيذ المشروعات العامة

تعتمد الكفاءة الاقتصادية للاستثمار على حجم الموارد المالية المستثمرة وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن كفاءة دورة تنفيذ المشروعات الاستثمارية. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن عملية تنفيذ المشاريع الحكومية، في مراحلها الرئيسة الثلاث: مرحلة ما قبل الترسية، ومرحلة التنفيذ، ومرحلة التشغيل التجريبي بعد التنفيذ، تتطلب مراجعة للإجراءات والآليات المتبعة، وذلك لرفع كفاءتها الاقتصادية. ولضمان فاعلية دورة تنفيذ المشروع، ينبغي توافر المتطلبات التالية:

- ضمان جودة دراسات الجدوى واشتمالها على جميع العناصر المتعارف عليها.
- اعتماد التأهيل الفني والمالي المسبق للمقاولين، مع قصره على فئات التصنيف التي تتوافق مع متطلبات المشروع وطبيعته.
- ضمان جودة المواصفات الفنية ووضوحها، وإدخال معايير الأداء المتوقع من المشروع عند تشغيله كمتطلب للتسلّم النهائي.
- الاهتمام بالإشراف على تنفيذ المشروعات لتدارك الأخطاء قبل تفاقمها.
- تقويم عملية تنفيذ المشروع بعد انتهائها، وتوثيق التجارب لكي يستفاد منها لاحقاً.

٤/٣/٧ تنمية الموارد البشرية

حظي العنصر البشري الوطني وتنميته بالاهتمام الأكبر في خطط التنمية المتعاقبة، والتي حرصت على الارتقاء المستمر بمهارات الموارد البشرية وتنمية قدراتها، من خلال التوسع الكمي والنوعي في برامج التعليم، والتدريب التقني والتأهيل المهني. إلا أن العمل الحكومي يتطلب مقومات خاصة تمكن من التحول إلى تطبيق التعاملات الالكترونية على نطاق واسع، إضافة إلى إرساء دعائم التحول لمرحلة التميز في الأداء الحكومي. ومن ثم، هناك حاجة إلى الإسراع في تنفيذ برنامج مشروع بناء قدرات التعاملات الالكترونية وتنمية مهاراتها في القطاع الحكومي، وتوسيع نطاقه ليغطى جميع الجهات الحكومية، مما يسهم في اختزال خطوات العمل وتيسير الإجراءات، ورفع كفاءة أداء الموظفين في الأجهزة الحكومية.

٥/٣/٧ مؤشرات قياس الأداء

يُعد قياس الأداء الحكومي أحد المحاور الرئيسة لمنظومة تطوير الأداء والارتقاء

بمستوى جودة الخدمة في الأجهزة الحكومية، وهو ما يتم عبر حزمة من المؤشرات المتكاملة، التي تغطى جميع جوانب نشاط المؤسسات الحكومية، وتعكس في مضمونها حجم الإنجازات المتحققة، ومدى الانحراف عن المستويات المستهدفة، مما يتطلب تكثيف جهود مركز قياس الأداء للأجهزة الحكومية، مع إمداده بالكفاءات اللازمة لإعداد نماذج من مؤشرات قياس الأداء المرجعية الملائمة لطبيعة عمل كل جهة حكومية وكل نشاط فيها، وذلك لضمان مواصلة نجاح عملية التطوير المؤسسي والإداري بالمملكة.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام الإعداد والمتابعة الإلكتروني للخطط التشغيلية للقطاعات الحكومية، الذي ستطبقه وزارة الاقتصاد والتخطيط خلال خطة التنمية التاسعة، سيشكل لبنة مهمة وفاعلة في بناء تقويم أداء هذه القطاعات.

٤/٧ استراتيجية التنمية

١/٤/٧ الرؤية المستقبلية

بنية مؤسسية وإدارية متطورة، تضمن تحقيق الفاعلية والكفاءة والعدالة في إدارة الأعمال والأنشطة الحكومية ومنها تخطيط مشاريع التنمية بشكل عام وتنفيذها وتقويم برامجها، وكذلك التنمية الإدارية والإصلاح الإداري بشكل خاص، وبما يؤدي في نهاية المطاف إلى تلبية احتياجات المستفيدين من خدمات الحكومة ومنتجاتها بطريقة سريعة وفاعلة، في إطار سياسات الدولة وتوجهاتها المستقبلية.

الصفحة ١٢٢

٢/٤/٧ الأهداف العامة

- الارتقاء بجهاز الدولة الإداري وترشيده، وضبط كلفته في حدود الحاجة الفعلية بما يحقق الكفاءة والفاعلية في الأداء ويواكب المستجدات والمتغيرات في حقول التنمية المختلفة.
- تطوير التنظيمات الإدارية المختلفة للدولة وتفعيلها وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.
- الاستمرار في تبنّي مشروع إعادة هيكلة الجهاز الحكومي ودعم إجراء الدراسات العلمية والميدانية في هذا المجال من خلال منظومة اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري.

٣/٤/٧ السياسات

- تطوير الأجهزة الحكومية على نحو تفصيلي في أهدافها ووحداتها الإدارية ونشاطاتها الخدمية، وإزالة ما بينها من ازدواج أو تضارب، ومراعاة التناسب بين حجم المؤسسة الحكومية والمهمات المنوطة بها.
- اتخاذ السبل الكفيلة لزيادة الفاعلية التنظيمية، ورفع كفاءة أداء الأجهزة الحكومية والعاملين فيها، وتسهيل مسارات العمل ونظمه المتبعة وتحسينها، لتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين من قبل الأجهزة الحكومية.
- العمل على زيادة درجات التوافق بين حجم الجهاز الإداري الحكومي وبين متطلبات العمل وظروفه من جهة، والتوجهات المستقبلية نحو أجهزة حكومية أقل عدداً وأكثر اختصاصاً وأفضل أداء من جهة أخرى.
- العمل على تخفيض كلفة التشغيل للجهاز الحكومي، وتوجيه الوفر نحو زيادة الفاعلية والكفاءة.
- زيادة درجات التكامل مع القطاع الأهلي، والانفتاح عليه، وتشجيع دوره في التنمية الشاملة، وتخصيص ما أمكن من النشاطات الحكومية أو إدارتها بالأسلوب التجاري.
- الإسراع في استكمال تنفيذ برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر).
- تطوير الكفاءة الداخلية والخارجية للأجهزة الحكومية.
- نشر ثقافة التميز في الأداء بين مختلف العاملين وتعميقها في جميع الجهات الحكومية.
- العمل على ضمان ملاءمة الهياكل المؤسسية للأجهزة الحكومية للمهمات المسندة إليها.

٤/٤/٧ الأهداف المحددة

- الانتهاء من إنشاء مواقع على شبكة الإنترنت لجميع الجهات الحكومية.
- تضمين مواقع الجهات الحكومية ما يتعلق بها من أنظمة وإجراءات ونماذج المعاملات.
- إرساء قواعد التميز في جميع أعمال الدوائر الحكومية ذات العلاقة بخدمة المواطنين.
- الانتهاء من إعداد نماذج قياس الأداء المرجعية لمختلف الجهات الحكومية.
- تأهيل العاملين في مختلف الجهات الحكومية لمواكبة متطلبات تطبيقات الحكومة الإلكترونية، وتحقيق التميز في الأداء.

القطاع الخاص

١/٨ المقدمة

واصلت خطة التنمية الثامنة الجهود الرامية لدعم القطاع الخاص وتوفير البيئة المناسبة لنموه وقيادته للاقتصاد الوطني، فرسمت السياسات واقترحت البرامج اللازمة لتطوير الأنظمة وتحسين البيئة الاستثمارية، وفتح الآفاق الاستثمارية أمام القطاع الخاص لتوظيف موارده، والاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة، والتي توازن بين العائد المناسب وتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأخرى للمملكة، مثل التنمية المتوازنة، والتنويع الاقتصادي، وزيادة الإنتاجية، وتحسين القدرات التنافسية. وواكب تلك الجهود عمليات تطوير واسعة على التجهيزات الأساسية، إضافة إلى حفز صناديق الإقراض الحكومية المتخصصة، وزيادة رؤوس أموالها، لتتمكن من توفير القروض الميسرة لتمويل أنشطة القطاع الخاص.

وقد أثمرت الجهود المبذولة خلال خطة التنمية الثامنة عن تحقيق القطاع الخاص نتائج طيبة على مختلف الأصعدة، وذلك على الرغم من وقوع الأزمة المالية العالمية، وما فرضته من تداعيات سلبية خلال العامين الأخيرين من الخطة، والتي لم يكن القطاع الخاص، بمنأىً عنها. وعليه، فقد اقتضت تداعيات الأزمة الحاجة إلى مواصلة جهود فتح آفاق استثمارية جديدة، وتقديم المزيد من التسهيلات، لتشجيع الاستثمارات الخاصة (الوطنية – الأجنبية) على الاستفادة من الفرص الواعدة التي يوفرها السوق الوطني.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن للقطاع الخاص، وأبرز القضايا والتحديات التي ستواجهه، وكذلك الأهداف المعول عليها لتحقيقها خلال سنوات خطة التنمية التاسعة، والسياسات التي ستتبناها الخطة لمواصلة تحسين البيئة المواتية وتطويرها لتحقيق الأهداف التنموية لهذا القطاع.

٢/٨ الوضع الراهن

١/٢/٨ الأداء العام

حرصت خطة التنمية الثامنة على تهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة لتفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص، وتعزيز إسهامه في مختلف الأنشطة، وهو ما انعكس إيجاباً على مؤشرات أداء القطاع، سواء من حيث إسهاماته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي أو حجم استثماراته، ومن ثم قدرته على تحقيق معدلات النمو المستهدفة في خطة التنمية الثامنة.

فقد ارتفع الإسهام النسبي للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال خطة التنمية الثامنة من (٧١,٩٪) إلى (٧٤,٥٪) بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩) محققاً معدل نمو سنوي متوسط يبلغ نحو (٥,٥٪)، وقد استهدفت خطة التنمية الثامنة تحقيق معدل نمو مقداره (٥,٦٦٪) في المتوسط سنوياً، ويعزى هذا الإنجاز لارتفاع القيمة المضافة التي حققها القطاع الخاص من نحو ٣٧٦,٧ بليون ريال إلى نحو ٤٩١,٢ بليون ريال، وقد تزامن هذا الارتفاع مع زيادة نسبة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من (٥٢,٢٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى (٥٧,٤٪) في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، الجدول (١/٨).

الجدول (١/٨)
تطور مؤشرات أداء القطاع الخاص (*)
خطة التنمية الثامنة

مؤشرات الأداء	القيمة (بليون ريال)		معدل النمو السنوي المتوسط (٪)	النسبة من الإجمالي (٪)	
	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)		١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)
القيمة المضافة للقطاع الخاص (*)	٣٧٦,٧	٤٩١,٢	٥,٥	٥٢,٢	٥٧,٤
الاستثمارات الثابتة في القطاع الخاص (*)	١١٧,٧	١٩٠,٩	١٠,٢	٧٧,٣	٧٣,٦
مخزون رأس المال للقطاع الخاص (*)	١٠٨٧,٢	١٤٧٢,٢	٦,٣	٥٥,٤	٥٨,٩
الصادرات غير النفطية (**)	٩٠,٦	١٦١,٨	١٢,٣	٣٤,٢	٥١,٣
إجمالي العاملين (بالمليون)	٦,١	٦,٩	٢,٥	٨٤,٨	٨٤,٣
إجمالي العاملين السعوديين (بالمليون)	٢,٤	٢,٨	٣,٦	٣٢,٨	٣٤,٣

(*) القيم بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)، القيم ومعدلات النمو والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.

(**) تشمل جميع الصادرات باستثناء النفط الخام والغاز.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

أما على صعيد إجمالي الاستثمار، فقد حقق القطاع الخاص خلال خطة التنمية الثامنة معدل نمو حقيقي في الاستثمارات بلغ نحو (١٠,٢٪) في المتوسط سنوياً، وكان مقارباً لمعدل النمو الذي استهدفته خطة التنمية الثامنة والبالغ نحو (١٠,٤٪) في المتوسط سنوياً، ويشير ذلك التقارب بين المعدلين إلى محدودية تأثير الأزمة المالية العالمية على استثمارات القطاع الخاص، تلك الاستثمارات التي اتّسمت بالتنوع النشاطي واتجاه قسم كبير منها نحو مشروعات تهدف إلى تلبية الطلب المحلى المتنامي من السلع والخدمات. ولهذا واصلت

استثمارات القطاع الخاص ارتفاعها من نحو ١١٧,٧ بليون ريال عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٩٠,٩ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، لتبلغ نسبتها من إجمالي الاستثمارات في نهاية خطة التنمية الثامنة نحو (٧٣,٦٪)، الجدول (١/٨).

وقد أسهمت زيادة الاستثمارات الخاصة في زيادة الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، إذ ارتفع المخزون الرأسمالي للقطاع الخاص خلال خطة التنمية الثامنة من ١٠٨٧,٢ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٤٧٢,٢ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، ممثلاً نحو (٥٨,٩٪) من إجمالي المخزون الرأسمالي المتراكم في المملكة مقابل نحو (٥٥,٤٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤). وقد كان لهذا المخزون المتراكم من الأصول الرأسمالية دور كبير في زيادة القيمة المضافة للقطاع الخاص خلال خطة التنمية الثامنة.

وبالنسبة للأداء التصديري للقطاع الخاص، فقد تحققت خلال خطة التنمية الثامنة زيادة ملحوظة في الصادرات غير النفطية مرتفعة من نحو ٩٠,٦ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٦١,٨ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو (١٢,٣٪)، وقد تحققت هذه التطورات الإيجابية رغم تراجع مؤشرات التجارة العالمية نتيجة للأزمة المالية وتبعاتها على اقتصادات الدول المستوردة لمنتجات القطاع الخاص السعودي.

أما على صعيد دور القطاع الخاص في توفير فرص العمل، خاصة بالنسبة للعمالة الوطنية، فقد صاحب توسع نشاط القطاع الخاص خلال خطة التنمية الثامنة توسعٌ موازٍ في توفير الفرص الوظيفية، حيث بلغ معدل النمو المحقق في الفرص الوظيفية نحو (٢,٥٪) في المتوسط سنوياً، مما أدى إلى زيادة العاملين في القطاع الخاص من نحو ٦,١ مليون عامل في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٦,٩ مليون عامل في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، أي ما يشكل نحو (٨٤,٣٪) من إجمالي العمالة على مستوى المملكة، الجدول (١/٨).

كما شهدت خطة التنمية الثامنة ارتفاعاً في عدد العاملين من المواطنين بالقطاع الخاص من نحو ٢,٤ مليون عامل عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٢,٨ مليون عامل في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ (٣,٦٪). وتبذل المملكة جهوداً مكثفة لرفع هذا المعدل من خلال تدريب القوى العاملة الوطنية وإعادة تأهيلها بما يتمشى مع متطلبات واحتياجات سوق العمل.

٢/٢/٨ منشآت القطاع الخاص

بلغ عدد منشآت القطاع الخاص نحو ٨٢٣,٥ ألف منشأة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، شكلت المنشآت الصغيرة منها نسبة (٩٤,٢٪)، أما الباقي فهي منشآت كبيرة أو متوسطة الحجم، كما استحوذت منشآت تجارة الجملة والتجزئة على نحو (٤٨,٣٪) من إجمالي المنشآت، تلتها المنشآت الزراعية بنسبة (١٣,٦٪)، ثم منشآت الصناعات التحويلية بنسبة (١٢,٦٪)، ومنشآت الفنادق والمطاعم بنسبة (٩,٥٪)، في حين استحوذت منشآت العقار والتأجير والمشاريع التجارية، والخدمات الجماعية والشخصية، والبناء والتشييد على نحو (٤,٦٪، و٥,٤٪، و٢,٤٪) على التوالي، الشكل (١/٨). كما نما عدد المنشآت، بمختلف أحجامها بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بنحو (٣١,٩٪) موازنة بأعدادها المسجلة في العام السابق.

الشكل (١/٨)
توزيع منشآت القطاع الخاص حسب نوع النشاط الاقتصادي
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

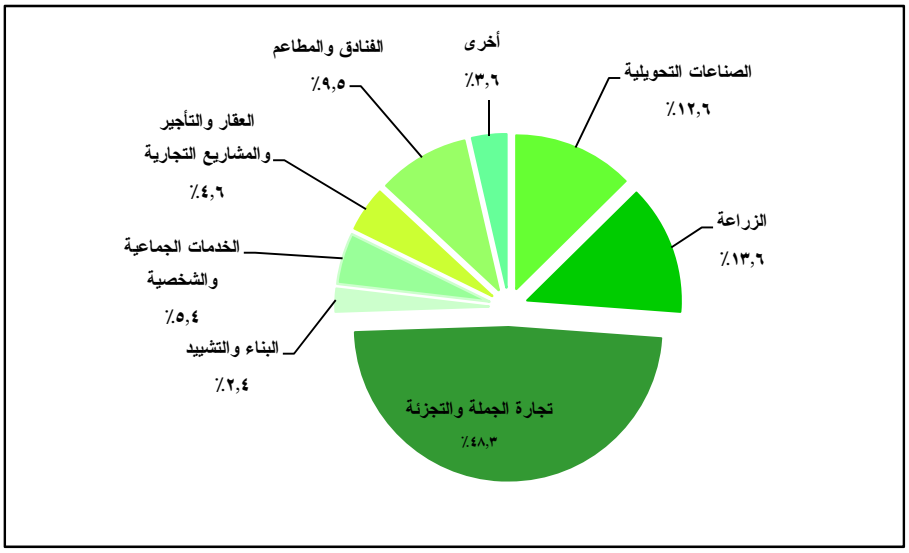

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

وتجدر الإشارة إلى أن المنشآت المتوسطة الحجم تستحوذ على نسبٍ مئوية مرتفعة نسبياً في أنشطة معينة مثل: الوساطة المالية، والتعليم، والصحة والخدمات الاجتماعية، التعدين واستغلال المحاجر، والبناء والتشييد، الجدول (٢/٨). وفي المقابل، شكلت المنشآت كبيرة الحجم نسبة متواضعة من الإجمالي خلال عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، مما يتطلب تشجيع المنشآت ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة على الاندماج في كيانات أكبر، للاستفادة من "الوفورات الداخلية والخارجية" لاقتصاديات الحجم.

الجدول (٢/٨)

توزيع منشآت القطاع الخاص حسب الحجم ونوع النشاط الاقتصادي

عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) (*)

النشاط الاقتصادي	المنشآت الصغيرة		المنشآت المتوسطة		المنشآت الكبيرة		الإجمالي
	عدد	(٪)	عدد	(٪)	عدد	(٪)	
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	١٠٩,٧٠٩	٩٨,١	١,٨٦٤	١,٧	٢٣٠	٠,٢	١١١,٨٠٣
التعدين واستغلال المحاجر	٢٢٧	٣٨,٥	٢٩٠	٤٩,٢	٧٣	١٢,٣	٥٩٠
الصناعات التحويلية	٩٤,٢٦٤	٩٠,٨	٧,٧٣٩	٧,٥	١,٧٩٣	١,٧	١٠٣,٧٩٦
الكهرباء والغاز والمياه	٢,٤٦٥	٨٨,١	٢٤٨	٨,٩	٨٥	٣,٠	٢,٧٩٨
البناء والتشييد	١٣,٣٨٤	٦٧,٤	٤,٦٧٤	٢٣,٥	١,٨٠٨	٩,١	١٩,٨٦٦
تجارة الجملة والتجزئة	٣٨٥,٣٦٨	٩٦,٩	١٠,٩٩٥	٢,٨	١,٤١١	٠,٣	٣٩٧,٧٧٤
الفنادق والمطاعم	٧٣,٠٢٩	٩٢,٩	٥,١٤٤	٦,٥	٣٨١	٠,٦	٧٨,٥٥٤
النقل والتخزين والاتصالات	١٤,٣٥٢	٨٥,٠	١,٩٩٣	١١,٨	٥٣٥	٣,٢	١٦,٨٨٠
الوساطة المالية	٣٨٥	٣٣,٩	٦٤٨	٥٧,١	١٠٢	٩,٠	١,١٣٥
العقار والتأجير والمشاريع التجارية	٣٥,٦٦٢	٩٣,٣	٢,١٤٧	٥,٦	٤٣١	١,١	٣٨,٢٤٠
التعليم	١,٧١٥	٤٤,٤	١,٨٢٣	٤٧,٢	٣٢١	٨,٤	٣,٨٥٩
الصحة والخدمات الاجتماعية	١,٩٩١	٤٩,٥	١,٦٨٥	٤١,٩	٣٤٣	٨,٦	٤,٠١٩
الخدمات الجماعية والشخصية	٤٣,٣٦١	٩٨,٢	٦٤٢	١,٥	١٤٦	٠,٣	٤٤,١٤٩
المجموع	٧٧٥,٩١٢	٩٤,٢	٣٩,٨٩٢	٤,٨	٧,٦٥٩	١,٠	٨٢٣,٤٦٣

(*) المنشآت الصغيرة تستخدم (٩) عمال فأقل، المنشآت المتوسطة تستخدم (١٠-٤٩) عاملاً، المنشآت الكبيرة تستخدم (٥٠) عاملاً فأكثر، والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

وقد وفّرت المنشآت الصغيرة نحو (٤٣,٣٪) من الفرص الوظيفية، خلال خطة التنمية الثامنة، في حين أسهمت المنشآت المتوسطة والكبيرة في توظيف ما نسبته (١٩,٢٪) و(٣٧,٥٪) على التوالي. أما على صعيد توزيع العمالة في القطاع الخاص، حسب نوعية النشاط الاقتصادي، فقد واصل قطاع الخدمات استيعابه للنسبة الأكبر، مرتفعاً من (٦٩٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٧١,٧٪) في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، وفي المقابل حلت القطاعات الإنتاجية في المرتبة الثانية، بنسبة استيعاب بلغت نحو (٢٨,٣٪) في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) موازنة بنحو (٣١٪) عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤).

ويوضح الجدول (٣/٨) استمرار تركز المخزون الرأسمالي للقطاع الخاص في القطاعات الإنتاجية على حساب الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وهو مؤشر يعكس تجاوب القطاع الخاص مع توجهات الدولة الرامية لتحفيزه على زيادة استثماراته في القطاعات الإنتاجية لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي من جانب، ولتعزيز التوجه نحو الأنشطة الإنتاجية التي تتميز بالكثافة العالية لرؤوس الأموال للحد من استقدام العمالة الوافدة، خاصة قطاعات تكرير النفط، والبتروكيماويات، والكهرباء والغاز والمياه من جانب آخر. فقد ارتفع المخزون الرأسمالي للقطاع الخاص في القطاعات الإنتاجية من نحو (٥٣,١٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٥٩,٤٪) في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، وتعزى تلك الزيادة إلى قطاع الصناعات التحويلية، الذي استقطب نحو (٣٥,٥٪) من إجمالي المخزون الرأسمالي للقطاع الخاص في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) مقابل نحو (٢٦,٤٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤).

الجدول (٣/٨)

التوزيع النسبي لأهم متغيرات القطاع الخاص حسب قطاعات النشاط الاقتصادي

خطة التنمية الثامنة (*)

(٪)

القطاعات	مخزون رأس المال		القيمة المضافة		العمالة	
	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)
القطاعات الإنتاجية	٥٣,١	٥٩,٤	٤٦,٤	٤٤,٨	٣١,٠	٢٨,٣
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	٥,٠	٣,٨	٩,٧	٨,٠	٥,٦	٤,٢
التعدين غير النفطي	٠,٤	٠,٣	٠,٧	٠,٦	٠,٣	٠,٣
الصناعات التحويلية:	٢٦,٤	٣٥,٥	٢٠,٧	٢١,٣	٩,٣	٨,٦
* تكرير النفط	٧,٨	١٥,٨	٥,٥	٤,٧	٠,٣	٠,٣
* البتروكيماويات	١١,٠	١٢,٦	٢,٣	٢,٨	٠,٣	٠,٣
* الصناعات التحويلية الأخرى	٧,٦	٧,١	١٢,٩	١٣,٨	٨,٧	٨,٠
الكهرباء والغاز والمياه	١٨,٨	١٧,٨	٢,٩	٢,٩	١,٠	١,٢
البناء والتشييد	٢,٥	٢,٠	١٢,٤	١٢,٠	١٤,٨	١٤,٠
قطاعات الخدمات الخاصة	٤٦,٩	٤٠,٦	٥٣,٦	٥٥,٢	٦٩,٠	٧١,٧
التجارة والمطاعم والفنادق	٦,٦	٥,٦	١٤,٥	١٤,٧	١٨,٨	٢٢,٧
النقل والاتصالات	٦,٦	٦,١	٩,٧	١١,٥	٤,٦	٥,٥
خدمات المال والتامين والأعمال والعقار	٣٠,٩	٢٦,٥	٢٢,٦	٢٢,٤	٤,٩	٦,٠
* الخدمات العقارية	٢٥,٣	٢١,٦	١٢,٢	١١,٣	٣,٩	٤,٦
* خدمات المال والتأمين والأعمال	٥,٧	٤,٩	١٠,٤	١١,١	١,٠	١,٤
الخدمات الجماعية والشخصية	٢,٨	٢,٤	٦,٨	٦,٦	٤٠,٧	٣٧,٥
إجمالي القطاع الخاص	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(*) النسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٣/٢/٨ الائتمان المصرفي

سجل الائتمان المصرفي للقطاع الخاص خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة زيادة تقدر نسبتها بنحو (٢٣,٨٪) في المتوسط سنوياً، وتعزى الزيادة في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى زيادة المتطلبات التمويلية لنشاط القطاع الخاص بصفة عامة، وزيادة الواردات والصادرات للقطاع الممولة عن طريق المصارف التجارية. فقد ارتفعت واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) إلى نحو (١٢١,٣٪) موازنة بقيمتها في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، كما زادت صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية خلال المدة نفسها بنحو (١٨٤,٣٪)، الجدول (٤/٨).

الجدول (٤/٨)
تطور الائتمان المصرفي للقطاع الخاص
خطة التنمية الثامنة (*)

(بليون ريال) (**)

السنوات	الائتمان المصرفي للقطاع الخاص	واردات القطاع الخاص الممولة من المصارف	صادرات القطاع الخاص الممولة من المصارف
١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	٣٠٣,٠	٩٦,٠	١٤,٧
١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)	٤٢٠,٨	١١٦,٢	١٦,٩
١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)	٤٦٢,١	١٣٢,٣	٢٤,٣
١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	٥٥٧,٤	١٦٨,٥	٣٠,٨
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٧١٢,٧	٢١٢,٤	٤١,٨

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
(**) القيم مقربة إلى أقرب رقم عشري.
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

٤/٢/٨ بيئة الأعمال

يشير تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي إلى أن المملكة حققت تقدماً ملحوظاً في تحسين بيئة الأعمال خلال خطة التنمية الثامنة، حيث قفز ترتيبها من المرتبة (٦٧) من بين ١٤٥ دولة عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، إلى المرتبة (٣٨) من بين ١٥٥ دولة في عام ١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)، وحافظت على الترتيب نفسه في عام ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦) على الرغم من زيادة عدد الدول المنافسة – والتي شملها التقرير– إلى ١٧٥ دولة. كما واصلت المملكة مسيرة التحسن في ترتيبها في الأعوام ١٤٢٨/٢٧هـ، و١٤٢٩/٢٨هـ، و١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٧، ٢٠٠٨،

٢٠٠٩) بتبوئها المرتبة (٢٣) من بين ١٧٨ دولة، ثم المرتبة (١٦) من بين ١٨١ دولة، ثم المرتبة (١٣) من بين ١٨٣ دولة على التوالي.

وقد ترتب على هذا الأداء المتميز انضمام المملكة إلى قائمة أفضل ٢٥ دولة على مستوى العالم توفر أفضل بيئة للقيام بالأعمال. كما صُنفت المملكة في تقرير (ممارسة أنشطة الأعمال) لعام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) ضمن أفضل سبع دول من حيث الإصلاحات المحفزة على الاستثمار. أما على مستوى الدول العربية، فقد تربعت المملكة على قائمة هذه الدول في هذا التقرير، وذلك لإجرائها للعديد من الإصلاحات التنظيمية والإجرائية التي من شأنها تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي على الاستثمار في المملكة.

ونظراً لتبني المملكة مفهوماً شاملاً لتطوير بيئة الأعمال، تتكامل فيه جهود التطوير المؤسسي والتنظيمي للأجهزة الحكومية، خاصة تلك المتعلقة بنشاط القطاع الخاص مع الجهود الأخرى المبذولة لتهيئة مناخ الاستثمار، تم تسريع الخطى نحو تطبيق التعاملات الإلكترونية، كما دُشن برنامج "يسر" مع تنفيذ برنامج طموح يُعرف بمصطلح (١٠×١٠) من أجل رفع تنافسية المملكة دولياً لتصبح ضمن أفضل عشر دول في العالم عام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠). وقد تم تعزيز هذه الإجراءات من خلال إصدار العديد من اللوائح والأنظمة، مثل لائحة صناديق الاستثمار العقارية، ولائحة حوكمة الشركات، ولائحة صناديق الاستثمار، ولائحة الاندماج والاستحواذ.

الصفحة ١٣٢

٥/٢/٨ الغرف التجارية الصناعية

واكب تطور القطاع الخاص تطور موازٍ في نشاط المؤسسات المعنية بتطويره، وفي مقدمتها الغرف التجارية الصناعية، البالغ عددها ٢٥ غرفة، تنتشر في مختلف مناطق المملكة، حيث تؤدي دوراً مهماً على مختلف الأصعدة، كتنظيم فعاليات القطاع الخاص، ورعاية المصالح الاقتصادية المشتركة لمؤسساته، ولتفعيل الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص. كما أسهمت اللجان الوطنية، التي تعمل في إطار مجلس الغرف السعودية – والبالغ عددها ٢٩ لجنة – في دراسة العديد من القضايا المهمة ذات الصلة بالقطاع، إضافة إلى دراسة الأنظمة والقرارات والإجراءات الصادرة عن أجهزة الدولة، ومراجعتها وتحليلها لضمان تفعيلها أو اقتراح تعديلها، لحماية مصالح القطاع الخاص.

وتعمل الغرف التجارية الصناعية على دعم القدرات التنافسية للقطاع الخاص، وتطوير العلاقة بين أرباب العمل والعاملين، وحل المنازعات والقضاء على تضارب المصالح بين مؤسسات القطاع، فضلاً عن المشاركة في أعمال المؤسسات المماثلة، سواءً على مستوى

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو الدول العربية والإسلامية، أو على المستوى الدولي.

كما قام مجلس الغرف السعودية بتنظيم زيارات لعدد من الوفود السعودية لمعظم دول العالم، وذلك لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية مع الدول الصديقة والشقيقة. وتم أيضاً إنشاء العديد من مجالس رجال الأعمال، بلغت في نهاية خطة التنمية الثامنة ٣٢ مجلساً، وأدت هذه المجالس وزيارات تلك الوفود دوراً مهماً في تعزيز حركة التبادل التجاري وانسياب السلع مع جميع دول العالم، فضلاً عن تحسين مناخ الاستثمار، من خلال التعرف على العقبات وحصرها ثم طرحها على المؤسسات العامة ذات الصلة.

وقد أولت الغرف التجارية الصناعية اهتماماً بإنشاء المباني المهيأة والمجهزة بقاعاتها في مقارها الرئيسة، لإتاحة الفرصة لرجال الأعمال للقاء نظرائهم من الوفود الأجنبية الزائرة، وإقامة الندوات التي تعالج قضايا جميع شرائح رجال الأعمال من تجار وصناعيين ومهنيين وغيرهم، فضلاً عن اهتمام الغرف بإنشاء مراكز للمعارض، وبناء مراكز لتدريب العاملين بالقطاع الخاص وتجهيزها، من أجل إعداد الشباب وتأهيله لدخول سوق العمل.

وقد شمل نشاط الغرف التجارية الصناعية الاهتمام بتحقيق أهداف المملكة وطموحاتها في مجال زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، حيث خصصت مراكز لسيدات الأعمال، كما تمت معالجة أغلب المعوقات التي تعترض دورها المهم في تحقيق التمكين الاقتصادي مما يسهم في خفض معدلات البطالة.

٦/٢/٨ القطاع الخاص واستراتيجية التخصيص

شهدت الحقبة اللاحقة لصدور قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٩) وتاريخ ١٤٢٣/٩/٦هـ (٢٠٠٢/١١/١١) المتضمن قائمة المرافق والمؤسسات المستهدفة بالتخصيص التي تعتزم الحكومة إعادة هيكلتها، تحقيق الكثير من التطورات في مجال التخصيص، كان من أبرزها قرار مجلس الوزراء الصادر عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) والقاضي بطرح جميع الأسهم المملوكة للدولة في الشركة الوطنية للتأمين التعاوني ونسبتها (٥٠٪) للاكتتاب العام على المواطنين.

وقد تواصلت جهود التخصيص، خلال خطة التنمية الثامنة، حيث تم في عام ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦) الانتهاء من دراسات تخصيص المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، وبُدئ في تنفيذ مرحلة الانتقال إلى التخصيص، حيث وُضعت خطة لتنفيذ الهيكل التنظيمي والإجراءات الإدارية والمالية والقانونية المطلوبة، كما تم وضع جدول زمني

للتنفيذ، وأُتيح للقطاع الخاص أيضاً الإسهام في تقديم خدمات التوليد والنقل الكهربائي، وتحت مظلة الشركة السعودية للكهرباء التي قامت باستقطاب المستثمرين في مجال التوليد في مشاريع مهمة، كمشروع رابغ على ساحل البحر الأحمر، ومشروع محطة التوليد الحادية عشرة بالرياض.

وفي عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧) تم الانتهاء من عقود التخصيص لعدد من المرافق في الموانئ كمحطة البضائع العامة ومحطة الحبوب السائبة ومحطة البضائع بميناء الملك فهد الصناعي، ومحطة الحاويات وأرصفة البضائع بميناء الجبيل التجاري، كما تم تأجير محطات الإسناد الشمالية والجنوبية بميناء جدة، وتأجير محطة البضائع بميناء ينبع التجاري. وبدأت الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية في تنفيذ استراتيجية التخصيص في المدن الصناعية، من خلال تنفيذ القطاع الخاص لمشاريع تطوير لهذه المدن وتوسيعها، وتخصيص الخدمات المساندة فيها.

ويجري في الوقت الراهن استكمال خطط التخصيص للخطوط الجوية السعودية، كما يتولى القطاع الخاص تنفيذ الأسواق الحرة في المطارات الدولية وتشغيلها. وقد تم تحويل مرفق الاتصالات إلى شركة مساهمة سعودية، وفتح قطاع الاتصالات للمنافسة، كما يجري العمل على تحويل مرفق السكك الحديدية إلى شركة مساهمة سعودية.

٣/٨ القضايا والتحديات

١/٣/٨ الأزمة المالية العالمية

بدأ الاقتصاد العالمي، وتحديداً منذ منتصف عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، في معايشة أزمة مالية حادة تحولت إلى أزمة اقتصادية عميقة، تركت انعكاسات سلبية على مختلف دول العالم وإن تفاوتت حدتها من بلد لآخر، بحسب عمق علاقات الارتباط بالاقتصاديات معقل الأزمة. وعلى الرغم من أن اقتصاد المملكة كان من أقل اقتصادات العالم تأثراً بهذه الأزمة، إلا أن هناك بعض الانعكاسات، ومن أبرزها ما يلي:

- تأثر النشاط التصديري للقطاع الخاص بحالة الركود العالمي الناجمة عن تراجع الطلب بالأسواق العالمية، وتراجع حجم التجارة العالمية، وهو ما يشكل تحدياً أمام خطط تنمية الصادرات غير النفطية، وخاصة صادرات المنتجات الكيماوية.
- احتمالات تراجع معدلات النمو في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للمملكة.

وعلى الرغم من حالة عدم اليقين وتدني مستوى الثقة الذي يسود العالم نتيجة للأزمة المالية العالمية، إلا أن التوقعات تشير إلى إمكانية تجاوز الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص لهذه الأزمة وتداعياتها، وذلك لعدة اعتبارات من أهمها: توجيه المملكة لنحو ١٥٠٠ بليون ريال (٤٠٠ بليون دولار) نحو الإنفاق الاستثماري، وهو ما أعلنت عنه في قمة دول العشرين (G٢٠) لعام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، فضلاً عن اعتمادها سياسة مالية توسعية.

وتعكس هذه الخطوات الثقة في قدرة الاقتصاد الوطني على تخطي تبعات الأزمة المالية العالمية. ويتوقع أن يترتب على تلك السياسات وغيرها إتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص، يساندها استمرار مؤسسة النقد العربي السعودي في اعتماد أدوات السياسة النقدية الملائمة لتعزيز الائتمان المصرفي، إضافة إلى دعم موارد مؤسسات الإقراض المتخصصة، وتبني مجموعة متكاملة من الإجراءات التصحيحية للنهوض بسوق المال.

٢/٣/٨ منظمة التجارة العالمية

من المتوقع أن تشهد خطة التنمية التاسعة جهوداً مكثفة في مجال التعاون الدولي من أجل تمكين الاقتصاد العالمي من التعافي من تداعيات الأزمة المالية والركود الاقتصادي، إضافة إلى تعزيز فرص استفادة القطاع الخاص من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وعلى الرغم من الفرص التي توفرها العضوية في تلك المنظمة، إلا أن هناك بعض التحديات التي تتطلب تكامل الجهود الحكومية والخاصة لمواجهتها، وفي مقدمتها الآتي:

١. القدرات التنافسية للشركات الوطنية، حيث تشير التوقعات إلى أن بعض الشركات والمؤسسات قد تواجه تحديات كبيرة وصعوبات في المنافسة، خاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
٢. الحاجة إلى مزيد من الدعم الفني (المسموح به في إطار المنظمة) لتمكين الأنشطة الصناعية المتأثرة من الانضمام للمنظمة من التكيف مع التحديات الناجمة عن زيادة حدة المنافسة بين منتجاتها ونظيراتها المستوردة من الخارج.
٣. تكثيف خطط الترويج للصادرات الوطنية ذات القدرة التنافسية العالية وتطويرها، خاصة بعد استفادة المملكة من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في أسواق الدول الأعضاء في المنظمة، ويمكن للشركات الاستفادة من مختلف قنوات تشجيع الصادرات الوطنية مثل الصندوق السعودي للتنمية، بالإضافة للبرامج التي توفرها الغرف التجارية الصناعية وغيرها.

٤. ضرورة تعزيز الجهود المبذولة لدعم برامج تطوير البيئة التنظيمية للخدمات، نظراً لأن غالبية الشركات والمؤسسات التي تقدم الخدمات تحتاج إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية ونقل التقنية.

٣/٣/٨ العمالة الوطنية

تحظى قضية توظيف العمالة الوطنية باهتمام خاص ومتنام لدى جميع الجهات المسؤولة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تصنف البطالة في المملكة بأنها "بطالة هيكلية"، مرجعها عدم المواءمة بين الطلب والعرض من العمالة الوطنية (نوعاً وكماً)، أي أنها ليست نتيجة قلّة الوظائف الشاغرة، بل هي نتيجة الخلل في المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، فضلاً عن انخفاض جاذبية العمل في القطاع الخاص بسبب التدني النسبي للرواتب والأجور.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة لإعادة تأهيل العمالة الوطنية وتدريبها لتلبية متطلبات القطاع الخاص، فضلاً عن إصدار العديد من القرارات المحفزة والتي تلزم القطاع الخاص بتوظيف العمالة الوطنية، والتفاعل النسبي للقطاع الخاص مع هذه التوجهات خلال خطة التنمية الثامنة، فإن ما تحقق لم يكن بالمستوى الذي استهدفته خطة التنمية الثامنة، حيث اقتصر معدل النمو المحقق في توظيف العمالة الوطنية في القطاع الخاص على نحو (٣,٦٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة، وقد استهدفت خطة التنمية الثامنة معدل نمو سنوي متوسط قدره (٧,٢٪)، وهو ما يعني أن عملية توظيف المواطنين لدى القطاع الخاص لا تزال تواجه تحديات تستدعي الاستمرار في معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، وذلك من خلال استراتيجية إحلال متكاملة وفاعلة.

٤/٣/٨ تمويل المشروعات الصغيرة

تُعد المشروعات الصغيرة بمثابة مجالات رئيسة لتوفير فرص العمل، إضافة إلى أنها تشكل بذوراً أساسية للمشروعات المتوسطة والكبيرة، فضلاً عن دورها المهم في تطوير المناطق الأقل نمواً وتنميتها، وإسهامها في تعزيز ثقافة العمل والإنتاج. وعلى الرغم من الاهتمام المتواصل الذي تحظى به تلك المشروعات عبر خطط التنمية المتتالية، وخاصة خلال خطة التنمية الثامنة، إلا أنها مازالت تواجه العديد من المعوقات في مختلف المراحل (مرحلة التأسيس – ومرحلة البناء والتجهيز – ومرحلة التشغيل والتوسع)، التي تؤثر على أدائها ودورها في نمو القطاع الخاص.

ويشكل الحصول على التمويل الميسر العقبة الرئيسة التي تعترض تطور المشروعات الصغيرة، يضاف إليها معوقات أخرى كضعف مستوى التسويق وإمكاناته، والقدرة على توفير مستلزمات الإنتاج بالجودة العالية، وضعف تقنيات الإنتاج والتشغيل، فضلاً عن ضعف البيئة التنظيمية والقانونية والمعوقات الإدارية، مما يحد من قدرتها على التطور والتحديث.

وبناءً عليه، فإن المشروعات الصغيرة بحاجة إلى توفير مصادر تمويل مناسبة، وفي هذا الصدد تُعد "صيغ التمويل الإسلامية" بمثابة أدوات فاعلة لتذليل المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة. ولهذا، تتبنى خطة التنمية التاسعة السياسات التي من شأنها تحفيز المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على التوسع في الصيغ الإسلامية للتمويل، ومن أهمها التمويل بالإيجار المنتهي بالتملك، التمويل عن طريق المرابحة، التمويل بالمشاركة.

٥/٣/٨ الإطار المؤسسي لتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تتبنى خطة التنمية التاسعة العديد من الإجراءات الداعمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي من أهمها تذليل المعوقات الإدارية والتنظيمية والفنية والمالية والتسويقية التي تواجهها تلك المنشآت. وعليه فإن تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يتطلب إنشاء كيان مؤسسي متخصص يتولى رعاية هذه المنشآت ومعالجة التحديات التي تواجهها، ويضطلع بدور تنسيقي يسهل وينظم انسياب التمويل الملائم وتقديم الدعم الفني والتسويقي، كما يسهم في تيسير الإجراءات الحكومية المتعلقة بتلك المنشآت إلى جانب تسريع إنشاء حاضنات الأعمال والحاضنات التقنية، والتجهيزات الأساسية الأخرى.

٤/٨ استراتيجية التنمية

١/٤/٨ الرؤية المستقبلية

قطاع خاص كفؤ ومتنوع، ويتمتع بميزات تنافسية ذات مستوىً عالمي، ويولي اهتماماً كبيراً للبحث والتطوير والابتكار في فعالياته المختلفة، وبما يؤهله للإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني، وتحسين تنافسية المنتجات الوطنية عالمياً.

٢/٤/٨ الأهداف العامة

- تسريع نمو القطاع الخاص، وتوسيع أنشطته الإنتاجية والخدمية لتفعيل دوره التنموي في تنويع القاعدة الاقتصادية وتوظيف العمالة الوطنية، وزيادة مساهماته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي.
- تحقيق التكامل بين المبادرات الحكومية والخاصة، وتعزيز الجهود لتحسين الإنتاجية والقدرات التنافسية، وتوفير متطلبات التطوير التقني والتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.
- تطوير الأنظمة لتيسير الإجراءات المتعلقة بأنشطة القطاع الخاص، وتوسيع فرص مشاركة المرأة، وتطوير آليات تسوية المنازعات.

٣/٤/٨ السياسات

- الاستمرار في تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية).
- استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لتمكين القطاع الخاص من التغلب على تداعيات الأزمة المالية العالمية.
- توفير المزيد من الفرص الاستثمارية الواعدة للقطاع الخاص، مع التركيز على تعزيز علاقات الارتباط والتكامل الصناعي بين المنشآت العاملة بالتجمعات الصناعية، وتهيئة البيئة المواتية للمنافسة وتقليص الممارسات الاحتكارية، ودعم التطوير التقني بمبادرات مشتركة من القطاعين الحكومي والخاص، وكذلك توسيع مجالات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، مع التركيز على مشاريع البنية التحتية، وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية والتنمية الاجتماعية.
- تقليص حجم "القطاع غير المنظم" ومكافحة ظاهرة الغش التجاري والصناعي، وتذليل العقبات التي تعترض مسيرة تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على توفير الكفاءات البشرية المدربة والموارد المادية للجهات المعنية بالتفتيش وضبط المخالفات المتعلقة بالغش التجاري والصناعي والسلع المقلدة، وتفعيل مواد نظام "مكافحة الغش التجاري" الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ٢٣ ربيع الآخر ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨).
- الاستمرار في تبني الإجراءات التصحيحية للنهوض بسوق الأسهم والخدمات المالية الأخرى للارتقاء بكفاءة أداء القطاع الخاص.

- تكثيف جهود مجلس الغرف السعودية للارتقاء بقدرات القطاع الخاص، ليتمكن من التعامل بكفاءة ومرونة مع المتغيرات والمستجدات على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية من خلال توفير المعلومات والبيانات حول الأسواق الإقليمية والعالمية، وكذلك الدراسات والأبحاث لدعم القدرات الإنتاجية والتسويقية والإدارية والتنافسية للقطاع الخاص، مع عقد الندوات والمؤتمرات لتفعيل آليات التشاور والشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص على مختلف الأصعدة.
- مواصلة تطوير حِزم الحوافز المقدمة للاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) لتمكينها من رفع المكون التقني في الإنتاج والصادرات غير النفطية، من أجل تحسين قدراتها التنافسية.
- تفعيل المبادرات الحكومية والخاصة المتعلقة بتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، واستحداث أطر تنظيمية ملائمة لزيادة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي (غير النفطي)، مع التركيز على الآتي:
  - حث البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالمملكة على التوسع في تمويل هذا القطاع.
  - تذليل المعوقات الإدارية والتنظيمية والفنية والتسويقية التي تعاني منها تلك المنشآت.
  - دراسة جدوى تأسيس برنامج يوفر قروضاً ميسرة لدعم التطوير التقني بالمنشآت المتوسطة المتكاملة مع المنشآت الأكبر حجماً.
- تعزيز الإجراءات التي تضمن تحقيق الشفافية والمصداقية للبيانات المالية المنشورة من قبل الشركات المساهمة، وتوفير آليات محددة للمساءلة القانونية.
- تشديد العقوبات على الممارسات الاحتكارية، وتعزيز نظام المنافسة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٢٥) وتاريخ ١٤٢٥/٥/٤هـ (٢٠٠٤)، وتفعيل التنسيق بين الأجهزة المعنية بوزارة التجارة والصناعة، ومجلس الغرف السعودية، وجمعية حماية المستهلك، وخاصة في مجال توعية القطاع الخاص بنظام المنافسة وبالممارسات الاحتكارية وطريقة مواجهتها.
- رفع مستوى الوعي البيئي بين رجال الأعمال والمستثمرين بالقطاع الخاص، وتكثيف خدمات الدعم والاستشارات الفنية التي يقدمها صندوق التنمية الصناعية السعودي للمشروعات الصناعية، خاصة في مجال استخدام تقنيات الإنتاج الحديثة للتخلص من النفايات وإعادة تدويرها.

- تبني مجموعة متكاملة من الإجراءات للتعامل بكفاءة مع التحديات الناجمة عن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، مع الاستفادة من الفرص التي يوفرها هذا الانضمام.
- تعزيز الإمكانات التصديرية للقطاع الخاص، من خلال تفعيل مهمة هيئة تنمية الصادرات السعودية، وإعداد "خطة طويلة الأجل" لتنمية الصادرات غير النفطية، فضلاً عن إعداد السياسات والبرامج والحوافز والمساعدات الفنية للمصدرين وتطويرها، وذلك وفقاً للمهمات المحددة لهذه الهيئة.

٤/٤/٨ الأهداف المحددة

- زيادة القيمة المضافة في القطاع الخاص بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩) من ٤٩١,٢ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٦٧٧,٦ بليون ريال في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، أي تحقيق معدل نمو سنوي متوسط قدره نحو (٦,٦٪).
- زيادة حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من نحو (٥٧,٤٪) في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (٦١,٥٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).
- زيادة الإنفاق الاستثماري الخاص بمعدل نمو قدره (١١,٨٪) في المتوسط سنوياً ليصل إلى نحو ٣٣٤ بليون ريال في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).
- نمو الصادرات غير النفطية بمعدل يبلغ نحو (١٠٪) في المتوسط سنوياً.
- نمو إجمالي العمالة بالقطاع الخاص بمعدل يبلغ نحو (٢,٥٪) في المتوسط سنوياً.
- نمو العمالة الوطنية بالقطاع الخاص بمعدل يبلغ نحو (٥,٣٪) في المتوسط سنوياً.

الاستثمار

١/٩ المقدمة

حرصت خطة التنمية الثامنة على تطوير بيئة الاستثمار وزيادة معدلاته، لكونه ركيزة أساسية للتنمية المستدامة وتنويع القاعدة الاقتصادية، فضلاً عن أهميته في تحويل الميزات النسبية إلى ميزات تنافسية، وإرساء دعائم التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. ودعماً لهذا التوجه، تستهدف خطة التنمية التاسعة تحقيق زيادة في الإنفاق العام الاستثماري، وتقديم المزيد من الحوافز للاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، وذلك من خلال تكثيف جهود تعزيز المناخ الاستثماري وتذليل المعوقات والتغلب على التحديات التي تواجه المستثمرين، وفي مقدمتها: تعميق الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وتوفير التمويل الميسر، المتوسط والطويل الأجل، وإيجاد آليات فاعلة لمتابعة الأداء الاستثماري وتقويمه، وتطوير منظومة الحوافز الاستثمارية، وزيادة أعداد الكفاءات الفنية الوطنية الماهرة في مختلف قطاعات الاستثمار.

ويستعرض هذا الفصل الوضع الراهن للاستثمار خلال خطة التنمية الثامنة، مع إبراز جهود الهيئة العامة للاستثمار في توفير بيئة استثمارية محفزة لكل من المستثمر الوطني والأجنبي. كما يتناول الفصل أبرز القضايا والتحديات التي تواجه الاستثمار في المملكة، ويلقي الضوء على الأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للاستثمار خلال خطة التنمية التاسعة.

٢/٩ الوضع الراهن

١/٢/٩ الأداء العام

شهدت خطة التنمية الثامنة جهوداً مكثفة لتعزيز مناخ الاستثمار بالمملكة وتطويره، مما أدى إلى زيادة الاستثمار الثابت بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩) من نحو ٦٨٠,٨ بليون ريال في خطة التنمية السابعة إلى نحو ١١٤٤ بليون ريال في خطة التنمية الثامنة، بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو (١١,٢٪) خلال الخطة الثامنة.

وقد ترتب على نمو الاستثمار الثابت انعكاسات إيجابية تمثلت في زيادة المخزون الرأسمالي الداعم للطاقات الإنتاجية والمعزز للقدرات التنافسية، الذي ارتفع من نحو ١٩٦٣ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٢٤٩٨ بليون ريال في عام

١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٤,٩٪)، ليسهم في تحقيق الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي نمواً قدره (٣,٥٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة، الشكل (١/٩)، وإتاحة المزيد من فرص العمل للمواطنين، والتي نمت بمعدل سنوي متوسط قدره (٣,٥٪) خلال الخطة الثامنة. كما ترتب على زيادة الاستثمارات الثابتة تطوير البنية التحتية للخدمات العامة، مسهماً في رفع مستوى معيشة المواطنين من جانب، وتحسين نوعية حياتهم من جانب آخر.

الشكل (١/٩)
الاستثمار الثابت والمخزون الرأسمالي والناتج المحلي الإجمالي
خطة التنمية الثامنة (*)

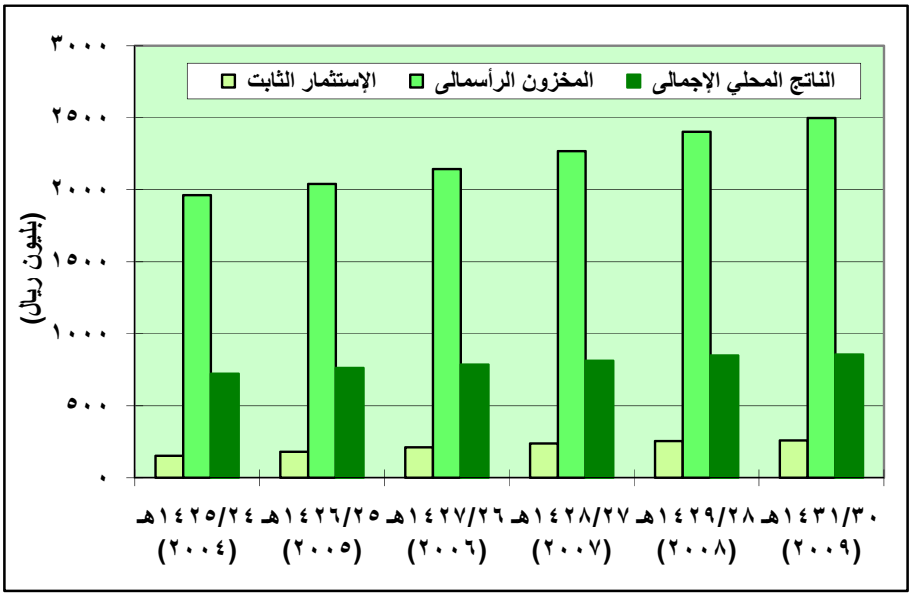

(*) القيم بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩).

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٢/٢/٩ الهيكل القطاعي للاستثمار

زادت قيمة الاستثمارات المنفذة في القطاعات غير النفطية من نحو ٦٦٢,٣ بليون ريال في خطة التنمية السابعة ١٤٢١/٢٠-١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٠-٢٠٠٤) إلى نحو ١٠٩٤ بليون ريال في خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦/٢٥-١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، أي بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو (١٠,٦٪)، بحيث شكلت نحو (٩٥,٧٪) من إجمالي الاستثمارات الثابتة المنفذة في الخطة الثامنة، في حين استحوذ قطاع النفط والغاز الطبيعي على نحو (٤,٣٪) من إجمالي الاستثمارات المنفذة في الخطة وهو ما يعكس استمرارية العمل في دعم جهود التنويع الاقتصادي بالمملكة، الشكل (٢/٩).

وتعزى الزيادة في الاستثمارات إلى نمو الاستثمارات المنفذة في القطاعات الإنتاجية بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١١,٨٪) لتبلغ نحو ٥٣٤,٢ بليون ريال، بنسبة (٤٦,٥٪) من إجمالي الاستثمارات المنفذة.

كما تعزى زيادة الاستثمارات المنفذة في القطاعات الإنتاجية خلال الخطة الثامنة، إلى النمو الملحوظ في استثمارات قطاعات تكرير النفط، والبتروكيماويات، والصناعات التحويلية الأخرى، حيث بلغ معدل النمو السنوي المتوسط في تلك القطاعات نحو (٣٢,٦٪) و(٦,٤٪) و(٦,٣٪) على التوالي. ولهذا قفزت استثماراتها من نحو ٦٠,١ بليون ريال و٦٧,٨ بليون ريال و٤١,١ بليون ريال خلال خطة التنمية السابعة إلى نحو ١٩٣,١ بليون ريال و١١٦ بليون ريال و ٥٣ بليون ريال على التوالي خلال خطة التنمية الثامنة، بحيث شكّلت معاً نحو (٣١,٣٪) من إجمالي استثمارات الخطة الثامنة.

أما بالنسبة للاستثمارات المنفذة في القطاعات الخدمية، بما فيها قطاع الإسكان الخاص، فقد ارتفعت خلال خطة التنمية الثامنة بمعدل نمو سنوي متوسط قدره نحو (٧,٧٪)، حيث وصلت قيمتها إلى نحو ٣٠٦,٥ بليون ريال، موازنة بنحو ٢٤٤,٣ بليون ريال خلال مدة الخطة السابعة.

الشكل (٢/٩)
الهيكل القطاعي لبنود الإنفاق الاستثماري الرئيسة المنفذة
خطة التنمية الثامنة

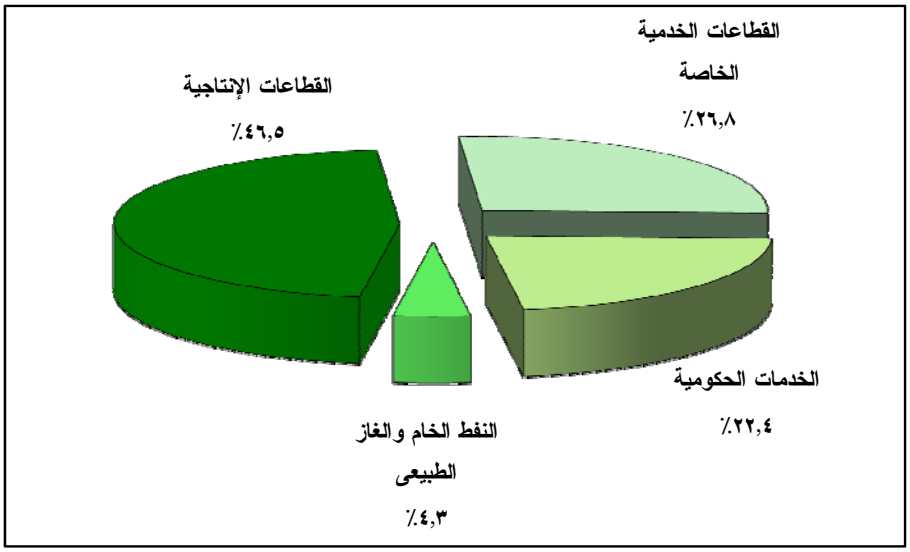

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وكانت محصلة النمو في الاستثمارات بالقطاعات الإنتاجية والخدمية خلال الخطة الثامنة زيادة في الاستثمارات المنفذة من قبل القطاع الخاص إلى نحو ٨٤٠,٧ بليون ريال، بمعدل نمو إجمالي قدره (٥١,٢٪) موازنة بالاستثمارات الخاصة المنفذة خلال الخطة السابعة، والتي بلغت قيمتها نحو ٥٥٦,١ بليون ريال.

أما فيما يختص بتوزيع الاستثمار خلال الخطة الثامنة حسب فئات السلع، الجدول (١/٩)، فقد حظيت الآلات والمعدات وتجهيزات النقل بأعلى حصة من إجمالي الاستثمارات المنفذة، حيث بلغت نحو (٥٧,٧٪)، ثم حلت المباني المشيدة للأغراض غير السكنية في المرتبة الثانية بحصة بلغت نحو (٢٨,١٪) من إجمالي الاستثمارات، أما النسبة الباقية من إجمالي الاستثمارات وقدرها (١٤,٢٪) فكانت من نصيب المباني المشيدة للأغراض السكنية.

الجدول (١/٩)
الاستثمارات الثابتة المنفذة حسب فئات السلع الرأسمالية
خطة التنمية الثامنة

فئة السلع الرأسمالية	القيم (بليون ريال)	التوزيع النسبي (٪) *
المباني السكنية	١٦٣	١٤,٢
المباني غير السكنية	٣٢١,١	٢٨,١
الآلات والمعدات وتجهيزات النقل	٦٥٩,٩	٥٧,٧
الإجمالي	١١٤٤,٠	١٠٠

(*) النسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.
المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٣/٢/٩ ميزان الادخار والاستثمار

سجل ميزان الادخار والاستثمار، فائضاً متواصلاً خلال خطة التنمية الثامنة، مرتفعاً من ٢٢٤,١ بليون ريال عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٥٢١ بليون ريال عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، ثم تراجع إلى نحو ٢٩٢,٥ بليون ريال في العام الأخير من الخطة، محققاً معدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو (٥,٥٪)، لترتفع نسبته من الناتج المحلي الإجمالي من (٢٣,٩٪) عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٢٩,٦٪) عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، ثم اقتصرت على نحو (١٨,٦٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، الجدول (٢/٩).

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى ارتفاع المدخرات الوطنية بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو (١٠,٧٪)، وهو ما شكل نحو (٤٠,٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي

(بالأسعار الجارية) في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، في حين نمت الاستثمارات بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١٦,٧٪)، مشكّلة نحو (٢١,٦٪) من الناتج المحلى الإجمالي (بالأسعار الجارية) في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، موازنة بنحو (١٦,٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، وهو ما يعكس الارتفاع النسبي في معدل نمو الاستثمارات موازنة بمعدل نمو المدخرات.

الجدول (٩/٢)
ميزان الادخار والاستثمار
خطة التنمية الثامنة (*)

(بليون ريال)

السنوات	الاستثمار		الادخار		ميزان الادخار/الاستثمار	
	القيم	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	القيم	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	القيم	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)
١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٥٦,٣	١٦,٦	٣٨٠,٤	٤٠,٥	٢٢٤,١	٢٣,٩
١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)	١٩٥,٦	١٦,٥	٥٥٤,٥	٤٦,٩	٣٥٨,٩	٣٠,٤
١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)	٢٣٣,١	١٧,٥	٦١٤,٩	٤٦,٠	٣٨١,٨	٢٨,٦
١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	٢٩٢,٣	٢٠,٣	٦٤٠,٥	٤٤,٥	٣٤٨,٢	٢٤,٢
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٣٣٩,٨	١٩,٣	٨٦٠,٨	٤٩,٠	٥٢١,٠	٢٩,٦
١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) (**)	٣٣٩,٤	٢١,٦	٦٣١,٨	٤٠,٢	٢٩٢,٤	١٨,٦

(*) القيم بالأسعار الجارية، والنسب والقيم مقربة إلى أقرب رقم عشري.
(**) بيانات عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) أولية.
المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٤/٢/٩ الاستثمار الأجنبي المباشر

شهدت خطة التنمية الثامنة زيادة ملحوظة في حصة المملكة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لما تحقق من تحسن في بيئة الاستثمار وتذليل العديد من المعوقات التي كانت تجابه المستثمرين. مما أفضى إلى زيادة قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من نحو ٧,٢٨ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٤٣,٣٣ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وذلك وفقاً لنتائج المسح الدوري للاستثمار الأجنبي في المملكة الذي قامت به الهيئة العامة للاستثمار بالتعاون مع (الأونكتاد) لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وتقدر نسبة الزيادة المحققة في تدفقات الاستثمار الأجنبي بالمملكة بنحو (١١٠,٦٪) في المتوسط سنوياً خلال المدة المذكورة.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تماشى مع التوزيع القطاعي للاستثمارات في الخطة الثامنة، إذ استحوذ قطاع الصناعة على أكبر حصة من الرصيد التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تقدر بنحو ٤٢٨,٥ بليون ريال، بحيث شكلت نحو (٤١,٧٪) من إجمالي الرصيد التراكمي لهذه الاستثمارات بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، كما تعكس بيانات الشكل (٣/٩) الأهمية النسبية للحصص القطاعية من الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨).

الشكل (٣/٩)
التوزيع النسبي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

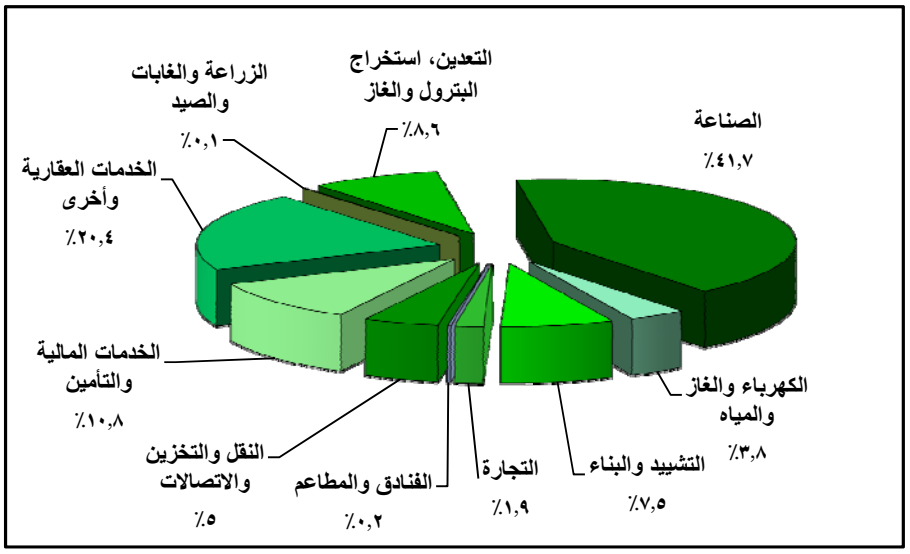

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار.

٣/٩ تهيئة المناخ الاستثماري

تظافرت جهود مختلف الجهات خلال الخطة الثامنة لتحسين مناخ الاستثمار، وخاصة جهود الهيئة العامة للاستثمار، والتي انطلقت من خلال إعداد استراتيجية متكاملة في عام ١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)، تضمنت عدداً من المبادرات الرئيسة، والتي تتلخص في الآتي:

- تقديم خدمات وتسهيلات شاملة وتوفير المعلومات لجميع المستثمرين (سعودي وغير سعودي).
- التسويق والترويج للفرص الاستثمارية المرتبطة بالمزايا النسبية للمملكة.
- الإسهام في تحقيق التنمية المتوازنة لمناطق المملكة.

- استقطاب مستثمرين جدد، من خلال عرض الفرص الاستثمارية على المستثمرين الدوليين المستهدفين، فضلاً عن إيجاد جيل جديد من المستثمرين الوطنيين.
- التركيز على جذب الاستثمارات لقطاعات اقتصادية واعدة.
- تحسين المناخ الاستثماري من خلال تيسير الإجراءات وتذليل المعوقات.
- بذل الجهود لرفع ترتيب المملكة عالمياً لتصبح ضمن أفضل (١٠) دول في العالم من حيث تنافسية بيئة الاستثمار وذلك بنهاية عام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠).

وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف والمبادرات، وقّعت الهيئة العديد من الاتفاقيات مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار، وذلك لوضع آليات وحلول عملية للتغلب على التحديات التي تواجه رجال الأعمال والمستثمرين عند إقامة مشروعاتهم الاستثمارية بالمملكة، حيث تركز تلك الاتفاقيات على تحسين بيئة الاستثمار لاستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ولتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات المستهدفة، حددت الهيئة ثلاثة قطاعات رئيسة (الطاقة - والنقل- والاتصالات وتقنية المعلومات)، والتي تم اختيارها بناء على مزاياها النسبية ومنافعها الاقتصادية المتعددة، الإطار (١/٩). وقد بدأت الهيئة في تطبيق ضوابط جديدة لمنح التراخيص، بحيث يتم استقطاب المشاريع المتميزة، وذات القيمة المضافة العالية، مع زيادة فرص تدريب المواطنين وتأهيلهم وتوظيفهم.

ولتشجيع الاستثمار في مختلف المناطق لتحقيق التنمية المتوازنة، قامت الهيئة بتدشين ثلاث مدن اقتصادية خلال عام ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦) في كل من حائل، والمدينة المنورة، وجازان، إضافة إلى مدينة الملك عبد الله الاقتصادية في رابغ، التي تم إطلاقها عام ١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)، كما يجري العمل على دراسة تأسيس مدينتين اقتصاديتين في تبوك والمنطقة الشرقية، لتكتمل بذلك منظومة المدن الاقتصادية.

الإطار (١/٩): القطاعات محل تركيز الهيئة العامة للاستثمار:

- قطاع الطاقة : وذلك لكون قطاع الطاقة يعكس الميزة النسبية التي تتمتع بها المملكة، ويشمل الصناعات المعتمدة على النفط والغاز، مثل البتروكيماويات والكهرباء والمياه والصناعات ذات الاستهلاك العالي من الطاقة مثل التعدين.
- قطاع النقل: وذلك لاستغلال ميزة موقع المملكة كهمزة وصل ونقطة التقاء بين الغرب والشرق، من خلال العمل مع الجهات المختلفة على تطوير الأنظمة والإجراءات في نقاط دخول السلع وخروجها، وتوجيه رؤوس الأموال للاستثمار في السكك الحديدية والموانئ الجوية والبحرية والطرق.
- قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات: وذلك لما يمثله هذا القطاع من أهمية قصوى في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى وإيجاد فرص استثمارية واعدة وفرص عمل متميزة وذات دخل مرتفع.

وبفضل جهود مختلف الجهات المعنية بالاستثمار، وعلى الأخص الهيئة العامة للاستثمار، تبوأت المملكة مرتبة مرموقة بحسب "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business Report" الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC)التابعة للبنك الدولي. فقد صعدت المملكة وفقاً لهذا المؤشر من المرتبة (٦٧) بين ١٤٥ دولة في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى المرتبة (٢٣) بين ١٧٨ دولة في عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)، ثم إلى المرتبة (١٦) بين ١٨١ دولة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، ثم إلى المرتبة (١٣) بين ١٨٣ دولة في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩). وتأكيداً لأداء المملكة المتميز في "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال"، تبوأت المرتبة (٢٧) عالمياً بحسب "مؤشر التنافسية العالمي" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨).

٤/٩ القضايا والتحديات

١/٤/٩ الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الصفحة ١٤٨

يواجه الاقتصاد العالمي ظروفاً استثنائية في ظل الأزمة المالية العالمية، التي قد تعيق حركة التجارة الدولية والاستثمار. مما يتطلب تعميق الشراكة "الثلاثية" بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لتحفيز القطاع الخاص الوطني على توسيع استثماراته في الداخل، فضلاً عن تعزيز قدراته على التعامل بكفاءة ومرونة مع تداعيات الأزمة المالية العالمية، وذلك من خلال الإجراءات الآتية:

- تفعيل قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٧٢) وتاريخ ١٤٢٨/٢/٢٩هـ (٢٠٠٧) المتضمن النص التالي "التوسع في عقود الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في تنفيذ مشاريع البنية التحتية وفي تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والتنمية الاجتماعية وتطويرها، والاهتمام بوضع الإطار التنظيمي الملائم لهذه العقود".
- استمرار الحكومة في طرح المشروعات والفرص الاستثمارية التي تتوافق مع التوجهات التنموية للمملكة، مع توفير الحوافز الملائمة لتنفيذها من قبل القطاع الخاص.
- المواءمة بين أهداف الاستثمارات الخاصة والتوجهات والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لخطة التنمية التاسعة، وذلك من خلال شراكة منتجة بين القطاعين العام والخاص (الوطني والأجنبي).

- الانتقال في استراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي من مرحلة التركيز على "الكم" إلى التركيز على "الكيف"، أي الاهتمام بتفعيل الدور التنموي للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تحقيق "دفعة قوية" للتطوير التقني وتحسين المقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، مع ربط الحوافز بالمحتوى التقني للاستثمارات الوافدة، فضلاً عن دورها في تنمية المهارات التقنية للعمالة الوطنية.

٢/٤/٩ التمويل المتوسط والطويل الأجل

ما يزال الائتمان المصرفي (قصير الأجل) يستحوذ على أكبر حصة من إجمالي الائتمان. فقد ارتفعت حصته من نحو (٥٨٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٦٤٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وذلك موازنة بنحو (١٢,٩٪) و(١٤٪) للائتمان المصرفي (متوسط الأجل)، ونحو (٢٩,١٪) و(٢٢٪) للائتمان المصرفي (طويل الأجل) خلال المدة نفسها، مما يشكل تحدياً لتوفير الاحتياجات التمويلية للاستثمارات الخاصة، الأكثر إسهاماً في تنويع القاعدة الاقتصادية.

وقد أصبح التوسع في إنشاء "بنوك الاستثمار" مطلباً ملحاً لمواجهة هذه التحديات، لكونها مؤسسات مالية متخصصة في تقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل للمشروعات الاستثمارية، إضافة إلى دورها التنموي في دراسة الفرص الاستثمارية وتقويمها، فضلاً عن عملها الرقابي المتمثل في متابعة تنفيذ المشروعات الاستثمارية.

٣/٤/٩ المدن الاقتصادية

تستهدف استراتيجية الهيئة العامة للاستثمار فيما يختص بالمدن الاقتصادية، توفير بيئة استثمارية مشجعة وجاذبة للاستثمار، وفرص عمل إضافية ذات نوعية جيدة، فضلاً عن الإسهام في تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، إضافة إلى تحويل الميزات النسبية التي تنعم بها مناطق المملكة إلى ميزات تنافسية. وتشكل هذه الطموحات التنموية تحدياً مهماً لاستراتيجية تنمية الاستثمار في خطة التنمية التاسعة، مما يعزز الحاجة إلى وضع آليات تنفيذية فاعلة لمتابعة أداء الاستثمارات الخاصة في المدن الاقتصادية وتقويمها.

٤/٤/٩ حوافز الاستثمار

تحرص خطة التنمية التاسعة على التكيف مع الظروف المرحلية محلياً وعالمياً، فضلاً عن مراعاة المتغيرات والمستجدات، في مقدمتها التطوير التقني والمعرفي لجميع الأنشطة

الإنتاجية والخدمية لكونها ركيزة أساسية لإرساء دعائم "التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة"، وهو التوجه الذي عكسه اختيار الهيئة العامة للاستثمار لقطاعات بعينها لتحظى بالأولوية في مجالات تنمية الاستثمارات وجذبها، ومن أهمها "قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات"، وذلك على النحو المشار إليه آنفاً.

إلا أن منظومة حوافز الاستثمار القائمة لا تعكس تلك التحولات والتوجهات، حيث توجهت أغلب الحوافز نحو تشجيع تدفق الاستثمارات بصفة عامة وتوجيهها للمناطق الأقل نموا بصفة خاصة، مما يتطلب توجيه مزيد من الحوافز نحو تعميق البعد التقني لاستقطاب التقنيات والمعارف الحديثة وتطويعها وتوطينها في مختلف المجالات.

٥/٤/٩ المنظمون

يُعد المنظمون بمثابة الصفوة أو الطبقة المتميزة من رجال الأعمال، نظراً لجمعهم بين العلم والخبرة والمال، وهي قدرات تؤهلهم لاتخاذ قرارات استثمارية تتسم بالحكمة والجرأة والطموح، فضلاً عن الإسهام في إيجاد الفرص الاستثمارية وتوسيعها لتحقيق أرباح غير عادية بناءً على دراسات فنية وتوقعات رشيدة. وتؤكد التجارب الدولية الناجحة في اليابان وماليزيا وغيرها من الدول على مدى فاعلية دور المنظمين في تحقيق زيادة تنموية يقودها القطاع الخاص في هذه الدول. وعلى الرغم من وجود العديد من رجال الأعمال الوطنيين الناجحين، إلا أن المرحلة القادمة تتطلب وجود المزيد من المنظمين بما يلبي الطموحات التنموية للمملكة.

الصفحة ١٥٠

٥/٩ استراتيجية التنمية

١/٥/٩ الرؤية المستقبلية

بيئة مواتية لجذب الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية)، من خلال توفير مجموعة متكاملة من الحوافز، يتكامل فيها الدور التنموي المتنامي لتلك الاستثمارات مع دور الاستثمارات الحكومية في الإسراع بمعدلات النمو على الصعيدين الكلي والقطاعي، فضلاً عن زيادة رأس المال والمحافظة عليه، وبما يحقق تغييرات هيكلية بالاقتصاد الوطني، من خلال التركيز على الفرص الاستثمارية الأكثر إسهاماً في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتحسين الإنتاجية والقدرات التنافسية، والمواءمة بين زيادة الربحية التجارية والعائدات الاجتماعية، فضلاً عن زيادة المحتوى المعرفي والتقني في المنتجات والخدمات الوطنية.

٢/٥/٩ الأهداف العامة

- زيادة فاعلية الدور التنموي للاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) في تسريع معدلات النمو على الصعيدين الكلي والقطاعي.
- التوسع في مجالات "المشاركة" بين الاستثمارات الحكومية والخاصة، مع التركيز على الفرص الاستثمارية الأكثر إسهاماً في تنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التنمية المتوازنة.
- تفعيل دور الاستثمار في الانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة وتحسين الإنتاجية والقدرات التنافسية، من خلال زيادة المحتوى المعرفي والتقني في الأنشطة الإنتاجية والخدمية الوطنية.
- زيادة معدل الادخار المحلي وصافي التكوين الرأسمالي الثابت بالقطاعين الحكومي والخاص.
- تهيئة البيئة المواتية والحوافز الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإعادة توطين رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة إلى الخارج.
- تشجيع الاستثمار في تقنيات الإنتاج النظيف غير الملوثة للبيئة.

٣/٥/٩ السياسات

- التوسع في عقود الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في تنفيذ مشاريع البنية التحتية، وفي تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والتنمية الاجتماعية وتطويرها، والاهتمام بوضع الإطار التنظيمي الملائم لهذه العقود تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٧٢) وتاريخ ١٤٢٨/٢/٢٩هـ (٢٠٠٧).
- التوسع في إنشاء "بنوك الاستثمار" لزيادة الأهمية النسبية للائتمان المصرفي المتوسط والطويل الأجل، تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٧٢) وتاريخ ١٤٢٨/٢/٢٩هـ (٢٠٠٧) بشأن تفعيل الدور التنموي للقطاع المصرفي بوضع سياسات وآليات لتوفير الاحتياجات التمويلية للقطاعات الإنتاجية القادرة على تنويع القاعدة الاقتصادية.
- متابعة أداء الاستثمارات الخاصة بالمدن الاقتصادية للتحقق من مدى التزامها بالمسارات المحددة، وتذليل المعوقات التي قد تحد من كفاءة أدائها.
- تفعيل دور الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) في توفير متطلبات التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، مع التركيز على:

- استغلال الفرص الاستثمارية بالقطاعات الإنتاجية والخدمية كثيفة الاعتماد على المعرفة والتطوير التقني وذات القيمة المضافة العالية، بما يدعم جهود تحسين الإنتاجية ورفع القدرات التنافسية.
- متابعة إسهام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تهيئة الاقتصاد الوطني للتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، من خلال إسهاماتها في التطوير التقني ودعم عمليات نقل التقنية إلى المملكة واستنباتها وإنتاجها، فضلاً عن الإسهام في إعداد الطاقات الوطنية المؤهلة تقنياً.
- تكامل مبادرات القطاعين الحكومي والخاص في مجالات التوسع في إنشاء المؤسسات الوسيطة بين التعليم والبحث والتطوير من ناحية، والفرص الاستثمارية بالقطاعات الإنتاجية والخدمية من ناحية أخرى، مثل: حاضنات وحدائق التقنية، ومراكز التميز وغيرها.
- إجراء مسح دوري لقياس تطور المستوى (أو المحتوى) المعرفي في أنشطة الإنتاج والخدمات لتقويم مدى فاعلية سياسات التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة ومعالجة أوجه القصور أو الخلل.

- تشجيع التحالفات الاستراتيجية بين الشركات الوطنية الخاصة والشركات العالمية المتقدمة تقنياً للإسهام في رفع المحتوى التقني ونقل الخبرات الإنتاجية والإدارية والتسويقية للأنشطة الإنتاجية والخدمية الوطنية.

- تعزيز جهود التنمية المستدامة من خلال التزام جميع الأنشطة الاستثمارية بمراعاة البعد البيئي وفقاً للأسس المحددة بالنظام العام لحماية البيئة، مع التركيز على:
  - وضع ضوابط ملزمة للاستثمارات الخاصة فيما يتعلق بالجوانب البيئية للاستثمار، مع تحديد وسائل تقليص الانعكاسات السلبية المحتملة على البيئة، وتشديد العقوبات على المخالفين.
  - توفير قاعدة معلومات بيئية بالمملكة، وإتاحة جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالبيئة للمستثمرين (المحتملين)، وذلك للإسهام في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.
  - توفير حوافز إضافية للاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) التي تحقق إنجازات ملموسة في تطبيق تقنيات الإنتاج المتطورة الأنظف والأكثر حماية للبيئة.

- الاستمرار في المحافظة على وجود مناخ تنظيمي أكثر دعما وتشجيعاً للاستثمار، مع ما يشمله من مواصلة تيسير الأنظمة، وخفض حجم الإجراءات المتعلقة ببدء النشاط وممارسة الأعمال والاستثمارات وخفض تكاليفها في جميع مناطق المملكة.
- العمل على تشجيع الاستثمار في كل منطقة من مناطق المملكة وتنميته، وذلك من خلال استكمال إنشاء مجالس استثمار بكل منطقة، ويتعاون كل مجلس مع الهيئة العامة للاستثمار لدعم الاستثمار في المنطقة التي تخصه وتذليل العقبات، وتحسين مناخ الاستثمار.
- مواصلة دعم مبادرات تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني مع التركيز على تنفيذ برنامج (١٠×١٠) للارتقاء بترتيب المملكة إلى مصاف أفضل ١٠ دول في العالم من حيث جاذبية بيئة الاستثمار وذلك بنهاية عام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠).

٤/٥/٩ الأهداف المحددة

- نمو الاستثمار الإجمالي بمعدل سنوي متوسط يقدر بنحو (١٠,٤٪) خلال الخطة التاسعة ليبلغ نحو ١٧٦٢,٧ بليون ريال خلالها.
- نمو الاستثمار في القطاعات غير النفطية بمعدل سنوي متوسط يقدر بنحو (١٠,٥٪) خلال الخطة، لتبلغ قيمته نحو ١٦٨٠,٨ بليون ريال، وتشكل نحو (٩٥,٤٪) من الإجمالي.
- نمو استثمارات القطاعات الإنتاجية بمتوسط سنوي يقدر بنحو (٨,٢٪) خلال الخطة، بحيث يبلغ إجمالي قيمة الاستثمار فيها نحو ٧٦٣,١ بليون ريال، وبما يشكل نحو (٤٣,٣٪) من الإجمالي.
- نمو استثمارات قطاعات الخدمات الخاصة بمتوسط سنوي يقدر بنحو (١٧٪)، بحيث يبلغ إجمالي قيمة الاستثمار فيها نحو ٥٩٤,٢ بليون ريال، وبما تمثل نحو (٣٣,٧٪) من الإجمالي.
- نمو الاستثمارات الحكومية بمتوسط سنوي يقدر بنحو (٥,٢٪) لتبلغ إجمالي قيمتها نحو ٣٢٣,٤ بليون ريال، وبما تمثل نحو (١٨,٣٪) من الإجمالي.

الجدول (٣/٩)
الاستثمار المستهدف
خطة التنمية التاسعة (*)

القطاعات وفئة السلع الرأسمالية	القيم (بليون ريال)	التوزيع النسبي	معدل النمو السنوي المتوسط للخطة (٪)
أ- القطاعات غير النفطية	١٦٨٠,٨	٩٥,٤	١٠,٥
١- القطاعات الإنتاجية:	٧٦٣,١	٤٣,٣	٨,٢
١/١ الزراعة والغابات وصيد الأسماك	٢٢,٨	١,٣	٦,٦
٢/١ التعدين غير النفطي، والمحاجر	٣,٦	٠,٢	٢٢,٤
٣/١ الصناعات التحويلية	٥٣٤,٠	٣٠,٣	٧,٧
١/٣/١ تكرير النفط	٢٧٢,٤	١٥,٥	٣,٠
٢/٣/١ البتروكيماويات	١٦٣,١	٩,٣	١٢,٢
٣/٣/١ الصناعات التحويلية الأخرى	٩٨,٥	٥,٦	١٥,٣
٤/١ الكهرباء والغاز والمياه	١٧٩,٩	١٠,٢	٨,٠
٥/١ البناء والتشييد	٢٢,٨	١,٣	٢٣,٧
٢- قطاعات الخدمات الخاصة:	٥٩٤,٢	٣٣,٧	١٧,٠
١/٢ التجارة والمطاعم والفنادق	٧٢,٩	٤,١	٢٠,٤
٢/٢ النقل والاتصالات	٨٥,٥	٤,٩	١٤,٠
٣/٢ خدمات المال والتأمين والأعمال والعقار	٣٩٥,١	٢٢,٤	١٦,١
١/٣/٢ الخدمات العقارية	٣٣٥,٩	١٩,١	١٦,١
٢/٣/٢ خدمات المال والتأمين والأعمال	٥٩,٢	٣,٤	١٦,٢
٤/٢ الخدمات الجماعية والشخصية	٤٠,٨	٢,٣	٢٩,٢
إجمالي القطاع الخاص غير النفطي	١٣٥٧,٤	٧٧,٠	١١,٨
٣- الخدمات الحكومية	٣٢٣,٤	١٨,٣	٥,٢
ب- النفط الخام والغاز الطبيعي	٨١,٩	٤,٦	٧,٩
إجمالي الاستثمارات	١٧٦٢,٧	١٠٠,٠	١٠,٤
تشييد المباني السكنية	١٨١,٦	١٠,٣	٢,٧
تشييد المباني غير السكنية	٤٨٥,٣	٢٧,٥	١٠,١
آلات ومعدات وتجهيزات النقل	١٠٩٥,٨	٦٢,٢	١٢,٠
إجمالي الاستثمار حسب فئة السلع الرأسمالية	١٧٦٢,٧	١٠٠,٠	١٠,٤

(*) القيم والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري، وبالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩).
المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٦/٩ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة للهيئة العامة للاستثمار خلال خطة التنمية التاسعة (٦٦٢,٩) مليون ريال.

القوى العاملة وسوق العمل

١/١٠ المقـدمة

تُشكل تنمية رأس المال البشري أداةً وهدفاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة، فالعنصر البشري، بات يشكل الركيزة الأساسية والمعيار الأهم لقياس تقدم الأمم. وإدراكاً لهذه الأهمية، حرصت خطة التنمية الثامنة على التنمية البشرية وخصصت لهذا الغرض ما يتجاوز النصف من إجمالي المخصصات المعتمدة في الخطة.

وستواصل خطة التنمية التاسعة إعطاء الأولوية لهذا التوجه الاستراتيجي، من خلال تبني سياسات وبرامج فاعلة تصقل مهارات القوى العاملة الوطنية، وتحسن كفاءتها الإنتاجية، لتسهم بفعالية في تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد السعودي، وتهيئتـــه للتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن للقوى العاملة الوطنية، وسوق العمل، ويتطرق لأبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها، وتوجهات خطة التنمية التاسعة لتنمية القوى العاملة الوطنية من مختلف الجوانب. كما يتطرق الفصل أيضاً لتوجهات الخطة بشأن تنمية سوق العمل والارتقاء بمستوى خدماته وكفاءته، حتى تتحقق المواءمة بين جانبي العرض من القوى العاملة الوطنية والطلب عليها، بما في ذلك الأهداف العامة لخطة التنمية التاسعة فيما يتعلق بهذا المجال، وما يدعمها من سياسات.

٢/١٠ الوضع الراهن

١/٢/١٠ العمالة الكلية (المشتغلون)

تشير بيانات سوق العمل إلى ارتفاع حجم العمالة الكلية من نحو ٧,١٨ مليون عامل عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٨,٠٢ مليون عامـل بنهايـة عـام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢,٨٪). وتشكل العمالـة الوطنيـة نحـو ٣,٧٦ مليون عامل بنسبة (٤٦,٩٪) من إجمالي العمالة الكليـة، موازنـة بنحـو (٤٥,٩٪) عـام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، وتمثل الإناث ما نسبته (١٢,٨٪) من إجمالي العمالـة الوطنيـة. ترتب على الزيادة في العمالة الكلية توفير ٨٣٦,٨ ألف فرصة عمل جديدة، شـغلت العمالـة الوطنية منها ٤٥٨,٥ ألف فرصة، بما يمثل (٥٤,٨٪).

وبالنظـــر إلـــى توزيع العمالة الكلية حسب المستويات التعليمية، فقد بلغت نسبة من لا يحملون مؤهلات (أمـــي، يقـــرأ ويكتـــب) نحـــو (١٧,٤٪) مـــن إجمـــالي العمالـــة عـــام ١٤٢٩/٢٨هـــ (٢٠٠٨). وترتفع هذه النسبة بين العمالة الوافدة، لتصل إلى نحـــو (٢٦,٨٪) مقابل (٦,٨٪) للعمالة الوطنية. أما بالنسبة لحملة الدرجة الجامعية الأولى فما فوق، فتصـــل نسبتهم إلى نحو (٢٦,٤٪) من إجمالي العمالة الوطنية، في حين تبلـــغ هـــذه النســـبة نحـــو (١٢,٣٪) للعمالة الوافدة، الشكل (١/١٠).

الشكل (١/١٠)
التوزيع النسبي للعمالة الإجمالية حسب مستوى التعليم والجنسية
١٤٢٩/٢٨هـــ (٢٠٠٨)

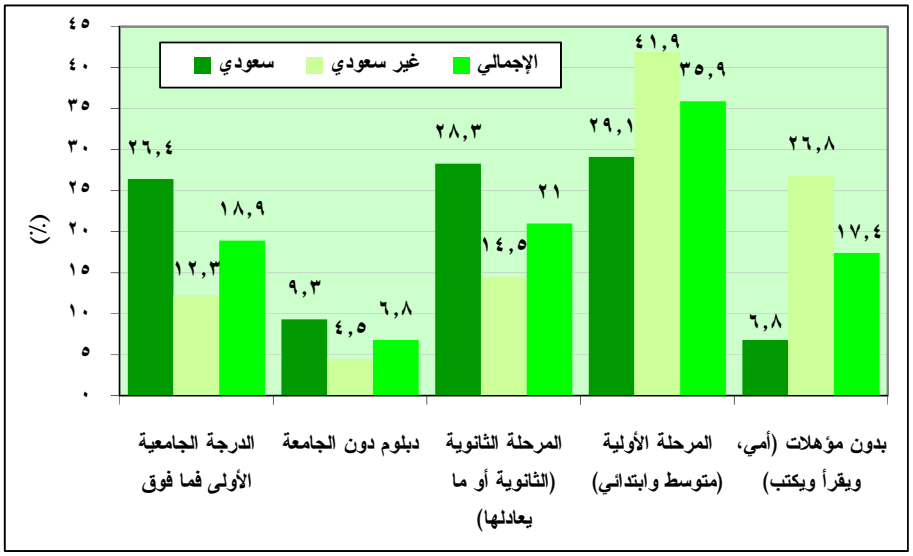

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

أما فيما يختص بالتوزيع النسبي للعمالة الكلية حسب مجموعـــات المهـــن الرئيســـة (التوزيع المهني)، فقد تراوحت نسب توزيعها بين نحو (٣٠,٦٪) في المهن الكتابية، ونحـــو (٢٪) في المهن الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية. ومن حيث توزيع العمالة الوطنية حسب مجموعات المهن الرئيسة، فهي تتركز في مهن الخدمات، بنسبة (٣٤,٦٪)، تليها مهن الفنيين في التخصصات العلمية والفنية والإنسانية بنسبة (١٨,٤٪). وقد سُجلت أقـــل نســـبة للعمالة الوطنية في مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية، حيث بلغت نحو (١,١٪). أما العمالة الوافدة فتتركز في مجموعة المهن الهندسية الأساسية المساعدة، حيـــث بلغت نسبتها في هذه المهن (٣٦,٢٪) من إجمالي العمالة الوافدة.

٢/٢/١٠ العمالة وتوطين الوظائف في القطاع العام

تشير إحصاءات عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) إلى أن إجمالي حجم العمالة في القطاع العام في وظائف المراتب، والوظائف التخصصية، والمستخدمين (لا تشمل العمال والتوظيف المباشر وغيرها) بلغ ٨٩٩,٧ ألف موظف، منهم ٨٢٧,٨ ألف موظف سعودي يشكلون (٩٢٪) من إجمالي العمالة بالقطاع، وتشغل العمالة الوطنية النسائية نحو ٢٧٥,١ ألف وظيفة، يمثلن نحو (٨٨,٤٪) من إجمالي العمالة النسائية بالقطاع، والبالغة ٣١١,٢ ألف موظفة.

وبلغ عدد موظفي المراتب بالقطاع العام ٢٥٦,٨ ألف موظف، شكل السعوديون منهم نحو (٩٧,٨٪)، وعدد الموظفين في الوظائف التخصصية ٥٧٩,٢ ألف موظف، بلغت نسبة السعوديين منهم نحو (٨٨,٦٪)، أما عدد المستخدمين فقد بلغ ٦٣,٧ ألف مستخدم، منهم (٩٩,٧٪) من السعوديين، الشكل (٢/١٠). وتعكس هذه المؤشرات ارتفاع معدلات توطين الوظائف (السعودة) في القطاع العام بصفة عامة، وإن كانت هناك بعض الوظائف لا تزال تتطلب الاستعانة بالعمالة الوافدة على المدى المتوسط، خاصة في قطاعي التعليم والصحة.

الشكل (٢/١٠)
توزيع العاملين بالقطاع العام حسب نوع الوظيفة
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

(بالألف)

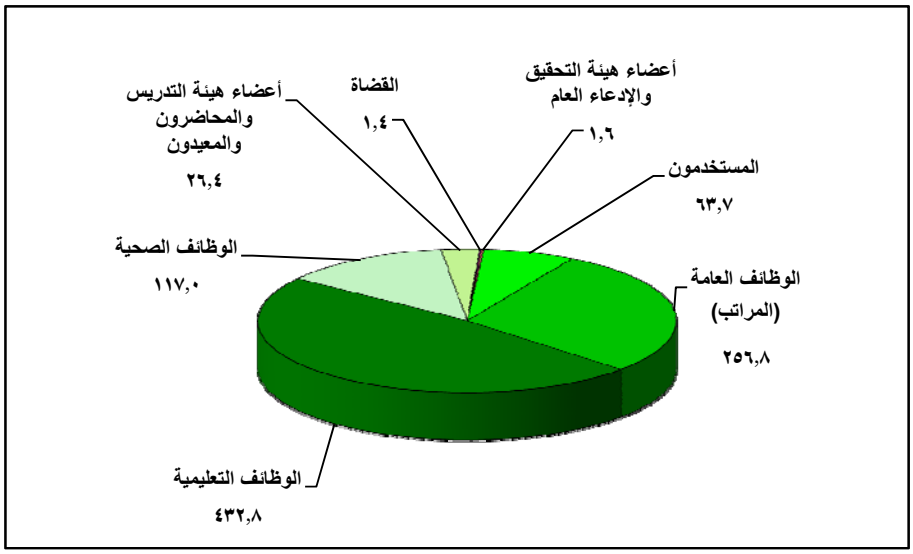

المصدر: وزارة الخدمة المدنية.

وفي مجال توطين الوظائف في القطاع العام سواءً من خلال التعيين أو الإحلال، فقد بلغ صافي الزيادة في حجم العمالة بالقطاع بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) نحو ١٣٦,٤ ألف وظيفة شملت وظائف المراتب والوظائف التخصصية والمستخدمين، شغلت العمالة الوطنية منها ١٣٣,٣ ألف وظيفة، وهو ما يشكل نحو (٩٧,٧٪) من إجمالي الزيادة. حظيت الإناث السعوديات بنحو ٤٤,١ ألف وظيفة من هذه الزيادة، وهو ما يشكل (٨٣,٦٪) من الزيادة في العمالة النسائية بالقطاع، والتي بلغت ٥٢,٨ ألف وظيفة. كما ارتفع حجم العمالة الوافدة بالقطاع بنحو ٣,١ ألف موظف. وفيما يختص بمسألة إحلال الوظائف بعمالة وطنية، فقد تم إحلال ١,٨ ألف وظيفة خلال المدة المذكورة، وبلغت حصة الإناث منها (٥,٥٪).

٣/٢/١٠ العمالة وتوطين الوظائف في القطاع الخاص

تشير بيانات وزارة العمل لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) إلى أن إجمالي العمالة المسجلة في القطاع الخاص بلغ نحو ٦,٢٢ مليون عامل، منهم ٨٢٩,١ ألف عامل أي نحو (١٣,٣٪) من السعوديين، ويبلغ عدد الإناث السعوديات منهم، ٥١,٥ ألف عاملة سعودية، يمثلن نحو (٣٦٪) من إجمالي العمالة النسائية بالقطاع البالغ عددها ١٤٣,١ ألف عاملة.

الصفحة ١٥٨

أما فيما يختص بتوزيع العمالة بين القطاعات (الأنشطة) الاقتصادية الرئيسة، فقد بلغت نسبة العمالة في القطاعات الإنتاجية (٦١,٢٪) من إجمالي العمالة، و(٣٨,١٪) في القطاعات الخدمية، والنسبة الباقية وقدرها (٠,٧٪) هي للأنشطة غير المبينة. وقد شكلت العمالة الوطنية نحو (١٠,٧٪) من إجمالي العمالة في القطاعات الإنتاجية، ونحو (١٧,٤٪) من إجمالي العمالة في القطاعات الخدمية، الشكل (٣/١٠).

كما تشير بيانات وزارة العمل أيضاً إلى أنه خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة، ارتفع حجم العمالة المسجلة بالقطاع الخاص بنحو ١,٥٧ مليون عامل، منهم ٣٤٣,٣ ألف عامل سعودي، أي نحو (٢١,٨٪) من إجمالي الزيادة في حجم العمالة بالقطاع، استحوذت النساء السعوديات على ٢٨,١ ألف وظيفة، بما يشكل (٨,٢٪) من إجمالي الزيادة في حجم العمالة الوطنية. وبالنظر إلى معدل النمو السنوي المتوسط للعمالة المسجلة في القطاع، فقد بلغ (٧,٦٪) لإجمالي العمالة خلال تلك المدة، و(١٤,٣٪) للعمالة الوطنية، و(٦,٧٪) للعمالة الوافدة. ويُعد ارتفاع معدل نمو العمالة الوطنية، موازنة بمعدل نمو العمالة الوافدة، مؤشراً جيداً يعكس توجه القطاع الخاص الوطني نحو الاعتماد على العمالة الوطنية.

الشكل (٣/١٠)
التوزيع النسبي للعمالة بالقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

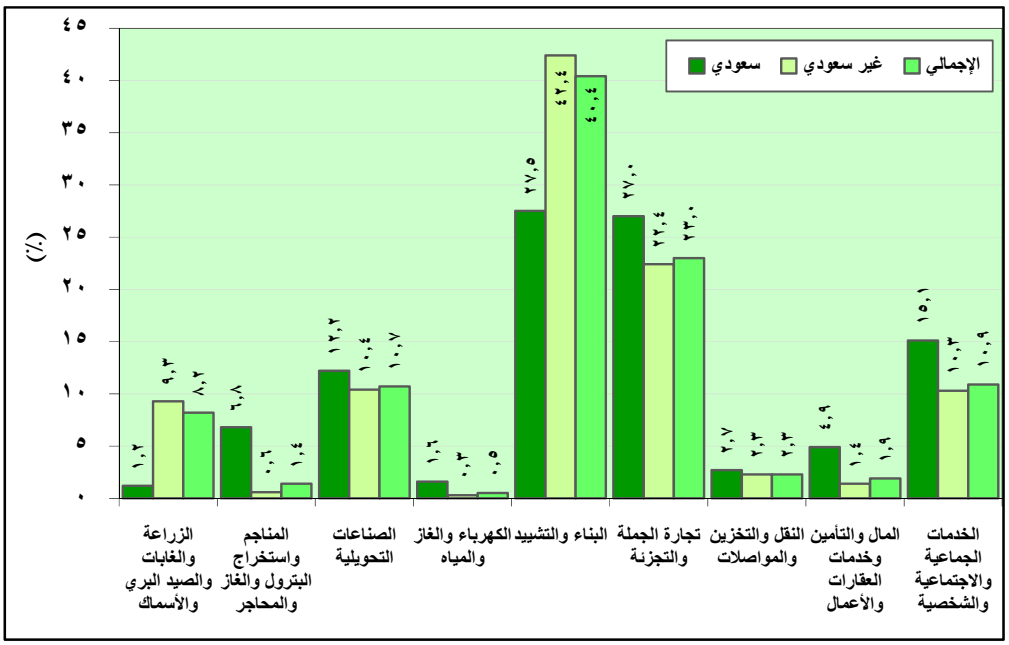

المصدر: وزارة العمل.

٤/٢/١٠ التطوير المؤسسي والتنظيمي لسوق العمل

يتم تأهيل قوة العمل الوطنية وتشغيلها في إطار منظومة متكاملة من الأجهزة العامة ومؤسسات التعليم والتدريب. ففي مجال التأهيل، وبالإضافة لمؤسسات التعليم العالي، والتعليم العام، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، تسهم العديد من المعاهد والمراكز الحكومية والأهلية والغرف التجارية الصناعية السعودية في جهود التأهيل. كما يقوم صندوق تنمية الموارد البشرية بدور مهم في تنسيق جهود التأهيل والتشغيل، من خلال برامجه المتنوعة، فضلاً عن تقديم الدعم المالي لتأهيل القوى العاملة الوطنية وتشغيلها في القطاع الخاص، إضافة إلى دعمه لأصحاب المنشآت الصغيرة وتأهيلهم. ومن جهة أخرى، يسهم صندوق المئوية في مساعدة الشباب من الجنسين على إقامة مشاريعهم الخاصة. كما تتولى العديد من شركات القطاع الخاص ومؤسساته تقديم التدريب المتخصص للعاملين المرشحين للعمل لديها.

وفيما يتعلق بالأنظمة والهياكل الإدارية، تتولى وزارة الخدمة المدنية مهمة التوظيف وتنفيذ أنظمة العمل ولوائحه في القطاع العام، في حين تتولى وزارة العمل هذه المهمة في القطاع الخاص، بالإضافة إلى اختصاصها في البت في طلبات الاستقدام وإصدار تأشيرات

العمل للقطاعين الحكومي والخاص، مع الإشراف العام على سوق العمل. أما فيما يختص بالبيانات المتعلقة بالقوى العاملة، تقوم مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بإجراء التعدادات العامة للسكان والمساكن، والتي تتضمن بيانات شاملة وتفصيلية عن قوة العمل والعمالة. وتنشر المصلحة في دوريات نصف سنوية بحث القوى العاملة القائم على دراسة ميدانية ويشمل توصيفاً شاملاً للسكان (١٥ سنة فأكثر) ممن هم داخل قوة العمل أو خارجها حسب الجنس والجنسية، ويشمل البحث أيضاً البيانات والتوزيعات الإحصائية المختلفة للمشتغلين. كما تقوم المصلحة أيضاً بدراسات وبحوث مكتبية دورية وثيقة الصلة بالقوى العاملة. ومن جانبها، تتولى وزارة العمل جمع البيانات عن العاملين بالقطاع الخاص ونشرها، والتي تتضمن تفاصيل التوزيعات الإحصائية المختلفة لهؤلاء العاملين، وكذلك الفرص الوظيفية والباحثين عن العمل. وتؤدي الوزارة مهمتها من خلال مكاتب العمل المنتشرة في جميع مناطق المملكة، ويوفر موقع الوزارة الإلكتروني بوابة سهلة وميسرة للحصول على معلومات إلكترونية شاملة. ومن جانبها، تقوم وزارة الخدمة المدنية بالإعلان عن الوظائف المتاحة في القطاع العام من خلال موقعها الإلكتروني.

الصفحة

١٦٠

٣/١٠ القضايا والتحديات

١/٣/١٠ تأهيل قوة العمل الوطنية

يُعد تأهيل قوة العمل الوطنية لتتواءم مع متطلبات سوق العمل من أبرز التحديات التي تواجه جهود توطين الوظائف والحد من استقدام العمالة الوافدة مما يتطلب مواصلة التأكيد على أهمية مواكبة مناهج التعليم والتدريب ونظمهما ومخرجاتهما للتطور المستمر والمتسارع في تقنيات الإنتاج والخدمات. وتعزى أهمية معالجة هذه القضية لكون القطاع الخاص، وهو الموظف الرئيس للقوى العاملة الوطنية، يتأثر بشكل أسرع نسبياً بالتطورات التي تستجد في تقنيات الإنتاج، وذلك لانفتاحه على المنافسة المحلية والأجنبية، إلى جانب اختلاف بيئة العمل فيه عن نظيرتها في القطاع العام.

في ضوء هذا التحدي، فإن التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، يتطلب تطوير برامج التأهيل (العلمي والعملي)، وذلك للوصول بقوة العمل الوطنية إلى مستوى "عمالة المعرفة" من خلال غرس "ثقافة العمل" وتنميتها في مراحل التعليم المختلفة، إضافة إلى أهمية تحفيز العامل على المثابرة والصبر، فضلاً عن الإبداع والابتكار والتجديد. ويستغرق بلوغ هذا المستوى مدى زمني يتعدى مدة خطة التنمية التاسعة.

٢/٣/١٠ إنتاجية العمالة الوطنية

خلصت العديد من الدراسات والبحوث التي أجريت حول سوق العمل بالمملكة إلى أن إنتاجية العمالة الوطنية لا تزال منخفضة نسبياً، على الرغم من الجهود المبذولة للارتقاء بها. وتعزيزاً لما خلصت إليه تلك الدراسات، أشارت استراتيجية التوظيف السعودية، التي أعدتها وزارة العمل، إلى أنه "بالمقارنة بإنتاجية العامل في ٢٦ دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، احتلت إنتاجية العامل السعودي مرتبة في آخر السلسلة قبل المكسيك وبولندا وتركيا". كما كشف تقرير، أصدرته منظمة العمل العربية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) – فيما يتعلق بالعمالة الصناعية – عن انخفاض إنتاجية العامل في عدد من دول الشرق الأوسط، حيث يصل معدل إنتاجية العامل العربي إلى نحو (٣٧٪) من إنتاجية نظيره في بعض دول شرق آسيا، وإلى نحو (١٧٪) من إنتاجية العامل الصناعي الأمريكي. ولهذا، يُعد تحسين إنتاجية العمالة الوطنية مطلباً ملحاً.

٣/٣/١٠ البطالة

بلغ معدل البطالة بين السعوديين نحو (١٠٪) من إجمالي قوة العمل الوطنية، وذلك بحسب نشرة القوى العاملة لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). وقد بلغ معدل البطالة بين الذكور نحو (٦,٨٪) في حين بلغ بالنسبة للإناث نحو (٢٦,٩٪). وبالنسبة لمعدلات البطالة حسب الفئات العمرية، يبرز التحليل التفصيلي تبايناً في معدلاتها، إذ ينخفض المعدل انخفاضاً كبيراً عن معدل البطالة في إجمالي قوة العمل السعودية في الفئة العمرية (٢٥-٥٤) سنة، وهي الفئة المنتجة حسب تعريف منظمة العمل الدولية. وفي المقابل، يرتفع المعدل ارتفاعاً كبيراً خصوصاً بين الشباب في فئة العمر (٢٠-٢٤) سنة، والتي تشكل الجزء من فئة الشباب (١٥-٢٤ سنة) الأكثر حاجة إلى فرص العمل. ويترتب على تعرض هذه الفئة من الشباب للبطالة العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تتطلب اهتماماً خاصاً من قبل جميع الجهات المعنية، لمعالجة مسبباتها، والتي تُعد من أبرزها الاختلالات الهيكلية في سوق العمل.

٤/٣/١٠ المشاركة في قوة العمل الوطنية

تُشكِل زيادة المشاركة في قوة العمل الوطنية هدفاً استراتيجياً، طالما أن هناك نمواً مستمراً في أعداد من هم في سن العمل، فضلاً عن الجهود التي تبذل لتنمية الاقتصاد الوطني، والتي تتيح فرص عملٍ تتطلبها جهود التنمية. وبلغ معدل المشاركة في قوة العمل الوطنية

عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) للذكور نحو (٦١٪)، وللإناث نحو (١١,٥٪)، وللمجموع بلغ المعدل العام نحو (٣٦,٣٪). وعلى الرغم من أن معدل مشاركة الذكور في قوة العمل الوطنية مقبول نسبياً، إلا أن معدل مشاركة الإناث يُعد منخفضاً، وهو وضع يؤثر على المعدل العام.

وتهدف خطة التنمية التاسعة إلى زيادة معدل المشاركة في قوة العمل الوطنية بصفة عامة، ومعدل مشاركة الإناث السعوديات بصفة خاصة لرفع مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية.

٥/٣/١٠ خدمات سوق العمل

تتواصل جهود تحسين خدمات سوق العمل وتطويرها. وقد تعززت هذه الجهود بقيام وزارة العمل، من خلال قاعدة المعلومات التي أنشأتها الوزارة، برصد حركة العمالة في سوق العمل، ونشر بياناتها على الموقع الإلكتروني للوزارة، إضافة إلى إعدادها لاستراتيجية التوظيف السعودية، والتي تتكامل مع خطة التنمية التاسعة كخطة مرحلية لمدة خمس سنوات تستهدف تنمية القوى العاملة وسوق العمل، الإطار (١/١٠).

ومن جهة أخرى، بات من الضروري تحسين بيئة العمل ومراقبة جودتها، نظراً لارتباطها المباشر بإنتاجية العامل. وتدخل مسألة تحسين بيئة العمل ومراقبتها ضمن مهمات التفتيش التي تقوم بها وزارة العمل، وفقاً لما ورد بالباب الثالث عشر من نظام العمل الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٢١٩) وتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٢هـ (٢٠٠٥). ومن المتوقع أن يترتب على تطوير بيئة العمل الإسهام بفاعلية في تحسين مستوى أداء العامل ورفع كفاءته الإنتاجية.

إن تعزيز خدمات سوق العمل، يتطلب دعم جهود وزارة العمل لتمكينها من تنفيذ استراتيجية التوظيف السعودية، وتطوير مكاتب العمل وزيادة انتشارها، بما يكفل قيامها بمهماتها المتعددة في إدارة سوق العمل والإشراف عليه، وفقاً لنظام العمل والعمال، خاصة فيما يتعلق بضبط العمالة الوافدة غير النظامية (العمالة الهامشية) إلى جانب ضبط الاستقدام وترشيده، وتطوير سياساته بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

الإطار (١/١٠): استراتيجية التوظيف السعودية:

قامت وزارة العمل بالتعاون مع القطاع الخاص، وبعض الأجهزة الحكومية، بإعداد "استراتيجية التوظيف السعودية" لتشكل إطاراً مرجعياً لمعالجة قضايا القوى العاملة والتوظيف في المملكة، بحيث يتم تنفيذها خلال خمسة وعشرين عاماً، على ثلاث مراحل: المدى القصير، والمدى المتوسط، والمدى الطويل. وتنطلق الاستراتيجية من رؤية مقتضاها "توفير أعداد كافية من فرص العمل وبأجور مناسبة، بحيث تحقق توظيفاً كاملاً للقوى البشرية السعودية، وتضيف ميزة تنافسية للاقتصاد الوطني"، وقد وافق مجلس الوزراء الموقر على هذه الاستراتيجية بالقرار رقم (٢٦٠) وتاريخ ١٤٣٠/٨/٥هـ.

وتتمثل الأهداف العامة للاستراتيجية في التوظيف الكامل لقوة العمل الوطنية (القضاء على البطالة والمحافظة المستمرة على مستوى التوظيف الكامل للقوة العاملة الوطنية)، وتحقيق زيادة مستمرة في مساهمة القوى البشرية الوطنية (رفع معدل المشاركة في قوة العمل الوطنية)، والارتقاء بإنتاجية العامل الوطني، لتضاهي نظيرتها في الاقتصادات المتقدمة (جعل العامل الوطني هو الخيار الأفضل في سوق العمل لتميزه في القدرة والكفاءة والأداء).

أما الأهداف المرحلية للاستراتيجية، فتشمل "السيطرة على البطالة" في المدى القصير (عامين)، و"تخفيض معدلها في المدى المتوسط (٣ سنوات)، وتحقيق ميزة تنافسية للاقتصاد الوطني اعتماداً على القوى البشرية الوطنية في المدى الطويل (٢٠ سنة). وقد اشتملت الاستراتيجية على مجموعة من السياسات وآليات التنفيذ بشأن كل مرحلة من المراحل الثلاث، مع بيان الغاية المستهدفة من كل سياسة، والجهة أو الجهات المسؤولة عن تنفيذ الآليات، ومؤشرات الأداء المرتبطة بتحقيق الغايات المستهدفة، مع نظام محكم للتقويم والمتابعة تضمنته الاستراتيجية.

٤/١٠ استراتيجية التنمية

١/٤/١٠ الرؤية المستقبلية

الاستمرار في تنمية القوى العاملة الوطنية، وتوفير فرص عمل كافية وملائمة من حيث الأجر، وتحقيق مستوى تنافسي للعمالة الوطنية في اتجاه التوظيف الكامل لقوة العمل الوطنية، بالإضافة إلى توسعة خدمات سوق العمل وتطويرها.

٢/٤/١٠ الأهداف العامة

- رفع مستوى تأهيل قوة العمل الوطنية علمياً وعملياً لتلبية متطلبات التحول إلى مجتمع المعرفة.
- تحسين إنتاجية العمالة الوطنية لزيادة قدرتها على المنافسة المتكافئة في سوق العمل.
- تحقيق التوازن النسبي في هيكل الأجور والتوظيف في سوق العمل.
- زيادة معدلات المشاركة في سوق العمل، ودعم فرص التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية.

- ضبط الاستقدام وترشيده، بما يُمكِّن من خفض معدلات البطالة.
- تحسين خدمات سوق العمل وتوسعتها، لتلبية متطلبات العولمة ولتعزيز فرص التكامل الخليجي.

١٠/٤/٣ السياسات

١٠/٤/٣/١ سياسات تأهيل القوى العاملة الوطنية وتحسين الإنتاجية

- دعم الجهود الرامية إلى تحقيق المواءمة بين مخرجات نظم التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل، إضافة إلى تعزيز جهود التنسيق بين الجهات المعنية، وتكثيف الإرشاد الطلابي في مختلف مراحل التعليم، مع التنويع في التخصصات وتطويرها بما يتواءم مع متطلبات سوق العمل.
- وضع معايير للتدريب التقني والمهني، ودعم التعليم والتدريب المستمر لقوة العمل الوطنية (التدريب على رأس العمل)، ومتابعة ما يستجد من علوم وتقنيات لتطوير المهارات، وإدخال مفاهيم المعرفة والابتكار في المناهج، لإكساب العامل المهارة الكافية لتمكينه من المنافسة بقوة في سوق العمل، وذلك من خلال تنفيذ الآليات التالية:

  - دعم المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، لتتمكن من التوسع في مشروع الرخصة المهنية الوطنية، ليشمل مختلف المهن والمهارات المطلوبة لسوق العمل.
  - تكثيف جهود التدريب على رأس العمل في القطاعين العام والخاص لتحسين إنتاجية العمالة الوطنية.
- دعم الجهود الرامية إلى التحسين المستمر في إنتاجية العمالة الوطنية من خلال دعم مركز "قياس الأداء للأجهزة الحكومية" التابع لمعهد الإدارة العامة.
- قيام وزارة العمل بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بتوعية قوة العمل الوطنية بأهمية التأهيل للعمل، وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة والندوات والمنابر، وحث رجال الأعمال على الإسهام في تدريب قوة العمل الوطنية سواء قبل العمل أو على رأس العمل.
- دعم صندوق تنمية الموارد البشرية مالياً وإدارياً وفنياً، لتوسعة نشاطه في دعم قوة العمل الوطنية وتأهيلها وتشغيلها.

١٠/٣/٤/٢ سياسات تقليص البطالة وزيادة المشاركة في قوة العمل الوطنية

- الترشيد التدريجي والانتقائي للعمالة الوافدة والاستمرار في تطوير أسس واقعية في استقدام تلك العمالة، وبما يتفق مع احتياجات سوق العمل، وخفض البطالة في قوة العمل الوطنية، ومن أبرز آليات تنفيذ هذه السياسة ما يلي:
  - الاستمرار في تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٠) وتاريخ ١٤٢٥/٤/١٢هـ الخاص بتشغيل النساء، وتعزيز فرص العمل لهن في الأنشطة التي شملتها الدراسة المشار إليها في القرار.
  - دراسة إمكانية إنشاء كيان إداري (هيئة أو مؤسسة)، أو تطوير أحد الكيانات القائمة لتولي مسؤولية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحيث يتولى تسهيل إجراءات إنشاء تلك المشروعات وتقديم مختلف صور الدعم (المالي والفني والإداري)، لزيادة قدرتها على توظيف قوة العمل الوطنية.
  - دعم القطاع الخاص، من خلال القروض الميسرة، لتشجيعه على استخدام التقنيات الحديثة، وخفض اعتماده على العمالة الوافدة، خاصة العمالة غير الماهرة.
- دعم جهود تحفيز النشاط الاقتصادي المتوازن بين مناطق المملكة، وتحقيق التوازن في توفير فرص العمل لقوة العمل الوطنية، من خلال الآليات التالية:
  - تحسين فرص التوظيف في المناطق البعيدة عن المراكز الحضرية الكبرى وتعزيزها.
  - تيسير شروط الإقراض للأنشطة التجارية والصناعية التي تُنشأ خارج المدن الكبيرة.
  - تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم (٣٥٩) وتاريخ ١٤٢٩/١١/٢٦هـ (٢٠٠٨) القاضي بمنح المستثمرين حوافز ضريبية للاستثمار في المناطق الأقل نمواً.
- دعم الاستثمار في المدن الاقتصادية الجديدة، وربط تقديم التسهيلات في هذه المدن بتوظيف قوة العمل الوطنية، إضافة إلى تشجيع الجهات ذات العلاقة على تقديم حوافز للقطاع الخاص، وربطها بتوظيف قوة العمل الوطنية.
- دعم الجهود المبذولة لزيادة مشاركة قوة العمل الوطنية – من الجنسين – في سوق العمل، من خلال الآليات التالية:

- تعزيز الفرص الوظيفية والمهن التي يقتصر العمل فيها على السعوديين وتلك المستهدفة للإحلال ووضع برامج تُمكِن من إنجاز ذلك.
- تنشيط الحراك في سوق العمل من خلال زيادة التوظيف والإحلال لقوة العمل الوطنية والنشر عن ذلك في وسائل الإعلام لتشجيع مشاركة قوة العمل الوطنية.
- تنفيذ البنود المتعلقة بالتوظيف في "استراتيجية التخصيص"، لتوفير المزيد من فرص العمل لقوة العمل الوطنية.

٣/٣/٤/١٠ سياسات دعم خدمات سوق العمل

- تطوير نظم جمع بيانات القوى العاملة وسوق العمل ونشرها، وذلك من خلال الآليات التالية:
  - تعزيز الإمكانات المادية والبشرية لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات لتطوير دورة البيانات الإحصائية، وتوفير المؤشرات الرئيسة لسوق العمل في مدد زمنية قصيرة ومنتظمة.
  - توفير الدعم المالي والإداري لقاعدة المعلومات الإلكترونية بوزارة العمل وتطويرها، لرصد الحركة في سوق العمل في جميع مناطق المملكة، وأيضاً لاستكمال البنية الأساسية اللازمة لتنفيذ استراتيجية التوظيف السعودية.
  - دراسة إمكانية قيام وزارة العمل بإصدار نشرة دورية، تنطوي على وصف تفصيلي للوظائف المتاحة في سوق العمل الوطني (وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مرحلة لاحقة)، بحيث توزع مجاناً، وتوضع على موقع الوزارة على شبكة الإنترنت.
  - قيام وزارة العمل برصد حركة سوق العمل على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والوظائف المتاحة للباحثين عن عمل، وذلك تزامناً مع استكمال مراحل التكامل الخليجي.
  - إعداد تقارير ودراسات دورية عن سوق العمل بالمملكة، على أن تشمل أسواق العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- دعم وزارة العمل لتحقيق المزيد من التحسين في خدمات مكاتب العمل، من خلال الآليات التالية:

- تعزيز مكاتب العمل بمتخصصين في التوجيه الوظيفي، يتمتعون بدراية كاملة عن التوصيف المهني للوظائف، وأساليب الإرشاد الوظيفي لتوجيه الباحثين عن عمل.
- تكثيف جهود المراقبة والتفتيش على المنشآت، خاصة المنشآت الصغيرة والوهمية، للقضاء على العمالة الهامشية.
- الاستمرار في تطوير مكاتب العمل ونشرها على مستوى المملكة، إضافة إلى إنشاء وحدات للنساء والشباب في تلك المكاتب، وإنشاء مكاتب توظيف فرعية في مؤسسات التعليم العالي.
- تعزيز جهود مكاتب العمل في مجال جمع المعلومات التفصيلية عن الباحثين عن العمل ومن ثم تشغيلهم، إضافة إلى تغذية قاعدة البيانات المركزية بشكل دوري.

٥/١٠ المؤشرات الرئيسة لسوق العمل

تستهدف خطة التنمية التاسعة زيادة معدل المشاركة في قوة العمل الوطنية من (٣٦,٧٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى (٣٩,٣٪) عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). وسيترتب على هذه الزيادة ارتفاع قوة العمل الوطنية (وتشمل المشتغلين والمتعطلين) من نحو ٤,٣٣ مليون عامل في بداية خطة التنمية التاسعة إلى نحو ٥,٣٣ مليون عامل في نهايتها، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٤,٢٪). وتستهدف الخطة أيضاً زيادة حجم العمالة الكلية (المشتغلين) من ٨,١٧ مليون عامل إلى نحو ٩,٤٠ مليون عامل، بزيادة تصل إلى نحو ١,٢٢ مليون عامل، وارتفاع أعداد المشتغلين من القوى العاملة الوطنية من ٣,٩١ مليون عامل إلى نحو ٥,٠٤ مليون عامل، بزيادة تصل إلى نحو ١,١٢ مليون عامل. تبلغ حصة الإناث من هذه الزيادة ما نسبته (٢٧,٥٪). كما يتوقع استقدام نحو ١٠٠,٨ ألف عامل. وفي ضوء هذا الحراك من المتوقع ارتفاع نسبة العمالة الوطنية من العمالة الكلية (نسبة السعودة) من (٤٧,٩٪) إلى (٥٣,٦٪)، الجدول (١/١٠).

وفيما يتعلق بالبطالة، تتوقع خطة التنمية التاسعة خفض حجم المتعطلين بنحو ١٢٢,٨ ألف متعطل، بنسبة (٢٩,٦٪) من إجمالي المتعطلين البالغ عددهم نحو ٤١٤,٤ ألف متعطل. ويترتب على ذلك انخفاض معدلات البطالة خلال الخطة من (٦,٥٪) إلى (٣,٨٪) للذكور، ومن (٢٥,٥٪) إلى (١٣,١٪) للإناث، ومن نحو (٩,٦٪) إلى (٥,٥٪) للمجموع.

الجدول (١/١٠)
أهم مؤشرات سوق العمل (*)
خطة التنمية التاسعة

البيـــــان	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	التغير	معدل النمو السنوي المتوسط للخطة (٪)
قوة العمل الوطنية (بالآلاف)	٤٣٢٩,٠	٥٣٢٨,٦	٩٩٩,٦	٤,٢
ذكور	٣٦٣٦,٥	٤٣٧٩,٩	٧٤٣,٤	٣,٨
إناث	٦٩٢,٥	٩٤٨,٧	٢٥٦,٣	٦,٥
معدلات المشاركة (٪)	٣٦,٧	٣٩,٣	٢,٦	١,٤
ذكور	٦١,٧	٦٤,٨	٣,٠	١,٠
إناث	١١,٧	١٣,٩	٢,٢	٣,٥
إجمالي العمالة (بالآلاف)	٨١٧٣,١	٩٣٩٦,٣	١٢٢٣,٢	٢,٨
ســـعودي	٣٩١٤,٦	٥٠٣٧,٠	١١٢٢,٥	٥,٢
غير سعودي	٤٢٥٨,٥	٤٣٥٩,٣	١٠٠,٨	٠,٥
إسهام العمالة الوطنية (٪)	٤٧,٩	٥٣,٦	٥,٧	--
المتعطلون السعوديون (بالآلاف)	٤١٤,٤	٢٩١,٦	(١٢٢,٨)	(٦,٨)
ذكور	٢٣٨,١	١٦٧,٥	(٧٠,٦)	(٦,٨)
إناث	١٧٦,٣	١٢٤,١	(٥٢,٣)	(٦,٨)
معدل البطالة (٪)	٩,٦	٥,٥	(٤,١٠)	(١٠,٦)
ذكور	٦,٥	٣,٨	(٢,٧)	(١٠,٢)
إناث	٢٥,٥	١٣,١	(١٢,٤)	(١٢,٥)

(*) الأرقام بين قوسين تشير إلى أرقام سالبة، الأرقام والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.
المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٦/١٠ العرض من قوة العمل الوطنية

يتوقع أن يصل إجمالي الداخلين لسوق العمل من قوة العمل الوطنيـــة خـــلال خطـــة التنمية التاسعة إلى نحو ١,١٢ مليون مواطن ومواطنة، منهم ٩٩٩,٦ ألف مواطن ومواطنة بنسبة (٨٩,١٪) يمثلون الداخلين الجدد لسوق العمل من قوة العمل الوطنية، النسبة الباقيـــة وقدرها (١٠,٩٪) هي للمتعطلين المتوقع استيعابهم في الوظـــائف المتاحـــة خـــلال ســـنوات الخطة، الجدول (١/١٠).

ومن حيث توزيع الداخلين الجدد لسوق العمل بحسب المستوى التعليمي، يُقدّر خريجو نظم التعليم والتدريب وخريجاته بنحو ٩١٣,٧ ألف خريج وخريجة، منهم ٢٢٥,٣ ألف أنثى، بنسبة (٢٤,٦٪) من إجمالي الخريجين والخريجات. ويبلغ عدد الداخلين الجدد لسوق العمـــل ممن لا يحملون مؤهلات علمية (أمي، يقرأ ويكتب) نحو ٨٥,٩ ألف مواطن ومواطنة، مـــنهم نحو ٣١,١ ألف أنثى، الشكل (٤/١٠).

الشكل (٤/١٠)
الداخلون الجدد لسوق العمل حسب المستوى التعليمي
خطة التنمية التاسعة

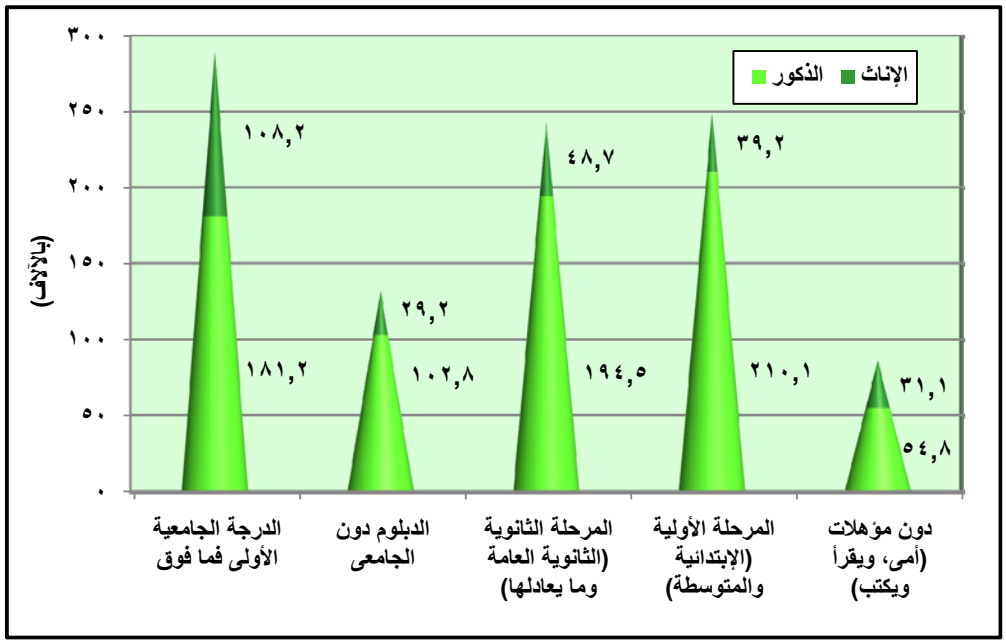

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ويتضمن الشكل الملاحظ التالية:

- يقدر عدد الداخلين الجدد لسوق العمل من خريجي المرحلة الجامعية (الدرجة الجامعية الأولى فما فوق)، بنحو ٢٨٩,٤ ألف خريجٍ وخريجة، بنسبة (٢٨,٩٪) من إجمالي الداخلين الجدد لسوق العمل، منهم نحو (٣٧,٤٪) من الإناث. تفترض هذه المؤشرات تلبية احتياجات التوظيف في الوظائف ذات التأهيل العالي، وبصفة خاصة في القطاع الخاص.
- يبلغ عدد خريجي المرحلة الثانوية (الثانوية العامة وما يعادلها) وخريجاتها نحو ٢٤٣,٢ ألف خريج وخريجة، بنسبة (٢٤,٣٪) من إجمالي الداخلين الجدد لسوق العمل، في حين سيبلغ عدد خريجي المرحلة الأولية (متوسط وابتدائي) نحو ٢٤٩,٣ ألف خريج وخريجة بنسبة (٢٤,٩٪) من نفس الإجمالي، ويشكل خريجو المرحلتين الثانوية والأولية معاً نحو (٤٩,٣٪) من إجمالي الداخلين الجدد لسوق العمل. مما يتطلب توفير المزيد من الدعم لصندوق تنمية الموارد البشرية والجهات الأخرى المعنية بإعداد هؤلاء الخريجين والخريجات وتأهيلهم وتشغيلهم، وتوطينهم في الوظائف المناسبة في القطاع الخاص.

٧/١٠ الاحتياجات من العمالة

تقدر احتياجات سوق العمل من العمالة اللازمة لتحقيق معدل النمو السنوي المستهدف للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال خطة التنمية التاسعة (٥,٢٪)، بنحو ٨,١٧ مليون عامل في بداية الخطة، تصل إلى نحو ٩,٤ مليون عامل في نهايتها، أي بزيادة قدرها ١,٢٢ مليون عامل، وتتوزع الاحتياجات من العمالة خلال مدة الخطة حسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وحسب مجموعات المهن الرئيسة كما يلي:

١/٧/١٠ الاحتياجات حسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية

يمكن تلخيص توزيع العمالة (المشتغلين) على القطاعات والأنشطة الاقتصادية في خطة التنمية التاسعة، الجدول (٢/١٠)، على النحو التالي:

- يتوقع أن يستحوذ القطاع الخاص غير النفطي على ما نسبته (٧٣,١٪) من إجمالي الزيادة في الوظائف خلال الخطة، ويقدر معدل النمو السنوي المتوسط للوظائف في هذا القطاع بنحو (٢,٥٪). وفي القطاع الحكومي يتوقع أن تبلغ نسبة الزيادة نحو (٢٦,٢٪)، بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (٤,٨٪).
- يتوقع نمو حجم العمالة في القطاعات الإنتاجية في خطة التنمية التاسعة بمعدل سنوي متوسط قدره (٠,٩٪)، ليرتفع عدد العاملين من ١,٩٦ مليون عامل إلى نحو ٢,٠٥ مليون عامل، أي بزيادة تقدر بنحو ٩٢,٢ ألف وظيفة، تشكل نسبة (٧,٥٪) من إجمالي الزيادة المتوقعة في الوظائف خلال مدة الخطة. ويستحوذ قطاع البناء والتشييد من هذه الوظائف على نحو ٦٥,٥ ألف وظيفة، تمثل نحو (٧١٪) من إجمالي الزيادة في الوظائف في القطاعات الإنتاجية.
- يتوقع ارتفاع حجم العمالة في القطاعات الخدمية من ٤,٩٣ مليون عامل إلى ٥,٧٣ مليون عامل، بمعدل نمو سنوي متوسط نحو (٣,١٪)، بزيادة تقدر بنحو ٨٠٢,٣ ألف وظيفة، تعادل (٦٥,٦٪) من إجمالي الزيادة المتوقعة في الوظائف خلال الخطة. ومن المتوقع أن يستحوذ قطاع الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية على ٤٧٠,٦ ألف وظيفة، تشكل نحو (٥٨,٧٪) من إجمالي الزيادة في الوظائف في القطاعات الخدمية.

الجدول (٢/١٠)
العمالة الكلية حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (*)
خطة التنمية التاسعة

القطاع (النشاط الاقتصادي)	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)		١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)		التغير خلال خطة التنمية التاسعة		معدل النمو السنوي المتوسط للخطة (٪)
	العدد (بالألف)	النسبة (٪)	العدد (بالألف)	النسبة (٪)	العدد (بالألف)	النسبة (٪)	
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	٢٩٢,٦	٣,٦	٢٧١,٨	٢,٩	-٢٠,٨	-١,٧	-١,٥
التعدين غير النفطي والمحاجر	١٨,٦	٠,٢	١٨,٧	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٢
الصناعات التحويلية	٥٩٤,٩	٧,٣	٦٠٩,٢	٦,٥	١٤,٣	١,٢	٠,٥
* تكرير النفط	٢٣,٦	٠,٣	٢٧,٤	٠,٣	٣,٨	٠,٣	٣,٠
* البتروكيماويات	١٩,٢	٠,٢	٢١,١	٠,٢	١,٩	٠,٢	١,٩
* الصناعات التحويلية الأخرى	٥٥٢,٢	٦,٨	٥٦٠,٨	٦,٠	٨,٦	٠,٧	٠,٣
الكهرباء والغاز والمياه	٨٥,٤	١,٠	١١٨,٥	١,٣	٣٣,١	٢,٧	٦,٨
البناء والتشييد	٩٦٥,٤	١١,٨	١٠٣٠,٩	١١,٠	٦٥,٥	٥,٤	١,٣
القطاعات الإنتاجية	١٩٥٦,٨	٢٣,٩	٢٠٤٩,٠	٢١,٨	٩٢,٢	٧,٥	٠,٩
التجارة والمطاعم والفنادق	١٥٦٤,٢	١٩,١	١٨٥٧,٠	١٩,٨	٢٩٢,٨	٢٣,٩	٣,٥
النقل والاتصالات	٣٧٦,٧	٤,٦	٣٨١,٠	٤,١	٤,٣	٠,٤	٠,٢
الخدمات العقارية	٣١٣,٤	٣,٨	٣٣٦,٣	٣,٦	٢٢,٩	١,٩	١,٤
خدمات المال والتأمين والأعمال	٩٣,٧	١,١	١٠٥,٤	١,١	١١,٧	١,٠	٢,٤
الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	٢٥٨٤,٥	٣١,٦	٣٠٥٥,٠	٣٢,٥	٤٧٠,٦	٣٨,٥	٣,٤
القطاعات الخدمية	٤٩٣٢,٤	٦٠,٣	٥٧٣٤,٧	٦١,٠	٨٠٢,٣	٦٥,٦	٣,١
الخدمات الحكومية	١٢١٥,١	١٤,٩	١٥٣٥,٥	١٦,٣	٣٢٠,٤	٢٦,٢	٤,٨
القطاع الخاص غير النفطي	٦٨٨٩,٢	٨٤,٣	٧٧٨٣,٦	٨٢,٨	٨٩٤,٤	٧٣,١	٢,٥
قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي	٦٨,٨	٠,٨	٧٧,٢	٠,٨	٨,٤	٠,٧	٢,٣
الإجمالي	٨١٧٣,١	١٠٠,٠	٩٣٩٦,٣	١٠٠,٠	١٢٢٣,٢	١٠٠,٠	٢,٨

(*) الأرقام والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٢/٧/١٠ الاحتياجات حسب مجموعات المهن الرئيسة

يتضمن الجدول (٣/١٠) عرضاً للتوقعات بشأن توزيع العمالة الكلية حسب مجموعات المهن الرئيسة خلال خطة التنمية التاسعة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

الجدول (٣/١٠)
العمالة الكلية حسب مجموعات المهن الرئيسة(*)
خطة التنمية التاسعة

مجموعات المهن الرئيسة	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)		١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)		التغير في العدد (بالألف)	معدل النمو السنوي المتوسط للخطة (٪)
	العدد (بالألف)	النسبة (٪)	العدد (بالألف)	النسبة (٪)		
المديرون ومديرو الأعمال	٣٢٦,٣	٤,٠	٣٩١,١	٤,٢	٦٤,٨	٣,٧
الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية	٦٥٦,٨	٨,٠	٧٩٩,٩	٨,٥	١٤٣,١	٤,٠
الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية	٨٩١,٥	١٠,٩	١٠٧٦,٠	١١,٥	١٨٤,٥	٣,٨
مهن الأعمال الكتابية	٦٩٥,٨	٨,٥	٨٧٠,٢	٩,٣	١٧٤,٤	٤,٦
مهن أعمال البيع	٨٣٥,٠	١٠,٢	٩٨٧,٤	١٠,٥	١٥٢,٤	٣,٤
مهن العاملين في الخدمات	٢٤٩٤,٩	٣٠,٥	٢٧٤١,٥	٢٩,٢	٢٤٦,٦	١,٩
مهن الزراعة وتربية الحيوان والطيور والصيد	٣٤٠,٧	٤,٢	٣٤٩,٢	٣,٧	٨,٥	٠,٥
مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية	١٩٨,٥	٢,٤	٢٨٧,٦	٣,١	٨٩,١	٧,٧
المهن الهندسية الأساسية المساعدة	١٧٣٣,٦	٢١,٢	١٨٩٣,٤	٢٠,٢	١٥٩,٨	١,٨
الإجمـــــالي	٨١٧٣,١	١٠٠,٠	٩٣٩٦,٣	١٠٠,٠	١٢٢٣,٢	٢,٨

(*) الأرقام والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

- تتوزع الزيادة في الوظائف الناتجة عن النمو الاقتصادي خلال خطة التنمية التاسعة على مجموعات المهن الرئيسة بنسب متفاوتة، وتتراوح معدلات النمو السنوي المتوسط للوظائف في مجموعات المهن خلال الخطة بين نحو (٧,٧٪) كحد أقصى لمجموعة مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية، ونحو (٠,٥٪) كحد أدنى لمجموعة مهن العاملين في الزراعة وتربية الحيوان والطيور والصيد.
- من المتوقع زيادة فرص التوظيف في مجموعتي مهن الاختصاصيين والفنيين في التخصصات والجوانب العلمية والفنية والإنسانية معاً بنحو ٣٢٧,٦ ألف وظيفة، بنسبة (٢٦,٨٪) من إجمالي الزيادة في الوظائف الناتجة عن النمو الاقتصادي، وذلك

لتلبية الطلب المتوقع على الوظائف التي تتطلب مثل ذلك التأهيل خلال سنوات الخطة.

- يتوقع ارتفاع حجم الوظائف في مهن أعمال البيع من ٨٣٥ ألف وظيفة في بداية الخطة إلى ٩٨٧,٤ ألف وظيفة في نهايتها، بزيادة تقدر بنحو ١٥٢,٤ ألف وظيفة، تمثل (١٢,٥٪) من إجمالي الزيادة في الوظائف الناتجة عن النمو الاقتصادي. وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة في الوظائف في هذه المجموعة المهنية تنسجم مع القرارات المتعلقة بقصر العمل في بعض المهن على العمالة الوطنية.

٨/١٠ الموازنة المهنية للعمالة

يوضح الجدول (٤/١٠) الموازنة بين إجمالي الداخلين الجدد لسوق العمل من قوة العمل الوطنية أو من الاستقدام حسب مجموعات المهن الرئيسة، وبين استيعاب هؤلاء الداخلين في الوظائف الناجمة عن النمو الاقتصادي المتوقعة خلال خطة التنمية التاسعة، ويلاحظ من الجدول ما يلي:

الجدول (٤/١٠)
الموازنة المهنية للعمالة (*)
خطة التنمية التاسعة

(بالألف)

مجموعات المهن الرئيسة	وظائف النمو في الأنشطة الاقتصادية	مصادر العرض		إجمالي التوظيف	
		القوى العاملة الوطنية	استقدام العمالة غير السعودية	عدد	(٪)
المديرون ومديرو الأعمال	٦٤,٨	٦٠,٣	٤,٥	٦٤,٨	٥,٣
الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية	١٤٣,١	١٣٠,٠	١٣,١	١٤٣,١	١١,٧
الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية	١٨٤,٥	١٦١,٦	٢٢,٩	١٨٤,٥	١٥,١
مهن الأعمال الكتابية	١٧٤,٤	١٧٢,٠	٢,٤	١٧٤,٤	١٤,٣
مهن أعمال البيع	١٥٢,٤	١٤١,٢	١١,٢	١٥٢,٤	١٢,٥
مهن العاملين في الخدمات	٢٤٦,٦	٢٤٠,٦	٦,٠	٢٤٦,٦	٢٠,٢
مهن الزراعة وتربية الحيوان والطيور والصيد	٨,٥	٨,٣	٠,٢	٨,٥	٠,٧
مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية	٨٩,١	٧٣,١	١٦,٠	٨٩,١	٧,٣
المهن الهندسية الأساسية المساعدة	١٥٩,٨	١٣٥,٥	٢٤,٣	١٥٩,٨	١٣,١
الإجمـــالي	١٢٢٣,٢	١١٢٢,٥	١٠٠,٨	١٢٢٣,٢	١٠٠,٠

(*) الأرقام والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.
المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

- **يتوقع أن تشغل القوى العاملة الوطنية نحو ١,١٢ مليون وظيفة، أي (٩١,٨٪) من إجمالي الوظائف الناتجة عن النمو الاقتصادي، والبالغة نحو ١,٢٢ مليون وظيفة، أما الفرص الباقية البالغة ١٠٠,٨ ألف وظيفة، أي (٨,٢٪)، فسيتم شغلها بالعمالة الوافدة.**
- **تتوزع القوى العاملة الوطنية على الوظائف الناتجة عن النمو الاقتصادي حسب مجموعات المهن الرئيسة بنسب متفاوتة، حيث تبلغ في حدها الأقصى نحو (٢١,٤٪) بالنسبة لمجموعة مهن العاملين في الخدمات، وفي حدها الأدنى نحو (٠,٧٪) بالنسبة لمجموعة مهن الزراعة وتربية الحيوان والطيور والصيد. كما تتفاوت نسب توزيع العمالة غير السعودية المستقدمة بين (٢٤,١٪) كحد أقصى في مجموعة المهن الهندسية الأساسية المساعدة، و(٠,٢٪) حداً أدنى في مجموعة مهن الزراعة وتربية الحيوان والطيور والصيد.**

السكان والمستوى المعيشي

١/١١ المقدمة

يتّصف التوزيع العمري للسكان بالمملكة بغلبة فئة الشباب، وهو ما يشكل ميزة للمملكة في حال تعزيز الاستفادة الحالية والمستقبلية من قدرات هذه الفئة، كما يفرض هذا التوزيع العمري للسكان تحديات تتعلق باحتياجات فئة الشباب من الرعاية الصحية وتيسير الحصول على التعليم والتدريب والترفيه والخدمات الاجتماعية.

وقد أولت خطة التنمية الثامنة المسألة السكانية، بأبعادها المختلفة، اهتماماً خاصاً حرصت فيه على ترشيد الاتجاهات السكانية وتوجيهها بما يخدم الأهداف والبرامج والمشاريع التنموية ويرفع مستوى معيشة المواطنين ويحسن نوعية حياتهم.

وتستهدف خطة التنمية التاسعة مواصلة جهود الخطة الثامنة بتبنيها سياسات سكانية فعالة تتعامل بكفاءة مع معطيات النمو السكاني وتوزيعهم الجغرافي من جانب، والحرص على رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة من جانب آخر، بتوفير مزيد من فرص العمل للمواطنين وتوفير الخدمات العامة ذات الجودة العالية مع مواصلة العناية بالفئات ذات الدخول المنخفضة.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن للسكان والمستوى المعيشي موضحاً ما تم من تطورات خلال خطة التنمية الثامنة، ومبرزاً القضايا والتحديات التي ينبغي مواجهتها خلال خطة التنمية التاسعة، ويلقي الفصل الضوء على الرؤية المستقبلية للارتقاء بالأوضاع السكانية ومستوى المعيشة ونوعية الحياة، كما يستعرض الأهداف العامة لخطة التنمية التاسعة وسياساتها وأهدافها المحددة في هذا المجال.

٢/١١ الوضع الراهن

١/٢/١١ سمات الوضع السكاني

- **حجم السكان :**

ارتفع إجمالي سكان المملكة من نحو ٧ ملايين نسمة في عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤) إلى نحو ١٦,٩ مليون نسمة في عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢)، ثم إلى نحو ٢٢,٦٧ مليون نسمة في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤). وفي عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، وبحسب بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، قُدِّر إجمالي السكان بنحو ٢٥,٣٧ مليون نسمة. وفيما

يختص بالسكان السعوديين، فقد ارتفع عددهم من نحو ٦,٢ مليون نسمة في عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤) إلى نحو ١٢,٣ مليون نسمة في عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢)، وإلى نحو ١٦,٥٣ مليون نسمة في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، ثم إلى نحو ١٨,٥ مليون نسمة عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). أما بالنسبة للسكان غير السعوديين، فقد ارتفع عددهم من نحو ٠,٨ مليون نسمة إلى نحو ٤,٦ مليون نسمة وإلى نحو ٦,١٤ مليون نسمة ونحو ٦,٨٣ مليون نسمة خلال المدة نفسها.

- **النمو السكاني :**

قُدر معدل النمو السكاني بنحو (٤,٩٪) في المتوسط سنوياً، خلال المدة ١٣٩٤-١٤١٣هـ (١٩٧٤-١٩٩٢)، وذلك بحسب نتائج التعدادات العامة للسكان والمساكن، إلا أن هذا المعدل شهد انخفاضاً إلى نحو (٢,٤٪) خلال المدة ١٤١٣-١٤٢٥هـ (١٩٩٢-٢٠٠٤)، وفيما يختص بمعدل النمو السكاني للسعوديين، فقد انخفض من (٣,٩٪) إلى (٢,٥٪) في المتوسط سنوياً، في حين انخفض متوسط معدل النمو السنوي لغير السعوديين من (٩,٨٪) إلى (٢,٣٪) خلال المدة نفسها.

- **الخصوبة :**

تُصنف المملكة عالمياً ضمن مجموعة الدول ذات الخصوبة المتوسطة. وتشير الإحصاءات إلى انخفاض متسارع في معدل الخصوبة الكلي من أكثر من (٧) مواليد أحياء لكل امرأة في سن الإنجاب إلى نحو (٣,٣) مولود حي لكل امرأة في سن الإنجاب، وذلك خلال المدة ١٣٩٩-١٤٢٨هـ (١٩٧٩-٢٠٠٧). ويعزى هذا الانخفاض المتسارع إلى الانخفاض في معدل الخصوبة الكلي بين النساء من جميع الفئات العمرية تقريباً، وخاصة اللاتي أعمارهن أقل من (٣٠) عاماً، بسبب ارتفاع سن الزواج، فضلاً عن ارتفاع مستوى تعليم الأسرة وثقافتها.

- **الوفيات :**

شهدت المملكة تحسناً ملحوظاً في مؤشرات الوفيات، إذ انخفض معدل الوفيات الخام للسكان السعوديين من نحو (١٥ لكل ألف) إلى نحو (١٢,٥ لكل ألف)، وذلك خلال المدة ١٣٩٥-١٤٠٠هـ (١٩٧٥-١٩٨٠)، ثم إلى (٣,٨ لكل ألف) فقط في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). ويعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع مستويات المعيشة، وانتشار التعليم، والتوسع في الخدمات الصحية العلاجية والوقائية وتحسن الظروف البيئية، فضلاً عن التوزيع العمري للسكان الذي يغلب عليه عنصر الشباب.

كما يشير مؤشر وفيات الأطفال الرّضع (الأطفال أقل من سنة) إلى انخفاض معدل هذه الوفيات من (١١٨) حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في بداية التسعينات الهجرية من القرن الماضي إلى نحو (١٧,٤) حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). وقد ترتب على هذا الانخفاض الكبير ارتفاع عدد سنوات الحياة المتوقعة عند الميلاد من ٥٣ عاماً في بداية التسعينات الهجرية إلى نحو (٧٣,٧) عاماً في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨).

أما بالنسبة لمؤشر وفيات الأمومة (وفيات الأمهات نتيجة لأسباب تتعلق بالحمل والوضع وما بعد الوضع بنحو ٤٢ يوماً)، فقد انخفض من ٤٢ حالة وفاة لكل مائة ألف ولادة حية في عام ١٤١٠/٠٩هـ (١٩٨٩) إلى نحو ١٤,٦ حالة وفاة لكل مائة ألف ولادة حية في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨).

- **التركيب العمري للسكان :**

يرتبط التركيب العمري والنوعي للسكان بشكل أساسي بمعدلات المواليد، فضلاً عن ارتباطه بمعدلات الوفيات والهجرة. وفيما يختص بالمملكة، التي تستضيف أعداداً كبيرة من الوافدين، فإن التركيب العمري والنوعي لهؤلاء الوافدين يؤثر في التركيب العمري والنوعي لإجمالي السكان. ويعرض الهرم السكاني، الشكل (١/١١)، التركيب العمري والنوعي لإجمالي السكان، ولكل من السعوديين والوافدين، وذلك حسب بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤).

وتشير بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى أن نسبة الذكور إلى الإناث بين السعوديين تبلغ نحو (١٠١) ذكر لكل (١٠٠) أنثى، في حين تبلغ نحو (٢٢٨) ذكر لكل (١٠٠) أنثى بالنسبة للوافدين، نظراً لأن غالبيتهم من الذكور غير المتزوجين، أو من المتزوجين الذين تركوا عائلاتهم في مواطنهم الأصلية.

أما بالنسبة للتركيب العمري للسكان السعوديين، فقد انخفضت نسبة فئات العمر (أقل من ١٥ عاماً) من إجمالي السعوديين من نحو (٤٩,٢٪) في عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢) إلى نحو (٤٠,٤٪) في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤). وفي المقابل، ارتفعت نسبة السعوديين في فئة العمر (١٥-٦٤ عاماً) من نحو (٤٧,٥٪) إلى نحو (٥٥,٩٪) من إجمالي السعوديين خلال المدة نفسها. أما فيما يختص بالوافدين، فلم يحدث تغير يُذكر في توزيعهم العمري، الجدول (١/١١).

الشكل (١/١١)
الهرم السكاني للمواطنين والوافدين
حسب التعداد العام للسكان والمساكن
١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)

مواطنون

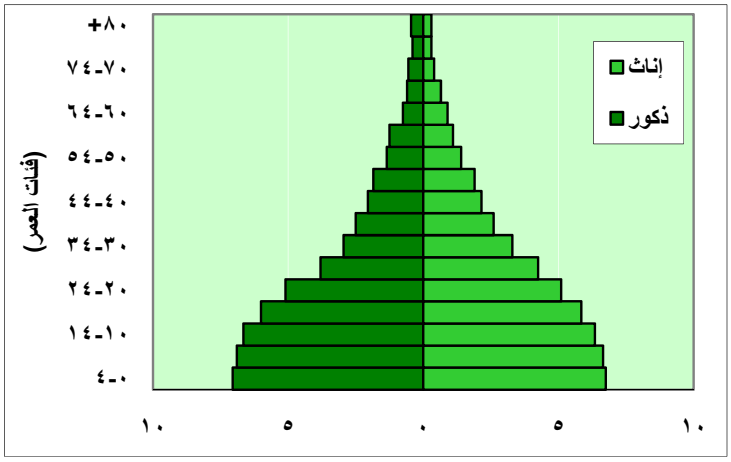

وافدون

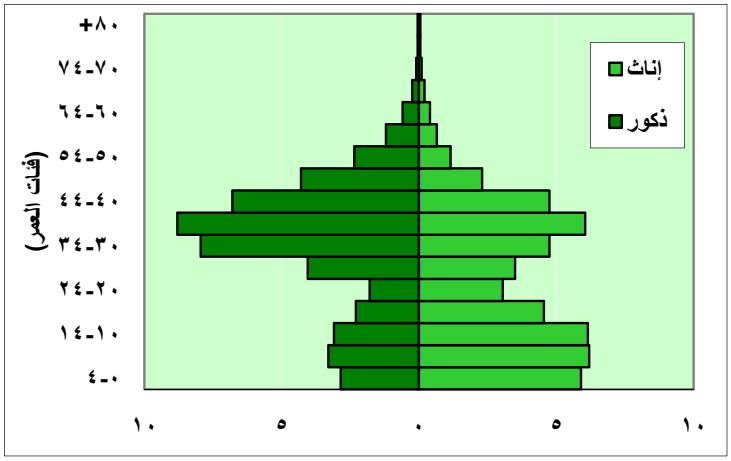

الإجمالي

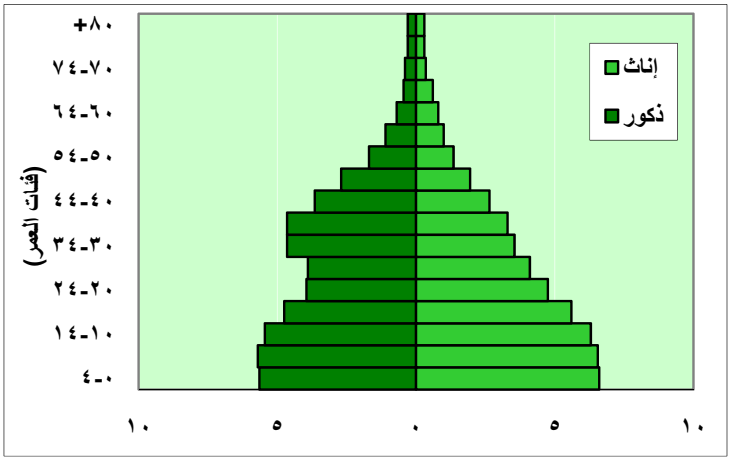

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

الجدول (١/١١)

السكان السعوديون وغير السعوديين حسب فئات العمر، ووسيط العمر

١٤١٣-١٤٢٥هـ (١٩٩٢-٢٠٠٤)

(٪)

فئات العمر (بالسنوات)	١٤١٣هـ (١٩٩٢)		١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	
	سعودي	غير سعودي	سعودي	غير سعودي
أقل من ١٥ عاماً	٤٩,٢	٢١,٩	٤٠,٤	١٩,٩
١٥-٦٤	٤٧,٥	٧٧,٤	٥٥,٩	٧٩,٠
٦٥ فأكثر	٣,٣	٠,٧	٣,٧	١,١
وسيط العمر (سنة)	١٥,٤	٣٠,١	١٩,٠	٣٠,٣

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

❑ التوزيع الجغرافي للسكان والتحضر:

تشير نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى تركز نحو ثلثي سكان المملكة في ثلاث مناطق إدارية هي: منطقة الرياض، ومنطقة مكة المكرمة، والمنطقة الشرقية. فقد تواصل تدفق السكان نحو تلك المناطق خلال العقود الثلاثة الماضية، ولهذا ارتفعت حصتهم من مجموع السكان من نحو (٥٦,٤٪) في عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤) إلى نحو (٦٤,٤٪) في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤). كما ارتفعت نسبة سكان الحضر من نحو (٤٩٪) في عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤)، إلى (٧٤٪) في عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢)، إلى أن بلغت نحو (٨٠٪) من إجمالي السكان في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤).

❑ اللجنة الوطنية للسكان:

أولت خطة التنمية الثامنة اهتماماً كبيراً لقضايا السكان، لما لها من انعكاسات على العملية التنموية، ولما لها من ارتباط وتأثير على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. وقد تُوّج هذا الاهتمام بصدور قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٩) وتاريخ ١٤٢٨/٧/٢هـ (٢٠٠٧) الذي قضى بإنشاء لجنة وطنية للسكان وحدد مهماتها. الإطار (١/١١).

الإطار (١/١١): مهمات اللجنة الوطنية للسكان:

١. اقتراح السياسة السكانية وتحديد أهدافها بما يتماشى مع السياسة العامة للدولة واعتمادها وفقاً للإجـــراءات النظامية.
٢. دمج أهداف السياسة السكانية وبرامجها في خطط التنمية والاستراتيجيات العامة للدولة.
٣. تنسيق الجهود بين الوزارات والأجهزة ذات العلاقة بقضايا السكان.
٤. متابعة التوصيات الخاصة بالقضايا السكانية الصادرة عن المؤتمرات الإقليمية والدولية، والتي توافق عليها الدولة وإدماجها في السياسات والبرامج السكانية الوطنية.
٥. متابعة سير العمل في تنفيذ السياسات السكانية والبرامج المنبثقة عنها، المنوط تنفيذها بالجهات الحكوميـــة والأهلية المختلفة وتقويمه.
٦. إدارة الجوانب ذات الاهتمام بالقضايا السكانية وتفعيلها.
٧. استقطاب الدعم الفني من المنظمات الإقليمية والدولية.
٨. المساهمة في تنمية القدرات الوطنية في مجال البحوث والدراسات السكانية.
٩. إقامة العلاقات وتبادل الخبرات مع الأجهزة المشابهة إقليمياً ودولياً.
١٠. المشاركة في الندوات والمؤتمرات الداخلية والإقليمية والدولية الخاصة بقضايا السكان.
١١. المشاركة في بلورة الموجهات العامة للخطط الخاصة بالمسوحات والدراسات والبحوث السكانية.
١٢. إنشاء قاعدة معلومات خاصة بالسكان.

٢/٢/١١ المستوى المعيشي ونوعية الحياة

تشير نتائج تحليل عناصر مؤشر "نوعية الحياة"، الذي يتكون من عدد من المؤشرات الفرعية، مثل مستوى الدخل وتوزيعه، ومستوى التشـــغيل، ومســـتوى الخـــدمات الصـــحية والتعليمية، وظروف السكن، والظروف البيئية، والحالة الأسرية، على تحقيـــق تقدم ملمـــوس في نوعية حياة المواطنين. فقد ارتفع المؤشر من ١٠٠ نقطـــة فـــي عـــام ١٤٢٠/١٩هـــ (١٩٩٩) – سنة الأساس– إلى ١٠٥,٣ نقطة في عام ١٤٢٥/٢٤هـــ (٢٠٠٤)، ثـــم إلـــى ١١١,٣ نقطة في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩).

ويعزى التحسن في المؤشر العام لنوعية الحياة إلى التحســـن فـــي مؤشـــر الـــدخل وتوزيعه، والذي استحوذ على المرتبة الأولى في ذلك المجال، مرتفعاً من ٩٧,٥ نقطـــة فـــي عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٢٣,٥ نقطة في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، وهو ما يعكس ارتفاع نصيب الفرد السعودي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الخطة الثامنة، ومن ثم، الحد من الفقر في المملكة.

وحلّ مؤشر الحياة العملية في المرتبة الثانية، إذ ارتفع بنحو ١٨,٢ نقطة موازنة بالوضع في سنة أساس الخطة الثامنة، ليصل إلى نحو ١٠٣,٤ نقطة في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) موازنة بنحو ٨٥,٢ نقطة في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤). ويُعد هذا التحسن انعكاساً لنمو معدل التوظيف بنحو (٣,١٪)، واستقرار معدل البطالة عند نحو (٩,٦٪) خلال هذه المدة.

أما مؤشرا الحياة الأسرية والصحة، فقد ارتفعا من ٩٦,٧ نقطة و١٠٣,٣ نقطة في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٠٣,٨ نقطة و١٠٩,٣ نقطة على التوالي في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩). ويعزى التحسن في المؤشرين إلى الانخفاض النسبي في حالات الطلاق وجرائم الأحداث، فضلاً عن تحسن الرعاية الصحية، وما ترتب عليها من انخفاض معدل الوفيات الخام، وارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد للذكور والإناث، وإلى غير ذلك من المؤشرات.

الشكل (٢/١١)
مؤشر نوعية الحياة وأهم عناصره الفرعية
خطة التنمية الثامنة

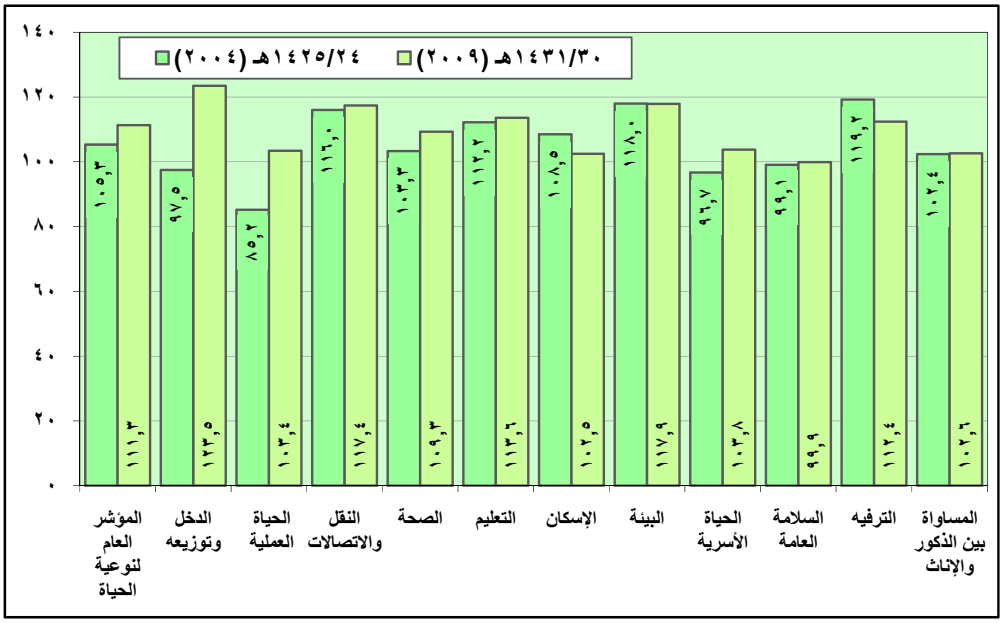

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وعلى خلاف المؤشرات المشار إليها أعلاه، شهد مؤشرا الإسكان والترفيه تراجعاً خلال خطة التنمية الثامنة، فقد انخفض مؤشر الإسكان من ١٠٨,٥ نقطة في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٠٢,٥ نقطة في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩). أما مؤشر الترفيه فقد انخفض من ١١٩,٢ نقطة في عام ١٤٢٥/٢٤هـ

(٢٠٠٤) إلى نحو ١١٢,٤ نقطة في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩). مما يتطلب بذل المزيد من الجهود لزيادة عدد المساكن بصفة عامة، والمساكن ذات التكلفة المناسبة بصفة خاصة، وتعزيز خدمات وإمدادات المياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى تطبيق نظام الرهن العقاري والقواعد واللوائح المصاحبة. كما يلزم توفير المزيد من الأراضي القابلة للتطوير في جميع المناطق، وتعزيز نشاط الهيئة العامة للإسكان ودعمها، إضافة إلى إنشاء قاعدة بيانات الإسكان.

ويمكن إرجاع التحسن في مؤشر نوعية الحياة بصورة عامة إلى ما شهده الاقتصاد الوطني من تطورات خلال سنوات الخطة، حيث بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو (٣,٥٪)، إضافة إلى صدور العديد من القرارات، التي أثرت بالإيجاب على مؤشر الدخل وتوزيعه، والتي من أبرزها قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٧) وتاريخ ١٤٢٧/٩/٢٢هـ (٢٠٠٦)، وقرار مجلس الوزراء رقم (١١) وتاريخ ١٤٢٩/١/١٩هـ (٢٠٠٨)، الإطار (٢/١١).

الإطار (٢/١١): أهم إجراءات تخفيف أعباء المعيشة:

تعد قرارات مجلس الوزراء رقم (٢٣٧) وتاريخ ١٤٢٧/٩/٢٢هـ (٢٠٠٦)، ورقم (١١) وتاريخ ١٤٢٩/١/١٩هـ (٢٠٠٨) ورقم (٨٩) وتاريخ ١٤٢٩/٣/٢٣هـ (٢٠٠٨) من أهم القرارات خلال خطة التنمية الثامنة التي تضمنت إجراءات عملية لتخفيف أعباء المعيشة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين. ومن أبرز ما تضمنته هذه القرارات من إجراءات ما يلي:

- الموافقة على استحداث "برنامج الدعم التكميلي" والذي يستهدف سد الفجوة بين الدخل الفعلي للأسر والأفراد، وخاصة الفقراء، وبين خط الفقر المطلق.
- زيادة المخصصات المقدمة للأيتام ذوي الظروف الخاصة، ومن في حكمهم، وتشمل إعانات الأسر الحاضنة، والإعانات المدرسية، ومكافأة نهاية الحضانة، وإعانات الزواج، ومكافآت المقيمين في دور رعاية الأيتام.
- إقامة برنامج باسم (المساعدات الطارئة) للأسر الواقعة تحت خط الفقر المطلق التي تتعرض لحالات طارئة حرجة تتسبب في زيادة معاناتهم.
- تحمل الدولة نسبة (٥٠٪) من رسوم الموانئ التي تتحصلها، وذلك لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من ١٤٢٩/٢/١هـ (٢٠٠٨).
- إضافة بدل غلاء معيشة إلى رواتب موظفي ومستخدمي ومتقاعدي الدولة سنوياً بنسبة (٥٪) وذلك لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من ١٤٢٩/٢/١هـ (٢٠٠٨).
- زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي بنسبة (١٠٪)، وذلك ابتداءً من ١٤٢٩/٢/١هـ (٢٠٠٨).
- استمرار دعم السلع الأساسية للتخفيف من حدة ارتفاع أسعارها ومراجعة ذلك بعد ثلاث سنوات.
- الإسراع في بناء الإسكان التنموي الذي اعتمد له مبلغ (١٠) بلايين ريال، على أن يتم ذلك على شكل وحدات سكنية مناسبة بما في ذلك بنايات متعددة الأدوار، مع اعتماد مبالغ إضافية للإسكان التنموي في السنوات القادمة.
- منع أي نوع من الممارسات الاحتكارية، وإعادة النظر في نظام الوكالات التجارية لمنع الاحتكار وتعزيز المنافسة.
- خفض التعرفة الجمركية على ١٨٠ سلعة شملت العديد من المواد الغذائية والسلع الأساسية الأخرى.

٣/١١ القضايا والتحديات

١/٣/١١ قضايا وتحديات سكانية

❑ **الزيادة السكانية بمعدلات مرتفعة نسبياً :**

يؤدي الارتفاع النسبي لمعدل نمو السكان (المرتبط بالزيادة الطبيعية للمواطنين واستمرار تدفق الوافدين) إلى بروز بعض التحديات التي تتمثل في الآتي:

- زيادة الإنفاق على توفير الخدمات التعليمية والصحية والمساكن للأعداد المتزايدة من السكان.
- إيجاد فرص عمل للأعداد المتزايدة من المواطنين في سن العمل، خاصة في ظل وجود منافسة من العمالة الوافدة.
- المحافظة على التوازن البيئي في ظل الضغوط المستمرة على الأوضاع البيئية المرتبطة بالنمو السكاني، والتوسع العمراني والصناعي.

ويتطلب معالجة هذا الوضع الاستمرار في وضع السياسات اللازمة لمعالجة هذه التحديات وتنفيذها بما يضمن الاستمرار في رفع المستوى المعيشي للسكان وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد البشرية الناتجة عن النمو السكاني.

❑ **تركيبة السكان :**

فرضت متطلبات التنمية في المملكة خلال العقود الأربعة الماضية الحاجة إلى زيادة عدد الوافدين، وذلك للإسهام في تنفيذ المشروعات الإنمائية، بحيث باتوا يشكلون نحو (٢٧٪) من إجمالي السكان. وفي ضوء توقعات زيادة نسبة السكان السعوديين، خاصة من هم في سن العمل، أصبح من الضروري مراجعة التركيبة السكانية القائمة، من خلال توطين الوظائف، لتوفير المزيد من فرص العمل للقوى العاملة الوطنية.

❑ **ارتفاع معدل النمو في المراكز الحضرية الكبرى :**

إن سرعة توسع المدن السعودية الكبرى يولد الكثير من التحديات المتمثلة في صعوبة توفر المساكن الملائمة، والازدحام ومشاكل المرور، وتلوث الهواء، ومشاكل الصرف الصحي، وزيادة تكلفة توفير المياه النقية للسكان. إن معالجة هذه القضايا تتطلب تنفيذ سياسات الاستراتيجية العمرانية الوطنية وآلياتها، التي تهدف إلى تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة بين مناطق المملكة وداخلها.

٢/٣/١١ قضايا وتحديات المستوى المعيشي ونوعية الحياة

- **تحسين الأوضاع الصحية والتعليمية :**

يتطلب تحسين مستوى المعيشة الاستمرار في مواجهة التحديات المتعلقة بالأوضاع الصحية والتعليمية للمواطنين. ففيما يتعلق بتحسين الأوضاع الصحية، فقد أصبح من الضروري خفض معدلات الإصابة بالأمراض السارية (وغير السارية)، وخفض معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة، ووفيات الأمومة، ورفع عدد سنوات العمر المتوقع عند الميلاد. وهو ما يتطلب التوسع في توفير الرعاية الصحية الأولية وزيادة كفاءة أنشطتها وتيسير الحصول عليها لجميع الأسر في جميع مناطق المملكة، وتوفير الرعاية العلاجية العامة والتخصصية بالمستويين الثاني والثالث، ورفع كفاءة خدمات الرعاية الصحية بجوانبها الوقائية والعلاجية والتأهيلية وضمان جودتها، كما تتطلب مواجهة هذه التحديات العمل على تنويع مصادر تمويل الخدمات الصحية لتشمل، إضافة للميزانية العامة للدولة، إيرادات الضمان الصحي التعاوني، والوقف والهبات والتبرعات وغيرها.

أما فيما يتعلق بالأوضاع التعليمية فمن الضروري أن تتواصل الجهود للقضاء على الأمية، وتحقيق التوسع في التعليم ما قبل المدرسي (رياض الأطفال)، وتحقيق هدف الحصول على التعليم الأساس لكل من هم في سن التعليم، وتحقيق الارتقاء النوعي في التعليم، والاستمرار في التوسع الكمي والتطور النوعي في التعليم العالي، والاستمرار في زيادة مشاركة الإناث في التعليم مع توسيع التخصصات التعليمية المتاحة للبنات وبما يتوافق مع متطلبات سوق العمل والمجتمع.

- **الإسكان :**

يُعد قطاع الإسكان من أهم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المعاصرة. وينطوي هذا القطاع على العديد من القضايا والتحديات منها: مدى كفاية المعروض من الوحدات السكنية، ومعدل ملكية المواطنين للمساكن، ومستويات الأسعار والأجور السائدة للوحدات السكنية، ومدى توفر التمويل المتاح للإسكان والأراضي السكنية، وانتشار الأحياء العشوائية. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها مختلف الجهات المعنية بالإسكان، إلا أن التقدم المحرز في هذا المجال لا يزال دون مستوى الطموحات. مما يتطلب تعزيز مستوى التعاون بين مختلف الجهات المعنية، مع إعطاء أولوية قصوى للإسكان التنموي الموجّه للشرائح منخفضة الدخل، ودعم الهيئة العامة للإسكان وتمكينها من أداء مهمتها، فضلاً عن استكمال الاستراتيجية الوطنية للإسكان، وإعداد استراتيجيات فرعية

للمناطق، وتحديثها بشكل دوري، في ضوء نتائج التعدادات السكانية والمسوحات الديموغرافية، إضافة إلى الإسراع بمعالجة ظاهرة السكن العشوائي في المدن الكبرى.

- **الوضع البيئي :**

يواجه الوضع البيئي في المملكة العديد من التحديات، وذلك نتيجة لنمو السكان، والتوسع العمراني والصناعي، وكثافة وسائل النقل البري والجوي والبحري، إضافة إلى زيادة المخلّفات بأنواعها. فقد ترتب على ارتفاع معدلات التلوث انخفاض مؤشر البيئة ضمن المؤشرات المكونة للمؤشر العام لنوعية الحياة، مما يؤثر سلباً على المؤشر العام لنوعية الحياة للسكان. ومن ثم، فقد باتت السلامة والنظافة البيئية إحدى أبرز القضايا التي تتطلب المواجهة. وقد حرصت الخطة التاسعة على ضرورة مراعاة البعد البيئي عند رسم معالم سياسات وتوجهات التنمية في السنوات المقبلة. كما شددت الخطة على أهمية تفعيل النظام العام للبيئة، ومراعاة الأوضاع البيئية في ظل الزيادة السكانية المتوقعة والتوسع التنموي المأمول، مع دعم القدرات المؤسسية للعمل البيئي، والتخلص الآمن والفعال من المخلفات بأنواعها المختلفة. كما تعطي الخطة أيضاً أولوية للمشاريع الصديقة للبيئة في مختلف القطاعات التنموية. وعليه، من المتوقع أن تشهد جهود الحفاظ على البيئة قفزة ملحوظة خلال خطة التنمية التاسعة، نتيجة للوعي بأهمية هذا البُعد والحرص على تحقيق تنمية مستدامة صديقة للبيئة.

٤/١١ المسارات المستهدفة

(أ) مسار السياسة السكانية

يشكل هذا المسار أحد أهم مسارات تحقيق التنمية الشاملة، خاصة في ضوء ما احتوته السياسة السكانية من إجراءات وسياسات لتحقيق أهداف ديموغرافية محددة ضمن الإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبالتكامل مع الاستراتيجيات الوطنية ذات العلاقة ومع الأهداف التنموية للألفية الصادرة من منظمة الأمم المتحدة في عام ١٤٢٠هـ (٢٠٠٠) والتي تستهدف القضاء على الفقر، والحصول الكامل على التعليم الابتدائي، وتحقيق المساواة بين البنين والبنات في الحصول على التعليم، وتخفيض معدل وفيات الأمومة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ومكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والملاريا والأمراض المستوطنة الأخرى، والمحافظة على البيئة، وتطوير شراكة عالمية للتنمية. ويستهدف هذا المسار معالجة جميع جوانب

المسألة السكانية، كالتوزيع العمري والجغرافي للسكان، وتحسين الخصائص الصحية، والتعليمية، والإسكانية، والبيئية للمواطنين، لأن المواطن هو أداة التنمية وهدفها. وبناءً عليه، ترتكز السياسة السكانية، التي شُرِعَ في إعدادها، على (٧) محاور رئيسة وهي على النحو التالي:

١. **السكان والتنمية:** ويشتمل هذا المحور على القضايا المتعلقة بالنمو المتسارع للسكان، وتوزيعهم الجغرافي، والتركيب العمري، والولادات، ومعدل الوفيات بين الفئات المختلفة من السكان. كما يشمل دراسة تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية على السكان من جانب، وآليات تحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد من جانب آخر.

٢. **الخدمات الصحية والوضع الصحي للسكان:** يتناول هذا المحور عدداً من القضايا من أهمها: الاستمرار في خفض معدلات الوفيات للفئات العمرية المختلفة من السكان، ومكافحة الأمراض السارية والمستوطنة، وتقليص درجة التباين في مستوى الخدمات الصحية بين مختلف مناطق المملكة، وتطوير نوعية الرعاية الصحية والاجتماعية التي توفرها الدولة والمجتمع لكبار السن من المواطنين.

٣. **التعليم والتدريب وتحديات المستقبل:** ويشكل هذا المحور أحد أهم مرتكزات التنمية البشرية، وآلية مهمة لمعالجة الفقر، ويتناول عدداً من القضايا من أهمها: القضاء على الأمية بين المواطنين، ومواجهة الاحتياجات التعليمية للأعداد المتزايدة من الأطفال، وتلبية الاحتياجات المتزايدة لمرافق التعليم والتدريب، والمواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب والاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

٤. **المرأة والتنمية المستدامة:** يغطي هذا المحور عدداً من القضايا في مقدمتها: القضاء على الأمية بين الإناث، وتحفيز الطالبات على الإقبال على التخصصات العلمية للحد من تكدسهن في التخصصات الأدبية، إضافة إلى تذليل العقبات التي تحد من مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية.

٥. **الشباب (الأوضاع التعليمية والصحية والتوظيف):** يعد هذا المحور أحد أهم محاور السياسة السكانية، باعتبار أن فئة الشباب يمكن أن تشكل دعامة قوية لتحقيق

القفزات التنموية المستهدفة، إذا أحسن توظيفها. ومن ثم، يشتمل هذا المحور على دراسة أحوال الشباب ووضع السياسات الكفيلة بزيادة إقبالهم على الاستفادة من المرافق الرياضية والشبابية والثقافية، إضافة إلى مواصلة جهود تطوير المناهج التعليمية، لتواكب حركة التقدم العلمي ومتطلبات سوق العمل، فضلاً عن تحسين أوضاعهم الصحية، وإتاحة المزيد من فرص العمل للحد من ظاهرة البطالة بينهم.

٦. **القضايا المستجدة:** ويركز هذا المحور على (٤) قضايا رئيسة هي: البطالة، والفقر، والبيئة، والإسكان، حيث يتناول كلاً منها بالدراسة للتعرف على طبيعتها ومسبباتها وانعكاساتها السلبية على السكان، ثم تبني السياسات الكفيلة بتعديل تلك الأوضاع، والحد من آثارها السلبية.

٧. **تهيئة البيئة الملائمة لإنجاز السياسة السكانية:** ويشتمل هذا المحور على ثلاثة عناصر رئيسة وهي: بناء قواعد بيانات السكان، وتطوير أنظمة وبرامج التدريب في الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالسكان، وتكثيف البحوث والدراسات السكانية.

(ب) مسار مستوى المعيشة ونوعية الحياة

يرتبط مستوى المعيشة ونوعية الحياة بالعديد من المؤشرات التنموية، كمعدل الاستثمار والتوظيف، والنمو الاقتصادي الإجمالي والقطاعي، ودرجة التنويع الاقتصادي، إضافة إلى وفرة الخدمات الصحية والتعليمية والتدريبية ومستواها، فضلاً عن مستوى الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء والصرف الصحي وشبكة المواصلات والاتصالات والإسكان.

ولتحقيق تحسن ملموس في الجوانب المشار إليها أعلاه، تتبنى المملكة منهجية التخطيط الاستراتيجي الشامل، الذي تحددت من خلاله معالم الرؤية المستقبلية للمملكة. وكانت خطة التنمية الثامنة أولى حلقات تلك الرؤية، حيث شهدت المملكة خلالها تحقيق العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية. وتستهدف خطة التنمية التاسعة، مواصلة تحقيق مختلف الأهداف التي من شأنها الإسهام في الارتقاء بمستوى المعيشة ونوعية الحياة للمواطنين.

(ج) مسار الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي

انطوت الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي التي تتبناها وزارة الشؤون الاجتماعية على قدر كبير من الشمول، خاصة في نظرتها لمشكلة الفقر وآليات علاجها.

فالتنمية الاجتماعية تشكل الهدف الأشمل لتلك الاستراتيجية. ويتم خفض معدلات الفقر (المادي وغير المادي) من خلال تحسين مستوى معيشة الفقراء بزيادة دخولهم، وتوفير الخدمات الأساسية لهم، ورفع مستوياتهم التعليمية والصحية، وتطوير قدراتهم ومهاراتهم، إضافة إلى تمكينهم اقتصادياً للإسهام بفعالية في عملية التنمية. وجدير بالذكر أن اهتمام الاستراتيجية لم يقتصر على علاج ظاهرة الفقر فحسب، بل شمل المحافظة على المستوى المعيشي لباقي المواطنين – وخاصة أصحاب الدخول المتوسطة – وتجنيبهم الوقوع في دائرة الفقر. وقد أسهمت وزارة الاقتصاد والتخطيط، بالتعاون مع فريق عمل الاستراتيجية الذي يشرف عليه معالي وزير الشؤون الاجتماعية، في إعدادها، من خلال وضع إطار علمي يراعي ظروف المملكة وإمكاناتها والظروف الدولية المؤثرة (كضغوط ارتفاع أسعار الواردات، والأزمة المالية العالمية، والركود الاقتصادي العالمي)، فضلاً عن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في معالجة الفقر.

ويجري إنجاز الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي من خلال وضع قاعدة بيانات، مبنية على مسوحات متخصصة، يمكن من خلالها قياس مستوى الفقر ومؤشراته المختلفة، وتحديد الشرائح الاجتماعية والمناطق الجغرافية التي يتركز فيها الفقراء. كما تتم دراسة أسباب الفقر، لوضع البرامج والسياسات المناسبة لمعالجته وتنفيذها، والحد من آثاره السلبية. وغطّت الاستراتيجية أيضاً العديد من الإبعاد الأخرى التي تستهدف الارتقاء بنوعية الحياة ومستويات المعيشة، وخاصة بالنسبة للفقراء. وفى سبيل تحقيق ذلك، تم تبني آلية الاستهداف العام والمباشر، والتركيز بصورة أكبر على البعد الجغرافي في ظاهرة الفقر، من خلال وضع آليات واضحة للاستهداف الجغرافي لزيادة فاعلية برامج وسياسات احتواء بؤر الفقر، سواءً على مستوى الاقتصاد ككل أو على مستوى المناطق. كما تم تطوير آليات للمتابعة والتقويم، لرصد مستوى الإنجاز ومواطن الضعف في جميع مناطق المملكة، والبرامج الإضافية التي تتطلبها كل منطقة، استهدافاً لتحقيق أهداف التنمية المتوازنة وتحسين نوعية الحياة في مختلف المناطق.

وتستهدف الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي تحقيق الأهداف التالية:

١. إتاحة الفرصة للفقراء لتكوين أصولهم المادية والبشرية وتعزيزها، من خلال توفير الوظائف والائتمان وفرص التعليم والتدريب والخدمات الصحية وتحسين إمكاناتهم للوصول إلى الأسواق لتسويق منتجاتهم.

٢. تعزيز قدرات الفئات الفقيرة على المشاركة بفعالية في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

٣. تحسين المستوى المعيشي للفقراء، من خلال تخفيض فرص تعرضهم للمخاطر، مثل اعتلال الصحة، والصدمات الاقتصادية المرتبطة بتقلبات السوق، والكوارث الطبيعية، إضافة إلى مساعدتهم في حال وقوع تلك الكوارث والصدمات.

كما اشتملت الاستراتيجية على سياسات مقترحة لمعالجة الفقر وفقاً للمحاور الخمسة التالية:

أولاً: محور النمو الاقتصادي المتوازن، ويتضمن السياسات الخاصة بتسريع النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره بصورة متوازنة بين مناطق المملكة والشرائح الاجتماعية المختلفة.

ثانياً: محور التمكين الاقتصادي للفقراء وتشغيلهم، ويتضمن السياسات الخاصة بتمليك الأسر والأفراد من الشرائح الفقيرة أدوات الإنتاج الكفيلة بزيادة دخولهم، إضافة إلى رفع القدرات الإنتاجية للأسر المنتجة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وسياسات تحسين فرص التوظف والأجور.

ثالثاً: محور تنمية القدرات ورأس المال البشري، وتندرج فيه السياسات الخاصة بتحسين خدمات الصحة والتعليم والتدريب والخدمات البلدية والسكن وغيرها.

رابعاً: محور شبكة الأمان الاجتماعي، ويتضمن السياسات الخاصة بتفعيل الضمان الاجتماعي، وتعزيز عمل كل من البنك السعودي للتسليف والادخار والجمعيات الخيرية والهيئات التطوعية في معالجة الفقر.

خامساً: محور تأهيل البنية المؤسسية والإدارة الجيدة، ويتضمن السياسات والبرامج الكفيلة بتطوير أداء الأجهزة المعنية بتنفيذ الاستراتيجية.

٥/١١ استراتيجية التنمية

١/٥/١١ الرؤية المستقبلية

تحقيق توازن بين الموارد الاقتصادية والطبيعية ومعدلات النمو السكاني، والاستفادة القصوى من التركيب العمري الحالي والمستقبلي للسكان، فضلاً عن الارتقاء بمختلف المؤشرات التنموية، ليتواصل ارتفاع مستويات المعيشة وتتحسن نوعية الحياة ورفاهية المواطنين.

٢/٥/١١ الأهـداف العامة

- رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين.
- تحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد الطبيعية.
- ترشيد الهجرة للمراكز الحضرية الكبرى في مختلف مناطق المملكة.
- خفض نسبة الوافدين في التركيبة السكانية للمملكة.
- خفض معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة، ووفيات الأمومة.
- زيادة فرص الاستفادة من الثروة البشرية، وخاصة القدرات والكفاءات الشابة.

٣/٥/١١ السياسات

- نشر الوعي بالقضايا السكانية لتوضيح مدى ارتباطها بقضايا التنمية عبر الوسائل الإعلامية المختلفة (المرئية، والمسموعة، والمقروءة).
- توجيه جهود التنمية الاقتصادية والعمرانية نحو المدن المتوسطة والصغيرة، من خلال، زيادة الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص (الوطني والأجنبي) في المدن المتوسطة والصغيرة والمناطق الأقل نمواً، وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية والبنية التحتية للمدن المتوسطة والصغيرة، ودعم إنشاء تجمعات سكانية جديدة كمراكز للنمو، تزيد من القدرات التنافسية للمملكة على المستويين الإقليمي والدولي، وتُعد مشاريع المدن الاقتصادية الجديدة مثالاً لتلك المراكز.
- توظيف الثروة البشرية التي يغلب عليها الفئات العمرية الشابة لتعزيز جهود التنمية وتلبية متطلبات القطاعين العام والخاص من الكفاءات.
- دعم الصناديق والمؤسسات التمويلية والتوسع في برامجها، وخاصة برنامج التدريب المرتبط بالتوظيف، فضلاً عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة كثيفة الاستخدام للعمالة الوطنية، وخاصة في المناطق الأقل نمواً.
- خفض معدل الإصابة بالأمراض الوراثية وغيرها من خلال ضمان الالتزام بتطبيق شرط الفحص الطبي قبل الزواج، والتوسع في برنامج مراقبة الأمراض الوراثية بين الأطفال حديثي الولادة وعلاجها، والتوسع في توفير خدمات الرعاية الصحية

لأطفال الولادات المبكرة، والأطفال المولودين ناقصي الوزن، بالإضافة إلى الاستمرار في برنامج التحصين الموسع للأطفال ضد الأمراض السارية.

- تشجيع سلوك الإنجاب الآمن وتكثيف التوسع في خدمات الأمومة والطفولة، من خلال برامج التثقيف والتوعية الصحية بالوسائل المباعدة بين الولادات، عن طريق تشجيع الرضاعة الطبيعية لمدة أطول، وتجنب الحمل في أعمار مبكرة أو متأخرة، والاهتمام بالوضع الغذائي للأمهات، وخاصة صغيرات السن، ومكافحة الأنيميا وسط النساء الحوامل، والاستمرار في التوسع في توفير خدمات الرعاية الطبية للحوامل، وخدمات التوليد، وتشجيع الأمهات للمتابعة الطبية بعد الولادة.
- الاستمرار في تحسين نوعية الخدمات العامة وجودتها، التعليمية والصحية والاجتماعية.
- تحقيق المزيد من التكامل بين المبادرات الحكومية والخاصة في مجالات توفير فرص العمل، وتوطين الوظائف للإسهام في رفع المستوى المعيشي للسكان.

٤/٥/١١ الأهداف المحددة

- تخفيض معدل النمو السنوي للوافدين إلى نحو (١,٩٪) في المتوسط سنوياً، بحيث تصبح نسبتهم من إجمالي السكان نحو (٢٦,٦٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).
- الارتقاء بمؤشر نوعية الحياة ومكوناته الفرعية الرئيسة على النحو الموضح في الجدول (٢/١١).
- القضاء على الفقر المدقع.
- تحقيق التمكين الاقتصادي للأسر المحتاجة، وذلك من خلال ما يلي:
  - توفير قدر كافٍ من فرص العمل المجزي للأفراد من الأسر المحتاجة.
  - تحويل نسبة متزايدة من الأسر المحتاجة إلى أسر منتجة.
  - تمليك أكبر عدد ممكن من الأسر المحتاجة مشروعات صغيرة.

الجدول (٢/١١)

أهم مؤشرات تحسين نوعية الحياة المستهدفة

خطة التنمية التاسعة

المؤشر	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)
الدخل وتوزيعه	١٢٣,٥	١٢٧,٩٧
الحياة العملية	١٠٣,٤	١١٣,٦٢
الصحة	١٠٩,٣	١١٠,٥٨
التعليم	١١٣,٦	١١٥,٤٦
الإسكان	١٠٢,٥	١٠٨,٥٣
البيئة	١١٧,٩	١٢٠,٧
الحياة الأسرية	١٠٣,٨	١٠٩,٥٢
السلامة العامة	٩٩,٩	١٠٠,١٨
الترفيه	١١٢,٤	١١٤,٤٧
المساواة بين الجنسين	١٠٢,٦	١٢٥,١٣
المؤشر العام لنوعية الحياة	١١١,٣	١١٣,٤٥

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

تنمية المناطق

١/١٢ المقدمة

تواصلت الجهود خلال خطة التنمية الثامنة للتوسع في البنية التحتية وتطويرها في مختلف مناطق المملكة، وفي مقدمتها الطرق، والسكك الحديدية، والاتصالات، والمياه والصرف الصحي، والطاقة الكهربائية، وغيرها. فضلاً عن تحسين الخدمات التعليمية والصحية، والخدمات البلدية. وفي سبيل تعزيز التنمية المتوازنة بين المناطق، أُعدت مجموعة من الاستراتيجيات والدراسات؛ من أبرزها: الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي، واستراتيجية الرعاية الصحية، والاستراتيجية الوطنية للصناعة، والاستراتيجية الوطنية للنقل، واستراتيجيات تنمية السياحة على مستوى المناطق الإدارية، والتقارير الاقتصادية للمناطق.

تستهدف خطة التنمية التاسعة مواصلة جهود تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق وزيادة تكاملها، فضلاً عن تنمية القدرات المؤسسية للجهات العاملة في المناطق، حتى تتمكن من القيام برسالتها في تحسين البيئة الاستثمارية وزيادة الإنتاجية، وتوفير المزيد من فرص العمل.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن لتنمية المناطق موضحاً التطورات التي شهدتها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة لتنمية المناطق في خطة التنمية التاسعة.

٢/١٢ الوضع الراهن

١/٢/١٢ مرتكزات تنمية المناطق

تتمتع المملكة بسمات جغرافية وطبوغرافية فريدة، حيث إنها تشكل همزة وصل بين قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا، كما يمتد ساحلها الغربي على البحر الأحمر بما يقارب ١٧٦٠ كيلومتراً، في حين يمتد طول ساحلها الشرقي على الخليج العربي بنحو ٥٦٠ كيلومتراً، فضلاً عن تنوع تضاريسها ومواردها الطبيعية نظراً لاتساع مساحتها، البالغة مليوني كيلومتر مربع. ففي ضوء هذا الامتداد وتلك

السمات الطبيعية، تواصل خطط التنمية الاهتمام بتنمية المناطق من أجل تقليل الفوارق التنموية، سواء فيما بين المناطق أو داخلها، من خلال الاستفادة من التنوع في الموارد والإمكانات التي تنعم بها كل منطقة. وقد تبنت الخطط التنموية المتعاقبة سياسات تنموية واضحة لتنمية المناطق، كان من أبرز سماتها الحرص على تحسين بُناها التحتية، مع الأخذ في الحسبان الإمكانات التنموية لكل منطقة. وبصفة عامة ترتكز منهجية التخطيط لتنمية مناطق المملكة على عدة محاور، تتلخص في الآتي:

- نمط التوزيع السكاني بين المناطق، وداخل كل منطقة، والحاجة إلى تحقيق توازن نسبي فيما بينها.
- الطبيعة والمميزات النسبية لكل منطقة، ليتم التعامل معها بأسلوب منهجي، وفي إطارٍ تنمويٍ شامل ومستدام.
- تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، من خلال تضييق الفجوة التنموية فيما بينها.

- الحد التدريجي من المركزية الإدارية، وذلك بتعزيز دور الإدارة المحلية.
- تبني حزمة من حوافز الاستثمار لاجتذاب المستثمرين نحو المناطق الأقل نمواً، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٣٥٩) بتاريخ ١٤٢٩/١١/٢٦هـ (٢٠٠٨)، القاضي بالموافقة على منح المستثمرين حوافز ضريبية تصل إلى (٥٠٪) من تكاليف التدريب والأجور السنوية للموظفين السعوديين العاملين في المشروعات المقامة في مناطق (حائل، والحدود الشمالية، وجازان، ونجران، والباحة، والجوف). أما المشروعات الصناعية المقامة في تلك المناطق فتمنح – وفقاً للقرار – حوافز ضريبية إضافية بنسبة لا تتجاوز (١٥٪) من رأس المال المدفوع للمشروع الصناعي، وكذلك الحال بالنسبة للتوسعات الرأسمالية وفقاً للضوابط الواردة في القرار.
- نظام المناطق الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٢) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ (١٩٩٢)، والذي تنص المادة الثالثة والعشرون منه على ما يلي: "يختص مجلس المنطقة بدراسة كل ما من شأنه رفع مستوى الخدمات في المنطقة، وله على وجه الخصوص ما يلي: تحديد احتياجات المنطقة، واقتراح إدراجها

في خطة التنمية للدولة ومتابعة تنفيذ ما يخص المنطقة من خطة التنمية، والموازنة، والتنسيق في ذلك".

- تبني السياسات التي طرحتها الاستراتيجية الوطنية العمرانية، والتي تؤكد على تعزيز التكامل التنموي بين المناطق وداخلها. ومن أبرز هذه السياسات ما يتعلق "بالممرات التنموية (المحاور)" لكونها أداة مهمة في إدارة التنمية العمرانية طويلة المدى، حيث تسهم في تسهيل الانتشار التدريجي للتنمية من المراكز الأكثر نمواً إلى المراكز الأقل نمواً، من خلال الاستثمار الأمثل للبنى التحتية القائمة، والتي تربط المدن والقرى ضمن تسلسل هرمي متوازن للتجمعات السكانية.
- تبني توجهات استراتيجيات الجهات الحكومية، والتي تتضمن قضايا وثيقة الصلة بالتنمية المتوازنة مثل: الاستراتيجية الوطنية للنقل، والاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي، واستراتيجية الرعاية الصحية، والاستراتيجية الوطنية للصناعة، والاستراتيجية العامة لتنمية قطاع السياحة، والاستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية.

٢/٢/١٢ مناطق المملكة الإدارية

تتكون المملكة إدارياً من ثلاث عشرة منطقة، وذلك وفقاً لنظام المناطق الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٢) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ (١٩٩٢) وتعديله الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٢١) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣٠هـ (١٩٩٣)، وتضم كل منطقة عدداً من المحافظات والمراكز، مصنفة على مستويين إداريين (أ ، ب).

ووفقاً للإحصاءات الصادرة عن المركز الوطني للوثائق والمحفوظات عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)، تشتمل المناطق الإدارية على ١٠٥ محافظات، منها ٤٣ محافظة من الفئة (أ) و٦٢ محافظة من الفئة (ب). كما تحتوي تلك المناطق على ١٣٥٦ مركزاً إدارياً، منها ٥٨٢ مركزاً من الفئة (أ) و٧٧٤ مركزاً من الفئة (ب)، الجدول (١/١٢).

الجدول (١/١٢)

التسلسل الهرمي الإداري في المناطق الإدارية

المناطق الإدارية(*)	المحافظات الإدارية			المراكز الإدارية		
	فئة (أ)	فئة (ب)	المجموع	فئة (أ)	فئة (ب)	المجموع
الرياض	١٠	٩	١٩	١٧٢	٢٧٧	٤٤٩
مكة المكرمة	٥	٦	١١	٣٨	٧٨	١١٦
المدينة المنورة	٢	٤	٦	٣٩	٥٠	٨٩
القصيم	٤	٦	١٠	٦٤	٩١	١٥٥
الشرقية	٥	٥	١٠	٧١	٤٢	١١٣
عسير	٤	٧	١١	٤٠	٦٠	١٠٠
تبوك	٣	٢	٥	١٩	٥٢	٧١
حائل	١	٢	٣	٤٨	٣٦	٨٤
الحدود الشمالية	١	١	٢	٧	١١	١٨
جازان	٣	١٠	١٣	٢٥	٩	٣٤
نجران	١	٦	٧	٢٥	٣٢	٥٧
الباحة	٣	٣	٦	٢٢	١٤	٣٦
الجوف	١	١	٢	١٢	٢٢	٣٤
المجموع	٤٣	٦٢	١٠٥	٥٨٢	٧٧٤	١٣٥٦

(*) تشتمل المناطق الإدارية على مقر للإمارة.

المصدر: المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧).

٣/٢/١٢ الاتجاهات السكانية

- **التوزيع السكاني :**

ترتب على تركز الموارد والأنشطة الاقتصادية في مناطق محددة تركز مماثل للسكان في تلك المناطق، الجدول (٢/١٢)، حيث استحوذت ثلاث مناطق (مكة المكرمة، والرياض، والشرقية) على نحو ثلثي السكان (٦٤,٢٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩). وفيما يتعلق بمعدل النمو السنوي المتوسط للسكان على مستوى المناطق خلال المدة ١٤٢٥/٢٤-١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٩) فقد تراوح بين (٣٪) و(١,٤٪). وقد ترتب على هذا النمط من التوزيع السكاني ضغوطاً متزايدة على المرافق والخدمات العامة، وخاصة خدمات المياه والصرف الصحي والطاقة الكهربائيـــة والصحة والتعليم والطرق والاتصالات والإسكان والخدمات البلدية.

الجدول (٢/١٢)
السكان حسب المناطق الإدارية
خطة التنمية الثامنة

المنطقة الإدارية	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)		١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)		معدل النمو السنوي المتوسط للخطة (٪)
	عدد السكان	النسبة (٪)	عدد السكان	النسبة (٪)	
الرياض	٥٤٥٨٢٧٣	٢٤,١	٦٢٤٧٣٨٦	٢٤,٦	٢,٧
مكة المكرمة	٥٧٩٧١٨٤	٢٥,٥	٦٣٤٨٣٥٧	٢٥,٠	١,٨
المدينة المنورة	١٥١٢٧٢٤	٦,٧	١٧١٩٤٩٤	٦,٨	٢,٦
القصيم	١٠١٥٩٧٢	٤,٥	١١٣٥٧٤٤	٤,٥	٢,٣
الشرقية	٣٣٦٠٠٣١	١٤,٨	٣٧١٤٨٨٤	١٤,٦	٢,٠
عسير	١٦٨٧٩٣٩	٧,٤	١٨٥٨٥٥٧	٧,٣	١,٩
تبوك	٦٩١٧١٦	٣,١	٧٩٤٦١٠	٣,١	٢,٨
حائل	٥٢٦٨٨٢	٢,٣	٥٨٠٤٣٧	٢,٣	٢,٠
الحدود الشمالية	٢٧٩٩٧١	١,٢	٣٠٧٠٣٦	١,٢	١,٩
جازان	١١٨٧٥٨٧	٥,٢	١٣٦٥٧٥٦	٥,٤	٢,٨
نجران	٤٢٠٣٤٥	١,٩	٤٨٨٣٠٤	٢,٠	٣,٠
الباحة	٣٧٧٩٠٠	١,٧	٤٠٤٧٢١	١,٦	١,٤
الجوف	٣٦١٧٣٨	١,٦	٤٠٨٢٢٦	١,٦	٢,٤
المملكة	٢٢٦٧٨٢٦٢	١٠٠	٢٥٣٧٣٥١٢	١٠٠	٢,٣

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

❑ الحركة السكانية بين المناطق :

على الرغم من ظاهرة التركز السكاني في مناطق مكة المكرمة والرياض والشرقية، إلا أن الإحصاءات تشير إلى انخفاض معدل الهجرة الداخلية خلال المدة ١٤١٣-١٤٢٥هـ (١٩٩٢-٢٠٠٤)، ففي منطقة الرياض، انخفض عدد السعوديين الذين يقيمون في مناطق غير مناطق ميلادهم من واحد من كل خمسة أشخاص إلى واحد من كل سبعة أشخاص، وفي منطقة تبوك انخفض العدد من واحد من كل أربعة أشخاص إلى واحد من كل خمسة أشخاص، وفي منطقة الحدود الشمالية انخفض العدد من واحد من كل خمسة أشخاص إلى واحد من كل ثمانية أشخاص، وفي منطقة الجوف انخفض العدد من واحد من كل سبعة أشخاص إلى واحد

من كل خمسة عشر شخصاً. ويعزى انخفاض نسبة الهجرة إلى التقدم في مستوى الخدمات التعليمية والصحية والبنية التحتية، إضافة إلى توافر فرص العمل في تلك المناطق، وهو ما عزز من فرص استقرار السكان في مناطقهم.

وفي دلالة على تحسن مؤشرات التنمية المتوازنة بين المناطق، تشير تقديرات الحركة السكانية لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) بأن نمط الهجرة الداخلية واصل تحسنه، موازنة بالوضع في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤).

٤/٢/١٢ النشاط الاقتصادي

يرتبط حجم النشاط الاقتصادي بالمملكة بالخصائص الجغرافية والاقتصادية التي تمارس في إطارها هذه الأنشطة، وتشير الإحصاءات إلى تركز أغلب الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص في المراكز الحضرية والاقتصادية الرئيسة في المملكة، حيث استحوذت مناطق: [الرياض (٣١٪)، ومكة المكرمة (٢٦٪)، والشرقية (١٧٪)] على نحو (٧٤٪) من إجمالي عدد المؤسسات التجارية العاملة في المملكة، التي بلغ عددها نحو ٦٩٥ ألف مؤسسة في عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧). وتتوزع الأنشطة الاقتصادية بين مناطق المملكة على النحو التالي:

الصفحة ١٩٨

أ- النشاط الصناعي :

تظهر مؤشرات توزيع النشاط الصناعي في المملكة تركز النشاط الصناعي في مناطق الرياض، ومكة المكرمة، والشرقية، وذلك باستحواذ هذه المناطق الثلاث على نحو (٨٦٪) من إجمالي عدد المصانع العاملة في المملكة عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). كما يُظهِر مؤشر عدد الوظائف الصناعية لكل ١٠ آلاف نسمة، أنه بلغ في مناطق (الشرقية نحو ٣١٤ وظيفة، وفي الرياض نحو ٢٨٩ وظيفة، وفي مكة المكرمة نحو ٢٠٧ وظائف، والمدينة المنورة نحو ١١٨ وظيفة، والقصيم نحو ١٠٩ وظائف). فيما ينخفض هذا المعدل في باقي المناطق، ليتراوح ما بين ١١-٤٢ وظيفة.

ب- النشاط الزراعي :

قُدِّرت المساحة المزروعة في المملكة بنحو ٩٧٢ ألف هكتار عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). وتتوزع هذه المساحة على المناطق تبعاً لتوفر التربة الصالحة للزراعة ومياه الري، حيث تستحوذ مناطق الرياض والقصيم والجوف على نحو (٥٦,٦٪) من إجمالي الأراضي المزروعة في المملكة، وتتوزع هذه النسبة بين المناطق الثلاث [(٢٦,٤٪)،

و(١٥,٣٪)، و(١٤,٩٪)] على التوالي. وفي المقابل، تنخفض المساحات المزروعة في باقي المناطق، حيث تتراوح ما بين أقل من (١٪) في منطقتي الحدود الشمالية والباحة ونحو (١١٪) في منطقة حائل. وبالنسبة للإنتاج من المحاصيل الزراعية، تستحوذ مناطق الرياض، والقصيم، وحائل والجوف على نحو (٨٤,١٪) من إنتاج المملكة من القمح، ونحو (٧٢,١٪) من الخضروات، ونحو (٥٨,٣٪) من التمور، ونحو (٥١,٤٪) من الفواكه. أما فيما يختص بالتوزيع الجغرافي للإنتاج الحيواني، فإن منطقة الرياض تنتج نحو (٧٢,٥٪) من إجمالي إنتاج المملكة من الألبان، تليها المنطقة الشرقية بنحو (٢٥٪). كما استحوذت مناطق الرياض، ومكة المكرمة، والقصيم على نحو (٧٤,٤٪) من إنتاج الدواجن وبيض المائدة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨).

ج- الخدمات :

يرتبط توزيع الخدمات بين المناطق ارتباطاً وثيقاً بعدد السكان والمساكن في كل منطقة. فعلى سبيل المثال، تتوزع الخدمات الصحية، من أسرّة المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية، والأطباء، وهيئة التمريض، بين المناطق بمعدلات تتناسب مع الكثافة السكانية والموقع الجغرافي والحالة الصحية، وبلغت معدلات هذه الخدمات إلى السكان على مستوى المملكة، وفق بيانات ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) نحو مركز رعاية صحية أولية واحد لكل ٩١٢٢ نسمة، و٢,١٧ سرير لكل ألف نسمة، و٢٠ طبيب، و٣٩ ممرض/ممرضة لكل عشرة آلاف نسمة. وتتوزع أيضاً خدمات التعليم العام (ابتدائي، ومتوسط، وثانوي) للبنين والبنات بين جميع المناطق حسب الكثافات السكانية لكل منطقة. أما بالنسبة إلى مؤشري معدل طالب/فصل ومعلم/طالب (للبنين والبنات)، هنـــاك تقارب كبير بين المعدلات التي حققتها المناطق والمعدل العام للمملكة والذي يبلغ معلم واحد لكل ١١ طالباً.

وعلى مستوى التعليم العالي، وبحسب بيانات عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، فهناك توافق بين توزيع الجامعات والكليات الجامعية الحكومية والأهلية والطلب عليها في مختلف المناطق، حيث يوجد بالمملكة ٢٥ جامعة حكومية وثمان جامعات أهلية، و ٣٧٥ كلية جامعية حكومية و١٩ كلية جامعية أهلية تتوزع على مناطق المملكة المختلفة. وقد أسهم انتشار الجامعات والكليات الجامعية الحكومية والأهلية في جميع المناطق في تمكين الطلاب من إكمال تعليمهم العالي في مناطقهم دون الحاجة إلى الانتقال إلى أماكن أخرى، وهو ما يعزز من فرص الاستقرار ويحد من معدلات الهجرة الداخلية.

أما بالنسبة للطرق المعبدة، فالمملكة تتمتع بشبكة من الطرق المعبدة السريعة ذات المواصفات العالية، التي تربط ما بين أجزاء المنطقة الواحدة، وما بين المناطق، وهو ما يعزز من فرص تحقيق التكامل التنموي بين المناطق.

وفيما يختص بتوصيلات الطاقة الكهربائية للمنازل، فيلاحظ تقارب معدلات التوصيلات الكهربائية لكل ألف منزل بين جميع المناطق، حيث تحققت – تقريباً – التغطية الكهربائية الشاملة لجميع مناطق المملكة (٩٩٪).

د- صناديق الإقراض المتخصصة :

يوضح الجدول (٣/١٢)، توزيع قيمة القروض المقدمة من صناديق الإقراض المتخصصة [صندوق التنمية الصناعية، وصندوق التنمية العقارية، والبنك الزراعي العربي السعودي (صندوق التنمية الزراعية)، والبنك السعودي للتسليف والادخار] على مستوى المناطق لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). إذ يبين الجدول أن مناطق الشرقية، والمدينة المنورة، ومكة المكرمة، والرياض، استحوذت على معظم القروض الصناعية، واستحوذت المنطقة الشرقية على النصيب الأكبر مـــن تلك القروض، وذلك لتركز الصناعات كبيرة الحجم في مدنها الصناعية.

الجدول (٣/١٢)
توزيع القروض التنموية بين المناطق
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

(بالمليون ريال)

المنطقة	الصناعي	العقاري	الزراعي	التسليف والادخار
الرياض	١,٠٦٩	١,٣٨٨	٢٤١	١,٨٤٥
مكة المكرمة	٤٢٦	٨٩٥	١٣	١,٤٨٠
المدينة المنورة	١,٠٤٨	٣٩١	١٠	٧٩٠
القصيم	١٨	٥٦٥	٩٤	٣٩٠
الشرقية	٦,٢٤١	٧٢٩	٥٩	١,١٧٦
عسير	٩	٤٢٣	١٥٤	١,٠٦٣
تبوك	–	١٦٥	٢٨	٢٣٧
حائل	–	٢٢٦	٧١	٣٢٧
الحدود الشمالية	–	١١٩	١	٣٢٧
جازان	–	٨٧	٦٤	٤٢٣
نجران	–	١٧٩	١٨	٣٦٢
الباحة	–	٤٢	٣	٢٨٩
الجوف	–	١١٧	٣٦	٤٨١
المجموع	٨,٨١١	٥,٣٢٦	٧٩٢	٩,١٩٠

المصدر: التقارير السنوية لصناديق الإقراض الحكومية.

كما يبين الجدول أن القروض العقارية والزراعية توزعت بين مناطق المملكة بصورة أكثر توازنا، في حين استحوذت مناطق الرياض، ومكة المكرمة، والشرقية، وعسير، على نسبة (٦٠,٥٪) من إجمالي قيمة قروض البنك السعودي للتسليف والادخار.

٥/٢/١٢ البطالة

يتباين معدل البطالة من منطقة إلى أخرى، وذلك بحسب بيانات القوى العاملة لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وفقاً لتوافر الفرص الوظيفية المتاحة، وإجمالي القوى العاملة في كل منطقة. وعلى مستوى الجنس، يعد معدل البطالة بين الإناث أعلى من المعدل العام للمملكة في جميع المناطق، وتنخفض معدلات البطالة بين الذكور عن المعدل العام للمملكة في مناطق الرياض، ومكة المكرمة، والشرقية، وعسير، وتبوك، والباحة.

٣/١٢ القضايا والتحديات

١/٣/١٢ القاعدة الإنتاجية

يشكل توفير التجهيزات الأساسية والخدمات في مختلف المناطق أساساً مهماً لبناء القاعدة الإنتاجية التي تستند إلى الاستفادة من الميزات النسبية لكل منطقة. فبحسب البيانات الإحصائية، لا يزال هناك تباين ملحوظ في الأنشطة الاقتصادية والتجارية بين المناطق، وهو ما قد يُفسر بمحدودية الطلب على إنشاء أنشطة اقتصادية متنوعة في بعض المناطق. مما يتطلب اعتماد آليات من شأنها توجيه الأنشطة الاقتصادية نحو المناطق الأقل نمواً، بالإضافة إلى تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم (٣٥٩) وتاريخ ١٤٢٩/١١/٢٦هـ (٢٠٠٨) القاضي بمنح المستثمرين حوافز ضريبية لتحفيزهم على إقامة المشاريع في بعض مناطق المملكة الأقل نمواً، من أجل تعزيز القاعدة الإنتاجية وتقليل الفجوة التنموية بين المناطق.

٢/٣/١٢ قاعدة البيانات

على الرغم من التطورات المحققة على صعيد جمع البيانات الخاصة بقضايا تنمية المناطق وتحليلها، وتوفيرها من خلال مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات والمراصد الحضرية التابعة للأمانات والبلديات، لا تزال هناك حاجة لتعزيز هذه الجهود.

٣/٣/١٢ التركز السكاني

على الرغم من التحسن الذي شهده نمط الحركة السكانية بين المناطق بشأن استقرار السكان في مناطقهم، إلا أن استمرار تركز السكان في عدد محدود من المدن الكبرى يؤكد وجود عدم توازن في التوزيع السكاني حتى بين محافظات المنطقة الواحدة. فعلى سبيل المثال، يوجد نحو (٨٢٪) من إجمالي سكان منطقة الرياض في محافظتي الرياض والخرج، ويتوزع الباقي في ١٧ محافظة. وفي منطقة مكة المكرمة، يوجد نحو (٧٣٪) من إجمالي السكان في مدينة مكة المكرمة ومحافظة جدة، في حين يتوزع الباقي في ٩ محافظات، الجدول (٤/١٢).

الجدول (٤/١٢)
معدل التركز السكاني لأكبر محافظتين حسب المنطقة
١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)

المنطقة	عدد المحافظات(*)	المدينة/المحافظة الأولى (٪)		المدينة/المحافظة الثانية (٪)		بقية المحافظات (٪)
الرياض	١٩	الرياض	٧٦	الخرج	٦	١٨
مكة المكرمة	١١	جدة	٥٠	مكة المكرمة	٢٣	٢٧
المدينة المنورة	٦	المدينة المنورة	٦٦	ينبع البحر	١٧	١٧
القصيم	١٠	بريدة	٥٠	عنيزة	١٤	٣٦
الشرقية	١٠	الأحساء	٢٧	الدمام	٢٢	٥١
عسير	١١	خميس مشيط	٢٦	أبها	٢١	٥٣
تبوك	٥	تبوك	٧١	أملج	٨	٢١
حائل	٣	حائل	٦٨	الغزالة	١٨	١٤
الحدود الشمالية	٢	عرعر	٦٠	رفحاء	٢٦	١٤
جازان	١٣	جازان	٢١	صبيا	١٧	٦٢
نجران	٧	نجران	٦٣	شرورة	١٧	٢٠
الباحة	٦	الباحة	٢٤	بلجرشى	١٦	٦٠
الجوف	٢	سكاكا	٥٤	القريات	٣٥	١١

(*) لا يشمل مقر إمارة المنطقة.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

إن هذا النمط من التركز السكاني داخل المنطقة الواحدة يتطلب اتباع سياسات وآليات عمل تستهدف تعزيز الحركة السكانية داخل المناطق، بما يؤدي إلى توفير المزيد من الفرص التنموية في المناطق والمحافظات الأقل جذباً، ومن ثم الحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.

٤/٣/١٢ الأبعاد البيئية

تُشكل الأبعاد البيئية لتنمية المناطق، والقضايا البيئية المتعلقة بها محوراً مهماً للتطوير، سواء بالنسبة للمياه والصرف الصحي أو قضايا تلوث البيئة والحاجة لمعالجة المخلفات أو قضايا تلوث الهواء وغيرها. إن استدامة التنمية، سواء على مستوى كل منطقة أو فيما بين المناطق، تتطلب تفعيل "أسس ومعايير التنمية المستدامة" وتطبيقها، ومنها: الاستخدام الأمثل للأراضي لضمان حقوق الأجيال القادمة في العيش في نطاقات عمرانية "صديقة للبيئة"، إضافة إلى تفعيل نظم إدارة المدن وإدارة الشواطئ من أجل تقليص المصادر الرئيسة للتلوث البيئي، وخاصة في المناطق الساحلية، فضلاً عن التأكيد على تقيد المشروعات الإنتاجية والخدمية بالاشتراطات والمعايير البيئية المحلية والدولية.

٤/١٢ استراتيجية التنمية

١/٤/١٢ الرؤية المستقبلية

مناطق تنموية عالية الكفاءة، تشهد تطوراً متوازناً، في إطار من التنمية المستدامة، بحيث تكون قادرة على توطين سكانها داخل حدودها الإدارية، وتتكامل فيما بينها لإيجاد منظومة تنموية فاعلة تؤدي إلى رفع المستوى المعيشي وتحسين نوعية الحياة للمواطنين.

٢/٤/١٢ الأهداف العامة

- تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، وذلك بالمستوى الذي يعزز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين.

٣/٤/١٢ السياسات

- تفعيل العمل التنموي لمجالس المناطق والحد من المركزية، مع تعزيز دور مؤسسات المجتمع المحلي والتطوعي والتعاوني في تنمية المناطق.
- الارتقاء بمستوى أداء البلديات، وتمكينها من الاستثمار في المشاريع الأكثر توفيراً لفرص العمل، فضلاً عن تعزيز التعاون مع القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع التنموية.

- تفعيل دور صناديق الإقراض المتخصصة والمؤسسات التمويلية لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم، خاصة في المناطق والمحافظات الأقل جذباً للاستثمار، وتعزيز المعونات الفنية المقدمة لهذه المشاريع لتذليل المعوقات التنظيمية والتسويقية في المناطق المختلفة.
- إعداد خطة عمل تنفيذية للممرات "المحاور" التنموية المقترحة في الاستراتيجية الوطنية العمرانية، ومتابعة تنفيذها.
- تفعيل دور مراكز النمو الوطنية والإقليمية والمحلية، مع التركيز على مراكز النمو المحلية لكونها مراكز اقتصادية واجتماعية أقل نمواً.
- تفعيل التكامل الوظيفي والإنتاجي بين مراكز المدن الكبرى والمتوسطة والصغيرة، وذلك بالاستفادة من المقومات الاقتصادية والمزايا النسبية للمناطق الإدارية والمدن الكبرى في دعم تنمية المناطق القروية، وتوفير بيئة محفزة للاستثمار، من أجل زيادة الأنشطة الاقتصادية وتنويعها.
- الاستمرار في تنفيذ محاور الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي، مع التأكيد على دور المرأة في العمل الإنتاجي والاجتماعي، فضلاً عن إنشاء فروع لصندوق المئوية في مختلف المناطق، من أجل مساعدة الفئات المستهدفة وإدماجهم في العملية التنموية.
- وضع استراتيجيات وبرامج على مستوى المناطق من أجل الاستفادة من الفرص التي تتولد من المشاريع الاستثمارية الكبرى المقامة على المستوى الوطني (مثل خطوط السكك الحديدية الجديدة – واستغلال الفوسفات والبوكسايت – والمدن الاقتصادية وغيرها).
- الاستفادة من قواعد بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات والوزارات والجهات الحكومية ومؤسسات التنمية المحلية في العملية التخطيطية والتنموية على مستوى المناطق، من خلال تحويلها إلى بيانات قطاعية/مكانية ليستفاد منها في إعداد الخطط وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها.

٤/٤/١٢ الأهداف المحددة

- تحديد مهمات الإدارات المحلية ومسؤولياتها، بما يعزز فرص تحقيق الحد من المركزية الإدارية.

- حصر مؤسسات المجتمع التطوعي والتعاوني وتحديد اختصاصاتها، مع دمج المؤسسات ذات الاختصاص الواحد، وحثها على التعاون لإنجاز الأهداف التنموية، كل حسب اختصاصه ووفقاً للتوجهات التنموية في كل منطقة.
- حصر الخدمات المتشابهة في البلديات المتجاورة، والعمل على تنفيذها من خلال التعاون والتنسيق فيما بينها.
- تنفيذ عدد من البرامج الريادية في بعض البلديات، وذلك لمراقبة الأداء وتقويمه وتعميمها على باقي البلديات تدريجياً في حال ثبوت نجاحها.
- إعداد دراسات جدوى للفرص الاستثمارية الملائمة لقيام مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم في المناطق الأقل نمواً، وتقديم مختلف صور الدعم للسكان المحليين لحفزهم على الاستثمار.
- إعداد الدراسات التنفيذية اللازمة لتعزيز التنمية المتكاملة والشاملة في محاور التنمية العمرانية القائمة.
- توفير آليات تعزز مستوى التكامل بين مراكز النمو المركزية على مستوى المحافظات والمراكز وربطها بمحاور التنمية العمرانية.
- تأسيس قواعد بيانات تنموية قطاعية مكانية (تجارية، وصناعية، وسياحية ... الخ) وإتاحتها للمستثمرين في المناطق والمحافظات.
- تفعيل الآليات الخاصة بالحوافز الاستثمارية وتعزيزها في المناطق الأقل نمواً، لحث القطاع الخاص على الاستثمار.
- وضع برنامج زمني محدد لتنفيذ محاور الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي، مع إعطاء المناطق الأكثر حاجة الأولوية في التنفيذ.
- تمكين المرأة من إنشاء المشاريع الإنتاجية والخدمية، من خلال تشجيعها على استغلال الموارد المتاحة في المناطق، والاستفادة من مؤسسات الإقراض المتخصصة.
- توجيه أنشطة الهيئة العامة للإسكان نحو المناطق الأقل نمواً في مختلف مناطق المملكة.
- وضع مؤشرات تنموية على مستوى المناطق ومحافظاتها ومراكزها الإدارية، لاستخدامها في إعداد تصنيف تنموي للمناطق، وقياس الفوارق التنموية سواءً بين المناطق أو داخل كل منطقة على حدة.

البناء والتشييد

١/١٣ المقدمة

أدى تحسن المؤشرات الاقتصادية ومناخ الاستثمار خلال خطة التنمية الثامنة إلى انعكاسات إيجابية على كفاءة أداء قطاع البناء والتشييد وتعزيز قدراته المادية والتقنية. حيث شهدت صناعة مواد البناء تحسناً أدى إلى ارتفاع معدل إحلال الواردات من مواد البناء والتشييد وزيادة صادرات هذه المواد للأسواق الإقليمية، إضافة إلى التوسع الذي عمّ أنشطة المقاولات على مستوى المناطق المختلفة بالمملكة.

وفي إطار التوجهات التنموية لخطة التنمية التاسعة، يتوقع أن تتعزز الكفاءة الاقتصادية لقطاع البناء والتشييد بمفهومها الواسع (الاستثماري والإنتاجي والتنظيمي)، وأن يشهد القطاع تطوراً في استخدام التقنيات المتطورة، وتشجيعاً لعمليات الاندماج بين الشركات متوسطة الحجم لتكوين "كيانات كبيرة" أكثر مقدرة على مواجهة المنافسة الحادة بالأسواق المحلية والإقليمية.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن لقطاع البناء والتشييد موضحاً التطورات التي شهدها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/١٣ الوضع الراهن

١/٢/١٣ التطورات

حقق قطاع البناء والتشييد خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة معدل نمو سنوي متوسط قدره (٤,٩٪)، وبلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) نحو (٦,٩٪) موازنة بنحو (٦,٧٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، وذلك نتيجة لزيادة القيمة المضافة التي حققها القطاع من نحو ٤٨,٥ بليون ريال إلى نحو ٥٨,٨ بليون ريال خلال المدة نفسها، الشكل (١/١٣).

٢/٢/١٣ الأصول الرأسمالية بالقطاع

بلغت قيمة الأصول الرأسمالية لقطاع البناء والتشييد نحو ١٥٤,٥ بليون ريال في عام

١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، مرتفعة من نحو ٧٤,٧ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، وذلك بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١٩,٩٪)، الجدول (١/١٣).

الشكل (١/١٣)
القيمة المضافة المحققة في قطاع البناء والتشييد
خطة التنمية الثامنة(*)

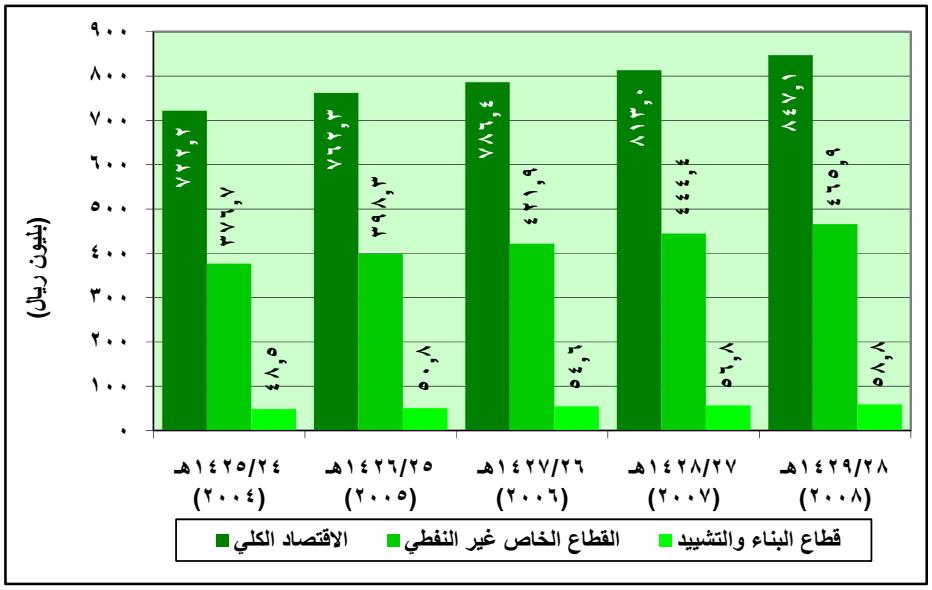

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (١/١٣)
الأصول الرأسمالية في قطاع البناء والتشييد
خطة التنمية الثامنة (*)

(بليون ريال)

البيان	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
الأصول الرأسمالية لقطاع البناء والتشييد	٧٤,٧	٩٣,٦	١٠٤,٥	١٣٨,٦	١٥٤,٥	١٩,٩
الأصول الرأسمالية للإنشاءات غير السكنية وغيرها من الإنشاءات	٤٥,٢	٦١,٦	٧٠,١	١٠٠,٨	١١٤,٥	٢٦,١
الأصول الرأسمالية للإنشاءات السكنية	٢٩,٤	٣٢,٠	٣٤,٤	٣٧,٨	٤٠,٠	٨,٠
نسبة أصول الإنشاءات غير السكنية إلى إجمالي أصول البناء والتشييد (٪)	٦٠,٥	٦٥,٨	٦٧,١	٧٢,٧	٧٤,١	–
نسبة أصول الإنشاءات السكنية إلى إجمالي أصول البناء والتشييد (٪)	٣٩,٥	٣٤,٢	٣٢,٩	٢٧,٣	٢٥,٩	–

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة، وبالأسعار الجارية.
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

ونمت أصول "الإنشاءات غير السكنية والإنشاءات الأخرى" بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢٦,١٪) خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة، وارتفعت حصتها في أصول القطاع من (٦٠,٥٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى (٧٤,١٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وحققت أصول "الإنشاءات السكنية" معدل نمو سنوي متوسط قدره (٨٪) خلال المدة نفسها. وتبعاً لذلك انخفضت حصة هذه الفئة في إجمالي أصول القطاع من (٣٩,٥٪) إلى (٢٥,٩٪) خلال المدة نفسها.

٣/٢/١٣ تراخيص البناء

شهدت السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة ارتفاعاً في إجمالي أعداد تراخيص البناء الممنوحة لجميع المرافق بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١٠,٨٪)، موازنة بمعدل نمو سنوي متوسط (٤,٣٪) خلال خطة التنمية السابعة. ويلاحظ أن معدل النمو السنوي المتوسط الأكبر من هذه التراخيص تحقق في مرافق الخدمات الاجتماعية والحكومية والبالغ قدره (٤٧,٧٪) يليها المرافق غير السكنية [(الصناعية والتجارية الكبيرة (١٣,٢٪)، المرافق التعليمية والصحية والمساجد (١٢,١٪)] حيث استفادت من تحسن أوضاع الميزانية العامة للدولة، الجدول (٢/١٣).

الجدول (٢/١٣)
تطور عدد تراخيص البناء حسب فئة المرفق
خطة التنمية الثامنة (*)

النشاط	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
سكني أو تجاري صغير	٣٤١٣٦	٣٩٨٠٣	٤٩٢٦٦	٤٧٩٤١	٥٠٤٨٩	١٠,٣
صناعي أو تجاري كبير	٢١٣٣	٣٠٤٣	٣٤٩٤	٣٠٨٨	٣٤٩٩	١٣,٢
المرافق التعليمية والصحية والمساجد	١١٣٧	١٤٥٦	١٨٨٣	١٩١٥	١٧٩٨	١٢,١
مرافق الخدمات الاجتماعية والحكومية	١٧٩	٤١٩	٧٢٦	٨٢٧	٨٥١	٤٧,٧
العدد الكلي لتراخيص البناء	٣٧٥٨٥	٤٤٧٢١	٥٥٣٦٩	٥٣٧٧١	٥٦٦٣٧	١٠,٨
نسبة فئة السكني أو التجاري الصغير إلى إجمالي التراخيص (٪)	٩٠,٨	٨٩,٠	٨٩,٠	٨٩,٢	٨٩,١	–

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أما بالنسبة للتراخيص الممنوحة للمرافق السكنية والمرافق التجارية الصغيرة والتي تستحوذ على نحو (٨٩,١٪) من إجمالي التراخيص الممنوحة، فقد ارتفعت بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١٠,٣٪) خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة، موازنة بمعدل نمو سنوي متوسط خلال مدة خطة التنمية السابعة قدره (٣,٩٪). وفيما يتعلق بتوزيع التراخيص الممنوحة على مستوى المناطق، فقد تراوحت معدلاتها في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) بين (٢٩,٦٪) و(٠,٩٪)، الجدول (٣/١٣).

الجدول (٣/١٣)

تراخيص البناء الممنوحة على مستوى المناطق الإدارية

١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

المنطقة الإدارية	عدد التراخيص	الحصة (٪)
الرياض	١٦٧٤١	٢٩,٦
مكة المكرمة	٨٥٥٤	١٥,١
المدينة المنورة	٥٠٠١	٨,٨
القصيم	٥٠٩٢	٩,٠
الشرقية	٨٥٧٧	١٥,١
عسير	٣٠٧٣	٥,٤
تبوك	١٥٥٥	٢,٧
حائل	٢٢٣٨	٤,٠
الحدود الشمالية	٩٣٥	١,٧
جازان	١٠١٥	١,٨
نجران	١٣٢٨	٢,٣
الباحة	٤٩٠	٠,٩
الجوف	٢٠٣٨	٣,٦
إجمالي المملكة	٥٦٦٣٧	١٠٠,٠

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

٤/٢/١٣ العمالة الوطنية في القطاع

شهدت السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة تواصل نمو العمالة في قطاع البناء والتشييد، محققاً معدل نمو سنوي متوسط مقداره (٠,٣٪)، ليصل معه إجمالي العمالة في القطاع إلى نحو ٧٤٥,٨ ألف عامل عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). وفيما يختص بتطور نسبة العمالة السعودية في القطاع، فقد ارتفعت من (٨,٤٪) عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى (١٠,٠٪) عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، الجدول (٤/١٣).

وقد أدى العرض الكبير من العمالة الأجنبية إلى تقاعس الشركات عن تبني طرق الإنتاج كثيفة الاستخدام لرأس المال. ومن ناحية أخرى، يسهم نمط شركات المقاولات الصغيرة الحجم، غير المصنفة، والتي تعتمد بشكل شبه كلي على العمالة اليدوية، في تدني مؤشرات الإنتاجية الكلية، ومن ثم تنافسية القطاع.

الجدول (٤/١٣)
تطور العمالة والقيمة المضافة في قطاع البناء والتشييد
خطة التنمية الثامنة

	١٤٢٤/٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٥/٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٦/٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٧/٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٨/٢٩هـ (٢٠٠٨)	معدل النمو السنوي المتوسط للخطة (٪)
حجم العمالة في قطاع البناء والتشييد (ألف عامل)*	٧٣٧,٥	٧٩٨,٢	٨٣٦,٩	٧٩٣,٦	٧٤٥,٨	٠,٣
نسبة السعوديين (٪)	٨,٤	٩,٣	٩,٣	٩,٨	١٠,٠	–
القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد (بليون ريال بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩)	٤٨,٥٢	٥٠,٨٣	٥٤,٥٦	٥٦,٨	٥٨,٧	٤,٩

(*) نتائج بحوث القوى العاملة (الدورة الأولى)، وحتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

٥/٢/١٣ البيئة التنظيمية

تخضع شركات المقاولات للتصنيف كل ثلاث سنوات من قبل وكالة تصنيف المقاولين بوزارة الشؤون البلدية والقروية، من أجل تقويم القدرات المالية والفنية للمقاولين، كما يعد التصنيف شرطاً للمشاركة في العطاءات والمناقصات العامة، فضلا عن أهميته في تحديد النطاق العام للعطاء. ويوضح الجدول (٥/١٣) عدد المقاولين المصنفين حسب الدرجات والمجالات والمناطق الإدارية خلال مدة خطة التنمية الثامنة، حيث بلغ عدد المقاولين المصنفين ٢٥٧٢ مقاولاً تم تصنيفهم في ١٠٤٦٧ مجالاً، غالبيتهم مصنفون في أكثر من مجال ويظهر ذلك تطوراً ملحوظاً عند الموازنة بالمقاولين المصنفين حسب الدرجات والمجالات والمناطق الإدارية خلال مدة خطة التنمية السابعة. كما شهدت خطة التنمية الثامنة ارتفاعاً في أعداد المقاولين في الدرجتين الأولى والثانية والتي يتم منحهما فقط للشركات التي تتمتع بقدرات مالية وفنية عالية. ويعكس ارتفاع عدد المقاولين المصنفين في هاتين الدرجتين تحسناً على صعيد تواجد المقاولين في عدد من مناطق المملكة الإدارية. ففي عام

١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) لم يكن للمقاولين المصنفين في هاتين الدرجتين تواجد إلا في مناطق الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية، والتي تستأثر بالنصيب الأكبر من تواجد المقاولين. فنحو (٧٦,٥٪) من المقاولين المصنفين يتركزون في المناطق الثلاث المذكورة، منهم نحو (٤٧,٧٪) في منطقة الرياض، ونحو (١٤,٧٪) في منطقة مكة المكرمة، ونحو (١٤,١٪) في المنطقة الشرقية.

الجدول (٥/١٣)
توزيع المقاولين المصنفين حسب الدرجات والمناطق الإدارية
خطة التنمية الثامنة

المنطقة	الدرجة الأولى	الدرجة الثانية	الدرجة الثالثة	الدرجة الرابعة	الدرجة الخامسة	عدد المقاولين	النسبة (٪)	عدد المجالات
الرياض	١٩٠	١٧٨	٢١٨	٣٧٠	٢٧١	١٢٢٧	٤٧,٧	٤٩٥٩
مكة المكرمة	٥٢	٥١	٨٧	١٠٨	٨٠	٣٧٨	١٤,٧	١٤٠٥
المدينة المنورة	٥	١٣	١٢	٣٣	٣٠	٩٣	٣,٦	٣٩٢
القصيم	٤	١١	١٦	٥١	٣٧	١١٩	٤,٦	٣٩٥
الشرقية	٤١	٥٥	٨٥	١١٥	٦٦	٣٦٢	١٤,١	١٥٩٤
عسير	٢	٥	٢٩	٦٠	٥٤	١٥٠	٥,٨	٦٧٠
تبوك	٠	٣	٠	٤	٦	١٣	٠,٥	٢٩
حائل	٠	٤	٥	١٨	١٣	٤٠	١,٦	١١٥
الحدود الشمالية	١	٢	١	١٣	٤	٢١	٠,٨	١٠٠
جازان	٠	٢	٣	٨	٧	٢٠	٠,٨	١٠٢
نجران	٠	٤	١١	٤٢	٤٠	٩٧	٣,٨	٥٣٠
الباحة	٠	٠	٤	٨	١٦	٢٨	١,١	٦٨
الجوف	٠	٢	٢	٩	١١	٢٤	٠,٩	١٠٨
الإجمالي	٢٩٥	٣٣٠	٤٧٣	٨٣٩	٦٣٥	٢٥٧٢	١٠٠,٠	١٠٤٦٧

المصدر: وزارة الشؤون البلدية والقروية.

وفي سبيل الارتقاء بأداء قطاع المقاولات، تم خلال خطة التنمية الثامنة تشكيل العديد من اللجان لدراسة المعوقات التي تواجه ذلك القطاع، واقتراح الحلول الناجعة لها. وقد درست تلك اللجان عدداً من المواضيع من أهمها: حصر العقبات والصعوبات التي تواجه المقاول الوطني في تنفيذ المشاريع الحكومية، وتحديد الوسائل والإجراءات الكفيلة بتحقيق الغايات المرجوة من نظام تصنيف المقاولين، وتبني الإجراءات الإدارية والمالية التي تضمن سرعة ترسية المشاريع الحكومية وصرف مستحقات المقاولين، ووضع آلية لتعويض المقاولين عن الزيادة التي طرأت على الأسعار.

٦/٢/١٣ مؤشرات نشاط مواد البناء

ارتفعت واردات المملكة من مواد البناء بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١٤,٧٪) خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة، في الوقت الذي حققت صادرات المملكة من مواد البناء الأساسية نمواً ملحوظاً تجاوز النمو في الواردات، حيث بلغ معدل نموها السنوي المتوسط للمدة ١٤٢٥/٢٤-١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٨) نحو (١٦,٩٪)، كما شكلت نسبة (٢٤,٢٪) من حجم التجارة في تلك المواد في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) مرتفعة من (٢٢,٩٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، الجدول (٦/١٣). وتشكل الدول المحيطة بالمملكة، ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الوجهة الرئيسة للصادرات السعودية من مواد البناء الأساسية، وخاصة الإسمنت.

وقد واكبت صناعة مواد البناء الأساسية التطورات في قطاع البناء والتشييد، فعلى سبيل المثال، سجل الإنتاج المحلي للإسمنت معدل نمو سنوي متوسط بلغ (٣,٧٪) للمدة ١٤٢٥/٢٤-١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، حيث بلغ حجم الإنتاج نحو ٢٩,٤ مليون طن متري في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، أنتجته ثمانية مصانع إسمنت محلية، الشكل (٢/١٣). ولمواكبة النمو في الطلب على الإسمنت، تم إصدار ٣٧ ترخيصاً جديداً لتصنيع الإسمنت في جميع مناطق المملكة في عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧). وبناءً عليه يتوقع ارتفاع الطاقة الإنتاجية لمصانع الإسمنت إلى نحو ٤٠ مليون طن متري في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩).

الجدول (٦/١٣)
الصادرات والواردات من مواد البناء الأساسية
خطة التنمية الثامنة (*)

(مليون ريال)

البيان	١٤٢٤/٢٥ (٢٠٠٤)	١٤٢٥/٢٦ (٢٠٠٥)	١٤٢٦/٢٧ (٢٠٠٦)	١٤٢٧/٢٨ (٢٠٠٧)	١٤٢٨/٢٩ (٢٠٠٨)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
الواردات	٣١٥٣,٠	٣٥٦٦,٠	٣٧٩٤,٠	٤١٤٧,٠	٥٤٦١	١٤,٧
الصادرات	٩٣٤,٠	١٠٨٠,٠	١٢٣٦,٠	١٤٧٤,٠	١٧٤٢	١٦,٩
الحجم الكلي للتجارة	٤٠٨٧,٠	٤٦٤٦,٠	٥٠٣٠,٠	٥٦٢١,٠	٧٢٠٣	١٥,٢
حصة الصادرات في حجم التجارة (٪)	٢٢,٩	٢٣,٢	٢٤,٦	٢٦,٢	٢٤,٢	١,٤

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة، وبالأسعار الجارية.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

الشكل (٢/١٣)
إنتاج الإسمنت
خطة التنمية الثامنة (*)

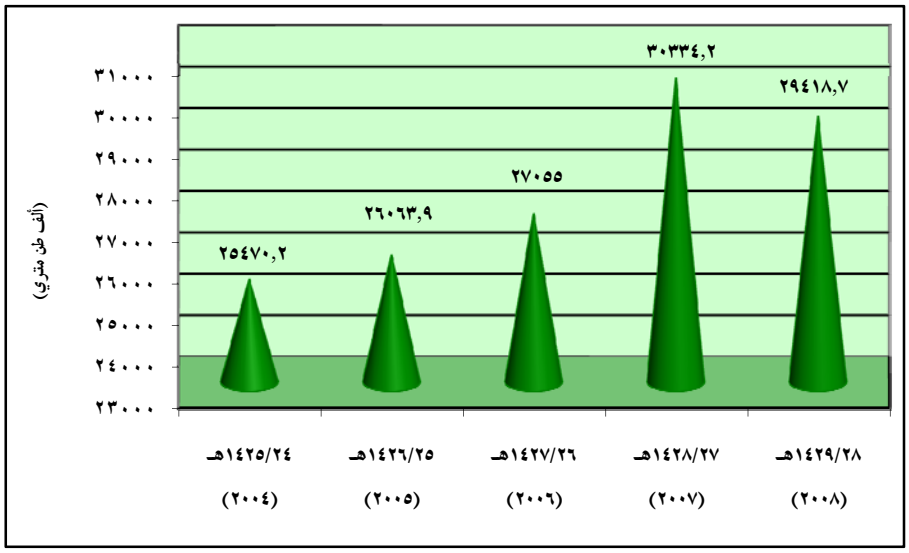

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

٣/١٣ القضايا والتحديات

١/٣/١٣ الكفاءة الاقتصادية لأنشطة المقاولات

أدى النمو الاقتصادي خلال خطة التنمية الثامنة إلى ارتفاع الطلب على منتجات قطاع البناء والتشييد بمعدلات فاقت قدرات القطاع، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار مختلف المدخلات، وخاصة خلال النصف الثاني من الخطة الثامنة. كما نتج عن زيادة الأسعار تراجع في عدد عطاءات المشاريع الكبرى، التي تم طرحها، فضلاً عن حدوث نقص في عرض العمالة الماهرة وغير الماهرة، وهو ما استدعى استقدام المزيد من العمالة الأجنبية. وفي ضوء توقع استمرار النمو الاقتصادي والسكاني في المستقبل المنظور، فإن تعزيز قدرات القطاع سيحظى بمزيد من الاهتمام في خطة التنمية التاسعة، وهو ما يتطلب تحسين الكفاءة الاقتصادية (الاستثمارية والإنتاجية والتنظيمية) لشركات المقاولات.

٢/٣/١٣ الإنتاجية وتوطين الوظائف

يمثل الانخفاض في إنتاجية العمالة في قطاع البناء والتشييد عقبة وتحدياً مهماً في

طريق التوجهات التنموية للقطاع، التي تستهدف رفع الإنتاجية إلى المستويات المقبولة عالمياً، ومن ثم تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. ويتطلب الأمر التوسع في الاستثمار في المعدات والأجهزة الحديثة عالية التقنية المستخدمة في أنشطة البناء والتشييد. ونظراً لتأثير الأجر على مستوى الإنتاجية، فإن تطوير المستوى التقني للقطاع يُعد مطلباً ضرورياً لتوفير فرص عمل للعمالة الوطنية وبأجور مجزية.

من ناحية أخرى، فإن نسبة مشاركة العمالة السعودية في قطاع البناء والتشييد منخفضة نسبياً، إذ قُدِرت بأقل من (١٠٪) خلال خطة التنمية الثامنة، وذلك على الرغم من الفرص التي يمكن لهذا القطاع توفيرها في المجالات الهندسية والفنية وفي الأعمال شبه الماهرة، وهو ما يتطلب الارتقاء بكفاءة التعليم والتدريب، خاصة التعليم والتدريب الفني والصناعي.

٣/٣/١٣ التطوير المؤسسي والتنظيمي

رغم اعتماد خطة التنمية الثامنة تطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي لقطاع البناء والتشييد لكونه هدفاً من الأهداف العامة للقطاع، واعتمادها السياسات التنفيذية لإنجاز هذا الهدف ومن بينها: استكمال إعداد نظام (كود) البناء السعودي وتطبيقه، وتطبيق المعايير البيئية ومعايير السلامة في نشاط البناء والتشييد، واعتماد الترخيص المهني للعاملين في القطاع، فإن التنفيذ لم يكن بالمستوى المأمول، مما يتطلب تفعيل عمليات التطوير، إضافة إلى تعزيز الاستقرار في التعاقد، خاصة في ظل ظروف التقلبات السريعة في أسعار المدخلات الرئيسة مثل الإسمنت والحديد وغيرهما، من خلال ربط تكلفة تلك المدخلات بمؤشرات قياسية مناسبة لأسعارها وتضمينها عقود الإنشاءات المختلفة. لذا أصبح تطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي لقطاع البناء والتشييد مطلباً مهماً خلال خطة التنمية التاسعة.

٤/٣/١٣ قواعد البيانات والمعلومات

تتطلب تنمية قطاع البناء والتشييد التكيف مع المتغيرات والمستجدات وبصفة خاصة التطورات التقنية، كما يتطلب التطوير التوصل إلى فهم أفضل لنقاط القوة والضعف في هذا القطاع، من خلال إجراء المزيد من الأبحاث العلمية والدراسات الاقتصادية.

٤/١٣ استراتيجية التنمية

١/٤/١٣ الرؤية المستقبلية

قطاع بناء وتشييد متطور وكفء تقف على رأسه شركات مقاولات ذات قدرات تقنية رفيعة المستوى، منتشرة في جميع مناطق المملكة، وتسنده صناعة مواد بناء حديثة، وبيئة تنظيمية وتعاقدية متكاملة تتصف بالمرونة، وبما يلبي متطلبات قطاعات الاقتصاد الوطني ويسهم بفعالية في التنمية الاقتصادية.

٢/٤/١٣ الأهداف العامة

- التوسع في قدرات القطاع على جميع المستويات في مختلف مناطق المملكة.
- الارتقاء بمستوى الإنتاجية وتطوير كفاءة القطاع.
- زيادة إسهامات العمالة الوطنية في أنشطة البناء والتشييد.

٣/٤/١٣ السياسات

- تحفيز انتشار قدرات البناء والتشييد في جميع مناطق المملكة.
- تشجيع التوسع في الإنتاج المحلي لجميع مواد البناء للإسهام في ترشيد الواردات.
- زيادة مشاركة المقاولين المحليين المؤهلين.
- تطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي للقطاع.
- الاستمرار في تحسين الرقابة على نشاطات البناء والتشييد وتطبيق الأنظمة ذات العلاقة بالقطاع.
- الارتقاء بجودة منتجات القطاع، واعتماد التقنيات المرشدة لاستخدامات الطاقة والمياه في عمليات البناء والتشييد.
- دعم الأبحاث في الجوانب الكمية والنوعية للقطاع.
- تطوير أداء شركات المقاولات الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- زيادة معدلات مشاركة العمالة الوطنية في نشاطات القطاع.
- تكثيف تدريب العمالة الوطنية وتأهيلها في مختلف مهن القطاع.
- مراجعة سياسات العمل ذات الصلة بالقطاع وتطويرها.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاركة الأجنبية في أنشطة البناء والتشييد.

- مراجعة الإطار المرجعي للعقود وتحديثه بالتعاون مع الغرف التجارية الصناعية والجهات الأخرى ذات العلاقة.
- إنشاء قاعدة بيانات شاملة للقطاع.
- دراسة تأسيس برنامج يوفر قروضاً ميسرة لدعم التطوير التقني لشركات البناء والتشييد.
- التوسع في التعليم الفني والهندسي في مجالات البناء والتشييد.
- تطبيق نظام (كود) البناء السعودي لتحسين مستويات الجودة في عمليات البناء.
- قيام مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بوضع مؤشر لتكاليف البناء والتشييد، على مستوى المملكة ومناطقها الإدارية.
- تحسين أوضاع السلامة ومؤشراتها للعاملين في مواقع البناء والتشييد، واعتماد الترخيص المهني للعاملين في القطاع.

١٣/٤/٤ الأهداف المحددة

- تحقيق نمـــو سنوي متوســـط في قطاع البناء والتشييد قدره نحو (٧,٢٪) خلال خطة التنمية التاسعة.
- زيادة الإنتاج المحلي من مواد البناء بمعدل سنوي متوسط يتراوح بين (٨٪) و(٩٪)، واستخدام تقنيات الإنتاج المستخدمة عالمياً والتي تؤدي إلى ترشيد استهلاك المياه والطاقة، وتحافظ على البيئة.
- رفع نسبة مشاركة السعوديين في مختلف أنشطة البناء والتشييد، مـــــن نحو (١٠٪) حالياً إلى نحو (١٥٪) من إجمالي العمالة بالقطاع.

إدارة البيئة

١/١٤ المقدمة

أولت خطط التنمية المتعاقبة في المملكة اهتماماً خاصاً بالبيئة والمحافظة عليها وتنميتها وحمايتها من عوامل التلوث، في إطار تحقيق المواءمة بين متطلبات التنمية المستدامة والارتقاء بالمؤشرات التنموية على الأصعدة الكلية والقطاعية والمكانية، وقد تم التأكيد على هذا النهج في المادة (٣٢) من النظام الأساسي للحكم التي نصت على أن "تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها".

وقد شهد النشاط البيئي خلال خطة التنمية الثامنة العديد من التطورات على مختلف الأصعدة فيما يخص البيئة وحمايتها. فقد استكملت الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة المرحلة الأولى من مشروع إنشاء شبكة رصد الإشعاعات، بالإضافة إلى مشاريع حماية البيئة وإدارتها، والرصد والتحليل والتنبؤات والمراقبة البيئية، والشبكة الوطنية لمراقبة جودة الهواء. شهدت هذه الحقبة أيضاً صدور عدد من الاستراتيجيات والخطط الوطنية ذات البعد البيئي منها: الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للغابات، والاستراتيجية الوطنية للتنوع الإحيائي، والاستراتيجية الوطنية للصحة والبيئة. كما واصلت الهيئة السعودية للحياة الفطرية أنشطتها لحماية الحياة الفطرية في المناطق المحمية، فضلاً عن رعاية الأنواع المهددة بالانقراض، واستصدار الأنظمة واللوائح التنفيذية لحماية الحياة الفطرية وإجراء الدراسات والأبحاث وتنفيذ برامج التوعية البيئية.

تستهدف خطة التنمية التاسعة إبراز الدور الاستراتيجي للإدارة البيئية، من خلال حث مختلف القطاعات التنموية على المشاركة بفعالية في العمل البيئي بالمملكة، وتطوير القدرات المؤسسية والفنية للجهات المعنية بالعمل البيئي. ستولي الخطة أيضاً اهتماماً بتفعيل النظام العام للبيئة ولائحته التنفيذية، ومواجهة القضايا البيئية والتحديات ذات العلاقة على الصعيدين المحلي والدولي، إضافة إلى العناية بالحياة الفطرية (البرية والبحرية) والمحافظة عليها وحمايتها وتطويرها، لتحقيق التوازن البيئي.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن لقطاع إدارة البيئة موضحاً التطورات التي شهدتها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/١٤ الوضع الراهن

١/٢/١٤ حماية البيئة

يُشكل صدور النظام العام للبيئة، بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٣٤) وتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨هـ (٢٠٠١)، نقطة تحول مهمة في مسيرة العمل البيئي بالمملكة. وقد أناط النظام بالرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة مسؤولية متابعة بنوده وتنفيذها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. وسعياً لتفعيل هذا النظام، قامت الرئاسة بصياغة لائحته التنفيذية في عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)، كما أعدت دراسة للتعرف على مدى ملاءمة السياسات البيئية لمتطلبات العمل البيئي في المملكة، ومدى قدرة الرئاسة على القيام بالمهمات التي حددها النظام العام للبيئة.

بدأت الرئاسة في تنفيذ خطة لتحديث المقاييس والإرشادات البيئية الخاصة بنوعية الهواء والمياه في المناطق وتطويرها، فضلاً عن تنفيذ مشروع للتفتيش البيئي على المنشآت، إضافة إلى إعداد دراسة لإنشاء قاعدة للبيانات والمعلومات البيئية. وسعياً منها لرفع مستوى القدرات والخدمات في مجال حماية البيئة الوطنية، تعكف الرئاسة على إعداد دراسة للتعرف على أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، وتطويعها لتتوافق مع ظروف المملكة.

وللمحافظة على المناطق الساحلية والحد من التدهور البيئي لسواحل المملكة، قامت الرئاسة، بالتعاون مع العديد من الجهات واللجان الحكومية الأخرى، بتنفيذ مجموعة من الإجراءات، من بينها العمل على إصدار خطة إدارة المناطق الساحلية ولائحتها التنفيذية، وتفعيل الخطة الوطنية لمكافحة التلوث بالزيت، إضافة إلى البدء في تطوير أعمال الرصد الجوي والبحري على امتداد شواطئ المملكة.

أما فيما يتعلق بمشكلة الحد من تلوث الهواء في المناطق الصناعية والحضرية، فقد قامت الرئاسة، وبالتعاون مع العديد من مراكز البحث العلمي بالمملكة، بتنفيذ مجموعة من الإجراءات، منها البدء في تحديد أنواع الملوثات ومستوى تركيزها في الهواء المحيط بمناطق التلوث والمناطق المأهولة، إضافة إلى البدء في إجراء دراسات لحصر الانبعاثات وربطها بمصادرها، وتقدير التكلفة الصحية والاقتصادية لتلوث الهواء، مع تحديد أفضل السياسات للحد من التلوث.

وفي سبيل رفع مستوى الإدارة البيئية في المنطقة العربية، قامت الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بإطلاق جائزة المملكة العربية السعودية للإدارة البيئية، وتهدف الجائزة التي تقدمها المنظمة العربية للتنمية الإدارية المنبثقة عن جامعة الدول العربية كل عامين، إلى ترسيخ المفهوم الواسع للإدارة البيئية في الوطن العربي، وتحفيز الاهتمام

بمفهوم التنمية المستدامة والتعريف بالجهود المتميزة والممارسات العربية الناجحة في مجال الإدارة البيئية، وتشجيع الممارسات والأنشطة البيئية في الدول العربية.

كما تم خلال خطة التنمية الثامنة إطلاق برنامج للفحص الدوري لمحطات الوقود والغسيل والتشحيم، وذلك من خلال قيام الرئاسة بإنشاء وحدات مجهزة بأحدث المعدات اللازمة لأعمال الفحص والتفتيش على مستوى المملكة، وتعمل الرئاسة على تشجيع القطاع الخاص للتوسع في مثل هذا البرنامج لإجراء الفحوصات المختلفة مع الالتزام بنقل التقنيات العالمية في هذا الخصوص وتدريب الطاقات السعودية لتمكينها من القيام بهذا العمل الذي سيشمل الحد من التلوث الناتج عن تشغيل هذه المشاريع.

وفيما يختص برفع مستوى الوعي البيئي في المملكة، قامت الرئاسة، وبالتعاون مع العديد من الجهات المعنية بالمملكة، بتنفيذ حزمة من الإجراءات؛ منها تأسيس أول قناة فضائية تليفزيونية (بيئتي)، والتوسع في حملات التوعية الإعلامية بقضايا البيئة، إضافة إلى عقد ورش عمل عن البيئة والتنمية، كما قامت بإنشاء المركز الوطني للتوعية البيئية.

٢/٢/١٤ حماية الحياة الفطرية

في إطار الاهتمام بعناصر التنوع الإحيائي بالمملكة قامت الهيئة السعودية للحياة الفطرية بوضع منظومة وطنية من الإجراءات والسياسات للعناية بكل من الحياة الفطرية البرية بشقيها النباتي والحيواني، والحياة الفطرية البحرية في البحر الأحمر والخليج العربي، وذلك للمحافظة على جميع أنماط الحياة الفطرية وحمايتها، ولتحقيق التوازن البيئي من خلال تنوع المصادر الوراثية، مع مراعاة استغلال الموارد الطبيعية المتاحة استغلالاً رشيداً يضمن استدامتها. قامت الهيئة أيضاً بإعادة توطين الأنواع الفطرية المهددة بالانقراض في مواطنها الطبيعية، وتنمية قدرات القوى البشرية العاملة في الحقل البيئي، كما تبنت مبدأ المشاركة الأهلية لتعزيز دور القطاع الخاص في تنمية مواطن الحياة الفطرية وتطويرها.

وفي دلالة واضحة على العناية بالحياة الفطرية البرية والبحرية وحمايتها، تتولى الهيئة إدارة ١٦ محمية، بمساحة إجمالية تبلغ نحو ٨٢,٧ ألف كيلومتر مربع، أي نحو (٤,٢٦٪) من إجمالي مساحة المملكة، الجدول (١/١٤). كما قامت الهيئة بتطوير بعض الأنظمة، وفي مقدمتها نظام المناطق المحمية ولائحة الجوالين. وبدأت في إعداد مشروع نظام لحدائق الحيوان، ووضع خطة لتحديد أولويات الحماية، فضلاً عن نشر الوعي والاهتمام بالقضايا البيئية المتعلقة بالحياة الفطرية.

الجدول (١/١٤)

المناطق المحمية القائمة حتى عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)

م	اسم المنطقة المحمية	المنطقة الإدارية	المساحة (كم٢)	تاريخ إعلانها
١	حرة الحرة	الجوف	١٣٧٧٥	١٤٠٧هـ (١٩٨٧)
٢	الخنفة	تبوك	٢٠٤٥٠	١٤٠٧هـ (١٩٨٧)
٣	الوعول	الرياض	٢٣٦٩	١٤٠٨هـ (١٩٨٧)
٤	محازة الصيد	مكة المكرمة	٢١٠٠	١٤٠٨هـ (١٩٨٧)
٥	جزر أم القماري	مكة المكرمة	١	١٤٠٨هـ (١٩٨٧)
٦	الطبيق	تبوك	١٢٢٠٠	١٤٠٩هـ (١٩٨٨)
٧	فرسان	جازان	٦٩٧,٤	١٤٠٩هـ (١٩٨٨)
٨	ريده	عسير	٩	١٤٠٩هـ (١٩٨٨)
٩	مجامع الهضب	الرياض	٢٢٠٠	١٤١٢هـ (١٩٩١)
١٠	عروق بني معارض	الرياض	١١٩٨٠	١٤١٣هـ (١٩٩٢)
١١	نفود العريق	المدينة المنورة	١٩٦٠	١٤١٥هـ (١٩٩٤)
١٢	التيسية	حائل	٤٢٦٢	١٤١٥هـ (١٩٩٤)
١٣	الجندلية	الحدود الشمالية	١١٦٠	١٤١٥هـ (١٩٩٤)
١٤	سجا وأم الرمث	مكة المكرمة	٧١٩٠	١٤١٥هـ (١٩٩٤)
١٥	الجبيل	الشرقية	٢٣٠٠	١٤١٣هـ (١٩٩٢)
١٦	جبل شدا الأعلى	الباحة	٦٧	١٤٢٢هـ (٢٠٠١)

المصدر: الهيئة السعودية للحياة الفطرية.

فيما يتعلق بتوطين الأنواع المهددة بالانقراض، قامت الهيئة، من خلال مراكز الأبحاث التابعة لها، بالعمل على إكثار بعض الأنواع الفطرية الحيوانية المهددة بالانقراض، وإعادة توطينها في بعض المناطق المحمية، الجدول (٢/١٤). واصلت الهيئة جهودها أيضاً في مجال المراقبة البيئية، لمعرفة التغيرات التي تطرأ على النظم البيئية في المناطق المحمية، كالتغيرات في الغطاء النباتي، فضلاً عن إجراء دراسات دورية لتقويم التنوع الإحيائي بها، ورسم خرائط للمناطق الإحيائية المهمة في المملكة، إضافة إلى تحديد المناطق المحمية المقترحة باستخدام نظام المعلومات الجغرافية (GIS).

بالنسبة لجهود تشجيع القطاع الخاص في مجال تنمية الحياة الفطرية وتطويرها، فقد حددت الهيئة ٣٨ موقعاً كمناطق مقترحة للحماية، ويجري العمل على تحديد الجهات المشاركة. كما تقوم الهيئة بالتعاون مع الهيئة العامة للسياحة والآثار، بتفعيل السياحة البيئية (للاستخدام التجريبي) في بعض المحميات (محازة الصيد – وبني معارض – والوعول – وفرسان – وريده).

الجدول (٢/١٤)
عدد الحيوانات والطيور المعاد توطينها
خطة التنمية الثامنة

الحيوان/ الطير	اسم المنطقة المحمية	العدد
المها العربي	محازة الصيد	٣٥٠-٤٠٠
	عروق بني معارض	٢٠٠
ظبي الريم	محازة الصيد	٧٠٠-١٠٠٠
	عروق بني معارض	٣٨٠
ظبي الأدمي	محمية الوعول	٤٠
	عروق بني معارض	١٢١
النعام	محازة الصيد	١٥٠-١٦٠
الحباري	محازة الصيد	٥٠٠-٦٠٠

المصدر: الهيئة السعودية للحياة الفطرية.

٣/٢/١٤ مكافحة التصحر

أدى تزايد النشاط السكاني، والرعي الجائر، وقطع الأشجار، والتوسع الزراعي والحضري، بالإضافة إلى قلة الأمطار وزيادة تكرار أوقات الجفاف الطويلة، إلى مزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية المتجددة، وانتشار التصحر في مناطق مختلفة من المملكة. وتبذل وزارة الزراعة جهوداً مكثفة لمكافحة التصحر وزحف الرمال للمحافظة على البيئات الصحراوية وتنوعها الإحيائي، ونشر الوعي العام حول أهمية العمل الجماعي في تنفيذ برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر.

وفي هذا السياق قامت وزارة الزراعة بحماية ٤٠ موقعا في مختلف مناطق المملكة لحماية النباتات الرعوية من الرعي الجائر، وإنشاء ٣ محطات لإكثار بذور النباتات الرعوية، و٢٧ مشتلا للنباتات الرعوية والحرجية، وبنك للأصول الوراثية النباتية، كما تم طرح العديد من المتنزهات الوطنية ذات الأهمية للنشاط السياحي والترفيهي للاستثمار من أجل تفعيل مشاركة القطاع الخاص في تطويرها وإبراز دور المتنزهات الوطنية في المحافظة على البيئة. كما تم إنشاء مركز لاستقبال الصور الفضائية عبر الأقمار الاصطناعية لمتابعة زحف الكثبان الرملية التي تهدد المناطق القابلة للاستيطان البشري والإنتاج الزراعي ودراسة معدلاتها. وكذلك إعادة تأهيل الغطاء النباتي في مناطق المراعي والغابات. وتم إنشاء مركز متخصص لدراسة الصحراء ومكافحة التصحر، يهدف لتشجيع الأبحاث والدراسات في هذا المجال.

٤/٢/١٤ التلوث وصحة البيئة

في إطار سعي المملكة للمحافظة على سلامة البيئة وحمايتها من التلوث والتدهور وتوفير بيئة صحية ونظيفة في المملكة والارتقاء بصحة البيئة والحد من الملوثات بأنواعها المختلفة وتنمية القدرات الوطنية في هذا المجال فقد صدرت وثيقة الاستراتيجية الوطنية للصحة والبيئة، المعتمدة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٩٢) وتاريخ ١٤٢٩/٩/٢٢هـ (٢٠٠٨)، والتي تضمنت مجموعة من المحاور منها: جودة الهواء ومياه الشرب، والمناطق الساحلية، والمخلفات الصلبة، والنفايات الخطرة، والاستخدام الآمن للكيماويات، والتلوث الإشعاعي؛ وذلك على النحو التالي:

- **جودة الهواء :**

ترتب على تنفيذ بعض المشاريع خلال الخطط التنموية المتعاقبة، وارتفاع مستوى الاستهلاك للطاقة وغيرها من المنتجات، عدد من التحديات التي تواجه جودة الهواء، ويجري العمل على معالجتها في ظل النظام العام للبيئة ولائحته التنفيذية.

- **جودة مياه الشرب :**

أثمرت جهود التنمية خلال خطط التنمية المتعاقبة عن وصول مياه الشرب المأمونة والنقية إلى ١٦٦٠ مدينة وقرية وهجرة، كما يتم إمداد نحو ٤٠٦٠ قرية وهجرة بالمياه عن طريق الناقلات. إن التوسع في استهلاك مياه الشرب الناجم عن الزيادة السكانية والتوسعات الحضرية في مختلف مناطق المملكة، يشكل تحدياً لأنظمة الإدارة المائية بالمملكة.

- **مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها :**

تصل أطوال شبكات الصرف الصحي في المملكة إلى أكثر من ١٧,٦ ألف كيلومتر، كما بلغ عدد التوصيلات المنزلية ٨٣١ ألف توصيلة. وتغطي شبكات الصرف الصحي نحو (٤٢٪) من مساحات المدن الرئيسة في نهاية خطة التنمية الثامنة، وتستقبل محطات معالجة مياه الصرف الصحي معدلات تتعدى طاقتها التصميمية القصوى. وتمثل مياه الصرف الصحي المعالجة مصدراً متجدداً يمكن أن يسهم في تخفيف الأعباء على المصادر الأخرى.

- **المناطق الساحلية :**

يبلغ طول سواحل المملكة نحو ٢٣٢٠ كيلومتر، منها نحو (٧٦٪) على ساحل البحر

الأحمر ونحو (٢٤٪) على الخليج العربي. ونتيجة لزيادة عدد المشروعات التنموية على طول هذين الساحلين، زادت تحديات التلوث فيهما، حيث تم على سبيل المثال إنشاء مصافٍ للبترول، فضلاً عن العديد من المصانع البتروكيماوية، ومحطات توليد الطاقة، ومحطات التحلية، والمشروعات الترفيهية والتجارية، ومحطات تنقية مياه الصرف الصحي، وبعض المدن الصناعية وغيرها. كما ازدادت حركة السفن وناقلات الزيت، وتزايدت الكثافة السكانية للمدن الساحلية، وتقدر نسبة سكان هذه المدن في عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨) بنحو (٢٣٪) من سكان المملكة.

- **المخلفات الصلبة:**

نتيجة للتوسع في الأنشطة التجارية والصناعية زاد حجم المخلفات الصلبة، وارتفعت حصة الفرد من تلك النفايات، في حين لا تتجاوز نسبة تدوير المخلفات عن (٣٥٪). كما تواجه مدافن النفايات ضغوطاً متعددة من أهمها تراجع العمر الافتراضي بسبب تزايد كميات النفايات، ومحاصرة المخططات السكانية لها، بحيث باتت تفرض ضغوطاً وتحديات بيئية تتطلب جهوداً مكثفة لمواجهتها خلال خطة التنمية التاسعة.

- **الاستخدام الآمن للمواد الكيماوية**

أدى التوسع في استخدام المواد الكيماوية وتداولها سواءً في المستودعات أو في المصانع، إلى قيام الرئاسة بإعداد مشروع البرنامج الوطني للسلامة الكيماوية وتنفيذه والذي يهدف إلى وضع خطة وطنية متكاملة لضمان السلامة والحد من التلوث عند تداول المواد الكيماوية، وإدارة النفايات الخطرة وفقاً للأنظمة المحلية والاتفاقيات الدولية. ويجري العمل على إعداد نظام للمواد الكيماوية لتنظيم دخولها إلى المملكة وتداولها.

- **الرصد والتوقعات:**

تؤثر الكوارث الطبيعية بشكل كبير على اقتصاد الكثير من الدول، حيث تشير التقديرات إلى أنها تبدد ما نسبته ما بين (١٠٪-١٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي للدولة. وعليه، فإن حماية المجتمع تتطلب تفهم الأخطار المحتملة ودراستها، وتقديم خدمات الإنذار المبكر بطرق وافية تدعم جهود الدفاع المدني في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية.

٥/٢/١٤ التطوير المؤسسي والتنظيمي

أنشئت الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، بموجب الأمر السامي رقم (م/٣٤) وتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨هـ (٢٠٠١) لتتولى مسؤولية حماية البيئة وصيانة الموارد الطبيعية، إضافة إلى مهماتها الرقابية والتنسيقية والتحليلية، وهي تقوم بدور رئيس في حماية البيئة إلا أن هناك جهات حكومية أخرى ذات اهتمام بشؤون البيئة أيضاً، مما يؤكد أهمية التنسيق بين هذه الجهات لزيادة فاعلية الجهود المبذولة في المجال البيئي.

٦/٢/١٤ الاستراتيجيات والخطط الوطنية لحماية البيئة

شهدت خطة التنمية الثامنة صدور العديد من الاستراتيجيات والخطط المتعلقة بحماية البيئة، من أبرزها ما يلي:

- **الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للغابات :**

تم اعتماد هذه الاستراتيجية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣٠٦) وتاريخ ١٤٢٦/١٢/٢٣هـ (٢٠٠٦)، وتهدف إلى المحافظة على الغطاء النباتي وتعزيزه لضمان توفير فوائدها البيئية والاقتصادية والاجتماعية بصورة مستدامة لانتفاع كل الأحياء في الحاضر والمستقبل.

الصفحة ٢٢٦

- **الاستراتيجية الوطنية للتنوع الإحيائي :**

تم اعتماد هذه الاستراتيجية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٧) وتاريخ ١٤٢٩/٧/١١هـ (٢٠٠٨)، حيث تهدف إلى المحافظة على التنوع الإحيائي، وجعل المحافظة عليه محوراً من محاور التخطيط الوطني. كما صدر المرسوم الملكي الكريم رقم (م/٥) بتاريخ ١٤٢٨/١/٢٥هـ (٢٠٠٧) القاضي بالموافقة على انضمام المملكة إلى بروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الإحيائية، وتحديداً ما يتعلق باتفاقية التنوع الإحيائي، والذي دخل حيز النفاذ بالنسبة للمملكة العربية السعودية في عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧).

- **الاستراتيجية الوطنية للصحة والبيئة :**

تمت الموافقة على الاستراتيجية الوطنية للصحة والبيئة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩٢) وتاريخ ١٤٢٩/٩/٢٢هـ (٢٠٠٨)، وتم تكليف الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بمهمة الإشراف على تنفيذها، وتوجيه الجهات المختصة بوضع خطط تفصيلية في هذا

الشأن قابلة للقياس، مع التزامها بتضمين تقارير الأداء السنوية لما تم إنجازه في هذا الخصوص. وتغطي الاستراتيجية القضايا ذات العلاقة بالصحة والبيئة، ومنها: جودة الهواء، وسلامة الغذاء، وجودة مياه الشرب، ومياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها، والإسكان والتحضر، والمناطق الساحلية، والنفايات الصلبة، والنفايات الخطرة، والاستخدام الآمن للكيماويات، والتلوث الإشعاعي، والتلوث الضوضائي، إضافة إلى تنمية الموارد الطبيعية المتجددة والمحافظة عليها.

- **الخطة الوطنية لمكافحة تلوث البيئة البحرية :**

تمت الموافقة على الخطة الوطنية لمكافحة تلوث البيئة البحرية بالزيت والمواد الضارة الأخرى الطارئة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٥٧) وتاريخ ١٤١١/١١/٢٠هـ (١٩٩١)، ووفقاً للمادة الخامسة من هذه الخطة، تقوم الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بمراقبة الإجراءات الخاصة بمكافحة التلوث والحد منه في البيئة البحرية وتطبيقها. كما أسند إلى الرئاسة مهمة التنسيق بين أنشطة الجهات الأخرى المرتبطة بعمليات الاستجابة لحوادث التلوث البحري في الحالات الطارئة.

٣/١٤ القضايا والتحديات

١/٣/١٤ التنسيق في مجال العمل البيئي

تعزيزاً لكفاءة مواجهة التحديات البيئية في المملكة، يتطلب الأمر قيام الجهات الحكومية والخاصة، المعنية بالعمل البيئي، بالتنسيق فيما بينها ومع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بشأن تنفيذ أنشطتها البيئية، وذلك استناداً إلى النظام العام للبيئة، وتقيد جميع الجهات بالمقاييس والإرشادات البيئية الصادرة عن الرئاسة، إضافة إلى توحيد جهود العمل البيئي تحت مظلة النظام العام للبيئة، ومن خلال استراتيجية وطنية موحدة لحماية البيئة، فضلاً عن اعتماد المعايير البيئية الدولية منهجية عمل مرجعية في مجال الإدارة البيئية في المنشآت.

٢/٣/١٤ الموارد الطبيعية

تُعد محدودية الموارد الطبيعية قضية أساسية لقطاع البيئة، وذلك نتيجة للزيادة المطردة في الطلب على تلك الموارد. وقد شكل استخدام موارد المياه الجوفية غير المتجددة لتغطية الطلب المتنامي عليها، أحد أبرز التداعيات خلال خطة التنمية الثامنة، نظراً لما يترتب

على هذا الاستخدام من زيادة في ملوحة المياه وانخفاض في مخزونها المؤكد، إضافة إلى تدهور التربة وزيادة ملوحتها، نتيجة لتعاقب زراعة المحاصيل، وخاصة المجهدة للتربة. ترتب أيضاً على الرعي الجائر وغير المقنن وقطع الأشجار، الضغط على المراعي الطبيعية وتراجع كثافة الغطاء النباتي الطبيعي وارتفاع معدلات التصحر، وهو ما أدى إلى زحف الرمال، والذي يشكل أحد أبرز التحديات للموارد الطبيعية والغطاء النباتي بالمملكة.

٣/٣/١٤ الضغوط البيئية

ترتب على زيادة أعداد السكان، خلال العقود الأربعة الماضية، تصاعد الضغوط على البيئة ومواردها الطبيعية، وذلك نتيجة لزيادة الملوثات البيئية المتولدة عن الأنشطة البشرية المختلفة، ومن أهمها المخلفات الصلبة والنفايات (المنزلية والطبية والصناعية). كما صاحب نمو السكان تنامي كميات مياه الصرف الصحي، الأمر الذي أدى إلى فرض تحديات وضغوط على الأجهزة المعنية بالتنقية والمعالجة.

من ناحية أخرى، ارتفع الطلب على المياه في المدن للأغراض البلدية والصناعية، كما تواصل التوسع في محطات التحلية، والتي تفرض ضغوطاً على البيئة البحرية، وإلى جانب ذلك فرض التزايد المطرد لأعداد السيارات في المدن ضغوطاً متزايدة على البيئة الهوائية. يضاف إلى ما سلف ظواهر أخرى مثل الرعي الجائر، والاحتطاب، وما يترتب عليه من أضرار بيئية، مثل انجراف التربة وتحول المناطق الرعوية إلى مناطق صحراوية محدودة الإنتاج. وأضاف النمو العمراني تحدياً جديداً وفرض المزيد من الضغوط على المناطق الزراعية، وذلك نتيجة لاستغلالها في الأغراض السكنية والتجارية.

٤/٣/١٤ البيئة البحرية

ترتب على زيادة النشاط التجاري والنقل البحري تصاعد المشكلات البيئية خلال خطة التنمية الثامنة، ومن أبرز تلك المشكلات: التلوث الناتج عن مخلفات السفن وحاملات النفط العملاقة في مياه الخليج العربي، بالإضافة إلى الأضرار البيئية المستمرة على شواطئ البحر الأحمر والخليج، والناتجة عن التنمية العمرانية والاستغلال الجائر للشواطئ. وقد أثرت تلك المشكلات على عمليات الصيد والسياحة الساحلية، إضافة إلى تأثيرها على الشعب المرجانية التي توفر البيئة اللازمة للإبقاء على الحياة البحرية من (اللافقاريات والعوالق النباتية والحيوانية والقشريات)، إضافة إلى أهميتها للأسماك وللطيور المهاجرة.

٥/٣/١٤ استنزاف موارد الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية

على الرغم من صدور نظام لصيد الحيوانات والطيور البرية عام ١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، لا تزال ممارسات الصيد الجائر تشكل خطراً على أنماط الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية، خاصة مع توفر التقنيات المتقدمة التي سهلت عملية الصيد ومطاردة الحيوانات البرية وقتلها. ولهذا، فإن معدل فقدان الثدييات الكبيرة في المملكة يعد مرتفعاً نسبياً قياساً بالمعايير العالمية، ويستدل على ذلك بانقراض الأسد العربي والنعام العربي والفهد، فضلاً عن انحسار أعداد الأنواع الفطرية الحيوانية، مما يتطلب تطبيق الأنظمة المتعلقة بالصيد وتفعيلها.

وتتعدد عوامل فقدان المواطن الطبيعية للحياة الفطرية، ومن أهمها الرعي والاحتطاب الجائرين، والتوسع الزراعي والعمراني، والاستخدام المكثف للمخصبات والمبيدات الزراعية، وتلوث المياه العذبة، أو جفاف مواردها بعد استنزافها. مما يتطلب تطبيق الدورات الرعوية بالتعاون مع الجهات الإدارية في المحافظات والمراكز، والالتزام بتطبيق قرار عدم الاحتطاب، ومراعاة الحسابات البيئية خاصة عند التوسع العمراني وشق الطرق. كما ينبغي إجراء تقويم بيئي لمشاريع المياه المعالجة، والمصانع، والمصافي، والتخلص الآمن من النفايات خاصة المتعلقة بالزراعة، والصناعة، والصحة.

٤/١٤ استراتيجية التنمية

١/٤/١٤ الرؤية المستقبلية

الارتقاء بالمؤشرات البيئية للمملكة خلال العقدين القادمين، بحيث تزدهر الصناعات النظيفة ووسائل النقل الصديقة للبيئة، مع تحقيق التوازن بين الموارد الطبيعية وبين أهداف التنمية من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى.

٢/٤/١٤ الأهداف العامة

- المحافظة على سلامة البيئة وحمايتها من التلوث والتدهور، والحد من الملوثات بمختلف أنواعها، إضافة إلى الحد من آثارها.
- العناية بالحياة الفطرية البرية والبحرية، والمحافظة عليها وحمايتها وإنماؤها بما يكفل تحقيق التوازن البيئي وتنوع المصادر الوراثية.

- تحقيق التوازن الأمثل بين التنمية والبيئة، وذلك لضمان تحقيق التنمية المستدامة، من خلال جعل التخطيط البيئي جزءاً لا يتجزأ من التخطيط الشامل للتنمية في جميع المجالات.
- العمل على إعادة توطين الأنواع الفطرية النادرة المعرضة لخطر الانقراض في مواطنها الطبيعية.
- تنمية قدرات الكفاءات الوطنية لتكون قادرة على المحافظة على البيئة وحمايتها، والتعامل مع الكوارث البيئية.
- رفع مستوى الوعي بقضايا البيئة وترسيخ الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية للمحافظة عليها وتحسينها، إضافة إلى تشجيع الجهود الوطنية التطوعية في هذا المجال، والتوعية بظاهرة التغير المناخي وأساليب التأقلم والتكيف مع آثارها.
- الحد من تبعات الكوارث الطبيعية، والحفاظ على سلامة الأرواح وحماية الممتلكات، وتطوير مؤشرات السلامة في النقل البحري والبري والجوي.
- الارتقاء بخدمات أجهزة الأرصاد والتوقعات وإمكاناتها، ودعم الدراسات المناخية.

الصفحة

٢٣٠

٣/٤/١٤ السياسات

- الارتقاء بمؤشرات الأداء البيئي بالنسبة للقطاعات المعنية بحماية البيئة، من خلال تعزيز الآليات الوقائية اللازمة لحماية البيئة والموارد الطبيعية والحفاظ على صحة السكان.
- تطوير القوى العاملة المتخصصة في مجالات الإدارة البيئية، من خلال تطوير برامج التعليم والتدريب داخل المملكة وخارجها.
- تعزيز الإدارة البيئية بالمملكة، من خلال تعزيز آليات التنسيق وقنواته والتعاون بين الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة وجميع الجهات المعنية.
- تعزيز البنية المعلوماتية والدراسات التي تعنى بمختلف قضايا البيئة وحمايتها.
- الاستعداد لمواجهة القضايا والتحديات البيئية التي قد تنجم عن تصاعد مشكلة التغيرات المناخية وارتفاع درجة الحرارة.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ برامج تطوير العمل البيئي.
- مواجهة الضغوط المترتبة على تصاعد عملية التحضر والتنمية بالقطاعات المختلفة في إطار جهود المحافظة على استدامة التنمية.

- توخي الدقة في عمليات الرصد والتوقعات، والإسهام في تخفيف حدة الكوارث الطبيعية.
- التوسع في إعلان مناطق محمية جديدة في المملكة، وذلك في ضوء الأولويات والمتطلبات التي تحددها حاجة المحافظة على الحياة الفطرية.
- استخدام التقنيات الحديثة وإنشاء بنوك الأصول الوراثية من أجل المحافظة على الأنواع النادرة والمهددة بالانقراض.

١٤/٤/٤ الأهداف المحددة

- تركيب (٤) رادارات لمراقبة الطقس.
- تركيب (١٠) محطات رصد بحرية ثابتة.
- توريد (١٠٠) محطة رصد مناخية زراعية وتركيبها.
- توريد (٢١) محطة رصد أوتوماتيكية وتركيبها.
- تركيب (٤٠) محطة مراقبة جودة الهواء.
- توريد (٣) محطات متحركة لقياس مستوى الضوضاء.
- تركيب (٨) أجهزة رصد مناخية في المناطق المحمية.
- وضع خطة وطنية لمواجهة الكوارث البيئية.
- إعلان خمس مناطق محمية وتشغيلها في كل من: جبل أجا، ورأس سويحل والقصبة، وجبل قراقر، وضفة الوجه، ورأس بريدي.
- إنشاء المركز الوطني لمعلومات الأرصاد والبيئة والتنمية المستدامة.
- إنشاء مراكز لمكافحة التلوث بالزيت وتجهيزها في: المنطقة الشرقية، والمنطقة الغربية، وتبوك، وجازان.
- إنشاء شبكة إنذار مبكر في الأودية المعرضة لأخطار السيول.
- إنشاء مركز للمحافظة على الأصول الوراثية للأحياء الفطرية.
- قياس مستوى الضوضاء في المناطق الصناعية بالمملكة وموازنتها بالمقاييس العالمية.
- تحديث الأنظمة الخاصة بالسلامة الكيميائية والتعامل مع المواد الخطرة.
- إجراء الدراسات البيئية (البرية والبحرية والجوية) للتعرف على تأثيراتها على السكان.

٥/١٤ المتطلبات المالية

تبلغ تقديرات المتطلبات المالية المخصصة لبرامج التنمية في قطاع البيئة (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، والهيئة السعودية للحياة الفطرية) مبلغ قدره (٣,٧٥) بليون ريال خلال خطة التنمية التاسعة.

السياحة والآثار

١/١٥ المقدمة

تشكل السياحة أحد أهم مصادر الدخل الوطني لدى كثير من الدول، بل إنها تحتل مكانة متقدمة في حفز نمو الدخل والتوظيف في قطاعات الاقتصاد المختلفة بالنسبة لبعض البلدان مثل فرنسا وتركيا وماليزيا. وتتنوع الجوانب الإيجابية للتنمية السياحية في جذب الاستثمارات في المشاريع السياحية والمشاريع الأخرى ذات الصلة، وزيادة مصادر الدخل وتنمية الاقتصاد الوطني، فضلاً عن إسهاماتها في توفير فرص وظيفية جديدة، حيث تعد السياحة النشاط الأكثر اعتماداً على العنصر البشري موازنة بالقطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى. كما يسهم القطاع في زيادة الطلب على العديد من الخدمات والمنتجات مثل النقل والسكن والمواد الغذائية والخدمات المصرفية والترفيهية، إضافة إلى السلع الرأسمالية والاستهلاكية المستخدمة في السفر والسياحة، فضلاً عن المحافظة على التراث الثقافي والطبيعي للمملكة.

وقد شهد قطاع السياحة والآثار في المملكة العديد من التطورات خلال خطة التنمية الثامنة، حيث توفرت التجهيزات الأساسية والخدمات العامة الضرورية لتنمية القطاع؛ من فنادق، وشقق سكنية، ومطاعم، ومتنزهات، ومراكز تسوق، وغيرها، إضافة إلى صدور عدد من القرارات التنظيمية. وترتب على تلك التطورات ارتفاع حصة السياحة الداخلية موازنة بالسياحة المغادرة، كما ارتفعت إسهامات القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

تستهدف خطة التنمية التاسعة تعزيز إسهام قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال توسعة التجهيزات الأساسية للقطاع وتطويرها ورفع مستوياتها، وتطوير المنتجات السياحية، إضافة إلى توفير الكفاءات البشرية التي تتطلبها الفرص الوظيفية المتوقع أن يوفرها القطاع، فضلاً عن توفير البيئة الملائمة للقطاع الخاص لتوسيع استثماراته في هذا القطاع المهم.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن لقطاع السياحة والآثار موضحاً التطورات التي شهدها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/١٥ الوضع الراهن

١/٢/١٥ مقومات الجذب السياحي

- **أنماط السياحة :**

تزخر المملكة بالعديد من الإمكانات السياحية، والتي تتمثل في مناطق الجذب السياحي الطبيعية والأثرية والإرث المعماري، التي تتوافر فيها التجهيزات الأساسية، والخدمات المختلفة. كما تتعدد الأنماط السياحية في المملكة، مثل سياحة المعارض والمؤتمرات والأعمال، وسياحة الثقافة والتراث والآثار، والسياحة البيئية، وسياحة المتنزهات والترفيه والمهرجانات، وسياحة الاستكشاف والمغامرات، وسياحة التعليم والتدريب، والسياحة الرياضية، وسياحة التسوق، وسياحة الاستشفاء والصحة، والسياحة في المناطق الزراعية والقروية.

- **المتنزهات الوطنية :**

ينتشر في المملكة ٢٥ متنزهاً طبيعياً و١٦ منطقة محمية. ويُعد متنزه عسير الوطني أكبر المتنزهات الوطنية وأكثرها شهرة، حيث تبلغ مساحته ٤٥٠ ألف هكتار. يليه متنزه الزلفي الوطني بمساحة ٢٠٠ ألف هكتار، ومتنزه الطائف بمساحة ٥١ ألف هكتار. وهناك أيضاً محميتا الخنفة، وحرة الحرة اللتان أُنشئتا عام ١٤٠٧هـ (١٩٨٧)، إضافة إلى محمية عروق بني معارض التي أنشئت عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢)، والتي تُعد من أكبر المحميات وأشهرها على مستوى المملكة.

- **المواقع الأثرية :**

تتميز المملكة بتعدد المواقع الأثرية والتراثية وتنوعها حيث تشير الإحصاءات إلى أن عدد المواقع الأثرية في المملكة يبلغ نحو ٧٦٧٠ موقعاً، منها ٣٦٦٨ موقعاً أثرياً، و١٦٩ موقعاً ورد ذكرها في السيرة النبوية الشريفة، و١٤٠ موقعاً تتعلق بتاريخ المملكة، و١٩٨٥ موقعاً للتراث العمراني، و٢٨٧ موقعاً للحرف اليدوية والصناعات التقليدية، و٤٧٩ موقعاً تاريخياً صحراوياً، و٨٦٨ موقعاً جبلياً تاريخياً، و٧٤ موقعاً بحرياً تاريخياً.

- **الحرف والصناعات اليدوية :**

يزخر تاريخ المملكة وتراثها بالعديد من الحرف والصناعات اليدوية، حيث يبلغ عددها نحو ٤٥ صناعة حرفية أساسية، تضم كل منها مجموعة كبيرة من المنتجات اليدوية. يعمل

بتلك الحرف أكثر من عشرين ألف حرفي وحرفية، يتوزعون على جميع مناطق المملكة بنسب متفاوتة، الشكل (١/١٥)، كما تتوزع مجموعات الحرف والصناعات اليدوية الأساسية وفقا لتنوع خاماتها الأولية، وفي مقدمتها الخامات النباتية والحيوانية والمعدنية وغيرها.

الشكل (١/١٥)
التوزيع النسبي للحرفيين بين مناطق المملكة (*)
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

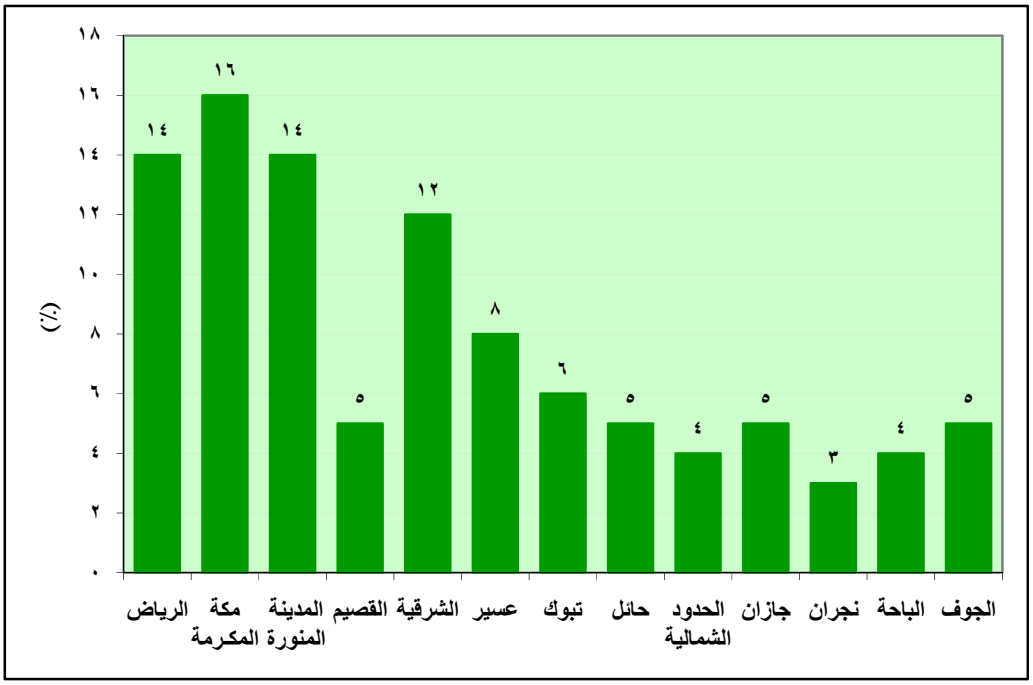

(*) النسب مقربة إلى أقرب رقم صحيح.
المصدر : الهيئة العامة للسياحة والآثار.

٢/٢/١٥ الخدمات السياحية

تتنوع الخدمات السياحية، ويأتي في مقدمتها خدمات السكن والنقل وتسهيلات قضاء وقت الفراغ والترفيه. وفي هذا الصدد، تشير الإحصاءات إلى أن عدد غرف الفنادق بلغ نحو ١٠٢,٣ ألف غرفة عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، منها ما نسبته (٧٨,١٪) في منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة. وبلغ عدد وحدات الشقق المفروشة نحو ٤٣٤٢ شقة، تستحوذ منطقتا مكة المكرمة والرياض على ما نسبته (٥٣,٤٪) من هذا العدد، كما تستحوذ هاتان المنطقتان على ما نسبته (٤٠٪) من إجمالي عدد الأسرّة في بيوت الشباب، و(٦٥,٥٪) من إجمالي عدد وكالات السفر والسياحة المرخصة، الجدول (١/١٥).

الجدول (١/١٥)

الخدمات السياحية حسب المناطق

١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

المناطق	غرف الفنادق		وحدات الشقق المفروشة		الأسرّة في بيوت الشباب		وكالات السفر والسياحة المرخصة	
	العدد	الحصة (٪)	العدد	الحصة (٪)	العدد	الحصة (٪)	العدد	الحصة (٪)
الرياض	٩٦٧٢	٩,٥	٨٢٤	١٩	٤٣٥	١٩	٤٩٩	٣٤,٧
مكة المكرمة	٦٠٢٢٧	٥٨,٩	١٤٩٣	٣٤,٤	٤٩٥	٢١	٤٤٢	٣٠,٨
المدينة المنورة	١٩٦٧٦	١٩,٢	٦٤٨	١٤,٩	١٣٢	٦	٥٨	٤,٠
القصيم	٦٩٩	٠,٧	٩٥	٢,٢	٢٣٠	١٠	٢٧	١,٩
الشرقية	٧٩١٨	٧,٧	٥٩٢	١٣,٦	٣٨٠	١٦	٢٥٥	١٧,٨
عسير	١٧١٠	١,٧	٤٠٣	٩,٣	١٢٠	٥	٥٠	٣,٥
تبوك	٥٥٥	٠,٥	٣٩	٠,٩	٢٠	١	٢٢	١,٥
حائل	٢٣٤	٠,٢	٦٤	١,٥	١٥٠	٦	١٣	٠,٩
الحدود الشمالية	٢٩٥	٠,٣	٥	٠,١	.. (*)	.. (*)	١	٠,١
جازان	٣٨٩	٠,٤	٣٢	٠,٧	١٥٠	٦	٢٣	١,٦
نجران	٤٤٢	٠,٤	٦١	١,٤	٥٠	٢	٢٢	١,٥
الباحة	١٨٧	٠,٢	٥٨	١,٣	١٠٦	٥	٩	٠,٦
الجوف	٣١٥	٠,٣	٢٨	٠,٦	٦٠	٣	١٥	١,٠
المملكة	١٠٢٣١٩	١٠٠	٤٣٤٢	١٠٠	٢٣٢٨	١٠٠	١٤٣٦	١٠٠

(*) غير متوفر.

المصدر: الهيئة العامة للسياحة والآثار.

٣/٢/١٥ حجم السوق السياحي

ينطوي سوق السياحة الوطني على ثلاثة أنواع من السياحة هي: السياحة الوافدة، والسياحة المحلية، والسياحة المغادرة، وقد تطورت مؤشراتها على النحو الآتي:

١/٣/٢/١٥ السياحة الوافدة

تشير بيانات الجدول (٢/١٥) إلى أن عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) شهد قدوم نحو ٨,٦ مليون رحلة سياحية إلى المملكة. وقد استحوذت الرحلات المرتبطة بسياحة الأعمال والمؤتمرات بنحو (٤٣٪)، ثم زيارة الأصدقاء والأقارب بنحو (٣٣٪)، وقضاء العطلات/التسوق بنحو (١٣٪)، وأخرى بنحو (١١٪).

من جهة أخرى، تشير بيانات الجدول إلى أن إجمالي ما أنفقه السياح الذين قدموا للمملكة خلال عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) بلغ نحو ١٨,٧ بليون ريال. وقد قُدّرت حصة إنفاق السياح لغرض الأعمال والمؤتمرات بنحو (٦٠٪)، تلاها إنفاق السياح لغرض زيارة الأصدقاء والأقارب بنحو (٢١٪)، أما إنفاق السياح لغرض قضاء العطلات والتسوق، فقد استحوذ على نحو (١٣٪) من إجمالي الإنفاق.

الجدول (٢/١٥)
الرحلات السياحية القادمة والإنفاق حسب الغرض من الزيارة
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

الغرض من الزيارة	عدد الرحلات (بالآلاف)	الحصة (٪)	الإنفاق (مليون ريال)	الحصة (٪)
قضاء العطلات/ التسوق	١١٥٤	١٣	٢٣٧٨	١٣
زيارة الأصدقاء والأقارب	٢٨٧٧	٣٣	٣٩٠٣	٢١
الأعمال والمؤتمرات	٣٦٦٠	٤٣	١١٣٢٥	٦٠
أخرى	٨٩٨	١١	١١١٧	٦
المجموع	٨٥٨٩	١٠٠	١٨٧٢٣	١٠٠

المصدر: الهيئة العامة للسياحة والآثار.

هذا وقد توزع إنفاق السياح الوافدين للمملكة عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، على مجموعة بنود شملت مرافق الإيواء (٣٥٪)، والتسوق (٢٥٪)، ووسائل النقل الداخلي (١٦٪)، والمأكولات والمشروبات (١٥٪)، والترفيه (٤٪)، والبنود الأخرى(٥٪).

أما بالنسبة للدول المصدرة للرحلات الوافدة للمملكة، فتأتي في مقدمتها الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر ومصر والبحرين، حيث قُدر إجمالي حصص هذه الدول بنحو (٦٠,٧٪) من مجموع عدد الرحلات الوافدة للمملكة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). وقد سجلت الكويت أعلى نسبة من رحلات السياحة الوافدة، حيث بلغت نحو (٢٣,٥٪) تلتها الإمارات بنحو (١٥,٤٪)، ثم قطر بنحو (٨,٨٪)، ومصر بنحو (٨,٦٪)، وأخيراً البحرين بنحو (٤,٤٪).

٢/٣/٢/١٥ السياحة المحلية

شهدت مؤشرات السياحة المحلية خلال خطة التنمية الثامنة تطوراً ملموساً، حيث تم تنفيذ نحو ٢٤,٦ مليون رحلة سياحية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). وقد استهدف نحو (٦٤,٦٪) من الرحلات السياحية مناطق مكة المكرمة والرياض والشرقية، والتي استقبلت

نحو (٣٦,٥٪ و١٣,٥٪ و١٤,٦٪) من مجموع الرحلات على التوالي، في حين توزعت النسب الباقية، والبالغة نحو (٣٥,٤٪) من إجمالي الرحلات على المناطق الأخرى، الجدول (٣/١٥).

ويُعد قضاء العطلات والتسوق وزيارة الأقارب والأصدقاء الغرضين الرئيسين لرحلات السياحة المحلية، حيث تستحوذ الرحلات لهذين الغرضين على نحو (٥٤٪) و(٣٨,٣٪) على التوالي من إجمالي رحلات السياحة المحلية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨).

الجدول (٣/١٥)
الرحلات السياحية المحلية حسب الوجهة والغرض
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

(بالآلاف)

الوجهة	قضاء العطلات/ التسوق	زيارة الأصدقاء والأقارب	الأعمال والمؤتمرات	أخرى	المجموع	حصة المنطقة (٪)
الرياض	١٢٦٠	١٦٦٥	٢٦١	١٣٣	٣٣١٩	١٣,٥
مكة المكرمة	٥٧٥١	٢٥٨٢	٤٥٧	١٧٢	٨٩٦٢	٣٦,٥
المدينة المنورة	٩٩٥	٧٨٣	١٠٠	٩٥	١٩٧٣	٨,٠
القصيم	٢١٣	٢٢١	١٥	٤	٤٥٣	١,٨
الشرقية	٢٠٧٢	١٢٢١	٢٠٢	٩٢	٣٥٨٧	١٤,٦
عسير	١٣٢٧	٩٢٨	٨٣	٣٦	٢٣٧٤	٩,٧
تبوك	٣٧٥	٤٣٣	٦٧	١٣	٨٨٨	٣,٦
حائل	٢٤٣	٢٩٧	١٤	١٨	٥٧٢	٢,٣
الحدود الشمالية	٩٥	١٠٤	١٧	٥	٢٢١	٠,٩
جازان	٤١٥	٢٩٦	٣٨	٥	٧٥٤	٣,١
نجران	٣٥	٩٢	٤	١	١٣٢	٠,٥
الباحة	٤١٤	٧٠٦	٣٧	٢٠	١١٧٧	٤,٨
الجوف	٦٠	٧١	١٥	٢	١٤٨	٠,٦
المملكة	١٣٢٥٥	٩٣٩٩	١٣١٠	٥٩٦	٢٤٥٦٠	١٠٠
الحصة من مجموع الرحلات حسب الغرض (٪)	٥٤	٣٨,٣	٥,٣	٢,٤	١٠٠	

المصدر: الهيئة العامة للسياحة والآثار.

٣/٣/٢/١٥ السياحة المغادرة

بلغ إجمالي عدد الرحلات السياحية الخارجية لمواطني المملكة (السياحة المغادرة) نحو ٤,١ مليون رحلة عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، شكلت الرحلات لغرض قضاء العطلات والتسوق نحو (٧٩,٢٪) منها. وأنفق السياح المغادرون من المملكة نحو ١٩,٦ بليون ريال، الجدول (٤/١٥).

الجدول (٤/١٥)

الرحلات السياحية المغادرة والإنفاق حسب الغرض من الزيارة

١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

الغرض	الرحلات السياحية		الإنفاق	
	العدد (بالآلاف)	الحصة (٪)	القيمة (مليون ريال)	الحصة (٪)
قضاء العطلات/التسوق	٣٢٤٧	٧٩,٤	١٥٥٧٢	٧٩,٢
زيارة الأصدقاء والأقارب	٣٨٤	٩,٤	١٠٧١	٥,٤
الأعمال والمؤتمرات	٢٤٢	٥,٩	١٩٦٢	١٠,١
أخرى	٢١٥	٥,٣	١٠٤٨	٥,٣
الإجمالي	٤٠٨٨	١٠٠	١٩٦٥٣	١٠٠

المصدر: الهيئة العامة للسياحة والآثار

وأما بالنسبة للرحلات المغادرة حسب الغرض والوجهة، فتعد مصر أكثر الوجهات السياحية تفضيلاً لغرض قضاء العطلات والتسوق، وزيارة الأصدقاء والأقارب، في حين اتجهت أكثر الرحلات السياحية لغرض الأعمال والمؤتمرات إلى الإمارات العربية المتحدة، الجدول (٥/١٥).

الجدول (٥/١٥)

أعلى خمس وجهات قصدها السياح المغادرون حسب الغرض من الزيارة

١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

الترتيب	قضاء العطلات / التسوق	زيارة الأصدقاء والأقارب	الأعمال والمؤتمرات	أخرى
١	مصر	مصر	الإمارات العربية المتحدة	مصر
٢	الأردن	سوريا	مصر	الأردن
٣	سوريا	الكويت	سوريا	سوريا
٤	الإمارات العربية المتحدة	اليمن	إندونيسيا	الهند
٥	البحرين	الهند	سويسرا	اليمن

المصدر: الهيئة العامة للسياحة والآثار.

٤/٢/١٥ منجزات الهيئة العامة للسياحة والآثار

تبنت الهيئة العامة للسياحة والآثار خلال خطة التنمية الثامنة العديد من المبادرات والأنشطة التي ترمي إلى رفع مستوى أداء قطاع السياحة، من أبرزها: استكمال الهيكل المؤسسي لقطاع السياحة، ووضع خطط وبرامج لتنمية القوى العاملة السياحية، وإعداد

استراتيجيات على مستوى المناطق الإدارية لتنمية السياحة الوطنية، وتنفيذ حملات للتوعية والتسويق السياحي، فضلاً عن إنشاء قاعدة معلومات سياحية باستخدام تقنيات المعلومات الجغرافية (GIS). قامت الهيئة أيضاً بتأسيس برنامج متخصص للسياحة والثقافة والتراث، وتطوير العلاقات السياحية للمملكة وتفعيل السياحة البينية، وتشخيص مقومات الاستثمار السياحي من خلال عدد من الدراسات والمسوحات الميدانية وحلقات النقاش.

وفي إطار تنفيذ استراتيجيتها بعيدة المدى، قامت الهيئة بتحديد وتسجيل أكثر من ١٢ ألف موقع طبيعي وتاريخي وثقافي تتمتع بمقومات سياحية عالية. وقد أتاح مجلس إدارة الهيئة ٩٥٠ موقعاً من المواقع المشار إليها للقطاع الخاص لإقامة المشاريع السياحية عليها. حددت الهيئة أيضاً مواقع الجذب الطبيعية ونقاطه والمؤسسات ذات الأهمية السياحية، حيث شملت ١١١ متحفاً، تبرز مختلف المظاهر والسمات الطبيعية والتاريخية والثقافية في المملكة، منها ٤٩ متحفاً ثقافياً تراثياً و٣٢ متحفاً تاريخياً، و٢٥ متحفاً علمياً، و٤ متاحف تعليمية، ومتحف عن المعالم العسكرية.

ترعى الهيئة مختلف الأنشطة والفعاليات الثقافية مثل مهرجان بريدة للتمور، والمسابقات الرياضية (مثل رالي حائل)، والأنشطة والمناسبات الإعلامية، حيث يتم خلالها توزيع الكتيبات المصورة وأدلة السفر والسياحة وخرائطه وغير ذلك من كتيبات المعلومات السياحية. ومن جانبها، تبذل الجهات المعنية جهوداً حثيثة لصيانة التراث والحفاظ عليه في جميع المناطق الحضرية والقروية، ومن ذلك على سبيل المثال ترميم أحياء جدة القديمة والدرعية ومشروع القرى التراثية.

وتعكف الهيئة على إعداد خطط لتطوير السياحة (ومنها على سبيل المثال مشروع تطوير العقير ووجهة الطائف الجبلية وسوق عكاظ)، كما تخطط لتطوير وجهات سياحية في دومة الجندل والجرة واليزيد وجزر فرسان ورأس الطرفة والليث، إضافة إلى إنشاء متنزه صحراوي في حائل. كما خطت الهيئة خطوات متقدمة في جهودها الرامية إلى إعادة إحياء التراث الثقافي المحلي في مواقع مثل الغاط، ورجال ألمع، وذي عين، وجبة، والعلا. علاوة على ذلك قامت الهيئة بإعداد "استراتيجية تنمية سوق الاجتماعات والمؤتمرات والمعارض".

ومن أجل وضع السياحة في مكان لائق على خارطة الاقتصاد الوطني، تم إدراج حساب السياحة الفرعي بالتنسيق مع مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، ليشكل أحد مفردات نظام الحسابات الوطنية، من خلال إتباع المنهجية التي وضعتها منظمة السياحة العالمية. كما أجرت الهيئة، بالإضافة إلى المسوحات المنتظمة الخاصة بالسياحة الوافدة والداخلية والخارجية التي تنفذها، مسحاً للمؤسسات السياحية عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧).

وفي سبيل تطوير المنتجات والخدمات السياحية، أعدت الهيئة بالتعاون مع الجهات المختصة "الاستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية ١٤٢٨-١٤٤٧هـ (٢٠٠٧-٢٠٢٥)"، إضافة إلى خطتها التنفيذية الخمسية، حيث تضمنت الاستراتيجية وخطتها التنفيذية جميع الجوانب المهنية والتنظيمية والتمويلية والتسويقية لقطاع الحرف والصناعات اليدوية، إضافة إلى تحديد أبرز المعوقات التي تواجه هذا القطاع.

٥/٢/١٥ التطوير المؤسسي والتنظيمي

تعتمد كفاءة أداء قطاع السياحة والآثار في المملكة على تكامل المبادرات الحكومية والخاصة، حيث تتولى الهيئة العامة للسياحة والآثار تعبئة جهود جميع الجهات الحكومية المعنية لتوفير التجهيزات الأساسية والخدمات العامة الضرورية لتنمية السياحة، وفي المقابل يتولى القطاع الخاص تقديم الخدمات السياحية، مثل مرافق الإيواء والمطاعم والمقاهي والمتنزهات، وشركات تأجير السيارات، ومراكز التسوق، والفعاليات الثقافية والرياضية ونحوها. ولدعم جهود تطوير هذا القطاع، أنشأت الهيئة إدارات سياحية في مختلف مناطق المملكة، لتضطلع بمتابعة تنفيذ مشروع تنمية السياحة الوطنية ١٤٢٢-١٤٤١هـ (٢٠٠١-٢٠٢٠)، إضافة إلى تسهيل إقامة المشروعات السياحية ودعمها. واعتمدت الهيئة أيضاً مشروع "تنمية الموارد البشرية الوطنية لقطاع السياحة" وذلك من أجل زيادة معدل توطين الوظائف في هذا القطاع.

وقد شهدت خطة التنمية الثامنة صدور بعض القرارات التنظيمية المهمة، وفي مقدمتها قرار مجلس الوزراء رقم (٧٨) وتاريخ ١٤٢٩/٣/١٦هـ (٢٠٠٨) الخاص بتعديل اسم الهيئة من "الهيئة العليا للسياحة" إلى "الهيئة العامة للسياحة والآثار". كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٦٦) وتاريخ ١٤٣٠/٣/٥هـ (٢٠٠٩) القاضي بتولي الهيئة وضع آليات للتصرف في مواقع التراث العمراني وفقاً لضوابط حددها القرار. وصدر أيضاً قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٩) وتاريخ ١٤٣٠/٦/٢٢هـ (٢٠٠٩) الذي قضى "بتطوير آليات التمويل الحكومي وقنواته لدعم جهود تنمية السياحة الداخلية، مع وضع الصيغ الملائمة لمشاركة صناديق الإقراض الحكومية في تمويل مشاريع السياحة الداخلية، إضافة إلى إجراءات تحفيزية أخرى". ومن جانبها، قامت الهيئة بتطبيق معايير الجودة في مجال الخدمات، حيث حصلت عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨) على شهادة التميز ISO في إدارتها للخدمات السياحية.

٣/١٥ القضايا والتحديات

١/٣/١٥ السياحة الداخلية

تواجَه السياحة الداخلية (الوافدة والمحلية) في المملكة منافسة قوية على المستويين الإقليمي والدولي. فعلى المستوى الإقليمي، تتمتع الكثير من الدول المجاورة بموارد وإمكانات سياحية جاذبة. مما يتطلب الاستمرار في تطوير السياحة الداخلية ودعمها وتحسين خدماتها ومواقعها الأثرية وبنيتها الأساسية، إضافة إلى تقديم حوافز للاستثمار في هذه المجالات، بحيث تتنوع الخدمات وتزداد المنافسة في السوق، ومن ثم تنخفض تكلفة الخدمات، وترتفع جودتها وصولاً إلى هدف تنمية السياحة الداخلية وزيادة جاذبيتها، مما ينعكس إيجاباً على ميزان الخدمات والتحويلات بميزان المدفوعات، ويزيد من إسهام قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني.

٢/٣/١٥ الوعي السياحي

لا يزال الوعي بأهمية السياحة للوطن والمواطن دون مستوى الطموحات. لذا فإن نشر الوعي السياحي بين المواطنين يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه تنمية السياحة الداخلية بالمملكة، وهو ما يتطلب إعداد برامج توعوية ونشرها بين الفئات المختلفة من المواطنين في جميع مناطق المملكة من خلال وسائل الإعلام (المرئية والمكتوبة والمسموعة) للتعريف بأهمية السياحة الداخلية، ودور المواطنين في تنشيطها.

٣/٣/١٥ المنتجات السياحية

على الرغم من الجهود التطويرية حيال المنتجات والخدمات السياحية بالمملكة، إلا أن العرض الكلي من المنتجات السياحية المحلية المعدة بطريقة مبتكرة وجاذبة ومنافسة، من حيث الكم والكيف، لا يزال محدوداً، مما يتطلب الاستمرار في تطوير المواقع السياحية وتأهيلها واستثمارها، وتنمية المنتجات ذات الصلة بالسياحة الترفيهية سواء البحرية أو الصحراوية، أو سياحة الواحات والمؤتمرات والمنتديات العلمية والتقنية وغيرها، ورفع جودتها.

٤/٣/١٥ التجهيزات الأساسية

ترتب على عدم اكتمال التجهيزات الأساسية في بعض المواقع السياحية، تركز

الاستثمارات السياحية للقطاع الخاص في المراكز الحضرية وعلى سواحل البحر الأحمر والخليج العربي، إضافة إلى بعض المواقع القريبة من المراكز الحضرية. وفي المقابل، ظلت استثمارات القطاع الخاص السياحية محدودة في المناطق الداخلية. ويعزى هذا العزوف إلى أن التجهيزات الأساسية السياحية في بعض المناطق لا تزال دون مستوى المعايير الدولية الحديثة، مما يتطلب تطوير التجهيزات الأساسية ورفع مستوياتها، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه المشروعات، في مقابل قيام القطاع العام بربط المواقع السياحية بشبكات التجهيزات الأساسية العامة (مثل الطرق والكهرباء والمياه وخطوط الهاتف ونحوها)، إضافة إلى تطبيق المعايير الدولية المتمثلة في العلامات الإرشادية والإجراءات الأمنية وغيرها.

٥/٣/١٥ الحرف والصناعات التقليدية

أدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها المملكة خلال العقود الماضية إلى انحسار العديد من الحرف التقليدية التي اشتهرت بها عدة مناطق في المملكة. وعلى الرغم من وجود عدد لا بأس به من الحرفيين، إلا أن القليل منهم لا يزال يحافظ على استمرارية الإنتاج الحرفي بالمملكة، ويمكن مشاهدة نماذج من إنتاجهم ضمن فعاليات بعض المهرجانات الوطنية.

وانطلاقاً من الأهمية المتزايدة للحرف والصناعات التقليدية في تأصيل الهوية الثقافية، والإسهام في المحافظة على التراث الوطني والاستفادة منه في تطوير السياحة بالمملكة، فضلاً عن توفير فرص وظيفية، فإن الأمر يتطلب النهوض بهذا القطاع وتطويره من خلال إيجاد جهاز حكومي (جديد/ أو ضمن جهاز قائم) يتولى الإشراف على هذا القطاع ويوجه نشاطاته، مع قيام القطاع الخاص والحرفيين بالمهمات التنفيذية، وذلك في إطار خطة وطنية لتنمية الحرف والصناعات التقليدية في المملكة وتطويرها.

٤/١٥ استراتيجية التنمية

١/٤/١٥ الرؤية المستقبلية

تنمية سياحية مميزة ذات منافع (اجتماعية وثقافية وبيئية واقتصادية)، انطلاقاً من أصالة تراث المملكة العريق وضيافتها التقليدية.

٢/٤/١٥ الأهداف العامة

- تنمية صناعة سياحية تنافسية استناداً إلى معطيات ومقومات ثرية من المرافق والخدمات السياحية.
- زيادة إسهامات قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال إيجاد موارد جديدة للدخل وتوفير فرص العمل للكفاءات الوطنية.
- تنمية المواقع والمرافق السياحية والأثرية والمحافظة عليها.
- توسيع نطاق الاستثمارات (العامة والخاصة) والأنشطة السياحية ليشمل مختلف مناطق المملكة ليتسنى زيادة فرص العمل في المناطق.
- تنمية العمالة في مجال السياحة وتطويرها.
- تعزيز وعي المواطنين بأهمية السياحة كأداة لاستثمار الموارد الثقافية والتاريخية التراثية للدولة.
- تعزيز دور السياحة في دعم فرص التعارف بين المملكة وباقي الأمم، من خلال تبادل الزيارات والمعارف والوفود السياحية للتعرف عن قرب وعلى أسس سليمة على ثقافة المملكة وتراثها.

- المحافظة على الصناعات والحرف اليدوية التقليدية وحمايتها.
- الحفاظ على البيئة وترشيد استخدامات المياه والطاقة في المرافق السياحية.

٣/٤/١٥ السياسات

- تحديد المقومات السياحية والأثرية والتراث العمراني والحرف والصناعات اليدوية في مختلف مناطق المملكة وتقويمها والحفاظ عليها، ووضع الخطط المناسبة لحمايتها وتطويرها، من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص.
- تحسين بيئة الأعمال من خلال تطوير الأطر التنظيمية وتيسير الإجراءات المرتبطة بالتنمية والاستثمار السياحي، خاصة استثمارات القطاع الخاص (الوطني والأجنبي).
- الارتقاء بمستويات جودة المنتجات والخدمات السياحية الوطنية وتنافسيتها، مع الحفاظ على البيئة.

- تنفيذ "مشروع تنمية الموارد البشرية الوطنية بقطاع السياحة" ومتابعته، من خلال دعم جهود إنشاء مؤسسات التعليم والتدريب السياحي وتطويرها.
- دعم جهود تأسيس الشركات والجمعيات التجارية والمهنية الداعمة للسياحة.
- وضع خطط وبرامج تسويقية على مستوىً عالٍ من الكفاءة، مع الاعتماد على الأدوات الترويجية والقنوات التوزيعية المتكاملة محلياً ودولياً لتسويق المنتج السياحي الوطني.
- تعزيز الوعي العام بأهمية السياحة للوطن والمواطن، وذلك من خلال برامج توعوية تبث من خلال مختلف وسائل الإعلام.

٤/٤/١٥ الأهداف المحددة

- زيادة مرافق الإيواء السياحي إلى نحو ١٤١ ألف غرفة فندقية، ونحو ٩٢,٢ ألف وحدة مفروشة بنهاية خطة التنمية التاسعة.
- زيادة فرص التدريب السياحي إلى نحو ٢٤٥,٧ ألف فرصة تدريبية.
- الوصول بالفرص الوظيفية في قطاع السياحة إلى نحو ٤٦٢ ألف وظيفة في نهاية خطة التنمية التاسعة.
- عرض المواقع الأثرية، والتاريخية، والمواقع المرتبطة بالموروث الشعبي، والطرق والدروب التاريخية المهمة.
- ترميم القصور والقلاع والأبراج القديمة وإحياؤها وإعادة استخدامها.
- تحسين ستة متاحف إقليمية في كل من (الهفوف، ونجران، والعلا، وتيماء، والجوف، وصبياء) وتطويرها.
- إنشاء خمسة متاحف إقليمية جديدة في كل من (أبها، والباحة، وتبوك، والدمام، وحائل).
- إنشاء خمسة متاحف متخصصة وهي (متحف الإبل، ومتحف النخيل والتمور، ومتحف الخيول العربية، ومتحف الملابس الشعبية والحلي، ومتحف الصقور).

٥/١٥ المتطلبات المالية

تبلغ تقديرات المتطلبات المالية المخصصة لبرامج التنمية للهيئة العامة للسياحة والآثار مبلغ قدره (٧,١) بليون ريال خلال خطة التنمية التاسعة.

التجـــارة

١/١٦ التجارة الخارجية

١/١/١٦ المقـدمة

حققت مؤشرات أداء قطاع التجارة الخارجية خلال خطة التنمية الثامنة تطورات مهمة تجسدت في زيادة إسهاماته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، وتفعيل دوره التنمـوي فـي توفير متطلبات المشروعات التنموية من السلع الرأسمالية والوسـيطة، وتحويـل الميـزات النسبية إلى ميزات تنافسية، إضافة إلى توفير احتياجـات الأسـواق المحليـة مـن السـلع الاستهلاكية. ويعزى جانب مهم من تلك التطورات إلى الاستمرار في تعزيز مستوى الانفتـاح الاقتصادي، وإلى الارتفاع الملحوظ في الأسعار العالمية للنفط، وما ترتب عليه مـن تحقيـق فوائض جيدة في الميزان التجاري والحساب الجاري بميزان المدفوعات.

تحرص خطة التنمية التاسعة على مواصلة جهود تعزيز دور قطاع التجارة الخارجيـة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنويع القاعدة الاقتصادية، وزيادة إسهاماته فـي الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن حرصها على تهيئة البيئة المواتية لتنمية الصادرات غيـر النفطية، وترشيد الواردات، والعمل على تخفيض العجز في ميزان الخدمات والتحويلات مـن أجل تحسين أوضاع ميزان المدفوعات. بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية والمشروعات المشتركة التي تسهم في تنمية الصادرات الوطنية. علاوة على معالجة التحديات التي يتوقـع أن تجابه قطاع التجارة الخارجية.

يتناول هذا الجزء من الفصل الوضع الراهن لقطاع التجارة الخارجية موضحاً التطورات التي شهدها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/١/١٦ الوضع الراهن

١/٢/١/١٦ التجارة السلعية

شهدت حركة التجارة السلعية للمملكة تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة، حيث ارتفعت قيمتها بالأسعار الجارية من نحو ٦٥٠,١ بليون ريال فـي عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٦٠٧,٢ بليون ريـال فـي عـام ١٤٢٩/٢٨هـ

(٢٠٠٨)، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢٥,٤٪)، ويرجع ذلك من بين عوامل أخرى إلى الزيادة في الأسعار العالمية للنفط، وارتفاع أسعار السلع الغذائية والسلع الوسيطة، وانخفاض أسعار صرف الدولار أمام معظم العملات الرئيسة.

وكمقياس لدرجة الانفتاح على الاقتصاد العالمي، بلغت نسبة حجم التجارة الخارجية السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو (٩١,٤٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، موازنة بنحو (٦٩,٣٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤). مما يعكس المستوى المتقدم لاندماج اقتصاد المملكة في الاقتصاد العالمي. كما شهد هيكل الصادرات والواردات تطورات إيجابية تمثلت في زيادة نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات، وانخفاض نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية إلى إجمالي الواردات. ويمكن إبراز أهم التطورات في التجارة السلعية على النحو التالي:

- **الصادرات السلعية:**

نمت القيمة الإجمالية للصادرات السلعية (بالأسعار الجارية) خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة بمعدل سنوي قدره (٢٥,٦٪)، مرتفعة من ٤٧٢,٤ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ١١٧٥,٥ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وتمثل ما نسبته (٧٣,١٪) من إجمالي التجارة السلعية. تعزى الزيادة في قيمة الصادرات السلعية في المقام الأول إلى الزيادة في قيمة صادرات النفط الناتجة عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط حتى شوال ١٤٢٩هـ (أكتوبر ٢٠٠٨)، حيث ارتفعت قيمة صادرات النفط الخام خلال المدة نفسها بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢٨,٥٪) من ٣٤٨,٢ بليون ريال إلى ٩٤٨,٨ بليون ريال، مما أدى إلى ارتفاع مساهمتها النسبية في إجمالي قيمة الصادرات السلعية إلى (٨٠,٧٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) موازنة بنحو (٧٣,٧٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، إلا أن هذه النسب تبرز الحاجة لتكثيف الجهود لتنويع الصادرات، التي تتطلب تنويع القاعدة الاقتصادية. أما قيمة صادرات المنتجات النفطية المكررة، فعلى الرغم من نموها بمعدل سنوي متوسط قدره (١٢,٣٪) خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة من ٦٦ بليون ريال في بداية المدة إلى ١٠٤,٩ بليون ريال في نهايتها، إلا أن مساهمتها النسبية في إجمالي قيمة الصادرات السلعية انخفضت خلال المدة نفسها من (١٤٪) إلى (٨,٩٪)، الجدول (١/١/١٦).

الجدول (١/١/١٦)
تطور صادرات المملكة السلعية
خطة التنمية الثامنة (*)

(بليون ريال)

البيان	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)		١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)		معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
	القيمة	الحصة (٪)	القيمة	الحصة (٪)	
النفط الخام	٣٤٨,٢	٧٣,٧	٩٤٨,٨	٨٠,٧	٢٨,٥
المنتجات النفطية (المكررة)	٦٦,٠	١٤,٠	١٠٤,٩	٨,٩	١٢,٣
الصادرات غير النفطية	٥٨,٢	١٢,٣	١٢١,٨	١٠,٤	٢٠,٣
الإجمالي	٤٧٢,٤	١٠٠	١١٧٥,٥	١٠٠	٢٥,٦

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أما بالنسبة للصادرات غير النفطية، فقد ارتفعت قيمتها من نحو ٥٨,٢ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٢١,٨ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، إلا أن إسهاماتها النسبية في إجمالي الصادرات تراجعت من (١٢,٣٪) إلى (١٠,٤٪) خلال المدة ذاتها. واستحوذت البتروكيماويات على أكبر حصة من الصادرات السلعية غير النفطية بلغت نسبتها (٢٩,٧٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، تلتها الصادرات من البلاستيك بنسبة (٢١,٩٪)، ثم السلع المعاد تصديرها بنسبة (١٧,٧٪)، الشكل (١/١/١٦).

الشكل (١/١/١٦)
التوزيع النسبي للصادرات غير النفطية حسب البنود الرئيسة
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

(٪)

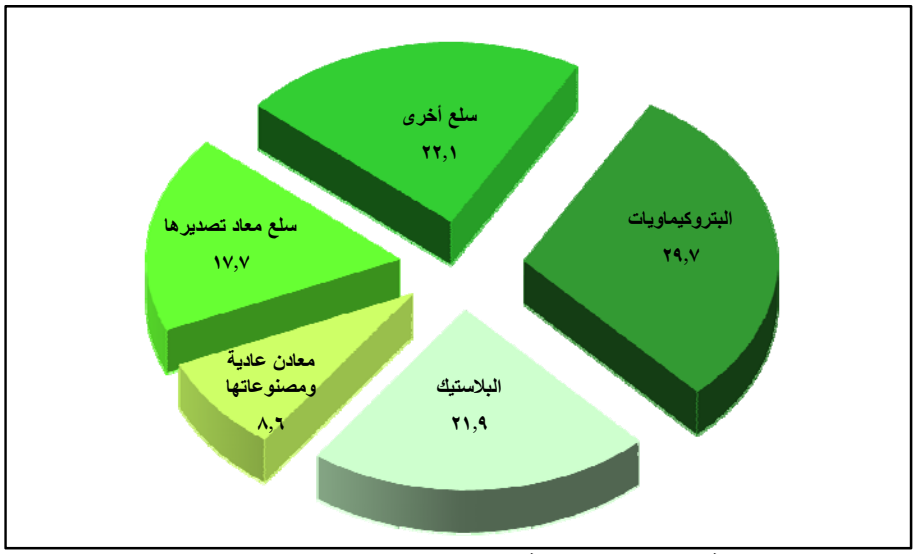

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

وفيما يتعلق بتوزيع الصادرات السلعية حسب مجموعات الدول الرئيسة، فقد استأثرت مجموعة الدول الأسيوية (غير العربية أو الإسلامية) بالحصة الكبرى من إجمالي قيمة الصادرات، إذ بلغت صادرات المملكة إلى هذه المجموعة ما قيمته ٦٠٤,٦ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، تمثل ما نسبته نحو (٥١,٤٪) من إجمالي قيمة صادرات المملكة، مقارنة بنحو ٢١٠,٩ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) وما نسبته نحو (٤٤,٦٪) من إجمالي قيمة الصادرات، أي أنها نمت بمعدل سنوي متوسط قدره (٣٠,١٪). وتلتها في المرتبة الثانية مجموعة دول أمريكا الشمالية، والتي ارتفعت قيمة صادرات المملكة إليها خلال المدة نفسها من ٨٤,٩ بليون ريال في بداية المدة إلى ٢٠٣,٢ بليون ريال في نهايتها، إلا أن حصتها انخفضت بنسبة طفيفة من نحو (١٨٪) إلى نحو (١٧,٣٪). وجاءت مجموعة دول أوروبا الغربية في المرتبة الثالثة وذلك على الرغم من تراجع حصتها خلال المدة نفسها من (١٦,٤٪) إلى (١٠,٦٪). واحتلت دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الرابعة بما قيمته ٨٢,٧ بليون ريال ونسبة تقدر بنحو (٧٪)، الجدول (٢/١/١٦).

الجدول (٢/١/١٦)
صادرات المملكة السلعية حسب مجموعات الدول الرئيسة
خطة التنمية الثامنة (*)

(بليون ريال)

مجموعات الدول	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)		١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)		معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
	القيمة	الحصة (٪)	القيمة	الحصة (٪)	
دول مجلس التعاون الخليجي	٣٠,٨	٦,٥٢	٨٢,٧	٧,٠٤	٢٨,٠
الدول العربية الأخرى	٢٤,٣	٥,١٤	٦٣,٩	٥,٤٤	٢٧,٣
الدول الإسلامية (غير العربية)	٢٤,٨	٥,٢٥	٥٤,٦	٤,٦٤	٢١,٨
الدول الآسيوية (غير العربية أو الإسلامية)	٢١٠,٩	٤٤,٦٤	٦٠٤,٦	٥١,٤٣	٣٠,١
الدول الإفريقية(غير العربية أو الإسلامية)	١٢,٢	٢,٥٨	٢٤,٨	٢,١١	١٩,٤
استراليا	١,٥	٠,٣٢	٣,٢	٠,٢٧	٢٠,٩
أمريكا الشمالية	٨٤,٩	١٧,٩٧	٢٠٣,٢	١٧,٢٩	٢٤,٤
أمريكا الجنوبية	٥,٥	١,١٦	١٣	١,١١	٢٤,٠
أوروبا الغربية	٧٧,٤	١٦,٣٨	١٢٥	١٠,٦٣	١٢,٧
أوروبا الشرقية	٠,١	٠,٠٢	٠,٤	٠,٠٣	٤١,٤
دول أخرى	٠,١	٠,٠٢	٠,١	٠,٠١	٠,٠
الإجمالي	٤٧٢,٥	١٠٠	١١٧٥,٥	١٠٠	٢٥,٦

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

- **الواردات السلعية :**

ارتفعت قيمة الواردات السلعية (بالأسعار الجارية) من ١٧٧,٧ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ٤٣١,٧ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره نحو (٢٤,٨٪). وفيما يختص بهيكل الواردات السلعية، فقد شهدت الواردات من السلع الرأسمالية زيادة ملموسة في حصتها من إجمالي الواردات السلعية من (١٧,٥٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى (٢٤,٧٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). كما ارتفعت حصة الواردات من السلع الوسيطة في إجمالي الواردات السلعية خلال المدة نفسها من (٤٤,٢٪) إلى (٤٥,٧٪). وعليه، فقد ارتفعت الحصة الإجمالية للواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة من (٦١,٧٪) إلى (٧٠,٤٪) خلال المدة نفسها، مما يشكل مؤشرات إيجابية، نظراً لأهمية كل من السلع الرأسمالية والوسيطة في تنفيذ المشروعات التنموية. وفي المقابل، شهدت المدة ذاتها تراجعاً في حصة السلع الاستهلاكية من إجمالي الواردات السلعية من (٣٨,٣٪) إلى (٢٩,٦٪)، بسبب التضخم وارتفاع أسعار الواردات، الجدول (٣/١/١٦).

الجدول (٣/١/١٦)
واردات المملكة السلعية
خطة التنمية الثامنة (*)

(بليون ريال)

البيان	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)		١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)		معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
	القيمة	الحصة (٪)	القيمة	الحصة (٪)	
السلع الرأسمالية	٣١,٢	١٧,٥	١٠٦,٥	٢٤,٧	٣٥,٩
السلع الوسيطة	٧٨,٥	٤٤,٢	١٩٧,٢	٤٥,٧	٢٥,٩
السلع الاستهلاكية	٦٨,٠	٣٨,٣	١٢٨,٠	٢٩,٦	١٧,١
الإجمالي	١٧٧,٧	١٠٠	٤٣١,٧	١٠٠	٢٤,٨

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

٢/٢/١/١٦ التجارة في الخدمات

بلغ حجم التبادل بين المملكة والعالم الخارجي في الخدمات نحو ٣٣٥,٧ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) مقابل نحو ٢٩٥,٦ بليون ريال في عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧) مسجلاً زيادة قدرها نحو (١٣,٦٪). وترجع هذه الزيادة إلى النمو الكبير في قيمة الواردات من الخدمات والتي نمت بنسبة (١٩٪) من ٢٣٤,٩ بليون ريال إلى ٢٧٩,٦ بليون ريال.

أما صادرات المملكة من الخدمات، فقد شهدت تراجعا خلال عام ١٤٢٩/٢٨هـ

(٢٠٠٨) موازنة بالعام السابق، بنسبة قدرها (٧,٦٪) من ٦٠,٧ بليون ريال إلى ٥٦,١ بليون ريال. وتشمل تلك الصادرات خدمات النقل والسفر والاتصالات والخدمات الحكومية والخدمات الأخرى. وتشكل الصادرات من الخدمات نسبة متواضعة من إجمالي التبادل التجاري في الخدمات للمملكة حيث بلغت هذه النسبة نحو (١٦,٧٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، مما يؤكد أهمية تحسين أوضاع ميزان الخدمات للمملكة من خلال تسريع نمو القطاعات الخدمية وتنمية صادرات الخدمات، الجدول (٤/١/١٦).

الجدول (٤/١/١٦)

صادرات المملكة وارداتها من الخدمات

(بليون ريال)

البيان	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)		١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)		التغير (٪)	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
خدمات النقل	٦,٩	٣٤,٤	٩,٣	٥٨,٤	٣٤,٨	٦٩,٨
خدمات السفر	٢٢,٤	٧٥,٦	٢٢,٢	٥٦,٧	-٠,٩	-٢٥,٠
خدمات الاتصالات	٠,٩	٣,٠	١,٥	٢,٦	٦٦,٧	-١٣,٣
خدمات التشييد	-	٢٣,٧	-	١٦,٨	-	-٢٩,١
خدمات التأمين	-	٣,٧	-	٦,٨	-	٨٣,٨
خدمات مالية	-	٩,٥	-	٥,٧	-	-٤٠,٠
خدمات حكومية	٠,٩	٦٢,٨	٠,٩	٩٦,٢	٠,٠	٥٣,٢
خدمات أخرى	٢٩,٦	٢٢,٢	٢٢,٢	٣٦,٤	-٢٥,٠	٦٤,٠
الإجمالي	٦٠,٧	٢٣٤,٩	٥٦,١	٢٧٩,٦	-٧,٦	١٩,٠

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

٣/٢/١/١٦ التجارة البينية

شهدت المبادلات التجارية السلعية البينية بين المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي بعض التطورات خلال خطة التنمية الثامنة، حيث ارتفعت قيمة واردات المملكة السلعية من هذه الدول إلى نحو ١٨,٧ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، موازنة بنحو ٨,٢ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، أي بزيادة بلغ معدلها السنوي المتوسط نحو (٢٢,٧٪). وعلى الرغم من النمو الكبير في قيمة الواردات من دول مجلس التعاون، إلا أن حصتها النسبية لا تزال متواضعة، بالقياس إلى إجمالي واردات المملكة، والتي قدرت بنحو (٤,٣٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) موازنة بنحو (٤,٦٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤). وتصدرت الإمارات العربية الدول الخليجية من حيث قيمة واردات المملكة منها والتي بلغت نسبتها (٥٨٪) من إجمالي قيمة واردات المملكة من دول المجلس في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، تلتها بفارق كبير مملكة البحرين بنسبة (٢٣,٧٪).

أما صادرات المملكة (غير النفطية) إلى دول مجلس التعاون الخليجي، فلم تشهد تطوراً يذكر خلال المدة المشار إليها، إذ ارتفعت بنسبة طفيفة إلى نحو (٢٨,٣) بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، من نحو (٢٧,٣) بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، وبلغ معدل نموها السنوي المتوسط خلال المدة نحو (٠,٨٪)، ويعزى هذا المعدل المتواضع إلى التراجع الكبير في قيمة الصادرات إلى مملكة البحرين والتي قدر متوسط معدل انخفاضها السنوي المتوسط خلال المدة نفسها بنحو (-٢٤,٨٪). ولهذا ظلت الأهمية النسبية لصادرات المملكة لدول المجلس متواضعة، حيث شكلت نحو (٢٣,٢٪) من إجمالي صادرات المملكة (غير النفطية) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، موازنة بنحو (٤٦,٩٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، الجدول (٥/١/١٦).

الجدول (٥/١/١٦)
التبادل التجاري بين المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي
خطة التنمية الثامنة (*)

(مليون ريال)

البيان	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)		١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)		معدل النمو السنوي المتوسط (٪)	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الإمارات	١٠٠٤٥	٤٤٥٠	١٢٦١٢	١٠٨١٤	٥,٩	٢٤,٩
قطر	١٥٨٨	٧٠٦	٤٩٣٤	٤٧٨	٣٢,٨	-٩,٣
الكويت	٣٦٨٧	٧٧٠	٤٧٨٥	١١٦٨	٦,٧	١١,٠
البحرين	١١٠٦٢	١٦٩٠	٣٥٤٣	٤٤٢٩	-٢٤,٨	٢٧,٢
عُمان	٩٣٣	٦٠٤	٢٣٧٩	١٧٦٣	٢٦,٤	٣٠,٧
الإجمالي	٢٧٣١٥	٨٢٢٠	٢٨٢٥٣	١٨٦٥٢	٠,٨	٢٢,٧

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة، ولا تشمل الصادرات النفطية.
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أما بالنسبة للمبادلات التجارية البينية بين المملكة والدول العربية الأخرى، فقد ارتفعت صادرات المملكة إلى هذه الدول من ٢٤,٣ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ٦٣,٩ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، أي بنسبة زيادة قدرها (٢٧,٣٪) في المتوسط سنوياً خلال تلك المدة. وفي المقابل، زادت واردات المملكة منها خلال المدة ذاتها بنسبة (٢٢,٨٪) في المتوسط سنوياً من ٥,٩ بليون ريال إلى ١٣,٤ بليون ريال. وعلى الرغم من تحقيق فائض لصالح المملكة في الميزان التجاري مع الدول العربية، فلا تزال هناك حاجة إلى تكثيف الجهود لتنمية التجارة العربية البينية، في إطار "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى".

٤/٢/١/١٦ ميزان المدفوعات

تشير بيانات الجدول (٦/١/١٦) إلى أن ميزان المدفوعات شهد تحسناً ملحوظاً خلال المدة ١٤٢٥/٢٤-١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، بفضل الزيادة الكبيرة في فائض الميزان التجاري، وذلك على الرغم من الزيادة المطردة في عجز ميزان الخدمات والتحويلات، وتتلخص أهم المؤشرات المستخلصة من هذا الجدول في الآتي:

الجدول (٦/١/١٦)
تطور أهم بنود ميزان المدفوعات
خطة التنمية الثامنة (*)

(بليون ريال)

السنوات / البنـــود	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)
فائض الميزان التجاري (فوب)	٣٠٨,٣	٤٧٢,٦	٥٥٢,٠	٥٦٤,٩	٧٩٥,٠
(٪) من الناتج المحلي الإجمالي	٣٢,٨	٤٠,٠	٤١,٣	٣٩,٢	٤٥,٢
فائض الحساب الجاري	١٨٤,٨	٣٣٧,٥	٣٧١,٠	٣٥٠,٠	٥٠٢,٧
(٪) من الناتج المحلي الإجمالي	١٩,٧	٢٨,٥	٢٧,٨	٢٤,٣	٢٨,٦
عجز ميزان الخدمات والتحويلات	(-١٢٣,٤)	(-٧٩,٧)	(-١١٨,١)	(-١٥١,٠)	(-٢٠٦,٠)
نسبة التغير السنوي (٪)	-	٣٥,٤	٤٨,٢	٢٧,٩	٣٦,٤

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة، القيم والنسب محسوبة على أساس الأسعار الجارية.
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

- بلغ فائض الميزان التجاري نحو ٧٩٥ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، مقابل نحو ٣٠٨,٣ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، بزيادة إجمالية قدرت بنحو (١٥٨٪)، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة نفسها من (٣٢,٨٪) إلى (٤٥,٢٪).
- ارتفع فائض الحساب الجاري من نحو ١٨٤,٨ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٥٠٢,٧ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وتبعاً لذلك زادت نسبته إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ذاتها من (١٩,٧٪) إلى (٢٨,٦٪).
- شهدت المدة نفسها زيادة مطردة في عجز ميزان الخدمات والتحويلات، حيث ارتفع من ١٢٣,٤بليون في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ٢٠٦ بلايين ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بنسبة زيادة قدرها (٦٧٪) خلال المدة.

٥/٢/١/١٦ التطوير المؤسسي والتنظيمي

حقق قطاع التجارة الخارجية إنجازات مهمة على المستوى المؤسسي والتنظيمي خلال خطة التنمية الثامنة، ومن أبرزها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥) مما سيؤدي إلى انفتاح أسواق الدول الأعضاء في المنظمة أمام المنتجات السعودية وفي المقابل انفتاح السوق المحلية أمام منافسة منتجات هذه الدول. كما صدر عدد من القرارات الرامية إلى تنشيط الصادرات ومنها قرار مجلس الوزراء رقم (٥٩) وتاريخ ١٥ صفر ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧) القاضي بالموافقة على إنشاء هيئة حكومية مستقلة باسم "هيئة تنمية الصادرات السعودية" تعنى بتنمية الصادرات السعودية غير النفطية ومن مهماتها: المشاركة في إعداد سياسات الدولة في مجال تنمية الصادرات غير النفطية وتطويرها، وتحسين البيئة التصديرية من خلال وضع البرامج وتقديم الحوافز للمصدرين وحماية الاستثمارات، وتقديم المساعدات الإدارية والفنية والاستشارية والحوافز للمصدرين لتسويق الصادرات، ومساعدة الشركات المحلية في مجال الاستثمارات المشتركة مع الشركات الأجنبية، وربط الاستثمار بالتصدير. وقرار مجلس الوزراء رقم (١١) وتاريخ ١٤٢٩/١/١٩هـ (٢٠٠٨) القاضي بأن تتحمل الدولة نسبة (٥٠٪) من رسوم الموانئ، وذلك لمدة (٣) سنوات في إطار جهود خفض معدلات التضخم.

٣/١/١٦ القضايا والتحديات

١/٣/١/١٦ الأزمة المالية العالمية

شهدت خطة التنمية الثامنة نشوء الأزمة المالية العالمية، خلال الربع الأخير من عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وما صاحبها من تباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي، وتقلص التمويل المصرفي للشركات المستوردة، والتوجه نحو اتخاذ إجراءات وسياسات حمائية كردّة فعل لهذه الأزمة. وقد ألقت هذه المستجدات بتداعياتها على التجارة الخارجية للمملكة تمثلت في التراجع النسبي في الأسعار العالمية للنفط، مما أدى إلى تراجع عائدات الصادرات النفطية، وانخفاض فائض إيرادات الميزانية، والتباطؤ المحتمل في تنفيذ مشروعات التوسعات الأفقية والرأسية للأنشطة الأكثر إسهاماً في تنمية الصادرات غير النفطية نتيجة لتراجع الطلب العالمي على المنتجات غير النفطية، بالإضافة إلى إمكانية تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويتطلب التعامل مع التحديات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية بأبعادها المختلفة، تبنّي سياسات وإجراءات تتسم بالمرونة، مع متابعة تنفيذها وتقويم نتائجها، على ضوء المتغيرات والمستجدات العالمية.

٢/٣/١/١٦ الصادرات غير النفطية

بُذِلتْ خلال خطة التنمية الثامنة جهود مكثفة لتشجيع الصادرات غير النفطية وإزالة المعوقات التي تعترض تطويرها، وتقديم مجموعة من الحوافز والتسهيلات التمويلية والائتمانية والتسويقية، وذلك من خلال برنامج الصادرات السعودية الذي يديره "الصندوق السعودي للتنمية" والذي يهدف إلى تمكين المصدرين السعوديين من التغلب على مخاطر استرداد عائدات التصدير، وكذلك من خلال "مركز تنمية الصادرات السعودية"، و "هيئة تنمية الصادرات السعودية".

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت من أجل تنمية الصادرات غير النفطية والمنجزات المتحققة في هذا الشأن، إلا أن هناك حاجة إلى تبني استراتيجية بعيدة المدى لتنمية الصادرات غير النفطية تستهدف التوسع المدروس في إنتاج السلع التصديرية وزيادة قدرتها التنافسية، فضلاً عن تهيئة البيئة المواتية لتنمية الصادرات السعودية غير النفطية خلال مدة الخطة، والاستمرار في تعزيز مهمات كل من: برنامج الصادرات السعودية التابع للصندوق السعودي للتنمية، ومركز تنمية الصادرات السعودية التابع لمجلس الغرف السعودية، وتكثيف جهود الغرف التجارية الصناعية في المجالات المختلفة لتنمية الوعي التصديري ومتابعة المتغيرات والمستجدات بالأسواق الإقليمية والعالمية.

٣/٣/١/١٦ المناطق الحرة

تؤكد التجارب العالمية في مجال تنمية الصادرات أهمية دور مناطق التجارة الحرة، في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمشروعات المشتركة للإسهام في تنمية التجارة الخارجية.

وعلى الرغم من توفر مقومات نجاح المناطق الحرة بالمملكة – سواء من حيث المواقع الملائمة أو البنية الأساسية والمرافق والإمكانات المادية والبشرية – إلا أن تأخر إقامة هذه المناطق مازال يشكل أحد المعوقات التي تعترض تنمية الصادرات غير النفطية، لأهميتها في زيادة الإسهام النسبي لأنشطة إعادة التصدير في الصادرات غير النفطية، حيث قدر إسهام هذه الأنشطة بنحو (١٧,٦٪) من قيمة الصادرات غير النفطية في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، الشكل (٢/١/١٦).

الشكل (٢/١/١٦)
الصادرات غير النفطية والسلع المعاد تصديرها
خطة التنمية الثامنة (*)

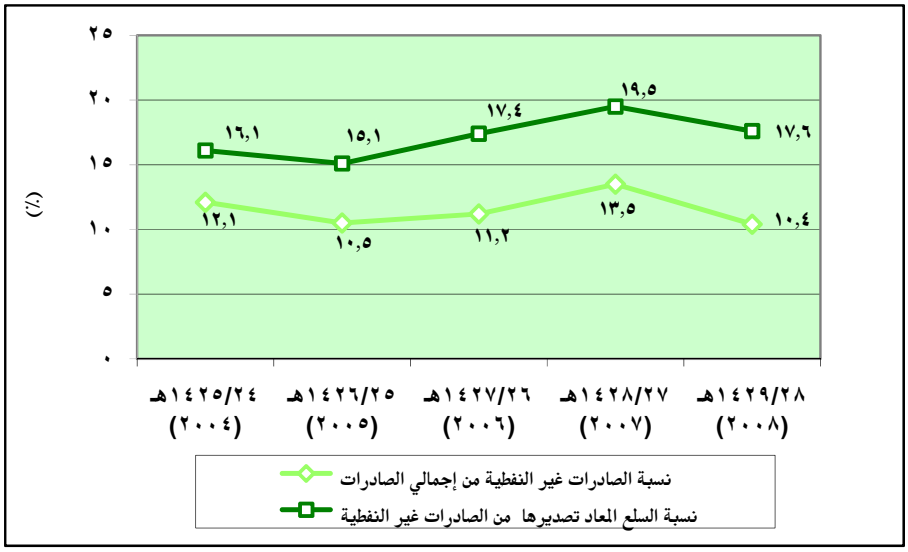

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

وتتطلب معالجة هذه القضية، دعم جهود إقامة مناطق التجارة الحرة، على أن يراعى توفر الموقع الجغرافي المتميز، والتجهيزات الأساسية الملائمة، مع توفير الحوافز والتسهيلات المادية والتنظيمية، مما يهيئ الفرصة لإعطاء "دفعة قوية" لأنشطة الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير على وجه الخصوص.

٤/٣/١/١٦ ميزان الخدمات والتحويلات

يعزى عجز ميزان الخدمات والتحويلات لتنامي الواردات الخدمية، والزيادة المطردة في التحويلات الخاصة للخارج دون أن يقابل ذلك نمو مواز في الصادرات الخدمية أو عوائد الاستثمار.

ويتطلب تقليص عجز ميزان الخدمات والتحويلات، تحفيز إنشاء شركات وطنية ومشتركة لتقوم بمهمة توفير خدمات الشحن والتأمين للقطاعين الحكومي والخاص، وإتاحة المزيد من القنوات والفرص الاستثمارية الملائمة للوافدين، وتشجيع المصارف التجارية على توفير القنوات الادخارية الملائمة لهم.

٥/٣/١/١٦ القدرة التنافسية للصادرات الوطنية

يتطلب تنشيط الصادرات الوطنية توفر قواعد معلومات متخصصة لتلبية احتياجات المصدرين من البيانات على الصعيدين الإقليمي والعالمي مثل: الاحتياجات الرئيسة للأسواق الخارجية من المنتجات المزمع تصديرها، وحجم الطلب عليها ومعدل نموه، والقنوات التسويقية الملائمة لتصريف المنتجات، والمستوردين الرئيسين، والمنتجات والسلع المنافسة ومستويات أسعارها، ومتطلبات أسواق التصدير الرئيسة من حيث المواصفات الفنية والتغليف، ووسائل تحسين المقدرة التنافسية، وكيفية الحصول على المعونات الفنية، وأهم المتغيرات والمستجدات على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وطريقة التعامل معها. على أن يراعي في إنشاء قواعد المعلومات أحدث النظم العالمية المعروفة بـ "نظم التنافسية الذكية للأعمال" وذلك لتنمية الصادرات غير النفطية، فضلاً عن تفعيل إجراءات ترشيد الواردات وحماية المنتجات الوطنية من المنافسة غير المتكافئة من بعض السلع المستوردة.

وفي هذا الإطار، يشير حصر الصادرات غير النفطية ذات القدرة التنافسية العالية، الجدول (٧/١/١٦)، إلى مجموعة السلع ذات القدرة التنافسية العالية بالمملكة، وهي التي يزيد معدل نموها السنوي المتوسط عن (٢٥٪)، أما المجموعة الثانية فتضم سلعاً مؤهلة لتحقيق المزيد من التميز في ظل سياسات وبرامج فاعلة لتنميتها والترويج لها في الأسواق العالمية، ويتراوح نموها السنوي المتوسط بين (٨٪) و (٢٤,٩٪).

الصفحة ٢٥٨

وتفيد مثل هذه البيانات في ترشيد قرارات المصدرين والمنتجين، وفي إعداد الدراسات والبحوث والخطط التسويقية والتصديرية، لتحسين القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية.

٤/١/١٦ استراتيجية التنمية

١/٤/١/١٦ الرؤية المستقبلية

تقليل الاعتماد على صادرات النفط الخام، وترشيد الواردات، وتحسين القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية (غير النفطية) بالأسواق المحلية والخارجية، إضافة إلى تنمية قطاع الخدمات، وتوفير فرص استثمارية مجزية لاستقطاب مدخرات الوافدين لتقليص العجز المستمر في ميزان الخدمات والتحويلات، فضلاً عن الاستفادة القصوى من التكامل الاقتصادي الخليجي والعربي لرفع الأهمية النسبية للتجارة البينية.

الجدول (٧/١/١٦)
الصادرات غير النفطية ذات المقدرة التنافسية
١٤٢٥/٢٤-١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٧) (*)

المجموعة الأولى متوسط معدل النمو أكثر من (٢٥٪)			المجموعة الثانية متوسط معدل النمو أقل من (٢٥٪)		
الرمز	وصف السلعة	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)	الرمز	وصف السلعة	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
٣٤٣	غاز طبيعي	١١٤,٥	٣٣٤	المنتجات النفطية المكررة	٢٤,٨
٥٩٨	منتجات كيمائية متنوعة	٦٤,٣	٠٤٨	مستحضرات حبوب أو دقيق (نشاء)	٢٤,٦
٥٧٥	المواد البلاستيكية الأساسية	٦٠,٥	٦٨٢	النحاس	٢٢,٨
٧٧٣	معدات توزيع الكهرباء	٥٨,٤	٥٢٢	المواد الكيماوية غير العضوية	٢٢,٨
٧٨١	وسائل نقل غير مستخدمة للنقل العام	٥٧,٥	٦١١	الجلود والمنتجات الجلدية	٢٢,٠
٧٨٢	شاحنات ومركبات خاصة	٥٣,٩	٨٩٣	مواد بلاستيكية متنوعة	٢٠,٧
٥٨١	الأنابيب والمواسير والخراطيم البلاستيكية	٥٠,١	٠١٢	اللحوم ومنتجاتها	١٩,٩
٦٤١	الورق وألواح الورق (المقوى)	٤٨,٣	٧٤١	معدات تدفئة وتبريد	١٩,٢
٧٢٣	معدات الهندسة المدنية	٤٥,٣	٥٣٣	دهانات ومشتقاتها	١٩,١
٥٤٢	الأدوية (تشمل الأدوية البيطرية)	٤٤,٧	٨٩٧	مجوهرات ومواد ثمينة	١٨,٦
٥٧٤	البولي ستالز والبولي كارونتس وغيرها	٤٣,٩	٦٤٢	منتجات ورقية	١٨,٥
٠٢٤	جبنه وقشدة (طازجة ومجففة)	٤٢,٤	٥٧٣	بوليمرات كلوريد الفينيل	١٧,٤
٥١٣	أحماض الكربوكسليك ومشتقاتها	٤٠,٩	٠٢٢	الألبان ومنتجاتها	١٦,٩
٦٩١	هياكل من الحديد والصلب والألمونيوم	٣٦,٥	٥١١	هيدروكربونات ومشتقاتها	١٦,٥
١١١	المشروبات (غير الكحولية)	٣٥,٩	٦٧٣	منتجات صلب متنوعة	١٥,٩
٥٧١	بوليمرات الإثيلين في أشكالها الأولية	٣٣,١	٥٥٤	الصابون والمنظفات ومستحضرات التلميع	١٥,٥
٨٢١	الأثاث والمفارش	٣٢,٥	٦٩٢	معدات تخزين ونقل معدنية	١٤,٢
٦٦١	الجير والأسمنت ومواد البناء الجاهزة	٢٨,٧	٠٥٩	عصائر فواكه وخضروات	١١,٧
٦٧٦	قضبان وزوايا ومقاطع حديد وصلب	٢٦,٧	٦٦٤	الزجاج	٩,٦
٥٦٢	الأسمدة	٢٦,٧	٧٨٤	قطع غيار لمعدات النقل	٩,٢
٦٧٩	الأنابيب والمواسير الحديدية	٢٦,١	٨٦٤	الألمونيوم	٨,٧
٤٢١	الدهون والزيوت النباتية	٢٥,٦	٦٥٩	أغطية أرضية (موكيت)	٨,٦
٦٩٩	منتجات المعادن الأساسية	٢٥,٣			
٥٥٣	العطور ومستحضرات التجميل	٢٥,١			

(*) تم احتساب معدلات النمو السنوي المتوسط خلال المدة ١٤٢٥/٢٤-١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٧)، مع ترتيب السلع تنازلياً حسب معدل النمو السنوي المتوسط.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

٢/٤/١/١٦ الأهداف العامة

- تنمية الصادرات الوطنية (غير النفطية)، وتعزيز قدراتها التنافسية.
- ترشيد الواردات لتقليص فرص تدفق السلع المغشوشة والمقلدة، وتعزيز الدور التنموي للواردات بتوفير السلع الوسيطة والرأسمالية.
- تقليص العجز المزمن في ميزان الخدمات والتحويلات لتحسين أوضاع ميزان المدفوعات، وتعزيز الاحتياطيات الخارجية للمملكة.
- رفع كفاءة أداء الأجهزة الحكومية والخاصة المعنية بتنمية الصادرات والترويج لها ورفع مستواها.

٣/٤/١/١٦ السياسات

- التعامل بكفاءة ومرونة مع تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتأثيرها على عائدات المملكة من الصادرات النفطية وغير النفطية.
- زيادة فاعلية برامج تنمية الصادرات غير النفطية والترويج لها في الأسواق العالمية.
- تكثيف الخدمات الاستشارية في المجالات الفنية والإدارية والتسويقية المتعلقة بتنمية الصادرات غير النفطية.
- التنسيق بين خطط تنمية الصادرات على المدى البعيد وبرامج الترويج للصادرات على المديين القصير والمتوسط.
- اتخاذ الإجراءات الملائمة لمكافحة حالات الإغراق وتقليص ظاهرة تدفق السلع المغشوشة والمقلدة المستوردة من الخارج.
- إقامة مناطق صناعية مخصصة للتصدير، والنظر في إقامة "مناطق تجارة حرة" في المواقع المناسبة، مع تزويدها بالتجهيزات الأساسية، وتوفير الحوافز المختلفة لجذب الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية)، للإسهام في تنمية أنشطة إعادة التصدير.
- تطوير نظام متكامل "لبيانات ومعلومات التصدير"، وتعزيزه بقواعد بيانات متخصصة لتلبية احتياجات المصدرين والمستثمرين.

- تبني مجموعة متكاملة من الإجراءات لتقليص العجز المستمر في ميـزان الخـدمات والتحويلات، وذلك في إطار سياسات تحسين أوضاع ميزان المدفوعات.

٤/٤/١/١٦ الأهداف المحددة

تتمثل أهم الأهداف المحددة لتنمية قطاع التجارة الخارجية وتطـويره، خـلال خطـة التنمية التاسعة (بالأسعار الجارية)، في الآتي:

- نمو إجمالي الصادرات بالأسعار الجارية بنحو (٥,٥٪) في المتوسط سنوياً.
- نمو صادرات تكرير النفط بالأسعار الجارية بنحو (١١,٣٪) في المتوسط سنوياً.
- نمو صادرات البتروكيماويات بالأسعار الجارية بنحو (٨,٤٪) في المتوسط سنوياً.
- نمو الصادرات الخدمية بالأسعار الجارية بنحو (١٣,٩٪) في المتوسط سنوياً.
- نمو إجمالي الواردات بالأسعار الجارية بنحو (١٢٪) في المتوسط سنوياً.

٢/١٦ التجارة الداخلية

١/٢/١٦ المقدمة

شهد قطاع التجارة الداخلية العديد من التطورات خلال سنوات خطة التنمية الثامنـة، وفي مقدمتها التوسع في تسجيل الشركات والمؤسسـات الفرديـة والوكـالات والعلامـات التجارية، وزيادة تراخيـص مكاتب المهن الحرة والمختبرات الأهلية، إضـافة إلـى معـايرة أجهزة الوزن والقياس وفحص المواد والسلع المحليـة والمسـتوردة، فضـلاً عـن زيـادة التسهيلات والدعـم التمويلـي والتسـويقي المقـدم مـن الحكومـة للمنشـآت الصـغيرة والمتوسطة.

وعلى الرغم من التطورات التي شهدها القطاع، فإن توقعات خطـة التنميـة التاسـعة تشير إلى بعض القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها، وفي مقـدمتها الحاجـة لتصـنيف الأنشطة التجارية، فضلاً عن توفير قاعدة بيانات متكاملة، إضافة إلى مواصلة جهـود تـذليل معوقات تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورفع نسبة العمالة الوطنية في هـذا القطـاع، والحد من الممارسات الاحتكارية، وتفعيل نظام مكافحة الغش التجاري، بجانب التوصـل إلـى حلول فاعلة لمعالجة ظاهرتي التستر التجاري وإصدار شيكات دون رصيد.

يتناول هذا الجزء من الفصل الوضع الراهن لقطاع التجارة الداخلية موضحاً التطورات التي شهدها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، ويلقى الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/٢/١٦ الوضع الراهن

١/٢/٢/١٦ مؤشرات التجارة الداخلية

يسهم قطاع التجارة الداخلية في تنمية مصادر الدخل الوطني، وتوفير احتياجات المواطنين من السلع والخدمات، إلى جانب توفير فرص العمل. ويشتمل هيكل القطاع على عدد كبير من المنشآت الفردية، التي تمارس أنشطتها بحرية في إطار التنظيم المؤسسي واللوائح ذات الصلة. ويخضع هذا القطاع لرقابة وزارة التجارة والصناعة وإشرافها وتوجيهها، كما تتعاون الغرف التجارية الصناعية مع الوزارة في رعاية مصالح الشركات والمؤسسات التجارية العاملة في هذا القطاع. وقد شهد القطاع نشاطاً ملموساً خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة، إذ تضاعف عدد السجلات القائمة تقريباً، خلال المدة ١٤٢٥/٢٤-١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، مرتفعاً من ٣٧٣٢٢ سجلاً إلى ٦٨٤١٢ سجلاً خلال هذه المدة، أي بمعدل نمو بلغ نحو (١٦,٤٪) في المتوسط سنوياً. وقد كان قطاع الخدمات الجماعية والشخصية أسرع القطاعات نمواً في عدد السجلات، حيث بلغت نسبة الزيادة (٥٤,٣٪) في المتوسط سنوياً، حل بعده قطاع التشييد والبناء بزيادة بلغت نحو (٢٧,١٪) في المتوسط سنوياً، ثم قطاع النقل والتخزين بزيادة بلغت نحو (٢٣,٢٪) في المتوسط سنوياً.

الصفحة ٢٦٢

وقد ظلت قطاعات تجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء (المقاولات)، والنقل والتخزين والتبريد تستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي السجلات القائمة، وإن كانت حصة هذه القطاعات من إجمالي السجلات القائمة قد انخفضت من (٩٦,٥٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى (٨٩,٦٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، الشكل (١/٢/١٦).

الشكل (١/٢/١٦)
هيكل السجلات القائمة لأنشطة التجارة الداخلية
خطة التنمية الثامنة (*)

(٪)

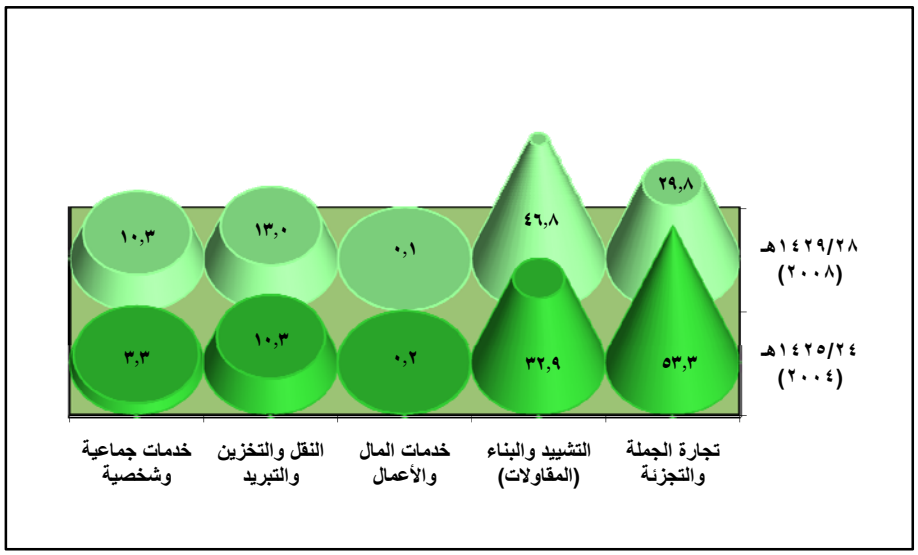

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

من ناحية أخرى، تعكس بيانات الجدول (١/٢/١٦)، تطور عدد الشركات المسجلة، وعدد التراخيص وشهادات المنشأ والمعايرة التي تم إصدارها خلال المدة ١٤٢٥/٢٤-١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٤- ٢٠٠٨). وفيما يختص بالمعارض التجارية، تم في عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨) إقامة ١٩١ معرضاً بالمملكة منها ٧ معارض للصناعات الوطنية، و٩ معارض للمنتجات الاستهلاكية، و٥٦ معرضاً تم إقامتها في الفنادق والأسواق الخيرية. أما فيما يختص بالقرارات المنظمة لحركة التجارة الداخلية، فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٤٥) وتاريخ ١٤٢٨/٢/١هـ (٢٠٠٧/٢/١٩)، بشأن استمرار سعودة معارض ومحلات الذهب والمجوهرات، وإصدار نظام "مكافحة الغش التجاري" بموجب المرسوم الملكي (م/١٩) وتاريخ ١٤٢٩/٤/٢٣هـ (٢٠٠٨/٤/٢٩). وقد أسهمت تلك التطورات التنظيمية في تحسين كفاءة أداء القطاع، حيث تمكن من تحقيق معدل نمو يقدر بنحو (٥,٦٪) في المتوسط سنوياً خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة، وهو معدل يقارب المعدل الذي استهدفته خطة التنمية الثامنة والبالغ نحو (٥,٧٪) في المتوسط سنوياً.

الجدول (١/٢/١٦)
نشاط التجارة الداخلية وخدماتها
خطة التنمية الثامنة (*)

بيان الأنشطة والخدمات	وحدة القياس	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
تسجيل الشركات	شركة	١١٤٨	٢٨٣١	٢٥,٣
تسجيل المؤسسات الفردية	مؤسسة	٢٥٤١٨	٦٣٢٧٩	٢٥,٦
تسجيل الوكالات التجارية	وكالة	١٦٢	٤٣٠	٢٧,٦
تسجيل العلامات التجارية	علامة	٥٦٠٦	١٦٤٦٣	٣٠,٩
تراخيص مكاتب المهن الحرة	مكتب	٤٥٠	٦١٠	٧,٩
تراخيص محلات الذهب ومشاغله	محل	١٠١	٣٢٠	٣٣,٤
إصدار شهادات المنشأ للمنتجات الوطنية	شهادة	١٨٢٤٩٩	٢٥٩١٩٣	٩,٢
معايرة أجهزة الوزن والقياس والمعايرة	معايرة	٩٠٢٩	١٧٥٣٨	١٨,١
فحص المواد والسلع المحلية والمستوردة وتحليلها	عينة	٣٤٨٤٧٠	٢٩١٥١١٨	٧٠,١

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

٢/٢/٢/١٦ الشركات التجارية

تطورت الجوانب التنظيمية والهيكلية للشركات العاملة في مجالات التجارة الداخلية خلال خطة التنمية الثامنة، كما تم تذليل كثير من المعوقات التي واجهتها المؤسسات الصغيرة، مما شجع على زيادة رؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع. وتعكس بيانات الشكل (٢/٢/١٦) أهم مظاهر هذا التطور بحسب نوع الشركة، خلال المدة ١٤٢٥/٢٤-١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨)، والتي تتلخص في الآتي:

الشكل (٢/٢/١٦)
تطور أعداد الشركات
خطة التنمية الثامنة (*)

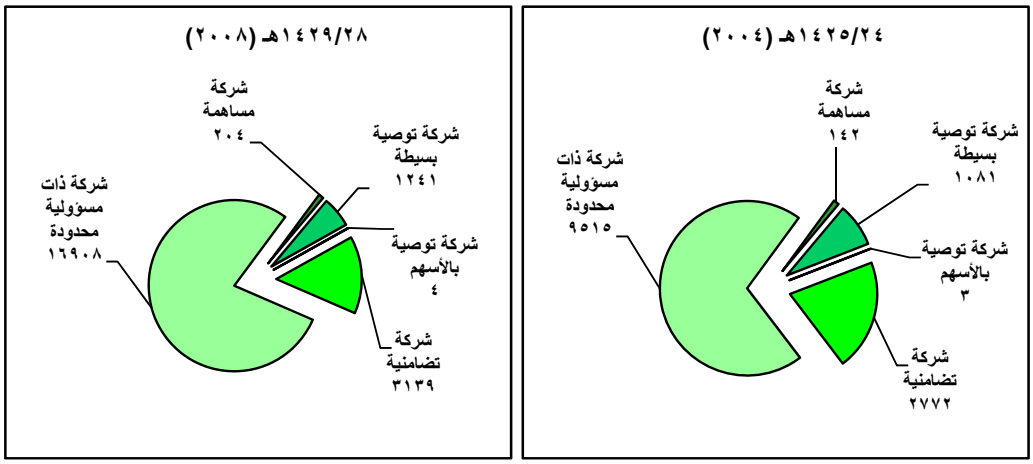

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة (تراكمي).
المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

- نمو أعداد شركات التوصية البسيطة بنحو (١٤,٨٪)، وشركات التوصية بالأسهم بنحو (٣٣,٣٪)، وشركات التضامن بنحو (١٣,٢٪)، والشركات ذات المسؤولية المحدودة بنحو (٧٧,٧٪) ، والشركات المساهمة بنحو (٤٣,٧٪).
- نمو إجمالي رؤوس أموال الشركات المذكورة أعلاه بنحو (١٨٨,٦٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) موازنة بإجمالي رؤوس أموالها في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤).

وتوضح بيانات الشكل (٣/٢/١٦) تطور أعداد الشركات (الخليجية والمختلطة والأجنبية) العاملة في أنشطة التجارة الداخلية، فضلاً عن رؤوس أموالها المستثمرة خلال المدة ١٤٢٥/٢٤-١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٨). فقد شهدت مؤشرات هذه الشركات نمواً ملحوظاً خلال المدة المذكورة، سواء من حيث أعدادها أو رؤوس أموالها المستثمرة، إذ نما عدد هذه الشركات بنحو (٣٣,٩٪)، كما نمت رؤوس الأموال المستثمرة بنحو (٨١,٣٪)، وهي مؤشرات تعكس التحسن الذي شهده المناخ الاستثماري بالمملكة.

الشكل (٣/٢/١٦)
أعداد الشركات الخليجية والمختلطة والأجنبية
خطة التنمية الثامنة (*)

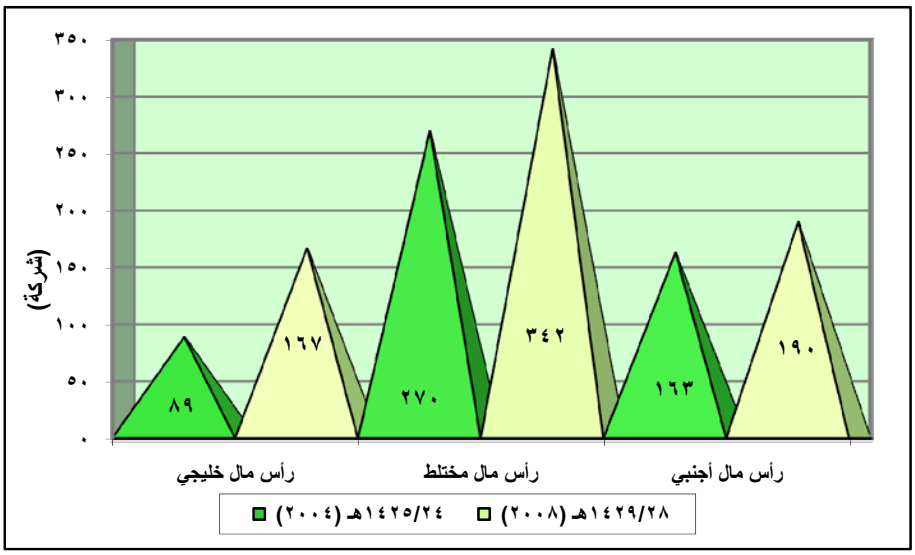

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

٣/٢/٢/١٦ المواصفات والمقاييس

في ضوء قرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة الخاص باعتماد المواصفات القياسية الدولية، فضلاً عن الالتزامات الناجمة عن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، سعت الهيئة لتبني عدد كبير من المواصفات القياسية الدولية، حيث بلغ عدد المعتمد منها خلال خطة التنمية الثامنة ١٤٤٣٤ مواصفة قياسية سعودية، ليرتفع بذلك إجمالي عدد المواصفات المعتمدة إلى ١٦٧٢١ مواصفات في نهاية الخطة، كما تم تعديل وتحديث ٢١٥١ مواصفة، ليرتفع إجمالي عدد المواصفات التي تم تعديلها وتحديثها بنهاية الخطة إلى ٢٣٩٩ مواصفة. وقد تمت دراسة نحو ٤٤٢٥ ترخيصاً صناعياً للتأكد من توافر المواصفات القياسية المعتمدة في منتجات تلك المصانع، ليصل إجمالي عدد التراخيص الصناعية التي تمت دراستها إلى ٢٣٠٤٨ ترخيصاً في نهاية الخطة. كما منحت الهيئة حق استعمال علامة الجودة لعدد ١٠٨ منشآت وطنية خلال الخطة، ليصل إجمالي عدد هذه المنشآت بنهاية الخطة إلى ٢٨٣ منشأة، فضلاً عن اعتمادها ١٧ مختبراً ضمن برنامجها الخاص باعتماد مختبرات القطاع الخاص، ليصل عدد هذه المختبرات بنهاية الخطة إلى ٣١ مختبراً.

الصفحة ٢٦٦

لقد أتهت الهيئة "رمز (كود) البناء السعودي" في الإطار الزمني الذي استهدفته خطة التنمية الثامنة، وهو ما سينعكس إيجاباً على قطاع البناء والتشييد، نظراً لما اشتمل عليه من مواصفات وشروط فنية للبناء. وأصدرت الهيئة ٢٠٨٧ شهادة تصدير للمصانع الوطنية، فضلاً عن تقديمها ٢٥٩٩ استشارة فنية للجهات المختلفة خلال الخطة، كما بلغ عدد المعايرات القياسية التي تم اختبارها في مختبرات المعايرة والمقاييس التابعة للهيئة خلال الخطة الثامنة ٢٢٨٧ معايرة.

٤/٢/٢/١٦ التطوير المؤسسي والتنظيمي

حظي تطوير الأنظمة واللوائح التجارية باهتمام ملحوظ خلال خطة التنمية الثامنة، وذلك من أجل تعزيز كفاءة النشاط التجاري وتحسين البيئة الاستثمارية، فضلاً عن تلبية متطلبات منظمة التجارة العالمية. فقد تم إنشاء وكالة لشؤون المستهلك بوزارة التجارة والصناعة، وجمعية أهلية مدنية مستقلة لحماية المستهلك، كما تم إصدار العديد من الأنظمة واللوائح مثل تنظيم جمعية حماية المستهلك، ونظام الرهن التجاري، ونظام مكافحة التستر، ونظام المنافسة، ونظام البيع بالتقسيط، ونظام الإيداع في المخازن، ونظام مكافحة الغش التجاري، ولائحة حماية المعلومات التجارية السرية، وضوابط طرح المساهمات العقارية، والقرار

التنفيذي للسياسة التجارية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، ونظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي، والنظام الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وفي مجال المواصفات والمقاييس، تم اعتماد لائحة "بطاقة كفاءة استهلاك الطاقة للأجهزة الكهربائية" وتنفيذها، كما تم اعتماد اللوائح الفنية لأجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات، وعددها ٥٧ لائحة، لكونها مواصفة قياسية سعودية إلزامية، وذلك بالتعاون مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات. وتتولى الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، بالتعاون مع وزارة المياه والكهرباء، دراسة توحيد الجهد الكهربائي بالمملكة بناءً على النظام الدولي.

٥/٢/٢/١٦ العمالة

تعكس بيانات الشكل (٤/٢/١٦)، ارتفاع حجم العمالة في قطاع التجارة الداخلية من نحو ١,١٥ مليون عامل في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١,٥٦ مليون عامل في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٧,٩٪)، ومن ثم ارتفعت حصة القطاع من إجمالي العاملين في المملكة من نحو (١٦٪) إلى نحو (١٩,٥٪) خلال المدة نفسها. أما على صعيد توطين الوظائف، فقد ارتفعت نسبة العمالة الوطنية إلى إجمالي العمالة في القطاع من (١٦,١٪) إلى (١٨,٩٪) خلال المدة المذكورة، إلا أن هذا القطاع ما زال في حاجة ماسة لتكثيف الجهود لتعزيز فرص توظيف العمالة الوطنية.

الشكل (٤/٢/١٦)
العمالة في قطاع التجارة الداخلية
خطة التنمية الثامنة (*)

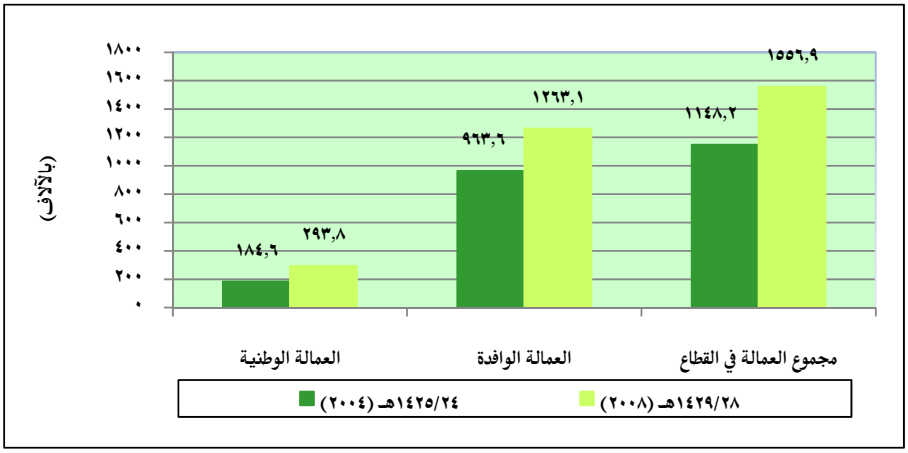

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

٣/٢/١٦ القضايا والتحديات

١/٣/٢/١٦ تصنيف الأنشطة التجارية

هناك حاجة ملحة لتوفير قواعد بيانات متكاملة يتم من خلالها تصنيف أنشطة التجارة الداخلية، سواءً على المستوى القطاعي أو على مستوى المجموعات الرئيسة للسلع والخدمات. وتشكل تلك القواعد البيانية منطلقاً لتحديد السياسات والبرامج الملائمة لتنمية القطاع وعلاج مشكلاته الهيكلية تعزيزاً لمستوى كفاءة أدائه، ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وبناءً عليه، ستقوم وزارة التجارة والصناعة بتكثيف جهودها بالتعاون مع مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ومجلس الغرف السعودية، وجميع الجهات المعنية، وذلك بالعمل على عدة محاور من أهمها:

* إعداد الدراسات المتعلقة بتصنيف مختلف أنشطة التجارة الداخلية، انطلاقاً من التجارب الدولية الناجحة، مع وضع معايير لمتابعة الأداء، سواء على المستوى القطاعي أو المجموعات الرئيسة للسلع والخدمات.
* إجراء المسوحات الميدانية الملائمة لتوفير قواعد بيانات تعكس الأوضاع الراهنة لأنشطة التجارة الداخلية، فضلاً عن توفير قاعدة بيانات متكاملة عن الأنشطة المختلفة في هذا القطاع.

٢/٣/٢/١٦ المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تعاني معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من ضعف قدراتها التمويلية والتنظيمية والتسويقية، مما يعيق كفاءة أدائها، ويشكل ذلك تحدياً مهماً أمام تفعيل الدور التنموي لقطاع التجارة الداخلية. لذا، تحرص خطة التنمية التاسعة على تذليل "معوقات تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة" من خلال تكثيف المبادرات الحكومية والخاصة في المجالات الآتية:

* دعم برنامج "كفالة" لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الذي يديره صندوق التنمية الصناعية السعودي، وتذليل المعوقات التي تعترض تطوره وتوسيع أنشطته، لتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تخطي عقبة التمويل، على أن يتولى البرنامج إعداد تقارير سنوية تبرز مؤشرات أدائه وفرص التطوير فيها وإصدارها.
* توفير قواعد بيانات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة، مع تصنيفها حسب طبيعة النشاط وحجم رأس المال والقوى العاملة، حتى يمكن متابعة مؤشرات نموها، ومدى إسهامها في تنمية قطاع التجارة الداخلية.

* التوسع في تقديم المعونات الفنية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، سواءً خلال مرحلة إعداد دراسات الجدوى، أو لتذليل المعوقات التنظيمية والتسويقية.
* الاستفادة من البرامج الدولية الموجهة لتطوير وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كبرامج البنك الدولي ومنظمة اليونيدو، مع التركيز على التنسيق بين المبادرات الحكومية والخاصة، فضلاً عن تشجيع الغرف التجارية الصناعية على إنشاء وحدات إدارية على مستوى المناطق، تختص بدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
* نشر ثقافة العمل الحر في المجتمع، من خلال وسائل الإعلام المختلفة، لإبراز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليص معدلات البطالة.
* الاستمرار في دعم رأس مال البنك السعودي للتسليف والادخار، لتمكينه من التوسع في تقديم القروض المهنية، فضلاً عن تنمية الأنشطة المختلفة للتجارة الداخلية.

٣/٣/٢/١٦ الضغوط التضخمية

تشكل الضغوط التضخمية التي تظهر بين الحين والآخر أحد أهم التحديات التي ينبغي الحد من تأثيرها، خاصة ما يتعلق بأسعار المنتجات الغذائية والتموينية، وبعض السلع والمواد الأساسية مثل مواد البناء. وقد شهدت المملكة خلال السنوات القليلة الماضية ضغوطاً تضخمية، أغلبها ناجم عن أسباب خارجية، إلا أنها استطاعت احتواء هذه الضغوط التضخمية عبر مجموعة من الإجراءات التي تعززت في وقت لاحق بتراجع الأسعار العالمية لبعض السلع، على أثر نشوء الأزمة المالية العالمية. وبتحليل تطور مؤشرات التضخم في المملكة خلال المدة القليلة الماضية، يتبين أن هناك عدداً من العوامل الداخلية أسهمت أيضاً في ارتفاعه، والتي تصدى لها قرار مجلس الوزراء رقم (١١) وتاريخ ١٤٢٩/١/١٩هـ (٢٠٠٨/١/٢٨) في إطار منظومة من السياسات والإجراءات العاجلة، التي تم التوجيه بتنفيذها ومنها:

* التأكيد على تفعيل نظام المنافسة.
* منع جميع أشكال الممارسات الاحتكارية، وإعادة النظر في نظام الوكالات التجارية لمنع الاحتكار.
* الإسراع في إنهاء مشروع نظام السياسة التموينية.
* تكثيف جهود مراقبة الأسعار ومكافحة الغش التجاري.

* استمرار وزارة التجارة والصناعة، ووزارة الاقتصاد والتخطيط (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات) ووزارة المالية (مصلحة الجمارك)، والجهات المعنية الأخرى في إجراء مسوحات ميدانية دورية (أسبوعية وشهرية) للأسواق لرصد تحركات الأسعار ونشرها.

وتعزيزاً لحماية قطاع التجارة الداخلية من الضغوط التضخمية خلال سنوات خطة التنمية التاسعة، ينبغي متابعة تنفيذ القرارات الصادرة في هذا الشأن، وذلك في ضوء التطورات المستقبلية لمعدلات التضخم، وخاصة فيما يتعلق بمنع الممارسات الاحتكارية وتفعيل نظام المنافسة، ومراقبة الأسعار، وتشديد العقوبات على المتلاعبين بالأسعار المحلية للسلع الغذائية والتموينية والأساسية.

٤/٣/٢/١٦ الغش التجاري والصناعي والسلع المقلدة

تنطوي ظاهرة "الغش التجاري والصناعي والسلع المقلدة" على مخاطر (اقتصادية واجتماعية وصحية)، وهي أكثر انتشاراً في أسواق الدول النامية. وحتى يمكن التخلص من هذه الظاهرة السلبية، تستهدف خطة التنمية التاسعة، تفعيل "نظام مكافحة الغش التجاري" الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ٢٣ ربيع الآخر ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨/٤/٢٩)، مع التركيز على:

الصفحة ٢٧٠

* تفعيل مهمات الأجهزة الرقابية والتنفيذية المسؤولة عن منع انتشار السلع المقلدة والمغشوشة.
* دعم الإمكانات المادية والبشرية للجان مكافحة الغش التجاري، وتكثيف الجولات الرقابية على الأسواق المحلية من قبل مراقبي وزارة التجارة والصناعة لضبط السلع المغشوشة والمقلدة، واتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المتعاملين فيها.
* زيادة أعداد المختبرات بالمنافذ الجمركية للتوسع في فحص السلع المستوردة.
* تشديد العقوبات لردع المخالفين في مجال إنتاج السلع المغشوشة والمقلدة أو بيعها أو الترويج لها.
* دعم "جمعية حماية المستهلك"، وتفعيل مهماتها، مع نشر الوعي الاستهلاكي بين المواطنين.
* تنسيق الجهود على الصعيدين الخليجي والعربي لوضع آليات موحدة لمكافحة ظاهرة الغش التجاري والصناعي والسلع المقلدة.

٥/٣/٢/١٦ مساهمة العمالة الوطنية

على الرغم من الجهود التي تبذلها مختلف الوزارات والجهات المعنية لزيادة الفرص الوظيفية للعمالة الوطنية إلا أن قطاع التجارة الداخلية ما يزال يعاني من انخفاض نسبة العمالة الوطنية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٥٠) الصادر في عام ١٤١٥هـ القاضي بزيادة العمالة السعودية في المؤسسات والشركات بنسبة (٥٪) سنوياً، وقرارات سعودة بعض الأنشطة التجارية. وعلى سبيل المثال، بموازنة أعداد العاملين السعوديين في تجارة الجملة والتجزئة مع إجمالي أعداد العاملين السعوديين في القطاع الخاص خلال عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، تشير بيانات وزارة العمل عن العمالة المسجلة لديها إلى أن نسبة مشاركة السعوديين في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة البالغة نحو (١٥,٧٪) من إجمالي العاملين في نشاط تجارة الجملة والتجزئة خلال عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، أفضل من نسبة مشاركتهم في جميع أنشطة القطاع الخاص خلال العام نفسه، والتي بلغت (١٣,٣٪)، الشكل (٥/٢/١٦). إلا أنه على الرغم من تلك المؤشرات، فلا تزال هناك إمكانات كبيرة لإيجاد فرص وظيفية للسعوديين، بإحلالهم محل العمالة الوافدة في الكثير من أنشطة تجارة الجملة والتجزئة. ولهذا، تولي خطة التنمية التاسعة أهمية خاصة لتطوير آليات توظيف القوى العاملة الوطنية في قطاع التجارة الداخلية في إطار "الاستراتيجية الوطنية للتوظيف".

الشكل (٥/٢/١٦)
العاملون في مجال تجارة الجملة والتجزئة
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

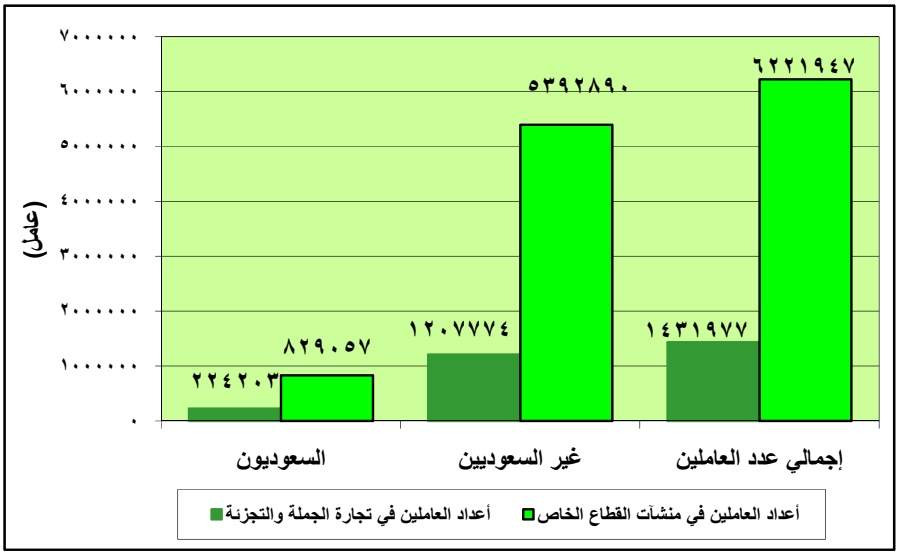

المصدر: وزارة العمل.

٦/٣/٢/١٦ التستر التجاري وإصدار شيكات دون رصيد

برزت ظاهرة التستر التجاري مع التوسع في النشاط الاقتصادي والتجاري والخدمي واتساع النطاق العمراني للمدن والقرى في مختلف المناطق. ومن المتوقع أن يسهم صدور نظام مكافحة التستر في الحد من هذه الظاهرة. وتستهدف خطة التنمية التاسعة الارتقاء بأداء موظفي الضبط والتفتيش الإداري، وتكثيف جهود سعودة الأنشطة التجارية التي تنتشر فيها ظاهرة التستر.

من ناحية أخرى، لا تزال قضية إصدار شيكات دون رصيد تشكل تحدياً لا يستهان به، رغم تجريمها وفقاً لنظام الأوراق التجارية. إن استمرار هذه المشكلة يؤدي إلى فقدان الثقة بالشيك كأداة وفاء تقوم مقام النقود، مع ما لذلك من أثر سلبي على مجمل الحركة التجارية.

وتسعى الخطة التاسعة إلى تحقيق الإجراءات المناسبة للقضاء على هذه الظاهرة، وحماية التعامل بالشيكات كأداة وفاء، ومواصلة الجهود المكثفة للتوعية بأهمية الشيك في المعاملات التجارية والمدنية، مع تبني الآليات الملائمة لتعزيز التعامل بالشيك بما فيها إعادة النظر في العقوبات الواردة في نظام الأوراق التجارية.

الصفحة

٢٧٢

٧/٣/٢/١٦ المساهمات العقارية

تؤدي المساهمات العقارية دوراً مهماً في تنمية القطاع العقاري وتنشيطه بما يخدم أهداف تنمية باقي القطاعات الإنتاجية والخدمية. إلا أنه خلال خطة التنمية الثامنة، برزت ظاهرة تعثر بعض المساهمات العقارية، حيث تعثرت نحو ٤٧ مساهمة، استثمر فيها نحو ٦٩٢٨ مليون ريال، وشكلت نحو (٥٢٪) من إجمالي قيمة المساهمات في هذا المجال التي تم الترخيص لها من قبل وزارة التجارة والصناعة.

لقد اتخذت وزارة التجارة والصناعة العديد من الإجراءات والآليات لتصفية تلك المساهمات المتعثرة وضمان حفظ حقوق المساهمين. وقد نجحت تلك الجهود في تصفية العديد من المساهمات المتعثرة دون الإضرار بحقوق المساهمين.

إلا أنه في ضوء الاستمرار في الاعتماد على المساهمات العقارية للاعتبارات المشار إليها آنفاً، ولمعالجة أسباب تعثر تلك المساهمات وحفظ حقوق المساهمين فيها، وتنظيمها، فقد صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٢٢٠) وتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٢هـ (٢٠٠٥/٩/٢٦)، بشأن ضوابط طرح المساهمات العقارية، وذلك بإنشاء صندوق استثماري عقاري، وفقاً للوائح التي أعدتها وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع هيئة السوق المالية.

هذا وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٠) وتاريخ ١٤٢٩/٥/٧هـ (٢٠٠٨/٥/١٢) القاضي بالتعجيل بتصفية جميع المساهمات العقارية المتعثرة. وتولي خطة التنمية التاسعة اهتماماً خاصاً بإيجاد أطر تنظيمية ومؤسسية فعالة، لمتابعة أداء المساهمات العقارية، والارتقاء بدورها في تنمية القطاع العقاري.

٤/٢/١٦ استراتيجية التنمية

١/٤/٢/١٦ الرؤية المستقبلية

تفعيل الدور التنموي لقطاع التجارة الداخلية من خلال زيادة مساهمته في تنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتوفير الفرص الوظيفية لأكبر عدد ممكن من العمالة الوطنية، فضلاً عن تلبيته لاحتياجات الأسواق المحلية من المنتجات المحلية والمستوردة وتحقيق الأمن الغذائي، وذلك في إطارٍ من المنافسة، مع القضاء على جميع أشكال الممارسات الاحتكارية.

٢/٤/٢/١٦ الأهداف العامة

- تنمية التجارة الداخلية وتوجيهها نحو تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني، وزيادة مساهماتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي.
- تحفيز الاستثمارات الخاصة للعمل في هذا القطاع، مع تشجيع المنشآت الوطنية على الاندماج لتكوين كيانات كبيرة، أكثر قدرة على المنافسة، فضلاً عن التمتع بمزايا اقتصاديات الحجم.
- تأهيل القوى العاملة الوطنية لإحلالها محل العمالة الوافدة في هذا القطاع.
- ضمان تلبية احتياجات الأسواق المحلية، في مختلف مناطق المملكة، من السلع والخدمات، وفقاً للمواصفات الوطنية والدولية، وبأسعار مناسبة من خلال سوق تنافسي.
- الحد من الممارسات الضارة بالتجارة الداخلية كالغش التجاري، والإغراق والتستر التجاري، والممارسات الاحتكارية.
- تعزيز الجهود التطويرية للمواصفات القياسية السعودية ونظم الجودة، ورفع مستوى الالتزام بالمواصفات المعتمدة، خاصة في الصناعات الوطنية.

٣/٤/٢/١٦ السياسات

- مراجعة طرق ممارسة العمل التجاري والإجراءات والأساليب المتبعة وتطويرها، والعمل على تيسيرها وفق احتياجات الاقتصاد الوطني.
- تصنيف الأنشطة المختلفة للتجارة الداخلية، سواء على المستوى القطاعي أو المجموعات الرئيسة للسلع والخدمات، وإجراء المسوحات الميدانية اللازمة لتوفير قاعدة بيانات متكاملة عن أوضاع التجارة الداخلية.
- مواصلة جهود إزالة المعوقات التي تعترض تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على دعم وتطوير "برنامج كفالة" الذي يديره صندوق التنمية الصناعية السعودي، وتوفير قاعدة بيانات متكاملة تعكس تطور أوضاع ومؤشرات تلك المشروعات، إضافة إلى نشر ثقافة "العمل الحر".
- وضع الآليات الكفيلة بتحقيق التطبيق الكامل "لنظام مكافحة الغش التجاري" الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ٢٣ ربيع الآخر ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨/٤/٢٩)، مع تكثيف حملات الرقابة والتفتيش، وتشديد العقوبات، ودعم "جمعية حماية المستهلك"، فضلاً عن تنسيق الجهود على الصعيدين الخليجي والعربي لمكافحة هذه الظاهرة السلبية.

الصفحة ٢٧٤

- تكثيف الجهود لزيادة العمالة الوطنية في هذا القطاع، من خلال التعرف على متطلبات العمل فيه، وتقديم البرامج التعليمية والتدريبية المناسبة.
- تعزيز الثقة في التعامل بالأوراق التجارية، ومكافحة الإغراق السلعي والتستر التجاري، وتشديد العقوبات على الممارسات الاحتكارية، وتفعيل مهمات "مجلس حماية المنافسة" لضمان التطبيق الصارم لنظام المنافسة.
- مواصلة جهود تصفية المساهمات العقارية المتعثرة وحفظ حقوق المساهمين، تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١٣٠) وتاريخ ١٤٢٩/٥/٧هـ (٢٠٠٨/٥/١٢).
- زيادة مستوى الوعي الاستهلاكي لدى المواطنين، وذلك من خلال تعريفهم بأساليب التحقق من جودة السلع وصلاحيتها ومطابقتها للمواصفات، مع تشديد العقوبات على الأنشطة التي لا تلتزم بالمواصفات المعتمدة.
- تنسيق المبادرات الحكومية والخاصة وتفعيلها في مجالات نشر الوعي البيئي بين العاملين في القطاع، وذلك من خلال برامج توعوية مشتركة، تتم برعاية كل من وزارة التجارة والصناعة والغرف التجارية الصناعية.

- دعم جهود صندوق التنمية الصناعية السعودي في مجال تقديم الاستشـــارات الفنيـــة، سواء من خلال المساعدة في إعداد دراسات الجـــدوى أو تـــذليل المعوقـــات الفنيـــة والتنظيمية والتسويقية.
- تكثيف جهود الغرف التجارية الصناعية الرامية إلى توعية المستوردين بأهمية تطوير أنشطتهم وقدراتهم للتعامل مع المتغيرات والمستجدات في السوقين المحلي والدولي.
- توفير مخزون استراتيجي من السلع التموينية الغذائية الأساسية للحد مـــن الزيـــادات المفاجئة في الأسعار، ومقابلة أي نقص في المعروض من السلـــع، ومواجهة الأزمات الطارئة.

٤/٤/٢/١٦ الأهداف المحددة

- دعم "برنامج كفالة" وتطويره، فضلاً عن متابعة أدائه ومنجزاته مـــن خـــلال تقريـــر سنوي يصدر عنه.
- توفير قاعدة بيانات متكاملة، عن الأنشطة المختلفة للتجارة الداخلية، مـــع تصـــنيفها على المستوى القطاعي والمجموعات الرئيسة للسلع والخدمات.
- تحقيق زيادة مطردة في تسجيل الشركات والمؤسسات والوكالات التجاريـــة، وكـــذلك العلامات التجارية وشهادات المنشأ، وتراخيص المختبرات الأهلية، بما يتناســـب مـــع زيادة الطلب عليها.

٥/٢/١٦ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة نحـــو (٥٩٨,١) مليون ريال، وأما المتطلبات المالية المخصصة لقطاع التجارة تـــدخل ضـــمن المبالغ المخصصة لوزارة التجارة والصناعة.

الخدمات المالية

١/١٧ المقدمة

حقق قطاع الخدمات المالية أداءً إيجابياً خلال خطة التنمية الثامنة، وذلك على الرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية، التي نشأت في مطلع الربع الأخير من عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). فقد ترتب على تلك الأزمة تداعيات تفاوتت حدتها من دولة إلى أخرى، وكانت المملكة من أقل الدول تأثراً بها، نتيجة لكفاءة الإجراءات "الاحترازية والوقائية" التي تم اتخاذها في هذا الشأن ومرونتها.

وتستهدف خطة التنمية التاسعة تعزيز فاعلية سياسات تنمية الخدمات المالية، والإجراءات الوقائية للتعامل مع تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتفعيل الدور التنموي لبنوك الاستثمار ومؤسسات الإقراض المتخصصة، إضافة إلى أنشطة التأمين وشركات رأس المال الجريء.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن لقطاع الخدمات المالية موضحاً التطورات التي شهدها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/١٧ الوضع الراهن

١/٢/١٧ أداء المصارف التجارية

حقق القطاع المصرفي أداءً جيداً خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة. ويمكن تلخيص مؤشرات أداء القطاع في النقاط التالية، الجدول (١/١٧):

* ارتفعت قيمة كل من"الاستثمارات في الخارج" و"الموجودات الأجنبية" للمصارف التجارية بنحو (٦٥,٨٪) و(٦٦,٨٪) على التوالي خلال المدة من عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨).
* حقق حساب رأس المال معدل نمو مرتفع، قدر بنحو (١٣٥,٢٪) خلال المدة نفسها، حيث نمت رؤوس أموال المصارف واحتياطاتها بنحو (١٥٢,٧٪)، كما نمت أرباحها التراكمية بنحو (٨٠,١٪).

الجدول (١/١٧)

المؤشرات النقدية والمصرفية

خطة التنمية الثامنة (*)

(بليون ريال) (**)

المؤشرات	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)
١. إجمالي الموجودات الأجنبية والاستثمارات بالخارج	١٣١,٧	٢١٨,٨
– الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية	٩٢,٨	١٥٣,٩
– استثمارات المصارف التجارية بالخارج	٣٨,٩	٦٤,٩
٢. حساب رأس المال:	٦٨,٨	١٦١,٨
– رؤوس أموال المصارف واحتياطاتها	٥٢,٢	١٣١,٩
– الأرباح التراكمية	١٦,٦	٢٩,٩
٣. مطلوبات المصارف من القطاع الخاص:	٣١٣,٩	٧٣٤,٦
– الائتمان المصرفي للقطاع الخاص	٣٠٣,٠	٧١٢,٨
– استثمارات المصارف في أوراق مالية خاصة	١٠,٩	٢١,٨
٤. مطلوبات المصارف من القطاع الحكومي:	١٧٥,٨	٢٤٢,٠
– الائتمان المصرفي للقطاع الحكومي	٢٩,١	٣٢,٠
– استثمارات المصارف في أوراق مالية حكومية:	١٤٦,٧	٢١٠,٠
* أذونات خزينة	٠,٣	١١٩,٢
* سندات تنمية	١٤٦,٤	٩٠,٧
٥. القروض الاستهلاكية	١١٥,٣	١٧٤,٠
٦. قروض بطاقات الائتمان	٣,٣	٩,٥
٧. معدلات نمو عرض النقود (ن٣)، (٪)	١٨,٨	١٧,٧
٨. المساهمات النسبية لمكونات عرض النقود (٪):	١٠٠	١٠٠
– النقد المتداول خارج المصارف	١٢,١	٨,٩
– الودائع تحت الطلب	٤٢,٦	٣٦,٩
– الودائع الزمنية والادخارية	٢٧,٦	٣٩,٦
– الودائع شبه النقدية	١٧,٧	١٤,٦

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

(**) القيم مقربة إلى أقرب رقم عشري.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

* نمت مطلوبات المصارف من القطاع الخاص بنحو (١٣٤٪)، وذلك نتيجة لارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لهذا القطاع بنحو (١٣٥,٢٪) خلال المدة المذكورة، كما نمت استثمارات المصارف في أوراق مالية خاصة بنحو (١٠٠٪). وفي المقابل، ارتفعت مطلوبات المصارف من القطاع الحكومي خلال المدة المذكورة بنحو (٣٧,٧٪)، وذلك نتيجة لازدياد حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الحكومي بنحو (١٠,٣٪)، إضافة إلى ارتفاع استثمارات المصارف في "أوراق مالية حكومية" بنحو (٤٣,١٪).
* سجل معدل نمو عرض النقود، بمعناه الواسع (ن٣)، تراجعاً طفيفاً من نحو (١٨,٨٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (١٧,٧٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، في حين ارتفعت المساهمة النسبية للودائع الزمنية والادخارية في عرض النقود من (٢٧,٦٪) إلى (٣٩,٦٪) خلال المدة نفسها، وهو مؤشر إيجابي يعكس تطور أوضاع الادخار والاستثمار.

٢/٢/١٧ القطاع المصرفي والأزمة المالية العالمية

انطلقت شرارة الأزمة المالية العالمية من القطاع المصرفي الأمريكي، وتحديداً بعد إفلاس مصرف (ليمان برذرز). ثم توالى انهيار المصارف في الولايات المتحدة وأوروبا. وإدراكاً منها لخطورة الأزمة على القطاع المصرفي تحديداً، بادرت مؤسسة النقد العربي السعودي إلى اتخاذ مجموعة متكاملة من "الإجراءات الاحترازية". استهدفت تلك الإجراءات تعزيز السيولة المحلية وتخفيف الضغوط على المصارف التجارية وزيادة مقدرتها على الإقراض، ومن ثم إشاعة الطمأنينة لدى جميع المتعاملين مع القطاع المصرفي. وتتلخص أهم هذه الإجراءات فيما يلي:

أ- إجراء أكثر من تخفيض على سعر فائدة إقراض المؤسسة للبنوك (الريبو)، من (٥,٥٪) في منتصف عام ٢٠٠٨م حتى وصل إلى (٢٪) في شهر أبريل ٢٠٠٩م.

ب- تخفيض مماثل على سعر إعادة الشراء المعاكس (الريبو المعاكس)، وهو السعر الذي تدفعه المؤسسة مقابل ودائع البنوك التجارية من (٢٪) إلى (٠,٥٪) خلال المدة المذكورة.

ج- تخفيض نسبة الاحتياطي النظامي على الودائع تحت الطلب من (١٣٪) إلى (٧٪) خلال المدة نفسها، وذلك من أجل تعزيز السيولة المحلية وتحسين المقدرة الإقراضية للبنوك.

د- توفير السيولة لدى المصارف من العملات الأجنبية، من خلال ضخ ما يعادل نحو ١١,٥ بليون ريال، وهو ما عزز السيولة المحلية ودعم مقدرة المصارف على الإقراض.

هـ- إجراء مراجعات شاملة لإدارات المخاطر الائتمانية بفروع المصارف الأجنبية العاملة بالمملكة، لضمان تقيدها "بمعايير بازل٢"، إضافة إلى تكثيف عمليات الرقابة والإشراف على المصارف السعودية.

وبصفة عامة، تؤكد المؤشرات المتاحة تماسك المركز المالي للمصارف السعودية حتى في أسوأ مراحل الأزمة المالية العالمية، ومن أهم المؤشرات الدالة على ذلك:

* ارتفاع مستوى معدل كفاية رأس مال المصارف السعودية إلى نحو (٢١,٩٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وذلك بحسب "معيار بازل٢" الذي يحدد الحد الأدنى لهذا المعدل بنحو (١٢٪) فقط.

* زيادة إجمالي موجودات المصارف من نحو ٦٥٥,٤ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٣٠٢,٣ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بزيادة تقدر بنحو (٩٨,٧٪).

* ارتفاع رصيد حساب رأس المال (الاحتياطيات + رأس المال + الأرباح التراكمية) من نحو ٦٨,٨ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٦١,٨ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، أي بزيادة تقدر بنحو (١٣٥,٢٪).

٣/٢/١٧ تطورأداء سوق الأسهم

شهدت مؤشرات سوق الأسهم السعودي تطورات غير اعتيادية خلال المدة ١٤٢٥/٢٤- ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، وذلك على النحو الموضح بالجدول (٢/١٧)، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- شهد المؤشر العام لأسعار الأسهم تقلبات حادة خلال المدة المذكورة، ترتب عليها حدوث ارتفاع غير مبرر في أسعار العديد من الأسهم، وهو ما أفضى في نهاية الأمر إلى حدوث موجة من الانخفاض الحاد، في إطار عمليات تصحيح قوية انخفض معها

المؤشر العام بنحو (٥٢,٥٪) خلال عام ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦).

- شهد عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧) تحسناً نسبياً في مؤشرات سوق الأسهم، حيث ارتفع المؤشر العام للسوق خلال عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧) بنحو (٣٩,١٪)، كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنحو (٥٨,٨٪). ثم ظل السوق مستقراً حتى الربع الأخير من عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وتحديداً حتى وقوع الأزمة المالية العالمية. وفور حدوث الأزمة في أكتوبر ٢٠٠٨م، شهد المؤشر العام للسوق تراجعاً حاداً، بلغ نحو (٥٦,٥٪) بنهاية عام ٢٠٠٨م.

الجدول (٢/١٧)

مؤشرات سوق الأسهم السعودية

خطة التنمية الثامنة (*)

العام	عدد الشركات	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	قيمة الأسهم المتداولة (بليون ريال)	القيمة السوقية للأسهم (بليون ريال)	المؤشر العام لأسعار الأسهم ١٩٩٩م=١٠٠	معدل دوران الأسهم
١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	٧٣	١٠٢٩٨	١٧٧٣,٩	١١٤٩	٨٢٠٦,٢	١٥٤,٤
١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)	٧٧	١٢٢٨١	٤١٣٨,٧	٢٤٣٨	١٦٧١٢,٦	١٦٩,٨
١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)	٨٦	**٦٨٥١٥	٥٢٦١,٩	١٢٢٦	٧٩٣٣,٣	٤٢٩,٢
١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	١١١	٥٧٨٢٩	٢٥٥٧,٧	١٩٤٦	١١٠٣٨,٧	١٣١,٤
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	١٢٧	٥٨٧٢٧	١٩٦٢,٩	٩٢٤	٤٨٠٢,٩	٢١٢,٣

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

(**) بيانات معدلة لاستبعاد أثر تجزئة القيمة الإسمية لأسهم الشركات المدرجة لتصبح ١٠ ريالات للسهم الواحد بدلاً من ٥٠ ريالا.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

ويمكن تلخيص أهم العوامل التي أسهمت في تراجع سوق الأسهم السعودي منذ وقوع الأزمة في الآتي:

* تراجع مؤشرات أغلب الأسواق المالية العالمية عقب وقوع الأزمة، وانتشار الشائعات والمخاوف بين المتعاملين بالسوق، نظراً لعدم وجود رؤية واضحة بشأن التطورات المتوقعة للأزمة، والشك في فاعلية التدخل الحكومي في دول العالم للحد من انعكاساتها السلبية، أي أن الأزمة ولدت حالة شاملة من الشك وعدم اليقين.
* تراجع الأسعار العالمية للنفط عقب الأزمة في ظل توقع تراجع الطلب العالمي على السلع، وموجة الكساد (المحتملة).

* عدم الالتزام بالشفافية من قبل بعض الشركات والمؤسسات المالية العالمية في الإفصاح عن تطورات مراكزها المالية والائتمانية عقب الأزمة، وتأزُم الوضع بعد توالي الإعلان عن إفلاس العديد منها.
* قيام العديد من المصارف بتسييل محافظ العملاء، وخاصة بعد انخفاض قيمة أسهمهم في سوق الأسهم، وهو ما أدى إلى تصفية العديد منها، ومن ثم، إشاعة حالة من عدم اليقين لدى المتعاملين في سوق الأسهم.

وقد اتخذت هيئة سوق المال في المملكة عدداً من القرارات المهمة لمواجهة تداعيات الأزمة العالمية وانعكاساتها، من ضمنها:

- قرار الإفصاح عن كبار ملاك الأسهم، وذلك لترسيخ مبدأ الشفافية.
- قرار تغيير الوحدة السعرية للأسهم، من أجل تحسين أداء السوق.
- قرار فتح السوق للمستثمرين الأجانب، على أن تتم معاملاتهم عن طريق شركات الوساطة المرخص لها.
- قرار اتفاقيات المبادلة من أجل نقل المنافع الاقتصادية لأسهم الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية إلى شركات الوساطة وفقاً لضوابط محددة.

٤/٢/١٧ صناديق الاستثمار

حققت صناديق الاستثمار أداءً جيداً خلال المدة ١٤٢٥/٢٤-١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، وذلك على النحو الموضح بالجدول (٣/١٧)، حيث زاد عدد الصناديق وقيمة الاستثمارات المحلية وإجمالي الأصول وأعداد المشتركين. إلا أنه نتيجة لحالة الضبابية التي ولدتها الأزمة المالية العالمية، وتأثيرها السلبي على سوق الأسهم، شهد الربع الأخير من عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) تراجعاً ملموساً في مؤشرات أداء الصناديق وذلك على النحو التالي:

* انخفاض إجمالي أصول الصناديق بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) بنحو (٢٨,٧٪) موازنة بقيمتها في العام السابق.
* تراجع قيمة كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) بنحو (٢٣,٣٪) و(٤٦٪) على التوالي، وذلك موازنة بالعام السابق.
* انخفاض أعداد المشتركين بالصناديق بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) بنحو (١٢٪) موازنة بأعدادهم في العام السابق.

الجدول (٣/١٧)
أهم مؤشرات صناديق الاستثمار
خطة التنمية الثامنة (*)

(بليون ريال) (**)

السنوات	عدد الصناديق العاملة	قيمة الاستثمارات المحلية	قيمة الاستثمارات الأجنبية	إجمالي أصول الصناديق	عدد المشتركين (بالآلاف)
١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٨٨	٤٤,٥	١٥,٨	٦٠,٣	١٩٨,٤
١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)	١٩٩	١١٥,٧	٢١,٣	١٣٧,٠	٥٦٨,٣
١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)	٢١٤	٦١,٣	٢٢,٨	٨٤,١	٥٠٠,٠
١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	٢٥٢	٧٩,٩	٢٥,٢	١٠٥,١	٤٢٦,١
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٢٦٢	٦١,٣	١٣,٦	٧٤,٩	٣٧٥,٠

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
(**) القيم مقربة إلى أقرب رقم عشري.
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

٥/٢/١٧ تطور نشاط مؤسسات الإقراض المتخصصة

تعكس بيانات الجدول (٤/١٧) تطور أرقام التمويل المقدم من صناديق ومؤسسات الإقراض المتخصصة ومعدلاته خلال المدة ١٤٢٥/٢٤ - ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، حيث يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع إجمالي المنصرف الفعلي من قروض هذه المؤسسات خلال عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) إلى نحو (٣٠,٦) بليون ريال، أي بزيادة تقدر بنحو (٤٥٦,٤٪) موازنة بعام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، وهو ما يعكس تنامي الطلب على قروض هذه المؤسسات.
- ارتفع حجم القروض القائمة المستحقة لمؤسسات الإقراض المتخصصة من نحو ١١٩,١ بليون ريال إلى نحو ١٥٥,٢ بليون ريال خلال المدة المذكورة، أي بزيادة إجمالية تقدر بنحو (٣٠,٣٪). وتعكس تلك المؤشرات تباطؤ حركة تحصيل القروض المستحقة لهذه المؤسسات، وعدم كفاية القروض المحصلة لتغطية القروض الجديدة، حيث تراجع إجمالي التحصيل بنحو (٣٤,٤٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، موازنة بالوضع في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤).
- يشار إلى أن قياس كفاءة أداء مؤسسات الإقراض المتخصصة لم يعد مرتبطاً بمستوى نجاحها في تطبيق (سياسة التمويل الذاتي)، أي المواءمة قدر المستطاع بين حجم المنصرف الفعلي للقروض الجديدة وحجم تحصيل القروض السابقة. وتعزى هذه

الظاهرة إلى تنامي الطلب على قروض هذه المؤسسات من قبل الأفراد والقطاع الخاص، مما أدى إلى نمو المنصرف الفعلي بنحو (٤٥٦,٤٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) موازنة بالوضع في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤).

الجدول (٤/١٧)
مؤشرات أداء مؤسسات الإقراض المتخصصة
خطة التنمية الثامنة (*)

(بليون ريال) (**)

بيان	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	نسبة التغير (٪)
إجمالي القروض القائمة	١١٩,١	١٥٥,٢	٣٠,٣
إجمالي التحصيل	١٦,٣	١٠,٧	(٣٤,٤)
المنصرف الفعلي	٥,٥	٣٠,٦	٤٥٦,٤

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
(**) القيم مقربة إلى أقرب رقم عشري، والنسب بين القوسين سالبة.
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

الصفحة ٢٨٤

وقد كان "للسياسة المالية التوسعية" دور حاسم في تمكين مؤسسات الإقراض المتخصصة من مضاعفة قدراتها التمويلية، وتم ذلك من خلال زيادة رؤوس أموال هذه المؤسسات، وذلك على النحو التالي:

أ- زيادة رأس مال صندوق التنمية الصناعية السعودي بمبلغ ١٣ بليون ريال، وبذلك ارتفع رأس مال الصندوق إلى نحو ٢٠ بليون ريال في عام ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)، وهو ما أدى إلى ارتفاع المنصرف الفعلي للصندوق في عام ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦) بنحو (٣٦,٩٪) عن قيمته في العام ١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥).

ب- زيادة رأس مال صندوق التنمية العقارية بمبلغ ٤٣ بليون ريال، وهو ما أدى إلى نمو المنصرف الفعلي للصندوق في عام ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦) بنحو (٥٧,٦٪) موازنة بالوضع في العام السابق.

ج- زيادة رأس مال صندوق الاستثمارات العامة بمبلغ ٢٠ بليون ريال في عام ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)، ترتب عليها نمو المنصرف الفعلي للصندوق بنحو (٢٨٨,٩٪) في عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)، وذلك موازنة بالعام السابق.

د- زيادة رأس مال البنك السعودي للتسليف والادخار بمبلغ قدره ٥ بلايين ريال كما تم دعمه بوديعة مقدارها ١٠ بلايين ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) لمساعدته

على الاستمرار في تقديم قروض ميسرة لذوي الدخل المحدود في مجالات متعددة وهي: القروض الاجتماعية، والقروض المهنية، وقروض السيارات، وتمكين البنك من دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٦/٢/١٧ سوق التأمين

تعد المملكة أكبر سوق للتأمين على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويغطي التأمين في المملكة عدداً من المجالات، في مقدمتها: التأمين على السيارات والتأمين الصحي، والتأمين ضد الحريق، والتأمين البحري، والتأمين الهندسي، والتأمين الجوي.

وشكّل صدور نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) خطوة مهمة على طريق تعزيز شبكة الخدمات التأمينية بالمملكة. وقد غطى هذا النظام ثلاثة عناصر أساسية وهي: الإطار النظامي بما في ذلك الهيئة الإدارية (التنفيذية) التي تتولى تطبيق النظام، والرقابة والإشراف على القطاع، وآلية فض المنازعات.

وقد شهدت المدة ١٤٢٥/٢٤-١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٨) نشاطاً ملموساً في سوق التأمين، جسده اتساع السوق، وازدياد عمقه وكثافته. فبعد أن كانت هناك شركة واحدة للتأمين في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، بلغ عدد شركات التأمين التي وافق مجلس الوزراء على الترخيص بتأسيسها حتى النصف الأول من عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) اثنتين وعشرين شركة تأمين، كما برزت مؤشرات إيجابية أخرى بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) تتلخص في الآتي:

* نما سوق التأمين بالمملكة نمواً ملموساً بنحو (٢٧٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، كما بلغ إجمالي أقساط التأمين المدفوعة نحو ١٠,٩ بليون ريال موازنة بنحو ٨,٦ بليون ريال في العام السابق.
* ارتفاع إجمالي أقساط التأمين الصحي المكتتب بها بنحو (٥٥٪) لتبلغ نحو ٤,٨ بليون ريال موازنة بنحو ٣,١ بليون ريال في العام السابق.
* زيادة الطلب على التأمين العام والتأمين الصحي بنحو (٦٪) و (٧٥٪) على التوالي في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، موازنة بالعام السابق.
* ارتفع مستوى عمق سوق التأمين بالمملكة إلى نحو (٠,٦٢٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) موازنة بنحو (٠,٥٣٪) في العام السابق. ويُعَرّف عمق

سوق التأمين بأنه "نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى الناتج المحلي الإجمالي".

* ارتفاع كثافة سوق التأمين (معدل إنفاق الفرد على التأمين) بالمملكة إلى نحو ٤٤٠ ريال لكل فرد موازنة بنحو ٣٥٨ ريال لكل فرد في العام السابق.

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى نهاية الربع الأول من عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) وافق مجلس الوزراء على تأسيس ٢٩ شركة لمزاولة نشاط التأمين أو إعادة التأمين. وقد تم منح هذه الشركات تصاريح لمزاولة النشاط.

٧/٢/١٧ الصيرفة والصكوك الإسلامية

تُعد الصيرفة والصكوك الإسلامية من الروافد الواعدة في مجالات تنمية الخدمات المالية بالمملكة. وتشير البيانات المتاحة إلى أن قيمة الصكوك الإسلامية المصدرة في المملكة بلغت نحو ١١,٦ بليون ريال حتى عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧). ويوجد بالمملكة ٤ مصارف إسلامية، إضافة إلى النوافذ الإسلامية الموجودة في المصارف التقليدية. ووفقاً لتقرير التنافسية للمصارف الإسلامية، الصادر عن المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية، تم تصنيف المملكة في المركز الأول من حيث نمو أرباح البنوك الإسلامية خلال المدة ١٤٢١/٢٠ – ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٠-٢٠٠٦)، إضافة إلى تطوير سياساتها الاستثمارية لتشتمل على مجالات إنتاجية وخدمية عديدة، وتبني أساليب مصرفية مبتكرة مثل الإيجار المنتهي بالتمليك.

وجدير بالذكر أن الصيرفة والصكوك الإسلامية لم تعان من الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية، كما لم تتأثر بالاختناقات الناجمة عن أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك نتيجة للضوابط التي ظلت تلتزم بها المصارف الإسلامية في سياساتها الاستثمارية، وهي مؤشرات تعزز أهمية الصيرفة والصكوك الإسلامية في التمويل التنموي خلال الحقبة المقبلة.

كما تجدر الإشارة إلى موافقة مجلس هيئة السوق المالية السعودية بتاريخ ١٤٣٠/٦/١٣هـ (٢٠٠٩) على "إنشاء سوق مالية لتداول الصكوك والسندات في المملكة"، وقد قامت شركة السوق المالية السعودية (تداول) بالبدء في اتخاذ الإجراءات والآليات التنفيذية لتفعيل سوق الصكوك والسندات.

٣/١٧ القضايا والتحديات

١/٣/١٧ الأزمة المالية العالمية

تتفاوت انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصادات الدول النامية وفقاً لعدة معايير من أهمها: درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة، ومستوى تكامل مؤسساتها المالية مع المؤسسات المالية العالمية، ودرجة ارتباط سوقها المالي مع الأسواق المالية العالمية. وعلى الرغم من التأكيد على أهمية تفعيل الدور التنظيمي والرقابي للدولة بما يتيح لها معالجة أي تشوهات قد تطرأ على آليات السوق بمجرد ظهورها وقبل تحولها إلى أزمة، إلا أن الاضطلاع بهذا الدور يتطلب تحديد مؤشرات للسلامة المالية، تعكس مدى قدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص الأزمات المالية ومواجهتها، وتندرج هذه المؤشرات تحت مجموعتين رئيستين هما:

* مؤشرات المخاطرة في القطاع المصرفي، مثل: ملاءة رأس المال، وجودة الأصول، والربحية والعائد، والحساسية لمخاطر السوق.
* مؤشرات المخاطرة للمؤسسات المالية، والقطاع العائلي، وسيولة السوق، وأسواق العقار.

٢/٣/١٧ الدور التنموي لبنوك الاستثمار

نَص قرار مجلس الوزراء رقم (٧٢) وتاريخ ١٤٢٨/٢/٢٩هـ (٢٠٠٧)، على "تفعيل الدور التنموي للقطاع المصرفي، بوضع سياسات وآليات لتوفير الاحتياجات التمويلية للقطاعات الإنتاجية القادرة على تنويع القاعدة الاقتصادية". ويقتضي تنفيذ هذا القرار تحليل الأوضاع الراهنة وتوجهات الائتمان المصرفي، والتي تشير إلى انخفاض الأهمية النسبية للائتمان المصرفي المتوسط والطويل الأجل، موازنة بالزيادة المطردة في الأهمية النسبية للائتمان المصرفي قصير الأجل، ناهيك عن التوسع في القروض الاستهلاكية وقروض بطاقات الائتمان، وهو ما قد يحد من قدرة المصارف على تلبية الطلب المتنامي على القروض الإنتاجية طويلة الأجل.

وبناءً عليه فإن التوسع في إنشاء "بنوك الاستثمار" يشكل حلاً أكثر فاعلية لمعالجة مشكلات الائتمان متوسط وطويل الأجل. وتعد بنوك الاستثمار بمثابة مؤسسات مالية متخصصة في منح التمويل المتوسط والطويل الأجل اعتماداً على مواردها التي تتسم بالاستقرار النسبي، والتي تحصل عليها من رأسمالها والودائع لآجال (طويلة ومتوسطة)

إضافة إلى إصدار السندات والاقتراض لآجال طويلة، أي أن الهدف الأساسي لهذه البنوك يتمثل في تمويل الاستثمارات على المديين المتوسط والبعيد.

٣/٣/١٧ الدور التنموي للصكوك الإسلامية

انطوت الأوضاع الراهنة لقطاع الخدمات المالية على مؤشرات إيجابية للصكوك الإسلامية بالمملكة، إلا أن هذه الصكوك ما زالت تواجه بعض المعوقات التنظيمية والفنية، التي يلزم معالجتها، من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسة:

- تطوير لائحة جديدة لطرح الصكوك الإسلامية وإدراجها في السوق المالية، مع الحرص على تيسير الإجراءات والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.
- العمل على إنشاء "سوق ثانوية" لتداول الصكوك الإسلامية بالمملكة.
- تطوير التشريعات المتعلقة بطرح الصكوك الإسلامية وإدراجها وتداولها.

٤/٣/١٧ ندرة شركات رأس المال الجريء

الصفحة ٢٨٨

تتنوع أنشطة شركات رأس المال الجريء، إلا أن السمة الغالبة والمشتركة المميزة لهذه الشركات تتمثل في ارتفاع عنصر المخاطرة وفي شروط تمويلها، والسعي لتحقيق معدلات مرتفعة من الربح، سواء من خلال تمويل المشروعات التي تواجه صعوبات في الاقتراض من المصارف، نتيجة لعدم قدرتها على تقديم ضمانات كافية للقروض المطلوبة، أو من خلال شراء "المشروعات المتعثرة" أو التي تعاني من تراكم الديون وضعف القدرة على السداد، حيث تقوم تلك الشركات بإعداد برامج فاعلة وتنفيذها للنهوض بهذه المشروعات. لذا تسهم هذه الشركات إسهاماً فاعلاً في تمويل الاستثمارات العالية المخاطر وإدارتها. ومن أمثلة الأنشطة التمويلية الأخرى (غير التقليدية) التي تزاولها شركات رأس المال الجريء "التمويل التأجيري وتمويل المبيعات الآجلة".

وتستهدف خطة التنمية التاسعة تحفيز الشراكة بين الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية المباشرة) في مجال إنشاء شركات رأس المال الجريء، وتذليل المعوقات التنظيمية التي تحد من إسهاماتها المأمولة في تنمية الخدمات المالية بالمملكة. وتوفر "حاضنات الأعمال التقنية" البيئة المثلى لقيام ونجاح شركات رأس المال الجريء، حيث يتم استثمار رؤوس الأموال في تحويل الأفكار والابتكارات الصناعية الجديدة إلى سلع ومنتجات تخدم السوقين المحلي والأجنبي.

٥/٣/١٧ مؤسسات الإقراض المتخصصة

ترتب على الزيادة المطردة في الطلب على قروض مؤسسات الإقراض المتخصصة بما يتجاوز كثيراً حجم القروض المحصلة، قيام الدولة بزيادة رؤوس أموال هذه المؤسسات خلال عامي ١٤٢٦/٢٧-١٤٢٧/٢٨هـ (٢٠٠٦-٢٠٠٧) على النحو الموضح سلفاً. وتشير التوقعات إلى تنامي الطلب مستقبلاً على قروض هذه المؤسسات بما يتجاوز إمكاناتها الراهنة، انطلاقاً من الاعتبارات الآتية:

* تنامي الطلب على قروض صندوق التنمية الصناعية من جانب المستثمرين (الوطنيين والأجانب) نتيجة للتحسن الملموس في بيئة الاستثمار بالمملكة.
* المبادرة التي أعلنها صندوق التنمية الصناعية السعودي بتاريخ ١٤٣٠/٣/١٢هـ، الخاصة برفع معدل كفالة البرنامج الذي يرعاه الصندوق (برنامج كفالة) للقروض المقدمة من المصارف المحلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من (٥٠٪) إلى (٧٥٪) من قيمة القرض، ورفع الحد الأعلى لقيمة الكفالة من مليون ريال إلى ١,٥ مليون ريال.
* البدء في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة، والتي سيترتب عليها زيادة الطلب على خدمات التمويل لصندوق التنمية الصناعية السعودي.
* زيادة الطلب على قروض صندوق التنمية العقارية، نتيجة للزيادة السكانية، وفي ضوء توجه الدولة لزيادة نسب تملك المواطنين للمساكن.
* زيادة الطلب على القروض الاجتماعية والمهنية التي يقدمها البنك السعودي للتسليف والادخار.
* الحاجة إلى زيادة موارد صندوق الاستثمارات العامة لتعزيز مساهماته في المشروعات التنموية الكبرى.

٤/١٧ استراتيجية التنمية

١/٤/١٧ الرؤية المستقبلية

تعزيز إمكانات قطاع الخدمات المالية وموارده الذاتية لتحقيق أكبر قدر ممكن من التوسعات الأفقية والرأسية لهذه الخدمات، مع التركيز على تحسين نوعيتها وقدراتها التنافسية، وزيادة إسهاماتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، وتفعيل دورها التنموي، من خلال تعبئة المدخرات، وتوفير التمويل اللازم للدفع قُدُماً بمختلف الأنشطة الاقتصادية، وتعزيز وجود نظام مصرفي كفء وسوق مالية متطورة وخدمات تأمينية شاملة ومتنافسة، بما يسهم بفعالية في تحسين كفاءة أداء القطاع الخاص والاقتصاد الوطني ككل.

٢/٤/١٧ الأهداف العامة

- تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، وتعزيز المناخ الاستثماري، وبما ينعكس إيجابياً على كفاءة أداء الاقتصاد الوطني وقطاعاته المختلفة.
- توفير التمويل اللازم لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين كفاءة أداء القطاع الخاص، وزيادة مصادر الدخل وتنويعها، وتوفير المزيد من فرص العمل للعمالة الوطنية، ورفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة.
- تعزيز كفاءة وفاعلية النظام المصرفي، وتطوير الأسواق المالية، وتفعيل الدور التنموي لمؤسسات الإقراض المتخصصة والخدمات التأمينية، وتحسين نوعيتها وقدراتها التنافسية.

٣/٤/١٧ السياسات

الصفحة ٢٩٠

- تعزيز "الإجراءات الوقائية" للتعامل مع تداعيات الأزمة المالية العالمية من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية الداعمة للسيولة المحلية والمحفزة لمقدرة البنوك على الإقراض، مع التأكيد على الالتزام بالشفافية ووضع "نظام إنذار مبكر" للأزمات المالية.
- استمرار الدور التنظيمي والرقابي للدولة، مع تعزيز الإجراءات التي تستهدف النهوض بسوق الأسهم وتحسين كفاءة أداء صناديق الاستثمار ونشر الوعي الاستثماري بين المواطنين.
- تعزيز الدور التنموي للمصارف من خلال التوسع في إنشاء بنوك الاستثمار وزيادة الأهمية النسبية للقروض طويلة الأجل لتلبية احتياجات الأنشطة الأكثر إسهاماً في تنويع القاعدة الاقتصادية.
- زيادة الدور التنموي للصكوك الإسلامية، وأنشطة التأمين، وتحفيز الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) للتوسع في إنشاء "شركات رأس المال الجريء".
- الاستمرار في دعم رؤوس أموال مؤسسات الإقراض المتخصصة بما يتناسب مع الزيادة المطردة في الطلب على قروضها لتوسيع نطاق إسهاماتها في تفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص، ورفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين.

- التوسع في المعونات والاستشارات الفنية التي يقدمها صندوق التنمية الصناعية السعودي، وخاصة تلك المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- مواصلة جهود تنسيق السياسات المالية والنقدية بدول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز تكامل خدماتها المالية، وتكثيف جهود المملكة للإسهام في تطوير "نظام مالي عالمي جديد" من خلال عضويتها في "مجلس الاستقرار المالي العالمي".
- مواصلة جهود مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن تطوير النظام المالي بالمملكة، وتعزيز النظام المصرفي، مع أهمية التركيز على الإشراف والرقابة على أنشطة المصارف التجارية.

٤/٤/١٧ الأهداف المحددة

- تحقيق قطاع الخدمات المالية معدل نمو يقدر بنحو (٧,٦٪) سنوياً في المتوسط خلال سنوات الخطة.
- زيادة إجمالي قيمة القروض التي ستقدمها صناديق الإقراض المتخصصة (باستثناء صندوق الاستثمارات العامة) خلال الخطة إلى نحو ١٤٢,٧ بليون ريال.
- وضع "نظام إنذار مبكر" للأزمات المالية مدعوماً بمؤشرات محددة لمتابعة "السلامة المالية" للاقتصاد السعودي ومؤسساته المالية.

الشباب والتنمية

١/١٨ المقدمة

تشهد المملكة العربية السعودية تطوراً تنموياً في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويمثل الشباب عاملاً مهماً في هذا التطور، فهم الجيل المتعلم المتمتع بوتيرة عالية في معدلات الالتحاق بالتعليم، وانخفاض معدلات الأمية، ومن ثم فهم أكثر القوى المؤثرة في سوق العمل، وأكثر فئات المجتمع رغبة في التجديد واستيعاب المتغيرات، وأكثرها قدرة على التفاعل والاستجابة لمخرجات عملية التطور والتقدم العلمي والتقني. بيد أن هذه الطاقة تبقى كامنة، ما لم ينجح المجتمع في إيجاد البيئة المساعدة للاستفادة منها من خلال السياسات والبرامج المناسبة.

وفي إطار شامل ينظر إلى موضوعات الشباب كوحدة تنموية تتكامل جميع عناصرها من أجل ضمان تطوير أوضاع الشباب. شهدت خطة التنمية الثامنة تطوراً إيجابياً في جميع الجوانب المتعلقة بتنمية الشباب، التربوية منها والصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية.

وفي هذا السياق، تشكل خطة التنمية التاسعة خطوة نوعية على طريق الاهتمام بقضايا الشباب من منظور شامل ينطوي على جميع أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع الأخذ في الحسبان جميع الأدوار المختلفة للشباب، وكذلك احتياجاتهم.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن لقطاع الشباب موضحاً التطورات التي شهدها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/١٨ الوضع الراهن

١/٢/١٨ الملامح الديموغرافية للشباب

إن الفئة العمرية المقصودة بالشباب هي تلك الممتدة بين ١٥ و٢٤ سنة، وذلك لأسباب عديدة، أهمها الحرص على عدم توسيع الفئة العمرية إلى درجة يكون عدم التجانس داخلها كبيراً بحيث تعيق تخطيط البرامج التطويرية وتنفيذها، إضافة إلى ضرورة الاتساق مع التعريف العالمي في هذا المجال. إلا أن اعتماد هذه الفئة العمرية، لا ينفي ضرورة مراعاة

الفئات الفرعية داخلها والتي تحتاج إلى برامج خاصة وفق معايير محددة، كما لفئة المراهقين والمراهقات (١٥-١٨ سنة)، أو السنوات العليا من الفئات العمرية للشباب حيث الزواج وقضايا التشغيل التي تحظى بالأولوية.

ويشير التوزيع العمري للسكان السعوديين إلى أن عدد الشباب في فئة العمر (١٥-٢٤) عاماً بلغ نحو ٣,٩ مليون نسمة عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، يشكلون نحو (٢١٪) من إجمالي السكان السعوديين، ونحو (٣٥٪) من السكان في سن العمل. وبلغ العمر الوسيط في المملكة في ذات المدة (١٩) عاماً (أي أن نصف السكان هم تحت هذا العمر). وفي حين كانت نسبة السكان تحت عمر ٢٥ سنة نحو (٦١٪) عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، انخفضت إلى (٥٨,٤٪) عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧).

يتوزع الشباب حسب الجنس بشكل متقارب، ويزيد عدد الشابات في الفئة العمرية المعنية بنحو ٤٠ ألف نسمة عن عدد الشباب عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧). وبشكل عام، فإن الأهمية العددية للشباب والشابات متساوية تقريباً. ولكن يظهر التفاوت بينهما عندما تكون الموازنة بجوانب أخرى مثل التعليم والعمل والبطالة، وكذلك بالنسبة للأوضاع الصحية والزواج، وأيضاً بالنسبة لمكان السكن ونوع الأسرة.

تؤثر الحالة الزواجية للشباب والشابات في حياتهم بشكل جذري، كما لها في الوقت نفسه تبعات على السياسات الشبابية. ومن الشائع أن يجري التعامل مع الشباب بصفتهم غير متزوجين بالدرجة الأولى، إذ يعد الزواج وتشكيل الأسرة الخاصة انتقالاً نوعياً نحو تحمل المسؤولية واكتساب المكانة الاجتماعية المكتملة. وتفيد بيانات الجدول (١/١٨)، بأن نحو (٩٦٪) من الشابات من عمر (١٥-١٩) غير متزوجات، والفئة العمرية (٢٠-٢٤) سنة كانت نسبة المتزوجات (٣٩,٣٪). أما بالنسبة للشباب، فإن نسبة غير المتزوجين من الفئة العمرية (١٥-١٩) تبلغ (٩٩,٧٪)، أما نسبة المتزوجين من الشباب فتبلغ (١٢,٢٪) للفئة العمرية (٢٠-٢٤). علماً بأن متوسط العمر عند الزواج، هو ٢٧,٢ سنة للذكور، و٢٤,٦ سنة للإناث عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)، مما يشكل مؤشراً مكملاً لتحليل وضعية الشباب.

ويشكل مكان السكن أحد المؤشرات المهمة عند بحث أوضاع الشباب وعلاقتها بطبيعة البرامج والنشاطات التطويرية المطلوبة. ويمكن تصنيف مكان السكن إلى أربع فئات هي: مدن كبيرة، ومدن صغيرة، وقرى وبادية، ويبين الشكل (١/١٨) أن (٦٢٪) من الشباب يسكنون في المدن الكبيرة (١٠٠ ألف نسمة وأكثر). وتراعي خطط التنمية التوازن المطلوب من الناحية الكمية (أي توزع المنشآت والبرامج والإنفاق) بما يتناسب مع توزيع الشباب حسب مكان

السكن، وكذلك التوازن المطلوب من الناحية النوعية، حيث إن طبيعة البرامج والمرافق المناسبة للقرى والبادية تختلف عن تلك المناسبة للمدن الكبيرة حيث الأولوية للمرافق الكبيرة والتجهيزات الواسعة.

الجدول (١/١٨)
التوزيع النسبي للشباب حسب الحالة الاجتماعية
١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)

(٪)

الفئة العمرية	عازب		متزوج		مطلق		أرمل		مجموع
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
١٥-١٩	٩٩,٧	٩٦,٠	٠,٣	٣,٩	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	١٠٠
٢٠-٢٤	٨٧,٧	٥٩,٩	١٢,٢	٣٩,٣	٠,١	٠,٧	٠,٠	٠,١	١٠٠
١٥-٢٤	٩٣,٩	٧٨,٦	٦,٠	٢٠,٩	٠,١	٠,٤	٠,٠	٠,١	١٠٠

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، نتائج البحث الديموغرافي لعام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧).

الشكل (١/١٨)
التوزيع النسبي للشباب (١٥-٢٤ سنة) حسب مكان السكن
١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)

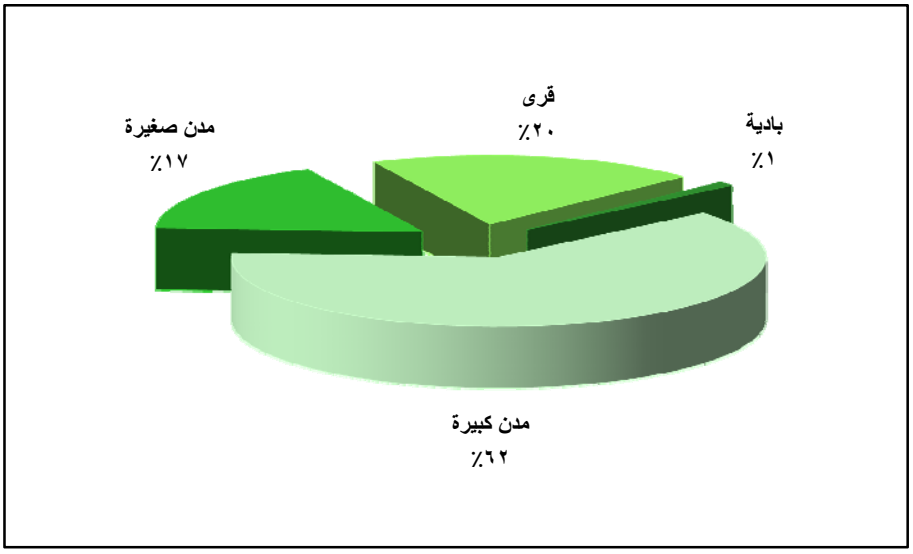

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤).

ويحتل موضوع التشغيل والبطالة جانباً مهماً في تحليل أوضاع الشباب، الجدول (٢/١٨). ومع أن الغالبية العظمى من الشباب مقيدون في المدارس والجامعات، حيث تبلغ نسبتهم نحو (٨٦٪) للفئة العمرية (١٥-١٩)، (٨٩,٨٪ للشباب و٨١,٣٪ للشابات). إلا أن

هذه النسبة تنخفض إلى النصف تقريبا للفئة العمرية (٢٠-٢٤) سنة، ويتقلص الفرق بين الشباب والشابات بشكل ملحوظ (٤١,٣٪ للشباب، و٣٩,٢٪ للشابات). وتبلغ نسبة من ينخرطون في سوق العمل من الشباب الذكور في الفئة العمرية (٢٠-٢٤) نحو (٥٧,٢%) حيث ينضم إليهم المتسربون من النظام التعليمي. فيما تتفرغ (٤٦٪) من الشابات في الفئة العمرية نفسها للأعمال المنزلية، وتنخرط نسبة أقل في سوق العمل (١٤,٥٪).

الجدول (٢/١٨)
هيكلية توزيع الشباب ضمن قوة العمل وخارجها
١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)

(٪)

فئة العمر	داخل قوة العمل		خارج قوة العمل						مجموع
			طالب		متفرغة للمنزل		أخرى		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
١٥-١٩	٩,٥	٣,١	٨٩,٨	٨١,٣	٠	١٥,٢	٠,٧	٠,٤	١٠٠
٢٠-٢٤	٥٧,٢	١٤,٥	٤١,٣	٣٩,٢	٠	٤٦,٠	١,٥	٠,٣	١٠٠
١٥-٢٤	٣٠,٧	٨,٣	٦٨,٢	٦٢,١	٠	٢٩,٢	١,١	٠,٤	١٠٠

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)

٢/٢/١٨ المؤسسات المعنية بالشباب

- **الرئاسة العامة لرعاية الشباب :**

حرصت الرئاسة العامة لرعاية الشباب منذ إنشائها على تقديم خدماتها وإيصالها للشباب السعودي في مختلف مناطق المملكة، حيث وجهت اهتمامها نحو النواحي الرياضية، إلى جانب النواحي الثقافية والاجتماعية كي يكون النمو متوازناً في جميع النشاطات الشبابية.

وقضى الأمر السامي الكريم رقم (أ/٢) وتاريخ ١٤٢٤/٢/٢٨هـ (٢٠٠٣) بإلحاق النشاط الثقافي بوزارة الثقافة والإعلام. وبذلك تركز عمل الرئاسة في الإشراف على النشاطات الشبابية الرياضية والاجتماعية، إضافة إلى دورها في الإشراف على الأندية والهيئات الرياضية التي تعنى بالنواحي الرياضية والاجتماعية. وتنتشر خدمات الرئاسة لتشمل أكثر من ١٠٧ مدينة وقرية من خلال ١٢٣ مرفقاً حكومياً، وتمتد لتغطي جميع مناطق المملكة الأخرى عن طريق التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة بالنشاطات الشبابية وخاصة وزارة الشؤون الاجتماعية.

وتعد الرئاسة العامة لرعاية الشباب الجهة الحكومية المسؤولة حالياً عن أوجه النشاط الرياضي والاجتماعي والهيئات الأهلية المتخصصة في هذا المجال، وعن إنشاء المرافق

الرياضية. ويعرض الجدول (٣/١٨) منشآت الرئاسة العامة لرعاية الشباب والتي تقدم خدماتها للشباب موزعة حسب المناطق. ويلاحظ من الجدول أهمية التوسع في الخدمات والنشاطات الرياضية وبما يضمن وصولها إلى جميع مناطق المملكة.

الجدول (٣/١٨)
خدمات رعاية الشباب حسب المناطق الإدارية
١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)

البيان	الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	القصيم	الشرقية	عسير	تبوك	حائل	الحدود الشمالية	جازان	نجران	الباحة	الجوف	المملكة
المدن الرياضية	٢*	٣	١	١	٤	١	١	١	١ *	١	١	١	–	١٨
بيوت الشباب	٥	٣	١	٢	٣	١	١	١	–	٢	١	١	١	٢٢
المقرات الرياضية	٨	٣	٣**	٤**	٧	١**	–	١	–	–	١	–	١	٢٩
الساحات الشعبية	٤	–	–	–	٣	٢	١	–	١	–	–	١	١	١٣
الاستادات الرياضية	٣	١	–	١	١	–	–	–	–	–	–	–	–	٦
الصالات الرياضية	٢	٢	١	–	٢	١	–	–	–	–	–	–	–	٨
المكاتب الرئيسة	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١٣
المكاتب الفرعية	٥	٢	–	١	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	١٠
الاتحادات الرياضية	٢٩	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٩
المعسكرات الدائمة	–	–	–	–	–	١	–	١	–	–	–	–	–	٢
الأندية الأهلية	٤٣	١٢	٦	١٤	٣٢	١٠	٦	٩	٣	٦	٣	٤	٥	١٥٣

(*) تحت التنفيذ (وادي الدواسر، عرعر).
(**) تحت التنفيذ (أحد، أبها، الرائد).
المصدر: الرئاسة العامة لرعاية الشباب.

وتوضح البيانات الخاصة بأعداد المستفيدين قلة عدد الشباب المرتادين لهذه المرافق، مما يتطلب دراسة الأسباب واقتراح البرامج والآليات المناسبة لضمان توسيع المشاركة الشبابية للاستفادة من هذه المرافق، والتنسيق في هذا الجانب مع الجهات ذات العلاقة مثل وزارة التربية والتعليم، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والجهات الأخرى ذات الاختصاص.

- **الجهات الأخرى :**

تُعد وزارتا التربية والتعليم، والتعليم العالي من الجهات الرئيسة المعنية بالخدمات المقدمة للشباب، حيث يتوجه جهدها الأساسي إلى الإعداد والتأهيل الأكاديمي والتربوي للشباب عبر مراحل التعليم النظامي المختلفة. واستكمالاً للإعداد الأكاديمي الذي تقوم به

الوزارتان، يتم الاهتمام بحزمة واسعة من النشاطات غير الصفية التي تمتد إلى المجالات المكملة للإعداد التربوي، منها العلمي والثقافي والرياضي، وبما يمكن الاستفادة من الأوقات الحرة للطلبة/الشباب ويحقق الأهداف والغايات التربوية. إضافة إلى ذلك باشرت بعض الجامعات في دعم تأسيس مراكز بحثية تختص بموضوعات الشباب، منها تأسيس المركز الوطني لأبحاث الشباب عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧) في جامعة الملك سعود، حيث يتولى المركز إجراء الدراسات والبحوث حول القضايا المتعلقة بالشباب في مختلف المجالات الحياتية.

وفي إطار تنمية القوى البشرية من خلال التدريب، تعنى المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بمجالات إعداد القوى العاملة من الشباب وتدريبها وتأهيلها لرفع كفاءتها التقنية والمهنية والفنية وفق متطلبات سوق العمل. وقد انعكس الاهتمام بهذا المجال من خلال التوسع في الطاقات الاستيعابية للمؤسسات التدريبية.

كما تتولى وزارة الصحة تقديم الخدمات الصحية والعلاجية للشباب كجزء من الخدمات الصحية المقدمة للسكان عموماً وليس حصراً لهذه الفئة. غير أنه مع الوعي بحجم الفئة الشبابية ومتطلباتها الصحية المستجدة، وخاصة في مجالات التوعية الصحية (حول مضار التدخين، أو التغذية غير الصحية، أو المخدرات) وفحوصات ما قبل الزواج للشباب والشابات، فإن الدور المباشر لوزارة الصحة في المجالات الصحية الشبابية سيشهد نمواً متزايداً خلال السنوات المقبلة.

وتنفذ وزارة الشؤون الاجتماعية مجموعة واسعة من البرامج ذات المحتوى الاجتماعي التي تعنى بشؤون الشباب، حيث تهتم بدعم الأندية الريفية والرياضية وإقامة المعسكرات الصيفية للشباب، وبرامج شغل الوقت الحر، وتنظيم المسابقات الثقافية والرياضية والدورات التدريبية. وتتولى الوزارة مهمات رعاية الأحداث المعرضين للجنوح (والذين يقع بعضهم ضمن الفئة العمرية للشباب) من خلال دور التوجيه الاجتماعي التي تعنى برعاية الأحداث. كما تعنى الوزارة بإعداد البرامج العلاجية لرعاية الأحداث الجانحين وتقدم تلك البرامج لكلا الجنسين من خلال دور الملاحظة الاجتماعية، ومؤسسات رعاية الفتيات. كما يتم التنسيق مع الإدارة العامة للنشاطات الثقافية بالرئاسة العامة لرعاية الشباب لتنظيم اللقاءات الثقافية المشتركة بين شباب الأندية الريفية التي تشرف عليها مراكز التنمية المسجلة بالرئاسة العامة لرعاية الشباب.

وتتولى وزارة الثقافة والإعلام مهمات التنمية الثقافية من خلال الأندية الثقافية المعتمدة التي يمكن للشباب ارتيادها. حيث بلغ عدد الأندية الأدبية ١٦ نادياً تضم أكثر من ٣ آلاف عضو. وأصبح عدد فروع الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون ١٣ فرعاً إضافة

لمقر الجمعية الرئيس في الرياض. وبلغ عدد فروع جمعية هواة الطوابع ٣ فروع إضافة لمقرها الرئيس في مكة المكرمة وتضم نحو ٤٢٠٠ عضو.

وتعنى كذلك وزارة الشؤون البلدية والقروية بالخدمات المقدمة للشباب من خلال أمانات المدن حيث تعمل على إنشاء الساحات البلدية، ومضامير المشي، والعروض المسرحية والفنية التي تستهدف الشباب. ومن الأمثلة على ما تقدمه أمانات المدن من خدمات للشباب، مبادرة أمانة منطقة الرياض بإنشاء ١٠٠ ساحة بلدية في شتى أحياء مدينة الرياض خلال الأعوام (١٤٢٨/٢٧-١٤٣١/٣٠هـ) (٢٠٠٧-٢٠٠٩)، ويهدف هذا المشروع إلى إيجاد مواقع ترفيهية ورياضية للشباب تسهم في تنميتهم جسدياً وذهنياً بممارسة النشاطات الرياضية داخل الأحياء السكنية.

إضافة إلى الجهات الحكومية، يقوم القطاع الأهلي بدور مهم في مجال رعاية الشباب، حيث تم الترخيص لـ١٥٣ نادياً رياضياً يرعاها القطاع الأهلي. كما يقوم هذا القطاع بدعم المشروعات الخيرية كمساعدات مالية وعينية مباشرة للشباب، مثل مشروعات مساعدة الشباب على الزواج، وتحمل تكاليف الدراسة في المدارس والكليات الأهلية.

كما تقوم بعض جهات القطاع الخاص من شركات ومؤسسات وبنوك بمساعدة الشباب من خريجي مختلف المراحل التعليمية للانخراط بفاعلية في سوق العمل المهني والتقني والإداري في المملكة، من خلال برامج التدريب المنتهي بالتوظيف، ودعم المشروعات الصغيرة، ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة بإيجاد فرص وظيفية لهم. هذا إضافة إلى دعم النشاط الرياضي من خلال إنشاء أكثر من ٥٥٠ مركزاً رياضياً في مختلف مناطق المملكة.

٣/٢/١٨ الإنجازات

تناولت فصول الخطة التاسعة (كالتعليم، والتدريب، والصحة وغيرها) تفاصيل التقدم في إنجاز أهداف خطة التنمية الثامنة قدر تعلقها ببرامج الشباب الخاصة بها. أما بالنسبة إلى برامج الرئاسة العامة لرعاية الشباب، فتبين مؤشرات الإنجاز في مجال الإنشاءات: استكمال إستاد جدة، ونادي الفتح، ونادي الخليج، إضافة إلى استكمال ملعب عنيزة بالقصيم، وتنفيذ نحو (٤٠٪) من المدينتين الرياضيتين في عرعر ووادي الدواسر، وإنشاء ٩ ساحات شعبية في مختلف مناطق المملكة. أما في مجال النشاط الرياضي: فقد شاركت المملكة في ١٧٦٥ منافسة دولية في مختلف الأنشطة الرياضية، وتم تنظيم أكثر من ٢٨٢٠ منافسة رياضية داخلية، وبلغت المنافسات في مجال الرياضة للجميع ٧٩٦ منافسة، إضافة إلى تدريب ١٥٠٠٠ شاب.

وفي مجال النشاط الاجتماعي، قامت الرئاسة بتنظيم ٧٧٦ معسكراً ترفيهياً، و١٥ معسكر عمل، و٣٩٨ رحلة وزيارة، إضافة إلى نشاطات الخدمة العامة والتي بلغت ٥٢٠ نشاطاً.

٣/١٨ القضايا والتحديات

١/٣/١٨ المحورالاجتماعي

- **التحولات المجتمعية والأسرة :**

تشكل الأسرة عنصراً رئيساً في المجتمع وحراكه الاجتماعي، ويصيبها ما يصيب المجتمع من تطور وتحولات. وتهدف خطة التنمية التاسعة إلى مواكبة هذا الحراك الاجتماعي، والإسهام في تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة وأدوارها، بحيث تكون الأسرة بيئة نفسية وتربوية واجتماعية مساعدة للشاب أو الشابة على بناء شخصية قوية، متوازنة، مبدعة، وقادرة على المساهمة في تنمية المجتمع.

وفي هذا الصدد، فإن الجهات المعنية بالشأن الاجتماعي، عليها أن تبذل جهدا مشتركا لتطوير الأسرة ودورها في هذا السياق، ويكون هدفها هو التوسع التدريجي في مساحات التفاعل والحوار داخل الأسرة، بين كل أعضائها، بين الجيل الواحد من الجنسين، وبين جيلي الأبناء والآباء. إن في تطوير دور الأسرة، مدخلاً لا غنى عنه من أجل التخفيف من صراع الأجيال، وصراع العولمة والهوية، وابتعاد الأبناء عن الغلو والسلوكيات الضارة، ولكن ذلك لا يتحقق إلا على قاعدة قبول الأسرة والمشرفين عليها وعلى سياسات الأسرة، بأن تتسم العلاقات الأسرية بالمزيد من المرونة التي تحقق الأهداف المشتركة للأهل والأبناء والمجتمع على حد سواء.

- **الزواج وتكوين الأسرة :**

توضح البيانات الخاصة بالزواج توجهاً نحو تأخير سن الزواج، حيث ارتفع متوسط عمر الزواج في المملكة من ٢٥,٣ سنة للشباب و٢٠ سنة للشابات عام ١٣٩٩هـ (١٩٧٩)، إلى ٢٧,٢ سنة و٢٤,٦ سنة على التوالي عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧).

ويُعد غلاء المهور، وارتفاع تكاليف احتفالات الزواج، والحصول على سكن مناسب، وتجهيز وتأثيث بيت الزوجية، من العوامل التي أسهمت في إحجام كثير من الشباب عن الزواج أو تأجيله لسنوات، أو الزواج من غير السعوديات الذي بدوره ساعد على ارتفاع معدلات العنوسة بين الفتيات.

إن ارتفاع تكاليف الزواج وصعوبة تأمين مسكن مناسب، يتطلب التوجه المنظم لمواجهة هذه المشكلات مجتمعياً واتخاذ التدابير اللازمة لتيسير الزواج وحتى لا تؤثر تبعاته المالية على ظروف الأسرة الاقتصادية بعد الزواج.

- **الوقت الحر:**

إن ما يسمى عادة "وقت الفراغ" هو في حقيقة الأمر "وقت حر"، بمعنى أن الشخص يملك حرية الانشغال خلاله بما يرغب خارج الالتزامات الناجمة عن الدراسة أو العمل أو أي واجبات أخرى. إنه وقت خاص لإنماء الشخصية وممارسة الهوايات والخيارات. إلا أن ذلك لا يمكن أن يتحقق دون بيئة مساعدة ودون توفر الوسائل التي تسمح بذلك. وفي حال غيابها، فإنه يتحول إلى "وقت فراغ" بالمعنى الحرفي للعبارة.

إن سبل قضاء الوقت الحر وغياب وسائل الترويح المناسبة تعد إحدى المشكلات الأساسية لدى الشباب من الجنسين. حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن كثيراً من الشباب لديهم "وقت فراغ" طويل يتراوح بين ٤-١٢ ساعة يومياً، وفي الغالب أن هذا الوقت غير مستغل استغلالاً مثمراً، وهذا الوضع يحمل في طياته مخاطر تربوية واجتماعية، تولد قلقاً لدى الشباب والمسؤولين عنهم، مما يتطلب توجيه الجهود لتوفير الأنشطة الترفيهية الملائمة للشباب.

- **مشكلة المخدرات:**

أصبحت مشكلة المخدرات اليوم من المشكلات التي تعاني منها جميع المجتمعات. ويُعد الشباب الفئة الأكثر استهدافاً من منتجي المخدرات ومروجيها، حيث إنها تنتشر بشكل كبير بينهم قياساً على بقية فئات المجتمع.

ويعود انتشار مشكلة المخدرات إلى مجموعة من الأسباب، لعل من أهمها: إمكانية الوصول إلى المخدرات، وتوفر القدرة الشرائية، وتأثير الجلساء (الرفاق)، والتفكك الأسري، وقلة الوسائل المناسبة لقضاء الوقت الحر فيما هو مفيد. فكل هذه العوامل تشكل ضغوطاً اجتماعيه ونفسية تنعكس آثارها بالدرجة الأولى على الشباب الذي يلجأ إلى المخدرات للهروب من هذا الواقع. إن انتشار المخدرات – وإن كان محدوداً- هو أمر يستدعي المعالجة، نظراً لاحتمال توسع انتشاره خاصة وأنه يعبر عن أزمات فردية واجتماعية تتطلب وقاية وتوعية وعلاجاً.

٢/٣/١٨ المحور التربوي

شكل الطلبة المقيدون في النظام التعليمي عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧) نحو (٣١,٤٪) من إجمالي السكان السعوديين. ويُبرز المضمون التحليلي لهذا العدد الكبير من الطلبة المقيدين في النظام التعليمي العلاقة الخاصة بين المؤسسة التعليمية والطلبة، حيث إنها علاقة ذات صيغة مباشرة تمتد لساعات طويلة خلال اليوم ولأغلب أيام السنة ولسنوات عديدة، مما يجعل لتأثير هذه المؤسسات على الطلبة طابعاً مميزاً. كما أن هذه العلاقة لا تمس الطالب وحده بل تمتد لتشمل عائلته بشكل مباشر وغير مباشر. وبالتالي يُعد التعليم العنصر الثاني بعد الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية.

وفي هذا السياق، فإن العلاقة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع لا تتعلق بتطابق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل فحسب، بل تتعلق كذلك بالمدرسة والجامعة من حيث المكان الذي يتأهل فيه الطالب للحياة في المجتمع من حوله. ومن ثمّ، فإن ما يتوقعه الشاب من هذه المؤسسات هو تزويده بالمعارف وبمهارات الحياة وبوسائل تحقيق طموحاته وأحلامه. كما أن المؤسسة التعليمية هي المكان الذي يتوقع الأهل والدولة والمجتمع أن يؤهل فيه الشباب للقيام بعملهم الاجتماعي والاقتصادي كمنتجين وكمواطنين فاعلين. وهذا التوازن بين الوظائف المتكاملة للمؤسسة التعليمية هو المطلوب في مؤسسات المملكة التعليمية.

الصفحة ٣٠٢

٣/٣/١٨ المحور الاقتصادي

يجب التمييز بين فئتين عمريتين للشباب فيما يتعلق بالتشغيل والبطالة، الفئة العمرية (١٥-١٩) سنة، وأغلبها على مقاعد الدراسة في المؤسسات التعليمية، والفئة العمرية (٢٠-٢٤) سنة، التي يمكن فيها للشباب الاختيار بين متابعة الدراسة أو دخول سوق العمل.

إلا أن المسألة الرئيسة بالنسبة للشباب، لا تقتصر على مجرد الحصول على وظيفة تخرجهم من دائرة البطالة بل إن الوظيفة تمثل ركناً مهماً لمشروع الحياة الخاص بالشاب أو الشابة، لذا فإن الحصول على الوظيفة المناسبة يشكل هاجس كل شاب يريد أن يشق طريقه في الحياة. وبالنسبة إليه، لا بد أن تجتمع في الوظيفة أو نوع العمل الذي يبحث عنه مواصفات الدخل المناسب، والقيمة الاجتماعية المعترف بها، والانسجام مع الميول الشخصية. لذلك فإن كثيراً من الشباب يعانون في سبيل الحصول على الوظيفة الملائمة.

ولكن، ثمة بُعداً آخر يتعلق بثقافة العمل السائدة بين بعض الشباب. وفي هذا المجال فإن الوفرة النسبية للموارد في المملكة، والتقاليد التي درجت عليها الدولة بتحملها مسؤولية تقديم الخدمات، أنتجت نوعاً خاصاً من الثقافة الاجتماعية، حيث بات الشباب أكثر اعتماداً على

الدولة في توفير فرص العمل ولاسيما في القطاع العام، دون القيام بجهد مواز من جانبهم لزيادة مؤهلاتهم ومهاراتهم لاستحقاق هذه الوظائف. وفي الوقت ذاته لا يمكن التعميم في هذا المجال، حيث برزت مجالات تميز فيها الشباب والمواطنون، حتى على الصعيد العالمي (كما في بعض مجالات الطب والعمليات المعقدة وغيرها).

٤/٣/١٨ المحور الصحي

القضايا والمشكلات الصحية التي يواجهها الشباب عديدة، وهي في جزء كبير منها ناجمة عن نمط الحياة، ومن أبرزها:

- **مشكلة التغذية ونمط الحياة:** يتميز المجتمع عموماً، والشباب خصوصاً، باتباع نمط تغذية وحياة غير صحيين. فالسلوكيات الرائجة بين الشباب تتميز بالإكثار من استهلاك الوجبات السريعة، والمشروبات الغازية، المقترنة بنمط حياة قليل الحركة ولا يتضمن القيام بمجهود جسدي وعضلي. وينتج عن ذلك مشكلات صحية عديدة مثل السمنة، والسكري، واحتمال التعرض المبكر لأمراض القلب والشرايين وارتفاع ضغط الدم، والإجهاد السريع، مما يتطلب معالجتها من خلال الوقاية والتوعية والمراقبة على نوعية السلع الغذائية، وتشجيع العادات الصحية السليمة.

- **مشكلة حوادث السير:** وهي قضية كبيرة، حيث تفيد الإحصاءات الرسمية خلال خطة التنمية الثامنة أن متوسط عدد وفيات حوادث السير في المملكة بلغ نحو ٦ آلاف حالة وفاة سنوياً، وبلغ متوسط عدد الإصابات نحو ٣٥,٥ ألف إصابة سنوياً. وتتركز الإصابات بين صفوف الشباب الذكور بالدرجة الأولى، بحيث تعد السبب الأول لوفيات الشباب والمصدر الأكثر أهمية لإصابتهم بالإعاقة. ويتطلب هذا الأمر علاجاً فورياً، وهو ما لا يقتصر على تنظيم السير وتشديد العقوبات على المخالفين للأنظمة، بل يجب أن يشتمل على تنظيم حملة توعية وطنية مستمرة.

- **الصحة الإنجابية:** لا يمكن إغفال حقيقة أن الشباب مرحلة تحول بيولوجي ونضوج ينتج عنها حاجات ومشكلات صحية خاصة. وفي سن المراهقة والشباب، يحتاج الشباب إلى مصادر معرفة موثوق بها عن صحتهم بشكل عام (التغذية، والرياضة، والنظافة الشخصية، والإنجاب...الخ)، وهي مسائل مترابطة بشكل طبيعي ومن غير المفيد تجزئتها. إن الجهات المعنية – وخصوصاً الأسرة والمدرسة وأجهزة

وزارة الصحة – معنية بتوفير المعلومات والنصح المناسبين للشباب والشابات في هذا الصدد، والتي لطالما تميز بها مجتمعنا الإسلامي من خلال ثقافته وتقاليده التي تعاطت بانفتاح ودون تحرّج مع هذه الجوانب. ومن شأن ذلك أن يحقق هدفين مترابطين: الأول: صحي وقائي، والثاني: اجتماعي– ثقافي، لأن من شأن التعامل الصحي والمباشر مع هذه الاحتياجات والمشكلات أن يجنب الشباب مخاطر الانزلاق نحو البحث الفردي عن المعلومات من خلال مصادر غير سليمة، وما يحمله ذلك من مخاطر صحية وسلوكية غير مقبولة اجتماعياً.

٥/٣/١٨ محور الشابات

يقصد بكلمة الشباب حيثما وردت في هذا الفصل الشباب والشابات على حد سواء، ومع ذلك، فإن للشابات خصوصية وضعهن وظروفهن واحتياجاتهن، مما يعني أن السياسات العامة الموجهة للشباب بحاجة لتطوير ومراعاة هذه الجوانب.

ومن النقاط الجديرة بالاهتمام فيما يختص بهذا الجانب ما يلي:

الصفحة ٣٠٤

- تركز السياسات والخدمات الشبابية على الرياضة (كرة القدم بشكل خاص) والأنشطة الموجهة خصوصا للشباب الذكور، وهي تشكل العمود الفقري للسياسات الشبابية (الرياضية تحديداً). إن الاستراتيجية المبنية على الرياضة الاحترافية والأندية المصنفة وبناء المدن الرياضية المركزية الضخمة وتنظيم المباريات والمعسكرات وما إلى ذلك، كلها موجهه للذكور. والتوجهات القائمة حالياً تدعو للتوسع في الفرص الرياضية المناسبة للإناث وفي إطار القيم المجتمعية للمملكة.
- وجود قيود أسرية واجتماعية وثقافية تحد من قدرات الشابات على الاختيار في مجال الدراسة أو العمل أو ممارسة الهوايات، وتقيد مشاركتهن المجتمعية. والجدير بالذكر أن خطة التنمية الثامنة شهدت توسعاً في المشاركة المجتمعية للإناث.

هذه بعض القضايا الخاصة بالشابات وهي تؤشر إلى ضرورة إدخال تعديلات على السياسات والبرامج التي تُنفذ في مجال الشباب، بحيث تكون أكثر مرونة، وأقل مركزية، وأكثر استجابة لمتطلبات مشاركة الشابات، مع تخصيص برامج ومرافق وأنشطة تناسب هواياتهن وميولهن، وتلقى في الوقت نفسه قبولاً أسرياً واجتماعياً، تنفذ في أماكن دراستهن أو في أماكن قريبة من سكنهن.

٤/١٨ توقعات الطلب

يستند تحليل الطلب إلى معطيات التجربة القائمة للرئاسة العامة لرعاية الشباب ومجالاتها. إلا أن هناك جانباً آخر يتعلق بالطلب على أنواع الخدمات والأنشطة غير الرياضية، والتي جرى تناولها في الفصول الأخرى وحسب الاختصاص وتم تقدير الطلب عليها.

١/٤/١٨ النشاطات الشبابية

تقوم الرئاسة العامة لرعاية الشباب بتقديم خدماتها الشبابية من خلال مجموعة من البرامج والنشاطات الرياضية والاجتماعية، ويبين الجدول (٤/١٨) تقديرات الطلب على النشاطات الشبابية للرئاسة خلال سنوات الخطة التاسعة حيث يلحظ استهداف التوسع في هذه النشاطات.

الجدول (٤/١٨)
توقعات الطلب على النشاطات الشبابية
خطة التنمية التاسعة

النشاط العام	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠)	١٤٣٣/٣٢هـ (٢٠١١)	١٤٣٤/٣٣هـ (٢٠١٢)	١٤٣٥/٣٤هـ (٢٠١٣)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	إجمالي الزيادة
المنافسات الخارجية	١٧٦٥	١٨٢٠	١٨٧٥	١٩٣٠	١٩٨٥	٢٠٤٠	٢٧٥
المنافسات الداخلية	٢٨٢٠	٢٩٢٠	٣٠٢٠	٣١٢٠	٣٢٢٠	٣٣٢٠	٥٠٠
الرياضة للجميع	٧٩٦	٨٢٦	٨٥٦	٨٨٦	٩١٦	٩٤٦	١٥٠
التدريب الرياضي	١٥٠٠٠	١٥٧٥٠	١٦٥٣٧	١٧٣٦٥	١٨١٧٣	١٩٠٨١	٤٠٨١
المعسكرات الترويحية	٧٧٦	٨٠٩	٨٤٢	٨٧٥	٩٠٨	٩٤١	١٦٥
معسكرات العمل	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٥
الرحلات والزيارات	٣٩٨	٤١٨	٤٣٨	٤٥٨	٤٧٨	٤٩٨	١٠٠
خدمة المجتمع	٥٢٠	٥٤٧	٥٧٤	٦٠١	٦٢٨	٦٥٥	١٣٥

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٢/٤/١٨ المرافق الرياضية

تهدف الرئاسة إلى الوصول بخدماتها إلى القاعدة العريضة من الشباب، ولتحقيق هذا الهدف يلزمها التوسع في إنشاء المرافق الرياضية، وخاصة في المناطق التي لم تغطّ بالخدمات الشبابية وتتسم بالكثافة السكانية ومعدلات نمو سكاني مرتفعة، كما أن الشريحة السكانية من فئات الشباب الذين تشملهم الرئاسة بخدماتها يمثلون الأعمار بين ١٥ – ٢٤ عاماً (إضافة من سن ١٢ عاما – لفرق البراعم). ويستهدف أن تركز الرئاسة على إقامة الساحات الشعبية

بالأحياء والمدن الصغيرة بما لا يقل عن ٢٠ ساحة رياضية، إضافة إلى مدينتين رياضيتين في المناطق التي لا يوجد فيها مدن رياضية، وكذلك توفير ما لا يقل عن ٥ مقرات رياضية للأندية الأهلية، وعدد (٤) معسكرات دائمة للشباب، ويتطلب أن يتم هذا التوسع بالتناغم مع معالجة أسباب إحجام الشباب عن ارتياد المرافق الشبابية، الجدول (٥/١٨).

الجدول (٥/١٨)
توقعات الطلب على المرافق الرياضية
خطة التنمية التاسعة

المرافق	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠)	١٤٣٣/٣٢هـ (٢٠١١)	١٤٣٤/٣٣هـ (٢٠١٢)	١٤٣٥/٣٤هـ (٢٠١٣)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	إجمالي الزيادة
المدن الرياضية	١٨	١٨	١٨	١٩	٢٠	٢٠	٢
المقرات الرياضية	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٥
الساحات الشعبية	١٣	١٧	٢١	٢٥	٢٩	٣٣	٢٠
المعسكرات الدائمة	٢	٣	٤	٥	٦	٦	٤

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٥/١٨ استراتيجية التنمية

١/٥/١٨ الرؤية المستقبلية

إيجاد جيل من الشباب يتمتع بقدرات ومهارات علمية وبدنية وحياتية، ومتحملاً لمسئولياته تجاه نفسه وأسرته ومجتمعه ووطنه، ومشاركاً فعالاً في عملية التنمية.

٢/٥/١٨ الأهداف العامة

- تحقيق الاندماج الاجتماعي للشباب وتوسيع نطاق مشاركتهم في مختلف مجالات النشاط الشبابي.
- الحد من حالات انتشار المخدرات بين الشباب، وسائر السلوكيات الضارة بصحتهم البدنية والنفسية.
- تقليص الفجوة بين ما تقدمه المدرسة للتلاميذ، وما يحتاجون إليه من مهارات حياتية ومعلومات تساعدهم في العيش بصورة أفضل، وفي بناء مستقبلهم.

- تحسين مستوى معيشة الشباب، وتلبية الاحتياجات الخاصة للشباب المنتمين للأسر ذات الدخل المنخفض.
- توفير فرص عمل للشباب تنسجم مع ميولهم وقدراتهم واختصاصاتهم العلمية، وزيادة إسهامهم في القوى العاملة ومكافحة البطالة بين صفوفهم.
- تنشئة جيل من الشباب يتمتع بصحة بدنية ونفسية جيدة.

٣/٥/١٨ السياسات

- تطوير خدمات الإرشاد الأسري للشباب والآباء.
- معالجة مشكلة ارتفاع المهور وتكاليف احتفالات الزواج.
- تعميم المرافق الرياضية على جميع مناطق المملكة وبشكل متوازن ووفق معايير محددة.
- التوسع في إنشاء منشآت رياضية صغيرة ومتوسط الحجم في الأحياء، واستخدام المنشآت الرياضية في المدارس في تنظيم الأنشطة الرياضية والشبابية.
- توفير متطلبات إدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الأنشطة الشبابية على اختلافها، وتنظيم الأنشطة الخاصة بهم عند الحاجة.
- دعم برامج الوقاية من المخدرات، والتوسع في معالجة الإدمان على المخدرات والإقلاع عن التدخين.
- توسيع هامش مشاركة التلاميذ والطلاب في الأنشطة المدرسية والجامعية، والتفاعل مع مفهوم جعل المدرسة أكثر ارتباطاً بالمجتمع.
- تعميم ثقافة العمل المنتج في المجتمع وبين الشباب، والحد من الاعتماد المبالغ فيه على مسؤولية الدولة في تأمين فرص عمل بشكل تلقائي لهم، والميول الاستهلاكية لديهم.
- تشجيع نمط الحياة الصحي في التغذية والسلوكيات الحياتية.
- الحد من انتشار السلوكيات الضارة والخطرة، ولاسيما القيادة المتهورة للسيارات، والتدخين، والمخدرات.
- التدخل الوقائي لمعالجة بعض المشكلات الاجتماعية، وتقديم الدعم والمعالجة للفئات الخاصة التي تحتاج لذلك.
- اعتماد المنهجيات والإجراءات اللازمة لتحقيق أعلى مستويات الدمج الاجتماعي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

- تشجيع العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية للشباب في جميع المجالات.
- تمكين الشباب من الجنسين من ممارسة هواياتهم من خلال ممارسة أنشطة شبابية رياضية وثقافية واجتماعية وترفيهية من اختيارهم ومنسجمة مع القيم المجتمعية وميولهم واهتماماتهم.

١٨/٥/٤ الأهداف المحددة

- تنظيم حملات توعية وإرشاد للآباء للعناية بالأبناء تربوياً وفكرياً وسلوكياً، وتقديم مشورة لأفراد الأسرة من خلال المدرسة ومراكز وزارة الشؤون الاجتماعية، والبرامج التلفزيونية ووسائل الإعلام الأخرى.
- تصميم حزمة أنشطة نموذجية لتعزيز التواصل الأسري.
- إعداد خارطة توزيع المرافق الرياضية والشبابية ومطابقتها مع الامتداد الجغرافي والانتشار السكاني في المناطق والمحافظات.
- تصميم نظام عمل متكامل لاستخدام المدارس ومنشآتها وملاعبها وقاعاتها في النشاط الشبابي في محيطها المباشر بمشاركة الأهل وبالتنسيق مع الجهات المعنية.
- تجهيز أماكن الأنشطة الشبابية بالمعدات الضرورية من أجل تمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من المشاركة في الأنشطة المختلفة.
- دراسة احتياجات تطوير دور المدرسة التنموي، واحتياجات التدريب، وصيغ التعاون مع الهيئات المحلية.
- تنظيم حملة مشتركة من الأجهزة الحكومية، ووسائل الإعلام، والمؤسسات التعليمية، والقطاع الخاص، للتأثير في الثقافة المجتمعية وثقافة الشباب السعودي، لتعميم قيم العمل المنتج في صيغ متناسبة مع احتياجات المجتمع.
- تصميم برنامج خاص للتوجيه المهني في مدارس التعليم العام، يتضمن البعد المتصل بقيم العمل.
- تنفيذ دراسة عن الوضع الصحي للشباب، واستخدامها في رسم السياسات، ونشر نتائجها ضمن حملة التوعية.
- إدخال مواد توعوية في موضوع الوقاية والتغذية والسلوكيات الصحية في المناهج والأنشطة المدرسية بشكل منهجي ودائم، وفي سن مبكرة.
- تنظيم حملة وطنية من أجل مكافحة السرعة وحوادث السير بين الشباب.
- تنظيم حملة توعية مستمرة لمكافحة التدخين والمخدرات بين الشباب.

٦/١٨ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة لقطاع الشباب والتنمية (الرئاسة العامة لرعاية الشباب) (٧,٢) بليون ريال خلال خطة التنمية التاسعة، لتنفيذ برامجها ونشاطاتها المختلفة.

المرأة والأسرة

١/١٩ المقدمة

يشكل اهتمام المملكة العربية السعودية بتطوير أوضاع المرأة والأسرة، بمجالاتهما الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أولوية تنموية جسَّدها النظام الأساسي للحكم والتوجهات الاستراتيجية لخطط التنمية المتعاقبة، حيث تم إحراز تقدم ملموس في هذه الأوضاع عبر تنفيذ برامج خطط التنمية ومشاريعها ذات العلاقة. وقد تميزت سنوات خطة التنمية الثامنة بتقدم الأوضاع التعليمية والصحية والاقتصادية للمرأة كما تميزت بالتحسن المطرد في المستوى المعيشي للأسرة، وقد صاحب التطور المحرز على هذه الأصعدة حوار حيوي في وسائل الإعلام حول التأثير الفاعل للمرأة والأسرة مؤكداً الحيوية التنموية في هذا المجال.

وفي هذا الإطار يمكن جعل توجهات خطة التنمية التاسعة وبرامجها منعطفاً ريادياً في تناولها لمواضيع المرأة والأسرة والمجتمع، حيث تسعى الخطة إلى بلورة هذه المواضيع في وحدة تتكامل فيها المهمات والأدوار. فالمرأة المتعلمة يمكنها أن تساعد على إيقاف الهدر في الأسرة الناتج عن عدم المعرفة، ومن ثم فهي عنصر أساس في دعم تطور الأسرة وتحسين أدائها، وفي الوقت نفسه لها تأثيرها المجتمعي في الأنشطة المجتمعية خارج الأسرة. وبالنظر إلى النتيجة النهائية تتكامل هذه الأعمال حيث لا يمكن تجزئة هذه الأدوار والنظر إليها بمعزل عن صورتها الإجمالية. وإذا كان من غير الممكن النظر إلى أثر المرأة المجتمعي (مثلا كمشاركة في النشاط الاقتصادي) بمعزل عن عملهـــا الأسري كزوجة وأم، فلا يمكن في الوقت نفسه النظر إلى الأسرة كياناً اجتماعياً فاعـــلاً، عماده المرأة والرجل، دون النظر لتأثير المرأة في استدامة تطور هذا الكيان.

إضافة إلى هذه النظرة التكاملية لقضايا المرأة والأسرة والمجتمع، تسعى خطة التنمية التاسعة ليس فقط إلى ترسيخ المنجزات المحرزة بل كذلك إلى توسيع مساحتها، واعتماد آليات تنسيق بين الأطراف لضمان فاعلية الإطار التكاملي في تماسك النسيج المجتمعي والتنشئة الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى تنفيذ الهدف الاستراتيجي للخطة التاسعة في تعزيز التنمية البشرية وتوسيع الخيارات المتاحة لأفراد المجتمع في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات وتمكينهم من الانتفاع منها.

يتنـــاول هذا الفصل الوضع الراهن لقطاع المرأة والأسرة موضحاً التطورات التي شهدها خـــلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها

خلال خطة التنمية التاسعة، كما يبرز توقعات الطلب على خدمات المرأة والأسرة، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/١٩ الوضع الراهن

١/٢/١٩ الملامح الرئيسة لأوضاع المرأة والأسرة

- **الوضع الزواجي :**

يُعد رصد التغيرات في الحالة الزواجية في المجتمع من المؤشرات الرئيسة في بلورة التوجهات المجتمعية قدر تعلقها بأوضاع المرأة والأسرة. فالزواج هو اللبنة الأولى في بناء الأسرة، وتؤدي الأسرة واجبات مهمة تسهم في تلبية الحاجات الأساسية في المجتمع وتساعد على ديمومة النسق الاجتماعي من خلال التنشئة الاجتماعية الأولية وتحقيق الاستقرار في شخصية أفرادها. ورغم أن مؤسستي الزواج والأسرة كانتا وستظلان المحور الرئيس للحياة الإنسانية، فقد تعرضتا لمراحل عديدة من التغيير وعلى العديد من المستويات.

الصفحة ٣١٢

تبين نتائج البحث الديموغرافي لعام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)، وجود اختلاف بين الذكور والإناث في متوسط عدد سنوات العزوبية عند الزواج، حيث بلغ للذكور ٢٧,٢ عاماً وللإناث ٢٤,٦ عاماً. وثمة انخفاض في هذا المؤشر موازنة بالعام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠)، حيث كان للذكور ٢٨,٤ عاماً وللإناث ٢٤,٧ عاماً.

وتوضح نتائج البحث الديموغرافي أن نسبة السعوديات (١٥ سنة فأكثر) اللاتي لم يسبق لهن الزواج بلغت (٣٢,١٪)، ونسبة المتزوجات منهن (٦٠,٢٪)، والأرامل (٥,٤٪)، والمطلقات (٢,٣٪). أما للذكور فقد كانت النسب المناظرة (٤٠,١٪) و(٥٨,٧٪) و(٠,٤٪) و(٠,٨٪) على التوالي. ويلحظ من توزيع السكان حسب الحالة الزواجية محدودية نسبة المطلقين، بيد أن موازنة هذه النسب مع المتحقق لعام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) يشير إلى ارتفاعها وإن كان بشكل طفيف، حيث كانت نسبة المطلقين من إجمالي السكان السعوديين بعمر (١٥ عاماً فأكثر)، (١,٦٪) للإناث و(٠,٦٪) للذكور. وتوضح بيانات الحالة الزواجية حسب فئات الأعمار، ارتفاع نسبة السعوديات اللاتي لم يسبق لهن الزواج في الفئة العمرية (١٥-١٩) عاماً والتي بلغت (٩٦٪) من مجموع هذه الفئة العمرية، مما يؤكد التوجه العام نحو تأخير سن الزواج.

يتخذ الدعم الأسري أشكالاً متعددة ويرتبط إلى حد كبير بشكل الأسرة، النووية أو الممتدة. ومع التطور الحضري والاقتصادي يصبح الشكل المهيمن هو الأسرة النووية. وتشير البيانات إلى أنه خلال المدة ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) – ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧) ارتفعت نسبة الأسر النووية من إجمالي الأسر السعودية من (٥٨,٩٪) إلى (٦٤,٩٪)، وانخفضت نسبة الأسر الممتدة من (٤١,١٪) إلى (٣٥,١٪). وتجدر الإشارة إلى أنه حتى العام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧) كان متوسط حجم كل من الأسرة النووية والأسرة الممتدة (٥,٧) و (٦,٢) فرداً على التوالي وكانت السمة الغالبة لرئيس الأسرة أن يكون ذكراً، إذ لم تتجاوز نسبة الأسر التي ترأسها امرأة (٤,٤٪) من مجموع الأسر السعودية.

في الوقت الذي يؤشر ارتفاع أعداد الأسر النووية إلى المنحى نحو الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، من المهم التأكيد أن الروابط العائلية القائمة في المملكة لا تزال متينة ومستمرة في تقديم الدعم المعنوي (والاقتصادي كلما كان ذلك ممكناً) لأفرادها حتى عند استقلالهم السكني. وفي هذا المجال تؤشر نتائج دراسة مسحية قامت بها وزارة الشؤون الاجتماعية، إلى أن الزيارات العائلية متكررة بين الأسرة وذويها، حيث كانت نسبة الذين يقومون بزيارة إلى زيارتين في الأسبوع (٣٧٪) إلى عائلة الزوج و(٢٣٪) إلى عائلة الزوجة، مما يؤشر إلى عمق الروابط العائلية وتأثيرها في تعزيز مكانة الأسرة في البناء المجتمعي للمملكة.

- **الوضع السكني والبيئي :**

أظهرت نتائج البحث الديموغرافي لعام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧) توفر المتطلبات الرئيسة للسكن الحديث والصالح بيئياً للأسرة السعودية. ويشير البحث إلى أن (٦٠٪) من الوحدات السكنية مملوكة لساكنيها من الأسر السعودية، مما يوفر قدراً كبيراً من الطمأنينة والأمان لهذه الأسر.

لضمان الاستدامة البيئية يغطي الإمداد الكهربائي نحو (٩٩٪) من الوحدات السكنية المشغولة بأسر سعودية. ويتوفر إلى نحو (٩٥,٦٪) من الوحدات السكنية مياه شرب آمنة من خلال شبكات توزيع المياه والسقيا بالناقلات. وبلغت نسبة الوحدات السكنية التي يتوفر لها خدمات شبكات الصرف الصحي وخزانات التصريف المنزلية (٩٩٪). كما أن (٩٥٪) من الأسر تتخلص من النفايات بواسطة الحاويات العامة، ويتم ذلك بشكل يومي من قبل (٧٢,٢٪) من الأسر. وتشير بيانات البحث الديموغرافي إلى أن (٩٥,٣٪) من الأسر

السعودية تستخدم الغاز للطبخ و(٣,٨٪) تستخدم الكهرباء للغرض نفسه. كل هذه المؤشرات تؤكد وتلخص الوضع البيئي الصالح لسكن الأسرة السعودية.

كذلك تبين نتائج البحث الديموغرافي لعام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧) أن الأسر السعودية تتمتع بمستوى جيد من الرفاه الاقتصادي معبراً عنه بما تمتلكه الأسر من سلع معمرة ووسائل تقنية حديثة. فكما يتضح من بيانات الجدول (١/١٩) فإن نسب الأسر التي تمتلك السلع المعمرة ووسائل التقنية الحديثة الواردة في الجدول تعد مرتفعة إذ تفوق الـ(٧٢٪) فيما عدا ثلاثة استثناءات هي جهاز الحاسب الآلي واستخدام الإنترنت (خدمة) والمكتبة المنزلية.

الجدول (١/١٩)

الممتلكات المنزلية للأسر السعودية لعام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)

البيان	الأسر (٪)
خط هاتف جوال (أو أكثر)	٩٠,٠
خط هاتف ثابت (أو أكثر)	٧٢,٢
المستخدمين للإنترنت	٤١,٣
حاسب آلي (أو أكثر)	٤٦,٤
جهاز تلفزيون (أو أكثر)	٩٤,٢
جهاز استقبال فضائي	٧٩,٧
سيارة (أو أكثر)	٨٦,٠
مكتبة	٣٠,٧

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، نتائج البحث الديموغرافي لعام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧).

- **الوضع الصحي:**

يحتل تطوير الوضع الصحي للأسرة، وتحديداً الجوانب المتعلقة بالدعم الصحي للأمومة والطفولة، موقعاً متقدماً على سلم أولويات السياسات والبرامج الصحية. وفي هذا المجال تشارك المملكة بالجهد العالمي في تحقيق الأهداف التنموية للألفية (الثمانية)، التي نصّ هدفها الرابع على "تخفيض معدل وفيات الأطفال"، ونصّ الهدف الخامس على "تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات)". وينبثق من كل هدف عام مجموعة من الأهداف المحددة ومؤشرات لرصد التنفيذ وقياس التقدم المحرز في تحقيقها، على أن يتم تحقيق الأهداف بين عامي ١٤١١/١٠هـ (١٩٩٠) و ١٤٣٧/٣٦هـ (٢٠١٥). وقد أصدرت المملكة أربعة تقارير رصدت فيها متابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية. ويبين الجدول رقم (٢/١٩) التطـور

المتحقق في مؤشرات الألفية الخاصة بالأمومة والطفولة، حيث يتضح من معدلات الإنجاز أن المملكة تسير نحو تحقيق الهدف المحدد الخاص بالطفولة ومن ثم تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة إلى الثلـــث، وتخفيض معـــدل وفيات الأمهات عند الولادة إلى الربع، قبل حلول العام المستهدف.

الجدول (٢/١٩)

التقدم المحرز في مؤشرات الألفية في مجالات الأمومة والطفولة

مؤشرات الألفية في مجالات صحة الأمومة والطفولة	١٤١١/١٠هـ (١٩٩٠)	١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)
معدل الوفيات النفاسية (لكل مائة ألف ولادة حيـــة)	٤٨	١٤,٩	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦
نسبة الولادات تحت إشراف طاقات صحية ماهرة (٪)	٨٨	٩٦	٩٦	٩٧	٩٧
نسبة تحصين الأمهات ضد الكزاز الوليدي (٪)	–	–	٨٧,١	٩٥,٥	٩٦,١
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر (لكل ألف مولود حي)	٤٤,٠	٢٠,٣	٢١,٧	٢١,٧	٢١,١
معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي)	٣٤,٠	١٨,٥	١٨,٦	١٨,٦	١٧,٤
نسبة الأطفال المحصنين ضد الحصبة خلال السنة الأولى من العمر (٪)	٨٨,٢	٩٦,٥	٩٥,٢	٩٥,٧	٩٧,٤

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، الأهداف التنموية للألفية، ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩).

❑ الاحتياجات الخاصة:

تُعد رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من الحالات المعقدة التي قد تواجه الأسرة بشكل عام، والمرأة بشكل خاص لكونها الركن الأساس في توفير الرعاية المنزلية الأسرية. فهناك ثلاثة أبعاد أو جوانب رئيسة متشابكة لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، الجانب الأول يتعلق بالرعاية الصحية الواجب توفيرها من المؤسسات الصحية. والجانب الثاني يختص بالرعاية الاجتماعية المطلوب توفيرها لهذه الفئة من قبل مؤسسات الدولة المختصة. أما الجانب الثالث فيتعلق بالرعاية المستديمة التي تقدمها الأسرة لأفرادها من ذوي الاحتياجات الخاصة. ولنجاح الرعاية ينبغي تضافر الجهود وتكامل الأبعاد الثلاثة ضماناً لتلبية كامل احتياجات هذه الفئة.

بموجب بيانات البحث الديموغرافي لعام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)، بلغ مجموع السعوديين ذوي الاحتياجات الخاصة ١٣٤,٩٥٦ نسمة، نسبة الذكور منهم (٦٥٪) والإناث (٣٥٪)،

وشكلت هذه الفئة السكانية (٠,٧٧٪) من إجمالي السكان السعوديين. ونتيجة للتركز السكاني في ثلاث مناطق (الرياض، ومكة المكرمة، والمنطقة الشرقية) فقد بلغت نسبة ذوي الاحتياجات الخاصة في هذه المناطق (٥٨,٨٪) من هذه الفئة السكانية. ومن إجمالي هذه الفئة السكانية شكلت الأعمار (٥-٢٩) عاماً نحو (٥٩,١٪). أما أنواع الإعاقات، فقد كانت الإعاقات الحركية هي الأوسع انتشاراً حيث شكلت (٣٢,٩٪) من الإجمالي، تليها الإعاقات الذهنية (٢١,٩٪)، والإعاقات المتعددة (١٥,٩٪).

- **الوضع التعليمي :**

رسخت خطة التنمية الثامنة المسار الإيجابي للبنية التعليمية للسكان من خلال استكمال التوسع في مراحل التعليم. ويمكن مراجعة هذا المسار من منظورين، الأول يتعلق بهيكل توزيع السكان السعوديين (١٥ سنة فأكثر) حسب الشهادة التعليمية. والمنظور الثاني، يتعلق بحجم الالتحاق بمراحل التعليم. ويمكن بيان الصورة الإجمالية لهذا الوضع من خلال الإشارة إلى أن الأسرة النمطية في المملكة تتطور تعليمياً بشكل مطّرد، وتوجهها العام هو نحو ضمان إكمال أبنائها من الذكور والإناث، على حد سواء، تعليمهم الجامعي.

تبين موازنة هيكل توزيع السكان السعوديين (١٥ سنة فأكثر) لعام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) مع عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧) حسب الشهادة التعليمية، انخفاض نسبة السكان الذين لا يحملون شهادة مدرسية (أمي/يقرأ ويكتب)، حيث انخفضت للذكور من (١٥٪) إلى (١٣,٦٪)، وللإناث من (٣٢,٦٪) إلى (٣٠,٢٪). ورغم الانخفاض في نسبة هذه الفئة من الإناث، إلا أنها لا تزال عالية وخاصة لفئات العمر الأعلى (أي اللواتي خارج العمر التعليمي) مما يستدعي تكثيف الجهود والبرامج للقضاء على أمية هذه الفئة العمرية من الإناث.

وخلال المدة ذاتها ارتفعت نسبة السكان السعوديين من حملة شهادات المستوى التعليمي الثاني (المتوسطة والثانوية)، حيث زادت نسبة الإناث في هذه الفئة من (٣٧,٨٪) إلى (٤٠,٩٪)، وللذكور من (٤٩,٥٪) إلى (٥٠,٧٪). والمهم في هذا الشأن أن حملة شهادات هذا المستوى التعليمي، للذكور والإناث، كانت نسبتهم الأعلى موازنة مع باقي المستويات (دون شهادة، المستوى الأول – الابتدائية، المستوى الثاني، المستوى الثالث – دبلوم/جامعة/دراسات عليا). بعبارة أخرى فإن قاعدة الهرم التعليمي للسكان في المملكة تشهد انتقالاً نحو المراحل التعليمية المتقدمة.

- **الوضع التشغيلي :**

رغم التقدم في الأوضاع الصحية والتعليمية للمرأة، لا تزال مشاركتها في النشاط الاقتصادي محدودة عند موازنتها بإجمالي أعداد النساء في سن العمل أو إجمالي قوة العمل، حيث لم تتجاوز نسبة المشتغلات السعوديات إلى إجمالي السعوديات في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) في سن العمل (١٥سنة فأكثر) (٨,٤٪)، كما لم تتجاوز نسبة مشاركتهن في قوة العمل (١١,٥٪). ومع محدودية هذه المشاركة، هناك عدد من السمات التي يجب أخذها في الحسبان عند توصيف الوضع التشغيلي للمرأة.

السمة الرئيسة لمشاركة الإناث في سوق العمل هي غلبة الفئات المتعلمة بين المشتغلات لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) حيث لم تتجاوز نسبة السعوديات المشتغلات (١٥ سنة فأكثر) اللواتي دون شهادة (٢,٨٪) من إجمالي المشتغلات، والنسبة المناظرة للذكور كانت (٧,٤٪). أما نسبة المشتغلات من حملة المستوى التعليمي الثالث (أي دبلوم، بكالوريوس، ودراسات عليا) فقد وصلت إلى (٨١,٨٪) من مجموع المشتغلات، والنسبة المماثلة للذكور كانت (٢٩٪). هذا الحجم الكبير من حملة شهادات التعليم العالي من المشتغلات السعوديات ترافق معه ارتباط وثيق بين المهنة والتخصص الأكاديمي لأولئك المشتغلات.

السمة الأخرى لمشاركة الإناث في سوق العمل هي تركز السعوديات المشتغلات في قطاع التعليم، حيث تعمل (٧٧,٦٪) من إجمالي المشتغلات. كما يلاحظ أن (٨٤,٨٪) من المشتغلات من حملة شهادة البكالوريوس يعملن في قطاع التعليم. وهذا يعني أن الفرص التشغيلية المتاحة للإناث المتعلمات هي أساساً لمهنة التعليم، ومؤشر إلى عقلانية توجه الإناث خلال السنوات المنصرمة نحو الاختصاصات التربوية حيث تركزت فرص العمل. غير أنه مع التوصل إلى مراحل الاكتفاء من هذه المهنة (أي التعليم) ستواجه مخرجات الاختصاصات التربوية صعوبات في الحصول على الوظائف التي تحقق طموحاتهن.

إن هذا التركيز الحصري في التشغيل في قطاع التعليم يأتي على حساب التنوع التشغيلي والمشاركة القطاعية الأوسع تمثيلاً، مما يعني أن تغيير هذه الحال باتجاه التنويع التشغيلي والقطاعي والمشاركة الأوسع في سوق العمل يتطلب ليس فقط توسيعاً للفرص التشغيلية في القطاعات الاقتصادية، بل كذلك ضمان التهيئة المناسبة لخريجات المراحل التعليمية لتمكينهن من المنافسة على الفرص التشغيلية في مختلف النشاطات الاقتصادية وليس حصرها بنشاط التعليم وبالمهن التعليمية، ومن ثم تغيير البنية التخصصية لمخرجات التعليم العالي.

تقليدياً ينظر إلى عمل المرأة على أنه معوق أمام قيامها بواجباتها الأسرية على أكمل وجه. غير أن التقدم في توفر السلع التي يسرت إنجاز المهمات المنزلية، والتغيرات المتحققة في الثقافة المجتمعية في هذا المجال مكّن العديد من النساء من الجمع بين الواجبات المنزلية والانخراط في سوق العمل. وتوضح بيانات القوى العاملة لعام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨) أن (٦٧,٦٪) من مجموع المشتغلات السعوديات في الفئة العمرية (١٥ سنة فأكثر) متزوجات، والنسبة المماثلة للذكور كانت (٧٤,٧٪)، ويُعد ذلك مؤشراً لتغيّر في الثقافة المجتمعية حول عمل المرأة المتزوجة.

ورغم التطور الكبير في إسهامات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، لا تزال مشاركة النساء في هذا المجال محدودة. وكما يتضح من بيانات العمالة في منشآت القطاع الخاص لعام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)، فإن نسبة المشتغلات من جملة المشتغلين السعوديين في هذه المنشآت، بلغت (٦,٢٪) فقط، وكان أكثر من نصف المشتغلات السعوديات (٥٥,٩٪)، يعملن في نشاط "الخدمات الجماعية والشخصية"؛ وأما تحصيلهن التعليمي، فقد كان (٣٧,٣٪) منهن من حملة شهادة البكالوريوس، و(٣٢,٥٪) من حملة الشهادة الثانوية. واختلفت هذه الهيكلية عنها للذكور، حيث تركز (٥٦,٢٪) من الذكور في نشاطي "التشييد والبناء" و "تجارة الجملة والتجزئة"، كما اختلفت البنية التعليمية للمشتغلين السعوديين في منشآت القطاع الخاص، فنحو (٣٧٪) منهم من حملة الشهادة الثانوية، و(١٧,٩٪) من حملة الشهادة المتوسطة، و(١٧٪) "يقرأ ويكتب". ويتضح من ذلك أن الإناث، وإن كانت أعدادهن أقل من الذكور وبفارق كبير، إلا أن تركزهن كان عالياً في قطاع الخدمات، وهذا ينطبق على تشغيل الإناث عموماً، أي في القطاعين العام والخاص. السمة الأخرى لتشغيل الإناث في القطاع الخاص، هو تركزهن في المناطق الحضرية في المملكة، حيث (٩٠,٤٪) من مجموع المشتغلات السعوديات يعملن في مناطق الرياض ومكة المكرمة والشرقية، مما يؤشر إلى استمرار عدم التقبل المجتمعي خارج المدن الكبيرة لعمل الإناث في القطاع الخاص.

❑ خدمات الرعاية الاجتماعية:

تكتسب خدمات الرعاية الاجتماعية المقَدمة من وزارة الشؤون الاجتماعية، خصوصية لكونها الجهة الرسمية المسؤولة عن توفير هذه الخدمات للأفراد الذين يحتاجون إليها وتحول ظروفهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية دون ذلك. ويبين الجدول (٣/١٩) مؤسسات الخدمات الاجتماعيـــة التابعـــة لوزارة الشؤون الاجتماعية وأعداد المستفيدين منها.

الجدول (٣/١٩)
المستفيدون من مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية الحكومية
لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

نوع المؤسسة	العدد	المستفيدون			
		ذكور	إناث	حضانة معوقين	المجموع
دور الحضانة الاجتماعية	٤	٢٤٣	٢٩٦	–	٥٣٩
دور التربية الاجتماعية للبنين	٩	٦٩٢	–	–	٦٩٢
دور التربية الاجتماعية للبنات	٣	–	٣٠١	–	٣٠١
دور التوجيه الاجتماعي	٥	١٨٠	–	–	١٨٠
دور الملاحظة الاجتماعية	١٤	١٥٠٤٢	–	–	١٥٠٤٢
مؤسسات رعاية الفتيات	٤	–	١٧٤١	–	١٧٤١
دور الرعاية الاجتماعية للمسنين	١٠	٤١٩	٢٦٨	–	٦٨٧
مؤسسات رعاية الأطفال المشلولين	٢	١١٠	١٠٦	–	٢١٦
مراكز التأهيل المهني وأقسام التأهيل المهني بمراكز التأهيل الشامل	١٢	١٦٦	٨٩	–	٢٥٥
مراكز التأهيل الشامل (شديدي الإعاقة)	٢٩	٤٠٢٧	٢٥٠٩	١٢٨٤	٧٨٢٠
مراكز الرعاية النهارية للأطفال المعوقين	مركز واحد (٧٨) قسم	٤٠٧٨		–	٤٠٧٨
مراكز التنمية الاجتماعية	٢٨	٨٠٦٦٦٠			٨٠٦٦٦٠

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية، تقرير المتابعة الرابع، وكتاب وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة التخطيط والتطوير الإداري.

ويبين الجدول (٣/١٩) حجم خدمات الرعاية والتنمية الاجتماعية التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية. ويمكن تبويبها ضمن أربعة أنواع تتباين في حجم أعداد المستفيدين منها. الفئة الأولى تشمل خدمات الرعاية لفئات بحاجة اجتماعية أو اقتصادية لمثل هذه الخدمات، كدور الحضانة، ودور التربية، ورعاية المسنين. الفئة الثانية تختص بفئات الأحداث والشباب المعرضة للانحراف أو الجانحة، كدور التوجيه والملاحظة ومؤسسات رعاية الفتيات. الفئة الثالثة تتوجه حصراً لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، كمراكز التأهيل الشامل، والتأهيل المهني، ورعاية الأطفال المشلولين، ومراكز الرعاية النهارية للأطفال المعوقين. أما الفئة الرابعة، فتمثل التوجه التنموي في خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية، فهي تتوجه إلى المجتمعات المحلية في الريف والمناطق الحضرية.

من السمات الرئيسة لتوجهات المملكة ونهجها في توفير الخدمات الاجتماعية الرعائية والتنموية هو التكامل بين الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني. فقد بلغ

إجمالي عدد الجمعيات الخيرية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) ٤٨٤ جمعية، منها ٣٢ جمعية نسائية. وتنتشر الجمعيات في جميع مناطق المملكة. وتتولى الجمعيات الخيرية القيام بمهمات واسعة ومتنوعة، منها: رعاية الأمومة والطفولة، ورعاية المسنين، ورعاية الأيتام، ورعاية العجزة وذوي الاحتياجات الخاصة، ومكافحة الأمية، وتأهيل النساء بمهن ونشاطات مختارة، وتقديم خدمات صحية، وغيرها. ويمكن ملاحظة التكامل في تقديم الخدمات من مراجعة بيانات مراكز التنمية الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية. ففي المناطق التي لا تصل إليها خدمات المراكز القائمة، يتم تشكيل لجان محلية تتولى تحقيق الأهداف الاجتماعية المحلية، وفي عام ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦) بلغ مجموع اللجان الأهلية ١٣٩ لجنة، قامت بتنفيذ ١٦٦٨ مشروعاً وبرنامجاً في عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)، وبلغ مجموع عدد المستفيدين منها ٥٣٦٣١٤ مستفيداً.

٢/٢/١٩ المؤسسات التي تعنى بالمرأة والأسرة

من سمات الخدمات المقدمة إلى الأسرة والمرأة، امتدادها الأفقي الواسع، حيث تشترك في تقديم هذه الخدمات العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية. فهناك طيف واسع من المؤسسات المعنية بتطوير أوضاع المرأة والأسرة، بعضها متخصص في تقديم الخدمات وبعضها الآخر يقدم هذه الخدمات جزءاً من خدماته لجميع السكان أو إلى فئات معينة. فوزارتا التعليم العالي، والتربية والتعليم معنيتان بتقديم الخدمة التعليمية لجميع أفراد الأسرة، وتسهم في هذا المجهود مؤسسات التعليم الأهلي. وفي المجال الصحي تتولى وزارة الصحة ضمان دعم الوضع الصحي للأسرة وتطويره، مع العناية برعاية الأمومة والطفولة. ويشارك القطاع الطبي الخاص من خلال مؤسساته في هذا المجال. كما تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية توفير خدمات الرعاية الاجتماعية وتطويرها وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

٣/١٩ القضايا والتحديات

١/٣/١٩ العنف الأسري

يشكل اهتمام المملكة بتطوير الوعي المجتمعي بالممارسات الأسرية الضامنة لحقوق أفرادها، واعتماد السياسات والآليات المناسبة للحماية الاجتماعية للأسرة، أحد أركان التوجهات الاجتماعية لخطة التنمية التاسعة في مجال الحد من العنف الأسري.

ومع أن حالات العنف الأسري في المملكة محدودة العدد ولا تشكل ظاهرة، فإن هذا لم يحد من اهتمام المملكة بمعالجة هذا الشأن انطلاقاً من التعاليم الإسلامية والمبادئ التي تحكم التوجهات التنموية للمملكة في دعم الأسرة السعودية والحفاظ على النسيج المجتمعي.

وعلى الرغم من قلة حالات العنف الأسري المبلغ عنها، إلا أن الدراسات التي تناولت خصائص الأسر المعرض أحد أفرادها للعنف، تستدعي تطوير آليات الإرشاد والحماية الاجتماعية الأسرية، وكذلك دعم الجهات الحكومية والأهلية المعنية بهذه المهمات وإسنادها. (على سبيل المثال، الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية، وأقسام الشرطة، وبرنامج الأمان الأسري الوطني، ومؤسسات المجتمع المدني). غير أن قيام الجهات المعنية بالحد من العنف الأسري بشكل فاعل، سواء في رصد هذه الحالات واستقبالها أو توفير الإرشاد والدعم الاجتماعي والنفسي إلى الأسر، يتطلب بداية توفير الإسناد إلى هذه الجهات (الحكومية والأهلية على حد سواء)، خاصة في مجالات تدريب القوى العاملة الفنية لتمكينها من القيام بمهماتها بمهنية رفيعة المستوى.

٢/٣/١٩ الطلاق

الطلاق هو عنوان التفكك الأسري، وحالة اجتماعية ذات تداعيات خطيرة على الأسرة والمجتمع، والكثير من الظواهر الاجتماعية السلبية التي تطرأ، كجنوح الأحداث ومشكلات الشباب، قد تعود أسبابها لوقوع الطلاق وحصول حالة من التفكك الأسري. وفي الوقت الذي يصيب فيه الضرر جميع أفراد الأسرة، إلا أن أكثر الأفراد تضرراً في الأسرة عند وقوع الطلاق هم النساء والأطفال، ومن ثم الحاجة إلى تقديم مختلف أشكال الدعم لهم.

وبداية، تستوجب عمليات تقديم الدعم، الاستناد إلى معلومات عن حجم حالات الطلاق في المملكة والتوجهات المستقبلية لهذه الحالات. في بداية هذا الفصل لوحظ ارتفاع يسير في نسبة المطلقين (الذكور والإناث) إلى إجمالي السكان السعوديين (١٥ عاماً فأكثر) مابين الأعوام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) و١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧). غير أن أي استنتاج حول التوجهات المجتمعية في هذا المجال يجب أن يأخذ في الحسبان أن التغيرات الاجتماعية تأخذ عموماً مدداً أطول قبل أن تترسخ. ومن ثم ضرورة دراسة هذه التغيرات لمدد زمنية طويلة نسبياً.

وبغض النظر عن أعداد حالات الطلاق أو مدى انتشارها، هناك مسؤولية اجتماعية لتقديم الإرشاد الأسري لمنع وقوع الطلاق، وتقديم الدعم للأسر التي يقع فيها طلاق. ويمكن

أن تشارك في هذا الدعم ثلاث جهات. الأولى: هي وزارة العدل من خلال تقديم الإرشاد قبل وقوع الطلاق وخلال سير الإجراءات لتأخير وقوعه أو منعه. والجهة الثانية: هي وزارة الشؤون الاجتماعية حيث تتمثل مهمتها الرئيسة في تقديم الإرشاد والدعم الأسري. أما الجهة الثالثة: فهي مؤسسات المجتمع المدني التي تقدم الدعم المادي للمطلقات.

٣/٣/١٩ البطالة

تُعد البطالة من أبرز القضايا الاقتصادية ذات التأثيرات الاجتماعية. وقد أظهرت بيانات القوى العاملة لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) أثر البطالة على أوضاع الأسرة، وخاصة قدر تعلقه بالنساء والشباب حيث ترتفع معدلات البطالة. فعلى الرغم من انخفاض معدل البطالة بين السعوديين (١٥ سنة فأكثر) من (١١٪) لعام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، إلى نحو (١٠٪) من إجمالي قوة العمل الوطنية لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، فقد استمرت معدلات البطالة مرتفعة بين النساء والشباب.

وتكتسب معدلات البطالة العالية اهتماماً استثنائياً لتداعياتها المحتملة، وخاصة عند مراجعة البنية التعليمية للمتعطلات. فمن مجموع العاطلات شكل حملة شهادة البكالوريوس (٧٨,٣٪)، والنسبة المماثلة للذكور كانت (١٤,٩٪)، وبما يؤشر إلى وجود خلل في العلاقة بين التعليم العالي الموجه للإناث وسوق العمل.

إن المعدلات العالية للبطالة تسهم ليس فقط في تخفيض دخل الأسرة ومن ثم زيادة الأعباء المالية عليها، بل يمتد أثرها إلى تشكيل حالات الإحباط التي تصيب العاطلين في الأسرة، وما يترتب على ذلك من آثار نفسية واجتماعية على العاطلين وأفراد الأسرة الآخرين. إن المهمات المطلوبة لمعالجة البطالة بين الإناث والشباب، واسعة وتتطلب تضافر العديد من الجهات في أجهزة الدولة والقطاع الخاص. وهذه المهمات لا تنحصر في توفير فرص عمل للإناث والشباب، تحقق طموحاتهم في بناء مستقبل مهني وأسري، بل تهيئتهم كذلك للانخراط في تخصصات ومهن تلبي احتياجات سوق العمل ومتطلباته. وهذه التهيئة، في بعض جوانبها، تعني مراجعة شاملة للاختصاصات والبرامج الأكاديمية والتدريبية لضمان مواءمتها مع احتياجات النشاطين الاقتصادي والمجتمعي. ويبقى على رأس سلم الأولويات في مجالات توسيع فرص مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي، تفعيل تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٠) وتاريخ ١٤٢٥/٤/١٢هـ (٢٠٠٤)، وبجميع بنوده.

٤/٣/١٩ الأمية

يشكل القضاء علـــى الأمية أحد أبرز المهمات على الأجندة التنموية، ونتيجة للسياسات والبرامج التربوية المعتمدة فقد أصبح ممكناً للمملكة سد روافد الأمية من خلال رفع معدلات الالتحاق بالنظام التعليمي. وعن هذا الطريق تمكنت المملكة من تخفيض أعداد الأميين بنسب ملحوظة، حيث وصلت نسبة الذكور الأميين إلى إجمالي السكان السعوديين الذكور (١٥ عاماً وأكثر) (٨,٦٪)، والنسبة المماثلة للإناث (٢٣,٦٪)، لعام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧). وفي الوقت الـــذي يُعد هذا الانخفاض إنجازاً عند موازنته بالنسب المماثلـــة للسنوات السابقة، لا تـــزال نسب الأميـــة بين الإناث عالية، مما يتطلب برمجة الجهود للقضاء عليها خلال مدة زمنية محددة.

وتوضح مراجعة البيانات الخاصة بالأمية لعام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)، حسب فئات العمر، تركز الأمية في فئات العمر الأعلى. فمن مجموع الأميات السعوديات (١٥ عاماً فأكثر)، كانت نسبة الأميات في فئة العمر ١٥-٢٤ (٤,٨٪)، ولفئة العمر ٦٠ فأكثر كانت النسبة (٣٠,١٪). وهذه النسب تعني أمرين، الأول: تقدم الجهود في سد روافد الأمية. والأمر الثاني: ضرورة تركز الجهود في القضاء على الأمية بين السكان النشطين اقتصادياً، حيث ما تزال هناك جيوب من الأمية ينبغي القضاء عليها. ومن المهم التأكيد على أن تفعيل برامج محو الأمية والتوسع فيها لضمان القضاء على الأمية، يتطلب تضافر جهود الجهات الحكومية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني.

٥/٣/١٩ الاحتياجات الخاصة

مع الأخذ في الحسبان العدد المحدود نسبياً لذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة، إلا أن هذه الحالات تتطلب استمرار الدعم من الجهات الحكومية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني. وبالوقت نفسه تتطلب المراجعة المستمرة لطبيعة هذا الدعم لمواكبة الاحتياجات المستجدة لهذه الشريحة السكانية. مما يتطلب خلال خطة التنمية التاسعة قيام الجهات الحكومية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني، إيلاء الاهتمام ببعض الجوانب الاجتماعية التي أبرزها البحث الديموغرافي لعام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧) في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث يؤشر إلى الحاجة إلى تقديم برامج، تضمن ليس فقط القضاء على الأمية بين هذه الشريحة السكانية، بل كذلك تسهيل التحاق الراغبين منهم في مراحل التعليم النظامي.

المسألة الأخرى التي تبرزها نتائج البحث الديموغرافي تتعلق بالحالة الزواجية، وفحواهـــا أن (٦٤,٢٪) مـــن مجموع السكـــان السعوديين من ذوي الاحتياجات الخاصـــة

(١٥ سنة فأكثر)، "لم يتزوج أبدا"، و(٢٦,٤٪) متزوج، و(٣,٠٪) مطلق، و(٦,٤٪) أرمل. هذه النسب تؤشر إلى الحاجة إلى برامج فاعلة تقدم الدعم النفسي والاجتماعي إضافة إلى الإرشاد والتوعية في المجالات الزواجية.

٦/٣/١٩ خدمات الرعاية الاجتماعية

لا تزال الآليات المتاحة في تحديد حجم التوسع المطلوب من خدمات الرعاية الاجتماعية لتلبية الاحتياجات، وتحديد مدى ملاءمة منهجيات ومضامين الخدمات المقدمة للاحتياجات الفعلية، بحاجة إلى تطوير آليات لقياسها من جهة، وتقويم فاعلية أدائها من جهة أخرى. ولهذا الغرض يمكن أن تتوجه الأجهزة البحثية للجهات المختصة إلى إعداد الدراسات التي تمكن من التوصل إلى المعايير المناسبة لتحديد الاحتياجات وقياس كفاءة الخدمات وفاعليتها.

إن ضمان إحداث النقلة المطلوبة في تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية يتطلب ترسيخ المقاربة التشاركية في تقديم هذه الخدمات، بين الجهات الرسمية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني، وبما يؤدي إلى تكامل الجهد التنموي. وفي إطار هذه المقاربة من الضروري تطوير مهمات الإشراف والمتابعة تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية، تأكيداً لجودة الأداء وكفاءته.

الصفحة ٣٢٤

وفي الوقت الذي تبين تجربة المملكة أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في توفير خدمات الرعاية الاجتماعية، تهدف خطة التنمية التاسعة من خلال اعتماد معايير علمية لقياس الاحتياجات وفاعلية الأداء الخدمي، إلى جعل تجربة المملكة أنموذجاً في هذا المجال.

٧/٣/١٩ شبكات الأمان الاجتماعي

تعتمد المملكة في معالجاتها لدعم الفئات المعرضة للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية، مجموعة واسعة من السياسات والآليات التي تهدف إلى معالجة مسببات هذه المخاطر وتخفيف آثارها على الأسرة. وتأتي أغلب هذه المعالجات في إطار الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي.

وقد قامت المملكة من خلال أربعة تقارير لمتابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، برصد التقدم في جهود المملكة نحو تحقيق الأهداف التي ترمي إلى معالجة الفقر بمعناه الواسع. ومن المفيد الإحاطة في هذا المجال، أن مفهوم الفقر هو أوسع من الحرمان المادي،

ويشمل الافتقار إلى الفرص التعليمية والرعاية الصحية والفرص التشغيلية، وغيرها من عناصر الحرمان الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا الإطار الواسع لمفهوم الفقر، جرى اعتماد البرامج لمعالجة حالات الفقر في المملكة. ويمكن قياس النجاح في مجالي الصحة والتعليم من خلال الانخفاض في معدلات الوفيات والأمراض وارتفاع معدلات توقع الحياة عند الولادة، وارتفاع معدلات التحاق السكان في العمر المدرسي بالتعليم. هذا إضافة إلى التطور في مؤشرات الاستدامة البيئية والتي تبين التوسع الكبير في شبكات مياه الشرب وخدماتها، وانتشار شبكات الصرف الصحي وغيرها من الخدمات.

وتقوم الدولة بتقديم الدعم المالي المباشر لتعزيز دخل الأسر الفقيرة من خلال المساعدات ومعاشات الضمان الاجتماعي. فقد ارتفعت على مدى السنوات الماضية المبالغ المدفوعة إلى هذه الأسر، وبلغ معدل النمو السنوي المتوسط للإنفاق على معاشات الضمان الاجتماعي خلال المدة ١٤١٤/١٣-١٤٢٩/٢٨هـ (١٩٩٣-٢٠٠٨) نحو (١٠,٣٪)، ليبلغ نحو ٩٦٧٥ مليون ريال عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)، وللإنفاق على المساعدات المؤقتة نحو (٢٠,٨٪) سنوياً، ليبلغ نحو ٣٩٨٨ مليون ريال عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨).

وقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي مجموعة واسعة من السياسات والبرامج لمعالجة الفقر من جميع جوانبه. وقد تم تبويب هذه السياسات والبرامج في خمسة محاور: النمو الاقتصادي المتوازن، والتمكين الاقتصادي للفقراء وتشغيلهم، وتنمية الموارد البشرية ورأس المال الاجتماعي، وتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي، وتأهيل البنية المؤسسية والإدارة الجيدة. ومن خلال هذه المقاربة المتكاملة تهدف الاستراتيجية إلى القضاء على الفقر المدقع، والتخفيض المتسارع لنسبة الفقر المطلق، مع تبني السياسات والبرامج التي تكفل منع وقوع شرائح أخرى في المجتمع في دائرة الفقر.

٤/١٩ توقعات الطلب

تناولت خطة التنمية التاسعة في فصولها المختلفة تقديرات الطلب على مختلف الخدمات الاجتماعية وقدر تعلقه باحتياجات النساء وأفراد الأسرة، أو الأسرة كوحدة مجتمعية، كالتعليم والصحة والتشغيل، وغيرها. وفي هذا الفصل سيتم تقدير حجم الطلب الإضافي على خدمات الرعاية الاجتماعية التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية، بصفتها الجهة الرسمية الأساس في هذا المجال.

ولتقدير حجم الطلب على خدمات الرعاية والمراكز الاجتماعية خلال خطة التنمية التاسعة فإن هناك معايير أساسية استخدمت في تقدير الطلب على هذه الخدمات أهمها: التزايد السكاني، ونسبة النمو السنوية في عدد حالات الأفراد المستحقين للخدمات الاجتماعية، والتوازن في التوزيع الجغرافي لهذه الخدمات وبما يحقق مراعاة الظروف الخاصة لبعض الفئات المستفيدة وحاجتها إلى الرعاية في مناطق تواجد أسرها وبيئتها الاجتماعية. ويبين الجدول (٤/١٩) تقديرات الطلب الإضافي على وحدات الرعاية والمراكز الاجتماعية التابعة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية خلال خطة التنمية التاسعة، ويضمن هذا الطلب الجديد التوازن بين المناطق في توفير هذه الخدمات الرعائية.

الجدول (٤/١٩)

الطلب الإضافي من وحدات الرعاية والمراكز الاجتماعية

خطة التنمية التاسعة

المنطقة	مراكز التأهيل الشامل للمعاقين	دور رعاية اجتماعية للمسنين	دور حضانة اجتماعية	دور تربية اجتماعية للبنين	دور تربية اجتماعية للبنات	مؤسسات التربية النموذجية	دور توجيه اجتماعية للبنين	دور ملاحظة اجتماعية للبنين	مؤسسات رعاية الفتيات	مكاتب مكافحة التسول والمتابعة الاجتماعية	مراكز التنمية الاجتماعية	لجان التنمية المحلية
الرياض	٤	–	–	–	–	–	١	٣	١	–	٣	٢٠
مكة المكرمة	١	–	–	٢	–	–	٢	٢	١	–	–	٢٠
المدينة المنورة	١	–	١	–	–	١	–	–	–	–	١	٢٠
القصيم	–	–	–	–	١	١	–	–	١	–	–	٢٠
الشرقية	–	–	–	–	–	١	٢	١	١	–	–	٢٠
عسير	١	–	١	–	١	١	١	–	–	–	١	٢٠
تبوك	١	١	١	١	١	١	١	–	١	–	–	٢٠
حائل	–	١	١	–	١	١	١	–	١	–	١	٢٠
الحدود الشمالية	١	–	١	–	١	١	١	–	١	١	–	٢٠
جازان	–	١	١	–	١	١	١	–	١	١	–	٢٠
نجران	–	١	١	١	١	١	١	–	١	١	–	٢٠
الباحة	–	١	١	–	١	١	١	–	١	١	–	٢٠
الجوف	١		١	–	١	١	٢	–	٢	١	–	٢٠
الإجمالي	١٠	٥	٩	٤	٩	١١	١٤	٦	١٢	٥	٦	٢٦٠

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية.

٥/١٩ استراتيجية التنمية

١/٥/١٩ الرؤية المستقبلية

بناء أسرة متماسكة ومستنيرة، تتكاتف فيها جهود الرجل والمرأة في النهوض بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتطوير المعارف والمهارات لدى أفرادها، وبما ينمي فيهم روح المسؤولية والمبادرة تجاه مجتمعهم والاندماج فيه، في إطار من القيم التي تستلهم التراث العربي والإسلامي.

٢/٥/١٩ الأهداف العامة

- العمل على تقوية الترابط الأسري.
- تمكين المرأة السعودية للمشاركة في تحقيق أهداف التنمية.
- تعزيز مكانة المرأة وتأثيرها في الأسرة والمجتمع.
- تمكين الأسرة من القيام بوظائفها بكفاءة وفاعلية.
- تطوير برامج الرعاية الاجتماعية للفئات المحتاجة، والتصدي لظاهرة العنف الأسري.
- تعزيز المشاركة الأهلية ودعمها في عمليات التنمية والرعاية الاجتماعية.
- تطوير إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي، وتأمين الخدمات المساندة لتمكينها من المشاركة.
- القضاء على الأمية بين الإناث.
- ترسيخ التقدم الكمي والنوعي في تعليم الفتيات السعوديات في مختلف المراحل التعليمية وتعزيزه.
- تشجيع إسهامات القطاع الخاص في برامج التنمية والرعاية الاجتماعية ومشاريعها.
- تطوير آليات صرف إعانات الضمان الاجتماعي ومساعداته للمستفيدين والعمل على تحسين دخولهم من خلال جهودهم الذاتية.
- تطوير مستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي.
- تطوير كفاءة الأداء للجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وفاعليتها في مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية.
- دعم أجهزة البحث والتطوير الاجتماعي في المملكة.

٣/٥/١٩ السياسات

- تطوير برامج الدعم والإرشاد الأسري.
- التوسع في دعم النشاط الأهلي في مجالات خدمات الأمومة والطفولة.
- الاستمرار في إنشاء وحدات الإرشاد الاجتماعي في المناطق.
- إصدار نظام الحماية الاجتماعية وتنفيذه.
- استكمال إحداث وحدات للحماية الاجتماعية في المناطق.
- رعاية المؤهلين من مؤسسات التوجيه والملاحظة الاجتماعية للحيلولة دون عودتهم لهذه المؤسسات مرة أخرى.
- تشجيع قيام الجمعيات الأهلية بتطوير برامج للوقاية من العنف الأسري والعمل على توفير أماكن الإيواء للحالات المعنفة.
- التعاون مع وسائل الإعلام المختلفة في مجال التوعية والإرشاد الاجتماعي.
- العمل على توفير الإمكانات الضرورية لتحسين البيئة الأسرية للمقيمين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.
- تشجيع قيام أسر بديلة وحاضنة ودعمها لرعاية الأطفال الأيتام وذوي الظروف الخاصة.
- التوسع في نشر خدمات التنمية الاجتماعية المتكاملة في المناطق الحضرية والقروية بالتنسيق مع الجهات المعنية، وزيادة عدد لجان التنمية الأهلية.
- دعم برامج مراكز التنمية الاجتماعية ونشاطاتها وتطويرها.
- دعم برامج الأسر المنتجة للسيدات والفتيات من خلال البرامج التدريبية والإنتاجية والتسويقية.
- تشجيع إنشاء الجمعيات الخيرية النسائية.
- تنفيذ البرامج الاجتماعية والإرشادية لتوعية المرأة السعودية وتشجيعها للمشاركة في برامج التنمية والرعاية الاجتماعية.
- قيام الجهات الرسمية والجمعيات الأهلية بحملات إعلامية لزيادة التقبل الاجتماعي لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.
- اعتماد تدابير محددة للتصدي لبطالة الإناث وخاصة المتعلمات منهن.
- تشجيع النساء على العمل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتوفير التسهيلات لحصولهن على القروض.

- تحفيز الإناث للتوجه في التعليم العالي نحو التخصصات التي تتفق مع احتياجات سوق العمل.
- تشجيع تأسيس جمعيات تعاونية في المناطق التي تحتاجها، واستمرار تقديم الدعم المالي والفني والإداري للجمعيات التعاونية.
- دعم الجمعيات الخيرية فنياً وإدارياً ومالياً، وتشجيع تأسيس جمعيات ومؤسسات خيرية جديدة.
- تشجيع العمل التطوعي والتوسع في إيجاد فرص المشاركة للمواطنات.
- تشجيع الجمعيات التعاونية والمؤسسات الأهلية والخيرية على القيام بالمشروعات الاقتصادية والاجتماعية.
- دعم برنامج إعانات المعوقين برعاية أسرهم.
- الاستمرار في تقديم معاشات الضمان الاجتماعي ومساعدات للمستفيدين الذين ينطبق عليهم نظام الضمان الاجتماعي.
- تشجيع المستفيدين من الضمان الاجتماعي على تنفيذ المشاريع الإنتاجية للانتقال بهم من معالين إلى عائلين، مع التقويم المستمر لتلك المشاريع.
- تيسير إجراءات صرف معاشات الضمان الاجتماعي ومساعداته.
- إصدار التشريعات والأنظمة والقرارات التي تشجع القطاعين الخاص والأهلي على المشاركة في إدارة المؤسسات الاجتماعية التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية، مع توفير الدعم المادي والمعنوي والفني للقطاعين.
- إعداد بحوث ودراسات اجتماعية جديدة تهدف إلى التطوير الكمي والنوعي للنشاطات الخدمية الرعائية والتنموية.

٤/٥/١٩ الأهداف المحددة

- مواصلة صرف الإعانات للحالات القائمة والجديدة، وهي: أسر ذوي الاحتياجات الخاصة، والأطفال المشلولين، والأسر الحاضنة والبديلة، وزواج المقيمين في الدور والمؤسسات الاجتماعية، والمشروعات الفردية للمعاقين، ومعاشات ومساعدات الضمان الاجتماعي.
- مساعدة مستفيدي الضمان الاجتماعي في المجالات التالية: تحمل جزء من نفقات العلاج الطبي ومصاريفه، تخفيض تكاليف شراء المواد الاستهلاكية الأساسية، تسديد جزء من فاتورتي الكهرباء والماء، ترميم المنازل وفرشها وتأثيثها، توفير حقيبة

مدرسية وزي مدرسي لكل طالب وطالبة من أبناء مستفيدي الضمان الاجتماعي لكل عام دراسي.

- العناية الشخصية للمقيمين داخل الفروع الإيوائية القائمة وغير القادرين على خدمة أنفسهم والمعوقين والأطفال المشلولين والمسنين وأطفال دور الحضانة الاجتماعية.
- التوسع في مؤسسات الرعاية الاجتماعية في مناطق المملكة: إحداث ١٤ داراً للتوجيه الاجتماعي، و١٢ مؤسسة لرعاية الفتيات، و٦ دور للملاحظة الاجتماعية، و٨ قرى للأطفال الأيتام، و٤ دور للتربية الاجتماعية للبنين، و٧ دور ضيافة للبنات، و٥ دور للرعاية الاجتماعية، و٢١ وحدة للحماية الاجتماعية، و١٠ مراكز للتأهيل الشامل، و١٥ مكتباً للضمان الاجتماعي، و٦ مراكز تنمية جديدة.
- مواصلة صرف إعانات التنمية المحلية ودعمها للاستمرار في تقديم الأنشطة والبرامج الخاصة بالتنمية المحلية.
- تشجيع تأسيس الجمعيات التعاونية الجديدة ودعمها.
- تشجيع تأسيس الجمعيات الخيرية الأهلية الجديدة ودعمها.
- دعم تنفيذ دراسات وبحوث في مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية.

الإسكـان

١/٢٠ المقدمة

يُعد قطاع الإسكان من أهم القطاعـات الاجتماعيـة والاقتصـادية فـي المجتمعـات المعاصرة. وقد حظي هذا القطاع باهتمام متنامٍ في المملكة خلال خطط التنمية المتعاقبة بصفة عامة وخطة التنمية الثامنة بصفة خاصة إذ تم إنشاء الهيئة العامة للإسكان بموجـب قـرار مجلس الوزراء رقم (١٣٦) وتاريخ ١٤٢٨/٤/٢٢هـ (٢٠٠٧) الذي أناط بهـا عـدداً مـن المهمات من أبرزها زيادة نسبة تملك المواطنين للمساكن، وزيادة المعـروض منهـا ومـن الأراضي السكنية، وإنشاء مساكن مناسبة للمحتاجين، وإعداد الاستراتيجية الإسكانية الشاملة للمملكة وتحديثها وتطويرها، واقتراح الأنظمة واللوائح والسياسـات والتنظيمـات الخاصـة بنشاط الإسكان. كما تم زيادة رأس مال صندوق التنمية العقارية مما أسهم في زيـادة عـدد الوحدات السكنية التي مولها الصندوق، وارتفاع معدلات بناء المساكن لمنسوبي عـدد مـن الجهات الأمنية والعسكرية والتعليمية والصحية. وواصل القطاع الخاص أداء دوره في بنـاء المشاريع السكنية وتطوير الأراضي والمخططات السكنية.

وينطوي قطاع الإسكان بالمملكة على العديد من القضايا والتحديات، منها: مدى كفاية المعروض من الوحدات السكنية، ومعدل ملكية المواطنين للمسـاكن، ومسـتويات الأسـعار والإيجارات السائدة للوحدات السكنية، ومدى توافر التمويل للإسكان والأراضي السكنية.

تستهدف خطة التنمية التاسعة، الانتهاء من إعداد الاستراتيجية الإسكانية الشاملة واعتمادها والإسراع في تطبيقها، وتقليص الفجوة المتصاعدة بين العرض من المساكن والطلب عليها من خلال البدء في تنفيذ برامج الإسكان بمختلف أنواعه في جميع مناطق المملكـة، ومواصلة دعم موارد صندوق التنمية العقارية، والاهتمام بالتطوير التنظيمي للقطاع ومتابعته، وإقرار أنظمة التمويل والرهن العقاري وتطبيقها، وحقوق المستأجرين والملاك للوحدات السكنية، ووضع التنظيمات لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في دعم نشاطات الإسكان وبرامجه المختلفة. وتستهدف الخطة أيضا تحسين نوعية السكن، من خلال اعتماد معايير ملائمة للكثافة الإسكانية، وترشيد المساحات السكنية، وتشجيع الاستفادة من اقتصاديات الحجم في جميع مراحل إعداد المساكن، وتطبيق نظام (كود) البناء السعودي.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن لقطاع الإسكان موضحاً التطورات التي شهدها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة

التنمية التاسعة، كما يبرز توقعات الطلب على المساكن، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامـــة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/٢٠ الوضع الراهن

١/٢/٢٠ الأداء العام

ارتكزت أهداف خطة التنمية الثامنة فيما يختص بقطـــاع الإســـكان علـــى محـــورين رئيسين: الأول، توفير مسكن ملائم لكل أسرة لا تمتلك مسكناً، وعلى وجه الخصوص الفئـــات المحتاجة من الأسر. والثاني، زيادة ملكية المواطنين للمساكن. وقد شهدت الخطة عدداً مـــن التطورات في سبيل إنجاز هذين المحورين. فقد بلغ إجمالي الوحدات السكنية في نهاية خطـــة التنمية السابعة، وطبقا للتعداد العام للسكان والمساكن لعـــام ١٤٢٥هـــ (٢٠٠٤) نحـــو ٤ ملايين وحدة سكنية. ويقدر عدد الوحدات السكنية التي تم إنشاؤها خلال خطة التنمية الثامنة استنادا إلى عدد رخص البناء الصادرة خلال الخطة نحو ٦٠٠ ألف وحـــدة ســـكنية، بزيـــادة (٣٤٪) عن ما تم إضافته خلال خطة التنمية السابعة ليبلغ إجمالي عدد الوحدات السكنية فـــي نهاية خطة التنمية الثامنة نحو ٤,٦ ملايين مسكن، كما تحسّن معدل كثافة الإشغال والمتمثلة بمتوسط عدد الأشخاص لكل وحدة، إذ انخفضت من ٦,١ فرد إلى نحو ٥,٧ فرد خلال الحقبة نفسها.

الصفحة ٣٣٢

امتداداً للمهمات الرئيسة للقطاع الخاص في خطط التنمية المتعاقبة، فقد أدى القطاع دوراً أساسياً في تلبية احتياجات السوق وتمويل بناء معظم الوحدات السكنية التي تم إنشاؤها خلال خطة التنمية الثامنة، ولعل القروض العقارية من المصارف التجارية تؤشر إلى الدور المتنامي للقطاع الخاص في مجال توفير المساكن وتمويلها حيث نمت تلك القروض خلال خطة التنمية الثامنة بمعدل سنوي متوسط قدره (١٥,٤٪).

شهدت خطة التنمية الثامنة زيادات متتابعة في رأس مال صندوق التنمية العقارية، بلغ مجموعها ٤٣ بليون ريال خلال المدة ١٤٢٦/٢٥-١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٨)، مكنت الصندوق من مضاعفة حجم القروض الممنوحة إلى نحو ١٩,٥ بليون ريال موازنة بنحو ٨,٦ بليون ريال خلال خطة التنمية السابعة، ومن ثم تضاعفت أعداد الوحدات السكنية الممولة من الصندوق إلى نحو ١٠٥ آلاف وحدة موازنة بنحو ٤٣ ألف وحدة خلال خطة التنمية السابعة.

استهدفت خطة التنمية الثامنة توفير نحو ٦٦ ألف وحدة سكنية في إطار برنامج الإسكان التنموي لتلبية حاجات السكن للأسر المحتاجة. حيث قامت الدولة في عام ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦) باعتماد مبلغ ١٠ بلايين ريال من فائض إيرادات الميزانية لهذا البرنامج. وقد اقتضت التطورات التي شهدها قطاع الإسكان إعادة النظر في متطلباته المؤسسية والإدارية لضمان تحقيق أهدافه. حيث تم في هذا السياق نقل مسؤولية البرنامج إلى الهيئة العامة للإسكان بعد إنشائها في عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧). وقد باشرت الهيئة أعمالها، حيث دشّنت في عام ١٤٣٠هـ باكورة مشاريع الإسكان التي بدأت في تنفيذها في كل من حفر الباطن، والقريات، وعرعر، وجازان من أجل تأمين السكن للشرائح المحتاجة من المواطنين. كما شهدت خطة التنمية الثامنة تزايد الأنشطة الإسكانية للهيئات الخيرية البارزة وعلى رأسها مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي، ومؤسسة الأمير سلطان الخيرية، وغيرها من المؤسسات التنموية التي وفرت وحدات سكنية للمواطنين الأكثر حاجة. ومن المتوقع أن تتوسع أنشطة المؤسسات الخيرية في هذا المجال خلال خطة التنمية التاسعة.

٢/٢/٢٠ ملكية المساكن

أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، أن نحو (٦٠٪) من إجمالي الأسر السعودية البالغ عددها ٢,٧ مليون أسرة تمتلك مسكنها، كما أن البحث الديموغرافي لعام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧) لم يكشف عن تغير ملحوظ في هذا المعدل. وأظهرت نتائج التعداد في المقابل، أن نحو (٣٥٪) من الأسر السعودية تقيم في وحدات مستأجرة، ونحو (٥٪) منها تقيم في وحدات يوفرها أرباب العمل.

٣/٢/٢٠ أنواع المساكن

تفيد الموازنات الإحصائية لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعامي ١٤١٣هـ (١٩٩٢)، و١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى تحسن واضح في أنواع المساكن، حيث يلاحظ ارتفاع حصص الوحدات السكنية التي توفر وسائل الراحة والرفاهية للأسرة (الفلل والشقق)، وفي المقابل انخفضت حصة المساكن الشعبية والمساكن الأخرى، الجدول (١/٢٠).

الجدول (١/٢٠)
الوحدات السكنية حسب النوع
التعداد العام للسكان والمساكن
١٤١٣، ١٤٢٥هـ (١٩٩٢، ٢٠٠٤)

نوع الوحدة السكنية	١٤١٣هـ (١٩٩٢)		١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)		التغير ١٤١٣-١٤٢٥هـ (١٩٩٢-٢٠٠٤)		معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
	العدد	الحصة النسبية (٪)	العدد	الحصة النسبية (٪)	العدد	الحصة النسبية (٪)	
فلل	٤٥٤٣٦٥	١٦,٤	٧٢٩٧٨٠	١٨,٣	٢٧٥٤١٥	٢٢,٦	٤,٠
مساكن شعبيه	٩٠٩٠٠٥	٣٢,٧	١١١٤٤٥٦	٢٧,٩	٢٠٥٤٥١	١٦,٩	١,٧
شقق	٨٤٧٢٣٣	٣٠,٥	١٥٠٥٤٢٩	٣٧,٧	٦٥٨١٩٦	٥٤,٢	٤,٩
دور في فيلا أو عمارة	٢٤١٣١٧	٨,٧	٣٨٦٩١١	٩,٧	١٤٥٥٩٤	١٢,٠	٤,٠
مساكن أخرى	٣٢٥٠٠٢	١١,٧	٢٥٥٢٠٧	٦,٤	-٦٩٧٩٥	-٥,٧	-٢,٠
إجمالي الوحدات المأهولة	٢٧٧٦٩٢٢	١٠٠,٠	٣٩٩١٧٨٣	١٠٠,٠	١٢١٤٨٦١	١٠٠,٠	٣,١

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

وتظهر تلك الموازنات الوضع العام لأنواع المساكن لجميع الأسر السعودية وغير السعودية. وقد شكّلت الأسر التي تسكن في فلل ومساكن شعبية نحو (٤٦,٢٪) في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، والتي تسكن في أدوار أو شقق نحو (٤٧,٤٪).

وتشكل الوحدات الصغيرة الغالبية العظمى في المخزون الإسكاني بالمملكة، حيث تمثل الوحدات السكنية من غرفة نوم أو غرفتي نوم (٦٤,٣٪) من إجمالي المخزون الإسكاني. وتمثل الوحدات السكنية المكونة من ثلاث غرف نوم (١٩,١٪) من جميع الوحدات السكنية المأهولة، أما الوحدات الأكبر (أكثر من ثلاث غرف نوم) فتمثل (١٦,٦٪) من إجمالي المخزون الإسكاني.

٤/٢/٢٠ التطوير المؤسسي والتنظيمي

شهدت سنوات خطة التنمية الثامنة تطورات هيكلية في قطاع الإسكان، استهدفت تطوير إدارة السياسة الإسكانية ورفع كفاءتها، فضلاً عن تعزيز القدرات المادية والفنية للجهات المعنية. فقد تم تأسيس الهيئة العامة للإسكان في عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧). كما تم نقل مسؤولية برنامج الإسكان التنموي من وزارة الشؤون الاجتماعية إلى الهيئة، ابتداء من العام المالي ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، فضلاً عن نقل مهمات إعداد الاستراتيجية الإسكانية وتنفيذها وإنشاء قواعد معلومات الإسكان من وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى

الهيئة. وتم كذلك زيادة رأس مال صندوق التنمية العقارية، إضافة إلى وضع إجراءات جديدة لتنظيم الإقراض وزيادة التحصيل، والتي أسهمت في زيادة المبالغ المحصلة، ومن ثم زيادة القروض الممنوحة بمعدلات فاقت ما تم منحه خلال خطتي التنمية السادسة والسابعة. وشهدت خطة التنمية الثامنة أيضاً إكمال إعداد مشاريع أنظمة التمويل والرهن العقاري، والتي يتوقع أن يترتب على إقرارها توفير البيئة المناسبة لتحقيق مشاركة فعالة للتمويل العقاري من الشركات والبنوك في توفير التمويل.

٣/٢٠ القضايا والتحديات

١/٣/٢٠ المساكن الميسرة

تشير بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى أن (٥٦,٣٪) من إجمالي الوحدات السكنية المشغولة بأسر سعودية تتسم بكثافة إشغال لكل غرفة تفوق المتوسط الوطني وهي تعد مكتظة. وتتكون تلك الوحدات بمجملها من غرفة نوم أو غرفتي نوم. ولم تشر نتائج البحث الديموغرافي الذي أجرته مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات للعام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧) إلى تغير في تلك الكثافة.

ولمعالجة هذه القضية المتعددة الأبعاد المتعلقة بتمكين المواطن من الحصول على سكن ملائم بتكاليف مناسبة، وسعة تتناسب مع حجم العائلة، يتطلب الأمر بناء أكبر عدد من الوحدات السكنية، نظراً لأن الطلب على هذا النوع من الوحدات السكنية للسعوديين، بنهاية خطة التنمية الثامنة، يقدر بنحو ٤٥٠ ألف وحدة (٣٠٠ ألف وحدة من فئة غرفتي نوم، ونحو ١٥٠ ألف وحدة من فئة ثلاث غرف نوم). كما يتطلب الأمر وضع مسألة الاكتظاظ السكني في الحسبان عند التخطيط والتنفيذ لبرامج التمويل العقاري التي تدعمها الدولة، سواءً من خلال صندوق التنمية العقاري، أو برامج الإسكان الأخرى.

٢/٣/٢٠ ملكية المساكن

تستهدف الاستراتيجية طويلة المدى للاقتصاد السعودي، رفع معدل ملكية المساكن لدى المواطنين إلى نحو (٨٠٪) بحلول عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤). ويشار إلى أن نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣هـ (١٩٩٢) ولعام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) والبحث الديموغرافي للعام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)، قد أظهرت استقرار معدل الملكية للأسر السعودية عند نحو (٦٠٪).

ويشار في هذا السياق، إلى أن التأخير في تنفيذ برنامج الإسكان التنموي من جهة، ومحدودية الجهات التي توفر مساكن لمنسوبيها (من القطاعين العام والخاص)، فضلاً عن عدم كفاية التمويل العقاري الخاص، أسهمت جميعها في تأخير إحراز تقدم على صعيد هذا المحور. ومن ثم، فإن تحقيق التقدم والخروج من حالة الركود هذه، تتطلب تعزيز قدرة المواطنين على تمويل إنشاء المساكن. ويتوقع في هذا الخصوص أن تسهم أنظمة التمويل والرهن العقاري في توسيع نطاق برامج الإقراض الخاصة، خاصة للفئات ذات الدخول المتوسطة، والتي تمثل الشريحة الكبرى بين المواطنين.

٣/٣/٢٠ تكاليف الوحدات السكنية

ترتب على الارتفاع الكبير في الطلب على مواد البناء والتشييد (محلياً وعالمياً)، خلال السنوات الأخيرة، ارتفاع ملحوظ في تكاليف البناء، وهو ما أدى إلى زيادات كبيرة في كل من أسعار المساكن ومعدلات الإيجار خلال خطة التنمية الثامنة.

يفرض هذا الوضع تحدياً للقطاعين العام والخاص ويتطلب بلورة استراتيجية فعالة للحصول على مزايا اقتصاديات الحجم في قطاع الإسكان. ولتلبية الطلب الهيكلي على السكن في المملكة، في ضوء البيئة الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ينبغي اعتماد معايير وتصاميم قياسية، تتيح تشييد أعداد كبيرة من الوحدات السكنية بتكلفة مناسبة، لمواجهة الطلب المتصاعد على الإسكان. كما أصبح من الضروري أن تنطوي هذه المواصفات على قواعد تضمن الاستخدام المرشد للموارد مثل الطاقة والمياه، فضلا عن ترشيد المساحات الإجمالية للمساكن.

٤/٣/٢٠ صندوق التنمية العقارية

على الرغم من زيادة رأس مال صندوق التنمية العقارية خلال خطة التنمية الثامنة بنحو ٤٣ بليون ريال إلا إن الطلبات المتراكمة لدى الصندوق ، والتي تزيد على ٥٠٠ ألف طلب، تشير إلى أهمية تعزيز موارده المالية، لتقليص مدة الانتظار الطويلة الحالية. إن تخفيض مدة الانتظار وتغطية الطلب المتزايد على خدمات الصندوق، يتطلب الاستمرار في تعزيز موارده بمعدلات قد يصعب تلبيتها، بغض النظر عن حجم الموارد العامة، أو التحسن في معدلات تحصيل الديون القائمة.

إن معالجة هذا الوضع تتطلب مراجعة استراتيجية الإقراض، وتحسين وسائل التحصيل، مع تحسين فرص التمويل من المصادر الخاصة، ولاسيما بعد دخول أنظمة التمويل والرهن العقاري مرحلة التنفيذ.

٥/٣/٢٠ التمويل العقاري

على الرغم من أن السوق المحلي يشهد وفرة في السيولة المالية، إلا أنه في الوقت ذاته يتسم بمحدودية التمويل العقاري، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً، خاصة أن مستوى التمويل العقاري الخاص في المملكة لا يزال دون المستويات السائدة عالمياً، إذ يشكل حجم التمويل العقاري في دول الاتحاد الأوروبي أضعاف النسبة السائدة في المملكة، والتي بلغ متوسطها (٨,١٪) من إجمالي التمويل خلال الخطة الثامنة. وربما يعزى هذا الوضع إلى غياب أنظمة التمويل والرهن العقاري طوال المدة الماضية.

وعلى الرغم من المعوقات المختلفة التي يشهدها السوق، فقد شهدت السنوات القليلة الماضية توسع البنوك التجارية في توفير التمويل العقاري، فضلاً عن إنشاء شركات متخصصة في التمويل والتطوير العقاري. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الشركات دوراً متنامياً ومهماً في السوق العقاري.

ويتوقع لأنظمة التمويل والرهن العقاري، عند تطبيقها، أن تحفظ حقوق الدائنين والمدينين، إضافة إلى تعزيز دور القطاع المصرفي والشركات في تلبية احتياجات السوق العقاري والسكني.

٦/٣/٢٠ متطلبات الإسكان والتخطيط العمراني

تظهر نتائج تحليل الطلب على الوحدات السكنية الجديدة خلال خطة التنمية التاسعة أن نحو (٧٠٪) من إجمالي الطلب يتركز في المراكز الحضرية الكبرى. بيد أن تلبية هذا الطلب يواجه بالعديد من التحديات، وفي مقدمتها: توفير الأراضي السكنية المجهزة بالبنية التحتية والخدمات العامة عالية الكفاءة والاستدامة. ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر تبني آليات حديثة غير تقليدية، من خلال زيادة كثافة الوحدات السكنية والمرافق التجارية عبر التوسع الرأسي في المدن، والاستفادة من الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني، وتوصيل الخدمات إلى مخططات المنح، فضلاً عن إعادة تطوير الأحياء السكنية القديمة والعشوائية.

٧/٣/٢٠ قواعد بيانات الإسكان

تشكل بيانات التعداد العام للسكان والمساكن، والبحوث الديموغرافية التي تجرى بشكل دوري، بالإضافة إلى استراتيجية الإسكان، أساساً جيداً لبناء قاعدة بيانات عن

المساكـــن فـــي المملكة، بحيث تمكن الباحثين والمطورين من استخلاص العديد من المؤشرات الوطنية واستنباطها، وموازنتها بالمؤشرات الدولية، إضافة إلى قواعد البيانات السكانية. وفي هذا السياق، درجت الدول المتقدمة على إنشاء سجلات شاملة ودائمة لوحداتها السكنية، لاستخدامها لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط العمراني، من خلال تسجيل الوحدات السكنية المنفذة، وليس عدد التراخيص، حيث إن الأخيرة ربما لا تعكس العدد الفعلي للوحدات السكنية أو سماتها الإنشائية، مما يتطلب الاستناد عند إنشاء قاعدة البيانات الإسكانية الوطنية إلى سجل الرخص الإسكانية المنفذة، وليس تراخيص البناء. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أهمية الانتهـــاء من إعداد استراتيجية الإسكان، ونشـــر بيانات بأسعار الأراضي والمساكن، وفئات الإيجار لتوفير الشفافية في السوق العقاري.

٤/٢٠ توقعات الطلب

تم تقدير الطلب على المساكن خلال خطة التنمية التاسعة بناءً على الافتراضات التالية:

الصفحة ٣٣٨

- نمو السكان السعوديين بمعدل سنوي متوسط قدره (٢,٢٣٪)، وزيادة عدد الأسر السعودية بنحو ٧٥٠ ألف أسرة خلال مدة الخطة، وهو ما يعني الحاجة إلى توفير نحو ٨٠٠ ألف وحدة سكنية.
- نمو السكان غير السعوديين بمعدل (١,٨٦٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة، وهو ما يتطلب توفير نحو ٢٠٠ ألف وحدة سكنية.
- تلبية الطلب غير المستوفى من الوحدات السكنية بنهاية عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، والذي يتطلب توفير نحو ٧٠ ألف وحدة سكنية.
- إحلال الوحدات السكنية الآيلة للسقوط، وهذا يتطلب توفير نحو ٧٠ ألف وحدة سكنية.
- تغطية المخزون الإضافي من المساكن (ويمثل نحو ١٠٪ من الطلب)، وهو ما يتطلب توفير نحو ١١٠ ألف وحدة سكنية.

ويوضح الجدول (٢/٢٠) ملخص التقديرات الإجمالية للطلب المتوقع على المساكن خلال خطة التنمية التاسعة. في ضوء التوقعات أعلاه، يُقدر الطلب على الوحدات السكنية بنحو ١,٢٥ مليون وحدة سكنية خلال خطة التنمية التاسعة، وتقدر مساحة الأراضي اللازمة لإقامة تلك الوحدات السكنية بنحو ٣٥٠ مليون متر مربع. وقد تم تقدير تلك المساحة بناءً على متوسط المساحة الكلية المطلوبة للوحدة السكنية، وقدرها ٢٨٠ متر مربع. ويوضح

الجدول (٣/٢٠) توزيع الطلب على المساكن والأراضي السكنية حسب المناطق الإدارية في المملكة.

وتستهدف خطة التنمية التاسعة تنفيذ نحو (٨٠٪) من الطلب ببناء نحو مليون وحدة سكنية يتم تنفيذها من قبل الهيئة العامة للإسكان، وصندوق التنمية العقارية، والقطاع الخاص.

الجدول (٢/٢٠)
الطلب على الوحدات السكنية
خطة التنمية التاسعة

(ألف وحدة)

الوحدات السكنية الجديدة (السعوديون)	٨٠٠
الوحدات السكنية الجديدة (غير السعوديين)	٢٠٠
الوحدات السكنية لتلبية الطلب المرحل من خطة التنمية الثامنة	٧٠
الوحدات السكنية المطلوبة للإحلال	٧٠
وحدات احتياطي بنسبة ١٠٪ لتخفيف التضخم في الإيجارات	١١٠
إجمالي الوحدات السكنية لخطة التنمية التاسعة	١٢٥٠
المتوسط السنوي لخطة التنمية التاسعة	٢٥٠

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (٣/٢٠)
الطلب على الوحدات السكنية والأراضي حسب المناطق الإدارية
خطة التنمية التاسعة

المنطقة	عدد الوحدات السكنية (ألف وحدة)	مساحة الأراضي السكنية (مليون متر مربع)
الرياض	٣٢٥,٠	٩١,٠
مكة المكرمة	٣٧٠,٠	١٠٣,٠
المدينة المنورة	٨١,٢	٢٢,٦
القصيم	٥١,٠	١٤,٢٧
الشرقية	١٦٦,٣	٤٦,٥٠
عسير	٨٣,١	٢٣,٢٧
تبوك	٣٨,٩	١٠,٨٩
حائل	٢٠,٥	٥,٧٤
الحدود الشمالية	١١,٥	٣,٢٢
جازان	٥٠,١	١٤,٠٤
نجران	٢١,٦	٦,٨٦
الباحة	١٧,٣	٤,٨٣
الجوف	١٣,٥	٣,٧٨
الإجمالي	١٢٥٠,٠	٣٥٠,٠

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٥/٢٠ استراتيجية التنمية

١/٥/٢٠ الرؤية المستقبلية

قطاع إسكان قادر على توفير مقومات الراحة والرفاهية السكنية للشرائح الاجتماعية المختلفة، وفي جميع المناطق، يؤدي فيه القطاع الخاص دوراً محورياً في توفير التمويل والتنفيذ، تسنده سوق عقارية متطورة، وأنظمة وتشريعات مساعدة، وقواعد بيانات سكانية شاملة ومحدثة.

٢/٥/٢٠ الأهداف العامة

- توفير سكن لائق ومناسب للمواطنين.
- زيادة المعروض من المساكن والأراضي السكنية.
- تشجيع زيادة مشاركة القطاع الخاص في دعم نشاطات الإسكان وبرامجه المختلفة.

٣/٥/٢٠ السياسات

- إعطاء الأولوية في الدعم الحكومي لقطاع الإسكان للفئات التي تعجز عن توفير السكن الملائم من خلال آليات السوق.
- تعزيز دور الهيئة العامة للإسكان وتطوير قدراتها.
- تطوير قدرات صندوق التنمية العقارية وزيادة فعاليته.
- رفع معدل ملكية المواطنين للمساكن لتتواكب مع المعدلات العالمية المتميزة.
- تطبيق نظام (كود) البناء السعودي في المشروعات الإسكانية.
- إيصال المرافق والخدمات إلى جميع المشروعات الإسكانية.
- إعطاء أولوية لتطوير مخططات المنح في جميع مناطق المملكة.
- إعادة تطوير الأحياء القديمة والعشوائيات.
- خفض تكاليف مواد البناء والأراضي السكنية.
- إصدار أنظمة التمويل والرهن العقاري والإسراع في تطبيقها.
- إعداد الاستراتيجية الإسكانية الشاملة للمملكة والاستراتيجيات الفرعية للمناطق الإدارية.
- تنويع أساليب التمويل والدعم من القطاعين العام والخاص.

- إعطاء أولوية للإسكان المنفذ من خلال آلية السوق لمواجهة الطلب المتصاعد على الوحدات السكنية.
- تشجيع الإسكان الخيري والتعاوني وإصدار التنظيمات الخاصة بهما.
- إعداد قاعدة معلومات إسكانية لجميع مناطق المملكة.

٤/٥/٢٠ الأهداف المحددة

- إنشاء مليون وحدة سكنية لمواكبة (٨٠٪) من حجم الطلب المتوقع على الإسكان خلال سنوات خطة التنمية التاسعة موزعة على مناطق المملكة بحيث تقوم ببنائها الجهات التالية:
  - الهيئة العامة للإسكان: بناء ٦٦ ألف وحدة سكنية في مختلف مناطق المملكة.
  - صندوق التنمية العقارية: تمويل بناء نحو ١٠٩ آلاف وحدة سكنية من خلال تقديم نحو ٩٠ ألف قرض في مختلف مناطق المملكة.
  - عدد من الجهات الحكومية: بناء نحو ٥٠ ألف وحدة سكنية لمنسوبيها.
  - القطاع الخاص: تمويل وبناء ٧٧٥ ألف وحدة سكنية في مختلف مناطق المملكة.
- توفير نحو ٢٦٦ مليون متر مربع من الأراضي لإقامة المشروعات السكنية المتوقع بناؤها من القطاعين العام والخاص خلال سنوات الخطة في مختلف مناطق المملكة مع توفير البنى التحتية لها.

ويوضح الجدول (٤/٢٠) توزيع الأهداف المحددة بالنسبة للوحدات والأراضي السكنية بحسب المناطق الإدارية.

- قيام الهيئة العامة للإسكان خلال سنوات الخطة باستكمال التصاميم الهندسية لجميع المشروعات المناطة بها علاوة على مهام الإشراف على تنفيذ الوحدات السكنية. بالإضافة إلى استكمال إعداد استراتيجية الإسكان بالمملكة، وإعداد الدراسات والبحوث الإسكانية حسب الحاجة، وإيجاد قاعدة معلومات إسكانية.
- قيام وزارة الشؤون البلدية والقروية بالبدء في تطبيق نظام (كود) البناء السعودي على القطاع السكني.

الجدول (٤/٢٠)
توزيع الأهداف المحددة للوحدات السكنية والأراضي حسب المناطق الإدارية
خطة التنمية التاسعة

المنطقة	صندوق التنمية العقارية (ألف وحدة)	الهيئة العامة للإسكان (ألف وحدة)	القطاع الخاص (ألف وحدة)	إجمالي الوحدات السكنية * (ألف وحدة)	الأراضي السكنية(*) (مليون متر مربع)
الرياض	٢٣	٤	١٩٨	٢٢٥	٦٣
مكة المكرمة	٢٠	٤	٢٢٩	٢٥٣	٧١
المدينة المنورة	٩	٦,٥	٥٠	٦٥,٥	١٨,٣
القصيم	٩	٤	٣٢	٤٥	١٢,٦
الشرقية	١٣,٥	٤	١٠٣	١٢٠,٥	٣٣,٧
عسير	٧	٤	٥٢	٦٣	١٧,٦
تبوك	٤,٥	٤	٢٤	٣٢,٥	٩,١
حائل	٥	٦	١٤	٢٥	٧
الحدود الشمالية	٣	٦	٧,٥	١٦,٥	٤,٦
جازان	٥	٦,٥	٣١	٤٢,٥	١١,٩
نجران	٤	٦,٥	١٤	٢٤,٥	٧
الباحة	٣	٤	١١,٥	١٨,٥	٥,١
الجوف	٣	٦,٥	٩	١٨,٥	٥,١
الإجمالي	١٠٩	٦٦	٧٧٥	٩٥٠	٢٦٦

(*) يضاف إلى الإجمالي (٥٠) ألف وحدة تشيدها الجهات الحكومية لمنسوبيها تحتاج إلى أراضي سكنية بنحو (١٤) مليون متر مربع.
المصدر : وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٦/٢٠ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة للجهات الحكومية في قطاع الإسكان (الهيئة العامة للإسكان) خلال خطة التنمية التاسعة (٤٣٥) مليون ريال، كما يتم تمويل مشروعات الإسكان في مختلف مناطق المملكة والبنى التحتية لها من المخصصات المعتمدة للهيئة من فائض إيرادات الميزانية والبالغة (١٠) بلايين ريال.

العلوم والتقنية والابتكار

١/٢١ المقدمة

يحظى تطوير العلوم والتقنية والابتكار في المملكة باهتمام بارز لدورها المحوري والمتصاعد في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويتركز هذا الاهتمام في تعزيز قدرات مؤسسات البحث العلمي ومراكز التقنية وتوسيعها، والارتقاء بمستوى التنسيق بين أنشطتها، وذلك لتعزيز الاستفادة من معطيات الثورة العلمية المعاصرة ومنجزاتها في تحسين الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية. فضلاً عن الارتقاء بالإنتاج والإنتاجية في جميع القطاعات، بما فيها تنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة من مخاطر التلوث، وزيادة المعرفة العامة وتحسين نوعية الحياة.

وقد شهدت خطة التنمية الثامنة تطورات ملموسة على صعيد التطوير العلمي والتقني، خاصة مع بدء تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للعلوم والتقنية والابتكار والتي تجسدت في التوسعات الكبيرة في الأنشطة المختلفة لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وفي مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث والتطوير الملحقة بالجامعات وبعدد من المؤسسات الحكومية والخاصة، إضافة إلى تطور أنشطة رعاية الموهبة والابتكار. كما شهدت الخطة تصاعد الجهود الوطنية في مجال نقل التقنية المتقدمة وتوطينها، إضافة إلى نمو مؤشرات النشر العلمي وبراءات الاختراع.

تستهدف خطة التنمية التاسعة توطين التقنيات الاستراتيجية المتقدمة وتطويرها لدى جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية وعناصر منظومة العلوم والتقنية والابتكار في المملكة من أجل رفع الكفاءة الإنتاجية لتلك القطاعات وتعزيز قدراتها التنافسية. كما تولي الخطة أيضاً اهتماماً بتطوير مراكز البحوث القائمة والارتقاء بقدراتها وبإنشاء مراكز جديدة، إضافة إلى تطوير الأنظمة التي تحكم أداء منظومة العلوم والتقنية والابتكار، فضلاً عن تطوير هياكلها المؤسسية.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن وأبرز القضايا والتحديات التي تعترض مسيرة التطوير العلمي والتقني والابتكار، ويستعرض الأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة لخطة التنمية التاسعة في مجالات تطوير العلوم والتقنية وتشجيع الابتكار.

٢/٢١ الوضع الراهن

١/٢/٢١ البحث والتطوير والابتكار

تتكون المنظومة الوطنية للبحث والتطوير من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ومن نحو ٢٠٠ وحدة بحث علمي ملحقة بالجامعات وبعددٍ من المؤسسات الحكومية والخاصة. وقد قُدِّر حجم الإنفاق على البحث والتطوير عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) بنحو (٠,٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة. وتتركز أغلب مراكز البحث العلمي والتطوير التقني في المدن الرئيسة للمملكة، وهو ما يعكس التركز السكاني في تلك المدن، حيث تحتضن مدينة الرياض نحو (٥٠٪) من هذه المراكز، تليها جدَّة بنحو (١٩,٣٪)، ثم الدمام بنحو (١٢,٥٪) ثم الجبيل وينبع بنحو (٣,٥٪)، أما النسبة المتبقية (١٤,٧٪) فتتوزع بين باقي المناطق. وفي ضوء هذا التركز، هناك حاجة إلى مراجعة توزيع مراكز البحث العلمي لتتماشى مع توجهات تحسين التوازن الجغرافي في توزيع العمالة في مجالات البحث والتطوير بين مناطق المملكة.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى تركز أغلب الأبحاث المنفذة أو المنح البحثية أو المقالات المنشورة في مجالات الطب، الزراعة، الهندسة والعلوم الأساسية. كما تشير الإحصاءات إلى انخفاض نسبة البحوث التطويرية موازنة بالبحوث التطبيقية أو الأساسية، حيث تتراوح بين (١٠٪) و(١٥٪) فقط من إجمالي البحوث. وفيما يلي استعراض للوضع الراهن للبحث والتطوير في كل من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية والمؤسسات الجامعية، والحكومية، والمؤسسات الخاصة.

- **مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية:**

تضم مدينة الملك عبدالعزيز ضمن أقسامها ووحداتها المختلفة، سبعة معاهد وأربعة مراكز، وخمسة برامج وطنية للبحث والتطوير والابتكار، إضافة إلى عدد من المراكز البحثية المشتركة، تُمثل أوسع قاعدة لأنشطة البحث والتطوير والابتكار في المملكة. وقد شهد نشاط المدينة تطوراً ملموساً خلال خطة التنمية الثامنة. ففي مجال البحث العلمي، أَحْدَثَ البرنامج الجديد لمنح التقنيات الاستراتيجية والمتقدمة للخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار نقلة نوعية في دعم منظومة البحث والتطوير في المملكة، إذ تجاوز دعمه في السنة الأخيرة من الخطة ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) نحو ٥٠٠ مليون ريال لمشاريع بحثية في الجامعات والجهات البحثية الأخرى في المملكة. كما واصلت المدينة تنفيذ برنامج المنح السنوية الذي وصل عدد

الأبحاث المدعومة منذ إطلاقه وحتى عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨) إلى ٢٣٨٨ بحثاً بميزانية بلغت ٧٩٦,١١ مليون ريال.

وفيما يتعلق بتنفيذ المشاريع البحثية داخل معاهد المدينة ومراكزها، فقد شهدت نمواً كبيراً خلال خطة التنمية الثامنة، خاصة في مجالات مشاريع وبرامج التقنيات الاستراتيجية والمتقدمة التي أثمرت في تطوير منتجات تزيد عن ٢٠٠ منتج تقني في خمسة قطاعات رئيسة أسهمت في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذه الإنجازات أن المدينة حصلت على العديد من براءات الاختراع، وحققت نجاحات في تطوير تقنيات وأساليب مبتكرة تلبي الاحتياجات الوطنية الاستراتيجية ومن ذلك تطوير تقنيات متقدمة تعمل على خفض تكلفة إنتاج الطاقة الشمسية وتحلية المياه وقابلة للتطبيق على نطاق واسع. ونتج عن هذا التطوير التقني البدء في تنفيذ مبادرة وطنية لتحلية المياه باستخدام الطاقة الشمسية في المملكة تبدأ في مرحلتها الأولى بتلبية الاحتياجات الكاملة من المياه المحلاة لمدينة الخفجي بما يقارب ٣٠ ألف متر مكعب يومياً على أن يجري في مرحلتها الثانية والثالثة تعميم تطبيقها على مختلف مناطق المملكة. كما نجحت المدينة في تصنيع ١٢ قمراً اصطناعياً وتطويرها وإطلاقها، وتصميم وبناء معجل جسيمات كهروستاتيكي، وفي تطوير جهاز رادار لحماية الطواقم الجوية من أشعة الليزر، وفي تطوير المحلل الصرفي العربي والمشكل الآلي للنصوص العربية ونظام رومنة الأسماء العربية. كما نجحت في تطوير مواد محفزة بتقنية النانو (التقنية متناهية الصغر) لإنتاج وقود نظيف ورخيص الثمن، وفي تطوير خلائط بولي بروبلين بلاستيكية لمقاومة الحرارة والاحتراق، وتطوير جهاز لاكتشاف سوسة النخيل الحمراء، فضلاً عن نجاحها في استنساخ هرمون أنسولين الجمل العربي وإنتاجه، وإنجاز مراحل متقدمة من جينوم أشجار النخيل.

أما فيما يتعلق بمجال تنمية المنظومة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار في المملكة، فقد أكملت المدينة ووزارة الاقتصاد والتخطيط بالتعاون مع الجهات المعنية، وضع الخطة التنفيذية الأولى "للسياسة الوطنية للعلوم والتقنية"، والتي اشتملت على ١٩٠ مشروعاً وطنياً تندرج ضمن ثمانية محاور إستراتيجية ذات أولوية، شكلت بمجملها الخطة الخمسية الأولى للعلوم والتقنية والابتكار، بتكلفة قدرها ٧,٩ بليون ريال. ويجري العمل على تنفيذها من قبل المدينة والجهات ذات العلاقة.

كما وضعت المدينة خططاً تفصيلية لبرنامج التقنيات الاستراتيجية والمتقدمة في مجالات تقنيات المياه، والبترول والغاز، والبتروكيماويات، وتقنية النانو، والتقنية الحيوية

والهندسة الوراثية، وتقنية المعلومات، والإلكترونيات والاتصالات والضوئيات، والفضاء والطيران، والطاقة والمواد المتقدمة، والبيئة. كما وضعت المدينة خطة للبحث والتطوير للرياضيات والفيزياء لتعزيز التقنيات المستهدفة، إضافة إلى خطط لتقنيات البناء والتشييد والتقنيات الزراعية والأبحاث الطبية والصحية.

واستكملت المدينة دراسات إقامة مراكز الابتكار التقني ضمن الجامعات السعودية، لتسهم في توثيق الترابط بين المدينة والجامعات والقطاع الصناعي، وتحويل نتائج البحث العلمي إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق تجاريا. كما أنشأت المدينة حاضنتين لتقنية المعلومات والاتصالات والتقنية الحيوية، و شرعت في إجراء دراسات لإقامة ثمان حاضنات تقنية أخرى، خمس منها ستقام في الجامعات.

أما في مجال النشر العلمي ودعم القدرات البشرية العلمية والتقنية، فقد تراوح عدد الأوراق العلمية المنشورة والمستخلصة من نتائج البحوث المنفذة والمدعمة ما بين ٧٠٠ و٨٠٠ ورقة سنوياً خلال سنوات خطة التنمية الثامنة.

الصفحة ٣٤٦

- **مراكز الأبحاث الجامعية والمراكز المساندة لها :**

اتساقاً مع توجهات السياسة الوطنية للعلوم والتقنية، حرصت جامعات المملكة خلال خطة التنمية الثامنة على دعم التوجهات الأكاديمية الحديثة في البحث العلمي، وذلك بإنشاء مراكز للتميز في البحث العلمي وتمويلها، ومراكز تقنية (النانو)، والحدائق العلمية المرتبطة بالجامعات، فضلاً عن رعاية المبادرات والمشروعات المتميزة. وتركز الجامعات على إجراء البحوث العلمية ومساندتها، من خلال عدة وسائل وآليات، الإطار (١/٢١).

وتشكل جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، التي افتتحها خادم الحرمين الشريفين بتاريخ ٤ شوال ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، أهم المبادرات في تعزيز الدراسات العليا والبحث العلمي. وتهدف الجامعة لتخريج المتميزين في المجالات العلمية، وقد جرى دعمها بصفوة من العلماء والخبراء المتميزين عالمياً. وتمنح شهادات الماجستير والدكتوراه في (١١) مجالاً من المجالات العلمية. وهي مدينة للأبحاث تشتمل على (١١) مركزاً بحثياً في أربعة محاور هي: الموارد والطاقة والبيئة، والمواد، والعلوم الحيوية والهندسة الحيوية، والرياضيات التطبيقية والعلوم الحاسوبية.

الإطار (١/٢١): وسائل إجراء البحوث العلمية وآلياتها:

- البحوث الأساسية في الكليات العلمية: وهذه تتم في مراكز البحوث الموجودة في كل كلية، وتشمل بحوث أعضاء هيئة التدريس.
- البحوث التعاقدية: وهي بحوث تطبيقية تُجرى وفق عقود تتم مع مؤسسات القطاع الخاص وشركاته، من خلال "معاهد البحوث"، مثل معهد البحوث في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ومعهد الملك عبدالله للبحوث والدراسات الاستشارية في جامعة الملك سعود، ومعهد البحوث الاستشارية في جامعة الملك عبدالعزيز.
- مراكز التميز العلمي والبحثي في الجامعات: حيث قامت وزارة التعليم العالي خلال خطة التنمية الثامنة بتمويل تسعة مراكز في جامعات: الملك عبد العزيز، والملك سعود، والملك فيصل، والملك فهد للبترول والمعادن.
- الحدائق العلمية المرتبطة بالجامعات: وهي من الآليات المهمة لربط نتائج البحوث الجامعية بالفعاليات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية. وتستقطب الحدائق العلمية في الغالب اهتمام الشركات الكبرى، بسعيها لإنشاء مراكز بحثية متطورة، مستفيدة من البنية التحتية التي توفرها هذه الحدائق، ومن الإمكانات البشرية والعلمية والتقنية للجامعات.

❑ مراكز الأبحاث الحكومية :

تعنى العديد من الجهات الحكومية بأنشطة البحث والتطوير في المجالات التشغيلية، حيث يوجد لدى وزارة الزراعة – على سبيل المثال – مراكز بحثية في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية، تنتشر في مختلف مناطق المملكة. كما أن هناك عدداً من المراكز البحثية في القطاع الصحي، مثل مراكز الأبحاث في مستشفى الملك فيصل التخصصي، ومستشفى الملك خالد التخصصي للعيون، والمركز المشترك لبحوث الأطراف الصناعية، والمركز الوطني لإنتاج الأمصال واللقاحات في مدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالحرس الوطني، إضافة إلى مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة. يوجد أيضاً عدد من المراكز البحثية لدى كل من المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، والهيئة السعودية للحياة الفطرية، وغيرها. كما تشتمل معظم الوزارات والهيئات العامة على إدارة للأبحاث والدراسات.

❑ مراكز الأبحاث الخاصة :

بدأت العديد من شركات القطاع الخاص بإنشاء مراكز أو وحدات بحث وتطوير لديها، ومن أبرزها الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، وشركة الزيت العربية السعودية

(أرامكو السعودية)، وشركة معادن، وشركات برنامج التوازن الاقتصادي مثل: شركة المعدات المكملة للطائرات، والشركة الدولية لهندسة النظم، وشركة البلاد كتاليست، وشركة العبيكان للمنسوجات التقنية، والشركة المتحدة لزيوت التشحيم المعالجة وغيرها.

وقد حققت شركة سابك – على سبيل المثال – سلسلة من النجاحات في مجال البحوث العلمية والتقنية خلال خطة التنمية الثامنة، حيث واصلت تسجيل المزيد من براءات الاختراع التي بلغ مجموعها ٧٠٩٦ براءة بنهاية عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩). وعلى صعيد التعاون العلمي والتقني على المستوى الوطني، عززت سابك تعاونها مع العديد من مراكز الأبحاث في المملكة، إضافة إلى تدشينها عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧) كرسي سابك في الجامعات السعودية لتمويل البحوث العلمية والتقنية.

وفي شركة أرامكو، يركز مركز البحث والتطوير في الشركة، الذي أسس في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، على مجالات بحوث البترول والغاز والطاقة، وتقنيات النانو، والتقنية الحيوية، والأحياء الدقيقة، والمواد الجديدة. ويتعاون هذا المركز مع بعض الجامعات ومعاهد البحوث الوطنية والأجنبية، كما يعمل على استقطاب العلماء والباحثين المتميزين. وتخطط الشركة لتطوير أنشطة البحث والتطوير والابتكار لتغطي أنشطة جديدة مثل نشاط "تخطيط وبرمجة إنتاج النفط".

الصفحة ٣٤٨

وما ذُكِر بالنسبة لسابك أو أرامكو ينطبق على شركات وطنية أخرى، ومنها شركات برنامج التوازن الاقتصادي، الذي يستثمر نسبة من قيمة عقود مشتريات الحكومة، في إقامة مشاريع عالية التقنية. ومن المأمول نمو عدد مراكز البحث والتطوير ووحداتها وحجمها، في ضوء ما ورد في الخطة الخمسية الأولى الموسعة لتنفيذ السياسة الوطنية للعلوم والتقنية، إضافة إلى تنفيذ "الاستراتيجية الوطنية للصناعة"، التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٣٠/٢/٧هـ (٢٠٠٩)، والتي اشتملت على عدد من السياسات لتنمية العلوم والتقنية والابتكار في القطاع الصناعي.

٢/٢/٢١ رعاية الموهبة والإبداع

شهدت أنشطة رعاية الموهبة والإبداع ودعم الابتكار في المملكة تطوراً ملموساً خلال خطة التنمية الثامنة. فقد وضعت مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع "موهبة" استراتيجية رعاية الموهبة والإبداع ودعم الابتكار، والتي تنص رؤيتها على "أن تصبح المملكة مجتمعاً مبدعاً فيه من القيادات والطاقات الشابة الموهوبة والمبتكرة ذات التعليم والتدريب المتميز ما يدعم التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة وتحقيق التنمية

المستدامة". وقد حددت الاستراتيجية حزمة من الأهداف لتحقيق هذه الرؤية، في مقدمتها: تحسين الفرص المتوفرة وتوسيعها في مجال تعليم الموهوبين، وزيادة وعي المجتمع بأهمية التعليم والابتكار وأثرهما في تحقيق التنمية المستدامة. وقد تضمنت الخطة الخمسية الأولى لتنفيذ هذه الاستراتيجية، والتي تتزامن مع خطة التنمية التاسعة، خمس مبادرات رئيسة: الأولى: تتعلق بالشراكة مع مدارس متميزة، والثانية: تتعلق بالبرامج والأنشطة التي تثري القدرات، والثالثة: تتعلق باكتشاف القيادات الشابة ودعمها، والرابعة: تتعلق بتحسين بيئة العمل التي تعزز مستوى الإبداع، في حين تستهدف المبادرة الخامسة رفع الوعي بدور الموهبة والإبداع والابتكار. كما احتوت كل من هذه المبادرات على مجموعة من المشاريع التفصيلية، والتي تم البدء بتنفيذها خلال السنة الخامسة من خطة التنمية الثامنة.

إضافة إلى "موهبة"، هناك العديد من الجهات الوطنية التي تعنى برعاية الموهبة مثل مؤسسة الرياض الخيرية للعلوم، التي أنشأت "واحة الأمير سلمان العلمية"، إضافة إلى "إدارة رعاية الموهوبين" التابعة لوزارة التربية والتعليم، و"إدارة التوعية العلمية" التابعة لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية التي تنظم مسابقة الرياضيات والفيزياء السنوية، وغيرها. كما شهدت المدة الماضية توجه بعض المؤسسات الوطنية الخاصة لدعم التميز العلمي.

ودعماً وتكريماً للعلم وأهله، تم رصد العديد من الجوائز العامة والخاصة، مثل: جائزة الملك فيصل العالمية، وجائزة الملك عبدالله للترجمة، وجائزة الملك عبدالله بن عبدالعزيز للبحث العلمي من الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، وجائزة الأمير سلطان بن عبدالعزيز العالمية للمياه، وجائزة المراعي للإبداع العلمي تحت إشراف مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وجائزة مركز فقيه للأبحاث، إضافة لجوائز التفوق العلمي للدراسات الجامعية والدراسات العليا في مختلف جامعات المملكة، وجوائز مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع. وهناك أيضاً جوائز إمارات المناطق في مجال الإبداع العلمي، كجائزة الأمير محمد بن فهد للتفوق العلمي في إمارة المنطقة الشرقية، وجوائز المدينة المنورة وحائل وتبوك وأبها لتشجيع الإبداع، إضافة إلى جائزة الأمير عبد الرحمن السديري للتفوق العلمي.

وتتويجاً لهذه الجهود في مجال رعاية الموهبة والإبداع ودعم الابتكار، تبوأت المملكة المرتبة (٣٢) عالمياً من بين ١٣٠ دولة شملها مؤشر الابتكار العالمي، الصادر عن المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال، وذلك لعام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨).

٣/٢/٢١ النشر العلمي وبراءات الاختراع

تتبوأ المملكة مكانة مرموقة بين الدول العربية في مجال النشر العلمي وبراءات الاختراع، حيث بلغ عدد المواد المنشورة من قبل باحثي المملكة أو بمشاركة منهم نحو ٢٦٨٥٤ مادة بين عامي ١٤١٧هـ (١٩٩٦) و١٤٢٧هـ (٢٠٠٦). ولهذا، احتلت المملكة المرتبة الثانية عربياً والمرتبة (٤٨) عالمياً في هذا المجال، الجدول (١/٢١)، كما سجلت المملكة لدى مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي ١٦٤ براءة اختراع، لتحتل بذلك المرتبة الأولى عربياً والمرتبة (٤٣) عالمياً.

الجدول (١/٢١)
مجالات النشر العلمية في المملكة
١٤١٧-١٤٢٧هـ (١٩٩٦ - ٢٠٠٦)

المجـــالات	عدد المواد المنشورة	نسبة المواد المنشورة في المجال من مجموع المواد (٪)
الطب	٨٣٠٠	٣٠,٩١
الهندسة	٣٤٠٢	١٢,٦٧
الكيمياء	١٧٤٦	٦,٥٠
الكيمياء الحيوية، والعلوم الوراثية والأحياء الجزيئية	١٦٤٨	٦,١٤
الفيزياء وعلم الفلك	١٣٩٠	٥,١٨
الرياضيات	١١٩٣	٤,٤٤
علم المواد	١١٧١	٤,٣٦
هندسة الكيمياء	١١٦٣	٤,٣٣
علم الصيدلة، علم السموم والعلوم الصيدلانية	١١٤٨	٤,٢٧
العلوم الزراعية والحيوية	١١٠٥	٤,١١
الطاقة	١٠٥٠	٣,٩١
علم الحاسوب	٨٩٤	٣,٣٣
علم البيئة	٨٧٢	٣,٢٥
علوم الأرض والكواكب	٧٧٨	٢,٩٠
علم المناعة والأحياء الدقيقة	٥٧١	٢,١٣
علم الأعصاب	٤٢٣	١,٥٧
المجموع	٢٦٨٥٤	١٠٠

المصدر: تقارير مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

من جهة أخرى، أصدرت المملكة نظام براءات الاختراع عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، ويستهدف النظام إضافة إلى المحافظة على حقوق الملكية الفكرية، تحفيز النشاط العلمي والتقني بما يخدم الأهداف التنموية. وقد حققت المملكة تقدماً في هذا المجال المهم، وينص النظام على "حق تملك إنتاج النشاط الفكري في المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية وغيرها". وقد بلغ عدد طلبات براءات الاختراع نحو ١٣,٣ ألف طلب، خلال المدة من عام ١٤٠٩هـ (١٩٨٩) إلى عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)، تم الانتهاء من دراسة ١١,٤ ألف طلب منها، ومنح ١٩١٨ براءة. أما بالنسبة لطلبات الحصول على شهادات النماذج الصناعية فقد بلغ عددها ٨٤٢ طلباً منذ عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، مُنِح منها ٥١٥ طلباً.

٤/٢/٢١ تأهيل الكوادر العلمية والتقنية

تسهم الجامعات والكليات العلمية في تأهيل الموارد البشرية في العلوم والتقنية وفي نشر العلوم والتقنية والابتكار، علاوة على الدور الفاعل والمأمول للمبتعثين في ميادين العلوم والتقنية والابتكار. وفي هذا السياق تم خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة استحداث ثمان جامعات تضم ٥٢ كلية علمية، بالإضافة إلى استحداث ثلاث جامعات جديدة في عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، فارتفع عدد الجامعات إلى ٢٤ جامعة تنتشر في مختلف مناطق المملكة، بالإضافة إلى جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، كما ارتفع عدد الكليات العلمية إلى ١٧١ كلية. وبذلك ارتفع عدد الطلاب المقيدين في التخصصات العلمية من نحو ١١٢ ألف طالب وطالبة في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٨١,٨ ألف طالب وطالبة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). كما بلغ عدد مبتعثي الجامعات للدراسات العليا في التخصصات العلمية ٥٨٤ مبتعثاً في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، إضافة إلى ١٣٠ مبتعثاً من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية. وقد بلغ إجمالي عدد المبتعثين خارج المملكة من خلال برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي نحو ٧٠ ألف مبتعث. ومن جهة أخرى، تم افتتاح ثلاث جامعات خاصة و١٧ كلية أهلية، يركز أغلبها على تدريس التخصصات العلمية والتقنية.

٥/٢/٢١ برنامج التوازن الاقتصادي

تعتمد المملكة العديد من القنوات لنقل التقنية وتوطينها ثم إنتاجها محلياً، ومنها الحصول على التقنية ونقلها عبر برنامج التوازن الاقتصادي. وقد شهدت خطة التنمية الثامنة تطوراً ملموساً في هذا المجال، حيث تم، على سبيل المثال، إنشاء إدارة متخصصة للبحث

والتطوير لدى "شركة الإلكترونيات المتقدمة"، يعمل بها نحو (١٠٪) من موظفي الشركة، أسهمت في تطوير منتجات وأنظمة محلية، إضافة إلى تعاونها مع الجامعات ومع مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

وتعكف الشركة السعودية (للبولي أوليفينات) على إنشاء مركز متخصص في الصناعات البلاستيكية. وتتعاون الشركة أيضاً مع عدة جامعات في المملكة في مشاريع بحثية عديدة، إضافة إلى علاقاتها البحثية مع معاهد التقنية داخل المملكة وخارجها. أما شركة (ديف) للصناعات الدوائية والتي تنتج لوازم طبية وأنواعاً مختلفة من الأدوية، فتعتمد استراتيجية طويلة المدى في البحث والتطوير لابتكار مستحضرات جديدة عالية التقنية، بالإضافة إلى استراتيجية قصيرة المدى لتطوير بدائل لأدوية متوفرة في السوق المحلية وتصنيعها، وتتعاون في ذلك مع مراكز الأبحاث والجامعات والمختبرات المتخصصة محلياً ودولياً. وتسعى الشركات الأخرى مثل شركة "كاد" الشرق الأوسط للصناعات الدوائية، وشركة السلام للطائرات، وشركة منافذ لسيارات الإسعاف، لإقامة أنشطة بحث وتطوير لديها، وزيادة أنشطتها في هذا المجال من أجل الارتقاء بقدراتها الإنتاجية والتنافسية.

٦/٢/٢١ التطوير المؤسسي والتنظيمي

تشارك العديد من الجهات في تنمية قطاع العلوم والتقنية والابتكار وتطويره، وتضطلع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، بحكم المهمات الموكلة لها، بدور التخطيط والتنسيق لمستقبل هذا القطاع وضبط الاتساق بينه وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وتنفيذا للسياسة الوطنية للعلوم والتقنية أعدت المدينة ووزارة الاقتصاد والتخطيط بالتعاون مع الجهات المعنية "الخطة الخمسية الأولى للعلوم والتقنية والابتكار" التي يجري العمل على تنفيذها لتنمية أنشطة العلوم والتقنية والابتكار في المملكة. كما أكملت المدينة إعداد "الخطة الخمسية الأولى الموسعة للعلوم والتقنية والابتكار" التي تتضمن تنفيذ المرحلة الثانية من هذه السياسة، وسيتزامن تنفيذها مع خطة التنمية التاسعة. وتشتمل هذه الخطة على ثمانية برامج وطنية رئيسة ينبثق عنها مشروعات وطنية استراتيجية في العلوم والتقنية والابتكار تسعى إلى تحقيق رؤية المملكة لبناء الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعرفة.

ومن جهة أخرى، قامت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية خلال عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨) بإعداد تفاصيل مشروع "نحو تطوير إطار شامل للنظام الوطني للابتكار"، وذلك بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط. ويستهدف هذا المشروع التنسيق بين الجهات المعنية لتطوير نظام وطني للابتكار، وتنشيط التعاون فيما بينها وربط خططها بعضها ببعض. وقد اشتمل هذا الإطار على خمسة أهداف محددة يتم تحقيقها من خلال تنفيذ خمسة برامج تشتمل على ١٦ مشروعاً علمياً، تسعى جميعها لتحقيق الرؤية المعتمدة لهذا الإطار وهي: "أن تصبح المملكة منبتاً للابتكار على الصعيد العالمي، ومصدراً مستداماً للحلول المبتكرة".

ونظرا للمهمات المنوطة بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية نتيجة تنفيذ السياسة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار فقد استوجب خلال خطة التنمية الثامنة مراجعة نظامها الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٨) وتاريخ ١٤٠٦/٤/١٩هـ (١٩٨٥)، واقتراح إعادة صياغة بعض بنوده. وقد روعي في مشروع النظام الجديد ملاءمته للتطورات العالمية في مجالات البحث والتطوير والابتكار. ولهذا الغرض أعدت المدينة مشروعاً من ثلاث مراحل لتطوير الأطر التنظيمية وإعادة هيكلتها، حيث تم البدء في عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨) بتنفيذ المرحلة الأولى منه المتعلقة بتطوير البنية التنظيمية والتخطيط الاستراتيجي. وسيتم خلال خطة التنمية التاسعة تنفيذ المرحلة الثانية والثالثة وهما: تطوير أفضل الممارسات والعمليات والأساليب بما في ذلك الحصول على شهادة الآيزو معياراً دولياً لجودة الإدارة.

٣/٢١ القضايا والتحديات

١/٣/٢١ الإنفاق على البحث والتطوير والابتكار

على الرغم من نمو حجم الإنفاق على مشروعات البحث والتطوير والابتكار خلال السنوات الماضية حيث بلغ (٠,٤٪) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)، (وهذه خطوة جادة نحو تحقيق معدل (٢٪) الذي استهدفته السياسة الوطنية للعلوم والتقنية بحلول عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)) إلا أن هذه النسبة لا تزال دون المأمول. ويلاحظ أيضاً أنه، وعلى الرغم من تصاعد اهتمام القطاع الخاص بهذا الأمر، فلا تزال إسهاماته في تمويل هذه المشاريع منخفضة، موازنة بتجارب الدول المتقدمة التي تشير إلى أن القطاع الخاص يسهم بنحو (٤٠٪-٦٠٪) من إجمالي تمويل أنشطة البحث والتطوير. ونظراً لكون التمويل يشكل أحد المتطلبات الرئيسة لتنفيذ مشاريع التوسع في طاقات البحث

والتطوير والابتكار، فإن الأمر يتطلب تضافر جهود الجهات الحكومية والمؤسسات العامة والشركات الخاصة لضمان الوصول إلى المعدل المستهدف لتمويل مشاريع البحث والتطوير الجديدة.

٢/٣/٢١ استقطاب الباحثين والتقنيين

تؤكد دراسة التجارب الدولية الدور الرائد والمؤثر للخبرات الوافدة في الارتقاء بمنظومة البحث العلمي والتطوير، وتعد التجربة الأمريكية خير مثال في هذا الخصوص. وعلى مستوى المملكة، فإن بناء القدرات العلمية والتقنية وتوسيعها، وتهيئة الظروف الملائمة للابتكار، يتطلب إعداد الباحثين والخبراء واستقطابهم للعمل في المؤسسات البحثية العلمية والتقنية الوطنية وتوفير مختلف الحوافز لهم. خاصة في ضوء تصاعد المنافسة العالمية للاستفادة من الكفاءات العلمية النادرة. كما أن هناك حاجة لتنفيذ مجموعة من البرامج التي تستهدف تطوير قدرات خريجي المعاهد المتوسطة وغيرهم، لتطوير خبراتهم وصقل مهاراتهم، حتى يمكن الاستفادة منهم في تنفيذ برامج المشاريع العلمية والتقنية القائمة والجديدة.

٣/٣/٢١ البحث والتطوير في الجامعات

على الرغم من تطور جهود الارتقاء بأنشطة البحث والتطوير، فإن تجربة المملكة ومتطلباتها التنموية تؤكد أهمية الربط بين برامج البحث العلمي والتطوير التقني ومشاريعها في الجامعات ومعاهد ومراكز الأبحاث وبين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذلك في إطار السياسة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار. ومن ثم فإن هناك حاجة لربط تمويل البرامج والمشاريع العلمية والبحثية بالاحتياجات القائمة والمستقبلية في قطاعات مثل الصناعة، والمياه، والزراعة، والبناء والتشييد، والنفط، والتعدين، والبيئة، والتجارة، والخدمات التعليمية والصحية.

٤/٣/٢١ مشاركة القطاع الخاص

على الرغم من تصاعد اهتمام القطاع الخاص الوطني بالبحث والتطوير خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن نسبة مشاركته في تمويل أنشطة البحث والتطوير ودعمها لا تزال دون المستوى المأمول. مما يقتضي التوسع في برامج البحث والتطوير ومشاريعها المستهدف

تنفيذها خلال السنوات الخمس القادمة، بحيث تتم بمشاركة أكبر من شركات القطاع الخاص (الوطني والأجنبي)، سواءً في التمويل أو في المبادرة بتنفيذ برامج بحوث علمية وتقنية. علاوة على ذلك، ينبغي النظر في تقديم الحوافز للشركات الأجنبية الكبرى العاملة في المملكة لإنشاء مراكز بحثية وتطويرية في المملكة، وتشجيعها للقيام بدعم أواصر التعاون فيما بينها وبين المؤسسات البحثية الوطنية العامة والخاصة.

٤/٢١ توقعات الطلب

تتوقع خطة التنمية التاسعة زيادة البحوث العلمية خاصة في ضوء سعيها لتعزيز آليات الارتباط بين البحوث العلمية والتقنية (العامة والخاصة)، وعملية تطوير مختلف الخدمات العامة، وتنمية الموارد الطبيعية، وتحسين الصحة البيئية. وسوف تركز البحوث العلمية ومشاريع التطوير التقني والمبادرات الابتكارية خلال خطة التنمية التاسعة على المجالات التالية:

- الثروات الطبيعية من المياه، والنفط الخام، والغاز الطبيعي، والمعادن، والأراضي الزراعية.
- الأبحاث التي تخدم هدف تنويع النشاط الاقتصادي في المملكة.
- الأبحاث الطبية والصحية، سواءً تعلقت بالخدمات الوقائية أو العلاجية، إضافة إلى الأبحاث المتعلقة بنظافة المدن، وتخفيض معدلات التلوث البيئي.
- الأبحاث الجيوفيزيائية والزلزالية لمراقبة تحركات القشرة الأرضية والانهيارات والانزلاقات الأرضية.
- أبحاث تنمية مصادر الطاقة المتجددة والبديلة، مثل توليد الكهرباء من المصادر الشمسية ومن المصدر النووي.
- أبحاث التقنيات الحيوية لاستنباط سلالات نباتية ذات مقاومة عالية للحرارة والجفاف وذات إنتاجية عالية.

٥/٢١ استراتيجية التنمية

١/٥/٢١ الرؤية المستقبلية

تتطلع المملكة إلى تحقيق تطور علمي وتقني وابتكاري يسهم في ترسيخ دعائم التنمية المستدامة وتنويع القاعدة الاقتصادية، إضافة إلى تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد

الوطني، ورفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين، فضلاً عن الحفاظ على الأمن الوطني.

٢/٥/٢١ الأهداف العامة

- توطين التقنيات الاستراتيجية والمتقدمة وتطويرها.
- تنمية قدرات البحث والتطوير والابتكار، من خلال تطوير مراكز البحوث القائمة والارتقاء بقدراتها وإنشاء مراكز جديدة.
- تنمية القدرات العلمية والتقنية ونشرها في المجتمع، إضافة إلى تنمية الإبداع والموهبة، وروح المبادرة.
- تنمية قدرات القوى العاملة الوطنية في المجالات العلمية والتقنية.
- زيادة مصادر الدعم المالي لأنشطة العلوم والتقنية والابتكار، مع تعزيز دور القطاع الخاص في هذا الشأن.
- تطوير الأنظمة والتشريعات الخاصة بالعلوم والتقنية والابتكار، مع تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية.
- تطوير الهياكل المؤسسية للجهات المعنية بالبحث العلمي والتقني والابتكار.

٣/٥/٢١ السياسات

- إعداد خارطة تفصيلية للتوطين والتطوير التدريجي والمنهجي للتقنيات المتقدمة.
- استقطاب العلماء وأصحاب المعارف التقنية الحديثة وتوطينهم.
- تحفيز القطاع الخاص على إقامة مراكز بحوث ومختبرات مشتركة خاصة به لمختلف الصناعات. وتحفيزه على تهيئة البيئة المناسبة للاستثمار في نقل التقنية داخلياً وخارجياً.
- تبني آليات فاعلة لتوثيق العلاقة بين مؤسسات البحث العلمي والتطوير التقني من جهة والقطاعات الإنتاجية والخدمية من جهة أخرى.
- إقامة مراكز الابتكار التقني المشتركة بين القطاعين العام والخاص.

- تعزيز تجهيزات مراكز البحوث في الجامعات وتطويرها.
- تقديم الخدمات الفنية والعلمية والتقنية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على الابتكار.
- التوسع في إقامة واحات التقنية، وحاضنات للتقنية، من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص.
- اعتماد تقنيات تطوير المنتج وتقنيات الإنتاج الملائمة بيئياً ورفع الجودة والتطوير الهندسي، ولاسيما في القطاعات الإنتاجية.
- دراسة إمكانية تخصيص نسبة من قيمة العقود التي تبرم مع الشركات، لدى القطاعين العام والخاص، لدعم جهود البحث والتطوير وأنشطتها.
- احتضان الموهوبين والمبتكرين وحفز القطاع الخاص والمستثمرين على تبني مواهبهم.
- دعم الجمعيات العلمية والهيئات المهنية وتفعيل دورها في عملية التنمية، وحفز المستثمرين على المشاركة في أنشطتها.
- اعتماد برامج وطنية في الإعلام المرئي والمقروء والمسموع للتوعية برسالة العلم والتقنية وأهميتها في التنمية.
- توسيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية في المجالات العلمية والتقنية، واستقطاب الطلاب المتميزين إليها.
- التوسع في برامج التدريب التقني والمهني عدداً ونوعاً.
- توسيع المحتوى العلمي والتقني في المناهج التعليمية، وفي جميع المراحل الدراسية.
- الاهتمام بالدراسات العليا في مجالات العلوم الاستراتيجية والتقنيات المتقدمة والاهتمام بتعريب تعليم العلوم والتقنية. وإنشاء معاهد عليا متميزة في مجالات العلوم التطبيقية والتقنية على المستويين الجامعي وما فوق الجامعي.
- زيادة مخصصات بنود الأبحاث والتطوير والتدريب في الجهات الحكومية.
- مراجعة الأنظمة ذات العلاقة بالعلوم والتقنية لدى كل قطاع وتقويمها، وذلك لتوفير بيئة مناسبة لرفع أداء منظومة العلوم والتقنية والابتكار.

- تعزيز مهمات وحدات العلوم والتقنية في قطاعات الدولة المختلفة.

٤/٥/٢١ الأهداف المحددة

- متابعة تنفيذ برامج ومشروعات الخطة الخمسية الأولى الموسعة للعلوم والتقنية والابتكار والمساهمة في التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.
- تقديم المنح للمشاريع البحثية الاستراتيجية في الجامعات ومراكز البحث الوطنية في المملكة بمعدل ٩٠٠ مليون ريال سنوياً.
- تنفيذ المشاريع البحثية التطبيقية والتطويرية الاستراتيجية في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية والتي تدعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى مستوى مناطق المملكة بمعدل ٤٠٠ مشروع وطني بحثي سنوياً، وبتكلفة ٩٨٠ مليون ريال.
- دعم الدراسات والبحوث التشغيلية في الجهات الحكومية بمعدل ٣٠٠ مليون ريال سنوياً، والبحوث التطويرية في شركات القطاع الخاص، بمعدل ٢٠٠ مليون ريال سنوياً.

- إنشاء ١٠ مراكز بحث متميزة وتجهيزها وتطويرها.
- إنشاء الشركة الوطنية لتصنيع التطويرات التقنية.
- إقامة ما لا يقل عن ٨ حاضنات تقنية في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، والجامعات.
- إقامة ١٥ مركزاً وطنياً للابتكار التقني في الجامعات، تابعة لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.
- إقامة ٣ واحات وطنية كبرى للتقنية في ثلاث مناطق رئيسة في المملكة.
- إنشاء منطقتين للصناعات المتقدمة في الرياض والعيينة.
- إصدار ١٢ مجلة علمية محكمة في مجالات التقنيات الاستراتيجية والمتقدمة.
- تقديم منح للدراسات العليا في الجامعات السعودية لنحو ٣٠٠ طالب سنوياً.
- ابتعاث نحو ٢٠٠ باحث من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية سنوياً للدراسات العليا في المجالات الاستراتيجية.

- إعداد برامج تدريبية متقدمة للباحثين ورواد الأعمال في المجالات الاستراتيجية بمعدل ١٠٠٠ متدرب سنوياً.
- إنشاء مركز وطني للترجمات والتعريب العلمي والتقني.

٦/٢١ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة لقطاع العلوم والتقنية والابتكار (برامج التنمية لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية) مبلغ قدره (٦,٥٣) بليون ريال خلال خطة التنمية التاسعة.

تنمية الموارد البشرية

١/٢٢ التعليم العام

١/١/٢٢ المقدمة

يشكل النظام التعليمي محوراً أساسياً من محاور التنمية في المملكة، حيث يرتبط أثر التعليم بتحقيق تطلعات الأفراد واحتياجاتهم التعليمية، وفي الوقت نفسه يرتبط وبشكل مباشر باحتياجات المجتمع وتطوره في المجالات الإنتاجية والمعرفية. وفق هذا المنظور يصبح استشراف المستقبل التربوي وتحديد مضامين الاتجاهات التي تحكمه والاستراتيجيات اللازمة لتطوره من المهمات الرئيسة لخطط التنمية.

وتؤكد خطة التنمية التاسعة، على محورية التعليم في تحقيق التنمية البشرية وتعزيزها من خلال توسيع الخيارات المتاحة لأفراد المجتمع في اكتساب المعارف والمهارات والتمكين من الانتفاع من القدرات المكتسبة.

في هذا الإطار وجد الاهتمام في قطاع التعليم ترجمته الفعلية في الارتفاع الكبير في أعداد الطلبة، حيث شكل الطلاب السعوديون لجميع مراحل التعليم العام والعالي (٢٨٪) من إجمالي السكان السعوديين لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨).

إن تحقيق هذه الإنجازات لم يكن ممكناً لولا الالتزام التام للمملكة بتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذا الانتشار والتوسع في التعليم بجميع مراحله. فقد ارتفعت الاعتمادات المالية المخصصة لتأهيل الموارد البشرية خلال السنوات ١٤٢٦/٢٥-١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٨) من نحو ٦٩,٩ بليون ريال إلى نحو ١٠٤,٦ بليون ريال، وبمعدل نمو سنوي متوسط بلغ (١٤,٤٪)، مما يؤكد التزام المملكة بتوفير الدعم المالي المطلوب للتوسع في الفرص التعليمية[١].

مع إكمال تنفيذ المهمات الرئيسة في التوسع في فرص التعليم، تتقدم المهمات المرتبطة بالتطوير النوعي لتحتل الموقع الأبرز على سلم الأولويات لقطاع التعليم لتمكين النظام التعليمي من تبوء موقعه في بناء مجتمع المعرفة.

يتناول هذا الجزء من الفصل الوضع الراهن لقطاع التعليم العام موضحاً التطورات التي شهدها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي

---

(١) في عام ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦) بلغت حصة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة (٦,٢٪)، علماً أنه ولنفس العام كانت حصة تركيا (٣,٧٪)، واليابان (٤,٩٪)، وألمانيا (٥,١٪)، وفرنسا (٦,٠٪).

معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، كما يبرز توقعات الطلب على خدماته، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/١/٢٢ الوضع الراهن

١/٢/١/٢٢ رياض الأطفال

حظي تعليم ما قبل المرحلة الابتدائية باهتمام ودعم كبيرين من قبل وزارة التربية والتعليم في خطة التنمية الثامنة، حيث قضى التوجيه السامي رقم (٧/ب/٥٣٨٨) وتاريخ ١٤٢٣/٣/٣هـ (٢٠٠٢) بقيام وزارة التربية والتعليم، "بوضع خطة وبرنامج زمني يعتمد في خطة التنمية للدولة يهدف إلى التوسع التدريجي في إنشاء رياض الأطفال في عموم أنحاء المملكة مع الاستفادة من القطاع الخاص (التعليم الأهلي) في تحقيق هذا الهدف"، وعلى أن يتم "بناء مناهج تربوية فاعلة لرياض الأطفال".

ونتيجة لهذا الاهتمام، فقد ازداد عدد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال من ٩٦,١ ألف طفل في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ١٠٣,١ ألف طفل في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١,٨٪)، الجدول (١/١/٢٢).

الصفحة ٣٦٢

كما شهدت الخطة الثامنة صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٦٠) وتاريخ ١٤٣٠/٢/٢٨هـ (٢٠٠٩)، بشأن محضر اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري الخاص بدراسة زيادة فرص عمل المرأة في المجالات التي تناسبها في الأجهزة الحكومية، والذي تضمن التأكيد على "الإسراع في جعل رياض الأطفال جزءاً لا يتجزأ من مسار التعليم، وقصر التوظيف فيه على العناصر النسائية".

الجدول (١/١/٢٢)

التطور في رياض الأطفال

خطة التنمية الثامنة (*)

	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
رياض الأطفال	١٣٩٦	١٤٧٢	١,٣
فصول	٥٥١٤	٦٥٦٨	٤,٥
الأطفال المقيدون	٩٦٠٧٣	١٠٣١٢٥	١,٨
معلمات	١٠٠٤٩	١٠١٨٤	٠,٣

(*) المتحقق حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: وزارة التربية والتعليم، التقارير الإحصائية السنوية.

٢/٢/١/٢٢ التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي

يشكل التوسع الكبير في التعليم الابتدائي أحد المعطيات الأساسية لنجاح السياسات التربوية بالمملكة ذات العلاقة بتوفير الفرص التعليمية للأطفال. حيث ارتفعت معدلات الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي من (٧٦,٨٪) عام ١٤١١/١٠هـ (١٩٩٠) إلى (٨٤,٩٪) عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). وبشكل عام، فقد ارتفع عدد المقيدين من ٤,٣٦ مليون طالب وطالبة عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ٤,٧٢ مليون طالب وطالبة عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢٪). وقد صاحب هذا النمو في معدلات الالتحاق تزايد التزام الأسر السعودية في إلحاق أبنائها من البنين والبنات بالنظام التعليمي، حيث شكّلت البنات (٤٧,٥٪) من مجموع الطلبة السعوديين المقيدين في التعليم العام لعام ١٤٢٩/٢٨هـ(٢٠٠٨)، وكان لتعليم البنات ما نسبته (٤٩,٧٪) من مجموع المدارس، و(٥١,٦٪) من مجموع المعلمين.

الجدول (٢/١/٢٢)
التطور في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي
خطة التنمية الثامنة (*)

	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
عدد المدارس	٢٣٩٥٥	٢٥٩٠٢	٢,٠
عدد الفصول	١٩٦٠٨٧	٢١٢١٠٩	٢,٠
عدد الطلبة المستجدين:			
- الابتدائية	٤٠٢٣٥٦	٤٢٠٠٠٨	١,١
- المتوسطة	٣٣٢٦٤٧	٣٨٥٥١٩	٣,٨
- الثانوية	٣٠٦٦٧١	٣٣٠٥١١	١,٩
عدد الطلبة المقيدين:			
- الابتدائية	٢٣٨٥٥٠١	٢٤٦٩٨٦٣	٠,٩
- المتوسطة	١٠٧٨٠٢٦	١١٨٨٨٩٨	٢,٥
- الثانوية	٨٩٢١٣١	١٠٥٨٥١٤	٤,٤
جملة	٤٣٥٥٦٥٨	٤٧١٧٢٧٥	٢,٠
خريجو الثانوية	٢٣٩٣٧٩	٣٢١٠٤٣	٧,٦
عدد المعلمين	٣٧٩٥٣٨	٤٣٦٥٢٦	٣,٦
السعودة في المعلمين (٪)	٩٣,٠	٩٤,٣	

(*) المتحقق حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
المصدر: وزارة التربية والتعليم، التقارير الإحصائية السنوية.

يتطلب التوسع في فرص التعليم العام وتوفير المستلزمات الضرورية لتطويره، مراجعة تفصيلية للمؤشرات التعليمية حسب المناطق لرصد خصائص توزيع هذه الفرص بين مناطق المملكة المختلفة. ويبين الجدول (٣/١/٢٢) توزيعاً للفرص التعليمية ومستلزماتها الأساسية (من مدارس وفصول ومعلمين) حسب المناطق الإدارية الثلاث عشرة حيث يتبين أن معدلات المناطق تدور حول المعدل الوطني المتحقق لهذه الخدمات.

الجدول (٣/١/٢٢)
التعليم العام (الابتدائي والمتوسط والثانوي) حسب المناطق الإدارية
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

المنطقة	مدارس	فصول	طلاب	معلمون	معلم/ طالب	طالب/ مدرسة	طالب/ فصل
الرياض	٥٤٨٣	٤٨٤٦٧	١١١٥٠٣١	١٠٠٩١٠	١١	٢٠٣	٢٣
مكة المكرمة	٤٩٧٥	٤٨٠٨٨	١١١٢٣٧٤	٩٦٨٠١	١١	٢٢٤	٢٣
المدينة المنورة	١٨٤٩	١٤٤٦٣	٣٣٥٢٤٣	٢٩٦٢٠	١١	١٨١	٢٣
القصيم	١٨٦٨	١٢٣٣٨	٢٣٣٣٠٨	٢٥٧٢٢	٩	١٢٥	١٩
الشرقية	٢٦٤٦	٢٦٦١٣	٦٨١٦٢١	٥٧٧٩٠	١٢	٢٥٨	٢٦
عسير	٣٠٩٨	٢٠٠٣٤	٣٧١٢٥٠	٤١٢٥٧	٩	١٢٠	١٩
تبوك	٧٩٤	٦٤٩٤	١٥٨٧٣٢	١٢٣١٦	١٣	٢٠٠	٢٤
حائل	١٠٤٤	٦٨٠٣	١١٦٣٠٩	١٣٦٥٥	٩	١١١	١٧
الحدود الشمالية	٣٥٩	٢٧٦٦	٦٦٢٨٠	٦٠٠٠	١١	١٨٥	٢٤
جازان	١٧٥٦	١٢٦٢٠	٢٥٧٥٢٠	٢٣٤٥٣	١١	١٤٧	٢٠
نجران	٥٣٥	٤١٠١	٩٥٣٥٩	٨٧٢٢	١١	١٧٨	٢٣
الباحة	٩٢١	٤٩٦٨	٧٥٠٦٩	١٠١٤٦	٧	٨٢	١٥
الجوف	٥٧٤	٤٣٥٥	٩٩١٧٩	١٠١٣٤	١٠	١٧٣	٢٣
الإجمالي	٢٥٩٠٢	٢١٢١٠٩	٤٧١٧٢٧٥	٤٣٦٥٢٦	١١	١٨٢	٢٢

المصدر: وزارة التربية والتعليم، التقارير الإحصائية السنوية.

وفيما يتعلق بمعدل معلم/طالب لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، فقد تراوح حسب المناطق بين (١٣:١) لمنطقة تبوك و(٧:١) لمنطقة الباحة. في حين كانت المعدلات في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية مساوية أو قريبة من المعدل العام (١١:١). ويعزى انخفاض هذا المعدل، موازنة بالمعدلات العالمية، إلى حسابات ديموغرافية، واضطرار وزارة التربية والتعليم إلى توفير مدارس ومعلمين لتجمعات سكانية صغيرة مما أدى بالنتيجة إلى خفض هذه المعدلات موازنة بالمعدلات العالمية.

٣/٢/١/٢٢ مخرجات التعليم الثانوي

يتوزع الطلبة والطالبات خلال التعليم الثانوي على عدد من المسارات تشكل المدخل للتعليم العالي، والتوزيع اللاحق على الاختصاصات، وخلال المدة ١٤٢٤-١٤٢٩هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٨) يتضح توجه خريجي طلبة المرحلة الثانوية نحو المسار العلمي، حيث بلغ معدل النمو السنوي المتوسط لخريجي الأقسام العلمية (٩,٤٪)، في حين بلغ هذا المعدل للطالبات (٨,٨٪) خلال المدة نفسها، واستمرت غلبة مخرجات اختصاص المسار الأدبي للطالبات، رغم انخفاضها من نحو (٦٢,٣٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٥٧,٨٪) عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). وأخذاً في الحسبان التوجهات الحالية للجامعات في التوسع في الاختصاصات التي تتطلب تهيئة أوسع وأعمق في العلوم الطبيعية، فإن هناك ضرورة لتشجيع الالتحاق بالمسارات التخصصية في التعليم الثانوي خاصة للبنات وبما يتفق مع التوجه في مرحلة التعليم العالي.

الجدول (٤/١/٢٢)
التطور في مخرجات التعليم الثانوي
خطة التنمية الثامنة (*)

السنوات	طلبة			طالبات			الإجمالي		
	مجموع	علمي	(٪)	مجموع	علمي	(٪)	مجموع	علمي	(٪)
١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١١٨٠٧٠	٧٥٨٧٢	٦٤,٣	١٢١٣٠٩	٤٥٧٩٢	٣٧,٧	٢٣٩٣٧٩	١٢١٦٦٤	٥٠,٨
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	١٦٨٩٤٩	١٠٨٥٢٢	٦٤,٢	١٥٢٠٩٤	٦٤٢٥٩	٤٢,٢	٣٢١٠٤٣	١٧٢٧٨١	٥٣,٨
معدل النمو السنوي المتوسط (٪)	٩,٤			٨,٨			٩,٢		

(*) المتحقق حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: وزارة التربية والتعليم، التقارير الإحصائية السنوية.

٤/٢/١/٢٢ مساهمة التعليم العام الأهلي

بدأ العمل بأول نظام عام للمدارس الأهلية في عام ١٣٥٧هـ (١٩٣٨)، حيث أدى القطاع الخاص عملاً مهماً في توفير التعليم العام بمراحله كلها، وقد ارتفع مجموع طلبة التعليم الأهلي من ٣٤٥,٣ ألف طالب وطالبة عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ٤٨٣,٨ ألف طالب وطالبة عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، الجدول (٥/١/٢٢).

الجدول (٢٢/١/٥)

إسهامات التعليم العام الأهلي

١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

المرحلة	مدارس			طلاب			معلمون		
	مجموع	أهلي	(٪)	مجموع	أهلي	(٪)	مجموع	أهلي	(٪)
رياض الأطفال	١٤٧٢	٦٥٠	٤٤,٢	١٠٣١٢٥	٥٢٨٢١	٥١,٢	١٠١٨٤	٤٨١٠	٤٧,٢
الابتدائية	١٣٤٧٩	١٠٢١	٧,٦	٢٤٦٩٨٦٣	٢٠٠٣٢٤	٨,١	٢٢٩٦٨٦	١٩٤٧٥	٨,٥
المتوسطة	٧٦٩١	٧٨٦	١٠,٢	١١٨٨٨٩٨	٨٣٧٧٤	٧,٠	١١٦٣٤٩	٧٣٦١	٦,٣
الثانوية	٤٧٣١	٦٠٢	١٢,٧	١٠٥٨٥١٤	١٤٦٨٣٧	١٣,٩	٩٠٤٩١	١٠٤٧٦	١١,٦
الإجمالي	٢٧٣٧٣	٣٠٥٩	١١,٢	٤٨٢٠٤٠٠	٤٨٣٧٥٦	١٠,٠	٤٤٦٧١٠	٤٢١٢٢	٩,٤

المصدر: وزارة التربية والتعليم، التقارير الإحصائية السنوية.

وقد شكل طلبة التعليم الأهلي ما نسبته (١٠٪) من إجمالي طلبة التعليم العام في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وكان للطلاب المقيدين بالمرحلة الابتدائية النسبة الأعلى بين الطلاب المقيدين بالتعليم الأهلي والتي بلغت (٤١,٤٪).

إن تشجيع النمو في التعليم الأهلي، وعلى المستويين الكمي والنوعي يشكل توجهاً تسعى وزارة التربية والتعليم إلى تعزيزه خلال خطة التنمية التاسعة.

٥/٢/١/٢٢ القضاء على الأمية

تؤكد التجارب التنموية على أولوية القضاء على الأمية كإحدى المهمات الأساسية لأهداف التنمية. فدون مجتمع متعلم وقوى عاملة متعلمة سيكون من الصعب، بل من المستحيل، تحقيق تقدم فاعل للوصول إلى مجتمع المعرفة أو حتى تحقيق الأهداف القطاعية المرسومة.

وتظهر بيانات التعداد العام للسكان لعام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، وبيانات البحث الديموغرافي للعام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)، انخفاض نسبة الأمية بين الذكور والإناث للأعمار ١٥ سنة فما فوق، من (٢٥,٨٪) إلى (٢٣,٦٪) للإناث ومن (٩,٨٪) إلى (٨,٦٪) للذكور، وانخفاض نسب الأمية بين الشباب (فئة العمر ١٥-٢٤)، إلى (٤,٣٪) للذكور، و(٤,٨٪) للإناث.

وعليه ينبغي أن تتركز المهمة الآنية للقضاء على الأمية في المملكة لجميع الأميين في سن العمل (فئة العمر١٥-٤٥)، خاصة أن العمل جار ومستمر في ضمان التحاق الأطفال بالتعليم الابتدائي وبما يكفل القضاء على الأمية.

الجدول (٦/١/٢٢)
التطور في تعليم الكبار
خطة التنمية الثامنة (*)

السنة	مدارس	فصول	الدارسون المستجدون	إجمالي الدارسين	الدارسون السعوديون	خريجون
١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	٣٦٢١	٩٢٩٨	٣٤٠٩٥	٨٠٥٤٤	٦٣٤١٠	٢٣٨١٥
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	٤٥٢٨	١٠٨٠١	٣٨٦٦١	١٠١٥٣٧	٨٢٣٦٢	٢٨٨٦١
معدل النمو السنوي المتوسط (٪)	٥,٧	٣,٨	٣,٢	٦,٠	٦,٨	٤,٩

(*) المتحقق حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
المصدر: وزارة التربية والتعليم، التقارير الإحصائية السنوية.

يستنتج من بيانات وزارة التربية والتعليم للعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) الجدول (٦/١/٢٢) أن مجموع الفصول المتاحة لتعليم الكبار بلغ نحو ١٦٩٣ فصلاً للذكور، و٩١٠٨ فصول للإناث. وبلغ مجموع عدد الدارسين نحو ١٧,١ ألف من السعوديين، و٦٥,٣ ألف من السعوديات. في حين تشير البيانات المتاحة من "نتائج البحث الديموغرافي لعام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)" إلى وجود ١٨٧,٢ ألف من الذكور الأميين ونحو ٧٥٩,٩ ألف من الإناث الأميات. وبموازنة إمكانات الاستيعاب لمدارس تعليم الكبار مع هذا الحجم، يتضح أن استهداف القضاء على أمية هذه الأعداد يتطلب حشد جهود استثنائية لتحقيق هذا الهدف.

٦/٢/١/٢٢ التطوير المؤسسي والتنظيمي

تسعى وزارة التربية والتعليم إلى إعادة هيكلة قطاع التعليم العام من خلال منظومة تكاملية تشمل الجوانب التشريعية والتخطيطية والتنظيمية والتنفيذية، مع تعزيز مهمة القطاع الخاص وبما يخدم العملية التربوية التعليمية.

ويعد مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام (تطوير) والذي صدر بالأمر السامي الكريم رقم (١٠٨٧/م ب) وتاريخ ١٤٢٨/١/٢٦هـ (٢٠٠٧)، ويشمل أربعة برامج رئيسة، لبنة رئيسة في هذا المجال. ويهدف المشروع إلى:

- تطوير المناهج التعليمية بمفهومها الشامل لتستجيب للتطورات العلمية والتقنية الحديثة، وتلبي الحاجات القيمية والمعرفية والمهنية والنفسية والبدنية والعقلية والمعيشية لدى الطالب والطالبة.
- إعادة تأهيل المعلمين والمعلمات، وتهيئتهم لأداء مهماتهم التربوية والتعليمية بما يحقق أهداف المناهج التعليمية المطورة.

- تحسين البيئة التعليمية وتأهيلها وتهيئتها لإدماج التقنية والنموذج الرقمي للمنهج لتكون بيئة الفصل والمدرسة بيئة محفزة للتعلم من أجل تحقيق مستوى أعلى من التحصيل والتدريب.
- تعزيز القدرات الذاتية والمهارية والإبداعية وتنمية المواهب والهوايات وإشباع الرغبات النفسية لدى الطلاب والطالبات، وتعميق المفاهيم والروابط الوطنية والاجتماعية من خلال الأنشطة غير الصفية بمختلف أنواعها.

وقد صدر المرسوم الملكي الكريم رقم (م/٧٥) وتاريخ ١٤٢٩/١١/٦هـ بالموافقة على الترخيص بتأسيس شركة تطوير التعليم القابضة. وتتمثل أغراض الشركة في تقديم جميع الخدمات التربوية الأساسية والمساندة، وتطوير المشاريع التربوية وإنشائها وتشغيلها وصيانتها، والقيام بالأعمال والأنشطة المتصلة أو المتعلقة بذلك. ويناط بهذه الشركة تنفيذ مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام وتنفيذ البرامج التطويرية الإضافية.

٣/١/٢٢ القضايا والتحديات

١/٣/١/٢٢ معدلات النجاح والرسوب والتسرب

الصفحة ٣٦٨

تعد معدلات النجاح والرسوب والتسرب من أبرز مؤشرات قياس كفاءة أداء النظام التعليمي. حيث إن مراجعة البيانات التفصيلية لهذه المعدلات تمكن من رصد أداء الطلاب والمؤسسات التعليمية التي يدرسون فيها على حد سواء. كما يمكن لهذا الرصد الإسهام في تطوير المناهج وتحسين طرائق التدريس والتعلم وغيرها. وبطبيعة الحال فإن جودة هذا المقياس تتأثر إلى حد كبير بجودة الامتحانات ومن ثم الوثوق بنتائجها أداة للقياس.

وتشير الدراسات المتعلقة بالفاعلية الداخلية للنظام التعليمي خلال سنوات الخطة الثامنة، إلى وجود تحسن في نسب الرسوب والتسرب موازنة بما كانت عليه في سنوات الخطة السابعة، حيث تراوح متوسط نسب الراسبين من الطلبة والطالبات الذين يشغلون مقاعد لسنوات إضافية في النظام في سنوات الخطة الثامنة بين (٣٪ - ١٤,٦٪) موازنة بنحو (٤,٨٣٪-٢١,٣٩٪) في سنوات الخطة السابعة، وذلك للصفوف من الصف الأول وحتى الصف الثاني عشر. ورغم هذا التحسن إلا أنه ما زالت الحاجة ملحة لإجراء دراسات واسعة وتفصيلية حول الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي وبجميع مراحله، وبما يمكن من التوصل إلى استنتاجات تشكل أرضية صلبة للارتقاء بها إن كان ذلك على مستوى تطوير كفاءة الطاقات التدريسية أو إعادة النظر بالمناهج أو طرائق التعليم أو غيرها.

٢/٣/١/٢٢ البيئة المدرسية

تهتم الدول بتحسين البيئة المدرسية لكونها عنصر جذب للطلاب وعاملاً مهماً في رفع مستواهم التحصيلي، وتمثل البيئة المدرسية داخل الفصل وخارجه عاملاً مهماً في عملية التعليم والتعلم والتدريب وتساعد المعلمين على تأدية عملهم المناط بهم بمستوى عالٍ من الكفاءة والجودة، وتشجع الطلاب على المشاركة والتفاعل وتطبيق التعلم الذاتي ورفع مستوى تحصيلهم الدراسي. ويستلزم ذلك وجود التجهيزات المناسبة من معامل للحاسب الآلي ومعامل للغات ومختبرات وفصول مجهزة بمتطلبات التعلم الالكتروني، وصالات أنشطة رياضية وقاعات ثقافية، إضافة إلى توظيف تقنية المعلومات والاتصالات ودمجها في التعليم.

ولتوفير هذه البيئة، يتطلب الأمر إكمال تعميم المباني المدرسية الحكومية وإحلالها محل المباني المستأجرة والتي لا تستوفي الشروط المطلوبة للعملية التعليمية، وحل جميع المشكلات التي تعترض هذا التوجه، خاصة ما يتعلق بتوفير الأراضي وتكليف مقاولين ذوي كفاءة بتنفيذ هذه المشاريع.

٣/٣/١/٢٢ تطوير نوعية التعليم

يشكل تطوير نوعية التعليم في المملكة الموضوع الأكثر أهمية وتحدياً خلال خطة التنمية التاسعة، فهو مركز الثقل في العملية التعليمية والتربوية والعنصر الأساس في ضمان مخرجات تعليمية يمكن أن تسهم بفاعلية في التنمية، ودون ضمان النوعية العالية في النظام التعليمي فإن مخرجات التعليم ستكون عبئاً على الجهد التنموي.

إن الانتشار المعرفي يلقي بالمسؤولية على عاتق أجهزة التعليم لتحسين قدرتها على التكيف مع ما أحدثه التقدم العلمي من متغيرات، ومن ذلك إعادة النظر في مناهج التعليم، وتنظيم المعارف والخبرات والمهارات على نحو يسمح بتجديدها وتعميقها وإكساب الطالب قدرات التعلم الذاتي. وتعمل وزارة التربية والتعليم على تنفيذ مجموعة من مشاريع التطوير النوعي للتعليم، فهناك المشروع الشامل لتطوير المناهج، ومشروع نظام المقررات للتعليم الثانوي، ومشروع تطوير مناهج الرياضيات والعلوم، ومشروع تطوير مناهج اللغة الإنجليزية. كما أن مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم بشموله للعناصر الأساسية لتعزيز نوعية التعليم في المملكة يمثل نقلة نوعية في تجديد أوضاع النظام التعليمي وتحديثه والنهوض به.

مع الأخذ في الحسبان أن العملية التعليمية تتركز حول وجود معلمين أكفاء ومؤهلين لإعداد أجيال قادرة على الفهم السليم والاستيعاب والتطوير والابتكار، وهو ما يتطلب إعادة

تأهيل المعلمين ورفع كفاءتهم التعليمية وتطوير قدراتهم التدريسية والقيادية، من خلال جعل عملية تدريبهم عملية تفاعلية مستمرة، إضافة إلى تزويدهم بالمهارات والخبرات في مجال تقنية المعلومات والاتصالات لتمكينهم من توظيفها في مجالات التدريس، وتنمية السمات الايجابية في شخصياتهم وتعزيز روح الانتماء والولاء للوطن ولمهنة التدريس. ويتأتى ذلك من خلال قياس الكفايات المطلوبة لدى المعلمين بشكل دوري ورفع معايير التوظيف للمعلم (الالتحاق بمهنة التدريس).

كما أن ضمان تحقيق الارتقاء والنهوض النوعي بالتعليم لا يمكن حصرهما بمدة زمنية قصيرة أو بخطة واحدة فهي عملية مستمرة ودائمة تأخذ أشكالاً وأبعاداً متعددة. فالمملكة قد باشرت منذ مدة في إجراءات الارتقاء والنهوض بقطاع التعليم وهي ليست حديثة العهد بهذا الشأن، ولكن المطلوب هو استدامة هذه الجهود وتعزيزها وتطويرها وضمان توفير كامل الدعم لإنجاحها.

٤/٣/١/٢٢ الرعاية التربوية للطفولة المبكرة

الصفحة ٣٧٠

يتزايد الاهتمام العالمي بتطوير الرعاية للطفولة المبكرة وتوسيعها، وبما يمكن من تعزيز رفاهية الأطفال في سنوات أعمارهم المبكرة، وترجمته إلى برامج تعنى بتطوير مختلف الجوانب في حياة الطفل. وقد أولت المملكة هذا الشأن أولوية كبيرة وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الصحية والتعليمية. غير أن هناك جانباً يتعلق بالرعاية التربوية للطفولة المبكرة لا يزال بحاجة إلى دعم، حيث يفترض أن تشكل رياض الأطفال الأساس في البرامج التي تقدمها الدولة لتنمية المهارات المعرفية واللغوية للأطفال الصغار (دون السن المدرسي) وتعزيزها، علاوة على عملها في تنميتهم اجتماعياً، بحيث تكمل رياض الأطفال الرعاية التي يتلقاها الأطفال في المنزل بشكل مبرمج وعلمي.

إلا أنه رغم أهمية هذه المرحلة التعليمية فإن نسبة الأطفال السعوديين الملتحقين برياض الأطفال إلى الفئة العمرية المماثلة من السكان لا تزال في حدود (١٠٪)، في حين أن المعدل العام للدول العربية في حدود (١٨٪)، وهو ما يتطلب تغيير النظرة السائدة حول رياض الأطفال لكونها استثماراً له مردود اقتصادي واجتماعي على المدى البعيد، فلا يزال العديد من رياض الأطفال الحكومية ملحقة بالمدارس الابتدائية مما يؤدي إلى ضعف الإمكانات الاستيعابية للأطفال، وبما يشير إلى ازدواجية المشكلة. فمن جهة هناك ضعف في الطلب وفي الوقت نفسه ضعف في إمكانات توسيع الطلب واستيعابه، مما يتطلب مساعي استثنائية لمعالجة هذه الإشكاليات.

إن تنفيذ برنامج رائد لتوفير فرص إضافية لالتحاق الأطفال برياض الأطفال يتطلب مخصصات مالية كافية لغرض توفير المباني والأجهزة والمعدات الضرورية لتكامل العملية التربوية، ويتطلب إلى جانب ذلك توفير الطاقات التعليمية المؤهلة والمدربة، إضافة إلى المناهج التربوية الخاصة بالمرحلة. كما يجب أن يكون هناك دور فاعل للقطاع الخاص والجمعيات الخيرية في تحقيق هذا التوسع ووضوح كاف لآليات الدعم والتحفيز من قبل الدولة لتفعيل هذه المشاركة.

٤/١/٢٢ توقعات الطلب

ستعمل وزارة التربية والتعليم خلال مدة الخطة التاسعة على توفير فرص التعليم وتحسين معدلات الالتحاق بمراحله المختلفة، وتعزيز إسهام التعليم الأهلي في ذلك، وفق الآتي:

١/٤/١/٢٢ رياض الأطفال

يتوقع في نهاية خطة التنمية التاسعة أن تصل نسبة التحاق الأطفال برياض الأطفال إلى نحو (١٦٪) من الأطفال في العمر المماثل، ليصل أعداد الأطفال المقيدين في رياض الأطفال إلى نحو ١٥٦ ألف طفل، وأعداد رياض الأطفال إلى ١٨١٨ روضة أطفال، وأعداد المعلمات إلى ١٠,٢ ألف معلمة. ويتطلب ذلك مباني منفصلة لرياض الأطفال عن مدارس المرحلة الابتدائية، وتوفير التدريب لجميع معلمات رياض الأطفال وإدارياتها، وتطوير حزمة من الآليات لتحفيز وتشجيع التوسع في رياض الأطفال الأهلية.

الجدول (٧/١/٢٢)
توقعات الطلب على رياض الأطفال (الأطفال المقيدون)
خطة التنمية التاسعة

المنطقة	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)
الرياض	٣٣٥٦٧	٤٨٦٦٨
مكة المكرمة	٢٤٣٣٣	٣٧٦١٠
المدينة المنورة	٥٢٥٦	٧٧٠٤
القصيم	٤٣٩٧	٦٧٠٤
الشرقية	١٧٩٥١	٢٣٨٥٣
عسير	٤٦٧٨	٨٧٣١
تبوك	٣٠١٠	٤٥٥٣
حائل	١٣٣٩	٢٩٨٩
الحدود الشمالية	١٤٩٥	٣٥٥٩
جازان	٣٠٠١	٤٩٨٩
نجران	١٣٧٢	١٧١٥
الباحة	٩٧٨	١٧٧٤
الجوف	١٧٦٨	٣٠٥٣
الإجمالي	١٠٣١٤٥	١٥٥٩٠٢

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٢/٤/١/٢٢ التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي

- **الطلاب :**

يتوقع تحقيق معدل نمو سنوي متوسط للمستجدين في المرحلة الابتدائية قدره (٢٪)، بما يقود إلى الارتفاع بنسبة الالتحاق الصافي في الصف الأول الابتدائي إلى (١٠٠٪) وذلك تطبيقاً لقرار إلزامية التعليم في هذه المرحلة. وضماناً لتحقيق هذه النسبة تتولى وزارة التربية والتعليم تطوير الآليات الفاعلة لضمان إلحاق من هم في عمر (٦ سنوات) بالصف الأول ابتدائي، مع استمرار العمل بنظام التقويم المستمر في ترفيع الطلاب للصف الأعلى. كما يتوقع تحقيق معدلات التحاق لمخرجات التعليم الابتدائي بالصف الأول المتوسط بنسبة لا تقل عن (٩٨٪). وتحقيق معدل نمو سنوي متوسط للمستجدين في هذه المرحلة قدره (٢,٨٪)، وتطوير نسب النجاح لتبلغ (٩٧٪) بنهاية الخطة التاسعة.

الشكل (١/١/٢٢)
توقعات تطور أعداد المستجدين من الطلاب والطالبات حسب المراحل
خطة التنمية التاسعة

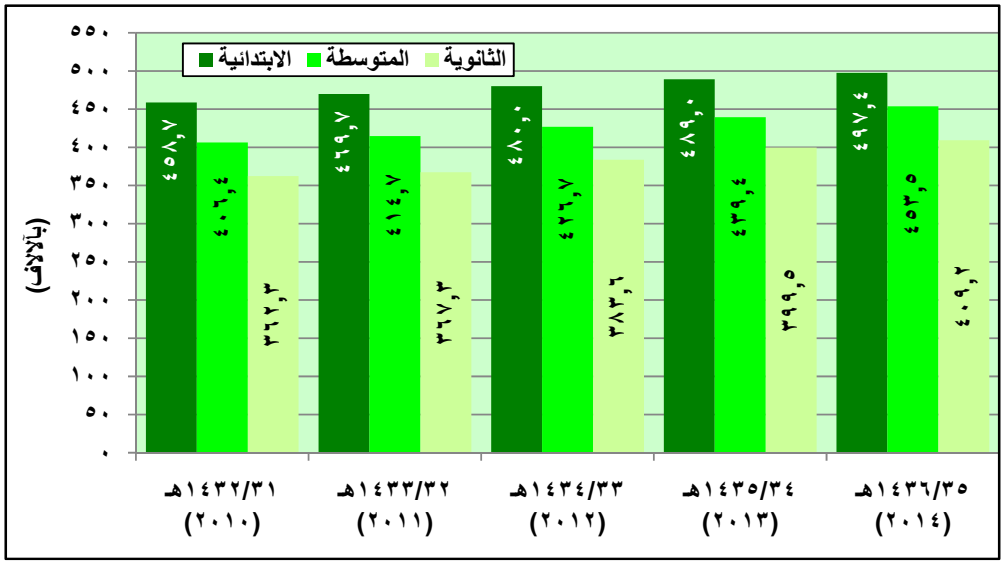

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وتسعى الخطة إلى تحقيق معدلات التحاق لمخرجات التعليم المتوسط بالصف الأول ثانوي بنسبة لا تقل عن (٩٥٪). وتحقيق معدل نمو سنوي متوسط للمستجدين في هذه المرحلة قدره (٣,١٪). وتطوير نسب النجاح لتبلغ (٩٥٪) بنهاية الخطة التاسعة. مع التوسع في الفرع العلمي ليشكل الطلاب والطالبات المتخرجون من الفرع العلمي مع نهاية الخطة التاسعة نحو (٦٠٪) من إجمالي الطلاب المتخرجين من التعليم الثانوي.

الجدول (٨/١/٢٢)
توقعات أعداد المقيدين من الطلاب والطالبات في مراحل التعليم العام (ابتدائي ومتوسط وثانوي)
خطة التنمية التاسعة

المنطقة	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)
الرياض	١١٣٢٢٢٠	١٢٥٩٣٩١
مكة المكرمة	١١١٩٩٩٢	١٢٤٩٨٣٨
المدينة المنورة	٣٥٨٥٥٨	٣٧٤١٥٥
القصيم	٢٣٤٦٤٩	٢٦٤٨٢٨
الشرقية	٦٩٣٦١٥	٧٥٩٤٥٦
عسير	٣٧١٦٩٠	٤١٤٤٩٠
تبوك	١٦٨٦١٤	١٨٠٤٤٥
حائل	١١٨٠٧٧	١٢٩٤٩٥
الحدود الشمالية	٦٥٧٤٠	٧٦٤٢٣
جازان	٢٣١٥٧٣	٢٩٩٣٢٤
نجران	٩٨٧٦٣	١٠٥٦١٣
الباحة	٧١٧٠٤	٨٠١٣٨
الجوف	٩٦٥٧٨	١١٣٥٧٣
الإجمالي	٤٧٦١٧٧٣	٥٣٠٧١٦٩

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (٩/١/٢٢)
توقعات توزيع الخريجين في التعليم الثانوي حسب الفرع
خطة التنمية التاسعة

السنوات	طلبة				طالبات			
	أدبي	(٪)	علمي	(٪)	أدبي	(٪)	علمي	(٪)
١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠)	٦٦٨٦٦	٣٥,٨	١١٩٩١٠	٦٤,٢	٩٣١٧٨	٥٦,٥	٧١٧٣٨	٤٣,٥
١٤٣٣/٣٢هـ (٢٠١١)	٦٤١٣٠	٣٣,١	١٢٩٦١٥	٦٦,٩	٩٣٠٦٢	٥٤,٣	٧٨٣٢٣	٤٥,٧
١٤٣٤/٣٣هـ (٢٠١٢)	٦٥١٣٨	٣٢,٣	١٣٦٥٢٨	٦٧,٧	٩٤١٣٦	٥٢,٧	٨٤٤٩١	٤٧,٣
١٤٣٥/٣٤هـ (٢٠١٣)	٦٥٥١٩	٣١,٧	١٤١١٦٤	٦٨,٣	٩٦١٤٣	٥١,٦	٩٠١٨٠	٤٨,٤
١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	٦٥٩٧٨	٣٠,٩	١٤٧٥٤٢	٦٩,١	٩٨٧١٨	٥٠,٧	٩٥٩٩٣	٤٩,٣

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

❑ المباني المدرسية:

يتم تحديد الاحتياج من المدارس وفقا للنمو السكاني والإحلال للمباني المستأجرة وفصل المدارس الملحقة بمدارس أخرى وتغطية المدارس المحدثة وتعويض المباني المتهالكة للمدارس القائمة، وذلك وفق ضوابط افتتاح المدارس وإغلاقها في المدن والقرى والهجر، الصادرة بالأمر السامي رقم (٧/ب/٥٦٥٢) وتاريخ ١٤٢٣/٣/٥هـ.

ويبلغ الاحتياج من المباني المدرسية نحو (٦٠٥٠) مشروعا ما بين مجمعات تعليمية ومدارس نماذج مختلفة ومدارس نماذج صغيرة ومدارس نموذجية ثانوية كبيرة ومدارس للقرى والهجر، تستهدف خطة التنمية التاسعة تنفيذ (٣٧٥٠) مبنى مدرسي منها، تمثل نحو (٦٢٪) من الاحتياج. إضافة إلى المشاريع التي تم ترسيتها ضمن المشاريع الممولة من فائض إيرادات الميزانية وعددها (١٣٥١) مشروعا.

الجدول (١٠/١/٢٢)
توقعات الطلب على المباني المدرسية
خطة التنمية التاسعة

المنطقة	إجمالي الطلب على المباني المدرسية	المستهدف خلال خطة التنمية التاسعة	المشاريع الممولة من فائض إيرادات الميزانية
الرياض	١٢٥٣	٨٠٧	٢١٦
مكة المكرمة	١٢٠٥	٧٤٩	٢٥٥
المدينة المنورة	٤٥٦	٢٧٧	٨٦
القصيم	٤٢٧	٢٦٨	٨٨
الشرقية	٨٠٨	٥١٢	١٠٧
عسير	٥٥٩	٣٥٣	١٤٦
تبوك	١٢٠	٧٤	٤٤
حائل	٢١٧	١٣٠	٨٣
الحدود الشمالية	١٦٧	٦٦	٣٨
جازان	٤٢١	٢٤٩	١٢٧
نجران	١١٢	٦٧	٧٢
الباحة	١٣٨	٨٨	٣٢
الجوف	١٦٧	١١٠	٥٧
الإجمالي	٦٠٥٠	٣٧٥٠	١٣٥١

المصدر: وزارة التربية والتعليم، ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

٥/١/٢٢ استراتيجية التنمية

١/٥/١/٢٢ الرؤية المستقبلية

نظام تعليمي متكامل يتطلع إلى إرساء أساس متين لقاعدة التعليم العام في المملكة، يسانده في ذلك طاقات تعليمية مدربة وعالية التأهيل، ولديها القدرة على تطوير قدرات الطلاب وإكسابهم مهارات إدراكية وابتكارية، مستهدياً بمتطلبات مجتمع المعرفة.

٢/٥/١/٢٢ الأهداف العامة

- تطوير البيئة التعليمية لتلبية المتطلبات الكمية والنوعية للمرحلة المقبلة.

- بناء مناهج تعليمية متطورة تحقق تطويراً شاملاً للطالب تمكنه من الإسهام في بناء مجتمعه.
- تحسين الكفاءة النوعية للعناصر البشرية التعليمية والتربوية لتكون قادرة على استيعاب أهداف المناهج التعليمية الحديثة.
- توفير أنشطة نوعية غير صفية لبناء الشخصية الإسلامية المتكاملة المتوازنة للطالب لخدمة الدين والمجتمع والوطن.
- تحسين الكفاية الداخلية والخارجية للنظام التعليمي.
- الرعاية التربوية للطفولة المبكرة وتهيئة الأطفال للدخول إلى التعليم العام.
- تطوير النظم الإدارية ومكوناتها والحد من المركزية.
- الارتقاء بنظم تعليم الموهوبين والفئات ذات الاحتياجات الخاصة والكبار.
- تطبيق نظم الجودة في التعليم ومعاييرها.
- التوسع في المشاركة المجتمعية في التعليم.

٣/٥/١/٢٢ السياسات

- تكثيف الجهود لتحسين البيئة المدرسية لكونها بيئة محفزة للتعليم وعنصر جذب للطلاب.
- التوسع في توظيف تقنية المعلومات ودمجها في العملية التعليمية، وتأسيس نظام متكامل لاستخدامات تقنية المعلومات والاتصال في التعليم، وتوفير المتطلبات التقنية اللازمة في البيئة المدرسية.
- تأكيد إلزامية التعليم بالنسبة للمرحلة الابتدائية للبنين والبنات، وتوفير المرافق والتجهيزات اللازمة لقبول الأعداد المتزايدة من الطلبة، والأخذ بتقنية الخريطة المدرسية أداة في توزيع الخدمة التعليمية.
- التوسع في نشر مدارس تحفيظ القرآن الكريم وعلومه وتطوير مناهجها لتلبية احتياجات المجتمع الفعلية.
- تطوير مناهج التعليم لتكون مواكبة للتطور المعرفي والتقني وقادرة على تمكين المتعلمين من التفاعل الإيجابي مع الثقافات العالمية، وتطوير التعليم الثانوي بما يتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة، وتكثيف الاهتمام باللغة الإنجليزية في جميع المراحل التعليمية.
- رفع قدرات الجهاز التعليمي في مجال تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات في التعليم، وتبني أسلوب التأهيل والتدريب المستمر.

- الأخذ بنظم التجديد المرحلي للمعلمين (إعادة التأهيل) كل خمس سنوات، وتطبيق مقاييس اختبارات الكفاءة على المعلمين دوريا، و تطوير آليات الاختيار لمهنة التعليم.
- تطوير نظم الحوافز بما يسمح بالاحتفاظ بالعناصر التربوية المتميزة.
- تعزيز البرامج الترويحية التربوية الهادفة لاستثمار أوقات الفراغ، وتطوير برامج تعليم الموهوبين في المجالات العلمية والإبداعية وتمكين الطلبة من اكتشاف ميولهم ومواهبهم وتنميتها، وتعزيز مساهمة الطالبات في النشاطات المختلفة.
- تحديث البرامج والنشاطات المتخصصة بالطفولة المبكرة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في رياض الأطفال.
- إعطاء المزيد من الصلاحيات والحد من المركزية وتعزيز أثر القيادات التربوية، وتطوير إدارة المدارس وصولاً إلى صيغة معدلة للإدارة الذاتية للمدرسة.
- الارتقاء بنظم التربية الخاصة لتتوافق مع الاتجاهات والمعايير العالمية المعاصرة، وتوفير البيئة المادية والتربوية المناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- القضاء على الأمية والوصول بخدمات تعليم الكبار وبرامج محو الأمية إلى أماكن تمركز الاحتياجات، وتوفير قنوات تعليمية موازية لاستيعاب المنقطعين عن النظام التعليمي.
- الاستمرار في تقويم نظم التعليم العام وتحديثه ليصبح أكثر تجاوباً مع متطلبات خطط التنمية وحاجة المجتمع.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص وتكثيفها في توفير فرص التعليم.

٤/٥/١/٢٢ الأهداف المحددة

- تخفيض معدلات التسرب إلى نسبة عامة (١٪) لجميع المراحل. وتخفيض معدلات الرسوب إلى (٣٪) في المرحلة المتوسطة و(٥٪) في المرحلة الثانوية.
- تفعيل الاختبارات الوطنية لقياس مستوى التحصيل الدراسي، وإجراء الاختبارات التشخيصية لرصد الصعوبات التي تواجه الطلاب في المواد الدراسية.
- استحداث وحدة أبحاث الموهبة والتوسع في تأهيل مراكز الموهوبين بما يساعد على تصميم البرامج الخاصة بالموهوبين وتطويرها وتنفيذها.
- التوسع في الفرع العلمي بحيث يشكل المتخرجون من الفرع العلمي (٦٠٪) من إجمالي المتخرجين من التعليم الثانوي بنهاية الخطة التاسعة.
- الاستمرار في دعم تنفيذ مشروع تطوير استراتيجيات التدريس، والمشروع الشامل لتطوير المناهج.

- دعم بناء المنهج الرقمي وصياغة نموذج شراكة مع القطاع الخاص وبناء بوابة التعليم الإلكترونية.
- تحقيق معدل التحاق قدره (١٠٠٪) في مرحلة التعليم الابتدائي (إلزامية التعليم).
- تحقيق معدل التحاق قدره (٩٨٪) من خريجي التعليم الابتدائي في المرحلة المتوسطة، و(٩٥٪) من خريجي التعليم المتوسط في المرحلة الثانوية.
- تفعيل العمل بالمختبرات التعليمية عن طريق تحديث مختبرات المدارس وتجهيزها، وتأمين معامل متنقلة للمدارس التي لا يوجد بها مختبرات ثابتة.
- تطبيق نظام التقويم الشامل للمدرسة بمعدل (٢٠٪) من المدارس سنوياً.
- تطبيق الاعتماد التربوي على جميع المدارس الأهلية.
- تشجيع القطاع الخاص على زيادة مشاركته بالتوسع في فتح المدارس لاستيعاب طلبة التعليم العام، بحيث تصل هذه المشاركة إلى ما نسبته (١٥٪) بنهاية الخطة التاسعة.
- التوسع في رياض الأطفال لضمان استيعاب (١٦٪) من الأطفال من سن (٤-٥ سنوات).
- إعداد خطة محددة لمحو أمية الكبار تشترك فيها جميع الجهات ذوات العلاقة لتحقيق القضاء على الأمية وفقاً لجدول زمني محدد، والمباشرة في تنفيذها.
- رفع نسبة الحاصلين على مؤهلات تربوية عليا مطلوبة للنظام التعليمي.
- التوسع في دعم البحوث التربوية لخدمة أهداف التطوير النوعي، والدراسات حول نتائج الاختبارات، وظاهرة الرسوب والتسرب في المراحل المختلفة.
- الاستمرار في تنفيذ برنامج صحي شامل بالتنسيق مع وزارة الصحة (الكشف الطبي وحملات التطعيم وعلاج الحالات المرضية للطلبة).
- تفعيل خدمات النقل المدرسي التعاوني للطلاب، وتوسيع خدمات النقل المدرسي للطالبات المسند إلى القطاع الخاص.

٦/١/٢٢ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة لقطاع التعليم العام (وزارة التربية والتعليم) خلال خطة التنمية التاسعة (٤٩٨,٤) بليون ريال.

٢/٢٢ التعليم العالي

١/٢/٢٢ المقدمة

شهد قطاع التعليم العالي تطوراً مرموقاً خلال خطة التنمية الثامنة لمواكبة مخرجات التعليم الثانوي وتلبية رغبة الخريجين في مواصلة تعليمهم الجامعي ضمن التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، حيث شمل التطوير افتتاح العديد من الجامعات في جميع مناطق المملكة ومحافظاتها، فارتفع عددها إلى ٢٤ جامعة بالإضافة إلى جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية.

كما بلغ عدد الكليات الجديدة خلال سنوات خطة التنمية الثامنة ١٥٢ كلية ترتبط مخرجاتها ارتباطاً مباشراً بمتطلبات سوق العمل في تخصصات علمية وطبية وهندسية وإدارية وعلوم الحاسب وتقنية المعلومات وذلك من أجل توفير الكفاءات الوطنية في المجالات التي تخدم متطلبات أهداف التنمية في المملكة. هذا بالإضافة إلى ١٢ مستشفى جامعياً تقوم بخدمة المجتمع في مجال الأبحاث الطبية.

وفي إطار زيادة إسهام القطاع الخاص في توفير التعليم العالي، ودعمه ليكون شريكاً فاعلاً، بلغ عدد الجامعات الأهلية ٨ جامعات، وعدد الكليات الأهلية ١٩ كلية، يدرس بها أكثر من ٢٦ ألف طالب وطالبة.

الصفحة ٣٧٨

كما تقوم وزارة التعليم العالي بتنفيذ برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، وقد بلغ مجموع المبتعثين أكثر من ٧٠ ألف مبتعث.

يتناول هذا الجزء من الفصل الوضع الراهن لقطاع التعليم العالي موضحاً التطورات التي شهدها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، كما يبرز توقعات الطلب على خدماته، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/٢/٢٢ الوضع الراهن

١/٢/٢/٢٢ الطلاب الملتحقون والمقبولون والخريجون

- ارتفعت أعداد الطلاب المقيدين في مؤسسات التعليم العالي من نحو ٥٧١,٨ ألف طالب وطالبة في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) يمثلون نسبة (٤٢٪) من السكان في الفئة العمرية (١٩-٢٢ عاماً) إلى نحو ٧٥٩,٩ ألف طالب وطالبة في العام الرابع من الخطة الثامنة ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) يمثلون نحو (٥١٪) من السكان للفئة

العمرية نفسها وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره نحو (٧,٤٪)، الجدول (١/٢/٢٢).

- ارتفعت أعداد الطلاب المقبولين في مؤسسات التعليم العالي من نحو ٢١٥,٦ ألف طالب وطالبة في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٢٨٠,٥ ألف طالب وطالبة في العام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٦,٨٪). وتشكل نسبة المقبولين في الجامعات نحو (٦٨,٢٪) من إجمالي خريجي الثانوية العامة، نسبة المنتظمين منهم (٥١,٢٪)، الجدول (١/٢/٢٢).
- ارتفعت أعداد الخريجين في مؤسسات التعليم العالي من نحو ٨٢,٦ ألف طالب وطالبة في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١١٢ ألف طالب وطالبة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٧,٩٪)، وبلغت نسبة المتحقق من الخريجين في الجامعات نحو (٨٤,٧٪) من المستهدف للعام نفسه، الجدول (١/٢/٢٢).

الجدول (١/٢/٢٢)
أعداد الطلبة المستجدين والخريجين والمقيدين
خطة التنمية الثامنة(*)

الجهة	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)			١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)			معدل النمو السنوي المتوسط (٪)		
	مقيدون	مستجدون	خريجون	مقيدون	مستجدون	خريجون	مقيدون	مستجدون	خريجون
إجمالي الجامعات الحكومية	٤٧٩٢٥٠	١٧٨١٦١	٦٤٤١٣	٦٥٩٨٦٠	٢٢٦٧٥٤	٩٦٢٧٤	٨,٣٢	٦,٢١	١٠,٥٧
مؤسسات التعليم العالي الأخرى	٩٢٥٦٣	٣٧٤٠٢	١٨٢٠٨	١٠٠٠٥٤	٥٣٧٦٤	١٥٦٨١	١,٩٦	٩,٥٠	٣,٦٧-
الإجمالي	٥٧١٨١٣	٢١٥٥٦٣	٨٢٦٢١	٧٥٩٩١٤	٢٨٠٥١٨	١١١٩٥٥	٧,٣٧	٦,٨١	٧,٨٩

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: وزارة التعليم العالي.

ويوضح الجدول التالي أعداد الطلاب المستجدين والخريجين والمقيدين حسب المناطق لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨).

الجدول (٢/٢/٢٢)
أعداد الطلبة المستجدين والخريجين والمقيدين حسب المناطق
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

اسم المنطقة	المستجدون		الخريجون		المقيدون	
		٪		٪		٪
الرياض	٧٨٠١٢	٢٧,٨١	٣٠٥٣١	٢٧,٢٧	٢٠٢٤٥٧	٢٦,٦٤
مكة المكرمة	٨١٥٧٤	٢٩,٠٨	٣٠٥٧٥	٢٧,٣١	٢١٤٦٥٣	٢٨,٢٥
المدينة المنورة	١٩٠٨٠	٦,٨٠	٨٠٩١	٧,٢٣	٥٢٩٣٥	٦,٩٧
القصيم	١٢٠١٨	٤,٢٨	٦٤٩٢	٥,٨	٣٧٣٩١	٤,٩٢
الشرقية	٣١٩٨٥	١١,٤	١٣٨٥٩	١٢,٣٨	٩٥٢٩٣	١٢,٥٤
عسير	١٧١٧١	٦,١٢	٨٧٧٦	٧,٨٤	٥٥٤٦٩	٧,٣
تبوك	٤٨٠٢	١,٧١	١٧٨٧	١,٦	٩٩١٣	١,٣
حائل	٧٢٥٠	٢,٥٩	٢٦٠٠	٢,٣٢	١٨٠٨٦	٢,٣٨
الحدود الشمالية	٣٥٤٢	١,٢٦	١٥٠٩	١,٣٤	١١٢٥٨	١,٤٨
جازان	٧٦٦٨	٢,٧٣	٢٤٨٤	٢,٢٢	٢١٧٨٨	٢,٨٧
نجران	٤٢٨٠	١,٥٣	١١٨٦	١,٠٦	٩٠١٤	١,١٩
الباحة	٦١٩٤	٢,٢١	٢١٥٧	١,٩٣	١٦٦٨٤	٢,١٩
الجوف	٦٩٤٢	٢,٤٨	١٩٠٨	١,٧	١٤٩٧٣	١,٩٧
الإجمالي العام	٢٨٠٥١٨	١٠٠,٠٠	١١١٩٥٥	١٠٠,٠٠	٧٥٩٩١٤	١٠٠,٠٠

المصدر: وزارة التعليم العالي.

٢/٢/٢/٢٢ طلاب الدراسات العليا

ارتفعت أعداد طلاب الدراسات العليا في الجامعات من ١١٣٣٥ طالباً وطالبة عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ١٧٨٥٥ طالباً وطالبة عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١٢,٠٣٪)، يشكلون نحو (٣,٧٪) من إجمالي طلاب البكالوريوس المقيدين في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، يشكل طلاب الدكتوراه منهم نسبة (١٤٪)، وطلاب الماجستير نسبة (٦٨٪)، وطلاب الزمالة والدبلوم العالي نسبة (١٨٪).

٣/٢/٢/٢٢ أعضاء هيئة التدريس

ارتفع عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات من ١٨٣٦٢ عضواً في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ٣١٥٣٦ عضواً في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١١,٤٢٪)، يشكل السعوديون منهم نحو (٥٩,٦٥٪).

كما بلغت أعداد الموفدين والمبتعثين من المحاضرين والمعيدين في الجامعات في الداخل والخارج للعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) نحو ٣٤٠٨ مبتعثين وموفدين، منهم ٨٧٢ موفداً، و٢٥٣٦ مبتعثاً.

٤/٢/٢/٢٢ الطاقة الاستيعابية

شهدت خطة التنمية الثامنة توسعاً كبيراً في النطاق الجغرافي لقطاع التعليم العالي ليشمل جميع المناطق ومعظم المحافظات في المملكة لتحقيق مبدأ توسيع قاعدة التعليم العالي وتلبية رغبات الطلاب في مختلف مناطق المملكة لإكمال تعليمهم الجامعي. فقد تم إنشاء ١٢ جامعة جديدة بالإضافة إلى ١٥٢ كلية جديدة تنتشر جغرافيا في جميع المناطق والمحافظات.

وفي إطار إسهام القطاع الخاص في التعليم العالي فقد وصل عدد الجامعات الأهلية إلى ٨ جامعات وعدد الكليات الأهلية إلى ١٩ كلية يدرس بها أكثر من ٢٦ ألف طالب وطالبة.

كما يسهم برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للابتعاث في دعم توفير التخصصات النادرة كالطب والعلوم الطبية، والتخصصات الهندسية والتقنية حيث تم ابتعاث أكثر من ٧٠ ألف طالب وطالبة إلى جامعات عالمية متقدمة في أكثر من ٢٣ دولة منها على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا ونيوزيلندا وفرنسا واليابان وماليزيا وغيرها.

٥/٢/٢/٢٢ نشاط البحث العلمي

تسهم الجامعات وبشكل مستمر عبر برامج البحث العلمي ومراكز التميز والأنشطة العلمية المرتبطة بها في خدمة قضايا المجتمع والبيئة ومتطلبات التنمية والتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. وتعد مراكز البحوث في الجامعات أحد أهم بيوت الخبرة العلمية التي تسهم في هذا المضمار حيث بلغ عدد مراكز البحوث في الجامعات نحو ٧٢ مركزاً بحثياً عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) ، أنجزت أكثر من ١٧٠٠ بحث ومؤلف علمي. كما بلغ إجمالي عدد البحوث والدراسات والمؤلفات العلمية التي أسهم في إعدادها أعضاء هيئة التدريس والمنشورة في المجلات العلمية المحكمة أكثر من ٣٦٠٠ بحث ومؤلف علمي، تتنوع مجالاتها بين العلوم الأساسية والتطبيقية والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

هذا بالإضافة إلى جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية التي تُعد صرحاً علمياً فريداً ستقدم إسهامات ملموسة ومتميزة في مجال الأبحاث العلمية والدراسات العليا.

٦/٢/٢/٢٢ التطوير المؤسسي والتنظيمي

يشهد التعليم العالي حراكاً تنظيمياً نوعياً يهدف إلى تلبية حاجات التنمية المستدامة والمتوازنة في جميع مناطق المملكة. ففي العام الأخير من خطة التنمية السابعة تم افتتاح

ثلاث جامعات في كل من الطائف بمنطقة مكة المكرمة، وفي المدينة المنورة بمنطقة المدينة المنورة، وفي بريدة بمنطقة القصيم. وفي السنة الثانية من خطة التنمية الثامنة تم افتتاح سبع جامعات في كل من المناطق التالية: حائل، وتبوك، والجوف، ونجران، وجازان، والباحة، والحدود الشمالية. كما تم في العام الأخير من خطة التنمية الثامنة إحداث أربع جامعات جديدة في كل من الدمام بالمنطقة الشرقية، والخرج، وشقراء، والمجمعة بمنطقة الرياض، لاستيعاب الأعداد المتنامية من خريجي الثانوية العامة في تلك المناطق. والجدير بالذكر أنه تم إنشاء (جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن) بمدينة الرياض، ضُمت إليها كليات البنات الموجودة بمدينة الرياض. أما بالنسبة لكليات البنات وكليات المعلمين في المناطق الأخرى التابعة لوزارة التربية والتعليم، فقد ضُمّت إلى الجامعات في تلك المناطق. كما صدرت موافقة سامية بضم الكليات والمعاهد الصحية التابعة لوزارة الصحة إلى الجامعات.

٣/٢/٢٢ القضايا والتحديات

١/٣/٢/٢٢ جودة التعليم

الصفحة ٣٨٢

تشكل جودة التعليم موضوعاً من أهم الموضوعات التي تشغل بال الكثيرين في المملكة سواء ممن يتولون المسؤولية التعليمية أو من المهتمين بأمر التعليم، فضمان جودة التعليم تضمن تحقيق مخرجات تعليمية يمكن أن تسهم بفعالية في عملية التنمية.

وقد أسهمت الجهود الحثيثة التي تبذلها وزارة التعليم العالي، ومؤسسات التعليم العالي في الارتقاء بنوعية التعليم، وتحقيق مراكز متقدمة في عدد من التصنيفات العالمية. فعلى سبيل المثال، حققت جامعة الملك سعود وفقاً لتصنيف (تايمز كيو أس) المرتبة ٢٤٧ عالمياً والأولى من بين الجامعات العربية. وجاءت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المرتبة ٢٦٦ عالمياً، والثانية عربياً، كما سجلت جامعة الملك سعود الحضور العربي المنفرد في تصنيف شنغهاي في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، ويعد هذا التصنيف الأدق والأصعب والأكثر انتشاراً في الأوساط الأكاديمية.

وعلى الرغم من تلك النتائج وما حققته بعض مؤسسات التعليم العالي بالمملكة من مستويات ممتازة في التصنيفات العالمية للجامعات، فإن مؤسسات تعليمية أخرى لا تزال خارج قائمة تلك التصنيفات العالمية، مما يتطلب مواصلة الجهود نحو الارتقاء بنوعية التعليم العالي وجودته في جميع مؤسساته بالمملكة.

٢/٣/٢/٢٢ الاستيعاب النوعي للطلاب بالتعليم العالي

يمثل استيعاب مخرجات التعليم الثانوي في التعليم العالي مسألة على جانب كبير من الأهمية، لارتباطها بمجموعة من الموضوعات الفرعية، منها: الفجوة بين الطلب المتزايد على التعليم الجامعي والطاقة الاستيعابية المتوفرة، وعدم تحقيق الاستيعاب النوعي متمثلاً في تلبية الرغبات في الالتحاق بكليات أو تخصصات معينة، والقلق من البطالة التي قد تتعرض لها مخرجات التعليم الثانوي في حال عدم تمكنها من الالتحاق بالتعليم العالي، وحاجة سوق العمل للتخصصات المطلوبة من التعليم العالي.

ونتيجة لتزايد رغبة الأسر السعودية في إكمال أبنائها التعليم العالي، بدأت حصة التعليم الثانوي من إجمالي التعليم العام ترتفع بشكل سريع، فاق معدلات النمو السنوية في التعليم الابتدائي والمتوسط، ففي العام الدراسي ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) تجاوز مجموع المقيدين بالتعليم الثانوي مليون طالب وطالبة، كما أن أعداد المخرجات من هذا التعليم تجاوزت ربع المليون طالب وطالبة، هذا في الوقت الذي عملت مؤسسات التعليم العالي على إتاحة الفرصة وتوسعة قاعدة التعليم العالي والقبول، لتصل نسبة المقبولين في الجامعات في عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى أكثر من (٩٠٪) من خريجي المرحلة الثانوية.

بيد أن تزايد أعداد الخريجين من التعليم الثانوي لا يعني بالضرورة وجوب توجههم والتحاقهم بالجامعات، فمنهم من يلتحق بالكليات العسكرية، ومنهم من يُبتعث للدراسة في الخارج، ومنهم من ينخرط في سوق العمل. وتفيد إحصاءات القوى العاملة لعام ١٤٢٩هـ أن (٢٦,٨٪) من مجموع المشتغلين السعوديين (١٥ سنة فأكثر) هم من حملة الشهادة الثانوية، وهم الذين كان خيارهم الرئيس التوجه لسوق العمل مباشرة بعد إكمال مرحلة التعليم الثانوي بدلاً من الالتحاق بالجامعات، وهذا يتطلب تغيير في مناهج التعليم الثانوي وبرامجه من تهيئة وإعداد طلابه ليس فقط من أجل الاستمرار في التعليم الجامعي، ولكن أيضا من أجل الالتحاق بالكليات التقنية تمهيداً للانخراط في سوق العمل والحياة العملية والمجتمع.

ولضمان جودة مدخلات التعليم العالي، أنشأت وزارة التعليم العالي المركز الوطني للقياس والتقويم عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠)، وقد أسهم المركز في تطوير معايير القبول في الجامعات، وساعد على تحسين مدخلاتها من خلال اختبار القدرات والاختبار التحصيلي اللذين يقدمهما المركز مقياساً للقبول جنباً إلى جنب مع نتائج امتحانات الثانوية كوسائل رسمية للقبول في الجامعات. وقد تمكنت وزارة التعليم العالي من تضييق الفجوة بين العرض والطلب، وتطوير آليات القبول من خلال تحديث الأدوات المعتمدة للقبول وعدم الاعتماد بشكل كامل

على الامتحانات العامة. وتدعو الحاجة للمراجعة المستمرة لأنظمة القبول المعتمدة، وأن يصاحب ذلك تأسيس نظام معلومات شامل لمساعدة الطلاب المتقدمين في تحديد خياراتهم من البدائل المتاحة أمامهم.

٣/٣/٢/٢٢ تحديد الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل

تهتم حركة التجديد والتطوير في المجتمع السعودي بالمتغيرات المستقبلية وتأخذ في حسبانها ما تنطوي عليه من تحولات سريعة. ولما كان التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة هو حجر الزاوية في تشكيل القدرات الفكرية والمهارات التي يستند إليها هذا التغيير والتطوير، تصبح المهمات التي يجب أن يضطلع بها قطاع التعليم العالي محورية في هذا الشأن.

ويوضح الجدول (٣/٢/٢٢) هيكل التخصصات في التعليم العالي في مراحل: الدبلوم المتوسط، والبكالوريوس، والدراسات العليا.

الجدول (٣/٢/٢٢)

هيكل التخصصات في التعليم العالي

(٪)

مجال الدراسة	الدبلوم المتوسط			البكالوريوس			الدراسات العليا		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
العلوم	١٦,٣	٤٤,١	٢٢,٥	١٩,٢	١٧,٦	١٨,٢	٨,٧	١٨,٠	١٢,٢
الهندسة	٢١,٢	–	١٦,٥	٥,١	٠,٢	٢,١	٥,٥	٠,٢	٣,٥
الزراعة	١,٢	–	٠,٩	١,٩	٠,٥	١,٠	١,٩	–	١,٢
الصحة	١٢,٨	٢٨,١	١٦,٢	٤,٤	٢,٩	٣,٤	٢,٤	٦,٥	٣,٩
التربية	١,٩	١,٦	١,٨	٢,٣	٣,٧	٣,٢	٣١,٣	٢٥,٦	٢٩,٢
الإنسانيات	٢,٢	٠,٧	١,٩	٢٩,٥	٥٧,٥	٤٦,٦	٢٦,٩	٣٢,٤	٢٩,٠
العلوم الاجتماعية والتجارة والقانون	٣١,٣	١٣,٩	٢٧,٥	١٣,٣	١٣,٤	١٣,٤	١٢,٦	١١,٠	١٢,٠
البرامج الرئيسية (تحضيرية)	١١,٨	٥,٢	١٠,٣	٥,٩	١,٣	٣,١	–	–	–
أخرى	١,٣	٦,٤	٢,٤	١٨,٤	٢,٩	٩,٠	١٠,٧	٦,٣	٩,٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التعليم العالي.

وبموازنة التخصصات للطلاب المستجدين في التعليم العالي بمراحله المختلفة بالمملكة مع هيكلة تخصصات الطلاب الخريجين من التعليم العالي لدول مختارة (٢٢ دولة من مناطق مختلفة من العالم) يتضح وجود ميل كبير نحو دراسة الإنسانيات، وضعف في التوجه نحو تخصصات مهمة مثل التخصصات الطبية والهندسية والعلوم الطبيعية، وهذا يؤكد بأن توزيع التخصصات في التعليم العالي في المملكة يحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر، حتى تتمكن مؤسسات التعليم العالي من تلبية حاجات سوق العمل، ومن ثم تقليل معدلات البطالة.

إضافة إلى ما سبق، سيكون من الضروري مراجعة هيكلية توزيع الطلاب في التعليم العالي بين التعليم العالي الجامعي ودون الجامعي، خاصة أن احتياجات التنمية تتطلب اهتماماً أكبر في تخصصات ذات طابع عملي وتقني ومهني والتي يمكن تلبيتها من خلال برامج الدبلوم المتوسط.

٤/٢/٢٢ توقعات الطلب

شهدت خطة التنمية الثامنة توسعاً ملموساً في الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، بشقيه الجامعي ودون الجامعي، وذلك لمواكبة مخرجات التعليم الثانوي من جهة، وتلبية رغبات الخريجين والخريجات في مواصلة تعليمهم وفق التخصصات التي يحتاجها سوق العمل من جهة أخرى. وفي هذا السياق تستهدف خطة التنمية التاسعة قبول نحو (٣١٥,٣٠٠) طالب في عام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠)، العام الأول من خطة التنمية التاسعة، على أن يرتفع هذا العدد تدريجياً إلى نحو (٣٧٥,٣٠٠) طالب في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، العام الأخير من الخطة، وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره نحو (٤,٥٪). كما تتوقع الخطة ارتفاع عدد الخريجين من نحو (٢٤٠,٨٠٠) إلى نحو (٣١٨,٣٠٠) خلال المدة نفسها، وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره نحو (٧,٢٪).

والجدير بالذكر أن هيكلية توزيع طلبة التعليم العالي بين التعليم العالي الجامعي والتعليم العالي دون الجامعي في دول العالم تحدده احتياجات سوق العمل في تلك الدول. ففي عام ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦) كانت حصة التعليم الجامعي في المملكة من إجمالي الطلبة المستجدين في التعليم العالي نحو (٧٥,٤٪). وفي العام الأخير من خطة التنمية الثامنة ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) ارتفعت حصة الملتحقين

بجامعات المملكة من إجمالي الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي إلى نحو (٩١٪)، وهو معدل يوازي أعلى المعدلات السائدة في دول العالم.

٥/٢/٢٢ استراتيجية التنمية

١/٥/٢/٢٢ الرؤية المستقبلية

تعليم جامعي ينافس على الريادة، ويسهم في بناء المجتمع المعرفي ويلبي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٢/٥/٢/٢٢ الأهداف العامة

- زيادة الكفاءة الداخلية والخارجية لتحقيق متطلبات التنمية.
- تحسين جودة التعليم.
- تطبيق النظم الإدارية الحديثة.
- التوظيف الأمثل لتقنية المعلومات والاتصالات.
- التوسع في برامج الدراسات العليا وتنويعها.
- دعم البحث العلمي وتعزيزه وزيادة الإسهام في إنتاج المعرفة.
- تحقيق مبدأ الشراكة مع المجتمعات المحلية.
- تطوير أوجه التعاون والتنسيق مع المؤسسات العلمية في الداخل والخارج لتحقيق أهداف التنمية.

٣/٥/٢/٢٢ السياسات

- ترشيد القبول في التخصصات التي يقل الطلب عليها في سوق العمل وبرامج التنمية.
- ربط برامج التوسع في التعليم العالي بالتركيز على البرامج والتخصصات ذات الطلب العالي في سوق العمل.
- تضمين مناهج ومقررات التعليم العالي احتياجات سوق العمل من معارف ومهارات واتجاهات.
- تحديد المهارات المطلوبة من خريج التعليم العالي لسوق العمل سواء أكان محلياً أو إقليمياً أو عالمياً وتضمين ذلك في خطط تطوير التعليم العالي.

- التوسع في التعليم العالي المتوسط، وذلك حسب احتياجات التنمية وسوق العمل.
- تحديد مؤشرات جودة التعليم العالي فيما يتعلق بالطالب وعضو هيئة التدريس، وبرامج التعليم، والساعات الفعلية للعملية التعليمية.
- إعداد دراسات تتبعية عن خريجي مؤسسات التعليم العالي، لتحديد مستوى أدائهم في سوق العمل وجودته.
- مراجعة الخطط والمناهج والبرامج الدراسية دورياً في ضوء ربط العملية التعليمية بجودة المخرجات.
- تشكيل مجالس استشارية لمؤسسات التعليم العالي من كفاءات محلية وعالمية للمشاركة في رسم مستقبل الجامعة على المستوى التنافسي العالمي.
- تطوير نوعية مخرجات التعليم العالي أكاديمياً وتقنياً.
- زيادة نسبة المرونة في البرامج العلمية بمؤسسات التعليم العالي.
- إكمال التقويم والاعتماد الأكاديمي بكل ما يتطلبه من تجهيزات.
- إنشاء مراكز في الجامعات للإبداع التعليمي في بعض التخصصات.
- العمل على استقطاب أعضاء هيئة التدريس المتميزين.
- تعزيز مفاهيم الإدارة الحديثة في إدارة مؤسسات التعليم العالي والاستفادة من التجارب الناجحة.
- تطوير إجراءات العمل وتوثيقها والعمل على نشرها في الوسط الجامعي.
- زيادة الاهتمام بإدارة الموارد البشرية، والعمل على تطويرها.
- إنشاء قواعد معلومات جامعية والربط بينها.
- تفعيل التعامل بين مؤسسات التعليم العالي من خلال شبكة المعلومات، وتحديث مواقعها على شبكة الإنترنت.
- تشجيع نشر الأبحاث المتميزة في مجلات علمية عالمية.
- تحفيز المتميزين من الطلاب للالتحاق ببرامج الدراسات العليا بالجامعات، وخاصة في التخصصات التطبيقية.
- التوسع في برامج الدراسات العليا في الجامعات، وتوفير جميع الإمكانات لذلك من أعضاء هيئة تدريس ومعامل ومختبرات ومكتبات، وتشجيع طلاب الدراسات العليا لتوجيه بحوثهم فيما يخدم المجتمع والتنمية.

- التوسع في دعم البحث العلمي في الجامعات ، وذلك من خلال إنشاء مراكز بحثية نوعية ومتخصصة في المجالات الحديثة، مثل: أبحاث تقنية النانو، والأبحاث الحيوية.
- التركيز في البحوث التي يتم إجراؤها على الأولويات والأهداف الوطنية، ودعمها مادياً وبشرياً.
- إنشاء معايير ومؤشرات لجودة البحوث العلمية، وذلك في ضوء الاتجاهات العالمية.
- تفعيل الشراكة بين مراكز البحث العلمي بالجامعات والقطاع الخاص ومؤسساته.
- العمل على إنشاء المكتبات الرقمية وتوفير مصادر وبنوك للمعلومات في جميع مؤسسات التعليم العالي.
- نشر ثقافة المشاركة والتفاعل المعرفي بالجامعة، وتوجيه البحث العلمي بما يخدم إرساء دعائم ومقومات الاقتصاد القائم على المعرفة، والعمل على تفعيل حماية حقوق الملكية الفكرية.

- الاستمرار في إقامة أسابيع الجامعة والمجتمع لدعم التفاهم والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع.
- تحسين آلية اختيار المبتعثين وتوجيههم إلى البرامج المميزة والجامعات المرموقة في التخصصات التي يحتاجها المجتمع.
- التوسع في تطبيق الكراسي العلمية في الجامعات بدعم القطاع الخاص وتمويله.
- تأسيس قاعدة للشراكة فيما بين مراكز البحث العلمي بالجامعات والقطاع الخاص.
- التوسع في الخدمات الاستشارية بمؤسسات التعليم العالي.

٤/٥/٢/٢٢ الأهداف المحددة

- التقويم المستمر لمناهج التعليم الجامعي.
- إنشاء كليات وأقسام وبرامج جامعية جديدة تواكب متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.
- تطوير الكفاءة الداخلية بمؤسسات التعليم العالي، والعمل على خفض متوسط

عدد السنوات التي يقضيها الطالب في تلك المؤسسات حتى سنة التخرج إلى (٤,٥) سنة للكليات ذات السنوات الدراسية الأربع، وإلى (٥,٥) سنة للكليات ذات الخمس سنوات دراسية، وإلى (٦,٥) سنة للكليات ذات الست سنوات دراسية.

- تطوير المعدلات الخاصة بمعدل أستاذ/طالب إلى: (١:٢٢) في المجالات النظرية، و(١:١٧) في المجالات العلمية، و(١:٥) في المجالات الطبية.
- ابتعاث ما لا يقل عن (١٠٪) من إجمالي أعضاء هيئة التدريس لنيل درجة الدكتوراه، وذلك حسب احتياجات كل جامعة، والتخصصات الموجودة.
- العمل على زيادة أعداد طلاب الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي، إلى ما لا يقل عن (٥٪) من إجمالي طلبة المرحلة الجامعية.
- دعم برامج الدراسات العليا في الكليات المختلفة عن طريق إحداث برامج جديدة للماجستير والدكتوراه، مع التركيز على العلوم الهندسية والتطبيقية والعلوم الطبية والعلوم الطبيعية.
- التوسع في نشر آليات التعليم التعاوني بمؤسسات التعليم العالي، وذلك في الكليات التي تتوافق مع هذا النوع من التعليم.
- العمل على تلبية احتياجات القطاعين الحكومي والخاص من العمالة من خلال التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والقطاعين العام والخاص لتوفير الاحتياجات من القوى العاملة.
- القيام بدراسات تتبعية لخريجي مؤسسات التعليم العالي في أماكن عملهم لهدف معرفة نقاط القوة والضعف في إعدادهم، ومن ثم العمل على تطوير البرامج.
- إنشاء مراكز استشارية بمؤسسات التعليم العالي لتقديم الاستشارات الفنية للمؤسسات الحكومية والخاصة على السواء.
- دعم مؤسسات التعليم العالي في القطاع الخاص وتحفيزها للتوسع في التعليم العالي الأهلي.
- تطوير شبكة الاتصالات وآلية تدفق المعلومات بين جامعات المملكة والهيئات والمؤسسات العلمية الأخرى لخدمة أغراض التبادل العلمي والثقافي، والتنسيق في ذلك مع الجهات ذات العلاقة.

- التنسيق فيما بين مؤسسات التعليم العالي في المملكة وأمانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- إحداث تعاون فيما بين مؤسسات التعليم العالي بالمملكة والجامعات والهيئات العلمية بالخارج في مجالات تبادل أعضاء هيئة التدريس والمنح الطلابية وجميع المجالات ذات العلاقة.
- رفع القدرات العلمية لمراكز البحوث بالجامعات لتمكينها من تأدية مهماتها في خدمة المجتمع وحل مشكلاته.
- التوسع في إنشاء الجمعيات العلمية المتخصصة وتوسيع نشاطاتها.
- دعم مشاريع البحوث العلمية في الجامعات والتوسع فيها وإجراء الدراسات اللازمة للتطوير النوعي في الجامعة، وكذلك تنويع مجالات البحوث العلمية.
- زيادة عدد الدورات والبرامج التأهيلية والتعليم الموازي وزيادة أعداد المقبولين بها بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل.
- المحافظة على السعودة الكاملة في الوظائف القيادية والإدارية.
- رفع نسبة السعوديين في أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي والوظائف المهنية المساعدة والوظائف الفنية والصحية.

- تحسين مستوى الأداء الوظيفي بعقد دورات تدريبية متتالية لأعضاء الجهاز الإداري والفني.
- تطوير الخدمات والأنشطة الطلابية من حيث: الرعاية الصحية وتوفيرها، وتأمين السكن الجامعي للطلاب، وإتاحة الفرصة لجميع الطلاب في ممارسة الأنشطة الرياضية والكشفية والثقافية والاجتماعية، وتقديم الرعاية الاجتماعية للطلاب والطالبات المحتاجين بالجامعات، وإتاحة خدمة المكتبات لجميع الطلاب والطالبات، وتقديم الوجبات الغذائية، وتقديم خدمات النقل والكتب الجامعية.

٦/٢/٢٢ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي (وزارة التعليم العالي، والجامعات) خلال خطة التنمية التاسعة (٢٠٠,٢) بليون ريال.

٣/٢٢ التدريب

١/٣/٢٢ المقدمة

يشكل التدريب التقني والمهني عنصراً رئيساً في منظومة تنمية الموارد البشرية. ويتميز بمتانة علاقته بسوق العمل وسرعة استجابته لمتطلباته وقوة ارتباطه بالنشاط الاقتصادي. ويعد التدريب عملية تأهيل مستمرة لا يمكن حصرها في مرحلة حياتية محددة أو بعمر معين، ومن ثم فإن النظام التدريبي بمستوياته المتنوعة، يسهم في تفعيل مشاركة الموارد البشرية في النشاط الاقتصادي.

وقد اهتمت المملكة بشكل كبير بالتدريب خلال العقدين الماضيين، وأنشأت من أجل ذلك مؤسسات متخصصة لإعداد البرامج التدريبية وتنفيذها، كما شجعت القطاع الخاص على توسيع مهماته في تدريب القوى العاملة وتأهيلها، وذلك انطلاقاً من كون النظام التدريبي في المملكة وبمستوياته المختلفة، يشكل الوسيلة الفاعلة التي يمكن من خلالها تلبية الاحتياجات المتسارعة لسوق العمل من العمالة المدربة. وقد شهدت خطة التنمية الثامنة توسعاً في الطاقات الاستيعابية لمؤسسات التدريب، وتطويراً لبرامج التدريب التقني والمهني ومنهجياته، ومراجعة لأوضاعه التنظيمية تُوجت بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٨) وتاريخ ١٤٢٨/٨/١٤هـ الذي قضى بإعادة تنظيم المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

وتستهدف خطة التنمية التاسعة استكمال المسيرة، ومواصلة تحقيق الجودة العالية لمخرجات النظام التدريبي والاستجابة الفاعلة لاحتياجات سوق العمل من القوى العاملة المدربة.

يتناول هذا الجزء من الفصل الوضع الراهن لقطاع التدريب موضحاً التطورات التي شهدها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، كما يبرز توقعات الطلب على خدماته، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/٣/٢٢ الوضع الراهن

١/٢/٣/٢٢ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني

تقوم المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالعمل الرئيس في توفير التدريب

التقني والمهني للقوى العاملة من خلال كلياتها التقنية ومعاهدها التقنية العليا ومعاهدها المهنية الصناعية، كما تقدم برامج تدريبية مشتركة مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص. ويبين الجدول (١/٣/٢٢) التطور في عناصر النشاط التدريبي للمؤسسة خلال السنوات ١٤٢٥/٢٤-١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، حيث ارتفعت أعداد الوحدات التدريبية من ١٠٠ وحدة إلى ١٤٣ وحدة تدريبية، كما ارتفع إجمالي أعداد الملتحقين من ٧٧,٧ ألف متدرب إلى ٨٧,٢ ألف متدرب، بنسبة زيادة بلغت (١٢,٢٪).

الجدول (١/٣/٢٢)

النشاط التدريبي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني

خطة التنمية الثامنة (*)

البيان	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)			١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)		
	الكليات التقنية	المعاهد العليا التقنية للبنات**	المعاهد الصناعية المهنية	الكليات التقنية	المعاهد العليا التقنية للبنات	المعاهد الصناعية المهنية
عدد الوحدات التدريبية	٢٤	٩	٦٧	٣٥	٩	٩٩
الملتحقون (ألف)	٣٩,٥	١,٩	٣٦,٣	٦٢,٩	٤,١	٢٠,٢
المستجدون (ألف)	١٩,١٥	١,٩	--	٣٨,٨	٢,١	١٣,٢
الخريجون (ألف)	١٠,٧	--	١٣,٥	١٢,٤	--	١٢,٦
هيئة التدريس(ألف)	٢,٤	٠,٠٧٧	٣,٨	٤,٣	٠,١١٨	٢,٧
معدل مدرب : متدرب	١٦/١	٢٥/١	١٠/١	١٥/١	٣٥/١	٨/١

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

(**) بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣١٠٨/م ب) وتاريخ ١٤٢٦/٣/٤هـ (٢٠٠٥) جرى دمج جهة الإشراف على قطاع التدريب المهني للبنات في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ووزارة الاقتصاد والتخطيط

ويبين الجدول (١/٣/٢٢) أمرين على قدر كبير من الأهمية، الأول: هو التوسع الحاصل في الفرص التدريبية للإناث مع ما ينطوي عليه ذلك من تحسين في الطاقة الاستيعابية للمعاهد، وبما يؤكد سعي المملكة إلى تمكين الإناث من صقل مهاراتهن من خلال التدريب التقني والمهني بما يؤهلهن للمشاركة في النشاط الاقتصادي. والثاني: يتعلق بأهمية توفير الدعم للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وبما يمكنها من التوسع في تلبية احتياجات سوق العمل من العمالة الماهرة والفنية، حيث لا تزال فرص التدريب المتاحة محدودة ودون الطموحات.

إضافة إلى البرامج أعلاه، تتولى المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني تنفيذ مجموعة من برامج التدريب المشتركة، منها:

- برامج التدريب المهني بالتعاون مع القطاعات العسكرية والتي بدأ تنفيذها عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، وتستوعب حالياً نحو ١٠ آلاف متدرب سنوياً.
- برنامج التدريب المهني لنزلاء السجون على الأعمال المهنية والفنية بالتعاون مع وزارة الداخلية، حيث تم إكمال إنشاء ما يزيد عن ٢٦ معهداً جديداً لهذا الغرض خلال خطة التنمية الثامنة.
- برنامج التدريب المشترك بين الغرف التجارية الصناعية في مناطق المملكة، وصندوق تنمية الموارد البشرية.
- برنامج الشراكات الاستراتيجية مع قطاع الأعمال الذي أفضى إلى توقيع عدد من الاتفاقيات لإنشاء معاهد تدريبية بلغ عددها ٢٢ معهداً في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨).
- برنامج التدريب التعاوني الذي يتضمن تخصيص فصل تدريبي واحد للتدريب التعاوني، تتاح فيه الفرصة للمتدرب لمعايشة بيئة العمل. ويستفيد من هذا البرنامج سنوياً ما يزيد عن ٥٠ ألف من طلاب المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ومتدربيها.
- برنامج خدمة المجتمع، حيث يتم إقامة دورات تدريب وتأهيل لمختلف فئات المجتمع، وتدريب صيفي للطلاب، وقد استفاد من هذا البرنامج نحو ١٤٢٠٨٣ متدرباً خلال خطة التنمية الثامنة.

٢/٢/٣/٢٢ معهد الإدارة العامة

يختص التدريب في معهد الإدارة العامة برفع كفاءة موظفي الخدمة المدنية بما يكفل الارتقاء بمستوى الأداء الحكومي. وقد شهد نشاط التدريب في المعهد نمواً مطرداً خلال خطة التنمية الثامنة، إذ يقدم المعهد التدريب من خلال ١٥ مجالاً تحتوي على أكثر من ٣٠٠ برنامج تدريبي، وقرابة ٢٠ برنامجاً إعدادياً لتأهيل الخريجين الجدد من مراحل التعليم الثانوي والجامعي، و٣٠ حلقة تطبيقية موجهة للقيادات الإدارية العليا في الأجهزة الحكومية، إضافة إلى برامج خاصة موجهة لبعض الجهات الحكومية لتلبية متطلبات لا تتوافر في برامج التدريب المخططة سنوياً، ويوضح الجدول رقم (٢/٣/٢٢) تطور الفعاليات المختلفة للمعهد خلال خطة التنمية الثامنة.

الجدول (٢/٣/٢٢)
نشاطات معهد الإدارة العامة
خطة التنمية الثامنة(*)

البيان	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)
الملتحقون في البرامج الإعدادية	١٨٧٧	٢٠٤٤
الملتحقون في التدريب أثناء الخدمة	١٦٧٧٧	٤٥٩٢٠
الملتحقون في البرامج الخاصة	١٠٦٠	١٩٤٤
عدد الندوات العلمية المعقودة	٦	٥
عدد الاستشارات المنفذة	٧٧	٦٤
عدد الأعمال العلمية المنفذة (البحوث العلمية والترجمة)	٥	٧

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
المصدر: معهد الإدارة العامة.

٣/٢/٣/٢٢ التدريب في الجهات الحكومية

تتولى العديد من الجهات الحكومية تدريب منسوبيها في مجالات العمل لديها، ومن هذه الجهات (على سبيل المثال): الهيئة الملكية للجبيل وينبع، وزارة المياه والكهرباء، هيئة الطيران المدني، المؤسسة العامة للموانئ، الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، شركة أرامكو السعودية، والشركة السعودية للكهرباء. وقد بلغ إجمالي عدد المتدربين في تلك الجهات نحو ١٣٣,٥ ألف متدرب ومتدربة، في عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)، وبلغ عدد الخريجين للعام نفسه نحو ١٢٨,٨ ألف خريجٍ وخريجة.

٤/٢/٣/٢٢ التدريب في القطاع الخاص

يؤدي القطاع الخاص دوراً مهمّاً في تقديم خدمات التدريب التقني والمهني، حيث تقوم مؤسسات القطاع الخاص وشركاته بتقديم برامج تدريب مختلفة. وقد بلغ عدد معاهد ومراكز التدريب الأهلية ٩٩٤ معهداً ومركزاً في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) التحق بها نحو ٩٤١٥٨ متدرباً ومتدربة، كما بلغ عدد الخريجين خلال العام نفسه نحو ٥٦ ألف خريج وخريجة.

٣/٣/٢٢ القضايا والتحديات

١/٣/٣/٢٢ الطاقة الاستيعابية

أدى تطور البنية الاقتصادية في المملكة إلى تزايد الحاجة إلى العمالة الوطنية المؤهلة تقنياً ومهنياً، وارتفعت نتيجة لذلك وتيرة الإقبال على برامج التدريب التقني والمهني. إلا أن الإمكانات المتاحة ونقص الطاقة الاستيعابية تحولان دون استيعاب جميع المتقدمين لتلك البرامج. لذا بلغت نسبة الاستيعاب من إجمالي المتقدمين لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) نحو (٣٤٪) فقط من إجمالي المتقدمين للتدريب التقني للبنين، ونحو (٨٪) فقط من إجمالي المتقدمات للتدريب التقني للبنات، ونحو (٥١٪) من إجمالي المتقدمين الراغبين في الانضمام لبرامج التدريب المهني. وتشكل زيادة أعداد المتدربين وبما يتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للقوى العاملة المهنية والتقنية أحد أبرز التحديات التي تواجه القطاع.

وتستهدف خطة التنمية التاسعة معالجة هذا التحدي من خلال اعتماد مشروعات لإنشاء كليات تقنية للبنين وتشغيلها، ومعاهد تقنية عليا للبنات، ومعاهد تدريبية مهنية للبنين في المحافظات والمدن الكبرى والتوسع في القائم منها وتطويرها. إضافة إلى التوسع في البرامج التدريبية المشتركة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

٢/٣/٣/٢٢ نظام الفحص المهني

تبرز في قطاع العمل والتدريب الحاجة إلى تطوير الجودة النوعية في الممارسة المهنية، مما يتطلب إيجاد مقاييس وظيفية واضحة وآلية إجازة معترف بها. ولمعالجة ذلك سوف تركز خطة التنمية التاسعة على إيجاد نظام للفحص المهني، وعلى مساهمة القطاع الخاص ومشاركته في إقامة وحدات تتولى إجراء عمليات الفحص اللازمة، تحت إشراف المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. وقد صدر توجيه مجلس الوزراء رقم (٣١٠٨/م ب) وتاريخ ١٤٢٦/٣/٤هـ بالتأكيد على اختصاص وزارة العمل بالفحص المهني للعمالة الوافدة، لكون الوزارة الجهة المختصة بإقرار المؤهلات المهنية وتنظيم الفحص المهني لتلك العمالة. وبمقتضى ذلك صدر قرار معالي وزير العمل رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني رقم (١/٢٠٤) وتاريخ ١٤٢٦/٤/١٣هـ المتضمن اعتماد الإطار العام للمؤهلات المهنية وتطبيق الاختبارات المهنية لإثبات مدى أهلية العمالة الوافدة وامتلاكها للمعارف والمهارات الضرورية في المجالات الفنية والمهنية التي تقتضيها طبيعة عملهم، مما يتطلب استصدار الأنظمة واللوائح التنفيذية اللازمة لتنظيم الفحص المهني

والتدرج المهني؛ وتصنيف المؤهلات المهنية الوطنية، واعتماد نظام وطني للتأهيل المهني؛ وبناء قاعدة بيانات للاختبارات المهنية؛ وتأسيس مراكز متخصصة وتشغيلها لتطبيق إجراءات الفحص المهني، ووضع آلية لاعتماد المؤهلات المهنية الخارجية وتنظيمها وتنفيذها.

٣/٣/٣/٢٢ الاحتياجات الفعلية للتدريب

يعد عدم وجود بيانات مصنفة ومعتمدة للاحتياجات من العمالة من معوقات تحديد حجم التوسع المطلوب في الفرص التدريبية (حسب المهنة والمستوى)، ومن ثم عدم قدرة الجهات التدريبية على تحديد البرامج التدريبية للوفاء بحاجة الجهات المستفيدة. ويمكن في هذا المجال تحديد نوعين من الاحتياجات. الأول: ويتعلق باحتياجات سوق العمل من القوى العاملة التقنية والمهنية، والتي تتولى عملية تدريبها بشكل أساس المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. والثاني: الاحتياجات التدريبية لموظفي الجهات الحكومية، ويتولى تلبية هذه الاحتياجات معهد الإدارة العامة. وهذا يتطلب تفعيل آليات تنسيق لتحديد الاحتياجات وبما يمكن الجهات التدريبية من أخذها في الحسبان عند إعداد خططها التدريبية. مما يتطلب توسيع قنوات التنسيق بين الجهات التدريبية المختلفة من أجل تلبية حاجة النشاط الاقتصادي من العمالة المدربة، والتوسع في إشراك القطاع الخاص في تحديد الاحتياجات التدريبية والارتقاء بمستوى إسهاماته في النشاط التدريبي، وصولاً إلى إعداد خطة وطنية للتدريب.

٤/٣/٢٢ توقعات الطلب

تم إعداد توقعات الطلب على التدريب التقني والمهني استناداً إلى عدة عوامل أبرزها، توقعات النمو السكاني والأعداد الكبيرة المتوقع التحاقها ببرامج التدريب التقني والمهني. ولتلبية هذا الطلب تستهدف المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني افتتاح نحو ٦٠ كلية تقنية وتجهيزها، و٣٩ معهداً تقنياً عالياً للبنات، و١٥٠ معهداً مهنياً صناعياً خلال خطة التنمية التاسعة تغطي جميع مناطق المملكة وتمتد إلى المحافظات والمراكز الإدارية. ويوضح الجدول (٣/٣/٢٢) خلاصة بتقديرات الطلب من برامج التدريب الأساسية للكليات التقنية والمعاهد العليا والمعاهد الصناعية التابعة للمؤسسة.

ويوضح الجدول (٢٢/٣/٤) توقعات الزيادة في أعداد أعضاء هيئة التدريب في الكليات التقنية ومعاهد التدريب التقني العالي للبنات والمعاهد المهنية الصناعية، وفقاً للزيادة المتوقعة في إجمالي المتدربين والمتدربات بنهاية خطة التنمية التاسعة.

الجدول (٢٢/٣/٣)
توقعات الطلب على برامج التدريب الأساسية للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
خطة التنمية التاسعة

البرامج الرئيسة	إجمالي وحدات التدريب	إجمالي الفصول والورش	إجمالي المستجدين والمستجدات	إجمالي المتدربين والمتدربات	إجمالي الخريجين والخريجات
١. سنة أساس الخطة ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٦*	٥٨٥٥	٦٥٥٠٠	١١٧٠٠٠	٢٩٨٥٤
٢. المتوقع بنهاية الخطة	٣٩٥	١٥٦٤٠	١٧٨٩٠٠	٣٢٣١٠٠	٩٧٨٥٤
٣. الزيادة المتوقعة في الخطة:	٢٤٩	٩٧٨٥	١١٣٤٠٠	٢٠٦١٠٠	٦٨٠٠٠
– الكليات التقنية	٦٠	٥٥٩٨	٧٤٦٠٠	١٣٦٤٠٠	٣٥٤٠٠
– المعاهد العليا التقنية للبنات	٣٩	٢٣٤٠	١١٣٠٠	٢٧٧٠٠	٦٥٠٠
– المعاهد المهنية الصناعية*	١٥٠	١٨٤٧	٢٧٥٠٠	٤٢٠٠٠	٢٦١٠٠

(*) ضمنها معاهد العمارة والتشييد والمعاهد المهنية في السجون.
المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

الجدول (٢٢/٣/٤)
توقعات الزيادة في أعداد أعضاء هيئة التدريب
خطة التنمية التاسعة

البرامج الرئيسة	أعضاء هيئة التدريس	الوظائف الإدارية والإدارية المساعدة
١. سنة أساس الخطة ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) *	٩٨٦٠	٣٩٠٠
٢. الإجمالي بنهاية الخطة	١٧٦٩٠	٧٣١١
٣. إجمالي الزيادة المستهدفة في الخطة:	٧٨٣٠	٣٤١١
– الكليات التقنية	٤٣٩٤	١٩١٣
– المعاهد العليا التقنية للبنات	١٧١٦	٧٤٨
– معاهد التدريب المهني الصناعي**	١٧٢٠	٧٥٠

(*) الوظائف المعتمدة في الميزانية.
(**) ضمنها معاهد العمارة والتشييد والمعاهد المهنية في السجون.
المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

ويوضح الجدول (٢٢/٣/٥) توقعات أعداد المتدربين والمتدربات في برامج التدريب المشتركة الحكومية والأهلية وخدمة المجتمع، حيث يتوقع أن يبلغ معدل نموها السنوي المتوسط نحو (١٠٪) خلال خطة التنمية التاسعة.

الجدول (٢٢/٣/٥)

توقعات إجمالي المتدربين والمتدربات في برامج التدريب المشتركة الحكومية والأهلية وخدمة المجتمع

خطة التنمية التاسعة

العام المالي	التدريب المشترك	خدمة المجتمع	التدريب الأهلي	المجموع الفرعي	التدريب التعاوني المهني العسكري*	المجموع السنوي
١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	٨١٠٠	٢٧٣٠٠	٩٠١٠٠	١٢٥٥٠٠	٣٢٥٠	١٢٨٧٥٠
١٤٣٢/ ٣١هـ (٢٠١٠)	٨٧٠٠	٢٩٢٠٠	٩٦٤٠٠	١٣٤٣٠٠	١٠٠٠٠	١٤٤٣٠٠
١٤٣٣/ ٣٢هـ (٢٠١١)	٩٣٠٠	٣١٣٠٠	١٠٣١٠٠	١٤٣٧٠٠	١٠٠٠٠	١٥٣٧٠٠
١٤٣٤/ ٣٣هـ (٢٠١٢)	١٠٠٠٠	٣٣٥٠٠	١١٠٤٠٠	١٥٣٩٠٠	١٠٠٠٠	١٦٣٩٠٠
١٤٣٥/ ٣٤هـ (٢٠١٣)	١٠٧٠٠	٣٥٨٠٠	١١٨١٠٠	١٦٤٦٠٠	١٠٠٠٠	١٧٤٦٠٠
١٤٣٦/ ٣٥هـ (٢٠١٤)	١١٤٠٠	٣٨٤٠٠	١٢٦٤٠٠	١٧٦٢٠٠	١٠٠٠٠	١٨٦٢٠٠

(*) تقديرات ثابتة.

الصفحة ٣٩٨

وبالنسبة للأنشطة التدريبية في مجال رفع كفاءة الموظفين في الأجهـزة الحكوميـة، يبين الجدول (٢٢/٣/٦) الأعداد المتوقعة للمتدربين حسب النشاط التدريبي.

الجدول (٢٢/٣/٦)

الأنشطة التدريبية الرئيسة المخطط تنفيذها في معهد الإدارة العامة

خطة التنمية التاسعة

	١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠)	١٤٣٣/٣٢هـ (٢٠١١)	١٤٣٤/٣٣هـ (٢٠١٢)	١٤٣٥/٣٤هـ (٢٠١٣)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	المجموع
أ- عدد المشاركين المخطط التحاقهم بالبرامج العليا:						
عدد الحلقات التطبيقية	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٤٧٥
المشاركون في الحلقات	١٧٦١	١٧٨٢	١٨٠٣	١٨٢٤	١٨٤٥	٩٠١٥
ب- عدد المتدربين المخطط التحاقهم في البرامج التدريبية:						
مجموع المتدربين	٤٢٦٢٧	٤٣٣٥٠	٤٣٩٥٩	٤٤٧٨٤	٤٥٥٧٠	٢٢٠٢٩٠
ج- عدد الدارسين المخطط قبولهم في البرامج الإعدادية:						
مجموع الدارسين	٢٤٢٥	٢٤٥٠	٢٤٧٥	٢٥٠٠	٢٥٠٠	١٢٣٥٠

٥/٣/٢٢ استراتيجية التنمية

١/٥/٣/٢٢ الرؤية المستقبلية

تمكين المواطنين من الإسهام الفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال توفير التدريب التقني والمهني بالجودة والكفاية التي يتطلبها سوق العمل، مع ضمان استخدام التقنيات الحديثة والأساليب المبتكرة في عمليات التدريب، وبما يكفل التجاوب مع متطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة.

٢/٥/٣/٢٢ الأهداف العامة

- استيعاب أكبر عدد ممكن من الراغبين في التدريب التقني والمهني.
- تأهيل الطاقات البشرية الوطنية وتطويرها في المجالات التقنية والمهنية وفقاً لحاجة سوق العمل.
- تقديم البرامج التدريبية بالجودة والكفاية التي تؤهل المتدرب للحصول على الوظيفة المناسبة في سوق العمل أو التي تجعله قادراً على ممارسة العمل الحر.
- بناء شراكات استراتيجية مع قطاع الأعمال لتنفيذ برامج تدريبية تقنية ومهنية.
- تشجيع الاستثمار في التدريب التقني والمهني الأهلي.
- توثيق العلاقة والتكامل بين الجهات التعليمية والجهات التدريبية.
- التوسع في المجالات التدريبية المتقدمة الداعمة للخطط الوطنية، والمشاركة في برامج نقل التقنية وتطويرها.
- توفير احتياجات المناطق المختلفة من مراكز التدريب والتأهيل المهني في المجالات والتخصصات الملائمة لمشروعاتها التنموية، وبصفة خاصة مواقع المدن الاقتصادية الجديدة ومناطق التقنية.
- ربط الحوافز المقدمة للاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) بمدى إسهامها في تدريب العمالة الوطنية وتأهيلها.
- الاستفادة القصوى من "اللجان الدولية الثنائية المشتركة" والمنظمات الدولية المتخصصة في تطوير برامج التدريب والتأهيل لتهيئة العمالة الوطنية للإسهام في التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعلومات.

٣/٥/٣/٢٢ السياسات

- التوسع في برامج استقطاب أعضاء هيئة التدريب المتميزين.
- تحقيق الانتشار الجغرافي بزيادة عدد الوحدات التدريبية للبنين والبنات في محافظات المملكة ومدنها وزيادة طاقتها الاستيعابية.
- التوسع في برامج التدريب على رأس العمل والتدريب المشترك.
- استثمار الإمكانات التدريبية المتاحة في الجهات الحكومية والأهلية عن طريق أسلوب الشراكة.
- دعم التوسع في برامج التدريب التقني والمهني.
- التوسع في تقديم برامج التدريب التقني والمهني لذوي الاحتياجات الخاصة.
- بناء المؤهلات المهنية الوطنية والفحص المهني وتنظيمها وتحديثها.
- تصميم برامج دورية تدريبية لأعضاء هيئة التدريب وتنفيذها.
- توفير بيئة محفزة ومساندة لأعضاء الهيئات التدريبية والإشرافية للتواصل مع سوق العمل والمختصين فيه.
- متابعة المتدربين من خلال قياس مستوى أدائهم في سوق العمل.
- استحداث برامج لتطوير تقنيات التدريب، والتدريب عن بعد، والتدريب الإلكتروني.
- تنفيذ دراسات استشرافية لتوجهات سوق العمل، والتطور التقني والمهني، والتقويم المستمر للخطة الوطنية للتدريب التقني والمهني.
- متابعة التوجهات العالمية في مجال التدريب التقني والمهني والاستفادة منها.
- بناء شراكات استراتيجية مع جهات تدريبية داخلية وخارجية لتشغيل الوحدات التدريبية.
- التوسع في برامج خدمة المجتمع والتدريب المستمر.
- تعزيز التنظيمات الخاصة بالأمن والسلامة المهنية وتطبيقها في مواقع التدريب.
- حفز المتدربين نحو مزيد من التفوق والإبداع ورعاية المتميزين منهم ليصبحوا مدربي المستقبل.
- التنسيق مع الجهات التمويلية لدعم برامج التدريب الأهلي.
- إشراك القطاع الخاص في وضع لوائح وتنظيمات التدريب الأهلي.
- العمل على فتح المجال للمتميزين من خريجي الوحدات التدريبية لإكمال دراستهم في مؤسسات التعليم العام والعالي.
- بناء معايير لمؤهلات مهنية وطنية مبنية على احتياج الخطط الوطنية، تدعم التطور التقني والصناعي، وتحديثها.

٤/٥/٣/٢٢ الأهداف المحددة

- تحقيق زيادة في عدد الملتحقين والملتحقات لتصل إلى نحو ١٣٦ ألف متدرب في الكليات التقنية، ونحو ٢٨ ألف متدربة في المعاهد العليا التقنية للبنات، ونحو ٤٢ ألف في المعاهد المهنية، بنهاية العام الأخير من خطة التنمية التاسعة.
- تحقيق زيادة في عدد المتدربين والمتدربات المستجدين والمستجدات لتصل إلى نحو ٧٥ ألف متدرب في الكليات التقنية، ونحو ١١ ألف متدربة في المعاهد العليا التقنية للبنات، ونحو ٢٨ ألف في المعاهد المهنية، في العام الأخير من خطة التنمية التاسعة.
- تحقيق زيادة في عدد الخريجين والخريجات لتصل إلى نحو ٣٥ ألف خريج من الكليات التقنية، ونحو ٧ آلاف خريجة من المعاهد العليا التقنية للبنات، ونحو ٢٦ ألف خريج من المعاهد المهنية، في العام الأخير من خطة التنمية التاسعة.
- تدريب ما لا يقل عن ١١ ألف متدرب خلال خطة التنمية التاسعة في إطار البرنامج الوطني للتدريب المشترك.
- استمرار اللجان المتخصصة بالمراجعة الدورية للمناهج والتأكد من توافقها مع احتياجات سوق العمل.
- وضع نظام لتقويم أداء أعضاء هيئة التدريب واعتماد الترخيص المهني لهم.
- إكمال بناء معايير المهارات المهنية الوطنية وتطبيقها.

٦/٣/٢٢ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة لقطاع التدريب (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ومعهد الإدارة العامة) خلال خطة التنمية التاسعة (٢٦,٤) بليون ريال.

الصحـــة

١/٢٣ المقدمة

شكّل الاهتمام الاستراتيجي بتطوير الرعاية الصحية أحد الركائز الرئيسة في خطط التنمية المتعاقبة للمملكة، ويأتي ذلك من منطلق أهمية توفير مقومات الرعاية الصحية، دعماً لتطوير المستوى الصحي والقدرات الصحية للمواطنين في جميع أرجاء المملكة. ويتجسد الاهتمام بالتنمية الصحية في المادة الحادية والثلاثين من النظام الأساسي للحكم التي أكدت على عناية الدولة بالصحة العامة وتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن، وقد فَعّلت نصوص الأنظمة الصحية المتعاقبة دعم هذا القطاع الحيوي ونموّه.

وتتولى تقديم خدمات الرعاية الصحية بالمملكة في مجالاتها الوقائية والعلاجية والتأهيلية شبكة من المرافق الصحية تأتي في مقدمتها تلك التابعة لوزارة الصحة، وهي الجهة الرئيسة المنوط بها العمل على توفير خدمات متكاملة وشاملة من الرعاية الصحية تغطي جميع مناطق المملكة. ويسهم في توفير هذه الخدمات إلى جانب وزارة الصحة كل من الخدمات الطبية التابعة للأجهزة الحكومية الأخرى، والقطاع الخاص الصحي.

وقد تحسنت خدمات الرعاية الصحية خلال خطة التنمية الثامنة سواء في مجال التوسع في البنية الأساسية أو على صعيد تجويد الأداء. فقد نالت الرعاية العلاجية اهتماماً تمثل في التوسع في إنشاء المستشفيات العامة والتخصصية وتجهيزها، واكبه إنشاء المزيد من مراكز الرعاية الصحية الأولية لتوفير خدمات طب الأسرة وأنشطة الرعاية الصحية الأولية لأفراد المجتمع. وقد انعكس التحسن في مردود الرعاية الصحية في انخفاض معدلات الإصابة بالأمراض السارية، ومعدل وفيات الأطفال، وزيادة العمر المتوقع عند الميلاد.

وتستهدف خطة التنمية التاسعة استمرار الاهتمام بتطوير المستوى الصحي لجميع السكان، من خلال التوسع في إنشاء المرافق الصحية وافتتاحها لمواجهة الاحتياجات الناجمة عن الزيادة السكانية، كما تستهدف استمرار تحسين مستوى الأداء وجودة الخدمة، ورضا المستفيدين منها. وتتبنى الخطة مجموعة من السياسات والبرامج الموجهة نحو زيادة تفعيل دور الضمان الصحي التعاوني ليشمل شرائح جديدة في المجتمع، وتحقيق المزيد من تفويض الصلاحيات والحد من المركزية في إدارة المرافق الصحية وتشغيلها، ودعم مرافق أنشطة الرعاية الصحية الأولية وبرامجها وتكاملها مع الرعاية الثانوية والتخصصية والمرجعية، وتيسير توافرها لجميع السكان في جميع مناطق المملكة.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن لقطاع الصحة موضحاً التطورات التي شهدها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، كما يبرز توقعات الطلب على خدماته، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/٢٣ الوضع الراهن

١/٢/٢٣ الأداء العام

- **الرعاية الصحية الأولية :**

يتم توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية بالمملكة من خلال مراكز الرعاية الصحية الأولية، التي تُقدِّم لجميع أفراد المجتمع السعودي خدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية بالمستوى الأول. وبلغ عدد هذه المراكز ١٩٨٦ مركزاً عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بزيادة نسبتها (٨,٩٪) عن عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤). ودعماً للتوسع في أعداد هذه المراكز فقد اعتمد إنشاء ١٤٩٩ مركزاً وتجهيزها خلال خطة التنمية الثامنة ضمن برنامج التمويل من فائض الميزانية لتحل محل المراكز المستأجرة ومواجهة الزيادة في الطلب على الخدمة، وقد تم البدء في تنفيذ ٨٦٠ مركزاً حتى عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨).

الصفحة ٤٠٤

وتقدم هذه المراكز خدماتها لأفراد الأسر في فئاتهم العمرية المختلفة. وترتبط بالمستشفيات العامة والتخصصية ليتم تكامل الخدمة من خلال نظام الإحالة الذي يشكل منظومة توفر الرعاية العلاجية بدءاً من المستوى الأول وحتى المستوى التخصصي الدقيق. وتوفر مراكز الرعاية الصحية الأولية الرعاية المتكاملة لصحة الأم والطفل من خلال المتابعة أثناء الحمل وأثناء الولادة وبعدها، وتقوم بتنفيذ برنامج التحصينات اللازمة للأمهات وللأطفال ضد الأمراض المعدية، إضافة إلى برنامج الوقاية من الإصابة بالأمراض السارية والمستوطنة. وتقوم المراكز أيضاً برعاية المصابين بالأمراض غير السارية ومتابعتهم، خاصة المزمنة كأمراض ضغط الدم والسكري من أجل الحد من مضاعفاتها. وقد بلغ عدد زيارات المراجعين لهذه المراكز نحو ٤٧,٥ مليون زيارة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بمتوسط نحو ٢٤ ألف زيارة لكل مركز خلال العام، وبلغ متوسط نسبة الإحالة نحو (٣,٦٣٪) من مجمل عدد الزيارات التي تمت خلال العام نفسه.

وعلى الرغم من التوسع في أعداد مراكز الرعاية الصحية الأولية وانتشارها في جميع مناطق المملكة خلال خطة التنمية الثامنة، لا يزال هناك احتياج إلى إنشاء المزيد منها لتقديم الخدمات الصحية الأساسية اللازمة لتغطية الاحتياجات الفعلية من هذه الخدمة. ويتوقع أن

يتحسن معدل عدد السكان لكل مركز فـــي جميع المناطق مع الانتهاء من تنفيذ مراكز الرعاية الصحية الأولية الجاري إنشاؤها.

❑ الرعاية الصحية العلاجية :

تتكامل عناصر النظام الصحي بالمملكة بتقديم خدمات الرعاية العلاجيـــة مـــن خـــلال مرافق صحية متخصصة تتوافر لها طاقات طبية وصحية مؤهلة تأهيلاً جيـــداً، إضـــافة إلـــى الأجهزة والمعدات اللازمة لتقديم خدمات تشخيصية علاجية متكاملة. وقد تحقق بنهاية العـــام الرابع مـــن خطـــة التنميـــة الثامنـــة ١٤٢٩/٢٨هـــ (٢٠٠٨) موازنـــة بســـنة الأســـاس ١٤٢٥/٢٤هـــ (٢٠٠٤)، زيادة في عدد المستشفيات من ٣٥٠ إلى ٣٩٣ مستشفى، وزيـــادة في عدد الأسرة من ٤٩١٨٤ إلى ٥٣٨١٩ سريراً، وزيادة في عدد الأطباء من ٣٨٤٩٦ إلى ٤٧٩١٩ طبيباً، وزيادة في أعداد هيئة التمريض من ٧٤١١٤ ممرض/ممرضة إلى ٩٣٧٣٥ ممرض/ممرضة.

الجدول (١/٢٣)
تطور المرافق والعمالة الصحية
خطة التنمية الثامنة (*)

البيان	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	الرقم القياسي لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) [١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)=١٠٠]
المستشفيات	٣٥٠	٣٩٣	١١٢,٣
الأسرة	٤٩١٨٤	٥٣٨١٩	١٠٩,٤
المراكز الصحية**	١٨٢٤	١٩٨٦	١٠٨,٩
الأطباء	٣٨٤٩٦	٤٧٩١٩	١٢٤,٥
هيئة التمريض	٧٤١١٤	٩٣٧٣٥	١٢٦,٥
الفئات الطبية المساعدة	٤٤٥٥٨	٥١٢٨٨	١١٥,١

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
(**) العدد يمثل المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة.
المصدر: وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وقد أسهم هذا التوسع في تحسن المؤشرات الصحية قياساً إلى أعداد السكان، فعلـــى سبيل المثال، ارتفع معدل عدد الأطباء لكل (١٠,٠٠٠) من السكان خلال المـــدة ١٤٢٥/٢٤-١٤٢٩/٢٨هـــ (٢٠٠٤-٢٠٠٨) من ١٧ إلى ٢٠ طبيب، ولهيئة التمريض من ٣٣ إلى ٣٩ ممرض/ممرضة، كما شهد معدل عدد الأسرّة لكل (١٠٠٠) من السكان تحسناً طفيفـــاً خـــلال المدة نفسها من ٢,١٦٩ إلى ٢,١٧٤ سريراً.

وتضطلع وزارة الصحة بالنصيب الأكبر في تقديم الخدمات الصحية حيث بلغت نسبة إسهاماتها لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) إلى إجمالي خدمات القطاع الصحي: (٥٨,٩٪) للأسرة، و(٤٧,٣٪) للأطباء، و(٥٤,٦٪) لهيئة التمريض. بينما بلغت نسبة إسهامات الخدمات الصحية بالأجهزة الحكومية الأخرى (٢٠,١٪) للأسرّة، و(٢٢,٦٪) للأطباء، و(٢٢,٩٪) لهيئة التمريض. وبلغت نسبة إسهامات القطاع الصحي الخاص (٢١٪) للأسرّة، و(٣٠,١٪) للأطباء، و(٢٢,٥٪) لهيئة التمريض، الجدول (٢/٢٣).

الجدول (٢/٢٣)
الإسهامات
النسبية للقطاعات الصحية
خطة التنمية الثامنة (*)

البيان	الأسرة		الأطباء		هيئة التمريض	
	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)
وزارة الصحة	٢٨٧٥١	٣١٧٢٠	١٧٦٢٣	٢٢٦٤٣	٣٨٠١٩	٥١١٨٨
الجهات الحكومية الأخرى	١٠٣٠٠	١٠٨٢٨	٩٣٣١	١٠٨٠٨	٢٠١٤٢	٢١٤٦٢
القطاع الخاص	١٠١٣٣	١١٢٧١	١١٥٤٢	١٤٤٦٨	١٥٩٥٣	٢١٠٨٥
الإجمالي	٤٩١٨٤	٥٣٨١٩	٣٨٤٩٦	٤٧٩١٩	٧٤١١٤	٩٣٧٣٥

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: وزارة الصحة.

وبلغ عدد زيارات المراجعين للعيادات الخارجية بالمستشفيات والمراكز الصحية والمستوصفات في القطاع الصحي بالمملكة عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)، (١٢٢,٧) مليون زيارة، موزعة نسبياً إلى (٤٨٪) لمؤسسات وزارة الصحة، و(١٦,٥٪) لمؤسسات الأجهزة الحكومية الأخرى، و(٣٥,٥٪) لمؤسسات القطاع الخاص. وبلغ عدد المرضى المنومين بالمستشفيات ٢,٨ مليون منوم، منهم ١,٦ مليون منوم بمستشفيات وزارة الصحة، و٠,٥ مليون منوم بمستشفيات الأجهزة الحكومية الأخرى، و٠,٧ مليون منوم بمستشفيات القطاع الخاص، الجدول (٣/٢٣).

الجدول (٣/٢٣)

الإسهامات النسبية للقطاعات الصحية في عدد زيارات المراجعين

وفي عدد المنومين

١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)

البيان	زيارات المراجعين		المرضى المنومين	
	العدد بالمليون	المساهمة النسبية (٪)	العدد بالمليون	المساهمة النسبية (٪)
وزارة الصحة	٥٨,٩	٤٨,٠	١,٦	٥٧,١
الجهات الحكومية الأخرى	٢٠,٣	١٦,٥	٠,٥	١٧,٩
القطاع الخاص	٤٣,٥	٣٥,٥	٠,٧	٢٥,٠
الإجمالي	١٢٢,٧	١٠٠,٠	٢,٨	١٠٠,٠

المصدر: وزارة الصحة.

وقد استمرت خلال خطة التنمية الثامنة جهود وزارة الصحة لإيصال الخدمات الصحية إلى جميع مناطق المملكة من أجل تحقيق تنمية صحية متوازنة بين مختلف المناطق. ورغم التقدم المحرز في مؤشرات الرعاية الصحية في مناطق المملكة، لا يزال القطاع يحتاج مزيداً من الدعم للوصول إلى مستويات أفضل في توزيع خدمات الرعاية الصحية بين مناطق المملكة. وتوضح المؤشرات الخاصة بمعدلات الأسرّة والأطباء وهيئة التمريض لوزارة الصحة لكل ١٠,٠٠٠ من السكان حسب المناطق للعامين ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) و١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، الأشكال (١/٢٣ و٢/٢٣ و٣/٢٣)، تبايناً في الأداء، ففي الوقت الذي شهدت مؤشرات الأطباء وهيئة التمريض على مستوى إجمالي المملكة تحسناً، ارتفع المعدل العام للأسرّة التابعـــة لوزارة الصحة لكل ١٠٠٠ من السكان بمقدار طفيف من (١,٢٧) إلى (١,٢٨) خلال الأعوام المذكورة. ويتوقع أن يشهد مؤشر (الأسرة/السكان) تطوراً إيجابياً خلال السنوات الخمس المقبلة مع اكتمال إنشاء المستشفيات الجديدة الجاري تنفيذها.

وتشير البيانات الإحصائية لخدمات وزارة الصحة إلى ارتفاع مؤشرات الرعاية الصحية في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة موازنة بالمناطق ذات الكثافات السكانية العالية، إلا أن المناطق الحضرية ذات الكثافات السكانية العالية تتوفر فيها بشكل أكبر الخدمات العلاجية التي تقدمها الجهات الحكومية الصحية الأخرى والقطاع الصحي الخاص.

الشكل (١/٢٣)

معدل عدد أسرّة وزارة الصحة لكل (١٠) آلاف من السكان

على مستوى المناطق

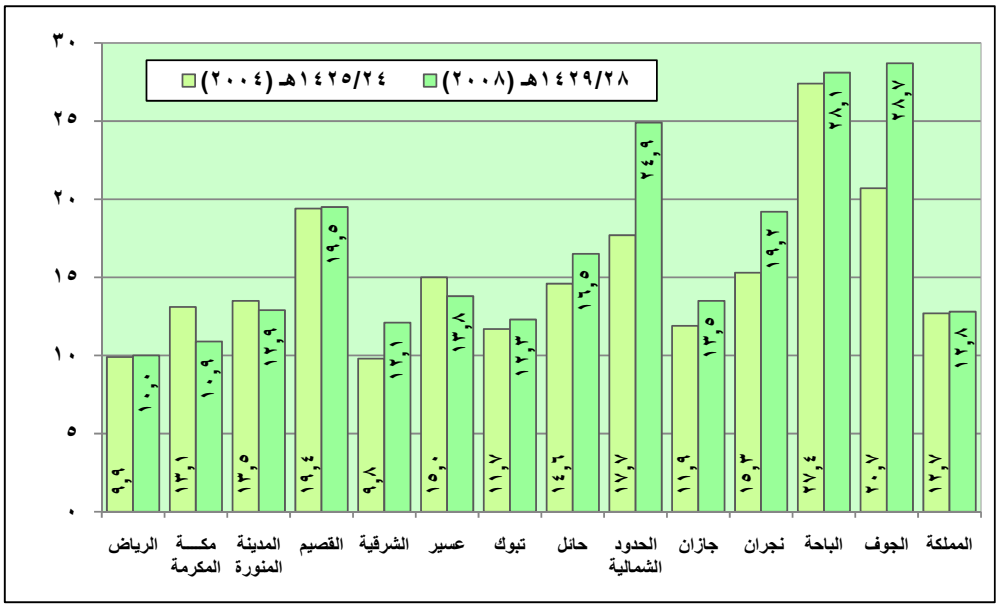

المصدر: وزارة الصحة.

الشكل (٢/٢٣)

معدل عدد أطباء وزارة الصحة لكل (١٠) آلاف من السكان

على مستوى المناطق

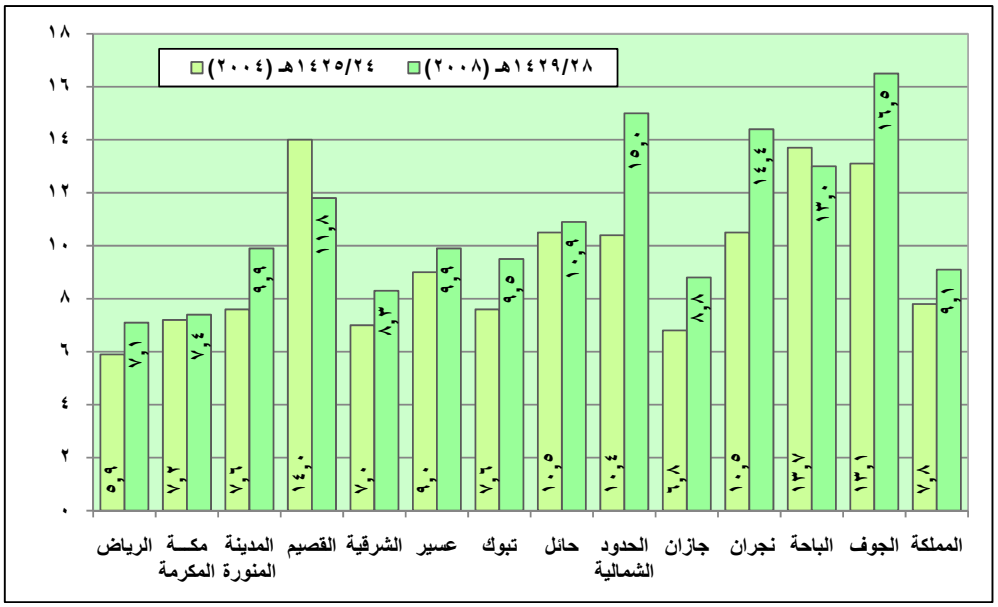

المصدر: وزارة الصحة.

الشكل (٣/٢٣)
معدل عدد هيئة التمريض لوزارة الصحة لكل (١٠) آلاف من السكان
على مستوى المناطق

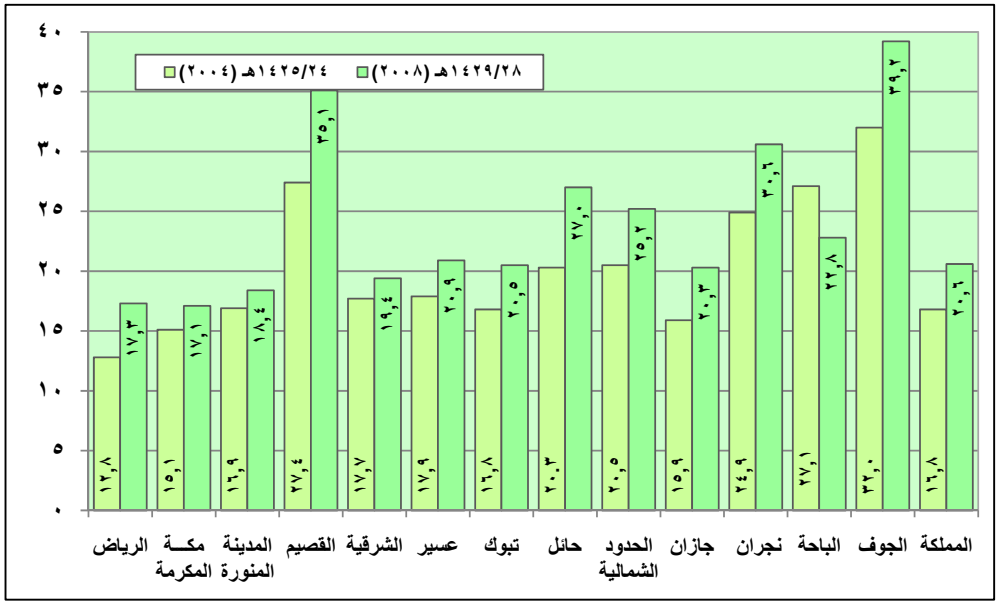

المصدر: وزارة الصحة.

❑ مؤشرات أداء الرعاية الصحية :

واكبَ وتيرة النموّ في مرافق الرعاية الصحية وأنشطتها خلال خطة التنمية الثامنة تطورٌ موازٍ في معدلات الأداء لخدمات الرعاية الصحية وتغطيتها لاحتياجات فئات السكان من مختلف الأعمار في جميع مناطق المملكة. وقد أشار تقرير البنك الدولي ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) بشأن أداء القطاع الصحي في المملكة إلى تميز المعدلات المتحققة في المملكة في مجالات رعاية الأمومة والطفولة موازنة بالمعدلات المتحققة في العديد من دول المنطقة. فقد بلغت نسبة المتحقق من أهداف الخطة الثامنة لتحصين الأطفال ضد الأمراض المعدية بين (٩٩-١٠٧٪)، ولتوفير الرعاية الصحية للأمهات الحوامل بواسطة مهنيين صحيين (٩٨٪)، وللولادات التي تمت بواسطة مهنيين صحيين (١٠٠٪)، الجدول (٤/٢٣).

وقد أدى تنفيذ برامج الرعاية الصحية الخاصة بالأطفال والأمهات إلى تحقيق تحسن في المؤشرات الصحية للأمومة والطفولة، فانخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من (٤٤) حالة لكل ألف مولود حي في عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠) إلى (٢١,١) حالة لكل ألف مولود حي في عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)، وانخفض كذلك معدل وفيات الأطفال الرضع خلال المدة نفسها من (٣٤) حالة لكل ألف مولود حي إلى (١٧,٤) حالة لكل ألف مولود حي. كما انخفض معدل وفيات الأمهات إلى (١,٤٦) حالة لكل عشرة آلاف ولادة حية، ومن المتوقع أن

يتحقق الهدف الألفي لهذا المعدل، وقدره (١,٢) حالة لكل عشرة آلاف ولادة حية عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠)، أي قبل خمسة أعوام عن الموعد الذي حددته الألفية لعام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).

الجدول (٤/٢٣)
مؤشرات الرعاية الصحية للأمومة والطفولة

المؤشر	المستهدف في الخطة الثامنة	المتحقق عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	الرقم القياسي لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) (المستهدف في الخطة الثامنة =١٠٠)
نسبة الأمهات الحوامل اللاتي يتم توفير الرعاية الصحية لهن بواسطة مهنيين صحيين (٪)	٩٨	٩٦	٩٨
نسبة الولادات التي تتم بواسطة مهنيين صحيين (٪)	٩٧	٩٧	١٠٠
نسبة تحصين الأطفال باللقاح الثلاثي البكتيري ضد الدفتريا والسعال الديكي والتيتانوس (٪)	٩٥	٩٧,٦	١٠٢,٧
نسبة تحصين الأمهات ضد التيتانوس (٪)	٩٠	٩٦,١	١٠٦,٨
نسبة تحصين الأطفال ضد شلل الأطفال (٪)	٩٥	٩٧,٦	١٠٢,٧
نسبة تحصين الأطفال باللقاح الثلاثي ضد الحصبة والحصبة الألمانية والنكاف (٪)	٩٨	٩٧	٩٩
نسبة تحصين الأطفال ضد الالتهاب الكبدي "ب"(٪)	٩٨	٩٦,١	٩٩,٦
نسبة تحصين الأطفال ضد الدرن (٪)	٩٨	٩٧,٨	٩٩,٨

المصدر: وزارة الصحة.

وأدى تطور خدمات الرعاية الصحية إلى انخفاض معدلات الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة بالتحصين حيث استقر معدل الإصابة بشلل الأطفال عند الصفر وانخفض في باقي الأمراض بنسب متفاوتة، الجدول (٥/٢٣).

ونتيجة للتطور الذي تحقق في المستوى الصحي في المملكة على مدى خطط التنمية المتعاقبة، وانتشار الخدمات والمؤسسات الصحية في جميع المناطق، فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من ٧١,٤ عاماً في عام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩) إلى ٧٣,٧ عاماً في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). ويلخص هذا المؤشر حصيلة الأداء الجيد للقطاع، خاصة عند موازنته بالمتحقق إقليمياً وعالمياً.

الجدول (٥/٢٣)
معدل الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة بالتحصين

المؤشر	الفعلي عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	الفعلي عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)
معدل الإصابة بشلل الأطفال لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان	صفر	صفر
معدل الإصابة بالدفتريا لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان	٠,٠١	٠,٠١
معدل الإصابة بالسعال الديكي لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان	٠,٥٤	٠,٢٨
معدل الإصابة بالتيتانوس لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان	٠,٣٠	٠,٠٢
معدل الإصابة بالنكاف لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان	٣,٤٠	٠,٣٣
معدل الإصابة بالحصبة لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان	٧,٨٦	٥,٤٤
معدل الإصابة بالالتهاب الكبدي "ب" لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان	١٩,٦٥	١٨,٢٠
معدل الإصابة بالكزاز الوليدي لكل ١٠٠٠ مولود حي	٠,٠٧	٠,٠٤

المصدر: وزارة الصحة.

٢/٢/٢٣ الضمان الصحي

خطت المملكة خطوات واسعة نحو توفير آليات حديثة يتم من خلالها تقديم الرعاية الصحية للمقيمين، من أبرزها نظام الضمان الصحي التعاوني الذي صدر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٧١) وتاريخ ١٤٢٠/٤/٢٧هـ (١٩٩٩). ويهدف النظام إلى توفير الرعاية الصحية وتنظيمها لجميع المقيمين، مع إمكانية تطبيقه على المواطنين بقرار من مجلس الوزراء. وبموجب المادة الرابعة من النظام تم إنشاء مجلس الضمان الصحي، وذلك للإشراف على تنفيذ النظام. ومن المهمات الأساسية التي يقوم بها المجلس تأهيل شركات التأمين التعاوني للعمل في مجال الضمان الصحي، واعتماد المرافق الصحية التي تقدم خدمات الضمان الصحي، وإصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام النظام.

وتشير بيانات عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) إلى أن عدد المرافق الصحية التي تم اعتمادها لتقديم الرعاية الصحية للمؤمن عليهم بلغ نحو ١٣٩٣ مرفقاً صحياً موزعة حسب ما يلي: ١٣٩ مستشفى، و٨٣٥ مستوصف وعيادة طبية، و٢١٥ صيدلية، و٢٠٤ مرافق أخرى. وبلغ عدد المشمولين بالتغطية الصحية تحت مظلة الضمان الصحي التعاوني ٥,٢٧ مليون نسمة، وعدد الشركات والمؤسسات التي قامت بتوفير تغطية صحية لمنسوبيها ٥٩٥٤١ منشأة، وعدد شركات التأمين المؤهلة من المجلس بتقديم خدمات التأمين الصحي ٢٩ شركة.

٣/٢/٢٣ الخدمات الطبية الإسعافية الطارئة

توفر هيئة الهلال الأحمر السعودي الخدمات الطبية الإسعافية الطارئة لجميع السكان وللحجاج والمعتمرين. وفيما يلي أهم المنجزات التي حققتها خلال خطة التنمية الثامنة:

- تم افتتاح ٥٤ مركزاً إسعافياً جديداً، وقد بلغ إجمالي عدد مراكز الإسعاف العاملة بالمملكة ٢٧٣ مركزاً إسعافياً.
- بلغ إجمالي عدد سيارات الإسعاف العاملة ٩٢٥ سيارة، كما بلغ إجمالي عدد سيارات الخدمة العاملة ٣١١ سيارة.
- تم إنشاء ٧٩ مركزاً إسعافياً لإحلال المراكز المستأجرة بنسبة (٨٨٪) من العدد الذي استهدفته الخطة.

٤/٢/٢٣ خدمات الرعاية العلاجية المتقدمة

يوفر مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث خدمات الرعاية العلاجية الدقيقة المتقدمة إضافة إلى قيامه بإجراء الأبحاث الطبية التي تؤدي إلى استمرار زيادة كفاءة الخدمة. وقد تم حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة تحقيق الإنجازات التالية:

- بلغ عدد أسرّة المستشفى ٩٠١ سرير، وعدد الأطباء ٥٥٩ طبيباً.
- التوسع في استخدامات تقنية خدمات الطب الاتصالي حيث شملت ١٩ مستشفى وموقعاً في مختلف مناطق المملكة.
- التوسع في برنامج زراعة الأعضاء، إذ يجري المستشفى نحو ٢١٦ عملية زراعة خلايا جذعية، و١٤٥ زراعة كلى في العام، إضافة إلى ما شهدته زراعة الكبد والقلب من زيادة خلال خطة التنمية الثامنة.
- إجراء ٤٤ بحثاً جديداً تركز معظمها على أبحاث أمراض السرطان والأمراض الوراثية والأمراض المعدية.
- التوسع في الأنشطة الخاصة ببرنامج التعاون الصحي مع مستشفيات وزارة الصحة حيث بلغ عدد العمليات الجراحية التي أجراها استشاريو المستشفى في مستشفيات المناطق عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) ٩٧٨ عملية، وتمت معاينة ٦٣٠٧ مرضى من مرضى المستشفى في مناطقهم، و٢٠١٦ مريضاً من غير مرضى المستشفى.

٥/٢/٢٣ الرقابة على الغذاء والدواء

تسهم الهيئة العامة للغذاء والدواء في حماية الصحة وتعزيزها بالمملكة من خلال القيام بمهمات الرقابة وضمان سلامة الغذاء، ومستوى أمان الدواء وجودته وفاعليته، وسلامة الأجهزة والمستلزمات الطبية وكفاءتها. وقد حققت الهيئة منذ إنشائها عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، وصدور نظامها عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧) عدداً من الإنجازات في مجالات الرقابة على الغذاء، والدواء، والأجهزة والمنتجات الطبية. وتتلخص أهم هذه الإنجازات في إعداد الدراسات والأنظمة ونقل المهمات تدريجياً من الجهات ذات العلاقة بالرقابة على الغذاء والدواء إلى الهيئة إضافة إلى البدء في إنشاء البنية التحتية من مرافق ومختبرات، وتدريب الطاقات الفنية والإدارية القائمة بتنفيذ مهمات الرقابة.

٦/٢/٢٣ التطوير المؤسسي والتنظيمي

تعد وزارة الصحة الجهة الرئيسة المسؤولة عن تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية وتوفير الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة من خلال شبكة متكاملة من الخدمات تغطي جميع مناطق المملكة، وتشمل مستويات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والتخصصية والمرجعية الدقيقة. وإلى جانب وزارة الصحة، هناك مجموعة كبيرة من الجهات الحكومية التي تسهم في تقديم الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية وفق احتياجات الفئات التي تستهدف رعايتها. إضافة إلى قيام بعضها بأنشطة البحث في المجال الصحي، وإعداد الطاقات الطبية والصحية وتأهيلها. ويمكن إيجاز هذه الجهات فيما يلي:

- الأجهزة العسكرية والأمنية وتقدم الرعاية الصحية المتكاملة لمنسوبيها ولفئات أخرى من السكان.
- مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث (مؤسسة عامة) ويقوم باستقبال الحالات التي تتطلب العلاج التخصصي الدقيق، فضلاً عن قيامه بإجراء البحوث في المجالات الصحية.
- الجامعات عن طريق كلياتها الطبية ومستشفياتها التي تقدم الخدمة العلاجية المتخصصة، وهي تتولى إلى جانب قيامها بتنفيذ برامج التعليم والتدريب الطبي، إجراء البحوث الصحية.
- هيئة الهلال الأحمر السعودي وتقدم الخدمات الطبية الإسعافية للسكان ولزوار المملكة من الحجاج والمعتمرين.

- المرافق الصحية التابعة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والرئاسة العامة لرعاية الشباب التي تقدم الخدمات الطبية لفئات معينة من السكان، هذا فضلاً عن المرافق الصحية التي أنشأتها أرامكو السعودية، والهيئة الملكية للجبيل وينبع لتقديم الخدمات الصحية لمنسوبيها ولفئات أخرى من السكان.
- المركز الوطني السعودي لزراعة الأعضاء الذي يرتبط بمجلس الخدمات الصحية مباشرة.
- الهيئة العامة للغذاء والدواء وتقوم بالرقابة على سلامة الغذاء والدواء ومأمونيتهما، ودقة معايير الأجهزة الطبية والتشخيصية وسلامتها.

إضافة إلى وزارة الصحة والجهات الصحية الحكومية الأخرى، يسهم القطاع الخاص بتوفير الخدمة الصحية من خلال منشآته المنتشرة في جميع مناطق المملكة.

ولضمان كفاءة الأداء يقوم مجلس الخدمات الصحية بوضع سياسة التنسيق والتكامل بين جميع الجهات التي تقدم خدمات الرعاية الصحية. وقد أنشئ المجلس بموجب المادة السادسة عشرة من النظام الصحي، ومن بين مهماته الأساسية إعداد استراتيجية الرعاية الصحية بالمملكة، ووضع التنظيم الملائم لتشغيل المستشفيات الحكومية حسب أسس كفاءة الإدارة والأداء والجودة النوعية ومعاييرها.

الصفحة ٤١٤

كما يتولى مجلس الضمان الصحي الذي أُنشئ بموجب نظام الضمان الصحي التعاوني، مهمات الإشراف على تطبيق النظام، وقد تم تطبيقه على الشركات والمؤسسات التي يزيد عدد عمالتها عن ٥٠ عاملاً، كما بدأ العمل في التطبيق على الشركات والمؤسسات التي يقل عدد عمالتها عن ٥٠ عاملاً.

وقد شهدت خطة التنمية الثامنة إصدار عدد آخر من التشريعات التنظيمية المتعلقة بخدمات الرعاية الصحية وزيادة كفاءتها، منها قرار مجلس الوزراء رقم (١٩) وتاريخ ١٤٢٩/١/٢٣هـ (٢٠٠٨) بالموافقة على إنشاء صندوق الوقف الصحي الذي يهدف إلى تشجيع المساهمات الطوعية في مجال الرعاية الصحية.

وفي الحراك التطويري للقطاع وضمن إعادة هيكلته وتطوير خدماته بما يتواءم مع تطور الاحتياجات، تمت مجموعة من الإجراءات التطويرية تتعلق بالجوانب التنظيمية للقطاع الصحي، من أهمها:

١. إعداد وزارة الصحة دراسة لإعادة هيكلة القطاع الصحي وتقديم رؤية تطويرية لمجمل القطاع، وتصور تفصيلي لإعادة هيكلة وزارة الصحة، ويقوم على تركيز دورها على التخطيط والمتابعة والتقويم والمراقبة مع استمرارها في توفير وتقديم الخدمات الوقائية وبرامج الرعاية الصحية الأولية.

٢. إنشاء المجلس المركزي لاعتماد جودة المنشآت الصحية، وتشكيل مجالس فرعية في المناطق للإشراف على تطبيق معايير الجودة. ومن المهمات الأساسية التي يقوم بها المجلس المركزي: وضع المعايير الموحدة للمنشآت الصحية، ومتابعة أنشطتها وتقويمها مع تطوير معايير العمل الطبي، وإعداد الدراسات والبحوث الميدانية اللازمة لتطوير هذه المعايير وطريقة تطبيقها، وإرساء قواعد الممارسة المهنية، والتعاون مع الجمعيات الطبية لكل تخصص لوضع القواعد الاسترشادية السريرية للممارسة في التخصصات المختلفة ونشرها على المستشفيات.

٣. صدور نظام مزاولة المهن الصحية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٥٩) وتاريخ ١٤٢٦/٤/١١هـ (٢٠٠٥)، واللائحة التنفيذية للنظام بالقرار الوزاري رقم (١٢/١/٣٩٦٤٤) وتاريخ ١٤٢٧/٥/١٤هـ (٢٠٠٦).

٤. الاستمرار في تنفيذ عملية الربط الشبكي بين المرافق الصحية المختلفة كخطوة نحو تطوير نظم المعلومات الصحية بما يلبي جميع الأغراض التخطيطية ويساعد على تحسين كفاءة الخدمات الصحية وجودتها.

٧/٢/٢٣ توطين الوظائف

ازداد إجمالي المشتغلين من الأطباء وهيئة التمريض والفئات الطبية المساعدة بالقطاع الصحي من ١٦٢,٥٢٩ طاقم صحي في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ١٩٢,٩٤٢ طاقم صحي في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) بزيادة نسبتها (١٨,٧٪)، وارتفعت نسبة السعودة فيها من (٢٩,٧٪) إلى (٣٥,١٪). وخلال المدة نفسها زاد عدد الأطباء بنسبة (١٩٪) وارتفعت نسبة السعودة بينهم بشكل طفيف من (٢١,٣٪) إلى (٢١,٦٪)، وزاد عدد هيئة التمريض بنسبة (١٩,٣٪) وارتفعت نسبة السعودة بينهم من (٢٣,٩٪) إلى (٢٨,٨٪)، وزاد عدد الفئات الطبية المساعدة بنسبة (١٧,٤٪) وارتفعت نسبة السعودة بينهم من (٤٧,٧٪) إلى (٥٩,١٪). وتوضح المراجعة التفصيلية لبيانات السعودة للمشتغلين في القطاع

الصحي حسب الجهات المشغلة (وزارة الصحة، والجهات الصحية الحكومية الأخرى، والقطاع الخاص) وجود تباين في الأداء في هذا المجال مما يتطلب إيجاد الحلول المناسبة. ففيما شهدت أعداد المشتغلين السعوديين ونسبهم (من أطباء وهيئة تمريض وفئات طبية مساعدة) ارتفاعاً في وزارة الصحة خلال المدة أعلاه، سجلت نسبة الأطباء وهيئة التمريض من السعوديين في الجهات الصحية الحكومية الأخرى انخفاضا، ما عدا نسبة السعوديين من الفئات الطبية المساعدة فقد حققت ارتفاعاً خلال المدة ذاتها. وانفرد القطاع الصحي الخاص ليس فقط بضعف تشغيله للعمالة السعودية والتي شكلت في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) نسبة (٤,٥٪) من مجموع المشتغلين في القطاع الصحي الخاص من الأطباء وهيئة التمريض والفئات الطبية المساعدة، بل يلاحظ كذلك انخفاض خلال السنوات الأربع السابقة في الأعداد المطلقة للسعوديين من الأطباء والفئات الطبية المساعدة، مما يتطلب توجيه القطاع الصحي الخاص لبذل المزيد من الجهود في مجال توطين الوظائف الصحية.

٨/٢/٢٣ دور القطاع الخاص

الصفحة ٤١٦

تعتمد المملكة نهجاً واضحاً في دعم توسع إسهامات القطاع الخاص في توفير خدمات الرعاية الصحية. وشهد هذا الدعم تطوراً مع البدء في تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني. فقد بلغت نسبة أسرة مستشفيات القطاع الخاص من إجمالي الأسرة في مستشفيات المملكة نحو (٢١٪) عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، مقابل (٢٠,٦٪) عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤). وبلغت نسبة أطباء القطاع الخاص من إجمالي الأطباء بالمملكة نحو (٣٠,١٪) عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، مقابل (٣٠٪) عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، ونسبة هيئة التمريض نحو (٢٢,٥٪) عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، مقابل (٢١,٥٪) عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) من إجمالي هيئة التمريض بالمملكة. وضم القطاع الصحي الخاص في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) ١٢٣ مستشفى، و١١٢٧١ سريراً، ٢٤٧٨ مستوصف وعيادة طبية، و٨٤ مختبراً، و٤٤ مركز علاج طبيعي، ٤٧٤٧ صيدلية، و٣٩٨ مستودع للأدوية، الجدول (٦/٢٣).

الجدول (٦/٢٣)
تطور المرافق الصحية بالقطاع الخاص
خطة التنمية الثامنة (*)

البيـــان	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	الرقم القياسي لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) [١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) =١٠٠]
المستشفيات	١١٠	١٢٣	١١٢
الأسرة	١٠١٣٣	١١٢٧١	١١١
المستوصفات	١٠٤١	١١٥٢	١١٠
العيادات	١١٧٢	١٣٢٦	١١٣
المختبرات	٧٠	٨٤	١٢٠
مراكز العلاج الطبيعي	٢٥	٤٤	١٧٦
الصيدليات	٣٨٥١	٤٧٤٧	١٢٣
مستودعات الأدوية	٣٥٠	٣٩٨	١١٤

* حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: وزارة الصحة، ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

وقد بلغت حصة القطاع الخاص في حجم خدمات الرعاية الصحية المقدمة بالمملكة نحو (٣٥,٥٪) عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) من إجمالي زيارات المراجعين، و(٢٥٪) من إجمالي المرضى المنومين.

ومع استمرار وزارة الصحة في نهجها بدعم القطاع الصحي الخاص، لا تزال الحاجة قائمة لتحفيز هذا القطاع في التوسع بشكل فعال في مجال سعودة العمالة الطبية والصحية، وترسيخ الإشراف والمتابعة الفنية للقطاع ضماناً لجودة نوعية الخدمات الصحية التي يقدمها.

٣/٢٣ القضايا والتحديات

١/٣/٢٣ زيادة الطلب على خدمات الرعاية الصحية

يتأثر الطلب على خدمات الرعاية الصحية بعدة عوامل أهمها النمو المطرد في عدد السكان الذي بلغ بحسب التعداد العام الذي أُجري عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) نحو ٢٢,٧ مليون نسمة، بزيادة نسبتها (٣٣,٨٪) عن التعداد الذي تم عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢)، وبمتوسط معدل نمو سنوي قدره (٢,٤٪). كما يسهم تحسن الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية العناية بالصحة، والتغير في المراضة، في زيادة الطلب على الخدمة الصحية.

وتستدعي الزيادة المستمرة والمتوقعة في الطلب على خدمات الرعاية الصحية استمرار التوسع في الخدمة الصحية وتطبيق سياسات وآليات التحول الهيكلي في النظام الصحي بالتوسع في تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني ليشمل المواطنين مع اتباع أسلوب فصل التمويل عن مقدم الخدمة. وتضم منهجية التطور الهيكلي عدة عناصر:

- استمرار التوسع في تطبيق الضمان الصحي التعاوني ليشمل المواطنين.
- إدارة مستشفيات وزارة الصحة وتشغيلها من خلال مؤسسة أو مؤسسات عامة تستخدم أسلوب تعزيز الجودة النوعية والاقتصادية لمردود الخدمة.
- إنشاء صندوق للتمويل من أجل تمويل الخدمة المقدمة لأفراد المجتمع غير المشتركين في نظام الضمان الصحي الممول عن طريق شركات ومؤسسات التأمين المصرح لها بذلك.
- توسع دور القطاع الخاص في إنشاء المستشفيات والمجمعات العلاجية وتجهيزها وتشغيلها.
- تركيز دور وزارة الصحة على الإشراف ومراقبة الجودة النوعية. وتوفير خدمات الرعاية الصحية الأولية.

٢/٣/٢٣ العمالة الطبية والصحية

لا تزال قضية توفير العمالة الطبية والصحية وتوطينها تشكل محوراً أساسياً في مجال توفير الخدمات الصحية. لقد بلغت نسب توطين العمالة الطبية والصحية (٢١,٦٪) للأطباء، و(٢٨,٨٪) للعاملين في التمريض، و(٥٩,١٪) للعاملين بالفئات الطبية المساعدة، وذلك عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). وتؤكد هذه النسب أن معدلات توطين الوظائف المتحققة في المجال الصحي لا تزال منخفضة وخاصة بالنسبة لفئتي الأطباء وهيئة التمريض. علماً أن النسب المتحققة في القطاع الصحي الخاص هي أقل بكثير من المعدلات في القطاع العام، مما يجعل من هذا الموضوع مسألة ملحة ينبغي على القطاع الخاص الصحي التعامل معها.

فخلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الثامنة تحقق نمو بسيط في نسب توطين العمالة. ففيما يتعلق بهيئة التمريض ارتفعت نسبة توطين الوظائف من (٢٣,٩٪) عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى (٢٨,٨٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، أما الفئات الطبية المساعدة فقد كانت النسبة فيها (٤٧,٧٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) ارتفعت إلى

(٥٩,١٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). إلا أن الصورة اختلفت فيما يتعلق بنسبة توطين الوظائف للأطباء، حيث كانت نسب الزيادة ضئيلة، فقد ارتفعت النسبة من (٢١,٣٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى (٢١,٦٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، ويرجع ذلك إلى استقدام مزيد من الأطباء لمواجهة الحاجة إلى افتتاح المستشفيات والمراكز الصحية الجديدة وتشغيلها. وعلى أي حال فإن معدلات توطين العمالة الصحية لا تزال دون المستوى المستهدف لهذه الخدمة الحيوية التي تعتمد في الأساس على العنصر البشري.

ومن خلال التنسيق والتعاون بين كل من وزارة الصحة، ووزارة التعليم العالي، ومعهد الإدارة العامة، والتعليم الطبي في القطاع الخاص يتم وضع برنامج تعليمي وتدريبي لتأهيل الطاقات الطبية بتخصصاتها المختلفة وبما يتوافق مع الاحتياجات منها بحسب النمو المتوقع والمستهدف للتوسع في مرافق الخدمة الصحية على المديين المتوسط والبعيد.

وإلى حين توافر الطاقات الصحية الوطنية ستظل الحاجة قائمة إلى استقدام الطاقات الصحية لتلبية احتياجات تشغيل المرافق الصحية. ونظراً لأهمية ضمان توفر الكفاءة العالية للعمالة الطبية والصحية فإن الأمر يحتاج إلى آلية فعالة وكفؤة يتم من خلالها توفير العمالة الطبية والصحية الأجنبية ذات التأهيل والممارسة المهنية عالية المستوى.

ونظراً للأهمية العالية للتوسع في توفير الطاقات الصحية السعودية فإنه من الضروري الاستمرار في تطبيق ما يلي:

- زيادة الطاقة الاستيعابية لكليات الطب والصيدلة والعلوم الطبية والتمريض، وإنشاء كليات جديدة لهذه التخصصات، وزيادة عدد كليات العلوم الصحية، والطاقة الاستيعابية في القائمة منها.
- التوسع في توفير فرص الابتعاث إلى الخارج في التخصصات الطبية والصحية المختلفة.
- تشجيع القطاع الخاص ودعمه للقيام بإنشاء كليات طبية وصحية تؤهل لتخريج طاقات من الأطباء وهيئة التمريض والفئات الطبية المساعدة، وتحفيز الشراكة بين الاستثمارات الوطنية والأجنبية لإنشاء كليات في المجالات المذكورة خاصة بالتعاون مع الجامعات الأجنبية المتميزة.
- توسيع قاعدة الدراسات العليا، ودرجات الزمالة في مجال الطب، بحيث تغطي مناطق المملكة مع مراعاة توفر الاحتياجات الأكاديمية والعملية التي يتطلبها هذا المستوى من الدراسات، وأن يتاح لأكبر عدد من الطاقات الطبية السعودية رفع مستوى تأهيلهم

في التخصصات الطبية المختلفة.

- استخدام التقنيات الحديثة في مجالات التدريب والتأهيل والتعليم المستمر.

٣/٣/٢٣ تطوير جودة الخدمات الصحية

مع تزايد الاحتياجات للتوسع الكمي في الخدمات الصحية استجابة إلى متطلبات النمو الديموغرافي، يبرز موضوع تطوير الجودة النوعية للخدمات الصحية المقدمة كأحد التحديات الرئيسة للحقبة المقبلة. حيث تؤكد العديد من التجارب في هذا المجال أن الاهتمام الفائق في تحقيق وتائر عالية للنمو الكمي في الخدمات الصحية حصل في العديد من الدول، ولكن على حساب جودة الخدمة. ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن تطوير الجودة النوعية للخدمات الصحية موضوع واسع يضم في تفاصيله عناصر تمتد لما هو أكثر من التدريب والتأهيل. فهو نظام متكامل يعنى بالعديد من الأمور منها:

- هيكلية الطاقات الطبية والصحية وتوزيعها بين المناطق والمؤسسات الصحية.
- التأهيل الأكاديمي والمهارات المعرفية والمهنية للقوى العاملة.
- نوعية المستويات الإدارية المختلفة ومهاراتها.
- كفاءة الأنظمة الحاكمة للقطاع وإجراءاته.
- وجود أدلة عمل مهنية لمزاولة العمل الصحي والطبي في المرافق الطبية.
- نظام اعتماد فاعل لمؤسسات الخدمات الصحية.
- آليات لحماية المرضى والمحافظة على حقوقهم.

إن عدداً من العناصر الضامنة لجودة الخدمات الصحية الوارد ذكرها قائمة ومعتمدة في القطاع الصحي في المملكة، ولكن يبقى المطلوب ليس فقط استكمالها بل كذلك النظر إليها بشكل تكاملي وشامل ومتابعة التنفيذ والتفعيل لجميع عناصرها.

٤/٣/٢٣ نظام المعلومات الصحية

يعد توفر المعلومات والبيانات في قطاع الخدمات الصحية ضرورة ملحّة لمقابلة احتياجات عمليات التنسيق والتكامل، والتخطيط والمتابعة والتقويم، وأيضاً لإجراء الدراسات اللازمة في مختلف المجالات ذات العلاقة بتطوير الخدمة ورفع كفاءتها، إضافة إلى أهمية المعلومات في اتخاذ الإجراءات وتنفيذ البرامج اللازمة للوقاية من الأمراض السارية وغير السارية. وعلى الرغم من أهمية توفر المعلومات فإنه لم يكتمل نظام للمعلومات يربط بين

أجهزة القطاع الصحي ووحداتها المنتشرة في جميع مناطق المملكة، لما لذلك من انعكاسات على مستوى كفاءة أداء الخدمة، وعلى كفاءة عمليات التخطيط والتنسيق والمتابعة والتقويم.

ومن ثم فإن الحاجة – في هذا المجال – تدعو إلى تطبيق ما يلي:

أ) التوسع في استخدام نظم المعلومات الصحية وتيسير استخدامها بما يكفل دعم برامج الرعاية الصحية بكفاءة وفعالية.

ب) تبني نظام موحد ومتكامل للمعلومات الصحية يغطي جميع قطاعات ومرافق الخدمات الصحية ووحدات الخدمة كالمستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية يتم من خلاله توفير البيانات اللازمة في الوقت المناسب لعمليات التنسيق والتكامل، والتخطيط والمتابعة والتقويم، والبحوث والدراسات والتعليم الطبي المستمر، وحسابات الصحة الوطنية، وحسابات التكاليف، وأيضاً اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لمكافحة الأمراض والوقاية منها.

ج) إنشاء شبكة للمعلومات الصحية تربط جميع القطاعات والمرافق الصحية في جميع أنحاء المملكة، وترتبط بشبكة يتم من خلالها تطبيق نظام التطبيب عن بعد وتعميمه (تقنية الطب الاتصالي)، مع أهمية توفير هذه الخدمة على نطاق واسع خاصة في المرافق العلاجية بما يحقق توافر المعلومات ودقتها وتبادلها بسهولة بين جميع الأجهزة الصحية، مع استخدام البطاقة الذكية على أن يكون كل ذلك ضمن منظومة معلوماتية صحية على المستوى الوطني ينسقها ويشرف عليها مركز وطني للمعلومات الصحية.

د) تعزيز الدراسات البحثية ودعمها خاصة فيما يتعلق ببحوث النظم الصحية.

هـ) تعزيز أساليب استنباط المؤشرات الصحية ومراجعتها وتحديثها بصفة مستمرة خاصة التي تبنى على بحوث ميدانية، مع إصدار نشرات دورية تتضمن تلك المؤشرات لتكون مصدراً للمعلومات الرسمية ومرجعاً لتقويم الوضع الصحي بالمملكة.

٥/٣/٢٣ إدارة الخدمات الصحية وتشغيلها

تحتاج الأنشطة الصحية التي توفرها الجهات المختلفة إلى التنسيق والتكامل من خلال أهداف استراتيجية وسياسات على المستوى الوطني، وأيضاً تحتاج إلى نظام معلوماتي يساعد

على التخطيط المناسب والمتابعة والتقويم واتخاذ القرارات التي تؤدي إلى رفع كفاءة الخدمة وتوفيرها على نطاق واسع مع تحقيق الترشيد في استخدامها.

ويعد تحسين أساليب الإدارة من الأمور المهمة واللازمة لرفع مستوى الأداء من أجل الوصول إلى كفاءة وكفاية عالية، تؤديان إلى مردود أمثل لمدخلات الخدمة الصحية بشقيها الوقائي والعلاجي. بيد أن النظام المالي والإداري المعمول به حالياً يتسم بالمركزية، وبما يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم اتخاذ القرار أو الإجراء الملائم في الوقت المناسب، خاصة في إدارة الوحدات التي تقدم الخدمة بشكل مباشر كالمستشفيات، والتي تختلف الظروف والمعطيات في كل منها عن الأخرى. ويتطلب ذلك تطبيق السياسات والآليات التالية:

أ) توفير أسلوب إداري تكتمل فيه العناصر اللازمة لتحقيق الكفاية والكفاءة. وتتلخص هذه العناصر في التنسيق والتكامل، والتخطيط والمتابعة والتقويم، والإشراف ومراقبة الجودة النوعية، وتحتاج هذه العناصر إلى أدوات ومناهج للتنفيذ أهمها توفر نظام متكامل للمعلومات، والتأهيل اللازم للطاقات الإدارية، وتوزيع الاختصاصات والصلاحيات الإدارية بما يتماشى مع الاحتياجات غير المركزية (اللامركزية) والمركزية في الإدارة وبما يتناسب مع احتياجات الخدمة.

ب) إعادة النظر في الأنظمة المالية والإدارية السائدة والمعمول بها في الأجهزة الصحية لتتواءم مع احتياجات ومتطلبات التشغيل الكفء لخدمات المرافق الصحية، مع توفير القدر الكافي من المرونة في الإدارة التي تتواءم مع الاحتياجات والمعطيات المتغيرة والطارئة.

ج) الاهتمام بدراسة الجوانب الإدارية في أداء الخدمات الصحية، وإعداد نظام إداري واضح تتكامل فيه جميع عناصر وأدوات تنفيذه مع إعادة هيكلة التنظيم الإداري لوزارة الصحة أخذاً في الحسبان التطور الذي يتم في النظام الصحي وعلى الأخص فيما يتعلق بتطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني، وإدارة المستشفيات وتشغيلها، وتوفير الرعاية الصحية الأساسية وخاصة الرعاية الوقائية.

د) أهمية تفعيل مجلس الخدمات الصحية الذي نصت على إنشائه المادة السادسة عشرة من النظام الصحي الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٧٦) بتاريخ ١٤٢٣/٣/٢٢هـ (٢٠٠٢) وذلك في مجالات التنسيق والتكامل للخدمات الصحية.

٤/٢٣ توقعات الطلب

تؤثر على حجم الطلب في مجال خدمات الرعاية الصحية عدة متغيرات تتلخص أهمها:

- النمو السكاني المتزايد حيث يشير التقدير الإحصائي إلى أن إجمالي عدد السكان سيصل إلى نحو ٢٨,٢ مليون نسمة بحلول عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).
- التغير في التركيبة العمرية للسكان التي تتجه إلى ارتفاع نسبة كبار السن فيها نتيجة للتحسن في الحالة الصحية.
- زيادة نسبة الإصابة بالأمراض المزمنة مثل السكري وارتفاع ضغط الدم، ويأتي ذلك نتيجة للتغير في أنماط الحياة وما يصاحبها من ضغوطات مستجدة، وقلة ممارسة الرياضة البدنية، وتغير في أنماط الاستهلاك.

ولمواجهة تلك المتغيرات تتجه خطة التنمية التاسعة نحو التوسع في خدمات الرعاية الصحية العلاجية والرعاية الصحية الأولية وزيادة كفاءتهما، من خلال توفير الخدمة برفع معدلات الأسرّة والعمالة الطبية والصحية لتتواكب مع المعدلات التي تحققت في الدول المتقدمة، ولتكون قادرة على مواجهة متطلبات واحتياجات التطور في النظام الصحي بالمملكة الذي يتجه إلى إكمال تطبيق الضمان الصحي ليغطي جميع السكان.

١/٤/٢٣ الرعاية العلاجية

أ) أسرّة المستشفيات:

بلغ إجمالي عدد أسرة المستشفيات ٥٣٨١٩ سريراً في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بمعدل (٢,٢) سرير لكل ألف نسمة. ويستهدف لتلبية الطلب بنهاية الخطة التاسعة عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤) توفير ٩٧٥٣٥ سريراً، بمعدل (٣,٥) سرير لكل ألف نسمة، الجدولين (٧/٢٣) و(٨/٢٣).

ب) الأطباء:

بلغ إجمالي عدد أطباء المستشفيات ٣٢٠٤٠ طبيباً لخدمة ٥٣٨١٩ سريراً، بمعدل (٠,٦) طبيب لكل سرير في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وتقدر الاحتياجات لتلبية الطلب خلال خطة التنمية التاسعة بنحو ٦٦١٣٥ طبيباً لخدمة ٨٧٨٠٠ سريراً، بمعدل (٠,٧٥) طبيب لكل سرير، الجدول (٩/٢٣).

الجدول (٧/٢٣)
العدد المستهدف (حجم الطلب)
لأسرّة المستشفيات بحلول عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)

البيان	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)		١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)		الزيادة بنهاية الخطة التاسعة ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)
	عدد الأسرّة	المعدل لكل ألف نسمة	عدد الأسرّة	المعدل لكل ألف نسمة	
وزارة الصحة	٣١٧٢٠	١,٣	٥٦٣٧٩ *	٢	٢٤٦٥٩
الأجهزة الحكومية الأخرى	١٠٨٢٨	٠,٤٥	٢٠٢٩٦	٠,٧٢	٩٤٦٨
القطاع الخاص	١١٢٧١	٠,٤٧	٢٠٨٦٠	٠,٧٤	٩٥٨٩
الإجمالي	٥٣٨١٩	٢,٢	٩٧٥٣٥	٣,٥	٤٣٧١٦

(*) العدد الفعلي المتوقع تشغيله بوزارة الصحة بنهاية عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤) يبلغ نحو ٤٦٦٥٣ سرير، وباقي العدد مستهدف البدء في إنشائه خلال سنوات الخطة. ومن ثم يكون إجمالي أسرّة القطاع المستهدف تشغيلها بنهاية الخطة نحو ٨٧٨٠٠ سرير.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (٨/٢٣)
العدد المستهدف (حجم الطلب)
لأسرّة مستشفيات وزارة الصحة بحلول عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)
موزع على مناطق المملكة

المنطقة	عدد السكان في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	عدد أسرّة وزارة الصحة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	العدد المستهدف لأسرّة وزارة الصحة في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)
الرياض	٧٠٠٨٧٦٥	٦٠٧٤	١٤٠١٨
مكة المكرمة	٦٩٨١٧٩٢	٦٨٠٠	١٣٩٦٤
المدينة المنورة	١٩٢٨١٦١	٢١٥٨	٣٨٥٦
القصيم	١٢٦٠٢٢٩	٢١٦٨	٢٥٢٠
الشرقية	٤٠٩٦٧٠٤	٤٣٩٨	٨١٩٣
عسير	٢٠٤٩٤١٥	٢٥١٥	٤٠٩٩
تبوك	٨٩٥١٧٣	٩٥١	١٧٩٠
حائل	٦٤٠٤٧٦	٩٣٩	١٢٨١
الحدود الشمالية	٣٣٨٥٨٨	٧٥٠	٦٧٧
جازان	١٥٤١٦٥٨	١٧٩٦	٣٠٨٣
نجران	٥٥٢٧٩٤	٩١٠	١١٠٦
الباحة	٤٤٠٢١١	١١١٩	٨٨٠
الجوف	٤٥٥٥٤٠	١١٤٢	٩١١
الإجمالي	٢٨١٨٩٥٠٦	٣١٧٢٠	٥٦٣٧٩

(*) متوسط معدل الأسرّة المستهدف للطلب على أسرة وزارة الصحة (٢) سرير لكل ألف نسمة من السكان، وتتم المواءمة في توزيع الأسرّة على مستوى المناطق وفق الاحتياجات الفعلية التي تتحدد بناء على العوامل الجغرافية والسكانية والحالة الصحية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (٩/٢٣)
العدد المستهدف (حجم الطلب)
لأطباء المستشفيات بحلول عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)

البيان	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)		١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)		الزيادة بنهاية الخطة التاسعة ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)
	عدد الأطباء	المعدل لكل سرير	عدد الأطباء	المعدل لكل سرير	
وزارة الصحة	١٦١١٣	٠,٥٢	٣٢٦٥٧	٠,٧	١٦٥٤٤
الأجهزة الحكومية الأخرى	١٠٠٥٧	٠,٩٣	١٨٨٧٥	٠,٩٣	٨٨١٨
القطاع الخاص	٥٨٧٠	٠,٥٢	١٤٦٠٢	٠,٧	٨٧٣٢
الإجمالي	٣٢٠٤٠	٠,٦	٦٦١٣٥	٠,٧٥	٣٤٠٩٥

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ج) هيئة التمريض:

بلغ إجمالي عدد هيئة التمريض ٧٠٤٦٧ ممرضاً/ممرضة لخدمة ٥٣٨١٩ سريراً، بمعدل (١,٣) ممرض/ممرضة لكل سرير في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). وتقدر احتياجات الطلب توفير عدد ١٣١٠٥١ممرضاً/ممرضة لخدمة ٨٧٨٠٠ سريراً، بمعدل (١,٥) ممرض/ممرضة لكل سرير، بنهاية خطة التنمية التاسعة عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، الجدول (١٠/٢٣).

الجدول (١٠/٢٣)
العدد المستهدف (حجم الطلب)
لهيئة التمريض في المستشفيات بحلول عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)

البيان	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)		١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)		الزيادة بنهاية الخطة التاسعة ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)
	العدد	المعدل لكل سرير	العدد	المعدل لكل سرير	
وزارة الصحة	٣٧٦٥٢	١,٢	٦٥٣١٤	١,٤	٢٧٦٦٢
الأجهزة الحكومية الأخرى	١٩٥١١	١,٨٠	٣٦٥٣٣	١,٨	١٧٠٢٢
القطاع الخاص	١٣٣٠٤	١,١٨	٢٩٢٠٤	١,٤	١٥٩٠٠
الإجمالي	٧٠٤٦٧	١,٣	١٣١٠٥١	١,٥	٦٠٥٨٤

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

د) **الفئات الطبية المساعدة:**

بلغ إجمالي عدد الفئات الطبية المساعدة ٣٧٠٠٧ فنيين طبيين مساعدين لخدمة ٥٣٨١٩ سريراً، بمعدل (٠,٧) فني طبي مساعد لكل سرير، في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). وتقدر الاحتياجات لتلبية الطلب توفير عدد ٧٤٦٥٩ فني طبي مساعد لخدمة ٨٧٨٠٠ سرير، بمعدل (٠,٨) فني طبي مساعد لكل سرير، بنهاية خطة التنمية التاسعة عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، الجدول (١١/٢٣).

الجدول (١١/٢٣)
العدد المستهدف (حجم الطلب)
للفئات الطبية المساعدة في المستشفيات بحلول عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)

البيان	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)		١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)		الزيادة بنهاية الخطة التاسعة ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)
	العدد	المعدل لكل سرير	العدد	المعدل لكل سرير	
وزارة الصحة	١٨٢٣٤	٠,٦	٣٢٦٥٧	٠,٧	١٤٤٢٣
الأجهزة الحكومية الأخرى	١٤٥٧٧	١,٣٥	٢٧٤٠٠	١,٣٥	١٢٨٢٣
القطاع الخاص	٤١٩٦	٠,٣٧	١٤٦٠٢	٠,٧	١٠٤٠٦
الإجمالي	٣٧٠٠٧	٠,٧	٧٤٦٥٩	٠,٨	٣٧٦٥٢

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٢/٤/٢٣ الرعاية الصحية الأولية

أ) بلغ عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية ١٩٨٦ مركزاً في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بمعدل مركز واحد لكل ٩١٢٢ نسمة من السعوديين. وقد تم تبنّي معدل مركز واحد لكل ٧٠٠٠ نسمة من السعوديين لتقدير حجم الطلب على خدمات الرعاية الصحية الأولية في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، من أجل رفع مستوى هذه الخدمات. وتقدر الاحتياجات لتلبية الطلب على مراكز الرعاية الصحية الأولية بنهاية الخطة التاسعة بنحو ٢٩٥٨ مركزاً، بزيادة مقدارها ٩٧٢ مركزاً عن عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، الجدول (١٢/٢٣).

ب) بلغ معدل الأطباء في عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧) في مراكز الرعاية الصحية الأولية طبيب لكل ٣٢٢٤ نسمة من السعوديين. وتشمل خدمات مراكز الرعاية الصحية تقديم الرعاية الوقائية والتوعية الصحية ورعاية الأمومة والطفولة والرعاية العلاجية بالمستوى الأول. ويؤدي الطبيب في هذه المراكز مهمات طبيب الأسرة، وقد استخدم

معدل طبيب لكل ٢٠٠٠ نسمة من السعوديين، وقُدَّرت الاحتياجات الأطبـــاء لمراكـــز الرعاية الصحية نتيجة لذلك، في عام ١٤٣٦/٣٥هـــ (٢٠١٤) بنحو ١٠٣٥١ طبيباً.

الجدول (١٢/٢٣)
العدد المستهدف (حجم الطلب)
مراكز الرعاية الصحية في وزارة الصحة
بحلول عام ١٤٣٦/٣٥هـــ (٢٠١٤)

المنطقة	عدد السكان السعوديين ١٤٣٦/٣٥هـــ (٢٠١٤)	عدد المراكز ١٤٢٩/٢٨هـــ (٢٠٠٨)	العدد المستهدف من المراكز ١٤٣٦/٣٥هـــ (٢٠١٤) *
الرياض	٤٧٩٨٢٨٢	٣٦٣	٦٨٥
مكة المكرمة	٤٣٤٠٢٣٩	٢٨٨	٦٢٠
المدينة المنورة	١٤٤٢٦١٧	١٣٥	٢٠٦
القصيم	١٠١٥٠٠١	١٤٩	١٤٥
الشرقية	٣١٧٨٢٩٥	٢٢٢	٤٥٤
عسير	١٧٤١٦٥٤	٢٩٠	٢٤٩
تبوك	٧٩٠٦٠٤	٦٢	١١٣
حائل	٥٥٩٢٨٤	٨٩	٨٠
الحدود الشمالية	٣٠٢٨٧١	٤٢	٤٣
جازان	١٢٨٥٩٦٨	١٤٤	١٨٤
نجران	٤٦٩٧٦٣	٦١	٦٧
الباحة	٣٨٢٥٠٣	٩١	٥٥
الجوف	٣٩٥٤٥٥	٥٠	٥٦
الجملة	٢٠٧٠٢٥٣٦	١٩٨٦	٢٩٥٨

(*) المعدل المستهدف: مركز رعاية صحية أولية لكل (٧٠٠٠) نسمة. وتتم المواءمة في توزيع المراكز على المناطق وفق الاحتياجات الفعلية التي تتحدد بناء على العوامل الجغرافية والسكانية والحالة الصحية.
المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

جـــ) بلغ معدل هيئة التمريض للســـكان بمراكـــز الرعايـــة الصـــحية الأوليـــة فـــي عـــام ١٤٢٨/٢٧هـــ (٢٠٠٧)، ممرض/ممرضة لكل ١٤٨٩ نسمة من السعوديين. وقد تم تطبيق معدل ممرض/ممرضة لكل ١٠٠٠ نسمة عند تحليل الطلب، وتجدر الإشارة إلى أن دور هيئة التمريض في مجال الرعاية الصحية الأولية خاصة فـــي مجـــال رعايـــة الأمومة والطفولة حيوي ومتعدد المهمات. وقُدِّرت الاحتياجات من هيئـــة التمـــريض لمراكز الرعاية الصـــحية الأوليـــة عـــام ١٤٣٦/٣٥هـــ (٢٠١٤) بنحـــو ٢٠٧٠٣ ممرضين/ممرضات.

د) بلغ معدل الفئات الطبية المساعدة بمراكز الرعاية الصحية الأولية في عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)، فني طبي مساعد لكل ٣٣٢٤ نسمة من السعوديين. ونظراً لأهمية دور هذه الفئات الطبية في مجالات الرعاية الصحية الأولية، فقد استهدف تحليل الطلب تطبيق معدل فني طبي مساعد لكل ٢٠٠٠ نسمة، حيث قدِّرت الاحتياجات من هذه الطاقات بنحو ١٠٣٥١ فني طبي مساعد بنهاية خطة التنمية التاسعة عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). الجدول (١٣/٢٣).

الجدول (١٣/٢٣)
العدد المستهدف (حجم الطلب)
للعمالة الصحية لمراكز الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة
بنهاية عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)

البيان	عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)		عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)		الزيادة بنهاية الخطة التاسعة عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)
	العدد	المعدل (طاقات صحية العدد من السكان السعوديين)	العدد	المعدل (طاقات صحية العدد من السكان السعوديين)	
الأطباء	٥٤٨١	٣٢٢٤	١٠٣٥١	٢٠٠٠	٤٨٧٠
هيئة التمريض	١١٨٧٢	١٤٨٩	٢٠٧٠٣	١٠٠٠	٨٨٣١
الفئات الصحية المساعدة	٥٣١٦	٣٣٢٤	١٠٣٥١	٢٠٠٠	٥٠٣٥

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٥/٢٣ استراتيجية التنمية

١/٥/٢٣ الرؤية المستقبلية

توفير خدمات رعاية صحية شاملة ومتكاملة وذات جودة عالية، موزعة بصورة متوازنة بين مناطق المملكة، وتغطي جميع أفراد المجتمع وفئاته، يديرها ويشرف عليها قطاع صحي مقتدر وكفء، وبما يرتقي بصحة المواطنين ونوعية حياتهم.

٢/٥/٢٣ الأهداف العامة

- تحقيق أفضل مستوى صحي ممكن عن طريق تحسين الحالة الصحية العامة للسكان.
- توفير الرعاية الصحية الشاملة المتكاملة لجميع السكان، وتيسير الحصول عليها وتقديمها بطريقة عادلة وجيدة ومأمونة وبتكلفة معقولة.
- إيجاد روافد تمويل جديدة لمساندة التمويل الحكومي واحتواء التكاليف.

- تطوير نظم المعلومات الصحية ذات التقنيات المتقدمة والتوسع في استخدامها في جميع القطاعات والمرافق الصحية.
- تنمية الطاقات الصحية الوطنية وتطويرها وتوطين الوظائف الصحية.
- تحسين الجودة ورفع كفاءة الأداء ونظم الإدارة والتشغيل في المرافق الصحية.
- تفعيل دور وزارة الصحة بالإشراف ومراقبة الأداء، ووضع السياسات الصحية، وضمان توفير الخدمات الصحية لجميع الفئات السكانية مع قيام كل جهة صحية بدورها المناط بها في تقديم الخدمات الصحية.
- تفعيل دور القطاع الخاص لكونه موازياً ومكملاً لدور الدولة في تمويل الخدمات الصحية وتشغيلها وتقديمها.
- تعزيز الصحة بمفهومها الشامل من خلال ضمان وتطوير أنشطة الرعاية الصحية الأولية.
- رفع كفاءة الخدمات الطبية الإسعافية إلى أقصى حد ممكن في كل الظروف وفي جميع المناطق.
- توفير الرعاية العلاجية والتأهيلية وتطويرها وتأسيس خدمات صحية مرجعية بالمناطق.
- التوزيع المتوازن للخدمات الصحية جغرافياً وسكانياً وتيسير الحصول عليها.

٣/٥/٢٣ السيـاســات

- الأخذ بأسلوب تعدد مصادر تمويل الأنشطة الصحية بالتوسع في تطبيق الضمان الصحي التعاوني، وتفعيل دور النشاط الأهلي الخيري وأموال الأوقاف في دعم خدمات الرعاية الصحية، وترشيد الإنفاق الحكومي مع الاستخدام الأمثل للموارد، وأن تظل الميزانية العامة للدولة ممولاً رئيسياً للخدمات الصحية الأساسية الحكومية.
- دعم نظم المعلومات في القطاعات الصحية باستخدام الأساليب المتقدمة في مجال تقنية المعلومات بما يحقق توفير جميع البيانات على المستوى القطاعي والمستوى الوطني.
- تنفيذ آليات زيادة العمالة الوطنية في المجال الصحي بما يمكن من الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الطاقات الصحية الوطنية.

- تطوير نظم الإدارة والتشغيل في المرافق الصحية بما يلائم طبيعة الخدمات الصحية ويحقق كفاءة الإدارة، ومستوى الخدمة، وذلك بالأخذ بمنهج الحد من المركزية في الإدارة، وتخصيص ميزانيات مستقلة للمناطق الصحية، وللمستشفيات التخصصية والمرجعية وللخدمات الطبية بالجهات الصحية الأخرى، مع تطبيق الإجراءات والأساليب المناسبة لتحقيق الترشيد ورفع الكفاءة.
- قيام وزارة الصحة بتفويض الصلاحيات والحد من المركزية في الإدارة، والتأكد من تطبيق معايير الجودة، وضمان توفير الرعاية الصحية الشاملة المتكاملة لجميع السكان بطريقة عادلة وميسرة. وتطبيق آليات التنسيق في ذلك مع الجهات الصحية من خلال مجلس الخدمات الصحية. مع التزام الجهات الصحية الحكومية الأخرى بأداء دورها في نطاق الأهداف والسياسات التي تشتمل عليها استراتيجية الرعاية الصحية بالمملكة.
- تعزيز دور القطاع الخاص الصحي بما يحقق التكامل مع القطاع الحكومي في تحقيق أهداف استراتيجية الرعاية الصحية وسياساتها.
- دعم خدمات الرعاية الصحية الأولية التي تقدمها وزارة الصحة والقطاعات الصحية الأخرى وتطويرها لأنها حجر الزاوية في النظام الصحي وبما يحقق رفع الكفاءة وتطبيق آلية منهجية الرعاية الصحية الشاملة المتكاملة لجميع السكان.
- رفع مستوى كفاءة الخدمات الطبية الإسعافية بما يمكنها من تلبية احتياجات الأحوال العادية وحالات الكوارث.
- دعم الرعاية العلاجية وتطويرها في إطار منهجية الرعاية الصحية الشاملة المتكاملة التي تضم أربعة مستويات علاجية أولية، ثانوية، تخصصية، مرجعية.
- تحقيق توزيع متوازن للخدمات الصحية بما في ذلك الخدمات التخصصية جغرافياً وسكانياً وبما يُلبّي الاحتياجات الصحية الحقيقية لجميع أفراد المجتمع وفئاته في جميع مناطق المملكة.
- تطبيق آليات ضمان جودة الخدمات الصحية وكفاءتها بتبني أساليب تحسين الأداء وتجويد الخدمة وتقويم عوائدها وجعلها منهج عمل في جميع المرافق الصحية.

- التأكد من كفاية الخدمات المقدمة للمرضى وكفاءتها من قبل جميع العاملين في المؤسسات الصحية بما يحقق حفظ حقوق المرضى وحمايتهم من الممارسات الصحية والمهنية الخاطئة. ويضمن رضا المستفيدين من الخدمة.
- توفير إشراف ومراقبة فعالة على إنتاج الغذاء والدواء واستيرادهما وتداولهما.
- التأكيد على الالتزام بآلية منضبطة لتداول النفايات الطبية.
- تطبيق إجراءات ترشيد استخدامات الطاقة والمياه بالمرافق الصحية.

٤/٥/٢٣ الأهـداف المحددة

- بناء على توقعات الطلب على خدمات الرعاية الصحية الرامية إلى التوسع في الخدمة وزيادة الكفاءة تستهدف الخطة تحقيق ما يلي، بحلول عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤):
  - الوصول بعدد الأسرّة العلاجية بمستشفيات وزارة الصحة إلى ٥٦٣٧٩ سريراً، وبمستشفيات الأجهزة الحكومية الأخرى إلى ٢٠٢٩٦ سريراً، وبمستشفيات القطاع الخاص إلى ٢٠٨٦٠ سريراً مما سيحقق معدل (٢)، (٠,٧٢)، (٠,٧٤) سرير لكل ألف نسمة على التوالي.
  - الوصول بعدد الأطباء للأسرة العلاجية في وزارة الصحة إلى ٣٢٦٥٧ طبيباً، وفي الأجهزة الحكومية الأخرى إلى ١٨٨٧٥ طبيباً، وفي القطاع الخاص إلى ١٤٦٠٢ طبيب بما سيتحقق معدل (٠,٧)، (٠,٩٣)، (٠,٧) طبيب لكل سرير على التوالي.
  - الوصول بعدد هيئة التمريض للأسرّة في وزارة الصحة إلى ٦٥٣١٤ ممرضاً/ممرضة، وفي الأجهزة الحكومية الأخرى إلى ٣٦٥٣٣ ممرضاً/ممرضة، وفي القطاع الخاص إلى ٢٩٢٠٤ ممرضين/ ممرضات، مما سيحقق معدل (١,٤)، (١,٨)، (١,٤) ممرضاً/ ممرضة لكل سرير على التوالي.
  - الوصول بعدد الفئات الطبية المساعدة للأسرّة في وزارة الصحة إلى ٣٢٦٥٧ فني طبي مساعد، وفي الأجهزة الحكومية الأخرى إلى ٢٧٤٠٠ فني طبي مساعد، وفي القطاع الخاص إلى ١٤٦٠٢ فني طبي مساعد مما سيحقق معدل (٠,٧)، (١,٣٥)، (٠,٧) فني طبي لكل سرير على التوالي.
  - الوصول بعدد مراكز الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة إلى ٢٩٥٨ مركزاً مما سيحقق معدل قدره مركز صحي لكل (٧٠٠٠) نسمة.

- زيادة عدد أطباء مراكز الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة ليصل إلى ١٠٣٥١ طبيباً، وزيادة عدد هيئة التمريض إلى ٢٠٧٠٣ ممرضين/ممرضات، وزيادة عدد الفئات الطبية المساعدة إلى ١٠٣٥١ فني طبي مساعد، مما سيحقق معدل طبيب لكل (٢٠٠٠) نسمة، ومعدل ممرض/ممرضة لكل (١٠٠٠) نسمة، ومعدل فني طبي مساعد لكل (٢٠٠٠) نسمة.

- الاستمرار في المحافظة على نسبة تغطية تحصين الأطفال ضد الأمراض المعدية إلى ما لا يقل عن (٩٧٪) لكل من الدفتريا، والسعال الديكي، والكزاز الوليدي، وشلل الأطفال، والحصبة، والحصبة الألمانية، والنكاف، والدرن، والالتهاب الكبدي (ب).
- خفض معدلات الإصابة بالأمراض المعدية لكل مائة ألف نسمة إلى: (٠,٠٠٥) للدفتريا، (٠,٠٠١) للسعال الديكي، (صفر) لشلل الأطفال، (٥,٠) للحصبة، (٠,٠٥) للنكاف، (١٠,٠) للالتهاب الكبدي (ب)، وخفض معدل الإصابة بالكزاز الوليدي إلى (٠,٠٠٥) لكل ألف مولود حي.
- خفض معدل وفيات الرضع إلى أقل من (١٢) حالة وفاة لكل ألف مولود حي.
- خفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر إلى أقل من (١٥) حالة لكل ألف مولود حي.
- خفض نسبة المواليد الذين هم أقل من الوزن الطبيعي إلى أقل من (٥٪) لكل ألف مولود حي.
- خفض معدل وفيات الأمومة لكل (١٠٠٠٠) ولادة حية إلى أقل من (١,٣) حالة.
- الوصول بنسبة تغطية النساء في سن الإنجاب بالرعاية الصحية بواسطة مهنيين صحيين إلى ما لا يقل عن (٩٨٪).
- الوصول بنسبة الأمهات الحوامل اللاتي يتم توفير الرعاية الصحية لهن بواسطة مهنيين صحيين إلى ما لا يقل عن (٩٨٪).
- الوصول بنسبة تغطية تحصين الأمهات الحوامل ضد مرض الكزاز إلى ما لا يقل عن (٩٨٪).
- الوصول بنسبة الولادات التي تتم بواسطة مهنيين صحيين إلى ما لا يقل عن (٩٨٪).
- الوصول بنسبة الأمهات اللاتي يتم توفير الرعاية الصحية لهن أثناء النفاس بواسطة مهنيين صحيين إلى ما لا يقل عن (٩٨٪).

- خفض معدل الإصابة بالملاريا لتصبح أقل من (٠,٥) حالة لكل مائة ألف نسمة من السكان في المناطق المحتمل حدوث نقل الملاريا فيها.
- خفض معدل الإصابة بالبلهارسيا إلى أقل من (١,٥) حالة لكل مائة ألف نسمة من السكان في مناطق التوطن، وإلى أقل من (٣) حالات لكل مائة ألف نسمة في المناطق عالية التوطن، وأيضاً الحفاظ على نظافة المناطق الخالية من العدوى.
- تحقيق معدل شفاء يزيد عن (٨٥٪) من حالات الدرن الرئوي.
  - تحقيق معدل اكتشاف لحالات الدرن الرئوي يزيد عن (٧٠٪).
  - خفض معدل الإصابة بالدرن الرئوي إلى (٨) حالات لكل مائة ألف نسمة من السكان بنهاية الخطة.
- خفض معدل الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسب وذلك من خلال:
  - نشر الوعي حول المرض، واستهداف الفئات ذات الخطورة العالية، وتقليل المخاطر من خلال تكثيف عيادات المشورة والفحص، وضمان مأمونية نقل الدم، ومنع انتقال العدوى بسبب الممارسات الصحية.
  - افتتاح (٢٠) عيادة للمشورة والفحص الطوعي، وإنشاء (٨) مراكز علاجية متخصصة، وتنفيذ دراسات مسحية.
- تنفيذ برنامج للتوعية الصحية يشتمل على محاضرات، وندوات، ومواد صحفية، ومطبوعات.
- افتتاح (٤٠٠) مركز إسعاف على مستوى المملكة بمعدل (٨٠) مركزاً سنوياً.
- استكمال مشاريع هيئة الهلال الأحمر السعودي الجاري تنفيذها، ومن أهمها: شراء طائرات مروحية، إيجار طائرات مروحية وتشغيلها، إنشاء (٥٥٩) مركز إسعاف، إنشاء (١٣) فرعاً بمناطق المملكة، إنشاء (١٣) مهجعاً وورش صيانة طائرات و(١٠٦) مهابط عاجلة للمروحيات، إنشاء (٦) مباني مستودعات للإغاثة.
- إكمال مشاريع مستشفى الملك فيصل ومركز الأبحاث الجاري تنفيذها، وأهمها إنشاء مركز الملك عبدالله للأورام وأمراض الكبد وتجهيزه، وإنشاء مبنى للأورام وإنشاء مبنى علوم وجراحة الأعصاب والخدمات الطبية المساندة، وإنشاء مستشفى الأطفال.
- إنشاء مختبرات مرجعية ومركز أبحاث بالرياض للهيئة العامة للغذاء والدواء، وإنشاء مبانٍ ومختبرات الهيئة بجميع منافذ المملكة البرية والبحرية والجوية.

٦/٢٣ المتطلبات المالية

تبلغ قيمة المتطلبات المالية لقطاع الصحة المكوّن من الخطط التشغيلية لوزارة الصحة، وهيئة الهلال الأحمر السعودي، ومستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث (مؤسسة عامة)، والهيئة العامة للغذاء والدواء (٢٤٢,٧) بليون ريال خلال خطة التنمية التاسعة، وذلك بخلاف المتطلبات المالية اللازمة للخدمات الطبية بالأجهزة الحكومية الأخرى.

الاتصالات وتقنية المعلومات

١/٢٤ قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

١/١/٢٤ المقدمة

تُعد الاتصالات وتقنية المعلومات من العوامل الرئيسة في تنمية المجتمعات في العصر الحديث. وتعزى هذه الأهمية إلى تأثيرها المباشر وغير المباشر على أداء مختلف القطاعات كمّاً ونوعاً، بما في ذلك القطاعات الإنتاجية والخدمية، حيث تعمل على تحفيز الإنتاجية وتعزيز القدرات التنافسية، كما تُعد وسيلة مهمة في التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعلومات.

وقد شهد هذا القطاع تطورات ملموسة خلال خطة التنمية الثامنة، خاصة في مجال تعزيز المنافسة في تقديم خدمات الهاتف المتنقل، وتحرير خدمات الهاتف الثابت. كما شهدت هذه المدة ارتفاع كفاءة خدمات الإنترنت، خاصة بعد توفير خدمة الإنترنت ذات النطاق العريض، التي ستعزز انتشار الخدمات الإلكترونية المختلفة. وقد اعتُمدت خلال الخطة أيضاً، الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. أما على صعيد تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات، فقد بُدئ في تنفيذ المراحل الأولى من برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية. كما استمر العمل في تطوير البيئة التنظيمية لضمان أمن المعاملات الإلكترونية وخصوصيتها، وحماية مستخدمي تطبيقاتها.

ستركز خطة التنمية التاسعة، على إكمال تنفيذ برامج الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات ومشاريعها. وستتواصل الجهود لتحرير الخدمات وتعزيز المنافسة وتطوير التجهيزات الأساسية وتوفيرها في جميع المناطق، والعمل على تحقيق التغطية الشاملة لخدمات النطاق العريض. ستستكمل خلال الخطة أيضاً البنية التحتية للتعاملات الإلكترونية الحكومية وزيادة خدماتها، ونشرها على جميع المستويات، فضلاً عن الاستمرار في بناء القدرات وتحسين المهارات.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات موضحاً التطورات التي شهدها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ظهرت خلال فترة الخطة وينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، كما يبرز توقعات الطلب على خدماته، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة للقطاع وسياساته في خطة التنمية التاسعة.

٢/١/٢٤ الوضع الراهن

١/٢/١/٢٤ الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

اعتُمدت الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات في عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧). وقد اشتملت الخطة المشار إليها على بيان للرؤية المستقبلية للقطاع ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما انطوت أيضاً على عرض لأهداف القطاع بعيدة المدى والسياسات والبرامج المطلوبة لتطوير خدمات الاتصالات، وتضييق الفجوة الرقمية سواء بين الشرائح الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، أو بين المملكة والدول الأخرى. كما تضمنت الخطة الوطنية السياسات والبرامج والمشروعات المطلوبة لتطوير تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات، مثل التجارة الإلكترونية، والتعاملات الإلكترونية الحكومية، والتعليم الإلكتروني، والصحة الإلكترونية، فضلا عن سياسات تطوير المحتوى العربي الرقمي، الإطار (١/١/٢٤).

الصفحة ٤٣٦

الإطار (١/١/٢٤): الأهداف العامة للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات:

- رفع إنتاجية وكفاءة جميع القطاعات، وتعميم الخدمات الحكومية والتجارية والاجتماعية والصحية إلكترونياً، وتشجيع العمل عن بعد من خلال التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات.
- تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل عادل، ومحفز، وجاذب للاستثمارات.
- بناء صناعة اتصالات وتقنية معلومات قوية منافسة محلياً وعالمياً من خلال البحث العلمي والإبداع، والتطوير في مجالات استراتيجية، والتعاون الإقليمي والدولي، لتصبح مصدراً رئيساً للدخل.
- التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحله.
- تمكين كافة شرائح المجتمع، في جميع أنحاء البلاد، من التعامل مع الاتصالات وتقنية المعلومات بفاعلية ويسر لردم الفجوة الرقمية.
- التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الهوية الوطنية والانتماء الوطني واللغة العربية وتعزيز رسالة الإسلام الحضارية.
- توفير قدرات مؤهلة ومدربة من الجنسين في مختلف تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال إعداد الكوادر الوطنية، واستقطاب الخبرات العالمية.

وقد حددت خطة التنمية الثامنة خمسة أهداف رئيسة لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، تتلخص في: بناء صناعة معلوماتية وطنية قادرة على المنافسة محلياً وعالمياً، ورفع إنتاجية القطاعات العامة والخاصة من خلال الاستخدام الواسع والمكثف لتقنية المعلومات والاتصالات، وتوفير بيئة من خدمات الاتصالات والمعلومات وشبكاتها عالية الكفاءة والاعتمادية وبأسعار مناسبة، وتمكين جميع شرائح المجتمع من التعامل مع المعلوماتية بيسر وفعالية في مناطق المملكة كلها، وتجسير الفجوة الرقمية بينها، وتوفير القدرات المؤهلة في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات. وفيما يلي أهم ما تم إنجازه خلال مدة الخطة.

٢/٢/١/٢٤ خدمات الاتصالات والمعلومات

شهدت خطة التنمية الثامنة تحرير سوق الاتصالات وتقنية المعلومات. فقد أصدرت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات أكثر من ٣٠٠ رخصة حتى نهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، من بينها ثلاث رخص لمقدمي خدمات الهاتف المتنقل، وأربع رخص لمقدمي خدمات الهاتف الثابت، إضافة إلى ٤٣ رخصة لمقدمي خدمات الإنترنت. وكانت النتيجة أن شهدت معظم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات توسعاً سريعاً وتحسناً ملحوظاً.

ففيما يختص بخطوط الهاتف الثابت العاملة، ارتفع عددها من نحو ٣,٧ مليون خط في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٤,١ مليون خط في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢,٧٪). شكلت خطوط الهاتف الثابت السكنية نحو (٧٣٪) من إجمالي الخطوط بنهاية هذه الخطة، كما استقر معدل التغطية (مؤشر عدد الخطوط لكل مائة من السكان) عند نحو ١٦,٤ خطاً، الجدول (١/١/٢٤). ويعزى ثبات معدل التغطية بالنسبة لهذه الخدمة، ليس في المملكة فحسب ولكن في باقي دول العالم، إلى المنافسة القوية من قِبل خدمات الهاتف المتنقل.

أما بالنسبة لخدمة الهاتف المتنقل، فقد شهدت نمواً سريعاً خلال خطة التنمية الثامنة، إذ تضاعف عدد المشتركين، يشمل ذلك المشتركين بالبطاقات مسبقة الدفع، من نحو ٩,٢ ملايين مشترك في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٣٦ مليون مشترك في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ (٤٠,٦٪). ولهذا ارتفع مؤشر تغطية الخدمة من نحو ٤٠,٣ إلى ١٤٣,٥ مشترك لكل مائة نسمة من السكان.

الجدول (١/١/٢٤)

خدمات الاتصالات والمعلومات

خطة التنمية الثامنة (*)

الخدمات	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)
خدمة الهاتف الثابت :					
– إجمالي عدد الخطوط الثابتة	٣٧٠٠٠٠٠	٣٨٤٤٤٨٤	٣٩٥١٠٠٠	٣٩٩٦٠٠٠	٤١٢٣٠٠٠
– عدد الخطوط الثابتة لكل مائة من السكان	١٦,٢	١٦,٥	١٦,٥	١٦,٣	١٦,٤
– عدد الخطوط الثابتة السكنية	٢٨٠٦٨٠٤	٢٩٢١٦٩٢	٢٩٤٦١٦٦	٢٩٢٧٥٥٦	٢٩٩٤٦١٦
– عدد الخطوط الثابتة السكنية لكل مائة أسرة	٧١,١	٧١,١	٧٠,٢	٦٨,٣	٦٨,٤
– نسبة الخطوط السكنية من إجمالي الخطوط (٪)	٧٧,٣	٧٦,٠	٧٤,٦	٧٣,٣	٧٢,٦
– عدد الخطوط الثابتة غير السكنية	٨٣٩١٩٦	٩٢٢٣٠٨	١٠٠٤٨٢٤	١٠٦٨٤٤٤	١١٢٨٣٨٤
– نسبة الخطوط غير السكنية من إجمالي الخطوط (٪)	٢٢,٧	٢٤,٠	٢٥,٤	٢٦,٧	٢٧,٤
خدمة الهاتف المتنقل :					
– إجمالي عدد خطوط الهاتف المتنقل	٩٢٠٠٠٠٠	١٤١٠٠٠٠٠	١٩٧٠٠٠٠٠	٢٨٤٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠٠٠
– عدد الخطوط لكل مائة من السكان	٤٠,٣	٦٠,٣	٨٢,٤	١١٦,١	١٤٣,٥
– عدد الخطوط لكل مائة من الأسر	٢٢٨,٦	٣٤٣,١	٤٦٩,٤	٦٦٢,٦	٨٢٢,٤
– حصة البطاقات مسبقة الدفع (٪)	٥٣,٣	٦٧,٤	٧٦,٦	٨٣,١	٨٤,٧
خدمة الإنترنت ذات النطاق العريض :					
– إجمالي عدد المشتركين	٣٥٠٠٠	٦٤٠٠٠	٢١٨٠٠٠	٦٨٣٠٠٠	١٣٣١٠٠٠
– عدد المشتركين لكل مائة من السكان	٠,٢	٠,٣	٠,٩	٢,٨	٥,٣
– عدد المشتركين السكنيين	–	٤٥٢٠٢	١٥١٠٨٥	٥٣٥٧٩٠	٩٣١٧٥٠
– نسبة المشتركين السكنيين إلى إجمالي المشتركين (٪)		٧٠,٦	٦٩,٣	٧٨,٤	٧٠,٠
– عدد المشتركين السكنيين لكل مائة أسرة		١,١	٣,٦	١٢,٥	٢١,٣
– عدد المشتركين غير السكنيين		١٨٧٩٨	٦٦٩١٥	١٤٧٢١٠	٣٩٩٢٥٠
– نسبة المشتركين غير السكنيين إلى إجمالي المشتركين (٪)		٢٩,٤	٣٠,٧	٢١,٦	٣٠,٠
إجمالي مستخدمي الإنترنت :					
– عدد المستخدمين	٢٣٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٤٧١٠٠٠٠	٦٣٢٠٠٠٠	٩٠٩٦٠٠٠
– عدد المستخدمين لكل مائة من السكان	١٠,٣	١٢,٨	١٩,٧	٢٥,٨	٣٦,٣
– عدد المستخدمين لكل مائة من الأسر	٥٨,٧	٧٣	١١٢,٢	١٤٧,٤	٢٠٧,٨

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وعلى صعيد خدمات الإنترنت، فقد ازداد عدد المستخدمين من نحو ٢,٤ مليون مستخدم في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٩,١ مليون مستخدم في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٤٠,١٪). ولهذا، ارتفع معدل التغطية من ١٠,٣ مستخدم لكل مئة من السكان إلى ٣٦,٣ مستخدم. ولعل التطور الأهم فيما يتعلق بخدمات الإنترنت خلال الخطة، هو الانتشار السريع لخدمة الإنترنت ذات النطاق العريض. وتتيح هذه الخدمة الاستفادة من عدد غير محدود من التطبيقات المختلفة للتجارة الإلكترونية والتعاملات الإلكترونية الحكومية والخدمات الاجتماعية، فضلاً عن الاتصالات المرئية والمسموعة عبر شبكة الإنترنت وغيرها من الاستخدامات الحديثة. فقد ارتفع عدد المشتركين في خدمة النطاق العريض من نحو ٣٥ ألف فقط في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١,٣ مليون مشترك في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ (١٤٨,٣٪). تبعاً لذلك، ارتفع مؤشر تغطية الخدمة من ٠,٢ إلى ٥,٣ مشترك لكل مائة من السكان خلال المدة نفسها. إلا أنه على الرغم من التطور الكبير الذي شهدته هذه الخدمة، فإن نسبة التغطية تُعد منخفضة نسبياً، الجدول (١/١/٢٤).

وقد شهدت فترة الخطة اعتماد وثيقة سياسة الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل، وإعداد مشروع استراتيجية صندوق الخدمة الشاملة.

وأطلقت المملكة خلال خطة التنمية الثامنة عدداً من المبادرات التي تستهدف حماية مستخدمي الشبكة من الممارسات الضارة أو المزعجة. فقد شُكّل "فريق وطني للطوارئ المعلوماتية" ليكون مسؤولاً عن تطوير الوعي العام بالمخاطر، والاستجابة للطوارئ الأمنية أو أي تهديدات تتعلق بشبكات المعلومات. كما تم إطلاق مشروع مضاد للرسائل الإلكترونية المتطفلة من قبل هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)، يهدف إلى تطوير الوعي بين مستخدمي البريد الإلكتروني للتعامل مع الرسائل المتطفلة. كما قامت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بتطوير تجهيزات المفاتيح العامة (PKI).

تواصلت خلال الخطة جهود تطوير البيئة المؤسسية والتنظيمية في إطار إعادة هيكلة خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وتحريرها، والذي بدأ مع صدور نظام الاتصالات وإنشاء هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في عام ١٤٢٢/٢١هـ (٢٠٠١). فقد طُوّرت المعايير الخاصة بخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، وحُدّدت أفضل الممارسات، وتم توثيقها، والتي تصاعد اعتمادها من قبل الجهات الحكومية. وفي هذا الإطار، أصدرت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات المواصفات القياسية لأجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات، ومعايير جودة الخدمة، فضلاً عن الخطة الوطنية للطيف الترددي، ونظام الترقيم الوطني. كما واصلت وزارة

الاتصالات وتقنية المعلومات العمـــل لتفعيل برنامج التعاملات الإلكترونية "يَسّر" لتطوير خدمات الحكومة الإلكترونية ورفع كفاءتها، فضلاً عن تطوير نظام "سداد" من قبـــل مؤسســـة النقـــد العربي السعودي، الذي يُمَكِن من تسديد فواتير الخدمات الكترونياً وتشغيله.

الشكل (١/١/٢٤)
نوع توصيلات الإنترنت حسب النشاط
خطة التنمية الثامنة

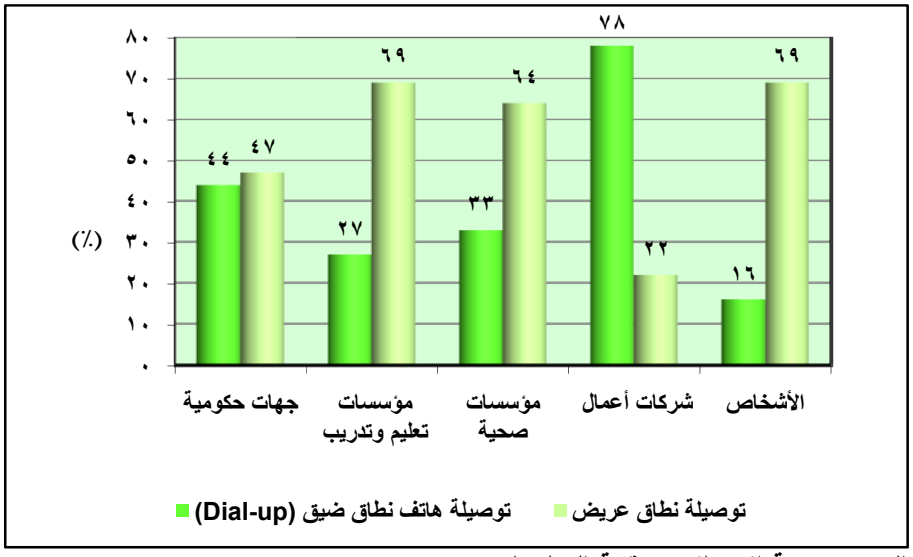

المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

الشكل (٢/١/٢٤)
معدل تغطية الحاسبات الشخصية وخدمة الإنترنت
خطة التنمية الثامنة

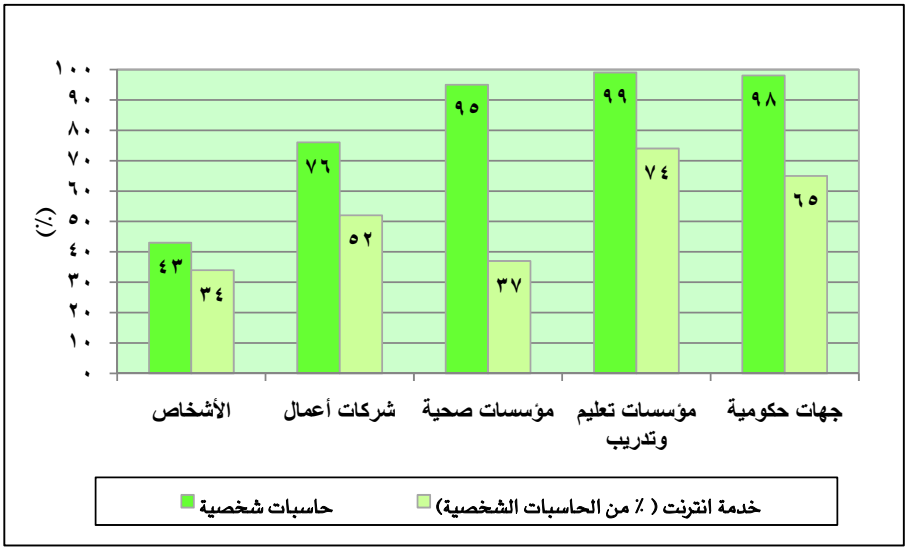

المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

٣/٢/١/٢٤ تجسير الفجوة الرقمية

تتواصل الجهود في العمل على تضييق الفجوة الرقمية بين مناطق المملكة، سواءً في معدل تغطية التجهيزات الأساسية لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وفي معدلات استخدام الإنترنت. ويلاحظ انخفاض التباين فيما بين المناطق، على وجه الخصوص في خدمات الإنترنت، ومشتركي خدمة النطاق العريض وذلك خلال المدة بين عامي ١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥) و ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). الجدول (٢/١/٢٤).

الجدول (٢/١/٢٤)

خدمات الاتصالات والمعلومات حسب المناطق الإدارية

المنطقة	١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)			١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)		
	عدد خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ نسمة	نسبة مستخدمي الإنترنت إلى إجمالي السكان (٪)	نسبة مشتركي خدمة نطاق عريض إلى إجمالي السكان (٪)	عدد خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ نسمة	نسبة مستخدمي الإنترنت إلى إجمالي السكان (٪)	نسبة مشتركي خدمة نطاق عريض إلى إجمالي السكان (٪)
الرياض	٢٠	١٧,٥	٠,٤	٢٠	٣٦	٧
مكة المكرمة	١٧	١٣,٩	٠,٣	١٧	٣٩	٦
المدينة المنورة	١٥	١٠,٤	٠,٢	١٤	٣٧	٥
القصيم	١٤	١٠,١	٠,٢	١٤	٣٢	٤
الشرقية	٢١	١٦,٣	٠,٤	٢٠	٣٩	٧
عسير	١٢	٥,٧	٠,١	١١	٣٨	٢
تبوك	١٢	٦,٢	٠,١	١١	٣٦	٣
حائل	١٢	١١,٧	٠,٢	١١	٣٥	٣
الحدود الشمالية	١٠	١٢,٢	٠,٢	٩	٣٤	٣
جازان	٧	٢,٦	٠,١	٧	٣٤	٢
نجران	١١	٥,٤	٠,١	١٠	٣٨	٢
الباحة	١٤	٤,٦	٠,١	١٣	٣٦	٣
الجوف	١٣	١٠,٣	٠,٢	١٢	٣٩	٣

المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

حفَّز الإنفاق الكبير على تنمية الموارد البشرية تنفيذ عددٍ من المبادرات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات داخل قطاع التعليم، حيث تم إنشاء ما يزيد عن ٥ آلاف مختبر للحاسبات في مدارس التعليم العام، إضافة إلى توفير نحو ١٠٠ ألف حاسب شخصي للطلبة. كما تم إنشاء عددٍ من الكليات المتخصصة في مجال تقنيات الاتصالات والمعلومات. ويشار إلى

أن نحو (٤٣٪) من الأفراد في المملكة لديهم حاسبات شخصية، وأن نحو (٣٤٪) منهم يستخدمون الإنترنت، ونحو (٥٧٪) يستخدمون الإنترنت أكثر من مرة في اليوم، في مقابل نحو (٣٨٪) منهم يستخدمونه أكثر من مرة في الأسبوع.

٤/٢/١/٢٤ رفع إنتاجية القطاعات العامة والخاصة

توسع استخدام تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات لتسيير العديد من الأنشطة في القطاعين العام والخاص. فقد تواصل خلال الخطة تنفيذ برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسّر"، والذي يهدف إلى تطوير البنية التحتية المشتركة والتجهيزات المطلوبة لتمكين الجهات الحكومية من تنفيذ تطبيقات الحكومة الإلكترونية المختلفة، وإتاحة استخدامها من قبل العملاء. وقد تم في هذا الإطار تطوير المنهجيات والأساليب المرجعية لهذه الخدمات من قبل الجهات الحكومية واعتمادها، ويتوقع تسارع نمو عدد هذه الخدمات إبَّان السنوات القليلة القادمة.

وتشير الإحصاءات لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) إلى أن نحو نصف سكان المملكة على دراية بالتجارة الإلكترونية، التي تتضمن شراء السلع والخدمات وبيعها عن طريق الإنترنت، وأن نحو (٦٪) من هؤلاء سبق لهم استخدام الإنترنت لهذا الغرض، خاصة في شراء تذاكر السفر وحجز الفنادق وتسديد الفواتير وغيرها. كما تشير الإحصاءات إلى أن نحو (٧٦٪) من الشركات العاملة في المملكة تستخدم الحاسبات الشخصية، في حين أن نحو (٥٢٪) منها تستخدم الإنترنت في تنفيذ أعمالها. وتتفاوت هذه النسب مع تفاوت أحجام الشركات.

شكلت الشركات التي لها مواقع على شبكة الإنترنت نحو (٤٠٪) من إجمالي الشركات العاملة في المملكة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، في حين بلغت نسبة الشركات التي تمارس التجارة الإلكترونية أو تروج لخدماتها على الإنترنت نحو (١٠٪) من إجمالي الشركات في العام نفسه. وقد حققت الخدمات المصرفية والاستثمار الإلكتروني تطوراً ملموساً من خلال تطبيق بعض الأنظمة والخدمات مثل نظام تداول للأوراق المالية، كما اعتُمد نظام التسديد الآلي (سداد) في عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)، للتسديد عبر الإنترنت أو من خلال نقاط التعاملات الآلية المنتشرة. ويتوقع توسع نطاق هذا النظام في المستقبل القريب ليشمل تسديد جميع الرسوم الحكومية.

شهدت خطة التنمية الثامنة أيضاً إطلاق مشروع الصحة الإلكترونية من قبل وزارة الصحة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، والذي يهدف إلى تقديم الخدمات الصحية إلكترونياً وحفزها، من خلال تقديم الخدمة وتوفير المعلومات الصحية، والتعاون عن بعد بين المراكز الصحية محلياً ودولياً. أما على صعيد التعليم الإلكتروني، فقد تم في عام ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦) تطوير المرحلة الأولى من المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعلم عن بُعد، والذي سيكون بمثابة حاضنة وطنية لتطوير التعليم الإلكتروني واستخدامه في مؤسسات التعليم العالي في المملكة.

انعكس التوسع في استخدام تطبيقات تقنية المعلومات خلال سنوات الخطة أيضاً، على تصاعد وتيرة استفادة العديد من الجهات الحكومية والخاصة من هذه التطبيقات، مثل مسح الأراضي، والاستشعار عن بعد، وتحديد المواقع (GPS)، وأنظمة المعلومات المكانية العالمية، وغيرها.

٥/٢/١/٢٤ بناء صناعة معلوماتية وطنية

يتوافق هدف بناء صناعة معلوماتية وطنية مع ما تصبو إليه استراتيجية التنمية الهادفة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، كما يتوافق مع ما تهدف إليه الاستراتيجية الوطنية للصناعة المعتمدة مطلع عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩).

وقد شهدت المملكة، خلال خطة التنمية الثامنة، تطوراً ملموساً على صعيد تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار بشكل عام، كما تمكنت من تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، ويستدل على ذلك بترتيب المملكة ومكانتها المرموقة حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال حيث تبوأت المرتبة ١٣ عالمياً في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، والمرتبة ٢٧ في مؤشر التنافسية العالمي في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) الذي يصدر عن "المنتدى الاقتصادي العالمي".

إلا أنه على الرغم من تحسن بيئة الاستثمار في مختلف القطاعات، لا تزال معظم الاستثمارات ذات التقنية المتوسطة والعالية تتوجه نحو قطاعات الطاقة والصناعات الكيميائية، في حين لم تشهد صناعة المعلومات نموا يذكر خلال هذه المدة. ويشار هنا إلى أن صناعة المعلومات المحلية تواجه العديد من التحديات أبرزها: الميزة النسبية للاستثمار في الصناعات الكيماوية مثلاً، إضافة إلى منافسة الواردات، فضلاً عن معوقات أخرى تتعلق بسوق العمل. ولهذا، وفي إطار جهود دعم صناعة المعلوماتية الوطنية وتحفيز نموها، تم اعتماد عدد من المبادرات كحدائق العلوم والتقنية والمدن الاقتصادية وتطويرها، وذلك خلال

سنوات خطة التنمية الثامنة. ومن بين تلك المشروعات مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة. ويجري تنفيذ هذه المبادرات بالشراكة مع القطاع الخاص.

٦/٢/١/٢٤ التطوير المؤسسي والتنظيمي

استُكملت خلال خطة التنمية الثامنة إعادة هيكلة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وتحريره، والذي يخضع لتنظيم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ورقابتها. وقد اعتُمد في إطار برنامج "يَسِّرْ" وظائف قيادية في مجال تقنية المعلومات في مختلف الجهات الحكومية، مع تأسيس وحدات إدارية فيها، لتكون مسؤولة عن المهمات ذات الصلة بالتعاملات الإلكترونية وخدماتها على مستوى الجهة.

وتم نقل تبعية المركز الوطني للاعتماد والتوثيق الرقمي في عام ١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥) من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية إلى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. ويتكون هذا المركز، الذي يُعد مسؤولاً عن إدارة تجهيزات المفاتيح العمومية، من خمسة مراكز توثيق، توفر بيئة آمنة لضمان سرية المعلومات وخصوصيتها. وأُسس في عام ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦) فريق الاستجابة لطوارئ الحاسب، من أجل تعزيز الوعي الأمني والاستجابة للطوارئ في المنظومة الوطنية للاتصالات والمعلومات. واعتمد خلال الخطة أيضاً نظام مكافحة الجرائم الإلكترونية، ولوائح تنظيم التعاملات الإلكترونية، كما تم إصدار عددٍ من وثائق الأطر التنظيمية والقرارات ذات العلاقة.

الصفحة ٤٤٤

وتجدر الإشارة هنا أيضاً إلى نشاط الجهات الأخرى وجهودها في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، أو في المجالات ذات الصلة، من بينها: اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات، التي تعنى بتمكين الفئات الاجتماعية المختلفة من الحصول على المعلومات واستخدامها بكفاءة وفعالية، وجمعية الحاسبات السعودية، التي تقوم بالعديد من الأنشطة، مثل تنظيم المؤتمرات ونشر الدراسات في مجال المعلوماتية. كما تعنى الهيئة العامة للاستثمار بجذب الاستثمار إلى قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وإقامة المدن الاقتصادية، ومن بينها مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة. ومن جانبها، تقوم الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية بتطوير المدن والمناطق الصناعية.

٣/١/٢٤ القضايا والتحديات

١/٣/١/٢٤ تطوير خدمات الإنترنت (تضييق الفجوة الرقمية)

شهدت تجهيزات الإنترنت خلال خطة التنمية الثامنة تطوراً ملموساً، حيث ارتفعت معدلات تغطية الخدمة واستخداماتها بشكل سريع، إلا أن الوضع يتطلب المزيد من الجهود والعمل على تقليص الفجوة الرقمية بين المملكة وبين الدول الأخرى. فالنفاذ إلى الإنترنت لا يزال يتم في الغالب عبر الاتصال العادي الضيق النطاق، والذي لا يتيح الوصول إلى المحتوى الغني للشبكة. لذا، ينبغي التركيز على توسعة التجهيزات التي توفر الاتصال بالشبكة عبر النطاق العريض وتطويرها، على أن يتم توفيرها في جميع مناطق المملكة باعتمادية عالية وأسعار مناسبة.

٢/٣/١/٢٤ التجهيزات الأساسية

انخفض معدل التغطية لشبكة الهاتف الثابت، خلال سنوات خطة التنمية الثامنة، من نحو ٧١,١ خط لكل مائة أسرة في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٦٨,٤ خط لكل مائة أسرة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). ويعزى هذا الانخفاض إلى العديد من العوامل في مقدمتها: عدم كفاءة التجهيزات في بعض المناطق، والأهم من ذلك حلول الهاتف المتنقل محل الهاتف الثابت. كما تواجه شركات الاتصالات الجديدة تأخيراً في إجراءات الحصول على الموافقات المطلوبة لإنشاء شبكاتها الخاصة، إضافة إلى ارتفاع الرسوم المفروضة عليها، وهو ما سيؤدي إلى تأخير توفير التجهيزات الأساسية للاتصالات في العديد من المناطق، مما يتطلب العمل على إزالة مختلَف المعوقات، وإعطاء الأولوية لإيصال الشبكة إلى المناطق التي لم تصلها بعد. كما أن توفر هذه التجهيزات سيعزز فرص انتشار خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض.

٣/٣/١/٢٤ بناء القدرات

يشكل تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج مهمة رئيسة لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يترتب عليها ارتفاع الإنتاجية الكلية، كما أنها تُعد مقياساً لمستوى كفاءة العمالة. إلا أن نمو خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات يتأثر إلى حد كبير بالعوامل المحفزة لنمو الإنتاجية. وفي هذا الإطار، يُشكل استمرار الاعتماد على عمالة غير ماهرة تفتقر إلى المهارات اللازمة لاستخدام الحاسب الآلي

عائقاً أمام الارتقاء بالإنتاجية الكلية للعديد من الشركات السعودية، خاصة المتوسطة والصغيرة الحجم. ففي مثل هذا الوضع، يصبح الاستثمار في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات غير مجدٍ، وبالتالي تظل هذه الشركات في دائرة مفرغة من انخفاض حجم أنشطتها وإنتاجيتها، وعدم قدرتها على النمو، مما يتطلب تأهيل العمالة في هذا المجال ورفع قدراتها.

٤/٣/١/٢٤ تطبيقات تقنية المعلومات والاتصالات

يعتمد انتشار تطبيقات تقنية المعلومات والاتصالات بمجالاتها المختلفة، مثل التعاملات الإلكترونية الحكومية، والتجارة الإلكترونية، والخدمات (الصحة والتعليم والبنوك) الإلكترونية، على توفر بنية تحتية تحظى بثقة العملاء، خاصة مسألة أمن البيانات وضمان سرية الاتصالات، وحماية الخصوصية الشخصية، فضلاً عن سهولة استخدام تلك الخدمات وتوفرها. كما يعتمد انتشار استخدام التطبيقات على توفير عقوبات رادعة للجرائم الإلكترونية، ونظام فعال لمكافحة الغش والاحتيال في تداول السلع والخدمات عبر الشبكات العامة والخاصة، والحزم في تطبيق نظام حماية حقوق الملكية الفكرية. لذا يتعين الاستمرار في توفير البنية التنظيمية والتشريعية الملائمة، خاصة أنها ستدعم جهود جذب الاستثمارات الأجنبية عالية التقنية للمملكة، ومن ثم الارتقاء بالمنظومة الوطنية للمعلومات والاتصالات.

من جهة أخرى، فإن توسع مؤسسات الدولة في استخدام تقنية الاتصالات والمعلومات، إضافة إلى مبادرة الشركات الكبيرة، سواء التي تملكها الدولة أو تلك التي تسهم في رأسمالها، بتعزيز استخدام التجارة الإلكترونية، سيسهم إلى حد كبير في تحفيز انتشار الخدمات الإلكترونية في جميع القطاعات ومختلف شرائح المجتمع.

٤/١/٢٤ توقعات الطلب

تتوزع مهمات تلبية الطلب على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات على ثلاثة جوانب رئيسة ومتكاملة هي:

(أ) التجهيزات الأساسية: وتشمل خدمات الهاتف الثابت، وخدمات الهاتف المتنقل، وخدمات النطاق العريض لنقل البيانات والمعلومات، وخدمات التصديق والتوثيق الرقمي.

(ب) بناء القدرات: وتشمل بناء القدرات للأفراد، والجهات الحكومية وقطاع الأعمال.

(ج) التطبيقات: وتشمل الخدمات الإلكترونية في أنشطة التجارة والصحة والتعليم، وغيرها.

وقد تم الاستناد في تحديد الطلب على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات إلى عدد من العوامل من أهمها: التطورات الديموغرافية، والنمو الاقتصادي، وتطور عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية والتطوير المؤسسي في القطاعات المختلفة، وأسعار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، ومستوى المنافسة، وتكامل الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الإقليمي والعالمي، والتطور التقني.

وفي إطار هذا السياق، يتوقع نمو عدد خطوط الهاتف الثابت المطلوبة بمعدل سنوي متوسط قدره (٤,٤٪) خلال خطة التنمية التاسعة، لترتفع من نحو ٤,٢ مليون خط في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٥,٢ مليون خط في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). ويتوقع أثر ذلك ارتفاع معدل التغطية لخدمات الهاتف الثابت من ١٦,٥ إلى ١٨,٤ خط لكل مائة نسمة خلال هذه المدة، في حين سيرتفع معدل تغطية الخطوط السكنية من نحو (٦٩) خط لكل مائة أسرة إلى نحو (٧٧,٩) خط لكل مائة أسرة، من إجمالي عدد الأسر، الجدول (٣/١/٢٤).

كما يتوقع ارتفاع عدد مشتركي الهاتف المتنقل من نحو ٤٢ مليون خط إلى نحو ٥٥,٢ مليون خط خلال المدة نفسها، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٥,٦٪). وبالتالي، سيرتفع معدل التغطية من نحو ١٦٤ إلى نحو ١٩٤ خط لكل مائة نسمة.

أما بالنسبة لخدمة النطاق العريض، فتشير التقديرات إلى نمو الطلب عليها بمعدلٍ كبير، يبلغ متوسطه السنوي نحو (١٠,١٪)، ليرتفع عدد المشتركين من نحو مليوني مشترك إلى نحو ٣,٢٥ مليون مشترك خلال المدة نفسها، يشكل الاشتراك السكني منها نحو (٧٢,٥٪)، في حين تتوزع النسبة الباقية بين المشتركين غير السكنيين من مؤسسات وشركات وجهات في القطاعين العام والخاص. ومن ثم، سيرتفع معدل تغطية خدمة النطاق العريض خلال خطة التنمية التاسعة من ٧,٨ إلى ١١,٤ لكل مائة من السكان، في مقابل ارتفاع التغطية السكنية من نحو (٣١,٥) مشترك لكل مائة أسرة إلى نحو (٤٧,٤) مشترك لكل مائة أسرة من إجمالي الأسر.

الجدول (٣/١/٢٤)
توقعات الطلب على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات
خطة التنمية التاسعة

	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠)	١٤٣٣/٣٢هـ (٢٠١١)	١٤٣٤/٣٣هـ (٢٠١٢)	١٤٣٥/٣٤هـ (٢٠١٣)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	معدل النمو السنوي المتوسط للخطة (٪)
خدمة الهاتف الثابت							
إجمالي عدد الخطوط الثابتة	٤٢٣٨٠٠٠	٤٣٦٥٤١٨	٤٥٤٠٦٦٣	٤٧٦٨٣٥٥	٥٠٠٧٤٦٥	٥٢٤٦٧٧٦	٤,٤
عدد الخطوط الثابتة لكل مائة من السكان	١٦,٥	١٦,٦	١٧,٠	١٧,٤	١٧,٩	١٨,٤	٢,٢
عدد الخطوط الثابتة السكنية	٣٠٨٠٧٣٢	٣١٧٨٠٢٤	٣٣١٤٦٨٤	٣٤٩٥٢٠٤	٣٦٨٥٤٩٤	٣٨٧٢١٢١	٤,٧
عدد الخطوط الثابتة السكنية لكل مائة أسرة	٦٨,٩	٦٩,٦	٧١,١	٧٣,٤	٧٥,٧	٧٨	٢,٥
نسبة الخطوط السكنية من إجمالي الخطوط (٪)	٧٢,٧	٧٢,٨	٧٣,٠	٧٣,٣	٧٣,٦	٧٣,٨	٠,٣
عدد الخطوط الثابتة غير السكنية	١١٥٧٢٦٨	١١٨٧٣٩٤	١٢٢٥٩٧٩	١٢٧٣١٥١	١٣٢١٩٧١	١٣٧٤٦٥٥	٣,٥
نسبة الخطوط غير السكنية من إجمالي الخطوط (٪)	٢٧,٣	٢٧,٢	٢٧,٠	٢٦,٧	٢٦,٤	٢٦,٢	٠,٨-
خدمة الهاتف المتنقل							
إجمالي عدد خطوط الهاتف المتنقل	٤٢٠٠٠٠٠٠	٤٥٩٠٠٠٠٠	٤٨٩٠٠٠٠٠	٥١١٠٠٠٠٠	٥٣٣٠٠٠٠٠	٥٥٢٠٠٠٠٠	٥,٦
عدد الخطوط لكل مائة من السكان	١٦٣,٧	١٧٥,١	١٨٢,٦	١٨٦,٨	١٩١,٠	١٩٣,٩	٣,٤
عدد الخطوط لكل مائة من الأسر	٩٣٩,٥	١٠٠٥,٠	١٠٤٨,٣	١٠٧٢,٥	١٠٩٥,١	١١١٠,٣	٣,٤
حصة البطاقات مسبقة الدفع (٪)	٨٥,٧	٨٦,٣	٨٦,٧	٨٦,٩	٨٧,١	٨٧,٣	
خدمة الإنترنت ذات النطاق العريض							
إجمالي عدد المشتركين	٢٠١٠٠٠٠	٢٤٢٠٣٧٥	٢٦٢٦٩٩١	٢٨٣٤٣٢١	٣٠٤٢٣٤١	٣٢٥١٠٣٤	١٠,١
عدد المشتركين لكل مائة من السكان	٧,٨	٩,٢	٩,٨	١٠,٤	١٠,٩	١١,٤	٧,٩
عدد المشتركين السكنيين	١٤٠٦٩٤٨	١٧٠٦٣٦٤	١٨٦٥١٦٤	٢٠٢٦٥٤٠	٢١٩٠٤٨٦	٢٣٥٧٠٠٠	١٠,٩
نسبة المشتركين السكنيين إلى إجمالي المشتركين (٪)	٧٠,٠	٧٠,٥	٧١,٠	٧١,٥	٧٢,٠	٧٢,٥	٠,٧
عدد المشتركين السكنيين لكل مائة أسرة	٣١,٥	٣٧,٤	٤٠,٠	٤٢,٥	٤٥,٠	٤٧,٤	٨,٥
عدد المشتركين غير السكنيين	٦٠٣٠٥٢	٧١٤٠١١	٧٦١٨٢٧	٨٠٧٧٨١	٨٥١٨٥٥	٨٩٤٠٣٤	٨,٢
نسبة المشتركين غير السكنيين إلى إجمالي المشتركين (٪)	٣٠,٠	٢٩,٥	٢٩,٠	٢٨,٥	٢٨,٠	٢٧,٥	١,٧ -
إجمالي مستخدمي الإنترنت							
عدد المستخدمين	١٠٣٨٦٠٠٠	١١٥٩٣٠٠٠	١٢٦٢٥٠٠٠	١٣٥٦٧٠٠٠	١٤٤٣٩٠٠٠	١٥٢٥٣٠٠٠	٨,٠
عدد المستخدمين لكل مائة من السكان	٤٠,٥	٤٤,٢	٤٧,١	٤٩,٦	٥١,٧	٥٣,٦	٥,٨
عدد المستخدمين لكل مائة من الأسر	٢٣٢,٣	٢٥٣,٨	٢٧٠,٦	٢٨٤,٧	٢٩٦,٧	٣٠٦,٨	٥,٧

المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

يتوقع خلال خطة التنمية التاسعة استمرار تحسن انتشار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات على مستوى المناطق بشكل ملموس، وانخفاض التباين بينها، خاصة مع بدء صندوق الخدمة الشاملة في ممارسة مهماته والذي يهدف إلى تحقيق أهداف سياسة الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل في توفير خدمات الاتصالات في المناطق التي لا يتمكن السوق من خدمتها، (الجدول ٤/١/٢٤) و(الجدول ٥/١/٢٤).

أما على صعيد استخدام الإنترنت، فيتوقع أن يشهد الطلب على تلك الخدمة نمواً سريعاً في جميع مناطق المملكة، مدعوماً بتوفر التجهيزات المناسبة، والتوسع في استخدام التطبيقات الإلكترونية في الحكومة والقطاع الخاص. ويتوقع لخدمات الجيل الثالث اللاسلكية أن تحقق انتشاراً واسعاً خلال هذه المدة، خاصة مع زيادة استخدامها لخدمات النطاق العريض المتنقلة. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تشهد السنوات القادمة بداية دخول خدمات الجيل الرابع إلى سوق المملكة.

الجدول (٤/١/٢٤)
خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لكل مائة نسمة حسب المناطق الإدارية
خطة التنمية التاسعة

المنطقة	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)			١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)		
	خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ من السكان	مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان	مشتركي خدمة النطاق العريض لكل ١٠٠ من السكان	خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ من السكان	مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان	مشتركي خدمة النطاق العريض لكل ١٠٠ من السكان
الرياض	١٩,٥	٤٠,٤	١٠,٠	١٨,٥	٥١,٩	١٣,٨
مكة المكرمة	١٨,٥	٤٤,٦	٩,٥	٢٢,٤	٥٨,٣	١٤,٤
المدينة المنورة	١٤,٦	٤١,٦	٦,٦	١٧,٤	٥٣,٥	٩,٣
القصيم	١٤,٥	٣٥,٦	٦,٢	١٦,٨	٤٦,٣	٩,١
الشرقية	١٩,٢	٤٣,٧	٩,٦	١٧,٦	٥٧,٠	١٣,٤
عسير	١١,٨	٤٢,١	٣,٣	١٧,٢	٥٤,٨	٥,٥
تبوك	١١,٤	٣٩,١	٥,١	١٦,٨	٥٠,٢	٨,٠
حائل	١١,٣	٣٨,٦	٣,٧	١٣,٤	٥٠,١	٤,٩
الحدود الشمالية	٩,٨	٣٨,٤	٤,٣	١٣,١	٥٠,٠	٦,١
جازان	٧,٩	١٨,٣	٢,٤	١٤,١	٤٠,٠	٤,١
نجران	١٠,٨	٤١,٠	٤,٠	١٥,٥	٥٢,٣	٧,٦
الباحة	١٣,٧	٤٠,٢	٤,٢	١٧,١	٥٢,٩	٧,٤
الجوف	١١,٤	٤٢,٩	٤,٥	١٢,٣	٥٥,٤	٥,٨

المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (٥/١/٢٤)
معدل تغطية الأسر من خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات حسب المناطق الإدارية
خطة التنمية التاسعة

المنطقة	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)			١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)		
	خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ من السكان	مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان	مشتركي خدمة النطاق العريض لكل ١٠٠ من السكان	خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ من السكان	مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان	مشتركي خدمة النطاق العريض لكل ١٠٠ من السكان
الرياض	٨٢	٤٠	٤٠	٧٨	٥٢	٥٧
مكة المكرمة	٦٥	٤٥	٣٢	٧٨	٥٨	٤٩
المدينة المنورة	٦٢	٤٢	٢٧	٧٨	٥٣	٤١
القصيم	٦٦	٣٦	٢٧	٧٨	٤٦	٤١
الشرقية	٨٦	٤٤	٤١	٧٩	٥٧	٥٩
عسير	٥١	٤٢	١٤	٧٨	٥٥	٢٥
تبوك	٥١	٣٩	٢٢	٧٨	٥٠	٣٦
حائل	٦٠	٤٥	١٩	٧٨	٥٨	٢٨
الحدود الشمالية	٥٥	٤٣	٢٣	٧٨	٥٥	٣٦
جازان	٤١	١٨	١٢	٧٥	٤٠	٢١
نجران	٥٠	٤١	١٨	٧٥	٥٢	٣٦
الباحة	٥٩	٤٠	١٧	٧٨	٥٣	٣٣
الجوف	٦٧	٤٣	٢٦	٧٨	٥٥	٣٧
متوسط المملكة	٦٩	٤١	٣١	٧٨	٥٤	٤٧

المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

٥/١/٢٤ استراتيجية التنمية

١/٥/١/٢٤ الرؤية المستقبلية

''التحول إلى مجتمع معلوماتي، واقتصاد رقمي، لزيادة الإنتاجية، وتوفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لجميع شرائح المجتمع، في جميع أنحاء البلاد، وبناء صناعة قوية في هذا القطاع لتصبح أحد المصادر الرئيسة للدخل''.

٢/٥/١/٢٤ الأهداف العامة

- توفير بنية أساسية لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لجميع شرائح المجتمع على قدر عالٍ من الجودة والأمن والاعتمادية وبأسعار ملائمة، وفي جميع المناطق.
- تكريس أمن وخصوصية معلومات مستخدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وحمايتها.
- بناء القدرات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.
- بناء صناعة وطنية لتقنية الاتصالات والمعلومات تسهم بفعالية في تغطية الطلب على السلع والخدمات.

٣/٥/١/٢٤ السياسات

- مواصلة جهود وبرامج تحرير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وتنظيمه.
- نشر تجهيزات النطاق العريض في جميع مناطق المملكة.
- توظيف موارد صندوق الخدمة الشاملة لتوفير الخدمات في المناطق الأكثر احتياجاً.
- إيصال شبكات النطاق العريض والإنترنت السريع لجميع الجهات الحكومية والمدارس والجامعات والمستشفيات ومؤسسات المجتمع المدني.
- إدارة الطيف الترددي بكفاءة وتعزيز طاقته، والتعجيل بتنفيذ الخطة الوطنية للترددات.
- استكمال تجهيزات المفاتيح العامة (PKI).
- الاستمرار في تطوير معايير الاتصالات وتقنية المعلومات وتحديث مقاييسها.
- التوسع في توفير خدمات الحكومة الإلكترونية، واعتماد التعاملات الإلكترونية في الخدمات التي توفرها الدولة، أو تشارك القطاع الخاص في توفيرها.
- توفير مختلف الحوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى صناعة تقنية المعلومات.
- تطوير قدرات شركات ومؤسسات الأعمال وزيادة استخدامها لتقنية الاتصالات والمعلومات.
- تشجيع التعليم الإلكتروني، ودعم التوجه نحو العمل عن بعد.
- دعم المحتوى العربي على الإنترنت.

٦/١/٢٤ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة للجهات الحكومية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات (وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات) خلال خطة التنمية التاسعة (٨٩٦) مليون ريال.

٢/٢٤ قطاع البريد

١/٢/٢٤ المقدمة

تؤدي الخدمات البريدية دوراً حيوياً في المجتمعات المتقدمة، وتعد جزءاً رئيساً في البنية الأساسية للاتصالات. وقد شهدت خطة التنمية الثامنة استمرار عملية التطوير التنظيمي والمؤسسي لقطاع البريد التي بدأت خلال خطة التنمية السابعة. وتم التركيز في هذه المرحلة على تنويع الخدمات المقدمة للعملاء، ورفع كفاءتها من خلال التوسع في تطبيق التقنيات الحديثة، والعمل على جعل الخدمة البريدية عنصراً داعماً للقطاعات الأخرى، خاصة في ضوء التوسع في تطبيق الخدمات الإلكترونية لدى العديد من الجهات.

سيتواصل العمل خلال خطة التنمية التاسعة على تطوير الخدمات البريدية، وتقديمها بمعايير عالمية، فضلاً عن إدخال خدمات جديدة وفق متطلبات السوق، وتدعيم القدرات التنافسية، واستكمال الخطوات التطويرية على المستوى التنظيمي والتشغيلي والمالي، والعمل على تحويل البريد إلى نشاط منتج ومربح.

يتناول هذا الجزء من الفصل الوضع الراهن لقطاع البريد موضحاً التطورات التي شهدها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، كما يبرز توقعات الطلب على خدماته، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

الصفحة ٤٥٢

٢/٢/٢٤ الوضع الراهن

١/٢/٢/٢٤ المرافق البريدية

تقوم مؤسسة البريد السعودي بتقديم خدماتها من خلال ما يزيد على ستة آلاف نقطة بريدية تتوزع على المدن الرئيسة والمحافظات والمراكز. ويوضح الجدول (١/٢/٢٤) تطور المرافق البريدية بنهاية العام الرابع ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) من خطة التنمية الثامنة مقارنة بنهاية خطة التنمية السابعة، في حين يوضح الجدول (٢/٢/٢٤) حجم شبكة الخدمات البريدية حسب مناطق المملكة بنهاية العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

ويسهم القطاع الخاص في تقديم الخدمات البريدية من خلال مكاتب البريد الخاصة التي أسهمت في نشر الخدمة في المدن الرئيسة من خلال اتفاقيات تعاقدية مع مؤسسة البريد السعودي، كما تقوم شركات خاصة بتقديم خدمات البريد السريع في إطار تنافسي.

الجدول (١/٢/٢٤)
مرافق الخدمة البريدية
خطة التنمية الثامنة (*)

البيان	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)
عدد مكاتب البريد الرئيسة	٤٧٨	٤٧٠
عدد مكاتب البريد الفرعية	١٩٠	١٤٦
عدد مراكز البريد الممتاز	١١٩	١٨٥
عدد القائمين بعمل البريد (وكلاء البريد)	٧٧٠	٧٦٩
عدد الوكالات البريدية (المكاتب الخاصة)	٨١	٨٣
عدد القرى المخدومة بالبريد السطحي	٦٤٨	٦٤٧
عدد القرى المخدومة بالبريد الطواف	٤٢٢٧	٣٩٨٥
عدد صناديق بريد المشتركين	٥٢٥٨٣٨	٥٩٥٩٩٨
عدد صناديق بريد الشوارع	٢٦٨٧	٢٤٩٠

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: مؤسسة البريد السعودي.

الجدول (٢/٢/٢٤)
شبكة الخدمات البريدية حسب المناطق الإدارية
عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

المناطق	المكاتب البريدية الرئيسة	مكاتب البريد الفرعية	مراكز البريد الممتاز	القائمون بعمل البريد	مكاتب البريد الخاصة	القرى المخدومة بالسطحي	القرى المخدومة بالطواف	عدد صناديق المشتركين	صالات صناديق	المجمعات البريدية
الرياض	٩٣	١٦	٤٩	١٣٩	٣٦	٩٠	٩٣٥	١٩٤٦٥٨	٤	١
مكة المكرمة	٥٣	٢٤	٣٤	٧١	٢٠	٧٧	٥٢٥	١٣٠١٩٢	٣	١
المدينة المنورة	٢٣	١٢	١٧	٣٢	٥	٤٠	٢٥٨	٢٧٦٩٧	٠	١
القصيم	٣٥	٢٧	١٢	٨٩	٣	٥٥	٢٣٠	٣٤٢٦٦	٠	١
الشرقية	٦٠	٢٧	٢٠	٥٢	١٦	٩٨	١٣١	١٠٨٧٠٢	١	١
عسير	٨٢	١١	١٣	١١٩	٣	٨٤	٧٨٩	٣٢٧٠٠	٠	١
تبوك	١٥	٣	٧	١٥	٠	٢٩	٩١	١٢٢٣٥	٠	٠
حائل	١٢	٥	٥	٦١	٠	٥٨	٣٩٩	١٤٠٥٠	٠	٠
الحدود الشمالية	١٦	٠	٤	١٠	٠	١٨	٣٢	٥٧٠٠	٠	٠
جازان	٣١	٢	٤	٦٩	٠	٢٥	٤١٢	١١١٠٠	٠	١
نجران	١٦	٦	٣	١٥	٠	٢٧	١٢٨	٧٦٠٠	٠	٠
الباحة	١٨	٨	٨	٨١	٠	٢٨	١٨	٧٧٠٠	٠	٠
الجوف	١٦	٥	٩	١٦	٠	١٨	٣٧	٩٣٩٨	٠	
الإجمالي	٤٧٠	١٤٦	١٨٥	٧٦٩	٨٣	٦٤٧	٣٩٨٥	٥٩٥٩٩٨	٨	٧

المصدر : مؤسسة البريد السعودي.

٢/٢/٢/٢٤ حجم الخدمة البريدية

بلغ حجم الخدمة البريدية ٥٧١ مليون مادة بريدية في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) مقارنة بنحو ٤٤١,٤ مليون مادة في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، بزيادة قدرها نحو (٢٩,٤٪). ويشكل البريد الخارجي ما نسبته (٤٨٪) من إجمالي الحركة البريدية.

وبلغ إجمالي المواد المعالجة نحو ٨١٠,٨ مليون مادة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) مقابل نحو ٩٣٦,٥ مليون مادة في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤). الجدول (٣/٢/٢٤).

الجدول (٣/٢/٢٤)
تطور الخدمة البريدية
خطة التنمية الثامنة (*)

(ألف مادة)

بيان المراسلات	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)
المراسلات الداخلية	٢٧١٦٤٣	٣١٨٦٨٤	٣٧٥٧١٢	٣٥٤٢٠١	٣٠٢٧٧٠
المراسلات الواردة	١١٥٦٨٦	١٣١٨٤٦	١٢١٦٠٨	٢٢٧٧٧١	٢٣٩٩١٦
المراسلات الصادرة	٥٢٠٢٧	٤٠١٣١	٢٨٥٤٤	٣٢٦٢٥	٢٥١٥٤
البريد الممتاز	١٥١١	٢٠٥١	١٦١٩	٢٢٣٨	٢٦٨٦
الطرود الصادرة	٢٤٧	٤٠٣	٢٣٥	٢٧٦	٢٩٠
الطرود الواردة	٣٢٧	٣٠٩	٢٥٤	٢٥٧	٢٧٠
إجمالي حجم الخدمة	٤٤١٤٤١	٤٩٣٤٢٤	٥٢٧٩٩٢	٦١٧٣٦٨	٥٧١٠٨٦
المواد المعالجة	٩٣٦٥١٣	٨٥٨٠٦٣	٨٤٩٢٥٨	٨٢٥٩٩٥	٨١٠٧٨٨

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: مؤسسة البريد السعودي.

٣/٢/٢/٢٤ أداء الخدمة البريدية

شهدت خطة التنمية الثامنة تحسناً في الإنتاجية وجودة الخدمات البريدية. ففيما يتعلق بإيصال البريد، فقد ارتفع معدل الرسائل التي تم إيصالها خلال (٤٨) ساعة من الإيداع إلى نحو (٩٩٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، مقارنة بنحو (٩١٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤). فيما ارتفع معدل عدد الموظفين لكل ألف نسمة من ٠,٤٠ موظف إلى ٠,٤٢ موظف للمدة نفسها. وفي الوقت نفسه نمت الإيرادات من ٤٤٢,٧ مليون ريال عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ٥٥١,٩ مليون ريال عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨).

وقد قامت مؤسسة البريد السعودي بتطوير نظام للعنونة البريدية بحيث يقدم مرجعاً متكاملاً وحصرياً لكل وحدة سكنية وتجارية وصناعية وخدمية وحكومية يطبق في جميع أنحاء المملكة. وما زالت جهود المؤسسة متواصلة لتعميم استخدام هذا النظام من قبل المستفيدين من خدماتها.

وفي هذا الإطار، قامت مؤسسة البريد السعودي بتوقيع عدد من الاتفاقيات مع جهات محلية وعالمية في القطاعين العام والخاص تغطي مجموعة من الأغراض مثل التحقق من العنوان، واستخدام الخرائط الرقمية الخاصة بالعنوان في تطبيقات مختلفة.

وقد تطلبت هذه التطورات العمل على رفع كفاءة العمليات البريدية من خلال إعادة هندسة أساليب معالجة البريد، وتطوير أساليب وطرق التوزيع، وتحسين وتطوير خدمات البريد الممتاز والطرود، وعمليات النقل، فضلاً عن تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات من خلال بناء أنظمة للمعلومات الجغرافية وتطويرها، وربط مكاتب البريد بشبكة حاسب آلي، وتصميم نظام للتوزيع. كما تقدم مؤسسة البريد السعودي عدداً من الخدمات البريدية عبر البوابة الإلكترونية.

٤/٢/٢/٢٤ التطوير المؤسسي والتنظيمي

شهد قطاع البريد خلال خطة التنمية الثامنة استمرار عملية التطوير المؤسسي والتنظيمي التي بدأت في خطة التنمية السابعة. فأُجيزت اللائحة المالية لمؤسسة البريد السعودي، في حين لم يتم العمل بلائحة تنظيم العمل بعد إقرارها نظراً لصدور الأمر السامي الكريم رقم (٥٤٦٤/م ب) وتاريخ ١٤٢٦/٤/٢٠هـ (٢٠٠٥)، الذي قضى بأن تعمل الهيئات والمؤسسات والصناديق العامة، ومن بينها مؤسسة البريد السعودي، وفق لائحة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى حين صدور لائحة موحدة لتنظيم العمل لهذه الجهات.

أما بالنسبة لنظام البريد فهو قيد الإعداد بالتنسيق مع مكتب استشاري متخصص ليكون بديلاً للنظام القائم والمعمول به منذ عام ١٤٠٦هـ(١٩٨٦)، حيث يهدف هذا النظام إلى تنظيم عمل سوق البريد، مع تعريف الخدمة الشمولية وتحديد نطاقها وشروطها، إلى جانب تحديد الخدمات البريدية المحتكرة والخدمات المتاحة للمنافسة، علاوة على تحديد رسوم الترخيص للشركات والمؤسسات الخاصة لتعمل في السوق، فضلاً عن الأحكام الأخرى ذات الصلة بسرية البريد والمخالفات والجزاءات، وحقوق الأطراف المختلفة وواجباتها، وغيرها من الأحكام.

وقد عملت مؤسسة البريد السعودي بعد مباشرتها لأعمالها على إصلاح الهيكل التنظيمي القائم ليتماشى مع المتغيرات في جهاز البريد بالتحول من جهاز حكومي إلى جهاز مستقل يتمتع بالمرونة والاستقلالية ويعمل وفق أسس تجارية. لذلك فقد تغيرت صورة الهيكل التنظيمي المؤقت من هيكل وظيفي إلى هيكل يجمع بين الوظيفة والتوجه نحو السوق والسمة الخدمية. فتضمن الهيكل التنظيمي وحدات إدارية تركز على الجانب التسويقي والمبيعات والتراخيص البريدية، وتضمن في الوقت نفسه وحدات أعمال ذات طابع خدمي مثل البريد الممتاز، والطرود والتوزيع. وتجري مراجعة الهيكل التنظيمي بصورته النهائية بواسطة أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة.

٣/٢/٢٤ القضايا والتحديات

١/٣/٢/٢٤ طول الإجراءات الإدارية

لم تتمكن مؤسسة البريد السعودي من البدء بتقديم بعض الخدمات الجديدة المستهدفة في الخطة، ومنها الخدمات المالية، حيث ما زال الموضوع قيد البحث والدراسة لدى مجلس إدارة مؤسسة البريد السعودي.

الصفحة ٤٥٦

وينطبق الوضع نفسه على مشروع مزاولة خدمات البريد الدعائي من خلال إنشاء شركة مشتركة مع إحدى المؤسسات الوطنية المتخصصة، حيث إن الموضوع قيد الدراسة لدى مجلس إدارة المؤسسة.

٢/٣/٢/٢٤ المنافسة والتطورات التقنية

تُعد المنافسة والتطورات التقنية في قطاع الاتصالات من التحديات الرئيسة التي تواجه قطاع البريد، وتتمثل أهم معالم هذا التحدي فيما يلي:

- قيام بعض الشركات الوطنية بتقديم خدمات بريدية هي من اختصاص مؤسسة البريد السعودي، مثل بريد الرسائل والطرود البريدية. وعلى الرغم من فرض رسوم على هذه الشركات ومخاطبة الجهات الرسمية لإيقاف الشركات التي تعمل دون ترخيص من البريد، فما زالت هذه الشركات تمارس عملها مما أثر في حصة البريد السعودي في سوق الاتصالات والبريد.
- واجه تنفيذ مشروع (واصل) معوقات تمثلت في إتلاف صناديق الخدمة التي رُكِّبت في محل الإقامة، مما أدى إلى تأخير تنفيذ المشروع.

- انخفاض حجم البريد التقليدي "بريد الرسائل" خلال خطة التنمية الثامنة، لانخفاض الطلب الناتج عن التطور في خدمات الاتصالات الأخرى والتي تمثل منافساً قوياً للبريد.
- تمثل الخدمات التي تقدمها الشركات الأجنبية منافساً قوياً لخدمات البريد الممتاز التي تقدمها مؤسسة البريد السعودي، رغم التحسينات التي تجريها المؤسسة حالياً.

ستسعى مؤسسة البريد السعودي لمعالجة تلك القضايا والتحديات من خلال الآتي:

- تكثيف الاتصال مع وزارة المالية لتذليل العقبات بالنسبة لمشروع الخدمات المالية (التحويلات) والبريد الدعائي، للإسراع في إقرار المشروعين.
- بالنسبة للقضايا البريدية والمتمثلة في تأثير عمل الشركات العاملة في مجال البريد والطرود فإن المؤسسة ستتولى مخاطبة الجهات المعنية لإلزام هذه الشركات بالتقيد بالترخيص الممنوح لها والمتعلق بمزاولة خدمات الطرود غير البريدية، إلى جانب تفعيل آليات مراقبة عملها بالتنسيق مع الجهات الرقابية الرسمية.
- وبالنسبة للمنافسة في السوق ستواصل مؤسسة البريد السعودي العمل على تطوير الخدمات البريدية القائمة ورفع كفاءتها، وعلى وجه الخصوص خدمة البريد الممتاز، وتقديم مجموعة من الخدمات المساندة التي تجذب العميل ومنها تفعيل تقنيات متابعة المادة البريدية، والإسراع في إيصال البريد من خلال تسريع عملية المعالجة البريدية، وتسليم البريد في أوقات متعددة خلال اليوم، والعمل على تطوير برامج لتفعيل العنوان البريدي وتطوير استخدام خدمة واصل.

٤/٢/٢٤ توقعات الطلب

يتأثر الطلب على الخدمات البريدية إيجاباً أو سلباً بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبريدية والتقنية. فوفقاً للنماذج القياسية الاقتصادية لاتحاد البريد العالمي فإن حجم الخدمة البريدية يتأثر بالتغير في الناتج المحلي، كما يتأثر حجم الرواج البريدي بمعدل التضخم، وبعامل النمو السكاني. إضافة إلى ذلك يؤثر ارتفاع نسبة التعليم، وانخفاض معدل الأمية، وتوفر بدائل اتصالات أخرى في حجم الرواج البريدي. كما أن تحسين نوعية الخدمة يسهم في زيادة الطلب. لذا فالجهود مستمرة لتحسين نوعية الخدمة البريدية بالمملكة من خلال تطوير كفاءة المعالجة البريدية، وتحسين زمن إيصال البريد، وإدخال نظام تقفّي أثر

المادة البريدية بالنسبة للبريد الممتاز، والذي يتوقع أن يشمل البريد المسجل والبريد الرسمي خلال خطة التنمية التاسعة، وإدخال تقنية الحاسوب بالنسبة لقيد المادة المسجلة والرسمية، واستمرار متابعة قياس كفاءة الخدمة، وتحسين خدمة البريد الدعائي وتطويره وإدخال خدمات جديدة مثل البريد المختلط وبريد اللوازم وخدمة التحويلات المالية وغيرها مما سيؤدي إلى تحسين نوعية الخدمة وتشجيع الإقبال عليها، ومن ثم زيادة حجم الرواج البريدي.

من ناحية أخرى، تواجه الخدمة البريدية منافسة قوية من وسائل الاتصالات الأخرى، ومن مقدمي الخدمة الآخرين. ومن غير المتوقع أن تنخفض حدة المنافسة في سوق الاتصالات بصفة عامة وسوق الخدمات البريدية بوجه خاص خلال خطة التنمية التاسعة، كما أن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وما يترتب عليه من فتح السوق، سيدعم استمرار المنافسة في سوق الخدمات البريدية، والتي ستكتسب مزيداً من الدعم بعد إقراره.

سيؤدي التوجه الرامي إلى استخدام البريد الدعائي لخدمة رجال الأعمال، والاعتماد على خدمات بريدية متنوعة مثل البريد الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية، والبريد المختلط، وبريد اللوازم إلى تأثير إيجابي على حجم البريد خلال سنوات خطة التنمية التاسعة. إلا أن الخدمة البريدية قد تفقد حصة من السوق بسبب استخدام تقنيات اتصال أخرى ذات جودة عالية مثل الإنترنت والبريد الإلكتروني. ويتم حساب تأثير هذه العوامل طبقاً للنموذج القياسي المعمول به لدى اتحاد البريد العالمي. وبناء على تحليل التأثيرات الإيجابية والسلبية للعوامل المختلفة فيتوقع أن ينمو حجم الطلب على الخدمات البريدية بمعدل سنوي متوسط يقدر بنحو (٢,٥٪) خلال سنوات خطة التنمية التاسعة.

إن مقابلة الطلب المتوقع على الخدمة البريدية، يتطلب العمل على تحسين نوعية الخدمات البريدية القائمة وتنويعها، بالاستفادة من مناخ المرونة والاستقلالية التي توفرت لمؤسسة البريد السعودي.

سيتم التركيز خلال سنوات خطة التنمية التاسعة على توفير خدمات ومنتجات جديدة من خلال تطوير خدمات المنافذ البريدية، وإدخال خدمات جديدة مثل تسديد الفواتير بأنواعها، وتقديم الخدمات الحكومية، والعمل على إدخال الخدمات المالية البريدية من خلال الاتفاق مع جهة متخصصة في التحويلات الخارجية السريعة للأموال مقابل نسبة من رسوم التحويلات، وتطوير خدمة البريد الهجين من خلال توصيل فواتير ورسائل المرافق الخدمية كالاتصالات والكهرباء والمياه والبنوك، مع تقديم خدمات القيمة المضافة مثل الطباعة والتغليف،

واستغلال عناوين "واصل" في التوزيع، ومزاولة الخدمات المساندة للتجارة الإلكترونية من خلال توزيع الطرود.

٥/٢/٢٤ استراتيجية التنمية

١/٥/٢/٢٤ الرؤية المستقبلية

خدمات بريدية شاملة ومتكاملة تغطي جميع أرجاء المملكة، وبأسعار مناسبة وجودة عالية ترقى إلى المستوى العالمي، وتحت إشراف مؤسسة متمكنة وقادرة على الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتلبية متطلبات مجتمع المعرفة.

٢/٥/٢/٢٤ الأهداف العامة

- تطوير الخدمات البريدية وتحسين نوعيتها.
- تنويع الخدمات والمنتجات البريدية.
- توسعة البنية الأساسية للبريد.
- تنمية الطاقات البشرية، والتوظيف الأمثل لها.
- تطوير الإطار المؤسسي لقطاع البريد.
- تحسين الوضع المالي لقطاع البريد.
- تطوير نموذج الإدارة والتشغيل وتنظيمه.

٣/٥/٢/٢٤ السياسات

- الاستمرار في تجهيز المكاتب الأمامية ومنافذ البيع ونقاط المعالجة بالتقنيات الحديثة.
- الاستمرار في ربط جميع المكاتب البريدية بشبكة إلكترونية لتقديم الخدمة بسرعة وسهولة مع إحكام الرقابة والمتابعة وتقفِّي أثر البعائث (المواد البريدية) والاستعلام عنها.
- إدارة جميع مرافق ومعدات المؤسسة وتشغيلها لتعمل بالكفاءة المطلوبة.
- تطوير خدمات البريد المسجل والرسمي والطرود من خلال تطبيق نظام تقفي الأثر واستخدام السجلات الالكترونية في قيد المواد والطرود.
- تهيئة البريد الممتاز وتطويره لتقديم خدمات في مجال البريد السريع بمعايير عالمية.

- العمل على أن تكون الجودة النوعية أساسا في جميع الخدمات البريدية وقياسها بصفة دورية والعمل بشفافية ووضوح من خلال الإعلان عن الرسوم والمهل التي تستغرقها عمليات إيصال جميع الخدمات للعملاء.
- تقديم الخدمات الحكومية والعامة عبر مكاتب البريد الأمامية لتمكين الجهات من تنفيذ برامج الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية.
- الاستمرار في تأسيس البنية التحتية للتوزيع في محل الإقامة، من خلال إيصال خدمة واصل إلى كل وحدة سكنيه وتجارية وصناعية، وأن يكون العنوان البريدي جزءاً من هوية أي شخص في المملكة.
- تصميم وإنشاء مبانٍ تلبي جميع احتياجات البريد لتقديم خدماته للعملاء بشكل أمثل.
- العمل على تغطية خطوط نقل البريد السطحي والطواف لجميع مدن المملكة وقراها ومحافظاتها عبر شركة ناقل.
- العمل على تحويل مؤسسة البريد السعودي إلى شركة قابضة تمتلك عدداً من الشركات تعمل في قطاعات الخدمة البريدية بالمملكة.

- إكمال توفير خدمات البريد الممتاز والطرود والخدمات المالية والبريد الدعائي والتسويق والمكاتب الأمامية والتوزيع والخدمات اللوجستية عبر شركاء استراتيجيين من القطاع الخاص.
- الاستمرار في تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تقديم الخدمات البريدية.
- تحديد شروط الخدمة الشمولية ومعاييرها ونطاقها في جميع أنحاء المملكة.
- تطوير نظام البريد وتنظيم ممارسة العمل البريدي في السوق من خلال تحديد وفصل مهمات المشرع والمنظم والمشغل لتهيئة بيئة بريدية تشغيلية منظمة.
- تدريب الطاقات البشرية في جميع المجالات المهنية البريدية والتقنية والفنية والإدارية والمالية، وابتعاث الكفاءات المتميزة إلى الخارج حسب الحاجة.
- استقطاب طاقات وطنية مؤهلة في جميع التخصصات المطلوبة للعمل في جميع المجالات المهنية البريدية والتقنية والفنية والمالية والإدارية.
- تنمية إيرادات البريد من خلال وضع خطط لتسويق جميع الخدمات والمنتجات البريدية التي تقدمها المؤسسة، وتنشيط تحصيل إيرادات البريد الرسمي.
- وضع الأسس الصحيحة لمحاسبة النفقات الختامية مع الدول في إطار الاتفاقات البريدية لزيادة موارد البريد.

- تطوير نظام المساندة الإدارية والمالية من خلال الاستمرار في تطوير اللوائح التنفيذية، وتطبيق حساب التكلفة وترقية نظم المعلومات الإحصائية.
- إيجاد الطاقات القيادية القادرة على إدارة جميع القطاعات البريدية وتشغيلها.

٤/٥/٢/٢٤ الأهداف المحددة

- تجهيز جميع المكاتب الأمامية ومنافذ البيع ونقاط المعالجة البريدية بالتقنيات الحديثة.
- ربط ٦٠٠ مكتب بريد بشبكات حاسب آلي.
- الاستمرار في تحسين وتطوير خدمات البريد الممتاز والطرود والبريد المسجل والبريد الرسمي.
- تكوين شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص لمزاولة خدمات البريد الدعائي والخدمات المالية وخدمات البريد المختلط.
- توفير الخدمات الحكومية والعامة في مكاتب البريد الأمامية (خدمات الكاونتر).
- استكمال مراحل تأسيس البنية التحتية للتوزيع محل الإقامة (خدمة واصل) والتوسع في صناديق محل الإقامة .
- إنشاء ١٠ مبانٍ مركزية، و٢٠ مبنى للمكاتب الفرعية.
- إجراء الدراسات لتحويل مؤسسة البريد السعودي إلى شركة قابضة ودراسات تحويل قطاعات الخدمة إلى شركات تابعة للشركة القابضة.
- تطوير نظام البريد.
- تدريب ١٣٨٤٥ موظفاً، وابتعاث ١٠ موظفين للخارج.

٦/٢/٢٤ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة للجهات الحكومية في قطاع البريد (مؤسسة البريد السعودي) خلال خطة التنمية التاسعة (٨,٧) بليون ريال.

المياه والصرف الصحي

١/٢٥ المقدمة

شكلت خطة التنمية الثامنة محطة مفصلية على مسار تنمية قطاع المياه وتطويره، حيث شهد خلالها إنجازات ملموسة. فقد تم اتخاذ خطوات أولية، ولكنها أساسية، في إطار وضع استراتيجية شاملة لتنمية موارد المياه واستدامتها. وتحقق تقدم ملحوظ نحو توفير مقومات الإدارة المتكاملة للثروة المائية، إضافة إلى التحسن في مؤشرات تنمية الموارد المائية المتجددة، وذلك بتعزيز طاقة السدود في جميع أنحاء المملكة. كما شهدت خدمات المياه والصرف الصحي تطوراً سواءً بالنظر إلى نطاقها أو مستوى كفاءتها.

على الصعيد التنظيمي والإداري، تمت الموافقة على القواعد المنظمة لإسهام القطاع الخاص في إدارة أنشطة مرافق المياه والصرف الصحي وتشغيلها. وشهدت الخطة الترخيص بتأسيس شركة المياه الوطنية. كما صدرت الموافقة على البرنامج التنفيذي لتخصيص المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة. وقد تم في هذا الإطار تأسيس عدد من الشركات التي ستنشط في مجال إقامة مشروعات كبرى لتحلية المياه وتوليد الطاقة الكهربائية.

وفي ضوء تلك التحولات، ستُبنى خطة التنمية التاسعة على الإنجازات التي تم تحقيقها، من خلال استكمال الاستراتيجية الوطنية للمياه، التي تنطوي على قواعد شاملة للبيانات المائية، سواءً من حيث المصادر أو الاستخدامات أو الآليات والإجراءات اللازمة لتنفيذها. وستسعى الخطة التاسعة أيضاً إلى تعزيز معدلات الكفاءة التنفيذية للسياسات المائية، بحيث يتم التركيز على جانب إدارة الطلب على المياه في جميع استخداماتها، مع دعم اعتماد التقنيات المرشدة للمياه وتطويرها. وستتواصل الجهود أيضاً خلال الخطة لتوسعة تغطية خدمات الميـــاه والصرف الصحي، ورفع معدلات المياه المعالجة وتوسعة مجالات استخداماتها، إضافة إلى إدراج مصادر المياه غير التقليدية في الموازنات المائية للمناطق، فضلاً عن الاستمرار في بناء القدرات الإدارية والتنظيمية وتعزيزها على جميع المستويات، خاصة على المستويات الإقليمية، من حيث مصادر المياه، ومواقع استخدامها. وتعزيزاً لجهود التطوير، ستتواصل عملية إعادة الهيكلة، بما يضمن تحقيق التشغيل الكفء والمنتج لمرافق الميـــاه والصرف الصحي على أسس تجارية، وذلك من خلال المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن لقطاع المياه والصرف الصحي موضحاً التطورات التي شهدها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، كما يبرز توقعات الطلب على خدماته، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/٢٥ الوضع الراهن

١/٢/٢٥ المحافظة على موارد المياه وتنميتها وترشيد استخدامها

تشير التقديرات إلى انخفاض استهلاك المياه لجميع الإغراض من نحو ٢٠,٣ بليون متر مكعب في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٨,٥ بليون متر مكعب في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، وذلك بمعدل سنوي متوسط قدره (١,٨٪)، ويعزى هذا الانخفاض في الأساس إلى انخفاض استهلاك المياه للأغراض الزراعية بمعدل سنوي متوسط قدره (٢,٥٪) خلال المدة المشار إليها، الجدول (١/٢٥).

الجدول (١/٢٥)
الموازنة المائية
خطة التنمية الثامنة

(مليون متر مكعب/ سنة)

البيان	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	معدل النمو السنوي المتوسط للخطة (٪)
الطلب على المياه للأغراض البلدية	٢١٠٠	٢٣٣٠	٢,١
الطلب على المياه للأغراض الصناعية	٦٤٠	٧١٣	٢,٢
الطلب على المياه للأغراض الزراعية	١٧٥٣٠	١٥٤٦٤	-٢,٥
إجمالي الطلب على المياه	٢٠٢٧٠	١٨٥٠٧	-١,٨
المياه السطحية والجوفية المتجددة	٥٤١٠	٥٥٤١	٠,٥
المياه الجوفية غير المتجددة	١٣٤٩٠	١١٥٥١	-٣,١
مياه البحر المحلاة	١٠٧٠	١٠٤٨	-٠,٤
مياه الصرف الزراعي المعالجة	٤٠	٤٢	١,٠
مياه الصرف الصحي المعالجة	٢٦٠	٣٢٥	٤,٦
إجمالي موارد المياه المتاحة	٢٠٢٧٠	١٨٥٠٧	-١,٨

المصدر: وزارة المياه والكهرباء، ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

وتجدر الإشارة هنا إلى الدور الإيجابي للإجراءات والقواعد التي اتخذتها الحكومة لترشيد استهلاك المياه وتنظيم استخدامها في الزراعة بشكل عام، وترشيد زراعة المحاصيل ذات المقننات المائية العالية. أما فيما يختص بالنمو في استهلاك المياه للأغراض البلدية، فقد بلغ معدله السنوي المتوسط (٢,١٪) خلال الخطة، في حين بلغ معدل النمو في استهلاك المياه للأغراض الصناعية (٢,٢٪) خلال المدة نفسها.

وفي مجال تنمية موارد المياه المتجددة، فإن برنامج إقامة السدود المائية، من أجل تجميع المياه إما لاستغلالها بشكل مباشر، أو الاعتماد عليها في تغذية المخزونات المائية الجوفية، يعد من البرامج المهمة التي تستهدف تعزيز إمدادات المياه المستدامة. ويشار في هذا الخصوص إلى زيادة عدد السدود القائمة، خلال سنوات خطة التنمية الثامنة، من ٢١٠ سدود في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ٣٠٢ سداً في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، كما ارتفعت السعة التخزينية للسدود من ٨٣٢ مليون إلى ١٣٥٤ مليون متر مكعب، الجدول (٢/٢٥)، وهو ما يشكل نحو (١١٧٪) من المستهدف في الخطة بنهاية مدتها.

الجدول (٢/٢٥)
عدد السدود وسعتها التخزينية
خطة التنمية الثامنة

البيان	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
إجمالي أعداد السدود	٢١٠	٣٠٢	٧,٥
السعة التخزينية (مليون متر مكعب)	٨٣٢	١٣٥٤	١٠,٢

المصدر: وزارة المياه والكهرباء.

وفيما يختص بنشاطي تحلية المياه وتوليد الكهرباء، فقد بلغت قدرة تحلية المياه المالحة نحو ٢٨٧٨ ألف متر مكعب في اليوم من المياه، ونحو ٣٤٢٦ ميجاواط من الكهرباء في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، حيث لم تشهد تلك المؤشرات تغيراً ملحوظاً خلال خطة التنمية الثامنة، الجدول (٣/٢٥).

الجدول (٣/٢٥)

تحلية المياه المالحة

خطة التنمية الثامنة

البيان	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	معدل النمو السنوي المتوسط للخطة (٪)
عدد محطات التحلية	٣٠	٣٠	٠,٠
قدرة إنتاج المياه (ألف متر مكعب/اليوم)	٢٨٧٨	٢٨٧٨	٠,٠
كمية المياه المنتجة (مليون متر مكعب)	١٠٧٠	١٠٤٨	-٠,٤
قدرة التوليد الكهربائية الفعلية (ميجاواط)	٣٤٢٦	٣٤٢٦	٠,٠
الطاقة الكهربائية المنتجة (مليون ميجاواط ساعة)	٢١,٨	٢١,٠	-٠,٨

المصدر: المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة.

ويشكل التقدم المحرز على صعيد الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة في الأغراض الزراعية والصناعية أهمية بارزة في مجال تنمية موارد المياه غير التقليدية خلال الخطة الثامنة، حيث ارتفعت كمية المياه المستخدمة من ٢٦٠ مليون متر مكعب في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٣٢٥ مليون متر مكعب في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، وذلك بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٤,٦٪)، كما بلغت كمية مياه الصرف الزراعي المعالجة ٤٢ مليون متر مكعب في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، مرتفعة من نحو ٤٠ مليون متر مكعب في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١٪).

٢/٢/٢٥ خدمات المياه والصرف الصحي

شهدت خدمات مياه الشرب نمواً مطرداً خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة، عززته الاعتمادات المالية الإضافية التي وفرتها الدولة من فائض إيرادات الميزانية للخدمات العامة والتجهيزات الأساسية. فقد ارتفعت أعداد التوصيلات المنزلية لمياه الشرب، وأطوال شبكات المياه بمعدل سنوي متوسط بلغ نحو (١٢,٣٪) و (١٤,٥٪) على التوالي، إذ بلغ عدد التوصيلات الجديدة نحو ٥٩٦ ألف توصيلة.

وقد بلغ عدد محطات تنقية مياه الشرب ٦٨ محطة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بطاقة تصميمية إجمالية قدرها ١,٧ مليون متر مكعب في اليوم، حيث وصل المعدل اليومي للمياه المنقاة في ذات العام إلى نحو ١,٤ مليون متر مكعب، الجدول (٤/٢٥).

الجدول (٤/٢٥)
خدمات مياه الشرب
خطة التنمية الثامنة (*)

البيان		١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
شبكات مياه الشرب	عدد التوصيلات المنزلية (ألف توصيلة)	١٠٠٦	١٠٢٧	١٣١٢	١٥٥٦	١٦٠٢	١٢,٣
	طول الشبكة (ألف كيلومتر)	٣٦,٠	٣٧,٢	٥١,٩	٦٠,٥	٦١,٨	١٤,٥
محطات تنقية مياه الشرب	الطاقة الإنتاجية (ألف م٣/يوم)	١٤٩٩	١٩٦٤	١٩٦٤	١٢٧٣	١٧١٣	٣,٤
	كمية المياه المعالجة (ألف م٣/يوم)	١٢٧٦	١٦٦٤	١٢٧٥	٩٨٤	١٤٢٨	٢,٩

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
المصدر: وزارة المياه والكهرباء.

ارتفع عدد توصيلات شبكة الصرف الصحي إلى نحو ٧٢٠ ألف توصيلة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) موازنة بنحو ٥٧٢ ألف توصيلة في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٦,١٪). أما فيما يختص بمرافق معالجة مياه الصرف الصحي من أجل إعادة استخدامها في الزراعة والصناعة، فقد ارتفعت طاقتها الإنتاجية بمعدل سنوي متوسط قدره (١,٥٪)، من نحو ٤,١ مليون متر مكعب في اليوم في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٤,٣ مليون متر مكعب في اليوم في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، كما ارتفعت كمية مياه الصرف الصحي المعالجة من ١,٤ إلى ٢ مليون متر مكعب يومياً خلال المدة المشار إليها، الجدول (٥/٢٥).

٣/٢/٢٥ استخدامات المياه للأغراض الصناعية والزراعية

شهد عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) اتخاذ عدد من الإجراءات والقواعد الهادفة إلى ترشيد استهلاك المياه وتنظيم استخدامها في المجالات الزراعية، ومن بينها: الاستمرار في منع تصدير القمح المنتج محلياً، ووقف تصدير منتجات الخضار المزروعة في المزارع المكشوفة، ومنع تصدير الأعلاف وتيسير استيرادها وتقديم التسهيلات الائتمانية لحفز المستثمرين على زراعتها خارج المملكة، وإعفاء الواردات الزراعية من الرسوم الجمركية، وحظر الحفر في المناطق التي تعاني من هبوط في مستويات المياه وتدني نوعيتها. ويتوقع لهذه الإجراءات أن تؤتي ثمارها خلال السنوات القادمة.

الجدول (٥/٢٥)
خدمات مياه الصرف الصحي
خطة التنمية الثامنة (*)

البيان		١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
شبكات الصرف الصحي	عدد التوصيلات المنزلية (ألف توصيلة)	٥٧٢	٥٧٢	٦٢٢	٦٨٨	٧٢٠	٦,١
	طول الشبكة (ألف كيلومتر)	١١,٠	١١,٣	١٣,٤	١٥,١	١٥,٤	٨,٨
محطات معالجة الصرف الصحي	الطاقة الإنتاجية (ألف م٣/يوم)	٤٠٩٧	٤٠٩٧	٤١٢١	٤٣٤٦	٤٣٤٦	١,٥
	كمية المياه المعالجة (ألف م٣/يوم)	١٤٠٠	١٨١٤	١٨٦١	٢٠٠٩	٢٠٠٠	٩,٣

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
المصدر: وزارة المياه والكهرباء.

وقد أولت خطة التنمية الثامنة اهتماماً خاصاً بتعرفة المياه، ودعت إلى مراجعتها، خاصة بالنسبة للمياه المستخدمة للأغراض البلدية والصناعية والزراعية، وذلك من أجل تنظيم الاستهلاك ولكن مع مراعاة القدرة الشرائية للمستهلك. كما تم البدء في عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨) في مشروع إعداد نظام شامل للمياه ولوائحه التنفيذية، يؤسس لبناء إطار لنظام متطور يلبي الطلب على المياه في جميع الأغراض الحالية وقادر على استيعاب الاحتياجات المستقبلية منها.

٤/٢/٢٥ الإدارة المتكاملة للموارد المائية

دعت خطة التنمية الثامنة، في إطار تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية، إلى إكمال الخطة الوطنية للمياه مع ما تنطوي عليه من تحديد لموارد المياه واحتياطياتها خاصة المياه الجوفية غير المتجددة، ووضع قواعد البيانات الشاملة للقطاع، واستكمال الأطر التنظيمية لاستخدامات المياه. وقد تم في هذا المجال الانتهاء من المرحلة الأولى من مقترح الاستراتيجية الوطنية للمياه وخطة العمل التي تشكل الإطار الشامل بعيد المدى للخطة الوطنية للمياه، من أجل تحسين إدارة المياه والطلب عليها مع أخذ الجوانب الاقتصادية والتشريعية في الحسبان، كما تواصلت خلال خطة التنمية الثامنة الدراسات التفصيلية حول التكوينات والاحتياطيات المائية في مختلف مناطق المملكة، وتم الانتهاء من دراستين عن تكوين أم الرضمة الحاملة للمياه وتكوين الساق والطبقات الحاملة للمياه التي تعلوها وجاري إكمال دراسة باقي التكوينات.

٥/٢/٢٥ التطوير المؤسسي والتنظيمي

شهد قطاع المياه تطورات على المستويين المؤسسي والتنظيمي، خلال خطة التنمية الثامنة، كان من أبرزها الحد من المركزية، وذلك بتوسيع صلاحيات مديريات المياه والصرف الصحي بالمناطق الإدارية الثلاث عشرة، واعتماد مجموعة من السياسات والإجراءات الرامية إلى رفع مستوى أداء قطاع المياه والصرف الصحي، من أهمها: الموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام مياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدامها، وتوحيد مواصفات محطات معالجة مياه الصرف الصحي.

لقد حققت عملية تخصيص أنشطة المياه والصرف الصحي تقدماً ملحوظاً خلال الخطة، حيث شملت إنجاز الخطوات التالية:

- تم إعداد منهجية تخصيص مرافق المياه والصرف الصحي، كما تواصلت جهود وضع الأطر الإدارية والتنظيمية والقانونية التي يتطلبها تنفيذ تلك المنهجية.
- صدور قرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم (٢٧/٢) وتاريخ ١٤٢٧/٢/١٤هـ (٢٠٠٦)، المتعلق بالقواعد المنظمة لإسهام القطاع الخاص في تطوير قطاع المياه والصرف الصحي.
- صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٥) وتاريخ ١٤٢٩/١/١٢هـ (٢٠٠٨) القاضي بالموافقة على الترخيص بتأسيس شركة المياه الوطنية، والتي سيكون من ضمن مهماتها القيام بتوفير جميع خدمات قطاع المياه الجوفية وقطاع توزيع مياه الشرب وتقديمها، وتجميع مياه الصرف الصحي ومعالجتها على أسس تجارية سليمة وأن تحصل الشركة على جميع استحقاقاتها مقابل خدماتها المقدمة إلى جميع المشتركين.

أما فيما يتعلق بخصخصة مشاريع المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة ومرافقها فقد تم التالي:

- صدور قرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم (٢٩/٢) وتاريخ ١٤٢٩/٦/٢٩هـ (٢٠٠٨) بالموافقة على البرنامج التنفيذي لتخصيص المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، وذلك بتحويل المؤسسة إلى شركة قابضة مملوكة بالكامل للدولة. ولقد تم إطلاق أعمال البرنامج التنفيذي لتخصيص المؤسسة وإعادة هيكلتها ابتداءً من ١٤٣٠/١/١٠هـ (٢٠٠٩).
- صدور قرار مجلس الوزراء رقم (١٨٠) وتاريخ ١٤٢٦/٧/١٠هـ (٢٠٠٥)

بالموافقة على الترخيص بتأسيس شركة الشعيبة للمياه والكهرباء.

- صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٤٤) وتاريخ ١٤٢٨/٢/١هـ (٢٠٠٧) بالموافقة على تأسيس شركة الشقيق للمياه والكهرباء.
- صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٢هـ (٢٠٠٧) القاضي بالموافقة على الترخيص بتأسيس شركة مساهمة باسم شركة رأس الزور للمياه والكهرباء.

٣/٢٥ القضايا والتحديات

١/٣/٢٥ استدامة موارد المياه

تعود هذه القضية بجذورها إلى عام ١٤٠٠هـ (١٩٨٠)، عندما بدأت التنمية الزراعية تتركز في مناطق شبه جافة تتسم بندرة الأمطار، ولهذا كانت المياه الجوفية غير المتجددة المصدر الرئيس في عملية الري. وأسهم الدعم الكبير والإعانات المتعددة التي وفرتها الدولة للقطاع الزراعي في زيادة المساحات المزروعة، مما أسهم في زيادة وتيرة استنزاف المياه الجوفية، كما أسهم هذا الدعم في توسعة الفجوة بين التكلفة الاجتماعية للمياه الجوفية والتكلفة التي يتحملها المزارع، مما شجع على التوسع في زراعة المحاصيل ذات المقننات المائية العالية.

الصفحة ٤٧٠

وبناءً عليه، شهدت العقود الثلاثة الماضية استنزافاً للمياه الجوفية، والذي سيتم تحديد حجمه فور الانتهاء من الدراسات المتخصصة التي تعكف على إنجازها وزارة المياه والكهرباء. وعلى الرغم من أن الإجراءات التي اتُّخذت مؤخراً في إطار جهود ترشيد الزراعات ذات الكفاءة المائية المنخفضة، مثل القمح والشعير والأعلاف، والتي أدت إلى تقليص نسبي في حجم المحاصيل والمساحات المزروعة، إلا أنها لم تؤد إلى تراجع ملحوظ في استهلاك المياه، وذلك نظراً للتحول إلى زراعة محاصيل بديلة متدنية الكفاءة المائية.

ولحل قضية ندرة المياه، يلزم العمل على سد الفجوة بين معدلات استخراج المياه الجوفية ومعدلات تغذيتها الطبيعية، أي إيجاد نوع من التوازن بين الموارد المتاحة والطلب عليها، وذلك من خلال تطبيق إجراءات صارمة وفعالة لإدارة الطلب، والاستفادة القصوى من موارد المياه غير التقليدية (المياه المعالجة)، كما يلزم مواصلة جهود إعادة هيكلة الإنتاج الزراعي، وذلك بنقل الزراعات الكثيفة الاستهلاك للمياه إلى المناطق التي تتوفر فيها مصادر مياه متجددة، ومواصلة تقديم الدعم والحوافز للمزارعين، لحثهم على استخدام تقنيات الري

الحديثة. كما ينبغي إعادة النظر في تسعيرة المياه المستخدمة لجميع الأغراض بما يمكن من ترشيد استخداماتها، مع وضع تعرفة مناسبة تراعي قدرات المستهلكين وفي الوقت نفسه تراعي استدامة موارد المياه.

٢/٣/٢٥ جودة مستوى خدمات المياه والصرف الصحي

باستثناء الوضع في بعض المدن، فإن نوعية خدمات المياه والصرف الصحي المقدمة وكفاءتها في حاجة لرفع مستواها لتقترب من المستويات المعيارية العالمية، خاصة فيما يتعلق بمعدلات التغطية، وفواقد الشبكات، كما أن عملية تجميع مياه الصرف الصحي ومعالجتها تتطلب المزيد من التحسين والتطوير. وعلى الرغم مما طرأ من تحسن على خدمات المياه، فإن نسبة من السكان لا تزال تعتمد في تلبية احتياجاتها على الوايتات (الصهاريج)، وبتكلفة أعلى بكثير من تكلفة مياه الشبكة.

ويمكن التعامل مع هذه القضية من خلال الاستمرار في تكثيف الجهود الرامية لترشيد الطلب على المياه لجميع الأغراض، والعمل على معالجة مياه الصرف الصحي، وإعادة استخدامها، وتطوير محطات تنقية المياه القائمة تقنياً، إضافة إلى تخفيض فواقد شبكات توزيع المياه وحمايتها من التلوث.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن توسيع مشاركة القطاع الخاص يمكن أن تسهم في زيادة مجالات تقديم خدمات المياه والصرف الصحي وتمويلها، ومن ثم زيادة نسب التغطية لتلك الخدمات وتحسين مستوى جودتها. فضلاً عن مراجعة تعرفة المياه بما يُرشِّد استخدامها والمحافظة عليها.

٤/٢٥ توقعات الطلب

١/٤/٢٥ المياه

في ضوء الجهود والإجراءات الرامية إلى ترشيد استهلاك المياه، والتي تم اعتمادها خلال خطة التنمية الثامنة، وتلك المستهدف اعتمادها وتطبيقها خلال السنوات القادمة، يُتوقع أن يتراجع إجمالي الطلب على المياه خلال خطة التنمية التاسعة بمعدل سنوي متوسط قدره (٢,٥٪)، من نحو ١٨,٥ بليون متر مكعب في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ١٦,٣ بليون متر مكعب في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، نتيجة تراجع الطلب على المياه للأغراض الزراعية، بمعدل سنوي متوسط قدره (٣,٧٪)، أي تراجع الاستهلاك من نحو ١٥,٥ بليون

إلى نحو ١٢,٨ بليون متر مكعب خلال الخطة التاسعة. وفي المقابل، يتوقع ارتفاع الطلب على المياه للأغراض الصناعية، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٥,٥٪)، من ٧١٣ مليون متر مكعب إلى ٩٣٠ مليون متر مكعب، وذلك نتيجة زيادة عدد المصانع العاملة، وتشغيل المدن الصناعية الجديدة، إضافة إلى المدن الاقتصادية. كما يتوقع ارتفاع الطلب على المياه للأغراض البلدية بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢,١٪) من نحو ٢,٣ بليون متر مكعب إلى نحو ٢,٦ بليون متر مكعب خلال الخطة التاسعة، وهو معدل نمو في الاستهلاك يقترب من معدل النمو المتوقع لسكان المملكة، الجدول (٦/٢٥).

الجدول (٦/٢٥)

توقعات العرض والطلب على المياه

خطة التنمية التاسعة

البيـــــان	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)		١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)		معدل النمو السنوي المتوسط للخطة (٪)
	مليون م٣	الحصة (٪)	مليون م٣	الحصة (٪)	
الطلب على المياه للأغراض البلدية	٢٣٣٠	١٢,٦	٢٥٨٣	١٥,٨	٢,١
الطلب على المياه للأغراض الصناعية	٧١٣	٣,٩	٩٣٠	٥,٧	٥,٥
الطلب على المياه للأغراض الزراعية	١٥٤٦٤	٨٣,٥	١٢٧٩٤	٧٨,٥	-٣,٧
إجمالي الطلب على المياه	١٨٥٠٧	١٠٠,٠	١٦٣٠٧	١٠٠,٠	-٢,٥
مياه جوفية غير متجددة	١١٥٥١	٦٢,٤	٨٩٧٦	٥٥,٠	-٤,٩
مياه جوفية وسطحية متجددة	٥٥٤١	٢٩,٩	٤٦٤٤	٢٨,٥	-٣,٥
مياه محلاة	١٠٤٨	٥,٧	٢٠٧٠	١٢,٧	١٤,٦
مياه صرف صحي معالجة	٣٢٥	١,٨	٥٧٠	٣,٥	١١,٩
مياه صرف زراعي معالجة	٤٢	٠,٢	٤٧	٠,٣	٢,٣
إجمالي موارد المياه المتاحة	١٨٥٠٧	١٠٠,٠	١٦٣٠٧	١٠٠,٠	- ٢,٥

المصدر: وزارة المياه والكهرباء، ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

وبناء عليه، يتوقع انخفاض الطلب على المياه الجوفية غير المتجددة بمعدل سنوي متوسط قدره (٤,٩٪) لتصل حصتها من إجمالي المياه المستهلكة إلى (٥٥٪) بنهاية الخطة، في حين يتوقع أن تتضاعف تقريباً كمية المياه المحلاة، من نحو ١٠٤٨ مليون إلى ٢٠٧٠ مليون متر مكعب، وأن تشكل نسبة (١٢,٧٪) من إجمالي المياه المستخدمة بنهاية الخطة التاسعـــة. أما فيما يختص بمياه الصرف الصحي المعالجة، فيتوقع أن يشهد الطلب على

استخداماتها نمواً كبيراً بمعدل سنوي قدره (١١,٩٪)، مرتفعة من نحو ٣٢٥ مليون متر مكعب في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٥٧٠ مليون متر مكعب في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، وأن تبلغ حصتها بنهاية الخطة نحو (٣,٥٪) من إجمالي المياه المستخدمة.

ويوضح الجدول (٧/٢٥) توزيع الطلب المتوقع على المياه لكل من الأغراض البلدية والصناعية والزراعية، بحسب مناطق المملكة الإدارية، حيث يمكن ملاحظة الانعكاسات المتوقعة للإجراءات الهادفة إلى ترشيد استهلاك المياه المتجددة في الزراعة.

الجدول (٧/٢٥)
توقعات الطلب على المياه بحسب المناطق الإدارية
خطة التنمية التاسعة

(مليون متر مكعب)

المنطقة الإدارية	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)				١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)				معدل النمو السنوي المتوسط للخطة (٪)			
	الأغراض البلدية	الأغراض الزراعية	الأغراض الصناعية	الإجمالي	الأغراض البلدية	الأغراض الزراعية	الأغراض الصناعية	الإجمالي	الأغراض البلدية	الأغراض الزراعية	الأغراض الصناعية	الإجمالي
الرياض	٦٧٣	٤٠٨٩	٢٣٦	٤٩٩٨	٧٥٢	٣٤٦٧	٢٨٠	٤٤٩٩	٢,٢	-٣,٢	٣,٥	-٢,١
مكة المكرمة	٦٠٨	٨٦١	١٤٤	١٦١٣	٦٦٧	٧٣٧	١٩٣	١٥٩٧	١,٩	-٣,١	٦,٠	-٠,٢
المدينة المنورة	١٥٨	٩٦٨	٥٢	١١٧٨	١٧٨	٧٧٥	٦٩	١٠٢٢	٢,٤	-٤,٣	٥,٨	-٢,٨
القصيم	٨٦	٢٢٧٤	٢١	٢٣٨١	٩٦	١٨٦٦	٢٤	١٩٨٦	٢,٢	-٣,٩	٢,٧	-٣,٦
الشرقية	٣٥٣	٩١١	١٩٨	١٤٦٢	٣٨٧	٧٣٤	٢٤٩	١٣٧٠	١,٩	-٤,٢	٤,٧	-١,٣
عسير	١٢٤	٣٥٠	١٦	٤٩٠	١٣٧	٣٣٠	٢٤	٤٩١	٢,٠	-١,٢	٨,٤	٠,٠
تبوك	٦٧	٧٣٣	٨	٨٠٨	٧٥	٥٦٥	١٥	٦٥٥	٢,٣	-٥,١	١٣,٤	-٤,١
حائل	٤٥	١٣٥٢	٧	١٤٠٤	٥٠	١٠٩٩	١٨	١١٦٧	٢,١	-٤,١	٢٠,٨	-٣,٦
الحدود الشمالية	٢٤	٤	٣	٣١	٢٧	٦	٣	٣٦	٢,٤	٨,٤	٠,٠	٣,٠
جازان	٨٦	٢٠٤٠	٨	٢١٣٤	٩٧	١٧١٢	٢٠	١٨٢٩	٢,٤	-٣,٤	٢٠,١	-٣,٠
نجران	٣٧	٢٥٢	٥	٢٩٤	٤٢	٢٠٧	١٢	٢٦١	٢,٦	-٣,٩	١٩,١	-٢,٤
الباحة	٣٠	١٢٠	٥	١٥٥	٣٢	١٠٠	١١	١٤٣	١,٣	-٣,٦	١٧,١	-١,٦
الجوف	٣٩	١٥١٠	١٠	١٥٥٩	٤٣	١١٩٦	١٢	١٢٥١	٢,٠	-٤,٦	٣,٧	-٤,٣
إجمالي المملكة	٢٣٣٠	١٥٤٦٤	٧١٣	١٨٥٠٧	٢٥٨٣	١٢٧٩٤	٩٣٠	١٦٣٠٧	٢,١	-٣,٧	٥,٥	-٢,٥

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ستشهد كميات المياه المحلاة زيادة نتيجة ارتفاع قدرات إنتاج محطات التحلية الإجمالية بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١٤,٥٪)، من نحو ٢,٩ مليون متر مكعب/اليوم في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٥,٧ مليون متر مكعب في اليوم في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، ويتوقع أن تكون حصة محطات القطاع الخاص والمحطات المشتركة منها نحو ١,٤ مليون متر مكعب في اليوم بنهاية الخطة التاسعة. كما يتوقع لقدرات توليد الكهرباء الفعلية لمحطات التحلية المزدوجة أن ترتفع من ٣٤٢٦ ميجاواط إلى ٧٤٧٦ ميجاواط خلال الخطة التاسعة، الجدول (٨/٢٥).

الجدول (٨/٢٥)
تحلية المياه المالحة
خطة التنمية التاسعة

البيان	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)			١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)			معدل النمو السنوي المتوسط للخطة (٪)	
	مؤسسة التحلية	شركات خاصة	الإجمالي	مؤسسة التحلية	شركات خاصة	الإجمالي	مؤسسة التحلية	الإجمالي
عدد محطات التحلية	٣٠	٠	٣٠	٤١	٣	٤٤	٦,٢	٨,٠
قدرة إنتاج المياه (ألف متر مكعب/اليوم)	٢٨٧٨	٠	٢٨٧٨	٤٢٦٠	١٤١١	٥٦٧١	٨,٢	١٤,٥
كمية المياه المنتجة (مليون متر مكعب)	١٠٤٨	٠	١٠٤٨	١٥٥٥	٥١٥	٢٠٧٠	٨,٢	١٤,٦
قدرة التوليد الكهربائية الفعلية (ميجاواط)	٣٤٢٦	٠	٣٤٢٦	٤٥٢٦	٢٩٥٠	٧٤٧٦	٥,٧	١٦,٩
الطاقة الكهربائية المنتجة (مليون ميجاواط ساعة)	٢١	٠	٢١	٢٤	٩	٣٣	٢,٧	٩,٥

المصدر: المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة.

٢/٤/٢٥ خدمات مياه الشرب والصرف الصحي

إن إجمالي الطلب اللازم للتغطية الكاملة من خدمات المياه يتطلب توفير نحو ١,١ مليون توصيلة، و٢٨ ألف كيلومتر من الشبكات الرئيسة والفرعية، وتستهدف خطة التنمية التاسعة رفع مستوى أداء خدمات المياه وذلك بإضافة ٦٠٠ ألف توصيلة، و١٥ ألف كيلومتر من الشبكات، ليرتفع المتوفر من التوصيلات من نحو ١٦٩١ ألف توصيلة في

عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٢٢٩١ ألف توصيلة في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). كما أن شبكات المياه سوف ترتفع من ٦٥,٨ ألف كيلومتر عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٨٠,٨ ألف كيلومتر في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، وتسهم هذه الزيادة في ارتفاع نسبة تغطية خدمات المياه لتصل إلى (٨٨٪) بنهاية الخطة التاسعة.

وفيما يختص بخدمات الصرف الصحي، فإن إجمالي الطلب للتغطية الكاملة منها يتطلب توفير نحو ١,٦ مليون توصيلة، ٢٢,٣ ألف كيلومتر من الشبكات. وتستهدف خطة التنمية التاسعة إضافة ٧٠٠ ألف توصيلة، و١٢ ألف كيلومتر، ليرتفع المتوفر من التوصيلات من نحو ٨٣١ ألف توصيلة في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ١٥٣١ ألف توصيلة في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، كما أن شبكات الصرف الصحي سوف ترتفع من نحو ١٧,٦ ألف كيلومتر إلى نحو ٢٩,٦ ألف كيلومتر في المدة نفسها، مما سيرفع معدل تغطية الخدمة من (٤٢٪) إلى (٦٠٪) خلال المدة المشار إليها، الجدول (٩/٢٥).

الجدول (٩/٢٥)
توقعات خدمات مياه الشرب والصرف الصحي
خطة التنمية التاسعة

البيان	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	الإضافات خلال الخطة	إجمالي الطلب للتغطية الكاملة
أ. مياه الشرب:				
إجمالي التوصيلات المنزلية (ألف توصيلة)	١٦٩١	٢٢٩١	٦٠٠	١١٠٠
إجمالي أطوال الشبكات (ألف كيلومتر)	٦٥,٨	٨٠,٨	١٥	٢٨
معدل تغطية الخدمة (٪)	٧٨	٨٨	١٠	١٠٠
ب. الصرف الصحي:				
إجمالي التوصيلات (ألف توصيلة)	٨٣١	١٥٣١	٧٠٠	١٥٦٦
إجمالي أطوال الشبكات (ألف كيلومتر)	١٧,٦	٢٩,٦	١٢	٢٢,٣
معدل تغطية الخدمة (٪)	٤٢	٦٠	١٨	١٠٠٪

المصدر: وزارة المياه والكهرباء.

ويوضح الجدول (١٠/٢٥) والجدول (١١/٢٥) إجمالي الطلب والتطور المتوقع في خدمات مياه الشرب والصرف الصحي بالنسبة لمختلف مناطق المملكة الإدارية، خلال خطة التنمية التاسعـــة، وهـــي مؤشرات تعكس إمكانية إحراز تقدم ملموس باتجاه تحقيق التنمية المتوازنة.

الجدول (١٠/٢٥)

توقعات خدمات مياه الشرب موزعة بحسب المناطق الإدارية

خطة التنمية التاسعة

المنطقة الإدارية	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)		١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)		الإضافات خلال الخطة		إجمالي الطلب للتغطية الكاملة	
	التوصيلات (ألف توصيلة)	الشبكات (ألف كيلومتر)	التوصيلات (ألف توصيلة)	الشبكات (ألف كيلومتر)	التوصيلات (ألف توصيلة)	الشبكات (ألف كيلومتر)	التوصيلات (ألف توصيلة)	الشبكات (ألف كيلومتر)
الرياض	٤٤٠	١٩,١	٦٣٠	٢١,٤	١٩٠	٢,٣	٢٦٠	٤,١
مكة المكرمة	٣٨٠	١٥,٧	٥٤٥	١٩,٢	١٦٥	٣,٥	٣٠٨	٧,٣
المدينة المنورة	٩٧	٣,٩	١٣٧	٥,٤	٤٠	١,٥	٩٦	٢,٣
القصيم	٩٤	٥,٧	١١٩	٦,٧	٢٥	١	٣٢	١,٤
الشرقية	٣٨٧	٩,٣	٤٢٢	١١,٣	٣٥	٢	٤٢	٣,٩
عسير	٢٠	١,٧	٥٨	٣,٢	٣٨	١,٥	١٥٠	٣,٦
تبوك	٣٤	٢,٠	٥٤	٢,٦	٢٠	٠,٦	٥٦	١
حائل	٥٣	١,٦	٦٣	١,٩	١٠	٠,٣	١٢	٠,٥
الحدود الشمالية	١٦	٠,٨	٢٦	١	١٠	٠,٢	١٧	٠,٣
جازان	٨٢	٢,٧	١١٢	٣,٨	٣٠	١,١	٦٢	٢,١
نجران	٤١	١,٦	٥١	١,٨	١٠	٠,٢	١٥	٠,٣
الباحة	٦	٠,٦	٢٣	١,١	١٧	٠,٥	٣٨	٠,٨
الجوف	٤١	١,١	٥١	١,٤	١٠	٠,٣	١٢	٠,٤
إجمالي المملكة	١٦٩١	٦٥,٨	٢٢٩١	٨٠,٨	٦٠٠	١٥	١١٠٠	٢٨

المصدر: وزارة المياه والكهرباء، ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (١١/٢٥)

توقعات خدمات مياه الصرف الصحي موزعة بحسب المناطق الإدارية

خطة التنمية التاسعة

المنطقة الإدارية	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)		١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)		الإضافات خلال الخطة		إجمالي الطلب للتغطية الكاملة	
	التوصيلات (ألف توصيلة)	الشبكات (ألف كيلومتر)	التوصيلات (ألف توصيلة)	الشبكات (ألف كيلومتر)	التوصيلات (ألف توصيلة)	الشبكات (ألف كيلومتر)	التوصيلات (ألف توصيلة)	الشبكات (ألف كيلومتر)
الرياض	٢٦٨	٤,١	٤٧٣	٧,٦	٢٠٥	٣,٥	٣٢٧	٥,٨
مكة المكرمة	١٩٧	٣,٢	٣٩٧	٦,٧	٢٠٠	٣,٥	٣٨٨	٦,٥
المدينة المنورة	٤٠	١,٧	٨٠	٢,٢	٤٠	٠,٥	١٢٤	١,٠
القصيم	٦٣	١,٦	٨٣	١,٨	٢٠	٠,٢	٤٤	٠,٢
الشرقية	١٨٠	٤,٥	٢٨٠	٥,٣	١٠٠	٠,٨	١٨٥	١,٦
عسير	٤٣	١,٢	٧٣	٢	٣٠	٠,٨	١٢٧	١,٦
تبوك	٩	٠,٣	٢٧	٠,٧	١٨	٠,٤	٦٦	١,٠
حائل	٥	٠,٢	٢٠	٠,٥	١٥	٠,٣	٤٩	٠,٧
الحدود الشمالية	٧	٠,١	١٧	٠,٣	١٠	٠,٢	٢٢	٠,٤
جازان	٢	٠,١	٣٢	١,١	٣٠	١	١٢٨	٢,١
نجران	٨	٠,٤	٢٠	٠,٧	١٢	٠,٣	٣٩	٠,٤
الباحة	٠	٠,٠	١٠	٠,٣	١٠	٠,٣	٣٧	٠,٦
الجوف	٩	٠,٢	١٩	٠,٤	١٠	٠,٢	٣٠	٠,٤
إجمالي المملكة	٨٣١	١٧,٦	١٥٣١	٢٩,٦	٧٠٠	١٢	١٥٦٦	٢٢,٣

المصدر: وزارة المياه والكهرباء، ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

٥/٢٥ استراتيجية التنمية

١/٥/٢٥ الرؤية المستقبلية

المحافظة على موارد المياه وضمان استدامتها وحماية مصادرها، من خلال: المحافظة على الموارد المائية غير المتجددة، وتحقيق التغطية الشاملة لخدمتي المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه في جميع الاستخدامات، وتنمية موارد المياه المتجددة، واستيراد المحاصيل ذات الكفاءة المائية المنخفضة، ورفع قدرات المعالجة واستخدامها في المجالات الملائمة.

٢/٥/٢٥ الأهداف العامة

- المحافظة على المياه وتنميتها لكونها مورداً وطنياً نادراً، وتحقيق أقصى معدلات الاستفادة منها.
- حوكمة قطاع المياه والصرف الصحي وإدارته إدارة رشيدة ومتكاملة.
- توفير خدمات المياه والصرف الصحي بكفاءة من خلال شراكة فاعلة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

٣/٥/٢٥ السياسات

- تنمية موارد المياه التقليدية وغير التقليدية.
- تكثيف أساليب ترشيد استخدامات المياه في جميع الأغراض.
- تحقيق قدر من التوازن بين تنمية المياه واستهلاكها.
- التوسع في تطبيق الأساليب والتقنيات المتطورة على جانبي الإنتاج والاستهلاك.
- الإسراع في إصدار الخطة الوطنية للمياه.
- وضع آليات مناسبة تحدد الحصص الإجمالية للاستخدامات المختلفة من المياه.
- تعزيز الإدارة المتكاملة لموارد المياه والطلب عليها.
- الارتقاء بقدرات العناصر البشرية العاملة في القطاع علمياً وتقنياً وتطوير إمكاناتها.
- تكثيف الجهود وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي بشكل مستمر وبمستويات عالية الكفاءة.
- العمل على إصدار تعرفة مياه جديدة لتكون حافزاً لترشيد استخدام المياه لجميع الأغراض والمحافظة عليها.
- حث القطاع الخاص على التوجه نحو الاستثمار في هذا القطاع مع تقديم ما قد يلزم من حوافز وإجراءات ميسرة.
- تشجيع التوجه نحو الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة في استخدامات القطاع وخاصة المصدر الشمسي.

٤/٥/٢٥ الأهداف المحددة

- زيادة الطاقة التخزينية للسدود بنسبة (٨٥٪) من نحو ١,٣٥ بليون متر مكعب في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٢,٥ بليون متر مكعب بنهاية خطة التنمية التاسعة.
- مضاعفة طاقة محطات التحلية من ١٠٤٨مليون إلى ٢٠٧٠ مليون متر مكعب خلال الخطة.
- زيادة نسبة المياه المعالجة من مياه الصرف الصحي إلى نحو (٥٠٪) من الاستهلاك للأغراض البلدية.
- زيادة معدلات إعادة الاستخدام إلى نحو (٥٠٪) من مياه الصرف الصحي المعالجة.
- توفير مخزون استراتيجي لحالات الطوارئ في حدود (٢٠٪) سنوياً في المدن الكبرى.
- تخفيض الطلب على المياه للأغراض الزراعية بمعدل سنوي في حدود (٣,٧٪) خلال الخطة.
- زيادة استهلاك المياه للاستخدامات البلدية والصناعية بنحو (٢,١٪، ٥,٥٪) على التوالي خلال الخطة.
- تنفيذ ٦٠٠ ألف توصيلة مياه منزلية جديدة، و١٥ ألف كيلومتر من الشبكات، ليصل معدل تغطية الخدمة إلى (٨٨٪) مع نهاية خطة التنمية التاسعة.
- تنفيذ ٧٠٠ ألف توصيلة صرف صحي جديدة، و١٢ ألف كيلومتر من الشبكات، ليصل معدل تغطية الخدمة إلى (٦٠٪) مع نهاية خطة التنمية التاسعة.
- توسيع آفاق التعاون والتنسيق في مجالات تطبيق الأساليب والتقنيات المستخدمة في المياه والصرف الصحي وتحلية المياه على المستويين الوطني والدولي.
- إصدار الخطة الوطنية للمياه خلال مدة الخطة التاسعة.
- وضع نظام وطني شامل لإدارة المياه.
- تعزيز برامج التدريب والابتعاث وتأهيل الطاقات البشرية للتعامل مع مستجدات مرحلة ما بعد التخصيص.

٦/٢٥ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة للجهات الحكومية في قطاع الميـــاه (وزارة الميـــاه والكهرباء (شؤون المياه)، والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، وهيئة الـــري والصـــرف بالأحساء) خلال خطة التنمية التاسعة (١٦٢,٩٢) بليون ريال.

النفط والغاز الطبيعي

١/٢٦ المقدمة

حقق قطاع الطاقة تطورات مهمة على صعيد إنجاز معظم محاور خطة التنمية الثامنة، وذلك انسجاماً مع الاستراتيجية الوطنية المعتمدة في هذا المجال. فقد زادت المملكة من قدراتها الإنتاجية لتلبية الطلب العالمي على النفط، والذي شهد نمواً متصاعداً، استمر حتى منتصف عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بداية انطلاق الأزمة المالية العالمية. كما تواصلت خلال الخطة عمليات الاستكشاف والتنقيب عن الغاز الطبيعي، التي أفضت إلى ارتفاع احتياطي المملكة منه، وخاصة الغاز غير المرافق، كما زادت الطاقة الإنتاجية لتلبية النمو السريع في الطلب المحلي على الغاز، سواءً لقيماً للصناعات الأساسية أو وقوداً في مرافق إنتاج الكهرباء وتحلية المياه وبعض المرافق الصناعية الأخرى.

وبدأ خلال خطة التنمية الثامنة تنفيذ المشاريع المتكاملة لتكرير النفط وتصنيع المنتجات البتروكيماوية، كما تواصل تنفيذ مشروعات توسيع شبكة المنتجات البترولية المحلية، إضافة إلى تطوير مرافق الخزن الاستراتيجي للمنتجات البترولية وتعبئتها. ويجري الإعداد لتنفيذ عدد من مشاريع المصافي المتكاملة، بالمشاركة مع القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

وستتواصل عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي خلال خطة التنمية التاسعة، وذلك لتعزيز الاحتياطي، فضلاً عن تطوير القدرة الإنتاجية للنفط، لتواكب الطلب العالمي عليه. وستستمر أيضاً جهود تطوير القدرة الإنتاجية للغاز الطبيعي، لتلبية الطلب المتصاعد عليه محلياً، على أن يتم توجيه استخداماته نحو المجالات التي تسهم في تنويع القاعدة الصناعية وتعزيز فرص تكاملها. كما سيتم العمل على توسعة نطاق شبكة المنتجات البترولية، فضلاً عن استمرار توسعة شبكة الغاز الوطنية لتغطي المزيد من المناطق والمدن الصناعية.

وتدعم الخطة أيضاً جهود إكمال مشاريع المصافي الجاري تنفيذها، والمشروعات الجديدة المزمع طرحها، إضافة إلى تعزيز التوجه نحو إقامة مشاريع المصافي المتكاملة في إطار منظومة التجمعات الصناعية الجاري تطويرها، وأيضاً مشروعات تكامل صناعة النفط الوطنية مع المنظومة العالمية، من خلال اجتذاب الفرص الاستثمارية المتاحة عالمياً وتقويمها، وتطوير شراكات استراتيجية مع شركات النفط العالمية.

وستشهد الخطة أيضاً إرساء قواعد تطوير مصادر الطاقة المكملة للنفط والغاز (المتجددة والبديلة)، مثل الطاقة الكهروشمسية والطاقة النووية، وذلك لتحقيق أمن الطاقة على المديين المتوسط والبعيد. وسيتم تحفيز هذا التوجه من خلال توفير البنية التنظيمية والتشريعية والاستثمارية والبشرية الداعمة. وفي إطار فعال من التعاون والشراكة الإقليمية والدولية، ستتركز الجهود خلال الخطة أيضاً على تطوير الاستخدام النظيف للنفط والغاز الطبيعي، وحماية البيئة من التلوث بشكل عام، والتخلص الآمن من الغازات الدفيئة بشكل خاص، وذلك في إطارٍ من التعاون الثنائي والإقليمي والدولي.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن لقطاع النفط والغاز الطبيعي موضحاً التطورات التي شهدها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، كما يبرز توقعات الطلب على منتجاته، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/٢٦ الوضع الراهن

الصفحة

١/٢/٢٦ الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز

٤٨٢

واصلت الشركات العاملة بالمملكة (شركة أرامكو السعودية والشركتان العاملتان في المنطقة المقسومة: أرامكو لأعمال الخليج المحدودة، وشيفرون العربية السعودية)، عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز في مختلف مناطق المملكة، وأثمرت عن اكتشاف النفط والغاز والمكثفات في عدد من الحقول. وقد ترتب على تلك الاكتشافات المحافظة على مستوى الاحتياطي المؤكد من النفط الخام، والذي بلغ نحو ٢٦٤,١ بليون برميل في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). كما ارتفع احتياطي المملكة من الغاز الطبيعي من نحو ٢٤١,٢ تريليون قدم مكعب في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٢٦٧,٣ تريليون قدم مكعب في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢,٦٪). وتجدر الإشارة إلى أن ما تم استخراجه من الغاز الطبيعي خلال الخطة بلغ نحو ١٢,٤ تريليون قدم مكعب. وقد بلغ عدد حقول النفط والغاز التي اكتشفتها أرامكو السعودية بنهاية عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧) ١٠٥ حقول، حيث اكتُشف ١٤ حقلاً جديداً (٦ حقول نفط و٨ حقول غاز) خلال المدة ١٤٢٥/٢٤- ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٧).

وقد تركزت أنشطة الاستكشاف خلال السنوات الماضية على البحث عن مكامن الغاز الطبيعي غير المرافق، وذلك استجابة للنمو السريع في الطلب على الغاز سواء لقيماً للصناعة

البتروكيماوية أو وقوداً لمرافق توليد الكهرباء، وتحلية المياه المالحة، والمرافق الصناعية الأخرى، وكون الغاز أقل تكلفة وأقل تلويثاً للبيئة. وتهدف الاستراتيجية الوطنية للغاز إلى تنمية إنتاج الغاز غير المرافق ليكمل الغاز المرافق في تلبية الطلب، ولتوفير المرونة في إدارة إنتاج النفط الخام، نظراً لارتباط إنتاج الغاز المرافق بمستوى إنتاج النفط.

وتتركز أنشطة استكشاف مكامن الغاز غير المرافق في عدد من مناطق المملكة من بينها: منطقة الربع الخالي، والمياه الإقليمية في الخليج العربي، والمناطق المجاورة لحقل غوار النفطي، بالإضافة إلى الأجزاء الشمالية الغربية من المملكة. واستناداً إلى مبادرة الغاز السعودية، تقوم أربع شركات بالاستكشاف والتنقيب عن الغاز غير المرافق في شرق المملكة وجنوب شرقها.

٢/٢/٢٦ إنتاج المملكة من النفط والغاز

نما إنتاج المملكة من النفط الخام بمعدل سنوي متوسط قدره (٠,٨٪)، خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة، ليرتفع من نحو ٣,٣ بليون برميل في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٣,٤ بليون برميل في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، أو ما يعادل ٩,٢ مليون برميل يومياً، الشكل (١/٢٦). وقد شكلت حصة المملكة نحو (٢٩,٥٪) من إجمالي إنتاج (أوبك) من النفط الخام عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). وقد نُفذ خلال خطة التنمية الثامنة عدد من المشاريع الهادفة إلى زيادة قدرات إنتاج النفط الخام.

وفيما يختص بإنتاج الغاز الطبيعي، ارتفع إنتاج المملكة منه من نحو ٢,٧ تريليون قدم مكعب في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٣,٤ تريليون قدم مكعب في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٥,٩٪). واستجابة للطلب المتنامي عليه في السوق المحلية، ارتفع إنتاج سوائل الغاز الطبيعي خلال المدة نفسها من ٧٠١,٤ ألف برميل في اليوم إلى ٩٨٤ ألف برميل في اليوم، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٨,٨٪). ويصاحب إنتاج سوائل الغاز الطبيعي عمليات إنتاج النفط والغاز، وبصفة خاصة إنتاج الغاز المرافق. تواصلت خلال المدة أيضاً جهود توسعة قدرات نظام معالجة الغاز، حيث تم إنشاء معملين جديدين لمعالجة الغاز بطاقة إجمالية قدرها ٣٥٠ ألف برميل في اليوم، كما تمت توسعة طاقة مرافق المعالجة القائمة.

الشكل (١/٢٦)
إنتاج النفط والغاز الطبيعي
خطة التنمية الثامنة (*)

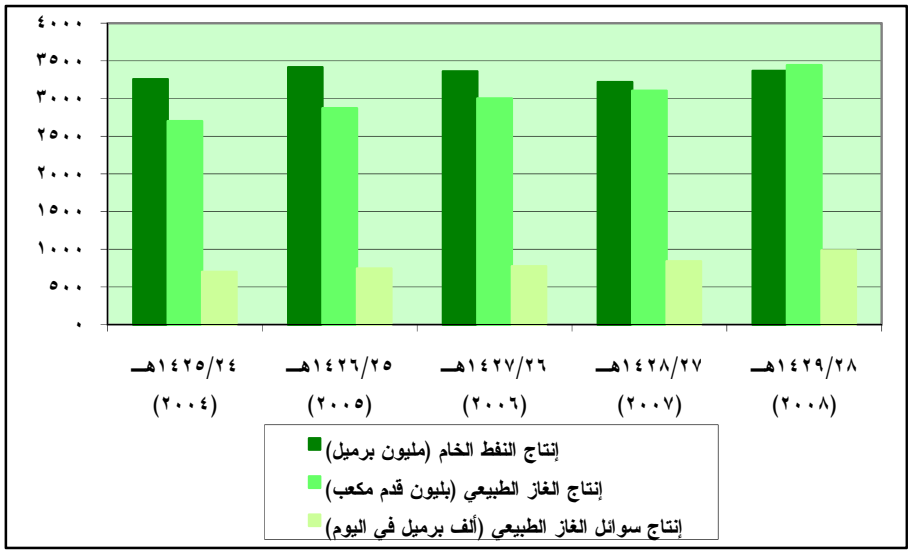

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

الصفحة

٤٨٤

٣/٢/٢٦ طاقة التكرير والتوزيع

بلغت قدرة التكرير الإجمالية للمصافي السبع القائمة في المملكة نحو ٢,١ مليون برميل في اليوم خلال خطة التنمية الثامنة، في حين بلغت طاقة التكرير للمصافي الخارجية، التي تسهم شركة أرامكو السعودية في ملكيتها، نحو مليوني برميل في اليوم بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). وتستهدف الخطة الاستثمارية لأرامكو رفع طاقة التكرير المحلية، والاستثمار في الأسواق الخارجية لزيادة طاقة التكرير، وذلك في إطار سعيها إلى زيادة العائد الاقتصادي والقيمة المضافة من الموارد النفطية.

وبلغ إنتاج مصافي التكرير المحلية نحو ١,٩٧ مليون برميل في اليوم، دون تغير ملحوظ خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة. كما لم يشهد التوزيع النسبي لمنتجات التكرير، تغيراً ملحوظاً، الجدول (١/٢٦). ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الأرقام لا تعكس الإضافات المستهدفة في طاقة التكرير الجاري تنفيذها، والتي سيظهر تأثيرها على حجم الإنتاج خلال السنوات القليلة القادمة، الإطار (١/٢٦).

الجدول (١/٢٦)
الإنتاج المحلي من المنتجات المكررة
خطة التنمية الثامنة (*)

(ألف برميل يومياً)

البيان	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)	الحصة النسبية	
				١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)
غاز البترول السائل	٣٦,٦	٣١,٠	٤,١ –	٢,٠	١,٦
النافثا	٢٢٥,٥	٢٠٩,٩	١,٨ –	١١,٨	١٠,٦
وقود النفاثات والكيروسين	١٨٣,٠	١٩٠,٩	١,١	٩,٦	٩,٦
الجازولين	٣١٧,١	٣٣٩,٨	١,٧	١٦,٦	١٧,٢
الديزل	٦٤١,٨	٦٧٧,٩	١,٤	٣٣,٧	٣٤,٣
زيت الوقود	٤٧٢,١	٤٧٧,٨	٠,٣	٢٤,٧	٢٤,٢
أسفلت	٣١,٤	٤٩,٢	١١,٩	١,٦	٢,٥
إجمالي الإنتاج	١٩٠٧,٥	١٩٧٦,٣	٠,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

الإطار (١/٢٦): مشاريع التكرير المحلية الجاري تنفيذها:

- إنشاء مصفاة مشتركة بين شركة أرامكو السعودية وشركة توتال الفرنسية، بطاقة ٤٠٠ ألف برميل في اليوم (أ ب ي) لأغراض التصدير. وسيتم طرح (٣٠٪) من أسهم المشروع للمساهمة العامة في إطار استراتيجية التخصيص التي أقرتها الدولة.
- إنشاء مصفاة مشتركة بين شركة أرامكو السعودية وشركة كونوكو فيليبس الأمريكية، بطاقة ٤٠٠ ألف برميل في اليوم (أ ب ي). وسيتم طرح (٣٠٪) من أسهم المشروع للمساهمة العامة.
- قامت شركة أرامكو في عام ١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)، وبشراكة مع شركة سوميتومو كيميكال اليابانية، بتأسيس شركة بترو رابغ لتطوير مصفاة رابغ وإقامة منشأة متكاملة لتكرير النفط وإنتاج البتروكيماويات. وقد تحولت هذه الشركة إلى شركة سعودية مساهمة في عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧) بعد طرح (٢٥٪) من أسهمها للاكتتاب العام.
- قامت وزارة البترول والثروة المعدنية، في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للبترول والغاز، بفتح مجال الاستثمار في بناء مصافي تكرير النفط وتملُّكها وتشغيلها.

ومن جانبها، خضعت مصافي التكرير القائمة لعمليات تطوير، خاصة بالنسبة لهياكل إنتاجها، من أجل تعزيز حصة المنتجات الخفيفة التي تلقى طلباً متزايداً في الأسواق العالمية. وفي هذا السياق، واصلت شركة أرامكو السعودية تطوير مصافيها لإنتاج كميات أكبر من

المنتجات عالية الجودة، حيث تم تشغيل وحدتي المعالجة الهيدروجينية لزيت الديزل، ووحدة إنتاج بنزين بواسطة عملية الأزمرة، إضافة إلى طرح بنزين أوكتان ٩١ في جميع أنحاء المملكة في عام ١٤٢٨/٢٧ هـ (٢٠٠٧).

٤/٢/٢٦ الطلب المحلي

بلغ الاستهلاك المحلي للطاقة نحو ٢,٩٧ مليون برميل نفط مكافئ في اليوم عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، موازنة بنحو ٢,٠٦ مليون برميل في اليوم في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٧,٧٪)، الجدول (٢/٢٦). ويعزى نمو الاستهلاك بهذه المعدلات إلى الازدهار الذي شهده الاقتصاد الوطني من جهة، واستقرار الأسعار المحلية لمنتجات الطاقة من جهة أخرى، إضافة إلى استمرار توجه الاستثمارات المحلية – خاصة الصناعية منها – نحو الأنشطة كثيفة الاستخدام للطاقة.

الجدول (٢/٢٦)
الاستهلاك المحلي للطاقة
خطة التنمية الثامنة

(ألف برميل نفط مكافئ في اليوم)

السنوات	منتجات التكرير		النفط الخام للاستعمال المباشر		الغاز الطبيعي (وقود فقط)		إجمالي الاستهلاك
	الكمية	الحصة (٪)	الكمية	الحصة (٪)	الكمية	الحصة (٪)	
١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١١٦٢,٩	٥٦,٦	١٤٥,٣	٧,١	٧٤٧,٥	٣٦,٣	٢٠٥٥,٧
١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)	١١٩٦,٨	٥٥,٥	١٧١,٢	٧,٩	٧٨٨,٢	٣٦,٦	٢١٥٦,٢
١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)	١٢٨٤,٩	٥٦,٥	١٦٤,٣	٧,٢	٨٢٦,٥	٣٦,٣	٢٢٧٥,٧
١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	١٣٩٩,٤	٥٧,٩	١٨٤,٢	٧,٦	٨٣١,٩	٣٤,٥	٢٤١٥,٥
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	١٥٤٦,٠	٥٦,٢	٢٩٢,٥	١٠,٧	٩١٠,٦	٣٣,١	٢٧٤٩,١
١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) *	١٦٦٧,٤	٥٦,١	٣٦٣,١	١٢,٢	٩٤٢,١	٣١,٧	٢٩٧٢,٦
معدل النمو السنوي المتوسط للاستهلاك في الخطة (٪)	٧,٥		٢٠,١		٤,٧		٧,٧

(*) بيانات أولية.
المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

نما الاستهلاك المباشر للنفط الخام بنحو (٢٠,١٪) سنوياً في المتوسط خلال سنوات الخطة الثامنة، فارتفعت حصته من إجمالي الطاقة المستهلكة من (٧,١٪) عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى (١٢,٢٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩). وأتت الزيادة في حصة النفط الخام على حساب استهلاك الغاز الطبيعي، وعلى حساب استهلاك منتجات التكرير بدرجة أكبر، حيث انخفضت حصة استهلاك الغاز الطبيعي خلال المدة نفسها من (٣٦,٣٪) إلى (٣١,٧٪)، في

حين انخفضت حصة استهلاك منتجات التكرير من (٥٦,٦٪) إلى (٥٦,١٪).

وقد ارتبط هيكل الاستهلاك لمنتجات الطاقة خلال مدة الخطة الثامنة باستمرار تنامي الطلب على الغاز الطبيعي كلقيم في الصناعة، الأمر الذي عزز الطلب على بدائله لأغراض توفير الوقود. كما أن عدم توفر الغاز الطبيعي في بعض مناطق المملكة يجعل من النفط الخام الخيار المفضل للاستخدام في توليد الكهرباء. وتجدر الإشارة إلى أن الاستهلاك الإجمالي للغاز الطبيعي خلال تلك المدة، والذي يشمل استخدامه وقوداً فضلاً عن استخدامه لقيماً في الصناعة، نما بمعدل سنوي متوسط قدره (١٥,٤٪)، وذلك نتيجة للاستخدام الصناعي المتنامي، الجدول (٣/٢٦).

الجدول (٣/٢٦)
الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي وسوائله
خطة التنمية الثامنة (*)

	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)	الحصة النسبية (٪)	
				١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)
غاز البيع (مليون قدم مكعب قياسي في اليوم)	٤٧٤٠	٦٠٨١	٦,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠
– الصناعة	١٤٨٨	٢٠٢٦	٨,٠	٣١,٤	٣٣,٣
– الكهرباء والماء	٢٦٣٨	٢٩٩٤	٣,٢	٥٥,٦	٤٩,٢
– الزيت والغاز	٦١٤	١٠٦١	١٤,٧	١٣,٠	١٧,٥
الإيثان (مليون قدم مكعب قياسي في اليوم)	٥٥٠	٨٢٢	١٠,٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠
– الصناعة	٤٩٠	٨٢٢	١٣,٨	٨٩,١	١٠٠,٠
– الكهرباء والماء	٣٨	٠	٠,٠	٦,٩	٠,٠
– الزيت والغاز	٢٢	٠	٠,٠	٤,٠	٠,٠
سوائل الغاز الطبيعي (ألف برميل في اليوم)	٢٥٦	٤٥٤	١٥,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠
– الصناعة	٢٥٦	٤٥٤	١٥,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

وبالنسبة للمنتجات المكررة، فقد ارتفع استهلاكها المحلي من نحو ١,١٦ مليون برميل في اليوم في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١,٥٥ مليون برميل في اليوم في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، ثم إلى نحو ١,٧ مليون برميل في اليوم عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٧,٥٪). حيث شهد استهلاك الجازولين معدل نمو سنوي متوسط قدره (٧,٣٪)، والديزل وغاز الوقود نحو (٧,٢٪)، وزيت الوقود الثقيل نحو (٨,٩٪). وفي المقابل، نما استهلاك غاز البترول السائل بنحو (٣٪) فقط، ووقود النفاثات

والكيروسين بنحو (٣,٨٪)، الجدول (٤/٢٦).

الجدول (٤/٢٦)
الاستهلاك المحلي لمنتجات التكرير
خطة التنمية الثامنة

	ألف برميل في اليوم		معدل النمو السنوي المتوسط للخطة (٪)	الحصة النسبية	
	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)*		١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)
منتجات التكرير	١١٦٢,٩	١٦٦٧,٤	٧,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠
غاز البترول السائل	٣٢,١	٣٧,٣	٣,٠	٢,٨	٢,٢
وقود النفاثات والكيروسين	٥٥,٥	٦٦,٨	٣,٨	٤,٨	٤,٠
الجازولين	٢٧٧,٨	٣٩٥,٣	٧,٣	٢٣,٩	٢٣,٧
الديزل و غاز الوقود	٤٣١,٧	٦١١,٣	٧,٢	٣٧,١	٣٦,٧
زيت الوقود	٣٢٨,٦	٥٠٠,٦	٨,٩	٢٨,٢	٣٠,٠
أسفلت وأخرى	٣٧,٢	٥٦,١	٨,٦	٣,٢	٣,٤

(*) بيانات أولية.
المصدر: وزارة البترول و الثروة المعدنية.

الصفحة ٤٨٨

شهدت مدة الخطة أيضاً زيادة سعة عدة مرافق للمنتجات المكررة، منها إنشاء محطة ضخ لخط أنابيب الظهران-الرياض، إضافة إلى توسعة عدة مستودعات للمنتجات البترولية في مختلف مناطق المملكة. وعلى صعيد تطوير شبكة الأنابيب الداخلية، استمر العمل خلال الخطة لتزويد المدن الصناعية بالغاز الطبيعي، حيث نُفّذتْ شبكة الغاز الداخلية في المدينة الصناعية الثانية في الرياض، وبلغ عدد المصانع المستفيدة من هذه الشبكة نحو ٤٢ مصنعاً. كما وُصّلتْ شبكة الغاز للمدينة الصناعية الثانية في الدمام، وقد بلغ عدد المصانع المستفيدة من هذه الشبكة نحو ٣٠ مصنعاً. وتجري حالياً عملية تنفيذ شبكة الغاز في مدينة ينبع الصناعية لتخدم نحو ٢٥ مصنعاً. وتعزيزاً لهذا التوجه، صدر في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) ترخيصان: الأول، لإنشاء خط أنابيب لنقل غاز الإيثان من ينبع إلى رابغ لتزويد مشروع بترو رابغ للبتروكيماويات، والثاني، لإنشاء خط أنابيب لنقل غاز البيوتان من معامل أرامكو بمدينة ينبع إلى مشروع بترو رابغ للبتروكيماويات.

أما على صعيد الشحن الخارجي للمنتجات البترولية، فقد قامت شركة فيلا البحرية العالمية المحدودة التابعة لشركة أرامكو السعودية بنقل نحو ٦٧٨ مليون برميل من الزيت الخام إلى الأسواق العالمية، ونحو ١٧٨ مليون برميل للاستهلاك المحلي خلال عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧). وقد أضافت الشركة إلى أسطولها أربع ناقلات خلال خطة التنمية الثامنة، كما وقعت عقوداً لبناء ست ٦ ناقلات زيت خام (من الحجم الكبير) مزدوجة البدن،

ومن المقرر تسلمها قبل نهاية خطة التنمية الثامنة، وبذلك يتوقع أن يصل حجم أسطول شركة فيلا إلى ٣٠ ناقلة كبيرة ومتوسطة بنهاية الخطة.

٥/٢/٢٦ المحافظة على موارد الطاقة وترشيد استخدامها

تم اعتماد معايير واضحة لتخصيص حصص منتجات الغاز الطبيعي للاستخدامات المختلفة، وذلك خلال السنة الأولى من خطة التنمية الثامنة ١٤٢٥/٢٦هـ (٢٠٠٥). وتتضمن هذه المعايير، إضافة إلى الجدوى الاقتصادية للمشاريع المستخدمة للغاز، مستوى تكاملها في سلسلة القيمة وارتباطاتها الاقتصادية ذات الأبعاد المختلفة (الروابط الأمامية والخلفية)، فضلاً عن مدى إسهام النشاط في توفير فرص عمل للقوى البشرية الوطنية. وقد ترتب على اعتماد تلك المعايير نجاح المملكة في الحفاظ على أعلى معدلات الاستغلال المنتج للغاز الطبيعي.

ولم تشهد خطة التنمية الثامنة أي تعديل في مستوى أو هيكل الأسعار المحلية للغاز الطبيعي ومنتجات التكرير.

٦/٢/٢٦ حماية البيئة

تنضوي الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز تحت مظلة النظام العام للبيئة. ويتضمن هذا النظام معايير ومقاييس بيئية يتوجب على الشركات التقيد بها، حيث يشترط القيام بإعداد دراسة للتأثير البيئي لأي مشروع وتقويمه، إضافة إلى الخطط والبرامج المطلوبة لإعادة تأهيل البيئة بعد انتهاء النشاط. تلتزم الشركات أيضاً بتدوير المخلفات الصناعية وإعادة استخدامها، أو معالجتها للتخلص الآمن منها. وتشكل المحافظة على موارد المياه العذبة من التلوث، وتقليص استخدامها في صناعة النفط والغاز، إحدى أولويات هذا القطاع.

٣/٢٦ القضايا والتحديات

١/٣/٢٦ طاقة التكرير المحلي

على الرغم من استهداف خطة التنمية الثامنة زيادة القيمة المضافة من النفط الخام، من خلال زيادة طاقة التكرير إلى أقصى حد ممكن، فإن قدرات التكرير المحلي لم تشهد تغيراً ملموساً خلال هذه المدة. مما يتطلب تشجيع الاستثمار لزيادة الطاقة الإنتاجية لمرافق التكرير

والنقل والتوزيع، وتوسعة المصافي القائمة، وبناء مصافٍ جديدة، فضلاً عن بناء المزيد من المصافي المخصصة للتصدير.

٢/٣/٢٦ مرافق الطاقة في المناطق

تقتضي التنمية المتوازنة للمناطق توفير مصادر الطاقة المختلفة التي تتطلبها الأنشطة الإنتاجية من صناعة وزراعة وخدمات في تلك المناطق. فبعض مناطق المملكة ما زالت بحاجة إلى مرافق للتكرير وإمدادات الغاز الطبيعي. وتمثل مصفاة التكرير المزمع إنشاؤها في منطقة جازان خطوة على مسار معالجة هذه القضية. مما يتطلب إنشاء مشاريع مماثلة في باقي المناطق إذا ما توفرت الجدوى الاقتصادية والبيئية. ومن المتوقع أن تسهم الإجراءات التي تستهدف تحسين البيئة الاستثمارية وتحفيز الاستثمار في المناطق، إضافة إلى السياسات الأخرى المعتمدة في هذه الخطة، والتي تستهدف تحقيق التنمية المتوازنة، في معالجة هذه القضية.

الصفحة ٤٩٠

٣/٣/٢٦ توطين تقنيات صناعة الطاقة

نظراً لأن نقل التقنية وتوطينها وتوليدها في مجال صناعة النفط يكمن في النشاط الهندسي التصميمي والاستشاري، فإنه من المهم تطوير هذا النشاط من خلال دعم قيام شركات خاصة أو مشتركة، تقوم بتوفير الخدمات الهندسية والاستشارية لمشاريع النفط والغاز والمشاريع البتروكيماوية والطاقة الكهربائية وتحلية المياه، ليس على مستوى المملكة فحسب، بل أيضاً على مستوى منطقة الخليج والوطن العربي.

٤/٣/٢٦ التحدي البيئي والتقني

يُعد تكثيف الجهود للمحافظة على استقرار صناعة النفط وكفاءة سوقه على المدى الطويل أمراً مهماً، نظراً لكون النفط يجسد الميزة النسبية الأساسية للمملكة لمخزونها الكبير منه. فالطاقة الأحفورية بشكل عام، والنفط بشكل خاص يواجه مزاعم تأثيراته البيئية، خاصة فيما يتعلق بظاهرة الاحتباس الحراري، الناتج عن انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان. فمن الملاحظ تصاعد الاهتمام العالمي بهذه القضية، والمطالبات بخفض الاستهلاك من الوقود الأحفوري المتمثل بالنفط والفحم. مما يستدعي أن تعزز المملكة جهودها للإسهام في تطوير وسائل للتخلص الآمن من غاز ثاني أكسيد الكربون.

أما التحدي الرئيس الآخر الذي يواجه مستقبل النفط فيتمثل بتقنيات الطاقة البديلة

والمتجددة، وهي تلك التقنيات التي تستهدف مصادر بديلة للنفط خاصة في قطاع النقل، وأبرزها تقنيات خلايا الوقود، وتقنيات تحويل الفحم إلى غاز، وغيرها. ولمواجهة هذه التطورات المحتملة فإنه من مصلحة المملكة الإسهام في تطوير تقنيات تستند إلى النفط والغاز الطبيعي وتواكب متطلبات العصر في المحافظة على البيئة.

٥/٣/٢٦ مصادر جديدة للطاقة

على الرغم من وفرة الموارد من النفط الخام والغاز الطبيعي، والتي يمكن الاعتماد عليها لوقت طويل، إلا أن المملكة في حاجة للبدء في تطوير مصادر مستقبلية للطاقة تكمل ما لديها من موارد بترولية لتحقيق ما يسمى بأمن الطاقة. إن احتضان هذه المصادر المكملة وتشغيلها، يتطلب موارد مادية وتقنية وبشرية تلبي ما ينطوي عليه الأمر من تحديات.

في ضوء الأوضاع التقنية الراهنة، يبرز مصدران في هذا المجال، الطاقة الشمسية، والطاقة النووية. ويبدو أن الطاقة النووية هي الخيار المرحلي الأفضل لتوفير قسط مهم من حاجات المملكة من الطاقة. مما يتطلب البدء خلال خطة التنمية التاسعة في إرساء التجهيزات الأساسية والمنظومة التشريعية والتعليمية التي تمهد الطريق للدخول إلى عالم هذه التقنية، بحيث تكون المملكة مؤهلة للشروع في بناء أول محطة توليد كهرباء نووية خلال العقد القادم.

٤/٢٦ توقعات الطلب المحلي

يتوقع للاستهلاك المحلي للطاقة أن يواصل نموه، مدعوماً باستمرار النمو الاقتصادي، وباستقرار الأسعار المحلية خلال المدة القادمة. وسوف يتأثر حجم الاستهلاك المحلي بمجموعة من العوامل أبرزها: النمو في إنتاج الغاز الطبيعي ومدى توفره في مختلف مناطق المملكة، والنمو في قدرات التكرير المحلية، وطبيعة التوسع في قدرات توليد الكهرباء، فضلاً عن التطورات المتعلقة بمستوى الأسعار المحلية لمنتجات الطاقة وهيكلها.

من المتوقع ارتفاع الاستهلاك المحلي من الطاقة الأولية من نحو ٣ ملايين برميل في اليوم في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٤ ملايين برميل في اليوم عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٦,٥٪)، موازنة بمعدل النمو السنوي المتوسط المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي البالغ نحو (٥,٢٪) خلال المدة نفسها. وتمثل هذه التوقعات الحد الأعلى للاستهلاك المحتمل من الطاقة، الجدول (٥/٢٦)، حيث إنها

لا تأخذ في الحسبان ما سيترتب عن تنفيذ إجراءات الترشيد المقترحة في خطة التنمية التاسعة.

الجدول (٥/٢٦)
الاستهلاك المحلي للطاقة
خطة التنمية التاسعة

(ألف برميل نفط مكافئ يومياً)

السنوات	منتجات التكرير		النفط الخام للاستعمال المباشر		الغاز الطبيعي (وقود فقط)		إجمالي الاستهلاك
	الكمية	الحصة (٪)	الكمية	الحصة (٪)	الكمية	الحصة (٪)	
١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٦٦٧,٤	٥٦,١	٣٦٣,١	١٢,٢	٩٤٢,١	٣١,٧	٢٩٧٢,٦
١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠)	١٨٢٧,٤	٥٦,٨	٤٠٣,٠	١٢,٥	٩٨٨,٥	٣٠,٧	٣٢١٨,٩
١٤٣٣/٣٢هـ (٢٠١١)	١٩٨٦,٤	٥٥,٢	٥٤٠,٧	١٥,٠	١٠٧٥,٠	٢٩,٨	٣٦٠٢,١
١٤٣٤/٣٣هـ (٢٠١٢)	٢١١٠,٠	٥٤,٩	٥٦٩,٩	١٤,٩	١١٦١,١	٣٠,٢	٣٨٤١.٠
١٤٣٥/٣٤هـ (٢٠١٣)	٢١٩١,٧	٥٥,٥	٥٨٣,٣	١٤,٨	١١٧١,٥	٢٩,٧	٣٩٤٦,٥
١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	٢٢٦٩,٥	٥٥,٦	٦٢٤,٥	١٥,٣	١١٨٦,٨	٢٩,١	٤٠٨٠,٨
معدل النمو السنوي المتوسط للخطة (٪)	٦,٤		١١,٥		٤,٧		٦,٥

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

وعلى صعيد الاستهلاك المحلي، يتوقع استقرار حصة المنتجات المكررة عند نحو (٥٦٪) من الطاقة الإجمالية، مع نمو استهلاكها بمعدل سنوي متوسط قدره (٦,٤٪)، في مقابل ارتفاع حصة النفط الخام للاستخدام المباشر من نحو (١٢,٢٪) إلى (١٥,٣٪) خلال المدة، بمعدل نمو سنوي في الاستهلاك قدره في المتوسط (١١,٥٪). ويتوقع انخفاض حصة الغاز الطبيعي في الطاقة المستهلكة من نحو (٣١,٧٪) إلى نحو (٢٩,١٪)، بمعدل نمو سنوي في الاستهلاك قدره في المتوسط نحو (٤,٧٪).

ويتوقع أن ينمو الطلب على منتجات الغاز الطبيعي للاستخدام وقوداً أو لقيماً للصناعة، كغاز البيع، وغاز الإيثان، وسوائل الغاز الطبيعي، بمعدل سنوي متوسط قدره (٤,٣٪) و(٢,٠٪) و(٨,٦٪) على التوالي خلال مدة الخطة، الجدول (٦/٢٦). ويشار في هذا السياق إلى أن الجزء الأكبر من غاز البيع سيستخدم وقوداً في قطاع الكهرباء والماء، وقطاع النفط والغاز، فضلا عن قطاع الصناعة، في حين سيقتصر استهلاك غاز الميثان وسوائل الغاز الطبيعي على قطاع الصناعة لقيماً.

الجدول (٦/٢٦)
الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي وسوائله
خطة التنمية التاسعة

البيان	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠)	١٤٣٣/٣٢هـ (٢٠١١)	١٤٣٤/٣٣هـ (٢٠١٢)	١٤٣٥/٣٤هـ (٢٠١٣)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	معدل النمو السنوي المتوسط للخطة (٪)
غاز البيع (مليون قدم مكعب قياسي في اليوم)							
الصناعة	٢١٣٩	٢٢٦١	٢٣٤٩	٢٤٢٢	٢٣٩٦	٢٤٢٢	٢,٥
الكهرباء والماء	٢٩٧٠	٣١٢٥	٣٥٢٠	٣٧٩٧	٣٨٥٨	٣٩٢١	٥,٧
الزيت والغاز	١١٩٣	١٢٢٦	١٢٥٥	١٤١٢	١٤١٤	١٤٢٥	٣,٦
إجمالي غاز البيع	٦٣٠٢	٦٦١٢	٧١٢٤	٧٦٣١	٧٦٦٨	٧٧٦٨	٤,٣
الإيثان (مليون قدم مكعب قياسي في اليوم)							
الصناعة	٩٣٩	٩٨٠	١٠٠٧	١٠٢٥	١٠٣٧	١٠٣٩	٢,٠
سوائل الغاز الطبيعي (ألف برميل في اليوم)							
الصناعة	٥٣٤	٦١٠	٦٩٨	٧٩٢	٧٨٤	٨٠٧	٨,٦

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

أما على صعيد التطور الهيكلي في استهلاك المنتجات البترولية، فيتوقع خلال خطة التنمية التاسعة أن يعزز زيت الوقود الثقيل حصته، خاصة في قطاع توليد الكهرباء وتحلية المياه. حيث يتوقع أن ترتفع حصته من نحو (٣٠٪) إلى نحو (٣٦,٣٪) في مقابل انخفاض حصة الديزل وغاز الوقود من نحو (٣٦,٧٪) إلى نحو (٣٣,٠٪)، وحصة الجازولين من نحو (٢٣,٧٪) إلى نحو (٢٢,١٪)، وحصة وقود النفاثات والكيروسين من نحو (٤٪) إلى نحو (٣,٧٪)، الجدول (٧/٢٦).

الجدول (٧/٢٦)
الاستهلاك المحلي لمنتجات التكرير
خطة التنمية التاسعة

(ألف برميل يومياً)

البيان	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	معدل النمو السنوي المتوسط للخطة (٪)	الحصة النسبية (٪)	
				١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)
غاز البترول السائل	٣٧,٣	٤٣,٨	٣,٣	٢,٢	١,٩
وقود النفاثات والكيروسين	٦٦,٨	٨٣,١	٤,٥	٤,٠	٣,٧
الجازولين	٣٩٥,٣	٥٠٠,٧	٤,٨	٢٣,٧	٢٢,١
الديزل و غاز الوقود	٦١١,٣	٧٤٩,١	٤,١	٣٦,٧	٣٣,٠
زيت الوقود الثقيل	٥٠٠,٦	٨٢٤,١	١٠,٥	٣٠,٠	٣٦,٣
أسفلت و أخرى	٥٦,١	٦٨,٧	٤,١	٣,٤	٣,٠
الإجمالي	١٦٦٧,٤	٢٢٦٩,٥	٦,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

٥/٢٦ توقعات الإنتاج المحلي

ستواصل المملكة خطط تطوير احتياطي النفط الخام، والغاز الطبيعي، من خلال طرح مناطق جديدة للاستكشاف والتنقيب. ويتوقع ارتفاع القدرة الإنتاجية للمملكة من النفط الخام إلى نحو ١٢,٥ مليون برميل في اليوم.

كما يتوقع الاستمرار في تعزيز الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي وتطوير القدرات الإنتاجية، خاصة من الغاز غير المرافق، وذلك من خلال الشراكة مع القطاع الخاص الوطني والأجنبي، وذلك لتلبية الطلب المتنامي عليه لغرض الوقود والأغراض الصناعية. وفي هذا الإطار، يتوقع نمو إنتاج الغاز الطبيعي بمعـدل سنوي متوسط قدره (٤,٤٪)، من ٦,٣ إلى ٧,٨ بليون قدم مكعب خلال المدة نفسها. أما إنتاج سوائل الغاز الطبيعي فيتوقع نموه بمعدل سنوي متوسط قدره (٣,٣٪)، أي مـن ١٠٦٠ ألف إلى ١٢٤٥ ألف برميل في اليوم خلال مدة الخطة، الشكل (٢/٢٦).

الشكل (٢/٢٦)
توقعات إنتاج الغاز الطبيعي وسوائله
خطة التنمية التاسعة

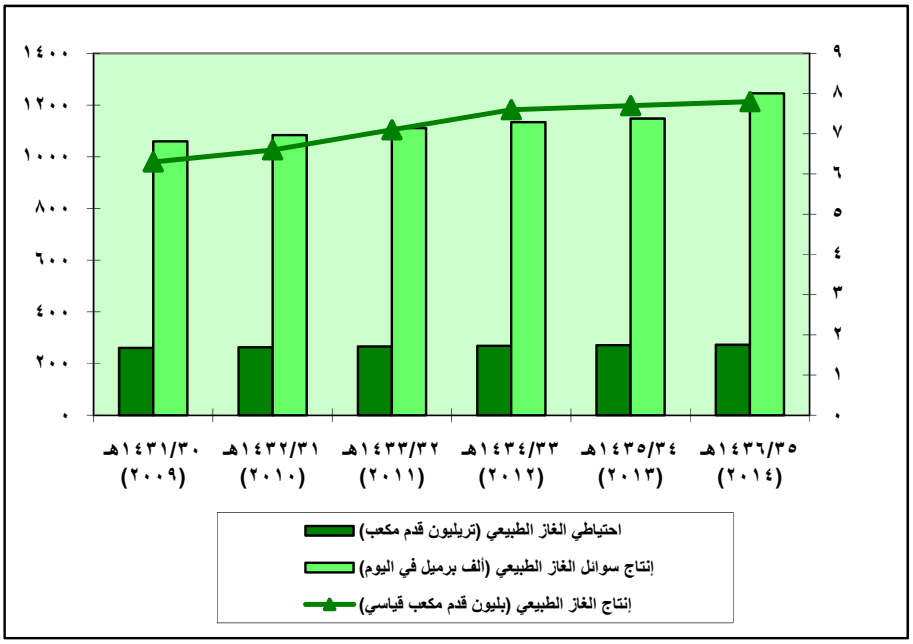

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

٦/٢٦ استراتيجية التنمية

١/٦/٢٦ الرؤية المستقبلية

صناعة بترولية عالية الكفاءة تقف على قدم المساواة مع الصناعة العالمية، وتتمتع بحضور دولي متميز، وسوق محلية لمنتجات الطاقة يتسم بالتكامل والتنافس، يدعم الميزة النسبية للاقتصاد الوطني، ويحافظ على البيئة من التلوث، ويسهم في ترشيد الاستهلاك والمحافظة على الموارد الطبيعية واستدامتها، ودور أساسي للطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية، مع دور مكمل لموارد الطاقة الأخرى، كالطاقة النووية والطاقة الإحيائية والطاقة الهيدروجينية، لتلبية احتياجات المملكة على المدى الطويل، ومستوىً عالٍ من التكامل مع منظومة الطاقة الإقليمية والعالمية.

٢/٦/٢٦ الأهداف العامة

- المحافظة على الثروة البترولية وترشيد استخدامها والتوسع في الصناعات القائمة عليها.
- تعظيم المردود الاقتصادي والاجتماعي لموارد الطاقة.
- رفع كفاءة استهلاك الطاقة وتعزيز استخداماتها في السوق المحلي.
- حماية البيئة من التلوث والمحافظة على مواردها.
- تطوير مصادر مستدامة للطاقة.

٣/٦/٢٦ السياسات

- استخدام أفضل الوسائل فنياً واقتصادياً وبيئياً لإنتاج البترول وتطوير احتياطياته.
- الاستغلال الأمثل للغاز الطبيعي وتطوير احتياطياته.
- ترشيد استهلاك المنتجات البترولية.
- المحافظة على حصة البترول في الاستهلاك العالمي للطاقة وموقع المملكة في السوق العالمي.
- زيادة طاقة تكرير النفط محلياً وخارجياً.
- تحقيق التكامل الأمثل بين صناعة تكرير النفط والصناعة البتروكيماوية.
- توفير منتجات الطاقة لجميع القطاعات في جميع مناطق المملكة.
- تعزيز مستوى المنافسة في سوق الطاقة المحلي.
- إخضاع جميع عمليات صناعة النفط والغاز للأنظمة واللوائح البيئية المعتمدة.

- توفير منتجات بترولية نظيفة للسوق المحلي.
- الاهتمام بقضايا البيئة العالمية ومتطلبات الاتفاقيات الإقليمية والدولية.
- توفير المتطلبات المادية والتنظيمية والتشريعية والبشرية لتطوير استخدام الطاقة الشمسية والطاقة النووية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه المالحة.

٤/٦/٢٦ الأهداف المحددة

- تعويض كميات النفط والغاز الطبيعي المنتجة لتلبية الطلب.
- إضافة طاقة تكريرية جديدة للنفط لمواكبة الطلب.
- الدخول في مشاريع تكرير وتسويق مجدية في الأسواق العالمية.
- تحقيق التغطية الكاملة لشبكة توزيع المنتجات النفطية.
- تطوير سوق تنافسية في صناعة الغاز الطبيعي.
- تحقيق التغطية الشاملة لشبكة الغاز الطبيعي لمناطق المملكة.
- تضمين دراسات المرافق والمنشآت النفطية التأثيرات البيئية.
- إعداد برنامج متكامل للبحث والتطوير في مجالات تقنية النفط والغاز الطبيعي.

كما يتوقع خلال مدة الخطة تحقيق ما يلي:

- نمو الاستهلاك المحلي من الطاقة بمعدل سنوي متوسط مقداره (٦,٥٪).
- نمو الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة بمعدل سنوي متوسط مقداره (٦,٤٪).
- نمو الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي بمعدل سنوي متوسط مقداره (٤,٧٪).
- نمو الاستهلاك المحلي من النفط الخام للاستعمال المباشر بمعدل سنوي متوسط مقداره (١١,٥٪).

٧/٢٦ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة للجهات الحكومية في قطاع النفط والغاز الطبيعي (وزارة البترول والثروة المعدنية – شؤون البترول) خلال خطة التنمية التاسعة (٧٥٩,٤) مليون ريال.

الثروة المعدنية

١/٢٧ المقدمة

شهد قطاع الثروة المعدنية نمواً ملحوظاً خلال خطة التنمية الثامنة، مدفوعاً بارتفاع طلبات الرخص التعدينية، سواءً لدعم المسيرة التنموية التي شهدها الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته، أو نتيجة للتحسن الكبير الذي شهده مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، وما ترتب على ذلك من زيادة تدفق الاستثمارات إلى قطاع الثروة المعدنية والقطاعات المرتبطة به. وقد شكل صدور نظام الاستثمار التعديني – مع مطلع خطة التنمية الثامنة – العامل الأهم بين العوامل المحفزة للاستثمار في هذا القطاع. فقد عزز النظام الوضع التنافسي لقطاع التعدين الوطني، على المستويين الإقليمي والدولي.

تهدف خطة التنمية التاسعة إلى دعم مسيرة النمو التي شهدها هذا القطاع وتعزيزها، وتنويع قاعدة الإنتاج التعديني وتطويرها، بالإضافة إلى تعزيز تكامل الأنشطة التعدينية مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، بما يضمن زيادة القيمة المضافة من استغلال الموارد المعدنية الوطنية. كما تهدف الخطة إلى مواصلة جهود تحديد جميع مناطق التعدين وحمايتها، والعمل على توفير التجهيزات الأساسية المطلوبة لاستثمارها. وتولي الخطة عناية خاصة لمسألة المحافظة على البيئة في مناطق التعدين، فضلاً عن إعادة تأهيل المواقع التعدينية بعد استغلالها.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن لقطاع الثروة المعدنية موضحاً التطورات التي شهدها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، كما يبرز توقعات الطلب على منتجاته، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/٢٧ الوضع الراهن

١/٢/٢٧ تحسن مؤشرات إنتاج القطاع ونشاطاته

تمكن قطاع الثروة المعدنية خلال الخطة الثامنة من رفع قدراته في مجال استخراج المواد الخام واستغلالها، فضلاً عن إنتاج المنتجات المصنعة وشبه المصنعة ذات العلاقة، حيث ارتفع استغلال المواد الخام من نحو ٢٣٧ مليون طن عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى

نحو ٣٢٥ مليون طن عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٨,٢٪)، الشكل (١/٢٧). وقد أسهم النمو الجيد للاقتصاد الوطني خلال الخطة الثامنة، إضافة لتحسن البيئة الاستثمارية للقطاع بعد صدور نظام الاستثمار التعديني في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) في تصاعد الطلب على استغلال الخامات المعدنية، وتعزيز فرص الاستثمار بالقطاع.

الشكل (١/٢٧)

تطور إنتاج المواد الخام

خطة التنمية الثامنة (*)

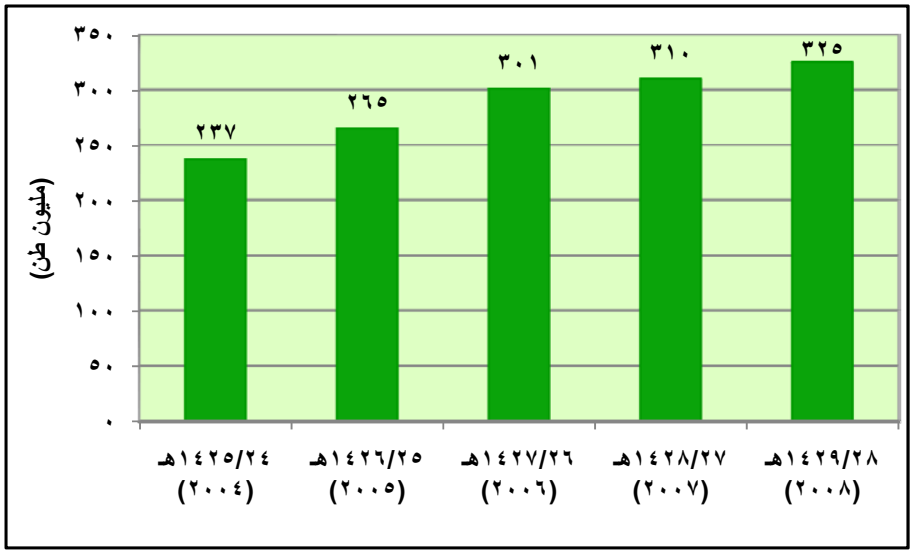

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية

ويعكس ارتفاع عدد الرخص التعدينية مستوى النشاط والاهتمام الذي حظي به القطاع، حيث ارتفع عدد الرخص من ١١٧٩ رخصة في نهاية عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ١٤٠٨ رخص بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ (٤,٥٪)، الجدول (١/٢٧).

وقد ترتب على النمو الكبير في نشاطي الكشف والتعدين، ارتفاع عدد المواقع المخصصة للتعدين، من ١٦٥ موقعاً في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ٢٥٤ موقعاً في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، كما تضاعفت مساحة الأراضي المخصصة للتعدين بنحو خمسة أضعاف خلال هذه المدة من ١١ ألف كيلو متر مربع إلى ٥٣ ألف كيلو متر مربع، وصاحب ذلك ارتفاع مساحة المواقع الخاضعة لرخص الكشف من ١٢٣ ألف كيلومتر مربع إلى ١٤٠ ألف كيلومتر مربع موزعة على جميع مناطق المملكة.

الجدول (١/٢٧)
مؤشرات الأنشطة التعدينية
خطة التنمية الثامنة (*)

النشاط التعديني	الوحدة	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
رخص استطلاع	عدد	٤٣	٨٤	١٨,٢
رخص كشف	عدد	٢٨	٦١	٢١,٥
رخص مناجم صغيرة	عدد	٣١	٥٨	١٧,٠
رخص محاجر (مواد البناء)	عدد	١٠٤٥	١١٤٨	٢,٤
رخص معادن نفيسة وأساسية وحديد	عدد	٧	٧	٠,٠
رخص فوسفات وبوكسايت	عدد	٠	٥	٠,٠
رخص مواد خام أسمنتية	عدد	١٣	٢٢	١٤,١
رخص معادن صناعية أخرى وأحجار زينة	عدد	٩	٢١	٢٣,٦
إجمالي عدد الرخص السارية	عدد	١١٧٩	١٤٠٨	٤,٥
المواقع المخصصة للتعدين	عدد	١٦٥	٢٥٤	١١,٤
حجم المساحة المخصصة للتعدين	ألف كلم٢	١١	٥٣	٤٨,٢
مساحة المواقع الخاضعة للكشف	ألف كلم٢	١٢٣	١٤٠	٣,٣
عدد الشركات الخاصة العاملة	عدد	٦٤٠	٧٥٠	٤,٠
كمية المواد الخام المستغلة	مليون طن	٢٣٧	٣٢٥	٨,٢

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

٢/٢/٢٧ مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة التعدينية

ارتفع عدد الشركات المتخصصة في نشاط التعدين من ٦٤٠ شركة في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ٧٥٠ شركة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). ومن أهم الإنجازات التي تمت في مجال الخصخصة إكمال تخصيص شركة التعدين العربية السعودية (معادن)، حيث طرحت أسهمها للتداول في السوق المالية السعودية (تداول).

وتعزيزاً لدور القطاع الخاص في مجال التعدين، تم وضع الإجراءات والسياسات التي تستهدف جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، للاستثمار في قطاع الثروة المعدنية. وقد شملت هذه الإجراءات توفير قواعد المعلومات الخاصة بالفرص الاستثمارية على الشبكة العنكبوتية بموقع وكالة الوزارة للثروة المعدنية، بالإضافة إلى تنظيم المعارض والمؤتمرات داخل المملكة وخارجها. وتواصلت جهود تعميق نطاق المعلومات التعدينية وتوسيعه، مع الارتقاء بمستوى جودتها وشفافيتها. ومن أجل تحسين بيئة الاستثمار في هذا القطاع، تم

تسهيل الإجراءات وآليات إنجاز المعاملات التي يتطلبها النشاط في هذا القطاع، وتعزيز الجهود الرامية إلى حجز مواقع التعدين ذات الفرص الاستثمارية والمحافظة عليها من التعديات.

٣/٢/٢٧ التنوع في الأنشطة التعدينية

شهد قطاع الثروة المعدنية تطوراً وتنوعاً في منتجات الخامات المعدنية خلال خطة التنمية الثامنة، حيث أسهمت كمية المواد الخام المستغلة التي تقدر بنحو ٣٢٥ مليون طن عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) في إنتاج العديد من خامات المعادن غير الفلزية والمعادن الصناعية إضافة إلى المعادن النفيسة والأحجار شبه الكريمة لتلبية احتياجات المملكة. وتشكل المعادن الصناعية اللازمة للبناء مثل الرمل والحصى الجزء الأكبر من المواد الخام المستخرجة (والتي تقدر بنحو ٢٧٣ مليون طن)، إضافة إلى المواد الخام التي تدخل في صناعة الإسمنت (مثل الحجر الجيري والطين والرمل الحديدي وغيرها) والتي بلغت نحو ٤٢,١ مليون طن، إضافة إلى ما يتم استخراجه من أحجار الزينة (١,٢ مليون طن) والجبس (٢,٣ مليون طن) والطين (٥ ملايين طن) والمعادن الصناعية الأخرى التي تشمل الفلدسبار وكسر الرخام والبوزلان وغيرها. أما فيما يتعلق بالمعادن الفلزية فهي تتركز أساساً في منتجات النحاس (١,٥ ألف طن)، والزنك (٣,٦ ألف طن). كما تم إنتاج الرصاص (٣٤٧ طن)، مع استمرار المملكة في إنتاج المعادن النفيسة من الذهب (٤ أطنان)، الفضة (٩ أطنان)، الجدول (٢/٢٧).

لقد استهدفت خطة التنمية الثامنة، تنويع النشاط التعديني، من خلال البدء في استغلال الرواسب المعدنية الأخرى كالفوسفات والبوكسايت وغيرها من الخامات. وفي سبيل إنجاز هذا الهدف، تم البدء في تنفيذ المرافق والخدمات اللازمة لاستغلال منجم الجلاميد للفوسفات، الواقع في شمال المملكة، بما في ذلك مد خط للسكة الحديد، يربط المنجم بمواقع التصنيع ومنافذ التصدير على الساحل الشرقي للمملكة. ومن جانبها، بدأت شركة معادن في تنفيذ مشروع الألمنيوم الهادف إلى استغلال خام البوكسايت في الزبيرة شمال وسط المملكة لإنتاج الألمنيوم للاستهلاك المحلي والتصدير، ويتضمن هذا المشروع تصميم موقعين متكاملين وتطويرهما، الموقع الأول في الزبيرة يضم موقع لمنجم البوكسايت ومرافق مناولة المواد الخام، والموقع الثاني في رأس الزور على ساحل الخليج العربي، ويضم مصفاة للألومنيا ومصهراً لإنتاج الألمنيوم يصل إنتاجه إلى ٦٥٠ ألف طن سنوياً.

الجدول رقم (٢/٢٧)
إنتاج قطاع الثروة المعدنية
خطة التنمية الثامنة (*)

أنواع المعادن	١٤٢٥/٢٤ هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦/٢٥ هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧/٢٦ هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨/٢٧ هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩/٢٨ هـ (٢٠٠٨)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
المعادن النفيسة :						
ذهب – خام (مليون طن)	٥,٤	٤,٧	٤,٤	٤,٢	٤,٠	٧,٢-
ذهب – معدن (طن)	٧,٥	٧,٥	٥,٢	٤,٤	٤,٠	١٤,٥-
فضة (طن)	٤,٩	١٣,٢	٩,١	٩,٠	٩,٠	١٦,٤
معادن فلزية:						
رصاص (طن)	٥٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٢٣,٠	٣٤٧	٦٢,٣
نحاس (ألف طن)	٠,٧	٠,٥	٠,٧	٠,٧	١,٥	٢١,٠
زنك (ألف طن)	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٧	٣,٦	٦٣,٨
معادن صناعية:						
مواد البناء(مليون طن)	٢٠٠,٠	٢١٨,٠	٢٥٣,٠	٢٦٠,٠	٢٧٣,٠	٨,١
مواد خام الإسمنت (مليون طن)	٣٣,٠	٣٥,٤	٣٦,٨	٣٩,٥	٤٢,١	٦,٣
أسمنت (مليون طن)	٢٣,٨	٢٦,٠	٢٧,٠	٣٠,٤	٣١,٨	٧,٥
طين (مليون طن)	٥,٦	٤,٣	٣,٨	٣,٩	٥,٠	٢,٨-
جبس (مليون طن)	٢,١	٢,١	٢,١	٢,٢	٢,٣	٢,٣
ملح (مليون طن)	١,٧	١,٧	١,٨	١,٥	١,٦	١,٥-
أحجار زينة (مليون طن)	١,٢	٠,٩	١,٠	١,١	١,٢	٠,٠
معادن صناعية أخرى (مليون طن)	٢,٥	١,٤	١,٥	١,٥	١,٦	١٠,٦-
المواد الخام المستغلة						
الكمية (مليون طن)	٢٤٢.٠	٢٦٥,٠	٣٠١,٠	٣١٠,٠	٣٢٥,٠	٧,٧

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

٤/٢/٢٧ الصناعات التحويلية

ازدادت قدرات النشاط التعديني ومخرجاته خلال سنوات خطة التنمية الثامنة، حيث تطورت تقنيات معالجة المواد الخام وأساليبها، مما دعم التوسع في إنتاج المواد المصنعة وشبه المصنعة، حيث تأتي صناعة الإسمنت في طليعة الصناعات الواعدة في هذا القطاع، لما

لها من أثر في تلبية متطلبات السوق المحلي بالإضافة إلى تصدير الفائض. فقد شهدت السنوات الماضية، جهوداً مكثفة لتنويع قدرات وإمكانات إنتاج مختلف المواد محلياً، لتلبية الطلب المحلي على مواد البناء وغيرها من المواد المصنعة، وبما يسهم في إحلالها كبديل محلي للواردات من جانب، وزيادة الصادرات من جانب آخر. وقد قامت الشركات الخاصة بدور فاعل في بلورة هذه الأنشطة وتنميتها.

تعد صناعة الإسمنت، التي تسهم في استثماراتها ١٣ شركة، لديها ٢٢ رخصة تعدين، وتنتشر في مختلف مناطق المملكة، ثاني أكبر مستخدم (بعد صناعة الرمل والحصى) لمواد التعدين الخام، (الحجر الجيري، الطين، والجبس) بالإضافة إلى الرمل الحديدي، وفي ظل وتيرة النمو الاقتصادي التي تحققت خلال الخطة الثامنة، بلغت كمية الإسمنت المنتج نحو ٣١,٨ مليون طن عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) غطت احتياجات السوق الوطني، وتم تصدير نحـــو ٣ ملايين طـــن إلى الأسواق الخارجية.

وحلّت صناعة إنتاج الطوب في المرتبة الثالثة، بين الصناعات التي تستخدم مواد التعدين الخام [بنحو ٥ ملايين طن عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)]، وذلك من خلال الاعتماد على الطين كمادة خام.

الصفحة ٥٠٢

وتسعى وزارة البترول والثروة المعدنية، من خلال تنفيذ برنامج يستهدف إحلال الخامات المعدنية المحلية محل الخامات المستوردة إلى تحقيق تطور جوهري في استغلال الثروات المعدنية الوطنية، من خلال زيادة القيمة المضافة للإنتاج المحلي، وتعزيز فرص التكامل بين المواد الخام المنتجة والصناعات المحلية. ويحتوي البرنامج على إعداد دراسات إحصائية وميدانية بشأن كميات الخامات المعدنية التي تتطلبها الصناعات المحلية، سواءً القائمة منها أو المستهدف إقامتها. وكذلك إعداد دراسات تسويقية تغطي الأسواق المحلية والعالمية، فضلاً عن تنظيم ندوات ومعارض في الداخل والخارج، للتعريف بالفرص الاستثمارية الواعدة التي يوفرها القطاع التعديني.

٥/٢/٢٧ عائدات الاستثمار والنشاط التعديني

تقدر إيرادات المستثمرين القائمة صناعاتهم على استغلال الثروات المعدنية المحلية بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) بنحو ١٤,٥ بليون ريال، وقدرت أرباحهم بنحو ٥,٤ بليون ريال، كما تقدر استثماراتهم بنحو ٥٠ بليون ريال، بالإضافة إلى العائدات غير المباشرة، المترتبة على تطوير قطاع التعدين، كما حققت عائدات الدولة وإيراداتها المباشرة

من الاستثمار والنشاط التعديني نمواً ملحوظاً خلال سنوات خطة التنمية الثامنة، حيث بلغت الإيرادات المالية لوكالة وزارة البترول والثروة المعدنية للثروة المعدنية من الرسوم والأجور نحو ٢٦٤ مليون ريال عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، الشكل (٢/٢٧).

الشكل (٢/٢٧)
تطور إيرادات الحكومة من أنشطة التعدين
خطة التنمية الثامنة (*)

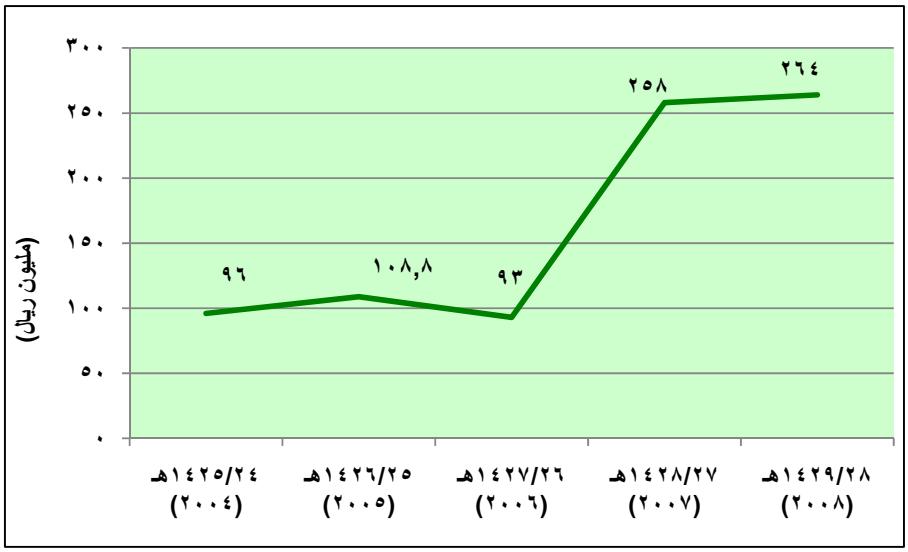

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية

٦/٢/٢٧ قطاع الثروة المعدنية والتنمية المتوازنة

نظراً للارتباط المباشر لأنشطة التعدين بمواقع الخامات المعدنية، وفي ضوء التباين المكاني لتلك المواقع سواء في الحجم أو النوع، فإن الهدف هو تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة في مجال تنمية الثروة المعدنية فيما بين المناطق، ويتطلب ذلك إعطاء المناطق الأقل نمواً أولوية في أنشطة التعدين المختلفة، من استكشاف ودراسات جدوى أولية وغيرها، فضلا عن إمدادها بالتجهيزات الأساسية اللازمة لتطوير الخامات المعدنية، الشكل (٣/٢٧).

الشكل (٣/٢٧)

توزيعات مواقع الخامات المعدنية في المملكة

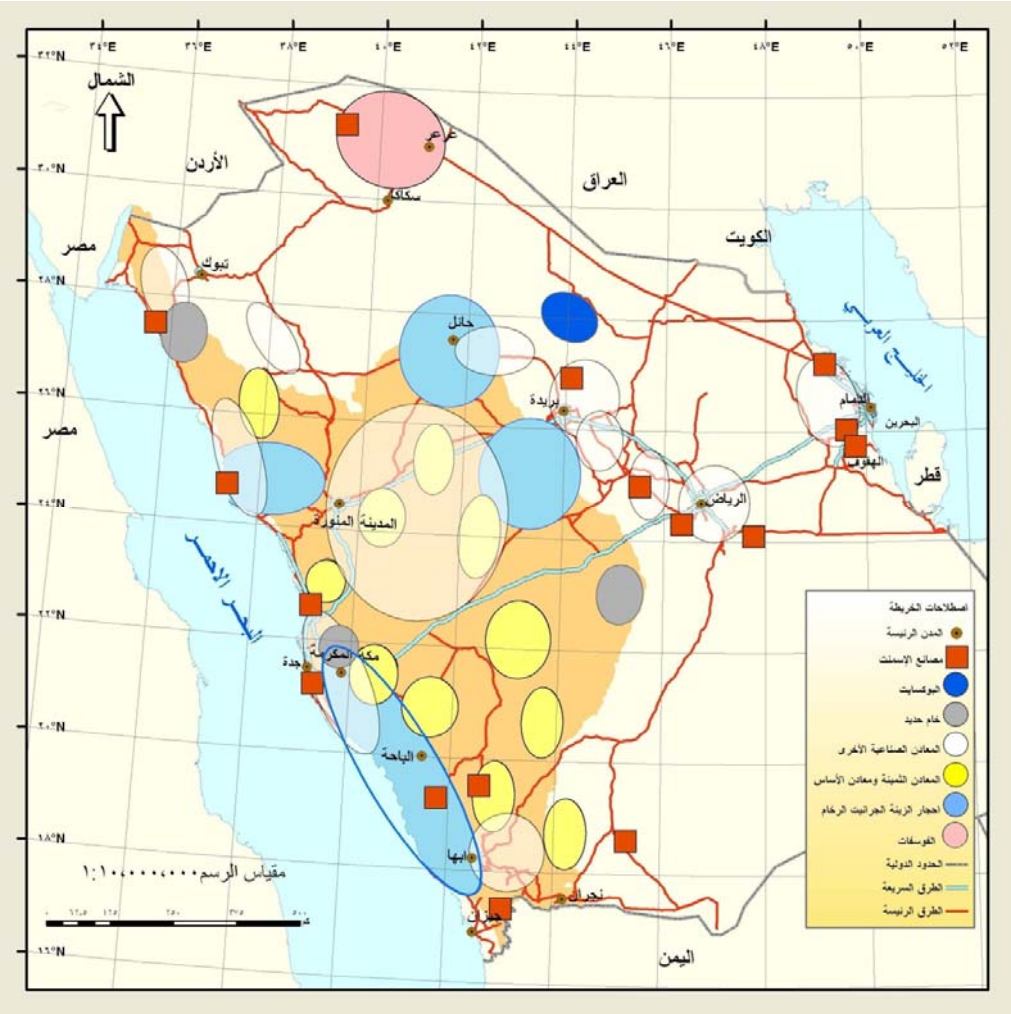

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

٧/٢/٢٧ التطوير المؤسسي والتنظيمي

شهدت الهياكل الإدارية لقطاع الثروة المعدنية خطوات تطويرية منذ مطلع خطة التنمية الثامنة. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هيئة المساحة الجيولوجية السعودية (إحدى مؤسسات هذا القطاع) قد أنشئت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١١٥) وتاريخ ١٤٢٠/٧/١٦هـ (١٩٩٩) هيئة مستقلة مرتبطة بوزارة البترول والثروة المعدنية، تتولى مسؤولية إجراء البحوث الجيولوجية والمسوح الجيوكيميائية والجيوفيزيائية والهيدروجيولوجية، بالإضافة إلى البحث والتنقيب عن الثروات المعدنية، وتقديم المعلومات والبيانات والخدمات لجميع المؤسسات العامة والخاصة.

وتخضع جميع أنشطة التعدين للرقابة والتفتيش من قبل وكالة وزارة البترول والثروة المعدنية للثروة المعدنية، وهي الجهة الحكومية المعنية بالإشراف على تطبيق نظام الاستثمار التعديني. وتضم الوكالة إدارة مستقلة تُعنَى بمنح الرخص وتسجيل جميع إجراءات النشاط التعديني ومراحله. وتم إنشاء مركز متخصص في خدمة الاستثمار التعديني في الوكالة، يتولى تقديم جميع المعلومات التي يحتاج إليها المستثمر في هذا المجال، فضلا عن إنشاء موقع على شبكة الانترنت، يقدم خدمات إلكترونية لجميع المهتمين.

٣/٢٧ القضايا والتحديات

١/٣/٢٧ تنويع قاعدة إنتاج الموارد التعدينية

على الرغم مما تحقق من إنجازات جوهرية في هذا القطاع، إلا أن قطاع التعدين لا يزال ينعم بإمكانات كبيرة غير مستغلة، مما يتطلب تكثيف الجهود لتعظيم الاستفادة من الرواسب المعدنية المكتشفة، وتعزيز الأطر التنظيمية المناسبة، بما يضمن جذب الاستثمار إلى هذا القطاع الواعد وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

إن من شأن تعزيز القدرات والمهارات الإدارية التعدينية الإسهام بفعالية في تحقيق الاستثمار الأمثل لإمكانات هذا القطاع. فالامتداد الجغرافي للمملكة وتنوع تركيبها الجيولوجي أهلها لاحتواء الكثير من المعادن. وتتطلب الاستفادة من هذه الإمكانيات والمزايا تعزيز الوعي بالفرص الاستثمارية التعدينية وتنميتها سواءً بالنسبة للقطاع العام أو الخاص. فمن شأن تعزيز فرص الاستثمار في هذا القطاع تنويع قاعدة الإنتاج المحلي وإحلال الخامات المعدنية المحلية بدلا من المستوردة، وتعزيز مكانة المملكة في سوق الصادرات للمنتجات التعدينية.

٢/٣/٢٧ النزاعات المتعلقة باستخدامات الأراضي

يعد الموقع الجغرافي أو المكان متغيراً مهماً في النشاط التعديني، حيث ترتبط الأنشطة التعدينية ارتباطاً وثيقاً بمواقع الرواسب المعدنية. فقد تتنازع موقع الرواسب المعدنية استخدامات عدة، زراعية أو سياحية أو إنشائية. وبناءً عليه، ينبغي أن تكون هناك قواعد وإجراءات واضحة ومحددة، لضمان الاستخدام الأمثل للموقع، بما يلبي متطلبات التنمية وذلك بتكثيف الجهود لإصدار الإجراءات والقواعد المنظمة للاستخدام الأمثل لمختلف المواقع.

٣/٣/٢٧ التجهيزات في مواقع التكوينات المعدنية

يشكل ضعف مستوى التجهيزات الأساسية الضرورية، كالنقل والكهرباء والمياه،

وأحياناً عدم توافرها، معوقات رئيسة تعترض الاستثمار في مواقع التعدين الواعدة في المناطق النائية والبكر. لذا يعد من الضروري معالجة هذا الوضع من خلال تعزيز مستوى التنسيق بين الجهات ذات العلاقة؛ مثل وكالة وزارة البترول والثروة المعدنية للثروة المعدنية، وهيئة المساحة الجيولوجية السعودية، ووزارة المياه والكهرباء، ووزارة النقل، وغيرها.

٤/٣/٢٧ الجوانب البيئية والاجتماعية للاستثمار التعديني

من المهم جداً أن تراعي الأنظمة والإجراءات السارية بشكل كامل التأثيرات البيئية والاجتماعية للأنشطة التعدينية، ومسألة إعادة تأهيل البيئة الخاصة أو المحيطة بالمواقع التعدينية بعد انتهاء تلك الأنشطة. ويجب أن تنسجم الأنظمة القائمة مع المعايير والممارسات المعمول بها عالمياً، مما يتطلب تكثيف عمليات القياسات البيئية والتفتيش بالإضافة إلى المتابعة الميدانية للمواقع التعدينية والتشديد على مراقبة ومعالجة الملوثات الناجمة عن تلك الأنشطة، وتشجيع استخدام تقنيات صديقة للبيئة خلال عمليات الاستكشاف والإنتاج والتصنيع.

الصفحة

٥/٣/٢٧ التكامل بين القطاعات الإنتاجية وقطاع الثروة المعدنية ٥٠٦

يتم الاعتماد على المنتجات التعدينية، سواءً في شكل مواد خام أو مواد مصنعة، لإنتاج سلع نهائية أو سلع وسيطة، تحتاجها الأسواق المحلية والعالمية. وكانت جهود المملكة، خلال المراحل الأولى من مسيرة التنمية، قد تركزت على عملية إحلال وارداتها من المواد الخام بمنتجات محلية، إلا أن الغاية بعيدة المدى تتمثل في تحقيق التكامل بين عمليات التعدين وقطاع الصناعة الوطني بمختلف أنشطته، وذلك لإنتاج سلع ومنتجات ذات قيمة مضافة عالية. وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه في هذا المجال، إلا أن تنويع القاعدة الإنتاجية، وهو أحد أهم أولويات خطط التنمية، يقتضي بذل المزيد من الجهود لزيادة درجات التكامل وتعميقه بين القطاعات الإنتاجية المختلفة وقطاع التعدين الواعد.

ويتطلب إنجاز هذه الغاية إجراء حصر للواردات من المنتجات التعدينية وبحث فرص ومعوقات إحلالها بمنتجات تعدينية وطنية، وذلك في ضوء الدراسات والمسوحات الجيولوجية المتوافرة، بما يُمكن من بلورة الفرص الاستثمارية المجدية، وحفز القطاع الخاص على الاستثمار فيها. كما أن هناك حاجة إلى إجراء الدراسات اللازمة لنقل تقنيات معالجة الخامات التعدينية التي تُلائم المملكة، فضلاً عن تجهيز المختبرات اللازمة للتطبيقات الصناعية.

٤/٢٧ توقعات الطلب

شهدت أسعار المنتجات التعدينية العالمية تراجعاً حاداً منذ مطلع النصف الثاني من عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وذلك نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أثرت سلباً على الطلب العالمي على المنتجات التعدينية. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة، التي بذلت على الصعيد الدولي لاحتواء تلك الأزمة، إلا أن التوقعات الاقتصادية تشير إلى تباطؤ نمو الناتج الإجمالي العالمي ليقتصر على نحو (٠,٨٪) في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩). وفي ظل تلك الأزمة وتداعياتها اتجهت كبريات شركات التعدين العالمية إلى خفض استثماراتها الرأسمالية، كما اضطر بعضها إلى إشهار إفلاسها أو الاندماج مع شركات أكثر قدرة على مواجهة هذه الأوضاع.

قد يؤدي هذا على المديين القصير والمتوسط إلى حدوث فجوة في الإنتاج العالمي من المنتجات التعدينية، سوف تستمر حتى يتم امتصاص الفائض في الطاقة الإنتاجية التي ولدتها استثمارات المدة السابقة. ونظراً لأن هذه المدة قد تتراوح ما بين خمسة وعشرة أعوام، فيتوقع أن تشهد الأسعار العالمية للمنتجات التعدينية حالة من التذبذب خلال المدة المقبلة على المدى القصير والمتوسط، ثم تعاود الصعود مع تعافي الاقتصاد العالمي.

أما على الصعيد المحلي، فما زالت صناعة التعدين تعتمد بشكل كبير على الاستثمار المحلي، لذا يتوقع أن تكون التأثيرات السلبية للأزمة العالمية على الطلب المحلي على الخامات المعدنية محدودة جداً، خاصة أن نحو (٩٧٪) من إجمالي المنتجات التعدينية المحلية تتوجه إلى نشاط البناء والتشييد المحلي، في مقابل (٢٪) فقط من منها هو عبارة عن معادن صناعية متخصصة ترتبط في استخداماتها بقطاعي البناء والتشييد محلياً وعالمياً، أما نسبة الـ (١٪) المتبقية فتدخل في صناعات المعادن الثمينة كالذهب والفضة في الأسواق المحلية والعالمية.

وبناءً عليه، فإن صناعة التعدين في هذه المرحلة، لم تتأثر تأثراً مباشراً بمعظم التقلبات السلبية على الساحة العالمية، لأنها تعتمد على الطلب المحلي، والذي يقوم في الأساس على متطلبات المشاريع الجاري تنفيذها، بالإضافة إلى المشاريع الجديدة التي سيبدأ تنفيذها خلال خطة التنمية التاسعة، ومن المؤكد بأن السوق المحلي سوف يشهد طلباً كبيراً على منتجات الخامات المعدنية المحلية، والتي يتوقع لها أن تنمو خلال خطة التنمية التاسعة بمعدل سنوي متوسط قدره (٥,٧٪)، من نحو ٣٤٤ مليون طن في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٤٥٣ مليون طن في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، الجدول (٣/٢٧).

الجدول (٣/٢٧)

الطلب على المنتجات التعدينية

خطة التنمية التاسعة

البيان	١٤٣١/٣٠ هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٢/٣١ هـ (٢٠١٠)	١٤٣٣/٣٢ هـ (٢٠١١)	١٤٣٤/٣٣ هـ (٢٠١٢)	١٤٣٥/٣٤ هـ (٢٠١٣)	١٤٣٦/٣٥ هـ (٢٠١٤)	معدل النمو السنوي المتوسط للخطة (٪)
الحديد ومعادن خامات الحديد :							
الكمية (مليون طن)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	٢,٠	٢,٠	–
المعادن النفيسة :							
ذهب –خام (مليون طن)	٥,٠	٥,٠	٦,٠	٧,٠	٧,٥	٨,٠	٩,٩
ذهب –معدن (طن)	٥,٠	٥,٠	٦,٠	٧,٠	٧,٥	٨,٠	٩,٩
فضة (طن)	١٠,٠	١٠,٠	١٢,٠	١٤,٠	١٥,٠	١٦,٠	٩,٩
معادن فلزية :							
رصاص (طن)	١٥٠,٠	١٥٠,٠	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	٥,٩
زنك (ألف طن)	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	٠,٠
معادن صناعية :							
مواد بناء (مليون طن)	٢٨٧,٠	٣٠١,٠	٣١٦,٠	٣٣٢,٠	٣٤٨,٠	٣٦٦,٠	٥,٠
المواد الخام للإسمنت (مليون طن)	٤٤,٧	٤٨,٦	٥٢,٥	٥٣,٩	٥٥,٥	٥٧,١	٥,٠
الإسمنت (مليون طن)	٣٤,٤	٣٧,٤	٤٠,٤	٤١,٤	٤٢,٧	٤٤,٠	٥,٠
الطوب (مليون طن)	٤,٣	٤,٥	٤,٧	٥,٠	٥,٢	٥,٥	٥,٠
الجبس (مليون طن)	٢,٤	٢,٥	٢,٧	٢,٨	٢,٩	٣,١	٥,٣
الملح (مليون طن)	١,٧	١,٧	١,٨	١,٩	٢,٠	٢,١	٤,٣
أحجار الزينة (مليون طن)	١,٢	١,٣	١,٣	١,٤	١,٥	١,٥	٤,٦
معادن صناعية أخرى (مليون طن)	١,٧	١,٧	١,٨	١,٩	٢,٠	٢,١	٤,٣
خام الفوسفات (مليون طن)	٠,٠	٢,٣	٥,٥	١١,٢	١١,٢	١٢,٣	–
فوسفات الألمنيوم الثنائي (مليون طن)	٠,٠	٠,٩	٢,٢	٤,٥	٤,٥	٤,٩	–
المواد الخام المستغلة							
الكمية (مليون طن)	٣٤٤,٠	٣٦٢,٠	٣٨٥,٠	٤٠٧,٠	٤٣٣,٠	٤٥٣,٠	٥,٧

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

ومن المتوقع أن تشهد سنوات خطة التنمية التاسعة استغلال خام البوكسايت في الزبيرة لإنتاج الألمنيوم، واستغلال خام الفوسفات في الجلاميد لصناعة فوسفات الأمنيوم الثنائي وهو السماد الفوسفاتي الأكثر شيوعاً في العالم وأن يصل معدل النمو السنوي المتوسط لإنتاج المعادن النفيسة إلى (٩,٩٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة.

٥/٢٧ استراتيجية التنمية

١/٥/٢٧ الرؤية المستقبلية

قطاع تعديني نشط ومتطور، يستخدم أحدث التقنيات العالمية في استغلال الثروات المعدنية، ويوفر بيئة استثمارية آمنة وجاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب، تتسم بالكفاءة والشفافية ولديه القدرة على التكامل مع متطلبات الصناعات الوطنية، لتغطية الطلب المحلي وتصدير الفائض بما يسهم في زيادة القيمة المضافة لثروات المملكة، وتنويع قاعدتها الاقتصادية، ويعمل على إحلال الخامات المعدنية المحلية بديلاً جيداً للخامات والمنتجات التكميلية المستوردة، ويوفر فرص عمل للمواطنين.

٢/٥/٢٧ الأهداف العامة

- تنمية الثروات المعدنية وتطوير خططها ومشروعاتها واستغلالها.
- تنويع النشاط التعديني وتوسيع قاعدته.
- تعزيز القيمة المضافة للمنتجات التعدينية المحلية.

٣/٥/٢٧ السياسات

- زيادة فرص الاستثمار في أنشطة الكشف عن الثروات المعدنية وتصنيعها، وتقديم الحوافز والدعم الممكن.
- توفير بيئة استثمار آمنة وجاذبة، تتسم بالكفاءة والشفافية.
- تنمية قدرات العمالة الوطنية وتطويرها، بما يمكنها من أداء دور إيجابي في الأنشطة التعدينية، والاستفادة من الفرص التي توفرها تلك الأنشطة.
- إعداد الدراسات الجيولوجية والاقتصادية، وقواعد البيانات وتوفيرها، وجعلها متاحة للمعنيين في القطاعين العام والخاص.
- توفير الحماية للمناطق التعدينية الواعدة، ومتابعتها بشكل منتظم.
- حفز المستثمرين الوطنيين والأجانب على إنشاء المشروعات التعدينية، خاصة تلك المشروعات وثيقة الصلة بالمشروعات القائمة في القطاعات الإنتاجية الأخرى.
- إحلال الواردات من المواد الخام والمنتجات التعدينية التكميلية بمواد محلية.
- الارتقاء بمستويات الأداء والجودة في الجهات الحكومية المعنية بتنمية هذا القطاع وتطويره.

- تطوير قواعد البيانات والمعلومات الفنية الخاصة بالاستثمارات التعدينية.
- دعم أنشطة البحث العلمي المرتبط بالثروات المعدنية بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية وحث المستثمرين على استخدام التقنيات التعدينية الحديثة في عمليات المعالجة والتصنيع خاصة تلك التقنيات التي تراعي المعايير البيئية.

٤/٥/٢٧ الأهداف المحددة

- تحقيق قطاع الثروة المعدنية لمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٩,٢٪).
- رفع إيرادات القطاع إلى نحو أربعة أمثال الإيراد الحالي.
- إنشاء أربعة مكاتب إقليمية للرُخص، والمراقبة، وخدمة المستثمرين.
- ترسيم مواقع الرخص والمجمعات التعدينية ومناطق الاحتياطي التعديني القائمة والمستهدفة بمعدل موقع واحد سنوياً.
- الانتهاء من خطوط السكة الحديدية لنقل الخامات المعدنية الرئيسة.
- تخصيص مواقع للصناعات التعدينية التحويلية في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، ومدينة الملك عبدالله الاقتصادية، والمدن الصناعية والاقتصادية الرئيسة الأخرى.

الصفحة ٥١٠

٦/٢٧ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة للجهات الحكومية في قطاع الثروة المعدنية (وكالة وزارة البترول والثروة المعدنية للثروة المعدنية، وهيئة المساحة الجيولوجية السعودية) خلال خطة التنمية التاسعة (١,٤٨) بليون ريال.

الزراعة

١/٢٨ المقدمة

تضمنت أهداف قطاع الزراعة في خطة التنمية الثامنة خمسة محاور رئيسة تمثلت في زيادة إسهام قطاع الزراعة في تنويع القاعدة الاقتصادية، تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية بما يضمن تحقيق تنمية زراعية مستدامة، تحسين الأداء الاقتصادي للقطاع الزراعي لمواكبة المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، تعزيز القدرات الاستثمارية للقطاع، والمحافظة على البيئة.

وقد شهد قطاع الزراعة خلال خطة التنمية الثامنة بداية عملية إعادة هيكلة جذرية تهدف إلى وضع القطاع على مسار التنمية المستدامة، من خلال إخضاع التنمية الزراعية لمحددات الثروة المائية. وقد اتخذت الدولة في هذا الإطار مجموعة من القرارات استهدفت ترشيد إنتاج المحاصيل عالية الاستهلاك للمياه، مع وقف تصديرها، وتشجيع استخدام تقنيات الري الحديثة لترشيد استهلاك المياه، وإيقاف توزيع الأراضي البور حتى الانتهاء من وضع الاستراتيجية الوطنية للمياه. كما بدأت المملكة تنفيذ برنامج لدعم الاستثمار السعودي في الأنشطة الزراعية خارج المملكة وتشجيعه لتعزيز الأمن الغذائي الوطني. ومن جهة أخرى اتخذت الدولة عدداً من الإجراءات الهادفة إلى تخفيف وطأة ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال خطة التنمية الثامنة. وعلى الرغم من هذه التطورات، فقد تمكن قطاع الزراعة من النمو خلال الخطة وإن كان بمعدل أقل من المتوقع، وهو ما يعزى للعوامل المناخية التي شهدتها البلاد خلال هذه المدة، بالإضافة إلى تبعات مكافحة انتشار العدوى بمرض إنفلونزا الطيور.

تهدف خطة التنمية التاسعة إلى مواصلة عملية إعادة هيكلة قطاع الزراعة بما يضمن تعزيز دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع تعزيز إنتاج المحاصيل ذات الكفاءة المائية العالية، وتطوير عمل سوق المنتجات الزراعية وتحسين كفاءته، وتحسين مستوى الدعم والإرشاد الزراعي وفعاليتهما خاصة لصغار المزارعين، ودعم البحث العلمي والتطوير في المجالات الزراعية، وتحسين إدارة الثروة السمكية، والعمل على تحقيق الإدارة المستدامة للمراعي والغابات وتنميتها. وتستهدف الخطة أيضاً تشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة وكامل سلسلة القيمة المضافة، فضلاً عن تشجيع الاستثمار الوطني في القطاع الزراعي الخارجي، ومواصلة دعم التعاون وتعزيز الشراكة على المستويين الإقليمي والدولي، بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي ويحافظ على صحة البيئة الطبيعية ومواردها.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن لقطاع الزراعة موضحاً التطورات التي شهدها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، كما يبرز توقعات الطلب على منتجاته، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/٢٨ الوضع الراهن

١/٢/٢٨ زيادة إسهام قطاع الزراعة في تنويع القاعدة الاقتصادية

حقق القطاع الزراعي معدل نمو سنوي متوسط قدره (١,٤٪) خلال سنوات خطة التنمية الثامنة، حيث ارتفع الناتج المحلي لقطاع الزراعة والغابات والأسماك، بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)، من نحو ٣٧,٩ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٤٠,٦ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩). ونظراً لأن معدل النمو المشار إليه جاء أقل من معدل نمو الاقتصاد الكلي، فقد انخفضت إسهامات القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من (٥,٢٪) إلى (٤,٧٪)، وفي الاقتصاد غير النفطي من (٧,٦٪) إلى (٦,٢٪) خلال المدة المشار إليها أعلاه. ويعزى هذا الانخفاض، بشكل أساس، إلى سياسات ترشيد استخدام المياه التي تبناها القطاع خلال خطة التنمية الثامنة والتي ترتب عليها انخفاض المساحة المزروعة بمعدل سنوي متوسط قدره (٤,٩٪) خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة، وقد ظل حجم الإنتاج مستقراً بفضل النمو في إنتاجية الوحدة المساحية التي حققت معدل نمو متوسط قدره (٥٪) سنوياً خلال هذه المدة، الجدول (١/٢٨).

بلغ إنتاج المملكة من المحاصيل الزراعية نحو ٩,٣ مليون طن في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، منها نحو مليوني طن من القمح، ونحو ٢,٧ مليون طن من الخضروات، ونحو ٣ ملايين طن من الأعلاف، ونحو ١,٦ مليون طن من الفواكه. وبالنسبة للمنتجات الحيوانية فقد ارتفع إنتاج المملكة من الأسماك والألبان والبيض واللحوم الحمراء بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٨,٥٪) و(٤,٦٪) و(٤,١٪) و(٠,٩٪) خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة، على التوالي. وقد فاقت معدلات النمو المتحققة أو تساوت مع المعدلات المستهدفة في خطة التنمية الثامنة لجميع المنتجات باستثناء لحوم الدجاج التي انخفض إنتاجها بمعدل سنوي متوسط قدره (٤,٩٪) خلال المدة، الجدول (٢/٢٨). ويعود هذا التراجع إلى انتشار مرض إنفلونزا الطيور، الذي شكل السبب

الرئيس لانخفاض إنتاج لحوم الدجاج، وتعذر معه تحقيق بعض الأهداف المحـــددة فـــي هـــذا المجال.

الجدول (١/٢٨)
تطور إنتاج المحاصيل الزراعية
خطة التنمية الثامنة (*)

المحصول	١٤٢٤/٢٥هـ (٢٠٠٤)			١٤٢٨/٢٩هـ (٢٠٠٨)			معدل النمو السنوي المتوسط (٪)		
	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	إنتاجية الوحدة المساحية طن/هكتار	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	إنتاجية الوحدة المساحية طن/هكتار	المساحة	الإنتاج	إنتاجية الوحدة المساحية
القمح	٥٢٣	٢٧٧٥	٥,٣	٣٢٦	١٩٨٦	٦,١	-١١,١	-٨,٠	٣,٦
الشعير	١٠	٦٧	٦,٧	٤	٢٤	٦,٠	-٢٠,٥	-٢٢,٦	-٢,٧
الخضروات	١١١	٢٤٧٩	٢٢,٣	١٠٩	٢٦٩٦	٢٤,٧	-٠,٥	٢,١	٢,٦
الفواكه	٢٠٨	١٤٥٤	٧,٠	٢٣٣	١٦١٦	٦,٩	٢,٩	٢,٧	-٠,٤
الأعلاف	١٦٨	٢٦٣٣	١٥,٧	١٦١	٢٩٨٤	١٨,٥	-١,١	٣,٢	٤,٢
الإجمالي	١٠٢٠	٩٤٠٨	٩,٢	٨٣٣	٩٣٠٦	١١,٢	-٤,٩	-٠,٣	٥,٠

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
المصدر: وزارة الزراعة.

الجدول (٢/٢٨)
تطور منتجات اللحوم والألبان
خطة التنمية الثامنة (*)

(ألف طن)

المنتج	١٤٢٤/٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٥/٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٦/٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٧/٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٨/٢٩هـ (٢٠٠٨)	معدل النمو السنوي المتحقق (٪)	معدل النمو السنوي المتوسط المستهدف للخطة (٪)
اللحوم الحمراء	١٦٧	١٦٩	١٧٠	١٧١	١٧٣	٠,٩	١,٠
لحوم الدجاج	٥٢٢	٥٢١	٥١٥	٤٩٠	٤٢٧	-٤,٩	٥,٠
البيض	١٤٥	١٦٩	١٧٤	١٨٨	١٧٠	٤,١	٢,٠
الألبـــان	١٢٣٢	١٣٣٨	١٣٨١	١٤٣٦	١٤٧٥	٤,٦	٢,٠
الأسمـــاك	٦٧	٧٥	٨١	٩١	٩٣	٨,٥	٣,٠
الإجمالي	٢١٣٣	٢٢٧٢	٢٣٢١	٢٣٧٦	٢٣٣٨	٢,٣	٢,٧

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
المصدر: وزارة الزراعة.

وفيما يختص بالاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) فقد بلغ نحو (٩٠,٢٪) من القمح، و(٩١,٢٪) من الخضروات، و(٦٢,٤٪) من الفواكه، و(٣٧,٩٪) من اللحوم الحمراء، و(١٠٢,٦٪) من الألبان الطازجة، و(٥٠,٨٪) من لحوم الدجاج، و(١٠٤,٥٪) من البيض، و(٤٨,١٪) من الأسماك وفقاً لتقديرات وزارة الزراعة.

وتلبية لتنامي مستوى الطلب على اللحوم والمنتجات الحيوانية، ارتفع عدد الأبقار بمعدل سنوي متوسط قدره (٦,٤٪) إلى نحو ٤١٨ ألف رأس بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). ويشار في هذا السياق إلى أن الزيادة في عدد الأبقار خلال الخطة كان من نصيب الأبقار عالية الإنتاجية. وفي المقابل، انخفضت أعداد الدواجن بمعدل سنوي متوسط قدره (١,٧٪) بسبب مرض إنفلونزا الطيور، كما انخفض متوسط معدلات الزيادة السنوية في أعداد الماعز والإبل والضأن بنحو (٥,٧٪) و(٣,٩٪) و(٣,٥٪) بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) على التوالي، الجدول (٣/٢٨).

الجدول (٣/٢٨)
تطور أعداد الحيوانات والدواجن
خطة التنمية الثامنة (*)

(ألف رأس)

النوع	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
إبل	٢٨٤	٢٤٢	-٣,٩
أبقار	٣٢٦	٤١٨	٦,٤
ضأن	٨٠٤٧	٦٩٧٥	-٣,٥
ماعز	٢٣٧٢	١٨٧٣	-٥,٧
دواجن	٤٧٤٧٧٨	٤٤٣٨٢١	-١,٧

(*) لا تشمل البيانات حيوانات البادية والتي خارج المزارع، والبيانات حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: وزارة الزراعة.

وعلى صعيد توزيع النشاط الزراعي بين مناطق المملكة، تستحوذ منطقة الرياض على أكثر من ربع المساحة المزروعة، تليها مناطق القصيم والجوف وحائل وجازان. وتستحوذ مناطق الرياض والجوف والقصيم وحائل على نحو (٨٢,٢٪) من المساحة المزروعة بالقمح، وتنتج نحو (٨٤,١٪) من إجمالي إنتاج المملكة. أما الخضروات فيتركز

إنتاجها في منطقة الرياض التي تنتج نحو (٤٣,٧٪) من إنتاج المملكة. ويتوزع إنتاج الفواكه، التي تمثل التمور نحو (٧٠٪) منها، على معظم المناطق، الجدول (٤/٢٨). وتجدر الإشارة إلى أنه، مع التقدم في تنفيذ الإجراءات الزراعية الجديدة، يتوقع أن يشهد النشاط الزراعي تغيراً جذرياً في نوعيته على المدى المتوسط والبعيد، حيث سيزداد التركيز على المناطق ذات الموارد المائية المتجددة ومصادر المياه المعالجة، في مقابل تراجع مساحات المحاصيل ذات الكفاءة المائية المتدنية.

الجدول (٤/٢٨)
التوزيع النسبي للأراضي الزراعية والمحاصيل الرئيسة بين مناطق المملكة

(٪)

المنطقة	إجمالي المساحة المحصولية	قمح		أعلاف		خضروات		فواكه	
		مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج
الرياض	٢٦,٤	٢٤,٢	٢٠,٥	٤٦,١	٤٦,٢	٤٦,٥	٤٣,٧	٢١,٥	١٩.٢
مكة المكرمة	٣,٩	–	–	٣,٨	٢,٦	١١,١	٨,١	٦,٧	٦.٩
المدينة المنورة	٢,٩	٠,٢	٠,١	٢,٣	٢,٣	١,٤	١,١	١٠,٨	١٠.٦
القصيم	١٥,٣	١٨,٨	١٦,٢	١٣,٣	١٣,٣	١١,٧	١٢,٦	١٨	١٤
الشرقية	٦,٣	٩,٤	٧,٤	٢,٦	٢,٥	٤,٤	٧,٥	٧,١	١٢.٤
عسير	٢	١	٠,٥	١,٣	١,٣	٢,٤	٣,٢	٣,٧	٤.١
تبوك	٥,٢	٧	٧,٨	٦,١	٦,٥	٣,٤	٤	٤,٨	٧.٢
حائل	١١	١٢,٩	١٤,٦	٦,٨	٧,٣	١٠,٨	١٢,٦	٩,٩	١٠.٦
الحدود الشمالية	٠,٠١	–	–	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	–	–
جازان	١٠,٦	–	–	٨,١	٧,٦	٣,٢	٢	٢,٥	٢
نجران	١,١	٠,٢	٠,١	١,٥	١,٣	١,٧	١,٧	٢,٨	٣.٦
الباحة	٠,٤	–	–	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	١,٥	١.٨
الجوف	١٤,٩	٢٦,٣	٣٢,٨	٧,٩	٨,٩	٣,١	٣,٢	١٠,٧	٧.٦
المملكة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة الزراعة.

٢/٢/٢٨ تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية

نظم قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٥) وتاريخ ١٤٢٨/١١/٩هـ (٢٠٠٧)، قواعد ترشيد استهلاك المياه في المجالات الزراعية وإجراءاته. وقد شملت تلك الإجراءات الاستمرار في حظر تصدير القمح، توقف المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق تدريجياً عن استلام القمح المنتج محلياً بنسبة (١٢,٥٪) سنوياً على مدى ثمان سنوات، ووقف تصدير منتجات الخضار المزروعة في أراضٍ مكشوفة، مثل البطاطس والبطيخ وغيرها، تدريجياً

خلال خمس سنوات. هذا فضلا عن حظر تصدير الأعلاف وتيسير استيرادها. وقد شملت هذه القواعد والإجراءات أيضاً توفير التسهيلات الائتمانية للمستثمرين في زراعة الأعلاف خارج المملكة لغرض استيرادها لتغطية الاستهلاك المحلي، وتحمّل الدولة التعرفة الجمركية الخاصة باستيراد جميع المنتجات الزراعية بما في ذلك القمح والأعلاف.

وفي إطار هذا التوجه الاستراتيجي قررت الحكومة استمرار إيقاف توزيع الأراضي البور لحين الانتهاء من إنجاز الخطة الوطنية للمياه. كما عززت دعمها للزراعات ذات الكفاءة المائية العالية، مثل الزراعة المحمية لإنتاج الخضروات، وشجعت استخدام تقنيات الري المرشدة للاستهلاك كالري بالتنقيط وغيرها.

وقد بلغ عدد المزارع المستفيدة من مياه الصرف الصحي المعالجة نحو ٤٧٠ مزرعة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) بمساحة إجمالية بلغت نحو ١٨ ألف هكتار، يقع معظمها في منطقة الرياض. وفي ضوء الإمكانيات الكبيرة المتاحة في هذا الصدد، خاصة بجوار المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم، فإنه يتوقع زيادة استخدام هذا المصدر بشكل مطرد للأغراض الزراعية خلال السنوات القادمة، خاصة في ضوء توسع شبكات الصرف الصحي وتطور قدرات المعالجة وتقنياتها.

٣/٢/٢٨ تحسين الأداء الاقتصادي للقطاع الزراعي

على الرغم من التغيرات الهيكلية التي شهدها قطاع الزراعة، فقد تمكن من تحقيق تقدم ملموس على صعيد تحسين الإنتاجية في عدد من المحاصيل والمنتجات الرئيسة، الأمر الذي عزز من قدرته التنافسية على الصعيد الإقليمي. فقد بلغت قيمة صادرات المملكة من المحاصيل الزراعية الغذائية والحيوانات الحية نحو ٨ بلايين ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بزيادة نسبتها (١٣٥٪) عن مستواها في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤). وتسهم الألبان ومنتجاتها والبيض بنحو (٣٣٪) من قيمة هذه الصادرات، والخضار والفواكه بنحو (٢٦٪).

وقد ارتفعت إنتاجية الأراضي المزروعة بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٥٪) خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة من نحو ٩,٢ طن/هكتار في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١١,٢ طن/هكتار في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، الجدول (١/٢٨). ويعود هذا التحسن إلى عدد من العوامل منها التحول نحو الزراعات المحمية العالية الإنتاجية، وتشجيع تحول الإنتاج إلى المناطق ذات الميزة النسبية، وتشجيع زراعة الأشجار المثمرة الملائمة لظروف المملكة، مثل زراعة الزيتون في منطقة الجوف،

وزراعة الفاكهة الاستوائية في منطقة جازان، وزراعة الحمضيات في منطقة نجران، وذلك باستخدام وسائل الري الحديثة.

وقد أسهمت الخدمات التي توفرها الدولة من خلال وزارة الزراعة، في تحسين إنتاجية الأنشطة الزراعية ورفع كفاءتها، خاصة خدمات الإرشاد الزراعي، ووقاية المزروعات ومكافحة الأمراض باستخدام وسائل التقنية المتقدمة المتمثلة في: الرش الجوي، واستخدام نظام المعلومات الجغرافية، والاستشعار عن بُعد، وتطوير قاعدة بيانات للمعلومات الجغرافية شاملة خرائط رقمية للمملكة، وغيرها. ويشار في هذا السياق، إلى أنه تم توفير الخدمات الزراعية والتي تغطي جميع مناطق المملكة من خلال خدمات ميدانية تقدم من خلال ١٣ إدارة عامة في المناطق، يرتبط بها ١٢ مديرية زراعة، و١٢٢ فرعاً زراعياً، و١٨ محجراً زراعياً، و١٥ وحدة بيطرية، و٩ فروع للثروة السمكية، و٦ مراكز بحثية.

٤/٢/٢٨ تعزيز القدرات الاستثمارية للقطاع الزراعي

يشكل قطاع الزراعة ركيزة مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة وذلك بفضل إسهاماته في تعزيز دخل المواطن في المناطق الريفية، ومن ثم الإسهام في تحقيق التوازن السكاني بين المناطق. وتهدف التغييرات الهيكلية التي بدأتها الدولة خلال خطة التنمية الثامنة إلى وضع قطاع الزراعة على مسار التنمية المستدامة، وتعزيز إسهاماته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار، واصلت الدولة تعزيز قدرات القطاع من خلال الاستمرار في تقديم القروض الاستثمارية الميسرة عبر صندوق التنمية الزراعية (البنك الزراعي العربي السعودي سابقاً)، بالإضافة إلى تقديم الإعانات بما لا يتعارض مع التزامات المملكة تجاه منظمة التجارة العالمية.

وصل الإجمالي التراكمي لقيمة القروض التي اعتمدها صندوق التنمية الزراعية نحو ٤٠,٨ بليون ريال بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، موزعة على نحو ٤٣١ ألف قرض. وبلغ حجم القروض التي اعتمدها الصندوق خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة نحو ٣,٧ بليون ريال، الجدول (٥/٢٨). وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن فئة المزارعين الأفراد، أي المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم، تشكل المستفيد الأكبر من القروض التي وفرتها الدولة. وفي مراجعة لتوزيع قروض صندوق التنمية الزراعية خلال عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، يلاحظ أن المزارعين الأفراد شكلوا نحو (٩٢٪) من عدد المستفيدين، وبلغت حصتهم (٧٠٪) من حجم القروض المعتمدة. في حين شكلت الشركات

الزراعية نحو (١,١٪) من عدد المستفيدين، وحظيت بنحو (٢٦,٢٪) من حجم القروض المعتمدة. وتوزعت النسبة الباقية من القروض على فئتي صيادي الأسماك ومربي النحل، الجدول (٦/٢٨).

الجدول (٥/٢٨)

تطور القروض المعتمدة والإعانات المقدمة من صندوق التنمية الزراعية

خطة التنمية الثامنة (*)

البيان	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
عدد القروض	٥١٣٦	٣٥٢٧	٤٣٠٣	٣٧٧٠	٢٧٠١	– ١٤,٨
قيمة القروض (مليون ريال)	١٠٤٣,٩	٨٩٦	٩٦٨,٢	١٠٤٤,٣	٧٩١,٩	– ٦,٧
متوسط حجم القرض (ألف ريال)	٢٠٣,٣	٢٥٤,٠	٢٢٥,٠	٢٧٧,٠	٢٩٣,٢	٩,٦
قيمة الإعانات (مليون ريال)	٢٤٦,٢	٢٤٩,٨	٢٥٨,٦	٨١,٥	٣٢,٨	– ٣٩,٦
الإجمالي التراكمي لعدد القروض**	٤١٦٧٤٩	٤٢٠٢٧٦	٤٢٤٥٧٩	٤٢٨٣٤٩	٤٣١٠٥٠	٠,٨
الإجمالي التراكمي للقروض (مليون ريال)**	٣٧٠٦٩,٩	٣٧٩٦٥,٩	٣٨٩٣٤,١	٣٩٩٧٨,٤	٤٠٧٧٠,٣	٢,٤
الإجمالي التراكمي للإعانات (مليون ريال)**	١٢٤٣٦	١٢٦٨٥,٨	١٢٩٤٤,٤	١٣٠٢٥,٩	١٣٠٥٨,٧	١,٢

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

(**) منذ بداية النشاط في عام ١٣٨٤هـ (١٩٦٤).

المصدر: صندوق التنمية الزراعية.

الجدول (٦/٢٨)

القروض المعتمدة من صندوق التنمية الزراعية حسب المستفيد

في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

نوع المستفيدين	عدد المستفيدين		قيمة القروض		متوسط حجم القرض (ألف ريال)
	العدد	(٪)	مليون ريال	(٪)	
مزارعون أفراد	٢٤٨٩	٩٢,١	٥٥٠,٧	٦٩,٥	٢٢١,٢
مشاريع زراعية	٣٠	١,١	٢٠٧,٢	٢٦,٢	٦٩٠٥,٨
صيادو أسماك	١٢٣	٤,٦	٢٧,٨	٣,٥	٢٢٥,٨
مربو نحل	٥٩	٢,٢	٦,٣	٠,٨	١٠٦,٠
الإجمالي	٢٧٠١	١٠٠,٠	٧٩٢,٠	١٠٠,٠	٢٩٣,٢

المصدر: صندوق التنمية الزراعية.

بالإضافة إلى القروض التي وفرها صندوق التنمية الزراعية، وفر القطاع المصرفي في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) نحو ١٠,٩ بليون ريال، وهو ما يمثل نحو (٦,٢٪) من إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح لجميع الأنشطة الاقتصادية.

وقـد شهـدت الإعانات الزراعية المباشرة تراجعاً ملموساً خـلال العـامين الثالـث والرابع من خطة التنمية الثامنة نتيجة تطبيق الهيكل الجديد للإعانات مـن جهـة، والالتـزام بمقتضيات عضوية المملكة في منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى، علمـاً بـأن قطـاع الزراعة، شأنـه شأن باقـي القطاعات والأنشطة الاقتصادية القائمة، يستفيد بشكل ملمـوس من المزايا والإمكانات التي تنعم بها المملكة كمنتجات الطاقـة، ومنـاخ الاسـتثمار، وبيئـة الأعمال.

٥/٢/٢٨ التطوير المؤسسي والتنظيمي

ضمن توجهات الدولة الرامية لضمان استدامة التنمية الزراعية، فقد صدر خلال خطة التنمية الثامنة عدد من القرارات المتعلقة بالقطاع الزراعي، منها قرار مجلس الوزراء رقـم (٣٣٥) وتاريخ ١٤٢٨/١١/٩هـ (٢٠٠٧)، والمتعلق بقواعد ترشيد استهلاك الميـاه فـي المجالات الزراعية وإجراءاته. كما صـدر قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (١٢٥) وتـاريخ ١٤٢٩/٤/٢٤هـ (٢٠٠٨) الذي تضمن حزمة من الإجراءات منها: التوسع في الاستثمارات السعودية المتعلقة بالمجالات الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية خارج المملكـة وتحفيـز رجال الأعمال السعوديين على الاستثمار في تلك المجالات مـن خـلال تـوفير التسـهيلات الائتمانية عن طريق المؤسسات التمويلية العامة، وذلك لغرض توفير هـذه المنتجـات فـي المملكة، والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي على المدى المتوسط والطويل. وتشـمل هـذه الإجراءات كذلك تمويل مشروعات البنية التحتية اللازمة في المناطق المخصصة للاستثمارات السعودية في المجالين النباتي والحيواني، وذلك من خلال الصـندوق السـعودي للتنميـة أو المؤسسات التنموية الإقليمية والدولية.

وفي إطار خطط التطوير المؤسسي والتنظيمي في قطاع الزراعة، تم تعديل اسم البنك الزراعي العربي السعودي إلى صندوق التنمية الزراعية، وتمت زيادة رأسماله إلى ٢٠ بليون ريال. كما تم إعادة تحديد المسؤوليات في هيئة الري والصرف بالأحساء ومشـروع الخـرج الزراعي. واستمر العمل على تنفيذ عملية تخصيص المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق.

الإطار (١/٢٨): مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي في الخارج:

تهدف مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي السعودي في الخارج إلى الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي الوطني والعالمي، وبناء شراكات تكاملية مع عدد من الدول ذوات المقومات والإمكانات الزراعية العالية في مختلف أنحاء العالم لتنمية الاستثمارات الزراعية وإدارتها في عدد من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية بكميات وافية وأسعار مستقرة، إضافة إلى ضمان استدامتها. وقد تم التخطيط لتلك الاستثمارات وفق المبادئ التالية:

- الاستثمار في دول جاذبة ذوات موارد زراعية واعدة، وأنظمة وحوافز إدارية وحكومية مشجعة.
- تصدير المحاصيل المزروعة للمملكة بنسب معقولة.
- أن تكون الاستثمارات طويلة المدى عن طريق التملك أو عقود طويلة الأجل.
- حرية اختيار المحاصيل المزروعة.
- توقيع اتفاقيات ثنائية مع الدول المعنية تضمن تحقيق هذه الاستثمارات.
- دعم الدولة لهذه الاستثمارات وتشجيعها.
- سهولة نقل المحاصيل للمملكة وبتكلفة مناسبة.

وقد صدرت التوجيهات السامية بتقديم التسهيلات المالية والائتمانية للمستثمرين السعوديين في المجال الزراعي في الخارج. كما تم تشكيل فريق وزاري برئاسة وزير التجارة والصناعة وعضوية وزير الزراعة ووكلاء وزارات: الخارجية، والمالية، والزراعة، والتجارة والصناعة، لتنفيذ تلك التوجيهات.

٣/٢٨ القضايا والتحديات

١/٣/٢٨ موارد المياه غير المتجددة

شكلت القرارات التي اتخذتها الدولة خلال خطة التنمية الثامنة والهادفة إلى تخفيض استهلاك المياه الجوفية غير المتجددة، والحد من التوسع في الزراعات عالية الاستهلاك للمياه، خطوة مهمة على مسار تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، والتي يتطلب تحقيقها التحول الكامل نحو مصادر المياه المتجددة. وبناءً عليه، من الضروري مواصلة الجهود التي تم البدء فيها، وذلك بالتطبيق الفعال للضوابط والأنظمة التي تم اعتمادها، والاستمرار في تقديم الدعم والحوافز للمزارعين بما يضمن التوسع في استخدام تقنيات الري الحديثة، وتكثيف استخدام الموارد المائية غير التقليدية مثل مياه الصرف الصحي ومياه الصرف الزراعي المعالجة، وتوجيه النشاط الزراعي للمناطق التي تتوفر فيها موارد المياه المتجددة.

٢/٣/٢٨ الكفاءة التسويقية للإنتاج الزراعي

يشكل التسويق الكفء والفعال للإنتاج الزراعي أحد أهم محددات توسع القطاع الزراعي وازدهاره، خاصة بالنسبة للمزارعين الصغار ومتوسطي الحجم، وغالبيتهم من

الأفراد. فعدم توفر الأسواق القريبة لتصريف الإنتاج، إضافة إلى صعوبة الوصول إليها يشكل عبئاً إضافياً يترتب عليه ارتفاع تكلفة الإنتاج، وإعاقة التنمية الزراعية، خاصة في المناطق الريفية. ومن ثم، فإن هناك حاجة إلى تطوير نظم وإجراءات فعالة لتسويق المنتجات الزراعية، مع توفير المرافق والأوعية التخزينية ووسائل النقل المناسبة من المزارع إلى الأسواق، وتشجيع قيام جمعيات تعاونية إنتاجية وتسويقية، إضافة إلى تعزيز خدمات الإرشاد والتمويل خاصة للمزارعين الأفراد في جميع مراحل العملية الزراعية.

٣/٣/٢٨ تنافسية المنتجات الزراعية الوطنية

تنفيذاً لتعهدات المملكة أمام منظمة التجارة العالمية، أصبح السوق الوطني مفتوحاً للمنتجات الزراعية الواردة من جميع الدول الأعضاء في المنظمة. ونظراً لأن كثيراً من تلك الدول تتمتع بميزات نسبية في العديد من المنتجات الزراعية، سواء بسبب وفرة الموارد الطبيعية لديها أو تطور تقنياتها الزراعية، وغيرها، فيتوقع للمنتجات الزراعية الوطنية أن تواجه منافسةً حادةً من قبل المنتجات الزراعية المستوردة. وللارتقاء بمستوى القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الوطنية، لا بد من رفع المستوى التقني للعمليات الزراعية في مختلف مراحلها، ودعم البحث العلمي والتطوير في المجالات الزراعية، ورفع المستوى المعرفي لدى المزارعين وجميع العاملين في سلسلة الإنتاج الزراعي، وتطوير إنتاجية مختلف عوامل الإنتاج الزراعي، والاستفادة من الميزات النسبية للمناطق الزراعية المختلفة، وإعادة النظر في التركيب المحصولي بما يتلاءم مع تلك الميزات. كما ينبغي الاستمرار في تقديم الدعم العام لهذا القطاع. ويعد التمويل الميسر، من خلال صندوق التنمية الزراعية، أحد أهم قنوات الدعم المسموح به في إطار جدول حقوق المملكة وتعهداتها أمام منظمة التجارة العالمية.

٤/٣/٢٨ تنمية الثروة السمكية

شهد الطلب على الأسماك معدلات نمو كبيرة ومتصاعدة، وذلك بفضل التحسن في مستويات الدخول، وارتفاع مستوى الوعي الغذائي لدى المواطنين، إضافة للنمو السكاني الذي يعزز إجمالي الاستهلاك. وتلبية للطلب المتصاعد، شهد إنتاج الأسماك معدلات نمو مرتفعة خلال خطة التنمية الثامنة، بمتوسط سنوي بلغ (٥,٨٪) خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة، وهو يفوق المعدل الذي استهدفته الخطة وقدره (٣٪). إلا أنه ترتب على ذلك النمو مرتفع المعدلات تنامي عمليات الصيد الجائر، خاصة في المياه الإقليمية، وهو ما يمكن

أن يؤدي إلى إهدار الثروة السمكية وإضعاف فرص استدامتها. وبناءً عليه، بات من الضروري اعتماد الإدارة المتكاملة للثروة السمكية التي تقتضي تنظيم عمليات الصيد، للمحافظة على المخزون السمكي وتنميته. كما يتطلب الأمر زيادة الاهتمام بالاستزراع السمكي ودعمه، وزيادة الاهتمام بالصيد في المياه الدولية (أعالي البحار).

٥/٣/٢٨ البحث العلمي والتطوير

يواجه القطاع الزراعي في المملكة تحديات كبيرة، وعلى رأسها محدودية موارد المياه والمناخ شبه الجاف والأراضي الصحراوية الشاسعة، ومن ثم فإن هناك حاجة ملحة لبناء قاعدة علمية زراعية متطورة، قوامها البحث والتطوير، وجعلها شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وتنويع القاعدة الاقتصادية، والمساهمة في تحسين مستوى المعيشة خاصة في المناطق الريفية. ويشار في هذا السياق، إلى أن استيراد المعارف والتقنيات الزراعية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يشكل بديلا فعّالا لتنمية القدرات العلمية الوطنية، خاصة في ضوء التنافس الحاد بين الدول في مجال اكتساب الميزة التنافسية والمحافظة عليها، إضافة لإمكانية عدم توافق تلك المعارف المستوردة مع معطيات البيئة المحلية.

ونظراً لأن الإنفاق على أنشطة البحث العلمي والتطوير هو المدخل الأساس للتغلب على التحديات المشار إليها أعلاه، فإن الأمر يتطلب وضع استراتيجية للبحث العلمي والتطوير في المجالات الزراعية يتم من خلالها تحديد المجالات البحثية وأولوياتها، وأهدافها، ومتطلباتها من الموارد المختلفة، وذلك وفق ما أقرته "السياسة الوطنية للعلوم والتقنية" برفع الإنفاق على البحث العلمي والتطوير والابتكار إلى نسبة (٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)، أسوة بالدول الرائدة في هذا المجال، وذلك بالإضافة لتفعيل التنسيق والتعاون بين الجهات المسؤولة والمستفيدة.

٦/٣/٢٨ حماية البيئة والصحة العامة

يعد التلوث البيئي أحد أهم معوقات التنمية المستدامة، كما أن مهددات الصحة العامة، المتمثلة في الاستخدام غير الرشيد للأسمدة والمبيدات والهرمونات، تشكل خطراً داهماً يهدد حياة المواطنين. ومن هذا المنطلق فإنه ينبغي أن يتم التركيز على تفعيل كل الإجراءات التي اتخذت حيال هذه القضية خلال خطة التنمية الثامنة، وخاصة الإجراءات المرتبطة باستخدام الكيماويات ومكافحة التلوث البحري.

٤/٢٨ توقعات الطلب

تم تقدير حجم الطلب على المنتجات الزراعية الأساسية خلال خطة التنمية التاسعة استناداً إلى مجموعة من العوامل المحددة التي من بينها: معدل استهلاك الفرد وفق تقديرات الموازنة الغذائية المعدة من قبل وزارة الزراعة، وتقديرات متوسط دخل الفرد، والتطور في الثقافة الغذائية للسكان، فضلا عن النمو المتوقع في عدد السكان خلال الخطة، والمقدر بنحو (٢,١٪) سنوياً. وفي ضوء هذه المنهجية، يتوقع أن ينمو الطلب على منتجات القمح والألبان والبيض واللحوم الحمراء بمعدل (٢,١٪) سنويا، أي بما يعادل معدل النمو السكاني. أما بالنسبة للطلب على الخضروات والفواكه، فيتوقع أن ينمو بمعدل (٢,٦٪) وهو ما يفوق معدل النمو في السكان، ويعزى ذلك إلى التطور المتوقع في الثقافة الغذائية، والتي تشير إلى زيادة حصة تلك المنتجات في السلة الغذائية، كما يتوقع، ولنفس الأسباب، أن ينمو الطلب على اللحوم البيضاء من الدجاج والأسماك، بمعدل سنوي مرتفع نسبياً قدره (٣,١٪)، الجدول (٧/٢٨).

الجدول (٧/٢٨)
توقعات الطلب على المنتجات الزراعية الأساسية
خطة التنمية التاسعة

المنتج (ألف طن)	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
القمح	٢٥٣٠	٢٨٠٧	٢,١
الخضروات	٣١٣٢	٣٥٥٠	٢,٦
الفواكه	٢٢٧٨	٢٥٩٠	٢,٦
الألبان	١٢٢٤	١٣٥٨	٢,١
اللحوم الحمراء	٣٧١	٤١٢	٢,١
لحوم الدواجن	٩٩٠	١١٥٣	٣,١
البيض	١٦٢	١٨٠	٢,١
الأسماك	١٥٠	١٧٥	٣,١

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ويتوزع الطلب على المنتجات الزراعية الرئيسة على مستوى المناطق بشكل متوازن مع التوزيع النسبي للسكان ومعدلات نموهم في كل منطقة، كما هو موضح بالشكل (١/٢٨). ويلاحظ تركز الطلب في منطقتي الرياض ومكة المكرمة، حيث يشكل نحو (٢٥٪) من إجمالي الطلب على المنتجات الزراعية لكل منهما، ثم تأتي المنطقة الشرقية في

المركز الثالث بحصة تبلغ (١٤,٥٪)، وتتراوح حصص باقي المناطق بين (١,٢٪) و(٧,٣٪).

الشكل (١/٢٨)
حصة المناطق من الطلب الإجمالي المتوقع على المنتجات الزراعية الأساسية
خطة التنمية التاسعة

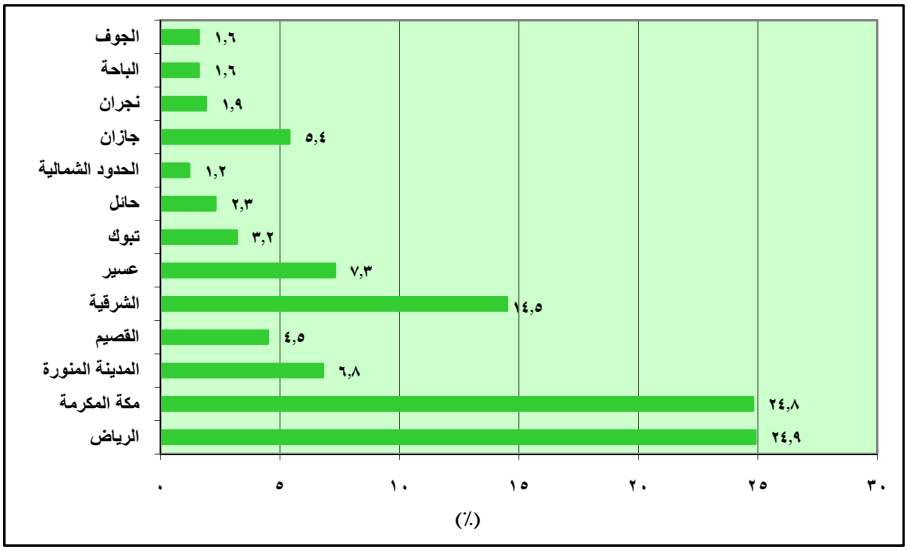

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ومن الجدير بالذكر، أن الدولة، وفي سبيل توفير السلع الغذائية الرئيسة للمواطن، اتخذت العديد من الإجراءات والقرارات التي توازن بين الاستهلاك المرشد للموارد الشحيحة، وعلى رأسها المياه، وضمان توفر السلع الأساسية في ذات الوقت. وعليه، فقد صدرت القرارات الخاصة بوقف تصدير المياه الافتراضية، وتحملت الدولة الأعباء الجمركية للواردات الغذائية ووضعت الأنظمة التي تضمن حماية المستهلك.

٥/٢٨ استراتيجية التنمية

١/٥/٢٨ الرؤية المستقبلية

وضع قطاع الزراعة على مسار التنمية المستدامة، وتعزيز البحث العلمي لاستنباط سلالات مقاومة للملوحة وغزيرة الإنتاج والإنتاجية، وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، من خلال التوجه نحو زراعة المحاصيل الزراعية الأقل استخداماً للمياه، وبما يحافظ على تلك الموارد ويحميها.

٢/٥/٢٨ الأهداف العامة

- تعزيز دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق تنمية زراعية مستدامة.
- زيادة الاستثمار في الأنشطة الزراعية خارج المملكة.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في المجال الزراعي.
- المحافظة على الثروة السمكية وتنويع مصادرها وتطوير قدراتها.

٣/٥/٢٨ السياسات

- تعزيز القدرة التنافسية للنشاط الزراعي، خاصة الزراعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتسهيل شروط الاستثمار في ذلك النشاط.
- تحسين فرص المنتجات الزراعية وقنوات وصولها إلى الأسواق، وزيادة قيمتها المضافة.
- تشجيع الابتكار ودعم البحث العلمي والتطوير في المجالات الزراعية.
- تحديد نوعية المحاصيل الزراعية والمقننات المائية، بما يتوافق مع التوجهات الاستراتيجية لترشيد استخدام المياه.
- التوسع في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لأغراض الزراعة.
- مواصلة جهود تحقيق التوازن البيئي من خلال مكافحة التصحر والحفاظ على المراعي والغابات وتنميتها.
- تشجيع قيام أسطول وطني للصيد في أعالي البحار، ودعم انتشار المزارع السمكية.
- تطوير مهارات العمالة في القطاع الزراعي.
- تكثيف الجهود للتعاون الإقليمي والدولي في إطار جهود تحقيق الأمن الغذائي.

٤/٥/٢٨ الأهداف المحددة

- نمو القيمة المضافة المحققة في القطاع الزراعي بمعدل نمو سنوي متوسط حقيقي قدره نحو (١,٧٪).
- نمو الاستثمار في القطاع الزراعي بمعدل سنوي متوسط قدره نحو (٦,٦٪).

- **تطوير أداء أسواق المنتجات الزراعية ودعم إنشاء الأسواق المركزية بنسبة زيادة تبلغ (٥٪) سنوياً.**
- **التوسع في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة بمعدل زيادة يبلغ (١٠٪) سنوياً.**
- **زيادة معدلات النمو السنوية للإنتاج المحلي من الخضروات بنحو (٢,٣٪)، ومن الفواكه بنحو (٣,٤٪)، ومن الألبان الطازجة بنحو (١٪)، ومن اللحوم الحمراء بنحو (١٪)، ومن لحوم الدجاج بنحو (٥٪)، ومن الأسماك بنحو (٤٪) خلال خطة التنمية التاسعة.**

٦/٢٨ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة للجهات الحكومية في قطاع الزراعة (وزارة الزراعة، والمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق) خلال خطة التنمية التاسعة (١٣,٨٢) بليون ريال.

الصناعة

١/٢٩ المقدمة

حقق القطاع الصناعي تطوراً إيجابياً على صعيد المحاور التي تضمنتها خطة التنمية الثامنة، فقد شهدت الخطة نمواً في القيمة المضافة وفي الصادرات الصناعية، كما تحسنت درجة تنويع القاعدة الإنتاجية الصناعية. وكان الأداء الأفضل من نصيب مجموعة من الصناعات التحويلية التي نجحت في تعزيز حصتها في إجمالي الصادرات غير النفطية، وخاصة الصادرات ذات المحتوى التقني العالي والمتوسط. تم خلال الخطة أيضاً إطلاق عدد من مشاريع مصافي التكرير الجديدة، وبُدئ في تطوير عدد من المدن الاقتصادية والصناعية المتخصصة كمدينة الملك عبد الله الاقتصادية، إضافة إلى توسعة المدن الصناعية القائمة.

وتستهدف خطة التنمية التاسعة الاستمرار في تحفيز الاستثمار الصناعي في ضوء توجهات الاستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠) "نحو صناعة منافسة واقتصاد قائم على المعرفة"، وبما يعزز من القدرة التنافسية للصناعة السعودية، ويزيد من ارتباطاتها التكاملية محلياً وإقليمياً وعالمياً، ويحفز من نمو الصناعات المتقدمة ذات القيمة المضافة العالية، وبما يضمن في الوقت ذاته تحقيق أهدافها في مجال التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة، والتوظيف.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن للقطاع الصناعي موضحاً التطورات التي شهدها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/٢٩ الوضع الراهن

١/٢/٢٩ الأداء العام

حقق قطاع الصناعة معدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو (٥,٩٪) خلال خطة التنمية الثامنة، وقد فاق ذلك معدل النمو في كل من الناتج المحلي الإجمالي (٣,٥٪) والناتج المحلي للقطاع غير النفطي (٤,٧٪)، وتبعاً لذلك ارتفعت نسبة إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من (١١,٣٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (١٢,٧٪) في عام

١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، كما ارتفعت نسبة إسهامه في الناتج المحلي غير النفطي من نحو (١٥,٦٪) إلى نحو (١٦,٥٪) خلال المدة نفسها، الجدول (١/٢٩).

الجدول (١/٢٩)
أبرز منجزات القطاع الصناعي
خطة التنمية الثامنة

المؤشرات	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	معدل النمو السنوي المتوسط للخطة (٪)	
			محقق	مستهدف
القيمة المضافة في الصناعة (مليون ريال)*:	٨١٣١٤,٢	١٠٨٥١١,٧	٥,٩	٦,٢
تكرير النفط (مليون ريال)	٢١٦٣٣,٨	٢٣٨٩٢,٦	٢,٠	٤,٤
البتروكيماويات (مليون ريال)	٨٩٥٢,٤	١٤١٩٣,٧	٩,٧	٧,٣
الصناعات التحويلية الأخرى (مليون ريال)	٥٠٧٢٨	٧٠٤٢٥,٤	٦,٨	٦,٧
مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١١,٣	١٢,٧	--	--
مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية (٪)	١٥,٦	١٦,٥	--	--
الاستثمار (مليون ريال)*	٣٧٢٨٨,٣	٨٤١١٧,٦	١٧,٧	١٣,١
العمالة (ألف)	٥٦٨,٩	٥٩٤,٩	٠,٩	٣,٨

(*) بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)، وبيانات عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) أولية.
المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

باستثناء صناعة تكرير النفط، تجاوزت معدلات نمو الصناعات الرئيسة المكونة لقطاع الصناعة معدلات نموها المستهدفة، حيث حققت صناعة البتروكيماويات معدل نمو سنوي متوسط مقداره (٩,٧٪)، وحققت الصناعات التحويلية الأخرى معدل نمو سنوي متوسط مقداره (٦,٨٪) خلال سنوات الخطة، وقد استهدفت الخطة الثامنة تحقيق معدل نمو سنوي متوسط مقداره (٧,٣٪) و(٦,٧٪) على التوالي. ويعكس هذا الأداء التطور الإيجابي الذي شهدته الصناعة الوطنية على صعيد تنويع القاعدة الصناعية.

لقد كان المحرك الرئيس وراء تلك النتائج المحققة هو نمو الاستثمار الصناعي خلال خطة التنمية الثامنة بنحو (١٧,٧٪) في المتوسط سنوياً ليرتفع الاستثمار المحقق في القطاع الصناعي من ٣٧,٣ بليون ريال عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٨٤,١ بليون ريال عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩).

وقد صاحب زيادة الاستثمار في القطاع الصناعي زيادة في عدد المصانع والعاملين في القطاع الصناعي حيث وصل عدد المصانع إلى نحو ٤١٦٧ مصنعاً منتجاً في مختلف

الأنشطة الصناعية بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) مقابل ٣٨٣٢ مصنعاً في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) بمعدل زيادة قدره (٨,٧٪) خلال تلك المدة.

من ناحية أخرى ارتفع حجم التوظيف في القطاع الصناعي بمعدل بلغ نحو (٠,٩٪) في المتوسط سنوياً خلال مدة الخطة ليصل حجم العمالة بالقطاع الصناعي إلى نحو ٥٩٤,٩ ألف عامل في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) مقابل نحو ٥٦٨,٩ ألف عامل في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، ويعد النمو المحقق في توظيف العمالة الوطنية هو المحرك الأساس لنمو العمالة في القطاع الصناعي حيث بلغ نحو (٨,٥٧٪) في المتوسط سنوياً خلال سنوات الخطة لترتفع العمالة الوطنية في القطاع الصناعي من نحو ٩٤,٦ ألف عامل في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٤٢,٧ ألف عامل في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩).

٢/٢/٢٩ التمويل

يعد توافر التمويل أحد العوامل الرئيسة التي أسهمت في نمو القطاع الصناعي بالمملكة، وقد شهدت سنوات الخطة زيادة رصيد التمويل الإجمالي لقطاع الصناعة من ٣٣٩,٥ بليون ريال عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٣٥٩,٥ بليون ريال عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) بزيادة مقدارها (٥,٩٪) خلال تلك المدة.

وقد احتلت مجموعة "المنتجات البترولية المكررة" المركز الأول من حيث حصتها النسبية في إجمالي التمويل الصناعي في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، والتي بلغت نحو (٤٠,٤٪)، تلتها صناعات "منتجات المعادن غير الفلزية الأخرى" (١٣,٤٪)، وصناعات "المواد والمنتجات الكيماوية" (١٠,٥٪)، ومجموعة "الصناعات الأساسية للمعادن" (٩,٨٪)، و"المنتجات الغذائية والمشروبات" (٩,٨٪)، وصناعات "منتجات المطاط واللدائن" (٣,٢٪)، وصناعات "الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنفة" (٢,٣٪)، كما هو موضح في الجدول (٢/٢٩).

وأسهم في توفير التمويل لتلك المصانع صندوق الاستثمارات العامة، والبنوك التجارية، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، الذي تزايد دوره خاصة خلال خطة التنمية الثامنة إذ تم تأسيس برنامج خاص لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باسم "برنامج كفالة". ويراعي الصندوق إعطاء الأولوية للمشاريع التي تنسجم مع استراتيجية التنمية الصناعية، خاصة المشاريع التي تسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية، وفي توطين الصناعات المتقدمة.

الجدول (٢/٢٩)
عدد المصانع وحجم التمويل والعمالة
خطة التنمية الثامنة

النشاط الصناعي	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)					١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)				
	عدد المصانع	حجم التمويل (مليون ريال)	الحصة النسبية في التمويل (٪) **	حجم العمالة *	الحصة النسبية في العمالة (٪) **	عدد المصانع	حجم التمويل (مليون ريال)	الحصة النسبية في التمويل (٪) **	حجم العمالة *	الحصة النسبية في العمالة (٪) **
المنتجات الغذائية والمشروبات	٦١٨	٣٠٢٣٥	٨,٩	٨١٩٧٢	١٨,٥	٦٦٨	٣٥١١٧,٣	٩,٨	٨٦٥١٥	١٨,٦
المنسوجات	٨٠	٣٩٢٣	١,٢	١٣٥٠٤	٣,٠	٨٤	٤١٦٤,٤	١,٢	١٤٢٤٤	٣,١
الملابس	٦٤	٦٩١	٠,٢	٧١٨٦	١,٦	٧١	٧١٦,٣	٠,٢	٧٩٩٤	١,٧
الورق ومنتجاته	١٣٠	٥٨١٥	١,٧	١٥٣٩٠	٣,٥	١٣٨	٦٢٠٩	١,٧	١٥٨٩٤	٣,٤
الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	١١٢	٣٧١٠	١,١	١٠٢٢٢	٢,٣	١١٧	٣٧٣٣	١,٠	١٠٣٨١	٢,٢
المنتجات البترولية المكررة	٧٠	١٤٥١٤٩	٤٢,٧	٢٣١٧٥	٥,٢	٧٥	١٤٥١٧٤	٤٠,٤	٢٣٣١٦	٥,٠
المواد والمنتجات الكيماوية	٣٦٢	٣١٤٣٨	٩,٣	٣٣٧٧١	٧,٦	٤٢٢	٣٧٩٢٧	١٠,٥	٣٦٥٤٠	٧,٨
منتجات المطاط واللدائن	٤١٢	١١٢٩١	٣,٣	٣٨٦٧٧	٨,٧	٤٤٤	١١٥٣٢	٣,٢	٣٩٧٤٠	٨,٥
منتجات المعادن غير الفلزية الأخرى	٦١٩	٤٢٥٥٨	١٢,٥	٦٤٠٤٩	١٤,٤	٦٧٩	٤٨١٥٣,٥	١٣,٤	٦٩١٣٩	١٤,٨
الصناعات الأساسية للمعادن	٢٧٨	٣٤٥١٠	١٠,٢	٤٠٧٥٣	٩,٢	٢٩٦	٣٥٣٤٩	٩,٨	٤٢٣٧٧	٩,١
المنتجات المعدنية الإنشائية	٢٦٠	٦٦٠٩	١,٩	٢٤٥٣٩	٥,٥	٢٨٨	٧٢٤٧,١	٢,٠	٢٦٢٣٠	٥,٦
الآلات والمعدات	٢٠١	٤٩٢٠	١,٤	٢١٦٦١	٤,٩	٢١٧	٥٠٢٦	١,٤	٢٢٣٨٦	٤,٨
الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنفة بمكان آخر	٨٩	٨٠٨٢	٢,٤	١٧٢٢٩	٣,٩	٩٩	٨٢٦١	٢,٣	١٨٠٣١	٣,٩
المركبات ذات المحركات والمقطورات	١١٤	٢٢٣٠	٠,٧	١١٥٢٧	٢,٦	١٢٥	٢٢٩٤	٠,٦	١١٩٥٢	٢,٦
الأثاث وصناعات لم تصنف في مكان آخر	٢٧٨	٤٩٩٨	١,٥	٢٦٣٨٢	٥,٩	٢٩٣	٥٢٢١	١,٥	٢٧٣٩٤	٥,٩
أخرى	١٤٥	٣٣٧٣	١,٠	١٣٩٧٠	٣,٢	١٥١	٣٣٩٢,٤	١,٠	١٤١٦٤	٢,٩٨
الإجمالي	٣٨٣٢	٣٣٩٥٣٢	١٠٠,٠	٤٤٤٠٠٧	١٠٠,٠	٤١٦٧	٣٥٩٥١٧	١٠٠,٠	٤٦٦٢٩٧	١٠٠,٠

(*) تمثل بيانات العمالة للمصانع المنتجة والمرخصة من وزارة التجارة والصناعة.

(**) النسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.

المصدر: وزارة التجارة والصناعة

ويذكر في هذا السياق أن عدد المشاريع الصناعية التي أسهم صندوق التنمية الصناعية السعودي في إنشائها حتى نهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) قد وصل إلى ٢١٤٠ مشروعاً صناعياً، بقيمة إجمالية بلغت نحو ٧٥,٦ بليون ريال. وقد توزعت تلك القروض على عدد من الأنشطة الصناعية، خاصة تلك التي تتسم بالمحتوى التقني المتوسط إلى العالي، مثل صناعة المنتجات الكيماوية، وصناعة الآلات والمعدات الهندسية وغيرها، الجدول (٣/٢٩).

الجدول (٣/٢٩)
قروض صندوق التنمية الصناعية السعودي
حتى عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

النشاط	عدد المشاريع الممولة	قيمة القروض (مليون ريال)
الصناعات الاستهلاكية	٥٨٧	١٢٩٧٢
الصناعات الكيماوية	٥٢٩	٣٠٧٤٩
صناعة مواد البناء	٣٣٤	٧٥٣٣
صناعة الإسمنت	٢٨	٨٩١١
الصناعات الهندسية	٦٢٢	١٤٨٢٢
صناعات أخرى	٤٠	٦٣٠
الإجمالي	*٢١٤٠	**٧٥٦١٧

(*) منها ٤١٥ مشروعاً تم إلغاء التزامات القروض المعتمدة لها.
(**) منها ٧٦٢٣ مليون ريال تم إلغاء الالتزام بها.
المصدر: التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي.

٣/٢/٢٩ العمالة

ارتفع حجم العمالة الصناعية، من نحو ٥٦٨,٩ ألف عامل في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٥٩٤,٩ ألف عامل في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٠,٩٪)، وقد شكلت العمالة في الصناعة نحو (٧,٢٨٪) من إجمالي العمالة في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، وبلغت نسبة السعوديين منهم نحو (٢٤٪). وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى التباين الواسع بالنسبة لبعض الصناعات، بين متطلباتها التمويلية من جهة وما توفره من فرص عمل من جهة أخرى، ويعزى ذلك إلى طبيعة الصناعة وفروعها من حيث كثافة رأس المال أو عنصر العمل. فعلى سبيل المثال تستحوذ صناعة تكرير النفط على (٤٠,٤٪) من إجمالي التمويل الصناعي، إلا أنها توظف نحو (٤٪) فقط من العمالة الصناعية، وذلك نظراً لكونها صناعة كثيفة الاستخدام لرأس المال. وفي المقابل، تستقطب الصناعات التحويلية الأخرى نحو (٤٥,٩٪) من إجمالي التمويل الصناعي، ولكنها توظف نحو

(٩٢,٨٪) من إجمالي العمالة في الصناعة، ويعزى ذلك إلـــى الاستخدام الكثيف لهذه الصناعة لعنصر العمل، موازنة بصناعة تكرير النفط، الشكل (١/٢٩).

الشكل (١/٢٩)
التوزيع النسبي للعمالة الصناعية
١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)

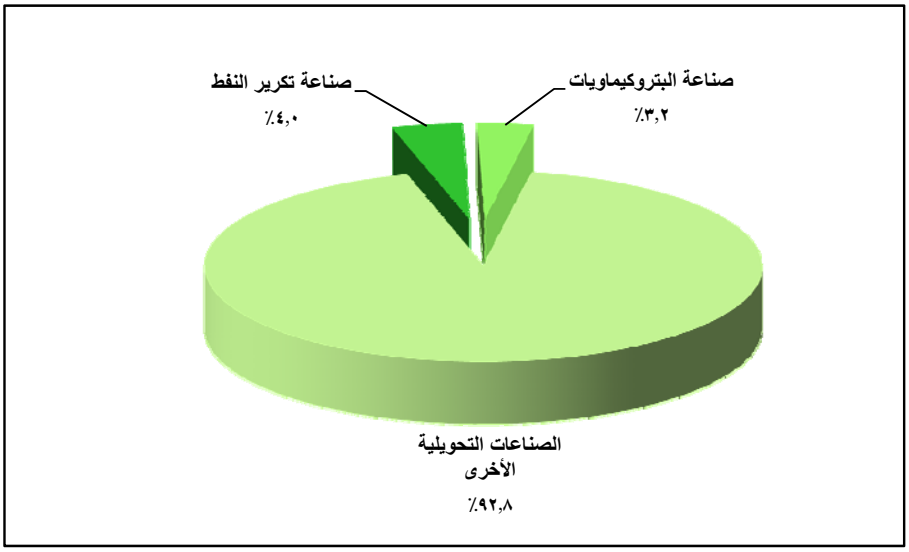

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٤/٢/٢٩ التوزيع الجغرافي

لا تزال المناطق الإدارية الثلاث، مكة المكرمة والرياض والمنطقة الشرقية، تستقطب معظم النشاط الصناعي سواء من حيث عدد المصانع التي بلغت نحو (٨٦٪) من إجمالي المصانع في المملكة عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، أو من حيث قيمة التمويل الصناعي حيث استحوذت على نحو (٧٩,٦٪) من إجمالي التمويل الصناعي، وكذلك من حيث حجم العمالة الموظفة البالغة نسبتها (٩٠٪) من إجمالي العمالة الصناعية في ذات العام. ويرجع ذلك للميزات النسبية التي توفرها تلك المناطق، إضافة إلى قرب المصانع من مناطق الاستهلاك ومدخلات الإنتاج. إلا أنه من المتوقع أن تشهد السنوات القادمة تغيراً ملموساً في التوزيع الجغرافي للنشاط الصناعي، خاصة مع تنفيذ مشروعات المدن الاقتصادية والصناعية في مختلف مناطق المملكة، الجدول (٤/٢٩).

الجدول (٤/٢٩)
المصانع المنتجة وحجم العمالة والتمويل حسب المناطق الإدارية(*)
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

المنطقة	عدد المصانع	الحصة (٪)	قيمة التمويل	الحصة (٪)	عدد العاملين**	الحصة (٪)
الرياض	١٥٨١	٣٧,٩	٥٧٨٥٥	١٦,١	١٧٥٦١٢	٣٧,٧
مكة المكرمة	١٠٩٧	٢٦,٣	٤٩٨٢٩	١٣,٩	١٢٩٢٢٧	٢٧,٧
المدينة المنورة	١٥٥	٣,٧	٥٩٦٠٨	١٦,٦	١٩٦٩٥	٤,٢
القصيم	١٥٢	٣,٦	٥٨٥٦	١,٦	١٢١٢٣	٢,٦
الشرقية	٩١٠	٢١,٨	١٧٨٢٤٩	٤٩,٦	١١٤٥٠٣	٢٤,٦
عسير	٩٩	٢,٤	٢٦٩٠	٠,٧	٥٥٤٩	١,٢
تبوك	٣٦	٠,٩	١٧٠٩	٠,٥	٣٢١١	٠,٧
حائل	٣٢	٠,٨	٣٤٠	٠,١	١٣١١	٠,٣
الحدود الشمالية	١٠	٠,٢	١٢٤٣	٠,٣	٧٠٣	٠,٢
جازان	٣٧	٠,٩	١٦٣٤	٠,٥	١٨٦٥	٠,٤
نجران	٢٠	٠,٥	١٨٥	٠,١	١١٤٧	٠,٣
الباحة	١٥	٠,٤	٨٥	٠	٤٣٩	٠,١
الجوف	٢٣	٠,٦	٢٣٤	٠,١	٩١٢	٠,٢
الإجمالي	٤١٦٧	١٠٠,٠	٣٥٩٥١٧	١٠٠,٠	٤٦٦٢٩٧	١٠٠,٠

(*) غير متضمن منشآت قطاع التكرير.
(**) تمثل بيانات العمالة للمصانع المنتجة والمرخصة من وزارة التجارة والصناعة.
المصدر : وزارة التجارة والصناعة.

٥/٢/٢٩ القدرات التنافسية

شهدت الصناعة الوطنية تطورات إيجابية على صعيد تحسين قدراتها التنافسية خلال خطة التنمية الثامنة، عززها التحسن في مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في المملكة، فضلاً عن التحسن في مؤشرات إنتاجية العمل. إلا أن التطور الأكثر أهمية في مجال تعزيز تنافسية القطاع الصناعي، يتمثل في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج خلال الفترة ١٤٢٤/٢٣هـ-١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٣-٢٠٠٧). فقد شهدت الإنتاجية الكلية في القطاع الصناعي، نمواً جيداً بلغ متوسطه السنوي نحو (٢,٢٪) خلال المدة المذكورة، وأسهم ذلك في زيادة القيمة المضافة في القطاع الصناعي بنحو (٣٢,٤٪)، موازنة بنحو (٢٢٪) بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل.

ويعزى هذا التطور في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، إلى التحسن النوعي الذي شهدته مختلَف عوامل الإنتاج، وخاصة رأس المال والعمل، إضافة إلى التحسن في أساليب الإدارة والتنظيم المستخدمة في القطاع.

ومن المؤشرات الدالة على التقدم في الوضع التنافسي للصناعة الوطنية، ما شهدته الصادرات الصناعية من نمو ملموس خلال سنوات الخطة الثامنة، إذ ارتفعت قيمتها بالأسعار الجارية من نحو ٥٤,٣ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، إلى نحو ١١٢,١ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، محققة بذلك معدل نمو سنوي متوسط قدره (١٩,٩٪).

ومن اللافت للنظر أن تطور الصادرات الصناعية خلال تلك المدة لم يرتكز فقط على المنتجات الصناعية التي تتمتع فيها المملكة بميزات تنافسية تقليدية تستند إلى وفرة النفط والغاز، بل اشتمل على بعض منتجات الصناعات الأخرى حيث نمت صادرات صناعة المعادن الثمينة واللؤلؤ بنحو (١٢,١٪) في المتوسط سنوياً، وصادرات صناعة معدات النقل بنحو (٢٦,٥٪) في المتوسط سنوياً، وصادرات صناعة المكائن والمعدات الكهربائية والميكانيكية بنحو (٢٨,٢٪) في المتوسط سنوياً، وصادرات صناعة منتجات الجلود والأخشاب والورق بنسبة (١٧,٣٪)، الجدول (٥/٢٩).

الجدول (٥/٢٩)

الصادرات الصناعية

خطة التنمية الثامنة(*)

البيان	القيمة (مليون ريال)		معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	
المنتجات المعدنية والكيماوية والبلاستيكية (دون النفط)	٣٣٠٩٣	٦٤٨٩٤	١٨,٣
منتجات الجلود والأخشاب والورق	١٩٦٨	٣٧٢١	١٧,٣
المنسوجات والملابس والأحذية	١٢٨٣	١٩٠٣	١٠,٤
منتجات السيراميك والزجاج والأدوات الزجاجية	٩٣٤	١٧٤٦	١٦,٩
المعادن الثمينة واللؤلؤ	١٩٥٩	٣٠٩١	١٢,١
المعادن الأساسية	٥١٩٥	١١٥٩٥	٢٢,٢
المكائن والمعدات الكهربائية والميكانيكية	٤٠٩٩	١١٠٦٦	٢٨,٢
معدات النقل	٥٠٢٢	١٢٨٤٢	٢٦,٥
المستلزمات الطبية والساعات	٢٢٤	٢٣٦	١,٣
مصنوعات أخرى	٥٠٣	١٠٥٤	٢٠,٣
الإجمالي**	٥٤٢٨٠	١١٢١٤٨	١٩,٩

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة، وبالأسعار الجارية، وغير متضمنة صادرات تكرير النفط.

(**) لا تشمل الصادرات من المنتجات الغذائية والمشروبات.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

٦/٢/٢٩ البنية الأساسية

بلغ عدد المدن الصناعية القائمة بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) أربع عشرة مدينة (١٤)، تتوزع على مختلف مناطق المملكة، بمساحة إجمالية تصل إلى نحو ٩٣ مليون متر مربع، بلغت المساحة المطورة منها نحو ٤٧ مليون متر مربع. وتتضمن خطة الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، إنشاء اثنتي عشرة (١٢) مدينة صناعية جديدة، تم حجز مواقعها في المدن المختلفة، ويجري التحضير لتطويرها بالتعاون مع القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

وفي إطار برامج الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص الوطني والأجنبي، جرى خلال خطة التنمية الثامنة إطلاق أربع مدن اقتصادية جديدة، وذلك تمشياً مع توجهات الخطة بشأن "إقامة مدن اقتصادية جديدة على غرار مدينتي الجبيل وينبع"، وتضم هذه المدن: مدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ، مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية في حائل، مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة، ومدينة جازان الاقتصادية في جازان. ويتوقع لهذه المدن الجديدة أن تستقطب الاستثمارات الصناعية والخدمية (الوطنية والأجنبية) التي من شأنها أن تسهم في تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، من خلال اجتذاب الصناعات ذات التقنية المتقدمة، خاصة تلك المكملة للصناعات الأساسية والمتكاملة في سلسلة القيمة مع الصناعة العالمية. كما يتوقع من تلك المـــدن الجديدة أن تشكل آلية مهمة يمكنها الإسهام في تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة.

٧/٢/٢٩ الخدمات المساندة

تشكل المواصفات والمقاييس وضبط الجودة خدمات أساسية للارتقاء بمستويات الجودة في الصناعات الوطنية، وتحسين تنافسيتها في السوق المحلي والأسواق الخارجية، وقد بلغ عدد المواصفات المعتمدة من قبل الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة ١٤٦٦٤ مواصفة حتى نهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، منها ١٢٣٧٧ مواصفة جديدة تم اعتمادها خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة، كما بلغ عدد المصانع المرخص لها باستعمال علامة الجودة الخاصة بالهيئة ٢١٢ مصنعاً، بزيادة قدرها ٥٠ مصنعاً خلال المدة المشار إليها. فضلا عن ذلك بلغ عدد مختبرات الجودة المعتمدة في ذات العام أيضاً ٢٩ مختبراً بزيادة قدرها ١٦ مختبراً خلال هذه المدة، الجدول (٦/٢٩).

الجدول (٦/٢٩)
خدمات التقييس وضبط الجودة
خطة التنمية الثامنة (*)

المؤشرات (عدد)	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
المواصفات المعتمدة	٢٢٨٧	١٤٦٦٤	٥٩,١٣
المواصفات المعدلة والمحدثة	٢٥٦	١٨٠٤	٦٢,٩٣
المصانع المرخصة باستعمال علامة الجودة	١٦٢	٢١٢	٦,٩٦
شهادات التصدير للمنتجات الغذائية	٣٣٤١	٥١٢٨	١١,٣١
الاستشارات الفنية	٢٩٤٣٠	٣١٧٢٨	١,٩٠
التراخيص الصناعية المدروسة	١٨٠٠١	٢١٥٨٦	٤,٦٥
العينات المختبرة في مختبر ضبط الجودة	٢٢٢٧٧١	٢٥٦١٧٩	٣,٥٦
المعايرات التي تمت في مختبر المعايرة	٤٨١٣١	٤٩٨٥٨	٠,٨٩
المختبرات المعتمدة	١٣	٢٩	٢٢,٢١

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
المصدر: الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة.

٣/٢٩ القضايا والتحديات

١/٣/٢٩ العمالة الوطنية

تعد العمالة الوطنية في القطاع الصناعي محوراً أساسياً لتطوير القطاع وضمانة لاستدامة تطوره من خلال انتقال الخبرات والمعارف وتراكمها من جيل إلى آخر من العاملين. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مجال السعودة وتطوير التعليم والتدريب مازال القطاع يعانى من نقص في الطاقات الفنية المتخصصة ذات المستوى المهاري المرتفع، كما تشكل العمالة الوطنية في القطاع الصناعي نحو (٢٤٪) فقط من إجمالي العمالة الصناعية، ويعكس ذلك انخفاض مشاركة العمالة الوطنية في أنشطة القطاع الصناعي، مما يتطلب تحقيق نقلة نوعية من خلال الإسراع بتوطين الوظائف الصناعية، وتبنى جميع التدابير والسياسات اللازمة للاعتماد على العمالة الوطنية في بناء القاعدة العمالية القادرة على تحقيق خيارات المملكة في مجال التطوير والتحديث الصناعي المعتمدة على الابتكار والتقنيات الحديثة.

وكذلك العمل على إيجاد مهارات تقنية متطورة ومتخصصة في شتى المجالات، خاصة تلك المهارات التي يتطلبها استخدام التقنيات الحديثة، من خلال تبنى سياسات تطوير التدريب وإعادة الـتأهيل ونقل الخبرات واكتشاف المواهب، والسياسات المرتبطة بمواصلة تطوير التعليم وآلياته ومناهجه لتحقيق المواءمة بين المعارف والمهارات التي تكتسبها القوى

العاملة الوطنية واحتياجات قطاع الصناعة، بما يضمن إحلال العمالة الوافدة بعمالة أكثر مهارة وقدرة على الإبداع والابتكار وإضافة ميزات تنافسية جديدة للصناعة الوطنية.

٢/٣/٢٩ القدرات التقنية

تمثل القدرات التقنية المحلية محفزاً مهماً لما لها من تأثير متنام على تنافسية الأداء الصناعي، وحيث إن معظم الدول النامية دول مستوردة للتقنية في المقام الأول، فإن قدرتها على استيعاب التقنية وتطويعها لاحتياجاتها تؤدي دوراً أساسياً في وصولها لمستوى التنافسية المطلوب في الإنتاج والتصدير، خاصة أن المنتجات ذات المحتوى التقني المرتفع هي الأكثر ديناميكية في أسواق التصدير العالمية.

ويمكن رصد القدرات التقنية المحلية من خلال عدد من المؤشرات أهمها الإنفاق الحكومي على أنشطة البحث والتطوير والابتكار وكذلك إنفاق القطاع الخاص على هذه الأنشطة. وتدل البيانات على تدني الإنفاق على هذه الأنشطة من قبل منشآت الأعمال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي موازنة بمعظم الدول المنافسة.

كما تدل البيانات الصناعية على انخفاض عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع ذات المصدر الوطني موازنة بدول أخرى. ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال عدد شهادات الأيزو المستحوذة (الأيزو ٩٠٠٠، والأيزو ١٤٠٠٠) والتي تعكس المطابقة مع المعايير العالمية للجودة وسلامة المنتج. وبصفة عامة، وباستثناء القدرات المتصاعدة في هذه المجالات لكل من شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) ما تزال تلك القدرات التقنية دون مستوى الطموح في أغلب الشركات الصناعية الأخرى، لـــذا يتعين توجيه السياسات الصناعية نحو تعزيز القدرات البحثية والتطويرية للشركات الصناعية، بالإضافة إلى تبنى السياسات اللازمة لتعزيز القدرات التقنية للصناعة الوطنية، وزيادة الاهتمام باكتساب الميزة التنافسية النابعة من تطوير الكفاءة الإنتاجية بالإضافة إلى الميزة النسبية الناجمة عن وفرة الموارد وعوامل الإنتاج الأخرى.

٣/٣/٢٩ المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تقوم المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة بدور حيوي ومهم في تحقيق الأهداف التنموية في مختلف دول العالم نظراً لقدرتها على الاندماج في أنشطة المنشآت الأكبر حجما، وتستفيد من صغر حجمها للتكيف مع متغيرات الأسواق ومع تقنية الإنتاج المتطورة. وقد أثبتت التجارب الدولية أن تلك المنشآت كان لها دور حيوي في نمو التجمعات الصناعية،

والارتقاء بمستوى تنافسية وديناميكية قطاع الصناعة كما أن لها أثراً قوياً في رفع معدلات فرص العمل وفي نمو الدخل الوطني.

لذا فقد حازت تلك المنشآت على اهتمام متزايد عكسته محاور خطط التنمية الخمسية للمملكة، وتمثلت مظاهره مؤخراً في تبني المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني إنشاء مركز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإيجاد "برنامج كفالة" لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في صندوق التنمية الصناعية السعودي.

وعلى الرغم من تلك الجهود، ما زالت تلك المنشآت تواجه عدداً من المعوقات التي تحول دون قيامها بدورها المأمول في تعزيز الترابط والتكامل الداخلي للقطاع الصناعي ومن ثم استكمال سلاسل القيمة للصناعة الوطنية. ومن هذه المعوقات، معوقات إدارية – وتنظيمية – وتمويلية – وفنية – وإجرائية – ومعلوماتية – وتسويقية – مضافاً إليها ضعف إمكانية الاستفادة من الإعفاءات الجمركية أو الضريبية أو الحصول على الأراضي بأسعار رمزية – وعليه فإن هذا الوضع يتطلب تبني سياسات وآليات كفيلة بمعالجة المعوقات التي تواجه تلك المنشآت. كما أنه من الضروري تحفيز قيام تجمعات صناعية للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تتكامل في مراحل الإنتاج لمنتج معيّن، وأن يدعم هذا التوجه إنشاء حاضنات للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في المجالات المختلفة.

٤/٣/٢٩ التنويع الصناعي والانتشار الجغرافي

يدل تنوّع الهيكل الصناعي واتّساع نطاق الانتشار الجغرافي للصناعة على فاعلية القطاع الصناعي في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة، وعلى الرغم من الدور المهم الذي قام به القطاع الصناعي خلال خطط التنمية المتعاقبة لتحقيق هذين الهدفين إلا أن الجهود المبذولة ما زالت دون الطموح، حيث يتسم الهيكل الحالي للصناعة، بالرغم من تنوعه النسبي، بهيمنة الصناعات الأساسية التي تنتج البتروكيماويات والبلاستيك والمعادن الأساسية، وصناعات السلع الاستهلاكية ذات التقنية المتوسطة، الجدول (٢/٢٩)، فيما لا تزال صناعة السلع الرأسمالية ذات التقنية العالية في مراحل النمو الأولى رغم تطورها في السنوات الأخيرة. كما يتسم التوزيع الجغرافي للصناعة، الذي يمتد من الساحل الشرقي عبر وسط المملكة إلى وسط الساحل الغربي للمملكة، بالتركز في ثلاث مناطق إدارية رئيسة من المناطق الإدارية الثلاث عشرة.

ويتطلب معالجة هذا الوضع تعزيز الروابط بين الصناعات التحويلية وتحديد مجالات صناعية جديدة ذات محتوى تقني ومعرفي عالٍ وتمتلك مقومات النماء والاستمرارية وذات

قدرة على تعميق التنويع الهيكلي للقطاع وتحويل موارده من الأنشطة الأقل، إلى الأنشطة الأكثر إنتاجية. ومن متطلبات تعزيز التنويع الهيكلي للقطاع، أيضاً، تحسين الانتشار الجغرافي للأنشطة الصناعية مع نشر الصناعات الصغيرة والمتوسطة على أوسع نطاق. هذا وسيكون للمدن الاقتصادية الجاري إنشاؤها دور رئيس في تحقيق توزيع مكاني للأنشطة الصناعية يستند إلى الميزات النسبية للمناطق التي تتواجد فيها هذه المدن.

إلى جانب ذلك يعد تقديم مزيد من الحوافز لإنشاء مشروعات صناعية في المناطق الإدارية المختلفة، من أهم العوامل التي ستسهم في تحقيق الانتشار الجغرافي المنشود للصناعة الوطنية.

٤/٢٩ الاستراتيجية الوطنية للصناعة

اعتمد مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية للصناعة بتاريخ ١٤٣٠/٢/٧هـ (٢٠٠٩). وقد رسمت تلك الاستراتيجية المسار المستهدف لعملية التنمية الصناعية حتى نهاية عام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠)، كما وضعت تحديداً واضحاً لعدد من المحاور والسياسات والأهداف. وقد تبنت الاستراتيجية أهدافاً محددة لكل من الأبعاد الرئيسة التالية للصناعة الوطنية:

- القاعدة الصناعية: مضاعفة القيمة المضافة للصناعة، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى (٢٠٪) بحلول عام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠).
- المحتوى التقني: زيادة نسبة المنتجات المصنعة ذات القاعدة التقنية في إجمالي الإنتاج الصناعي من (٣٠٪) إلى (٦٠٪) بحلول عام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠).
- الصادرات الصناعية: رفع حصة الصادرات الصناعية من إجمالي الإنتاج الصناعي من (١٨٪) إلى (٣٥٪) خلال مدة الاستراتيجية.

وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف، تم اعتماد أحد عشر (١١) مبدأً، تشكل أساساً ومنهجاً للسياسات والبرامج والأنشطة التي سيتم اعتمادها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة:

- الترويج للصناعات التي تستفيد من الميزات النسبية للمملكة.
- تعظيم العوائد من صناعات النفط والغاز من خلال تمديد سلسلة القيمة والتركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية.
- تطوير الصناعات ذات الكثافة المعرفية وتعزيز المحتوى التقني للمنتجات الصناعية.
- الاهتمام بالتنمية المرتكزة على التجمعات الصناعية.

- دعم المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم لتحسين إنتاجيتها وتعزيز قدراتها التنافسية.
- تعزيز المنظومة الوطنية للابتكار.
- تحسين بيئة الأعمال، المتمثلة في التنظيمات والإجراءات والسياسات والهياكل الإدارية.
- الارتقاء بمؤشرات تنافسية الصناعة الوطنية وقدراتها التصديرية.
- مراعاة التوازن بين المناطق في التنمية الصناعية، مع الحفاظ على البيئة.
- تطوير العلاقات الإقليمية والعالمية وتعزيزها.
- تنمية الطاقات البشرية التي تتطلبها الصناعة.

وسيتم تنفيذ الاستراتيجية الصناعية بالتقدم على ثمانية محاور متكاملة، كما أن لكل محور برامجه وأنشطته ومشاريعه:

- تحسين بيئة الأعمال.
- إقامة تجمعات صناعية حديثة.
- الترويج للصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصناعات الرائدة.
- تطبيق النظام الوطني للابتكار.
- تنمية الطاقات البشرية الصناعية.
- توسعة التجهيزات الصناعية والخدمات.
- التخطيط لصناعات جديدة.
- إدارة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة.

وتجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بالمحور الثاني، الخاص بإقامة تجمعات صناعية حديثة، حددت الاستراتيجية خمس (٥) صناعات لتحظى بأولوية، بحيث تشكل نواة برنامج التجمعات الصناعية وهي: صناعة السيارات وأجزائها، صناعة معالجة المعادن، صناعة الأجهزة عامة الاستخدام، صناعة مواد البناء، صناعة التغليف البلاستيكية.

٥/٢٩ استراتيجية التنمية

١/٥/٢٩ الرؤية المستقبلية

صناعة وطنية منافسة عالمياً، تقوم على الإبداع والابتكار وتكون أداةً أساساً في تحويل الموارد الوطنية إلى ثروة مكتسبة مستدامة.

٢/٥/٢٩ الأهداف العامة

- تنويع القاعدة الصناعية.
- تعزيز القدرة التنافسية للصناعة الوطنية.
- تعزيز مساهمة العمالة الوطنية في الصناعة.

٣/٥/٢٩ السياسات

- تعزيز الاستثمار (الوطني والأجنبي) في الصناعة وتشجيعه.
- تنمية الصناعات ذات الميزة التنافسية.
- تعظيم العائد الوطني في سلسلة القيمة لمنتجات الصناعات الأساسية.
- دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصناعات الرائدة.
- جذب الاستثمارات الأجنبية في مجال الصناعات عالية التقنية.
- اعتماد التجمعات الصناعية منهجاً لتطوير القاعدة الصناعية وتنويعها.
- تنمية الصادرات الصناعية وتنويعها والارتقاء بجودتها.
- دعم مسار عولمة الصناعات الوطنية الاستراتيجية.
- الاستمرار في تطوير مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال.
- مراجعة منظومة الحوافز المباشرة وغير المباشرة للاستثمار وتطويرها، بما يتوافق مع أولويات الاستراتيجية الوطنية للصناعة وتوجهاتها.
- مواصلة تطوير قدرات برامج التمويل للصناعة الوطنية، إضافة إلى تطوير آليات تمويل جديدة ومبتكرة تمكن القطاع الخاص من تعزيز دوره في الأنشطة الصناعية المختلفة.
- استكمال الخطوات التنفيذية المطلوبة لتنفيذ توجهات الاستراتيجية الوطنية للصناعة، والمتعلقة بالمجالات الصناعية الخمسة المشار إليها.
- تعزيز أطـــر الشراكـــة مـــع القطـــاع الخـــاص، من خلال دعم مهمة الغرف التجارية الصناعية السعودية في تنفيذ توجهات خطة التنمية التاسعة في هذا الخصوص.
- اعتماد الصناعات الصغيرة والمتوسطة مكوناً أساسياً ضمن التجمعات الصناعية ومناطق التقنية.

- رفع المستوى العلمي والمعرفي والمهاري للعمالة في قطاع الصناعة، للوصول إلى المستوى الذي يسهم في تعزيز التوجه نحو تطوير الصناعات ذات الكثافة المعرفية والتقنية العالية.
- مواصلة جهود حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، وتعزيز أنظمة المواصفات والمقاييس، وتحسين مستوى الالتزام بها في جميع السلع والمنتجات في السوق المحلية.
- دعم أنشطة البحث والتطوير في القطاعين الحكومي والخاص، وتشجيع الشركات الصناعية الكبيرة على تطوير مراكز للبحث والتطوير ودعمها في هذا المجال.
- مراجعة إجراءات الاستقدام وتقويمها، لاجتذاب الكفاءات العالية والخبراء المتميزين.
- تشجيع استخدام أحدث التقنيات النظيفة والصديقة للبيئة في مختلف الصناعات.

٤/٥/٢٩ الأهداف المحددة

- نمو القطاع الصناعي بمعدل سنوي متوسط قدره (٧,٢٪).
- تتوزع معدلات النمو على القطاعات الصناعية الفرعية كما يلي: (٧٪) لقطاع تكرير النفط، و(٥,٧٪) لقطاع البتروكيماويات، ونحو (٧,٦٪) لقطاع الصناعات التحويلية الأخرى.
- ارتفاع حصة الصناعات التحويلية الأخرى في القيمة المضافة الصناعية من (٦٤,٩٪) إلى (٦٦٪).
- نمو الاستثمارات الصناعية بمعدل سنوي متوسط قدره (٧,٧٪).
- ازدياد العمالة في قطاع الصناعة بمعدل سنوي متوسط قدره (٠,٤٧٪)، الجدول (٧/٢٩).

وعلى صعيد خدمات التقييس وضبط الجودة، من المتوقع أن يستمر العمل خلال الخطة التاسعة على إصدار المواصفات والمقاييس والعمل على تطبيقها، مع الحرص على مواكبتها لأرقى الممارسات العالمية. ويوضح الجدول (٨/٢٩) التوقعات لبعض الأنشطة ذات العلاقة بالمواصفات والمقاييس خلال خطة التنمية التاسعة.

الجدول (٧/٢٩)
الأهداف المحددة للقطاع الصناعي
خطة التنمية التاسعة

المؤشرات	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)			١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)			معدل النمو السنوي المتوسط للخطة (٪)
	القيمة / العدد	الحصة من الإجمالي لقطاع الصناعة (٪)	الحصة من الإجمالي (٪)	القيمة / العدد	الحصة من الإجمالي لقطاع الصناعة (٪)	الحصة من الإجمالي (٪)	
القيمة المضافة لقطاع الصناعة*	١٠٨٥١١,٦٧	١٠٠,٠	١٢,٧	١٥٣٦٣٤,٠٣	١٠٠,٠	١٤,٠	٧,٢
تكرير النفط	٢٣٨٩٢,٦٤	٢٢,٠	٢,٨	٣٣٥١٠,٦٧	٢١,٨	٣,٠	٧,٠
البتروكيماويات	١٤١٩٣,٦٦	١٣,١	١,٧	١٨٧٣٧,٣٨	١٢,٢	١,٧	٥,٧
التحويلية الأخرى	٧٠٤٢٥,٣٧	٦٤,٩	٨,٢	١٠١٣٨٥,٩٨	٦٦,٠	٩,٢	٧,٦
العمالة في قطاع الصناعة **	٥٩٤,٩٦	١٠٠,٠	٧,٢٧	٦٠٩,١٨	١٠٠,٠	٦,٤٨	٠,٤٧
العمالة (تكرير النفط)	٢٣,٦	٤,٠	٠,٢٩	٢٧,٣٥	٤,٥	٠,٢٩	٢,٩٩
العمالة (البتروكيماويات)	١٩,١٨	٣,٢	٠,٢٣	٢١,٠٦	٣,٥	٠,٢٢	١,٨٩
العمالة (التحويلية الأخرى)	٥٥٢,١٨	٩٢,٨	٦,٧٦	٥٦٠,٧٧	٩٢,٠	٥,٩٧	٠,٣١

(*) القيمة بالمليون ريال، وبالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩).

(**) العدد بالألف عامل.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (٨/٢٩)

خدمات التقييس وضبط الجودة

خطة التنمية التاسعة

المؤشرات	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪) للخطة
عدد المواصفات المعتمدة	١٦٧٢١	٢٤٢٢١	٧,٧
عدد المصانع المرخصة باستعمال علامة الجودة	٢٨٣	٤٣٣	٨,٩
عدد الاستشارات الفنية	٣٢٠٢٤	٣٣٥٢٤	٠,٩
عدد التراخيص الصناعية المدروسة	٢٣٠٤٨	٢٧٢٩٨	٣,٤
عدد المختبرات المعتمدة	٣١	٥١	١٠,٥

المصدر: الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة.

الصفحة

٥٤٤

٦/٢٩ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة لقطاع الصناعة (لوزارة التجارة والصناعة، والهيئة الملكية للجبيل وينبع) خلال خطة التنمية التاسعة نحو (٣٧,٢٧) بليون ريال.

الكهرباء

١/٣٠ المقدمة

يدخل قطاع الكهرباء المرحلة المقبلة من مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية معززاً بعدد من الإنجازات أبرزها قرب تحقيق التغطية الشاملة للخدمة الكهربائية، والتقدم على مسار إعادة هيكلة صناعة الكهرباء من أجل رفع كفاءتها وتخصيصها، ونمو مساهمة منتجي الكهرباء المستقلين في قدرة التوليد الكهربائية المتاحة، كما حققت الشركة السعودية للكهرباء مزيداً من التقدم على مسار تحسين إنتاجيتها. وشهدت خطة التنمية الثامنة استكمال مشروع الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي، وإكمال دراسات الجدوى الأولية لربط الشبكة الوطنية للكهرباء بشبكة كهرباء كل من جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية اليمنية.

وعلى الرغم من تلك الإنجازات، لا تزال هناك تحديات تتطلب تعاملاً سريعاً وفعالاً خلال السنوات القادمة، وفي مقدمتها تعزيز كفاءة الخدمة الكهربائية، وتحسين مناخ الاستثمار في صناعة الكهرباء لبلوغ مستوى إنتاج يواكب النمو المستمر في الطلب، إضافة إلى تحقيق المستوى المطلوب من استدامة الخدمة، كما أنه أصبح من الأمور الملحة أن يتم اتخاذ إجراءات فعالة لترشيد الاستهلاك.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن لقطاع الكهرباء موضحاً التطورات التي شهدها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، كما يبرز توقعات الطلب على خدماته، ويلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/٣٠ الوضع الراهن

١/٢/٣٠ استهلاك الطاقة الكهربائية

ارتفع استهلاك الطاقة الكهربائية بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٥,٨٪) خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الثامنة، مقابل المستهدف في الخطة البالغ (٤,٩٪)، وقد تجاوزت معدلات النمو في المناطق الأقل نمواً المتوسط العام للمملكة، وهو تطور يعكس مدى التقدم على مسار التنمية المتوازنة بين المناطق خلال سنوات الخطة.

وقد استحوذ القطاع السكني على نحو (٥٣٪) من إجمالي الطاقة المستهلكة البالغ ١٨١,١ بليون كيلوواط/ساعة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، في حين بلغت نسبة الاستهلاك الصناعي نحو (١٨٪)، ثم الاستهلاك الحكومي (١١٪)، والاستهلاك التجاري (١٢٪)، والاستهلاك الزراعي (٢٪)، وتوزع الباقي على الأنشطة الأخرى، الشكل (١/٣٠).

الشكل (١/٣٠)
التوزيع النسبي للاستهلاك الكهربائي حسب فئات المشتركين
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

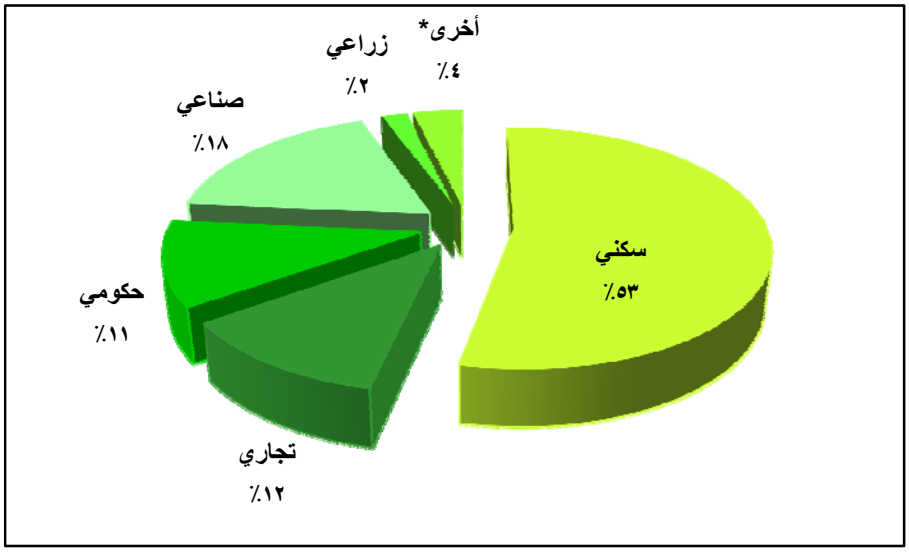

(*) أخرى تشمل المستشفيات، المساجد، الشوارع، والجمعيات الخيرية.

المصدر: وزارة المياه والكهرباء.

٢/٢/٣٠ تغطية الخدمة الكهربائية

يُعد قرب تحقيق التغطية الشاملة للخدمة الكهربائية من أبرز الإنجازات التي تم تحقيقها خلال خطة التنمية الثامنة، والذي جاء في إطار توجه الدولة الاستراتيجي نحو تحقيق التنمية المتوازنة بين جميع مناطق المملكة. ويشار في هذا السياق إلى أن عدد المدن والمحافظات والمراكز والقرى التي تغطيها الخدمة الكهربائية بلغ ١١٤٠٥ بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بزيادة قدرها ٧٩٣ عن عددها عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤).

وبلغ إجمالي عدد المشتركين على مستوى المملكة نحو ٥,٤ مليون مشترك عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بزيادة مقدارها نحو ٩٢٩ ألف مشترك جديد خلال السنوات الأربع

الأولى من الخطة الثامنة، وبلغ معدل النمو السنوي المتوسط في عدد المشتركين خلال الخطة (٤,٨٪)، وشكل المشتركون في القطاع السكني نحو (٨٢٪) من إجمالي المشتركين، تلاهم مشتركو القطاع التجاري بنحو (١٣٪)، ثم مشتركو القطاع الحكومي بنحو (٢٪)، ومشتركو القطاع الزراعي بنحو (١٪)، فيما بلغت حصة القطاع الصناعي، نحو (٠,١٣٪) من إجمالي المشتركين. ويعكس هذا التطور الاهتمام الذي أولته الدولة لتحقيق التغطية الكهربائية الشاملة.

٣/٢/٣٠ الأحمال الكهربائية

بلغ الحمل الذروي غير المتزامن نحو ٣٨ ألف ميجاواط في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) مرتفعاً من نحو ٢٨,٦ ألف ميجاواط في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٧,٤٪)، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المعدل للنمو سيؤدي في حال استمراره إلى مضاعفة الحمل الذروي خلال مدة تسع سنوات تقريباً، بما يترتب عليه من زيادة موازية في قدرات التوليد وطاقة الشبكة الكهربائية لضمان توفر الخدمة على المستوى المطلوب من الكفاءة والاعتمادية، الجدول (١/٣٠).

٤/٢/٣٠ قدرات التوليد الكهربائية

تمثل قدرة التوليد الكهربائية مجموع القدرات المتوافرة من محطات توليد الشركة السعودية للكهرباء، ومحطات تحلية المياه المالحة، والمحطات المملوكة لكبار المستهلكين من بينهم شركات أرامكو وسابك. وقد بلغت قدرة التوليد الفعلية المتوافرة خلال الذروة نحو ٣٩,٢ ألف ميجاواط في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، موازنة بنحو ٣٠,٣ ألف ميجاواط في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٦,٧٪)، الجدول (١/٣٠).

ركزت خطة التنمية الثامنة على تعزيز قدرة التوليد، وذلك من خلال استخدام المولدات التي تجمع بين الكفاءة العالية وتكلفة الإنتاج المنخفضة. حيث ارتفعت حصة التوربينات البخارية في إجمالي قدرة التوليد الفعلية المتاحة من (٢٢٪) عام ١٤٢١/٢٠هـ (٢٠٠٠) إلى (٣٣٪) عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، إلا أن القدرة المتاحة من محطات التحلية التي بلغت ٢٤٤٤ ميجاواط، جاءت أقل من القدرة المستهدفة في الخطة البالغة ٤٧٢١ ميجاواط، بسبب تأخر تنفيذ مشاريع التحلية التي سبق اعتمادها في الخطة.

وجاء معدل النمو في قدرة التوليد أقل من معدل النمو في الحمل الذروي خلال الخطة، والذي بلغ متوسطه السنوي (٧,٤٪)، وكان من نتيجة ذلك أن انخفض احتياطي التوليد إلى (٣,٣٪) من الحمل الذروي في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) موازنة بمستواه في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) البالغ (٥,٨٪). وتجدر الإشارة إلى أن هذا المستوى من الاحتياطي يُعدُّ منخفضاً في ضوء معايير تخطيط النظام الكهربائي اللازمة لتأمين اعتمادية الخدمة الكهربائية. وهذا من الأسباب الرئيسة للانقطاع في التغذية الكهربائية الذي تشهده بعض مناطق المملكة خلال أوقات ذروة الحمل الكهربائي.

الجدول (١/٣٠)
المؤشرات الرئيسة لقطاع الكهرباء
خطة التنمية الثامنة(*)

	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
متوسط الاستهلاك الكلي للمشترك السكني (ك و السنة)	٣٩٠٢١	٣٩٣٢٥	٣٩٩٥٧	٣٩٧٠٣	٤٠٦٣٤	١,٠
معدل تغطية الخدمة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	٩١	٩٢	٩٨	٩٩	٩٩	٢,١
المشتركون	٤٤٩١٧١٧	٤٧٢٧٣٧١	٤٩٥٥٩٠٦	٥١٨٢٥٣٩	٥٤٢٠٨١٠	٤,٨
المشتركون السكنيون	٣٧٠٠١٦١	٣٨٩٧٩١٦	٤٠٨٣١٣٨	٤٢٦٢٢١٦	٤٤٥٦٧٥٥	٤,٨
إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة (م ك و س)(**)	١٤٤٣٨٥	١٥٣٢٨٤	١٦٣١٥١	١٦٩٢٢٢	١٨١٠٩٨	٥,٨
الاستهلاك الصناعي (م ك و س) (**)	٣١٩٧٥	٣٣٨٠١	٣٢٥٤٨	٣٠٩٨٥	٣٢٤٢١	٠,٣
الحمل الذروي (ميجا واط) (***)	٢٨٥٩٩	٣٠٢٩٥	٣٢١٤٧	٣٥٨٤٩	٣٨٠٠٠	٧,٤
إجمالي قدرة التوليد الفعلية (ميجا واط)	٣٠٢٥٦	٣١٩١٢	٣٤٤٦٧	٣٦٥٣٩	٣٩٢٤٢	٦,٧
قدرة التوليد الفعلية لدى الشركة السعودية للكهرباء (ميجا واط)	٢٧٤٢٣	٢٨٦٤٢	٣٠٣١٠	٣٢٦٠٤	٣٤٤٧٠	٥,٩
قدرة التوليد المتاحة من مؤسسة تحلية المياه وكبار المشتركين (ميجا واط)	٢٨٣٣	٣٢٧٠	٤١٥٧	٣٩٣٥	٤٧٧٢	١٣,٩
احتياطي التوليد (٪)	٥,٨١	٥,٣	٧,٢	١,٩	٣,٣	١٣,٣-
إجمالي الاستهلاك مقابل العامل الواحد (ميجا واط ساعة)	٤٩٧١	٥٣٠٥	٥٦٨٩	٦٠٣٧	٦٣٩٦	٦,٥
إجمالي المشتركين مقابل العامل الواحد (مشترك)	١٥٥	١٦٤	١٧٣	١٨٥	١٩١	٥,٥
إجمالي العمالة	٢٩٠٤٧	٢٨٨٩٥	٢٨٦٧٩	٢٨٠٢٩	٢٨٣١٥	٠,٦-

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
(**) (م ك و س) مليون كيلو واط ساعة.
(***) الحمل غير المتزامن.
المصدر: وزارة المياه والكهرباء.

٥/٢/٣٠ الطاقة الكهربائية المولدة

بلغت الطاقة الكهربائية المولدة من جميع المصادر نحو ٢٠٤,٢ بليون كيلوواط ساعة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، حيث شكّل إنتاج محطات التوربينات البخارية نسبة (٤٠٪) من الإجمالي، مرتفعاً من نحو (٣١٪) في عام ١٤٢١/٢٠هـ (٢٠٠٠)، كما ارتفعت حصة كبار المشتركين في الإنتاج لتصل إلى نحو (٣٪)، فيما تراجعت حصة بقية مصادر التوليد خلال المدة نفسها. ويشار في هذا السياق إلى أن محطات التوربينات الغازية ما زالت تحتل المركز الثاني في الإنتاج بعد المحطات البخارية، إلا أن مجموع إنتاج المحطات البخارية ومحطات الدورة المزدوجة والطاقة المستوردة من محطات التحلية، والتي تتسم بكفاءة عالية، شكلت نسبة (٥٧٪) من إجمالي الطاقة المنتجة، كما بلغت حصتها في إجمالي قدرة التوليد نحو (٤٥٪)، الشكل (٢/٣٠).

الشكل (٢/٣٠)
التوزيع النسبي للطاقة الكهربائية المولدة حسب نوع التوليد
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

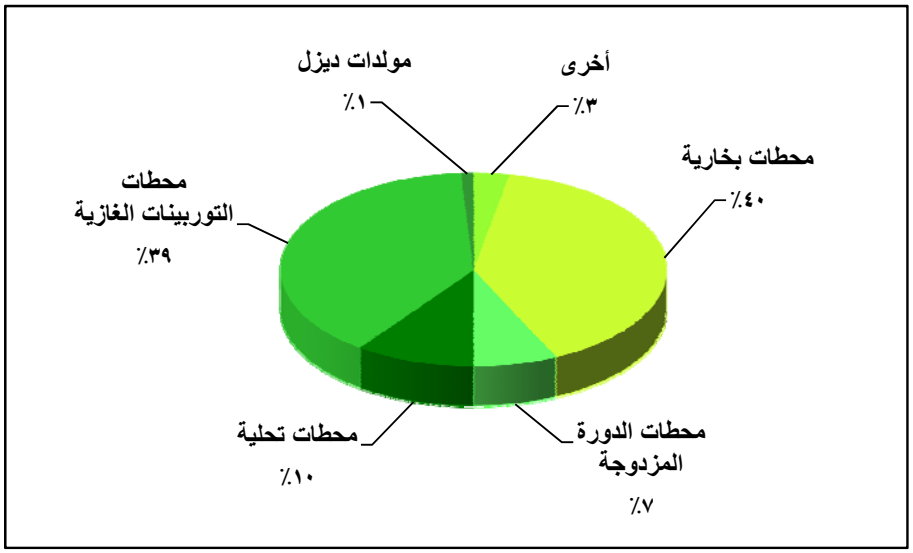

المصدر: وزارة المياه والكهرباء.

٦/٢/٣٠ استهلاك الوقود في قطاع الكهرباء

جاء التطور في استهلاك الوقود في محطات التوليد التابعة للشركة السعودية للكهرباء منسجماً مع توجهات خطة التنمية الثامنة، ومع توجيه مجلس الوزراء باستعمال زيت الوقود الثقيل بدل المنتجات البترولية الأخرى الأعلى قيمة في السوق العالمية، مثل زيت الديزل

والنفط الخام، حيث شهد الاستهلاك من زيت الوقود الثقيل أعلى معدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو (١٥,٧٪) خلال المدة ١٤٢١/٢٠-١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٠-٢٠٠٧)، وهو ما يمثل نحو ثلاثة أضعاف معدل النمو لإجمالي الاستهلاك، البالغ نحو (٥,١٪) في المتوسط سنوياً، وحل الغاز الطبيعي في المرتبة الثانية بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١٠,٤٪) خلال المدة نفسها، وفي المقابل لم يشهد معدل نمو استهلاك زيت الديزل تغيّراً يذكر، في حين انخفض الاستهلاك من النفط الخام بمعدل سنوي متوسط قدره (٣٪).

٧/٢/٣٠ الشبكات والربط الكهربائي

ارتفع إجمالي أطوال خطوط شبكة النقل من ٣٣,٧ ألف كيلومتر عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، إلى ٣٩,٨ ألف كيلومتر عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، حيث تمت إضافة نحو ٦,١ ألف كيلومتر- دائرة من خطوط النقل الكهربائية خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة، ويجري العمل على تنفيذ عدد من مشاريع الربط الرئيسة بين مناطق المملكة، ومع استكمالها، سيتحقق ربط جميع مناطق المملكة كهربائياً على الجهد الفائق (٣٨٠ كيلو فولت) مزدوج الدائرة، وذلك وفق نظام كهربائي موحد يتيح نقل الطاقة وتبادلها بين مراكز الأحمال في تلك المناطق، وهو ما يهيئ قيام كيان مستقل لشبكة النقل الوطنية في إطار عملية إعادة الهيكلة والتخصيص الجاري تنفيذها.

الصفحة ٥٥٠

كما وصل إنجاز مشروع الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى مرحلة متقدمة، حيث بدأ التشغيل التجريبي للمرحلة الأولى، التي تشمل ربط الشبكات الكهربائية لكل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الكويت، مع بعضها بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). وستشكل هذه الشبكة جزءاً مهماً من شبكة الربط الكهربائي العربي، وستتمكن الشبكة الخليجية، بعد ربطها مع الشبكة العربية، من تصدير الطاقة الكهربائية إلى الأسواق العربية والأوروبية. ويعد هذا المشروع أحد ثمار التنسيق والتعاون على المستويين الخليجي والعربي.

٨/٢/٣٠ العمالة

وصل حجم العمالة في قطاع الكهرباء – حسب بيانات وزارة المياه والكهرباء – إلى نحو ٢٨,٣ ألف عامل في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، شكل السعوديون منهم نحو (٨٤,٩٪). وقد شهد عدد العاملين بهذا القطاع انخفاضاً بمعدل سنوي متوسط قدره (٠,٦٪)

خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة، وهو ما صاحبه تحسن ملموس في إنتاجية العمالة، إذ ارتفع مؤشر عدد المشتركين لكل عامل بمعدل سنوي متوسط قدره (٥,٥٪) خلال المدة نفسها، كما نما مؤشر الطاقة المباعة لكل عامل بمعدل سنوي متوسط بلغ (٦,٥٪) خلال المدة نفسها، وتجدر الإشارة إلى أن خطة التنمية الثامنة استهدفت معدل نمو سنوي متوسط لهذين المؤشرين قدره (٦,٥٪) سنوياً.

وفي مجال توطين الوظائف، خاصة الهندسية والفنية منها، بلغت نسبة السعودة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) نحو (٦١,٧٪) بين المهندسين، و(٨٠,٣٪) بين الفنيين، و(٩١٪) للإداريين، و(٩٧,٧٪) لفئة العمال.

٩/٢/٣٠ التطوير المؤسسي والتنظيمي

استمر قطاع الكهرباء خلال خطة التنمية الثامنة في تنفيذ عملية إعادة الهيكلة والتخصيص، وفي هذا الصدد قامت هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج بتنفيذ عدة خطوات أساسية، أبرزها ما يلي:

- إنجاز خطة تطوير هيكلة صناعة الكهرباء.
- إنجاز الدراسة المعنية بتطوير آلية تصميم التعرفة الكهربائية وقواعد مراجعتها.
- إعداد رمز (كود) النقل وإصداره، كما يجري إعداد رمزي التوزيع والمقايسة.
- يجري العمل على إعداد الخطة طويلة المدى لقطاعي الكهرباء والمياه المحلاة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن عدد الكيانات المرخص لها بمزاولة النشاط في قطاع الكهرباء قد بلغ تسعة كيانات.

٣/٣٠ القضايا والتحديات

١/٣/٣٠ العائد على الاستثمار

أدت الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التي أجرتها المملكة خلال السنوات القليلة الماضية إلى تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال بشكل لافت، إلا أن توجه الاستثمارات إلى أنشطة أو مجالات معينة يعتمد كلياً على توفر العائد المرتقب، الذي يجب أن ينافس العائد على الاستثمارات البديلة، ونظراً لأن مجمل إيرادات الكهرباء تأتي من مبيعات الطاقة، فإن العائد على الاستثمار في قطاع الكهرباء يعتمد بصفة رئيسة على مستوى التعرفة الكهربائية من جهة، وإنتاجية مرافق الكهرباء من جهة أخرى، ومن ثم فإن التوازن بين إيرادات الخدمة

الكهربائية وتكلفتها، وتحقيق الاستثمارات الكبيرة المطلوبة في قطاع الكهرباء، يفترض ضمان عائد منافس على الاستثمار في مرافق الكهرباء إلى المستويات الاقتصادية المحفزة للاستثمارات الخاصة للإسهام بفاعلية في تنمية هذا القطاع.

وقد أسهم ثبات التعرفة الكهربائية خلال المدة الماضية، في انخفاض العائد على الاستثمار، في ضوء التطور في تكاليف الخدمة والإنتاجية، وأثر بالتالي في قدرة الشركة السعودية للكهرباء على تمويل مشاريعها الجديدة وعملياتها، مما يتطلب التعامل بكفاءة ومرونة مع هذه التحديات من خلال المراجعة الدورية للتعرفة الكهربائية، مع الحرص على تحقيق التوازن بين تحسين العائد على الاستثمار من ناحية، ومراعاة الأبعاد الاجتماعية في بنية التعرفة من ناحية أخرى.

٢/٣/٣٠ ترشيد النمو في الأحمال الكهربائية

يشكل النمو المتسارع في استهلاك الطاقة الكهربائية بالمملكة ضغوطاً متزايدة على الأحمال الكهربائية، ويتطلب في حال استمراره مضاعفة الطاقة الإنتاجية لقطاع الكهرباء كل عشر سنوات تقريباً، وإن كان من الطبيعي أن تشهد الخدمات الكهربائية نمواً مرتفعاً نسبياً في الاقتصاد السريع النمو كاقتصاد المملكة، إلا أن هذا النمو يُعد غير عادي، وهو حصيلة عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تحتاج إلى المراجعة والتقويم، فإجراءات ترشيد الاستهلاك الحالية لم تحقق الأهداف المرجوة، وتبقى الحاجة مُلحّة لتطبيق السياسات ذات الصلة في ترشيد استهلاك الطاقة، وأبرزها تفعيل التعرفة الكهربائية في هذا المجال، وتطبيق المواصفات المرشدة للطاقة على جميع الأجهزة والآلات والمعدات الكهربائية، واعتماد العزل الحراري في مختلف الأبنية والمرافق.

الصفحة ٥٥٢

٣/٣/٣٠ بناء قاعدة بيانات شاملة

تتطلب هذه المرحلة التي اكتمل فيها تقريباً تحقيق التغطية الشاملة للخدمة الكهربائية، أن يتم تعزيز كفاءة أداء قطاع الكهرباء من خلال بناء قاعدة بيانات شاملة تشتمل على معلومات تفصيلية عن أعطال النظام الكهربائي وأسبابها ونتائجها، والإجراءات الفنية العاجلة لإصلاح هذه الأعطال، إضافة إلى آليات المحافظة على استمرار التيار الكهربائي ومستوى جهد الخدمة، وغير ذلك من المعلومات والبيانات الضرورية لتحقيق استدامة الخدمة الكهربائية واعتماديتها.

ستعزز قاعدة البيانات هذه عملية التخطيط، وتحسن كفاءة تشغيل النظام الكهربائي، ومتابعة التطور في اعتمادية الخدمة، إضافة إلى تحسين كفاءة المشتريات، حيث ستوفر هذه القاعدة معلومات جيدة حول كفاءة الأجهزة وجودتها، وتحديد المسائل التي تتطلب المزيد من التطوير.

٤/٣٠ توقعات الطلب

يتحدد المنظور المستقبلي لقطاع الكهرباء، بالتطور المتوقع في البيئة الاقتصادية، وأسعار الكهرباء وهيكل تعرفتها، بالإضافة إلى عدد المشتركين الجدد الذين سيتم تغطيتهم بالخدمة الكهربائية، علاوة على أي إجراءات يتم تطبيقها لغرض ترشيد الأحمال الكهربائية والاستهلاك.

على الصعيد الاقتصادي، يتوقع استمرار وتيرة النمو التي شهدها الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة من خطة التنمية الثامنة، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن توقعات الطلب لا تأخذ في الحسبان أي تغيير في المستويات الفعلية للأسعار، أو هيكل التعرفة الكهربائية، ومن ثمّ فإن مراجعة مستوى الأسعار وهيكل التعرفة، وتعزيز إجراءات ترشيد الاستهلاك وآلياته، سيؤدي إلى تخفيض مستوى التوقعات الواردة في الجدول (٢/٣٠).

١/٤/٣٠ الاستهلاك الكلي للمشترك السكني

بناء على توقعات النمو الاقتصادي خلال سنوات الخطة التاسعة المقدر بمعدل سنوي متوسط (٥,٢٪) للناتج المحلي الإجمالي و بـ (٦,٣٪) للناتج المحلي غير النفطي، وفي ضوء النمو السكاني المتوقع وقدره (٢,١٪) سنويا، يتوقع لمؤشر الاستهلاك الكلي للمشترك السكني أن ينمو بمعدل سنوي متوسط قدره (٢,١٪)، من ٤٢٨٢٠ كيلوواط ساعة في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى ٤٧٥٦٣ كيلوواط ساعة في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، الجدول (٢/٣٠).

الجدول (٢/٣٠)

المؤشرات الرئيسة لقطاع الكهرباء

خطة التنمية التاسعة

البيان	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	معدل النمو السنوي المتوسط للخطة (٪)
متوسط الاستهلاك الكلي للمشترك السكني (ك و السنة)	٤٢٨٢٠	٤٧٥٦٣	٢,١
معدل تغطية الخدمة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	٩٩,٢	٩٩,٨	٠,١
المشتركون	٥٦٦٦٩٧٨	٦٩٧٠٥٧٣	٤,٢
المشتركون السكنيون	٤٦٦٠٩٤٥	٥٧٣٤٩٢٦	٤,٢
الطاقة الكهربائية المستهلكة (م ك و س)(*)	١٩٩٥٨١	٢٧٢٧٦٨	٦,٤
الحمل الذروي (ميجاواط) (**)	٤١٠٤٣	٥٤٩٣٨	٦,٠
قدرة التوليد الفعلية (ميجاواط)	٤٥٤٢٤	٦٥٨٢٤	٧,٧
قدرة التوليد الفعلية لدى الشركة السعودية للكهرباء (ميجاواط)	٣٩٠٧٨	٥٠٠٤٣	٥,١
قدرة التوليد المتاحة من مؤسسة تحلية المياه وكبار المشتركين (ميجا واط)	٦٣٤٦	١٥٧٨١	٢٠,٠
احتياطي التوليد (٪)	١٠,٧	١٩,٨	١٣,٢
إجمالي الاستهلاك مقابل العامل الواحد (م و س)	٦٧٢٠	٨٧٨٢	٥,٥
إجمالي المشتركين مقابل العامل الواحد (مشترك)	٢٠٤	٢٦٠	٥,٠
إجمالي العمالة	٢٩٧٠١	٣١٠٥٨	٠,٩

(*) (م ك و س) مليون كيلو واط ساعة.

(**) الحمل غير المتزامن.

المصدر: وزارة المياه والكهرباء.

٢/٤/٣٠ المشتركون

يتوقع ارتفاع إجمالي عدد المشتركين في الخدمة من نحو ٥,٧ مليون في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، إلى نحو ٧ ملايين مشترك في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، بزيادة مقدارها ١,٣ مليون مشترك، منهم نحو ١,١ مليون مشترك سكني، وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٤,٢٪)، وارتفاع معدل التغطية للخدمة الكهربائية من (٩٩,٢٪) إلى (٩٩,٨٪) خلال الخطة. ويوضح الشكل (٣/٣٠) توقعات تطور أعداد المشتركين (السكني والإجمالي) خلال خطة التنمية التاسعة، كما يوضح الجدول (٣/٣٠)، التطور المتوقع في عدد المشتركين من جميع فئاتهم في مناطق المملكة الإدارية.

الشكل (٣/٣٠)
تطور أعداد المشتركين
خطة التنمية التاسعة

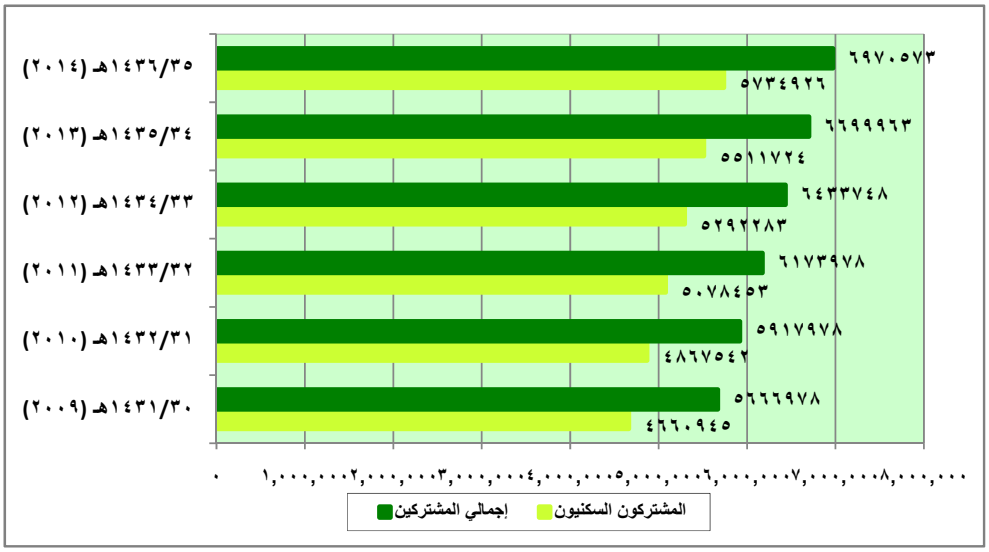

المصدر: وزارة المياه والكهرباء.

الجدول (٣/٣٠)
توقعات الأحمال الذروية وعدد المشتركين حسب المنطقة الإدارية (*)
خطة التنمية التاسعة

المنطقة الإدارية	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)		١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)		معدل النمو السنوي المتوسط للخطة (٪)	
	الحمل الذروي *	المشتركون *	الحمل الذروي *	المشتركون *	الحمل الذروي	المشتركون
الرياض	١٠,١٤٩	١٣٦٠,٨٠	١٣,٤٣٩	١٦٦٠,٥٨	٥,٧٨	٤,٠٦
مكة المكرمة	١٠,٢٢٦	١٦٨٤,٨١	١٣,٣٩٩	٢٠٥٩,١٣	٥,٥٥	٤,٠٩
المدينة المنورة	١,٦٠٨	٣٨٩,٠٩	٢,٠٦٤	٤٧٥,٥٤	٥,١٢	٤,٠٩
القصيم	١,٦٥٤	٢٨٨,١٠	٢,١٠٠	٣٥١,٥٧	٤,٨٩	٤,٠٦
الشرقية	١١,٩٥٠	٨٤١,٢٥	١٥,٨٢٨	١٠٤٥,٥٤	٥,٧٨	٤,٤٤
عسير	١,٤٩٧	٣٢٣,٧٥	١,٩٠٤	٤٠٨,٥٨	٤,٩٣	٤,٧٦
تبوك	٠,٧٦٣	١٥٤,٤١	١,١٠٠	١٨٨,٧٢	٧,٥٩	٤,٠٩
حائل	٠,٥٨٧	١٢١,٤٦	٠,٧٣٥	١٤٨,٢١	٤,٦٠	٤,٠٦
الحدود الشمالية	٠,٣١٢	٥١,١٣	٠,٤٠٧	٦٣,٥٥	٥,٤٦	٤,٤٥
جازان	١,١٩٦	١٨٣,٣٥	٢,٥١٠	٢٣١,٣٩	١٥,٩٨	٤,٧٦
نجران	٠,٣٧٠	٨٠,٦٢	٠,٥١٠	١٠١,٧٤	٦,٦٣	٤,٧٦
الباحة	٠,٣٠٣	١١٠,٢١	٠,٣٨٦	١٣٩,٠٩	٤,٩٦	٤,٧٦
الجوف	٠,٤٢٧	٧٨,٠٠	٠,٥٥٥	٩٦,٩٤	٥,٣٨	٤,٤٤
المملكة	٤١,٠٤٢	٥٦٦٦,٩٨	٥٤,٩٣٧	٦٩٧٠,٥٨	٦,٠١	٤,٢٣

(*) الحمل الذروي بألف ميجاواط، عدد المشتركين بالآلاف.

المصدر: وزارة المياه والكهرباء.

٣/٤/٣٠ الطاقة الكهربائية المستهلكة

يتوقع ارتفاع الطاقة الكهربائية المستهلكة من نحو ١٩٩,٦ بليون كيلوواط ساعة في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، إلى نحو ٢٧٢,٨ بليون كيلوواط ساعة في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٦,٤٪)، الشكل (٤/٣٠).

الشكل (٤/٣٠)
توقعات الطاقة الكهربائية المستهلكة
خطة التنمية التاسعة

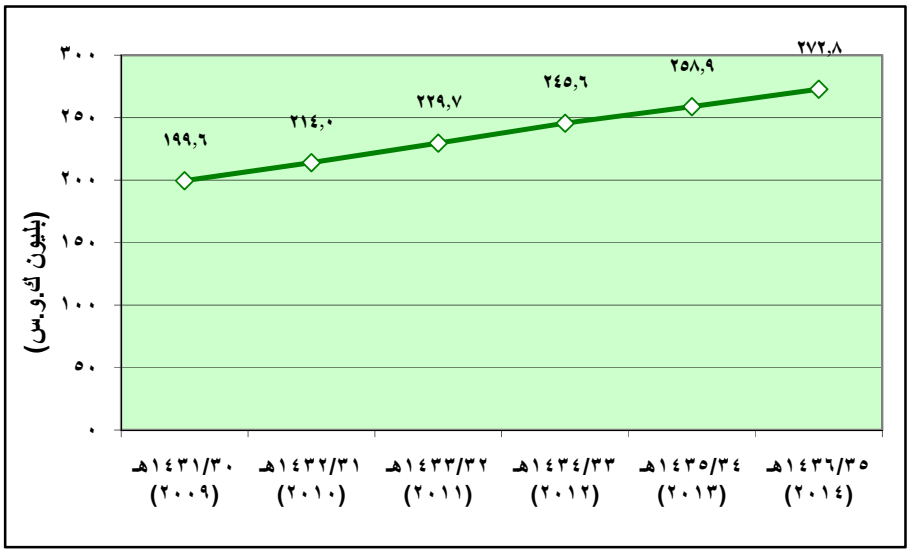

المصدر: وزارة المياه والكهرباء.

٤/٤/٣٠ الحمل الكهربائي الذروي

من المستهدف أن يشهد الحمل الكهربائي الذروي تحسناً ملحوظاً خلال خطة التنمية التاسعة، ويتوقع أن يرتفع ولكن بمعدل أقل نسبياً من معدل النمو في الاستهلاك، بحيث يبلغ النمو السنوي المتوسط للحمل الذروي نحو (٦٪)، ليرتفع من نحو ٤١ ألف ميجاواط في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٥٤,٩ ألف ميجاواط في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، بزيادة مقدارها ١٣٨٩٥ ميجاواط خلال الخطة، ويوضح الجدول (٣/٣٠) الأحمال الذروية المتوقعة في مناطق المملكة الإدارية خلال الخطة.

٥/٤/٣٠ التطور المستهدف في الإنتاجية

تشير التوقعات إلى استمرار التحسن في إنتاجية العمالة في قطاع الكهرباء، ولكن بمعدل يقل عن المعدلات المسجلة خلال خطة التنمية الثامنة. ويتوقع لمؤشري الإنتاجية: عدد المشتركين مقابل كل عامل، ومعدل الاستهلاك مقابل كل عامل، أن يرتفعا بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٥٪) و(٥,٥٪) على التوالي. ولهذا، يتوقع أن ينمو حجم العمالة في القطاع بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٠,٩٪) خلال خطة التنمية التاسعة، من ٢٩٧٠١ عاملاً في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى ٣١٠٥٨ عاملاً في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، الجدول (٢/٣٠).

٦/٤/٣٠ قدرة التوليد الفعلية

يتطلب تغطية الطلب المتوقع خلال الخطة التاسعة، والمتمثل أساساً بالحمل الذروي المتوقع، زيادة قدرة التوليد الفعلية المتاحة بقدر موازٍ للزيادة في الأحمال، بالإضافة إلى تعزيز الاحتياطي لتأمين المستوى المطلوب من اعتمادية الخدمة الكهربائية وكفاءتها. وفي ضوء انخفاض مستوى الاحتياطي حالياً والذي يقدر بنحو (٣,٣٪) فقط في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وبافتراض رفع مستوى هذا الاحتياطي إلى المستوى المطلوب، فإن قدرة التوليد المطلوبة لن تقل عن نحو ٦٥,٨ ألف ميجاواط في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). أي إن الإضافات المطلوبة في قدرات التوليد الفعلية، موازنة بمستواها في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) البالغة ٤٥,٤ ألف ميجاواط، قدرت بنحو ٢٠,٤ ألف ميجاواط، ويتوقع أن توفر الشركة السعودية للكهرباء نحو ١١ ألف ميجاواط من هذه الزيادة، أما الباقي وقدره نحو ٩,٤ آلاف ميجاواط فيتوقع توفيرها من محطات مؤسسة تحلية المياه المالحة والمولدين المستقلين في القطاع المشترك والقطاع الخاص، الجدول (٢/٣٠).

٥/٣٠ استراتيجية التنمية

١/٥/٣٠ الرؤية المستقبلية

خدمة كهربائية تتمتع بدرجات عالية من الاعتمادية والكفاءة، تلبي الطلب على خدمات الكهرباء لمختلف الاستخدامات، وفي جميع أرجاء المملكة.

٢/٥/٣٠ الأهداف العامة

- توفير خدمة كهربائية عالية الكفاءة والاعتمادية بمستوى يلبي احتياجات مختلف القطاعات والمرافق.
- توفير الخدمة الكهربائية بأقل تكلفة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وتحقيق المواءمة بين عائد الاستثمار والبعد الاجتماعي.
- تعزيز مهمة قطاع الكهرباء في تعظيم القيمة المضافة من الموارد الوطنية، وفرص تكاملها إقليمياً ودولياً.
- نقل تقنيات الكهرباء وتوطينها وإنتاجها.
- تطوير مصادر توليد الطاقة المكملة للنفط والغاز.
- تشجيع المحافظة على الطاقة وترشيد استهلاك الكهرباء لجميع الفئات.

٣/٥/٣٠ السياسات

- الارتقاء بالخدمات الكهربائية التي تعنى بالمستهلك، وتوفير إطار تنظيمي لصناعة الكهرباء يكون واضحاً ومستقراً.
- المحافظة على التغطية الشاملة للخدمة الكهربائية.
- حفظ بيانات شاملة حول أعطال النظام الكهربائي واعتمادية الخدمة.
- تعزيز الإنتاجية والفعالية الاقتصادية في جميع أنشطة قطاع الكهرباء ومرافقه.
- استكمال عملية إعادة الهيكلة وتخصيص أنشطة قطاع الكهرباء.
- تحقيق المنافسة في صناعة الكهرباء بما يكفل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها وبما يكفل للمستهلك حرية الاختيار في الحصول على الخدمة الكهربائية.
- تحديد التعرفة الكهربائية وهيكلها وإجراء المراجعة الدورية لها.
- تشجيع المحافظة على الطاقة وترشيد استهلاك الكهرباء لجميع فئات المشتركين.
- إكمال الربط مع الشبكة الخليجية والشبكة العربية لتعزيز تبادل الطاقة الكهربائية وتصديرها.
- تشجيع إقامة البرامج والمشاريع والأنشطة الهادفة إلى نقل تقنيات نظم الكهرباء وتطويرها وتوطينها.
- تطوير استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لإنتاج الكهرباء.

- تطوير استخدام الطاقة النووية لأغراض إنتاج الكهربـــاء وتحليـــة الميـــاه المالحـــة والاستخدامات السلمية الأخرى.
- دعم تطوير مصادر الطاقة المكملة للنفط والغاز وبرامج ترشيد استهلاك الطاقة.

٤/٥/٣٠ الأهداف المحددة

- توفير الخدمة الكهربائية لنحو ١,٣ مليون مشترك جديد مـــنهم نحـــو ١,١ مليـــون مشترك سكني خلال سنوات الخطة التاسعة.
- تعزيز قدرة التوليد الفعلية بنحو ٢٠,٤ ألف ميجاواط خلال الخطة.
- رفع احتياطي التوليد إلى (١٩,٨٪) من إجمالي الحمل الذروي بنهاية الخطة.
- تحسين إنتاجية العمالة في قطاع الكهرباء بمعدل سنوي متوسط قدره (٥٪) خلال مدة الخطة.

النقـل

١/٣١ المقدمة

شهد قطاع النقل تحولات جوهرية خلال العقود الأربعة الماضية، تجسدت في بناء شبكة متقدمة من المواصلات غطّت جميع مناطق المملكة وربطتها بدول الجوار والعالم. وقد تواصلت جهود التطوير خلال خطة التنمية الثامنة للارتقاء بمستوى كفاءة خدمات النقل وإنتاجيتها، من خلال استمرار سياسة إعادة الهيكلة والتخصيص.

وقد انطلقت خلال خطة التنمية الثامنة مشروعات توسعة شبكة الخطوط الحديدية، وهو ما سيوفر وسيلة فعالة لنقل الركاب والبضائع بين مناطق المملكة، فضلاً عن تقديم خدمات نقل متطورة تربط المشاعر المقدسة بموانئ المملكة وبواباتها الدولية. وبُدئ في تحرير سوق النقل الجوي الداخلي، كما تواصلت خطوات إعادة هيكلة المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية وتخصيصها، فضلا عن البدء في عملية توسعة شاملة لمطار الملك عبد العزيز الدولي في مدينة جدة.

وتستهدف خطة التنمية التاسعة الاستمرار في تطوير مرافق النقل وتحسين كفاءتها، لمواكبة الطلب المتنامي عليها، فضلاً عن تعزيز درجة تكاملها في إطار نظام نقل متعدد الوسائط، ودعم مكانتها في منظومة النقل الإقليمية والدولية. كما ستركز الخطة على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنقل بأبعادها المختلفة، بعد اعتمادها من قِبل مجلس الوزراء. وتستهدف الخطة الارتقاء بكفاءة خدمات النقل العام داخل المدن، والعمل على تحسين مستويات السلامة في جميع وسائط النقل، والاهتمام بحماية البيئة من تأثيراتها السلبية. فضلاً عن توفير مقتضيات الدفاع والأمن الوطني ومتطلبات الاستجابة للكوارث، في إطار منظومة النقل الوطنية.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن لقطاع النقل موضحاً التطورات التي شهدها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، كما يبرز توقعات الطلب على خدماته، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/٣١ الوضع الراهن

١/٢/٣١ الطرق

حققت شبكة الطرق الوطنية تطوراً ملموساً خلال خطة التنمية الثامنة، حيث زادت أطوالها خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة من نحو ١٦٥ ألف كيلومتر في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٨٣,٩ ألف كيلومتر في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وذلك بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢,٧٪). وقد بلغت الزيادة في شبكة الطرق المعبدة نحو ٧,٦ آلاف كيلومتر، وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٣,٩٪)، الشكل (١/٣١). في حين نمت شبكة الطرق الترابية بمعدل سنوي متوسط قدره (٢,٣٪) للمدة نفسها.

ويشار في هذا السياق إلى ارتفاع الكثافة الإجمالية للطرق من نحو ٦,٩ كيلومتر إلى نحو ٧,٤ كيلومتر لكل ألف نسمة خلال المدة المشار إليها، عاكسة مستوى التحسن في أداء هذا المرفق الأساسي من مرافق النقل.

ويجدر بالذكر أن قطاع الطرق حظي بدعم مالي كبير من خلال برنامج فائض إيرادات الميزانية الذي أمر به خادم الحرمين الشريفين، حيث خصص للقطاع ما مجموعه ١٤,٥ بليون ريال ضمن المراحل الثلاث لهذا البرنامج.

الشكل (١/٣١)
شبكة الطرق المعبدة
خطة التنمية الثامنة (*)

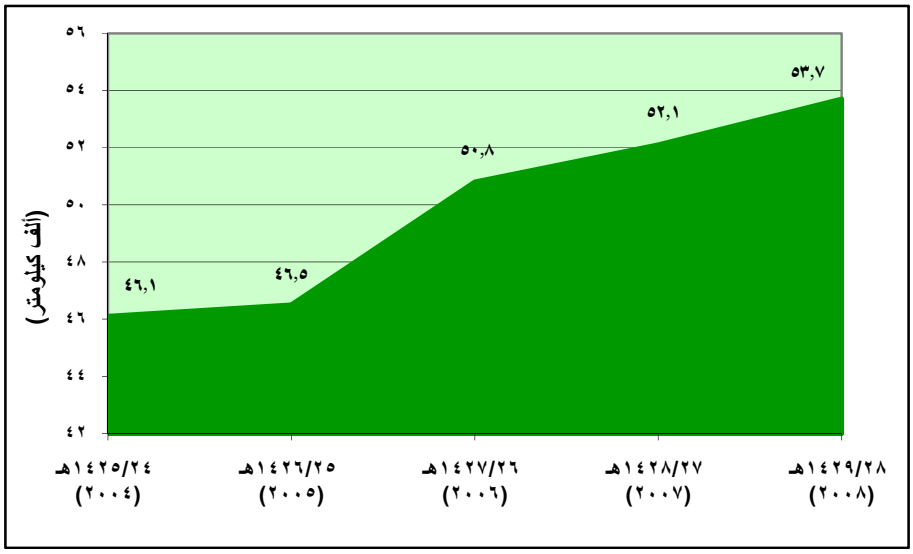

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
المصدر: وزارة النقل.

الجدول (١/٣١)
شبكة الطرق حسب المناطق الإدارية
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

المنطقة	الطرق المعبدة (كيلو متر)				الطرق الترابية (كيلو متر)
	الطرق الرئيسة	الطرق الثانوية	الطرق الفرعية	الإجمالي	
الرياض	٢٤٨٥	٢٢٣٠	٩٠٤٣	١٣٧٥٨	١٢٨٦٧
مكة المكرمة	٢١٩٦	١٠٠٧	٢٢٢٥	٥٤٢٨	١٦٧٠٧
المدينة المنورة	١٢٣٣	٩٣٧	١٩٥٨	٤١٢٨	١٧١١٠
القصيم	٧١٠	١٠١٠	٣٥١٢	٥٢٣٢	١٧١٩٧
الشرقية	٢٢٥٢	١٣٤٩	٢٠٨٦	٥٦٨٧	٣٥٢٣
عسير	٨٨٤	٨٨٧	٢٦٩٥	٤٤٦٦	٢٠٧١٨
تبوك	١٥٨٥	١٨٩	٩٧٦	٢٧٥٠	٣٦٠١
حائل	٧٦٣	٤٣٣	٢٥٦٨	٣٧٦٤	١١٨٣١
الحدود الشمالية	٩٣٤	٠	٨٤٥	١٧٧٩	١٠٢٢
جازان	٢٦٩	٢٢٢	٨١١	١٣٠٢	٤٦٠٩
نجران	٤٥٤	٥٢٨	٧٠٤	١٦٨٦	٩٦٤٧
الباحة	١٢٢	٣٨٩	١١٤٤	١٦٥٥	٥٩٢٢
الجوف	٩٨٤	٠	١١٤٩	٢١٣٣	٥٤٠٣
الإجمالي	١٤٨٧١	٩١٨١	٢٩٧١٦	٥٣٧٦٨	١٣٠١٥٧

المصدر: وزارة النقل.

ترتبط المراكز الحضرية الرئيسة بشبكة حديثة من الطرق السريعة والمزدوجة. كما ترتبط المحافظات والمراكز الأخرى بالطرق الرئيسة المحورية: الشرق – الغرب، أو الشمال – الجنوب. وقد تم تنفيذ جزء كبير من الطرق الرئيسة لهذين المحورين، بطول ٧٤٨٢ كيلومتر حتى نهاية السنة الرابعة من خطة التنمية الثامنة، ويجري العمل لإكمال المسافة المتبقية خلال خطة التنمية التاسعة. كما يجري إعداد دراسة لإنشاء شبكة طرق بديلة، لتسهيل عملية الوصول وتقريب المسافات، ومن ثم، تحقيق وفورات كبيرة في تكاليف النقل. من جهة أخرى، تشهد الطرق الدولية، التي تربط المملكة بالدول المجاورة، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، عملية تطوير شاملة، وذلك لإكمال تحويلها إلى طرق مزدوجة.

وفيما يختص بأعداد المركبات في المملكة، فقد قُدر إجمالي عدد المركبات المسجلة بنحو ٥,٣٦ مليون مركبة بنهاية خطة التنمية الثامنة. وتمثل السيارات الخاصة وسيارات النقل الخفيفة نحو (٩٦٪) من إجمالي عدد المركبات. ويشار إلى أن النقل البري على الطرق باستخدام المركبات الخاصة، يشكل وسيلة النقل الأولى، حيث تستحوذ على نحو (٨٥٪) من إجمالي الرحلات. ويفسر هذا الوضع بتفضيلات المستهلك في المقام الأول، ثم التوزيع

الجغرافي لمراكز الإنتاج والاستهلاك على الصعيدين المحلي والوطني، إضافة إلى محدودية البدائل المناسبة في بعض أجزاء الشبكة.

الشكل (٢/٣١)
أسطول النقل البري
١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)

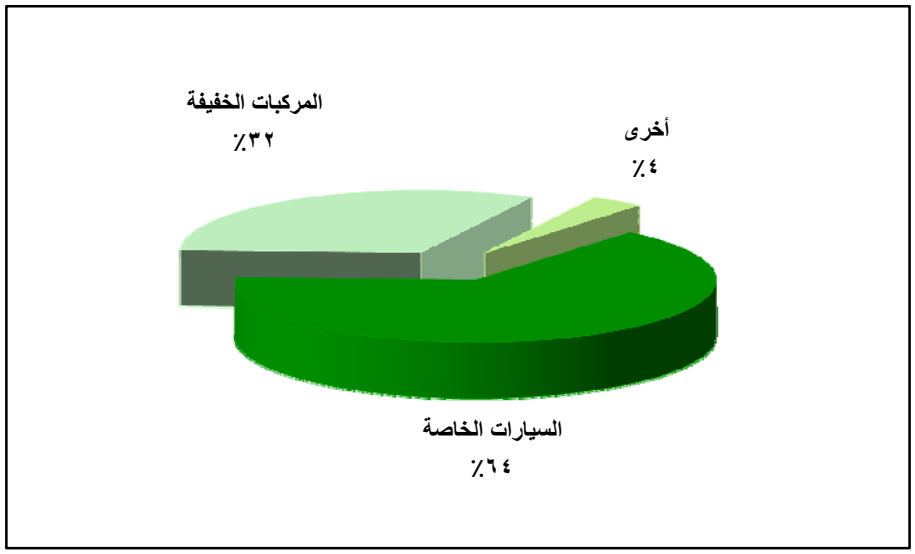

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وقد بلغ حجم أسطول الحافلات، من مختلف الأحجام، نحو ١٠٠ ألف حافلة خلال المدة نفسها، في حين بلغ حجم أسطول الشاحنات والصهاريج، من مختلف الأحجام، نحو ١٩٠ ألف شاحنة وصهريج، تقدر طاقتها الإجمالية بنحو ٦,٦ مليون طن متري، الشكل (٢/٣١).

وقد ترتب على ارتفاع متوسط ملكية الفرد للسيارات، إضافة إلى زيادة الكثافة الجغرافية للطرق وتوسع المشروعات التنموية في مختلف المناطق، زيادة حركة التنقل، حيث ارتفعت بنحو (٢٩٪) خلال المدة ١٤٢٠/١٩-١٤٢٩/٢٨هـ (١٩٩٩-٢٠٠٨).

وقد واصلت الشركة السعودية للنقل الجماعي تقديم خدماتها، بواسطة أسطول يضم ٣٠٠٠ حافلة حديثة، تخدم ٣٨٢ مدينة وقرية داخل المملكة و٣٠ وجهة دولية. وقد بلغ عدد الركاب الذين خدمتهم الشركة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) نحو ٦,٩ مليون راكب بين المدن، ونحو ١١,٩ مليون راكب داخل المدن، منهم نحو ٥,٥ مليون راكب لأغراض الحج والعمرة، في حين بلغ عدد الركاب الذين تم نقلهم على الرحلات الدولية نحو ٦٠٠ ألف راكب.

٢/٢/٣١ الخطوط الحديدية

تقتصر شبكة الخطوط الحديدية العاملة في الوقت الراهن على المسار الذي يربط ما بين مدينة الدمام في المنطقة الشرقية ومدينة الرياض، وذلك لنقل الركاب والبضائع. وقد ارتفع حجم البضائع المنقولة على هذا الخط من نحو ٢,٦ مليون طن في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٣,٥ مليون طن في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره نحو (٨٪)، في حين تذبذب عدد الركاب المنقولين للمدة نفسها، الجدول (٢/٣١).

الجدول (٢/٣١)
نشاط شبكة الخطوط الحديدية
خطة التنمية الثامنة (*)

	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
عدد الركاب (ألف راكب)	١١٢٤,٠	١٢٢٨,٠	١١٠٩,٩	١٠٧١,١	١١٠٧,١	- ٠,٣٨
البضائع (مليون طن)	٢,٥٦	٢,٥٠	٢,٦٧	٣,٢٧	٣,٤٨	٨.٠
عدد الحاويات (ألف حاوية قياسية)	٢٨٠	٣١٥	٣١٨	٣٤٩	٣٩٨	٩,٢

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
المصدر: المؤسسة العامة للخطوط الحديدية.

وقد بدئ خلال خطة التنمية الثامنة في تنفيذ توسعات مهمة لشبكة الخطوط الحديدية، شملت ثلاثة مشروعات، ستضيف نحو ٣٩٠٠ كيلومتر من الخطوط الحديدية، أولها هو خط الشمال- الجنوب، الذي يربط مواقع التعدين في شمال المملكة بالرياض، مروراً بمناطق الجوف وحائل والقصيم، مع وصلة تمتد إلى ميناء رأس الزور على الخليج العربي. وقد تم الترخيص بتأسيس شركة مستقلة في عام ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦) لتتولى إنشاء هذا الخط وتشغيله. والمشروع الثاني ويعرف باسم "قطار الحرمين"، والذي يموله صندوق الاستثمارات العامة، قد بدأ العمل في تنفيذه عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، ليربط مدن مكة المكرمة، وجدة، والمدينة المنورة، بخدمات قطارات الركاب السريعة. ومن المستهدف أن يسهم هذا المشروع في نقل الحجاج والمعتمرين والزوار من المشاعر المقدسة وإليها. أما المشروع الثالث والذي يربط مدينة الدمام على الخليج العربي بمدينة جدة على ساحل البحر الأحمر،

مروراً بمدينة الرياض، ويعرف بـــ"الجسر البري"، بالإضافة إلى وصلة لربط مدينـــة الـــدمام بمدينة الجبيل، فمن المتوقع أن يتم تنفيذه بنظام عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)، الشكل (٣/٣١).

الشكل (٣/٣١)
شبكة الخطوط الحديدية المستهدفة
خطة التنمية التاسعة

المصدر: المؤسسة العامة للخطوط الحديدية.

٣/٢/٣١ النقل الجوي

تضم شبكة النقل الجوي في المملكة ٢٦ مطاراً، منها أربعة مطارات دولية، وستة مطارات إقليمية، وستة عشر مطاراً محلياً. ويشكل النقل الجوي الداخلي، الذي شهد تطوراً ملموساً خلال الخطة، وسيلة نقل مهمة، خاصة أن توزيع هذه المطارات جغرافياً يجعل نحو (٩٠٪) من سكان المملكة يعيشون على بعد نحو ساعتين بالسيارة من أقرب مطار، وهو ما يجعل النقل الجوي الخيار الأفضل لرحلات الذهاب والإياب التي تتجاوز ٣٥٠ كيلومتر.

وقد نما النقل الجوي للركاب بمعدل سنوي متوسط قدره (٧,٢٪)، خلال الخطة الثامنة، بحيث بلغ نحو ٤٥,٣ مليون راكب في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، الشكل (٤/٣١). وتستحوذ المطارات الدولية على نحو (٨٤,٨٪) من إجمالي حركة الركاب في مطارات المملكة. وفي المقابل، بلغ معدل نمو البضائع المنقولة جواً نحو (١,٧٪) كمتوسط سنوي خلال الخطة.

الشكل (٤/٣١)
حركة الركاب في المطارات
خطة التنمية الثامنة(*)

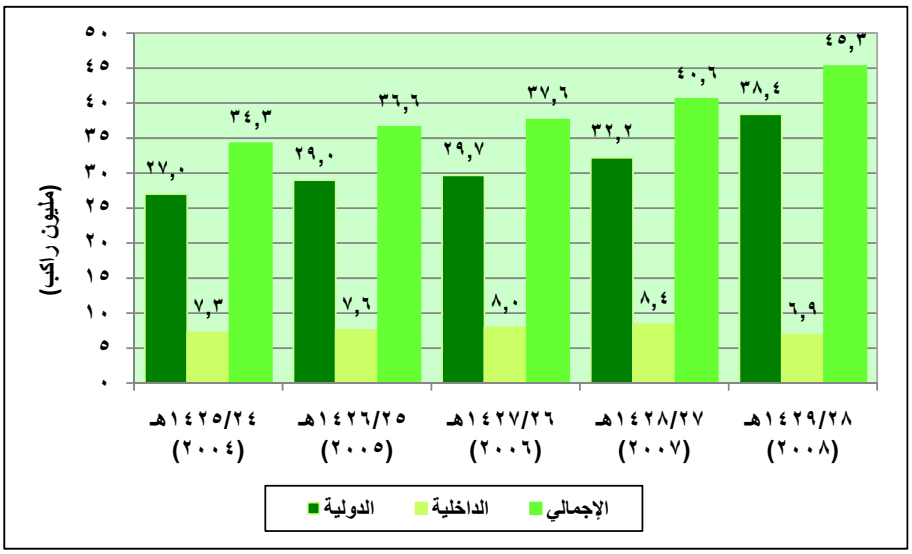

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: الهيئة العامة للطيران المدني.

وقد بُدئ خلال خطة التنمية الثامنة في تنفيذ عملية توسعة شاملة لمطار الملك عبدالعزيز الدولي في جدة، تستهدف رفع طاقته الاستيعابية من ١٥ إلى ٨٠ مليون راكب سنوياً في نهاية مدة المشروع. كما تمت الموافقة على إنشاء مطار دولي جديد في المدينة

المنورة بنظام عقود البناء والتشغيل ثم نقل الملكية، والذي يتوقع أن تبلغ طاقته في المرحلة الأولى نحو ١٢ مليون راكب سنوياً بنهاية عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).

٤/٢/٣١ الموانئ والنقل البحري

ارتفع حجم البضائع المناولة في جميع موانئ المملكة من نحو ١١٩,٩ مليون طن في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٥٤,٨ مليون طن في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٦,٦٪)، الشكل (٥/٣١). ويتوقع تأثر حركة البضائع المناولة في الموانئ بالأزمة الاقتصادية العالمية بنهاية خطة التنمية الثامنة.

وفي إطار السعي لتحويل موانئ المملكة إلى موانئ محورية شهد ميناءا جدة الإسلامي والملك عبدالعزيز بالدمام تطويراً للبنية التحتية بإنشاء محطات جديدة لمناولة الحاويات بتمويل من القطاع الخاص. هذا وقد بلغ إجمالي الحاويات المناولة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) نحو ٤,٦٥ مليون حاوية قياسية، وبزيادة قدرها (١٧,٧٪) موازنة بعام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤). ويستحوذ ميناء جدة الإسلامي على نحو (٧١٪) من إجمالي الحاويات المناولة في مقابل نحو (٢٧٪) لميناء الملك عبدالعزيز بالدمام.

الشكل (٥/٣١)
البضائع المناولة عبر الموانئ التجارية والصناعية
خطة التنمية الثامنة (*)

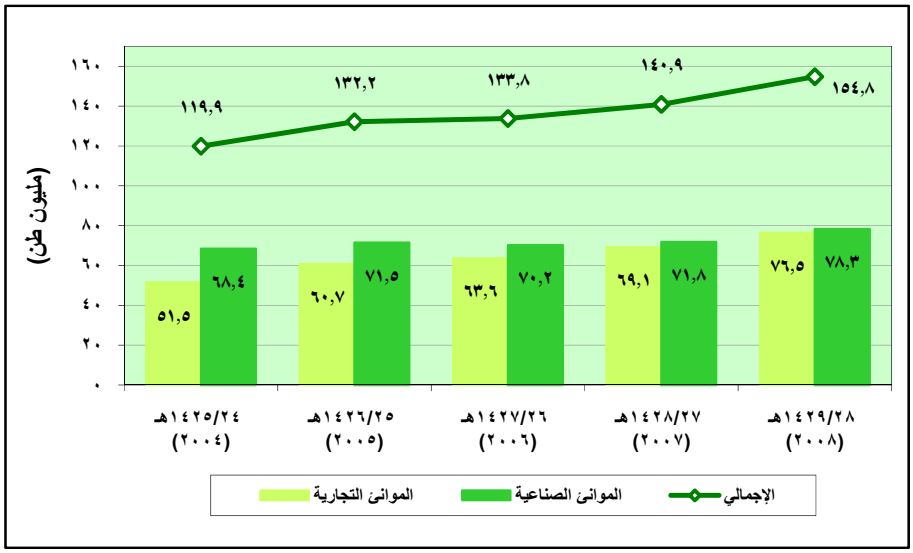

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
المصدر: المؤسسة العامة للموانئ.

أما فيما يختص بأعداد المسافرين عبر الموانئ، فقد بلغ عددهم نحو ١,٣ مليون مسافر عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) موازنة بنحو ٢,٠٥ مليون عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، بانخفاض قدره (٣٦,٦٪).

وقد بُدئ خلال خطة التنمية الثامنة في تنفيذ مشروع ميناء رأس الزور على ساحل الخليج العربي، والذي سيخدم بصورة أساسية الصناعات التعدينية وتلك المرتبطة بها.

بلغ عدد التراخيص الممنوحة للأنشطة الاقتصادية البحرية ١٢٢ ترخيصاً في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بزيادة قدرها (٤٥٪) موازنة بالوضع في نهاية خطة التنمية السابعة ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤). كما بلغ عدد السفن المسجلة ٦٥٣ سفينة، بزيادة قدرها (٦,٥٪) خلال المدة نفسها، وبطاقة إجمالية تصل إلى نحو ١,٩ مليون طن. وقد شهدت خطة التنمية الثامنة تأمين عبارات نقل حديثة، لرفع كفاءة خدمات النقل بين جازان وجزر فرسان.

٥/٢/٣١ النقل العام داخل المدن

اهتمت خطة التنمية الثامنة بتطوير منظومة النقل العام وتحديثها داخل المدن، من أجل تحسين كفاءة النقل الداخلي، إضافة إلى تخفيض الضغوط على البيئة، وترشيد استهلاك الطاقة. فقد بُدئ خلال الخطة في إعداد دراسات لوضع خطط شاملة للنقل العام داخل المدن. كما تم الانتهاء من إعداد الدراسة الخاصة بالسياسات والتشريعات المنظمة للنقل العام، وقد روجعت نتائج هذه الدراسة ومن ثم أحيلت إلى اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري. وفي هذا الإطار، بُدئ خلال خطة التنمية الثامنة في تصميم نظام للنقل العام في مدينة الرياض يستخدم القطارات الخفيفة.

أما على المستوى التشريعي، فقد تم خلال الخطة إصدار العديد من اللوائح والإجراءات منها: اللائحة التنفيذية لنظام النقل العام، ولائحة تأجير السيارات الصغيرة، ولائحة الأجرة العامة، إضافة إلى إجراءات ترخيص نشاط النقل المدرسي وشروطه، ونشاط نقل المعلمات.

٦/٢/٣١ كفاءة الأداء

واصلت وزارة النقل، خلال خطة التنمية الثامنة، اهتمامها بتعزيز الطرق البرية ومتابعة أوضاعها، من خلال تطوير المنظومة الوطنية المكونة من محطات حصر الحركة المرورية ومحطات وزن الشاحنات. وتوفر هذه المنظومة، فضلاً عن حماية الطرق من

الأحمال الزائدة، بيانات عن تدفقات الحركة المرورية، والتي يتم الاعتماد عليهـا فـي إدارة عمليات تطوير شبكة الطرق وصيانتها.

كما تواصل تحسن الوضع المالي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية خلال الخطة، وذلك نتيجة النمو في الطلب على خدماتها بشكل عام، وعلى خدمات نقل البضائع والحاويات بشكل خاص، إضافة إلى استمرار التحسن في الإنتاجية. فقد ارتفع إجمالي إيرادات الأنشطة الرئيسة للمؤسسة من نحو ١٨٠,٩ مليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٢٩٠,٨ مليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بزيادة قدرها (٦١٪) خلال هذه المدة، إلا أن الحصة الكبرى من إجمالي الإيرادات كانت من نصيب خدمات نقل البضائع التي بلغت (٨٢٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨).

وفي إطار سياسة إعادة هيكلة أنشطة النقل وتخصيصه، تم نقل أصول المؤسسة العامة للخطوط الحديدية إلى الشركة التي ستتولى تنفيذ مشروع الجسر البري الذي يربط ما بين مدينتي جدة والدمام مروراً بالرياض، وذلك استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٤) وتاريخ ١٤٢٧/١٠/٢٩هـ (٢٠٠٦). كما ستنفذ التوسعات، التي تم اعتمادها لشبكة الخطوط الحديدية، من خلال شراكات مع القطاع الخاص، والتي يتوقع أن تؤثر إيجاباً على كفاءة الخطوط الحديدية بشكل خاص ونظام النقل ككل بشكل عام.

لقد تضمنت خطة التنمية الثامنة أربعة أهداف محددة بشأن قطاع النقل الجوي هي: اعتماد سياسة الأجواء المفتوحة وتنفيذها، وإكمال تخصيص الناقل الوطني "الخطوط السعودية"، وإعادة هيكلة الهيئة العامة للطيران المدني، وتطوير مطار الملك عبدالعزيز الدولي في جدة. وقد شهدت هذه المدة تحقيق تقدم ملموس في اتجاه إنجاز تلك الأهداف، حيث بدأت المملكة في تبني سياسة الأجواء المفتوحة، كما صدر نظام الطيران المدني الجديد، والذي حدد مهمات الهيئة العامة للطيران المدني، وفي مقدمتها منح التراخيص لشركات النقل الجوي الوطنية والأجنبية. ومن جانبها، أصدرت الهيئة لوائح وإجراءات منح التراخيص المتعلقة بشركات النقل الجوي المرخص لها في المملكة.

تم خلال سنوات الخطة أيضاً استكمال المرحلة الأولى من برنامج تعزيز المنافسة في سوق النقل الجوي، حيث تم الترخيص لشركتين جديدتين، باشرتا العمل إلى جانب الخطوط الجوية السعودية في السوقين الداخلي والإقليمي. أما بالنسبة للخطوط الجوية السعودية، فقد تم تخصيص عدد من وحداتها، مثل خدمات التموين وخدمات الشحن، وذلك تمهيداً لعملية التخصيص الكامل. وعلى صعيد إدارة المطارات، تم التعاقد في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) مع شركات عالمية متخصصة، لإدارة مطار الملك خالد الدولي في الرياض، ومطار الملك عبد

العزيز الدولي في جدة، ومطار الملك فهد الدولي في الدمام وتشغيلها، وذلك تمهيداً لتشغيلها على أسس تجارية، من أجل الارتقاء بمستوى الكفاءة الإدارية والمالية لتلك المطارات، لتصبح أكثر جاذبية.

وعلى صعيد خدمات الموانئ البحرية، فقد تواصل تنفيذ برنامج التخصيص في إدارة مرافق الموانئ وتشغيلها، حيث بلغ عدد الامتيازات الممنوحة في هذا الإطار ٢٩ امتيازاً، وذلك لمدد تتراوح ما بين ١٠ و ٢٠ عاماً. وقد استثمر القطاع الخاص نحو ٤ بلايين ريال في تطوير الموانئ، لتعزيز قدراتها التنافسية إقليمياً وعالمياً.

٧/٢/٣١ سلامة الحركة المرورية

ارتفع عدد حوادث السير على شبكة الطرق إلى نحو ٤٨٦ ألف حادثٍ في عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)، مقارنة بنحو ٢٩٣,٣ ألف حادثٍ في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤). وتستحوذ المناطق الحضرية على نحو (٨٦٪) من إجمالي تلك الحوادث. ترتب على زيادة الحوادث بهذا الشكل ارتفاع أعداد الوفيات والإصابات، بحيث باتت من أبرز القضايا المقلقة. فقد ارتفعت أعداد الوفيات نتيجة حوادث الطرق من ٥١٦٨ وفاة إلى ٦٤٥٨ وفاة خلال المدة المشار إليها. كما شكلت الحوادث الجسيمة، التي نجم عنها وفيات وإصابات، نحو (٢٠٪) من عدد الحوادث في عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨) مقارنة بنحو (٨,٨٪) في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤). وتفاعلاً مع تلك التطورات، صدر خلال خطة التنمية الثامنة نظام جديد للمرور، كما يجري العمل على مراقبة الطرق وتسجيل المخالفات المرورية باستخدام شبكة متقدمة تعتمد على تقنية الاتصالات والمعلومات (ساهر).

٨/٢/٣١ حماية البيئة

انسجاماً مع سياسات خطة التنمية الثامنة، باتت دراسة التأثيرات البيئية لمشاريع النقل الكبيرة، من جميع الوسائط، تشكل مكوناً رئيساً من مكونات دراسات الجدوى، كما أصبحت المحافظة على البيئة من أهم شروط تخطيط المشروعات وتصميمها وتنفيذها. وقد انطوت الاستراتيجية الوطنية للنقل على قسم خاص بالبعد البيئي في مجال النقل. كما جرى تطبيق قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن اعتماد لائحة معايير مستويات الضوضاء في دول المجلس، إضافة إلى اعتماد المعايير والمقاييس الموحدة لجودة الهواء. ويجري حالياً إعداد الاستراتيجية الوطنية لمواجهة الكوارث البيئية، والتي يشكل

النقل أحد أبعادها الرئيسة.

تمثل كثافة الحركة المرورية داخل المدن مصدراً رئيساً للانبعاثات الملوثة، لما تفرضه من ضغوط متزايدة على البيئة والصحة العامة. ويمثل هذا العامل دافعاً مهماً لتطوير منظومة النقل العام المتكاملة داخل المدن الكبيرة والمتوسطة، والذي يجري دراسته حالياً، ويتوقع البدء في تنفيذه خلال السنوات القليلة القادمة.

٩/٢/٣١ التطوير المؤسسي والتنظيمي

يشهد قطاع النقل تطورات سريعة وجذرية على الصعيدين المؤسسي والتنظيمي، سواءً من خلال عملية إعادة الهيكلة الجاري تنفيذها، أو ارتباطاً ببرنامج التخصيص، الذي يشمل جميع وسائط النقل والخدمات ذات العلاقة. وفيما يلي أهم التطورات التي شهدها القطاع على هذا الصعيد خلال خطة التنمية الثامنة:

- **الطرق:** تم إصدار نظام جديد للمرور ولائحته التنفيذية، كما تخضع سياسات النقل العام وتشريعاته لمراجعة شاملة، من أجل إحداث تطوير هيكلي وتنظيمي لهذا القطاع. ويتم كذلك بحث آليات رفع كفاءة محطات الخدمة على الطرق، ومراجعة الأطر اللازمة لذلك.
- **الخطوط الحديدية:** أُنشئت هيئة الخطوط الحديدية، وهي هيئة مستقلة تتولى تنظيم القطاع، وضمان المنافسة العادلة، وتحديد الرسوم والأسعار، إضافة إلى الترخيص للأنشطة الجديدة. كما صدرت قرارات من مجلس الوزراء تقضي بالموافقة على الترخيص بتأسيس الشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار)، لتكون مسؤولة عن مشروع سكة حديد الشمال – الجنوب، وتأسيس شركة الجسر البري السعودي. وفي ضوء التطورات الكبيرة التي يشهدها القطاع، يجري حالياً إعداد نظام جديد للخطوط الحديدية.
- **النقل الجوي:** تم إقرار نظام الطيران المدني، وتنظيم الهيئة العامة للطيران المدني، ونظام تعرفة الطيران المدني، فضلاً عن إقرار اللوائح الاقتصادية للطيران المدني. وفي عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)، تم الترخيص لشركتي نقل جوي للعمل إلى جانب الخطوط السعودية في السوقين المحلي والإقليمي. كما أبرمت عقود مع شركات دولية متخصصة لإدارة المطارات الدولية الثلاثة في جدة والرياض والدمام. وخلال الخطة صنّف مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز بالمدينة المنورة ضمن المطارات الدولية.
- **النقل البحري:** في ضوء المستجدات والتطورات المحلية والدولية، خاصة بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، وسعيها لتوسيع نطاق تجارتها مع العالم، يجري العمل

على إعداد النظام البحري التجاري السعودي، من أجل توحيد تشريعات النقل البحري المنظمة لجميع الجهات ذات العلاقة.

٣/٣١ القضايا والتحديات

١/٣/٣١ تطوير البنية التحتية

- **البنية التحتية للنقل :**

تعكف الجهات المعنية على إنجاز ما يخصها من خدمات البنية التحتية لقطاع النقل كل جهة في حدود اختصاصها. وعلى الرغم من التطور الذي شهدته وسائط النقل المختلفة، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى المزيد من التكامل. وتشير العديد من التجارب العالمية الناجحة إلى أنه يمكن الارتقاء بكفاءة قطاع النقل من خلال تعزيز الاهتمام بالتداخلات بين الوسائط المتعددة خلال المراحل المبكرة من التخطيط.

وتُعد هذه إحدى القضايا الأساسية التي ستهتم بها الاستراتيجية الوطنية للنقل، والتي تنطوي على إطار عمل مستقبلي طويل المدى، تتحدد من خلاله مهمات الجهات ذات العلاقة. ومن ثم يفترض، بدءاً من خطة التنمية التاسعة، قيام جميع الجهات بإعداد متطلباتها من مشروعات البنية الأساسية، في ضوء توجهات هذه الاستراتيجية، مع إثبات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترحة، فضلاً عن تقديرات تكلفتها، وبرامج تمويلها وغيرها. وبهذا يتم الربط بين تخطيط تطوير البنية التحتية والتمويل في مرحلة مبكرة، على أن يتم ضبط هذه الخطة بصورة ديناميكية وفقاً للاحتياجات والتطورات، بحيث تخضع للمراجعة الدورية.

- **مشاركة القطاع الخاص :**

يُعد توفير قنوات استثمارية لتطوير البنية التحتية قضية مهمة، خاصة في ظل محدودية الموارد المالية المتاحة. وعلى الرغم من تقلص الفجوة التمويلية نسبياً خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك نتيجة لتحسن أسواق النفط وارتفاع أسعاره، إلا أن السمة الرئيسة التي تميز أسواق النفط هي عدم الاستقرار، ومن ثم، ينبغي تجنب الاعتماد الكلي على موارد ميزانية الدولة. ويمكن ردم الفجوة التي قد تنشأ عن تراجع التمويل العام، من خلال توفير الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص، وتحرير أسواق النقل وتعزيز المنافسة فيها. وإذا كان برنامج إعادة الهيكلة والتخصيص في جميع وسائط النقل يستهدف الارتقاء بمستوى الكفاءة وتحسين الإنتاجية، فإن النتيجة الطبيعية لذلك هي تعزيز مشاركة القطاع الخاص،

والتشغيل التجاري للمرافق المختلفة، بحيث تحقق الاستقلال المالي، مع مراعاة البعد الاجتماعي في توفير خدمات النقل العام.

٢/٣/٣١ نقل البضائع وتسهيل التجارة

- **توفير الخدمات اللوجستية للنقل المتعدد الأنماط :**

ترتب على عولمة التجارة وتوسعها ظهور اهتمام متزايد بتطوير نشاط النقل المتعدد الوسائط ليكون قادراً على الوفاء بمتطلبات التجارة العالمية. كما تصاعدت ظاهرة اندماج شركات الشحن العالمية، واتساع النطاق الجغرافي لخدماتها، بحيث أضحت تشكل شبكات عالمية متكاملة لخدمات النقل. ومواكبة لتلك التطورات، طور مشغلو مرافق النقل عملياتهم من خلال تقديم خدمات أكثر كفاءة. ويتوقع لهذه التطورات أن تسهم في تحسين إدارة شبكات النقل العالمية من جهة، وتعزيز الطلب على خدماتها من جهة أخرى.

ولمواكبة تلك التطورات، ينبغي تطوير منظومة وطنية متكاملة للنقل متعدد الأنماط، لتكون قادرة على التكامل مع منظومة النقل العالمية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستمرار في رفع قدرات الموانئ الوطنية، وتعزيزها بأنظمة اتصالات وتبادل معلومات ترفع من كفاءة حركة تدفق البضائع. كما ينبغي أن تكون تلك الموانئ قادرة على توفير خدمات توزيع وتخزين البضائع وتحويلها. وفي هذا الإطار، يسهم استخدام النقل المتعدد الأنماط في تسهيل انتقال البضائع وسرعة نقلها من المصدر إلى وجهتها النهائية، فاستخدام خدمات شبكة الخطوط الحديدية – مثلاً – للنقل البري بالنسبة للمسافات الطويلة، بالتكامل مع خدمات الموانئ من جهة، ومع خدمات النقل البري عبر الطرق للمسافات المتوسطة والقصيرة، من جهة أخرى، سيعزز إلى حد كبير كفاءة انتقال البضائع.

- **تطوير الأطر التنظيمية :**

من المتوقع أن يترتب على توسع خدمات شبكة الخطوط الحديدية وتشغيلها على أسس تجارية تحديات جديدة، خاصة بالنسبة لوسائط النقل الأخرى المنافسة. ومن ثم، فإن هناك حاجة لمواصلة الجهود لمراجعة القواعد واللوائح التنظيمية وتطويرها، من أجل إدراج شروط الكفاءة المهنية فيها، فضلاً عن معايير السلامة والمحافظة على البيئة. كما ينبغي وضع التنظيمات التي تضمن توفر المنافسة العادلة والفعالة بين وسائط النقل المختلفة، إضافة إلى توفر خدمات النقل لجميع المناطق.

- **تسهيل التجارة العالمية :**

سيتأثر التطور المستقبلي في تجارة المملكة الخارجية بمدى سلاسة عبور الحدود الدولية سواءً عبر الطرق أو شبكة الخطوط الحديدية المزمع تدشينها مستقبلاً. ولمواجهة هذا التحدي، يلزم تعزيز قدرات أجهزة الجمارك، وتيسير إجراءاتها، لضمان انسياب السلع بما يتوافق مع مقتضيات التكامل مع الأسواق العالمية والمنافسة فيها.

وفي ضوء تصاعد أهمية النقل البري الدولي، الذي يوفر فرصاً مجدية لشركات النقل بالشاحنات، ينبغي مراجعة التنظيمات واللوائح الوطنية ذات الصلة، لضمان التقيد بالمعايير الدولية والمعاهدات والاتفاقيات المتعددة الأطراف ذات الصلة بخدمات النقل، مثل اتفاقيات سلامة المركبات، ومناولة المواد الخطرة، وإجراءات الجمارك، والنقل العابر (الترانزيت). كما ينبغي دراسة إمكانية إنشاء "جمعية وطنية لمقدمي خدمات الشحن"، وأخرى "لمتعهدي ومقدمي خدمات النقل بالشاحنات"، بحيث تتمكن هذه الكيانات من المشاركة في صياغة المعايير واللوائح التنظيمية الوطنية والدولية، فضلاً عن استفادتها من رعاية المنظمات الدولية المعنية، والتي تقدم الدعم للجمعيات الوطنية الأعضاء في مجالات عديدة مثل: تطوير المهارات وتحسين مستوى الخدمات وكفاءتها. ستسهم الجمعيات الوطنية أيضاً في تنفيذ المعاهدات الدولية، مثل المعاهدة الجمركية للنقل العابر، وغيرها.

٣/٣/٣١ نقل الركاب

ترتب على زيادة السكان في المدن الرئيسة بالمملكة وتركزهم فيها تصاعد مشكلة الازدحام على شبكات الطرق الداخلية، نظراً لأن السيارات الخاصة لا تزال تشكل الوسيلة الرئيسة للتنقل داخل المدن. وقد أوضحت الدراسات، أن بناء أنظمة نقل عام رفيعة المستوى وتشغيلها على أسس تجارية صرفة، ربما لا يكون مجدياً اقتصادياً، وسيتطلب دعماً جزئياً. ورغم ذلك، فإن العوائد غير المباشرة لنظام نقل كفء داخل المدن ينطوي على جدوى اجتماعية، خاصة إذا وضعت الانعكاسات البيئية والصحية في الحسبان، إضافة إلى خفض معدلات الحوادث وغيرها. ومن ثم، فإن نجاح تجربة النقل العام داخل المدن يتطلب التنسيق والتكامل بين المهمات المختلفة للجهات المعنية بالنقل، مثل إدارة الحركة المرورية، وإدارة المواقف، والتخطيط الحضري.

٤/٣/٣١ سلامة النقل

تتمتع المملكة بنظام شبكة طرق متطورة، سواءً بالنظر إلى امتداد الشبكة أو جودتها،

إلا أن نمو حركة البضائع والركاب، إضافة إلى استمرار اقتصار النقل داخل المدن على السيارات الخاصة، أدى إلى ارتفاع معدل حوادث السير، وما ينتج عنها من خسائر في الأرواح وأضرار صحية ومادية على الفرد والمجتمع.

وعلى الرغم مما تم اتخاذه من إجراءات وتدابير لتحسين السلامة، إلا أن معدل الحوادث المرتفع يتطلب إحداث تطوير على منظومة السلامة على الطرق، على أن تتم مراعاة الأبعاد المتعددة لهذه القضية، التي تشمل إلى جانب حالة الطرق وكثافة الحركة المرورية، مستوى إدراك السائقين وسلوكهم، ومدى تقيدهم بقواعد المرور، وكفاءة تطبيق أنظمة المرور، فضلاً عن حالة المركبات، وغيرها من الأبعاد ذات الصلة.

ويتعين في هذا الإطار تطوير التنسيق وتفعيل آلياته بين جميع الجهات المعنية بتطوير البنية التحتية للنقل والجهات المسؤولة عن إدارة المرور وتنظيمه وتلك المسؤولة عن ترخيص المركبات وفحصها. كما يلزم تطوير الوعي لدى السائقين والمشاة وتطبيق العقوبات الرادعة.

٥/٣/٣١ حماية البيئة

الصفحة ٥٧٦

تشكل انبعاثات عوادم السيارات أحد المصادر الرئيسة للتلوث في المدن، ومن ثم فهي من العوامل المهددة للصحة العامة، خاصة في ضوء ارتفاع مستوى الزحام على الطرق خلال السنوات الأخيرة. وتشكل الانبعاثات الكربونية الصادرة عن وسائل النقل مصدراً رئيساً للتلوث. ومن ثم، فإن هناك مجالاً لخفض تلك الانبعاثات من خلال تبني العديد من السياسات، منها اعتماد لوائح تنظيمية جديدة لاستيراد المركبات تتميز بالفعالية البيئية، وتطوير إجراءات فحص المركبات الدوري ورفع معاييره، فضلاً عن تطوير أنظمة حماية البيئة ذات العلاقة.

٤/٣١ توقعات الطلب

يتم بناء التوقعات الخاصة بالطلب على عدد من المؤشرات الكلية والجزئية، في مقدمتها: النمو في الناتج المحلي الإجمالي والأنشطة الاقتصادية القطاعية بأبعادها المكانية (الجغرافية)، والتحولات الديموغرافية، والتطورات العمرانية، فضلاً عن التطورات المتوقعة في الدخل والاستهلاك، هذا إلى جانب التوقعات الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

١/٤/٣١ النقل البري

يتوقع أن يرتفع إجمالي عدد الرحلات البرية من نحو ٣٠٣ ملايين رحلة في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٣٦٥ مليون رحلة في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٣,٨٪). ويعزى هذا النمو المتوقع إلى ارتفاع عدد رحلات السيارات الخاصة من نحو ٢٧١ مليون رحلة إلى نحو ٣٢٥,٥ مليون رحلة خلال المدة المشار إليها، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٣,٧٪)، وارتفاع عدد رحلات الحافلات من نحو ١٤ مليون رحلة إلى نحو ١٦ مليون رحلة، أي بمعدل نمو متوسط قدره (٢,٧٪)، إضافة إلى ارتفاع عدد رحلات قطارات الخطوط الحديدية من نحو ١٨ مليون رحلة إلى نحو ٢٣,٥ مليون رحلة خلال خطة التنمية التاسعة، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٥,٢٪)، الجدول (٣/٣١).

الجدول (٣/٣١)
توقعات نشاط النقل البري (عدد الرحلات)
خطة التنمية التاسعة

البيـــــــــان	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠)	١٤٣٣/٣٢هـ (٢٠١١)	١٤٣٤/٣٣هـ (٢٠١٢)	١٤٣٥/٣٤هـ (٢٠١٣)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	معدل النمو السنوي المتوسط للخطة (٪)
عدد رحلات المركبات الخاصة (مليون)	٢٧٠,٨	٢٧٩,٥	٢٩٠,٤	٣٠١,٦	٣١٣,٣	٣٢٥,٥	٣,٧
عدد رحلات الحافلات (مليون)	١٣,٩	١٤,٢	١٤,٦	١٥,٠	١٥,٤	١٥,٩	٢,٧
عدد رحلات القطارات (مليون)	١٨,٢	٢٠,٢	٢١,٠	٢١,٨	٢٢,٧	٢٣,٥	٥,٢
إجمالي عدد رحلات وسائل النقل البري (مليون)	٣٠٢,٩	٣١٣,٩	٣٢٦,٠	٣٣٨,٤	٣٥١,٤	٣٦٤,٩	٣,٨

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٢/٤/٣١ الخطوط الحديدية

إن الارتفاع في كثافة حركة القطارات (الجدول ٣/٣١) خلال خطة التنمية التاسعة يفسره دخول الخطوط الجديدة إلى الخدمة في منتصف الخطة. وفي ضوء معدلات النمو المتوقعة للوسائط المختلفة، يتوقع انخفاض حصة كل من المركبات الخاصة والحافلات من إجمالي الرحلات البرية من نحو (٨٩,٤٪) ونحو (٤,٦٪) بنهاية الخطة الثامنة، إلى نحو (٨٩,٢٪) ونحو (٤,٤٪) على التوالي خلال خطة التنمية التاسعة. وفي المقابل، سترتفع حصة القطارات من نحو (٦,٠٪) إلى نحو (٦,٤٪) خلال المدة نفسها، في حين يتوقع ثبات معدل نمو نقل الركاب بالحافلات العامة بين المدن. أما بالنسبة للسيارات الخاصة فيتوقع لها

أن تبقى الوسيلة المفضلة للانتقال في المستقبل المنظور، في ضوء استمرار غياب بدائل مناسبة للتنقل داخل المدن، بالإضافة إلى عوامل توزع مراكز الإنتاج والاستهلاك في المناطق الحضرية الكبرى وعلى مستوى المملكة.

ونظراً لأن مواعيد إنجاز التوسعات لبعض أجزاء شبكة الخطوط الحديدية هي مواعيد تخطيطية، فإن توقعات الطلب على هذه الشبكة تظل مبدئية. في ضوء ذلك، من المتوقع أن تنقل شبكة الخطوط الحديدية نحو ١٠,٨ مليون راكب خلال خطة التنمية التاسعة، منهم نحو ٧,٧ مليون راكب على الخطوط القائمة حالياً، ونحو ٢,٥ مليون راكب على خط مكة المكرمة – المدينة المنورة. كما يتوقع أن يتم نقل نحو ٥٧ مليون طن من البضائع والمواد، منها نحو ١٦,٤ مليون طن على الخطوط القائمة، في حين يتوقع لخط الشمال الجنوب أن ينقل نحو ٣٨,٦ مليون طن من المواد والمنتجات التعدينية خلال خطة التنمية التاسعة، الجدول (٤/٣١).

الجدول (٤/٣١)
توقعات نشاط الخطوط الحديدية حسب المسارات الرئيسة
خطة التنمية التاسعة

البيان	١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠)	١٤٣٣/٣٢هـ (٢٠١١)	١٤٣٤/٣٣هـ (٢٠١٢)	١٤٣٥/٣٤هـ (٢٠١٣)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	الإجمالي
الخطوط القائمة						
عدد الركاب (مليون)	١,٣٦	١,٤٥	١,٥٤	١,٦٣	١,٧٣	٧,٧١
بضائع (مليون طن)	٣,٠٨	٣,١٤	٣,٢٦	٣,٣٩	٣,٥١	١٦,٣٨
خط الشمال - الجنوب						
عدد الركاب (مليون)	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,١٣	٠,١٤	٠,١٥	٠,٤٢
بضائع (مليون طن)	٤,٤١	٥,٦٧	٨,٤٣	٩,٧٠	١٠,٣٥	٣٨,٥٦
خط الشرق - الغرب						
عدد الركاب (مليون)	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,١١	٠,١٣	٠,٢٤
بضائع (مليون طن)	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٤٢	٠,٥١	٠,٩٣
خط مكة المكرمة – المدينة المنورة						
عدد الركاب (مليون)	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١,١١	١,٣٦	٢,٤٧
بضائع (مليون طن)	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٤٢	٠,٥١	٠,٩٣
الإجمالي						
عدد الركاب (مليون)	١,٣٦	١,٤٥	١,٦٧	٢,٩٩	٣,٣٧	١٠,٨٤
بضائع (مليون طن)	٧,٤٩	٨,٨١	١١,٦٩	١٣,٩٣	١٤,٨٨	٥٦,٨٠

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٣/٤/٣١ النقل البحري

يتوقع ارتفاع البضائع المناولة في الموانئ من نحو ١٤١ مليون طن في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ١٩٧ مليون طن في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، الشكل (٦/٣١)، وذلك بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٦,٩٪). وفي هذا الإطار، يتوقع استمرار الدور الرئيس لمينائي جدة الإسلامي والملك عبد العزيز بالدمام.

الشكل (٦/٣١)
توقعات نشاط الموانئ (البضائع المناولة)
خطة التنمية التاسعة

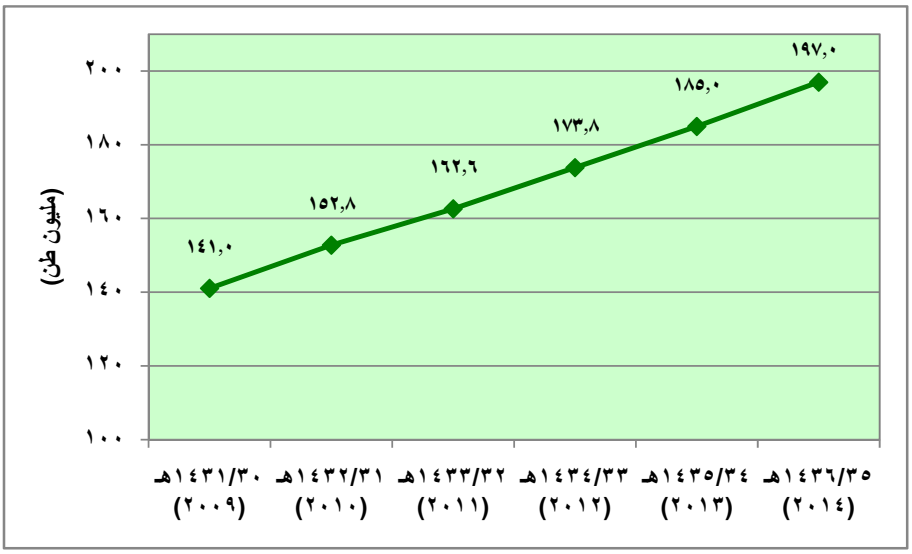

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، والمؤسسة العامة للموانئ.

٤/٤/٣١ النقل الجوي

يتوقع ارتفاع إجمالي عدد الركاب على رحلات الطيران الدولية والداخلية، خلال خطة التنمية التاسعة، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٤,٨٪). فمن المتوقع ارتفاع عدد ركاب الرحلات الدولية بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٤,٧٪)، في مقابل توقع نمو عدد ركاب الرحلات الداخلية بمعدل سنوي متوسط قدره (٤,٩٪)، الجدول (٥/٣١). أما فيما يختص بالبضائع المنقولة جواً، فيتوقع ارتفاع الحجم الإجمالي لتلك البضائع بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١,٧٪) خلال المدة نفسها، حيث سيتم نقل الجزء الأكبر (٩٦٪) من هذه البضائع على متن الرحلات الدولية. ومن ثم، سينمو حجم البضائع المنقولة عبر الرحلات الدولية بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١,٧٪)، في مقابل انخفاض حجم البضائع

المنقولة على الرحلات الداخلية بمعدل انخفاض سنوي متوسط قدره (٠,٤٪) خلال المدة نفسها.

الجدول (٥/٣١)
توقعات حركة النقل الجوي
خطة التنمية التاسعة

البيـــــان	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠)	١٤٣٣/٣٢هـ (٢٠١١)	١٤٣٤/٣٣هـ (٢٠١٢)	١٤٣٥/٣٤هـ (٢٠١٣)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	معدل النمو السنوي المتوسط للخطة (٪)
نقل الركاب							
عدد الركاب الدوليين (مليون)	٣٦,١	٣٧,٨	٣٩,٦	٤١,٥	٤٣,٥	٤٥,٦	٤,٧
عدد الركاب الداخليين (مليون)	٩,٣	٩,٨	١٠,٢	١٠,٧	١١,٢	١١,٨	٤,٩
إجمالي الركاب (مليون)	٤٥,٤	٤٧,٦	٤٩,٨	٥٢,٢	٥٤,٧	٥٧,٤	٤,٨
نقل البضائع							
حجم البضائع الدولية (ألف طن)	٥١٧,١	٥٢٦,١	٥٣٥,٢	٥٤٤,٤	٥٥٣,٩	٥٦٣,٩	١,٧
حجم البضائع الداخلية (ألف طن)	٢٢,٥	٢٢,٤	٢٢,٣	٢٢,٢	٢٢,١	٢٢,٠	٠,٤-
إجمالي البضائع (ألف طن)	٥٣٩,٦	٥٤٨,٥	٥٥٧,٥	٥٦٦,٦	٥٧٦,٠	٥٨٥,٩	١,٧

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٥/٣١ استراتيجية التنمية

١/٥/٣١ الرؤية المستقبلية

إيجاد قطاع نقل متكامل يشمل جميع الوسائل، ومواكب لاحتياجات المملكة المستقبلية، يتميز بالسلامة والفعالية والكفاءة والتطور التقني، ويدعم التنمية الاقتصادية ويعـزز القـدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، كما يسهم في توفير بيئة صحية وآمنة للمجتمع.

٢/٥/٣١ الأهداف العامة

- توفير خدمات نقل عالية الكفاءة والفعالية.
- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الارتقاء بمعايير السلامة في وسائل النقل.
- حماية البيئة من انبعاثات وسائط النقل.

- دعم الأمن الوطني.
- توفير خدمات النقل لمناسك الحج والعمرة.

٣/٥/٣١ السياسات

- رفع مستوى أداء الجهات القائمة على تقديم خدمات النقل.
- تعزيز مهمة القطاع الخاص في تقديم خدمات النقل المختلفة.
- تحقيق التوازن بين أسعار خدمات النقل وبين تكاليفها.
- توفير خدمات النقل بكفاءة وتكلفة معتدلة لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
- دعم التنمية المتوازنة بين المناطق، من خلال تسهيل انتقال الأفراد والسلع.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتعزيز أنشطة التجارة والاستثمار وانتقال الأفراد.
- ضمان توفر مقومات السلامة في جميع وسائط النقل.
- تطوير الأنظمة والإجراءات وتطبيقها بكفاءة.
- تطوير قواعد معلومات السلامة المرورية والسلامة على الطرق.
- الحد من التلوث الناجم عن وسائل النقل المختلفة من خلال تطوير قواعد الفحص وغيرها.
- الحد من استخدام المواد المضرة بالبيئة.
- المحافظة على الموارد البيئية وحمايتها.
- تطوير الوعي البيئي لدى جميع المعنيين كشركات النقل والصيانة وغيرها.
- توفير متطلبات الدفاع والأمن الوطني في منظومة النقل.
- توفير متطلبات مواجهة الكوارث في منظومة النقل.
- تعزيز كفاءة أنظمة النقل لأداء مناسك الحج والعمرة.
- تحسين ظروف السلامة في عمليات نقل الحجاج والمعتمرين.

٤/٥/٣١ الأهداف المحددة

- إنشاء ميناء رأس الزور.
- إكمال تطوير مطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة.
- تطوير مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي بالمدينة المنورة.
- إكمال توسعة شبكة الخطوط الحديدية:

- خط الشمال/ الجنوب.
- قطار الحرمين السريع.
- الجسر البري.

٦/٣١ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة للجهات الحكومية في قطاع النقل (وزارة النقل، المؤسسة العامة للموانئ، المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، الهيئة العامة للطيران المدني) خلال خطة التنمية التاسعة (١٠٧,٨) بليون ريال.

الشؤون البلدية

١/٣٢ المقدمة

شهدت الخدمات البلدية تحسناً ملموساً خلال خطة التنمية الثامنة، عززه دعم الإمكانيات المادية لقطاع البلديات، واهتمام الدولة بتحقيق توسع كبير في مجال توفير الخدمات العامة والتجهيزات في مختلف مدن المملكة وقراها، وتطور القدرات الإدارية والفنية لأجهزة البلديات، وهو ما انعكس بالإيجاب على أداء أعمالها وخدماتها. وقد عزز هذا التحسن والتطور من فرص التنمية المتوازنة وتحقيق مؤشراتها بين مختلف مناطق المملكة.

ويعد تعزيز المشاركة الأهلية في جهود التنمية البلدية وتوسيعها أحد أبرز منجزات هذه الحقبة، حيث جرى تكوين مجالس بلدية عن طريق انتخاب نصف أعضائها. علاوة على استحداث أمانات في جميع مناطق المملكة ترتبط بها البلديات المحلية، وإعداد استراتيجية لتخصيص الأنشطة والخدمات البلدية والبدء في تنفيذها.

تستهدف خطة التنمية التاسعة تحقيق المزيد من التغطية في مجال الخدمات البلدية، والاستمرار في تنفيذ الاستراتيجية العمرانية وإكمال آلياتها التنفيذية، وتقليص التباين في معدلات تغطية الخدمات بين المناطق، من خلال استحداث المزيد من الأجهزة البلدية ودعم القائم منها، والاستمرار في تطوير القدرات الفنية والبشرية للأجهزة البلدية ورفع كفاءتها. وتولي الخطة أيضاً اهتماماً بتنمية الإيرادات المالية للبلديات، ومواصلة عملية إعادة الهيكلة والتطوير المؤسسي، وتخصيص الأنشطة كلما توافرت الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، ومضاعفة طاقة تدوير النفايات وتحسين مستوى كفاءة إدارتها، وكفاءة برامج صحة البيئة ومشروعاتها والمحافظة على الصحة والسلامة العامة.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن لقطاع البلديات موضحاً التطورات التي شهدها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، كما يبرز توقعات الطلب على خدماته، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/٣٢ الوضع الراهن

١/٢/٣٢ تحسين الظروف المعيشية والبيئية للسكان، وتحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق

كان لتعزيز الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الشؤون البلدية خلال خطة التنمية الثامنة (سواءً في الباب الرابع من الميزانية العامة للدولة أو من خلال مشروعات فائض الميزانية)، أثر مهم في تحقيق تقدم واضح على هذا المحور الرئيس من محاور التنمية. وقد توافقت الإنجازات الفعلية لبرامج الخدمات البلدية ومشروعاتها مع أهدافها المحددة في الخطة، وذلك بنسب تتراوح بين (١٠٠٪) و(١٠١٪)، الجدول (١/٣٢). وقد حظيت جميع مناطق المملكة، خاصة تلك التي كانت تشهد نقصاً في الخدمات في الماضي، بعمليات تطوير وتحديث على مستوى مختلف الخدمات البلدية، الجدول (٢/٣٢). ترتب على تلك التطورات تحسن ملحوظ في معدل تغطية الخدمات البلدية في مختلف المناطق الإدارية، كما ارتفعت نسبة السكان المشمولين بالخدمات البلدية من إجمالي سكان المملكة.

وقد أثمرت الجهود التي أولتها الدولة للمناطق الأقل نمواً عن تراجع في التباين بين مختلف المناطق وذلك فيما يختص بتوفر الخدمات البلدية والعامة والتجهيزات الأساسية، والتي تعد متطلبات ضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.

الجدول (١/٣٢)
المشروعات المستهدفة والمعتمدة للخدمات البلدية
خطة التنمية الثامنة

الخدمات البلدية	عدد المشروعات المستهدفة	عدد المشروعات المعتمدة	نسبة المتحقق إلى المستهدف (٪)
الدراسات التخطيطية	٥٢٠	٥٢٥	١٠١,٠
تصريف السيول	١٤٠٠	١٤٠٣	١٠٠,٢
الطرق والشوارع	٤٨٠٠	٤٨٤٠	١٠٠,٨
الحدائق والمنتزهات	٤١٠	٤١٥	١٠١,٢
الأسواق	١٦٠	١٦١	١٠٠,٦
المباني البلدية	٥٢٠	٥٢٨	١٠١,٥
صحة البيئة	٥٦٠	٥٦٨	١٠١,٤
المرافق العامة	٤٤٠	٤٤٦	١٠١,٤
تطوير الأداء البلدي	١٢٠	١٢٠	١٠٠,٠
نزع الملكية	١٤٥	١٤٥	١٠٠,٠

المصدر: ميزانيات وتقارير المتابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية.

الجدول (٢/٣٢)
المشروعات المعتمدة للخدمات البلدية في المناطق الإدارية
خطة التنمية الثامنة

المناطق الإدارية	دراسات تخطيطية	تصريف السيول	تطوير الأداء البلدي	الطرق والشوارع	الحدائق والمنتزهات	الأسواق	المباني البلدية	صحة البيئة	المرافق العامة	نزع الملكية
الرياض	١٣٤	٢٩٤	٢٠	٩٩٨	٩٧	٥٠	١٢٩	٨٨	٥٢	٣٦
مكة المكرمة	٦١	١٦١	١١	٤٨٢	٣٣	٧	٤٦	٥٥	٥٦	١٧
المدينة المنورة	١٣	٩١	٥	٣٤٩	٢٩	٢	٢٦	٤٣	٢٦	٨
القصيم	٣	٩١	١	٤٢٩	٣٧	٢٥	٦٣	٥٥	٢٣	١٤
الشرقية	٢٠	١٠٤	١٤	٤٤٩	٤٩	١١	٤٤	٧٥	٣٥	٧
عسير	٢٧	١٥٨	١٦	٥٧٧	٣٧	١٨	٧٢	٤٤	٩٦	١٧
تبوك	٩	٥٩	١	٢١٩	١٦	٢	١٣	٢٠	١٥	٣
حائل	١٢	٧١	٢	٣٠٤	١٤	١٥	٢٥	٣٤	٢٥	٣
الحدود الشمالية	٢	٦٠	٤	١٣٩	١٦	٢	١٧	٢٣	١٠	١
جازان	١٨	١٢١	٧	٣٧٤	٤٠	١٤	٣٢	٦٣	٣٨	٢١
نجران	٩	٥٨	٣	١٣٢	١٩	٥	١٦	٢١	٢٠	١
الباحة	١٦	٥٩	٧	٢٠٢	١٦	٩	١٩	٢٧	٣٠	٨
الجوف	٨	٥٣	٤	١٧٦	١٢	١	١٦	١٧	١٢	٩
مناطق مختلفة (ديوان الوزارة)	١٩٣	٢٣	٢٥	١٠	٠	٠	١٠	٣	٨	٠
الإجمالي	٥٢٥	١٤٠٣	١٢٠	٤٨٤٠	٤١٥	١٦١	٥٢٨	٥٦٨	٤٤٦	١٤٥

المصدر: ميزانيات وتقارير المتابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية.

٢/٢/٣٢ الكفاءة التشغيلية للمرافق والخدمات البلدية

تعززت خلال خطة التنمية الثامنة قدرات الأمانات والبلديات وإمكاناتها في جميع المناطق، وتمثل ذلك في توفير المزيد من المباني البلدية، وتجهيزها بخدمات الحاسب الآلي والشبكة الإلكترونية. ومن جانبها، دشنت وزارة الشؤون البلدية والقروية موقعاً لها على الشبكة الإلكترونية ، يتم من خلاله توفير مختلف البيانات والمعلومات والنماذج المفيدة لجميع المعنيين كالباحثين والمراجعين، مثل النماذج الإلكترونية التي يقوم المواطن بتعبئتها مباشرة دون الحاجة إلى مراجعة الوزارة.

تم خلال الخطة الثامنة تنفيذ برنامج يهدف إلى تعزيز أعمال الرقابة الصحية، وتسهيل عملية استخراج التراخيص من الأمانات والبلديات. وفي هذا الإطار، تواصلت جهود تطوير الشبكة الإلكترونية الخاصة بالشؤون البلدية، والتي تستهدف ربط جميع الأجهزة والمرافق ذات العلاقة في شبكة موحدة، يتم من خلالها تبادل المعلومات وتنسيق الأعمال، كما تم استكمال قاعدة المعلومات والبيانات البلدية.

وعلى الرغم من التحسن في مؤشرات هذا القطاع، إلا أن استمرار التطوير والتحديث والتحسين في مستوى الخدمات البلدية يبقى محكوماً بتوفر قدرات بشرية ماهرة ومؤهلة في جميع أجهزة القطاع ومرافقه، وقد نفذ قطاع الخدمات البلدية برنامج تدريب وابتعاث واسع شمل أعداداً كبيرة من منسوبي جميع الأجهزة البلدية.

٣/٢/٣٢ مهمة القطاع الخاص في توفير المرافق والخدمات البلدية

تخلل خطة التنمية الثامنة إقرار الإطار العام لاستراتيجية تخصيص الأنشطة والخدمات البلدية، كما تم وضع الدليل الإجرائي لتلك الاستراتيجية، وفقاً لمجموعة من الأولويات والمعايير، في مقدمتها الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، ومدى استعداد القطاع الخاص وقدرته على تنفيذ تلك الخدمات في المناطق. وتنفيذاً لهذا التوجه، تم حصر الخدمات والأنشطة التي تقدمها الأجهزة البلدية، والتي بلغت ١٤١ خدمة ونشاطاً، يجري حالياً تحديد أولوياتها ووضع برامجها التنفيذية.

ومن بين الأنشطة المستهدفة للتخصيص: المسالخ، وأسواق الخضار والفواكه، وتشغيل الحدائق والمنتزهات العامة، وخدمات النقل البلدي، وتحصيل الإيرادات البلدية، وخدمات النظافة وإدارة النفايات، وإدارة استثمارات الممتلكات البلدية. وقد تم البدء في تخصيص عدد من الأنشطة البلدية، وفقاً لخطة تنفيذية أُعدَّت لهذا الغرض.

٤/٢/٣٢ حماية البيئة وتعزيز مقومات التنمية الحضرية المستدامة

تضاعفت خدمات صحة البيئة البلدية ومرافقها خلال خطة التنمية الثامنة، والتي تشمل مرافق النظافة وخدماتها ومعالجة النفايات بمختلف أنواعها، ومختبرات صحة البيئة، وردم المستنقعات ورش المبيدات، وخطط مكافحة الأوبئة كحمى الضنك، وإنشاء المسالخ اليدوية والآلية، ومراكز الحجر الصحي وغيرها. كما ارتفعت نسبة تدوير النفايات من (٢٠٪) في بداية الخطة الثامنة إلى (٣٥٪) في نهايتها.

٥/٢/٣٢ التطوير المؤسسي والتنظيمي

شهد قطاع البلديات تطورات مهمة في مجال التطوير المؤسسي والتنظيمي خلال خطة التنمية الثامنة، استهدفت تعزيز كفاءة مشاركة الإدارات المحلية ورفع فعاليتها. فقد تعزز التوجه نحو الحد من المركزية الإدارية، من خلال توسيع مشاركة المواطنين في إدارة

الشؤون المحلية، وذلك بانتخابهم لنصف أعضاء المجالس البلدية، واستحداث أمانات في جميع مناطق المملكة ترتبط بها بلديات المنطقة.

وفيما يختص بتحسن مستوى الخدمات البلدية وتوسعة نطاقها الجغرافي، تم خلال خطة التنمية الثامنة استحداث عدد من البلديات والمجمعات القروية، إضافة إلى رفع فئات بعضها في مختلف مناطق المملكة. وفي السنة الأخيرة من الخطة صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٤) وتاريخ ١٤٣٠/٦/٢٩هـ (٢٠٠٩) القاضي بإلغاء الشكل التنظيمي للمجمعات القروية وتحويل ٤٤ مجمعاً قروياً منها إلى بلديات فئة (د)، وتوسيع نطاق البلديات إلى خمس فئات (أ، ب، جـ، د، هـ)، وتحويل ما تبقى من المجمعات القروية إلى بلديات فئة (هـ). كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٤) وتاريخ ١٤٣٠/٨/٢٦هـ (٢٠٠٩) القاضي برفع المستوى التنظيمي لكل من بلديتي محافظتي الطائف والأحساء إلى أمانة. وعليه فقد بلغ عدد الأجهزة البلدية ٢٤١ في نهاية خطة التنمية الثامنة مرتفعاً من ١٧٨ في نهاية خطة التنمية السابعة، الجدول (٣/٣٢). ويوضح الجدول (٤/٣٢) توزيع الأجهزة البلدية في نهاية خطة التنمية الثامنة على مناطق المملكة.

الجدول (٣/٣٢)
عدد الأمانات والبلديات والمجمعات القروية
في نهاية خطة التنمية السابعة والثامنة

الأجهزة البلدية	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)
الأمانات	٥	١٦
بلديات فئة (أ)	١٦	٦
بلديات فئة (ب)	٢٥	٢٥
بلديات فئة (ج)	٥١	٥١
بلديات فئة (د)	١٦	٦٠
بلديات فئة (هـ)	٠	٨٣
مجمع قروي فئة (ب)	٥	٠
مجمع قروي فئة (ج)	١٩	٠
مجمع قروي فئة (د)	٤١	٠
الإجمالي	١٧٨	٢٤١

المصدر: تقارير المتابعة، وزارة الشؤون البلدية والقروية.

الجدول (٤/٣٢)

توزيع الأمانات والبلديات حسب المناطق الإدارية

١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)

المناطق الإدارية	عدد الأمانات	عدد البلديات وفئاتها					إجمالي الأجهزة البلدية
		فئة أ	فئة ب	فئة ج	فئة د	فئة هـ	
الرياض	١	١	٨	١٦	١١	٧	٤٤
مكة المكرمة	٣	٠	١	٦	٤	٨	٢٢
المدينة المنورة	١	١	١	٣	٣	٧	١٦
القصيم	١	١	٣	٤	٧	٨	٢٤
الشرقية	٢	٢	٣	٢	٤	٨	٢١
عسير	١	١	٤	٤	٧	١٠	٢٧
تبوك	١	٠	١	٤	١	٤	١١
حائـــل	١	٠	٠	٢	٨	٦	١٧
الحدود الشمالية	١	٠	٠	٢	١	٥	٩
جازان	١	٠	٢	٣	٧	٨	٢١
نجران	١	٠	٠	١	٣	٤	٩
الباحة	١	٠	١	٢	٣	٤	١١
الجوف	١	٠	١	٢	١	٤	٩
الإجمالي	١٦	٦	٢٥	٥١	٦٠	٨٣	٢٤١

المصدر: تقارير المتابعة، وزارة الشؤون البلدية والقروية.

من المهمات الموكلة أيضاً إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية، مسؤولية تصنيف المقاولين، وإدارة قاعدة بيانات قطاع التشييد والبناء، وإدارة مشروع تطوير منى والمشاعر المقدسة، ومختبرات التشييد والبناء. وأُضيفت خلال خطة التنمية الثامنة مهمات أخرى مثل المسؤولية عن إدارة نظام (كود) البناء وتنفيذه، وتطبيق نظام التسجيل العيني للعقار بالتنسيق مع وزارة العدل، كما قُصِرت مهمة إصدار التراخيص البلدية بجميع أنواعها (التجارية والصناعية والحرفية والمهنية) على الأجهزة البلدية.

ويوضح الإطار (١/٣٢) أبرز القرارات التنظيمية ذات العلاقة بالقطاع والتي صدرت خلال خطة التنمية الثامنة.

الإطار (١/٣٢): أبرز القرارات التنظيمية ذات العلاقة بقطاع البلديات والتي صدرت خلال خطة التنمية الثامنة:

- قرار مجلس الوزراء رقم (٧٠) وتاريخ ١٤٢٧/٣/١٩هـ (٢٠٠٦) القاضي بالموافقة على نظام تصنيف المقاولين وتتولى وزارة الشؤون البلدية والقروية تصنيف المقاولين وفقاً لأحكام النظام ولائحته التنفيذية.
- قرار مجلس الوزراء رقم (٧١) وتاريخ ١٤٢٧/٤/٣هـ (٢٠٠٦) القاضي بقصر الاختصاص التنظيمي لإجراءات إصدار التراخيص بجميع أنواعها (التجارية والصناعية والحرفية والمهنية) على وزارة الشؤون البلدية والقروية.
- قرار مجلس الوزراء رقم (١١) وتاريخ ١٤٢٨/١/١٠هـ (٢٠٠٧) القاضي بإنشاء وحدة مركزية لنظام (كود) البناء السعودي في وزارة الشؤون البلدية والقروية، بحيث تختص بمتابعة تنفيذ نظام (كود) البناء بعد اعتماده ومراقبة تنفيذه، وإدخال ما يلزم من تعديلات لاحقة عليه.
- قرار مجلس الوزراء رقم (١٥٧) وتاريخ ١٤٢٨/٥/١١هـ (٢٠٠٧) القاضي بالموافقة على قواعد تحديد النطاق العمراني حتى عام ١٤٥٠هـ (٢٠٢٨)، والذي يستهدف توجيه التنمية العمرانية وضبطها وتوفير الخدمات والمرافق العامة، والوصول للحجم الأمثل للمدن والقرى، بما يتوافق مع توجهات الاستراتيجية العمرانية الوطنية المعتمدة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٢٧) وتاريخ ١٤٢١/٥/٢٨هـ (٢٠٠٠) .
- قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٧) وتاريخ ١٤٣٠/٥/٢٣هـ (٢٠٠٩) القاضي بالموافقة على نقل الأحكام المتعلقة بالمجالس البلدية الواردة في نظام البلديات والقرى وإفرادها في نظام خاص للمجالس البلدية مع الإسراع في رفع مشروع النظام وفقاً للإجراءات المتبعة على أن تستمر عضوية أعضاء المجالس البلدية الحالية لمدة سنتين أخريين ابتداءً من تاريخ ١٤٣٠/١١/١٢هـ (٢٠٠٩).
- قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٤) وتاريخ ١٤٣٠/٨/٢٦هـ (٢٠٠٩) القاضي برفع المستوى التنظيمي لبلديتي محافظتي الطائف والأحساء إلى أمانة.
- قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٥) وتاريخ ١٤٣٠/٨/٢٦هـ (٢٠٠٩) القاضي بأن تراعي وزارة الشؤون البلدية والقروية عدم تخطيط أي أرض ضمن امتيازات الزيت والغاز والتعدين واستبعاد المواقع التي يشكل السكن فيها خطورة على السكان عند إعداد المخططات العمرانية للمدن والقرى بحسب ما تزودها به الجهات المعنية من خرائط لتلك المواقع للتنمية والتطوير العمراني.
- قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٦) وتاريخ ١٤٣٠/٨/٢٦هـ (٢٠٠٩) القاضي بالموافقة على الترخيص بتأسيس شركة مساهمة مملوكة لأمانة العاصمة المقدسة باسم شركة البلد الأمين للتنمية والتطوير العمراني.

٣/٣٢ القضايا والتحديات

١/٣/٣٢ الطلب على الخدمات البلدية

في إطار التوجه نحو تعزيز تفويض الصلاحيات والحد من المركزية الإدارية، يتوقع أن يتزايد الطلب على الخدمات البلدية، وهو ما يستدعي الاستمرار في تطوير الإمكانات المادية والبشرية للأجهزة البلدية، والإسراع في تنفيذ البدائل المناسبة لتمويل برامج القطاع المتعددة وخدماته، مثل تعزيز مشاركة القطاع الخاص في توفير هذه الخدمات، من خلال الاستمرار في تحميل المستثمرين في الأراضي ذات المساحات الكبيرة والمجمعات السكنية والتجارية مسؤولية توفير خدماتها، حسب المواصفات والمقاييس المعتمدة. ولمواجهة هذا التحدي يلزم الاستمرار في تفعيل الاستثمارات البلدية وتنشيط برامجها وتطويرها وتنميتها، والاستغلال التجاري للأصول التي تملكها الأمانات والبلديات، والمراجعة المستمرة لرسوم الخدمات البلدية وصولاً إلى تحقيق نقطة التعادل بين تكاليف إنتاج هذه الخدمات وعائداتها، فضلاً عن التركيز على رفع كفاءة الخدمات وخفض تكاليفها دون التأثير على جودة تلك الخدمات وتوفرها.

الصفحة

٥٩٠

٢/٣/٣٢ مستوى الخدمات البلدية بين المناطق

تغطي الخدمات البلدية جميع المراكز في مختلف مناطق المملكة وما يتبعها من قرى، إلا أن هناك تفاوتاً نسبياً في مستوى تلك الخدمات، وهو ما يشكل تحدياً أمام مواصلة تحسينها وتطويرها وتوسيعها، وبالمستوى الذي يضمن تقليص التباين في مستواها بين المناطق. ويستلزم إنجاز هذا التوجه الاستمرار في زيادة نطاق الخدمات البلدية في البلديات القائمة، والاستمرار في إنشاء بلديات جديدة، بما يتوافق مع الاستراتيجية العمرانية الوطنية في إطار برنامج زمني محدد.

٣/٣/٣٢ التنسيق بين الجهات المعنية بالقطاع

يشترك مع الأمانات والبلديات في توفير الخدمات العامة والتجهيزات الأساسية عدد من الجهات الأخرى المعنية، كالمياه، والصرف الصحي، والكهرباء، والنقل، والاتصالات وغيرها. إن ضعف التنسيق بين الجهات المعنية سواءً عند تخطيط المشاريع المختلفة أو تصميمها أو تنفيذها غالباً ما يؤدي إلى رفع تكلفتها، وإرباك لحركة النقل والتنقل داخل المدن والأحياء. فتكرر الحفريات في إطار زمني ضيق إلى غير ذلك من مظاهر التداخل يضعف من كفاءة تنفيذ مشاريع الخدمات العامة المختلفة.

إن الالتزام بالتخطيط العمراني، الذي يحدد استخدامات الأراضي المختلفة داخل المدن، يُعد من أبرز التحديات في هذا المجال، يضاف إلى ذلك الحاجة إلى تعزيز الاهتمام بالتخطيط طويل المدى للخدمات العامة، لدوره المهم في تحقيق الإدارة الرشيدة للإمكانات والموارد المتاحة لتغطية النمو في الطلب على الخدمات المختلفة. كما أن إيجاد قاعدة بيانات دقيقة وحديثة وشاملة ستعزز من مستوى التنسيق بين الجهات المعنية بالقطاع.

٤/٣/٣٢ صحة البيئة

يوجد ارتباط مباشر ووثيق بين تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتوفير بيئة صحية ونظيفة للسكان. وقد رافق التوسع في النطاق العمراني وتركز النمو السكاني والنشاط الاقتصادي في بعض المراكز الحضرية الرئيسة، ارتفاع في الضغوط البيئية المختلفة، ومنها الانبعاثات الملوثة من المرافق الصناعية، وتزايد حركة النقل داخل المدن، وارتفاع كميات النفايات الصلبة والسائلة، فضلا عن ارتفاع منسوب المياه الأرضية نتيجة انخفاض معدل تغطية شبكات الصرف الصحي في بعض الأحياء.

تتطلب التحديات المشار إليها أعلاه وضع حلول فعالة، كأن يتم تطوير نظام متكامل للنقل العام داخل المدن وضواحيهـــا، ممـــا يضمن الحد من تنامي ظاهرة الازدحام والاختناقات المرورية، وتبني تقنيات تكفل التخلص الآمن من النفايات العضوية، وتعزيز جهود تقنيات تدوير النفايات الصلبة وتطويرها، وضمان التغطية الشاملة لشبكة الصرف الصحي في أقرب وقت ممكن، وخفض كثافة المواد الملوثة في المنتجات البترولية المستهلكة محلياً، والحد من الملوثات الكربونية المنبعثة من المركبات ووسائل النقل، من خلال الرقابة المرورية الصارمة. وتتطلب كل تلك التوجهات تعزيز قدرات المراقبة والمتابعة الصحية لدى الأجهزة البلدية والجهات المعنية الأخرى، وخاصة توفير العناصر البشرية عالية التأهيل والكفاءة.

٥/٣/٣٢ التوسع الأفقي للمدن

شهدت مختلف مدن المملكة تنامي ظاهرة التوسع الأفقي نتيجة للعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، في مقدمتها ارتفاع أسعار الأراضي القريبة من وسط المدينة، الأمر الذي حفز التوسع نحو الأطراف، كما عززت النظم المحددة للنمو الرأسي في المدن هذا التوجه، وهو ما أسهم في انخفاض الاستغلال الكفء للمساحات المسطحة داخل النطاق العمراني. وقد أدت هذه العوامل، وبدعم من النمو السكاني المتصاعد في المدن، إلى

زيادة الضغوط على الخدمات العامة والتجهيزات الأساسية في المدن الرئيسة. كما أدى اتساع النطاق الجغرافي للمدن، في ظل غياب منظومة للنقل العام داخلها، إلى تفاقم مشكلة الاختناقات المرورية خلال السنوات الأخيرة. ومن ثم، فإن ضمان تحقيق التنمية المستدامة للمدن يتطلب معالجة هذه التحديات المتعددة الأبعاد، من خلال التطبيق الصارم لنظامي النطاق العمراني، واستخدامات الأراضي، وتشجيع التوجه نحو التنمية الرأسية في المدن، بما يتوازن مع إمكانات المرافق كالمياه والصرف الصحي داخل المدن، وتوفير نظام متكامل وحديث للنقل العام في المدن الرئيسة وضواحيها، ووضع حلول جذرية لظاهرة الأراضي البيضاء فيها، بما يضمن استغلالها الاستغلال الأمثل، فضلاً عن توزيع المرافق الاقتصادية والخدمية بشكل يسهم في الحد من التوسع الأفقي للمدن الكبيرة.

٦/٣/٣٢ الإيرادات البلدية ومصروفاتها

تشكل الإيرادات البلدية مصدراً مهماً لتمويل الخدمات البلدية. وقد شهدت هذه الإيرادات تطوراً ملحوظاً خلال خطة التنمية الثامنة، إذ ارتفعت من ١٦٨٠ مليون ريال عام ١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥) إلى ٢٢٥١ مليون ريال عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، بزيادة قدرها (٣٤٪). إلا أنه على الرغم من هذا التطور الإيجابي، فلا تزال الإيرادات البلدية تمثل نحو (٣٠٪) فقط من المصروفات التشغيلية الجارية لقطاع البلديات. ويعزى انخفاض مساهمة الإيرادات البلدية إلى العديد من العوامل في مقدمتها تدني مستوى الاستغلال لأصول البلديات، وانخفاض كفاءة التحصيل، إضافة إلى استمرار الأجهزة البلدية في تقديم العديد من الخدمات المجانية.

الصفحة ٥٩٢

إن تطوير الخدمات البلدية وتحسين مستوياتها، يتطلب إدارتها على أسس اقتصادية، خاصة في ضوء التوجه نحو تخصيص الكثير من تلك الخدمات. ومن ثم، يتطلب الأمر مراجعة فئات الرسوم الحالية للخدمات، بما يعزز مستوى تغطية تكاليف توفيرها وترشيد استخدامها. كما يتطلب الأمر الارتقاء بكفاءة الخدمات المقدمة وخفض تكلفتها، وزيادة فعالية تحصيل الرسوم، وتعزيز استثمار الأراضي والأصول البلدية، فضلا عن الاستمرار في إتاحة مختلف الفرص للقطاع الخاص للمشاركة في تقديم تلك الخدمات، بما يخفف من عبء المصروفات المتصاعدة وفي الوقت نفسه يعزز المشاركة المجتمعية في تقديم الخدمات وإدارتها.

٧/٣/٣٢ الاستفادة من مخططات المنح

يبلغ عدد مخططات المنح القائمة حالياً نحو ٣٦٠٥ مخططات، تحتوي على ما يفوق ٢,٢ مليون قطعة أرض، قابلة لاستيعاب نحو ١١ مليون نسمة. وتشكل تلك المخططات رصيداً ضخماً يضاف إلى السوق العقاري الوطني، ويضمن توفير المساكن لشرائح واسعة من المواطنين. إلا أن الاستفادة من هذه المخططات تتطلب إمدادها بمختلف الخدمات والتجهيزات الأساسية، وذلك في إطار برنامج يرتب الأولويات وفق الاستراتيجية العمرانية الوطنية، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٢٧) وتاريخ ١٤٢١/٥/٢٨هـ (٢٠٠٠)، بحيث يتم التركيز على محاور التنمية المعتمدة. كما ينبغي الاستفادة من مختلف مصادر التمويل المتاحة، خاصة فرص الشراكة مع القطاع الخاص، بحيث لا يتم الاقتصار على التمويل المباشر من ميزانية الدولة.

٨/٣/٣٢ مخاطر السيول

تواجه العديد من مدن المملكة وقراها، خاصة خلال مواسم الأمطار، أخطار السيول، التي قد تهدد الأرواح والممتلكات، إضافة إلى الأضرار التي تلحقها بالمرافق والخدمات العامة والتجهيزات. ولمواجهة هذه الظاهرة، يتطلب الأمر النظر في إقرار الدراسة الاستراتيجية المتعلقة بتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول، التي تنطوي على إقامة الحواجز والسدود، وتهذيب مجاري الأودية وتوجيه السيول إليها ضماناً لنقلها بعيداً عن أماكن العمران، كما ينبغي الاستمرار في تأكيد الالتزام بالتعاميم والتوجيهات الناهية عن العبث بمجاري السيول.

٤/٣٢ توقعات الطلب

ينطلق الطلب على الخدمات البلدية خلال خطة التنمية التاسعة، من التوجه نحو تحقيق هدف التغطية الشاملة للخدمات البلدية، وحسابات النمو السكاني والاقتصادي والتوسع العمراني، والإحلال عند انتهاء العمر الافتراضي للمرافق. هذا مع مراعاة تحقيق هدف التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة أثناء عملية التنفيذ.

ويوضح الجدول (٥/٣٢) المشروعات المخططة لتلبية الطلب على الخدمات البلدية خلال خطة التنمية التاسعة والبالغة نحو ١٢٤٩٣ مشروعاً موزعة حسب المناطق الإدارية. وتستهدف الخطة تنفيذ نحو (٦٥٪) من ذلك الطلب خلال خطة التنمية التاسعة بتنفيذ نحو ٨١٢٢ مشروعاً في مختلف الخدمات البلدية.

الجدول (٥/٣٢)
المشروعات المخططة لتلبية الطلب على الخدمات البلدية حسب المناطق الإدارية
خطة التنمية التاسعة

المناطق	دراسات تخطيطية	تصريف سيول	طرق وشوارع	حدائق ومنتزهات	أسواق نفع عام*	مباني بلدية	صحة بيئة	مرافق عامة **	نزع ملكية	إجمالي المشاريع
الرياض	٢٤٥	٣٧١	١١٠٧	١٥٧	٩٩	١٨١	١٥٧	٢٠٨	٦٤	٢٥٨٩
مكة المكرمة	١٦٠	٢١٣	٥٩٥	٨٢	٢٣	٧٦	٩٤	١٣١	٣٥	١٤٠٩
المدينة المنورة	٤٩	١١٢	٣٦٣	٥٠	١٥	٤٦	٧٧	٦٢	١٨	٧٩٢
القصيم	٢٥	٩٣	٤٢٦	٦٦	٤٩	٦٨	٧٥	٧٤	٢٨	٩٠٤
الشرقية	٩٧	٩١	٤٠٢	٧٩	١٩	٧٥	١٠٢	٨٥	١٤	٩٦٤
عسير	٧٢	٢١١	٧١٢	٧٤	٤٣	٧٥	٧٢	١٧٢	٢٩	١٤٦٠
تبـــوك	٢٤	٨٤	٢٣٣	٣٨	١١	٢٦	٣٢	٤٢	١٠	٥٠٠
حائـــل	٣٩	٩٩	٣٣٦	٤٠	٣٦	٥٠	٦٦	٦٢	١٦	٧٤٤
الحدود الشمالية	٢٠	٧٦	١٦٥	٢٧	١٠	١٨	٣٦	٣٤	٥	٣٩١
جازان	٦٨	١٣٨	٤٤٨	٨٤	٤١	٦٤	١٠١	٩٣	٤٣	١٠٨٠
نجـــران	١٩	٦٩	١٣٨	٣٠	١٠	٣٠	٣١	٢٧	٦	٣٦٠
الباحة	٣٣	٧٧	٢٢٣	٣٣	١٧	٢٠	٣٦	٥٣	١٧	٥٠٩
الجـــوف	٢١	٧٠	٢١٤	٢٤	١٤	٢٧	٣٨	٤١	١٦	٤٦٥
مناطق مختلفة (ديوان الوزارة)	٢٨٣	٨	١٢	٠	٠	١٣	١	٩	٠	٣٢٦
الإجمالي	١١٥٥	١٧١٢	٥٣٧٤	٧٨٤	٣٨٧	٧٦٩	٩١٨	١٠٩٣	٣٠١	١٢٤٩٣

(*) أسواق خضار وفاكهة ولحوم وأسماك ومواشي.

(**) ساحات بلدية ومراكز احتفالات ومراكز حضرية ومقابر ومغاسل موتى ومواقف سيارات.

المصدر: برامج ومشروعات وزارة الشؤون البلدية والقروية لخطة التنمية التاسعة.

٥/٣٢ استراتيجية التنمية

١/٥/٣٢ الرؤية المستقبلية

خدمات بلدية مستوفية للمعايير الدولية، تلبي الاحتياجات المتزايدة للسكان في المناطق الحضرية والقروية على السواء، وتعزيز كفاءة هذه الخدمات ومرافقها وتجهيزاتها، ودعم دور القطاع الخاص في إنشاء المرافق البلدية وتشغيلها وتمويلها، وبما يرتقي بنوعية حياة المواطنين.

٢/٥/٣٢ الأهداف العامة

- تحسين الظروف المعيشية للسكان والإسهام في تحقيق التنمية المتوازنة في مختلف مناطق المملكة الإدارية.
- رفع كفاءة أداء الأجهزة البلدية وتحسين فعالية خدماتها.
- حماية صحة البيئة وتوفير مقومات السلامة العامة.
- الاستمرار في تطوير المشاعر المقدسة ورفع كفاءتها.
- رفع كفاءة التصنيف والبدء في تصنيف الاستشاريين ومقاولي القطاع الخاص.

٣/٥/٣٢ السياسات

- التوسع في توفير الخدمات البلدية وفقا للاستراتيجية العمرانية الوطنية.
- التغطية الشاملة للخدمات البلدية في محاور التنمية ومراكز النمو المعتمدة.
- تطوير القدرات الفنية والبشرية للأجهزة البلدية وتعزيز صلاحياتها.
- تنمية الإيرادات البلدية لضمان تطور خدماتها واستدامتها.
- مواصلة جهود إعادة الهيكلة والتطوير المؤسسي للخدمات البلدية، وتخصيصها.
- تدوير النفايات والتخلص الآمن منها.
- التطبيق الصارم لقواعد الصحة والسلامة العامة.
- توفير نظام متكامل للنقل العام داخل المدن.
- التطبيق الصارم لأنظمة المرور فيما يختص بسلامة المركبات والانبعاثات الكربونية.
- اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية الأراضي الحكومية للمحافظة عليها ومنع التعدي عليها لمصلحة التنمية المستدامة حاضراً ومستقبلاً.
- مواصلة الجهود في تطوير مرافق المشاعر المقدسة وخدماتها.
- وضع آليات تصنيف الاستشاريين ومقاولي القطاع الخاص.

٤/٥/٣٢ الأهداف المحددة

- استحداث ٦٠ بلدية جديدة في مختلف مناطق المملكة.
- رفع نسبة تدوير النفايات إلى (٧٥٪).
- تنمية الإيرادات البلدية لتغطي نحو (٦٠٪) من تكاليف المصروفات التشغيلية.
- إعداد نظام المجالس البلدية وتشكيل أعضائها.

- إنشاء ٤٠ مركزاً حضارياً.
- تطبيق نظام (كود) البناء السعودي ومتابعته وتحديثه دورياً.
- إعداد دراسة تطوير تصنيف المقاولين وتطبيق توصياتها بعد اعتمادها.
- استكمال إعداد المخططات الإقليمية لجميع المناطق.
- استكمال مشروعات المشاعر المقدسة.
- استكمال إعداد المخططات الهيكلية لجميع البلديات.
- رفع نسبة السعودة بالقطاع إلى نحو (٨٤,٨٪) بنهاية خطة التنمية التاسعة.
- تنفيذ نحو ٨١٢٢ مشروعاً للخدمات البلدية المختلفة المحددة في الجدول (٦/٣٢).

الجدول (٦/٣٢)
الأهداف المحددة للخدمات البلدية حسب المناطق الإدارية
خطة التنمية التاسعة

المناطق الإدارية	دراسات تخطيطية	تصريف سيول	طرق وشوارع	حدائق ومتنزهات	أسواق نفع عام	مباني بلدية	صحة بيئة	مرافق عامة	نزع ملكية	إجمالي المشاريع
الرياض	١٧٣	٢٦٥	٨٣٠	١٢٤	٦٦	١٠٠	٩٠	١٢٩	٣٧	١٨١٤
مكة المكرمة	٦٧	١٣٣	٣٨٤	٤٨	١٧	٣٧	٥٧	٨٠	٢٠	٨٤٣
المدينة المنورة	٢٢	٧٣	٢٣١	٤٥	٥	٢١	٤٢	٢٦	١٠	٤٧٥
القصيم	١٢	٥٣	٢٨٨	٦٦	٣٧	٥٣	٤٩	٥١	١٧	٦٢٦
الشرقية	٣٤	٥٠	٢٤٢	٤٦	١٢	٣٤	٥١	٣٦	٥	٥١٠
عسير	٥٣	١١٨	٤٣٦	٦٣	٢٨	٤٢	٤٤	١٢١	١٩	٩٢٤
تبوك	١٧	٥٤	١٥٣	٢٨	٣	١٨	٢٩	٢٥	٥	٣٣٢
حائل	١٩	٦٥	٢٠٩	٢٧	٢١	٢٨	٣٥	٤٤	٥	٤٥٣
الحدود الشمالية	١٧	٥٥	١١٠	٢٧	٦	١١	٢١	٢٢	١	٢٧٠
جازان	٣٩	٩٩	٣٠٩	٦٤	٢٦	٢٩	٦٦	٥٥	٣٤	٧٢١
نجران	١٧	٤٨	٨١	٢٤	٩	١٧	٢١	٢٤	١	٢٤٢
الباحة	٣٢	٥٢	١٥٨	٢٦	١١	١٦	٣٠	٤٥	١٠	٣٨٠
الجوف	١٦	٤٥	١٢٠	١٦	٥	١٢	١٦	٢٧	٨	٢٦٥
مناطق مختلفة (ديوان الوزارة)	٢٢٧	٨	١٢	٠	٠	١٠	١	٩	٠	٢٦٧
الإجمالي	٧٤٥	١١١٨	٣٥٦٣	٦٠٤	٢٤٦	٤٢٨	٥٥٢	٦٩٤	١٧٢	٨١٢٢

المصدر: برامج ومشروعات وزارة الشؤون البلدية والقروية لخطة التنمية التاسعة.

٦/٣٢ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة للجهات الحكومية في قطاع البلـــديات (وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات) خلال خطة التنميـــة التاســـعة (٩٥,٤) بليون ريال.

الثقافة والإعلام

١/٣٣ المقدمة

تشكل التنمية الثقافية ركيزة أساسية لعملية التنمية بمفهومها الشامل. فمن خلالها تتم تنمية القدرات العلمية والمعارف والمهارات للوصول إلى مستوى الإبداع في كل المجالات. وقد مرت الحركة الثقافية بتطورات واكبت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المملكة، واتسمت بإسهام الكثير من المبدعين والمفكرين والباحثين والدارسين السعوديين، ورعاية المؤسسات والهيئات الوطنية الحكومية والخاصة المعنية بحركة التطور الثقافي، وفي مقدمتها وزارة الثقافة والإعلام، والأندية الأدبية، وجمعيات الثقافة والفنون، والجامعات والمدارس والمكتبات العامة، إضافة إلى المؤسسات الصحفية ودور النشر، وغيرها من الهيئات كل هيئة في نطاق اختصاصها. ولم تقتصر تلك الجهود على الداخل فقط، بل امتدت لتتواصل مع محيطها العربي والإسلامي والعالمي. فكانت جهود المملكة المميزة من أجل التواصل مع العالم من خلال سفاراتها وملحقياتها التعليمية والثقافية في الخارج، وإعلامها الخارجي. وتُوِّجت تلك الجهود بمبادرة خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، حفظه الله، من خلال رعايته للمؤتمر الإسلامي العالمي للحوار بمكة المكرمة والمؤتمر العالمي لحوار الأديان في مدريد.

وقد شهدت خطة التنمية الثامنة فعاليات ثقافية متنوعة، حيث حظيت مختلف أشكال التعبير كالمقالة والقصيدة والقصة والرواية والأطروحات الفكرية والبحوث والدراسات العلمية، باهتمام كبير، وتطورت الفنون المختلفة، كما زاد الاهتمام بالتراث الوطني والشعبي والمأثورات والمواقع الأثرية. وتم أيضاً تخصيص جوائز أدبية وثقافية للتفوق العلمي والأدبي، إضافة إلى تنظيم فعاليات ومهرجانات ثقافية على مدار العام مثل المهرجان الوطني للثقافة والتراث في الجنادرية. وفي الجانب الإعلامي حقق النشاط الإعلامي تطوراً نوعياً وكمياً في وسائله وأدواته المقروءة والمسموعة والمرئية.

وستتواصل الجهود خلال خطة التنمية التاسعة للارتقاء بمستوى الخدمات الثقافية من خلال تنظيم العديد من الفعاليات الثقافية في مختلف الأنشطة الثقافية ودعمها، كما ستعمل الخطة من خلال سياساتها وأهدافها على النهوض بالخدمات الإعلامية وتوسيع نطاق انتشارها

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن لقطاع الثقافة والإعلام، وما شهده من تطورات خلال خطة التنمية الثامنة، كما يستعرض أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها، وتوقعات الطلب على الخدمات الثقافية والإعلامية، ويلقي الضوء على الرؤية المستقبلية للقطاع وأهدافه وسياساته وأهدافه المحددة خلال خطة التنمية التاسعة.

٢/٣٣ الوضع الراهن

١/٢/٣٣ الثقافة

تزخر الحياة الثقافية في المملكة بزخم من العطاء الثقافي بمختلف أشكاله، ومن أبرز دلالاته خلال خطة التنمية الثامنة ما يلي:

- قيام وزارة الثقافة والإعلام بالعديد من الأنشطة والفعاليات. فعلى مستوى النشاط الثقافي، تم تنظيم معارض وورش متنوعة بمعدل نحو ٢٣ معرضاً وورشة سنوياً، كما قدّمت من خلال الإدارة العامة للأندية الأدبية وعددها ١٦ نادياً، مجموعة من الأنشطة المنبرية، بلغ متوسطها في العام نحو ٤٩١ ندوة وملتقى وأمسية شعرية وقصصية. أصدرت الوزارة أيضاً أكثر من ٥٣ إصداراً، كما قدمت من خلال فروع جمعية الثقافة والفنون – وعددها ١٣ فرعاً موزعة على مختلف مناطق المملكة – فعاليات مسرحية وندوات ومحاضرات بما معدله نحو ٢٧ أمسية قصصية وشعرية، و١٣ ندوة و٢٨ مسرحية و٤٨ معرضاً و٥٢ ورشة ومعرضاً فنياً. وأقامت الوزارة ست ورش عمل تعليمية، شارك فيها ما يقارب ١٧٤٥ طفلاً. كما زودت الوزارة المكتبات العامة التي تشرف عليها، وعددها ٨٠ مكتبة، بأكثر من ٨٠٠ عنوان سنوياً، علاوة على إشرافها على تنظيم معرض الكتاب. ومن النشاطات الثقافية البارزة التي قامت بها وزارة الثقافة والإعلام، تنظيم ١٣ أسبوعاً ثقافياً بالتعاون مع الدول العربية والدول الصديقة. كما استحدثت الوزارة خمس جمعيات جديدة إلى جانب جمعية هواة جمع الطوابع هي: الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون، وجمعية المسرحيين السعوديين، والجمعية السعودية للتصوير الضوئي، والجمعية السعودية للخط العربي، والجمعية السعودية للفنون التشكيلية.

الصفحة ٥٩٨

- رعاية رئاسة الحرس الوطني، على مدى أكثر من عقدين، لفعاليات المهرجان الوطني للتراث والثقافة في الجنادرية، والذي يعد من أبرز التظاهرات الثقافية على الساحات العربية، حيث تمتد فعالياته على مدى أسبوعين سنوياً لتشمل الأنشطة المنبرية والقرية الشعبية، والإصدارات. وقد بلغ عدد دورات هذا المهرجان حتى الآن ٢٤

دورة، شملت ندوات فكرية وعلمية وأمسيات شعرية وقصصية. كما صدر عن المهرجان نحو ١٤٤ كتاباً إضافة إلى إقامة معرض للكتاب وآخر للفن التشكيلي. ويتزامن مع كل دورة، مهرجان تعرض من خلاله مختلف الجهات الحكومية وإمارات المناطق منجزاتها ومأثوراتها التراثية في أجنحة خاصة بها.

- تضافر جهود الدولة مع جهود القطاع الخاص والأفراد للدفع بحركة التأليف والإنتاج الثقافي المتنوع، وأسفرت هذه الجهود عن ارتفاع أعداد الجهات المعنية بصناعة الكتاب، فبلغ عددها نحو ٤٤٨ داراً للنشر، منها ٣٢١ للقطاع الخاص و١٢٧ للقطاع الحكومي منتشرة في جميع مناطق المملكة. وبلغ حجم الإنتاج الثقافي من المطبوعات الوطنية السعودية نحو ١٧٥ ألف مطبوعة، وعدد مجلدات رصد المطبوعات والمؤلفات والمنشورات السعودية نحو ٢٤ مجلداً ضمت ٧١٧٣١ مادة. في حين بلغ عدد المكتبات بأنواعها نحو ١٩٨٠ مكتبة، منها ١٩٤ مكتبة متخصصة و٨٠ مكتبة عامة و١٦٤٦ مكتبة مدرسية و٦٠ مكتبة جامعية. وقد بلغ مجموع مقتنيات هذه المكتبات أكثر من ١,٩ مليون كتاب ووثيقة، إضافة إلى مقتنيات المكتبات الكبرى مثل مكتبة الملك عبدالعزيز العامة التي تضم نحو ٢٠٠ ألف مادة، ودارة الملك عبدالعزيز التي تحوي نحو ٨٠٠ ألف مقتنى، والمكتبة الوطنية التي تحوي نحو ٣٠٠ ألف مقتنى، ومكتبة الملك فهد الوطنية، التي تعد الجهة المسؤولة عن حفظ الإنتاج الفكري السعودي منذ تطبيق نظام الإيداع عام ١٤١٤هـ (١٩٩٣) وتحوي نحو ١,٣ مليون مادة.
- قيام وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بدور فاعل في خدمة الثقافة الإسلامية، إذ بلغ إجمالي إصداراتها من الكتب العربية والمترجمة نحو ١٢٣٠ كتاباً. كما بلغ عدد إصدارات الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء نحو ٢٧٠ كتاباً، كما أصدرت الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نحو ٧٠٠ كتاب.
- احتضان مركز الملك فهد الثقافي للعديد من الفعاليات الثقافية والعلمية والفنية، التي تنوعت بين المؤتمرات، الندوات، المحاضرات، والعروض المسرحية وغيرها.

ويُعد إنشاء مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني إضافة ثقافية نوعية في مجال مواجهة قضايا التنمية الثقافية ومعوقاتها والظواهر الاجتماعية وإشكالاتها، ومتابعة تطور الظواهر الاجتماعية وما تفرضه من تحديات. كما يؤدي المركز دوراً مهماً في نشر ثقافة الحوار.

إطار (١/٣٣): مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني:

صدر قرار إنشاء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بموجب أمر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز – رحمه الله – في تاريخ ١٤٢٤/٥/٢٤ هـ.

وقد شكل إنشاؤه إضافة وإثراءً حقيقياً للحياة الثقافية، من خلال طرحه ومناقشته لمختلف قضايا التنمية الثقافية ومعوقاتها، ومتابعة تطور الظواهر الاجتماعية وما تفرضه من تحديات، كما يؤدي المركز دوراً مهماً في نشر ثقافة التسامح والحوار. ويسعى المركز إلى توفير البيئة الملائمة الداعمة للحوار الوطني بين أفراد المجتمع وفئاته (من الذكور والإناث) بما يحقق المصلحة العامة ويحافظ على الوحدة الوطنية المبنية على العقيدة الإسلامية، وذلك من خلال الأهداف التالية :

- تكريس الوحدة الوطنية في إطار العقيدة الإسلامية وتعميقها عن طريق الحوار الفكري الهادف.
- الإسهام في صياغة الخطاب الإسلامي الصحيح المبني على الوسطية والاعتدال داخل المملكة وخارجها من خلال الحوار البناء.
- معالجة القضايا الوطنية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتربوية وغيرها وطرحها من خلال قنوات الحوار الفكري وآلياته.
- ترسيخ مفهوم الحوار وسلوكياته في المجتمع ليصبح أسلوباً للحياة ومنهجاً للتعامل مع مختلف القضايا.
- توسيع المشاركة لأفراد المجتمع وفئاته في الحوار الوطني وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني بما يحقق العدل والمساواة وحرية التعبير في إطار الشريعة الإسلامية.
- تفعيل الحوار الوطني بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة.
- تعزيز قنوات الاتصال والحوار الفكري مع المؤسسات والأفراد في الخارج.
- بلورة رؤى استراتيجية للحوار الوطني وضمان تفعيل مخرجاته.

٢/٢/٣٣ الإعلام

تتولى وزارة الثقافة والإعلام الإشراف على النشاط الإعلامي في المملكة، الهادف إلى تأصيل مبادئ شريعة الإسلام السمحة وقيمها، وتعميق الولاء الوطني، أرضاً وكياناً، في نفوس المواطنين، وحثهم على الإسهام الجاد في تقدّمه وإعماره وصونه، واحترام النظام، وتوثيق روابط الحب والتآزر وإذكاء روح التكافل الاجتماعي، والنهوض بالمستوى الفكري والحضاري والوجداني، ومكافحة الأمية والاهتمام بالتراث وإحيائه، وترسيخ التقاليد والعادات العربية الكريمة، والتصدي للتيارات والاتجاهات الهدامة وكشف زيفها وخطرها على الأفراد والمجتمعات، وتسليط الضوء على كيان المملكة وتميزه، وما يتمتع به مجتمعها من نعمة الاستقرار والأمن وما تيسَر لها من التقدم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وتشتمل منظومة النشاط الإعلامي على قنوات التلفزة، ومحطات الإذاعة، والصحف والمجلات والمكاتب الإعلامية.

وقد حقق النشاط الإعلامي خلال سنوات خطة التنمية الثامنة نقلات نوعية في وسائله وأدواته المقروءة والمرئية والمسموعة. وفي هذا الإطار شهدت المملكة عدداً من التطورات كان من أبرزها:

- بلغ عدد محطات الإذاعة ٢٨ محطة، تبث من خلالها ٥ برامج هي: إذاعة القرآن الكريم، وإذاعة نداء الإسلام، وإذاعة البرنامج العام من الرياض، وإذاعة البرنامج الثاني من جدة، وإذاعة البرامج الموجهة التي تبث بنحو ١٢ لغة. أما محطات الـ (FM) فقد بلغت ٢٤٦ محطة. وبلغ عدد المراكز التلفزيونية ١٤٩ مركزاً، وتبث القنوات التلفزيونية برامجها من خلال ٥ قنوات، بالإضافة إلى افتتاح أربع قنوات تلفزيونية جديدة تخدم الثقافة، والاقتصاد، والقرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة. كما تم تعميم البث الرقمي الحديث من خلال ٦٠ مركزاً تلفزيونياً بدلاً من البث التماثلي الذي كان معمولاً به في السابق.
- بلغ عدد مكاتب وكالة الأنباء السعودية (واس) ٢١ مكتباً، كما تنامت طاقات البث لديها.
- أسهم القطاع الخاص في المملكة بجهود فاعلة بتنمية القطاع الثقافي والإعلامي من خلال امتلاكه المؤسسات الصحفية التي تصدر ١٤ صحيفة يومية، و١٦٥ مجلة علمية ومتخصصة، وامتلاكه مكتبات ودور نشر بلغ عددها أكثر من ٣٢١ مكتبة ودار نشر، ومؤسسات وشركات الإعلان، ومؤسسات الإنتاج الفني المختلفة، ومساهماته في إنشاء المرافق الإعلامية والثقافية.

٣/٢/٣٣ التعليم والبحث العلمي

أسهمت مؤسسات التعليم العام والعالي بفعالية في إثراء الحياة الثقافية انطلاقاً من مهماتها واختصاصاتها، إضافة إلى دورها الحيوي في تطوير العملية التربوية. وقد أصدرت الجامعات السعودية العديد من البحوث والدراسات، ودعمت نشاط التأليف والترجمة بإصدارات متنوعة، فضلاً عن تفعيل الحياة الثقافية من خلال المؤتمرات العلمية الثقافية واللقاءات والندوات، إضافة إلى معارض الكتاب.

وفي مجال ثقافة العلوم والتقنية، أسهمت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بدعم إجراء أكثر من ٢٦٠٠ بحث، كما أنجزت نحو ٩٠ بحثاً، منها ٣٠ بحثاً وطنياً صرفاً، و٦٠ بحثاً بالتعاون مع مؤسسات علمية دولية، إضافة إلى تعريب مئات من مصطلحات العلوم، وإنتاج الأفلام والبرامج العلمية، وإصدار أكثر من ٣٠٠ كتاب علمي، إضافة إلى

الاستمرار في إصدار مجلة العلوم والتقنية التي تصدر كل (٣) أشهر وقد صدر منها حتى الآن ٩٠ عدداً.

من جهة أخرى، يؤدي معهد الإدارة العامة دوراً مهماً في مجال الثقافة الإدارية من خلال إصدار الكتب والبحوث العلمية والدراسات، إلى جانب رسالته الأساسية المتعلقة بتأهيل القوى البشرية. وقد بلغ إجمالي مقتنيات مكتبة المعهد نحو ٢٠٣ آلاف مرجع، كما أصدر المعهد أكثر من ٢٠٠ كتاب، إضافة إلى تواصل صدور مجلة المعهد الشهرية، والتي صدر منها حتى الآن ١٩٥ عدداً. كما تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية، من خلال مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية، بتقديم خدمات ثقافية مثل برامج محو الأمية وتعليم الكبار، إضافة إلى قيامها بتنظيم مسابقات ثقافية وندوات ومحاضرات وإصدار الكتب والبرامج. وقد نُظمت خلال خطة التنمية الثامنة نحو ١٨٦ فعالية ثقافية متنوعة.

٤/٢/٣٣ التراث

تصاعد الاهتمام الوطني بقطاع السياحة والآثار، وحث المواطنين على السياحة الداخلية. ولدعم هذا التوجه، تقوم الهيئة العامة للسياحة والآثار بالكشف والرصد والتوثيق للمواقع التاريخية والأثرية والمعالم الطبيعية المميزة، إضافة إلى جمع التراث الوطني وحمايته وصيانته، وإنشاء المتاحف في مختلف مناطق المملكة. وقد بلغ عدد المتاحف المسجلة بنهاية خطة التنمية الثامنة نحو ٢٣ متحفاً عاماً، أبرزها المتحف الوطني في الرياض، إلى جانب الترخيص لنحو ٦٥ متحفاً خاصاً. كما تم حصر نحو ١١٠٠ موقع أثري، وأكثر من ١٠٠٠ موقع من آثار التعدين القديمة. وسُجِّلتْ مدائن صالح والدرعية القديمة وجدة التاريخية في قائمة التراث الإنساني العالمي من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو). كما جرى إحياء سوق عكاظ التاريخي في مدينة الطائف وإعادته إلى المشهد الثقافي، حيث أقام منذ افتتاحه ثلاثة مهرجانات. وتم بناء المسجد الأثري في قلعة مارد في دومة الجندل، وإبراز آثار قلعة مدينة الأخدود في نجران.

وتعكف الهيئة على تأهيل المباني التاريخية للمملكة، والتي تم تشييدها في عهد المؤسس الملك عبد العزيز – طيب الله ثراه –، ليتم فتحها للجمهور كمتاحف تعرض صور ووثائق مراحل تأسيس المملكة. كما تتولى تنفيذ مشروع الأسواق الشعبية، وتعمل على تطوير الوسط التاريخي لعدد من مدن المملكة، مثل الطائف وجدة، إضافة إلى مواصلة العمل في مشروع القرى التراثية مثل: الغاط القديمة، ورجال ألمع، وقرية ذي عين، وبلدة جبة، وبلدة العلا القديمة.

٣/٣٣ القضايا والتحديات

١/٣/٣٣ الحفاظ على الهوية الوطنية وترسيخها

تشكل الهوية الوطنية مفهوماً تتضافر في تحديده ثلاثة أبعاد: بُعد روحي، وبُعد ثقافي، وبُعد وطني. ولكي تتمكن الهوية الوطنية من مجابهة التحديات، خاصة في ضوء ما يشهده العالم من تحولات كبرى في أنماط السلوك والتعبير وصراع الثقافات والمصالح، يلزم دعم جهود الحفاظ عليها، من خلال تعميق ثقافة الحوار والانفتاح على الآخر، وإتاحة مختلف مصادر المعرفة وقنواتها، ومنح الثقة للفاعلين في الحياة الفكرية والثقافية، وتهيئة مناخ من التسامح وتشجيع الحوار الذي يثري الهوية الوطنية.

٢/٣/٣٣ العولمة والهوية الثقافية والإعلامية

لقد أحدثت ثورة الاتصالات والمعلومات تحولات جذرية في الخطاب الثقافي الإعلامي على المستوى العالمي، لما تتيحه من سرعة فائقة وانتشار واسع وخيارات متعددة، أفضت جميعها إلى ما يسمى بالعولمة. وفي ظل العولمة الثقافية، بات من الصعب التحكم في تدفق المعلومات والرسائل الثقافية والإعلامية بكل ما تحمله من مضامين، وربما مخاطر. بل أصبحت المؤشرات الثقافية، كالإنتاج الأدبي والفكري والفني، وعدد الصحف وقرّاؤها، وعدد المكتبات والمتاحف والندوات، وعدد مواقع ومستخدمي الإنترنت ... الخ، من معايير قياس تطور مستويات المعيشة ونوعية الحياة. يحتّم ذلك العمل على الارتقاء بمحتوى المواد الثقافية والإعلامية من الأخبار والبرامج الثقافية والأعمال الفنية، ويفرض الحاجة إلى تشجيع الكفاءات الوطنية للمشاركة بإبداعاتها من أجل جذب الاهتمام والحفاظ على علاقة وثيقة بين المواطن والأجهزة الثقافية والإعلامية، وذلك يتطلب بدوره تطوير المرافق الثقافية والإعلامية، إضافة إلى صقل مهارات الطاقات البشرية العاملة بها.

٣/٣/٣٣ تنمية اهتمام الفرد بالقراءة والشأن الثقافي

شهدت المملكة مؤخراً مبادرات طموحة لتشجيع القراءة وتطوير المعارف، حيث أقامت مكتبة الملك عبدالعزيز العامة على سبيل المثال "مهرجان القراءة الحرة" الذي استهدف جعل القراءة عنصراً أساسياً في حياة المواطنين وتشجيعهم عليها. وقد رافقت المهرجان فعاليات كثيرة شدّدت على أهمية القراءة والتشجيع عليها، كما أطلقت عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) برنامج "القراءة في المطارات" كما أحيت مدينة جدة وبتنظيم من الغرفة التجارية

الصناعيـــة معرض الناشـــر السعودي، وعرضـــت فيـــه أهميـــة القـــراءة وتـــاريخ الكتـــاب وصناعته.

ويُعد معدل القراءة من المؤشرات المهمة لقياس مستوى التقـــدم الحضـــاري، وقـــد أشارت تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة خلال السنوات الماضية إلى تـــدني معدل القراءة في العالم العربي قياساً بأوروبا وأمريكا. وعلى الرغم من عدم توفر إحصـــاءات ومسوحات ثقافية موثقة تعرض لحجم استهلاك الكتاب والمـــواد الثقافيـــة، ومعـــدل القـــراءة والاهتمام بالشأن الثقافي، إلا أنه يمكن الاستنتاج بأن مستوى الإقبال على القراءة والثقافة لا يرقى إلى المستويات المأمولة. ومن ثم، فإن هناك حاجة إلـــى تضـــمين المنـــاهج الدراســـية مقررات تنمي القراءة الحرة ومهارات البحث والدراسة، والاهتمام بتوزيع الكتـــاب ونشـــره، إضافة إلى الترجمة والتعريب.

٤/٣/٣٣ الثقافة العلمية والتوجه نحو مجتمع المعرفة

تتوجه المملكة نحو ترسيخ مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة، ومن متطلبات تحقيق هذا التوجه زيادة الوعي بأبعاده وتنوير المجتمع بركائزه الأساسية. ويقوم الإعلام بدور فعال في هذا المجال بتبني برامج تثقيفية مناسبة في كل من الإعلام المرئي والمقروء والمسموع، ومن المأمول التوسع في هذه البرامج خلال الخطة التاسعة. من جهة أخرى باتت الثقافة العلمية والتقنية عاملاً أساسياً من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة وأصبح الاهتمام بهـــا من قبل وسائل الإعلام أكثر إلحاحاً من السابق.

٥/٣/٣٣ الترجمة والمحتوى الثقافي

تتسم ثروة المملكة الثقافية بالتزايد المطرد، ويعكس ذلك تنامي المحتوى الثقافي سواء على الوسائط التقليدية كالكتب، أو الوسائط الرقمية كالأقراص المدمجة وغيرها. وتعد الترجمة من الروافد الأساسية لإثراء الثروة الثقافية. وثمة اهتمام بالترجمة برز مؤخراً وهو بحاجة لترسيخ وتوسع من حيث الطاقات البشرية المتخصصة أو البرامج المعتمدة وخاصة في مجال تنمية الثقافة العلمية والتقنية وثقافة الابتكار.

٤/٣٣ توقعات الطلب

تتوقع خطة التنمية التاسعة أن يشهد الطلـــب علـــى المرافـــق الثقافيـــة والإعلاميـــة والأنشطة المرتبطة بها تنامياً ملحوظاً خلال سنواتها الخمس. ويعزى هذه التنامي في الطلـــب

ليس فقط لأسباب تتعلق بالزيادة السكانية، بل أيضاً لتنامي الوعي الثقافي والإعلامي لدى المواطنين الذي تجسده اهتماماتهم بالشأن الثقافي الوطني من ناحية، وإدراكهم لأهمية تملك المعلومة وشغفهم بها من ناحية أخرى، خاصة الشباب الذين يشكلون شريحة لا يستهان بها في المجتمع السعودي. لذا ستعمل الخطة على تلبية القدر الأكبر من هذه المتطلبات.

٥/٣٣ استراتيجية التنمية

١/٥/٣٣ الرؤية المستقبلية

أن يسود مستوى رفيع من الثقافة، يستلهم القيم الثقافية للمجتمع السعودي، يكون للإعلام دور محوري في خدمة مصالح المملكة، ومساهمة فاعلة لقطاع الثقافة والإعلام في العملية التنموية والتوجه نحو مجتمع المعرفة.

٢/٥/٣٣ الأهداف العامة

- الحفاظ على الهوية الحضارية العربية والإسلامية للثقافة الوطنية وتعزيزها.
- تطوير البُنى الفكرية والثقافية والإعلامية لكونها تشكل ركناً أساسياً من أركان البناء الحضاري.
- تعزيز حركة التأليف والترجمة والإنتاج الإعلامي العربي والفعاليات الثقافية داخل المملكة وخارجها.
- التعامل مع انعكاسات العولمة واستثمار إيجابياتها بما يعزز قدرات الثقافة الوطنية ويزيد من تماسكها ويوطد مكانتها بين الثقافات العالمية.
- تطوير أداء الأجهزة الإعلامية والثقافية ورفع مستوى كفاءتها، وتعميق العلاقة بينها وبين مختلف الفعاليات في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والعلمية، والثقافية، والتربوية، والترويحية.
- إنتاج برامج ومواد ثقافية وإعلامية قادرة على المنافسة والتأثير وجذب المشاهد إليها.
- زيادة مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الثقافية والإعلامية.
- تحقيق الانتشار المتوازن للثقافة على مستوى المناطق.

وتنطوي الأهداف العامة المشار إليها أعلاه على أربعة أبعاد هي:

١. البعد الاقتصادي ويتطلب: تعزيز دور الصناعات الثقافية في تنمية الاقتصاد الوطني، ومواكبة مظاهر التحديث والعولمة في المجالات الثقافية، وتوفير فرص عمل للشباب في مختلف مجالات الثقافة والإعلام.

٢. البعد التربوي ويتطلب: التطوير والتحديث في برامج التربية والتعليم في خدمة ثقافة تنموية عصرية.

٣. البعد المؤسسي والتنظيمي ويتطلب: إنشاء آلية شراكة وتكامل بين المعنيين بالشأن الثقافي، بحيث تشمل المؤسسات الحكومية والخاصة والمجتمع الأهلي، والارتقاء بمستوى الجودة والأداء في القطاع الثقافي، وتعاون المؤسسات الثقافية في المملكة مع الفضاء العربي والعالمي.

٤. البعد الاجتماعي ويتطلب: تعميم تجربة ثقافية جديدة تبرز خصائص الهوية السعودية وتحاكي العولمة.

الصفحة ٦٠٦

٣/٥/٣٣ السياسات

- تشجيع الصناعة والتسويق المحلي للمواد الثقافية وزيادة انتشارها.
- زيادة الإنتاج الثقافي والإعلامي بكل أشكاله ودعم الإنتاج الثقافي والإعلامي، وزيادة دوره في عملية التنمية.
- تأمين بنى تحتية حديثة وعصرية وخاصة في وسائط الاتصال لتعزيز التنمية الثقافية.
- بناء القدرات في مجالات الثقافة والإعلام بما فيها الثقافة العلمية.
- تطوير البرامج التعليمية لتتناسب مع تطلعات الشباب ومتطلبات سوق العمل في الصناعات والأنشطة الثقافية والإعلامية.
- تعزيز دور المؤسسات التربوية المعنية برفع المستوى الثقافي.
- معالجة الازدواجية – إن وجدت – في العمل الحكومي في مجال الثقافة والإعلام.
- صياغة استراتيجية إعلامية وثقافية عصرية، ودعمها بآليات عملية واضحة المهمات وقابلة للتنفيذ.
- وضع استراتيجية للثقافة وأخرى للنهوض باللغة العربية.
- تحفيز المجتمع الأهلي والقطاع الخاص على إنشاء مؤسسات إعلامية وثقافية جديدة.
- إطلاق النشاطات المتخصصة التي تساعد على تطوير القطاعات الثقافية.

- رفع مستوى الجودة في أداء الأعمال في المجالات الثقافية والإعلامية.
- زيادة التواصل والتفاعل الثقافي والإعلامي مع العالم الخارجي، والعمل على تطوير الشراكات العربية والدولية في قطاع الثقافة والإعلام.
- العمل على جعل المملكة قطباً أساسياً على الساحة الثقافية العربية والإسلامية.
- تحفيز الشباب على الاهتمام بالمسائل والقضايا الثقافية والمشاركة في مناقشتها.
- زيادة مساهمة القطاع الثقافي والإعلامي في عملية التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.
- إعداد قاعدة معلومات وطنية ثقافية.
- زيادة الاهتمام بالترجمة العلمية من العربية وإليها.
- تكثيف جهود إجراء الدراسات والبحوث في المجالات الثقافية والإعلامية، وإنشاء شبكات وطنية وإقليمية في هذا المجال.

٤/٥/٣٣ الأهداف المحددة

أولاً: في مجال الخدمات الثقافية

- زيادة عدد الأندية الأدبية بواقع ٤ أندية.
- افتتاح ٣ فروع لجمعية الثقافة والفنون.
- إنشاء ٧ مراكز ثقافية.
- إنشاء ٨ مكتبات جديدة.
- تنظيم ٢٠ أسبوعاً ثقافياً.
- تنظيم ٥٠ مشاركة للفنون المسرحية.
- تنظيم ٨٠ مشاركة للفنون الشعبية داخل المملكة وخارجها.
- تنظيم ١٠٠ مشاركة للفنون التشكيلية داخل المملكة وخارجها.
- تنظيم ١١٠ معارض للكتب داخل المملكة وخارجها.

ثانياً: في مجال الخدمات الإعلامية

- إنشاء ٢٣ مركزاً جديداً للبث التلفزيوني.
- استبدال المراكز التلفزيونية التي تبث على النظام التماثلي، بأخرى رقمية تضم القناة الأولى والثانية والرياضية والإخبارية.
- إضافة ٣٨ محطة إف. إم جديدة، وإنشاء ٥ محطات إف.إم على الطرق السريعة.

- إنشاء محطة إذاعية على الموجة القصيرة، إضافة إلى تحديث ٧ محطات إذاعية.
- تحديث ٢٨ محطة إذاعية.
- إنشاء استوديو إذاعي في مكة المكرمة وآخر في المدينة المنورة.
- افتتاح ٤ مكاتب جديدة لوكالة الأنباء السعودية.
- افتتاح ٣ مراكز إعلامية داخلية.

ويوضح الجدول (١/٣٣) ملخصاً للأهداف المحددة للمرافق الثقافية والإعلامية حسب المناطق الإدارية خلال خطة التنمية التاسعة.

الجدول (١/٣٣)
الأهداف المحددة للخدمات الثقافية والإعلامية
حسب المناطق الإدارية
خطة التنمية التاسعة

المناطق الإدارية	مراكز البث التلفزيوني	محطات إف.إم الإذاعية	المراكز الرقمية	فروع الوزارة	المراكز الثقافية	المكتبات	جمعية الثقافة والفنون	الأندية الأدبية	تحديث المحطات الإذاعية مرحلة ١+٢
الرياض	٣	٥	٤	–	–	١	–	١	٤
مكة المكرمة	٣	٤	٣	–	٢	–	١	–	٥
المدينة المنورة	٥	٤	٣	١	–	١	–	١	٢
القصيم	–	٢	٢	–	–	١	–	١	٢
الشرقية	٢	٥	٣	١	١	١	–	–	٥
عسير	٢	٤	٣	١	١	١	–	–	٢
تبوك	١	٣	٣	–	١	–	–	–	١
حائل	–	٢	٢	–	–	١	–	–	٢
الحدود الشمالية	١	١	٢	–	١	١	١	–	١
جازان	٢	٢	١	–	–	–	–	–	٢
نجران	–	٣	٣	–	–	–	١	١	١
الباحة	٢	–	٢	–	١	–	–	–	–
الجوف	٢	٣	١	–	–	١	–	–	١
الإجمالي	٢٣	٣٨	٣٢	٣	٧	٨	٣	٤	٢٨

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٦/٣٣ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة للبرامج الإعلامية والثقافية خلال خطة التنمية التاسعة نحو (١٢,١) بليون ريال.

الخدمات الدينية والقضائية والحج والعمرة

١/٣٤ الخدمات الدينية

١/١/٣٤ المقدمة

المملكة مهبط الوحي، ومهد الرسالة الإسلامية، كرّمها الله بالأماكن والمشاعر المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، ومنها البيت الحرام والكعبة المشرفة قبلة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ومهوى أفئدتهم، وإليها يفد الحجاج والعمّار والزوار لأداء المناسك، وقامت منذ تأسيسها على شريعة الإسلام ونهجه القويم، وتم التأكيد على هذا النهج في النظام الأساسي للحكم. لذا تصدرت العناية بالأماكن المقدسة أولويات خطط التنمية مجسدة ما استهدفته الدولة في تطوير الحرمين الشريفين بما يوفر لقاصديهما أداء مناسكهم بكل يسر وسهولة.

وقد شهدت خطة التنمية الثامنة تواصل بناء العديد من الجوامع والمساجد في جميع أرجاء المملكة استجابة للنمو السكاني والتطور العمراني، والتوسع في أنشطة الدعوة والإرشاد، وطُبعت أعداد كبيرة من المصحف الشريف وزُعّت حول العالم، كما طُبعت الترجمات والكتب الإسلامية، وأُقيمت ورش العمل والمحاضرات والندوات في مواضيع شتى تهم العالم الإسلامي، فضلا عن توفير الدعاة المؤهلين وتمكينهم من القيام بمهماتهم. علاوة على ذلك، بادرت المملكة بالدعوة إلى مؤتمر الحوار بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات، وأسهمت على أعلى المستويات في فعالياته التي لاقت تعاوناً وترحيباً من جميع الأوساط العالمية.

تستهدف خطة التنمية التاسعة الاستمرار في تطوير جميع جوانب الخدمات الدينية وتحسين كفاءتها، لمواكبة التغيرات الديموغرافية والتوسعات العمرانية. كما سيتم تعزيز الأنشطة الهادفة إلى مكافحة الغلو والتطرف، والاستفادة من الانفتاح العالمي، مع المحافظة على الموروثات والقيم الإسلامية، ودعم الحوار الإيجابي مع أتباع الأديان والثقافات والحضارات الأخرى. وعلى صعيد الأوقاف، تهدف خطة التنمية التاسعة إلى تنفيذ عملية إعادة هيكلة تنطلق من استراتيجية متكاملة تسعى إلى تطوير إدارة الأوقاف وتعزيز دورها في التنمية الاجتماعية.

يتناول هذا الجزء من الفصل الوضع الراهن للخدمات الدينية موضحاً التطورات التي شهدتها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها

خلال خطة التنمية التاسعة، كما يبرز توقعات الطلب على هذه الخدمات، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهــداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/١/٣٤ الوضع الراهن

١/٢/١/٣٤ توسعة الحرمين الشريفين

أسهمت التوسعة التي شهدها المسعى في المسجد الحرام خلال خطة التنمية الثامنــة في زيادة طاقة المسجد الحرام الاستيعابية، حيث بلغت مساحته الإجمالية بنهاية الخطة الثامنة ٤١٣ ألف متر مربع، ويجري العمل حالياً على توسعة أخرى ستضيف نحو ٦٣٢ ألف متــر مربع لتصبح مساحته الإجمالية ١,٠٤ مليون متر مربع، وطاقته الاستيعابية أكثر مــن ٢,٢٥ مليون مصل.

كما شهد المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة عدداً من المشاريع التطويرية لزيادة طاقته الاستيعابية إلى أكثر من مليون مصلٍّ، كما تم تركيب ٢٥٠ مظلة تغطي ١٤٣ ألف متر مربع من الساحات المحيطة بالمسجد من جهاته الأربع، فضلاً عن المرافق ومواقف السيارات وما يرتبط بها من الخدمات الأخرى.

٢/٢/١/٣٤ العناية بكتاب الله

بلغت إصدارات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة نحو ٥٤ مليون نسخة، شملت المصاحف والترجمات والتسجيلات وكتب السنة والسيرة النبوية. وقد حظي تحفيظ القرآن الكريم باهتمام وعناية كبيرة حيث شهدت الخطة عقد العديد من المسابقات المحلية والعالمية لحفظ القرآن الكريم وتجويده وتفسيره.

٣/٢/١/٣٤ العناية ببيوت الله وعمارتها

بلغ عدد المساجد والجوامع التي أنشئت خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة نحو ٤٥٠٠ مسجد وجامع، ليصل عددها إلى أكثر من ٩٥ ألف مسجد وجامع في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وأعيد تأهيل ٤٤٩ مسجداً وجامعاً في جميع مناطق المملكة الإدارية، الجدول (١/١/٣٤).

وشهدت الخطة تشكيل لجان لاختيار الأئمة والمؤذنين وفق معايير تعطي الأولوية للمؤهلين من طلبة العلم وحفظة القرآن الكريم، وتؤكد على أهمية الاعتدال في السلوك والمنهج، كما أُقيم عدد من الدورات لتأهيل منسوبي المساجد.

الجدول (١/١/٣٤)
خدمات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) (*)

المنطقة	عدد الجوامع	عدد المساجد	عدد فروع الوزارة	عدد أعيان الأوقاف	عدد مكاتب الوزارة في المحافظات	عدد الجمعيات الخيرية لتحفيظ القرآن	عدد مراكز الدعوة
الرياض	٣٦٠٠	١٥٣٠٠	١	٣٥٧	١٩	٢٨	٨
مكة المكرمة	٤٣٢٠	٩٠٠٠	١	١٠٥٢	١١	١٨	٦
المدينة المنورة	١٩٠٠	٢٧٠٠	١	٢٨٩	٦	٨	١
القصيم	٢١٦٠	٧٢٠٠	١	٧٨	١٠	١٤	٣
الشرقية	٩٧٠	٣٤٢٠	١	١٨٦	١١	٤	٢
عسير	٢٥٦٠	٧٥٣٠	١	٢٣٩٠	١١	١٩	٢
تبوك	٥٤٠	٣٠٦٠	١	٢٢	٥	٨	١
حائل	١٠٨٠	٥٢٢٠	١	٣٥٦	٣	٩	١
الحدود الشمالية	٤٥٠	٢٥٢٠	١	٣	٢	٤	١
جازان	١٨٠٠	٨٤٦٠	١	٢٨٧	١٣	١٦	٢
نجران	١٠٠٠	٢٣٤٠	١	٣٨	٦	٥	١
الباحة	١٢٦٠	٣٦٠٠	١	١٩٩٠	٦	١٠	١
الجوف	٣٦٠	٢٨٨٠	١	٥٧	٢	٥	١
المجموع	٢٢٠٠٠	*٧٣٢٣٠	١٣	٧١٠٥	١٠٥	١٤٨	٣٠

(*) الإحصائية شاملة مساجد المحطات والمزارع.
المصدر: وزرة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

٤/٢/١/٣٤ الأوقاف وتنمية مواردها

بلغ عدد الأعيان التي تم حصرها وتسجيلها خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة نحو ١٠٨٨ عيناً، ليصل عددها إلى ٧١٠٥ أعيان في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). وتواصلت أيضاً جهود التعرف على الأوقاف وإثبات وقفية الأعيان، وشهدت خطة التنمية الثامنة استمرار تنمية أصول الأوقاف وتطويرها واستثمارها من خلال وسائل متعددة شملت التأجير طويل الأجل لممتلكات الأوقاف في عدد من المناطق، وإنشاء عدد من الصناديق الوقفية لأغراض الاستثمار، إضافة لدخول الأوقاف شريكاً مساهماً في مشروعات التطوير

وبقيمة أعيانها الواقعة ضمن نطاق مشروعات التطوير، كما تم شراء أصول استثمارية مناسبة كبديل لأعيان الأوقاف التي تمت إزالتها للمصلحة العامة، فضلاً عن شراء عقارات استثمارية من فائض ريع الأوقاف، توزعت بين مناطق مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والقصيم.

كما تم دعم مكتبات الأوقاف بالمراجع والكتب والدوريات، إضافة إلى العناية بالمخطوطات، وترميم بعض المكتبات، وفتح العديد من المكتبات بالمساجد في مدن المملكة ومحافظاتها، وإنشاء مكتبات نسائية، والعمل على توفير الطاقات النسائية المؤهلة لتقديم الخدمات للباحثات والطالبات في هذه المكتبات. كما تم إدخال نظام الحاسب الآلي في المكتبات الوقفية، مع ربطها بشبكة آلية فيما بينها، إضافة لربطها بالمكتبات العامة، وإنشاء موقع لها على شبكة الإنترنت، فضلا عن إقامة المنتديات والملتقيات والمؤتمرات والمعارض، ودعوة رجال الأعمال للإسهام في دعم هذه المكتبات.

٥/٢/١/٣٤ الحث على الالتزام بالخلق الإسلامي

الصفحة ٦١٢

شهدت الخطة الثامنة تنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج في مجال الحث على الفضيلة والالتزام بالخلق الإسلامي، ومن بينها أنشطة مجلس الدعوة والإرشاد وأمانته العامة ولجنته التحضيرية، والتي شملت تداول عدد من الموضوعات المهمة ومناقشتها مثل خطورة الفتاوى المضللة، والتصدي لها بالحجة والدليل، ووسائل التصدي للغزو الفكري للمسلمين، ومظاهر الانحراف وكيفية معالجتها، وحفظ الأمن والحفاظ على مكتسبات الوطن، والمؤسسات الدعوية وأثرها في كشف الشبه الباطلة وفساد الدعاوي المضللة، وغيرها.

واستمر معهد الأئمة والخطباء بالتعاون مع وكالة المساجد والدعوة والإرشاد في تنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج، تضمنت إقامة المحاضرات للأئمة والخطباء والدعاة. كما تم العمل على تطوير الوسائل الدعوية في برامج رعاية الشباب، والاستفادة من الأندية الرياضية في تعزيز برامج التوجيه والإرشاد.

من جهة أخرى، تسهم الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الحث على التمسك بالسلوك الصالح والتحلي بالخلق الإسلامي الفاضل والإرشاد والنصح لإتباع الواجبات الدينية، والأمر بالتي هي أحسن، وقد شهد أداء الرئاسة خلال خطة التنمية الثامنة تطوراً لافتاً في بناء الكفاءات والقدرات، وعزز من ذلك تنظيمها العديد من البرامج التدريبية المتخصصة لمنسوبيها، وقد بلغ عدد مرافق الرئاسة ٤٧٤ مرفقاً بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، موزعة على ١٣ فرعاً في المناطق الإدارية، و١٣ مركزاً

للهيئة في المدن، و١٠٠ مركز للهيئة في المحافظات، و٣٤٨ مركزاً للهيئة في المراكز الإدارية.

٦/٢/١/٣٤ التطوير المؤسسي والتنظيمي

تقوم على توفير الخدمات الدينية بالمملكة عدة جهات، تختص كل واحدة منها بشأن من الشؤون التي يحتاجها الناس لقضاء مصالحهم، أو لإرشادهم وتبصيرهم للتعامل وفقاً للنهج الإسلامي القويم، حيث تتولى الرئاسة العامة للمسجد الحرام والمسجد النبوي خدمة الحرمين الشريفين ورعايتهما وصيانتهما، إضافة إلى الأنشطة العلمية من الوعظ والتوعية والإرشاد، كما تتولى وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد مسؤولية الإشراف على المساجد والجوامع في أنحاء المملكة وصيانتها والعناية بها، والاهتمام بحفظ القرآن الكريم والسنّة النبوية المطهرة والدعوة إلى الله، والإشراف على مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وتنظيم المسابقات الوطنية والدولية لحفظ القرآن الكريم، والتوسع في تنمية الأوقاف الخيرية في مجالات البر المتنوعة واستثمار مواردها وضبط أعيانها. وتتولى الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء إصدار الفتاوى الشرعية، ونشرها، إلى جانب القيام بإجراء البحوث العلمية والدراسات وتعميمها على المختصين والمهتمين.

وفيما يختص بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقد شهدت خطة التنمية الثامنة تطبيق الخارطة التنظيمية التجريبية الجديدة المعتمدة من اللجنة الوزارية الفرعية للجنة الوزارية للتنظيم الإداري شملت تعديلات مهمة في الهيكل الإداري للرئاسة ومهمات وحداتها باتجاه يهدف إلى تطوير أداء وحدات الرئاسة الإدارية وإحداث نقلة في مهماتها، ورفع كفاءة الأداء، والرقي بجهازها.

٣/١/٣٤ القضايا والتحديات

١/٣/١/٣٤ التطرف والغلو

الإسلام دين يقوم على الاعتدال والوسطية، وينافي الغلو والتطرّف في الدين اللذين يمتد أثرهما وضررهما على جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم يعيقان تقدم المجتمع واستقراره، فضلاً عن تأثيرهما السلبي على نظرة الشعوب الأخرى لديننا الحنيف. وينهى الإسلام عن كل ما يؤدّي إلى الانحراف والخروج عن جادة الصواب، ويمنع العنف في التصرفات والسلوك. وتستهدف الخطة التاسعة مواصلة الجهود لبيان سماحة الإسلام، وموقفه

من الغلو ورفضه للتطرف بجميع صوره وأشكاله وبراءته منه، إضافة إلى تعزيز الفكر المعتدل وتأصيل الوسطية في حياة المسلمين، وتحصين المجتمع من الأفكار الضالة والسلوكيات المنحرفة. كما ينبغي تعزيز برامج التوعية والإرشاد لتعريف الناشئة بخطر الغلو، وإرشادهم إلى المنهج الصحيح ومبادئ الإسلام وقيمه السامية، والتنسيق والتعاون بين جميع الجهات المعنية لتحقيق ذلك.

٢/٣/١/٣٤ تنمية الأوقاف وتطويرها

تُعد الأوقاف من الصدقات الجارية، التي يتوجب الاستمرار في تنميتها لتلبية الأهداف التي خصصت من أجلها. كما أنها تشكل مكوناً مهماً من مكونات القطاع الاجتماعي في الاقتصاد الوطني. وعلى الرغم مما تم تحقيقه بشأن الأوقاف في المملكة، فما زالت بحاجة إلى المزيد من الاهتمام لتفعيل دورها التنموي وتعزيزه.

وتستلزم معالجة هذه القضية تفعيل التوجه نحو إعادة هيكلة شؤون الأوقاف في إطار مؤسسي، كما تتطلب وضع استراتيجية شاملة تتضمن برامج محددة لتنفيذ جميع الجوانب ذات العلاقة بشؤون الأوقاف، وأهمها استكمال حصر أعيان الأوقاف في جميع أرجاء المملكة، ووضع آليات فاعلة لاستثمار أصولها ومواردها، إضافة إلى الارتقاء بالكفاءة الاقتصادية لمواردها.

الصفحة ٦١٤

٤/١/٣٤ توقعات الطلب

يتم تقدير الطلب المتوقع على الخدمات الدينية في ضوء معدل النمو السكاني المتوقع والتطورات الديموغرافية المصاحبة، إضافة إلى التطورات العمرانية المتوقعة في مختلف مناطق المملكة. مع الأخذ في الحسبان الوضع الراهن للمرافق وتقدير مدى حاجتها إلى الترميم أو الاستبدال خلال المدة القادمة.

وتشير تقديرات الطلب على الخدمات الدينية خلال خطة التنمية التاسعة إلى الحاجة إلى إنشاء نحو ٤٠٠ جامع و٦٠٠ مسجد، وتسوير ١٦٥ مصلى للعيد، وإنشاء ١٣ مركزاً للدعوة، كما أن هناك حاجة لافتتاح ٢٩ مركزاً للتوعية، وإعادة بناء نحو ٥٠٠ مسجد وجامع، إضافة إلى إنشاء ٣٤ مبنىً إدارياً، الجدول (٢/١/٣٤).

الجدول (٢/١/٣٤)

توقعات الطلب على الخدمات الدينية حسب المناطق الإدارية

خطة التنمية التاسعة

المناطق الإدارية	الجوامع	المساجد	المباني الإدارية	مساكن الأئمة	تسوير مصليات العيد	مراكز الدعوة	مراكز التوعية	إعادة بناء الجوامع	إعادة بناء المساجد
الرياض	٥٥	٧٠	٥	٢٦	٢٥	١	٠	٢٦	٤٠
مكة المكرمة	٤٠	٦٠	٥	٢٠	١٥	١	١٨	٢٠	٣٥
المدينة المنورة	٣٠	٦٠	٣	٢٠	١٠	١	١	٢٠	٢٥
القصيم	٣٥	٦٠	٣	٢٠	١٥	١	٠	٢٠	٢٥
الشرقية	٣٥	٦٠	٣	٢٠	١٥	١	٤	٢٠	٢٥
عسير	٣٥	٦٠	٣	٢٠	١٥	١	١	٢٠	٢٥
تبوك	٢٠	٤٠	٢	١٠	١٠	١	١	١٠	١٥
حائل	١٥	٣٠	٢	٨	٧	١	٠	٨	٢٠
الحدود الشمالية	١٥	٢٠	٢	٨	٧	١	١	٨	١٥
جازان	٥٠	٦٠	٣	٢٠	١٩	١	١	٢٠	٣٠
نجران	٣٠	٣٠	١	١٠	١٠	١	١	١٠	١٥
الباحة	١٥	٢٠	١	٨	٧	١	١	٨	١٥
الجوف	٢٥	٣٠	١	١٠	١٠	١	٠	١٠	١٥
الإجمالي	٤٠٠	٦٠٠	٣٤	٢٠٠	١٦٥	١٣	٢٩	٢٠٠	٣٠٠

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٥/١/٣٤ استراتيجية التنمية

١/٥/١/٣٤ الرؤية المستقبلية

تتمثل الرؤية المستقبلية للخدمات الدينية في عزم المملكة، حكومة وشعبا ومؤسسات، في رفع كفاءة وفعالية الخدمات الدينية بما ينسجم مع قيم الإسلام السمحة ومبادئه الأخلاقية السامية، والفضائل الراسخة للتسامح والاعتدال. وفي أن تكون الأوقاف داعماً رئيساً لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك انسجاماً مع العمل الذي حدده لها الإسلام في المجتمع، خاصة إسهامها في مكافحة الفقر والحاجة، وتجسيد مبدأ التكافل والتعاضد الإنساني، مما يتطلب تطويرها لكي تتمكن من تحقيق الغايات المرسومة لها.

٢/٥/١/٣٤ الأهداف العامة

تتمثل الأهداف العامة الرئيسة للخدمات الدينية خلال خطة التنمية التاسعة في التالي:

- العناية بكتاب الله تلاوة وتجويداً وحفظاً ونشراً.
- الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة.
- العناية ببيوت الله وعمارتها وصيانتها.
- تعزيز دور الأوقاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣/٥/١/٣٤ السياسات

يتم تحقيق الأهداف العامة الرئيسة للخدمات الدينية في خطة التنمية التاسعة من خلال السياسات التالية:

- تواصل إصدارات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة وإثراؤها، ومواصلة الاهتمام بعلوم القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.
- الاستمرار في دعم الجمعيات المعنية بحفظ القرآن الكريم ورعايتها.
- الاستمرار في تنظيم المسابقات المحلية والدولية للقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.
- تعزيز جهود التعريف بالمُثُل والفضائل والقيم السامية للإسلام والتي تستهدف تعميق أواصر المحبة بين الناس، وتحقيق العدل والسلم في العالم.
- إبراز جهود الدولة في دعم القضايا الإنسانية في الدول الإسلامية والصديقة.
- تشجيع الناشئة على حفظ كتاب الله وتجويده.
- إنشاء المساجد وصيانتها والمحافظة على مظهرها وجودة خدماتها.
- مواصلة جهود حصر الأوقاف واستخراج حجج الاستحكام الشرعية لها.
- التوسع في استثمار أصول الأوقاف وإدارة مواردها.
- مواصلة جهود إعداد الدعاة والخطباء للارتقاء بقدراتهم وتأهيلهم ليتمكنوا من إبراز الصورة السمحاء والمعتدلة لديننا الحنيف، مع وضع معايير لتقويم أدائهم.

٦/١/٣٤ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في خطة التنمية التاسعة نحو (٢١,٥) بليون ريال.

٢/٣٤ الخدمات القضائية

١/٢/٣٤ المقدمة

يُعد توافر نظام قضائي وعدلي كفؤ ومتكامل من أهم مقومات البيئة التنظيمية والمؤسسية للمجتمعات الحديثة، نظراً لما يوفره للمجتمع من مقومات الأمن والاستقرار ومن حماية للحقوق وتوفير للعدالة. وقد شهدت خطة التنمية الثامنة تصاعد الطلب على الخدمات القضائية التي تقدمها وزارة العدل، وديوان المظالم، وهيئة التحقيق والادعاء العام، وصدر خلال الخطة نظاما القضاء وديوان المظالم الهادفان إلى تطوير الخدمات القضائية وإجراءاتها، وشهدت الخطة أيضاً الإعلان عن مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بتخصيص نحو ٧ بلايين ريال لتطوير مرفق القضاء، والتي تعكس إدراكاً واسعاً ومتعمقاً لأهمية القضاء الكفء في عملية التنمية، ودعم جهود الإصلاح والتطوير.

تستهدف خطة التنمية التاسعة إكمال تنفيذ متطلبات نظامي القضاء وديوان المظالم، خاصة في مجال توفير المرافق الملائمة التي نص عليها النظامان، إضافة إلى تهيئة القدرات البشرية والطاقات المتخصصة المطلوبة، فضلا عن تعزيز القدرات الإدارية والتقنية. كما تستهدف الخطة تعزيز قدرات هيئة التحقيق والادعاء العام ودعمها بالطاقات البشرية المؤهلة وبالمرافق والتجهيزات اللازمة.

يتناول هذا الجزء من الفصل الوضع الراهن للخدمات القضائية موضحاً التطورات التي شهدتها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، كما يبرز توقعات الطلب على تلك الخدمات، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/٢/٣٤ الوضع الراهن

١/٢/٢/٣٤ الخدمات القضائية

شهدت خطة التنمية الثامنة تصاعد الطلب على العديد من الخدمات القضائية كالمعاملات الإدارية والتجارية والمالية وفض النزاعات وحماية حقوق الأفراد والمؤسسات، مدفوعاً بنمو النشاط الاقتصادي. ولمقابلة هذا الطلب المتنامي أُضيفت ٣ محاكم استئناف جديدة، و٤ محاكم عامة، ليرتفع عددها إلى ٢٧٨ محكمة عامة، هذا بالإضافة إلى المرافق

الأخرى المكونة من المجلس الأعلى للقضاء، والمحكمة العليا، وست محاكم استئناف، و٢٩ محكمة متخصصة، فضلاً عن المرافق الجاري إنشاؤها البالغة ٨ مجمعات للدوائر الشرعية في كل من بريدة، وحائل، وتبوك، وجازان، وسكاكا، وخميس مشيط، والدمام، ونجران.

وفيما يتعلق بالمرافق التابعة لديوان المظالم فتضم إلى جانب مقر الديوان الرئيس بالرياض، محكمة استئناف واحدة، وسبع محاكم إدارية في سبع مناطق، ويجري إنشاء ست محاكم إدارية أخرى في بقية المناطق.

وفي إطار السعي لتيسير الإجراءات القضائية، عُقدتْ ندوات وورش عمل لمناقشة مختلف القضايا المتعلقة بتطوير هذا المرفق الحيوي، كما وظّفت التقنيات الحديثة لحفظ الوثائق والمستندات وإجراء الأعمال الإدارية الأخرى، وجرى أيضاً تفعيل خدمات المكاتب الجديدة المعنية بنظام المرافعات الشرعية، وتطوير صحائف الدعوى والمواعيد وتحضير الخصوم، وضم هذه المكاتب في صالة واحدة بكل محكمة، وهو ما أسهم في تنظيم سير العمل، ووفّر على المراجعين الجهد والوقت.

الصفحة ٦١٨

٢/٢/٢/٣٤ كتابة العدل

شهد أداء كتابات العدل تطوراً ملموساً خلال الخطة الثامنة لتلبية الطلب المتنامي على خدماتها نتيجة لتزايد النشاط الاقتصادي، وتعدد معاملات الأفراد والمؤسسات وتنوعها. ولمواجهة هذا النمو قامت وزارة العدل بافتتاح المزيد من كتابات العدل في مناطق المملكة المختلفة ليرتفع عددها إلى ١٣٩ كتابة عدل، كما تواصلت عملية تطوير وتيسير الإجراءات في كتابات العدل من خلال ميكنة المكاتب وذلك باستخدام أحدث التقنيات في هذا المجال، وهو ما يسر عملية إصدار الصكوك، مما انعكس في زيادة مجموع الصكوك التي أنجزتها كتابات العدل خلال عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) والتي بلغت أكثر من مليوني صك، موازنة بنحو ١,٦ مليون صك في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، ومن جانبها تقوم المحاكم بإصدار الصكوك إلى جانب أعمالها الرئيسة، في الجهات التي لا يوجد بها كتابات عدل، وفي هذا الشأن بلغ عدد الصكوك التي أصدرتها المحاكم خلال عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) ما مجموعه ١٣٠ ألف صك.

٣/٢/٢/٣٤ التحقيق والادعاء العام

تقوم هيئة التحقيق والادعاء العام بمهماتها من خلال مقرها الرئيس في مدينة الرياض وفروعها المنتشرة في جميع مناطق المملكة والبالغة ١٣ فرعاً، إضافة إلى ٧٧ دائرة

تحقيق وادعاء عام في مختلف محافظات المملكة. وتتولى الهيئة التحقيق في الجرائم، طبقاً لما تحدده الأنظمة واللوائح، فضلاً عن الادعاء العام أمام الجهات القضائية، وطلب تمييز الأحكام، والإشراف على تنفيذ الأحكام الجزائية، والرقابة والتفتيش على دور الإصلاح والتوقيف. كما تتولى الهيئة بحث حالات الجرائم الواقعة خارج المملكة إذا كانت الجهة القضائية في المملكة مختصة بالنظر فيها بمقتضى الأنظمة الدولية أو المعاهدات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها.

وقد بلغ مجموع القضايا التي تم التحقيق والادعاء فيها خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة نحو ٤٥٧ ألف قضية، وبمتوسط سنوي بلغ ١١٤ ألف قضية، إذ ارتفع عددها من نحو ٩٢ ألف قضية في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١١٩ ألف قضية في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). وفيما يختص بمهمات الرقابة والتفتيش على دور الإصلاح والتوقيف، فتستهدف بحث حالات المساجين والموقوفين للتأكد من ضمان حصولهم على حقوقهم، فضلاً عن صحة تنفيذ الأحكام بحقهم.

٤/٢/٢/٣٤ الطاقات البشرية ورفع كفاءتها

ارتفع إجمالي عدد القضاة وكتّاب العدل خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة من ٦٦٣ قاضياً في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ٧١٥ قاضياً في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، في حين ارتفع عدد كتاب العدل من ٣٠٥ كتاب عدل في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ٤١٣ كاتب عدل في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). كما صدر الأمر السامي الكريم رقم (٩٧١٥/م ب) وتاريخ ١٤٢٨/١١/٨هـ (٢٠٠٧) بإحداث ٤٤٧ وظيفة قضائية، فضلاً عن إضافة ما يقابلها من الوظائف الإدارية المساعدة، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تسريع تطوير الخدمات القضائية.

وفي مجال تطوير الطاقات البشرية وقدراتها، تم تنفيذ العديد من الحلقات التدريبية للقضاة وكتاب العدل خلال خطة التنمية الثامنة، وذلك بالتعاون مع المعهد العالي للقضاء. كما عُقدت دورات في القضايا المالية وقضايا الأعمال، وذلك بالتعاون مع المعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي، فضلا عن دورات أخرى متخصصة في معهد الإدارة العامة وعدد من المعاهد الأخرى داخل المملكة وخارجها.

وفيما يختص بديوان المظالم، فقد ارتفع عدد القضاة بالديوان من ١٨٤ قاضياً في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، إلى ٣٠٣ قضاة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). كما بلغ إجمالي منسوبي هيئة التحقيق والادعاء العام ٤٠٨٧ فرداً بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، جميعهم من السعوديين. وفيما يختص بالتدريب، فقد تم تدريب نحو ٢٤٦٩ موظفاً

خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة، وإيفاد ٦١ موظفاً للدراسات العليا داخل المملكة، وفي إطار تطوير الكفاءة والأداء، يجري إنشاء شبكة لربط جميع دوائر وإدارات الهيئة بعضها مع بعض بجانب توحيد قواعد البيانات والمعلومات.

٥/٢/٢/٣٤ التطوير المؤسسي والتنظيمي

تحقــق خلال خطة التنمية الثامنة تقدم ملحوظ فيما يختص بتطوير الخدمات القضائية، حيث صدر نظام القضاء ونظام ديوان المظالم، بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ (٢٠٠٧). ويُعد صدور نظامي القضاء وديوان المظالم مع آلياتهما التنفيذية عملية مكملة لما سبقهما من الأنظمة القضائية مثل: نظام الإجراءات الجزائية، ونظام المرافعات الشرعية، ونظام المحاماة، وهي تشكل مجتمعة هيكلاً شاملاً للخدمات القضائية، وخطوة مهمة في مسار التطوير المؤسسي والتنظيمي للخدمات القضائية، وذلك لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المملكة وتلبية متطلباتها.

لقد فصّل نظام القضاء الجديد المحاكم وصنّفها إلى ثلاثة مستويات هي المحكمة العليا، محاكم الاستئناف، ومحاكم الدرجة الأولى. ونظم أيضاً تصنيف محاكم الدرجة الأولى إلى خمس فئات حسب الاختصاص وهي المحاكم العامة، والمحاكم الجزائية، ومحاكم الأحوال الشخصية، والمحاكم التجارية، والمحاكم العمالية.

الصفحة ٦٢٠

أما فيما يختص بديوان المظالم، فقد نص نظامه على أنه هيئة قضاء إداري مستقل، كما نص كذلك على إنشاء مجلس القضاء الإداري، إضافة لتشكيل محاكم توزعت على ثلاثة مستويات: المحكمة الإدارية العليا، ومحاكم الاستئناف الإدارية، والمحاكم الإدارية. وحدد النظام أيضاً صلاحيات ومسؤوليات واختصاصات تلك المحاكم.

من جهة أخرى، بدأت وزارة العدل المرحلة الأولى من تطبيق نظام السجل العيني للعقار الذي صدرت الموافقة عليه بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٦) وتاريخ ١٤٢٣/٢/١١هـ (٢٠٠٢). ويستهدف هذا النظام حفظ حقوق الملكية الخاصة والعامة وحمايتها.

٣/٢/٣٤ القضايا والتحديات

١/٣/٢/٣٤ السلّم القضائي

أرست الأنظمة الصادرة بشأن القضاء وديوان المظالم الأطر المؤسسية والتنظيمية، ووفرت دعائم بناء نظام قضائي يتمتع بالكفاءة والقدرة على تلبية متطلبات

التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن إنجاز الغايات والأهداف المأمولة من هذا المرفق المهم، تتطلب توفير القدرات المادية والإدارية والبشرية المطلوبة التي تمكنه من تحقيق مهماته على الوجه المطلوب، إذ تشير البيانات المتاحة بشأن الخدمات القضائية أنها تتطلب دعماً في عدد القضاة وكتاب العدل وغيرهم من العاملين من ذوي الاختصاص، يضاف إلى ذلك ما ستتطلبه المحاكم المتخصصة المنشأة وفق النظام الجديد من طاقات مؤهلة في شتى المجالات القضائية.

٢/٣/٢/٣٤ المباني الملائمة للخدمات القضائية

يتطلب تقديم الخدمات القضائية بالمستوى المرغوب توافر مرافق تتلاءم وطبيعة تلك الخدمات وتسهل إنجاز أعمال المراجعين بيسر وسرعة. إذ من الملاحظ أن نحو (١٧٪) فقط من مباني وزارة العدل مملوكة للوزارة، في حين أن الغالبية العظمى من المباني مستأجرة، وغالباً لا تتوافر فيها متطلبات أو مواصفات تقديم الخدمات القضائية.

٣/٣/٢/٣٤ الوظائف التخصصية والإشرافية

ترتب على النمو السريع في عدد قضايا التحقيق والادعاء، وزيادة الرقابة على السجون ودور التوقيف، خلال السنوات الماضية، بروز عجز في الطاقات البشرية المطلوبة للقيام بأعمال التحقيق والادعاء والرقابة والتفتيش، فضلاً عن الإشراف على تنفيذ الأحكام الجزائية. وقد نص نظام الإجراءات الجزائية على العديد من المهمات التي ينبغي على المحققين القيام بها ضمن مواعيد محددة. وقد ترتب على الحرص على الالتزام بتنفيذ النظام زيادة الأعباء على أعضاء الهيئة المخول لهم إجراء التحقيق حسب النظام. لذا تتطلب المرحلة المقبلة تعزيز قدرات الهيئة بإضافة الطاقات المطلوبة، وتكثيف برامج التأهيل والتدريب لتحسين إنتاجية جميع العاملين، وتوفير التجهيزات والبرامج المساندة التي تسهم في تطوير كفاءة العمل.

٤/٣/٢/٣٤ مرافق هيئة التحقيق والادعاء العام

إن اغلب مباني هيئة التحقيق والادعاء العام في الوقت الراهن مبان مستأجرة، لا توفر الشروط التي تتطلبها طبيعة أعمالها، مما يؤثر على إنتاجية العمل وكفاءة الأداء. ويتطلب توفير بيئة العمل المناسبة افتتاح دوائر مستوفية للشروط التي تتطلبها طبيعة أعمال الهيئة.

٤/٢/٣٤ توقعات الطلب

١/٤/٢/٣٤ الخدمات القضائية

لمواكبة الطلب المتصاعد على الخدمات القضائية ينبغي توفير الطاقات المطلوبة من القضاة والمحامين وكتاب العدل والقوى البشرية الأخرى المساندة بتخصصاتها المختلفة، فضلاً عن توفير المرافق المختلفة وتوزيعها على جميع المناطق، والتي يحددها حجم القضايا وعددها التي ينبغي على السلطة القضائية الفصل فيها، وهذه تتحكم فيها عوامل متعددة كالنمو السكاني، والتطور الاقتصادي والاجتماعي، وكفاءة البيئة المؤسسية والتنظيمية، وغيرها.

وتشير تقديرات الطلب المتوقع على الخدمات القضائية خلال خطة التنمية التاسعة، وما يتطلبه تنفيذ نظام القضاء الجديد، إلى الحاجة لاستحداث ٧ محاكم استئناف، و٢٩ محكمة عامة، و٥٨ محكمة متخصصة، فضلاً عن إضافة ٣٣ كتابة عدل.

وعلى صعيد التوظيف، تقدر الإضافات المطلوبة من القضاة خلال خطة التنمية التاسعة بنحو ٧١٥ قاضياً، كما تقدر الإضافات المطلوبة من كتاب العدل بنحو ٦٩٠ كاتب عدل. أما بالنسبة لنظام ديوان المظالم الجديد فيتطلب تنفيذه استحداث محكمة إدارية عليا، و٣ محاكم استئناف إدارية، و٥ محاكم إدارية خلال خطة التنمية التاسعة، فيما تقدر الاحتياجات من القضاة في ديوان المظالم بنحو ٤٦٠ قاضياً، وبهذه الإضافات سيرتفع معدل القضاة لكل مائة ألف من السكان في المملكة من ٤,٢ قضاة في نهاية خطة التنمية الثامنة، إلى ٨,٨ قضاة خلال خطة التنمية التاسعة.

الصفحة ٦٢٢

ويوضح الجدول (١/٢/٣٤) تقديرات عدد المحاكم بفئاتها على مستوى مناطق المملكة الإدارية خلال خطة التنمية التاسعة.

٢/٤/٢/٣٤ التحقيق والادعاء العام

صاحب التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال خطة التنمية الثامنة، ظهور أنماط جديدة من الممارسات التي لم تكن معروفة في السابق، منها ما يتعلق باستخدام الأنظمة المعلوماتية، وغسيل الأموال، والقضايا الاقتصادية الأخرى. وقد واكب تلك التحولات صدور العديد من الأنظمة التي تجرم تلك الأفعال التي تتولى مسؤولية التحقيق والادعاء فيها هيئة التحقيق والادعاء العام، الأمر الذي يستلزم تطوير مرافق الهيئة وقدراتها في جميع المجالات ذات الصلة لكي تتمكن من أداء مهماتها بكفاءة وفعالية.

وتشير تقديرات الطلب إلى أن عدد مرافق الهيئة المطلوب إضافتها خلال خطة التنمية التاسعة تشمل ٦ فروع فئة (أ)، و٢١ دائرة فئة (ب)، و١٢ دائرة داخل المدن.

الجدول (١/٢/٣٤)
تقديرات عدد المحاكم حسب الفئات والمناطق الإدارية
خطة التنمية التاسعة

المناطق الإدارية	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)			١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)			الإضافات في الخطة		
	محاكم استئناف	محاكم عامة	محاكم متخصصة	محاكم استئناف	محاكم عامة	محاكم متخصصة	محاكم استئناف	محاكم عامة	محاكم متخصصة
الرياض	١	٥٥	٥	١	٥٨	١٣	٠	٣	٨
مكة المكرمة	١	٣٨	٦	١	٤٢	١٢	٠	٤	٦
المدينة المنورة	–	١٤	٢	١	٢٣	٦	١	٩	٤
القصيم	١	٢٤	١	١	٢٥	٥	٠	١	٤
الشرقية	١	٢٧	٧	١	٣٠	١٥	٠	٣	٨
عسير	١	٤٤	٢	١	٤٧	٨	٠	٣	٦
تبوك	–	٩	١	١	١٠	٤	١	١	٣
حائل	–	١٤	١	١	١٧	٤	١	٣	٣
الحدود الشمالية	–	٧	٠	١	٧	٣	١	٠	٣
جازان	–	٢٤	١	١	٢٥	٥	١	١	٤
نجران	–	٦	١	١	٧	٤	١	١	٣
الباحة	–	١٢	١	١	١٢	٤	١	٠	٣
الجوف	١	٤	١	١	٤	٤	٠	٠	٣
إجمالي المملكة	٦	٢٧٨	٢٩	١٣	٣٠٧	٨٧	٧	٢٩	٥٨

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٥/٢/٣٤ استراتيجية التنمية

١/٥/٢/٣٤ الرؤية المستقبلية

تتمثل الرؤية المستقبلية للخدمات القضائية في تطوير خدماتها بما ينسجم مع نظام القضاء، ونظام ديوان المظالم، ونظام هيئة التحقيق والادعاء العام، وذلك من خلال التوسع في افتتاح محاكم استئناف، ومحاكم عامة، ومحاكم جزائية، ومحاكم خاصة، ومحاكم إدارية لكل منطقة إدارية لتعزيز القدرة والكفاءة القضائية في جميع مناطق المملكة، وتطوير مهمات التحقيق والادعاء العام والتفتيش، وزيادة توفرها لضمان صيانة الحقوق.

٢/٥/٢/٣٤ الأهداف العامة

تتمثل الأهداف الرئيسة لقطاع الخدمات القضائية خلال خطة التنمية التاسعة فيما يلي:

- تطوير الخدمات القضائية والعدلية وزيادة توفرها في جميع مناطق المملكة.
- تعزيز الكفاءة الاجتماعية والاقتصادية للخدمات القضائية.
- تطوير مهمات التحقيق والادعاء العام والتفتيش وزيادة توفرها في جميع مناطق المملكة.

٣/٥/٢/٣٤ السياسات

يتم تحقيق الأهداف الرئيسة لقطاع الخدمات القضائية خلال خطة التنمية التاسعة عبر تنفيذ السياسات التالية:

- زيادة عدد المحاكم الشرعية والمتخصصة، وفق ما ورد بنظامي القضاء وديوان المظالم الجديدين.
- زيادة عدد دوائر كتابات العدل.
- زيادة عدد دوائر التحقيق والادعاء العام.
- تطوير الإجراءات وأساليب العمل وتسهيلها.
- زيادة المنتسبين للسلّم القضائي، وكتاب العدل والمسجلين لمقابلة الطلب المتزايد على الخدمات القضائية والعدلية
- التوسع في استخدام التقنيات الحديثة في المحاكم وكتابات العدل ودوائر التحقيق والادعاء العام.

٦/٢/٣٤ المتطلبات المالية

- تبلغ المتطلبات المالية المخصصة لقطاع الخدمات القضائية خلال خطة التنمية التاسعة نحو (١٦,٥) بليون ريال.
- تبلغ المتطلبات المالية المخصصة لهيئة التحقيق والادعاء العام نحو (٥,٥) بليون ريال خلال خطة التنمية التاسعة.

٣/٣٤ الحج والعمرة

١/٣/٣٤ المقدمة

شرف الله المملكة بخدمة الأماكن والمشاعر المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وتوفير أسباب الراحة والأمان لقاصديها، على نحو يليق بقدسية قبلة المسلمين ومكانتها ومهبط الوحي ومنطلق رسالة الإسلام والسلام إلى العالمين التي حملها الرسول الأمين عليه أفضل الصلاة والتسليم. وقد شهدت الأماكن المقدسة خلال خطة التنمية الثامنة تطورات مهمة، يأتي في مقدمتها التوسعات الكبيرة في المسجد الحرام والمسجد النبوي، وعملية التطوير الشامل لجسور الجمرات ومرافق المشاعر المقدسة، والتي ترتب عليها ارتفاع الطاقة الاستيعابية لتمكين الحجاج والزائرين من أداء عباداتهم ومناسكهم بيسر وطمأنينة.

تقوم وزارة الحج بالعناية بأمور الحج والحجاج والمعتمرين، من خلال وضع الخطط والبرامج المتعلقة بالخدمات المقدمة لحجاج بيت الله الحرام والمعتمرين وزوّار مسجد الرسول ﷺ، وذلك في إطار منظومة متكاملة من الخدمات، وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بأعمال الحج، وفي مقدمتها لجنة الحج العليا، ولجنة الحج المركزية. وتتولى وزارة الحج التنسيق مع المسؤولين في الدول الإسلامية، وتلك التي بها أقليات مسلمة، وبعثات الحج لضمان أداء الحجاج والمعتمرين والزوار لمناسكهم بكل سهولة ويسر.

يتناول هذا الجزء من الفصل الوضع الراهن لخدمات الحج والعمرة موضحاً التطورات التي شهدتها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، كما يبرز توقعات الطلب على هذه الخدمات، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/٣/٣٤ الوضع الراهن

١/٢/٣/٣٤ الأداء العام

أشرفت وزارة الحج خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة على خدمة نحو ٧,٥ ملايين حاج من داخل المملكة وخارجها، وبمعدل ١,٩ مليون حاج سنوياً، وما يزيد عن ١٢ مليون معتمر، وبمعدل ٣ ملايين معتمر سنوياً، بجانب الإشراف على أعمال مؤسسات أرباب الطوائف بمكة المكرمة، والأدلاّء بالمدينة المنوّرة، وهيئات الحصر والتوزيع

في مختلف منافذ القدوم للمملكة، والنقابة العامة للسيارات، ومؤسسات حجاج الداخل، وأعمال شركات العمرة، ولجنة الكشف على المساكن، ولجان المتابعة والمراقبة على جميع مؤسسات الداخل والخارج.

٢/٢/٣/٣٤ تطوير المشاعر المقدسة

شهدت المشاعر المقدسة بمكة المكرمة خلال خطة التنمية الثامنة تحسناً مطرداً في التنظيم والتطوير والخدمات، حيث تم تنفيذ مشروع تطوير جسر الجمرات والمنطقة المحيطة به، لتمكين الحجاج من أداء نسك رمي الجمرات بيسر وسهولة، إضافة إلى المشاريع الأخرى الهادفة لراحة الحجاج وتيسير أدائهم لنسكهم، وتشمل التوسع في مجال الخيام المطورة، وتواصل العمل على تسوية بعض أجزاء الجبال وجعلها على هيئة مدرجات من أجل استيعاب أكبر عدد من الحجاج، وكذلك تطوير محطات المياه الخاصة وخزاناتها بالمشاعر المقدسة، ونظام التفويج الآلي للحجاج في مرحلة المغادرة عن طريق الربط الآلي مع الهيئة العامة للطيران المدني والخطوط الجوية السعودية، وتطوير مراكز إرشاد التائهين بعرفات، وإنشاء مراكز للإرشاد بالمدينة المنورة. كما تم تطوير مركز تفويج الحجاج بطريق مكة/جدة السريع، وإنشاء نموذج موحد للاستراحات عند منافذ الدخول، وكذلك انتظام التواصل والتنسيق مع الجهات الرسمية والأهلية المعنية بشؤون الحج والحجاج.

بالإضافة إلى ذلك شهدت الخطة تواصل أعمال تطوير خدمات ومرافق النقل في المشاعر المقدسة وذلك لاستيعاب الزيادات المتوقعة في أعداد الحجاج والمعتمرين الزائرين لبيت الله الحرام، حيث بدأ العمل في تنفيذ مشروع قطار الحرمين الذي سيربط الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة مروراً برابغ وجدة.

٣/٢/٣/٣٤ تطوير أداء الجهات المسؤولة عن توفير خدمات الحج والعمرة

استمرت خلال خطة التنمية الثامنة جهود تطوير أداء الجهات المسؤولة عن توفير خدمات الحج والعمرة، وقد تم في هذا الإطار تشكيل لجان متعددة لمتابعة أداء شركات حجاج الداخل ومؤسساتها في المشاعر المقدسة ومناطق المملكة الأخرى وتقويمها ومراقبتها، للتأكد من جاهزيتها والتزامها بالشروط التعاقدية مع الحجاج والمعتمرين، كما تم تعزيز قدرات هذه اللجان بالقوى البشرية المؤهلة، وقد أسهم صدور الأمر السامي الكريم رقم (م/٥٨) وتاريخ ١٤٢٦/١٠/٢٨هـ (٢٠٠٥) القاضي بالموافقة على نظام خدمة حجاج الداخل ولائحته

التنفيذية في تطوير كفاءة الخدمات في المشاعر المقدسة.

وعلى صعيد رفع كفاءة أداء العمالة، تم تنفيذ عدد من البرامج الهادفة لرفع كفاءة أدائها في توفير خدمات الحج والعمرة بالجهات المختصة، ومنها تنفيذ ١١ برنامجاً تدريبياً وذلك في مقر مركز تدريب العاملين بالحج والعمرة، شملت تدريب ٦٢٥ مشاركاً، فضلاً عن تدريب أكثر من ألف موظف من منسوبي وزارة الحج في معهد الإدارة العامة. كما تم تنفيذ عدد من ورش العمل المتخصصة من أجل تحسين مستوى الخدمات وتطويرها.

٤/٢/٣/٣٤ التطوير المؤسسي والتنظيمي

تتولى وزارة الحج الإشراف العام على خدمة الحجاج والمعتمرين بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة منذ وصولهم إلى منافذ الدخول للمملكة وخلال إقامتهم في المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة وحتى مغادرتهم أرض المملكة، كما تتولى الإشراف على المؤسسات الأهلية للطوافة والأدلاء والوكلاء والزمازمة والعمل على تطويرها، والإشراف على أعمال النقابة العامة للسيارات وشركات نقل الحجاج والمعتمرين، والإشراف على خدمة حجاج الداخل، والعمل على تنمية مؤسسات الخدمة المرخصة لهذه الفئة، والاشتراك في لجان الحج العليا والمركزية، وإعداد خطط تفويج الحجاج وتنفيذها، والتنسيق مع جميع الأجهزة الحكومية المساندة في أعمال الحج والعمرة بغية توحيد الجهود في خدمة الحجاج والمعتمرين والعمل على راحتهم.

وفي هذا الإطار، شهدت خطة التنمية الثامنة صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٥٦) وتاريخ ١٤٣٠/٢/٢١هـ (٢٠٠٩) القاضي بالموافقة على الدليل التنظيمي لوزارة الحج المعتمد من اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري والذي تضمن هيكلاً لوزارة الحج وفروعها الثلاثة: مكة المكرمة والمدينة المنورة ومحافظة جدة، في إطار مؤسسي منظم. وجاء هذا الدليل معززاً للجهود التي ظلت تبذلها المملكة في مجال الإصلاح الإداري.

٣/٣/٣٤ القضايا والتحديات

١/٣/٣/٣٤ أداء المناسك والعبادات

يفد إلى المشاعر المقدسة حجاج ومعتمرون وزوار من مختلف مناطق العالم،

وينتمون إلى جنسيات ولغات وثقافات وشرائح اجتماعية واقتصادية وتعليمية متعددة ومتباينة. وفي ضوء هذا التباين، قد يقصر بعضهم في الأداء الصحيح للمناسك والعبادات، أو قد تصدر عنهم تصرفات غير ملائمة سواءً في التعامل مع المشاعر المقدسة أو في استخدام مرافقها وطرقها مما قد يضيق على بقية الحجاج في المناسك.

وفي ضوء هذا التحدي، يلزم العمل على تطوير الوعي لدى الحجاج والزائرين من خلال تعزيز برامج الإرشاد والتوجيه، سواء أثناء أداء المناسك أو قبل قدوم الحجاج والمعتمرين. وهذا يتطلب التنسيق المستمر والتعاون الوثيق بين الجهات المعنية بتوعية الحجاج وتيسير أداء المناسك والواجبات الدينية مثل وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ومؤسسات الطوافة، وبعثات الحج المرافقة لحجاج الخارج. كما أن على وزارة الحج تعزيز جهود التنسيق مع بعثات الحج المختلفة بشأن أفضل السبل لتعريف حجاجهم بالأداء الصحيح لمناسك الحج قبل قدومهم إلى المشاعر المقدسة، وتزويدهم بالمواد الإرشادية المناسبة، فضلاً عن تنظيم ورش عمل حول الأداء الصحيح للمناسك.

الصفحة ٦٢٨

٢/٣/٣/٣٤ تطوير منظومة نقل الحجاج

يشكل ازدحام وسائل النقل من المشاعر المقدسة وإليها تحدياً وعائقاً أمام توسيع طاقتها الاستيعابية، حيث لا يزال النقل مقتصراً على الحافلات والمركبات الصغيرة الخاصة، كما أن هذه الوسائل، مع زيادتها وبطء حركتها بسبب الازدحام، أصبحت تسبب ضغوطاً بيئية تتمثل في تلوث الهواء والتلوث السمعي (الضجيج). لذا أصبح من الضروري تطوير منظومة النقل داخل المشاعر وخارجها تطويراً يوفر حلولاً وافية وطويلة الأجل. وفي هذا الإطار هناك حاجة إلى استحداث وسائل نقل كهربائية سريعة لخدمة انتقال الحجاج والمعتمرين في مدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة.

٤/٣/٣٤ توقعات الطلب

يتوقع ارتفاع عدد الحجاج من نحو ١,٩٧ مليون حاج في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، منهم نحو ١,٧٨ مليون حاج من خارج المملكة، إلى نحو ٢,٠٧ مليون حاج في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، منهم نحو ١,٨٧ مليون حاج من الخارج. وبلغ معدل النمو السنوي المتوسط نحو (٠,٩٦٪) لإجمالي عدد الحجاج، و(٠,٩٩٪) للحجاج من خارج المملكة.

أما بالنسبة لأعداد المعتمرين، فيتوقع ارتفاعها من نحو ٣,٠٥ مليون معتمر في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٣,١٥ مليون معتمر في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٠,٦٥٪)، الجدول (١/٣/٣٤).

الجدول (١/٣/٣٤)
توقعات أعداد الحجاج والمعتمرين
خطة التنمية التاسعة

(بالآلاف)

البيان	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	معدل النمو السنوي المتوسط للخطة (٪)
حجاج الخارج	١٧٨٠	١٨٧٠	٠,٩٩
حجاج الداخل	١٩٢	١٩٩	٠,٧٢
إجمالي عدد الحجاج	١٩٧٢	٢٠٦٩	٠,٩٦
عدد المعتمرين	٣٠٥٠	٣١٥٠	٠,٦٥

المصدر: وزارة الحج.

٥/٣/٣٤ استراتيجية التنمية

١/٥/٣/٣٤ الرؤية المستقبلية

الاستمرار في تطوير المشاعر المقدسة، والتوسع في مرافقها، وتوظيف أحدث التقنيات في إدارتها، وبما يمكن الحجاج والمعتمرين من أداء مناسك الحج والعمرة بيسر وسهولة واطمئنان، وفي بيئة نظيفة وآمنة.

٢/٥/٣/٣٤ الأهداف العامة

تتمثل الأهداف العامة الرئيسة لخدمات الحج والعمرة خلال خطة التنمية التاسعة في التالي:

- تنفيذ توجيهات الدولة الرامية لخدمة الحجاج والمعتمرين وتوفير المناخ المناسب لهم لأداء المناسك بسلامة وطمأنينة.
- الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين منذ وصولهم إلى المنافذ البرية والجوية والبحرية للمملكة وخلال إقامتهم في مكة المكرمة والمدينة المنورة وحتى مغادرتهم.

- تثقيف الحجاج والمعتمرين وتوعيتهم بالأنظمة والحقوق والواجبات الخاصة بهم لأداء مناسكهم بيسر وسهولة.

٣/٥/٣/٣٤ السياسات

يتم تحقيق الأهداف العامة الرئيسة لخدمات الحج والعمرة في خطة التنمية التاسعة من خلال السياسات التالية:

- تعزيز التنسيق مع مؤسسات حجاج الداخل والخارج بشأن تطوير الخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين.
- تطوير مراكز توجيه الحجاج، ومراكز مراقبة التفويج، وزيادة أعداد مراكز إرشاد الحجاج بمكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة.
- تكثيف برامج التوعية والإرشاد والتوجيه للحجاج قبل وصولهم إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة.
- التنسيق المستمر مع لجنة الحج المركزية وبعثات الحج الإسلامية، والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة لتقديم أفضل الخدمات للحجاج والمعتمرين.
- استمرار التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتطوير وسائل النقل.
- وضع الآليات اللازمة والملائمة لمتطلبات كل موسم، وبما يضمن ويكفل تقديم الخدمة المناسبة لحجاج بيت الله الحرام كافة.

٦/٣/٣٤ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة لوزارة الحج خلال خطة التنمية التاسعة نحو (٣,٢) بليون ريال.

البيانات والمعلومات الإحصائية

١/٣٥ المقدمة

تواصل العمل خلال خطة التنمية الثامنة على تطوير قواعد البيانات والمعلومات لتلبية الحاجة المتزايدة للبيانات الإحصائية والمعلومات التي يتم الاعتماد عليها في تخطيط البرامج التنموية، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتطويرها، إضافة إلى استخدامها في المؤسسات المدنية والأكاديمية والاقتصادية والاجتماعية. وفي ضوء اندماج الاقتصاد الوطني في المنظومة العالمية، وبخاصة منذ الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بنهاية عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)، تزايد طلب المؤسسات الدولية المختلفة على البيانات والمعلومات.

وقد واكبت المملكة جميع التطورات المشار إليها أعلاه، حيث شهدت خطة التنمية الثامنة نمواً في قواعد البيانات القطاعية والمتخصصة، وتوسعت وتنوعت خلال الخطة أيضاً الإحصاءات السكانية والاقتصادية والاجتماعية، كما تم تطوير المدى الزمني لكل منها، وذلك انسجاماً مع متطلبات استخداماتها المختلفة. وتم العمل خلال الخطة أيضاً على ضمان انتظام المسوح الإحصائية في دورات زمنية محددة.

تستهدف خطة التنمية التاسعة مواصلة جهود وخطط تطوير البيانات الإحصائية في القطاعين العام والخاص وتوسيع نطاق تغطيتها، فضلاً عن الاستمرار في بناء القدرات الإحصائية للجهات المختلفة، وذلك اعتماداً على أفضل النظم المعمول بها عالمياً. تهدف الخطة أيضاً إلى تطوير الإحصاءات الاجتماعية، وتنويع مؤشر الأسعار، وتوفير المؤشرات الإحصائية المختلفة بالنسبة للمناطق والمدن الرئيسة. كما تستهدف الخطة تطوير قواعد بيانات لمختلف القطاعات، حتى يمكن قياس مستوى الأداء في كل قطاع ووضع خطط التطوير المستقبلية على هديها. من المستهدف أيضاً خلال الخطة التاسعة تقليص الدورة الزمنية لعدد من المؤشرات، فضلاً عن تحسين مواعيد توفير البيانات المختلفة ونشرها.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن لخدمات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات موضحاً التطورات التي شهدتها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للمصلحة في خطة التنمية التاسعة.

٢/٣٥ الوضع الراهن

١/٢/٣٥ المعلومات الإحصائية

وسّعت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات – وهي الجهة المركزية المسؤولة والمنظِمة للقطاع الإحصائي – نطاق أبحاثها ودراساتها الإحصائية لتغطي عدداً من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، كما طورت نشراتها الإحصائية ودورياتها، بحيث باتت تتابع بشكل أشمل وأسرع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية. ومن جانبها، توفر معظم الجهات الحكومية والمؤسسات العامة المختلفة نشرات إحصائية تفصيلية عن مهماتها وأنشطتها القطاعية.

شهدت سنوات خطة التنمية الثامنة أيضاً نشر النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن، الذي أجري في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، والذي شكل إطاراً عاماً للأبحاث السكانية والاجتماعية، ومرجعاً لعدد من الدراسات التي أجرتها الجهات المختلفة، من بينها أطلس السكان والمساكن الذي أعدته مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، والذي نُشِر في عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧). كما تم نشر نتائج تعداد المنشآت لعام ١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣) الذي شكّل إطاراً ومرجعاً مهماً للأبحاث الاقتصادية السنوية والمسوحات الدورية. وتم أيضاً خلال هذه المدة التحضير لإجراء التعداد العام للسكان والمساكن المزمع إجراؤه في عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠)، على أن يتبعه – وخلال العام نفسه – تنفيذ تعداد المنشآت الاقتصادية.

الصفحة ٦٣٢

وقد شهدت منظومة الأبحاث الإحصائية تطوراً ملموساً سواءً على صعيد الموضوعات التي يتم تناولها، أو بالنظر إلى عمق الأبحاث وشموليتها. كما انتظمت تلك الأبحاث في دورات زمنية محددة. وتم خلال الخطة إعداد العديد من البحوث المتنوعة، الجدول (١/٣٥)، ومنها:

- **في المجال السكاني والاجتماعي:** البحث الديمغرافي كل خمس سنوات، وبحث القوى العاملة بدورة نصف سنوية، ومسح إنفاق ودخل الأسرة كل خمس سنوات، وغيرها.
- **وفي المجال الاقتصادي:** بحث الاستثمار الأجنبي، وبحث المؤسسات المستجدة كل سنتين، والبحث الاقتصادي السنوي للمؤسسات، إضافة إلى بحوث المال والتأمين والسياحة، وبحوث المؤشرات الاقتصادية والإنتاج الصناعي عبر دورة ربع سنوية.

وقد استمرت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في إعداد المؤشر القياسي الشهري للأسعار (تكلفة المعيشة)، والمؤشر القياسي الفصلي لأسعار الجملة. وفي خطوة تكاملية، تم في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إطلاق تقرير شهري يتضمن متوسطات الأسعار لسلة من السلع والخدمات المختارة حسب أوجه استخدامها.

الجدول (١/٣٥)
الأبحاث الإحصائية المنفذة
خطة التنمية الثامنة

البيان	تاريخ آخر بحث	دورية التنفيذ	ملاحظات
الأبحاث السكانية والاجتماعية			
البحث الديموغرافي	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	كل (٥) سنوات	دراسة الظواهر الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان
بحث المساكن والبيئة	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	كل (٥) سنوات	توفير بيانات عن خصائص المساكن وارتباطها بالخدمات والبنية التحتية
بحث الإعاقة	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	كل (٥) سنوات	التعرف على خصائص المعاقين في المملكة من حيث الحجم ونوع الإعاقة ومستوى الانتشار
بحث القوى العاملة	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	نصف سنوي	توفير بيانات اقتصادية وديموغرافية واجتماعية عن قوة العمل (المشتغلين والمتعطلين)
مسح إنفاق ودخل الأسرة	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	كل (٥) سنوات	توفير بيانات عن متوسطات ونسب دخل الأسرة وإنفاقها على السلع والخدمات
حصر الحجاج	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)	سنوي	توفير بيانات عن الحجاج مثل أعدادهم وجنسياتهم ونوع الجنس
دليل حصر الخدمات	١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)	كل (٣) سنوات	حصر الخدمات المتوفرة في كل مركز سكاني في المملكة
الأبحاث الاقتصادية			
البحث الاقتصادي السنوي للمؤسسات	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	سنوي	توفير بيانات عن الأنشطة الاقتصادية المزاولة في المملكة وتحديث قواعد البيانات للبحوث الاقتصادية المتخصصة
بحث السياحة	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	كل (٥) سنوات	قياس مشاركة قطاع السياحة في عملية التنمية الاقتصادية
بحث المال والتأمين	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	كل (٥) سنوات	توفير بيانات عن نشاط المال والتأمين
بحث المؤسسات المستجدة	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	كل سنتين	قياس معدلات النمو في المؤسسات
بحث الاستثمار الأجنبي	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	كل سنتين	توفير بيانات عن حجم الاستثمار الأجنبي ومصادره
بحث المؤشرات الاقتصادية	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	ربع سنوي	توفير مؤشرات لغرض إعداد تقديرات الحسابات القومية ربع السنوية
بحث الإنتاج الصناعي	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	ربع سنوي	توفير الرقم القياسي للإنتاج الصناعي
الرقم القياسي لتكلفة المعيشة	بحث مستمر	شهري	بناء أرقام قياسية لتحركات أسعار التجزئة لسلة من السلع والخدمات مرجحة بأوزانها النسبية من إجمالي الإنفاق لتكلفة المعيشة
الرقم القياسي لأسعار الجملة	بحث مستمر	ربع سنوي	بناء أرقام قياسية لتحركات أسعار الجملة للسلع والخدمات
بحث متوسطات الأسعار	بحث مستمر	شهري	رصد تحركات أسعار السلع والخدمات حسب أوجه الاستخدام

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

وفي إطار التقارير والدراسات الإحصائية، تم تطوير كفاءة الحسابات القومية، وذلك بإضافة تقرير فصلي ليكون مكملاً للتقرير السنوي. ويتم إطلاق تقرير سنوي للحسابات القومية وفقا لنظام ١٩٩٣. شهدت الخطة أيضاً إطلاق مجموعة أخرى من التقارير السنوية والفصلية والشهرية عن إحصاءات التجارة الخارجية، الجدول (٢/٣٥).

الجدول (٢/٣٥)

التقارير والدراسات الإحصائية المنفذة

خطة التنمية الثامنة

البيان	سنة آخر إصدار	دورية التنفيذ	ملاحظات
تقرير الحسابات القومية	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	سنوي	يتضمن تقديرات الناتج المحلي والإجمالي حسب القطاعات التنظيمية والطلب المحلي ومعدلات التضخم وبيانات الصادرات والواردات ويصدر في نهاية السنة الجارية
نشرات الحسابات القومية حسب نظامي ١٩٦٨،١٩٩٣	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	سنوي	تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة بالإضافة إلى الحسابات الموحدة والدخل القومي والدخل المتاح والتكوين الرأسمالي وغيرها
مؤشرات الحسابات القومية	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	ربع سنوي	تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الربع سنوي وفقاً للقطاعات التنظيمية بالاقتصاد السعودي
نشرة إحصاءات الصادرات	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	سنوي	رصد حركة صادرات المملكة من السلع مع العالم الخارجي
نشرة إحصاءات الواردات	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	سنوي	رصد حركة واردات المملكة من السلع مع العالم الخارجي
نشرة التبادل التجاري	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	سنوي	رصد حركة صادرات المملكة ووارداتها خلال ١٠سنوات مع أهم ٦٠دولة والميزان التجاري وأهم السلع خلال العام
التقرير الشهري لصادرات المملكة غير البترولية ووارداتها	مستمر	شهري	رصد حركة صادرات المملكة غير البترولية ووارداتها من السلع المنظورة مع العالم الخارجي خلال الشهر
نشرة الأرقام القياسية للتجارة الخارجية	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	سنوي	قياس التطور في قيم وكميات السلع المصدرة والمستوردة
نشرة الرقم القياسي لتكلفة المعيشة	مستمر	شهري	رصد تحركات أسعار سلع التجزئة لسلة من السلع والخدمات مرجحة بأوزانها النسبية من إجمالي الإنفاق
نشرة الرقم القياسي لأسعار الجملة	مستمر	ربع سنوي	رصد تحركات أسعار الجملة للسلع والخدمات
الكتاب الإحصائي السنوي والمؤشر الإحصائي	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	سنوي	رصد المعلومات والبيانات الإحصائية وتوثيقها وإبراز أنشطة الأجهزة الحكومية وغير الحكومية
أطلس السكان والمساكن	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	بعد نشر نتائج التعداد التفصيلية	عرض النتائج التفصيلية لتعداد السكان على خرائط أطلس

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

شهدت سنوات الخطة أيضاً تحسناً واضحاً في البيانات الإحصائية التي توفرها الجهات الحكومية والمؤسسات العامة، حيث شمل هذا التطور نطاق البيانات ونوعيتها. وبناءً عليه، تتولى معظم تلك الجهات نشر بيانات تفصيلية دورية عن أنشطتها وخدماتها. وقد كان هذا التطور أشد وضوحا في قطاع البيانات والإحصاءات المالية الذي حفزه توسع النشاط في الأسواق المالية المحلية والإقليمية، خاصة تداولات أسواق الأسهم والسندات، فضلاً عن القطاعات الاقتصادية المستجدة والواعدة مثل قطاع السياحة وقطاع الاستثمار.

٢/٢/٣٥ توفير البيانات والمعلومات في الوقت الملائم

لم تقتصر التطورات في قطاع الإحصاءات والمعلومات على كم البيانات ونطاقها، بل شهدت الخطة تحسناً في مستوى دقتها وموثوقيتها. ويعزى هذا التحسن إلى نضج العديد من قواعد المعلومات، خاصة مع تراكم الخبرة وتطور القدرات الإدارية والفنية لدى الجهات المعنية، فضلاً عن ارتفاع مستوى الشفافية وازدياد الطلب على البيانات الدقيقة من قِبل المجتمع والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والأهلية المختلفة. كما أسهم توفير البيانات والمعلومات ذات الجودة العالية عبر الشبكات المحلية وشبكة الإنترنت في تعزيز مصداقية البيانات والمعلومات المنشورة.

ويُعد توفر البيانات الإحصائية والمعلومات في الوقت المناسب، وإصدارها خلال إطار زمني ثابت من أبرز العوامل المحددة لكفاءة البيانات. وقد شهدت خطة التنمية الثامنة تحسناً ملموساً على هذا الصعيد، حيث انتظمت إلى حد كبير معظم النشرات الإحصائية في دورات زمنية محددة، كما شهد بعضها تقليصاً في الدورة الزمنية، إلى المدى السنوي والفصلي والشهري. ويتوقع أن تتواصل جهود التطوير على هذا الصعيد. من جهة أخرى، شهدت مواعيد إصدار النشرات الإحصائية تحسناً تمثل في تقليص المدد بين نهاية المدة الإحصائية وموعد صدور النشرة ذات العلاقة. وتمثل خدمات المعلومات المالية بشكل عام، وتلك المتعلقة بتداولات سوق الأسهم بشكل خاص، حالة متقدمة في هذا الإطار، حيث يتم توفير بيانات عمليات التداول مباشرة عبر وسائل الاتصالات المختلفة، وفي مقدمتها أجهزة الهاتف المتنقل وشبكة الانترنت.

٣/٢/٣٥ بناء القدرات الإحصائية

واكب التوسع في نطاق البيانات الإحصائية والتحسن في توقيتها واعتماديتها تطوراً على صعيد بناء القدرات الإحصائية، سواءً لدى مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات أو

لدى الجهات الحكومية والخاصة الأخرى. فقد تواصلت خلال خطة التنمية الثامنة جهود تطوير المركز الوطني للحاسب الآلي، الذي تديره مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، من خلال تطوير النظم والبرامج التطبيقية وقواعد البيانات، فضلاً عن تعزيز قدرات التوثيق الرقمي لمخرجات التعدادات والمسوح والأبحاث الإحصائية. كما تم تحسين الخدمات الفنية التي توفرها المصلحة للجهات المرتبطة بهذا المركز، والتي قامت بتطوير النظم والبرامج المستخدمة لديها لتعزيز كفاءة شبكة المعلومات.

شهدت هذه المدة أيضاً تطوير الخرائط الإحصائية التي تعتمد على نظم المعلومات الجغرافية واستخدامها في إجراء التعدادات والأبحاث الإحصائية. وتسهم هذه الخرائط في تحسين كفاءة عملية الإحصاء وتحسين إنتاجيتها، من خلال تثبيت المسميات السكانية، وتحديد مواقع وحدات العينات الإحصائية وتحديثها، وذلك من خلال الربط بين البيانات الطبوغرافية ومخططات المدن والمراكز.

وقد أسهم مشروع الحكومة الالكترونية "يسر"، الذي تم إطلاقه في عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)، في تعزيز القدرات الإحصائية وقواعد البيانات في الجهات الحكومية المختلفة، وذلك بالاستفادة من الترابط الوثيق والتكامل الوظيفي فيما بينهما. ويصبو مشروع "يسر" إلى بناء قاعدة بيانات إحصائية حكومية موحدة، تدعم نظام التعاملات الإلكترونية. ومن ثم، يتطلب هذا المشروع بناء القدرات الفنية والمهارات البشرية وتطويرها في مجالات تقنية الاتصالات والمعلومات في جميع الجهات الحكومية والمؤسسات العامة.

كما توسعت عملية نشر البيانات الإحصائية والمعلومات، وذلك استفادة من استخدام الوسائط المتعددة التي توفرها تقنية الاتصالات والمعلومات. وعليه، فقد أصبحت معظم الإحصاءات والبيانات متاحة عبر مواقع الجهات على شبكة الانترنت، فضلاً عن إتاحتها من خلال النشرات الإحصائية الورقية والالكترونية، وتشارك المملكة في نظام النشر العام الذي يرعاه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٤/٢/٣٥ التطوير المؤسسي والتنظيمي

قضى قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٤) وتاريخ ١٤٢٦/١١/٢٤هـ (٢٠٠٥)، بإعادة هيكلة قطاع الإحصاء والمعلومات وتنظيمه لتعزيز قدراته وتحسين كفاءته، ليتمكن من تلبية الطلب المتنامي من قِبل جميع المؤسسات العامة والخاصة، إضافة إلى طلب الأفراد. ومن أبرز ما تضمنه القرار ما يلي:

- ✓ إسناد مهمة جمع المعلومات إلى المصلحة، وتعديل اسمها إلى" مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات" بحيث تتشكل من قطاعين فرعيين، قطاع الإحصاءات وقطاع المعلومات.
- ✓ تكوين لجنة على المستوى الوطني من عدد من الأجهزة الحكومية، تتولى التنسيق وتوحيد الجهود سواءً بين الأجهزة الحكومية، أو بينها وبين مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات. تتولى اللجنة أيضاً تطوير آليات فعالة لضمان انسياب المعلومات بين الجهات المختلفة، إضافة إلى تأسيس مجموعة من المشاريع في مجال أنظمة المعلومات من أجل توفير بنك وطني للمعلومات الإحصائية يتولى تلبية طلبات الاستعلام من خلال قواعد بيانات لجميع المجالات.
- ✓ قيام الجهات المختلفة بتوفير البيانات الإحصائية والمعلومات لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بشكل آلي ومنتظم وفي مواعيدها المحددة.
- ✓ قيام الجهات الحكومية التي ليس لديها وحدات للإحصاء والمعلومات بإنشاء مثل تلك الوحدات لتعزيز قدراتها في هذا المجال.

كما أعاد قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٥) وتاريخ ١٤٢٨/٧/١٦هـ التأكيد على أن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات هي المرجع الرسمي والرئيس لجميع المعلومات والبيانات الإحصائية في المملكة، فضلاً عن إبراز مهماتها التي تشمل: تنفيذ التعدادات السكانية والاقتصادية والاجتماعية، وجمع المعلومات والبيانات الإحصائية من السجلات الإدارية في الأجهزة الحكومية وتبويبها وتحليلها. كما تضمن القرار قيام المصلحة بإجراء الدراسات وتقديم الاقتراحات من أجل تطوير قطاع الإحصاء والمعلومات، وتوحيد الأنظمة والأساليب والتصنيفات المختلفة مع نظيرتها المعتمدة دولياً، إضافة إلى إيجاد نظام مركزي للمعلومات داخل المصلحة، على أن يتم ربطه آلياً بجميع الأجهزة الحكومية، والمساهمة الفعالة في إنشاء البنك الوطني للمعلومات والإحصاءات. وأشار القرار إلى ضرورة إيجاد آلية عمل يتم من خلالها توفير الخدمات الإحصائية والبحوث والدراسات في القطاعين العام والخاص بالأسلوب التجاري أسوة بما هو معمول به في بعض الدول المتقدمة في هذا المجال.

٣/٣٥ القضايا والتحديات

١/٣/٣٥ قواعد بيانات المناطق

باتت قواعد البيانات الإحصائية للمناطق على قدر عال من الشمول والاعتمادية، خاصة البيانات المتعلقة بقطاعات الخدمات العامة والتجهيزات الأساسية. وعلى الرغم من ذلك، ما زالت قواعد البيانات الخاصة بعدد من القطاعات دون المستوى الذي يتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم، ينبغي العمل على تجسير هذه الفجوة في الإحصاءات الوطنية، من خلال تطوير بيانات المناطق على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والمالية والتجارية والصناعية، وذلك نظراً لأهميتها في تحسين كفاءة التنمية المحلية، ودعم التنمية المتوازنة بين المناطق.

٢/٣/٣٥ مؤشر الأسعار

تُعد المؤشرات من أهم محددات التطوير الإداري والاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن إسهامها في دعم الدراسات وتخطيط البرامج والمشاريع وتنفيذها وتشغيلها. ومن هذا المنطلق، جرى تطوير مؤشر الأسعار خلال خطة التنمية الثامنة، بحيث بات متوفراً بشكل شهري سواءً على المستوى الوطني أو على مستوى المدن الرئيسة. إلا أنه وعلى الرغم من هذا التطوير، فإن ما بلغته المملكة من تطورات على الأصعدة كلها، يتطلب توفر مؤشرات أكثر تمثيلاً وترجمة للوضع الاقتصادي والاجتماعي لشرائح المجتمع الرئيسة، وتعكس في الوقت نفسه الأبعاد الديموغرافية والجغرافية والمكانية للمملكة. تتطلب المرحلة أيضاً تطوير مؤشرات فرعية للأسعار، لخدمة أغراض محددة في الإدارة الاقتصادية والاجتماعية وأنشطة القطاع الخاص مما يتطلب استمرارية التطوير في هذا المجال ليواكب التطور الذي تشهده المملكة، على أن يراعي تطبيق أفضل الممارسات العالمية المعتمدة وأحدثها.

الصفحة ٦٣٨

٣/٣/٣٥ نشر البيانات الإحصائية

في ضوء التطورات الاقتصادية والتقنية والمعرفية التي شهدها العالم ، باتت الاقتصادات الحديثة تتمتع بديناميكيات سريعة تتطلب استخدام المنهجية العلمية الصحيحة للقياس الإحصائي على مراحل زمنية قصيرة وبدورات منتظمة، لتوفير المؤشرات الاقتصادية والمالية والإدارية بشكل كفء ودقيق. وقد سبقت الإشارة إلى ما تم تحقيقه من تطورات في هذا الخصوص، حيث أصبحت بعض المؤشرات المهمة تقاس بشكل نصف سنوي أو فصلي،

في حين يقاس مؤشر الأسعار وإحصاءات التجارة الخارجية بشكل شهري. ورغم ذلك، فإن الدورة النصف سنوية، وحتى الفصلية، لم تعد كافية بالنسبة لعدد من المؤشرات، كمؤشرات الحسابات القومية، والمؤشرات الرئيسة لسوق العمل.

وبناءً عليه، ينبغي العمل على تطوير دورة البيانات الإحصائية، لتماثل الممارسات الدولية ومقتضيات الاقتصاد الحديث. وهذا يتطلب إمداد مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في الوقت المناسب بالبيانات الرئيسة والأساسية التي تدخل في حساب المؤشرات المطلوبة، على أن تتضمن التفصيلات المطلوبة، وحسب التصنيفات الإحصائية القياسية المعتمدة. كما يلزم نشر المؤشرات مباشرة بعد انتهاء المدة الإحصائية.

٤/٣/٣٥ البيانات والمؤشرات الإدارية للقطاع الخاص

تتوفر لدى الشركات والمؤسسات معلومات شاملة حول أنشطتها وأعمالها المختلفة، منها على سبيل المثال وليس الحصر: المصروفات الاستثمارية، والمصروفات الاستهلاكية، والأجور، والمشتريات ... الخ. وينتج عن تجميع هذه البيانات دورياً على المستوى القطاعي والوطني، واستنباط مؤشرات اقتصادية ومالية عامة منها، فوائد جمّة لجميع الجهات والمؤسسات في القطاعين العام والخاص. لذا ينبغي الاستفادة من البيانات والمعلومات الإدارية المتوافرة لدى القطاع الخاص من خلال إحداث التطوير المؤسسي والتنظيمي المطلوب لذلك.

٤/٣٥ استراتيجية التنمية

١/٤/٣٥ الرؤية المستقبلية

توفير قواعد معلومات متطورة وشاملة ومتنوعة عن جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، تتسم بالدقة والاعتمادية سواء بالنظر إلى مواعيد نشرها أو مصداقيتها، تسهم في إنتاجها جميع الجهات العامة والخاصة كل حسب وظيفته واختصاصه، وتحت إشراف مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

٢/٤/٣٥ الأهداف العامة

- توفير البيانات الإحصائية والمعلومات التي تغطي جميع الأنشطة والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية.

- تعزيز كفاءة البيانات الإحصائية والمعلومات وموثوقيتها.
- بناء القدرات الإحصائية الوطنية وتطويرها.

٣/٤/٣٥ السياسات

- تشجيع جميع الجهات والمؤسسات العامة والخاصة على بناء قواعد بيانات شاملة لأنشطتها ونشرها.
- تعزيز مهمة مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، في إعداد البيانات الإحصائية ونشرها وتنسيق قواعد البيانات الوطنية.
- توفير مؤشرات إحصائية متنوعة ووفق أطر زمنية متعددة.
- تطبيق المعايير الدولية لنشر البيانات ومتابعة الجديد منها وتطبيقه.
- دعم إنشاء وحدات إحصائية وتطويرها في جميع الجهات والمؤسسات الحكومية.
- دعم قيام الجمعيات المهنية والوظيفية وتشجيع اضطلاعها بمهمات توفير البيانات الإحصائية.

٤/٤/٣٥ الأهداف المحددة

- تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن وكذلك تعداد المنشآت الاقتصادية والتعداد الزراعي والصناعي.
- تنفيذ البحوث الديموغرافية (السكانية)، والبحوث الاجتماعية، والبحوث الاقتصادية السنوية للمؤسسات.
- تنفيذ المسوح والبحوث الاقتصادية المتخصصة، التي تغطي قطاعات اقتصادية محددة، مثل قطاعات الإنشاءات، والصناعة، والسياحة، على أن تشمل تلك المسوح بيانات ومعلومات إحصائية عن مدخلات ومخرجات كل قطاع حسب نوع الخدمات والإنتاج والقيمة المضافة وتوزيعات العمالة والنفقات التشغيلية والأجور والإيرادات ... الخ.
- الاستمرار في تطوير النشرات الإحصائية وإصدارها، مثل نشرة الحسابات القومية، ونشرة الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية (الصادرات والواردات)، ونشرة الإحصاءات المتعلقة بالأسعار والأرقام القياسية لتكاليف المعيشة والأرقام القياسية لأسعار الجملة، ومتوسطات الأسعار، مع تنفيذ برنامج خاص بمراقبة الجودة النوعية لبيانات الأسعار.

- تطوير موقع المصلحة على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، ليظهر بالشكل والمضمون الذي يلبي جميع احتياجات المستفيدين، والذي يعكس أيضاً تطورات العمل في المصلحة.

٥/٣٥ المتطلبات المالية

يبلغ إجمالي المتطلبات المالية المقدرة لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات خلال خطة التنمية التاسعة نحو (١,٥) بليون ريال.

منهجية خطة التنمية التاسعة

١/٣٦ المقدمة

حرص التخطيط التنموي في المملكة على مدى الخطط الخمسية المتعاقبة، على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية، والتكيف مع الظروف المرحلية لكل خطة من خلال تطوير منهجية تتعامل بكفاءة ومرونة مع المتغيرات المحلية والمستجدات الإقليمية والدولية، وتُفَعّل الدور التنموي للقطاع الخاص من خلال التخطيط التأشيري انطلاقاً من تكامل مبادراته مع مبادرات القطاع الحكومي المعتمدة على التخطيط التوجيهي، وتكوين رؤى متكاملة بعيدة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التخطيط الاستراتيجي.

وفي هذا الإطار، تشهد خطة التنمية التاسعة استمرار الجهود لتحسين أساليب التخطيط وتطوير منهجيته في ضوء الخبرات المتراكمة، والدروس المستفادة من التجارب الإقليمية والدولية الناجحة.

يستعرض هذا الفصل منهج التخطيط المتبع في المملكة، ومكونات خطة التنمية، وأعمال إعدادها، وآليات متابعة تنفيذها، فضلاً عن بيان أبرز محاور التطوير التي أدخلت على منهجية إعدادها، والرؤية المستقبلية لمنهجية التخطيط.

٢/٣٦ منهج التخطيط

تتبنى المملكة منهجاً متكاملاً للتخطيط، يشمل التخطيط الاستراتيجي والتخطيط متوسط المدى بشقيه التوجيهي والتأشيري، فضلاً عن التخطيط على مستوى المناطق. ويُعنى التخطيط الاستراتيجي بصياغة المنظور التنموي بعيد المدى، الذي يحدد أولويات التنمية، والتحديات المحتملة، ومسارات النمو المستقبلية الممكنة في ضوء التطورات المتوقعة في البيئة الداخلية والخارجية.

أما التخطيط التوجيهي، فيتعلق ببرامج الخطط التشغيلية ومشروعاتها لمختلف الجهات الحكومية، مع ما تنطوي عليه من بعد إقليمي، التي تعتمدها الدولة وتموّلها لتحقيق الأهداف التنموية، سواءً على مستوى الاقتصاد الكلي أو على المستوى القطاعي.

ومن ناحية أخرى، يهدف التخطيط التأشيري إلى تفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص من خلال تهيئة البيئة المواتية لجذب الاستثمارات الخاصة وتوفير الحوافز والفرص الاستثمارية التي تسهم في تحقيق الأهداف العامة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويُعدّ

التخطيط بالسياسات مرحلة مهمة من مراحل التخطيط التأشيري التي تعتمد على تحقيق الكفاءة الاقتصادية للقطاع الخاص بمفهومها الواسع (الاستثماري والإنتاجي والتنظيمي)، وقد تم تبني هذا النوع من التخطيط خلال خطة التنمية الثامنة. وستواصل خطة التنمية التاسعة تعزيز الاعتماد على هذا النوع من التخطيط.

أما البعد الإقليمي للتخطيط فيهدف إلى تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق، من خلال التوزيع المتوازن للخدمات الحكومية بين مختلف مناطق المملكة، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتوفرة في كل منطقة، لتحقيق التوازن المكاني والاجتماعي في توزيع ثمار التنمية الاقتصادية. وقد جاء نظام المناطق الصادر عام ١٤١٢هـ (١٩٩٢) معززاً لهذا البُعد من أبعاد التنمية. وتؤكد خطة التنمية التاسعة على تعزيز البعد التنموي للمناطق، والحرص على تحقيق المزيد من المواءمة بين البعد القطاعي والبعد المكاني للمشروعات المضمنة في الخطط التشغيلية للجهات الحكومية.

وبناءً عليه، يشتمل نظام التخطيط المتبع في المملكة أيضاً على المهمات الأساسية التالية: إعداد تصور بعيد المدى للمسار التنموي، وتنسيق جهود التنمية في القطاعين الحكومي والخاص، وتوجيه الموارد الحكومية وفق أولويات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن المراجعات الدورية لسياسات خطط التنمية وبرامجها ومشاريعها وتقويم نتائجها.

٣/٣٦ مكونات خطة التنمية

تشمل مكونات خطة التنمية التاسعة ما يلي :

- وثيقة الخطة: وهي عبارة عن تقرير شامل يتضمن مراجعة لخطة التنمية الثامنة وتقويمها، وقضايا التنمية الرئيسة على مستوى الاقتصاد الكلي والقطاعي، والرؤية المستقبلية وأهداف خطة التنمية التاسعة وسياساتها.
- الخطة التشغيلية: وهي بمثابة خطة تفصيلية لكل جهة من الجهات الحكومية، تشتمل على ما يخصها من الأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة، والقضايا الرئيسة، والمتطلبات المالية والبشرية، والبرامج والمشاريع.
- خطط المناطق: وهي عبارة عن خطة مفصلة لكل منطقة من مناطق المملكة تشتمل على تقويم لأوضاع المنطقة الاقتصادية والاجتماعية، وتتضمن ما يخص المنطقة في الخطط التشغيلية القطاعية من أهداف وسياسات وبرامج ومشاريع.

- تقرير المتابعة: وهو تقرير سنوي تُعده وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتعاون مع الجهات الحكومية المختلفة، ويتضمن تقويم أداء تنفيذ الخطة، ومتابعة تنفيذ برامجها ومشاريعها ورصد المحقق منها موازنة بالأهداف المخططة، ويتناول القضايا الجوهرية، ومعوقات التنفيذ ومعالجتها.

٤/٣٦ أعمال إعداد خطة التنمية

تشمل أعمال إعداد الخطة تقويم المنهجية المزمع إتباعها، وإجراء الدراسات المساندة للخطة، وتوفير قواعد البيانات الإحصائية والمعلومات اللازمة لأغراض الرصد والتحليل سواء على الصعيد الكلي أو القطاعي أو الإقليمي، وإعداد الدليل الإرشادي لمساعدة الوزارات والجهات الحكومية في إعداد خططها التشغيلية، والقيام بزيارات ميدانية لمناطق المملكة المختلفة. كما تتضمن تجهيز أدوات التخطيط الضرورية المتمثلة في النماذج الاقتصادية وتكثيف التشاور والتنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية والقطاع الخاص في كل مراحل إعداد الخطة.

١/٤/٣٦ تقويم المنهجية

يتم قبل الشروع في إعداد خطط التنمية الخمسية، مراجعة المنهجية المقترح إتباعها في إعداد كل خطة، وتحديد جوانب التطوير اللازمة، استناداً إلى الخبرة المتراكمة، واسترشاداً بالتجارب الإقليمية والدولية الناجحة في مجال التخطيط التنموي، والاستعانة بالخبرات الوطنية والدولية المتميزة. وقد برزت خلال مراحل أعداد تلك الخطط، مستجدات اقتصادية واجتماعية محلية عديدة، ومتغيرات اقتصادية دولية متلاحقة، ومنها الانعكاسات المتسارعة لظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة، والتوجهات العالمية لتحقيق المزيد من تحرير التجارة والتخصيص، وزيادة حدة المنافسة، مما تطلب استخدام أساليب أكثر تطوراً لكل مرحلة، وتمثل ذلك في المنهجيات المتعددة التي استخدمتها كل خطة، والتحول من أسلوب تخطيط المشاريع إلى أسلوب تخطيط البرامج، مع توسيع نطاق أساليب التخطيط ليشمل بالإضافة إلى التخطيط التوجيهي، التخطيط التأشيري، والتخطيط الاستراتيجي، فضلاً عن زيادة الاهتمام بالبعد المكاني للتنمية من خلال التركيز على التنمية المتوازنة بين المناطق.

٢/٤/٣٦ الدراسات المساندة

في إطار التحضير لإعداد خطط التنمية الخمسية، يتم إجراء دراسات مساندة تتعلق بالقضايا والموضوعات الجوهرية التي تتعامل معها كل خطة وتوليها اهتمامها، وتؤدي تلك الدراسات دوراً مهماً في إثراء الخطط، وبلورة عناصرها.

وفي إطار المرحلة القادمة التي تستشرفها خطة التنمية التاسعة، والتي تحمل في طياتها العديد من القضايا والتحديات التي ينبغي للخطة التصدي لها والتعامل معها، وفق منظور استراتيجي شامل، أُعدت دراسات متعمقة حول بعض الموضوعات الحيوية التي تشكل محاور ارتكاز لتوجهات الخطة وسياساتها المستقبلية.

٣/٤/٣٦ قواعد البيانات والمعلومات الإحصائية

توفر مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بيانات ومعلومات حديثة وأساسية لإعداد خطط التنمية، وهي بيانات مهمة لأغراض الرصد والتحليل الاقتصادي على الصعيدين الكلي والقطاعي، مثل الإحصاءات الديموغرافية، والمؤشرات الاقتصادية، والحسابات القومية، فضلاً عن قيامها بتوفير البيانات اللازمة لقاعدة بيانات النماذج الاقتصادية، التي تستخدم في إعداد توقعات الخطة ومساراتها البديلة (السيناريوهات).

من جهة أخرى، يتم تعزيز قواعد البيانات والمعلومات وتحديثها بصفة مستمرة، وتشكل هذه البيانات مكوناً أساسياً في تقويم أداء الخطة، وإعداد أوراق السياسات القطاعية والكلية، والتقارير الاقتصادية المختلفة، والتي تسهم في رسم التوجهات المستقبلية لخطة التنمية. كما أن هناك ربطاً إلكترونياً بين وزارة الاقتصاد والتخطيط والوزارات والجهات الحكومية المختلفة، يتم من خلاله توفير قاعدة بيانات الكترونية حديثة تعزز من عملية إعداد الخطة، ومتابعة تنفيذها.

٤/٤/٣٦ دليل إعداد الخطة

تقوم وزارة الاقتصاد والتخطيط، بوضع دليل لإعداد خطة التنمية، ويوفر هذا الدليل مجموعة من الإرشادات التخطيطية الفنية للاستعانة بها من قبل الوزارة والجهات الحكومية في إعداد خططها التشغيلية التي جرى تطويرها لتتضمن البرامج والمشاريع موزعة على مستوى مناطق المملكة المختلفة، وما يتبعها من محافظات ومدن ومراكز.

ولتسهيل إعداد الخطة، جُهِّز نظام إلكتروني لإعداد الخطط التشغيلية في موقع الوزارة على شبكة الإنترنت، بحيث تتولى الجهات الحكومية إدخال بيانات خططها وبرامجها ومشاريعها إلكترونياً في مشروع الخطة مباشرة.

٣٦/٤/٥ الزيارات الميدانية

تنظم وزارة الاقتصاد والتخطيط زيارات ميدانية إلى مختلف مناطق المملكة، للوقوف عن كثب على طبيعة الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تلك المناطق، وهو ما يساعد في إعداد فصول الخطة، والخطط التشغيلية، وخطط المناطق.

٣٦/٤/٦ النماذج الاقتصادية

انطلاقا من الأهداف العامة لخطة التنمية وتوجهاتها، تقوم وزارة الاقتصاد والتخطيط باستخدام النماذج الاقتصادية في عملية إعداد خطط التنمية، وتقدير التوقعات المستقبلية لكل خطة والمسارات البديلة، وبلورة سياساتها الاقتصادية وتقويم فاعليتها، وتخضع هذه النماذج الاقتصادية لعمليات تحديث وتطوير مستمرة.

وتتكون منظومة النماذج الاقتصادية التي يُعتمد عليها في تقدير توقعات خطط التنمية، من خمسة نماذج أساسية هي: أنموذج القرن، وأنموذج الاختيار، وأنموذج التنفيذ، وأنموذج النفط، وأنموذج المناطق. ويتم استخدام تلك النماذج في تحديد مسارات النمو المتوقعة خلال خطة التنمية على الصعيدين الكلي والقطاعي، انطلاقا من الأوضاع الراهنة للاقتصاد الوطني أثناء وقت إعداد الخطة، ثم تقدير التطورات المتوقعة خلال سنوات الخطة بشأن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في ضوء الأهداف العامة لخطة التنمية من ناحية، وأفضل البدائل المتاحة لترشيد استغلال الموارد الاقتصادية من ناحية أخرى.

٣٦/٤/٧ تعزيز مشاركة الجهات الحكومية والقطاع الخاص

دأبت وزارة الاقتصاد والتخطيط على التشاور والتنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية المختلفة إضافة إلى استطلاع رأي القطاع الخاص في جميع مراحل إعداد الخطة، وتشارك الوزارات والجهات الحكومية في إعداد الخطة من خلال فرق العمل القطاعية المشكلة من ممثلي تلك الجهات، حيث تتولى تلك الفرق إعداد خططها التشغيلية بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط. كما تسهم تلك الجهات في إعداد الأهداف العامة للخطة من خلال تقديمها

للتصورات الأولية للأهداف العامة، والسياسات التي تحقق التوجهات التنموية لكل قطاع على المديين المتوسط والبعيد.

٥/٣٦ التطوير في إعداد خطة التنمية

١/٥/٣٦ البعد الاستراتيجي للخطة

ترسيخاً للبعد الاستراتيجي في عملية التخطيط، وتزامناً مع إعداد خطة التنمية التاسعة، تمت مراجعة الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني حتى عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤) وتطويرها، في ضوء المستجدات الاقتصادية المحلية، والتغيرات الاقتصادية الدولية، والتوقعات الخاصة بالمسار المستقبلي لبعض المتغيرات الاقتصادية ومنها التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. ومن الجوانب التي شملتها المراجعة، تحديث قواعد البيانات التي ترتكز عليها العناصر المكونة لمؤشر نوعية الحياة في الاستراتيجية، والعناصر المكونة لمؤشر تنمية المناطق. كما تمّت الاستفادة من الاستراتيجيات القطاعية المعتمدة، ومنها الاستراتيجية الوطنية للصناعة، والاستراتيجية العمرانية الوطنية، والسياسة الوطنية للعلوم والتقنية، واستراتيجية التخصيص، والخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، والاستراتيجية الوطنية للتوظيف، واستراتيجية الموهبة والإبداع ودعم الابتكار ... وغيرها.

الصفحة ٦٤٨

٢/٥/٣٦ الخطة التشغيلية

انطلاقاً من الدور المحوري للخطة التشغيلية في نظام التخطيط بالمملكة، لكونها أداة أساسية لتحقيق أهداف خطة التنمية، وتمشياً مع سياسة المملكة الخاصة بتطبيق التعاملات الإلكترونية، طورت وزارة الاقتصاد والتخطيط بمشاركة الجهات الحكومية المعنية، نظاماً إلكترونياً يسهل للجهات الحكومية إعداد خططها التشغيلية، كما يتيح متابعة تنفيذها عبر شبكة الإنترنت. وقد تضمن دليل إعداد خطة التنمية التاسعة شرحاً للإجراءات المطلوب إتباعها من قبل الجهة المعنية لإدخال ما يتعلق بالخطة من بيانات، وتشمل إجراءات تتعلق بتحديد أهداف الجهة، والبرامج الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف، واختيار آليات التنفيذ. وقد ركزت الإرشادات الواردة في دليل إعداد الخطة على ضرورة تحديد أولويات لكل من الأهداف والبرامج، وذلك من خلال إعطائها أوزاناً ترجيحية محددة، فضلاً عن تحديد "مؤشرات النجاح" في تحقيق الأهداف والسياسات والبرامج.

٣/٥/٣٦ خطط المناطق

جرى تطوير ملحوظ في الخطط التنموية للمناطق شمل مواصلة تنفيذ منهجية محاور التنمية المعتمدة في الاستراتيجية العمرانية الوطنية، والمخططات الهيكلية التي أعدتها الجهات الحكومية ذات العلاقة، وذلك كأساس لنشر التنمية من المراكز الحضرية إلى التجمعات الأقل نمواً، وتحديد الفرص الاستثمارية الواعدة التي توفرها كل منطقة، وما تتمتع به من إمكانات وميزات نسبية، علاوة على تضمين بدائل استراتيجية التنمية العمرانية لكل منطقة، والبرامج الهادفة إلى رفع قدرات مؤسسات التنمية المحلية وتحسين كفاءة أدائها.

كما تتبنى خطة التنمية التاسعة إعطاء الأجهزة المحلية في المناطق المزيد من الصلاحيات الإدارية، ودعمها بالإمكانات الفنية والبشرية التي تساعدها على إعداد البرامج والمشاريع التنموية الخاصة بالمنطقة ومتابعة تنفيذها.

٤/٥/٣٦ متابعة تنفيذ الخطة

يتم متابعة تنفيذ مشروعات خطط التنمية الخمسية بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٦٨) وتاريخ ١٣٩٦/٨/٢٢هـ، المنظم لقواعد متابعة تنفيذ خطط التنمية. حيث تعد الوزارة تقرير متابعة في نهاية كل سنة، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية، ويشمل التقرير متابعة تنفيذ أهداف الخطة على المستويين الكلي والقطاعي، كما يشمل متابعة مفصلة لتنفيذ برامج التنمية ومشاريعها التي تضمنتها الخطة، ورصداً لأبرز القضايا الجوهرية المؤثرة في مسار تنفيذ برامج التنمية ومشاريعها. ويتضمن تقرير المتابعة أيضاً موجزاً عن أداء الاقتصاد الوطني، يوضح تطور مسيرة الاقتصاد الوطني وقطاعاته الرئيسة خلال العام.

ويُعد تطوير آليات المتابعة عملية مستمرة، تعتمد على التطورات التي تشهدها التقنيات الحديثة للاتصالات وتقنية المعلومات. فمثلاً أدخلت مشاريع الخطة في قاعدة بيانات إلكترونية مشتركة تستفيد منها الجهات المنفذة من جهة، ووزارة الاقتصاد والتخطيط من جهة أخرى، وتشمل هذه القاعدة جميع البيانات التفصيلية المتعلقة بتقدم سير العمل في تنفيذ مشاريع الخطة مما يتيح متابعتها بصورة مستمرة. كما شهدت عملية المتابعة تطورات تمثلت في الربط الآلي بين الوزارة والجهات الحكومية التنفيذية عن طريق رابط خاص بموقع الوزارة على شبكة الإنترنت في إطار تطبيقات الحكومة الإلكترونية، ويسمح هذا التطور في عملية المتابعة بمتابعة الأداء على مدد متقاربة.

٦/٣٦ الرؤية المستقبلية لمنهجية التخطيط

تطوير آليات التخطيط التأشيري بما يتناسب مع الدور المتنامي للقطاع الخاص، إضافة إلى زيادة الاعتماد على التخطيط بالسياسات، وتفويض المزيد من الصلاحيات للإدارات المحلية، وإكمال إعداد الاستراتيجيات القطاعية.

١/٦/٣٦ البعد المكاني

ستستمر جهود تعزيز البعد المكاني في عملية التخطيط، من خلال تطوير الجوانب التخطيطية والتحليلية والإحصائية المتعلقة بتنمية المناطق، ويشمل ذلك إدخال المزيد من التعديل والتطوير للنماذج الخاصة بالخطط التشغيلية لتغطي البعد المكاني لأنشطة الجهات الحكومية بصورة أكثر تفصيلاً وفاعلية، ومواصلة تطوير أنموذج المناطق ليتضمن عدداً أكبر من مؤشرات التنمية على مستوى المناطق. ومن المستهدف أن يوفر هذا الأنموذج إطاراً تحليلياً متطوراً، يتم من خلاله تحقيق التوزيع الأمثل لاستثمارات الخطة وأنشطتها الإنتاجية والخدمية بين المناطق، بما يعجل من وتيرة تحقيق أهداف التنمية المتوازنة، ويحد من الفوارق التنموية فيما بينها.

الصفحة ٦٥٠

٢/٦/٣٦ الارتباط بين الخطة والاستراتيجية

ستتواصل الجهود الرامية إلى تعزيز الارتباط بين خطة التنمية والاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني حتى عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)، وذلك من خلال إعداد كل جهة حكومية استراتيجية بعيدة المدى خاصة بها، أو تطوير القائم منها، بحيث تتوافق توجهاتها الرئيسة مع توجهات الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني، كما ستتواصل عملية تعزيز القدرات التخطيطية لدى الجهات الحكومية، من خلال تنظيم ورش عمل ولقاءات دورية.

٣/٦/٣٦ آليات المتابعة

يقتضي تحقيق إدارة فاعلة لخطط التنمية، أن يشمل نظام متابعة تنفيذ الخطة إلى جانب متابعة المشاريع وتقويم الأداء، متابعة تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية المُضمنة في الخطة. ومن شأن هذا الاهتمام بمتابعة تنفيذ السياسات الاقتصادية أن يزيد من فاعلية الدور التأشيري لخطة التنمية، بيد أنه يقتضي التركيز، في مرحلة إعداد الخطة، على

تحديد مؤشرات ملائمة للسياسات الاقتصادية والآليات التنفيذية الخاصة بها فضلاً عن تبني أساليب فعالة لمتابعة وتقويم تنفيذ السياسات بكفاءة عالية.

وقد تضمنت خطة التنمية التاسعة في خططها التشغيلية المزيد من المؤشرات والأهداف المحددة القابلة للقياس لأغراض متابعة تنفيذ الخطة، وستدعم هذه المؤشرات عملية تقويم الأداء، فضلاً عن تعزيز الدور التأشيرى للخطة. ولتطوير الأساليب الخاصة بقياس التحسن المحرز في كفاءة أداء الاقتصاد السعودي وتقويمها، ستستمر الوزارة من خلال التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة، في إعداد مؤشرات قياس تتعلق بالقطاعات والأنشطة الإنتاجية والخدمية لموازنة أدائها وفق معايير مرجعية متعارف عليها.

الملحق

الأهداف العامة لخطة التنمية التاسعة

١٤٣٢/٣١ – ١٤٣٦/٣٥هـ

(٢٠١٠-٢٠١٤م)

الأمانة العامة لمجلس الوزراء
القرار رقم (١٢٦) وتاريخ ١٤٣١/٤/٢٠هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم (٥١٠٨٥/ب) وتاريخ ١٤٣٠/١٢/٢٠هـ، المشتملة على برقية معالي وزير الاقتصاد والتخطيط رقم (٢٩/١/٤٣٧٧) وتاريخ ١٤٢٩/١٠/٢٢هـ، المرافق لها الأهداف العامة لخطة التنمية التاسعة (١٤٣١/١٤٣٢هـ-١٤٣٥/١٤٣٦هـ).

وبعد الإطلاع على الأهداف العامة لخطة التنمية التاسعة.

وبعد الإطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى رقم (٢٩/٦٤) وتاريخ ١٤٢٩/١١/٢٥هـ.

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٥٤/٨١) وتاريخ ١٤٣٠/١١/٢١هـ.

وبعد الإطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٢٣٧) وتاريخ ١٤٣١/٣/٢٩هـ.

يقرر

الموافقة على الأهداف العامة لخطة التنمية التاسعة (١٤٣١/١٤٣٢هـ - ١٤٣٥/١٤٣٦هـ)، وفق الصيغة المرافقة.

رئيس مجلس الوزراء

الأهداف العامة

١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ

(٢٠١٠-٢٠١٤م)

الهدف الأول :

المحافظة على التعاليم والقيم الإسلامية، وتعزيز الوحدة الوطنية، والأمن الوطني الشامل، وضمان حقوق الإنسان، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وترسيخ هوية المملكة العربية والإسلامية.

الهدف الثاني :

الاستمرار في تطوير المشاعر المقدسة، والخدمات المقدمة إلى الحجاج والمعتمرين والزوار بما يكفل أداء الشعائر بيسر وسهولة.

الهدف الثالث :

تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وذلك من خلال تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

الهدف الرابع :

تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الهدف الخامس :

تعزيز التنمية البشرية وتوسيع الخيارات المتاحة للمواطنين في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات، وتمكينهم من الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة، وتوفير مستوى لائق من الخدمات الصحية.

الهدف السادس :

رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين.

الهدف السابع :

تنويع القاعدة الاقتصادية أفقياً ورأسياً، وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتعزيز قدراته التنافسية، وتعظيم العائد من ميزاته النسبية.

الهدف الثامن :

التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات.

الهدف التاسع :

تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوسيع مجالات الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية)، ومجالات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.

الهدف العاشر :

تنمية الموارد الطبيعية – وبخاصة الموارد المائية – والمحافظة عليها، وترشيد استخدامها، وحماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة.

الهدف الحادي عشر :

مواصلة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي وتطوير الأنظمة ذات العلاقة برفع الكفاية وتحسين الأداء والعمل على ترسيخ مبدأ الشفافية والمساءلة، ودعم مؤسسات المجتمع المدني في تطوير أنشطتها الإنمائية.

الهدف الثاني عشر :

تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الأخرى، وتطوير علاقات المملكة بالدول الإسلامية والدول الصديقة.

الهدف الثالث عشر :

تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، واستحداث الأطر لرعايته وتنظيمه.

آليات تنفيذ الأهداف العامة لخطة التنمية التاسعة

١٤٣٢/٣١ – ١٤٣٦/٣٥هـ

(٢٠١٠-٢٠١٤م)

آليات تنفيذ الأهداف العامة لخطة التنمية التاسعة

يتطلب تحقيق الأهداف العامة لخطة التنمية التاسعة تبنّي مجموعة متكاملة من الآليات التنفيذية كالآتي:

١. تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره بين مناطق المملكة، والشرائح الاجتماعية المختلفة، وذلك من خلال:

- زيادة معدلات الاستثمار الحكومي والخاص بما يحقق أعلى المستويات الممكنة من القيمة المضافة وفرص التوظيف المنتج للعمالة الوطنية.
- تكثيف الجهود لتنمية الموارد البشرية بمختلف عناصرها ورفع مهاراتها وخبراتها وتحسين إنتاجيتها.
- السعي لزيادة الكفاءة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في سائر القطاعات والأنشطة الإنتاجية والخدمية في القطاعين العام والخاص.
- إزالة المعوقات الإدارية والنظامية لتحسين بيئة الاستثمار.
- توسيع طاقة الاقتصاد الوطني لاستيعاب الاستثمارات المحلية والأجنبية في مختلف المجالات.
- الاستمرار في إعادة الهيكلة الإدارية والتوسع في استخدام أساليب التعاملات الإلكترونية لتحسين كفاءة الأداء في الأجهزة الحكومية.
- دعم البحث العلمي والتطوير والابتكار ونقل التقنيات المتطورة.

٢. تعزيز الفاعلية التنموية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال:

- تبني سياسات ملائمة لتوطين الاستثمارات الأجنبية بما يسهم في زيادة النمو الاقتصادي، ونقل التقنيات المتطورة وأساليب الإدارة الحديثة، وتوظيف العمالة الوطنية وتدريبها وصقل مهاراتها.
- توسيع نطاق الحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتصنيف تلك الاستثمارات وفقاً لإسهاماتها التنموية وتوزيعها على مناطق المملكة.
- ربط منح الحوافز بمؤشرات الأداء الفعلي للاستثمارات الأجنبية.
- التقويم المستمر للفاعلية التنموية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٣. تقليص الفجوات التنموية بين المناطق الإدارية، وذلك من خلال:

- إكمال وضع إستراتيجيات للتنمية على مستوى المناطق الإدارية.
- توزيع المشاريع التنموية العامة بين المناطق الإدارية المختلفة، وتوفير احتياجاتها من المرافق والخدمات العامة، بناءً على معايير محددة.
- تفعيل الدور التنموي لمجالس المناطق وتطوير قدرات الإدارة المحلية للتحول التدريجي نحو عدم المركزية (اللامركزية).
- معالجة الآثار المترتبة على ارتفاع وتيرة التحضر خاصة في المدن الكبيرة.

٤. تكثيف جهود تنويع القاعدة الاقتصادية، وذلك من خلال:

- تعزيز القيم الاقتصادية المضافة لصناعات النفط والغاز الطبيعي والبتروكيماويات، وتحفيز التوسعات الأفقية والرأسية للقطاع الصناعي.
- توسيع الطاقة الإنتاجية لصناعة المعدات والآلات والأجهزة المتطورة وتطويرها.
- التوسع في الصناعات المرتكزة على الميزات التنافسية للمملكة.
- توسيع الطاقة الإنتاجية في صناعة البناء والتشييد.
- استغلال الثروة المعدنية وتنويع أنشطتها، وتشجيع إنتاج المواد الخام التعدينية ومعالجتها، وتحفيز الصناعات التحويلية التي تعتمد على المنتجات التعدينية المحلية.
- زيادة إسهامات قطاع الخدمات في تنويع القاعدة الاقتصادية.
- زيادة الصادرات غير النفطية وتوسيع نطاق أسواقها الخارجية.
- تطوير الخدمات والمرافق السياحية مع المحافظة على البيئة والتراث الوطني.
- الاستفادة من الميزات النسبية للمناطق الإدارية بالمملكة في تحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية.
- تصميم المعايير الملائمة لقياس درجة تنويع القاعدة الاقتصادية.

٥. تهيئة البيئة المواتية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال:

- تحسين استغلال الموارد الاقتصادية، وترشيد استخدامها، ورفع كفاءة أداء الأجهزة المسؤولة عنها.
- إتباع منهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتعزيز الاستفادة منها، وحُسن استخدامها، وتنمية مصادرها وأساليب المحافظة عليها.

- الاستمرار في حماية البيئة من التلوث وتطوير أنظمتها، وحماية الحياة الفطريـــة وإنمائها، والمحافظة علـــى الموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة.
- الاستمرار في بناء التجهيزات الأساسية بما يواكب الطلب عليها، وتطوير أدائها، والاهتمام بصيانتها والمحافظة عليها، وإحلال المستهلك منها.

٦. تكثيف الجهود لرفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة والاستمرار في تقلـــيص معدلات الفقر، وذلك من خلال:

- تقليص معدلات البطالة.
- تعزيز برامج الأمان الاجتماعي وتطوير أنظمتها.
- تكثيف الدعم المقدم للمنشآت الصغيرة.
- تمويل البرامج التي اقترحتها الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتمـــاعي وتمكـــين تنفيذها.
- تطوير الخدمات والمرافق العامة وتحسين نوعيتهـــا، وبصـــفة خاصـــة الخـــدمات التعليمية والصحية والإسكانيـــة، وخدمات المياه والصـــرف الصـــحي والخـــدمات البلدية، مع إعطاء الأولوية للمناطق الأقل نمواً.
- دعم الأعمال التطوعية والخيرية وتنظيمها وتجويد أدائها لزيـــادة إســـهامها فـــي التنمية الاجتماعية.
- رفـــع كفاءة مؤسسات الإقـــراض المتخصصـــة وتيســـير إجراءاتهـــا وزيـــادة شفافيتهـــا.
- خفض معدلات التضخم وتفعيل مهمة جمعية حماية المستهلك.

٧. تهيئة البيئة المواتية للتوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة والتحـــول التـــدريجي نحو مجتمع المعلومات، وذلك من خلال:

- التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحله.
- إيجاد البيئة المؤسسية والنظامية الملائمة للمعلوماتية، وتطـــوير البنيـــة التحتيـــة لإدارة المعرفة.
- العمل على زيادة قدرات المملكة في مجال البحث والتطوير وتوليد المعرفة، ونقـــل التقنية وتوطينها ونشرها واستثمارها، وذلك فـــي جميـــع الأنشـــطة الاقتصـــادية والاجتماعية.
- تعزيز منظومة العلوم والتقنية وترسيخ ترابطها مع القطاعات الإنتاجية والخدمية.

- تحفيز القطاع الخاص للتوجه نحو فعاليات الإنتاج والخدمات القائمة على المعرفة وذات القيمة المضافة العالية.
- تحسين المحتوى المعرفي للسلع والخدمات المنتجة بالمملكة، والارتقاء بالإنتاجية والمقدرة التنافسية.
- تقليص الفجوة المعرفية والرقمية بين مناطق المملكة، وشرائح المجتمع المختلفة.
- تطوير برامج تدريب القوى الوطنية وتأهيلها بما يواكب المعارف والتقنيات الحديثة.

٨. تعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتسريع عمليات التخصيص، وذلك من خلال:

- التعجيل بتنفيذ استراتيجية التخصيص مع وضع جدول زمني لذلك، وتبني أساليب ملائمة لزيادة نسبة مشاركة المواطنين في ملكية الأصول والمرافق والخدمات العامة المزمع تخصيصها.
- الاستمرار في تحسين بيئة الاستثمار ومراجعة الأنظمة ذات العلاقة بنشاط القطاع الخاص وتطوير الخدمات المالية.
- الاستمرار في تطوير الأنظمة لجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، واستقطاب مدخرات العمالة الوافدة بالمملكة.
- تبني أفضل الممارسات الدولية المشجعة للاستثمار في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية مثل: إنشاء التجمعات الصناعية، والمدن الصناعية المتطورة، وحدائق التقنية وحاضناتها.

٩. تحقيق الاستقرار المالي والاستمرار في انتهاج سياسة مالية ونقدية تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليص الضغوط التضخمية، وذلك من خلال:

- ربط اعتمادات الميزانية بالأهداف والأولويات المعتمدة في خطة التنمية.
- التوظيف الفعال لأدوات السياسة النقدية في إدارة السيولة المحلية لاحتواء الضغوط التضخمية وتوجيه التمويل نحو المسارات ذات الأولوية التنموية.
- إكمال مراجعة الأنظمة المتعلقة بحماية المنافسة وتشجيعها وتطويرها.
- تفعيل إجراءات الرقابة على الأسعار وتطويرها، وبخاصة السلع الأساسية منها.
- تبني آليات ملائمة لتحقيق الاستقرار المالي.

١٠. زيادة إسهام القوى العاملة الوطنية في القطاعات التنموية، وذلك من خلال:

- الاستمرار في توطين الوظائف، والترشيد التدريجي والاستقدام الانتقـائي للعمالـة الوافدة.
- اعتماد أسس واقعية في استقدام العمالة الوافدة للمواءمة بين الاحتياجات الفعليـة للسوق واستيعاب العمالة الوطنية.
- نشر ثقافة العمل وقِيَمِهِ الاجتماعية لترسيخ مفهوم مشاركة المواطن في المسـيرة التنموية.
- الاستمرار في دعم صندوق تنمية الموارد البشرية والقروض المقدمـة للمهنيـين والمشروعات الصغيرة.
- تطوير خدمات سوق العمل بما يكفل النشر الدوري الموسـع للفـرص الوظيفيـة المتاحة وتوصيفها.
- اعتماد شهادات واختبارات المهارات الوظيفية للعمالة الوافدة.

١١. توفير فرص التعليم وتحسين معدلات الالتحاق بمراحله المختلفـة، وتطـوير النظـام التعليمي لضمان الاستجابة النوعية والكميـة للاحتياجـات التنمويـة والمجتمعيـة، وللمعارف المستجدة، وذلك من خلال:

- توفير البنى التحتية المتطورة والكافية لتمكين النظـام التعليمـي مـن مواكبـة المعارف والتقنيات الحديثة والتفاعل معها.
- تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي.
- تطوير مناهج التعليم كعنصر أساسي في إصلاح التعليم ومواكبة التطور المعرفي والتفاعل مع الثقافات العالمية.
- التوسع في برامج التعليم لمرحلة الحضانة ورياض الأطفال وتوعية المـواطنين بأهميـة هـذه المرحلة لأطفالهم وتشجيع القطاع الخـاص للإسـهام فـي هـذا المجال.
- التأكيد على إلزاميـة التعليـم بالنسبـة للمرحلـة الابتدائية للبنين والبنات.
- تكثيف الاهتمام باللغة الإنجليزية في جميع المراحل التعليمية.
- استمرار الاهتمام بالمعلم والمعلمة وإعدادهما إعداداً جيداً، وزيادة قدراتهما على تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات في التعليم، وتنمية مهاراتهما وتطويرهـا، وتبني أسلوب التأهيل والتدريب المستمر.

- تحقيق التوازن بين التعليم العام والتعليم المهني والتقني وتوثيق صلتهما بالتعليم العالي.
- زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات خاصة في التخصصات العلمية.
- تنويع الخيارات المتاحة من التخصصات في التعليم العالي وتوسيعها خاصة التخصصات العلمية.
- دعم أوجه نشاط البحث العلمي، والتطوير التقني.
- تكثيف مشاركة القطاع الخاص وتعزيز دوره في توفير فرص التعليم.
- الإسراع في تنفيذ برنامج الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم.

١٢. توسيع برامج التدريب والتأهيل المهني والتقني وتطويرها ونشرها في جميع المناطق الإدارية، وذلك من خلال:

- زيادة الاهتمام بالتدريب على رأس العمل والتدريب والتعليم التعاوني، وإجراء البحوث التي تساعد على تحسين نوعية التدريب والتوسع في الدورات التدريبية داخل المملكة وخارجها.
- توفير احتياجات المناطق المختلفة من الكليات التقنية في المجالات والتخصصات الملائمة لمشروعاتها التنموية، ومتطلبات سوق العمل.
- ربط الحوافز المقدمة للاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) بمدى إسهامها في تدريب العمالة الوطنية وتأهيلها.
- الاستفادة القصوى من "اللجان الدولية الثنائية المشتركة"، والمنظمات الدولية المتخصصة في تطوير برامج التدريب والتأهيل لتهيئة العمالة الوطنية للإسهام في التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعلومات.
- الاستفادة القصوى من التعاون الاقتصادي الدولي في مجالات البحث والتطوير التقني والتدريب والتأهيل المهني للعمالة الوطنية.

١٣. توفير الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة لجميع أفراد المجتمع، وذلك من خلال:

- تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية على أوسع نطاق وتيسير الحصول عليها.
- توفير خدمات الرعاية الصحية العلاجية بمستوياتها الأولية والثانوية والتخصصية بكفاءة عالية في جميع مناطق المملكة.

- تطبيق أفضل أساليب التشغيل للمرافق الصحية بما يحقق رفع كفاءتهـا وتحسـين أدائها.
- تشجيع القطاع الخاص على تقديم الخدمات العلاجية وتوفيرها مع الالتزام بالتطوير المواكب للتقدم العلمي والتقني.
- تطبيق برامج الضمان الصحي على القطاعين الحكومي والخاص وتحقيق الجـودة النوعية في المرافق الصحية بما فيها مرافق القطاع الخاص.
- تحسين كفاءة آلية تنفيذ البرامج الصحية ومشاريعها.
- التوسع في استخدام نظم المعلومات الصحية، وتيسير استخدامها وتطبيق أسـاليب التقنية الحديثة فيها، وتعزيز وسائل اسـتنباط المؤشـرات والمعـايير الصـحية ومراجعتها وتحديثها بصفة مستمرة.

١٤. إتِّباع سياسة سكانية تراعي المتغيـرات الكميـة والنوعيـة للسـكان وتوزيعـاتهم الجغرافية، وتعزيز العلاقة بين الخصائص السكانية وتوجهات التنمية المستدامة، وذلك من خلال:

- المواءمة بين معدل النمو السكاني ومتطلبات التنمية، والجهـود المبذولـة لرفـع المستوى المعيشـي للسكان.
- تحقيق التوازن في التركيبة السكانية، ومعالجة الخلـل فـي التوزيـع الجغرافـي للسكان.
- نشر الوعي بالقضايا السكانية والاهتمام بالتعليم والبحث والدراسـات فـي هـذا المجال.

١٥. تطويـر المشاركة الفاعلة للمرأة السعودية في النهضة التنموية للمملكة وتعزيز هذه المشاركة، وذلك من خلال:

- توسيع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والعمل على تنويـع فـرص العمـل المتاحة لها.
- اعتمـاد تدابيـر مبتكرة للتصـدي للبطالـة بين الإنـاث وخاصـة المتعلمـات منهن.
- المضي قدماً في تحقيق المزيد من التقدم الكمي والنوعي في مسار تعلـيم المـرأة السعوديـة.

- توسيع الخيارات المتاحة للإناث من التخصصات في التعليم العالي (الجامعي والتقني) وتنويعها، وبما يكفل استجابة أفضل إلى احتياجات المرأة والمجتمع وسوق العمل.
- القضاء على الأمية بين الإناث.
- رفع أداء الخدمات الصحية للأمومة والطفولة والتأكيد على التوزيع العادل لهذه الخدمات بين مناطق المملكة.
- تعزيز مكانة المرأة ودورها في الأسرة والمجتمع، مع ضمان تطوير الخدمات المساندة والتسهيلات اللازمة لذلك.
- تطوير مشاركة القطاعات النسائية والمجتمع المدني في جهود تعزيز الدور التنموي للمرأة السعودية.

١٦. دعم مشاركة الشباب في النهضة التنموية للمملكة وتطويرها، وتمكينهم من الإسهامات الفاعلة في تنمية المجتمع، وذلك من خلال:

- تنمية الشباب وتنشئته على القيم والأخلاق الإسلامية.
- تهيئة الشباب للقيام بأدوارهم المجتمعية المستقبلية في بناء الأسرة والعمل المنتج.
- التوسع في البنى التحتية اللازمة للخدمات المقدمة للشباب ورعايته في المجالات التعليمية، والثقافية، والصحية، والترويحية.
- ترسيخ مفاهيم المواطنة والانتماء وتحفيز الممارسات الإيجابية للشباب في جميع المجالات الثقافية والاجتماعية والرياضية.
- تطوير برامج التوعية والتعليم والتدريب لتسهيل دخول الشباب في سوق العمل.
- وضع البرامج لبث روح المبادرة لدى الشباب وتحفيزه لإنشاء المشاريع، وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور فاعل في تحقيق ذلك.
- تعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل الدور التنموي للشباب.

١٧. توفير السكن المناسب على أوسع نطاق وبما يلبي احتياجات فئات المجتمع، وذلك من خلال:

- إعداد الاستراتيجيات الإسكانية الشاملة للمملكة وتحديثها وتطويرها.
- تشجيع القطاع الخاص على المشاركة الفاعلة في تحقيق الأهداف والاستراتيجيات الإسكانية.

- وضع البرامج لتيسير حصول فئات المجتمع على مساكن تراعى فيها الجودة ضمن حدود دخولهم.
- العمل على رفع العدد المعروض من المساكن، وزيادة نسبة ملكيتها.
- إصدار الأنظمة واللوائح والسياسات التنظيمية الخاصة بنشاط الإسكان، وخاصة ما يتعلق بالرهن العقاري وحقوق المستأجرين والملاك، وتطوير الأراضي لهدف إقامة مشروعات إسكانية عليها.
- وضع معايير لتحديد فئات المستحقين والمستفيدين من برامج الإسكان التنموي، والعمل على إنشاء مساكن لغير القادرين منهم وتمكينهم من الحصول على تمويل من برامج الإقراض والتمويل الحكومية والخاصة.
- دعم البحوث والدراسات المتعلقة بالإسكان وإيجاد قواعد معلومات إسكانية.
- تشجيع إنشاء مؤسسات تعاونية للإسكان، وتشجيع المؤسسات الخيرية والأفراد والشركات على الإسهام في بناء وحدات سكنية مناسبة للمحتاجين.
- الاستمرار في زيادة رأس مال صندوق التنمية العقارية ودعمه بما يتلاءم مع زيادة الطلب على المساكن.

١٨. حماية النزاهة ومكافحة الفساد، والحد من انعكاساته على المناخ الاستثماري والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لخطة التنمية، وذلك من خلال:

- المبادرة بإنشاء الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ورصد نتائجها وتقويمها ومراقبتها ووضع برامج تطبيقها وآلياته.
- تطوير أنظمة الأجهزة المختصة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتجنب الازدواجية في تنفيذ مهماتها، وتحقيق استقلالها المالي والإداري، وتقليص الاستثناءات، والالتزام بقواعد الشفافية.
- تنسيق جهود القطاعين العام والخاص في تخطيط برامج مكافحة الفساد.
- التوعية بأبعاد "الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد" ومزاياها وكيفية الإسهام في تفعيلها.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الفساد.

١٩. تعزيز الثقافة الوطنية وتنميتها، وزيادة الإنتاج الثقافي والعلمي، وذلك من خلال:

- تطوير العمل في المجالات العلمية والثقافية والإعلامية.
- تعزيز التفاعل والتواصل مع الثقافات الإنسانية، وتوثيق الروابط مع الهيئات الثقافية العربية والإسلامية والعالمية.
- دعم العلماء والأدباء والكتاب والمبدعين.
- تطوير رسالة الإعلام في التنمية الثقافية للتعامل مع الانعكاسات الثقافية للعولمة.
- تعزيز مشاريع الترجمة من اللغة العربية وإليها، وخاصة في المجالات العلمية والتقنية وتوسيعها.
- دعم النوادي العلمية والأدبية والجمعيات العلمية المتخصصة وتشجيعها.

٢٠. تعميق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتفعيل علاقات المملكة العربية والإسلامية والدولية، وذلك من خلال:

- توفير مقومات نجاح "السوق الخليجية المشتركة" وتذليل المعوقات التي تعترض عمليات تنفيذ التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وإيجاد الآليات الملائمة لتجاوزها.
- تطوير أجهزة العمل الاقتصادي الخليجي والعربي المشترك.
- تنمية التجارة البينية بين الدول الإسلامية لتعزيز تكاملها الاقتصادي.
- تهيئة البيئة التنظيمية والنظامية لوضع الاتفاقيات والقرارات الصادرة في إطار التكامل الاقتصادي الخليجي والعربي موضع التنفيذ.

٢١. تحسين آليات تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية، وتقويم السياسات التنفيذية التي تتبناها الخطة، وذلك من خلال:

- تطوير هياكل الأجهزة الحكومية، ورفع مستوى أدائها للإسهام الفعال في تنفيذ برامج ومشاريع خطط التنمية.
- الاستمرار في تطوير نظام الرصد الكمي والنوعي لمتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية وتقويم نتائجها.
- الاستفادة من "المؤشرات الدولية للتنافسية" في قياس أداء المنشآت العامة والخاصة، وتقويم عمليات التحديث فيما يتعلق بجودة المنتجات الوطنية وقدراتها التنافسية.

- وضع آليات لقياس كفاءة أداء السياسات التنفيذية في تحقيـق الأهـداف العامـة للخطة على الصعيد الكلي والقطاعي والإقليمي وعلى مستوى المناطق الإدارية.
- تطوير قواعد البيانات وفقاً للمعايير والمؤشرات الدولية، والاستمرار فـي تطـوير الخدمات الإحصائية لتلبية الاحتياجات التنموية والبحثية.

٢٢. تقديم الدعم والمساندة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتذليل المعوقات التي تعتـرض تنميتها، وذلك من خلال:

- إنشاء كيان مؤسسي متخصص يتولى رعاية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ويضطلع بدور تنسيقي يعزز انسياب التمويل الميسر، وتقديم الدعم الفني والتسويقي لهذه المنشآت.
- تيسير الإجراءات الحكومية المتعلقة بإنشاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومزاولة نشاطها.
- تذليل المعوقات الفنية والتسويقية التي تجابه المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- حث الجهات التدريبية على التوسع في تقديم دورات تدريبية لرفع قدرات أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجالات الإدارة والمحاسبة والتحليل المالي وإعداد دراسات الجدوى والتسويق.
- تشجيع البنوك المحلية والمؤسسات المالية العاملة في المملكة على التوسع في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك حفزها على ابتكار أدوات تمويل جديدة تلائم خصوصية أوضاع هذه المنشآت.
- دعم برنامج "كفالة" الذي يديره صندوق التنمية الصناعية السعودي وتطويره.
- التوسع في أنشطة الإقراض التي يضطلع بها البنك السعودي للتسليف والادخار.
- تأسيس قاعدة بيانات ومعلومات تفصيلية ومتكاملة حول قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تتضمن المؤشرات والخصائص الاقتصادية والمكانية وغيرها، التي يمكن الاسترشاد بها في اتخاذ القرارات وبلورة السياسات الخاصة بمساندة هذا القطاع وتطويره.

٢٣. الاهتمام بالبعد الاجتماعي لعملية التنمية بتعزيز المشاركة الأهلية في عمليات التنمية والرعاية الاجتماعية ودعم الفئات المحتاجة، وذوي الاحتياجات الخاصة، وإيلاء اهتمام خاص لفئات الشباب والمرأة والطفل، وذلك من خلال:

- دعم برامج مراكز التنمية الاجتماعية ونشاطاتها وتطويرها.
- تشجيع العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية في جميع مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية.
- تطوير فاعلية منظمات المجتمع المدني في مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية وزيادة عدد لجان التنمية الأهلية ودعمها.
- تطوير برامج الرعاية الاجتماعية للفئات المحتاجة.
- العمل على توفير الإمكانات الضرورية لتحسين البيئة الأسرية للمقيمين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.
- تشجيع قيام المزيد من الأسر البديلة والحاضنة بتولي رعاية الأطفال الأيتام وذوي الظروف الخاصة وزيادة حجم الدعم المقدم لهذه الأسر.
- تشجيع قيام الجمعيات الأهلية بتطوير برامج للوقاية من العنف الأسري والعمل على توفير أماكن لإيواء الحالات المتضررة.
- تطوير خدمات الإرشاد الأسري ونشرها على أوسع نطاق.
- التوسع في إنشاء منشآت رياضية متنوعة المناشط في الأحياء وتشجيع الشباب على الانخراط فيها.
- الحد من انتشار السلوكيات الضارة والخطرة بين الشباب ومنها القيادة المتهورة للسيارات، والتدخين وتعاطي المخدرات.

* * *

تـم
بحمـد اللّه وعونــه

طبعة توزع بالمجان
وحقوق الطبع محفوظة لوزارة الاقتصاد والتخطيط
بالمملكة العربية السعودية